وبه نستعين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي حقق كتابه بعدم المعارضة بالاعجاز وجعل نبأنا لكل شئ فهو مغني اللبيب بالحقيقة لا بالمجاز واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة من فرق الحق من الباطل ومان وحل ببنان البيان عقد الشبهات فوقف على ما حل وما جاز واشهد ان سيدنا محمدا عبده ورسوله الهادي الى سبيل الرشاد فسعد من اقتدى بهداه وفاز صلى الله عليه وعلى اله واصحابه ومن حوى محبته من ازواجه الطاهرات وحاز وبعد فقد نظرت عند قراءتي لمغني اللبيب عن كتب الاعاريب ما كتبه عليه الشيخ شمس الدين محمد بن الصائغ الحنفي وسماه تنزيه السلف عن تمويه الخلف وذلك الى اثناء الباء الموحدة والتعليق الذي كتبه عليه الشيخ بدر الدين محمد بن ابي بكر الدماميني بالديار المصرية والشرح الذي اظهره بعد ذلك بالبلاد الهندية وسماه بتحفة الغريب فاذا هي مملوة باعتراضات يتجه جوابها وسخرية باشكالات لم ينغلق واستعدلله باجتهاد قد فتح الله تعالى باجوبة ما اعظم من ذلك وتنوير ما اظلم من اشكال حالك فسالني بعض الاصحاب ان اقيد ذلك بكتاب وانضم اليه حل الشواهد والابيات وشرح ما لم يشرح بعد من المشكلات فاجبت مطلوبه وحققت مرغوبه سالكا سبيل الانصاف معاندا عن طريق التعصب والاجحاف وسميته بالمنصف من الكلام على مغني ابن هشام واسال الله تعالى العصمة والهداية الى طريق الصواب حمد الله الحمد هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم لاجل جميل اختياري وعلى جهة التعظيم مخرج للاستهزاء والسخرية واختياري مخرج للثناء الله لاجل جميل غير اختياري فانه مدح لا حمد لا قوله الله اتم مطلقا من الحمد لانه يقال مدحت اللؤلؤ على صفائها ومدحت زيدا على رشاقة قده ولا يقال حمدتها ومنهم من منع الملازمة المدح على الثناء لاجل جميل غير اختياري بناء على انه يساوي الحمد وقال ما قيل في اللؤلؤة مولد لا عبرة به وما قيل بالفتحطا او مؤول بان الثناء على الافعال الاختيارية وعلى هذا فالتقييد بالاختياري لبيان ماهية الحمد لا للاحتراز وفي الكشاف الحمد والمدح اخوان قال التفتازاني من التابع في كتبه انه يريد بين اللفظين اخوين ان يكون بينهما اشتقاق كبير بان يشتركا في الحروف الاصول من غير ترتيب كالحمد والمدح او اكبر بان يشتركا في اكثر الحروف فقط كالفلق والفلج والفلذ مع اتحاد في المعنى او تناسب لكن سوق كلامه هنا وصريح كلامه في الفائق يدل على ترادفهما انتهى وفي تفسير الامام في سورة الانعام الحمد اخص مطلقا من المدح لاختصاص الحمد بما يدخل تحت الاختيار وتبعه على ذلك البيضاوي في تفسيره والطيبي في شرح الكشاف والله اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد دال عليه تعالى دلالة جامعة لمعاني الاسماء الحسنى كلها ما علم منها وما لم يعلم ولذلك يقال في كل اسم من اسمائه الكريمة سوى اسم الله هو من اسماء الله تعالى ولا ينعكس وقيل انه مشتق من الاله وهو فعال بمعنى مفعول حذفت الهمزة منه وفيه نظر لان الله والاله مختلفان في اللفظ والمعنى

اما

اما في اللفظ فلان احدهما في لفظ الذي لا يعدل عنه الا الدليل معتل العين والثاني مهموز الفاء صحيح العين واللام واما في المعنى فلان الله خاص بربنا تعالى في الجاهلية والاسلام والاله ليس كذلك ولان الهمزة ان حذفت ابتداء من غير سبب نقل حركتها الى ما قبلها لزم حذف الفاء بلا سبب لا مشابهة ذي سبب من كلمة ثلاثية اللفظ وان حذفت بعد نقل حركتها الى ما قبلها لزم مخالفة الاصل من وجوه نقل الحركة في الكلمتين على سبيل اللزوم ولا نظير له ونقل الحركة الى مثل ما بعدها وذلك يوجب اجتماع مثلين متحركين وتسكين المنقول اليه الموجب لكون النقل عملا كلا عمل وادغام المنقول اليه فيما بعد الهمزة وذلك بمعزل عن القياس لان الهمزة في تقدير الثبوت كذا في شرح اللب واقول قد ذكر ابن مالك نحو هذا في شرح التسهيل والمالبيه والجواب عن هذا لا نسلم ان لفظة الله يجب الاصل مخالفة للفظة الاله بل كل منهما مهموز الفاء صحيح العين والدليل الذي عدل لاجله هو كثرة دوران الدال الحلال واستعمال الدال المعبود تحقيقا على الله تعالى قال التفتازاني ان ذلك مع الحكم ان اصله الله ما جوزه سيبويه من ان اصله لاه كسر بمعنى استتر واحتجب واختلافهما في المعنى وهو شرط في الاشتقاق ولا نسلم ان كلمة الاله ثلاثية اللفظ بل رباعية غايته الامر انها ثلاثية الاصول بحرف التعريف لما تنزل من هذه اللفظة منزلة الجزء ولم يكن نقل الحركة في كلمتين ونقل الحركة الى مثل ما بعدها وتسكين المنقول اليه لاجل تخفيف الكلمة بالادغام مغتفر والال يختص بالاشراف والانسان وال الرجل اهله وعياله والاتباعه كذا في الصحاح وال النبي صلى الله عليه وسلم بنو هاشم وبنو المطلب المؤمنون وقيل ذريته الادنون وقيل اتقياء المؤمنين فيدخل الصحابة كلهم ولعل هذا هو الذي اعتمده المصنف فانه لم يذكر الصحابة وفي حاشية التفتازاني ومعنى اهل الرجل خاصته وقرابته واهل البيت سكانه واهل الاسلام السلمون وعن بعضهم ان ال القرابة تابعهم ان الاهل القرابة كان لها تابع او لم يكن واصله عند سيبويه اهل كما قال المصنف في اخر حشال وقيل اصله اول واختاره هذا بعض المحققين ولا يضاف الال لشرف من العقلاء الذكور فلا يقال ال الاسكاف ولا ال مكة ولا ال فاطمة وعن الاخفش انهم قالوا ال المدينة وال البصرة ولا يجوز اضافته الى المضمر عند الكسائي وابي جعفر النحاس وابي بكر الزبيدي واجازها غيرهم وهو الصحيح وتقدم حديث الم من غير وجبة والقرائح جمع قريحة وهي اول ما يستنبط من البئر ومن قيل منه فلان قريحة اي استنباط العلم بجودة الطبع كذا في الصحاح والمراد هنا الطبائع وتجح بفتح النون نبل والجوانح الاضلاع مما يلي الصدر واريد بها هنا القلوب مجازا من اطلاق اسم احد المتجاورين على الاخر والذريعة الدال المعجمة كالوسيلة في الوزن والمعنى ولما كان كتاب الله تعالى وحديث النبي صلى الله عليه وسلم باعتبار الهداية كالشئ الواحد افرد الضمير عنهما والاعراب في اللغة الايضاح بالشئ وفي الاصطلاح يقال على النحو وهو على ما ذكر في شرح اللب علم [illegible] بها احوال التراكيب العربية في الاعراب ومما ذكر في شرح الالفية لولد مصنفها علم باحكام مستنبطة من كلام العرب متعلقة بالكلم [illegible] او بما يعرض لها بالتركيب من الكيفية والتقديم والتاخير ليحترز بذلك عن الخطاء في فهم معاني كلامهم وفي الحد وعليه انتهى ولا يخفى ان العلم بالاحكام التصريفية داخل في التعريف الاول وداخل في التعريف الثاني ويقال ايضا على تطبيق التركيب على تلك الاحكام وبيان انه من جزئياتها ويقال ايضا على ما يقابل البناء وهو الاثر الظاهر او المقدر الذي يجلبه العامل في اخر الاسم او ما يشبهه والمراد هنا الاول من المعاني الاصطلاحية واضافة العلم اليه اضافة بيانية قوله الهادي الى صوب الصواب الهداية عند اهل السنة على ما اشتهر في النقل عنهم هي الدلالة على طريق يوصل الى المطلوب سواء حصل الوصول والاهتداء ام لم يحصل وعند المعتزلة الدلالة الموصلة الى المطلوب والصوب والصوبة والمطر والصواب نقيض الخطاء ويحتمل ان يكون فيه استعارة بالكناية وفي تقريرها مذاهب احدها ما فهم من كلام السلف وصححه بعض متاخري الخلف ان لا يصرح بذكر المستعار بل بذكر رديفه ولازمه الدال عليه فالمقصود بقولنا اظفار المنية استعارة السبع للمنية كاستعارة الاسد للرجل الشجاع في قولنا رايت اسدا لكنا لم نصرح بذكر المستعار اعني السبع بل اقتصرنا على ذكر لازمه وهو الاظفار لينتقل منه الى المقصود كما هو شان الكناية فالمستعار هو لفظ السبع الذي لم يصرح

والمستعار منه هو الحيوان المفترس والمستعار له هو المنية وبهذا يشعر كلام صاحب الكشاف في قوله ثم ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه
ثانيها ما صرح به صاحب المفتاح وهو ان يذكر اسم المشبه ويراد المشبه به ادعاء لا حقيقة بواسطة قرينة وهو ان ينسب اليه شئ من لوازم المشبه [المساوية]
به كالمنية المراد بها السبع ادعاء بجعل لفظها مرادفا لاسم السبع وامثالها شئ من لوازم السبع اليها وهو الاظفار ثالثها ما ذهب اليه صاحب
التلخيص وهو ان يضمر التشبيه في النفس فلا يصرح بشئ من اركانه سوى المشبه ويدل على ذلك التشبيه بان يثبت للمشبه امر مختص با
لمشبه به من غير ان يكون هناك امر متحقق حسا او عقلا يجري عليه اسم ذلك الامر فالتشبيه المضمر في النفس استعارة بالكناية واثبات
ذلك الامر للمشبه استعارة تخييلية اذا عرفت هذا فنقول على المذهب الاول استعير المطر للصواب ولم يصرح بذكر المستعار بل اقتصر
على لازمه وهو الصوب لينتقل منه اليه وعلى المذهب الثاني ذكر الصواب واريد به المطر ادعاء بالادعاء واضيف اليه شئ من لوازم
المطر اللازم على ذلك وهو الصوب وعلى المذهب الثالث شبه الصواب بالمطر في النفس وذكر المشبه دون المشبه به واثبت لذلك
المشبه الصواب الذي هو من لوازم المشبه به فذلك التشبيه المضمر في النفس استعارة بالكناية واثبات ذلك اللازم استعارة تخييلية
ويحتمل ان لا يكون في الكلام استعارة بان يكون الصواب مشبها بالصوب في النفع وصواب كالصوب بتقديم المشبه به على المشبه واضيف
اليه كقول الشاعر والريح تعبث بالغصون وقد جرى ذهب الاصيل على لجين الماء قوله اي اصيل كالذهب على ماء كاللجين بضم اللام
وفتح الجيم اي الفضة ويحتمل ان لا يكون فيه تشبيه ويكون الصوب بمعنى المجيء مجازا مرسلا هذا ولنذكر فقرة من هداية الاعراب
الى الصواب وهي الكتب وانا شابا جاهلا فدنى ميت وكان بعربيه عين تحتها احدهما متوف جاهل والاخر فقاص عنده
طرف من الاعراب فقال ذلك الجاهل من اسمائه نعم الغزو لقوله تعم وغركم بالله الغرور فقال الاخر لو كان كما قلت لكانت اللام
بجر الغرور وما نجني منه واغلظت على الجاهل القول قوله من ارجاء قواعد كل حالك الارجا بالمد جمع رجا بالقصر وهي الناحية
والقواعد جمع قاعدة وهي في اللغة الاساس صفة غالبة من القعود بمعنى الثبات او بمعنى مقابل القيام على سبيل المجاز وفي العرف
هي الاصل والضابط والقانون امر كلي ينطبق على جزئياته ليتعرف احكامها منه والحالك الشديد السواد قيل ولا يستعمل الا
تابعا وفي الكشاف يقال في التوكيد اسود حالك وحانك واصفر فاقع وورس وابيض يقق ولهق واحمر قاني وذريحي واخضر ناضر
ومدهام وازرق خطباني وارمك رداني قوله شمرت عن سواعد الاجتهاد ثانيا في سواعد استعارة بالكناية على مذهب
المتقدمين وعلى مذهب السكاكي وصاحب التلخيص في الاجتهاد استعارة بالكناية والمكني عنه او المشبه به على ما سبق من الخلاف
في تفسيرها هو انسان شديد الاهتمام في عمل بيده فيكون في السواعد استعارة تخييلية على المذاهب كلها وفي شمرت ترشيح وقوله
ثانيا صفة لمحذوف اي تثنيا ثانيا او وثنا ثانيا والترصيف الضم من رصفت الحجارة اذا ضممت بعضها الى بعض قوله مقفلات
مسائل الاعراب فاتحتها في مقفلات استعارة بالكناية على مذهب المتقدمين وعلى مذهب السكاكي وصاحب التلخيص في مسائل الاعراب
استعارة بالكناية والمكني عنه او المشبه به على ما مر وهو اماكن مقفلة فيكون في المقفلات استعارة تخييلية وفي فتحتها ترشيح قوله
ومعضلات هو بكسر الضاد جمع معضلة او معضل من اعضل الامر اذا اشتد يستشكلها الطلاب اي يعدونها مشكلة صعبة الا [مراد]
وفي الشرح وهذي ان يطلبون اشكالها بكسر الهمزة اي ازالتها بها تقال اشكل الامر وشكل اذا التبس والهمزة فيه للسلب
بمعنى اشكل الذي مصدره الاشكال وليس التغير المجرد وبمعنى عائد الى تشكلها كما توهم بعض الحسد بين المعاصرين للشارح فاعترض
بانه لا يلزم من جعل الهمزة في اشكلت للسلب ان يكون في تستشكل كذلك فان الهمزة في افعل للقطع وفي استفعل للوصل ولان
الهمزة حذفت في استفعل لكونها للوصل ولم يلحق الله تعالى في المضارع لهمزة وصل حتى يقال في قوله تستشكلها همزة انتهى ومنشأ هذا ا
الاعتراض كما علمت سوء الفهم وغلبة الوهم نعم يرد على الشرح انه اذا كان المعنى يطلبون اشكالها فلا اشكال مصدر اشكل الامر

اذا

اذا التبس فمن اين اتى معنى الازالة والسلب ولم يذكر صاحب الصحاح شكل الامر بمعنى التبس بل اشكل الامر اذا التبس ثم قال وشكلت الكتاب
اي قيدته بالاعراب ويقال ايضا اشكلت الكتاب بالالف كانك ازلت عنه الاشكال والالتباس وهذا نقلته من كتاب من
غير سماع انتهى قوله والتنقيح التهذيب قال في الصحاح وتنقيح الشعر تهذيبه يقال خير الشعر الحولي المنقح وتنقيح العظم استخراج مخه
تقول نحت العظم وانقحته بمعنى قوله فدونك كتابا يأنس الرجال به ودونك في الشرح هذه الفاء الفصيحة اي اذا كان الامر
كذلك فدونك كتابا اي خذ كتابا فهو مفعول وفيه اقامة الظاهر مقام المضمر لقصد التعظيم وكان القياس ان يحليه بلام العهد لكن
نكره تفخيما ويحتمل ان يكون المفعول محذوفا اي فدونك وكتابا حال موطئة واقول وضع الظاهر موضع المضمر بان يسلم كونه للتعظيم فانما
يكون لو اذا كان ذلك الظاهر مما يشعر بالتعظيم كالالقاب المشعرة بالمدح وكتابا ليس كذلك فان قلت فما فائدة وضع الظاهر هنا موضع
المضمر على هذا التقدير قلت التوصل الى التنكير الدال على التعظيم ثم الفاء الفصيحة هي الداخلة على جملة مسببة عن جملة غير مذكورة
نحو الفاء في نحو قوله تعالى فانفجرت اذ التقدير فضرب فانفجرت او ان ضربت بها فقد انفجرت وظاهر كلام صاحب الكشاف ان تسميتها
فصيحة انما هو على التقدير الثاني وظاهر كلام صاحب المفتاح انه على التقدير الاول وقيل هي فصيحة على التقديرين وهو قول الاكثر
وفي حاشية التفتازاني ووجه فصاحتها انها تنبئ عن ذلك المحذوف وتجيب لو ذكر لم يكن بذلك الحسن مع حسن موقع وذوق لا
يمكن التعبير عنه قوله اذ كان الوضع في هذا الغرض اعلم ان المصلحة المترتبة على الفعل من حيث انها ثمرته ونهايته تسمى غاية ومن حيث
انها حاصلة منه تسمى فائدة ومن حيث انها مقصودة فاعلها ولاجلها اقدم على الفعل تسمى غرضا وعلة غائية وهذه لا توجد في افعاله تعالى وان
جبت فوائدها وكثرت وفي الشرح اذ تعليلية ومتعلقها اما مذكور وهو اسم الفعل او شد او نتفق على سبيل التنازع واما محذوف
اي وقع ذلك اي المتقدم ذكره من شد الرحال ووقوف الخيل واقول ينبغي ان يكون المقدر المحذوف يقع بلفظ المضارع ولا يظهر
تقديره ماضيا الا لو قال المتقدم شدت ووقفت بلفظ الماضي او يكون مراده بشد ونتفق الماضي فليتأمل قوله ولم ينسج ناسج على
منواله النسج الحياكة والمنوال الاخشاب التي يحاك الثوب عليها ونسج بكسر السين وضمها وفي منواله استعارة بالكناية على مذهب المتقدمين
وعلى مذهب السكاكي وصاحب التلخيص في الضمير استعارة بالكناية والمكني عنه او المشبه به ثوب بديع الصنعة فيكون المنوال استعارة تخييلية
والنسج ترشيحا والمقدم بكسر الدال من قدم بمعنى تقدم او بفتحها من قدمت الشئ اي جعلته متقدما قوله المسماة بالاعراب عن قواعد
الاعراب الاعراب الاول لغوي بمعنى الايضاح والثاني اصطلاحي بمعنى النحو واضافة القواعد اليه اضافة بيانية او بمعنى تطبيق المركب على
القواعد النحوية والشذرة بمعجمتين القطعة من الذهب تلتقط من المعدن بلا اذابة او اللؤلؤة الصغيرة قوله بل كقطرة من قطرات بحر في الشرح
ولا يبعد عن جنه من التدريج في تقليل ما في المقدمة بالنسبة الى ما الفينا ان يقول بل كقطرة من بحر [illegible] حسن للاتيان
هنا بجمع القلة المكسر وهو قطرات واقول لعله انما اتى به لئلا يكون السجعة الثانية اقصر من الاولى فان احسن السجع ما تساوت قرائنه
ثم ما طالت قرينته الثانية فلعله ارتكب ذلك مع اعتقاد ان الجمع المضاف يعم وايضا ما في المقدمة ليس نسبته في القلة الى ما الفيناها كان
القطرة الواحدة في القلة الى القطرات ولا نسبة لها الى البحر على ان قوله المكسر كما وقع في بعض النسخ فيه نظر لان كل جمع بالف وتاء
فهو جمع تصحيح لا تكسير سواء وجب فتح ثانيه حالة الجمع بعد سكونه حالة الافراد كدعوة ودعوات وثمرة وثمرات وقطرة وقطرات
او لم يجب بل جاز سكونه وفتحه وضمه كغرفة وغرفات او جاز فتحه وسكونه وكسره كسدرة وسدرات فان قيل قد عد في جمع التصحيح
ما سلم فيه بناء الواحد وما تحرك ثانيه حالة الجمع بعد سكونه حالة الافراد لم يسلم فيه بناء الواحد اجيب بانه لم يعتد بتحرك ثانيه ولم يعتبر
له التغيرات لا يعد بمجئ الالف والتاء فمعرفة جمع التصحيح صادق عليه كذا قال الجاربردي قوله واضع فرائده على طرفها لتمام الفوائد
الدرر والكبار واللئالي نظمت وفصلت بغيرها لتمام مثلثة مضمومة ديم مخففة بنت ضعيف لخواص وشى يشبه الجوهر استعار

الفرايد للفوايد استعارة تحقيقية وهي استعمال اللفظ فيما شبه بمعناه الاصلي مما يمكن ان يشار اليه اشارة حسية او عقلية واستعاد
الوضع على طرف الثمام لتسهيل السائل استعارة تمثيلية وهو استعمال المركب فيما شبه بمعناه الاصلي تشبيه تمثيل وهو ما يكون وجهه منتزعا
من متعدد كما يقال للمتردد اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى والجيم بكسر المعجمة وسكون المثناة التحتية السجية او الطبيعة والحسد ان
يتمنى زوال النعمة المحسود اليه يقال حسده يحسده حسودا قال الاخفش وبعضهم يقول يحسده بالكسر والمصدر حسدا بالتحريك و
حسادة وحسدتك على الشيء وحسدتك الشيء بمعنى كذا في الصحاح وعثر الطلع وطغيان القلم مجاوزته حد الاستقامة وزلة القدم
خروجها عن الموضع الذي ينبغي قرارها فيه والشريد الطريد والقاصي بالمهملة البعيد والكثب بفتح الكاف والمثلثة القريب والجواد الفرس
الجيد ويكبو يسقط والصارم السيف القاطع وينبو لا يعمل في الضريبة ويخبو ينطفي والمرء مفعول لكفى وبنبلا تمييز وان تعد معايبه فاعله
كفى ويجوز رفع المرء على انه فاعل كفى وان تعد معايبه بدل اشتمال منه **قوله** فانها لم توضع لافادة القوانين هذا استيناف مبين
لسبب كثرة التكرار في كتب الاعراب كلها ايضا لا تستعمل الا مع شيئين بينهما توافق ويمكن استغنا كل منها عن الاخر وهو مفعول مطلق
حذف عامله وجوبا سماعا او حال حذف عاملها وصاحبها والتقدير على الاول ارجع الى الاخبار عنهم بذكر الثلاثة رجوعا وعلى الثاني
اخبر بها تقدم راجعا الى الاخبار عنهم بذكر الثلاثة **قوله** ويكررون ذكر الخلاف فيه اذا اعرب فضلا المحل او ظرف للخلاف او
يكررون والمحل بدل اشتمال من الضمير المجرور بفي والتقدير في جواب المحل او بدل من مفعول يكررون اعني ذكر او بدل من الخلاف
والملل السامة واستقصى الشيء طلب اقصاه وغايته **قوله** فعليك بمراجعته في الشرح اي استمسك بها فالباء ليست بزايدة كما ظنه الرضي
انتهى واقول في الصحاح ويقول على زيدا وعلى زيد معناه اعطني زيدا وقولهم عليك زيدا اي خذه وهو يقتضي ما قاله ان من
الباء فيه زايدة ولم ادر من فسر اسم الفعل هنا بامسك غير الشارح وعبارة الرضي واسماء الافعال حكمها في التعدي واللزوم حكم
الافعال التي هي بمعناها الا ان الباء تزاد في مفعولها كثيرا نحو عليك به لضعفها في العمل فتعمل بحرف عادته ايصال اللازم الى المفعول والمنهل
بفتح الاول والثالث محل الشرب الى الماء الذي يورد منه والمنهل في قول كعب كانه منهل بالراح معلول اسم مفعول من انهله بمعنى
ارواه اولا والسايغ السهل الدخول في الحلق وقصد يرجع **قوله** والعجب من مكي بن ابي طالب هو مكي بن ابي طالب بن حموش
بحاء مهملة مفتوحة وميم مشددة وشين معجمة ولد بالقيروان سنة خمس وخمسين وثلثمائة وقيل سنة اربع وخمسين وانتقل
الى قرطبة وسكنها ودخل الى مصر مرارا وكان متبحرا في علوم القران والعربية توفي في المحرم سنة سبع وثلثين واربع مائة بقرطبة
قوله والامر الثالث اعراب اشياء كالمبتدا وخبره والفاعل ونايبه والجار والمجرور والعاطف والمعطوف وفي الشرح
ذكر العاطف في مقام الاعراب مستدرك لانه لا يكون الا حرفا فلا اعراب له اصلا واقول لا نسلم وتخصيص الاستدراك بذكر العاطف
بل ذكر الجار ايضا مستدرك لانه لا يكون الا حرفا فان قيل قد يكون اسما وذلك في الجر بالاضافة قلت انما يقولون في هذا مضافا ومضافا
اليه لا جارا ومجرورا والجواب عن الاستدراك انه ليس المراد بالاعراب هنا مقابل البناء حتى يكون ذكر بعض المبنيات مستدركا بل
المراد به تطبيق المركب على القواعد النحوية سواء كان مبنيا او غير مبني والحوفي بفتح الحاء المهملة وسكون الواو هو ابو الحسن علي بن ابراهيم
بن سعيد من قرية يقال لها شبرا النخلة من اعمال الشرقية عمل من اعمال مصر وهو العمل الذي قصبته مدينة بلبيس ويقال بسيرا دخل
مصر وقرا على ابي بكر الادفوي وغيره وصنف اعراب القران وغيره توفي في ذي الحجة سنة ثلثين واربعمائة والخطل بالخاء المعجمة
والطاء المهملة المفتوحتين الكلام الفاسد والزيغ الميل عن جهة الصواب ولا باس بذكر شيء من ترجمة المصنف هو الشيخ جمال
الدين عبد الله بن يوسف بن احمد بن عبد الله بن هشام الانصاري ولد بالقاهرة سنة ثمان وسبعمائة واخذ النحو عن الشيخ
عن ابن المرحل وغيره وروى القراءات عن السهدي وغيره ولم ياخذ عن ابي حيان غير انه سمع منه ديوان زهير بن ابي سلمى وتوفي

وتوفي في ذي القعدة سنة احدى وستين وسبعمائة وترك ولده محب الدين وكانت وفاته سنة تسع وتسعين وسبعمائة
والاخر عبد الرحمن **الباب الاول في تفسير المفردات وذكر احكامها** **قوله** وقد رتبتها على حروف المعجم في الصحاح والعجم النقط بالسواد
مثل التاء عليه نقطتان يقال اعجمت الحرف والتعجيم مثله ولا يقال عجمت ومنه حروف المعجم وهي الحروف المقطعة التي يختص اكثرها بالنقط
من بين سائر حروف الامم ومعناه حروف الخط المعجم كما تقول مسجد الجامع وصلاة الاولى اي مسجد اليوم الجامع وصلاة الساعة
الاولى وناس يجعلون المعجم بمعنى الاعجام مصدرا مثل المخرج والمدخل اي من شان هذه الحروف ان تعجم انتهى قال التفتازاني في حاشية
الكشاف بعد ما ذكر ما في الصحاح وقد يقال معناه حروف الاعجام اي ازالة العجمة وذلك بالنقط وفي الشرح انما يتم ذلك اذا
كان جعل الهمزة للسلب معتبرا او مسموعا في هذه الكلمة انتهى واقول يمكن ان يكون مراده تصحيح قول التفتازاني وقد يقال اي الى ما في الشرح
حرف الالف الالف المفردة **قوله** افاطم مهلا بعض هذا التدلل هذا صدر بيت من معلقات امرئ القيس عجزه وان
كنت قد ازمعت هجري فاجملي كذا في الشرح وفي المعلقات صرمي بالاضافة الى ياء المتكلم وفاطم بالفتح مرخم فاطمة على الاكثر وهو انه يرخم
المحذوف وهي فاطمة بنت عبيد بن ثعلبة العذرية صاحبة امرئ القيس ومهلا بمعنى امهلي واصله امهالا مصدر امهل حذف
زوايده وجعل بدلا عن التلفظ بالفعل وهو الناصب لبعض وقيل ناصبه محذوف تقديره امهلي وقيل اتركي والتدلل بالمهملة من
الدل بالفتح بمعنى الغنج وازمعت بالزاي والعين المهملة قال الخليل ازمعت على امر اذا ثبت عليه عزمك وقال الكسائي يقال
ازمعت الامر ولا يقال ازمعت عليه وقال الفراء ازمعته وازمعت عليه بمعنى والصرم بفتح الصاد مصدر صرمت الشيء اذا قطعته وبضمها
اسم للقطيعة والاجمال الاحسان نحو في الشرح والمعين بجعل الهمزة على القريب الغريب وهي ظاهرة واقول هو خطاب عتيب الدل لصاحبه
بالمعاتبة وان مثل ذلك لا يصيد الا بين متخاطبين يكون احدهما قريبا من الاخر **قوله** وهذا امر قد اجمعوا عليه قد انهم اتفقوا على
ان الهمزة لنداء القريب واتفقوا على ان نداء القريب ليس منحصرا فيها **قوله** وقد اجيز الوجهان في قراءة الحرميين المراد با
لحرميين نافع وابن كثير وقراءتهما في هذه الاية وكذلك قراءة حمزة بتخفيف الميم قال ابن عطية في تفسيره بعد ان صرح بجواز الوجهين
واستظهر كون الهمزة في الاية للاستفهام التقريري والوجه الثاني ان يكون حرف نداء والخطاب لاهل هذه الاوصاف كانه يقول يا اهل
هذه الاوصاف قل هل يستوي قال وهذا معنى صحيح الا انه اجنبي عن معنى الايات قبله وبعده وفي التعليق عليه نظر فان الماموريا لقول
في الاية السابقة وهي قل تمتع هو النبي صلى الله عليه وسلم وكذا المخاطب بقل يا عبادي وبقل ان الخاسرين ولا شك ان الصفات المذكورة في قوله امن هو قانت
اناء الليل ساجدا وقائما يحذر الاخرة ويرجو رحمة ربه لم يجعلها للنبي صلى الله عليه وسلم بل لغيره فلاجل ذلك كان ما قبل الاية وما بعدها مما هي اجنبية
عنها واقول مع ان ابن الصايغ سبقه الى ذلك ليس هذا نظرا لما قال ابن عطية وانما هو بيان لوجه الاعتراض على تقدير كون الهمزة للنداء وذلك ان
قول ابن عطية ان معنى الاية على جواز جعل الهمزة للنداء اجنبي عما قبلها وما بعدها انما هو على تقدير ان يكون الخطاب لاهل الاوصاف
المذكورة كما صرح به واما على تقدير ان يكون الموصوف معينا هو النبي صلى الله عليه وسلم المخاطب بما قبل الاية وما بعدها فوجه الاعتراض ليس كلام ابن عطية
لتعرض له **قوله** ويبعده انه ليس في التنزيل نداء بغير يا قال ابن الصايغ لا يبعد بمجرد هذا لا يطرد فكم في القران من مفرد لم يقع الا في
محل واحد نحو ضيزى والزبانية والعهن ثم لو ارادت ذلك بان النداء بالهمزة في كلام العرب قليل لا جرم وكان بعربية انتهى وفي الشرح
هذا لا يشبه ما الكلام فيه فان البحث في كلمة ترانية تتردد بين معنيين لاحدهما نظير في القران دون الاخر واقول الاولى ان يقول بين
معنيين كلاهما في القران ولم ترد تلك الكلمة فيه لاحدهما وردت فيه للاخر لان قوله لاحد المعنيين نظير في القران دون الاخر
غير ظاهر المناسبة فيه لان لكل من الاستفهام ونداء القريب نظيرا في القران اللهم الا ان يريد بقوله لاحد المعنيين معبرا عنه بتلك
الكلمة نظير في القران وليس للاخر معبرا عنه بها نظير فيه فانه حينئذ يطابق **قوله** اذ لا يكون الاستفهام منه تعالى على حقيقته في

الشرح قال الشيخ بهاء الدين السبكي وهذا ليس على اطلاقه وانما يستحيل اذا كان طلب الفهم مصروفا الى المتكلم بالكلام الذي فيه الاستفهام محو واما اذا
كان مصروفا الى غيره ممن يطلب تفهيمه فلا يستحيل كما في قوله تعالى أأنت قلت للناس اتخذوني وامي الهين من دون الله فهو استفهام حقيقي طلب به اقرار عيسى
عليه السلام في ذلك المشهد العظيم بانه لم يقل ليحصل فهم النصارى ذلك فيقرر عندهم كذبهم فيما ادعوه انتهى واقول فيه نظر اما
اولا فلان قول النحاة حقيقة الاستفهام طلب الفهم ليس معناه طلب الفهم مطلقا سواء كان للطالب او لغيره بل معناه طلب الفهم
للطالب المتكلم بالاستفهام قال التفتازاني في المطول في باب الانشاء وانواعه على ما ذكره المص جمة لانه اما ان يقتضي كون مطلوبه
ممكنا او لا الثاني التمني والاول ان كان المطلوب به حصول امر في ذهن الطالب فهو الاستفهام وان كان المطلوب حصول امر في
الخارج فان كان ذلك الامر انتفاء فعل فهو النهي وان كان ثبوته فان كان باحد حروف النداء فهو النداء والا فالامر ثابت ترى كيف جعل
المطلوب بالاستفهام حصول امر في ذهن الطالب واما ثانيا فلان المعنى الحقيقي للفظ ما يحصل منه اولا وبلا واسطة معنى اخر مقصود من ذلك
اللفظ وعلى هذا فلا يكون فهم الحاضرين المطلوب حصوله من الاقرار المطلوب باداة الاستفهام معنى حقيقيا لتلك الاداة لان فهم الحاضرين
مقصود منها ثانيا بواسطة الاقرار لا اولا وبلا واسطة قوله اذ التقدير عند من جعلها للاستفهام امن هو قانت خير ام من هو
الكافر اي المخاطب بقوله قل تمتع بكفرك في التعليق وفي هذا التقدير تقرير لان ام متصلة وقد صرح في الكلام على ام انها اذا كانت
مسبوقة بهمزة استفهام لم يرد ان يكون الاستفهام حقيقيا وهو قد سلم ان الاستفهام في الاية مجازي كما سبق انتهى واقول سياتي
لنا هناك ما يحقق ان مراده ان ام المتصلة المسبوقة بهمزة التسوية قد يكون الهمزة معها للاستفهام الحقيقي لا ان الهمزة معها دائما للاستفهام
الحقيقي واعلم ان الصواب عبارة المص ان يقول اي المخاطب تمتع بكفرك قوله ولذلك نقول لا حاجة الى تقدير معادل في البيت
وذلك بان يجعل الهمزة فيه لطلب التصديق والمعادل انما يكون مع طلب التصور قوله وامتناع ان يوتى لهل بمعادل لانها لا تكون
الا لطلب التصديق وفي الشرح فان قلت ينتقض بقوله صلى الله عليه وسلم في حديث جابر بن عبد الله الذي ساقه البخاري في كتاب الجهاد
هل تزوجت بكرا ام ثيبا قلت استشهد ابن مالك به على ان هل قد تقع موقع الهمزة فيليها المعادل فيأتي النقض كما ذكرت لكن لقائل
ان يمنع اتصال ام في هذا الحديث لجواز ان تكون منقطعة فاستفهم اولا ثم اضرب واستفهم ثانيا فالتقدير بل اتزوجت ثيبا وح فلا
نقض انتهى واقول الدليل على كون ام في الحديث متصلة من وجهين احدهما وقوع المفرد بعدها قال التفتازاني عند قول صاحب التلخيص
وامتنع هل زيد قام ام عمرو لان المفرد بعد ام دليل كونها متصلة وثانيهما ما قاله ابن مالك في كتابه المسمى بشواهد التوضيح والتصحيح
لمشكلات الجامع الصحيح ان استفهام النبي صلى الله عليه وسلم جابرا لم يكن الا بعد علمه بتزوجه اما بكرا واما ثيبا فطلب منه الاعلام بالتعيين كما كان يطلبه
بام فالموضع اذن موضع الهمزة لكن استغنى عنها بهل ويثبت بذلك ان ام المتصلة قد تقع بعدها كما تقع بعد الهمزة انتهى والجواب عن النقض
ان الاتيان لهل بمعادل وان ثبت نادر والنادر في حكم العدم قوله وقد قالوا في قوله تعالى افمن هو قائم على كل نفس بما كسبت
ان التقدير كمن ليس كذلك او لم يوحدوه ويكون وجعلوا لله شركاء معطوفا على الخبر على التقدير الثاني هذا التقدير الثاني الذي
صرح به صاحب الكشاف فقال ويجوز ان يقدر ما يقع خبرا للمبتدا ويعطف عليه وجعلوا وتمثيله افمن هو بهذه الصفة لم يوحدوه وجعلوا
لله وهو الله الذي يستحق العبادة وحده شركا وقال ابو حيان فيه اقامة الظاهر مقام المضمر في قوله وجعلوا لله اي وجعلوا له وفيه
حذف الخبر عن المقابل واكثر ما جاء هذا الخبر المقابل واقول وضع الظاهر موضع المضمر لنكتة وهي الدلالة على زيادة التشنيع
عليهم بجعلهم شركا لله لانه اسم للمستحق للعبادة وحده وفي الشرح ولم يلح لي وجه لاختصاص العطف على الخبر بهذا التقدير الثاني
دون الاول واقول لاح لي انا من فضل الله ثم وجه اختصاصه بذلك وهو حصول المناسبة بين المعطوف والمعطوف عليه التي
هي شرط في قبول العطف بالواو في التقدير الثاني وعدم حصولها في التقدير الاول قال اهل المعاني نحو زيد يكتب ويشعر مقبول
للمناسبة

للمناسبة بين الشعر والكتابة وزيد يعطي ويشعر غير مقبول لعدم المناسبة بين الاعطاء والشعر وعابوا على ابي تمام قوله لا والذي
هو عالم ان النوى صبر وان ابا الحسين كريم وقالوا لا مناسبة بين مرارة النوى وكرم ابي الحسين حتى يعطف احدهما على الاخر بالواو
قوله وقالوا التقدير في قوله تعالى افمن يتقي بوجهه سوء العذاب يوم القيامة اي كمن ينعم في الجنة قدره ابن عطية كالمغني وقدره
الزمخشري كمن امن العذاب وقدره الجرجاني كمن لا يصيبه العذاب في الشرح الطالع قوله كمن ينعم في الجنة خبر عن التقدير الذي هو يعني
المقدر فالمناسب اذن فلا ادخال حرف التفسير على الخبر ويمكن ان يجعل جزاء لتقدير محذوف فكانه قال وذلك يدل على ان ثم معادلا فسر
بقوله كمن ينعم في الجنة انتهى واقول مثل هذا التركيب اعني ادخال حرف التفسير على الخبر كثير في عبارات المصنفين قوله وجاء في
موضع مصرح فيه بهذا الخبر وحذف المبتدا على العكس مما نحن فيه وهو قوله كمن هو خالد في النار ذكر في الكشاف في جزء ثلاثة اوجه في
قوله تعالى كمن هو خالد في النار احدها ان يكون خبر المبتدا محذوف كما ذكره المص وثانيها ان يكون بدلا من قوله كمن زين له سوء عمله وما
بينهما اعتراض لبيان ما يتاتى به من هو على بينة في الاخرة لانكار المساواة بين المتمسك بالبينة والتابع لهواه وعلى هذين الوجهين تقوله
نعم مثل الجنة مبتدا محذوف الجزاء فيما قصصنا عليك مثل الجنة وثالثها ان يكون خبر المثل الجنة ويقدر امثل اهل الجنة
كمثل من هو خالد في النار معرى من حرف الانكار وحذف ما حذف منه تصويرا لمكابرة من يسوي بين المتمسك بالبينة والتابع
لهواه وانه بمنزلة من يسوي بين الجنة والنار واعلم ان ما يذكره المص من ابيات وغيرها بعد ذكر حكم مثالا له لا يقتضي تعينه لذلك
الحكم وعدم احتماله غيره بل انما يقتضي صحة كونه من ذلك الحكم فاحفظ هذا وكن ذاكرا له فانه ينفعك في الجواب عن تشنيعات كثيرة
قوله ولهذا خصت باحكام اي ولكون الالف اصل ادوات الاستفهام انفردت من بين ادواته باحكام لا توجد تلك
الاحكام في غيرها من ادواته فالبا داخلة على المقصور فان قلت الذي يسبق الى الفهم من تخصيص شيء باخر هو قصره على الاخر لان
معناه جعله بحيث يختص الاخر ولا يعدوه غيره قلت نعم ولكن غالب الاستعمال في الاصطلاح على ان المقصور هو المذكور بعد البا على طريقة قولهم
خصصت فلانا بالذكر اذا ذكرته دون غيره كذا في المطول قال السيد في حاشيته وحاصله يرجع الى ملاحظة معنى التمييز والافراد لان تخصيص
شيء باخر نوع تمييز الاخر فاما ان يجعل التخصيص مجازا من التمييز مشهورا صار حقيقة واما ان يجعل من باب التضمين بشهادة المعنى جعلا
المعنيان معا ويكون البا المذكورة صلة للمضمن وتقدر للتضمين فيه اخرى فمعنى خصصتك بالعبادة مثلا ميزتك بها مخصصا اياها لك وفي
الشرح يعني اي المصنف ان هذه الاحكام لا تثبت لغيرها من ادوات الاستفهام وكان الصواب والاولى ان يقول ولهذا خصت بها احكام
كما سنراه قريبا واقول بعيد بالصواب ما نقله عن بهاء الدين السبكي ان الصواب دخول البا على المقصور ويويد بالاولى ما نقله عن حاشية سعد
الدين ان الشائع العرفي دخولها على المقصور وفيما قاله نظر فانه اذا كان المعنى ان هذه الاحكام ثابتة للهمزة منفية عن غيرها من ادوات الاستفهام
كما اعترف به تكون الاحكام مقصورة لان المقصور هو الثابت للمذكور المنفي عن غيره فيكون دخول البا على الاحكام هو الصواب او الاولى قوله
بل الجمها معصم حين جرت الى الجمرة ذكر ابن يعيش ان هذين البيتين
بكسر الميم موضع السوار من الساعد وجمرت جمار المناسك قال في الصحاح والجمرة واحدة جمرات المناسك وهي ثلاث جمرات يرمين
بالجمار والجمرة الحصاة والبنان اطراف الاصابع قوله طربت وما شوقا الى البيض اطرب هذا مطلع قصيدة في مدح اهل البيت ورثائهم وفي الصحاح
الطرب خفة تصيب الانسان لشدة حزن او سرور قوله اراد او ذو الشيب يلعب في الشرح ولقائل ان يقول لا يتعين هذا شاهدا على حذف الهمزة
لجواز ان يكون مما حذف منه حرف النفي للضرورة اي وذو الشيب لا يلعب انتهى واقول ان المص لم يستشهد بهذا البيت على حذف الهمزة وانما
مثل به والمثال لا يقتضي عدم احتمال غير المثل له بخلاف الشاهد فانه يقتضي ذلك والفرق بينهما ان المثال جزئي ذكر لايضاح قاعدة و
الشاهد جزئي ذكر لاثباتها قوله ثم قالوا تحبها اه قبل هذا البيت ابرزوها مثل المهاة تهادى بين خمس كواعب اتراب والمهاة

استقرها النساء مبالغة في تشبيه عيونهن بعيون المها في الصحاح رجل فلان يتهادى بين اثنين اذا جاء يمشي بينهما معتمدا عليهما من ضعفه وتمايله وكذلك
المرأة اذا تهادت في مشيتها من عجز ان يأتيها احد قيل تهادى والكواكب جمع كاعب وهي الجارية تريد بل بالهوى والاتراب اللذات يقال هذه ترب
هذه اي لدتها **قوله** قال المتنبي اخي ابي الحزم والمتنبي هو احمد بن الحسين بن الحسن ابو الطيب الجعفي ولد بالكوفة سنة ثلاث وثلثمائة
ونشأ بالشام واكثر المقام بالبادية قال السمعاني وطلب الادب حتى بلغ فيه النهاية واتصل بالامير سيف الدولة ابي الحسن بن حمدان ثم مضى الى مصر
ومدح بها كافور الخادم ثم خرج منها وورد العراق ودرس بها عليه ديوانه قال محمد بن يحيى العلوي كان المتنبي وهو صبي ينزل في جواري بالكوفة
وكان ابوه يعرف بعبدان السقا يستقي لنا ولاهل المحلة ونشأ هو محبا للادب فطلبه وصحب الاعراب في البادية سنين وقد تعلم
الكتابة فلزم اهل العلم وكان المتنبي خرج الى كلب فادعى انه علوي حسني ثم ادعى النبوة وذلك بالبادية السماوة فخرج اليه ابن لؤلؤ
من قبل الاخشيد فقاتله واسره وحبسه بالشام الى ان تاب واطلق بعد ما اشرف على القتل قال ابن ابي ايوب خرج المتنبي من بغداد
الى فارس فقتل بالقرب من النعمانية في شهر رمضان سنة اربع وخمسين وثلاثمائة **قوله** والاصل احب اذكر ابن الحاجب في اماليه والزمخشري
في ملتقطة من كتاب الجامع وجهين احدهما انه اخبر عن نفسه اي اعيش وثانيهما انه احب افعل تفضيل وفي الكلام تقديم فتاخير وحذف
مضاف اليه والاصل فاشتمل الحبا ما لا اقيت وابر ما لا ابيت قال وانما يستعمل ذلك في الشعر ولو قلت في النثر افضل واكرم الناس زيد
لقبح **قوله** الثاني انها ترد لطلب التصور نحو ازيد قائم ام عمرو ولطلب التصديق يعني ان الهمزة تستعمل مرة لطلب التصور واخرى لطلب
التصديق والتصديق ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة والتصور ادراك غير ذلك وهذا عند الاوائل من الحكماء ومقتضى عبارة
المتأخرين ان التصديق هو الادراك المقارن للحكم ومختار الامام الرازي انه هو المجموع المركب منه ومن ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة
ومن طرفي تصور النسبة وطرفيها قال السيد في حاشية المطول والتحقيق ان الظاهر في قولك ازيد في الدار ام عمرو طلب التصديق ايضا فان السائل قد تصور الدليل
والعمل وبعد الجواب لم يزد له تصورهما بشيء اخر اصلا بل بقي تصورهما على ما كان فان قيل التصديق حاصل حال السؤال فكيف يطلب اجيب بان الحاصل هو التصديق
بان احدهما مطلق الانا مثلا والمطلوب بالسؤال هو التصديق باحدهما معينا كالعمل مثلا في الانا وهذان التصديقان مختلفان لاختلاف ما تعلقا به
فيها باعتبار تعين المسند اليه احدهما وعدم تعينه في الاخر وكان اصل التصديق حاصلا وتعين الحكم فان التصديق حاصل وان المطلوب هو تصور المسند
اليه او المسند او قيد من قيوده انتهى **قوله** وهل مختصة بطلب التصديق كلام سيأتي كلام ان معناه انه هل لا ترد الا لطلب التصديق فيكون الباء داخلة على المقصور
عليه ويحتمل ان يكون هل منفردة من بين ادوات الاستفهام بطلب التصديق فقط وانها لا يشاركها غيرها لان ما عداها من ادوات الاستفهام اما لطلب التصور
فقط واما لطلب التصور مرة والتصديق اخرى فالباء في كلام المص داخلة على المقصور قال التفتازاني في حاشية العضد معنى اختصاص زيد بالقيام
انه من بين الاشخاص منفرد بذلك الوصف لا يتصف به غيره فالباء داخلة في المقصور قال الله تعالى يختص برحمته من يشاء وقد يراد انه يختص من بين الاوصاف
بالقيام لا يتصف بغيره اي مقصور على القيام لا يتجاوزه الى القعود فالباء داخلة في المقصور عليه وفي الاستعمال العربي يقال الا دالا انتهى **قوله** وبقية الادوات
مختصة بطلب التصور يعني لا ترد الا لطلب التصور فالباء داخلة على المقصور عليه ويحتمل ان يكون يعني ان ما عدا الهمزة وهل من ادوات الاستفهام منفرد بطلب التصور
فقط لا يتصف به غيره فالباء داخلة على المقصور ايضا كما عرفت وفي الشرح ونظيره ما تقدم من دخول الباء على المقصور عليه مع انه منتقض بأم المنقطعة فانها من بقية
ادوات الاستفهام وهي لطلب التصديق فقط كما صرح به النحاة ثم قال ولهذا استشكل عدهم لام من ادوات الاستفهام وقط ام المتصلة فلان مدخولها معطوف على مدخول الهمزة
فتثبت مشاركتها لما قبلها في كونه مستفهما عنه بقضية العطف واما المنقطعة فلانه ان الاستفهام من معناها لا العطف بينهما بل المفيد له الهمزة المقدرة فكيف هذا البحث
لا يجدي لهم نفعا في دفع النقض الوارد عليه هنا فانه معترف بان الهمزة من ادوات الاستفهام انتهى واقول قد علمت ان الباء فيه يحتمل ان تكون
داخلة على المقصور ولعلهم انما عدوا ام من ادوات الاستفهام انتهى ~~واقول قد علمت ان الباء فيه يحتمل ان تكون داخلة على المقصور~~ اوسم انهم عدوها
مع ام المتصلة ملازمة لمعناه الحقيقي او المجازي سابقا عليها والمنقطعة مقارنة في اغلب احواله فان افهامها لم يرد به انها موضوعة للاستفهام ومعنى كلام المص وبقية الادوات

الموضوعة للاستفهام فلا يرد عليه النقض بام لانها ليست بموضوعة له **قوله** وعلى النفي نحو الم نشرح وقلنا اما بكم مصيبة في الشرح التمثيل لك ان تقول
بالاية المثبتة للنفي سهو ظاهر فان لما فيه وجود به لا نافية لا يقال الاستفهام فيها للانكار فهو في معنى النفي لانا نقول انما يكون في
معنى النفي ان لو كان ابطالا بالواو انما هو توبيخ فلا نفي لايجاب الصورة ولا ايجاب المعنى انتهى واقول ليس هذا الذي اورده بل يقال بوجه لان
الكلام في ان مدخول الهمزة نفي ولما كان معنى الهمزة للانكار كانت هي نفسها نفيا لا مدخولها فلذا يمكن ان لا يكون التمثيل بالاية
سهوا على تقدير ان تكون لما وجودية وذلك بناء على ما سيذكره المص عن الزمخشري وجماعة من ان العاطف بعد الهمزة يعطف الجملة
التي بعده على جملة مقدرة بينه وبين الهمزة وتقريره ذلك ان يقال ان مدخول الهمزة فعل منفي محذوف والهمزة لتقريره ما بعد النفي و
التقدير الم تفعلوا كذا فلما حين اصابتكم تكونوا الاية فلا مدخول الهمزة على منفي لكنه مقدر وهذا معنى تقدير صاحب الكشاف اعلم
كذا وقلتم حين كان كذا وعبارته لما نصب بقلتم واصابتكم في محل الجر باضافة لما اليه وتقديره اقلتم حين اصابتكم وانما نصب لانه مفعول
والهمزة للتقرير والتقريع والمعطوف عليه ما مضى من قصة احد من قوله ولقد صدقكم الله وعده ويجوز ان يكون محذوفا كانه
قيل افعلتم كذا وقلتم حين كان كذا **قوله** وهو منتقض بام ~~فانها تشاركها في ذلك~~ ويمكن ان يقال المراد ذلك البعض ان الهمزة تدخل
على الاثبات وعلى النفي دون باقي الالفاظ الموضوعة للاستفهام فلا يرد عليه ام لانها ليست موضوعة للاستفهام وان كانت
تفارقه في الغالب **قوله** فيقولون التقدير ام ام ليس وامنضرب عنكم الذكر صفحا في الشرح كان ينبغي ان يقول التقدير كذا وكذا
كذا وكذا فيأتي بحرف العطف في الموضعين وليس حذف حرف العطف من ذلك بمعتبر حتى يحكيه واقول لما كان الغرض هنا تحرير
التعداد ترك العاطف كما ترك المملي على الكاتب لما يريد حسابها فيقول مثلا اكتب كذا من غير عطف **قوله** فان قوبل بتقديم
بعض المعطوف فقد يقال انه اسهل منه لقابل ان يقول الحذف كثير في الكلام وتقديم بعض المعطوف قليل لا يكون الا في الشعر **قوله**
واما الثاني فلانه غير ممكن في نحو افمن هو قائم على كل نفس بما كسبت قال ابن الصائغ اي مانع من تقدير الا مدبر للموجودات فمن هو
قائم على كل نفس بما كسبت على الاستفهام التقريري المقصود منه تقرير ثبوت الصانع والمعنى اينتفي المدبر ولا احد قائم على كل نفس
بما كسبت لا يمكن ذلك لان المدبر موجود فالقائم على كل نفس هو هو انتهى وفي الشرح لا نسلم عدم الامكان لجواز ان يقدر اهم ضالون
فمن هو قائم على كل نفس بما كسبت لم يوجدوه والهمزة للانكار التوبيخي **قوله** وقولها ائنا لمبعوثون او اباؤنا فيمن قرأ بفتح الواو وان
اباؤنا عطف على الضمير في لمبعوثون اعترضه ابو حيان وتبعه السفاقسي بان الهمزة انما تدخل على الجملة لا على المفرد ولو دخلت على
المفرد المعطوف لكان العامل في المعطوف عليه عاملا فيما بعدها بواسطة العاطف وهمزة الاستفهام لا يعمل ما قبلها فيما بعدها
فيتعين ان يكون اباؤنا مبتدأ خبره محذوف اي مبعوثون لدلالة ما قبله عليه انتهى واقول يمكن الجواب عن هذا بانه لا يستغني عنه وهو
انه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في غيره **قوله** تعالى في قوله تعالى افغير دين الله يبغون دخلت همزة الانكار على الفاء العاطفة جملة
على جملة ثم توسطت الهمزة بينهما في الشرح هذا مشكل لان دخول الهمزة على الفاء هو نفس توسطها بين الجملتين فكيف يعطف توسطها
على دخولها بحرف العطف المقتضي للترتيب والتراخي ونص ما في الكشاف دخلت همزة الانكار على الفاء العاطفة جملة على جملة
والمعنى فاولئك هم الفاسقون فغير دين الله يبغون ثم توسطت الهمزة بينهما هذا كلامه ولا اشكال فيه انتهى واقول لا اشكال
ايضا في كلام المص لان ترتيبه لمجرد العطف والتدريج من غير اعتبار ترتيب في الوقت وقد تكون ثم والفاء لمجرد التدريج في الارتقاء
وان لم يكن الثاني مترتبا في الذكر على الاول وذلك اذا تكرر الاول لفظا بالله فالله ونحو قوله تعالى ثم وما ادراك ما يوم الدين ثم ما ادراك
ما يوم الدين انتهى ولقائل ان يقول ان التدريج فيما تكرر لفظا بشهادة ما نقله وما نحن فيه تكرر معنى بل الجواب ان المص نقل ما
في الكشاف بنصه على وجه الاختصار لبعضه فالمعطوف عليه ثم في الكشاف هو المعطوف عليه هنا في كلام المص وانكا نعدده فانه

قوله ولهذا عطف ووضعنا على الم نشرح هكذا وقع في بعض النسخ ويقع في بعضها ووضعنا بدون واو العطف وقد اعترض عليه بانه جعل
العلة في عطف وضعنا على الم نشرح تاويله بالاثبات وذلك يقتضي انه لو لم يكن مؤولا به لم يصح العطف وليس كذلك لجواز ان يجعل زيد
اكرمته واجيب بان الاثم انه جعل العلة في عطف وضعنا على الم نشرح تاويله بالاثبات بل جعل تاويله بالخبر والمعنى ولكون الهمزة التي
للابطال مع النفي بمنزلة خبر مثبت صح عطف وضعنا على الم نشرح باعتبار انه جملة خبرية **قوله** السنم جزمن ركب المطايا اه في الصحاح
قال الاصمعي المطية التي تمطو في سيرها انتهى وهو ماخوذ من المطو اي المد والندا الجود مثلا ان اندى من فلان اذا كان اكثر خيرا منه والراح
هنا جمع راحة وهي الكف **قوله** وانما الغفر دون استتم بدون الهمزة مفعول به قدم على الفعل للعناية وانما مفعول لم قدم على المفعول
به لان الاهم تو بيخهم بانه على الباطل ويجوز ان يكون مفعولا به والغفر بدل منه على انها امة في نفسها للبالغة او المراد بها عبادتها
بحذف المضاف ويجوز ان يكون حالا بمعنى امكين **قوله** اطربا وانت قنسري اه طربا منصوب بمحذوف اي تطرب طربا او الثالث
طربا والقنسري بقاف مكسورة ونون مشددة مفتوحة او مكسورة وسين مهملة ساكنة وبعدها باء مفتوحة وياء مثناة من تحت ساكنة
وسين مهملة مفتوحة والمراد به الشيخ الكبير وفي الصحاح الدواري الدهر يدور بالانسان احوالا واستشهد بالبيت وفي الشرح ودوار صيغة
مبالغة من دار يدور ونيل نسبة الباء ايضا للمبالغة كقولهم في مبالغة الخارج خارجي واحمري **قوله** ومعناه حملت المخاطب
على الاقرار والاعتراف بامر قد استقر عنده ثبوته او نفيه يعني ان التقرير لا يجب ان يكون بالحكم الذي دخلت عليه الهمزة بل بما يعرفه المخاطب من
ذلك الحكم فالهمزة في قوله تعالى ءانت قلت للناس اتخذوني للتقرير بما يعرفه عيسى من هذا الحكم لا بانه قال ذلك كذا قال التفتازاني
في مطوله وقال ايضا التقرير عندهم يقال للحمل على الاقرار بما يعرفه المخاطب والالجاء اليه وللتحقيق والتثبت وكلاهما مناسب في قوله ثم
اتامرون الناس بالبر وفي قوله نعم هل ثوب الكفار ما كانوا يفعلون بالمعنى الثاني وفي الشرح ان قوله الاقرار والاعتراف من قبيل عطف
احد المترادفين على الاخر وفايدته تقرير المعنى في الذهن وما وقع لبعض اهل البيان من ان ذلك تطويل لا فائدة فيه وهم انتهى واقول
ليس كل عطف مرادف على اخر يكون لتقرير المعنى وانما يكون ذلك في مقام يقتضيه والذي وقع لبعض اهل البيان ان نحو عطف مينا
على كذبا في قول الشاعر والفى قولها كذبا ومينا مما ليس الغرض منه تقرير المعنى وتوكيده تطويل اي زايد على اصل المراد لا لفائدة وانت
تعلم انه لا يلزم من ذلك ان يكون عطف كل مرادف تطويلا بل عطف ما ليس الغرض منه تقرير المعنى وتوكيده **قوله** ويجب ان يليها الشي
الذي تقرره به هكذا قال غير واحد من ائمة المعاني انه يجب ايلاء المقرر به والمستفهم عنه الهمزة ولكن في كتاب سيبويه على ما نقل في
الشرح ان التقديم في جواز بل القيام بزيد احسن وانك لو اخرت فقلت اقيت زيدا ام بشرا الحسن وانك لو اخرت لكان حسنا وفي
مقرب ابن عصفور والاحسن توسط الذي لا يسال عنه ويجوز تقديمه وتاخيره وقال الرضي اذا ولي المتصلة مفرد فالاولى
ان يلي الهمزة قبلها مثل ما وليها سواء لتكون الهمزة مع ام تاويل اي والمفردان بعدهما تاويل المضاف اليه نحو ازيد عندك ام عمرو
بمعنى ايهما عندك ولك التوفيق نحو ام في الدار ام في الموضعين هو ويجوز المخالفة نحو اعندك زيد ام عمرو وازيد عندك ام في
الدار والقيت زيدا ام عمرا وليجوز احسنا الكن المعادلة احسن انتهى واقول يمكن التوفيق بان الاحسن عند النحويين واجب بلاغة عند
المعانيين فان قلت كلام المصنف في الاستفهام والتقرير بغير معادل وما نقلت من كلام سيبويه وغيره انما هو مع المعادل قلت كلام المصنف
فيما هو اعم من ذلك فانه قال ام عند الكلام على بيت المتنبي ان شرط الهمزة المعادلة لام ان يليها احد الامرين المطلوب تعيين احدهما
ويلي ام المعادل الاخر **قوله** فلانه قد اجابهم بالفاعل لا يقال انه لا يجوز ان يكون اجابهم بالفعل فانه لم يذكر في الجواب كما ان الفاعل
مذكور فيه لانا نقول لما ذكر الفاعل في الجواب بالفاعل في السؤال بدل على انه المقصود بالجواب دون الفعل وايضا اشارتهم الى الفعل
في السؤال ابلغ من سؤالهم عنه **قوله** فان قلت فما وجه حمل الزمخشري الهمزة في قوله تعالى الم تعلم ان الله على كل شيء قدير على التقرير عبارة

عبارة الكشاف في هذا المقام لما بين لهم انه مالك امورهم ومدبرها على حسب مصالحهم من نسخ الايات وغيره وقررهم على ذلك
بقوله الم تعلم اراد ان يوصيهم بالثقة به فيما هو اصلح لهم مما يتعبدهم به وينزل عليهم وان لا يقترحوا على رسولهم ما اقترحه اباء اليهود
على موسى ولا يخفى ان هذه العبارة ظاهرة في ان المراد الم تعلم في الايتين اعني في الم تعلم ان الله على كل شيء قدير وفي الم تعلم ان الله
له ملك السموات والارض لان في الم تعلم ان الله على كل شيء قدير وحده وان التقرير فيهما بمعنى التثبيت على انه تعالى مالك الامور ومدبرها
على حسب المصالح لا بمعنى الحمل على الاقرار بما بعد الهمزة كما هو مقتضى كلام المصنف فليتم **قوله** قلت قد اعتذر عنه بان مراده التقرير بما بعد
النفي لا التقرير بالنفي اعتذر بعض المتاخرين للفعول وفي الشرح هذا مبني على انه لا يجب ايلاء المقرر به الهمزة وهو خلاف ما صرح به المصنف
ولم يحك فيه خلافا وقضيته هذا اي ما صرح به المصنف ولم يحك فيه خلافا ان لا يوافق على الاعتذار المذكور لكنه قد وافق على
صحته بقوله والاولى ان يحمل الاية على كذا انتهى واقول ليس هذا الاعتذار مبنيا على عدم وجوب ايلاء المقرر به الهمزة لان قولهم يجب
ايلاء المقرر به الهمزة معناه اذا امكن ايلاؤه اياها في ذلك الكلام وما نحن فيه لا يمكن ذلك فيه لان الجملة لما اقتضت ان يذكر
تقرير الاثبات بصورة النفي قصدا الى النفي للدلالة على ان المقرر على يقين مما اقر به وانه لم يستفد ذلك من تقرير المتكلم وكان الفعل المنفي
لا يمكن لغة تقديمه على النافي لم يمكن ايلاء المقرر به هنا اداة التقرير وانما قلت ان معنى كلامهم ذلك لانك اذا قلت اما زيد مقرا للمخاطب
بنفسه نسبة القيام الى زيد لا بنفس الفعل لم يمكن المقرر به الهمزة لعدم امكان ايلائه اياها فالوا ولم يميزوا هذا التقرير عن التقرير
بنفس الفعل او الى الهمزة الا بالقرينة فليتم **قوله** والاولى ان يحمل الاية على الانكار التوبيخي او الابطالي في الشرح وجه ذلك ان
المنكر للنسخ قد يكون معاندا وقد يكون غير معاند فان كان الخطاب للكافر المنكر غير المعاند فالاستفهام توبيخي لان عدم
علمه واقع وان كان الخطاب للكافر المنكر عنادا فالاستفهام ابطالي واقول يتبين بهذا التوجيه الجواب عما استشكله ابن الصائغ
من ان المصنف ذكر في التوبيخي انه يقتضي ان ما بعد الاداة واقع وان فاعله ملوم والواقع بعد الاداة هنا عدم العلم بان الله تعالى
على كل شيء قدير فكيف يتاتى ما هو ذاكر هنا انتهى **قوله** وذكر بعضهم معاني اخر لا تحصر لها في الشرح اي مانع يمنع من ان همزة
الاستفهام عند امتناع حملها على حقيقة الاستفهام يتولد لها بمعونة القرائن ما يناسب المقام غير ما ذكر من المعاني الثمانية انتهى
فان قلت مراد المصنف بقوله لا تحصر لها انها لم ترد في كلام موثوق به قلت لا يبعد ان يكون هذا مراده فقد قال صاحب الملخص في كتاب الايضاح
ومنه اي ومن استعمال الهمزة للتهديد والوعيد الم نهلك الاولين والتهديد ليس من المعاني الثمانية التي ذكرها المصنف **قوله** وعلى
ذلك يتخرج اللغز في القاموس اللغز بضم اللام وبالمعجمة المفتوحة او المضمومة او الساكنة وفي الصحاح اللغز في كلامه اذا عمى مراده والاسم
اللغز والجمع الغاز مثل رطب وارطاب واصل اللغز جحر لليربوع بين القاصعاء والنافقاء يحفره مستقيما الى اسفل ثم يعدل عن يمينه وشماله
يخفي بكاثرة تلك الالغاز **قوله** لتقرع على السن من ندم السن واحدة الاسنان وقرعها من جانب الاناملة والمراد باليوم هنا مطلق الزمان
والاخلاق جمع خلق بضمة مضمومة ولام ساكنة او مضمومة بمعنى السجية **قوله** يجود الفضل منك على قريش اه الفضل الاحسان وقريش
القبيلة المشهورة وهم بنو النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر والقرش الكسب والجمع قال الفراء وبه سميت قريش وتفرج بضم
الراء مضارع فرج الغمراء اي كشفها والكرب جمع كربة بضم الكاف فيها وهي الغم الذي ياخذ بالنفس وابن ماءة ولبن سعدى من اجواد
العرب المشهورين وانما ذكر البيتين ولم يكتف بالثاني الذي هو محل الشاهد ليعلم ان الروي منصوب **قوله** ايا جبلي نعمان اه
نعمان بفتح النون واد في طريق الطائف يخرج الى عرفات فيقال له نعمان الاراك والصبا ريح مهبها المستوي من موضع مطلع الشمس اذا استوى
الليل والنهار كذا في الصحاح ونسيمها الهبوب او النسيم الاول المراد به الريح وبالنسيم الثاني النفس الضعيف والغرض من ذكر البيت
بيان ورود ذكر ايا للنداء البعيد لا للرد على الجوهري في قوله ان ايا يكون للنداء القريب ايضا لانا نرد عليه لايتاتي بذكر مثال ورد فيه

للبعيد على ما لا يخفى **قوله** فاصاخ اى اصاخ استمع والحيا بالقصر المطر والخصب اى **قوله** فالصحيح انها الناصبة لان مضمرة بعدها قال الرضى ويجوز الفصل بينها وبين منصوبها بالقسم والنداء والدعاء يقوى كونها غير ناصبة بنفسها كان ولن اذ لا يفصل بين الحرف ومعموله بالبس من معموله واما قولهم في الشرطان زيدا يضرب فهو عند البصريين بفعل مقدر **قوله** قال سيبويه معناها الجواب والجزاء فقال الشلوبين في كل موضع الشلوبين بفتح السين المعجمة واللام وسكون الواو وكسر الموحدة وسكون المثناة التحتية وبعدها نون هكذا ضبطه ابن خلكان الا انه جعله بيا النسبة فقال ابو علي عمر بن محمد بن عمر المعروف بالشلوبين الاشبيلي كان اماما في النحو ولد باشبيلية سنة اثنين وستين وخمس مائة وتوفي سنة خمس واربعين وستمائة وهذه النسبة الى الشلوبين وهي لغة اهل الاندلس الابيض الاشقر قال ورايت جماعة من اصحابه كلهم فضلا ولم تزل الجماعة تاتي اليه وفي الشرح المراد بكونها للجواب ان تقع في كلام يجاب به كلام اخر ملفوظا او مقدرا سواء وقعت في صدره او حشوه او اخره ولا تقع في كلام مقتضب ابتداء ليس جوابا عن شيء والمراد بكونها للجزاء ان يكون مضمون الكلام الذي هي فيه جزاء لمضمون كلام اخر **قوله** اذ لا مجازاة هنا قال الرضى لان الشرط والجزاء اما في الاستقبال او في الماضي ولا مدخل للجزاء في الحال **قوله** لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وامكنني منها اذا لا اقيلها وقيل عائدا لي الحطيئة الرشيد في البيت بتلو وهو مجبر لترك حظ الرشد بعدها بالى من عبد العزيز قبولها والخطة بضم الخاء المعجمة الامر والقصة كذا في الصحاح وفي الشرح الصغير مثلها عائدا الى المقالة التي قالها عبد العزيز لهذا الشاعر وذلك انه امتدحه بقصيدة فقال له تمن علي فقال اتمنى ان اكون كاتبك فلم يجبه واعطاه جائزة والمعنى ان عاد عبد العزيز الي بمثل المقالة التي قالها فانا لا اتركها راضيا عجلا بها انتهى وعبد العزيز هذا هو ابن مروان بن الحكم ابو عمر بن عبد العزيز لم يل الخلافة بل وحاربه مصر من جهة عبد الملك لعنه الله عليه ودخل عليه بها رجل يشكو صهرا له فقال ان ختني فعل بي كذا وكذا فقال له عبد العزيز من ختنك وفتح النون فقال ختني الختان الذي يختن الناس فقال عبد العزيز لكاتبه ما هذا الجواب فقال ان الرجل يعرف النحو وكان ينبغي ان يقول له من ختنك بضم النون فقال والله لا شاهدت الناس حتى اعرف النحو واقام ببيته جمعة لا يظهر ومعه من يعلمه العربية ثم صلى بالناس الجمعة الاخرى وهو من افصح الناس توفي سنة ست وثمانين وقيل سنة خمس وثمانين وقيل سنة اثنين وقيل سنة اربع قال المدائني وقع الطاعون بمصر فخرج عبد العزيز بن مروان وكان اميرها يومئذ الحر بترله فاقام بها فقدم عليه رسول من قبل اخيه عبد الملك وهو خليفة فقال له عبد العزيز ما اسمك قال طالب بن مدرك فقال عبد العزيز اوه ما اراني راجعا الى الفسطاط يعني مصر فمات في تلك القرية قال في الصحاح والفسطاط بيت من الشعر وفيه ست لغات فسطاط وفساط وفستاط وكسر الفاء لغة فيهن والفسطاطة مدينة مصر انتهى وسبب تسمية مصر به ان عمرو بن العاص لما افتتح مصر سنة عشرين واراد المسير الى الاسكندرية امر بفسطاطه ان يقوض اي ينقض فاذا بها يمامة قد باضت على اعلاه فقال لقد تحرمت بجوارنا اقروا الفسطاط حتى يطير فراخها فاقروا الفسطاط في موضعه وسار واوفي الشرح عبد العزيز هذا هو احد الخلفاء الامويين انتهى واقول لم يل الخلافة احد من الامويين يسمى بعبد العزيز ثم قال وايراد المصنف هذا البيت شاهدا على وقوع اذن جوابا لان مخالف للقاعدة المشهورة وهي ان القسم والشرط متى اجتمعا فالجواب للسابق واللام التي قبل ان مصاحبة لقسم مذكور قبل وهو حلفت بما لا تصلنا الى منى بغول لنا العباد فيها وقد مثلها والراقصات منفذ الابل ويقول بهلت والفلق جمع فلقة وهي المفازة والنص والذميل ضربان من السير انتهى اقول لا نسلم ان المصنف مثل بهذا البيت بناء على القسم وانما مثل به تبعا لبدر الدين بن مالك بناء على ما ذهب اليه الفراء وابن مالك من جواز جعل الجواب المذكور للشرط المتاخر وان لم يسبق ذو خبر وقد جعل صاحب الكشاف من ذلك قوله تعالى لئن بسطت الي يدك لتقتلني ما انا بباسط يدي اليك لاقتلك سلمنا انه مثل به بناء على القسم لكن لما كان الجواب المحذوف للشرط كالجواب المذكور للقسم صح التمثيل بالبيت لوقوع اذن في جواب ان الملفوظ

غاية ما في الباب ان ذلك الجواب محذوف ههنا وقد مثل الرضى بالبيت لوقوع اذن في جواب قسم قبلها وهو ظاهر **قوله** لو كنت من مازن اذا مازن ابو قبيلة من تميم وهو مازن بن مالك بن عمرو بن تميم ومازن ايضا في بني صعصعة بن معاوية وفي بني شيبان واسماء وفي اللقيطة سماها بذلك لانه التقطها اخذ بعير بن تيد يهجو لثم وقد احرت بني السنة نعمها اليه ثم الجيه فخطها الى بها ابن وجهاد نقل بضم المعجمة واسكان الهاء والمعشر الجماعة من الناس وخشن بضم المعجمتين جمع خشن بفتح الاول وكسر الثاني كنمر جمع نمر والحفيظة بالحاء المهملة والظاء المعجمة الخصلة التي يحفظ لها اي يغضب واللوثة بالمثلثة وضم اللام الضعف وبفتحها القوة قال المرزوقي الرواية الصحيحة ضم اللام ويقول تعريضا بقومه الم يغضبوا وبها جوا النصرة **قوله** فوان يقال انيك نقول اذن اكرمك اي اني اذن اكرمك لانه يقال هذا التقدير يوجبها الاذن لوقوعها حشوا في المعنى لانا نقول الموجب لالغائها لوقوعها حشوا في اللفظ والمعنى وهذا التقدير يوجب وقوعها حشوا في المعنى دون اللفظ **قوله** بشرط تصديرها قال ابن الحاجب عن هذا الشرط بان لا يعتمد ما بعدها على ما قبلها قال الرضى وعنى بالاعتماد ان يكون ما بعدها من تمام ما قبلها وذلك في ثلاثة مواضع الاول ان يكون ما بعدها خبرا لما قبلها نحو انا اذن اكرمك واني اذن اكرمك الموضع الثاني ان يكون جزاء الشرط الذي قبل اذن نحو ان تاتني اذن اكرمك الثالث ان يكون جوابا للقسم الذي قبلها نحو والله اذن لاخرجن وقوله لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وامكنني منها اذن لا اقيلها ولا يقع المضارع بعد اذن في غير هذه المواضع الثلاثة معتمدا على ما قبلها بالاستقراء بل تقع متوسطة في غير هذه المواضع نحو يقيل اذن زيد عمرا وليس الرجل اذن زيد **قوله** لا تتركني فيهم شطيرا الشطير هنا الغريب واهلك بكسر اللام مضارع هلك بفتحها قال الرضى وقد جاء المضارع منصوبا في هذا البيت مع كونه خبرا عما قبلها تاويل ان الخبر هو اذن اهلك لا اهلك وحده ويكون اذن مصدرة كما تقول زيد لن يقوم قال الاندلسي ويجوز ان يكون الخبر محذوفا اي انه لا استطيع ذلك ثم ابتدأ فقال والوجه رفع اهلك فعل الوجه الا **قوله** وابن بابشاذ هو الامام ابو الحسن طاهر بن احمد بن بابشاذ مات سنة تسع وستين واربع مائة حكى ابن خلكان عنه انه كان يوما في سطح جامع مصر يأكل شيئا وعنده بعض اصحابه بحضرة قط فرموا له لقمة فاخذها وغاب عنهم ثم عاد اليهم فرموا شيئا فاخذه وذهب ثم عاد ففعل ذلك مرارا فاتبعوه فاذا هو يدخل الى خربة فيها سبيه بيت خراب في سطح ذلك البيت قط اعمى واذا هو يضع الطعام بين يديه فلما راى الشيخ ذلك ترك خدمة السلطان ولزم بيته والاشتغال بالعلم وباشاد كلمة اعجمية ومعناها الفرح والسرور **قوله** او على الجملتين معا جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف حيث تقدم العاطف على الجواب الرفع والنصب ~~لتقدم العاطف حيث تقدم العاطف على الجواب الرفع والنصب~~ في ذلك باعتبارين كون ما بعده جملة مستقلة ثم الفعل فيها بعد اذن غير معتمد على ما قبلها **قوله** ان المكسورة المخففة وان من اهل الكتاب الا ليؤمنن به اي وما احد من اهل الكتاب الا يؤمنن به فحذف المبتدأ وبقيت صفته وفي الشرح والخبر الجملة الواقعة بعد الا وضمير به يرجع الى عيسى وضمير موته يرجع الى المبتدأ المحذوف وقيل يرجع الى عيسى ثم قال فان قلت يلزم على اعراب المصنف حذف الموصوف مع كون الصفة ظرفا وحكم حذف موصوف الجملة في انه لا يقع الا في الشعر قلنا انما ذاك اذا لم يكن المنعوت بعض مجرور بمن او في وهو الا فيجوز مجرور بمن مجازا انتهى واقول هذا وهم لان المجرور بمن او في الذي يشترط في المنعوت ان يكون بعضه يشترط فيه ان يذكر قبل المنعوت صرح بذلك ابن مالك في التسهيل وصرح به ابنه ايضا حتى الشارح عند الكلام على الا التي بمنزلة غير وظاهر ان المجرور بمن في الاية ليس كذلك على تقدير ان يكون الجار والمجرور صفة للمحذوف لان الصفة لا تتقدم على الموصوف وانما يكون ذلك على تقدير ان يكون الجار والمجرور خبرا عن المحذوف مقدما عليه ويكون الصفة هي الجملة الواقعة بعد الا على انه يمكن هذا ان يكون اعراب المصنف بان يكون قوله اي وما احد من اهل الكتاب الا يؤمنن بيانا للمعنى لا للاعراب فان قلت قال المصنف في الكلام على الواو في قوله العاشر الواو الداخلة على الجملة الموصوفة

ثم الرفع باعتبار كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربط بعض الاحكام ببعض والنصب باعتبار

بانه لا يجوز التفريغ في الصفات لا تقول ما مررت باحد الا قائم نص على ذلك ابو علي وجزم ونقل ابن هشام في اخر الباب الثاني عن الاخفش انه لا يفصل
بين الموصوف والصفة وعن الفارسي انه قال لا يجوز ما مررت باحد الا قائم فليته ونقل غيره عن الزمخشري وابي البقا انهما يريان جواز ذلك
بل قال التفتازاني في شرح المفتاح في بحث الجملة الحالية لا خلاف في جواز الاستثنا المفرغ في الصفة مثل ما جاني رجل الا كريم
انتهى لكن في نفيه الخلاف نظر فانه موجود على انه يمكن ان يقال انما سبقوله المص لبيع مطلق الصفة وانما هو في صفة ذكر موصوفها كما في قوله
تعم وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم وفي الكشاف ليومن به جملة قسمية واقعة صفة لمحذوف تقديره وان من اهل الكتاب
احد الا ليومنن ونحوه وما منا الا له مقام معلوم وان منكم الا واردها وفي حاشية التفتازاني فيكون ليومنن جملة جزئية مؤكدة
بقسمية انشائية واقعة صفة بلا تاويل والاستثنا مفرغ من اعم الاوصاف والموصوف المقدر مبتدا مقدم الخبر او فاعل للظرف
ولو جعل الظرف صفة مبتدا محذوف والاستثنا في موضع الخبر لم يبعد انتهى وقال ابو حيان الليومنن صفة ولا قسمية بل جواب
قسم محذوف والقسم وجوابه هو الخبر لانه محل الفائدة ولهذا لم يجوز ربط الفائدة فلا يكون جزا وكذا الا له مقام معلوم والا واردها
محل الخبر انتهى وقال الزجاج حذف احد لانه مطلوب في كل نفي يدخله الاستثنا. قوله وقيل في هذا ان التقدير وان لم تنفع في الراجح
لا يخفى ان على هذا الراي ليس بحقيقة الشرط ضرورة ان الامر الواحد لا يكون مشروطا بالشي ونقيضه واقول ان اراد الشرط الاصولي
فهو على ما في اصول ابن الحاجب ما يستلزم نفيه نفي امر على غير جهة السببية فما ذكره من الضرورة حق لكن لا يفيده لان الكلام في مدخول
ان وهو ليس بلازم ان يكون شرطا بهذا المعنى لجواز ان يكون كذلك نحو ان كان لي مال فانا احج وقد يكون سببا نحو ان كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود وقد لا يكون شرطا ولا سببا نحو ان كان ولدا في فانا ابنه وان كان النهار موجودا فالشمس طالعة وان اراد الشرط
النحوي وهو ما يقع بعد ان ونحوها معلقا عليه مضمون جملة اخرى فالضرورة غير صحيحة لصحة قولك ان جاء زيد وان لم يجي اكرمك والجواب
ان المراد الشرط النحوي ونحو ان جاء زيد وان لم يجي اكرمك ليس بصحيح على ان للشرط وسيذكر المص في الباب الثاني في الجملة المعترضة
بما تميز به عن الحالية ثم قال وتحرير هذه هي التي يسميها بعض المتاخرين بالمتصلة والوصلية وتقع في كلامهم انها تستعمل بدون واو وانما معنا
انك بجعل بتقضى الشرط محذوف وامع العاطف لانك نعتد المحذوف هو العاطف فقطا كما يسبق الى بعض الاذهان لان حذف العاطف
بمفرده قليل انتهى واقول فيه نظر اما اولا فلا نم ان هذه هي التي يسميها بعض المتاخرين بالمتصلة والوصلية وانما هي ان الشرطية غير الوصلية
لان هذه قد يكون لها معطوف عليها وتلك لا يتعد لها بل يكون مقرونة بالواو وقد تكون غير مقرونة بها على ما اشار التفتازاني في نحو هذا الى
ذلك حيث قال في مطوله واما الواو الداخلة على الشرط المدلول على جوابه بما قبله من الكلام فذلك اذا كان ضد الشرط المذكور اولى بالاستلزام
لذلك الكلام السابق الذي هو كالعوض عن الجزا من ذلك الشرط كقولك اكرمه وان شتمني واطلبوا العلم ولو بالصين فذهب صاحب الكشاف
الى انها للحال والعامل فيها ما تقدم من الكلام وعليه الجمهور وقال الجزري انها للعطف على محذوف وهو ضد الشرط المذكور وقال بعض
المحققين من النحاة انها اعتراضية ونعني بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين اجزا الكلام متعلقا به معنى وقد يجي بعد تمام الكلام واما ثانيا
فلانه لا يتعين ان يكون ما ذكره معنى كلامهم بل معناه انها تستعمل من غير ذكر الواو ومن تقديرها محذوفة واما ثالثا فلان الواو الداخلة
على ان الوصلية هي واو الحال لا العطف وتلك الجملة عند عرايها عن الواو في محل نصب على الحال قال التفتازاني في المطول وقد تستعمل
انه عن الاستقبال اذا جي بها في مقام التاكيد مع واو الحال لمجرد الوصل والربط ولا يذكر لها حينئذ جزا نحو زيد وان كثر ماله
بخيل وعمرو وان اعطى جاها لئيم. قوله قيل وانما قال ذلك بعدما عمهم بالتذكير ذكر هذا الوجه والذي بعده صاحب الكشاف فانه قال فان
قلت كان الرسول مامورا بالذكرى نفعت او لم تنفع فما معنى اشتراط النفع قلت هو على وجهين احدهما ان الرسول قد استفرغ مجهوده في
تذكيرهم وما كانوا يزيدون على زيادة الذكرى الا عتوا وطغيانا وكان يزداد وجدا في تذكيرهم وحرصا عليه فقيل له وما انت عليهم بجبار فذكر
بالقران

بالقران من يخاف وعيد واعرض عنهم وقل سلام وذكر ان نفعت الذكرى وذلك بعد الزام الحجة بتكرير التذكير الثاني ان يكون ظاهره شرطا
ومعناه ذما واستبعادا لتاثير الذكرى فيهم قوله وقرا سعيد بن جبير ان الذين بالتشديد وخرجها المعترض على انها المخففة من الثقيلة ه تدعونه من دون الله عبادا امثالكم قال ابن الصايغ
بتقدير عملها في الجزئين النصب ثم اجاب بعضهم عن الاعتراض بالتناقض بان المثلية في القرائين لم يتواردا على محل واحد انتهى هذا تخريج ابي الفتح لهذه القراءة وقد اعترض
واقول يعني ان المثلية المثبتة هي المثلية في العبودية والمنفية هي المثلية في الانسانية قوله من اهل الغالية في الصحاح عليه بانه مخالف للقراءة المشهورة ان الذين ح
هي ما فوق نجد الى ارض تهامة والى ما وراء مكة وهي الحجاز وما والاها والنسبة اليها غالي ويقال ايضا علوي على غير قياس
قوله اعتباطا هو بمهملتين اي لا لعلة يقال عبطت الناقة واعتبطتها اذا نحرتها وليس بها علة قوله ومثل هذا البحث
في قوله لكنا هو الله ربي فان اصله لكن انا حذفت الهمزة ثم ادغمت النون في النون وعند البعض نقلت حركة الهمزة الى النون
ثم اسقطت ثم ادغمت النون في النون فقيل لكنا واثبات الالف وقفا وصلا به فصيح بخلاف انا اذا اثبت الف في الوصل فانه
ليس بفصيح لان الالف تدل على ان الاصل لكن انا ولولا الالف يلزم الالتباس بالمشددة وانما قلنا ان اصله لكن انا وليس لكن
المشددة لوجهين لعدم ما دوقوع الضمير المرفوع بعده ولا يقع الضمير المرفوع بعد لكن ولا يستقيم تقدير ضمير الشان ليكون اسم لكن
ويكون هو الله ربي خبره لان حذف ضمير الشان المنصوب بغير ان المفتوحة المخففة ضعيف بل قال الرضي في بحث لحوق الفاء النجوا
اذا كان فعلا مضارعا انه لا يجوز تقدير ضمير الشان الا بعد ان المخففة قياسا وان جاز ايهام ضرورة وثاني الوجهين انهم
وقفوا عليه بالالف ولو كان لكن بالتشديد لما جاز ذلك فهو لكن الخفيفة وانا مبتدا وهو مبتدا ثان والله مبتدا ثالث
وربي خبر الثالث والثالث وخبره خبر الثاني والثاني وخبره خبر الاول والعايد على الاول هو اليا ويجوز ان يكون اسم الله بدلا من هو قوله
خلافا للكوفيين اي لهم خلاف خلافا فاللام للتبيين كما في سقيا لك فيكون خلافا مفعولا مطلقا واقول ذلك يخالفا او ذا خلافا
فيكون خلافا حالا وظاهر كلامه ان الخلاف راجع الى اعمال المخففة من الثقيلة وهو غير سديد لانه يقتضي ان الكوفيين قايلون
بالمخففة من الثقيلة غير قايلين باعمالها وهم لا يقولون بها ولا باعمالها فما قيل انه ان المخففة يقولون انه ان النافية و
حينئذ فينبغي رجوع قوله خلافا الى جملة ما تقدم ويكون الدليل المذكور لرد قولهم انها غير عاملة صريحا وقولهم انها
النافية ضمنا وفي الشرح يمكن ان يجاب عنه يعني عن ذلك الاشكال بان قوله خلافا للكوفيين يرجع الى صدر المسألة فقط وهو
قوله ان تكون مخففة من الثقيلة ويلزم من الاعمال كونها مخففة فقد نقض الدليل رد القول بانها النافية انتهى قوله لنا قراءة
الحرميين وابي بكر وان كلا لما ليوفينهم قراءة ابي بكر بتخفيف النون وتشديد الميم وقراءة الحرميين بتخفيفهما فاللفظ بالاية مرة واحدة
منسوبة للثلاثة غير ممكن فلو اقتصر المص على قوله وان كلا لكفاه في الاستدلال ولم يتات عليه اشكال ثم ان المص في بحث لما
ذكر ان قراءة ابي بكر محتملة لان تكون ان نافية وكلا مفعولا باضمار ارى ولما بمعنى الا وانت تعلم انه مع هذا الاحتمال لا يتاتى بقراءة ابي
بكر استدلال بل ولا بقراءة الحرميين ايضا لان الكوفيين لن يقولوا ان ان نافية وكلا منصوب بارى محذوفا واللام بمعنى الا
على ما هو معروف من مذهبهم فان قلت هنا الامران فانهما الذي بمعنى الا قلت الاولى واما الثانية فهي لام قسم مقدر وفي شرح التسهيل
لابن ام قاسم لا عمل لان عند الكوفيين ولا هي مخففة من ان بل هي النافية واللام بعدها بمعنى الا ويجعلون كلا النصب في وان كلا بفعل
بغيره ليوفينهم وبنفسه ورد قال الفراء ورد بان اللام لا تعرف في كلامهم بمعنى الا انتهى فان قلت اي شي جرى في الاية على تقدير
تخفيفها وعملها على المخفف لما قلت فيه وجهان احدهما ليوفينهم وما زايدة فاصلة بين لام ان ولام القسم وثانيهما ان الخبر ما وهي
نكرة اي لخلق او جمع قوله والاكثر كون الفعل ماضيا ناسخا اما كونه ماضيا فلان الماضي اشبه بالتاكيد من المضارع لدلالته
على الوقوع والحصول فيما مضى دون المضارع واما كونه ناسخا فلتوقف مقتضى ان عليها وهو تاكيد الجملة الاسمية المذكورة فيها بعد دخول

عجز وكونه للثاني قوله شلت يمينك ان قتلت لمسلما هذا صدر بيت عجزه حلت عليك عقوبة المتعمد والبيت لعاتكة بنت عمرو بن نفيل زوجة الزبير والشلل فساد في اليد يقال شلت يده تشل بالفتح وامثالها الله وقبل هذا البيت يا عمرو لو نبهته لوجدته لا طائشا رعش الجنان ولا اليد وعمرو هذا هو ابن جرموز الذي قتل الزبير بن العوام لما وجده نائما في وادي السباع تحت شجرة وسيفه معلق عليها فاخترطه منها وقتله وذلك بعد انصرافه من الجمل قبل الواقعة وعاتكة هذه هي التي كان اهل المدينة يقولون عنها من اراد الشهادة فليتزوج بعاتكة وذلك انها كانت جميلة وكانت تحت عبد الله بن ابي بكر الصديق فاحبها حبا شديدا ثم شهد الطائف مع رسول الله م فرمي بسهم فمات منه في المدينة فتزوجها زيد بن الخطاب فقتل عنها يوم اليمامة فتزوجها عمر بن الخطاب سنة اثني عشر فقتل عنها فتزوجها الزبير بن العوام فقتل عنها فرثته بهذا الشعر وقيل هو لصفية زوجة الزبير قوله ما ان اتيت بشيء انت تكرهه هذا صدر بيت عجزه اذن فلا رفعت سوطي الي يدي قوله فما ان طبنا جبن في الصحاح المراد بالطب هنا العادة والجبن بسكون الباء وضمها صفة الجبان والمنايا جمع منية وهو الموت لانها مقدرة يقال مني عليه اي تقدر والدولة في الحرب بدا والمعدي الفئتين على الاخرى يقال كانت عليهم الدولة والجمع الدول والدولة بالضم في المال يقال صار الفيء بينهم دولة يتداولونه يكون مرة لهذا ومرة لهذا والجمع دولات ودول وقال ابو عبيدة الدولة بالضم اسم الشيء الذي يتداول بعينه والدولة بالفتح الفعل وقال بعضهم الدولة والدولة لغتان بمعنى قال محمد بن يونس بن عبد السلام الحجي سالت يونس عن قول الله ثم كيلا يكون دولة فقال قال ابو عمرو بن العلا الدولة بالضم في المال والدولة بالفتح في الحرب قال وقال عيسى بن عمر كلتاهما يكون في الحرب والمال قال يونس اما انا والله ما ادري ما بينهما قوله بني غدانة ما ان انتم ذهبا الا عدانة بضم المعجمة بعدها مهملة وبالنون حي من يربوع والصريف بالمهملة الفضة الخالصة والخزف في الصحاح هو الجر وفي القاموس هو الجر وكل ما عمل من طين وشوي بالنار حتى يكون فخارا قوله يرجي المرء ما ان لا يراه اي يرجي بتشديد الجيم وكسرها ويرجي يحتمل ان يكون من عرض له امر كذا اي ظهر وان يكون من عرضت له القول بفتح الراء وكسرها اي تعرضت له والخطوب جمع خطبه بفتح الخاء المعجمة وهو سبب الامر يقال لما خطبك ثم استعمل في الامور الشاقة قوله ورج الفتى للخير الفتى الشاب السن بالسين المهملة والنون هنا العمر وجزاء مفعول يزيد والمهر اذا رايت شخصا كلما ازداد عمره ازداد خيره فرجه للخير قوله الان سرى ليلي اي سرى بمعنى سار والكئيب المنكسر من الحزن وشاق سعد والنوى الوجه الذي ينوي المسافر من قرب او بعد وهي مونثة لا غير وعضوب بمعجمتين على وزن صبور اسم امراة قوله وقيل مدة الانكار قال الرضي هي مدة تلحق الذكور في الاستفهام بلا فصاحة اذا قصد انكار اعتقاد كون المذكور على ما ذكر او انكار كونه بخلاف ما ذكر كما تقول جاء في زيد فيقول من يقصد تكذيبك وان زيدا انا انه ارسالة بهذه العلامة لبيان انه لا يعتقد انه اتاك او يقول ذلك من لا يثبت تلك الحال ويستنكر ان لا يجيبك كانه يقول من شك في هذا وكيف لا يجيبك انتهى ولم يذكر قبل مدة الانكار من مواضع المكسورة الهمزة بل ذكره من مواضع مفتوحها قوله وزعم ابن الحاجب انها تزاد بعد لما الايجابية وهو سهو كلام الرضي صريح في ان ذلك لغة فانه قال وزيادة ان المفتوحة بعد لما التي هي المشهورة نحو قولك ان حلبت حلبت فيما وكسرا والفتح اشهر وابن الحاجب هو ابو عمرو عثمان بن ابي بكر بن يونس المصري المالكي كان والده حاجبا للامير عز الدين موسك الصلاحي وكان كرديا واشتغل ولده بالقاهرة ثم انتقل الى دمشق ودرس بجامعها في زاوية المالكية ثم عاد الى القاهرة واقام بها ثم انتقل الى الاسكندرية للاقامة بها فتوفي في شوال سنة ست واربعين وستمائة وكانت ولادته باسنا من قرى الصعيد في اخر سنة سبعين وخمسمائة قوله انغضبان اذ ناقتية حزنا بالحاء المهملة والزاي بمعنى قطعت وحاز ومهملة وزاي اسم جبل قوله وهذا الجواب لا يدفع السؤال وفي بعض النسخ لا يندفع بالدال والمال واحد وفي بعض النسخ

سقط منه هذا الكلام والسؤال هو ما وجه دخول ان شاء الله في اخبار وقع بدل على هذا ان الزمخشري سئل هذا السؤال واجاب بما اجاب به المص في كون هذا الجواب لا يدفع السؤال هو ان المشية على هذا الجواب انما دخلت في اخباره ثم بدخولهم جميعا فيقال ما وجه دخولها فيه والجواب ان وجه الاخبار بان بعضهم لا يدخل لموت يحصل له اشار الى هذا البيضاوي في تفسيره وفي الشرح ووجه ما قال ان الله تم قد وعد اولئك المؤمنين جميعا بدخول المسجد الحرام فلزم تحقق مشيته ثم لا يموت احد منهم قبل الدخول اذ لو شاء موت احد منهم قبل ذلك لم يحصل دخول الجميع قبل الموت فيلزم الخلف في وعده تم وهو محال انتهى وفيه بل الذي يقول انما يلزم تحقق مشية الله تم ان لا يموت احد منهم وانما مع تقييده بذلك فلا قوله او ان ذلك من كلام رسول الله م لاصحابه حين اخبرهم بالمنام فحكى ذلك لنا او من كلام الملك الذي اخبرهم في المنام في الشرح يعني والشرط على هذين التقديرين صحيح على بابه وفيه نظر لانه تبدل في كلام الله تم زيادة من كلام غيره واما قيل ان هذا من كلام تم على جهة الحكاية عن غيره ويجوز كون الكلام حكاية عن الغير يحكي فيه ان لا منع مانع وسياق الشارح انه يجوز ان يكون ربي وربكم في قوله تم ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله ربي وربكم من كلام عيسى اريد به الكلام المحكي تعظيما لله تعالى فيرد عليه ما اورد ههنا ثم قال وهذا لا يدفع الاشكال لان رؤيا الانبياء حق فعند تحقق وقوع الموعود يتحقق المشية وكذا في حق الملك لانه مخبر عن الله تم بهذا الموعود فيتحقق المشية بوقوعه انتهى واقول ما قاله من عدم دفع الاشكال مبني على ما افهمه كلامه من تفسير السؤال لا على تفسيره بما وقع في الكشاف فانه مندفع ومبني ايضا على ان الشرط على هذين التقديرين على بابه وهو ممنوع وانما الشرط عليهما للتبرك وحاصل هذين الوجهين ان ان شاء الله في الاية من كلامه تم حكاية عن النبي م او الملك القائل لذلك على سبيل التبرك به وهذا خلاف الوجه الذي قدمه المص وهو ان اصل ذلك للشرط ثم صار يذكر للتبرك فان حاصله ان شاء الله في الاية من كلامه تم على غير طريق الحكاية ليبرك به عباده الله فليتامل قوله اذا ما انتسبا لم تلدني لئيمة هذا صدر بيت عجزه ولم تجدي من ان تقري به بدا في الصحاح وقولهم لا بد من كذا كانه قيل لا فراق منه ويقال البد العوض واللئيم الدني الاصل الشحيح النفس وانما خص الام بالذكر لانها اذا لم تكن لئيمة فالاب اولى لان العرب لا يزوجون من دونهم وقد يتزوجون من هو دونهم قوله بعد لفظ دال على معنى اليقين قال ابن الصائغ يرد عليه ان الواقعة بعد الظن قد تكون مخففة من الثقيلة وان ان الناصبة قد تقع بعد فعل اليقين من غير افعال القلوب نحو تيقنت ان يقوم زيد واقول ان هذا الكلام من المص لبيان احد الموضعين اللذين تقع فيهما ان المصدرية لا لبيان الموضع الذي لا تقع فيه الا ان المصدرية فلا يرد الاعتراض الاول وان اللام في اليقين للعهد اي اليقين الناصب للجزئين فلا يرد الاعتراض الثاني لكن الحق ما قاله الرضي ان فعل اليقين الذي تقع بعده المخففة هو فعل العلم وما يؤدي معناه كالتبين والتيقن والتحقق والانكشاف والظهور والنظر الفكري وعلى هذا فالجواب عن الثاني ان وقوع الناصبة بعد فعل اليقين قليل وكلام المص على الشائع الكثير قوله ونصب نحو وما كان هذا القران ان يفترى وذلك ان ان مع صلتها في تاويل مصدر بمعنى اسم المفعول خبر لكان وجعل ابو البقاء كان في الاية بحذف وما تقديره وما كان هذا القران ممكنا ان يفترى فتكون ان مع صلتها فاعل ممكنا المحذوف وفي الشرح ولو قيل بان كان تامة وان يفترى في محل رفع على انه بدل اشتمال من فاعلها والمعنى ما وقع افتراء هذا القران ان لم يكن حذف ولا افتقار الى تاويل لكان اولى فيه نظر اما اولا فلان جعل كان تامة يصير معه الكلام قبل ذكر البدل مشعرا بعدم القران وهو باطل واما ثانيا فلان بدل الاشتمال هو البدل الذي يكون بينه وبين المبدل منه ملابسة اي تعلق لا بالكلية ولا بالجزئية كالحسن مع زيد في اعجبني زيد حسنه ولا ملابسة بين القران والافتراء قوله في قراءة حمزة ولا يحسبن الذين كفروا في بالتاء الفوقية وفتح السين قوله والجواب عن الاول انه منتقض بنون التاكيد هذا نقض للقاعدة المحدودة التي

كرى الدليل وتقدير ها بعد العشر المذكورة التي هي أن الداخلة على المضارع تخلصه للاستقبال وكل مخلص للاستقبال لا يدخل على نون
المضارع ورده ابن الصايغ بان معنى قول السيد لتخلص المضارع للاستقبال انها موضوعة لهذا التخليص كما تبين فلا تنافي نون
التوكيد فانها موضوعة للتاكيد ونشا عن ذلك انها لا تكون للماضي ولا للحال لعناية عن ذلك معنى لا وضعا كل من الماضي والحال
عن التاكيد اما الماضي فلعدم احالة التاكيد واما الحال فلكونه موجودا يمكن للمخاطب الاطلاع على صفته دونه
قوله كما انها لما اثرت التخلص الى الاستقبال في معنى المضارع اثرت النصب في لفظه العين المنصوب بان مشيرا بها الى المفتوحة الهمزة
الساكنة النون وغرضه من هذا الكلام الشهر بتبعية تاثير ان الشرطية في اللفظ بالاعراب لتاثيرها في المعنى التعليق وقد يقال
ليس بين تاثير الاداة لتخليص المعنى الى الاستقبال وتاثيرها النصب اللفظ تلازم بدليل سوف وقوله لا دلالة في عبارة المتن على
التلازم ولو سلم فالتاثير اللفظي لازم لوجود التاثير المعنوي لا للماهية ولا لازم الوجود ولا يجب ثبوته لكل فرد من افراد ملزومه بل قد يثبت
لبعضها فقط لكون الجسم ظلا في الشمس فانه لازم لوجود الجسم غير ثابت لبعض افراده كالهواء قوله والمخالف في ذلك ابو حيان
سبقه الى هذا الرضي فانه قال ولا يوصل ان بالامر لانه ينبغي ان يفيد المصدر المؤول به ان مع الفعل ما افادان مع ذلك الفعل والا فليسا
بمؤولين به الا ترى ان معنى يا زحبت ورحبها شي واحد وكذا معنى علمت انك قائم وعلمت قيامك شي واحد والمصدر المؤول به ان
مع الامر لا يفيد معنى الامر فقولك كتبت اليه ان قم ليس بمعنى القيام لانه قولك بالقيام ليس فيه معنى طلب القيام بخلاف قولك ان
قم وتبين بهذا ان صلة ان لا تكون امرا ولا نهيا خلافا لما ذهب اليه سيبويه وابو علي ولجاز كون صلة الحرف ام الجار ذلك
في صلة ان المشددة وما وكي ولو ولا يجوز اتفاقا انتهى قوله والجواب عن الاول ان فوات معنى الامر به في الموصولة بالامر عند التقدير
بالمصدر كفوات معنى المضي والاستقبال عند التقدير المذكور والسند ما قلناه عن الرضي مع ان معنى يا زحبت ورحبها واحد
في الشرح ولابي حيان ان يفرق بان الدلالة على الزمن عند التاويل بالمصدر لم يفت بالكلية والفايت انما هي الدلالة
الوضعية فقط والا فالزمان مدلول عليه التزاما ضرورة ان الحدث لا بد له من زمان بخلاف معنى الامر فانه فات بالكلية
ولا يلزم من اغتفار الاول اغتفار الثاني واقول مع انه كلام ابن الصايغ ليس بتام لان الذي الزم به المتن ابا حيان انما هو فوات نفس
المضي والاستقبال ولا شك على هذا الفرق في عدم الدلالة عليها عند التاويل بالمصدر وضعا والتزاما فليتم ما في الشرح على انا نقول
الموصول بالامر او النهي عند التاويل بالمصدر انما يؤول بمصدر ماخوذ من المادة التي تدل على الطلب اذا قيل كتبت اليه بان قم اراد
بان لا تقم فالمعنى كتبت اليه بالامر بالقيام او بالنهي عنه فلم يفت الا الدلالة بالصيغة فقط وعلى ذلك التحرير عادة صاحب الكشاف
انتهى واقول ذكر هذه العلاوة عقب ذكر ما ينتصر به لابي حيان يشعر بانها مما ينتصر به وليس كذلك وانما هو جواب عن قول ابي حيان التوصل
ان الامر يفوت معناه قوله اذ لا يفهم الدعاء من المصدر الا اذا كان مفعولا مطلقا اورد عليه سلام عليكم فانه مصدر مفهم للدعاء
وليس بمفعول مطلق واجيب بان اصله النصب على انه مفعول مطلق عدل عنه الى الرفع للدلالة على الثبوت قوله وعن الثاني انه انما
امتنع ما ذكره لانه لا معنى لتعلق الاعجاب والكراهة بالانشاء قال ابن الصايغ اي الانشاء اذا قدر هنا بالمصدر بل ابن الجملة ان هي اذ ذاك
الامر ولا يمتنع تعلق الافعال كلها بها ثم ان سلم ذلك في كل امر انتجي فما يفعل في بقية الافعال الى طرد الحكم فلا معنى لنفي التعلق عن
هذين فان قال هما في كلام المستدل جعلها على سبيل التمثيل انتهى معنى التعليق اي ما نع من تعلق الاعجاب والكراهة بالانشاء
اي اعجبني الامر بالقيام وكرهت الامر به وقد اسلفنا ان الموصولة بالامر او النهي مقدرة مع صلتها بمصدر طلبي فاذا فعلت ذلك هنا لم يظهر
مانع انتهى قوله ثم ينبغي له ان لا يسلم مصدريتها كي قال ابن الصايغ كي حرف جر او حرف مصدري او يقع كذا تارة وكذا اخرى واعتراضك
على القول بمصدريتها في المكان الصالحة لها جار اتها مع ذلك من بقية الحروف فلحقت بها بخلاف ان انتهى قوله في الامر

في الموصولة بالماضي والموصولة بالمضارع عند التقدير المذكور ولقايل ان يمنع فوات معنى المضي والاستقبال

بالسود هكذا وقع في بعض النسخ وفي بعض اخر منها في قولهن الحراير لا ربات اخمرة سود المحاجر لا يقرأن بالسور وضميرهن عايد الى اللاتي
في البيت الذي يليه هذا البيت معطوفا على عزة الرحمن وابنتها لبنى وعطفا على جاراتها الاخر والحراير جمع حرة بضم المهملة وهي الكريمة
وخلاف الامة والاخمرة جمع خمار بكسر المعجمة قال في القاموس وكل ما ستر شيئا فهو خماره والمحاجر جمع محجر العين وهو ما يبدو من النقاب
قوله ونقل اللحياني عن بعض بني صباح من ضبة اللحياني بكسر اللام وسكون الحاء المهملة قال في الصحاح ولحيان ابو قبيلة
من العرب وهو لحيان بن هذيل بن مدركة وصباح بفتح الصاد المهملة وتشديد الموحدة وفي اخره حاء مهملة وضبة بفتح المعجمة
والموحدة مشددة ابو قبيلة وهو ضبة بن اد بن طابخة بن الياس بن مضر قوله اذا ما غدونا قال هذا البيت لا يعرف قائله غدونا من الغدو
وهو نقيض الرواح قال في الصحاح والرواح اسم للوقت من زوال الشمس الى الليل وقد يكون مصدر قولك راح يروح رواحا و
هو نقيض قولك غدا يغدو غدوا ونحطب بكسر الطاء المهملة اي نجمع الحطب قال ابن الصايغ حكى ابن اسحق كتابه ان الفراء ذكر في
هذا البيت ما ذكره هذا المتن وحكى عن ابي علي على انكار ذلك وان الرواية صلى الى ان يأتي الصيد نحطب قال وعلى تقدير صحة
الرواية فيمكن تاويلها على انه حذف النا تخفيفا كما حذف من قوله تعالى والليل اذا يسر لكنه في الاية في غاية من الحسن لقصد مشاكلة
الفواصل قوله وفي هذا نظر لان المنصوب عطف عليه يدل على انه سكن للضرورة لا للجزم وقال ابن الصايغ ويمكن ان يكون النا
لسكون فيه لاجل الادغام الجايز في الكلام روى عن ابي عمرو بن العلاء الادغام في يحكم بينهم ونحوه قوله وقد يرتفع الفعل
بعدها كقراءة ابن محيصن لمن اراد ان يتم الرضاعة في الشرح وفيه نظر لاحتمال ان يكون المضارع مسندا الى ضمير الغايبين عايدا الى
من رعاية لمعناها بعد رعاية لفظها وقد جوز المتن ذلك في الباب الخامس واقول انما يتجه هذا النظر لو استدل المتن بهذه القراءة
على رفع المضارع بعدها وهو ممنوع وانما مثل بها للرفع والتمثيل يكفي فيه احتمال المثل به كما مثل له احتمالا صحيحا والا فترك ذكر
سبقه الى ذلك ابن الصايغ لكن عبارته لا يرد عليها هذا الذي قلناه وهي واولت هذه القراءة على ان الناصبة وعلامة نصب
الفعل حذف النون وحذفت الواو لالتقاء الساكنين وهذا الجمع مراعاة لمعنى من انتهى ثم قال في الشرح فان قلت لو
كان كذلك لرسم بالواو والالف على ما تقرر في علم الخط قلت رسم المصحف لا يجري على القياس المقرر في علم الخط وانما هو سنة
تتبع وكم فيه من اشياء خارجة عن قياس الخط المصطلح عليه انتهى واقول رسم المصحف الذي لا يجري عليه القياس هو رسم المصحف العثماني و
قراءة ابن محيصن لا يلزم موافقتها له لانها من الشواذ خارجة عن السبع بل عن العشرة والقراءات التي يلزم ان يكون على وفقها هي القراءات السبع
فقال ابن الصايغ فان اعترض على ذلك باتفاق المصحف بعد وتم اجيب بان رسم المصحف قد وقع فيه حذف الواو نحو سندع
الزبانية واقول انه غير مطابق لما الكلام فيه لان الكلام في حذف واو الجمع لا مطلق الواو قوله ان تقرآن على اسماء ويحكما ويح كلمة رحمة
وويل كلمة عذاب قال اليزيدي هما بمعنى واحد تقول ويح لزيد وويل لزيد ترفعهما على الابتداء ولك ان تقول ويحا لزيد وويلا
لزيد كانك قلت الزمه الله ويحا وويلا ولك ان تقول ويح زيد وويل زيد بالاضافة فتنصبهما ايضا باضمار فعل وقبل هذا البيت
قوله يا صاحبي فدت نفسي نفوسكما وحيث ما كنتما لاقيتما رشدا ان تحملا حاجة لي خف محملها تستوجبا نعمة عندي
بها ويدا شدا تمالهما بالفعل لانها لا بد ان يفصل بينها وبين الفعل المتصرف الذي ليس بدعاء بقد او لو او حرف تنفيس او نفي
بلا او لن او لم قوله ولا تدفنني في الفلاة اه هذا البيت لابي محجن بكسر الميم وسكون الحاء المهملة وفتح الجيم الثقفي واختلف في
اسمه فقيل مالك وقيل عبد الله وقيل اسمه كنيته اسلم حين اسلمت ثقيف وسمع من النبي صلى الله عليه وسلم فروى عنه وكان عنده وكان من السجعان
في الجاهلية والاسلام شاعرا كريما حدث عنه ابو سعيد البقال وقبل هذا البيت اذا مت فادفني الى جنب كرمة تروي عظامي في
الممات عروقها اه رواه في المجالسة للقاضي ابي بكر الدينوري عن محمد بن اسحق قال كان سعد بن ابي وقاص يوم القادسية على ظهر بيت وهو

ثالثة من جراح كانت به لم يشهد القتال وابو محجن في الوثاق عند ام ولد سعد كان قد حبسه لاجل شرب الخمر فانشد ابو محجن لما راى الحرب قوله
كفى حزنا ان تطعن الخيل بالقنا • واترك مشدودا على وثاقيا • اذا قمت عنانى الحديد واغلقت • مغاليق من دونى تصم المناديا
فقالت له اصلح ان اطلقك ان ترجع حتى اعيدك قال نعم فاطلقته فركب فرسا لسعد بلقاء وحمل على المشركين فجعل سعد يقول لولا
ان ابا محجن في الحديد لقلت انه ابو محجن وانها فرسى فلما انهزم المشركون جاء ابو محجن فاعاد نفسه في الحديد واخبرت سعدا بالخبر فقال سعد
والله لا احبسنك ابدا فقال ابو محجن والله لا اشربها ابدا قوله لان الخوف ضد اليقين وجه الاطلاق عليه انه من لوازم اليقين وقد
فسر قوله نعم فان تحنث لا يفيها احد والله تولى ملكه الا انه بمعنى الظن وفى الشرح وقد يقال لا يلزم من يقين القاتل انه لا بد وفيها
بعد الموت حمل الخوف على اليقين عند هذا الشاعر لان اشتهاره بشربها ومعاقرته فيحتمل الموت فلعل ذلك حمله على ان
خاف ولم يقطع بما يتيقنه غيره ولذلك قال بهذا فانه الى جانب الكرامة رجاء ان ينالها بعد الموت قوله فتقع بعد فعل اليقين
او ما نزل منزلته قد سبق تفسير اليقين واما المنزل منزلته فهو الظن بتاويل ان يكون غالبا مقارنا للعلم وانما وقعت المخففة
بعد ذلك للايذان من اول الامر بانها ليست الناصبة للمضارع لان اليقين وما نزل منزلته بالمخففة التى بابها التحقيق انسب
قوله منهم الفرزدق اى هذا البيت لجرير والفرزدق لقب همام بن غالب بن صعصعة الشاعر المشهور وجرير بكسر الجيم وفتح الحوحدة
وفاخره عين مهملة لقب وهو عمر بن سعد وابيتر حبر قوله بانك ربيع اى فى الصحاح والربيع عند العرب ربيعان ربيع الشهور
وربيع الازمنة وربيع الشهور شهران بعد صفر لا يقال فيه الا شهر ربيع الاول وشهر ربيع الاخر واما ربيع الازمنة فربيعان
الاول الفصل الذى ياتى فيه النور والكماة والثانى الفصل الذى يدرك فيه الثمار ومن الناس من يسميه الربيع الاول وسمعت
ابا الغوث يقول العرب يجعل السنة ستة ازمنة شهران منها الربيع وشهران صيف وشهران قيض وشهران الربيع الثانى
وشهران خريف وشهران شتا انتهى والمراد فى هذا البيت ربيع الازمنة لا ربيع الشهور والغيث المطر يقع اسم الحصيب واسناده
الى الغيث مجاز والثمال الكثير الغياث يقال فلان ثمال قومه اى غياث لهم يقوم بامرهم قوله وهو مندوحة لانه اذا
قيل كتبت اليه ان قم فليس قم نفس كتبت وفى الشرح يفهم رحمه الله ان الجماعة ارادوا ان قم فى مثال المذكور تفسير لكتبت نفسه فابطله
بتغايرهما وليس الامر كما توهم انما التفسير لمتعلق كتبت وهو الشىء المكتوب فقم هو نفس ذلك الشىء قال الرضى وان لا تفسر الا مفعولا مقدرا
للفظ دال على معنى القول كقوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم فقوله يا ابراهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر اى ناديناه بلفظ هو قولنا
يا ابراهيم وكذلك قوله كتبت اليه ان قم اى كتبت اليه شيئا هو قم فان حرف دال على ان قم تفسير للمفعول المقدر لكتبت وقد تفسر المفعول
به الظاهر كقوله تعالى واوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه انتهى وقوله هذا اختيار الرضى وهو خلاف ظاهر كلامهم قال صاحب الكشاف
ان فى قوله تعالى ان اعبدوا الله ان جعلتها مفسرة لم يكن لها بد من مفسر والمفسر اما فعل القول واما فعل الامر وكلاهما لا وجه له اما
فعل القول فيحكى بعده الكلام من غير ان يتوسط بينهما حرف التفسير لا تقول ما قلت لهم الا ان اعبدوا الله ولكن ما قلت لهم الا اعبدوا الله
واما فعل الامر فمسند الى ضمير الله فلو فسرته باعبدوا الله ربى وربكم لم يستقم لان الله تعالى لا يقول اعبدوا الله ربى وربكم وان جعلتها
موصولة بالفعل لم يخل من ان يكون بدلا من ما امرتنى به او من الهاء فى به وكلاهما غير مستقيم لان البدل هو الذى يقوم مقام المبدل منه ولا يقال الا
ما قلت لهم الا ان اعبدوا الله بمعنى ما قلت لهم الا عبادته لان العبادة لا تقال وكذلك اذا جعلته بدلا
من الهاء لانك لو اقمت ان اعبدوا الله مقام الهاء فقلت الا ما امرتنى بان اعبدوا الله لم يصح لبقاء الموصول بغير راجع اليه من صلته فان قلت
فكيف يصنع قلت يحمل فعل القول على معناه لان معنى ما قلت لهم الا ما امرتنى به ما امرتهم الا بما امرتنى به حتى يستقيم تفسيره بان اعبدوا الله ربى
وربكم ويجوز ان يكون موصولا عطف بيان للهاء لا بدلا انتهى كلامه فانت تراه كيف صرح بان ان تفسر للفعل السابق عليها اعنى القول وقد ذكر ان تعبد
تفسيران فقال ولا منع لو ارتكب مرتكب ان المساة بالمفسرة ايضا فى مفعول ما هو بمعنى القول لعنى امر ان قوى قال لم يتاويل امرا بقا لا وسقد به
تعبده

بعده وان زايدة وهل طرد فى جميع الامثلة انتهى قوله فلذلك غلط من جعل منها وان جعوى ان الحمد لله قال ابن الصايغ ان القايل بان ان فى
فى هذه الاية تفسيرية لم يشترط تقدم الجملة عليها بل يجوز دخولها على الجملة المفسرة سواء كانت مفسرة لجملة او لمفرد فالجملة يصح ان تكون مفسرة
للمفرد بجواز مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب وقد حمل كلام هذا القايل على انه اراد بالجملة المفسرة ما يراد بها اذا وقعت بعد
ضمير الشان فانها حينئذ وهى مفسرة وذلك نحو نطق الله حسبى ويجوز دخول ان على هذه الجملة على انه لم يسم هذا القايل معرفة طبقة
فى العلم انتهى واقول انا لم يعرف هذا القايل ولا حاله فى العلم كيف عرف انه يرى انها تكون مفسرة للمفرد ويصح كلامه بذلك ولا
يلزم من جواز تفسير المفرد بالجملة بدون ان كما فى الاية جواز تفسيره بالجملة مع ان واما قوله وقد حمل كلام هذا القايل فتبعيد لان
ظاهر ما حكاه المصنف عنه ان كلامه فى ان المفسرة لا فى الجملة المفسرة قوله وردا بو عبد الله الرازى هو الامام فخر الدين محمد بن
عمر بن الحسين البكرى الطبرستانى الاصل الرازى المولد المعروف بابن الخطيب فاق اهل زمانه فى علم الكلام وعلم الاوايل قال
فى كتابه المسمى تحصيل الحق انه اشتغل فى الاصول على والده ووالده على ابى القاسم سليمان بن ناصر الانصارى وهو على امام الحرمين و
هو على ابى اسحق الاسفراينى وهو على ابى الحسين الباهلى وهو على ابى الحسن الاشعرى وهو على ابى على الجبائى اولا ثم رجع عن مذهبه
ونصر اهل السنة توفى الرازى سنة ست وستماية بمدينة هراة قال ابن الصايغ وافق الرازى غيره من ارد فلم يتعقبه وكانه
ارتضاه ويقال الهما الهام الله تعالى لعباده بقوله وامره فلم يسع تفسيره بان اتخذى لهنى وانه لا يقال فيه نظر اما اولا فلان الالهام مفسر فى
الكتب الكلامية بالقاء معنى فى القلب بطريق الفيض نعم قال القشيرى انه الخاطر الوارد على الضمير بالقاء الملك وانه من قبيل الكلام واما
ثانيا فلان الالهام ههنا ليس بمعنى القول ولا الامر وهو الجلى فيقال له هذا الضابط هكذا وقع فى بعض النسخ وفى بعضها
فيقال فى الضابط وعلى الاول يجوز رفع الضابط على انه مبتدأ خبره ان لا يكون فيها حروف القول والجملة الواقعة بعد الافعال من حروف
القول وفى الشرح انها حال من الضمير المستكن فى فيها وانا اقول ما قلنا اولى وان كان الضمير المستكن وفيها عايدا الى حروف القول لان
ما قلنا ليس الحال صاحبها معمولها الفعل وفيما قاله لم تكن صاحبها وعاملها الظرف ويجوز جر الضابط على انه صفة اسم الاشارة
وقوله ان لا يكون فيها خبره مبتدأ محذوف والجملة منه ومن مبتدأه مقول القول قال التفتازانى فى حاشية الكشاف وعن المصنف
يعنى صاحب الكشاف كان الاصل ما امرتهم الا ما امرتنى به فوضع القول موضع الامر رعاية لقضية الادب الحسن لئلا يجعل نفسه
وربه معا امرين ودل على الاصل بان المفسرة لما ثبت اجل المفسر للقول بمعنى الامر على هذه النكتة لم يكن لك ان تجعل كل قول فى
معنى فعل منه معنى القول فتجعل ان مفسرة لكن تجعل ان مفسرة لفعل الامر المذكور صلته مثل امرتنى به فان قيل نظرا الى طريق العبارة
فلان احدهما مغن عن الاخر واما فى الاستعمال فلانه لا يوجد انتهى كلامه قوله ولا يجوز فى الاية ان يكون مفسرا لامرتنى لانه لا يصح
ان يكون اعبدوا الله ربى وربكم مقولا لله تعالى هكذا قال الزمخشرى واجاب عنه ابو حيان بانها يصح ان يكون تفسيرا لامرتنى لله
بجعل ان يكون ربى وربكم من كلام عيسى على اضمار فعل اى اعنى ربى وربكم لا على انه من جملة اعبدوا واما التفتازانى فجوابه خروج عن نظم
بانقطاع ربى وربكم من جملة اعبدوا وحمله على اضمار فعل بالزمخشرى انما الزم الحذف على ظاهر اللفظ انتهى وفى الشرح يمكن ان
يقال المحكى انما هو اعبدوا الله وقوله ربى وربكم من كلامه عليه الصلوة والسلام اردف به الكلام المحكى تعظيما لله تعالى كما قال
الزمخشرى فى قوله تعالى حكاية عن اليهود انا قتلنا المسيح عيسى بن مريم رسول الله ويجوز ان يضع الله الذكر الحسن موضع ذكرهم
القبيح فى الحكاية عنهم رفعا لعيسى عما كانوا يذكرونه وتعظيما لما ارادوا بمثله وقال ابن الحاجب امالية فما ذا يحكى ما كان كلاما كله
ان يضيف المخبر عنه ما ليس فى كلام الشخص المحكى منه ويمكن ان يصرف التفسير الى المعنى بان يكون عيسى عليه السلام قد حكى قول الله تعالى بعبارة
اخرى كانه قال امرهم بان يعبدوا ربى وربهم بان يعبدوا الله ربى وربكم فعبر عيسى عن نفسه بطريق التكلم وعنهم بطريق الخطاب فنظره

في الحكام بالمعنى قوله ثم حق علينا قول ربنا انا لذائقون والاصل انكم لذائقون وكذا قول الشاعر الدر الى يوم جو سوبقة بكيت فنادتني
هنيدة ماليا اي مالك وسيأتي فيه كلام ايضا وكيمتنع ايضا ان يكون الله ثم قال لعيسى ما قلت لهم الا اعبدوا الله ربي وربكم فحكا
كالامر به ولا اشكال انتهى واقول قد سبقه ابن الصائغ الى الوجهين الاولين والى بعض ما ذكره فيها وقد علمت ان في ذلك نحو حجا
على ان الزمخشري بما انا الزم المحدور على ظاهر اللفظ قوله ورعم الزمخشري فاجاز ذلك ذهولا عن هذه النكتة استبعد ابو
حيان ما قاله الزمخشري بوجه آخر وهو ان عطف البيان اكثره بالجوامد من الاعلام ورد عليه السفاقسي بان عطف البيان وان
كان في الاعلام اكثر كما ذكره لكن لا يمتنع ما جوزه الزمخشري ها وقد اجاز ابو علي في قوله تعالى من شجرة مباركة زيتونة عطف بيان على
ما ذكره الزمخشري من جهة المعنى حسن جدا انتهى والزمخشري هو ابو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي المعتزلي جاور
بمكة زمانا فقيل له جار الله وسقطت احدى رجليه من ثلج اصابه في بعض الاسفار وكان يمشي بجاون خشب ولد بزمخشر سنة سبع
وستين واربع مائة وتوفي في جرجانية خوارزم سنة ثمان وثلثين وخمسمائة وزمخشر قرية كبيرة من قرى خوارزم وجرجانية هي
قصبة من خوارزم وفي الشرح لعل الزمخشري لم يذهل عن هذه النكتة وانما لم يعتبرها بناء على ان ما نزل منزلة الشيء لا يلزم
ان يثبت جميع احكامه الا ترى ان المنادى المفرد المعين منزل منزلة الضمير ولذلك بني والضمير لا ينعت ومع ذلك لا يمتنع
نعت المنادى انتهى واقول سبقه ابن الصائغ الى هذا بعينه واما الثاني فلان العبارة لا يعمل فيها فعل القول قال التفتازاني
في حاشية الكشاف وكذلك لو اعتبرنا الطلب فان طلب العبادة ايضا لا يقال وفي الشرح وفيما قاله التفتازاني نظر اذ التقدير ما
قلت لهم الا امرهم بالعبادة ولا شك ان الامر بالعبادة مما يقال وقد اسلفنا عن الزمخشري ان الموصولة بالامر قول بصيد
والعبادة على الامر واذا كان كذلك لم يمتنع كونه مقولا واقول ان الطلب يراد به المصدر اعني المعنى القائم بالطالب وبهذا ا
الاعتبار لا يكون مفعولا للقول وهذا مراد الشارح وح فلم يتواردا على محل واحد قوله وقد فاته هذا الوجه هنا فاطلق المنع
الاشارة بهذا الوجه الى تاويل القول بالامر وبهنا الى بدلية ان اعبدوا من ما وقد ذكر ان عبارة الكشاف بمنعها بل هذا في
قوله وهو عندي اوجه وفي الشرح وقد يكون انما يمنع بناء على القول بعينه ليس هو لا يبنى على ما يرشد اليه قوله اي قول صاحب الكشاف
لان العبادة لا تقال واقول سبقه الى ذلك ابن الصائغ وفيه نظر لان قوات تاويل القول وكون القول بمعناه واحد فالمنع
بناء على احدهما منع بناء على الاخر قوله وزعم الزمخشري منع ذلك وقال ابن الصائغ بهذا التعقيب سبقه ابو حيان في البحر المحيط و
بناء على ان المبدل منه في نية الطرح لفظا لا معنى وهو محل بحث لم ينهض ارد فيه بالشائع وهو منازع في القياس انتهى ذكره والقائل
موجود هنا فلا مانع في الشرح القيد من هذا في رده عليه الزام الزمخشري في المفصل دولهم ان البدل في حكم تنحية الاول
ايذان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته التاكيد والصفة في كونهما تتمتين لما يتبعانه لا ان يعنوا اهدار الاول واطراحه
الا تراك تقول زيد رايت غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت تهدر الاول لم يسد كلامك قوله فان نقدر لا امتنع الجزم قال ابن
الصائغ انه فيما تقدم حكى عن بعض الكوفيين وابي عبيدة الجزم فكيف يمنعه هنا وما بالعهد من قدم واقول هذا عجيب فانه لم يدع
هنا الاجماع على امتناع الجزم ولا فيما تقدم الاجماع على الجزم ولا انه القول المعتمد عليه حتى يعترض بذلك بل قوله فيما تقدم ذكر
بعض الكوفيين وابو عبيدة ان بعضهم يجزم بان يقتضي ان الجمهور لا يجزمون بها فيكفي لصحة كلامه هنا ان يكون على قول الجمهور قوله
اما والله ان لو كنت حرا وما بالحر انت ولا العتيق قيل انه محذوف تقديره لقادمتك قوله ويوما توافينا بوجه مقسم
البيت قاله ارقم بن علباء اليشكري وقال العيني قاله باعث اليشكري قال وباعث منقول من بعثه الامر اذا فاجاه ويشكر منقول من
مضارع شكر والموافاة الاتيان وفي الصحاح والقسام الحسن وفلان قسيم ومقسم الوجه وانشد البيت ويعطو يتطاول الى الشجر

التفتازاني يريد به امتناع الاعتبار يكون الكلام كالامر وبهذا الاعتبار لا يكون مفعولا للقول بهذا مراده

بالبحر المحيط لم يعنوا لا يسلم الكلام وذلك قوله

لنتناوله والوارق اسم فاعل من ورق الشجر مثل اورق والسلم شجر بعظم وله شوك قوله في رواية من رواية الطبية انما قيد به
لكون الكاف جارة وان زائدة واما في رواية من نصبها فكان مخففة من الثقيلة واعملت في الظرف ورواية من رفعها فكان مهملة
واعملت في ضمير محذوف اي كانها ظبية قوله فامهله حتى اذا كان اه المعاطاة المناولة ما للتحير باللام المضمومة والجيم المعظم الماء
والعام والتحير المتعطي وهو مبني للفاعل واسند الى المفعول كراضية كقوله تعالى في عيشة راضية قوله مسلية ولا معنى لكن الزائد
من التوكيد كسائر الزوائد وايضا التعلق به نظر فقد صرح في الزائد بانها للتنصيص على العموم كقولك ما جاءني من رجل
فانه بعد من ظاهر في الاستغراق ونص فيه فقد اثبت للزائد معنى من التاكيد وقد صرحوا بان لا في قولك ما جاءني زيد ولا
عمرو زائدة مع ان الكلام بدونها يحتمل نفي المجيء في حالتي الاجتماع والافتراق وتصلح حالة الاجتماع ومع وجودها لا يتعين المعنى الاول
انتهى واقول ليس فيما ذكره معنى غير التاكيد فان التنصيص على العموم بعد احتماله تاكيد لذلك العموم وكذا التنصيص على نفي
المجيء حالتي الاجتماع والافتراق بعد احتماله تاكيد لذلك النفي لان التوكيد تقوية الكلام وقد يرد لدفع الاحتمال وفي شرح
الرضي فائدة الحرف الزائد في كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى كما في من الاستغراقية والباء في خبر ما
وليس فان قيل فيجب ان لا تكون زائدة اذا افادت فائدة معنوية قيل انما سميت زائدة لانها لا يتغير بها اصل المعنى بل لا يزيد بسببها
الا تاكيد المعنى الثابت وتقويته فكانها لم تفد شيئا لما لم تغاير فائدتها العارضة الفائدة الحاصلة قبلها وبلزمهم ان
يعد وعلى هذا ان ولام الابتداء والفاظ التاكيد اسماء كانت ولا زوائد ولم يعدوها زوائد وبعض الزوائد تعمل كالباء ومن الزائدتين
وبعضها لا تعمل نحو فبما رحمة واما الفائدة اللفظية فتزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح او كون الكلمة او الكلام مهيا بسببها لاستقامة
وزن الشعر او لحسن السجع او لغير ذلك من الفوائد اللفظية ولا يجوز خلوها من اللفظية والمعنوية معا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك
في كلام الفصحاء وقد يجتمع الفائدتان في حرف واحد وقد تنفرد احداهما عن الاخرى قوله اكدت ان ما بعد الواو اي واو
القسم كذا نقل عن المصنف وقوله وهو السبب في الجواب يفسر لما بعد الواو ويقع في بعض النسخ اكدت ان ما بعد الواو وهو السبب والمال
واحد قوله وليس في كلامه تعرض للفرق بين القصتين قال ابن الصائغ يكفي من التعرض لما سكوته في قصة ابراهيم الخالية عن ان
وكلامه في قصة لوط التي فيها ان واقول هذا في غاية البعد فان قول ابي حيان فقال يعني الزمخشري دخلت ان في هذه القصة ولم
تدخل في قصة ابراهيم يقتضي ان هذه العبارة وجدت من الزمخشري وفي الشرح لم اقف على وجه الفرق بينهما ويمكن ان يقال فيه
لما ثبت في اية هود مجيء الرسل لوطا امور هي مساءته وضيق ذرعه وقوله هذا يوم عصيب ومجيء قومه يهرعون اليه لم يات بان
لمنافات معناها لهذا المقام وذلك ان مجموع هذه الامور المرتبة في هذه الاية من حيث مجموع ليس شديد الاتصال بمجيء الرسل حتى يعد
المجموع كانه واقع في حين واحد من الزمان ودخلت في اية العنكبوت لانه لم يرتب فيها على مجيء الرسل غير مساءة لوط وضيق ذرعه
وهما شديدا الاتصال بذلك المجيء فلحق بها اشعارا بهذا المعنى واقول ان القصتين اللتين قال المصنف ليس في كلام الزمخشري
تعرض للفرق بينهما قصة ابراهيم ولوط لا القصتان فرق الشارح بينهما وهما قصتا لوط فليتأمل قوله ليست في السورة التي فيها
شيء منهما يعني مع ان وانما قيدنا بذلك لان في سورة هود في قصة الخليل لما وليس في قصة الخليل التي في سورة هود لما واما
فيها ولقد جاءت رسلنا ابراهيم بالبشرى قالوا سلاما قوله احدهما تواردت المفتوحة والمكسورة على المحل الواحد والاصل التوافق
قال ابن الصائغ اذا استقرت ان المكسورة شرطية والمفتوحة تكون مصدرية والمعنى فيها مختلف ووقع التردد في المفتوحة هل
تقع شرطية او لا فالاستدراك بوقوعها في موضع وقعت فيه الشرطية لا يتم اذا كان الموضع يحتمل المعنيين واقول بل يتم اذ الاحتمال
مقدمة معلومة وهي ان الاصل في القراءات الواردة في المحل الواحد ان معناها واحد وفي الشرح ان اراد بالتوافق الترادف فهو

تقدم

وفيها في قصة لوط سيء بهم لكن بدون ان قوله بل في سورة هود وليس فيها لما اي ليس في سورة هود في قصة

ممنوع وان اراد ان التركيب المعين اذا وجد تركيبا اخر لم يخالفه الا في بعض مفرداته فالاصل ان يكون معناهما متفقين لا مختلفين فهذا ايضا
ممنوع انتهى واقول ترتيب معنى على اخر وان الاصل في اللفظين الواردين على محل واحد ان يتواردا في المعنى بان يراد من احدهما ما اريد من
الاخر ومنع هذا مكابرة قوله ابا خراشة الخ هذا البيت لعباس بن مرداس الصحابي وابو خراشة بخاء معجمة مضمومة وبعضهم يكسرها
كنية شاعر صحابي اسمه خفاف بخاء معجمة وفاءين خفيفتين ابن ندبة بنون مفتوحة على المشهور وموحدة بينهما دال مهملة وهي امه والنفر الرهط
والضبع بالضاد المعجمة والباء الموحدة السنة المجدبة وفيه ايهام بالحيوان المعروف وتاكلهم استعارة تبعية لتستاصلهم وقال ابن الاعرابي
الضبع هنا الحيوان المعروف واذا ضعفوا عاثت فيهم الضباع وفي الشرح ويحتمل ان يكون ما بعد الفاء جواب شرط مقدر وان
مصدرية والمعنى لا تفخر علي ان كنت ذا نفر فان تفخرت بذلك فخرت اناملة فان قومي لم تستاصلهم الشدائد بحذف السبب
الذي هو الجواب في الحقيقة واقام السبب مقامه انتهى ولا يخفى ما فيه من التعسف قوله فلو كانت المفتوحة مصدرية لزم عطف المفرد
على الجملة لان المكسورة شرطية وهي مع ما بعدها جملة والمفتوحة مصدرية وهي مع ما بعدها مفرد وفي الشرح وهذه الملازمة
مبنية على ما ذكره من عطف المصدر على الجملة السابقة وهو ممنوع لجواز ان يكون المصدر فاعلا بفعل محذوف اي ان اتت ووقع
ارهاقك فانا عطف جملة على جملة انتهى لا يقال ينبغي ان يقدر ووقع كونك سهلا لان كان هنا محذوفة معوض عنها ما فراعى معناها
في التقدير لانا نقول لما كان محط الفائدة هو خبر كان لا هي كان هو المعتبر في التقدير وهذا وجواب المنع ان ذلك هو الاصل وتقدير
الفعل خلاف الاصل قوله قال بعضهم ان يؤتى احد مثل ما اوتيتم قاله الفراء بجعل ان للنفي ومعنى لا ان اي لا يؤتى احد مثل ما اوتيتم
الا ان يحاجوكم اي الا ان حاجكم ونكرة لا يتعين وجمع الضمير في يحاجوكم حملا على معنى احد فانه عام لكونه نكرة في سياق النفي كقوله تعالى
فما منكم من احد عنه حاجزين واعترض عليه بان ان لا تجيء للنفي في كلامهم قوله وقيل انما المعنى ولا تؤمنوا بان يؤتى احد مثل ما
اوتيتم من الكتاب الا لمن تبع دينكم وجملة القول اعتراض في خاتمة [illegible] يعني ان لا تؤمنوا [illegible] ان يؤتى لفظا اما بتقدير
حرف الجر [illegible] اعترض به معنى الاعتراف اي لا تعترفوا بان يؤتى [illegible] لا تظهروا واصدقوا ان يؤتى احد مثل ما اوتيتم
من الكتاب والرسول وان يحاجوكم [illegible] ربكم بالحجة يوم القيامة الا لاتباعكم يعني ان علمكم بذلك حاصل لكن لا تظهروه للمسلمين
لئلا يزدادوا تصلبا في الدين ولا للمشركين لئلا يرغبوا فيه واو [illegible] عطف ويحاجوكم على [illegible] وعلى الواو لتفيد العموم مثل ولا
تطع منهم اثما او كفورا وفائدة الاعتراض [illegible] زيادة ثبات المسلمين وعدم رغبة المشركين وما يقال
ان الاعتراض من متكلم والمعترض فيه من متكلم اخر ليس بشيء لانه [illegible] بكلام هو قوله نعم وقالت طائفة الى اخر المقولات
فليتدبر انتهى وفي التعليق هذا كلام الزمخشري وقد يتعقب بان ما بعد الا لا يعمل فيما قبلها الا اذا كان مستثنى نحو ما قام الا
زيدا ومستثنى منه نحو ما قام الا زيدا احد او تابعا للمستثنى منه نحو ما قام احد الا زيدا الفاضل واقول لعل الزمخشري لا يرى ذلك
او يرى انه يتوسع في الظرف والجار والمجرور ولا شك انه يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما قوله والصواب انها في ذلك كله مصدرية وفي
قبلها لام العلة مقدرة في الشرح من جملة ذلك قوله ان تغضب ان اذنا قتيبة حزتا فهذا اعتراف منه بان القول بانها في هذا البيت شرطية
خطا وقد اشار فيما سبق الى ان المتعين او الراجح عنده فيه كونها شرطية وهو تناقض واقول الذي سبق هو قوله ويرجح عندي امور
وهذا لا يقتضي ان كونها شرطية صواب عنده ولا ان غيره خطا لجواز ان يكون غيره هو الصواب عنده لان مرجحاته اكثر من تلك المرجحات
اذا قوي منها ان المكسورة المشددة قوله اذا اسود جنح الليل جنح الليل بضم الجيم وكسرها طائفة منه والخطا جمع كثرة للخطوة
بضم الخاء وهي ما بين القدمين وخطا فاجمع خفيفة واسد بسكون السين قال في الصحاح اسد جمع اسود واسد مقصور منه
واسد مخفف قوله وفي الحديث ان قعر جهنم سبعين خريفا قال النووي في شرح مسلم ووقع في بعض الاصول والروايات سبعين

وهو اما على مذهب من يحذف المضاف ويبقي المضاف اليه على جره حالا والتقدير سير سبعين واما على ان قعر مصدر قعرت الشيء بلغت قعره
والتقدير ان بلوغ قعر جهنم لكائن في سبعين خريفا والخريف السنة انتهى وهذا الثاني هو الذي ذكره المصنف وقد ذكره قبلهما
ابن مالك وعبارته ويتخرج على ان قعرا مصدر قعرت البئر اي بلغت قعرها وسبعين منصوب على الظرف اي ان بلوغ قعرها يكون
سبعين عاما انتهى والنووي ممن اخذ عنه ابن مالك قوله ان من يدخل الكعبة يوما الجآذر بالجيم والذال المعجمة جمع جوذر
بضمها او بضم الجيم وفتح الذال ولد البقرة الوحشية وهو هنا مستعار للنسوة قوله والمعنى انه من اشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون (فلما) [illegible]
سائر الناس في الشرح فيه نظر فقد قيل ان الحديث وارد فيمن يصور الصور لتعبد من دون الله وفاعل هذا كافر بلا شك ولا
يبعد حينئذ في ان يكون اهل هذه الجريمة الشنعاء اشد الناس عذابا ويؤيده ما في مسلم ان اشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون
بدون من وهذا مما يقوي تاويل الكسائي انتهى واقول يبعد ان يكون هؤلاء اشد عذابا من فرعون واضرابه ولعل حديث
مسلم مخصوص بمن عدا امثال فرعون الذين شاركهم في زيادة من فساد المصورين قوله وعن المبرد انه حمل على ذلك قراءة من
قرا ان هذان لساحران في الشرح حكى بعضهم ان ابا علي الفارسي رده بان ما قبل ان المذكورة لا يقتضي ان يكون جوابه نعم ولا
يصح ان يكون جوابا لقول موسى ويلكم لا تفتروا على الله كذبا ولا ان يكون جوابا لقوله تعالى فتنازعوا امرهم بينهم وهو كلام حسن
انتهى واقول الاحسن فيه فانه على هذا المحل جواب لاجابة بعضهم بعضا او لاستجابة بعضهم نقض عن ابراهيم النحوي حكاه الله
لنا فليتامل فانه من المحاسن ويؤيده قول صاحب الكشاف والظاهر انهم تشاوروا في السر وتجاذبوا اهداب القول ثم قالوا ان هذان
لساحران فكانت نجواهم في تلفيق هذا الكلام وتزويره خوفا من غلبتهما وتثبيط الناس عن اتباعهما قوله احدها ان مجيء ان بمعنى
نعم شاذ حتى قيل انه لم يثبت في الشرح فان قلت كيف يصح جعل القول بعدم الثبوت غاية لعدم شذوذ مجيئها بمعنى نعم
قلت يمكن ان يقال هو غاية لما يستلزمه الشذوذ من غاية الخفاء كانه قيل قد خفي حتى انه لم يطلع عليه بعض الناس لما فيه من
الخفاء فقال انه لم يثبت واقول لا حاجة الى هذا التكلف بل ما بعد حتى هنا مسبب عما قبلها لا غاية لها وعلى ذلك يحمل التفتازاني
ما وقع لصاحب الكشاف من مثل هذه العبارة قوله او بانها دخلت بعد ان هذه لشبهها بان المؤكدة لفظا هذا ثالث الاجوبة عن ا
لاعتراض الثاني على ان في الاية بمعنى نعم وتقريره ان اللام دخلت على الخبر في الاية لو توهم بعد ان التي بمعنى نعم لشبهها في اللفظ
لما يدخل على الخبر بعده وهو ان المؤكدة ولم يذكر المصنف ضعف هذا الجواب كما ذكر ضعف الاول والثاني لان ضعفه ظاهر مما سبق من
اول الامرين اللذين اعترض بهما اولا لان مبنى هذا الجواب على ان في الاية بمعنى نعم وقد ذكر ان الاعتراض هو ان مجيئها بمعنى نعم شاذ قوله
والثاني ان الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدا كالجمع بين متنافيين في الشرح وجه ذلك ان التاكيد يقتضي الاهتمام بالمؤكد
والاعتناء به وحذفه يقتضي عدم الاعتناء فبينهما تناف ولقائل ان يقول انما يتاتى هذا ان لو كان المؤكد باللام هو المبتدا
المحذوف وهو ممنوع وانما المؤكد نسبة الخبر الى المبتدا سلمنا ان المؤكد هو المبتدا لكن لا نسلم التنافي لان المحذوف لدليل
في حكم الثابت وقد صرح الخليل وسيبويه بجواز حذف المؤكد وبقاء التوكيد في نحو مررت بزيد وجاءني اخوه انفسهما بالرفع
على تقدير هما صاحباي انفسهما وبالنصب على تقدير اعنيهما انفسهما وقد يقال ان مراده ان مقام التاكيد مقام بسط ومقام الحذف مقام
ايجاز واختصار والجمع بين التاكيد والحذف جمع بين امرين متنافيين انتهى وقال ابن الصائغ هذا الرد ليس بصحيح لان المحذوف
على ضربين محذوف كالثابت ومعدوم [illegible] فان اراد الاول فممنوع وان اراد الثاني فمسلم لكن التنازع فيه انتهى واقول ليس
هذا الثاني للمصنف كما يفهم من قوله فان اراد وانما هو اعتراض لابي علي الفارسي في كتاب الاغفال ذكره على قول الزجاج في ان هذان لساحران
ان التقدير لهما ساحران قال المصنف في الحاشية في الشرط الثالث من شروط الحذف معترضا عليه وهو مخالف للخليل وسيبويه ايضا فان

نقل سيبويه سال الخليل عن نحو مررت بزيد وانا في لحوه انفسها كيف تنطق بالتاكيد فاجابه بانه يرفع بتقدير هما صاحباي انفسهما ونصب
بتقدير اعنيهما انفسهما ووافقه على ذلك جماعة قوله وقيل اسم ان ضمير الشان وهذا ايضا ضعيف لان الموضوع لتقوية الكلام لا يناسبه الحذف
قال ابن الصايغ ضمير الشان موضوع للابهام ويلزمه التفسير واذا فسر المبهم صار الكلام له موقع في النفس هذا كلام الناس انتهى واقول
لا نسلم ان المصنف قصد بالموضوع لتقوية الكلام ضمير الشان وبالحذف حذفه بل قصد بان وبالحذف حذف اسمها وبالعرض حذفه
ضمير الشان ولو سلم نفي قوله الموضوع لتقوية الكلام الذي الغرض من وضعه تقوية الكلام فاندفع ما قال ابن الصايغ لان ضمير
الشان الغرض منه تقوية الكلام وان كان موضوعا للابهام قال بعض المعاني فائدة ضمير الشان تمكين ما يعقبه في ذهن
السامع لانه اذا لم يفهم منه معنى انتظره ولهذا الشرط ان يكون مضمون الجملة شيئا عظيما قوله ولانه لو ذكر عطف على قوله شبها قوله اذ
الضماير ترد الاشياء الى اصولها في المتعلق بها يعلمه مثل بك وبه ودملت وبك واقول مراده ان الضماير ترد الاشياء التي استعملت
على غير الاصل الى اصولها المستعملة وما ذكر من لدن واخويه اصله غير مستعمل في الابتداء قوله الا ترى ان من يقول لدد لم يلت
معا الله يقول لدنك ولم يكنه وبك لافعلن اما الاول فلان من يقول لد ولم يكن لبت يقول صلها الذن ولم يكن وجب
رد النون بها مع الضمير وليس ثم ما يمكن نسبة هذا الرد اليه غير الضمير واما الثالث فلان القسم بالضمير يوجب ان يكون حرفه
الباء وشيئان حرف الباء انها اصل حروف القسم فقد رد الضمير القسم الى حرفه الاصلي وهو الباء قوله والاصل في المبني ان لا يختلف صيغته بعض
وصيغة نصب هذان حينئذ غير مخالفة لصيغة رفعه قوله وعكسه الياء في احدى ابنتي هاتين اي وعكس الالف في ان
هذان لساحران وانما كان هذا عكس ذلك لان المتاخر في هذا مناسب للمتقدم وفي ذاك المتقدم مناسب للمتاخر ولان الاول حكم
بارجحية الالف على الياء والثاني بارجحية الياء على الالف وحاصل كلامه ان هذا القول يتفرع ويلزم عليه ان هذان في قراءة
الاولين ارجح من هذين في قراءة الاكثرين لما ذكره من الاشبه والمناسبة بينه وبين ما بعده وهو ساحران في الالف وان
هاتين بالياء في احدى ابنتي هاتين ارجح منه بالالف لما بين هاتين من المناسبة وبينه وبين ما قبله وهو ابنتي في الياء فليتدبر قوله فلا
اذن عثرة في الشرح لا ينبغي للمص عد بعض الاقسام هنا وذلك لان الكلام انما هو في اللفظ المفرد وقد نبه المص بما نقل على انه لا ينبغي ان
يعد من اقسام اما مثل قوله اما انت ذا نفر ولا من اقسام اما مثل قوله اما امت ولا من اقسام الا مثل الا تفعلوه انتهى واقول يعني اعتراض
الشارح مبني على ان المص اراد بالاقسام اقسام ان التي عقد الكلام لها وهو ممنوع وانما اراد الاقسام التي وقعت هنا مطلقها وهي ثمانية
على سبيل الاستطراد ولذا ذكرها في تنبيه واثنان على سبيل الاصالة وهما قسمان التي عقد الكلام لها قوله ومن هنا صح للزمخشري
ان يدعي ان انما بالفتح يفيد الحصر كانما في الشرح فيه نظر لانه لا يلزم من كونها فرعا افادتها الحصر من حيث ان الفرع لا يلزم مساواته للاصل في
جميع احكامه نعم الموجب للحصر في انما بالكسر عند القايل به قائم في انما بالفتح واقول لهذا النظر مبني على ان الاشارة في قوله ومن هنا راجعة الى قوله
انها فرع عن ان المكسورة وهو ممنوع وانما هي راجعة الى قوله ان يكون حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر والمعنى ومن اجل ان المفتوحة
تكون حرف توكيد قال الزمخشري انها مع ما يفيد الحصر كما يفيده المكسورة معها لان موجب الحصر في المكسورة موجود في المفتوحة وهو
تضمن معنى ما والا واجتماع حرفي تاكيد سلمناه لكن معنى كلامه ومن اجل ان المفتوحة فرع عن المكسورة صح للزمخشري ان يدعي ان انما
بالفتح تفيد الحصر قياسا عليها بالجامع بينهما فان قيل الصحيح انه لا يثبت اللغة بالقياس وهذا اثبات اللغة به اجيب بعد تسليم ان
اللغة لا تثبت بالقياس بان هذا ليس منه لان ذلك انما هي مسكوت عنه راسا الحاقا له بمعنى سمي بذلك لاجل معنى يدور والتسمية
به كتسمية النبيذ الخامر بالعقار يعني هو الخمر للعقل وتسمية النباش سارقا للاخذ خفية وما نحن فيه ليس كذلك قوله دعوى ابي
ابي حيان هذا شيء انفرد به ولا يعرف القول بذلك الا في انما بالكسر مردود بما ذكرناه يعني من القياس الصحيح على انما بالكسر وابو حيان هو

محمد

١٤

هو محمد اثير الدين بن يوسف بن علي بن يوسف الامام النحوي ولد بغرناطة من الاندلس في سنة اربع وخمسين وستمائة ولازم الشيخ بهاء الدين
بن النحاس اول ما قدم القاهرة وصنف كثيرا وتخرج برياسة وله النظم الرايق واليد الطولى في القراات وحفظ منهاج النووي الا دون متن
وكان ينطق القاف على لغة الاندلسيين الا في القران العزيز اضر في اخر عمره وتوفي بالقاهرة في صفر سنة خمس واربعين وسبعمائة
في الشرح ورد دعوى ابي حيان ان هذا شيء لم يقل به الا الزمخشري وانه لا يعرف القول بذلك الا في انما بالكسر بان بيان من الزمخشري
قال بذلك وان القول به معروف مشهور عند النحاة لا يكون المفتوحة فرع المكسورة واقول لما كان قياس من المفتوحة على المكسورة
صحيحا كان القول به كالمشهور المعتمد فلا يرد منع ما ورد به على ابي حيان قوله فالمعنى ما اوحى الي في امر الربوبية الا التوحيد لا الاشراك
في عباده ترجيح بين العطف بلا وبين النفي والاستثناء وقد نص صاحب المفتاح على منعه لان لا موضوعة لان لا موضوعة لان
ينفى بها ما اوجبه المتبوع لا لان ينفى بها ما نفيته عنه لكن قال الطيبي والحق جوازه على تاكيد ما هو منفي قبلها وقال التفتازاني وقد يقع
ذلك في تراكيب المصنفين لان كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم قوله فان النفي والا للحصر هكذا وقع في بعض النسخ وفي بعضها
فان ما للنفي والا للحصر وفي الشرح عليه سؤال وهو ان الا ليست بمفردها للحصر وجوابه ان قوله للنفي ليس خبرا وانما هو متعلق بمحذوف
والخبر قوله للحصر والتقدير فان ما الكاينة للنفي والا للحصر او فان ما اعنيها كاينة للنفي والا للحصر قوله والاصح ايضا انها موصول حرفي
مؤول مع معموليه بالمصدر في عبارته تسامح واحسن منها قول الفاضل اليمني وان المفتوحة موضوعة لتكون بتاويل مصدر خبرها مضافا الى اسمها فمعنى
بلغني انك قائم بلغني قيام زيد وكذا اذا كان الخبر جامدا نحو بلغني انك زيد اي زيديتك فان ياء النسبة اذا لحقت اخر الاسم وبعدها
التاء افادت معنى المصدر نحو الفرسية والضاربية قوله وزعم السهيلي هو ابو القاسم عبد الرحمن بن الخطيب ابي محمد عبد الله بن الامام
المشهور ولد سنة ثمان وخمسمائة بمدينة مالقة توفي بمراكش في شعبان سنة احدى وثمانين وخمسمائة وكان مكفوفا قال
ابن خلكان ونسبته السهيلي الى سهيل وهي قرية بالقرب من مالقة سميت باسم الكوكب لانه لا يرى في جميع الاندلس الا من جبل مطل عليها
قوله ولم ولبس منه قول زهير هذا رد على ابن الشجري فانه جعل بيت زهير منه واما الكسر في المضارع في الاكثر وقد تفتح بعض الظن
وفي البيت اختصاص القوم بالرجال قوله لما سيأتي يحيى سطور حيث قال وقد مثل ببيت زهير قوله ان الاستفهام معها على حقيقته
في الشرح يرد عليه النقض بصور كثيرة وقعت فيها ام متصلة بعد همزة ليست للتسوية ولا للاستفهام الحقيقي كما اذا كانت للانكار او
التعجب فان قلت ليس المراد بكون الاستفهام معها على حقيقته كونه كذلك دايما وانما المراد وجوده في الجملة فيكون وجه الفرق ان ام التي بعد
همزة التسوية لا استفهام معها البتة والتي بعد همزة ليست للتسوية يوجد الاستفهام الحقيقي معها في بعض الصور قلت يرد ويدفع
للمص بعد هذا ان الهمزة اذا كانت للانكار كانت بمنزلة النفي والمتصلة لا تقع بعده فعلم ان خروج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي
مناف للمتصلة عنده انتهى واقول ما وقع للمص بعد هذا لا يدل على ان خروج الاستفهام عن معناه الحقيقي الى اي معنى كان مناف
لام المتصلة وانما يدل على ان خروجه الى الانكار الابطالي مناف لها وهو لا يقتضي ان خروجه الى اي معنى كان مناف لها والحق ان مراد
المص ان الاستفهام معها على حقيقته في الجملة لا في جميع الصور بدليل انه سيحكي عن الزمخشري في قوله تعالى ام كنتم شهداء جواز كون ام
متصلة والهمزة فيه للانكار التي بمعنى قوله ثم قال اتخذتم عند الله عهدا جواز كونها ام بمعنى الاسمين والهمزة للتقرير ولم يتعقب
واحدا منهما قوله وام الاخرى تقع بين المفردين يعني المفردين اللذين يطلب تعيين احدهما سواء انضم الى الاول ما يصير به كلاما
كالمسؤول عنه اولى الثاني ولهذا قال المفردين بالتعريف وان كان المناسب لقوله وبين جملتين التنكير قال المص في اوضح المسالك
وتقع بين مفردين متوسطا بينهما ما لا يسال عنه نحو ... ثم استدلاله ام البناء بناها او ما خرا عنهما نحو وان ادري اقريب ام بعيد ما
توعدون انتهى قوله فحيت للطيفة الطيف هنا خيال المحبوبة الذي راه في النوم والزاير الخايف واتحاها واهي باسكان

ام على استفهر دون

الهاء بعد الهمزة وفي شرح التسهيل للصفار ان ذلك لم يجئ الا في الشعر وعادني جاءني والحلم بضمتين وقد تسكن لام رؤيا النائم

قوله وذلك على الاشجع في هو بين انها فاعل بمحذوف لان الاستفهام عن الفعل اولى من الاستفهام عن الذات قوله لعمرك ما ادري

اي سقيت بضم الشين المعجمة وفتح العين المهملة قال ابن السيد في شرح الكامل شعيب بيا موحدة وقال ابن سيده شعثا ما تصغير

شعثاء وشعث واشعث تصغير ترخيم ورواه بعضهم شعيث وهو تصحيف وسهم بفتح السين المهملة ومنقر بكسر الميم وسكون النون

وفتح القاف وبالراي اخره قوله الاصل اشعيث بالهمزة في اوله والتنوين في اخره فحذفهما للضرورة في الشرح واما ان الاصل اشعيث

بالتنوين فممنوع فقد قال التبريزي عند انشاد هذا البيت لا بد فيه من تقدير الالف لانه هجو من القبيلة يقول لم تستقر على اب

لان بعضا يعزوها على منقر وبعضا يعزوها الى سهم قلت فيحتمل ان يكون في البيت ممنوعا من الصرف نظرا الى انه اسم القبيلة فلا يكون

حذف تنوينه ضرورة والاجبار عنه بابن لا يمنع ارادة القبيلة لجواز رعاية التذكير وصفه باعتبار ذين انتهى قوله ومثله

بيت زهير السابق في الشرح يريد ان بيت زهير الذي انشده اخرا من حيث وقوع ام فيه بين جملتين اسميتين وهو معترض بانها

يجب الظاهر انما وقعت بين جملة اسمية ومفرد فان قلت المقدر ام نساء قلت هو ممكن لكن يبقى النظر بانها يجب اللفظ انما وقعت

بين في تقريره تم انتم استخلفا ام السما وبين بيت زهير فان ام وقعت في كل منها بين جملة ومفرد بحسب اللفظ بتقدير جزء تتم به الجملة في

البيت دون الاية فحكم انتهى واقول لا تحكم لان ما بعد ام في البيت يجب ان يكون جملة لكونه معادلا للمسؤول عنه بالهمزة التي حقه

في البيت ان يكون جملة لكونه معمولا في المحل لادري الذي هو من افعال القلوب التي يقع معانيها على مضمون الجمل بعد اخذها الفاعل

وان لم يكن معمولا في اللفظ لتعليقه عن العمل لفظه بالهمزة واما الاية فما بعد ام فيها مفرد لعدم ما يقتضي كونها جملة ولا يكون

المسؤول عنه بالهمزة فيها كذلك حتى يلزم كون معادلها جملة فالسماء في الاية معطوفة على انتم واستخلفا خبر مسؤول عنه فلم

قوله وجعله من النوع الاول الضمير المنصوب بجعل عائد الى بيت زهير والمراد بالنوع الاول ام التي تتقدمها همزة التسوية

قوله فان قلت نقد قال ذو الرمة هذا السؤال وجوابه لابن عصفور في شرح الجمل والرمة بفتح الراء قال في الصحاح هي

قطعة من حبل بالية والجمع رمم ورمام وبها سمي غيلان ذو الرمة والمدرج بفتح الميم مصدر واسم مكان من درج اي مشى و

المتروح اسم فاعل من تروح بمعنى راح رواحا نقيض غدا غدوا والرواح ايضا اسم الوقت من زوال الشمس الى الليل والزوجة المذكورة

بعقد النكاح ويقال لها زوج ايضا وهو الواقع في التنزيل كما يقال البعلها وحيرة بكسر الجيم جمع جار والكثبة بالمثلثة جمع كثيب وهو الرمل

المجتمع كالكوم والدهنا موضع ببلاد تميم ممدود يقصر وهو في البيت مقصور قوله اذا عطف بعد الهمزة باو فان كانت همزة التسوية

لم يجز قياسا لان ما تقتضيه او منافيا لما تقتضيه التسوية لان او تقتضي احد الشيئين او الاشياء والتسوية تقتضي نفس الشيئين

او الاشياء قوله وقد اولع الفقهاء وغيرهم بان يقولوا سواء كان كذا او كذا وهو نظير قولهم يجب اقل الامرين من كذا او

كذا والصواب العطف في الاول بام وفي الثاني بالواو وفي الصحاح يقول سواء علي قمت او قعدت انتهى ولم يذكر غير ذلك وهو سهو

وفي الكامل للهذلي وان ابن محيصن قرا من طريق الزعفراني اولم تنذرهم وهذا من الشذوذ بمكان جزم المصنف بعدم صواب قول

الفقهاء وبه هو صاحب الصحاح وهو شذوذ قراءة ابن محيصن بناء على ما يقتضيه القياس من عدم الفرق بين همزة التسوية وبينها بدون

همزة وعلى قول ابي علي الفارسي فانه قال لا يجوز او بعد سواء فلا يقال سواء علي قمت او قعدت لانه يكون المعنى سواء علي احدهما وذا لا يجوز

لان التسوية تقتضي شيئين فصاعدا انتهى لكن قال الرضي ويرد عليه ان معنى ام ايضا احد الشيئين او الاشياء فيكون معنى سواء

علي اقمت ام قعدت سواء علي ايهما فعلت اي الذي فعلت من الامرين وهذا ايضا ظاهر الفساد وانما لزمه ذلك فيما لانه جعل

سواء خبرا مقدما وما بعده مبتدا والوجه ان سواء خبر مبتدا محذوف اي الامران سواء ثم بين الامرين بقوله اقمت ام قعدت والجملة

سادة مسد جواب الشرط الذي لا شك في تضمن الفعل بعد سواء وما ابالي معناه الا ترى الى افادة الماضي في مثله معنى المستقبل وما

ذلك الا لتضمن معنى الشرط انتهى وقال السيرافي في شرح الكتاب وسواء اذا دخلت بعدها الف الاستفهام لزمت ام بعدها

كقولك سواء علي اقمت ام قعدت ~~واذا كان بعد سواء فعلان بغير استفهام كان عطف احدهما على الاخر باو كقولك سواء علي قمت~~

~~او قعدت~~ انتهى وهو يقتضي تصحيح قول الفقهاء وصاحب الصحاح وعدم شذوذ القراءة اعني موافقتها للقياس وفي الشرح ثم العجب من

ان ما للمصنف قول الفقهاء سواء كان كذا او كذا في المعطوف بعد همزة التسوية وكذا ما في الصحاح والغرض ان لا همزة في شيء من ذلك

وكانه توهم ان الهمزة لازمة بعد كلمة سواء او قد يجعلها تقدر الهمزة اذا لم تكن مذكورة ويتوصل بذلك الى تخطئة الفقهاء وغيرهم واقول

لا نسلم ان المصنف اورد قول الفقهاء وصاحب الصحاح على انه من المعطوف باو بعد همزة التسوية بل انما ذكره استطرادا يعني بعد

ذكر حكم المعطوف بعد همزة التسوية لمناسبة بينهما بناء على قول الفارسي كما قررناه ونظير ذلك في الاستطراد ذكره قول الفقهاء

اقل الامرين من كذا او كذا لكن لما كان هذا بعيد المناسبة فالوجه نظير قولهم اقل الامرين من كذا او كذا وقد يجاب عن هذا

بان المبين لبس الامرين حتى تمتنع العطف باو وانما المبين الاقل وهو واحد منهما فجاز العطف قوله فيعطف الاول باو اذ المراد

احدهما افضل من ابن الحنفية ام ابن الحنفية افضل من احدهما قوله وعند الكيسانية وهم صنف من الروافض وهم اصحاب المختار

بن ابي عبيد الثقفي بالكوفة من جهة عبد الله بن الزبير كان يلقب بكيسان وابن الحنفية محمد بن علي بن ابي طالب عن امراة منسوبة الى حنيفة

وهو حنيفة بن لجيم بن صعب بن علي بن بكر بن وائل ابو حي من العرب قوله ولا يجوز ان يجيب بقولك الحسين قيل هذا معارض لما

اجازه من صحة الجواب بالتعيين لانه جواب وزيادة واقول لا معارضة لان صحة الجواب بالتعيين في ام لان المخاطب بها الان

جوابها باحدهما فيصدق على المعين وعدم صحته في ام لانه لو اجاب فيجيبها الان جوابها نفي ما قبلها او نفي ما بعدها وما

قبلها بما هي فيه هو مجموع الحسن والحسين افضل لما عبر عنه باحدهما وما للاختصاص لانه معناه والحاصل ان كلمة احدهما في جواب

السؤال باو وفي الجواب فجاز ان لا يذكر ويقام المعين الذي صدقت عليه مقامها للدلالة عليها وفي جواب السؤال بام كان مثاليا

نائبة عن الجواب فلا يجوز ان لا يذكر ويقام المعين الذي صدقت عليه مقامها لان النائب لا ينوب عنه ولان المعين الذي صدق

عليه كلمة احدهما لو كان جوابا في مثالنا لكان جوابا لما لم يسال عنه اذ السؤال في مثالنا بام وهو جواب السؤال باو وقد اشار المصنف

الى هذا بقوله لانه لم يسال عن الافضل من الحسن وابن الحنفية قوله وفيه بحث كما مر اشار بهذا الى قوله في الالف المفردة وذلك

ان تقول لا حاجة الى تقدير لا حاجة معادل في البيت لصحة قولك لا ادري هل تلا الابهاد شد وامتناع ان يؤتى لهل بمعادل قوله انه

يسمع حذف معطوف بدون عاطف في الشرح يرد عليه قوله تعالى والذين تبوؤا الدار والايمان فان المعطوف محذوف والتقدير

واخلصوا الايمان ولعل حينئذ مراده المعطوف وما الزمن متعلق ان كان فلا يرد شيء من ذلك انتهى واقول يمكن ان يقال المصنف مراده با

لعاطف ما ليس بواو لما اشتهر من ان الواو انفردت من حروف العطف بانها تعطف لعامل المحذوف الذي بقي معموله كما في الاية قوله

وانما المعطوف جملة اي ناجر ووجه المعادلة بينها وبين الجملة قبلها ان الاصلام يتعرون في تراكيب الاسمية مقام الفعلية والسبب

مقام المسبب لانهم اذا انالوا المراتب كانوا عنده سواء وهذا معنى كلام سيبويه في الشرح هذا ماخوذ من كلام الزمخشري لكن كلام

المصنف ظاهر في اتصال ام وكلام الزمخشري نص فيه وكلاهما مخالف لكلام سيبويه فانه قال في الكتاب هذا باب ام منقطعة وذلك

قولك اعمرو عندك ام عندك زيد فهذا ليس بمنزلة ايهما عندك الا ترى انك لو قلت ايهما عندك عندك لم يستقم الا على التكرير

والتوكيد ويدلك على ان الاخر منقطع عن الاول قول الرجل انها لابل ثم يقول ام شاء يا قوم فكما جاءت ام ههنا بعد الخبر منقطعة

كذلك تجيء بعد الاستفهام وذلك انه حين قال اعمرو عندك فقد ظن انه عنده ثم ادركه مثل ذلك الظن في زيد بعد ان استغنى

فهذا مندفع بما مر انتهى

بكلامه وكلك ايضا انها لا بل ام شاء اما ادركه الشك بعد مضى كلامه على اليقين ثم قال ومثل ذلك وهذه الانهار تجري من تحتي افلا
تبصرون ام انا خير من هذا الذي هو مهين كان فرعون قال افلا تبصرون ام انتم بصراء لانهم لو قالوا انت خير منه كان بمنزلة قولهم نحن
بصراء فكذلك ام انا خير بمنزلة ام انتم بصراء ثم قال ومن ذلك ان تقول ازيد عندك ام لا كانه حين قال ازيد عندك كان يظن انه عنده ثم ادركه
مثل ذلك الظن وانه ليس عنده فقال ام لا انتهى تراه قد حكم بان ام في الاية منقطعة وقرر انقطاعها بما رايت فكيف يحكم بان ما ذكر
المصنف هو معنى كلام سيبويه مع القول بان ام متصلة انتهى ما في الشرح واقول انما يرد هذا لو كانت الاشارة في قول المصنف وهذا معنى
كلام سيبويه الى مجموع ما تقدم من ان ام متصلة عاطفة وان ما قبلها قائم مقام المعادل لها وهو ممنوع وانما الاشارة فيه الى قريب
وهو اقامة انا خير مقام تبصرون ثم يجري حرف بل بان سيبويه امتنع من جعل ام متصلة في قوله تعالى افلا تبصرون ام انا خير قوله
فان قلت فانهم يقولون ا... السؤال وارد على قوله لم يسمع حذف معطوف بعد عاطف قلت انما وقع العطف بعد لا ولم يقع بعد
العاطف واحرف الجواب يحذف الجمل بعدها كثيرا وتقوم مقام تلك الجملة فكان الجملة هناك مذكورة لوجود ما يغني
عنها قوله لو منع المصنف كون المعطوف محذوفا في هذا المثال لاستغنى عن هذا الاعتذار بغنى عن قوله واحرف الجواب وذلك
لان المعطوف هنا مجموع لا تفعل وهذا المجموع لم يحذف وانما حذف بعضه والكلام في الاول لا في الثاني فيتعين المنع على ان من
حجر تسليم للسائل ان المعطوف محذوف وليس كذلك على ان ظاهر كلامه في المثال المذكور ان ام متصلة وذلك لتحيلها عاطفة ولا
فالمنقطعة غير عاطفة كما صرح به المغاربة وسيبويه يرى ان مثل هذا التركيب منقطعة كما مر قريبا انتهى واقول ان حاصل جواب المصنف
لا نسلم ان المحذوف هنا جميع المعطوف الذي كلامنا فيه وانما المحذوف هنا بعض من المعطوف اقيم مقامه البعض الباقي فنبه على
ان المحذوف بعض المعطوف بقوله انما وقع الحذف بعد لا ولم يقع بعد العاطف ونبه على ان البعض المحذوف اقيم مقامه البعض الباقي بقوله
واحرف الجواب يحذف الجمل بعدها كثيرا وتقوم في اللفظ مقام تلك الجمل فكان الجملة مذكورة فليتامل قوله الثاني ان تكون منقطعة
سميت بذلك لان الكلام معها على كلامين بخلاف المتصلة فانها مع الهمزة التي قبلها كالاي وجواب المنقطعة لا او نعم لانه استفهام مستانف
قوله وهي ثلاثة انواع في الشرح هذا الحصر في الثلاثة منقوض بمثال سيبويه اعمرو عندك ام عندك زيد فان ام فيه منقطعة
ونحوه انه ليس شيئا من تلك الانواع الثلاثة واقول لا نقض فان مثال سيبويه داخل في النوع الثاني لان الغرض بقوله مسبوقة بهمزة
لغير الاستفهام للعهد والمعهود هو الاستفهام المذكور في ام متصلة وذلك الاستفهام هو الذي للتسوية والذي يطلب به وبام ما
لتعيين والهمزة في مثال سيبويه ليست لواحدة منهما كما عرفت فيما نقلناه عنه قوله ومسبوقة باستفهام بغير الهمزة اطلق المصنف المسبوقة
بغير الهمزة وهو مقيد بما اذا لم يقتض فان كان بهل جاز كما مثل وان كان باسم استفهام فان كان ما بعد ام داخلا في عموم ذلك الاسم نحو من
عندك ام عندك عمرو او في عموم الحكم المنسوب اليه نحو ابن زيد ام عندك عمرو لم يجز لان مقام مع ما قبلها في الموضعين مستفاد
مما قبلها وان كان ما بعد ام غير داخل في عموم ذلك الاسم نحو من عندك ام عندك حمار ولا داخلا في عموم الحكم المنسوب اليه نحو من عندك
ام ضربت عمرو ومن تضرب ام من تشتم جاز وقوله وهي ام المنقطعة التي لا يفارقها الاضراب هكذا وقع في بعض النسخ ووجه ان المنقطعة
مجرد صفة ام والذي لا يفارقها صفة مخصصة بعد رفع صفة مخصصة والاضراب جزء من بعضها التي بدل الذي وهي كالاولى لان هذه اعتبر فيها الاكتساب
المضاف وهو مجيء من المضاف اليه وهو ام الثانية فانه صفة من بعضها ومضى ام المنقطعة لا يفارقها الاضراب ووجه انه لما
يفارقها حال من المبتدا المحكي متوسطة بينه وبين خبره على قول من يجيز ذلك وحال من المضاف اليه اعني ام او من ضميره المستتر في المنقطعة
قوله كذبتك عينك ام رايت بواسط غلس الظلام من الرباب خيالا الغلس ظلمة اخر الليل والرباب بفتح الراء وهو في الاصل اسم السحاب الابيض
واسم امراة ولغير ابي عبيدة ان يقول ام في البيت منقطعة ومعناها الاضراب مع الاستفهام او يقول متصلة والهمزة قبلها محذوفة قوله

واول

فقوله ام انا خير من هذا بمنزلة ام انتم بصراء الايم

وانهم اذا قالوا انت خير كانوا عنده بصراء وهذا المعنى في كلام سيبويه كما ذكرناه ويدل على ان الاشارة في كلامه الى اقامة انا خير مقام تبصرون

والذي يظهر ولهم ان المعنى في نحو ام جعلوا لله شركاء الشيء على الاستفهام ولقائل ان يقول ان اراد بكونه حقيقيا كان او غيره كما هو الموافق لجعله ام
في الاية لمجرد الاضراب فهو ثم بل الاية على معنى الاستفهام التوبيخي قال صاحب الكشاف ام جعلوا بل جعلوا ومعنى الهمزة الانكار وان
اراد الاستفهام الحقيقي فنفيه عن الاية لا يضر البصريين لانهم ارادوا بحقيقة الهمزة اعم من الحقيقي وغيره فان قلت لعل مراد البصريين عند المصنف بمعنى
الهمزة معناها الحقيقي قلت لو كان كذلك لم يلزمهم التاكيد في نحو ام هل تستوي الظلمات والنور لان الاستفهام فيه ليس بحقيقي قوله
ولانه يلزم البصريين دعوى التاكيد في نحو ام هل تستوي الظلمات في الشرح الصحيح ان اهل البلدين متفقون على ان ام بمعنى الاضراب
وانما الخلاف في تسميتها منقطعة فهو لفظي وقد صرح التفتازاني في حاشية الكشاف بان ام الداخلة على الاستفهام حرف الجر
والاضراب بمعنى بل وليست متصلة ولا منقطعة وحينئذ فلا يرد على البصريين شيء مما قاله المصنف انتهى واقول لو كان الامر كما في
الشرح لم يرد وانا جزم على القول بانها لا تسمى منقطعة وجها خاصا وهو ان يكون حرف اضراب قوله فرد عليه الاصمعي وقال
انه بالنصب يحتمل ان الاصمعي انما رده لاجل الرواية لا لاجل الاعراب والاصمعي هو عبد الملك بن قريب بن عبد الملك صاحب اللغة
والاخبار سمع من ابن عون وقرة وشعبة وروى عنه ابو عبيد وابو حاتم السجستاني والرياشي والصغاني وغيرهم قال الشافعي ما
عبر احد عن العرب باحسن من عبارة الاصمعي وقال الاصمعي احفظ ستة عشر الف ارجوزة توفي سنة خمس عشرة وقيل سبع عشرة وقيل
ست عشرة ومائتين وعمره ثمان وثمانين قوله لان ربما لها التوالي ريان بكسر الراء واسكان الهمزة مصدر رئمت الناقة على ولدها
اذا عطفت عليه واحبته والبو ولد الناقة او جلد حوار يحشى على صورته قوله لان من رئمه لا يعطي من مفعول لفظا وتقديرا وفي الشرح
قد يلتزم ولا يحذف ورد بانه لان الفعل المتعدي قد يكون الغرض منه اثباته لفاعله او نفيه عنه فقط فينزل منزلة اللازم ولا
يقدر له مفعول تقول فلان يعطي اي يفعل الاعطاء ولا تذكر للفعل مفعولا ولا مقدرا لان ذلك يخل بالغرض واعتبار هذا المعنى
في البيت ممكن وللقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون الضمير من قوله عائدا على ما الاعلى البو وبه متعلق بيعطي على انه مضمن معنى يجود فلا
يكون يعطي من مفعول مع رفع ريان انتهى اقول فيه اشعار بجواز عود الضمير في به على البو دون ما وفيه نظر لانه يلزم خلو الصلة عن
ضمير يعود على الموصول نعم لو كانت ما مصدرية جاز ذلك على ان كلام ابن الشجري انما هو على الظاهر وان يرد يعطي معناه من غير تضمين
وفي حاشية المطول ... كان ... وعائد لا من ما مجرور وابدلا من الضمير المجرور في به ومضموا على انه مفعول يعطي وعلى
الاول ضمن يعطي معنى يسمح قوله والجر ابدل من الصواب فليلا بغيره الريان الذي هو عطشانا معمولا ليعطي بواسطة ابداله من
الضمير الذي هو معموله بواسطة حرف الجر لانه غير محتاج الى تقدير محذوف بخلاف الرفع فانه عنده يفتقر الى تقدير الرابط واقول
الضمير المجرور عائد الى ما فما يحتاج اليه الريان من الرابط على تقدير الابدال هو ما يحتاج اليه على تقدير الابدال من الضمير قوله
وعلى الرفع فيحتاج الى تقدير ضمير راجع الى المبدل منه في الشرح فان قلت يتعين انه بدل اشتمال لان البادي به للاستغناء بناء على
هو الظاهر من عدم تضمين يعطي والضمير فيه عائد الى ما والذي يعطي العلوق مستغنية به هو افيها فيكون ابدال الريان من ما بدل اشتمال
قلت فلا يفتقر الرفع وحده الى الاحتياج الى الضمير بل يشاركه في ذلك الجر على البدل من الضمير لانه عائد الى ما قوله ما تنقم الحرب العوان
مني ... بعد ان تتبع هذه الابيات العيب المسمى في علم القافية بالاكفاء وهو اختلاف حركة الروي بما يقارب في المخرج وليس كذلك لان
الروي فيها هو اليا ولم يختلف ... بكسر القاف وفتحها بكر والحرب العوان الذي قوتل فيها مرة بعد مرة والبازل من ابل
البعير اذا انشق نابه وذلك في السنة التاسعة وربما بزل في الثامنة قوله لمثل هذا المتقطعات والحزانات المتقطعات جمع متقطعة وهي ما
نقص عن عشرة ابيات ويقال لها ايضا مقطوع والخرافات بتخفيف الراء الاباطيل والاكاذيب جمع خرافة وفي الصحاح وخرافة اسم رجل
من عذرة استهوته الجن وكان يحدث بما راى فكذبوه وقالوا حديث خرافة وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال وخرافة حق والرواية خفيفة ولا

وفي التعليق

هذا مبني على انه بدل بعض او اشتمال ولا يتعين ذلك بل يجوز ان يكون بدل كل فلا يحتاج الى رابط انتهى

تدخل الالف واللام لانه معرفة علم الان يريد به الزمان الموضوعة من حديث الليل انتهى قوله بحصول العلم بكون احدهما بعينه بوجود
احدهما معينا وهو الانزال وهذا تعليل لكون الاستفهام مقررا وفي بعض نسخ الكشاف بحصول العلم بكون امرهما بالخاء المعجمة
والراء وهو ظاهر قوله احاد ام سداس هذا البيت مطلع قصيدة المتنبي والمنوطة المعلقة والتناد مصدر تنادوا اذا نادى
بعضهم بعضا واصله التنادي بالياء حذفت لدلالة الكسرة عليها قوله ايا شجر الخابور هذا البيت لليلى بنت طريف الخارجية ترثي
اخاها وبعده فتى لا يحب الزاد الا من التقى ولا المال الا من قنا وسيوف وفي الصحاح الخابور بالمعجمة موضع من بلاد الشام
ويكون تقديم الخبر وهو احاد على المبتدا وهو ليلتنا تقدما واجبا قال ابن الصائغ هلا جعل كل شيء في موضعه فاعرب احاد
مبتدا وليلتنا خبره وسوغ الابتداء بالنكرة الاستفهام المقدر والعطف عليها وهذه طريقة سيبويه في نحو من ابوك وكيف حالك
واقول ما قاله بعيد لان طريقة سيبويه انما هي في اسم استفهام نكرة بعده معرفة لا في اسم نكرة قبله همزة استفهام مقدرة وبعده معرفة
ولو سلم فالا لغرض من الاخبار عن ليلة لا الاخبار عن واحدة او ست في واحدة قوله ثم نظر الى طولها فاضرب تقدم ان ام المنقطعة
تكون لمجرد الاضراب وتكون له مع الاستفهام وبينا المصنف على تقديرها لانقطاع ام يحتمل الامرين فاشار الى الاول بقوله ثم نظر الى طولها
فشك في انها واحدة يعني فجزم بانها ست ليال في ليلة فاضرب يعني عن اخباره بانها واحدة اضرابا مجردا عن الاستفهام واشار الى الثاني بقوله
او شك هل هي ست في ليلة ام لا فاضرب يعني عن اخباره بانها واحدة واستفهم يعني عن انها ست في ليلة فالحاصل ان الشاعر كان اخبر
بان ليلة واحدة وفي الشك بعد ذلك الاخبار وانه قد ذهب فالاحتمال الاول حصل له بعد ذلك الشك جزم بانها ست في واحدة
فاضرب عما اخبر به اولا واخبر بما جزم به ثانيا وفي الاحتمال الثاني لم يحصل له بعد ذلك الشك الا شك وانها ست في واحدة
جزم فيه فاضرب عما اخبر به اولا واستفهم عما شك فيه ثانيا قوله وعلى هذا فلا همزة مقدرة يعني على تقدير كون ام منقطعة سواء
كانت لمجرد الاضراب ولم مع الاستفهام لا همزة مقدرة قبلها لان ام المنقطعة مسبوقة بالخبر قوله ومن الاعراض عليه بهام في سداس
فان قلت لم لا يكون المبتدا المذكور سداس والمحذوف احاد وح فلا اعتراض قلت لان الحذف من الثاني لدلالة الاول اكثر
من الحذف من الاول لدلالة الثاني وقد تقدم في الباب الخامس في الخاتمة لذلك فقال اذا دار الامر بين كون الحذف ونا اولا
او ثانيا فكونه ثانيا اولى قوله ومن الاخبار عن الليلة الواحدة بانها ليلة وانما هو اخبار عن ليلته بانها ليلة واحدة وقوله لانه
فيه ممنوع لان معنى ليلة واحدة عكس القسم الذي استقل به انتهى وفي التعليق انما اخبر عن ليلته بانها واحدة والاخبار صحيح باعتبار انها
لم ترد قوله استعمال احاد وسداس بمعنى واحدة وست في الشرح يحتمل ان المصنف قصد التقسيم فالمعنى الاخبار عن ليلة من الاجمة
بانها منقسمة الى واحدة واحدة اي ان كل جزء من اجزائها مماثلة لليلة واحدة ثم راى انها اطول من ذلك فاضرب واستفهم هل هي باعتبار
الاجزاء منقسمة الى ست ست كل واحد واحد من اجزاء الليلة هذا ان جعلت ام منقطعة وان جعلت متصلة فالمعنى طلب التعيين
لاحد هذين الامرين فلم يخرج العدد المعدول عن استعماله في معناه انتهى قوله واستعمال سداس واكثرهم لا يقول الشرح مثل هذا
لا يعد لحنا لانه ليس بخارج عن كلام العرب بناء على ما نقله كثيرون من الائمة ولو كان مخالفا الاكثر فلحن الزمان يلحق كثيرا من العلماء الا
الى ما قيل بعز القليل انتهى واقول انا ما ذكره المصنف هنا لخلفه قوله لحنات على سبيل التغليب او وقع مع لحنين لا لانه لحن حقيقة قوله ساعد
بنجوبر ساعدة في الاصل اسم للاسد وجوبر بضم الجيم وفتح الهمزة وتشديد المثناة التحتية هذا الشاعر وهو في الاصل تصغير جوبة قال
في الصحاح والجوبة مثل الجوبة لون من الوان الخيل والابل وهي حمرة تضرب الى السواد قوله ذات الحيلة المحسنة اي عند اهل هذه اللغة موصولة
قوله وفي الحديث خرج هذا الحديث احمد في مسنده
عن من امام يقيم الى الضحى الذي والسلة بفتح السين وكسر اللام واحد السلام بكسر السين وهي الحجارة
والطبراني في الكبير من حديث كعب بن عاصم ورجاله رجال الصحيح فالا الا زهري والحجران لا يثبت الالف في الكتابة لانها جعلت مميا

كالالف

١٨

كالالف واللام قوله احدها ان يكون اسما موصولا بمعنى الذي نقل بعضهم عن حاشية التفتازاني وظاهر كلام يعني الزمخشري بل صريحه
في المفصل ان اللام التي لذي حرف تعريف وان اللام التي تقدم من الموصولات هي تلك اللام التي كانت في الذي لا انها تعدلها لا حرفا
لانها بمنزلة الذي لكونه تخفيفا له والجمهور على ان اللام التي هي من الموصولات ليست مخففة الذي اسم موضوع براسه الزم دخول الاسم
لكونه صورة حرف التعريف وظهر اعرابه في ذلك الاسم فهو اسم في صورة الحرف وصلته فعل في صورة الاسم قوله وهي الداخلة
على اسماء الفاعلين والمفعولين في الشرح هذا اذا لم يكن للعهد اما اذا كانت له كالاذن لتجاء في ضارب فاكرمت الضارب فلا خلاف
في حرفيتها على ما صرح به الرضي واقول وهذا ايضا اذا لم يكن اسم الفاعل والمفعول بمعنى الثبوت كالمومن والصانع بل كان بمعنى
الحدوث كما يشير اليه قوله ولم يقل والصفات المشبهة وليس بشيء لان الصفة المشبهة للثبوت فلا تؤول بالفعل وقد صرح بذلك التفتازاني
في المطول وقال ان كلام صاحب الكشاف والمفتاح يشعر بذلك في غير موضع قوله وذلك دليل على انها ليست حرف تعريف
في التعليق اما دخولها على الجملة الاسمية فظاهر في الدلالة على انها ليست حرف تعريف لانه لا يدخل الا على الاسم مفرد واما دخولها على
الظرف فلا يمنع كونها حرف تعريف ويحتمل ان يقال مراده بالظرف المصطلح الواقع في الشاهد الذي انشده فيمتنع حينئذ كونها اداة
تعريف لا امتناع مجامعتها المضاف انتهى واقول بل المراد بالظرف في قوله وربما وصلت بظرف الظرف التام الذي بمعنى الجملة و
دخولها عليها يمنع كونها حرف تعريف كما يمنع ذلك دخولها على الجملة قوله صوت الحمار اليجدع الخنا المجر والنوب واللا لفظ
القبيح والنطق التكلم بالحروف المفهمة والمراد بها هنا خروج الصوت من فم الحيوان وفي الصحاح حمار مجدع مقطوع الاذن واما قول ذي
الخرق الطهوي اتاني كلام التغلبي بن ديسق ففي اي هذا ويله يتترع يقول الخنا وابغض العجم ناطقا الى ربنا صوت الحمار
اليجدع فان الاخفش يقول اراد الذي يجدع كما يقول هو اليضربك يريد الذي يضربك وقال ابو بكر ابن السراج لما احتاج الى رفع القافية
قلب الاسم فعلا وهو من اقبح ضرورات الشعر انتهى وابن ديسق فارس مشهور من فرسان العرب في الجاهلية فقال يتترع اليه بالشر ونترع
بمعنى تسرع اي سريع الى الشر والغضب وفي الشرح ويجدع بالدال المهملة من قولك جدعته اي حبسته وذلك ان الحمار اذا حبس
كثر تصويته واما اذا جعل من الجدع الذي هو قطع الانف او الاذن او الشفة فلا يظهر له معنى قوله خلافا للاخفش وابن مالك في
الاخير فانه اجاز دخول ال الاسمية في السعة على المضارع ولم يقصر ذلك على الشعر وقد ذهب ابن مالك على ان الضرورة ما لا مندوحة للشاعر عنه
والشاعر هنا مندوحة بان يقول صوت حمار يجدع وفي الشرح وهذا مبني على عدم تحقق الضرورة دائما او غالبا لان الشعراء قادرون
على تغيير التراكيب والابيات بالاساليب المختلفة وقلما يتحقق تركيب معين لا مندوحة لهم عنه والمختار في تفسير الضرورة عند من ان يقال
هي ما لم يرد الا في الشعر وذلك اعم من ان يكون للشاعر عنه مندوحة او لا انتهى قوله خلافا للاخفش الاخفش هو ابو الحسن سعيد بن
مسعدة الامام النحوي البصري ذو التصانيف الجليلة وهو الاخفش الاوسط اخذ النحو عن سيبويه وكان اكبر منه سنا وزاد في العروض
بحر المتدارك وكانت وفاته سنة خمس عشرة ومائتين وقيل سنة احدى وعشرين ومائتين والاخفش هو الصغير العينين مع سوء
بصرهما والاخافشة ثلاثة هذا والاخفش الاكبر وهو ابو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد اخذ عنه سيبويه وابو عبيدة والثالث
الاخفش الاصغر وهو علي بن سليمان بن الفضل روى عن المبرد وثعلب وغيرهما ولم يكن متسعا في علم النحو ولا صنف فيه وتوفي سنة
خمس عشرة وقيل ست عشرة وثلثمائة فجاءة ببغداد وابن مالك هو الامام الجليل ابو عبد الله الطائي ولد بجيان من الاندلس وقدم دمشق
وتصدر بها لاقراء العربية وكذا حلب وتصدر بها واشتغل بنفسه الشافعي وكان كثير العبادة حسن العمل لحلقة جماعة منهم النووي ولد
سنة احدى وستمائة وقيل سنة ستمائة وتوفي بدمشق ليلة الاربعاء ثاني عشر شعبان سنة احدى وسبعين وستمائة قوله و
غيره هذا مثال بدل الضمير منه هاهنا مع مصحوبها في التعليق وقد يورد عليه قوله ثم وليس الذكر كالانثى فان ال في الانثى للعهد الذكري

ولا يصح حمل الضمير عليها مع مدخولها اذ يمتنع ان يقال كهي على الفصيح وجوابه ان امتناع ذلك بخصوصية كون الجامد كافيا والا فلا مانع
من سد الضمير لو جرى مجرى الكاف فقبل مثلها قوله وفيه نظر لانك تقول لشاتم رجل بحضرتك لا تشتم الرجل بهذه الحضورية عرفها
ذكره قال ابن الصائغ النقض بلا تشتم الرجل اخذه من كلام ابن مالك في شرح الكافية ثم قال ولعل ابن عصفور قصد بال
التي للحضور ما يكون معها لفظ دال على الحضور نحو اسم الاشارة ولفظ النداء ولفظ المفاجاة ومادة اللفظ في الان قوله ولان
التي بعد اذا الفجائية لتعريف شيء حاضر حالة التكلم قال ابن الصائغ وجوابه ان الحضور فيه معنى نظر الحضور في اسم الاشارة في هذا
من شبهه وهذا من عدده انتهى واقول كيف يكون هذا جوابا للمصنف وكلمهف الحضور مطلقا وانما نفى الحضور حالة التكلم قوله ولان
الصحيح الداخلة على الان انها زائدة في الشرح يحتمل ان يكون ابن عصفور لم يقصد ان ال الملفوظ بها في الان لتعريف الحضور وانما
اراد ال التي بين هذا الظرف لتضمنه اياها واقول مع ان ابن الصائغ سبقه الى ذلك فيه نظر اما اولا فلان الذي تضمنه الان معنى ال
لا نفسها الذي هو الكلام فيه واما ثانيا فلان قول ابن عصفور في اسم الزمن الحاضر نحو الان شامل للاسم للساعة والحين ولا يراد
باللام فيها الا الملفوظة فكذا الان قوله ولا تعرف ال التي للتعريف دون لا زمة فان قلت قد ذهب قوم الى ان تعريف
الموصول الذي فيه ال بال وهي لا زمة قلنا انما نفى المصنف المعرف عن نفسه لان يعرف بالنون ونفيها صحيح لانه لا يرى مذهب ذلك
القوم ولو سلم ان يعرف بالنسبة الحجبة والبناء المفعول فنفيها ايضا بنا على عدم الاعتداد بذلك القول وعدم الاعتنا به
ادبنا على تقييد كلامه هنا بكلامه في ال الزائدة فيكون مراده ولا تعرف ال التي للتعريف في غير الاسماء الموصولة وردت لازمة
قوله او لاستغراق خصائص الافراد وهي التي يخلفها كل مجازا في الشرح هذا صادق على الاستغراق العرفي نحو جمع الامير الصاغة
اي صاغة بلده او صاغة مملكته فانه لا يخلف الاداة فيه تجوز ولتشمول الخصائص بل لشمول بعض ما يصلح له اللفظ واقول الا
استغراق الحقيقي ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة والعرفي ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب مقام العرف كذا في
المطول وعلى هذا لم يخلفه كل في الاستغراق العرفي اللام مجازا وانما خلفها حقيقة ولو سلم فقد صرح ابن سينا وكثير من المحققين
بان الغرض من تعريف الشيء قد يكون تمييزه عن شيء معين فيكتفي بما يفيد الامتياز عنه وبان التعريفات الناقصة يجوز ان يكون اعم من
المعرف وكتب الادبا مشحونة بذلك قوله ومنه ذلك الكتاب اي ومما اللام فيه لاستغراق خصائص الافراد الكتاب من قوله ذلك الكتاب ومثله لعطائه جزء ذلك وان اللام التي فيه للعهد قوله وقولك والله لا اتزوج النساء او لا البس الثياب بالعهد
يقع الحنث بالواحد منها في الشرح ولقائل ان يمنع كونها في مثال اليمين الذي ذكره لتعريف الماهية بل هي للاستغراق وما استدل به
من وقوع الحنث بتزوج واحدة من النساء ولبس واحد من الثياب ممنوع فيه فقد ذهب الشافعي الى انه لا يحنث الا بتزوج ثلاث كما صرح به
الرافعي في الطلاق كما نقله شيخ بهاء الدين السبكي بناء على ان معنى الجمع باق مع اداة العموم وليس مسلوبا كما ذهب اليه قوم قال الشيخ
بهاء الدين حافظوا على الجمع ولم ينظروا الى جمع الكثرة حتى لا يحنث الا باحد عشر مثلا انتهى واقول ليس القول بانه لا يحنث الا بالثلا
ثة قولا بان اللام فيها للاستغراق والا لما حنث الا بجميع النساء جميع الثياب وانما هو قول بانها الجنسية الجمعية فليتامل وفي التلويح
اتفقوا الى في اصول الجمهور والجمع المعرف باللام مجاز عن الجنس وهذا ما ذكره ائمة العربية في مثل فلان يركب الخيل ويلبس الثياب
البيض انه للجنس للقطع بانه ليس القصد الى عهد او استغراق فلو حلف لا يتزوج النساء او لا يشتري العبيد او لا يكلم الناس يحنث با
لواحد لان اسم الجنس حقيقة فيه بمنزلة الثلاثة في الجمع حتى انه حين لم يكن من جنس الرجال افراد كان حقيقة الجنس متحققة ولم تعتبر
الكثرة افراده والواحد هو المتيقن فيحمل عليه عند الاطلاق وعدم الاستغراق الا ان ينوي العموم فلا يحنث قط ويصدق ديانة
وقضاء لانه نوى حقيقة كلامه وعن بعضهم انه لا يصدق قضاء لانه نوى حقيقة لا تثبت الا بالنية وصار كانه المجاز نوى هذا الجنس

بمنزلة النكرة فيعم في الاثبات كما اذا حلف يركب الخيل يحصل بركوب واحد وتعم في النفي مثل لا احل النساء اي واحدة منهن فعلى هذا الحق
حرف اللام معمول الدلالة على تعريف الجنس ومعنى الجمعية باق من وجه لان الجنس يدل على الكثرة باعتبار انه مفهوم كلي لا يمتنع شركة
الكثيرين فيه ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يحمل على ما يصح اطلاق الجمع عليه حقيقة باعتبار عهديته وحضوره في الذهن فيكون اللام
معمولا والجمعية باقية من كل وجه فالصحيح في اثبات كون الجمع مجازا عن الجنس المستند بوقوعه في الكلام كقوله تعالى لا يحل لك النساء
انتهى كلامه فانت تراه كيف صرح اولا بانه مع نية العموم لا يحنث قط واشار اخرا الى ان الحنث بالثلاث مبني على حمل الجمع المعرف على
ما يصح اطلاق الجمع عليه باعتبار عهديته في الذهن ولا يخفى ان هذا معنى كون اللام للجنسية الجمعية كما قلنا قوله وبعضهم يقول في
هذه انها ال الجنسية التي لا يخلفها كل لا حقيقة ولا مجازا انها التعريف العهد قال ابن مالك في شرح الكافية ويلحق بالعهد ما
يسميه المتكلمون تعريف الماهية كقول القائل اشتر اللحم فان قابل هذا انما يخاطب من هو معتاد لقضاء حاجته فقد صار ما يعنيه
لاجله معهودا بالعلم فهو كالمذكور والشاهد وقال التفتازاني في التلويح وعهد اللام بالاجماع للعهد ومعناه الاشارة والتعيين
والتمييز والاشارة اما الى حصة معينة من الحقيقة وهو تعريف العهد سواء كان العهد مذكورا صريحا او كناية او لم يكن مذكورا
بل كان حاضرا او كان حقيقة صفة المنادى واسم الاشارة او لم يكن حاضرا بل كان معلوما للمخاطب نحو ركب السلطان واغلق الباب واما الى نفس
الحقيقة وذلك قد يكون بحيث لا يفتقر الى اعتبار الافراد وهو تعريف الحقيقة والماهية وقد يكون بحيث يفتقر اليه وح اما
ان توجد قرينة البعضية كما في ادخل السوق وهو العهد الذهني او لا وهو الاستغراق فالعهد الذهني بهذا المعنى والاستغراق من
فروع الحقيقة انتهى قوله والفرق بين المعرف بال هذه وبين اسم الجنس النكرة هو الفرق بين المقيد والمطلق التحقيق ما قاله السيد
في حاشية المطول لان من يجعل اسم الجنس موضوعا للماهية مع وحدة لا بعينها ويسميه فردا منتشرا الفرق عنده بين هذا المعرف وبين
النكرة كالفرق بين علم الجنس المستعمل في فرد وبين اسم الجنس نحو لقيت اسامة ولقيت اسدا وهو ان اسدا موضوع لواحد من احاد جنسه
فاطلاقه على الواحد اطلاق على اصل وضعه واسامة والمعرف بال هذه موضوعان للحقيقة المتحدة في الذهن واذا اطلقا على الواحد فانما
ظاهريت الحقيقة ولزوم الاطلاق عليها باعتبار الوجود الفعل ضمنا واما من لم يجعل اسم الجنس موضوعا للماهية من حيث هي فعنده
كل من اسم الجنس وعلم الجنس موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن وانما افترقا من حيث ان علم الجنس يدل بجوهره على كون تلك الحقيقة
معلومة للمخاطب معهودة عنده كما ان الاعلام الشخصية تدل بجوهرها على كون الاشخاص معهودة له واما اسم الجنس فلا يدل على
ذلك بجوهره بل بالالة قوله مع اشتراط الجمهور في البيان ان يكون اعرف من المبين لقائل ان يقول لا نم اشتراط الجمهور ذلك في عطف
البيان فقد جعل سيبويه في الجمهور منهم يا هذا ذا الجمة عطف بيان مع ان اسم الاشارة اعرف من المضاف الى ذي الالف واللام
وقال التفتازاني لا يلزم في عطف البيان كون الثاني اوضح لجواز ان يحصل الايضاح من مجموعهما وذكر المصنف في الجهة السادسة من
الباب الخامس ان ابن مالك التخالف في نحو مررت بهذا الرجل ان اكثر المتاخرين يقلد بعضهم بعضا في ان الرجل نعت والحامل لهم
عليه توهمهم ان عطف البيان يكون اخص من متبوعه وليس كذلك فانه في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات ولا يمتنع كون المنعوت
اخص من النعت وقد هدى ابن السيد الى الحق في المسئلة فجعل ذلك عطفا لا نعتا وكذا ابن جني انتهى قوله وفي النعت لا
يكون اعرف من المنعوت لان الحكمة تقتضي ان يبدأ المتكلم بما هو اعرف فان اكتفى به المخاطب فذاك والا لم يحتج الى نعت والا زاده من النعت
ما يزداد به المخاطب معرفة قوله والجواب بانه انما قدر ربنا فقدر فال فيه لتعريف الحضور في هذا الجواب نظر لان مرادهم من ان لا
يكون النعت اعرف من المنعوت ان يكون التعريف الطارئ على مدلول النعت من مرتبة ادنى من مرتبة الطارئ التعريف عليه على مدلول
المنعوت او من مرتبة مساوية لها ومرتبة التعريف بالاشارة اعلى من مرتبة التعريف باللام عند الجميع سواء كان التعريف باللام تعريف

تعريف حقيقي او عهد حضوري قوله فالاصل كالتي في الاسماء الموصولة على القول بان تعريفها بالصلة في الشرح فيه نظر فانها قد تحذف فيقال
لذي ولذان ولذين ولتي ولاتي حكاه في التسهيل وفي كتاب شواذ لابي محمد عبد السلم المقرئ صراط لذين قرأ ابي بن كعب وابن السميفع
وابو رجا بتخفيف اللام حيث كان جمعا او واحدا او اقول ان هذا الحذف لقلته وعدم سماعه في باقي الاسماء الموصولة التي فيها ال
وهي اللاتي واللوائي واللاء واللات والاولى لم يعتبرها المص وقال كالتي في الاسماء الموصولة بصيغة العموم هذا ان اريد با
لاسماء الموصولة كل فرد منها واما ان اريد مطلق الاسماء الموصولة بنا على ان مثل هذا الجمع للاطلاق الصالح للكل والبعض من غير
ظهور في احدهما على ما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى واذا طلقتم النساء وقوله تعالى والمطلقات تربصن فلا ينافي بنيه وبين حذف
الف بعض الاسماء الموصولة على ما لا يخفى وقال ابن الصايغ قوله على القول بان تعريفها بالصلة يعني وانه يقال ان تعريفها بالصلة قال
عن زايدة بل معرفة ويقال انه هي لازمة ايضا فابن ما ادعيه الا انه في الاتي واقول يعني بما ادعاه في الان قوله فيه ولا تعرف
ان التي للتعريف لا زمة وقد قررنا الكلام هنالك بما لا يرد عليه هذا الذي ذكره قوله فكالواقعة في الاعلام بشرط مقارنتها
لنقلها في الشرح فيه نظر لان العلم بالغرض هو مجموع اللفظ الالف واللام وما بعدهما فهي كالجيم من جعفر ومثل هذا لا يقال
بانه زايد انتهى واقول بعد تسليم ان العلم يجب للغرض هو المجموع من ال وما بعدها المراد بالزائدة هي التي لا تدل على تعريف سواء
حصلت جزء من لفظ او لا دلت على معنى غير التعريف او لم تدل على شي اصلا قوله كالنضر والنعمان واللات والعزى التعرف في الاصل
اسم للذهب ثم نقل الى النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر والنعمان في الاسم اسم للدم ثم نقل الى النعمان بن
المنذر ملك العرب واللات اسم صنم لثقيف على ما نقل عن قرائة بتخفيف التاء وهي قراءة الجمهور قال قتادة كان بالطايف قال
ابن زيد بنخلة عند سوق عكاظ واما قراءة بتشديد التاء وهي قراءة ابن عباس وابن مجاهد وابن كثير في رواية فقال ابن عباس
كان رجل بسوق عكاظ يلت السمن والسويق للحجاج عند صخرة وقيل على حجر فلما مات عبدوا ذلك الحجر وسموه باسمه وقيل كان
رجل بسوق عكاظ عند ذلك الصنم يلت السويق ويطعم الحجاج فسمي ذلك الصنم باسمه فعلى هذا يكون المنقول عنه في التشديد اسم
فاعل من اللت ويمكن ان يكون المنقول عنه في التخفيف كذلك لكن بعد تخفيف التاء والعزى في الاصل تانيث الاعز ثم نقل الى الصنم
كان لبني كنانة وقيل الى سمرة كانت لغطفان يعبدونها وكانوا بنوا عليها بيتا واقاموا لها سدنة فبعث اليها رسول الله خالد بن
الوليد فهدم البيت واحرق السمرة وهو يقول يا عز كفرانك لا سبحانك اني رايت الله قد اهانك وتمثيل المص بالنعمان لما قارنت ال
نقله موافق لتمثيل ابن مالك به في شرح التسهيل لكن تلك وقد اعترض عليه بانه مثل به في الخلاصة لما ال فيه للمح الاصل وهو ما نقل
مجردا من ال فجوابه ان المثل به لما قارنت ال نقله غير المثل به لما لم يقارنه وان كانا في اللفظ واحدا وذلك ان المثل به لما قارنته
علم على ملك العرب ابن المنذر ولم يسمع بدونها والمثل به لما لم يقارنه غير ذلك العلم مما نقل اليه اسم النعمان مجردا عن ال ودخلت
عليه للمح الاصل قوله كالسموأل مثله اليسع والسموأل بالمهملة والميم المفتوحتين بعدهما واو ساكنة فهمزة اسم لابن عاديا بالمد وهو
يهودي من شعراء العرب قال ابن مالك قارنت ال فيه ارتجاله وتبل مضارع وسع سمي به ولا ضمير فيه فاعرب بمنزلة يزيد ويعرف بالدق
الضحاح يسع من اسماء العجم وقد دخل عليه الالف واللام وهما لا يدخلان على نظايره نحو يعمر ويزيد ويشكر الا في ضرورة الشعر قوله
على علم منقول من مجرد صالح لها ملموح اصله اراد بالمجرد المجرد من ال واحترز بقوله صالح لها عن المنقول من فعل نحو يزيد ويشكر فانه لا يصلح
الا في الضرورة واراد باصله المنقول عنه سوا كان مصدرا او اسم عين او غيرهما وهو الصفة والمصدر كفضل واسم العين كنعمان
والصفة كحارث قوله باعلام العرب ابرهها ابرهة اسم بفتح السين لغة فيه لم يضبطها الا انه لا يكاد يستعمل الا في الهشم وهو ايضا اسم لواحد
من الاسنان وهو اللحم الذي بينها وللسقف فهو بفتح الجيم وسكون النون القرط الاعلا والنخل الطويل بعرو والعلم منقول من احد هذه

الاشياء والعقور جمع عقر وهو كل بيت من حجر جميع قوله ولئن الوليد هذا البيت لابن مياده شاعر متقدم ومياده امه وبلعت
من الصادق ان اوله وانى على ام العذال القابلة والوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان تولى الخلافة بعد عمه هشام في ربيع الاخر
سنة خمس وعشرين وماية وكان فاسقا متهتكا لهجا بالشرب والغنا حيا لعبدا فقام المسلمون مع ابن عمه يزيد بن الوليد بن عبد الملك
المعروف بالناقص لانه لما تولى نقص من ارزاق الجند فاخذ دمشق وكان الوليد بناحية تدمر يتصيد فوجه اليه عسكرا فحاربوه
وامسكوه وذبحوه وذلك في جمادى الاخرة سنة ست وعشرين وماية والاعنا جمع بكسر الهاء وسكون الموحدة بعدها همزة وهو الحمل
والكاهل الحارك وما بين فروع الكتفين قال المص يتم كاهل مضر وحملها الحمل كذا في الصحاح قوله علا زيدنا يوم النقاء الابيض
هنا السيف والماضي القاطع والشفرتان حد السيف واليمان نسبة الى اليمن والالف عوض عن يا النسبة فلا يجتمعان وحكى سيبو
ان بعضهم يقول ياني قوله ولقد جنيتك اكموا وعساقلا اه جنيت الثمرة اذا قطعتها والمراد هنا اعطيتك اجنيت لك فحذف
الجار واوصل الفعل المجرور والاكمو جمع كمء وهو نبت معروف يقال للواحد كمؤ وللجمع كماة كثمر وتمار والعساقيل جمع
عسقول بضم العين وهو الكماة الكبار الابيض وبنات اوبر كماة صغار مزغبة على لون التراب قوله ورده السخاوي هو المقرى
الكبير شارح المفصل والشاطبية ابو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد المصري السخاوي الملقب علم الدين اشتغل بالقاهرة على
الشاطبي ثم انتقل الى دمشق واشتهر بها وكان للناس فيه اعتقاد عظيم قال ابن خلكان رايته في دمشق والناس يزدحمون عليه
في الجامع لاجل القراءة ولا يصح لواحد منهم نوبته الا بعد زمان ورايته وهو راكب على بهيمة يصعد الى جبل الصالحية وحوله اثنان
وثلاثة وكل واحد يقرأ في موضع من الاخر والكل دفعة واحدة وهو يرد على الجميع توفي رحمه الله بدمشق ثاني عشر جمادى الاخرة سنة
ثلاث واربعين وستماية وقد نيف على تسعين سنة والسخاوي نسبة الى سخا بلدة بالغربية من اعمال مصر وقياسه السخوي ولكن الناس
المنقول على سخاوي وقوله لانه قد امن فيه التنوين لان الاجماع التنوين لم يسقط الجر منه او بان سقوطه من غير المنصرف انما هو
لله لانه من اول الامر على ان سقوط التنوين من منع الصرف لا لغيره فهذا بنا على ان سقوط الجر من غير المنصرف تبع لسقوط
التنوين منه لا بالاصالة كما قال بعضهم لانه لو لم يكن تبعا له لما عاد في قوله اعد ذكر نعمان لان الضرورة انما ترتكب بقدر الحاجة
وهي هنا اعادة التنوين لاجل الوزن دون الجر قوله وابن اللبون اذا ما لز اه ابن اللبون بفتح اللام ولد الناقة اذا استكمل
السنة الثانية ولم يصح بضم اللام وتشديد الزاي شد والقرن بالقاف وفتحتين حبل يقرن به البعيران والبزل بضم الموحدة واسكان
الزاي جمع بازل وهو من الابل ما طلع نابه والقناعيس جمع قنعاس وهو العظيم من الابل قوله ويرد انه لم يسمع ابن اوبر الا ممنوع الصرف
في الشرح يعني ولو كان نكرة لصرف اذ ليس فيه الا وزن الفعل فقط اذ هو اسم لا وصف وليس وصفا ملك ولا يلزم من كونه لم يسمع
الا ممنوع الصرف ان لا يكون نكرة فسيبويه يرى في احمر علما وصفه انه يمنع من الصرف بعد التنكير اعتبار الصفة الاصلية لزوال المانع
من اعتبارها وهو العلمية وابن اوبر يكون مثل ذلك فيه فان اوبر صفة في الاصل يقال هذا اوبر اي كثير الوبر فاذا جعل علما منع من
الصرف للعلمية والوزن واذا نكر منع ايضا اعتبار الصفة الاصلية مع الوزن فيمكن ان تكون ال فيه للتعريف بخصوصه فالمص
يمشي على راي الاخفش القايل بان مثل احمر علما اذا نكر بعد التسمية صرف والمبرد انه لا يلزمه فلا يتم الرد عليه ولا يخفى ان
الاعلام الاضافية تجري على جزيها الثاني حكم ما لو كان علما وحده كما في ابن عرس وابن اوبر وابي هريرة فلا يستنكر قولنا اذا جعل
اوبر علما من جهة ان الكلام فيما اذا كان جز علم انتهى واقول في تخريج الشارح قول المبرد هذا على قول سيبويه في المسئلة الخلافية
بينه وبين الاخفش نظر فان تلك المسئلة فيمن اسم وجد فيه علمية سبقها كون ذلك الاسم صفة وتاخرها كونه نكرة والمبرد لا يرى
ان ابن اوبر علم في وقت من الاوقات بل يرى انه مع ال معرف بها وبدونها نكرة بل الجواب عما رد به المص قول المبرد ان يقال لا يلزم من كونه

لم يمنع الانوع القرينتان لا يكون نكرة لجواز ان يكون ممنوع الصرف للوزن والصفة الاصلية فان طرو الاسمية على الصفة لا يخرجها
عن كونها علة لمنع الصرف كاسود للحية وادهم للقيد وهذا الجواب كما تراه مبني على قول سيبويه ومن تبعه فليحافظ عليه قوله الجما الغفير
الجما من الجمهور هو الكثير والغفير من الغفر وهو الستر اى الجماعة الكثيرة الساترة قوله كتب الرشيد الى القاضي ابي يوسف هكذا
ذكر هذه الحكاية في الجامع الادبية وهي مذكورة في المبسوط وهو كتاب في فقه ابي حنيفة على خلاف هذا وهو ذكر ابن سماعة ان
الكسائي كتب الى محمد بن الحسن فتوى فدفعها الى فقيه ليقرأها عليه ما قول القاضي الامام فيمن قال لامرأته وذكر البيتين فكتب محمد
جوابه ان رفع ثلاثا تقع واحدة وان نصب تقع ثلاث لانه اذا رفع ثلاثا فقد تم الكلام بقوله انت طالق ثم ابتدأ والطلاق عزيمة
ثلاث واذا نصب ثلاثا فكانه قال انت طالق ثلاثا ثم ابتدأ والطلاق عزيمة قوله فان ترفقي يا هند فالرفق ايمن والعنف
يقال رفق بفتح الفاء يرفق بضمها وفي الصحاح الخرق ضد الرفق وهو مصدر الاخرق وهو ضد الرفيق وقد خرق بالكسر يخرق خرقا والاسم
الخرق بالضم وكذا في القاموس خرق ككرم وخرق كفرح والايمن من اليمن وهو البركة والاشأم من الشؤم وهو ضدها قوله ولا
يكون للجنس الحقيقي قال ابن الصائغ يقال له ما المانع من ان يكون بمعنى الكل المجموعي لا كل فرد فرد ويصير المعنى مجموع افراد الطلاق
ثلاث لان الواقع من الطلاق في العقود ثلاث انتهى وقوله ليس الكل المجموعي معنى من معاني اللام وان كان معنى من معاني كل ولا
يلزم من كون اللام بمنزلة كل في بعض معانيها وهو الكل الافرادي ان يكون بمنزلتها في البعض الاخر وهو الكل المجموعي وقولهم اللام
التي للجنس الحقيقي تخلفها كل حقيقة مرادهم كل الافرادية بدليل ما يمثلون به لذلك وقد صرح التفتازاني في مطوله فقال
ان المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع عند الجمهور وان حكاه الاخفش
في نحو الدينار الصفر والدرهم البيض انتهى على انه لا يصح جعل اللام هنا بمعنى مجموع افراد الطلاق لان مجموع افراد الطلاق في عقد
واحد قوله فعلى العهد يقع الثلاث يعني اذا علم ان العهد يراد الشاعر يقع الثلاث فاندفع قول ابن الصائغ يقال له هذا
كلام من يتعقب على هذا الامام بين قاعدة الشرع اذا احتمل اللفظ وقوع الثلاث والواحدة فانما تقع الواحدة انتهى كلامه
ووجه اندفاعه ان تلك القاعدة اذا لم يعلم ان المراد الثلاث والحق ان كلام المص انما هو بالنظر الى ما يقتضيه اللفظ مع قطع
النظر عن نية او قاعدة شرعية كما يفصح عنه قوله اخرا هذا بما يقتضيه معنى اللفظ مع قطع النظر عن شيء اخر قوله واما النصب
فلانه محتمل لان يكون على المفعول المطلق ومع نفي وقوع الثلاث لقائل ان يقول انما نفي كونه مفعولا مطلقا وقوع الثلاث اذا
كان مفعولا مطلقا للطلاق الاول والطلاق الثاني واللام للعهد واما اذا كان مفعولا مطلقا للطلاق الثاني واللام للجنس فلا
يقتضي ذلك قوله ولان يكون حالا من الضمير المستتر في عزيمة ومع لا يلزم وقوع الثلاث وفي الشرح فيه نظر لان الكلام محتمل
لوقوع الثلاث على تقدير الحال ايضا بان يجعل اللام للعهد الذكري قوله وقد سبق الى ذلك ابن الصائغ بجوابه ان المص لم يلزم الواحدة
على تقدير الحال من الضمير في عزيمة وانما نفى لزوم الثلاث وهو صادق باحتمال الثلاث وذلك على تقدير ان يكون اللام للعهد
وباحتمال الواحدة وذلك على تقدير ان لا يكون له قوله فانما يقع ما نواه هذا جواب سؤال نشأ من قوله ان الصواب ان كلا من الرفع
والنصب محتمل لوقوع الثلاث ولوقوع الواحدة وذلك السؤال هو فما يقع من الطلاق ح فاجاب بانه انما يقع ما نواه قوله ومن جر
على جر ذلك فان الجنة هي المأوى وذلك ان هذه الجملة خبر عن خاف مقام ربه فلو لم تكن ال في المأوى نائبة عن الضمير لخلت الجملة الواقعة
خبرا من عائد على المبتدا قوله ومررت برجل حسن الوجه وضرب زيد الظهر والبطن اذا رفع الوجه والظهر والبطن اما قيام ال مقام
الضمير في الوجه اذا رفع فلانها لو لم تقم مقامه لزم خلو الصفة من عائد على موصوفها لا يقال في الصفة ضمير مستتر لانا نقول لو كان
فيها ضمير مستتر لكان مرفوعا بها والوجه مرفوع بها ايضا فيكون الصفة رافعة لاسمين من جهة واحدة وذلك لا يجوز في الفعل فكيف

اكثر من الطلاق كما لا يخفى اللهم الا ان يراد بمجموع افراد الطلاق

في شبهه واما عدم قيام ال مقام الضمير في الوجه اذا جر او نصب فانه لا ضرورة اذ ذاك الى جعل اللام نائبة عن الضمير قوله وقال
الزمخشري في وعلم آدم الاسماء كلها عبارة الزمخشري او اسماء المسميات فحذف المضاف اليه لكونه معلوما مدلولا عليه بذكر
الاسماء لان الاسم لا بد له من مسمى وعوض منه اللام كقوله تع واشتعل الرأس شيبا انتهى قال التفتازاني في حاشيته انما احتاج الى اعتبار
هذا الحذف ليتحقق مرجع الضمير في عرضهم وينتظم معه انبئوني باسماء هؤلاء ولم يجعل المحذوف مضافا اى مسميات الاسماء لينتظم
تعلق الانباء بالاسماء فيما ذكر بعد التعليم ثم قال وقد يقال ان يكون ال نائبة عن المضاف اليه في قوله تع فان الجحيم هي المأوى فوجب حمل
كلامه هنا على ان الاصل اسماء المسميات وان الاسماء اريد بها اسماء معروفة معهودة فاتى بالتعريف اللامي قائما مقام التعريف
الاضافي ولبث اللام عوضا عن المضاف اليه توفيقا بين كلاميه انتهى قوله اما بالفتح والتخفيف قوله او بعدنا الالف من ترك الابدال بحذف
بالمثناة الفوقية في قوله عطفا على ببدل واراد بالابدال ابدال الهمزة هاء وعينا مع ثبوت الالف وحذفها قوله اعقالا تحبسنا
استقلوا هذا صدر بيت عجزه فبينا وبينهم … متفرقة … جمع حاذ واستقلوا ارتحلوا قوله اي الحق اني مغرم ربت هائم
هذا صدر بيت عجزه وانت لاهل هواك ولا اخو … وفي بعض النسخ هذا البيت بتمامه والمغرم اسم مفعول من اغرم فلان بكذا
اذا اولع به ولزمه والغرام الشر الدائم والعذاب كذا في الصحاح والهائم اسم فاعل من هام على وجهه هياما وهيمانا اذا ذهب من العشق
او غيره وقد يدعى في ذلك ان الهمزة للاستفهام التقريري مثلها في الا ولا وان ما نافية وفي الشرح وقد ذكر مثل ذلك ابن ام قاسم
لكن هذا التقرير يفوت معنى الطلب المستفاد من العرض وقوله لانه يفوت معنى الطلب من هذه الالفاظ عند جعل الهمزة للتقرير
وما للنفي لان المراد التقرير بما بعد النفي وتقرير الشخص بان يفعل فعلا لم يفعله بعد حمله على ان يفعل ذلك الفعل حتى لا يكون
كاذبا في اقراره والحمل على الفعل هو معنى الطلب وفي المطول ما يوافق ما قاله المص مع زيادة وهو اما العرض فمولد من الاستفهام
اي ليس باعلى حده فالهمزة فيه همزة استفهام دخلت على النفي وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام لانه يعرف عدم النزول مثلا
فالاستفهام عنه يكون طلبا للحاصل فتولد منه بقرينة الحال عرض النزول على المخاطب وطلبه وهي في التحقيق همزة الانكار اي لا ينبغي
لك ان لا تنزل وانكار النفي اثبات وفيه ايضا ومن مجيء الهمزة للانكار اليس الله بكاف عبده اي الله كاف عبده لان انكار النفي نفي له
ونفي النفي اثبات وهذا المعنى مراد من قال ان الهمزة فيه للتقرير بما بعد النفي لا بالنفي وهكذا الم نشرح لك صدرك والم يجدك يتيما
وما اشبه ذلك فقول من قال ان الهمزة للانكار وقد يقال انها للتقرير وكلاهما حسن انتهى قوله ما ترى الدهر قد اباد معدا اباد اهلك
ومعد هو معد بن عدنان ابو العرب والسراة بفتح السين السادات وفي الصحاح وجمع السري سراة وهو جمع عزيز ان يجمع فعيل على فعلة
وفي القاموس انه اسم جمع اما بالفتح والتشديد قوله اما ترى رجلا اعارضه بقفت وتضحى برز للشمس وهو بفتح الحاء المهملة
وفي الماضي بكسرها وفتحها ويجيء بالخاء المعجمة وفتح الصاد المهملة مضارع خصر بكسر الصاد اذا المه البرد في اطرافه قوله وهي حرف
شرط وتفصيل وتوكيد قال الرضي اعلم ان اما موضوعة لمعنيين لتفصيل مجمل نحو قولك هؤلاء فضلا اما زيد ففقيه واما عمرو فمتكلم
الخ ما يقصد ولاستلزام شيء لشيء اي استلزام الشرط للجزاء وهما الظرف المبنية والمعنى الثاني اي استلزام الشرط للجزاء لازم لها
في الجميع مواقع استعمالها انتهى وهو موافق لظاهر كلام المص وفي الشرح قال الشيخ بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص اما من الادوات
التي يحصل بها التعليق وليست شرطا وبذلك صرح شيخنا ابو حيان ونقل عنه بعض اصحابه انها حرف اخبار ومضمن معنى الشرط
ولو كانت اداة شرط لاقتضت فعلا بعدها لكنها اغنت عن الجملة الشرطية وعن اداة الشرط وهي من اغرب الحروف لقيامها مقام اداة
شرط وجملة شرطية ولكونها تدل على الشرط حكموا ان معنى اما زيد فذاهب الاخبار بانه سيذهب في المستقبل لان زيد ذاهب
جواب الشرط ولا يكون جوابه الا مستقبلا هذا كلامه وصرح غير واحد من النحاة بان اما ليست حرف شرط بل فيها معنى الشرط وعلى هذا

لان في الصفة ضميرا مرفوعا بها عائدا على موصوفها واما قيام ال مقام الضمير في الظهر والبطن اذا رفعا فلان ذلك في الاصل بدل بعض او يجري التاكيد بكل اذ المعنى ضرب زيد جميعه وبدل البعض والتاكيد بكل لا بد في كل منهما من عائد على المتبوع واما عدم قيام ال مقام الضمير في الظهر والبطن اذا لم يرفعا فهذا التركيب فلانا اذا كانا منصوبين على الظرفية والظرف لا يفتقر الى عائد فلا ضرورة الى جعل اللام فيهما نائبة عن الضمير

بكلام المص معترض وقد يجاب بانه جعلها حرف شرط باعتبار تضمنها معنى الشرط لا باعتبار انها موضوعة للشرط والاضافة تكون بادنى مضارعا
ملابسة انتهى ما في الشرح قوله بدليل لزوم الفاء بعدها قال الرضي انما وجبت الفاء في جواب اما ولم يجز بها الجزم وان كان فعلا
لانه لما وجب حذف شرطها فلم تعمل فيه فتبح ان تعمل في الجزاء الذي هو ابعد منها من الشرط ولما لم تعمل في الجزاء وجبت الفاء قوله ولو
كانت زائدة لصح الاستغناء عنها قال ابن الصايغ لا يمتنع ان تكون زائدة وقد لا يستغنى عن هذا الامتناع كم من زايد يلزم كما
لما في صيغة التعجب وهي افعل به واول صحة الاستغناء عن الزايد اعم من جواز حذفه لان المراد منها ان يكون معنى الكلام مع وجود
الزايد كهو مع عدمه وهذا معنى قولهم الزايد دخوله في الكلام كخروجه وليس المراد من صحة الاستغناء عن الزايد جواز حذفه حتى
يقال ان الزايد قد لا يكون لازما فلا يجوز حذفه وفيه نظر اذ لا يفهم من صحة الاستغناء هنا الا جواز الحذف لا ترى ان قول المص فان
قلت قد استغنى عنها فان معناه قد حذفت قوله فاما القتال لا قتال لديكم هذا صدر بيت عجزه ولكن سيرا في عراض المواكب
والعراض بكسر العين المهملة وبالضاد المعجمة في اخره الشق والناحية قوله من يفعل الحسنات الله يشكرها هذا صدر بيت عجزه
والشر بالشر عند الله مثلان قوله ورب شيء يصح تبعا ولا يصح استقلالا كالحاج عن غيره يصلي عنه ركعتي الطواف ولو صلى احد عن
غيره ابتداء لم يصح على الصحيح يعني من قول العلماء وهذه المسئلة قال ابن الصايغ تلخيص كلامه ان الفاء لا تحذف الا مع القول وقد ثبت
في الصحيح انه عليه الصلوة والسلام قال اما بعد ما بال رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله ومثله كثير واقول جاز ان يكون
هذا الحديث مما حذف فيه الفاء تبعا للقول والتقدير فاقول ما بال رجال فالاولى النقض بقوله صلعم اما موسى كاني انظر اليه اذ ينحدر
في الوادي وبقول عائشة رضي الله عنها اما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافا واحدا وبقول البراء بن عازب اما رسول الله صلعم لم
يول بكذا قال ابن مالك في التسهيل ولا يحذف غالبا الا مع قول اغنى عنه مجرده قال ابن الصايغ وتمثيله للمحذوف تبعا بمسئلة
الحاج عن غيره كان الا ليق ان يمثل بمسئلة السالف نعيلة فانك تحذف فيه الياء تبعا للحذف التاء وفعل لا يحذف واقول
انما نظر بمسئلة الحاج لظهورها فان الشيء قد يصح بطريق التبعية ولا يصح بطريق الاستقلال والعلاقة مسئلة النسب الى فعيلة لان
تبعية حرف في حرف الحذف امر اعتباري غير حقيقي فللقائل ان يقول لا نم ان الياء حذفت تبعا للتاء لم لا يجوز ان يكون حذفهما معا
من غير ان يتبع احدهما الاخر قوله هذا قول الجمهور الاشارة به الى الحذف فاجاب اما تبعا لحذف القول المستغنى عنه بمقوله قوله
وزعم بعض المتاخرين وجواشي بعض النسخ انه الشيخ كمال الدين بن الزملكاني احد مشايخ الشام لاصلحا فصح غير المعروف اصلا يعني لا
استقلالا ولا تبعا لمدخولها اذا كان قولا قوله وعلى هذا فالوقف على قوله الا الله لان والراسخون في العلم مستقطع عما قبله قائم
مقام القسم الثاني قال التفتازاني والحق انه ان اريد بالمتشابه ما لا سبيل الى المخلوق فالحق الوقف على الا الله وان اريد ما لا
يتضح بحيث يتناول المجمل والمأول فالحق العطف قوله وقد تأتي لغير تفصيل اصلا يعني لا لفظا ولا تقديرا وهذا غير الغالب الذي
يفهم من قولهم واما التفصيل فهو غالب حالها قال الرضي وقد التزم بعضهم لزوم التفصيل فيها وجواز السكوت على نحو قولك اما زيد فقائم
يدفع دعوى لزوم التفصيل في الشرح وقد تأتي لغير تفصيل اصلا مخالف لما ذكره في حواشيه على التسهيل فانه قال فيها والظاهر ان
اما زيد فمنطلق لا يقال الا اذا وقع تردد في شخصين نسبا الى احدهما الى ذلك فهو على هذا للتفصيل واما غيره فليس كذلك وهذا
مقتضى كلام المص يعني ابن مالك وغيره انها للتفصيل بعد الذي هو غير لازم انكار الحريري كلامه انتهى واقول يمكن الجمع بين
كلاميه ان كلامه في الحواشي بالنظر الى الاستعمال ان ابن مالك وغيره وكلامه في المغني بالنظر الى ما هو الصحيح وهو انها قد تتخلف عن التفصيل
قوله ويفصل بين اما وبين الفاء بواحد من امور ستة يعني ولا يفصل باكثر منه لان المعروض ماعية الى الفصل بين اما والفاء
لاستكراه دخول اداة الشرط على فاء جوابه وهذه الغرض تندفع بالواحد فلا يزاد عليه قوله احدها المبتدا قال الرضي اصل

اصل اما زيد فقائم مهما يكن من شيء فزيد قائم اي ان يقع في الدنيا شيء يقع قيام زيد ثم لما كان الغرض الكلي من هذه الملازمة المذكورة لزوم
القيام لزيد حذف الملزوم الذي هو الشرط اعني يكن من شيء واقيم ملزوم القيام وهو زيد مقام ذلك الملزوم وبقي الفاء بين المبتدا والخبر
لان فاء السببية ما بعدها لازم لما قبلها فحصل لهم من حذف الشرط واقامة بعض الجزاء موقعه شيئان مقصودان احدهما
تخفيف الكلام بحذف الشرط والثاني قيام ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الملزوم في كلامهم اعني الشرط وحصل
ايضا من قيام بعض الجزاء موضع الشرط ما هو المتعارف عندهم من شغل حيز واجب الحذف بشيء اخر وحصل ايضا بقاء الفاء
متوسطة في الكلام كما هو حقها قوله والثالث جملة شرط نحو فاما ان كان من المقربين فروح في الشرح جعل المص الجواب لاما
داخلة عليها الفاء وجملة الشرط فاصلة بينهما فيكون جواب هذا الشرط الفاصل محذوفا مدلولا عليه بالشرط الاول وجوابه وانما كان
الجواب المذكور لاما دون الشرط الاخر لوجهين احدهما ان القاعدة انه اذا اجتمع شرطان ولم يذكر بعدهما الا جواب واحد فانه
يجعل للاول لما الثاني ان شرط اما قد حذف فلو حذف جوابها لحصل من ذلك اجحاف بها كذا في حواشي التسهيل للمص قلت ظاهره
امتناع حذف جواب اما للاجحاف وقد اجازه الزمخشري كما سنقف عليه قريبا ولقائل ان يقول لا نم ان ثم شرطين اجتمعا حقيقة
بل الجواب المذكور للثاني هو وجوابه جواب الاول والفاء الموخرة داخلة على الشرط الثاني تقديرا انتهى ما في الشرح واقول اذا
كانت اما موضوعة للشرط او متضمنة لمعناه وهي بمنزلة ان يكن من شيء وقد وليها ان كان من المقربين وهو شرط اخر لزم اجتماع
شرطين تحقيقا بحسب اللفظ فكان منع ذلك مكابرة الا ان يكون المراد لا نم ان ثم شرطين اجتمعا وبعدهما جواب واحد فيكون حق المنع
موجها وقوله بل الجواب المذكور للثاني هو كلام بدر الدين بن مالك في شرح الالفية حيث قال فان كان الجواب شرطيا
فصل بجملة الشرط كقوله تعالى فاما ان كان من المقربين الآية التقدير مهما يكن من شيء فان كان المتوفى من المقربين فجزاؤه روح وريحان
فقدم الشرط على الفاء فالتقى فاءان فحذفت الثانية منهما حملا على اكثر الحذفين تطابرا انتهى لكن في كلام الرضي ما يوافق كلام
المص ويتبدل به حيث قال قد تقع كلمة الشرط مع الشرط من جملة اجزاء الجزاء مقام الشرط كقوله تعالى فاما ان كان من المقربين فروح اي
ان يكن شيء فان كان من المقربين فله روح وريحان فقوله فروح جواب اما استغنى به عن جواب ان والدليل عليه انه ليس جواب ان
عدم جواز اما ان جئتني اكرمك بالجزم ووجوب اما ان جئتني فاكرمك مع انه يجوز ان جئتني اكرمك بالجزم اكثر من ان يجوز ان جئتني
فاكرمك انتهى وفيه لتعليق فكلام الرضي نداع فان صدره يقتضي ان فروح جواب الشرط الثاني لانه جعل جملة الشرط من جملة
اجزاء جزاء الشرط الاول فيكون بقية اجزاء جزائه هو جواب الثاني واخر كلامه يقتضي ان الجواب المذكور للاول لا للثاني واقول
لا تدافع في كلامه فان صدره بحسب الاصل وقبل وقوع الشرط المذكور مع كلمة مقام الشرط المحذوف وعجزه بحسب وقوع ذلك
قال ابو حيان والصحيح ان اداة الشرط وجوابها محذوف لدلالة جواب اما عليه ولذلك لزم ان يكون فعل الشرط بعدها ماضيا
ولا يلزم مضيه الا عند حذف الجواب كانه قيل مهما يكن من شيء فروح ان كان من المقربين فالفاء جواب الشرط الذي تقدم وجواب ان
محذوف وهذا مذهب سيبويه وزعم الاخفش ان الجواب المذكور لاما والشرط فالاصل عنده مهما يكن من شيء فان كان من
المقربين فروح ثم انيب اما مناب مهما والفعل الذي بعدها فصار اما فان كان من المقربين فروح ثم قدمت ان والفعل الذي
يعدها على الفاء فصار اما ان كان من المقربين فالتقت الفاءان فاغنت احداهما عن الاخرى فصار فروح قال وهذه كلها تقادير
عجيبة ومع ذلك هي ملفقة وقد ابطل ابو علي ظاهر كلام الاخفش بانا لو جعلنا الفاء تكون جوابا للشيئين وتاول كلامه على انها لما كانت
جوابا لاحدهما واغنت عن الثاني صارت كانها جواب شرطين قال واضطرب قول ابي علي فمرة قال لا تعمل في اما الا بعد فاء ...
جوابان وجواب اما محذوف وهذا لا يصح لانه متى اجتمع طالبا جواب كان الجواب للاول منهما ومرة قال بقول سيبويه وقال الجملة

دهذا جزم بوقوع قيامه مقطع به
لانه جعل حصوله قيامه لازما لحصول
شيء في الدنيا ما دامت الدنيا فلا بد
من حصول شيء فيها

اذا لم يستقل ما بعد بمنزلة مفرد قال وهذا هو الصحيح فاذن في المسئلة ثلاثة مذاهب مذهب سيبويه ومذهب الاخفش ومذهب ابي
علي واحد قوليه انتهى قوله والرابع اسم منصوب لفظا او محلا بالجواب قال الرضي ويتقدم على الفا من اجزاء الجواب المفعول به والظرف نحو
فاما اليتيم فلا تقهر واما يوم الجمعة فاني ذاهب لانه قصد انهما ملزومان لحكم والمعنى ان عدم القهر ينبغي ان يكون لازما لليتيم ودفعا
لازما ليوم الجمعة وكذا يتقدم الحال نحو اما مجردا فاني ضاربك والمفعول المطلق نحو اما ضرب الامير فاني ضاربك والمفعول له
نحو اما تاديبا فاني ضاربك ولا يستنكر عمل ما بعد الفا السببية فيما قبلها وان كان ذلك ممتنعا في غير هذا الموضع لان تقديم
المعمولات المذكورة لاجل هذه الاغراض المهمة انتهى قوله لان اما نائبة عن الفعل فكانها فعل لا يلي الفعل الفعل تقدم من
المص كان احدهما تعكيد العامل بعد الفا والاخر تقديره قبل ما دخلت عليه الفا وهذا الذي ذكره المص علة الاول واما
علة الثاني فهو ان الشرط يكون متقدما على الشرط ولقائل ان يقول ما ذكره المص انما يمنع تقديره الفعل متقدما على الفا والمعمول معا
ولا يمنع تقديره متقدما على الفا وحده فينبغي ان يقال لما كان القصد من نحو اما زيد فاضرب كون زيد ملزوما للضرب والترتب
لازما له على ما قررناه فيما سبق لم يكن التقدير اما اضرب زيدا فاضربه او اما زيدا اضرب فاضربه لفوات الدلالة على لزوم الضرب لزيد
لان الدال على لزومه انما هو وقوعه بعد الفا وهو على هذا التقدير لم يقع بعدها وانما وقع بعدها مفسره وفي شرح الالفية
لولد مصنفها ولا يفصل بين اما والفا بفعل لان اما قائمة مقام حرف شرط وفعل شرط فلو وليها فعل لتوهم انه فعل الشرط ولم
يعلم بقيامها مقامه قوله ولهذا اهملها بنو تميم اذ قالوا ليس الطيب الا المسك بالرفع يعني ولاجل ان ليس فعل يشبه الحرف
اعني ما النافية لم يعملها بنو تميم في المثال المذكور وفي الشرح وقد يقال على كلام المص اذا كان ضعف الفعل بمشابهة الحرف
اقتضى مباشرته لفعل اخر فهلا اغتفر ذلك في اما مع عدم اشتهارها بالحرفية انتهى واقول اذا شبه شي بشي او ناب شي عن شي تكون الشبيه
والنائب مقصودين بعطي المشبه والنائب حكم المشبه به والمنوب عنه لا حكم نفسه الا ترى ان ما لما شابهت ليس اعطيت حكم
ليس والمفعول به لما ناب عن الفاعل اخذ حكم الفاعل فلهذا اغتفر في ليس مباشرة الفعل لشبهها بالحرف ولم يغتفر في اما مباشرتها
الفعل لنيابتها عن الفعل ثم فانه من المحاسن قوله واجاز ذلك المبرد ومن وافقه على تقديرها بمال الجزء لان الغرض المهم من قولك
اما زيدا فاني ضارب مثلا لما كان حصل جزاء لازما للمعمول وتقدم المعمول على الفا المتقدم على ان ولم يبال بعمل ما بعد ان فيما
قبلها كما لم يبال بعمل ما بعد الفا فيما قبلها والمبرد هو ابو العباس محمد بن يزيد بن عبد الاكبر اخذ الادب عن ابي عثمان المازني وابي
حاتم السجستاني واخذ عنه نفطويه وكان كثير الامالي حسن النوادر يحب المناظرة مع ابي العباس احمد الملقب بثعلب صاحب كتاب الفصيح
وثعلب يكره ذلك لان المبرد كان فصيح العبارة ظاهر البيان واذا اجتمعا حكم للمبرد في الظاهر الى ان يعرف الباطن توفي المبرد سنة ست
وثمانين ومائتين ببغداد قوله الا ولانه سمع اما العبيد فذو عبيد بالنصب قال الرضي اجاز فيه الرفع في جميع اللغات
معرفا كان او لا وروى يونس عن بعض العرب نصبه قال سيبويه هي ضعيفة قليلة قال ومع ذلك لا يجوز هذا النصب في
المعرف الا اذا كان غير معين ليكون في موضع الحال كما في الجما الغفير واما اذا اردت بالعبيد عبيدا معينة فلا يجوز فيه الا
الرفع قال الرضي اما الحمل على الحال في مثله فضعيف ولا معنى له بل هو على انه مفعول به لما بعد الفا لان معنى ذو عبيد اي ملكهم
وذلك كما روى الكسائي اما قريشا فانا افضلهم اي اغلبهم في الفضل قوله والتي في البيت هي ان المصدرية وما الزائدة قال ابن
الصائغ قد تقدم في هذا الكلام على ان الارجح عنده كون ان شرطية ورجحه بامور منها دخول الفا بعدها واستشهد بهذا
البيت فقد رجع هنا بالنقض عليه والرجوع الى الحق خير من التمادي على الغي انتهى واقول انه لم يقل فيما سبق ان كون ان شرطية ارجح
عنده وانما قال ويرجحه عندي امور وذكرها ولا يلزم من ذكر مرجحات عنده لحكم يحتمل لقول ان يكون ذلك القول عنده ارجح من غيره

بل جاز

بل جاز ان يكون غيره ارجح منه لان مرجحاته اكثر او اقوى وان ذلك من مرجحات ذلك القول وقد تقدم نظير هذا في اخر الكلام على ان المفتوحة الهمزة
الساكنة النون وايضا لم يسق المص البيت فيما سبق شاهدا على كون ان شرطية وانما ساقه شاهدا على مجي الفا بعدها وصرح بعد ذلك
بقطع بان الصواب انها مصدرية فهذه مراجعة منه قوله اما المكسورة المشددة اما قد تفتح همزتها من شواهد ذلك قول تلقحها امنا
شمال عرية واما صبا جنح العشي هبوب تلقحها بضم اوله وسكون ثانيه من لقح الريح السحاب والبيت من الطويل دخل يقول في
اكثر الحرير بالخاء المعجمة والراد اما لم يجعل بفتح اللام وتشديد القاف وكسرها الفيل من الحر لان لقح بالتضعيف لا يستعمل في الريح
بل في النحو والشمال الريح تهب من ناحية القطب والعرية الباردة نسبة الى العراة بفتح المهملة وقصر الالف وهي شدة البرد
والصبا ريح مهبها المستوى مطلع الشمس اذا اعتدل الليل والنهار وجنح الليل بضم الجيم وكسرها طائفة منه قوله سقته الرواعد من
هذا البيت للنمر بن تولب ومذهب سيبويه انه حذفت منه اما الاولى واما اما ثانيا والرواعد جمع راعدة يقال رعدت السحاب
وارعدت اذا سمع منها صوت الرعد والصيف بتشديد الياء المطر الصيفي قوله لان المراد وصف هذا الوعل بالري على
كل حال قال الاعلم وصف وعلا في روضة مخصبة في جبل حصين لا يوصل اليه والامطار ملازمة له لا تفقده فلا يحتاج الى ان
ينتقل عنها انتهى والوعل بفتح الواو مع فتح العين وكسرها كبش الجبل قوله ومع الشرط لا يلزم ذلك يعني وصف الوعل بالري
على كل حال لان مدخول ان الشرطية مشكوك فيه نحو ان جاء عمرو ولا يعتدم وقوع عمرو وبهذا اندفع قول ابن الصائغ ان هذا
بنا على القول بالمفهوم وهو غير كلام انتهى وفي الشرح لا نسلم ان المقصود وصف الوعل بالري على كل حال وانما الغرض وصف حاله
بحسب الواقع ناجزا ولا شك ان سقي سحايب الصيف له وذلك متحقق لوجهين ثم اخبر بان سحايب الخريف ان سقته بعد ذلك
حصل له الري المستمر ولو سلم ان المقصود ما ذكر من وصفه بالري دائما فمع الاتيان باما الى لاحد الشيئين لا يلزم من ذلك انتهى
واقول لا نسلم ان اما في هذا البيت لمجرد احد الشيئين بل هي للتفصيل المستفاد منه وضح مع الاتيان بها بلزوم الري وانما قوله
وقال ابو عبيدة ان في البيت زائدة وهذا بناء على زيادتها بالمثبت بعد العاطفة وحذف اما وابو عبيدة هو معمر بن المثنى
قال الجاحظ لم يكن في الارض خارجي ولا جماعي اعلم بجميع العلوم منه وقال ابن قتيبة كان مع معرفته ربما لم يقم البيت اذا انشده وكان
يخطئ اذا قرا القران نظرا وكان يبغض العرب والف في مثالبها وكان يتحرى راي الخوارج توفي سنة تسع ومائتين وولد سنة
عشر ومائة قوله وزعم يونس والفارسي وابن كيسان انها غير عاطفة كالاولى وان العطف انما هو بالواو التي قبلها وهي
جائية لمعنى من المعاني المستفاد باو قال الرضي ومنع ابو علي وعبد القاهر من كونها عاطفة لان الاولى داخلة على ما ليس
بمعطوف على شي والثانية مقترنة بالواو العاطفة فلا يصلح ان للعطف وشبهه من جعلها حرف عطف كونها بمعنى او العاطفة
ولا يلزم من ذلك فان معنى ان المصدرية هو معنى ما المصدرية والاولى تنصب المضارع بخلاف الثانية قوله ووافقه
ابن مالك لملازمتها غالبا الواو العاطفة في الشرح قلت وفي شرح المفصل لابن الحاجب ان مجموع قولنا واما هو العاطف
في جا اما زيد واما عمرو قال ولا يبعد ان يكون صورة الحرف مستقلة حرفا في موضع وبعض حرف في موضع اخر كما في ايا و
هو هذا لا يتم ما قاله فتامله انتهى واقول يريد الشارح ان هذا الدليل الذي استدل به المص اعم من الدعوى لان الدعوى
ان اما الثانية ليست بعاطفة وانما العاطف الواو والقائلها هذا الدليل وهو ملازمتها للواو في الغالب يصدق بان العاطف هو
الواو وحدها وبانه مجموع الواو واما كما قال ابن الحاجب لكن انما يتم الا قوله لملازمتها غالبا الواو العاطفة لا يصدق اذا كان
العاطف مجموع الواو واما وانما يصدق ملازمتها الواو مع عدم تقييد بالعاطفة ولو سلم فلا يراد المذكور انما يتجه لو كان
قوله لملازمتها دليلا على كون الواو هي العاطفة وليس كذلك وانما هو دليل على كون اما غير عاطفة كما هو صريح كلام المص فليتامل قوله

قوله بالبيا اما شالت نعامتها اه هذا البيت لسعد بن قرط بن سيار وكان عاقا لامه وكانت به بارة والنعامة جماعة القوم و
شالت نعامتهم فصوا وتفرقوا وقيل بحوا لوا عن دارهم وقيل على خيرهم وذلت امورهم والمعنى ليتما امنا فارقنا بالموت وفي
الشرح النعامة باطن القدم وشالت نعامة فلان كناية عن موته لان الانسان اذا مات ارتفعت نعامته وقدمه قال
المصنف في حاشية التسهيل عند قوله وربما استغنى عن واو واما لا احفظ ذلك الا مع تخفيف كلمة اما على البدل نحو بالبيا
اما البيت قوله وعطف الحرف على الحرف غريب اي غير موجود قال الرضي وقال الاندلسي اما الاولى مع الثانية حرف
عطف قدمت تنبيها على ان الامر مبني على الشك والواو جامعة بينها عاطفة لاما الثانية على الاولى حتى يصير احرفا واحدا ثم
يعطفان معا ما بعد الثانية على ما بعد الاولى وهذا عندي نادر من وجوه لان تقدم بعض العاطف على المعطوف عليه و
عطف بعض العاطف على بعضه وعطف الحرف على الحرف غير موجود في كلامهم فالحق ان الواو هي العاطفة واما مبلغة لاحد
الشيئين عن الطفرة والواقع عن ابا الحجة ايا الى نار مقدرة قوله ولاما خمسة معان يعني بحسب القراين والامور
الخارجية واما بحسب الاصل فمعناه احد الشيئين او الاشياء قال الرضي وهذه المعاني تعرض في الكلام لا من قبل اما واو
بل من قبل اشياء اخر فالشك من قبل جهل المتكلم والابهام والتفصيل من حيث قصد الى ذلك والاباحة من حيث كون
الجمع يحصل به فضيلة والتخيير من حيث لا يحصل به ذلك قوله وهو ابن الشجري نحيل من ذلك اما بعذبهم واما يتوب عليهم
بيان وهم من وجهين احدهما ان معنى التخيير والاباحة اما وباو وانما تكون بعد ما يدل على الطلب كامر بير غير واحد من
النحاة وثانيهما ان اما التخيير به اذا وقع الفعل بعدها يكون معه ان قال ابو البقاء في اعرابه اما مهنا للشك والشك راجع الى
المخلوق واذا كانت اما للشك جاز ان يليها الاسم وان يليها الفعل فان كانت للتخيير ووقع الفعل بعدها كانت معه ان
كقوله تعالى اما ان تلقي انتهى وهذا الثاني هو مراد المص لان ما ذكره من هذه الاية لا يخالف ما مثل به قبله الا بعدم ان معه
وهذا مع ظهوره خفي على بعضهم فقال وجه الوهم ان التخيير يستدعي مخيرا ويمتنع ذلك على الله تعالى واجاب بانه يجوز ان يكون تخييره
تعالى من ذاته قوله وانتصابهما على هذا على الحال المقدرة وهي الحال التي يكون حصول مضمونها متاخرا عن حصول مضمون عاملها
لان معنى الهداية نصب الدليل ولا شك في تاخر الشكر والكفر عنه فهي كالحال في قوله تعالى فادخلوها خالدين ويجوز ان
يكون صاحب الحال السبيل ووصفه بالشكر والكفر مجاز والمعنى انا بينا السبيل معتوما الى هدين المتصين والعدول عن الاية
عن كافر مع انه مطابق لشاكر الى كفورا اما للمحافظة على التواصل واما للاشعار بان الانسان لا يخلو عن كفران في الغالب واما الماخوذ
به المتوعد عليه قوله ولا يجيز البصريون ان يلي الاسماء اداة الشرط حتى يكون بعده فعل يفسره ولفظ الشرط يطلق على تعليق امر باخر وعلى
نفس المعلق عليه والمراد به اداة الشرط المغاير للاول ويضيق العائد اليه من تفسير المعنى الثاني على حد قول الشاعر الا زال السما بارض قوم رعينا
وان كانوا غضابا بحيث اراد بالسماء المطر وبضمير العائد اليه من رعيناه النبت ويسمى هذا في البديع بالاستخدام قوله تدعيل ذلك ان حقا
وان كذبا البيت هذا صدر بيت للنعمان بن المنذر وعجزه فما اعتذارك عن قول اذا قيلا الا ان اما يبنى الكلام معها من اول الامر على ما جئ
بها لاجله من شك وغيره يعني ان الفرق بين اما واو في هذه المعاني الخمسة ان اما لتكرارها يبنى الكلام معها من اول وهلة على ما اتى بها
لاجله قال بدر الدين بن مالك وغالب استعمال اما ان تكون مكررة لتشعر من اول وهلة بقصد التخيير او الاباحة او التقسيم او الابهام او الشك
انتهى وقال الرضي مبنى الكلام مع اما على احد الشيئين او الاشياء واما او فان تقدم اما على المعطوف عليه نحو جاءني اما زيد او عمرو
فالكلام مبني على ذلك وان لم يتقدم جاز ذلك ان يعرض للمتكلم معنى احد الشيئين بعد ذكر المعطوف عليه تقول مثلا قام زيد قاطعا
بقيامه ثم يعرض الشك او يقصد الابهام فتقول او عمرو ويجوز ان يكون شاكا او مبهما من اول الامر وان لم يات بحرف دال عليه كا

من شك او غيره بخلاف او فان الكلام معها اولا دال على الجزم ثم يأتي باو دالة على ما جئ بها لاجله ا

نحو

تقول مثلا جاءني القوم وان عادهم من اول الامر على الاستثناء بقولك الا زيدا قوله وقول المثقب العبدي فاما ان تكون اخي في
الشرح المثقب بضم الميم وفتح الثاء وكسر القاف المشددة والعبدي بفتح المهملة وسكون الموحدة والظاهر انه نسبة الى عبد شمس
انتهى واقول انما هو بضم الميم وفتح المثلثة وكسر القاف قال صاحب الصحاح في فصل الثاء المثلثة من حرف الباء الموحدة والمثقب كبير
القاف لقب شاعر من عبد شمس سمي به لقوله ارين محاسنا وكنن اخرى وثقبن الوصاوص للعيون وقال بالصاد المهملة
والوصاوص البرقع الصغير قال المثقب العبدي ظهرن بكلة وسدلن اخرى وثقبن الوصاوص للعيون قوله والكلة الستر الرقيق
يخاط كالبيت يتوقى به من البق اي البعوض وغث اللحم يغث بالكسر ويغث بالفتح غثاثة وغثوثة فهو غث وغثيث اذا كان مهزولا
واتقيك ويتقين انا مضارع عدم طول عاينا العين ولاصل تتقيك وتتقيه واما جواب سوال كانه قيل فماذا يكون اذا اتخذتك
عدوا فقال اتقيك وتتقين قوله تبدلوا اي تزول ويعهد هنا ما يهديها قوله احدها الشك قال التفتازاني
عند قوله تعالى او كصيب من السماء التحقيق ان او لاحد الامرين والشك هو المتبادر الى الفهم من الاطلاق في الخبر مثل جاءني
زيد او عمرو وان كان يحتمل التشكيك والابهام على السامع او المبالغة في تعجيبه كقوله تعالى وما امر الساعة الا كلمح البصر او هو
اقرب الثالث الابهام نحو انا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين الشاهد في والاولى في الشرح لا ادري لم امتنع كون
الشاهد في او الثانية ايضا والمعنى وان احد الفريقين منا ومنكم الثابت له احد الامرين كونه على هدى او كونه في ضلال
مبين واقول لا يخفى ان معنى الابهام فيه زايد على معنى احد الشيئين او الاشياء وان معنى احد الشيئين او الاشياء في جميع معاني
او ما عدا معنى بل ومعنى الواو كما سيقوله المص في التنبيه الاتي فلا يلزم من كون معنى الاية ان معنى احد الامرين ثابت لاحد الفريقين
ان يكون او فيها للابهام بل لا بد من زيادة اعتبار وهو قصد المتكلم الى الابهام وقد اعتبر ذلك في او الاولى فلا حاجة الى اعتبار
في او الثانية لان اعتباره في احدهما يغني عن اعتباره في الاخرى فان قلت فهلا اعتبر الابهام في الثانية دون الاولى
قلت اعتبر في الاولى لتقدمها ولان الغرض ابهام محل الهداية والضلال والاولى هي الواقعة بين محليهما الا ترى انه لو لم يقل او في ضلال
لكان للابهام وفي الكشاف والمعنى وان احد الفريقين من الذين يتوحدون الرازق من السموات والارض بالعبادة ومن الذين
يشركون به الجماد الذي لا يوصف بالقدرة لعلى احد الامرين من الهدى والضلال وهذا من كلام المنصف الذي كل من سمعه من موال او مناف قال لمن سمعه
قال لمن خوطب به قد انصفك صاحبك وفي درجه بعد تقدمه ما قدم من التقرير البليغ دلالة غير خفية على من هو من الفريقين
على الهدى ومن هو في الضلال المبين ولكن التعريض والتوصل بالمجادل الى الغرض واهجم به على الغلبة وانما خولف بين حرفي الجر الداخلين
على الحق والضلال لان صاحب الحق كانه مستعل على فرس جواد يركضه حيث شاء والضال كانه منغمس في ظلام مرتبك لا يدري
اين يتوجه انتهى وقال ابو حيان او على موضوعها لكونها لاحد الشيئين او الاشياء وخبر انا او اياكم هو لعلى هدى او في ضلال
مبين ولا يحتاج الى تقدير اذ المعنى ان احدنا لفي احد هذين الامرين كقولك زيد او عمرو في القصر او في المسجد وقيل خبر انا
محذوف لدلالة لعلى هدى وهو خبر اياكم عليه وقيل خبر اياكم محذوف لدلالة المذكور وهو خبر انا عليه ولا حاجة الى
هذا التقدير مع ما يصلح ان يكون خبرا انتهى قوله نحو الم انتم الا كاه السحق بالضم البعد وكذا السحق مثل عسر وعسر وقد سحق
الشيء بالضم فهو سحيق اي بعيد واسحقه الله اي ابعده قوله نحو ولا تطع منهم اثما او كفورا في الشرح انظر كيف يصح التمثيل بهذه
الاية الشريفة لما كانت او فيه للاباحة قبل دخول الناهي وكيف يصح قول المص وتلخيصه انها تدخل النهي عما كان مباحا وهذا
في الاية غير ثابت البتة لان طاعة الاثم او الكفور في الاثم او الكفر لا يباح اصلا بل عبر في محل الاباحة انما الخطاب بهما كان الكفار
تعتقد وتزعم ان طاعة الاثم والكفور مباحة لا حرج على من ارتكبها انتهى واقول توهم الشارح ان المراد بالاباحة هنا الاباحة

الشرعية التي هي احكام الخمسة وليس كذلك لان الكلام في معنى او بحسب اللغة قبل ظهور الشرع وانما المراد بها الاباحة بحسب العقل او بحسب العرف
فاي وقت كان ذلك دليل الكلام ومن كان موافقا للعرف فكان مباحا اعني بحسب افادة الكلام ودلالته ولو لم يكن حينئذ شرع انتهى ولاشك
انه لو قيل اطع اثما او كفورا افاد الكلام الاباحة ولعلهما ان لم يكن ثمة اباحة وفي حاشية التفتازاني عند قوله اثم او كصيب من
السما . واما قوله نعم ولا تطع منهم اثما او كفورا فذهب كثير من المحققين الى انه للاحد الامرين والعموم انما جاء من قبل الوقوع في سياق
النهي كانه قيل ولا تطع واحدا منهما وبينه كلام من الفصل وذكر بعض الزمخشري هنا ان ذلك من قبل كونها مستعارة للتساوي
في غير الشك مبناه على تعلق المفعول بالنهي دون المنفي كانه قيل اعص هذا او ذاك فهما متساويان في وجوب العصيان وذكر في
سورة الانسان ما يشير الى ان ذلك من قبل ولا تطع اثما النحو حيث قال واما ذكرنا ولان الناهي عن طاعة احدهما يكون عن طاعتهما انتهى و
ذهب الظاهريون الى انها بمعنى الواو وانما يصح اذا اعتبر عطف النهي على النهي لا المنفي على المنفي انتهى قوله وقال السيرافي هو بكسر
السين المهملة وسكون المثناة التحتية نسبة الى مدينة سيراف وهي من بلاد فارس على ساحل البحر مما يلي كرمان وهو ابو سعيد الحسن بن
عبد الله بن المرزبان المعروف بالقاضي سكن بغداد وولي القضاء بها نيابة عن ابن معروف وقرأ اللغة على ابن دريد والنحو على ابن
السراج وكان حسن الاخلاق معتزليا الا انه لم يظهره وكان لا ياكل الا من كسب يده وهو النسخ وكان ابوه مجوسيا فاسلم وتوفي في رجب
سنة ثمان وستين وثلثمائة قوله والتقدير اي بيان المقدار وهو مجرور بالعطف على التشبيه قوله والجرمي هو بفتح الجيم وسكون
الراء نسبة الى جرم وهي قبائل نزل واحدة منها فنسب اليها ابو عمر صالح بن اسحق من البصرة قدم بغداد واخذ النحو عن الاخفش ولقي
يونس بن حبيب ولم يلق سيبويه واخذ اللغة عن ابي عبيدة وكان ورعا دينا عالما بالنحو واللغة توفي سنة خمس وعشرين
ومائتين قوله واحتجوا بقول توبة وقد زعمت توبة بالمثناة من فوق مفعول من مصدر تاب من الذنب وهو علم لابن
الحمير بضم المهملة وفتح الميم وتشديد الياء المكسورة صاحب ليلى الاخيلية وهي ليلى بنت الاخيل من عقيل كانت من اشعر النساء
وهاجت النابغة الجعدي ودخلت على عبد الملك بن مروان وقد اسنت فقال لها ما رأى توبة منك حتى احبك قالت ما رأى
الناس منك حتى ولوك الخلافة وذا نقاها بلبعض واوكاني زاث قوله جاء الخلافة اه فاعل جاء ضمير الممدوح وقدر اليه مقدرة
موعز سعي قال ابن عصفور في شرح الجزولية ويحتمل ان يكون ادهيه للشك كانه شك هل الممدوح نال الخلافة لما ارادها وطلبها
او قدرت له من غير طلب اهلا من الله تعالى به والبيت في مدح عمر بن عبد العزيز وقبله ثم اصبحت للمنبر المعمور مجلسه ذيناد زين
قباب الملك والحجر قوله وكان سيان اه سرحت الابل سرحها بالفتح فيهما اذا رعيتها وسرحت هي اذا رعت يستعمل متعديا ولازما والسوح
جمع ساحة وهي الناحية او الفضا بين الدور وابراز هاشم للبنات عنها قوله وانما قدرنا كان شابة لئلا يلزم الاخبار عن النكرة
بالمعرفة لان ان مع صلتها في تاويل مصدر معرف بل جعلوه في حكم المضمر في الشرح ولقائل ان يقول الاخبار بالمعرفة عن النكرة مغتفر
في الضرورة وما نحن فيه شعر فلا حرج في ارتكاب مثل ذلك فيه على ان ابن مالك قال بجوازه مطلقا يعني في النظم والنثر في باب
كان دان واولى مع كون سيان اسم كان ان المقصود الاخبار عن السرح وعدمه بالاستواء عن الاستواء بالسرح وعدمه قوله
وقال الراجز ان بها اكتل او رزاما اكتل بالمثناة من فوق على وزن افعل ورزام براء مكسورة وزاي معجمة اسمان لرجلين وخويربين تثنية خويرب
تصغير خارب وهو اللص ويقفان بالمثناة من تحت من وقاف وفاء من القفف وهو بكسر الهامة اي الراس وفي الشرح قلت
الراجز الذي ينظم الشعر من بحر الرجز وعادتهم انهم لا يقولون الراجز الا اذا كان القول من هذا البحر وما انشده من مشطور
السريع المكشوف كقوله ؛ يا صاحبي رحلي اقلا عذلي ؛ قلت لا مانع من ان يكون من الرجز بان يكون من عروضه الاولى ومن بها
الثاني الذي على زنة مفعولين وقد دخله الخبن اللهم الا ان يكون قبله او بعده ما يمنع ذلك قوله قال الا لتيما اه بعد هذين

البين

البيتين فكملت مائة فيها حمامها واسرعت حسبة في ذلك العدد وقبلها ؛ واحكم كحكم فتاة الحي اذ نظرت ؛ الى حمام شراع وارد الثمد ؛ فحفه
جانبا نيق وتتبعه ؛ مثل الزجاجة لم تكحل من الرمد ؛ وفتاة الحي هي زرقاء اليمامة والحمام ذوات الاطواق كالفاخت والقمري
والقطا والثمد بالمثلثة والميم المفتوحتين الماء القليل الذي لا مادة له والنيق بكسر النون بعدها مثناة من تحت ساكنة فقاف
الجبل وقد اي حسب وحسبه بتشديد الباء لغة وكانت هذه المرأة ترى من مسيرة ثلاثة ايام وكان لها قطاة واحدة فمر بها سرب من
القطا بين جبلين فقالت ليت الحمام ليه ؛ الى حمامتيه ونصفه قديه ؛ تم الحمام ميه ؛ فنظروا الى ذلك القطا فوردوا على الماء فاذا
هو ست وستون قوله وهم اذا سمعوا الصريخ اه الصريخ الصوت المستصرخ والسافع بالسين المهملة الاخذ بالناصية ومنه قوله
لنسفعن بالناصية وانما كانت ههنا بمعنى الواو لان بين تقتضي الاضافة الى متعدد وفي الشرح ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان
يكون المراد بين عزين ملجم او فرس سافع فكل من القسمين ذو تعدد فهو كقولك جلست بين العلماء او الزهاد فيكون او لاحد الامرين
وبين مضافة الى متعدد قوله لانه لو قيل جالس الحسن وابن سيرين كان المامور به مجالستهما ولم يخرج المامور عن العهدة بمجالسة
احدهما في الشرح هذا مشكل فاي عهدة على المخاطب مع ان الامر للاباحة لا الزام فيه بالفعل ولا حرج فيه بالترك واقول لا اشكال
فان المصرح به ان الامر مع الواو ليس للاباحة ولكن هذا هو المعروف من كلام النحويين ولهذا رد بعضهم على الكلام على قول ابن مالك
ان او التي للاباحة وان هذا هو المعروف من حالة وقوع الواو ورد على قول الزمخشري ان الواو تاتي للاباحة نحو جالس الحسن وابن
سيرين بانه لا يعرف لنحوي ولو سلم فرادة بالعهدة فعل ما اريد بهذه الصيغة قوله وانما جي بالفذلكة دفعا لتوهم ارادة الاباحة
قال التفتازاني الفذلكة في الحساب ان تذكر تفاصيل ثم تجمل فيقال فذلك كذا انتهى وهذا الذي ذكر فائدة الفذلكة عند من يقول
ان الواو للاباحة واما من يقول للجملة واما من يقول انها لا تاتي للاباحة فيقول جي بالفذلكة ليعلم العدد جملة كما علم تفصيلا وان اكثر
العرب لم يعلموا الحساب وليعلم ان المراد بالسبعة العدد المخصوص دون الكثرة فانه يطلق لها ولم تتم كاملة صفة مؤكدة لافادة
المبالغة وتحافظة على هذا العدد او صفة مبينة وكاشفة فان العشرة تمام مرتبة الاحاد او صفة مقيدة تفيد كمال بدلية من الهدي العشرة ؛
قوله وتلك في ذلك صاحب الايضاح البيان هو قاضي القضاة جلال الدين محمد بن عبد الرحمن بن عمر القزويني صاحب تلخيص المفتاح
قدم دمشق من بلاده مع اخيه قاضي القضاة امام الدين وناب في القضاء عن اخيه ثم ولي خطابة دمشق فاقام بها مدة ثم ولي قضاء
القضاة بالشام ثم قضاء القضاة بالديار المصرية ثم عزل عنها واعيد الى قضاء الشام توفي بدمشق سنة تسع وثلاثين وسبعمائة
قوله ولا ترى هذه المقالة لغير الشارح بل هذه معروفة لبعض النحاة فقد قال السيرافي في شرح الكتاب ومما يقع فيه الواو واو
بمعنى ما كان من التخيير بمعنى الاباحة كرجل انكر على ولده مجالسة اهل الريب والريبة واراد ان يعدل به الى مجالسة غيرهم فقال
لم لا تجالس اهل الريب ومجالس الفقهاء او القراء او اصحاب الحديث وما لا تجالس الفقهاء او القراء او اصحاب الحديث فذلك كله بمعنى
هذا كلامه وقد رجع المصنف عما قاله هنا فقال في حاشيته على التسهيل ان او تاتي للجمع كالواو ثم قال فان قلت كيف وافقت على ان
الاباحة بمنزلة الواو مع تفريق جماعة من حذاقهم بين جالس الحسن وابن سيرين وقولك او ابن سيرين قلت الصواب ان لا فرق فانه
اذا قيل بالواو كانت الجمع بين المتعاطفين من معنى العامل وهو اباحة المجالسة فكانه قيل ابحت لك مجالستهما ومن ابيح له المجالسة
لم تلزمه ولم يمتنع عليه افراد احدهما ولا الجمع بينهما لان معنى كون الشيء مباحا انه لا حرج في فعله ولا في تركه واذا ابيح شيئان جاز
تناولهما اربعة اوجه وكذلك المعنى اذا ذكرت او وكلهم سوى على ذلك مع او وقد بينا انه مع الواو كذلك لان الاباحة انما استفيدت
من الامر فالواو جمعت بين الشيئين في الاباحة انتهى ملخصا الشرح قوله واعادة العامل يعني مع حرف النفي او حرف النهي قوله
وابن برهان هو بفتح الباء الموحدة وضم الراء ابو محمد سعيد بن المبارك بن علي البغدادي سيبويه عصره ولد سنة اربع وتسعين

واربعمائة وتوفى فى سنة تسع وستين وخمسمائة قوله ما ذا ترى في عيال اه عيال الرجل من يعوله اى ينفق عليه ويقوم بمصالحهم وواحد العيال عيل بفتح العين المهملة وتشديد الياء والجمع عيايل مثل جيد وجيايد وبرمت بفتح الموحدة التحتية وكسر الراء بمعنى بحق وتعداد مستثنى مفرغ في محل نصب على الحال اى لم احص عددهم في حال من الاحوال الا في حال الاستعانة بتعداد قوله وقراءة ابي السمال هو بسين مهملة مفتوحة ثم ميم مشددة ولام وفي الكشاف اوكلما الواو للعطف على محذوف معناه اكفروا بالايات البينات وكلما عاهدوا عهدا وقرا ابو السمال بسكون الواو على ان الفاسقون بمعنى الذين فسقوا فكانه قيل وما يكفر بها الا الذين فسقوا او نقضوا عهد الله مرارا كثيرا انتهى قال التفتازاني تجعل وجه قراءة ابي السمال عاطفة الجملة التي بعدها على صلة الموصول الذي هو اللام في الفاسقون مثلا لحاجة المعنى كانه قيل الا الذين فسقوا او نقضوا وان لم يصح ابتداء وقوع صريح الفعل بعد اللام سيما مع تقدم معموله وقد يحتمل هذا الموضع فقيد تساوى الامرين في الوقوع مع ان الثاني ابعد والبق بان لا يقع فيحمل على انها بمعنى بل وقد اثبتها الثقات وشهد بها الاستعمال ودلت عليها ههنا القرينة لعدم قوله بل اكثرهم لا يؤمنون ترقيا الى الاغلظ فالاغلظ قوله فقال الفراء بل يزيدون فان قلت كيف جاز الاضراب في كلامه تعالى قلت قال الرضي انما جاز لانه تعالى اخبر عنهم بانهم مائة الف بناء على حزر الناس مع كونه تعالى عالما انهم يزيدون ثم اخذ في التحقيق مضربا عما يغلط فيه الناس وكذا قوله تعالى كلمح البصر او هو اقرب انتهى قوله نقله ابن الشجري عن سيبويه في تونس نظر او لا يصح التخيير بين شيئين الواقع احدهما هذا بيان لوجه النظر وحاصله ان التخيير لا يصح الا بين امرين لم يقع واحد منهما وان كان هنا وقع احدهما فلا تخيير بينهما وانما قلنا وقع احدهما لانهم كانوا ازيد من مائة الف على ما نقلناه عن الرضي وقلنا ان التخيير لا يصح الا بين امرين لم يقع واحد منهما لانه لا يكون الا بعد الطلب والطلب يستدعي مطلوبا غير واقع لئلا يلزم تحصيل الحاصل وجواب النظر ان التخيير على هذا التفسير بان يقول الرائي هم مائة الف وان يقول هم اكثر ولم يقع واحد من هذين القولين وان وقع انهم اكثر لان المراد انهم بهذه الحيثية لا ان ذلك فيهم وابن الشجري هو الشريف ابو السعادات هبة الله بن علي الحسني البغدادي كان اماما في النحو والادب كامل الفضائل ولد في رمضان سنة خمسين واربعمائة وتوفي في رمضان سنة اثنين واربعين وخمسمائة ودفن بالكرخ من بغداد ولما حج الزمخشري جاء الى ابن الشجري وسلم عليه ووقع بينهما كلام وفي الشرح لا يخفى ان يكون وجه النظر انها انما تكون للتخيير بعد الطلب على ما مر في المتن ولا طلب هنا لان التزامه في هذا الشرط ما نوى فلعل سيبويه ممن لا يعتبره واقول ان كون التخيير والاباحة لا يكون الا بعد الطلب امر مقرر عند النحاة لا يكون فيه خلاف سوى قول ابن مالك ان او التي للاباحة تستعمل بعد الطلب قال السعد في قوله او كصيب من السماء وقال الزجاج للتخيير وقيل للاباحة وضعف القولان بان او انما تكون للاباحة او التخيير في الامر او في معناه لا في الخبر انتهى ثم في الشرح ايضا ان المتم الموشار الى وجه النظر بقوله ولا يصح التخيير بين شيئين الواقع احدهما يعني انه تعالى ارسل اليهم وابهم بين ان يكونوا مائة الف فكيف يقع الاخبار عنهم بانهم مائة الف ~~فكيف يقع الاخبار عنهم بانهم~~ ان يدعهما وبين ان يكونوا ازيد من ذلك فكيف يصح الاخبار عنهم بانهم مائة الف وللقائل ان يقول صاحب هذا الراي لا يلزم ان عددهم لو لا معتبر في هذين القسمين بل يجوز ان لا يكون عددهم في نفس الامر شيئا منهما ولكنهم عدد كثير جدا بحيث اذا رآهم الرائي كان له ان يقول مائة الف وكان له ان يقول هم ازيد ثم مائة الف يريد انهم كثيرون كثرة مفرطة ولا يقصد العدد المخصوص بل ان الموجود الواقع انتهى ما في الشرح وفي الكشاف او يزيدون في مراى الناظر اى اذا راها الرائي قال هي مائة الف او اكثر والغرض الوصف بالكثرة انتهى قوله ذكره ابن جني هو ابو الفتح عثمان بن جني الموصلي النحوي قرا على ابي علي الفارسي وكان ابوه جني مملوكا روميا لسليمان بن فهد الازدي وقرا ديوان المتنبي على صاحبه وشرحه وكان قعد للاقراء بالموصل فاجتاز به ابو علي وهو في حلقته فقال له زببت وانت حصرم فترك الحلقة ولازمه حتى تمهر كانت ولادته بالموصل قبل الثلاثين والثلاثمائة وتوفي في صفر سنة اثنين

اثنين وتسعين وثلاثمائة قال ابن خلكان وجني بكسر الجيم وتشديد الياء وسكونها بعدها بالنص وفي الشرح في نحو هذا الموضع هو باسكان الياء وليس منسوبا وانما هو معرب لكن كذا في شرح المفصل للاسفندري انتهى قوله وسئل بحوان يكن عينا او نصرا وقالوا كونوا هودا او نصارى في الشرح قلت كان من حقه ان يأتي بالعاطف فيقول ونحو وقالوا اذ ليس هذا موضع حذفه قلت يحتمل ان يكون الواو عاطفة من كلام المصنف والتمثيل بقالوا كونوا هودا او نصارى فان تلك التلاوة انما هي بالواو فكيف حذفت قلت قد وضع مثله في احاديث منها قوله حين سئل عن الحمر ما انزل علي فيها شيء الا هذه الاية الجامعة الفاذة فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره وكذلك مواضع من صحيح البخاري قوله وهذا اولى من التعبير بالتقسيم في الشرح الى الان الفرق بين التقسيم والتفريق المجرد على وجه يكونا متباينين حتى اذا وجد ما مدلوله التقسيم تأتى فعل نوع الاتيان باستثناء الواو وولكن استعمال الواو اجود انتهى واقول يمكن ان يقال الفرق بينهما ان التقسيم جعل الشيء اقساما وذلك يستدعي تقدم ما يقسم ولا الاقسام سواء كان كليا نحو الكلمة اسم وفعل وحرف او كلا نحو لنا ثلاثة صدور رماح او سلاسل واما التفريق فهو قطع الاتصال بين شيئين او اكثر وذلك لا يستدعي تقدم ما يتناول فهو اعم من التقسيم عموما مطلقا وبعبارة اخرى التقسيم يتحقق في كل المذكورات والتفريق يتحقق في المذكورات فقط قوله كما الناس مجروم عليه وجارم هذا عجز بيت لعمرو بن براقة الهمداني بكسر الميم وبرّاقة اسم امه واسم ابيه منبه وصدر البيت وننصر مولانا ونعلم انه ومعنى مجروم عليه وجارم مجني عليه وجان قوله وقالوا انما نتناه اه هذا الرع بحق العدو بالشين المعجمة اذا اصوبه الحجر وكى بك للتعويض الطعن وبالتلاسل عن الاسر قوله ومعنى الواو في التقسيم اكثر لا يقتضي ان او لا تأتي له هذا اعتراض على ابن مالك ويمكن الجواب عنه بان مراده ان التقسيم لما كان في الواو اكثر جعلها مجتمعا معنى مستقلا ولما كان في او اقل لم يجعلوا ذلك بل الحق بالتفريق المجرد لكون واحد من الحط رتبة في وجه منه عن سبقه في الواو قوله اذا المعنى وقالت اليهود كونوا هودا وقالت النصارى كونوا نصارى فلف بين القولين ثقة بان السامع يرد الى كل فريق مقوله قال التفتازاني عند قوله تعالى وقالوا لن يدخل الجنة للقائل ان يقول لما كان اللف بطريق الجمع كان المناسب ان يكون بالواو لان رد السامع مقول كل فريق الى صاحبه انما اذا كان الاثنان مقولين وكلمة او لا تفيد الا مقولية احد الامرين والجواب ان مقول الجمع لم يكن دخول الفريقين بل دخول احدهما لكن بعضهم هذا بالتعيين وبعضهم ذاك بالتعيين قوله الثامن ان تكون بمعنى الا في الاستثناء وهذه تنصب المضارع بعدها باضمار ان قال الرضي معنى او في الاصل لاحد الشيئين او الاشياء فاذا قصدت مع افادة هذا المعنى الذي هو لها وهو احد الامرين التنصيص على حصول احدهما عقيب الاخر وان الاول ممتد الى حصول الثاني نصبت ما بعدها وسيبويه يقدره بالا وغيره بالى والمعنيان يرجعان الى شيء واحد فان غرضه بالاو الصاف بعد محذوف وهو الظرف اى لالزمنك الاوقات ان تعطيني حقي فهو في محل نصب على انه ظرف لما قبل او وعند من يفسرها بالى ما بعدها بتأويل مصدر مجرور بها والى بمعنى الحد قال ابن مالك تقديرها الا وحتى في موضع او تقديرها لحظ فيه المعنى دون الاعراب والتقدير الاعرابي ان يقدر قبل او مصدر وبعدها ان الناصبة للفعل وهما في تأويل مصدر معطوف باو على المقدر قبلها فتقدير لانتظرنه او يقدم ليكونن انتظار او قدوم وقال ايضا فان قلت لم يظهر نصب الفعل بعدها ومتى احتاج الى هذا التأويل قلت ليفرق بين او التي تقتضي مساواة ما قبلها لما بعدها في الشك وبين او التي تقتضي مخالفة ما قبلها لما بعدها في ذلك فانهم كثيرا ما يعطفون الفعل المضارع على مثله باو في مقام الشك في الفعلين تارة وفي مقام الشك في الثاني منها فقط اخرى فاذا ارادوا المعنى الاول رفعوا ما بعدها واذا ارادوا المعنى الثاني نصبوا ما بعدها ليؤذن النصب بان ما قبل او ليس مثل ما بعدها في الشك لكونه محقق الوقوع او راجحه ولم يجز ان يكون الناصب او لعدم اختصاصها فتعين ان تكون ان مضمرة قوله وكنت اذا غمزت قناة قوم اه الغمز بالمعجمة والزاي مصدر غمزت الشيء بيدي والقناة الرمح وقيل كل عصا مستوية او معوجة

وكعوب الرمح التي اشرف اطراف الانابيب والبيت من قصيدة لزياد الاعجم يهجو بها سلوكان بينه وبينه مهاجاة وقيل انه اعجم للكنة كانت في
لسانه وقيل المعنى اذا هجوت قوما ابيدهم بالهجاء الا ان يتركوا هجائي **قوله** وحمل عليه بعض المحققين قوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم
النساء ما لم تمسوهن او تفرضوا لهن فريضة كلمة حمله الزمخشري قال التفتازاني فان قيل لم لم يجعل او عاطفة لتفرضوا على تمسوهن
يكون المعنى ما لم يكن المس ولا فرض المهر لما تقرر من ان او في سياق النفي يفيد العموم واجيب بان العطف يوهم تقدير اعادة
حرف النفي اي او لم تفرضوا فيفيد انتفاء شرط عدم وجوب المهر احد النفيين لا نفي احد الامرين اعني نفي كل وليس كذلك وفيه نظر لان
محل الوهم هو اللفظ وسواء جعلها ناصبة او عاطفة فهي بحاله وكلا الوهمين في تقديرها ناصبة فكذلك في تقديرها عاطفة على
النفي المجزوم بلم ويمكن الجواب بان عموم او في سياق النفي مما فيه نوع خفاء وقد امكن هنا وجه سائغ لا اشتباه فيه فحمل الكلام عليه
على ان سياق قوله وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم انسب بان يكون تعدد الحكم باثر لا
مهر اذا كان الطلاق قبل المس الا ان يوجد او الى ان يوجد تسمية المهر اي ما اذا كان نه للتعين وجبت التسمية فالواجب نصف المسمى
بخلاف ما لو قيل لا مهر ما لم يوجد شيء من الامرين فان المناسب ان يقال فان وجد هذا فالحكم كذا او ذاك فكذا **قوله** لكانت
المسوسات والمفروض لهن مسوقا بان من الذكر يعني بطريق المفهوم ~~ولكون مسوقات من ذلك المراد وذكر المطلقات المفروض لهن~~ بناء على
ذكرهن بطريق المفهوم كما ترك ذكر المسوسات بناء على ذكرهن كذلك **قوله** وفيها قول آخر سيأتي يعني في بعد نحو ثالث سطر من هذا الكلام **قوله**
والناسع ان تكون بمعنى الى قال بدر الدين بن مالك او التي ينتصب المضارع بعدها ان كان ما قبلها ما ينقضي شيئا فشيئا فهي بمعنى الى والا فهي بمعنى
الا **قوله** لاستسهلن الصعب او ادرك المنى فما انقادت الامال الا لصابر الاستسهال عد الشيء سهلا وادرك المنى جمع منية وهو ما يتمناه الانسان والامال جمع امل وهو الرجاء والمراد هنا المامولات
وانقيادها حصولها وفي الشرح واستجبر له حيل او على انها للعطف احد الشيئين او الاشياء ممكن في بعض ما جعلوها فيه بمعنى الا
او الى نحو لاقتلنه او يسلم ولالزمنك او تقضيني حقي وهذا البيت فان المضارع في الكل منصوب بان مضمرة فنقول هو مع صلتها مصدر و
يعطف هذا المصدر على مصدر متصيد من الفعل المتقدم اي ليكونن قتل مني او اسلام منه وليكونن لزوم مني او قضاء منه
وليكونن استسهال مني او ادراك للمنى انتهى واقول قد ذكرنا عن ابن مالك ان هذا هو الشذ في الاعراب في هذا الباب وذكرنا
ان او التي بمعنى الا او الى معنا لاحد الشيئين او الاشياء مع القصد الى احدها على هذا فحصل امكان كونها لاحد الشيئين الى الاشياء الشيئين او الاكثر
نقض ما جعلوها فيه بمعنى الا او الى فيه نظر اللهم الا ان يريد به احد الشيئين او الاشياء **قوله** فتنبه لظاهر التحقيق ان او
موضوعة لاحد الشيئين او الاشياء وهو الذي يقوله المتقدمون قال السفاقسي قال السهيلي وابن الصايغ او لاحد الشيئين
او الاشياء وانما وقعت في الخبر المشكوك من جهة ان الشك تردد بين امرين من غير ترجيح لا انها موضوعة للشك ولهذا تكون
في الخبر من غير شك اذا اريد بها الابهام على المخاطب واما التي للتخيير فعلى اصلها لان المخير انما يريد احد الشيئين واما التي زعموا انها
للاباحة فلم توجد الاباحة من لفظ او ولا معناها وانما اخذت من صيغة الامر مع قرائن الاحوال انتهى **قوله** ومن العجب انهم ذكروا
ان من معاني صيغة افعل التخيير والاباحة ومثلوه بنحو خذ من مالي درهما او دينارا او جالس الحسن او ابن سيرين ثم ذكروا
ان او تفيدهما ومثلوا بالمثالين المذكورين واول لا عجب فان كلا من التخيير والاباحة قد يضاف الى صيغة الامر فقط ويضاف الى
او ولا يكون او التخيير ولا الاباحة للشيئين او اكثر الا مسبوقة بصيغة الامر ولا صيغة الامر للتخيير ولا الاباحة الا مسبوقا
عنها او او معناها فلزم اتحاد مثالهما بحيث مثل بالمثالين للصيغة قطع النظر فيها عن او وحيث مثل بهما لاو قطع النظر فيهما
عن الصيغة قال التفتازاني في التلويح ان جواز الجمع واستاعه انما هو بحسب محل الكلام ودلالة القرائن انتهى **قوله** انه صول ملك
مع تباعد ما بين الوقتين اما ممتنع او مستبعد الا انه ينبه بذلك الى اشتباه السلام بالتوزيع **قوله** والحق ان الفعل الذي قبلها على معنى حرف

التخيير والاباحة قد يضافان الى صيغة الامر وقد يضافان الى كلمة او كلا الامرين او الامور فان؟

اذا اشتدت على جانب قوم راتب تثبيتهم ان لو انقذ الكسر لم يستقيم بعد وقيل المعنى من لم يصلح له الملاينة قابلناه بالمخاشنة الا ان يستقيم وقيل المعنى

الامر

الشرط فالشرح يحتمل ان يكون هذا من قبيل الحال المقدرة اي لا اضربنه مقدرا اعيانه او مقدرا موته والمعنى لا اضربنه على كل حال ولا حاجة الى
تقدير الشرط ولا الى تقديره فذ عليها الشارح ابن مالك وجماعة انتهى **قوله** الا بفتح الهمزة والتخفيف احدها ان يكون للتنبيه
قال ابن الحاجب تسمية حروف التنبيه بهذا الاسم اولى من تسميتها بحروف الاستفتاح لان اضافة الحرف في التسمية الى المعنى المختص به
في الدلالة اولى من اضافته الى الامر الذي هو دلالة على التنبيه من دلالة هذه الحروف بخلاف الاستفتاح الا ترى ان حروف الاستفهام
وحروف التحضيض ونظائرها الا ترى لا تسمى استفتاحا وان سميت حروف الاستفتاح انتهى وافادتها التحقيق من جهة تركبها مع الهمزة ولا وهمزة
الاستفهام اذا دخلت على النفي افادت التحقيق نحو اليس ذلك بقادر على ان يحيي الموتى يعني ان افادة الا التحقيق ما بعدها من جهة تركيبها
من الهمزة التي للابطال ولا التي للنفي وهمزة الابطال اذا دخلت على النفي افادت التحقيق وانما لم يقيد الهمزة والاستفهام اعتمادا على ما
حققه وبحثا الهمزة على مثله باليس ذلك بقادر على ان يحيي الموتى وهذا الذي قاله هو قول صاحب الكشاف وعبارته والا مركبة
من همزة الاستفهام وحرف النفي لاعطاء معنى التنبيه على تحقق ما بعدها ولكونها بهذا المنصب لا تكاد تقع الجملة بعدها الا مقدرة
بنحو ما يتلقى به القسم قال التفتازاني يريد ان الهمزة للاستفهام بطريق الانكار للنفي وانكار النفي في قوة تحقق الاثبات لكن بعد التركيب
صارت كلمة تنبيه تدخل على ما لا يدخل عليه كلمة لا مثل الا ان زيدا قائم وكذا الكلام في اما وان الاكثر على انهما حرفان موضوعان
لا تركيب فيهما انتهى وقال السفاقسي بعد ما ذكر كلام الزمخشري واعترض بان الاصل عدم التركيب وبان الكلام الذي وقعت فيه
الا غير صالح للنفي لو قلت لا ان زيدا منطلق لم يصح فيه الا ان زيدا منطلق اذ ليس من تركيبهم بخلاف اليس ذلك بقادر لو قلت ليس
ذلك بقادر لصح المعنى بانها وقعت قبل رب وقبل ليت وقبل النداء ولا يصح فيها النفي ولا ان يكون جوابا للقسم واجاب عن كون الاصل
عدم التركيب بانه معارض بان الاصل عدم احداث لفظ اخر وعن كون الكلام الذي ركبت معه غير صالح للنفي بانها انما ركبت معه
بعد تغير معناها وعن كونها جوابا للقسم بانه لا يعترض عليه لان كلامه يقتضي الاكثرية **قوله** لا تكاد تقع الجملة بعدها ام يكاد الجملة
وتقع جزءها متقدمة على اسمها كتمل الضمير ولا يصح ان يكون اسم يكاد ضمير عائدا على الا لانه يلزم ان يكون جزء غير رافع لضمير اسمها وهو ممتنع
قوله وطلائعه طليعة الجيش مقدمته ومن يبعث ليطلع طلع العدو او ناحيته **قوله** اما والذي لا يعلم الغيب غيره هذا صدر بيت
عجزه ويحيى العظام البيض وهي رميم ويقع في كثير من النسخ هذا البيت بتمامه وبعده لقد كنت اختار الجوى طاوي الحشا محافظة من
ان يقال لئيم في الصحاح رم العظم يرم بالكسر رمة اي بلي فهو رميم وانما قال ثم يحيي العظام وهي رميم لان فعيلا وفعولا قد يستوي
فيهما المذكر والمؤنث والجمع مثل رسول وعدو وصديق انتهى وفي الكشاف الرميم اسم لما بلي من العظام كالرمة والرفات فلهذا لم يؤنث
والجوى خلو البطن وذوى التقري وهو الاحسان الى الضيف والحشا بالحاء المهملة والشين المعجمة ما اشتملت عليه الضلوع والطاوي
الجائع من طوى بالكسر يطوى بالفتح طوى جاع واللئيم الدني الاصل الشحيح النفس **قوله** والثاني التوبيخ والانكار اي التوبيخ على النفي
والانكار عليه وفي الشرح المفيد للانكار والتوبيخ هو الهمزة لا مجموع الا والنفي المفاد بالا باق على حاله نفي البيتين عدم الطعان وعدم عد
الفرسان وعدم الادعواء ارتاب والتوبيخ مسلط على ذلك النفي مما حرفان كل منهما مفيد معنى يختص به فان الحرف الواحد الذي يفيد
التوبيخ وانما الهمزة تفيد الانكار والتوبيخ وكلمة لا تفيد النفي مجموع الا تفيد الانكار والتوبيخ على النفي وهو مراد المصنف وفيه نظر لان ظاهر
كلامه ان كل وجه من هذه الوجوه الا فيه حرف واحد دال على ما ذكره لا حرفان على ما يشهد له قوله وشاهد البيت ورد على من انكر وجود
هذا القسم اذ لا ينكر احد وجود اجتماع حرف الاستفهام مع حرف النفي ولكن في هذا نظر فقد قال المصنف في وضع الناشر قليل حتى
توهم الشلوبين انه غير واقع وقال الرضي قال الاندلسي لا اعرف احدا يقول بمجيء الف الاستفهام اداة النفي فيكون الا الف لمجرد الاستفهام
بل لا بد ان يكون اما للانكار او للتوبيخ او للتمني او للعرض **قوله** الا طعان الا الطعان مصدر طاعن بالرمح والعادية من العدو

وهو الاسراع اي سوعنا الى الحرب اي من العدوان وهو الظلم اي ظالمين لخصومنا او التجو بالشين المعجمة والجيم خروج النفس من الفم عن امتلاء المعدة
وانما يرجع سوره وهو ما يجر جهده قوله الا ارعوا ارعوى فلان عن القبيح اي الكف عنه وفي الصحاح وفي الشباب ايضا الحداثة وكذلك
الشيبة وهو خلاف الشيب تقول شب الغلام يشب بالكسر شبابا وشبيبة وفي المطول والشباب في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في زمان
يكون حرارته الغريزية فيه مشبوبة اي قوية مشتعلة انتهى وهذا ماخوذ من كلام الاطباء ولفظ الشباب كانه من شبت النار اي توقدت قالوا
وهو من لدن البلوغ ويكون من نحو ثلاثين الى نحو خمس وثلاثين او اربعين سنة بحسب الامزجة والاقاليم والشيب قال الاصمعي هو دخول الرجل
في حد الشيب والشيب بياض الشعر والهرم كبر السن قوله الا هو يلي اي باب بتاء تحتية وباء ساكنة فهمزة مفتوحة فموحدة اي يصلح
اثاث بمثلثة بين همزتين ونحوه تانيث اي اسند قوله وفي هذا البيت رد على من انكر وجود هذا القسم وهو الشلوبين
وجه الرد ان الهمزة فيه للاستفهام سواء كانت ام فيه منقطعة بان يكون استفهم عن عدم الاصطبار ثم اضرب عنه واستفهم عن الجلد او متصلة
بان يكون لطلب تعيين احدهما بعد الاضراب وفي الشرح بعد كلام المص نظر من وجهين الاول انه اجاب بان الاستفهام عن النفي من معاني الا
وليست الا للاستفهام عن النفي اصلا وانما الاستفهام فيه بالهمزة وحدها الثاني ان الاستفهام متى كان مفادا بالهمزة والنفي مفادا بلا لزم
ان يكون مجموع الكلمتين والكلام انما هو في الحروف المفردة بالاصالة او التي حصل لها بالتركيب معنى تعد به في المفردات واقول الجواب
عن الاول ان النفي في كلامه بمعنى المنفي والهمزة اذا كانت للاستفهام ولا للنفي كان مجموعها للاستفهام عن النفي ولا يخفى وعن الثاني
بعد تسليم انها لم يحصل لها بالتركيب معنى تعد به من المفردات انا لا نسلم ان المص انما تذكر الحروف المفردة بالاصالة والتي حصل لها با
لتركيب معنى تعد به من المفردات بل يذكر ايضا غير ذلك لكن على سبيل التبعية لذلك لا على سبيل الاصالة بان يترجم له قوله وعلى
هذا فيكون في الشرح يكون معطوفا على محذوف يدل عليه السياق والتقدير وعلى هذا تفصيل الكلام فيكون وقد يقال ان قوله وعلى
هذا تفصيل الكلام منظور فيه معنى الشرط اي معناه وان بنينا على هذا فتكون الفاء رابطة للجواب لكن يقدح فيه بان الجواب متى
صلح لجعله شرطا امتنع الفاء ويكون صالحا لوقوعه شرطا فان قلت هو كقوله تع ومن عاد فينتقم الله منه قلت ليس كذلك فان
الفعلية الواقعة بعد الفاء في الاية خبر مبتدا محذوف هو ضمير يعود الى من فالجواب اذن جملة اسمية فمن ثم دخلت الفاء ومثل هذا
من تركيب المص متعذر فان ذهبت الى تقدير مبتدا هو ضمير الشان ارتكبت ممتنعا فقولك كلام نظر اما اولا فلانا ان سلمنا ان
قوله وعلى هذا منظور فيه لمعنى الشرط فلا نم ان كل ما نظر فيه لمعنى الشرط يلزم ان يعطى حكم صريح الشرط واما ثانيا فلانا لا نم ان الجواب متى صلح
لجعله شرطا امتنع الفاء منه بل اذا كان مضارعا مثبتا او منفيا بلا يجوز فيه اثبات الفاء وعدمها قال ابن الحاجب في كافيته واذا
كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا او معنى لم يجز الفاء وان كان مضارعا مثبتا او منفيا بلا فالوجهان والا فالفاء وقال الرضي المضارع
المجرد والمصدر بلا يجوز فيهما الفاء وتركها اما الفاء فلانهما كانا صالحين للحال والاستقبال على الصحيح والاداة خصتهما بالاستقبال وهو
نوع تاثير قال وقوله تع ومن عاد فينتقم الله منه مذهب سيبويه تقدير مبتدا فيه لتكون الجملة اسمية وقال المبرد لا حاجة اليه قال
ابن جعفر مذهب سيبويه اقيس لان المضارع صالح للجزاء بنفسه فلولا انه خبر لمبتدا لم تدخل عليه الفاء قال الرضي وعلى ما ذكرنا
من تعليل دخول الفاء في مثبت المضارع يسقط هذا التوجيه المذكور للاقيسية ثم قال وان ثبت بحوانحت فموت زيد لم
يكن لمذهب سيبويه وجه اذ لا يمكن مثله تقدير مبتدا الا ضمير الشان ولا يجوز الاعبد ان المخففة قياسا وان واخواتها ضرورة
انتهى واقول نعم هذا الكلام الاخير ظاهر قول الش فان ذهبت الى تقدير مبتدا هو ضمير الشان ارتكبت ممتنعا قوله والجملة مفسرة على اللفظ
يعني فيكون في محل نصب وانما جاز النصب حملا على الحركة البنائية لمشابهتها الاعرابية لعروضها بعروض لا وزوالها بزوالها فكانها
عاملة محدثة لها قوله ولا يكون مستطاع خبرا او نعتا على المحل يعني على محل اسم لا المرفوع وكذا لا يجوز نعته نعتا على محل المنصوب لان لا تعمل

قبل اداة الشرط صالحين
للاستقبال ثم توصل الا
في معناها تاثيرا ...
كما اشرف ... ما ذكر فلانها
كانا صالحين

لا تعمل الا ان يحل اسمها المبني برفع ونصب كذا قال الرضي قوله ويختص الا هذه بالفعلية يعني الخبرية وسيصرح المص بعد هذا في
اول الكلام على الا بالفتح والتشديد قال ابن الحاجب في شرح المفصل هذه الحروف التحضيض معناها الا اذا وقع بعدها المضارع
والتوبيخ اذا وقع بعدها الماضي ولما كان معناها في وجهها ذلك افتقرت الى وقوع الفعل بعدها وقال الرضي ولا يكون
التحضيض في الماضي الذي فات الا انها كثيرا ما تستعمل في لوم المخاطب على تركه في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكانها من حيث
المعنى للتحضيض على ما فات وقلما تستعمل في المضارع ايضا الا في موضع التوبيخ واللوم على ما كان يجب ان يفعله المخاطب قبل
ان يطلب منه فان خلا الكلام من التوبيخ فهو العرض انتهى قوله الا رجلا جزاه الله خيرا قال البرقي تبيت بالمثلثة ومعناه
تستخرج الذهب من تراب المعدن من باب الثنائي اي تستخرجه ورد بان بعده ترحل لمي وتقم بيتي واعطها الاداوة ان تعنيت
وفيه المثناة الفوقية ويجاب بان كون روي ما بعده بالمثناة الفوقية لا يرد كون تبيت بالمثلثة لاحتمال ان يكون في مثل هذا الشعر
الاكفا وهو اقران الروي وهو الحرف الذي تنسب اليه القصيدة بروي متقارب في المخرج او الصفة كقول الشاعر بنات
البربخ هين المنطق اللين والطعم حيث قرن روي الاول وهو النون بروي الثاني وهو الميم وهما متقاربا المخرج وفي الصحاح
المحصلة المراة التي تحصل تراب المعدن وانشد هذا البيت وقال اي تبيت تفعل كذا والبيت مضمن يعني فيه العيب المسمى بالتضمين
وهو افتقار اخر البيت الى ما بعده ورواه برفع رجل ثم قال ويروى الا رجلا يعني هات لي رجلا ويروى الا رجل بمعنى الا من
رجل وفي الشرح والذي يظهر في توجيه الرفع ان يكون رجل فاعلا بفعل محذوف يفسره المذكور اي الا يدلها رجل وفي توجيه
الجر ان يكون على تقدير الا دلالة رجل فحذف المضاف وابقى المضاف اليه على حاله كان قراءة من قرأ والله يريد الاخرة بالجر اي
ثواب الاخرة انتهى وتبيت بالمثناة مضارع بات من اخوات كان ورجل جزم قال ابن السكيت شعر رجل ورجل اذا لم يكن
شديد الجعودة ولا سبطا تقول منه رجل شعره واللمة بكسر اللام وتشديد الميم الشعر يجاوز شحمة الاذن وتقم بالقاف المضمومة
تكنس من قممت البيت كنسته والاداوة المطهرة ونفض ثوبه خلعه واعطاؤها الاداوة كناية عن مواقعته لها قال الازهري وا
لبيان للاعرابي لم يرد الحجور وانما اراد ان يتزوج امراة يتمتع بها قوله والا على هذا التنبيه لانه ليس بعدها ليس بمضارع ولا ماض
معنى وانما هو دعاء قوله لانه لم يرد ان يدعو لرجل هذه الصفة وانما قصد طلبه وفي الشرح فيه نظر لان الدعاء يشعر بالطلب
في بعض المقامات يعني طلب غير المدعو به كقول السائل رحم الله امرا اعانني وهو هنا كذلك انتهى واقول فرق بين اشعار الكلام بشيء
وبين كونه مقصودا منه وكلام المص في الثاني لا في الاول ولا نسلم ان حذف الفعل الدعائي على شريطة التفسير وافتتاح الكلام
معه بالا يقتضي الاعتناء بالدعاء والقصد اليه وان اشعر ذلك بطلب الرجل المدعو له وقد ذكر المص هذا البيت في الجهة
العاشرة من الباب الخامس وذكر اضمار الخليل واضمار غيره وقال ان اضمار غيره اولى لان اضمار الخليل تقديره فعل غير مدلول عليه
على اضمار غيره بثلاثة امور واجاب عن الاول منها والثاني دون الثالث وهو ان طلب رجل هذه صفته اهم من الدعاء له قوله فرد ذو
بقوله نعم ان امرؤ هلك ليس له ولد فان ليس له ولد صفة لامرئ وقد فصل بينه وبين موصوفه بجملة هلك المفسرة وفي الشرح وفيه
نظر لاحتمال ان يكون ليس له ولد حالا من الضمير المستتر في هلك كما صرح به بعض المعربين انتهى واقول الذي صرح به هو ابو البقاء فانه قال
ليس له ولد الجملة في موضع الحال من الضمير المستتر في هلك انتهى لكن صاحب الكشاف لم يرض ذلك فانه قال ومحل ليس له ولد الرفع
على الصفة لا النصب على الحال ووافقه ابو حيان على ذلك وقال التفتازاني لان المعنى وان كان على التقييد لكن ذو الحال اما
امرؤ وهو نكرة غير مخصوصة واما ضمير هلك وهو مفسر غير مقصود وبما يقتضي انه لا محل فيه لانه تفسير الفعل فقط قوله ثم الفصل
بالجملة لانه ان لم تقدر مفسرة اذ لا يكون صفة لها الثانية وفي الشرح فيه نظر اذ لا يلزم من امتناع كونها صفة وقوع الفصل بالجملة

لجاز ان يقدر معمولة لمحذوف هو صفة لرجل اى الا رجلا مقولا فيه جزاه الله خيرا واقول يجاب عن هذا بان كلام المص بنا على الاصل
بعد الحذف وهكذا قال المص بان الفصل هنا بالجملة على تقدير ان لا تكون مفسرة امر اجنبى بجملة غاية بين الصفة وموصوفها وذلك
شايع بخلاف الفصل بينهما بالجملة المفسرة ولا نم ان صلت فى قوله ثم ان ارسلت جملة بل هو مفرد لانه مفعول مفرد الا بالكسر والتشديد قوله
وانتصاب ما بعدها فى هذه الاية ونحوها جا على الاصح هذا مذهب المبرد والزجاج وممن صرح بانه الاصح بدر الدين بن مالك
ووجه الرضى ما قاله من ان الا مقوية لمعنى الاستثناء ومحصلة والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضى وان الا نايبة عن استثنى كما ان حرف
الندا نايب عن انادى وقال البصريون العامل الفعل المتقدم او معناه بتوسط الا لانه شئ يتعلق به الفعل معنى وقد جاء
بعد تمام الكلام فشابه المفعول قوله ويعد من لا امتزجه فى نحو ما جاءنى احد الا زيد قال الرضى قال بعضهم لو كان بدل البعض وجب
الضمير والجواب انه لم يحتج الى الضمير لقرينة الاستثناء المتصل لافادته ان المستثنى بعض المستثنى منه انتهى قوله وانه يخالف المبدل
منه فى النفى والايجاب هذا الاعتراض لثعلب قد اجاب عنه السيرافى بانه بدل فى عمل العامل فيه وتخالفهما فى النفى والايجاب لا
يمنع ذلك كما لا يمنع تخالف الموصوف والصفة فيهما نحو مررت برجل لا كريم ولا لبيب والمعطوف والمعطوف عليه نحو يقوم زيد لا عمرو
واجاب عنه ايضا ابن عصفور بان الامع ما بعدها من تمام الاول فاذا قلت ما قام القوم الا زيد كانك قلت ما قام غير زيد قوله
الثانى ان تكون بمنزلة غير لا بى بدا لا بمنزلة غير فى كل صور ولابد لها فى الاسمية لما فى حاشية التفتازانى عند قوله تعالى لا فارض
ولا بكر ان لا فاعل باسمية الا التى بمنزلة غير وانما يريد بها انها بمنزلة غير فى مغايرة ما بعدها لما قبلها ذاتا او صفة قال الرضى اصل غير
ان تكون صفة مفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها اما بالذات نحو مررت برجل غير زيد واما بالصفة نحو دخلت بوجه غير الذى
خرجت به واصل الا التى هى ام ادوات الاستثناء مغايرة ما بعدها لما قبلها نفيا واثباتا فلما اجتمع ما بعد الا وما بعد غير
فى معنى المغايرة حملت الا على غير فى الصفة فصار ما بعد الا مغايرا لما قبلها ذاتا او صفة من غير اعتبار مغايرته له نفيا واثباتا وحملت
غير على الا فى الاستثناء فصار ما بعدها مغايرا لما قبلها نفيا واثباتا من غير اعتبار مغايرته له ذاتا او صفة الا ان حمل غير على الا اكثر
من حمل الا على غير لان غير اسم والتصرف فى الاسماء اكثر منه فى الحروف فلذلك تقع غير فى جميع مواقع الا قوله لو قلت قام رجل الا
زيد لم يصح اتفاقا هكذا وقع ذكر الاتفاق فى غالب النسخ واعترض عليه بان عدم صحته اما من جهة ان الجمع المنكر فى الاثبات لا يستغرق
وهو ليس بمتفق عليه وانما هو مذهب الاكثر كما صرح به التفتازانى فى التلويح واما من جهة ان المستثنى يجب دخوله فى المستثنى منه
وهو ايضا ليس بمتفق عليه فان بعض الاصوليين والمبرد يكتفون بجواز دخول المستثنى فى المستثنى منه ولا يشترطون وجوب ذلك
ويمكن ان يجاب عنه بان عدم صحته من جهة ان الجمع المنكر فى الاثبات لا يستغرق لكن لما كان القول باستغراقه فى غاية من الضعف
لم يعتد به المص وصرح بالاتفاق قوله ويرده انهم لا يقولون لو جاءنى دينار اكرمته ولو لا جاءنى من احد اكرمته ولو كانت الا فيهما بمنزلة الفا
لجاز ذلك ويمكن الجواب عن هذا بان التفريغ والبدل فى الاستثناء اتسع فيهما ما لم يتسع فى دينار ومن الزايدة فلا يلزم من امتناع دخول
دينار ومن الزايدة بعد لو امتناع وقوع التفريغ والبدل فى الاستثناء بعدها وانما قلنا انه اتسع فى التفريغ والبدل ما لم
يتسع فى دينار ومن الزايدة لان دينارا يشترط فيه صريح النفى ومن الزايدة يشترط فيها صريح النفى او النهى او الاستفهام بهل و
التفريغ والبدل فى الاستثناء يشترط فيهما كون الكلام غير موجب ويفسر غير الموجب بالنفى والاستفهام والنهى الصريح او المؤول وقال
ابن الصايغ قد يمنع عدم الجواز وخصوصا فى الثانى على قول من يجوز دخول لو فى حيز الشرط ويجعل الشرط كالنفى ولو سلم عدم
الجواز فقد يقال ان لو وان افادت النفى ففى مع ذلك ان جوابها يجب ان يقع على تقدير وقوع شرطها وكما يمتنع دخول وقوع الالفاظ المختصة
بالنفى مع الايجاب يمتنع وقوعها مع النفى المقدر فيه الايجاب انتهى وفى الشرح للمبرد ان يقول قد اجمعنا على اجراء ابى مجرى النفى

الص

الصريح واجزنا التفريغ فيه قال الله تعالى فابى اكثر الناس الا كفورا وقال ويابى الله الا ان يتم نوره مع انه لا يجوز ان يقال ابى ديارا الجماعة
المجى ولا جاءنى احد الذهاب فما كان جوابكم عن هذا فهو جوابنا انتهى وقال الرضى اجاز المبرد رضى الله على البدل لان لو يفيد معنى
النفى اذ هو لامتناع الشئ لامتناع غيره وهذا كما اجرى الزجاج التخصيص فى قوله تعالى فلولا كانت قرية امنت مجرى النفى فاجاز البدل
فى قوم يونس والاولى عدم اجراء الشرط والتخصيص فى جواز الابدال والتفريغ معهما مجرى النفى اذ لم يثبت انتهى وسيذكر المص قول
المبرد وما فيه بابسط مما ذكره هنا فى الباب الخامس فى الجهة الاولى قوله وابن الضايع هو بضاد معجمة وعين مهملة على بن محمد بن
على بن يوسف الكتانى الاشبيلى قال ابو حيان سمعت عليه دروسا من كتاب سيبويه وكان قد اخذ الكتاب عن الشلوبين بين قراءة
وسماع وصنف شرح الجمل اعتمد فيه وجمع بين شرحى السيرافى وابن خروف باختصار حسن ولم يتزوج قط وكان مواظبا على الصلوة
فى جماعة حسن الاخلاق توفى فى شهر ربيع الاول سنة ثمانين وستمائة هكذا رايت بخط والدى قوله وهذا هو المعنى الاشارة
بهذا الى البدل والعوض واللام فى المسئلة للعهد والمعهود كون الاصغر بمنزلة غير وعلينا نعم او لم يذكر ثانية ان اريد مدح
زيد وبعضهما ان اريد ذمه قوله قلت وليس كما قالاه لان المعنى لا يصح بدون كون الا بمعنى غير التى يراد بها البدل والعوض لان
الوصف بالا فى الاية موكد صالح للاستغناء عنه فيكون فساد السماء والارض الذى هو كناية عن فساد العالم مرتبا على تعدد الالهة
ووجود الشركاء وهو المعنى المراد لانه لو كانت الا فى الاية بمعنى غير التى يراد بها البدل والعوض يصير معناها لو كان فيهما عدد
من الالهة بدل العوض منه تعالى لفسدت السماء والارض وذلك يقتضى بمفهومه انه لو كان فيهما اثنان هو تعالى احدهما لم يفسدا
وذلك باطل والجواب عن هذا ان معنى الا بمنزلة لا يقتضى هذا المفهوم لان معناها لو كان فيهما عدد من الالهة دونه او بدلا منه
وحده تعالى لفسدت السموات والارض وذلك ظاهر انتهى قوله انخ فالفساد اناخ الجمل ابركه والبلدة الاولى الصدر والثانية
الارض وبغام الناقة صوتها الوحدة النجيبة والمعجم صوتها التى لا تفصح به قوله لو كان معنى ما سلبى بنادى عنده فيا الاداة والذى
نصب على الظرف وهو خبر كان والصارم السيف القاطع والذكر والمذكر من السيوف ما كان ذا ما وفرونق قوله وهو لا يجرى لو مجرى
النفى كما يقول المبرد هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال سيبويه لو كان معناه رجل الا زيد لا يقتضى انه لا يشترط كون الموصوف
بالا جمعا او شبهه لان رجلا نكرة فى سياق لو الجارية مجرى النفى فيعم كل رجل فيكون شبه جمع قوله فنظر ما فى ذلك الجمل و
الظروف فانها تقع صفات ولا يجوز ان تنوب عن موصوفاتها يعنى الا اذا كان الموصوف بعضا من مجرور بمن او مجرور بفى مقدم فا
لاول نحو منا ظعن ومنا اقام اى منا فريق ظعن ومنا فريق اقام ومنه قوله تعالى ومنا دون ذلك اى ومنا فريق دون ذلك والثانى
كقوله لو قلت ما فى قومها لم تيثم يفضلها فى حسب وميسم اى لو قلت ما فى قومها احد يفضلها لم تاثم فحذف الموصوف وهو احد وكسر حرف المضارعة من تاثم وابدل الهمزة
المحذوف والميسم بكسر الميم وفتح المهملة الكوكة والكمال وهذا هو المراد هنا يقال امراة ذات ميسم اذا كان عليها اثر الجمال قوله
وانها لا يوصف بها الا حيث يصح الاستثناء قال الرضى مذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء قال ابن ذن
وتلك ما اتى احد الا زيدا بكون الا زيد بدلا او صفة وعليه اكثر المتاخرين متمسكين بقوله وكل اخ مفارقه اخوه البيت وقوله
من الناس كلهم مالكون الا العالمون قوله نحو عندى درهم الا دانق الدانق بدال مهملة ونون مكسورة وقد تفتح وقد يقال
داناق بالف بعد النون وهو سدس الدرهم ولفظه قيل كم مقدار ما اعترف به قابل هذا الكلام اجيب بانه درهم كامل فان
قيل ينبغى ان يكون درهما ينقص سدسا لان ما بعد الا وهو الدانق مطابق للاول لما قبلها وهو درهم وقد سبق من المص ان ما بعد الا
اذا طابق ما قبلها فالوصف مخصص واذا كان الوصف هنا مخصصا كان معترفا بدرهم ينقص سدسا اجيب بان الله هو لما كان
سدسا لم يطابق ما بعد الا لما قبلها فكان الوصف مؤكدا لا مخصصا قوله وقد يقال انه مخالف لقولهم لو كان فيهما الهة

باء وقدم جواب لو فاصلا بين الخبر المقدم
وهو الجار والمجرور والمبتدا المؤخر وهو احد

يعني ان تكون الا او صفا بها الا الله لفسدتا ان الاصفر ولتمثيل سيبويه الا الا الصفر بلو كان معنا رجل الا زيد لغلبنا فان كلا من الاية والمثال لا يصح الاستثناء فيه تولى دكاح مفارقة او اه الفرقدان بجان معروفان قريبان من القطب الشمالي وقيل الاصل للاستثناء على لغة من يلزم المثنى الالف في الاحوال كلها وقال الرضي قال الكسائي حذف منه الموصول الحرفي وبقي بعض صلته والتقدير الا ان يكون الفرقدان ورد بان الموصول لا يحذف لا سيما الحرف الذي تذكر نواصب المضارع انتهى قوله والوصف هنا مخصص وذلك لان معنى ما قبل الا كل اخ يفارق فان ما قبل الا مطابق لما بعدها في التثنية قوله حراجيج اي الحراجيج بمهملة فراء فجيمين بينهما مثناة تحتية جمع حرجوج بضم المهملة وهي الناقة الطويلة او الجسيمة الذلذل بر عطف على مناخة والمراد بالبلد هنا الارض والقفر المفازة لاماء بها ولا نبات قوله وابن مالك دحمل عليه كذا وقع في غالب النسخ بواو وقيل حمل وانا الرين كابن مالك مع الاصمعي قبل البيت لان ابن مالك لم يقل بزيادة الا في البيت السابق وفي بعض النسخ وابن مالك حمل بغير واو قوله ارى الدهر الا منجنونا باهله هذا صدر بيت عجزه وما صاحب الحاجات الا معذبا والمنجنون الدولاب الذي يدور باهله والتقدير لا يدور دوران منجنون ولا معذب معذبا اي تعذيبا كذا ذكره المصنف في اوضح المسالك قوله ثم ان ثبتت رواية فتخرج على ان ارى جواب لقسم مقدر يعني يكون حذف لا النافية على القياس وفي الشرح وقوله فتخرج خبر مبتدا محذوف يعود الى الرواية اي ان ثبتت رواية فهي تخرج على حد قوله ومن عاد فينتقم الله منه واقول قد عرفت ما في مثل هذا الكلام عند قوله الا الحفيفة عند قوله وعلى هذا فيكون قد لا يطيل باعادته قوله فقيل غلط قال الاصمعي ان ذا الرمة غلط اذ لا يقولون لحاء نبذ الا راكبا قوله ومناخة حال يعني من الضمير في تنفك وقد جاء بالرفع ايضا على انه خبر مبتدا محذوف اي الا هي مناخة قوله وهذا فاسد لبقاء الاشكال يعني الذي لاجله جعلت الا في البيت زائدة وهو وقوع الاستثناء المفرغ في الايجاب بان يقال ليس الاشكال باق فان الاستثناء المفرغ يقع في الايجاب اذا حصلت الفائدة وكان المستثنى فضلة كما صرح به ابن الحاجب واذا كان مناخة حالا كان فضلة وكان الكلام مفيدا فلنا يلزم عليه عمل ما قبل الا فيما بعدها الا ان على الحق ما اخر عن مناخة وهو خبر تنفك وما قبل الا لا يعمل فيما بعدها الا اذا كان المستثنى او المستثنى منه او صفته وليلزم تقدم الحال على عاملها المعنوي ان كان مناخة حالا من المستتر في الجار والمجرور قوله ومن العجب ان ابن مالك على امامته ذكرها في شرح التسهيل من الاقسام الا اول لم يقل ابن مالك واقسام الا ولا قالوا الا على اقسام وذكر من تلك الاقسام الا المفردة وانما قال عند الكلام على تعريف المستثنى بانه المخرج تحقيقا او تقديرا من مذكور او متروك بالا او ما بمعناها وقولي بالا متعلق بالمخرج احترزت به للتنبيه الا التي بمعنى غير والتي بمعنى الواو على مذهب الاخفش والتي بمعنى ان لم كقوله ثم الا المفردة والزائدة على مذهب الاصمعي وابن جني انتهى الا باعق والتشديد قوله فهذا كان هو اي لسان فان قيل قد قال المصنف في ان المكسورة المشددة ان خبر الشان موضوع لتقوية الكلام فلا يناسبه الحذف اجيب بان ذلك في الحذف استقلالا لا اتباعا وهنا الحذف تبعا كان قوله وعلى الاول فهي بدل من كتاب ويجوز ان يكون خبر المبتدا محذوف اي هو ان لا تعلوا قوله واللام متعلقة بيهكد ون ويجوز ان تتعلق بصدهم وان تتعلق بزين واللام الداخلة على ان داخلة على مفعول له اي علة تزيين الشيطان لهم او صدهم عن السبيل هو خوف ان يسجدوا لله قوله يحفظ القرآن من اوله الى اخره القرينة هنا ذكر الاخر وجعله غاية وفي الشرح القرينة هنا كون الكلام مسوقا للحفظ القرآن كله وذلك مناف لخروج الغاية انتهى وما قلناه اولى لنا ولم يجعلك هذا الخابط من اوله الى اخره وما دلت القرينة الاتية على دخول ما بعدها قوله تعالى من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى والقرينة هي العلم بانه لا يسرى به الى البيت المقدس الا بدخوله قوله او على خروجه ثم اتموا الصيام الى الليل القرينة هنا نص منفصل عن هذا النص هو النهي عن الوصال والمنع منه فلو لم يخرج الليل عن حكم الصوم لدخل فيه لانه صار غاية للصيام لكونه مما يمتد لا الاتمام لانه فعل الجزء الاخير وهو لا يمتد والمغيا لا بد ان يكون ممتدا قوله ويحو منظرة الى ميسرة

فان

يعني ان تكون الا او صفا بها الا الله يصح الاستثناء بخلاف لفظ الثنا

في قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا ان الاصفر ولتمثيل سيبويه

ان كان مناخة حالا من الضمير في تنفك صح مع

فان الغاية لو دخلت هنا في حكم ما قبلها لوجب الانظار حالة المسيرة ايضا وذلك يؤدي ايضا الى عدم المطالبة وتفويت حق الدائن قوله وذلك اذا ضممت شيئا الى اخر بعضه كونه عطف ما هو على شيء او عطف ما عليه شيء او متعلقا بشيء سواء كان من جنسه او لم يكن قوله ولا يجوز الى زيد مال تريد مع زيد لان زيدا لم يضم الى اخر في شيء مما ذكر بانه يضم اليه فيه فان قيل لم لا يكون قوله ولا يجوز الى زيد مال امتناعا على كون الى بمعنى مع مكانه قال ولا يجوز الى زيد مال وان كانت الى بمعنى مع لجاز ذلك قلنا انا جعلناه لبيان ما احترز عنه بقيد الضم لا نزوع احترازية من كلام الفراء فانه قال وانما تجعل الى كمع اذا ضممت شيئا الى شيء كقول العرب الذود الى الذود ابل فان لم يكن ضم لم يكن الا كمع فلا يقال في مع فلان مال كثير الى فلان مال كثير انتهى قال الرضي والتحقيق ان الى هذه بمعنى الى وقيل انها بمعنى مع لا انهما في قوله ثم ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم اي مضمومة اليها وقوله ثم الى المرافق اي مضافة اليها وقولهم الذود الى الذود ابل اي الذود مضافة الى الذود انتهى والذود ما بين الثلاث الى العشرة وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها والذال الاولى معجمة والثانية مهملة وفي الجنى الداني وتاول بعضهم ما ورد من ذلك على تضمين العامل وابقاء الى على اصلها والمعنى في قوله من انصاري الى الله من يضيف نصرته الى نصرة الله والى هذا البلغ من مع لانك لو قلت من ينصرني مع فلان لم يدل على ان فلانا وحده ينصرك ولا بد بخلاف الى فان نصرة ما دخلت عليه محققة واقعة مجزوم بها اذ المعنى على التضمين من يضيف نصرته الى نصرة فلان انتهى قوله بعد ما يفيد حبا او بغضا من فعل تعجب واسم تفضيل يعني بعد فعل التعجب او اسم تفضيل من الحب او البغض ففي العبارة ادنى تسامح ويمكن ان يقال ما يفيد بالوضع فلا تسامح وانما بينا كلامه بهذا لما قال ابن مالك في شرح التسهيل وسميت بعولي والتبيين على المتعلقة في تعجب او تفضيل بحب او بغض مبينة لفاعلية مصحوبها قوله فلا تركني بالوعيد اي الوعيد التهديد والمطلي المدهون وفي الصحاح والقاموس وترت السفينة طليتها بالقار قوله قال ابن مالك ويمكن ان يكون منه ليجمعكم الى يوم القيامة انما قال يمكن لاحتمال ان يكون الى في الاية للانتهاء وضمن يجمعكم معنى الضم وهو ما يتعدى بالى قوله تحذف وقلب لانه حذف الحال اعني مضافا وادخل الباء على غير ما حقها ان تدخل عليه لانه ادخلها على الضمير الذي كان متراكبا مطلي وترك القار مطلي وكان حقها ان يدخل على القار ويرفع الضمير بمطلي وهذا على رواية رفع القار واما على رواية جره فهو بدل من الضمير المجرور ولا قلب فيه قوله وقال ابن عصفور وهو على تضمين مطلي معنى مبغض قال الرضي ان معنى مطلي به القار اجرب مكروه والتكريه يتعدى بالى قال الله تعالى وكره اليكم الكفر والفسوق وفي الشرح ولو قيل بان الى متعلقة بمحذوف هو حال من اسم كان كان قولهم كان قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف البالي اي كان في حال التركيب مبغضا الى الناس بسبب الوعيد جملا اجرب مطلي به القار وهي جمل فيه والصق به ويدل على مبغضا الحذف ما ذكره بعده من الصفات الموجبة للتكريه لكان وجها انتهى واقول هذا بعينه هو التاويل الذي نقل المصنف عن بعضهم الا ان ذلك التاويل فيه قلب وتاويل الشارح لا قلب فيه والحال المقدرة في ذلك التاويل مضاف وفي تاويل الشارح مبغضا قوله تقول وقد غالبت ام علقمة بكر وقد علوت والكور بضم الكاف وبالراء الرحل ويروى بالمثناة التحتانية المضمومة وبالسين المهملة الساكنة والقاف المفتوحة ويروى بفتح المثناة التحتية والواو مضارع وروى بكسر الواو بمعنى العطشة والمعنى انزكبني فلا يلي ركوبي قوله ام لا سبيل الى الوصول الى الحرم لعمري بنقل الشيخ من ولا من التهلل الحلول في الحلق وفي الشرح معناه الحلال وقد عرف ان الى المتعلقة بما يفهم حبا او تعجبا واسم تفضيل معناها التبيين فعلى هذا تكون الى في البيت مبينة لفاعلية مجرورها وليست قسما اخر انتهى قوله قد يجوز ان ما سلفنا ان الى التي للتبيين متعلقة بفعل تعجب او اسم تفضيل من نفس الحب والبغض او من لفظ موضوع لمعنى احدهما والى في البيت ليست كذلك بل متعلقة باسم تفضيل من الشهوة قوله وفيه نظر لان شرط هذه اللغة تحريك الياء في الاصل اجاب ابن الضائع عن هذا بان سكون الياء في شوى عارض للاستثقال واصلها الحركة واقول في هذا الجواب نظر لان سكون شوى

ان المراد

المانع من الاستقبال وهو سكونه عن الحركة الاعرابية وتلك عارضة لبنيه على الاصل لان الكلمات قبل التركيب تثبت بعد هزاى بالقصر
والسكون قوله فاذا قيل والله ثم اسقط الواو وجاز سكون اليا، وفتحها وحذفها اما سكونها فقال الرضي للمبالغة في المحافظة
على حرف الايجاب بصونه احرها عن التحريك والحذف وان كان يلزم ساكنان على غير حده لانها كلمتان اجريتا مجرى كلمة واحدة
كالضالين كاف ها الله وهو ايضا من خصايص لفظة الله انتهى واما فتحها فتشبيها بحرف الايجاب واما حذفها فللساكنين قوله
وعلى الاول فيلتقي ساكنان على غير حده اي على غير حد التقايهما لان الحد لالتقا الساكنين لامه لما وحد التقاؤهما ان يكونا في كلمة
ويكون الاول منهما حرف لين والثاني منها مدغما في اخر نحو دابة وتحاجوني في الله وحويصة وحروف اللين الالف والواو والياء التي لم يكن سواء كان
ما قبلها حركة من جنسها او لم يكن اي بالفتح والسكون قوله الم تسمع اه عبد مرجع عبده والرونق الحسن والضحى وقت اشراق الشمس بذكر نظر الا
انه اسم كهرد ونحو ويونث نظرا الى انه جمع ضحوة والهديل بالمهملة صوت الحمام وفي بعض النسخ الهدير بالراء وهو ايضا صوت الحمام
قوله وقد يقدمها حكى ذلك الكسائي وقال الجعجم يجوز مدها اذا ابعدتها لسانة فيكون المد بها دليلا على البعد قوله
وحرف تفسير وهي اعم من ان المفسرة لانها تدخل على الجملة والمفرد بعد القول وغيره بخلاف ان فان لها شروطا تقدم الكلام عليها وذهب
قوم الى ان اي التفسيرية اسم فعل معناه عوا وانهموا قوله لانا لو بتنا لما صلح للسقوط دايما ولا علما ملازما العطف الشيء على
مرادفه وانما قال دايما لان الواو تصلح للسقوط في بعض الاوقات وذلك اذا وقعت بين الاخبار نحو زيد كاتب وشاعر وبين
الصفات نحو الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم وانما قال ملازما لان العاطف قد يعطف الشيء على نفسه نحو
وما ادراك ما يوم الدين ثم ما ادراك ما يوم الدين وقد يعطف الشيء على مرادفه نحو والفى قولها كذبا ومينا قوله ويرميني
بالطرف اه اي يشير الي السيد ويقليني اي يبغضني يقال قلاه وقلا بكسر القاف مع القصر وبالمد قوله لان اذا ارادت لتقول بيتي
وفاعل تقول المخاطب فكيف يكون الفاعل فيما اضيفا اليه اذا قد حاشية المفتاح التي منه كلام الزمخشري على قوله تعالى واذا لقوا
الذين امنوا قالوا امنا اذا ابتدأ تقدير الفعل المسند الى ضمير المتكلم فان اي بكلمة اي كان ما بعدها تفسيرا لما قبلها فيجب تطابقهما ويجوز
في صدر الكلام تقول على الخطاب ويقال على المبني للمفعول وان اي بكلمة اذا كان صدر الكلام في موضع الجزاء فيجب ان يكون
ما بعدها على لفظ الخطاب ولا يستقيم في صدر الكلام فقال الا اذا قد ران القايل هو المخاطب لكنه عبارة تكلف قوله اذا كنيت باي
اه كنيت بزيد والباء في باي للمصاحبة او للاستعانة وهي متعلقة بمحذوف دل عليه تفسيره وذلك المحذوف مع فاعله في
محل نصب على الحال من فاعل كنيت ولا يجوز ان يكون متعلقة بتفسيره المذكور لانه يلزم تقديم معمول المصدر على موصوفها لان تفسير
المذكور مصدر افعل ولا ان تكون متعلقة بكنيت لانا بالبيت كنيا جاعن شي لان الكناية في الفعل الذي قبلها لا بها ولعل منصوب
بفعل المحذوف بناء على ان كنيت منزل منزلة اللازم او على التنازع بينه وبين المحذوف واعمال الثاني وهو المحذوف كما هو المختار
عند البصريين قال ابن الصايغ وفي قوله ان تكن باذا وما نفسره مناقشة وهي ان التفسير ليس باذا بل بالجملة ما بعدها وجوابها ان الباء
فيه للمصاحبة اي بفتح الهمزة وتشديد الياء تنظرت نصرا اه هذا البيت للفرزدق وتنظرت بمعنى تفكرت ونصر بالمهملة هو نصر بن
سيار ملك العراقين والسماكين كوكبان يقال لاحدهما السماك الاعزل ولاخر السماك الرامح واستهلت صبت بالمواطر جمع ماطرة
والضمير في ابهما يعود على الامرين اللذين احدهما نصر والاخر السماكان قوله وموصولا نحو لنترعن من كل شيعة ايهم اشد التقدير لنترعن
الذي هو اشد قال سيبويه وعلته بانه ح ان الصدر حذف فصار اي مبنيا كاخوانه الموصولة قال الرضي وذلك لان شيئا اذا فارق
اخوانه لعارض فهو شديد الانزواع الى ما بادنى سبب يرجع اليها وبني على الضم تشبيها بقبل وبعد لانه حذف منه بعض ما يوضحه ويبينه
كما حذف من قبل وبعد المضاف اليه المبين للمضاف قوله قال سيبويه وقال سيبويه ايضا الاعراب مع حذف الصدر لغة

جيدة وعليه جا قوله اذا ايهم اشد نصب ايهم وذلك انه لو حذف الصلة بكمالها لم يحذف شيء منها وبقي ما هو معها القايم وهو الجزء
قوله وخالفه الكوفيون يعني خالف سيبويه في ان ايا في نحو الاية موصولة على قراءة الضم او في ان ايا الموصولة اذا اضيفت وحذف
صدر صلتها تبنى على الضم لانهم لا يرون ان ايا تكون موصولا ويدل على ذلك قوله لانهم يرون ان ايا الموصولة معربة دائما قوله فانه يلزم انها
تعرب اذا افردت فكيف يقول ببنائها اذا اضيفت قال الرضي قال الجرمي ولا اعرابه مع حذف المضاف اليه دليل على انه كان مع
المضاف اليه معربا ايضا لان حذف المضاف اليه يوجب الحركة كما في قبل وبعد قوله وزعم هؤلاء اي مخالفو سيبويه
وهم الكوفيون وجماعة من البصريين قوله وعلقت تنزع عن العمل بفتح المهملة وتشديد اللام وفاعله مستتر عايد على اي ويجوز
ان يكون عايدا على الجملة وصح نسبة التعليق اليها لحصوله من صدرها ويحتمل ان يكون بضم المهملة وكسر اللام المشددة مبنيا للمفعول
وانث لان المراد بجملة تنزع قوله وردوا في الجواب ان التعليق مختص بافعال القلوب هذا رد على يونس وفيه نظر لان مذهبه جواز
التعليق في غير افعال القلوب وقوله وانه لا يجوز لاضربن الفاسق بالرفع رد على الخليل وقوله وانه لم يثبت زيادة من في الايجاب رد
على الكسائي والاخفش في قولهما بجواز زيادة من في الايجاب فالعبارة فيها لف ونشر مرتب قوله وقول الشاعر وهذا عطف
على فاعل يرد وجملة يردى في محل نصب على الحال وهو رد على الجميع او هو مبتدا خبره يردى وجملة يردى خبره والجملة مستانفة
للرد عليهم فاينا وقوله وحرف الجر لا يعلق بيان للرد على يونس وقوله ولا يجوز حذف المجرور ودخول الجار على معمول صلته للرد على
الخليل وقوله ولا يستانف ما بعد الجار للرد على الكسائي والاخفش لانهما قالا ان ايا وما بعدها جملة استفهام مستانفة
قوله وجوز الزمخشري وجماعة كونها موصولة مع ان الضم اعراب وفي الشرح لا اعرف المحلل الذي وقف فيه المص على
الزمخشري يجعل ضمها اي في هذه الاية اعرابية على التقدير المذكور والذي في الكشاف بنصه ويختلف في اعرابه ايهم اشد
فعن الخليل انه مرتفع على الحكاية تقديره لننزعن الذين يقال فيهم ايهم اشد وسيبويه على انه مبني لسقوط صدر الجملة التي هي صلة
حتى لو جي به لاعرب وقيل ايهم هو اشد ويجوز ان يكون النزع واقعا على من كل شيعة كقوله تعالى ووهبنا لهم من رحمتنا اي لننزعن
بعض كل شيعة وكان قائلا قال من هم فقيل ايهم اشد عتيا هذا كلامه وليس فيه تعرض للضمة ايهما هل هي ضمة
اعراب او بناء انتهى واقول لا شك ان قول المص ان الضمة اعراب من كلام الزمخشري وانما هو من كلام الجماعة الذين ذكرهم معه و
اضافة هذه المقالة مع عزوها الى الزمخشري وجزؤها لا يقتضي انها من كلام الزمخشري لجواز ان تكون من كلام غيره ولو سلم فيجوز
ان يكون المص اطلع عليه في غير الكشاف ولو سلم فيجوز ان يكون المص تلخيصه من قوله ويجوز ان يكون النزع واقعا على من كل شيعة
اه فان قوله هذا بعد ما نقل عن الخليل ارتفاع ايهم في الاية على الحكاية وعن سيبويه على البناء كالنص على ان المراد جواز ارتفاعها
على الاعراب على تقدير الموصولية قوله وفيه تعسف ظاهر وهو تقدير السوال عن البعض وتقدير المبتدا من المكتفي بالموصول
وفي الشرح والظاهر ان لا تعسف لان كلا من هذه الامور التي اجتمعت جار على القواعد واقول ليس المراد بالتعسف منها مخالفة القواعد
حتى يقال ان كلا من هذه الامور التي اجتمعت جار على القواعد وانما المراد بها كثرة الاعتبارات والتقديرات وان كان كل واحد
منها جاريا على القواعد وكثيرا ما يطلق على ذلك تعسف قوله ولا اعلمهم استعملوا ايا الموصولة مبتدا وفي الشرح هذا الكلام ان
كان من تمام الاعتراض على الزمخشري فمشكل لان ايهم على رايه خبر لا مبتدا وان كان لبيان حكم من احكام اي الموصولة فهو غريب
لانه ادخاله لاجنبي بين امور متناسبة واقول هو جواب عن ايراد يرد على المص في تقريره كلام الزمخشري بانه حذف من الاية مبتدا وان
مكتفيا لاسم موصول مثل ذلك الايراد هو ان هذا مبني على كون اي خبر المبتدا محذوف وليس كذلك فيقتضي لجواز ان يكون مبتدا محذوف
الخبر فاجاب بان ايا الموصولة لا تكون مبتدا قوله وهذا باطل برسم الضمير المتصل باي متصلا عليه كما في الرسم من ناسيا هاء جرى عن

المناسب فيجوز ان يكون هذا منها **قوله** والمناسب ان تكون وصلة لنداء ما فيه ال نحو يا ايها الرجل وذلك لانهم استكرهوا اجتماع اداتي التعريف فحاولوا ان يفصلوا بينهما باسم مبهم يحتاج الى ما يزيل ابهامه فيصير المنادى في اللفظ ذلك المبهم وفي الحقيقة ذلك المخصص الذي يزيل الابهام ويعين الماهية وحيد واذ ذلك الاسم ايا لانه اذا انقطع عن الاضافة واسم الاشارة حيث وضعا مبهمين بشرط ازالة ابهامهما الا ان اسم الاشارة قد يزال ابهامه بالاشارة الحسية فلا يحتاج الى الوصف بخلاف اي مكان ادخل في الابهام فلهذا جاز يا هذا ولم يجز يا اي بل لزم ان يردفه بما يزيل ابهامه وذلك اسم الجنس لانه الدال على تعيين الماهية ويجري مجراه الذي وموصولها وقد يجري مجراه اسم الاشارة الموصوف بذي اللام نحو يا اي هذا الرجل **قوله** ويرده انه ليس لنا عائد يجب حذفه قال ابن الضائع ابو الحسن الاخفش يقول بوجوب الحذف هنا لان ما بعد اي عوض من ذلك المحذوف والحذف للعوض كلا حذف **قوله** ولانه يجب منها بان ما في قولهم لا سيما زيد بالرفع كذا يعني موصولا وجب حذف عائده ووجب كون صلته جملة اسمية وفي الشرح والقائل ان يقول لانه وجب وصل ما الموصولة في لا سيما بالجملة الاسمية فقد نص في التسهيل على انها توصل بظرف وبجملة فعلية **قوله** واول منه اعجب من الشارح لانه الذي نقض به المصنف انما هو ما في لا سيما زيد بالرفع لا ما في لا سيما مطلقا حتى يقال ان ما في لا سيما قد توصل بظرف وقد توصل بجملة فعلية **قوله** ولا يكون اي غير مذكور معها مضاف اليه البتة يعني لا لفظا ولا معنى وهذا رد على الاخفش في قوله ان اي تكون نكرة موصوفة لكن لان قوله ذلك يقتضي انها بمضافة لفظا ومعنى **قوله** اذا بأس اي سوالف السوالف جمع سالفة وهي ناحية مقدم العنق من لدن معلق القرط الى قلت الترقوة والقلت بفتح القاف وسكون اللام وفي اخره مثناة النقرة يقال قلت العين لنقرتها والترقوة العظم الذي بين نقرة النحر والعاتق وهو فعلوة ولا تقل ترقوة بالضم كذا في الصحاح واللوى بكسر اللام والقصر وزند وبفتح الراء موضعان ويروى جزاي والجملة علم مهما نعت لذئب بالاستفهام **قوله** وهو حال مقدرة في الشرح ويمكن ان يكون من قبيل الحال المقارنة المقدرة على ان يكون التقدير لو نزعني صيد وود يقع في ثلاثة ايام بعده اي بعد الوقوع المال المعنى ما يرى بيتي ويحاول الا في حال كونه يجيئني يصيد وود يقع في ثلاثة ايام بعد ذلك اليوم فالاضافة مقارنة لمضمون العامل وهو التربص وكذا الجواب ان ندرت الحال من المعمول انتهى واقول هذا التقدير يقتضي ان ثلاثة معمول الصيد وود ويلزم على ذلك تقديم معمول المصدر عليه وهو لا يجوز نعم قال الرضي لا اظهران ذلك جائز اذا كان المعمول ظرفا او شبهه **قوله** وفيه بعد اي عطف الجملة الثانية في البيت على الاول بفاء محذوفة لان ذلك ان سلم يثبت في سعة الكلام ليس بقياس حتى يحمل عليه كلام المتنبي **قوله** لعلو ترعني من بنيه ذي الحال في الشرح يجوز ان يكون التقدير لو نزعني ثلاثة منك يعيد ود ونفصل الربط باعتبار المحذوف انتهى ولا يخفى ان كلام المصنف انما هو بناء على ما هو الاصل من عدم التقدير **قوله** ولها اي بعد استعمالات وفي بعض النسخ اربع يعني باعتبار الاولى ان استعمالات جمع لاستعمال والتأنيث انه جمع لاستعمال الترفان قيل قوله احدها والثاني والثالث والرابع يرجح الاول اجيب بانه يجوز ان يكون اثنان ولا باعتبار وذكر ثانيا باعتبار اخر **قوله** واذ قال ربك للملائكة في الكشاف واذ نصب اضمار اذكر ويجوز ان ينتصب بقالوا انتهى قال ابو حيان والذي اذهب اليه ان استعمال اذ مفعولا به لا يجوز اذ لا يوجد من كلامهم نحو اعجبني اذ قدم زيد ويخرج ما ورد مما يوهم ذلك على ان يكون اذ ظرفا والمحذوف يدل عليه المعنى اي اذكروا حالكم اذ فيكم اذ امركم وقد جاء بعض ذلك مصرحا به قال الله تعالى واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم اعداء وقال التفتازاني واذ نصب باضمار اذكر بقرينة المقام حيث لم يذكر عامل ولم يناسب شيء سوى ذلك مع كثرة استعماله معه فان هو من الظروف مثل فكيف يقع مفعولا به قلنا يجوز ان يكون اسما مجرورا باضافة الظرف اليه مثل يومئذ وبعد اذ نجانا الله منها ونحو ذلك ومنصوبا بكونه مفعولا

مفعولا به مثل اذكر اذ من فاما نكرة ولم يجوز وارتفعه على الفاعلية لبعدها عن الظرفية التي تلزمه في الغالب ومنهم من يأبى المفعول به ايضا اذ لا يوجد في الكلام مثل هذا على اذكر الحادث يوم كذا فالاحسن ان يجعل هذا الامر عطفا على محذوف قبله اي اذكر النعمة في خلق الارض والسماء واذكروا ما على تقدير انتصابه بقالوا فهو ظرف والجملة بما فيها عطف على ما قبلها عطف القصة على القصة **قوله** والرابع ان يكون مضافا اليها اسم زمان صالح للاستغناء عنه نحو يومئذ وساعتئذ فقالوا ان الظروف مضافة الى المضاف في المعنى الى جملة محذوفة مبدل منها التنوين وفي ذلك تعسف من جهة المعنى اذ قولك حينئذ كما يوم الوقت وساعة الوقت ونحو ذلك غريب الاستعمال مستهجن المعنى بخلاف قوله ثم بعد اذ انتم سمعتم اذ معناه بعد الوقت واما يوم الوقت المعلوم فذكر ابو علي في الحجة ان الوقت بمعنى الوعد ولا يجوز ان يراد بالوقت الاوان لان قول اليوم اوضح النهار واما برهة من الزمان ولو قلنا برهة الزمان او يوم الزمان لم يكن ذلك بالسهل هذا كلام ابي علي قال الرضي والذي يبدو لي ان هذه الظروف التي كانت في الاصل مضافة الى اذ ليست بمضافة اليه بل الى الجملة المحذوفة لانهم لما حذفوا تلك الجمل الدالة لترسيا الكلام عليها لم يجز ان يبدل منها تنوين لاختصاصه لهذه الظروف كما ابدلت في كل وبعض واذ لان كلا واخواتها لازمة للاضافة معنى فيستدل بالمعنى على حذف المضاف اليه ويتعين ذلك المحذوف بالقرينة الحاصلة من سياق الكلام فيكمل المراد واما هذه الظروف فليست بلازمة للاضافة معنى فلو قلت جئت كنا صباحا كذا وقصد تحذف المضاف اليه وابدال تنوين حين منه لم يكن ظاهرا انه ذلك المعنى بل ظاهره ان التنوين فيه للتنكير فلما خافوا التباس تنوين العوض في يوم وحين وساعة بغيرها من تنوين التمكين والتنكير توصلوا الى الدلالة على الجمل المحذوفة المضاف اليها في الاصل بان ابدلوا من تلك الظروف بدل الكل ظرفا لازما للاضافة الى الجمل خفيفا في اللفظ صالحا لجميع انواع الازمنة مقطوعا عن الاضافة لحذف الجملة المضاف اليها وهو مع ابدال التنوين منها كقوله وانت اذ صحيح فجيء به بعد هذه الظروف بدلا منها مع تنوين العوض ليكون التنوين كالثابت في الظروف المبدل منها لان بدل الكل مع قيام مقام المبدل منه في المعنى يطلق على ما اطلق عليه فكانه هو والزم اذا الكسر لالتقاء الساكنين **قوله** وفي نحو اذا انتبذت ظرف لمضاف الى المفعول محذوف هكذا رأيناه في نسخ معتمدة واللام في المفعول للعهد والمعهود المفعول الموجود في الابتداء اعني مريم في الشرح والذي ثبت في النسخ التي بايدينا وفي نحو اذا انتبذت ظرف لمضاف الى مفعول محذوف ولو حذفت الى وقيل ظرف لمضاف معمول لكان حسنا فان القصة المقدرة هي لفظ مضاف الى مريم وهو محذوف وما ثبت في النسخ يمكن تصحيحه بان تحذف صفة المضاف والمراد بالمفعول ما هو مفعول بعد الحذف وهو لفظ مريم لكن لو عرف وقيل الى المفعول لكان حسنا انتهى **قوله** ومن الغريب ان الزمخشري قال في قراءة بعضهم لمن من الله على عباده عبارة الزمخشري في الكشاف وقرئ لمن من الله على المؤمنين اذ بعث فيهم وفيه وجهان ان يراد لمن من الله على المؤمنين منه او بعثه اذ بعثه فيهم فحذف لقيام الدلالة او يكون اذ في محل الرفع كاذا في قولك اخطب ما يكون الامير اذا كان قائما اي لمن من الله على المؤمنين وقت بعثه انتهى قال التفتازاني مبنى الوجهين على ان كلا من اذ واذا كما استعمل ظرفا استعمل اسما على الظرفية فههنا المبتدأ محذوف اي منه او بعثه والظرف متعلق به ومن من الله خبره والدال على المحذوف هو الخبر ان قد يعقبه والظرف ان قدر بعثه وكذا في المثال يكون الخبر محذوفا والظرف حال عليه لمن اخطب اكوان الامير واوقاته حاصل اذ اوجد قائما وعلى الاسمية لا حذف لان اذ مرفوع على الابتداء ومن من الله خبره اي من من الله وقت بعثه على طريقة تقريرها مبنيا اذا مرفوع على الخبرية اي اخطب اوقات الامير وقت كونه قائما وما ذكر من لزوم حذف الخبر انما هو على تقدير ظرفيته اذا انتهى وبيانه على طريقة ما ذكره صاحب ان من من الله خبر عن الوقت وهو في الحقيقة خبر لما اضيف اليها اليه **قوله** ولا نعلم بذلك قائلا بل يرد عليه

في الشرح عن ابن مالك ان هذه الاضافة من اضافة الموكد الى التاكيد انتهى وفي شرح الرضي واما نحو يومئذ وحينئذ

كالذي الخ فمعناه وقت الوقت صحيح فاذ ويوم بمعنى وقت لكن اضيف اليها ظرفا وهو يعني فالمعنى يوم الوقت الموعود

عما اضيف الوقت اليه وهو بعينه كان الصائم خبر عن النهار وهو في الحقيقة خبر عنه

يرد عليه انه لا يلزم من عدم العلم بقايل عدم قايله فيما مضى عدم صحته على انه في شرح اللب وضوء المصباح ما يقتضي
ان للذلك قايلا وهو اذ واذا الابليهما انه الظرفية نص على ذلك سيبويه في الكتاب واجاز اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو بمعنى وقت
قيام زيد وقت قعود عمرو واذا وقع اذا هاهنا مبتدا وخبرا انتهى لكن في نسبة هذه المقالة لسيبويه نظر فان ابن جني وهو امام مطلع
نقل ذلك في شرح الحماسة عن المبرد ولم ينسبه الى غيره وايضا الرضي امام مطلع لم ينسبها لسيبويه بل قال وعن بعضهم ان اذا الزمانية
تقع اسما صريحا نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو وانا لم اعثر على شاهد على ذلك من كلام العرب
انتهى نعم سيذكر المص في بحث اذا في الوابع من الامور التي يرد قول الاكثرين ان العامل في اذا ما في جوابها من فعل او شبهه ان ابا
الحسن ومن تابعه يقولون بتصرف اذا وجعلها مبتدا وذكر ذلك ابو البقاء ايضا عند قوله تعالى فاذا نقر في الناقور **قوله** وكان
حقه ان يقول اذا كان في الشرح عدل عن ذلك ليفيد ان كلا من اذ واذ كاستعمل ظرفا استعمل اسما غير ظرف انتهى واقول بعضهم من
قول المص بعد هذا قياس الزمخشري دعلى اذا انه انما عدل للقياس على اذا **قوله** يدظاهره ان المثال يتكلم به هكذا يعني ان
كلام الزمخشري ظاهر في ان اخطب ما يكون الامير اذا كان قائما يتكلم به وان كان يحتمل احتمالا مرجوحا انه لا يتكلم به بان يكون مراده في
قولك عند القصد الى ابرازه ما يقدر في هذا المثال وفي الشرح ويظهر لي ان في كلام الزمخشري اشارة الى ان العرب لا تنطق به
هكذا وذلك لانه قال في قولك ولم يقل في قولهم وانا قال في قولك لانه لو قال في قولهم لزم ان يكون العرب تكلموا بهذا
المثال بخصوصه وذلك غير معلوم ولا يلزم من عدم تكلم العرب به بخصوصه عدم تكلمهم بنظيره فليس في عدول الزمخشري
عن قولهم الى قولك دلالة على ان العرب لا تنطق به هكذا **قوله** والمشهور انه يحذف الخبر في ذلك وجوبا والذي اشتهر بين
النحاة من استعمال العرب في كلامهم هو وجوب حذف الخبر اذا كان المبتدا افعل التفضيل مضافا الى مصدر وبعده حال لا يصلح ان
يكون خبرا عن ذلك المحذوف لتسد او استحسن بل منه ما نقلناه انفا عن التفتازاني جوابا عن هذا الاعتراض وهو قوله وما ذكر
من لزوم حذف الخبر انما هو على تقديره ظرفية اذا **قوله** ولكن جوز عبد القاهر كونها اي كون اذا المقدرة في هذا المثال في موضع
رفع بنا على تقديره زمان مضافا الى ما يكون بخلاف نحو اكثر شربي ومعظم ضربي زيدا وذلك لكثرة وقوع المصدر ما زمانا
وكثرة وقوع الزمان مسندا اليه الفعل نحو ما يل الليل نايم فيكون التقدير اخطب وقت ما يكون الامير وقت كونه قائما فحمل
الوقت اخطب كما في نهاره صايم ولا يجوز على هذا التقدير ان يكون اذا ظرفا للخبر بعد وقلنا سابقا في نقل خروج اذا عن
الظرفية **قوله** وقد يخرج لغيرهم بقوله تعالى فسوف يعلمون اذا الاغلال في اعناقهم في الشرح فيه نظر اذ لا مانع من ان يبادل هذا بما
تادله الجمهور يومئذ تحدث اخبارها فيقال انه من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما وقع وحرف التنفيس ليس بمانع من ذلك
انتهى واقول لاجل هذا قال المص وقد يخرج من عز جزمه بسيقبل عن الزمخشري وقوله في ما حاوه من التعليل ما اذا اعطفت الى هنا نعت
في كون التنفيس ليس بمانع من تنزيل المستقبل منزلة الماضي وينبغي ان يعلم ان تنزيل المستقبل منزلة الماضي خلاف الاصل وان
الاية اذا اولت على ذلك يلزم مخالفة الاصل في موضعين احدهما ان الاغلال في اعناقهم وهو مستقبل معنى وثانيهما فسوف يعلمون
وهو مستقبل لفظا ومعنى ويلزم في هذا ما ذكره المص في حرف الراء في الكلام على رب وقال انه تكلف وهو ان الفعل المستقبل عبر به
عن ماض متجوز به عن مستقبل ومن هنا تبين ان الوارد عند المص من تنزيل المستقبل منزلة الماضي في هذه الاية هو التكلف
قوله ولن ينفعكم انكم في العذاب كما ينفع الواقعين في امر صعب اشتراكهم فيه لحمل اثقاله **قوله** واما يرتفع السوال على القول الاول
اللام في السوال للعهد والمعهود هو السوال المفهوم من قوله فانه لو قيل لن ينفعكم اليوم وقت ظلمكم لم يكن يفهم ذلك السوال ان اذ

(في الحاشية: فان قوله مع انها محل رفع على الفاعلية في ولن ينفعكم انكم في العذاب صح)

وكان

اذ لو كانت ظرفا والتعليل مستفاد من قوة الكلام لكان التعليل مستفادا اذا ذكر ظرف بمعناها في موضعها لكنه غير مستفاد وفي الشرح
يعني السوال الماورد في المتن بعد هذا من الاشكال وهو انه اذ لا يبدل من اليوم لاختلاف الزمانين انتهى واقول فيه نظر اما اولا
فلان تعبيره اولا بالسوال وثانيا باشكال الاية يشعر بتغايرهما واما ثانيا فلانه لا مدفع لقوله ثم فانه لو قيل لن ينفعكم اه ولا لترتبه
على ما قبله بالفاء واما ثالثا فلان قوله ويبقى اشكال الاية يشعر بتمام ما سبق والشروع في خلافه ولان ما سبق لا يختص بالاية
بل يعمها وغيرها **قوله** لاختلاف زمني الفعلين يجوز ان يريد بالفعلين اللغويين وهما النفع والظلم وان يريد الاصطلاحيين
وهما ينفع ويظلم وبما قاله عرف الجواب عن افادة مرتبة اذا اسا التعليل وعن ان زمن القرب والاساة واحد **قوله** لان
معمول خبر الاحرف الخمسة لا يتقدم عليها يريد بالاحرف الخمسة ان المكسورة الهمزة وكان وليت ولكن ولعل والمعنى ان معمول
خبر هذه الاحرف الخمسة لا يتقدم عليها فلا يتقدم معمول خبر ان المفتوحة الهمزة لانها فرع عن احدها وهو ان المكسورة الهمزة
وان كان الفرع اقوى من اصله بما هو فرع فيه **قوله** ولان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول لان تقديم معمول الصلة
على الموصول كتقديم جزء من الشيء المترتب الاجزاء عليه وهذه العلة بالنظر الى نفس ان والتي قبلها بالنظر الى الخبر فيما لا
يتقدم عليه معمول ما في خبره وفي الشرح يتجه على المص احد الامرين اما ان يسقط العلة الثانية ويقال لان الاحرف الستة او يسقط
العلة الاولى وذلك لان العلة في امتناع تقديم معمول خبر الاحرف الخمس عليها ان لها صدر الكلام والعلة في ذلك بالنسبة
الى المفتوحة كونها موصولا لا هذه العلة فانها مسلوبة الصدرية بدليل مجيئها لتحقق ذكرها انك مبني فنقول انا اراد بحرف
الخمسة فلا معنى لذكره هذا المقام وان اراد الخمسة مع ما يتفرع عن بعضها ليدخل المفتوحة فلا معنى للجمع بين الامرين
المذكورين اذ ليست العلة في الحكم المذكور بالنسبة الى المفتوحة امرين كونها من الاحرف المشبهة بالفعل وكونها موصولا حرفيا بل
العلة هي الثانية فقط انتهى واقول فيه نظر من وجوه الاول ان قوله ان العلة في امتناع تقديم معمول خبر الاحرف الخمسة عليها ان
لها صدر الكلام ممنوع لم لا تكون العلة في ذلك انها من العوامل التي لا قوة لها على تقديم خبرها وتقديم معمول الخبر كتقديم الخبر
الثاني انا لا نجعلها انه اراد خصوص الخمسة وقوله لا معنى لذكرها في هذا المقام قلنا بل له معنى وهو اعطاء مثل حكمها في فرعها كما بينا
الثالث ان قوله اذ ليست العلة في الحكم المذكور بالنسبة الى المفتوحة امرين كونها من الاحرف المشبهة وكونها موصولا حرفيا بل العلة هي الثانية
فقط ممنوع لم لا يجوز ان تكون العلة الامرين كما بينا وما المانع من ان يكون لكلمة جهتان مقتضيتان لاجراء حكم من الاحكام عليها
قوله ومما حملوه على التعليل واذ لم يهتدوا به فسيقولون هذا افك قديم واذ اعتزلتموهم وما يعبدون الا الله
فاووا الى الكهف لم يحمل الرضي هاتين الايتين على التعليل بل قال واما قوله ثم واذ لم يهتدوا به فسيقولون هذا افك قديم
وقوله واذ اعتزلتموهم وما يعبدون الا الله فاووا الى الكهف وقوله واذ لم تفعلوا وتاب الله عليكم فاقيموا فلاجراء الظرف مجرى
كلمة الشرط كما ذكره سيبويه في حين نحو حين تاتيني فانا اكرمه وهو في اذ مطرد ويجوز ان يكون من باب والرجز فاهجر اي مهما يكن
من امر فاهجر وانما جاز اعمال المستقبل الذي هو سيقولون وفاووا واقيموا في الظروف الماضية التي هي اذ لم يهتدوا واذ اعتزلتموهم
واذ لم تفعلوا وان كان لا يجوز وقوع المستقبل في الزمن الماضي لما ذكرنا في نحو اما زيدا فانطلق من ان الغرض المعنوي هو قصد
الملازمة حتى كان هذه الافعال المستقبلة وقعت في الازمنة الماضية وصارت لازمة لها كل ذلك لقصد المبالغة انتهى
واعلم ان ما في قوله ثم وما يعبدون الا الله يجوز ان يكون موصولا اسميا في محل نصب بالعطف على الضمير المنصوب في اعتزلتموهم و
الخطاب من بعضهم لبعض والاستثناء متصل لانهم كانوا يعبدون الله ويعبدون الاصنام وان يكون موصولا حرفيا والتقدير
واذ اعتزلتموهم وعبادتهم الا عبادة الله وان يكون نافية وتكون الجملة اخبارا عن الله تعالى عن الفتية بتوحيدهم معترضة بين

ان دعوا اليه امر الهم قوله فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم هذا البيت للفرزدق من قصيدة يمدح بها عمر بن عبد العزيز حين
ولي المدينة ونعمتهم هي الملك وقريش هم ولد النضر بن كنانة وقيل بنو فهر بن مالك بن كنانة وسموا بذلك لتقرشهم اي تكسبهم و
تبليغهم ذلك قوله اذ ما مثلهم بشر [illegible] ابن الحاجب سافر كصحب وصاحب عند الاخفش واسم مفرد موضوع لمعنى الجمع عند سيبويه
والخلاف في كل ما يجيء من تركيبه ما يقع على المفرد كركب في شارب وركب في راكب واما ما لا يجيء كالغنم والرهط فلا خلاف في
انه اسم مفرد موضوع لمعنى الجمع والسامر الذي خرج للسمر والمهل بفتح الهاء التؤدة وعدم العجلة قوله واما بعد ذلك كلا على
القول بان التعليلية حرف في الشرح عدم التعرض في اية الاحقاف واذ لم يهتدوا به فسيقولون واية الكهف واذ اعتزلتموهم قد يقال
للتنافي بين المضي والاستقبال واما في البيتين فكون التعليلية فيهما ليس بظاهر على نظر انيق واقول لو كانت اذ في البيت الاول
ظرفا لكانت ظرفا للاعادة اذ لا معنى لظرفيتها لاصبحوا ولو كانت ظرفا للاعادة لاقتضى ذلك انهم بلغوا [illegible] لم يكونوا قريشا وهو
خلاف الواقع لانهم قبل عودها مثلهم بشر وهو خلاف المراد [illegible] بعدم المماثلة [illegible] ولو كانت اذ في البيت الثاني ظرفية
لكان ظرفا للمهل اذ لا معنى لظرفيتها للسفر على ما لا يخفى ولو كانت ظرفا للمهل لزم تقديم معمول المصدر عليه وهو ممتنع ولو كان المعمول
ظرفا كما هو المشهور [illegible] اذ ظرفا للمهل من نفي كونها ظرفا [illegible] نظر لجواز ان يكون ظرفا بدلا من الجار والمجرور اعني في السفر
فليتامل قوله وقيل المعنى اذ ثبت ظلمكم يعني عندكم لان ثبوت ظلمهم عندهم يوم القيامة فلم يختلف الزمان وليس المعنى ان
ثبت ظلمكم في نفس الامر لان ثبوت ظلمهم في نفس الامر وقع عندهم وهو قبل يوم القيامة فيختلف الزمان قوله وعليهما ايضا
فاذ بدل من اليوم يعني اذ على صدق القولين بدل من اليوم كما انها بدل منه على قول ابي علي قوله وليس هذا التقدير مخالفا
لما قدمناه من بعد اذ هديتنا هذا اشارة الى جواب سؤال [illegible] هو ان كون التقدير بعد اذ ظلمتم ينبغي جواز حذف بعد و
الاستغناء عنها بدليل [illegible] لما تقدم في الرابع من [illegible] ان بعض الظروف التي تضاف الى [illegible] ولا يستغنى عنها قوله
واذا لم تقدر اذ تعليلا يجوز ان تكون ان وصلتها تعليلا [illegible] اذ ظلمتم بدلا من اليوم لانهما [illegible] حكم الله سواء ولان
المراد بالظلم ثبوته عند [illegible] اولا تقدير بعد [illegible] قوله وهي [illegible] تقدير بعد بينا او بينما قال الرضي الاصل ان يكون مصدرا
بمعنى الفراق تقدير جلست بينا مكان [illegible] تقديره [illegible] بين خروجك ودخولك [illegible] فراق خروجك ودخولك فحذف
المضاف واقيم المضاف اليه مقامه [illegible] ثم لما قصد اضافته الى الجملة لان الاضافة اليها كلا اضافة لان
الاضافة في المعنى ليست اليها بل الى المصدر الذي تضمنته زادوا عليه ما الكافة لانها التي تكف المقتضي عن الاقتضاء و
اشبعوا الفتحة فتولدت الالف لتكون الالف دليل عدم اقتضائه للمضاف اليه كانه وقف عليه [illegible] الالف قد يوقف بها للوقف
كالف الظنونا انتهى قوله استقدر الله خيرا [illegible] استقدر اي اطلب تقديره والبيت من رجز سيبويه لبعض السعدي ابو بكر محمد بن
القاسم الانباري [illegible] ابي هشام الكلبي قال عاش عبيد بن شرية الجرهمي ثلثمائة سنة وادرك الاسلام فاسلم ودخل على معاوية بالشام وهو
خليفة فقال حدثني باعجب ما رأيت فقال مررت ذات يوم بقوم يدفنون ميتا لهم فلما انتهيت اليهم اغرورقت عيناي بالدموع فتمثلت بقول
الشاعر: يا قلب انك من اسماء مغرور، فاذكر وهل ينفعنك اليوم تذكير، قد بحت بالحب ما تخفيه من احد، حتى جرت لك اطلاقا محاضير
فلست تدري وما يدري معاجلها، ادنى لرشدك ام ما فيه تاخير، فاستقدر الله خيرا وارضين به، فبينما العسر اذ دارت مياسير
وبينما المرء في الاحياء مغتبط، اذ هو الرمس تعفوه الاعاصير، يبكي الغريب عليه ليس يعرفه، وذو قرابته في الحي مسرور، قال فقال لي رجل
اتعرف من قال هذا الشعر قلت لا قال ان قائله هو الذي دفناه الساعة وانت الغريب تبكي عليه ليس تعرفه وهذا الذي خرج
من قبره امس الناس رحما به واسرهم بموته فقال له معاوية لقد رأيت عجبا فمن الميت فقال هو عثير بن لبيد العذري انتهى والاطلاق جمع طلق

محسى

يتجنبن بها الجري الفرس طلقا او طلقين اي شوطا او شوطين والمحاضير جمع محضير بكسر الميم وهو الفرس الكثير العدو والرمس تراب القبر
وهو في الاصل مصدر رمست الميت وارمسته دفنته ورمسوا قبر فلان اذا كتموه وسووه مع الارض والاعاصير جمع اعصار
وهو ريح يثير الغبار ويرتفع الى السماء كانه عمود وقيل ريح تثير سحابا ذات رعد وبرق قوله انما عاملها محذوف مرجع
الضمير هو بينا وبينما وكلمة الضمير في قوله بدل منهما قوله والثاني التحقيق كقد وحملت عليه الاية في الشرح بعد ما قوله [illegible]
اليوم اذ ظلمتم ولا بد بها قوله [illegible] واذ قال ربك للملائكة لقوله بعد هذا وعلى القول بالتحقيق في الاية فالجملة معترضة بين
الفعل والفاعل ولا جملة معترضة في واذ قال ربك للملائكة قوله وليس القول بانها في القولين بمعنى الاخرين اللذين
ذكر الاول [illegible] ما كانا بالسابقين لان الاصل عدم الزيادة وتقليل الاشتراك مع امكان ما قيل فيه احدهما يمكن ان يكون من المعاني
السابقة قوله مسئلة تلزم اذ الاضافة الى جملة في الشرح يجوز ضبط الاضافة بالنصب على المفعولية لان فاعل وبالرفع
على الفاعلية فاذ مفعول انتهى واقول للقائل ان يقول يتعين رفع الاضافة لانها لازمة لاذ واذ ملزومتها لانه كلما
وجدت اذ وجدت الاضافة المذكورة او ما هو عوض عنها وهو شان اللازم مع ملزومه انه كلما وجد الملزوم وجد اللازم
ولو نصبت الاضافة اقتضى ذلك ان اذ لازمة والاضافة ملزومة وليس كذلك لانه ليس كلما وجدت الاضافة المذكورة وجدت
اذ قوله اما اسمية نحو واذكروا اذ انتم قليل اطلق الجملة الاسمية ولم يقيدها بان لا يكون خبرها ماضيا لان ذلك قبيح
[illegible] وهو ذكر ما [illegible] سواء كانت الاضافة [illegible] قال الرضي واعلم انه يقبح ان يليها اسم بعده فعل ماض
نحو اذ زيد قام بل الفصيح اذ قام زيد لان اذ موضوع للماضي فالاولى ان يليه الماضي اولا ولا يرد عليه اذ زيد يقوم لان اذ على
مذهب سيبويه داخل على يقوم المفسر هذا الظاهر واما على مذهب من اجاز دخولها على اسمية خبرها فعل فهذا وارد عليه ولا محالة
له الا الاستقباح استعمال مثل هذا ايضا اعني اذ زيد يقوم مع ان الحق انه قبيح لقلة الاستعمال انتهى قوله او فعلية [illegible] في الشرح ينبغي
ان يتعين في اذ هما في الغار تقدير عامل الجار والمجرور اسم فاعل او فعلا مضارعا لئلا يؤدي الى التركيب المستقبح على ما مر انه انتهى
وفيه تعلق وقيل ان يقال انما يستقبح مع التلفظ بالفعل انتهى قوله وفيها وفي بدل الثانية نظر [illegible] على ما يلي كون الثالثة
بدلا ثانيا وكونها ظرفا لثاني اثنين وقوله لان الزمن الثاني والثالث غير الاول بيان لوجه النظر في ابدال الثانية من الاولى وقوله لا يعرف ان البدل يتكرر الا في بدل الاضراب
ومعنى ثاني اثنين [illegible] بيان لوجه النظر في كون الثالثة ظرفا لثاني اثنين فيحصل في كون الثالثة بدلا من الاولى نظر من وجهين بيان احد وجهي النظر ابدال الثالثة من الاولى وقوله
وظهر ان قوله [illegible] لا يعرف ان البدل يتكرر ومعاد المبدل منه واحد فقط اعتراض ابن الصائغ بان تكرار البدل في غير الاضراب
معروف نحو لا [illegible] الا الفتى الا العلي فان الاول يجاريه الاتباع على البدل والثاني بدل ايضا انتهى ووجه سقوطه ان
الا الفتى الا العلي السابق ليس من الاول كما هو المراد وانما الفتى بدل من [illegible] والسابق بدل من الفتى كذا اعرب المص في اوضح المسالك واعلم ان
المص لم يجوز في الثانية ان يكون ظرفا لاخرجه لان المراد به اخراج الرسول من مكة ولم يكن ذلك وقت كونهما في الغار ولا ان يكون
ظرفا لثاني اثنين لانه قيد لاخرجه لكونه حالا من مفعوله وقد امتنع ان يكون ظرفا له فيمتنع ان يكون ظرفا لقيده فان قيل انما يلزم
من امتناع كونه ظرفا لاخرجه امتناع كونه ظرفا لقيده لو كان وقت قيده وقته بان يكون قيده حالا مقارنة وهو ممنوع لجواز ان
ان يكون متاخرا عنه بان يكون حالا مقدرة كمحلقين في قوله تعالى لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله امنين محلقين رؤسكم
اجيب بان ذلك القيد حاصل وقت الاخراج وفي وقت كونهما في الغار فهو بالنسبة الى الوقت الاول حال مقارنة وبالنسبة
الى الوقت الثاني حال مقدرة والحالان متقابلتان وجب المصير الى الاصل منهما وهو الحال المقارنة وهذا كله اذا لم يجعل [illegible]
الوقتين المتقاربين بمنزلة الوقت الواحد واما اذا جعل [illegible] جاز ان تكون اذ الثانية ظرفا لاخرجه وان تكون ظرفا لقيده قوله هل

نرجن ليالي في الشرح الافنان جمع فن بفتحتين وهو الغصن الملتف وهو جمع فن وهو الحال او الضرب من الشئ وهو منصوب على الحال من
ليال وان كانت نكرة لتخصصها بالجملة التي بعدها واصمر لها عامل اذ منقلب واسم الاشارة الاول للعيش باعتبار حالته والثاني المجرور
لحال الافنان والجملة المقرونة بالواو حال من ضمير مضين والمعنى على ترجع ليالينا حالة كونها مثل الاغصان في نضارتها او حالة كونها
ذات انواع من الحسن وهذه الليالي اللاتي مضين حالة ان عيشنا منقلب من طور الى طور او حال ذلك العيش مثل حال تلك الاغصان
في الرونق او مثل حال تلك الفنون المختلفة في الحسن انتهى واقول لفظ افنان الافنان جمع فن واسم حال من الضمير في منقلب كان اذ
ظرف له وللمهور هذا لم يتعرض له المصنف لاعراب هذا البيت مع تعرضه للابيات الاخر قوله ولا تكون اذ الثابتة خبرا عن نحو
لانه زمان ونحو اسم عين قال الرضي اعلم ان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن اسم عين الا حالا منه ولا صفة له لعدم الفائدة
الا في موضعين احدهما ان يشبه العين المعنى في حدوثها وقتا دون وقت نحو الليلة الهلال الثاني ان يعلم اضافة معنى
اليه تقديرا نحو اليوم خمر اي شرب خمر ولو قلت زيد يوم السبت لم يجز لانه لا فائدة لتخصيص حصول شئ بزمان هو في جزء حاصل
مثله انتهى وزاد ابن مالك موضعين آخرين احدهما ان يكون المبتدأ عاما واسم الزمان خاصا نحو نحن في شهر كذا ثانيهما ان يكون
اسم الزمان مسؤولا به من جاص نحو في اي الفصول نحن وانا لم يذكر الرضي هذين الموضعين وذكرهما ابن مالك لان كلام
الرضي في المنصوب على الظرف وكلام ابن مالك في اسم الزمان سواء كان منصوبا على الظرفية او مجرورا بفي لان الجمهور على
انه لا يجوز الاخبار بظرف الزمان عن العين سواء انتصب على الظرفية او جر بفي وفي الشرح لا مانع من ان يكون اذ الثابتة خبرا عن
نحن على ان يكون فانا معا برمضان نحن ونحن هو الخبر عنه في المعنى كما في قولهم اكل يوم ثوب يلبس اي يجدد ثوب وانتقد
في البيت اذ فالفائدة ذلك اي اذ فاتنا فاكهين في زمان وجود النجاة ولقائل ان يقول لا يحتاج الى الحذف فقد نصا لان من جملة
الصور التي يخبر فيها عن اسم العين باسم الزمان نحن في شهر كذا وهو مثل ما في البيت انتهى واقول فيه نظر اما اولا فلان ما
اثبته الشارح بقوله لا مانع الى الخ هو ما نفاه المصنف لان الذي نفاه المصنف ان يكون اذ الثابتة خبرا عن نفس نحن والذي
اثبته الشارح ان يكون خبرا عن مضاف محذوف اقيم المضاف اليه مقامه واما ثانيا فلان كون ما في البيت عين قولهم نحن
في شهر كذا ممنوع لان ذلك زمان خاص مجرور بفي فاذا الاخبار به بخلاف ما في البيت قوله او الخبر المقدر يعني ان الذي تعلق به
اذ الثابتة وهو ما انون قوله لحال المذكورة او المحذوف بعني حصلت تلك الحال واقيم الظرف هذا مقامها بدليل على ان هذا مراده
لا عرامن الثاني الذي سيشير اليه قوله ولا يمنع ذلك تنكير صاحب الحال اعترض على ان دون ظرف لحال العدو فتراكم هو
مقامها باعتراضين احدهما ان اخوانا نكرة وتنكير الاسم يمنع ان ينتصب عنه حال واجيب بان ذلك اذا لم تخصص النكرة وههنا
تخصصت بتقدم الحال عليها وثانيهما ان الحال جزء في المعنى عن صاحبها فيمتنع كونها ظرف زمان وصاحبها اسم عين كما يمتنع ذلك
في الخبر واجيب بان دون ظرف مكان لا ظرف زمان قوله لمية موحشا طلل هذا صدر بيت عجزه كأنه يلوح خلل
بين اسم امرأة والموحش الذي لا انيس به والطلل ما شخص من آثار الديار وخلل بكسر الخاء المعجمة جمع خلة بكسرها ايضا وهي بطائن
كانوا يغشون بها اجفان السيوف منقوشة بالذهب او غيره وهي ايضا سيور تلبس ظهور سيتي القوس وفي الشرح والخلل جمع خلة
بطلق على العظم والجمر والمراد هنا الثاني انتهى واقول لا معنى لتشبيه آثار الديار بالجمر بان يقال يلوح كانه جمر مع ان الذي يطلق
على العظم والجمر انما هو الخلل بالجيم المفتوحة والمعروف في البيت انما هو بالخاء المعجمة المكسورة قوله ولا كونه هو بالرفع معطوف
فاعل يمنع والضمير عائد على صاحب الحال وهو اشارة الى الاعتراض الثاني وقوله لان دون ظرف مكان اشارة الى الجواب كما ان قوله
ولا يمنع اشارة الى الاعتراض الاول وقوله لتأخره اشارة الى الجواب قوله وقالت الخنساء الخنساء بالمعجمة المفتوحة والنون

الكن

الساكنة والسين المهملة وفي آخره همزة ممدودة اسم امرأة كأنه مأخوذ من الخنس وهو انخفاض الانف والحي الموضع الذي لا يقرب منه
وعزغلب وبن سلب وبعد هذا البيت ومن ظن ممن يلاقي الحروب بان لا يصاب فقد ظن عجزا قوله ورد بان بناءها الوضعها
على حرفين لما كان استدلال الاخفش على اعراب اذ في يومئذ بان افتقارها الى الجملة يقتضي العلة في بنائها فاذا انتفاؤها
الى الجملة وذلك بما لاتيان العلة في بنائها اذ سببها شبهها بالحرف في الافتقار بل العلة في ذلك شبهها في الوضع على حرفين
سلمنا لكن المراد الافتقار في المعنى لا في اللفظ وهو موجود فيها عند حذف ما اضيفت اليه سلمنا لكن لا نسلم زوال الافتقار
اذ عند حذف الجملة الى لفظها لان التنوين في يومئذ عوض عن لفظ الجملة والحذف لعوض كلا حذف قوله ويقوله بهتك الخ
هذا رد لاستدلال الاخفش على ان كسرة اذ من يومئذ كسرة اعراب بان اليوم مضاف اليها وحاصل الرد ان اذ في هذا البيت
مكسورة ولم يضف اليها شئ فلو كانت الكسرة في يومئذ للاضافة لم تكن اذ في هذا البيت مكسورة والطلاب بكسر المهملة بمعنى
الطلب وعاقبة كل شئ آخره ومعنى عاقبة بذكر عاقبة هذا الطلب لك ومما يصل اليه فيه امرك وهو متعلق بنهتك وعلى
انه بالقاف وفي الشرح وبعاقبة حال من الكاف الاولى او الثانية والمعنى حال كونك متلبسا بعاقبة والاسمية حال ثانية
من الكاف ايضا ويحتمل ان يكون بعاقبة ظرفا لغوا متعلق بالفعل من نهتك اي نهتك في حال عاقبة والاسمية حال من التاء
انتهى ومصبا على انه بالفاء وقد رأيناه بالقاف في صحاح الجوهري في باب الذال المعجمة قوله وضبا مبتدأ خبره حيث يجوز ان يجاب
ان يكون حيث مبتدأ وضبا خبره على المبالغة اي المكان الذي يجلس فيه ضبا او ذو ضبا وهو مبني على ان حيث ظرف متصرف
اذا قوله ان تكون للمفاجأة يقال فاجاه بكذا بهمز بعد الجيم غير ممدودة اي هجم عليه بغتة قوله فتختص بالجمل الاسمية
وقيل يدخل على الاسمية والفعلية وقيل على الاسمية والفعلية المقرونة بقد قوله ولا تقع في الابتداء يعني في صدر الكلام
لانها الدالة على ان ما بعدها تعقب بعض ما قبلها قوله ومعناها الحال يعني باعتبار ما قبلها قوله وبه مجرور قولهم خرجت فاذا
ان زيدا بالباب بكسر ان لان اذ لو كانت فيه اسما لم يكن لها بد من عامل وعاملها هو الخبر الذي بعدها او الخبر الذي بعد ما
لا يصح ان يعمل فيها الا ان ان لا يعمل ما بعدها فيما قبلها اجاب المثلوبين عن ذلك بانه يمكن ان يكون العامل في الظرف مع كسر ان معنى
الكلام الذي فيه ان فالمجرور كسر ان بعد اذا الى ان اذا حرف انتهى وقيل العامل محذوف تقديره خرجت فاذا ان عمرا منطلق
فاذا انطلاقه وانه منطلق والمحذوف مبتدأ وان وما بعدها مفسر له والتعليل وانما قال بكسر ان لان قولهم ذلك بفتحها
لا يكون مرجحا لحرفية اذا لان المفتوحة مع معمولها ماء مبتدأ وخبره المقدر المقدم عامل في اذا لان ما بعد المفتوح اذا كان
من معمولها يعمل فيما قبلها الا انها ليس لها الصدر بخلاف المكسورة وانما قلنا من معمولها لان معمولها لا يعمل فيما قبلها الا انها موصول
حرف وما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول قوله وظرف مكان عند المبرد قال الرضي فعلى قوله يجوز ان يكون خبر المبتدأ الذي
بعدها ولا يجوز ان تكون مضافة الى الجملة الاسمية المحذوفة الخبر اذ لا يضاف من ظروف المكان الى الجملة الا حيث قال وما
ذهب المبرد لا يطرد في جميع مواقع اذا المفاجأة اذ لا معنى لقولك فبالمكان السبع بالباب في نادر قولهم خرجت فاذا السبع بالباب
وفي الشرح وفيه نظر لجواز ان يكون بالباب بدلا من المكان لكن فيه الفصل بالمبتدأ بين البدل والمبدل منه
يجوز ان يكون خبر مبتدأ محذوف انتهى ولا يخفى ان كلام الرضي انما هو على الظاهر وعدم الحذف قوله وظرف زمان عند الزجاج
قال الرضي فعلى قوله يجوز ان يكون في قولهم فاذا السبع خبرا لما بعدها بتقدير مضاف اي ففي الوقت حصول السبع اي وقت
حصوله لان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثة ويجوز ان يكون الخبر محذوفا واذا ظرف لذلك الخبر اي ففي ذلك
الوقت السبع بالباب فحذف بالباب لدلالة القرينة خرجت عليه ويجوز ان يكون ظرف الزمان مضافا الى الجملة بعدها محذوف اي فجاءت

وقت وجود السبع بالباب لا لان اخراج لاذا عن الظرفية الى كونه مفعولا للفاجأة ولا حاجة الى هذه الكلفة فان اذا الظرفية من مصدر على
الصحيح انتهى [illegible] والثالث للزمخشري وزعم ان عاملها فعل مقدر مشتق من لفظ المفاجأت في الشرح لم اقف للزمخشري على
كلام صريح وانما يقول ان اذا الفجائية تكون ظرف زمان وظاهر كلامه في مواضع من الكشاف انها اسم للزمان لا ظرف قال في تفسير
قوله ثم فاذا حبالهم وعصيهم يخيل اليه من سحرهم انها تسعى ما لفظه يقال في اذا هذه اذا المفاجأة والتحقيق فيها انها اذا الكائنة
بمعنى الوقت الطالبة ناصبا لها وجملة تضاف اليها خصت في بعض المواضع بان يكون ناصبها فعلا مخصوصا وهو فعل المفاجأت
والجملة ابتدائية لا غير فتقدير قوله فاذا حبالهم وعصيهم ففاجأ موسى وقت تخييل سعي حبالهم وعصيهم وقال في قوله
ثم اذا انتم بشر تنتشرون واذا للمفاجأة اي ثم فاجأتم وقت كونكم بشرا منتشرين في الارض انتهى وظاهر كل من هذين الموضعين
انه جعلها اسم زمان مجردا عن الظرفية مفعولا به لفعل المفاجأة وهو كلام ابن الحاجب حيث قال التقدير في خرجت فاذا السبع
بالباب خرجت ففاجأت وجود السبع بالباب ولم ار في الكشاف في الاية التي تلاها المص شيا مما ذكره وانا فيه فان قلت فما
الفرق بين اذا واذا قلت الاولى للشرط والثانية للمفاجأت وهي تنوب مناب الفاء في جواب الشرط ولعل المص عثر على ما حكاه عنه
في كلام اخر انتهى ما في الشرح واقول قول صاحب الكشاف والتحقيق فيها صريح في ان الفجائية هي التي بمعنى الوقت الطالبة ناصبا لها
وهذه هي الوقتية الظرفية وقد انفعل المفاجأة ناصبا لها على الظرفية لانه لو جاز ذلك الا ان يكون العامل في الفجائية فعل
المفاجأة ويكون الجملة التي بعدها ابتدائية والتقديران اللذان ذكرهما الشارح عنه [illegible] ناصبا لها الظرفية محتملان
[illegible] بين كلاميه اما التقدير الاول فبان يكون وقت تخييله الذي هو في موضع اذا الفجائية ظرفا للفاجأة ويكون فاعله
[illegible] سعي حبالهم بطلبه مفعولا به واهمل الثاني واعمل الاول كما هو المختار عند البصريين واما التقدير الثاني فبان
يكون وقت كونكم الذي هو في موضع اذا الفجائية ظرفا للفاجأة ويكون مفعولا فاجأ محذوفا لدلالة الكلام عليه وكونه عين
[illegible] هذا التقدير والاصل ثم فاجأتم الانتشار وقت كونكم بشرا واما نسبة المص الى الزمخشري انه قال في اذا انتم تخرجون
ان التقدير فاجأتم الخروج في ذلك الوقت فصحيح لانه قال [illegible] في ذلك الموضع ولم يقل بظرفيته لخصوصيته بل الاعطاء حكم اذا
الفجائية اي موضع كانت قوله قدم على البرامكة جمع برمكي نسبة الى برمك وهو جد يحيى بن خالد كان من مجوس بلخ وكان يخدم
النوبهار وهو معبد كان للمجوس بمدينة بلخ توقد فيه النيران ثم ان ابنه خالدا ساد وتقدم في الدولة العباسية حتى ولي الوزارة
لابي العباس السفاح ثم ان يحيى بن خالد دفع اليه المهدي ولده هارون الرشيد وجعله في حجره فلما استخلف هرون ملكه على الامر
ودفع له خاتمه وجعل اليه امداد الامور واراد ها اليه الى ان نكب بهم وقتل ابنه جعفرا وحبسه وابنه الفضل في الرقة القديمة
الى ان مات بها سنة تسعين ومائة ودفن في شاطئ الفرات قوله فقال الكسائي العرب ترفع ذلك كله وتنصبه قال الرضي
نقل الاندلسي ان الكسائي قال لا يجوز الا اياها وفي الشرح والحق ان الصواب ما حكاه المص فان الكسائي لو انكر الرفع لكان سيبويه
بسبيل من ان يخطئه في الحال بما ورد في القرآن من الرفع [illegible] قوله حازم بمهملة وزاء مكسورة القرطاجني بقاف مفتوحة وراء ساكنة
وطاء مهملة والف وجيم مفتوحة ونون وياء النسبة الى قرطاجنة الاندلس لا قرطاجنة تونس مات في سنة اربع وثمانين وستمائة
[illegible] اذ قال في منظومته في النحو هي منظومة امتدح بها الملك المنصور صاحب افريقية وضمنها مسائل من علوم النحو ولغة العرب منها
على جميع ابوابه وطالبها الحمد لله معلي قدر من علما [illegible] وجاعل العقل في سبل الهدى علما ومنها في المديح اما ترى نعم جمعت
اذا طرقت تمامه من عز وعدد وقيا بغامرا [illegible] والعرب تنحدر الى اخر الابيات العرب بضم العين وسكون الراء خلاف
العجم وهم سكان الامصار وقد عرب بمعجمين واما الاعراب فسكان البادية وعن بيضت والهاء كالغنة وزنا ومعنى

ثم

وربما اخر البيت بغضة البنا

وهو بكسر الهاء نعت والوجه معروف وقد يطلق بمعنى الطريقة واراد بالحقيقة الحق كون الصفتين مرفوعين او الاول مرفوعا والثاني منصوبا
والغم بفتحتين سيلان الشعر حتى تضيق الجبهة والقفا فيحتمل ان يكون شبه وجه الحقيقة اي طريق الحق بصورة لها فم على طريق الاستعارة
بالكناية فيكون اثبات الفم استعارة تخييلية وذكر الوجه ايهاما اي تورية لان له معنيين قريبا وبعيدا واريد البعيد منهما وان يكون
شبه الحقيقة بصورة حسنة على طريق الاستعارة بالكناية فيكون اثبات الوجه استعارة تخييلية وذكر الغم ترشيحا ولا تورية
في الوجه لان المراد به المعنى القريب هذا على مذهب صاحب التلخيص في الاستعارة بالكناية وقد ذكرنا غيره من المذاهب فيها في شرح
التلخيص فان قلت سيقول المص ان الغم كناية عن السار وهذا التقرير يقتضي ان يكون حقيقة مراده قلت ليس بين الكناية وارادة المعنى
الحقيقي منافاة فان الكناية استعمال اللفظ في لازم معناه مع جواز ارادة معناه واعتاص صعبت والحتف الموت ويقال ان
هذه الواقعة كانت سبب علة سيبويه التي مات بها والغم بضم المعجمة جمع غمة وهي الكربة والحمى بضم المهملة وتخفيف الميم جمع حمة وهي
سم العقرب واصلها حمو وحمى واحتمها اما بضم المثناة مبني للمفعول والنائب عن الفاعل ضمير المصدر والالف للاشباع واما
بفتحها مبني للفاعل والالف ضمير الفاعل عائد الى سيبويه والكسائي والنحب بكسر الحاء المهملة البكاء اشد البكاء وضمير اهله الاول
يعود الى عمرو الاول وهو سيبويه وضمير الثاني يعود الى الثاني وهو علي بن ابي طالب ودما الاول بكسر المهملة جمع دم وسكنها فقرة
للضرورة ودما الثاني بفتح المهملة مفرد والالف فيه للاشباع او دما الاول بفتح المهملة والثاني بكسرها والانقاس بالنون و
القاف والسين المهملة جمع نقس بكسر النون وهو المداد والطرس الصحيفة [illegible] بهلين سال وسجم والسجم مثله والناس البقية
ويجاه اخر والحمة البلية والبرح اشد الحزن والشجو الحزن [illegible] بين البيتين للذلي ولكنها بن زياد والبيت الذي اوله
اصبحتا يا ناعيك [illegible] وهو رد على الاولين سيبويه والكسائي اما سيبويه فهو عمرو بن عثمان بن قنبر ابو بشر
طلب الآثار والفقه ثم صحب الخليل وبرع في النحو وهو مولى بني الحرث بن كعب ويكنى ايضا ابا الحسن وتفسير سيبويه بالفارسية رائحة
التفاح قال ابراهيم الحربي سمي بذلك لان وجنتيه كانتا كانهما تفاحتان قال المبرد كان سيبويه وحماد بن سلمة اعلم بالنحو من النضر بن
شميل والاخفش وقال ابن عائشة كنا نجلس مع سيبويه في المسجد وكان شابا جميلا نظيفا قد تعلق من كل علم بسهم مع حداثة سنه
وقال ابو بكر العبدي النحوي لما ناظر سيبويه الكسائي ولم يظهر سال من بعض الملوك [illegible] فقصد طلحة بن طاهر فشخص اليه الى خراسان
فمات في الطريق وذكر بعضهم انه مات سنة ثمانين ومائة وهو الصحيح كذا قال الذهبي وقيل سنة اربع وتسعين ومائة وقيل كان سنه
كان اثنين وثلاثين سنة واما الكسائي فعلي بن حمزة الاسدي ابو الحسن من الكوفة واستوطن بغداد وكان يعلم بها الرشيد ثم الامين
قرا على حمزة الزيات ثم اختار لنفسه قراءة قال عبد الرحيم بن موسى قلت للكسائي لم سميت الكسائي فقال لاني احرمت في كساء وقيل
لانه قرا على حمزة كان يلتف في كساء وقال اصحاب حمزة له الكسائي وعن حرملة قال سمعت الشافعي يقول من اراد ان يتبحر في النحو فهو عيال على
الكسائي وقال ابن الانباري كان واحد الناس في القرآن يكثرون عليه فيجمعهم ويجلس على كرسي ويتلو وهم يسمعون ويضبطون
عنه حتى المقاطع والمبادي مات سنة تسع وثمانين ومائة وقيل قبل ذلك قوله المرسل في قتلة الحسين المرسل
هنا بالسين المكسورة لانه ابن زياد لما بلغه قرب الحسين من الكوفة [illegible] انا الكتب وردت عليه من اهل الكوفة بانهم معه
وذلك بعد موت معوية ارسل عمر بن سعد في جماعة من اهل الكوفة لقتال الحسين فابطا عمر عن قتاله فارسل شمر بن ذي الجوشن وقال
له ان تقدم عمر بن سعد وقاتل والا فاقتله وكن مكانه فذهب اليه وكان ما كان من قتل الحسين ويجوز ان يكون مفتوحا بان يكون
المعنى المرسل الى الكوفة من قبل الحسين قبل ذلك ان معوية لما مات كان على الكوفة النعمان بن بشير الانصاري فقدم مسلم
بن عقيل من المدينة الى الكوفة يبايع الناس للحسين فقال النعمان بن بشير يا معاشر المسلمين ابن بنت رسول الله احب الينا من

بت يجدل بعضه بزيد فبلغ ذلك يزيد فارسل ابن زياد على الكوفة وعزل النعمان بن بشير قوله واضم كغضب وزنا ومعنى واعجام
ضاد في الشرح واضم ايضا معنى حقد وحسد والوصف منها كالاول وكلاهما مثبت في البيت وان جعلته من الحسد كان تاكيدا
لفظيا وان جعلته من الحقد كان صفة واما اضم الواقع في القافية فهو فعل ويمكن حمله على كل من المعاني الثلاثة قوله واصله ابو وقى
الصحاح والاب اصله ابو بالتحريك لان جمعه اباء مثل قفا واقفاء ورحى وارحاء فالذاهب منه واو لانك تقول في التثنية ابوان
وبعض العرب يقول ابان على النقص وفي الاضافة ابيك فاذا جمعت بالواو والنون قلت ابون وكذلك اخون وحمون وهنون وعلى هذا قرأ
بعضهم واله ابيك ابراهيم واسمعيل واسحق يريد جمع اب اي ابينك فحذف النون للاضافة انتهى قوله واذا ابنا مثله يعني باعتبار
اصله وما يقتضيه من الاعتداد بالمحذوف قوله وهكذا اتفق لسيبويه فان اصل اب عند الفراء ابو بسكون الوسط وعند
سيبويه ابو بفتحها قوله ان ثبت فخارج عن القياس ان هذه دصلية فلا يحتاج لجواب وفائدة الاتيان بها الاشعار بالتردد في ثبوت
مثل هذا التركيب قوله دعوا ان اذا ظرف بمعنى وجدت ورأيت لان معنى مفاجأت الشيء وجدانه ورؤيته فجاة قوله
لان المعاني لا تنصب المفاعيل الصحيح فان قلت هذا الايطابق قول ابن الحاجب الناصب لها ما فيها من معنى وجدت قلت بل
يطابقه لان المراد بالمعاني هنا الالفاظ الجامدة التي فيها معنى الفعل وليست منه قوله ولانها تحتاج الى زعم الى فاعل و
مفعول الخ يمكن ان يجاب عن هذا بان الحاجة داعية الى العامل لهذا المنصوب فقط وما تدعو الحاجة اليه يتقدر بقدرها على ان
كلا من وجد ورأى الذي بمعناه في ذا يمكن ان يكون متعديا لواحد تقول وجد فلان مطلوبه يجده وجدا بالضم لغة
عامرية ورأى ابصر قوله ويشهد له قراءة الحسن اياك نعبد في اعراب السفاقسي والجمهور بفتح النون وقرئ بكسرها وهي لغة و
قرئ بالياء مبنيا للمفعول واستشكلت لان اياك ضمير نصب ولا ناصب له وخرجت على ان فيه ضمير النصب وضع موضع ضمير الرفع اي انت
ثم التفت بالاخبار عنه الى اخبار الغائب مثل يعبد واستغرب دون حق جملة واحدة وشبهه قول الشاعر لانت اهل الى
الذي كنت مرة سمعنا به والارحبي المعلق انتهى واقول بهذا التقدير ظهر ان يعبد في هذه القراءة بالمثناة التحتية وسقط
ما في الشرح وهو كانه الحقق هل يعبد بالتاء الفوقية بتقديره ظاهر اذ المعنى انت تعبد وبالياء التحتية وهذا يحتاج الى حذف
اي انت الذي يعبد والظاهر الاول انتهى قوله او زعم انا اذا تعمل عمل وجدت وانها رفعت عبد الله بمعنى قولهم خرجت فاذا
عبد الله القائم وقد ذكر المصنف هذا المثال فيما سبق وهو الذي اورده الكسائي حين ناظر سيبويه قال الرضي والكوفيون يجيزون
خرجت فاذا زيد القائم بنصب القائم على انه مفعول به على انه منوع بالظرف لان اذا المفاجأة عندهم ظرف مكان وانا نصب القائم فعلا
لان اذا المفاجأة تدل على معنى وجدت فتعمل عمله فالتقدير خرجت فوجدت عمرا القائم فالقائم ثاني مفعوليه قال الزجاج تشنيعا
عليهم فاذا عندهم كالنعامة ان قيل لها احملي قالت انا طاير وان قيل لها طيري قالت انا جمل ان كانت اذا كانا ظرف فكيف توهم ان
يرفع ما بعدها اسما واحدا وان اعملوها عمل وجدت فالبناء هم بفاعل ومفعولين بل يجوز فاذا عمرو قائما على انا ذا خبر عمرو
وقائما حال واما مع المعرفة فلا يجوز عند البصريين الا الرفع انتهى قوله ونظيره قراءة علي لئن اكله الذئب ونحن عصبة بالنصب اي نوجد
عصبة او نرى عصبة يعني ان نظير هذا المثال في كونه من حذف الجزء الفعلي وابقاء معموله هذه القراءة فانها حذف منها الجزء الفعلي
وبقي منصوبه على الحال وانما حمل الاية على النظير دون التمثيل لتصريحهم بان هذه القراءة من باب حذف الجزء الفعلي وابقاء منصوبه على الحال
وما نحن فيه من ابقاء منصوبه على المفعولية قال ابو البقاء وقرئ في الشاذ عصبة بالنصب وهو بعيد ووجهه ان يكون حذف الخبر ونصب هذا
على الحال اي ونحن نتعصب او نجتمع عصبة وقال بدر الدين بن مالك ومتى صح جعل الحال خبر المبتدا لم يجز ان يسد مسد خبره وان
حذف معمولا فعلي وجه الخبر نحو حكى الاخفش زيد قائما وخرجت فانما زيد جالسا وروي عن علي ونحن عصبة اي ونحن نرى او

يكون

يكون عصبة انتهى واما قوله تعالى والذين اتخذوا من دونه اولياء ما نعبدهم الا ليقربونا اعتذار عن تركه التمثيل بهذه الاية متضمن للرد على
هذا الوجه فانه ميز اضمار القول بالسهل وتقريره ان الاية ليست مما نحن فيه فان الفعل فيها قول واضمار القول عندهم سهل ويكثر
فيه قول واضمار تحريره سهل عند هم وانما قال الا انه قيل ان التقدير يقولون ما نعبدهم احترازا عما قيل ان التقدير قولهم
ما نعبدهم بان يكون ما نعبدهم خبرا عن مبتدا محذوف فانه اذا قيل ذلك لم يكن الا تمام الكلام فيه وهو ما حذف منه
الجزء الفعلي وبقي معموله ثم انه اذا كان التقدير يقولون ما نعبدهم لا يتعين ان يكون هذا المقدر خبرا عن المبتدا بل جاز ان
يكون بدلا من اتخذوا وان يكون حالا من فاعله والخبر على هذين الاخيرين ان الله يحكم بينهم وهذا على ان يكون المراد بالذين
اتخذوا المشركين واما اذا كان المراد به معبودا لهم بان يكون عائد الموصول محذوفا ويكون التقدير والذين اتخذهم
اولياء فيتعين الوجهان الاخيران فكان على المصنف ان يقول ويجعل هذا المقدر خبرا في الشرح وانما قيد الاية بما ذكره ليكون
على وفق المسئلة وهو حذف خبر المبتدا اذ كان غلبا في الا اذا قلنا بان الذين اتخذوا مبتدا ويقولون المقدر حال من
فاعل اتخذوا وان الخبر ان الله يحكم بينهم خرجت الاية عن ان يكون من قبيل ما تكلم به البتة واقول اذا ذكر قيدا في الكلام كان
للاحتراز عما يقابله والذي يقابل تقدير الجملة فعلية هو تقديرها اسمية لا تقدير الجملة الفعلية حالا الا انا مثل قوله واما
سيبويه فقال هذا قبيح الاشارة بهذا الى ما ابتنى عليه انتصاب المضمر على الحال ومنه قولهم تفرقوا ايادي سبا وايدي سبا اي مثل
انتصاب المعرفة على الحال بتقدير مثل وسبا في الاصل بهمزة غير ممدودة اسم رجل هو ابو عامة قبائل اليمن وهو سبا بن يشجب بالشين
المعجمة والجيم ابن يعرب بالعين المهملة والراء ابن قحطان قال الرضي معنى ايدي سبا اولاد سبا ابن يشجب وليس اسم قبيلة كما اول
في قوله تعالى لقد كان لسبا في مساكنهم وقوله تعالى وجئتك من سبا والايدي كناية عن الابناء لانهم في التقوي والبطش بهم بمنزلة
الايدي ويجوز ان يكون في الاصل انتصابه على الحال على حذف مضاف وهو مثل ويجوز ان يكون على المصدر والمعنى تفرقوا تفرق
ايدي سبا وسكن همزة سبا ثم قلبت الفا انتهى قوله وانما سكنت الياء مع انها منصوبة لثقلها بالتركيب والاعلال اي لثقل
ايادي وايدي بتركيبهما مع سبا وكون لام كل منهما حرف علة في الشرح فان قلت فلم كان ايدي سبا وايادي سبا مركبين فهما
مبنيان فليست الياء منهما محلا للنصب بل المجموع هو محل النصب قلت نقل المصنف في حواشيه على التسهيل انه يقال ايادي سبا وايدي
سبا بالتنوين فهو مضاف ويقال بغير تنوين قال وللشيخ اي الشاطبي على انه مركب تركيب خمسة عشر والاعراب على انه مضاف
ومضاف اليه وترك تنوين سبا لانه غير منصرف ولم تظهر الفتحة على الياء استصحابا للتركيب الاصلي وعليه يمشي ما قاله هنا وقد
يكون مراده بالتركيب التركيب الاضافي انتهى ما في الشرح فان قلت ما يريد المصنف بالتركيب الاصلي في قوله في حواشيه استصحابا بالتركيب الاصلي
قلت يريد التركيب الذي بين ايدي وايادي وبين سبا فانه سابق على التركيب الذي بين العامل وبين هذا التركيب قوله كان معدي
كرب وقالي قلا المركب الاول علم على رجل والثاني علم على بلد قوله فالغالب ان يكون ظرفا للمستقبل في التعليق تدعى باب المصنف
الباب السادس الذي عقده للتحذير من امور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها وقولهم اذا ظرف لما يستقبل من الزمان
فانه يوهم ان اذا ظرف مظروفه الزمان وقد وقع هنا في نظير ما عابه هناك وفي الشرح يعني ظرفا للحدث المستقبل زمانه فاندفع كون
هذا معارضا لما عابه على المعربين من قولهم اذا ظرف لما يستقبل من الزمان فانه يوهم ان اذا ظرف مظروفه الزمان واقول لا حاجة
لهذا التكلف لان الظرف هو الاسم الموضوع لزمان او مكان متضمن معنى في باطراد وكانه قال فالغالب ان يكون اسما موضوعا
للزمان المستقبل وعلى هذا فاللام في المستقبل متعلقة بما في ظرفا من معنى الوضع والحق ان المصنف جرى هنا على سنن القوم وان كان
الصواب عنده خلافه فاندفع ما في التعليق قوله ويكون الفعل بعدها ماضيا كثيرا قال الرضي لان الماضي اقرب الى القطع بالوقوع

اللذي ادايادي

اي المستقبل

ثلثابون ،

نظرا الى لفظه الموضوع للدلالة على الوقوع وان كان بالنظر الى المعنى على الاستقبال لان اذا الشرطية تقلب الماضي الى معنى المستقبل مثل ان
قوله خلافا للاخفش في الشرح الاخفش يجيز كونه مبتدأ ولا يمنع كونه فاعلا وظاهر عبارة المص لا تفيد هذا واول بل ظاهر عبارة
المص يفيد لان ان اذا ان قوله خلافا راجع الى ما يليه وهو قوله مبتدأ فيكون الاخفش غير مانع من كونه فاعلا لكون خلافا ليس براجع
الى مجموع كونه مبتدأ لكونه راجعا للابتداء قوله اذا باهلي الباهلي منسوب الى باهلة وهي قبيلة من قيس عيلان بالعين المهملة
والمثناة التحتية معروفة بالجبن واصل باهلة اسم امرأة من همدان كانت تحت معن بن اعصر بن سعد بن قيس عيلان بالمهملة وليس
في عيلان غيره فنسب ولده اليها والحنظلية منسوبة الى حنظلة وهي اكرم قبيلة من تميم والمذرع بالذال المعجمة والعين المهملة وهو الذي
امه اشرف من ابيه نقلت من خط شيخنا كمال الدين الدميري الشافعي نقلا من كتاب الخالدي من حديث ابي سعيد عن ابي سالم قال
قال الاصمعي لقيت صبيا من الاعراب في بعض الفلوات فانظر ناهز عشرين بجادرته فاذا هو افصح الناس فقلت ممن انت فقلت تقول في
الشعر فقال وابيك لاني لاقوله وانا دون الفصال يعني الفطام فاخرجت درهما وقلت امدحني وخذه فقال ممن انت قلت من العرب انت قلت
من باهلة فقال الاسواى امدح باهليا فقلت فاهجني وخذه فقال انى والله محتاج اليه ولكن كلفتني شططا فرددت معرفته فقلت
انا الاصمعي فقال الامل الباعي اللوم حيث لقيته عليك الباهلي بن اصمعا متى لو يوما اصبحا تجد له من اللوم سربالا جديدا
وبرقعا انتهى قال الدميري لا اخذه من بدلته وقد فترته فاخذه قوله ولا تعمل اذا الجزم الا في الضرورة قال الرضي لما كان حدث
اذا الواقع فيه مقطوعا به في اصل الوضع لم يرسخ فيه معنى ان الدال على الفرض بل صار عارضا على شرف الزوال فلهذا لم يجزم الا في
الشعر مع ارادة معنى الشرط وكونه بمعنى متى انتهى قوله استغن ما اغناك ربك اى ما مصدرية ظرفية والخصاصة الفقر والحاجة و
تحمل اما بالجيم اى اظهر الجمال بالتعفف وكل الجميل اى التجمل المذاب تعففا واما بالحاء المهملة اى تكلف المشقة بعبرة زعم ابو الحسن في
حتى اذا جاءوها ان اذا جردت في مدته في ذلك ابن مالك وجوزه الزمخشري مع الواو الذي سيذكره المص عن الجمهور قال ابن ام
قاسم في شرح التسهيل وعلى هذا يكون تقدير الكلام وسيق الذين كفروا الى جهنم زمرا الى وقت مجيئهم لها وعلى هذا لا جواب لها
لكنها معمولة لما قبلها فيكون قوله فتحت استئنافا وجواب سؤال كانه قيل فما جرى اذ ذاك فقيل فتحت ابوابها انتهى قوله ثم تمن نصب خافضة
رافعة فيه بها لان اذا بمعنى رفعها ظرف لما دل عليه ليس لوقعتها كاذبة اى اذا وقعت لم تكذب او ظرف لخافضة ورافعة اى اذا
اى اذا وقعت خفضت ورفعت وظرف لرجت واذا الثانية تكرير للاولى او بدل منها او ظرف لما دل عليه فاصحاب الميمنة اى اذا
وقت بانت احوال الناس فيها وكاذبة بمعنى الكذب كالعافية والعاقبة اى ليس لوقعتها كذب او صفة لمحذوف اى لا يكون حين تقع نفس
تكذب على الله او تكذب في نفيها كالكذب الان فاللام بمعنى في كما في قوله يا ليتني قدمت لحياتي اذا كان المعنى لحياتي في الدنيا او ليس لاجل وقعتها
نفس كاذبة فان من اخبر عنها صدق واللام للتعليل وقيل التقدير ليس لها حالة كاذبة اى مكذوب فيها وخافضة ورافعة خبر مبتدأ محذوف
اى هي خافضة قوما ورافعة اخرين قوله والمضروب بين الحالين وصاحب الحال اما الضمير وقعتها واما فاعل وقعت قوله وثابت
ما المصدرية عنها اى عن الاوقات وذلك لكثرة وقوع ما المصدرية موضع الظرف قوله ثم نابت الحال عن الخبر لان الخبر هنا
ظرف وفي الحال معنى الظرفية اذ معنى جاءني زيد راكبا جاءني زيد في وقت ركوبه قوله لان الزمان لا يكون محلا للزمان بيان
لزوم كون الزمان محلا للزمان على تقدير ان اذا في المثال الاول في موضع نصب في تقدير نصب يوم الجمعة في المثال الاخر ان افضل
كافرق بابه بعض ما اضيف اليه فيكون اخطب السائلين وقت الاضافة الى الوقت وقد اخبر عنه بالحصول في وقت والحصول في
وقت هو الحلول فيه فيكون الوقت الذي هو اخطب حالا في وقت وجود الامير فاما في المثال الاول وفي يوم الجمعة في المثال الثاني
قوله ومعه مداه تعبير عنه ظرف يروحون مقدرا باهله كلمة تحيرها على ثابت واصحاب جمع صحب كافراخ جمع فرخ قوله

وصحب جمع صاحب كركب جمع راكب وقيل اسم جمع لصاحب

وان

وان حتى في موضعه اذا جاءوها حرف ابتداء داخل على الجملة باسرها ولا عمل لها في التعليق قال ابو حيان كان بعض الاذكياء يستشكل
مجيء هذه الجملة الشرطية من اذا وجوابها بعد حتى ويقول كيف تكون حتى غاية وبعدها جملة الشرط فقلت الغاية في الحقيقة هو ما
ينسبك من الجواب مرتبا على فعل الشرط فالتقدير المعنوي لا الاعرابي في اية الزمر مثلا وسيق الذين كفروا الى جهنم زمرا الى ان تفتح ابوابها
وقت مجيئهم فينقطع السوق انتهى وفي شرح التسهيل لابن ام قاسم ويجوز ان تخرج على ان حتى بمعنى الفاء كما قدرها الكوفيون في
قولهم سرت حتى ادخل المدينة برفع ادخل وتقديره كونه قد وقع قالوا والتقدير سرت فدخلت قال في البسيط كانك قلت
في قولك اجلس حتى اذا جاء زيد اعطيتك اجلس فاذا جاء زيد انتهى قوله وجوابها محذوف لتعظيم المعنى قال ابن ام قاسم ويجوز ان يكون الجواب
فاصحاب الميمنة وما بعده اى فاصحاب الميمنة ما اعظمهم وما انجاهم واصحاب المشأمة ما احقرهم وما اشقاهم قوله وذلك لكونه
نعم ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم في الشرح يعني ان هذه اخبار بقضية وقعت في الزمان الماضي فتكون اذا لم قال شارح
التسهيل القاضي محب الدين ناظر الجيش ويمكن ان يقال في هذه الايات المراد حكاية حالهم حين ابتدأوا الفعل واذا كان ذلك كان
المحل موقع اذا دون اذ قلت انما يكون المحل لاذا حيث يكون المراد الاستقبال والمعنى عليها اما هو على الحال ولهذا قال انتهى واوله
المعنى على ما اوله به على الحال باعتبار ابتداء الفعل وهو يستلزم الاستقبال باعتبار انتهائه وتمامه فيكون المحل لاذا لا جل الاعتبار
قوله واذا راوا تجارة او لهوا انفضوا اليها قال في الشرح هذا اخبار بقضية العير التي قدمت المدينة والنبي يخطب يوم الجمعة
فتفرقوا عنه حتى لم يبق معه الا اثنا عشر رجلا وقد مضت هذه الواقعة قبل نزول الاية عنه فيكون اذا بمعنى اذ المص وقال ناظر الجيش المراد
من ذلك حكاية ما كانوا عليه وما هو شانهم ودابهم والمعنى حال هؤلاء انهم اذا رأوا تجارة او لهوا كان منهم ما ذكر ولولا بارادة هذا
المحل لصار المعنى الاخبار عن واقعة وقعت منهم ولا يلزم من الاخبار بذلك ان يكون ذلك من شانهم قلت لا نم ان المراد الاخبار بان
ذلك شانهم ودابهم وكيف وهؤلاء المخبر عنهم من الصحابة الذين هم خير القرون بشهادة الصادق المصدوق ولا يليق بهم اعتياد
مثل هذا الفعل الذي اتخاذه عادة ودينا من الخصال الذميمة القبيحة انتهى ما في الشرح واقول مراد ناظر الجيش ان هذه الحالة وهو
انهم اذا راوا تجارة عيرا اقبلت او سمعوا اللهو اى الطبل انفضوا اليه كانت شانهم ودابهم قبل الاسلام الى هذه القضية ونزول
هذه الاية وهذا الاعتياد كان قبل معاشرة النبي عليه السلام قال البغوي قال المقاتل قدم دحية بن خليفة الكلبي بتجارة من الشام الى المدينة وكان
يقدم اذا قدم بكل ما يحتاج اليه من دقيق وبر وغيره فينزل عند احجار الزيت وهو مكان في سوق المدينة ثم يضرب الطبل ليؤذن
الناس بقدومه فيخرج اليه الناس ليبتاعوا منه فقدم ذات جمعة وكان ذلك قبل ان يسلم ورسول الله قائم يخطب فلم يبق في المسجد
الا اثنى عشر رجلا وامرأة فانزل الله تعالى هذه الاية وقيل كانت العير اذا قدمت المدينة استقبلوها بالطبل والتصفيق سرورا بها
وقيل ان الباقين معه العشرة المشهود لهم بالجنة والزوائد واختلف في الثاني عشر فقيل عمار بن ياسر وقيل ابن مسعود قوله
وندمان اى الندمان هنا النديم ويزيد بالزاي والكاس مؤنثة مهموزة قال الله تعالى بكاس من معين بيضاء وقال ابن الاعرابي لا تسمى
الكاس كاسا الا وفيها الشراب وتغورت النجوم غربت وفي الشرح ويجوز ان لا تكون اذا هنا للماضي بان يكون سبقت بمعنى اسقى وهو
دليل جواب اذا واول سبقه الى هذا ابن الضائع قوله لان كلام الله قديم هذا التعليل لقوله لا اخبار ولغا بل ان يقول ان اراد
اللفظي فقديم وزعم الكلام ان الكلام اللفظي المؤلف من الحروف الملفوظة المسموعة ليس بقديم ومعنى اضافته الى الله تعالى انه مخلوق
تم ليس من تاليفات المخلوقين وان اراد النفسي فقد تقرر ان الكلام النفسي صفة واحدة في الازل ليست منقسمة الى اقسام الكلام
التي هي الخبر والامر والنهي والقسم وغير ذلك وانما ينقسم اليها عند حدوث التعلقات ثم ذهب الكرامية وبعض الحنابلة الى ان كلامه
تعالى من جنس الحروف والاصوات المترتبة المسموعة وهو مع ذلك قديم وذهب صاحب العضد الى عزكنا به الواقف وقد سبقه الى ذلك محمد

الشهرستاني في كتابه نهاية الاقدام الى ان المعنى في قول الاشعري وجزء كلام الله معنى قديم ليس في مقابلة اللفظ حتى يراد به مدلول اللفظ ومفهومه بل في مقابلة العين والمراد به ما لا يقوم بذاته كسائر الصفات لا كما زعمت الكرامية من قدم النظم المرتب الاجزاء فانه بديهي الاستحالة للقطع بان اللفظ القائم بالنفس ليس مرتب الاجزاء كالقائم بنفس الحافظ من غير ترتب الاجزاء والترتب انما يحصل في اللفظ لاحتياجه الى الآلة اما القائم بذاته تعالى فلا ترتب فيه حتى ان من سمع كلامه تعالى سمعه غير مرتب الاجزاء لعدم احتياجه الى الآلات قال التفتازاني في بحث الاستثناء في حاشية شرح مختصر ابن الحاجب للعضد وفيه نظر لانا لا نعقل قيام اللفظ بذاته تعالى سواء كان مرتب الاجزاء او غير مرتبها انتهى ويمكن على قول الجمهور من اهل الحق ان يقال في الجواب لترديد السابق نختار انه اراد القسم اللفظي لكن اراد بالقديم ما ليس بحادث اما اولا فلوجوده بقرينة ذكره في رد القول بانه قسم اخر عن قسم بان او نختار انه اراد القسم النفسي وهو قديم وحده او مع قطع النظر عن مورده قد ثبتا احد متعلق قوله لان الحال والاستقبال متنافيان يعني فلا يتصف بهما ذلك الكون المحذوف وقد جعل اذا ظرفا له انما تنافيا بها اما الحال فلكونه المفروض واما الاستقبال فلكون اذا التي هي ظرف مستقبل ظرفا له وفيه نظر لان الحال المنافية للاستقبال هي الحال بمعنى الزمان الحاضر المعتبر باجزاء متعاقبة من اواخر الماضي واوائل المستقبل لا الحال التي اريد هنا وهي الفضلة المبينة لهيئة ما هي له لان هذه تجامع كلا من الازمنة الثلاثة وذلك انها تكون مقارنة لزمان وقوع مضمون عاملها زمانا ووقوع ذلك المضمون وقد تكون ماضيا وقد يكون حالا وقد يكون مستقبلا ويجاب عنه بانهما متنافيان في الظاهر دون الحقيقة ولهذا الترتيب بعد الجملة الحالية المصدرة بمضارع مثبت من علامة الاستقبال قوله يعني انه لا يتصف لاحد ما يعني لا يتسم او لكونه يذوف هو حال من الليل والنجم قوله والصحيح انه لا يصح التعلق باسم الاشارة يعني سواء كان المراد بالحال او الاستقبال ثم يجاب عنه بانهما متنافيان في الظاهر دون الحقيقة ولهذا الترتيب اعتبر بعد صدر الجملة الحالية المصدرة بمضارع مثبت من كلمة الاستقبال قوله لان القديم لا زمان له هذه المقدمة هي كبرى الدليل وصغراه محذوفة للعلم بها وتقرير الدليل اسم الاشارة هنا قديم والقديم لا زمان له واسمعناك من قريب ان الحق عند اهل الحق ان الكلام اللفظي ليس بقديم ولا ازلي فلا يرد القول بالاشتراك فيها وانقسامه الى الانشاء والاخبار ليس في الازل بل فيما لا يزال وعند التعلق وفي الشرح ليس ما قاله خاصا بالانشاء بل يجري في الخبر ايضا لان كلام الله تعالى قديم لا يوصف بزمان من الازمنة واجابوه لا يتعلق بزمان والمتعلق بالزمان هو المخبر عنه فيلزم ان لا يتعلق ظرف بفعل جزئي في كلامه تعالى لان الفعل الجزئي مخبر عنه والمخبر عنه يتعلق بالزمان كما اعترف هو به قوله واوضح منه ان يقال المعنى مريد ابه الصيد غدا قال ابن الصائغ اذا قدر صائدا به يريد كما نقدره معمولا لا يريد بدا غدا مع ان الكلام يتعلق الى مريدا وان اراد مريدا الان فالارادة التي يقدر بها على الفعل لا يتاخر الفعل عنها ان لم يطرأ وجه تقدير مريدا على تقدير مقدرا انتهى واقول المراد مريدا الان ولو ان الارادة التي يقدر بها على الفعل لا يتاخر الفعل عنها قلنا الذي لا يتاخر الفعل عنه هو القدرة التي هي صفة عليها الله في الحيوان عند قصد اكتساب الفعل بعد سلامة الاسباب والالات وهي غير الارادة التي هي صفة في الحي توجب تخصيص احد المقدورين في احد الاوقات على ان الظاهر ان مريدا هنا بمعنى قاصدا ما او وجه تقدير مريدا فقد اشار اليها المصنف بقوله كما في قوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة بادوتم وفي التفسير ذكر قمتم واريد به ارادة القيام تعبيرا عن ارادة الفعل بالفعل المسبب عنها للايجاز والتنبيه على ان من اراد العبادة ينبغي ان يبادر اليها بحيث لا ينفك الفعل عن الارادة قوله مسئلة في ناصب اذا مذهبان قال الرضي العامل في متى وكل ظرف فيه معنى الشرط شرطه على ما قال الاكثرون ولا يجوز ان يكون جزاؤه على ما قال بعضهم كما لا يجوز في غير الظروف لانك لا تقول القصد جاءك فانه منصوب تبعا لما العامل فاذا قال الاكثرون على انه جزاؤه وردنا

بعضهم

بعضهم هو الشرط كما في متى واخواتها الاولى ان نفصل ونقول ان تضمن اذا معنى الشرط فحكمه حكم اخواته من متى ونحوه وان لم يتضمن نحو اذا غربت الشمس جئتك بمعنى جئتك وقت غروب الشمس فالعامل هو الفعل الذي في محل الجزاء وان لم يكن جزاء في الحقيقة دون الذي في محل الشرط وهو مخصص للظرف وتخصيصه له اما لكونه صفة له او لكونه مضافا اليه ولا ثالث بالاستقراء لا يجوز ان يكون وصفا اذ لو كان لكان الاولى الاتيان فيه بالضمير كما تقدم في الموصولات ولم يات في كلام فتخصيصه له اذن لكونه مضافا اليه كما ان سائر الظروف المخصصة بمضمون الجمل التي بعدها لا على سبيل الوصفية كقوله تعالى يوم يجمع الله الرسل ولو سلمنا انه صفة قلنا لا يجوز عمل الصفة في الموصوف كما لا يعمل المضاف اليه في المضاف وذلك ان كل كلمتين اذا كان الثاني المعنى بمنزلة كلمة واحدة مع وقوعهما معا جزء كلام يجوز ان يعمل والاول في الثانية كالمضاف في المضاف اليه ولا يجوز العكس اذ لم يعهد كلمة واحدة بعض اجزائها مقدم من وجه مؤخر من اخر فكذلك ما هو بمنزلتها في المعنى من قوله لم تعمل صلة في موصول ولا تابع في متبوع ولا مضاف اليه في مضاف واما كلمة الشرط والمضمن بها الشرط فليست مع الشرط كلمة واحدة ولا تقعان معا موقع المفرد كالفاعل والمفعول والمبتدأ فيجوز عمل كل واحد منها في الاخر نحو من تضرب اضرب وذهب ابو علي في عوامل الاسماء الحسنى الى ان لو يعمل الشرط في كلمة نحو من قام قمت جاز وقوعها موقع المبتدأ على ما هو مذهب بعضهم انتهى قوله لان اذا عند هذا القائل غير مضافة قال ابن الحاجب في شرح المفصل والحق ان اذا ومتى سواء في كون الشرط عاملا فيهما وتقدير الاضافة في اذا لا معنى له وما ذكره من كونها لوقت معين مسلم لكن حاصل بذكر الفعل بعدها كما يحصل في قولك زمانا طلعت فيه الشمس انتهى قال الرضي وفيه لانه انما حصل التخصيص بكونه صفة له لا بمجرد ذكره بعده ولو كان بمجرد ذكر الفعل بعد كلمة يكفي لتخصيصها لتخصيص متى في متى تقم زيد مع عدم تخصيصه انها قائم قوله كما يقول الجميع اذا جزمت في الشرح وسببه ان الاضافة من خصائص الاسماء فينافي الجزم قوله احدها ان الشرط والجزاء عبارة عن جملتين تربط بينهما الاداة وعلى قولهم يصير الجملتان واحدة قال ابن الصائغ وجوابه ان الاصل ذلك ولكنها قد تضمنت معنى الشرط وجعل الاول سببا للثاني قوله بدا لي الخ هذا البيت في ديوان زهير وفيه ولا سابق شيئا باثبات يا المتكلم في سابق ورفع شيء وقبله كما وقد طلعت بعين نجد خلفت بها عن منكبي رواتبا قوله ولا يصح ان يقال لا اسبق شيئا وقت مجيئه قال ابن الصائغ هذا في السبق الزماني مسلم والسبق الزماني ممنوع فيهما واما السبق الذي بمعنى الفوات فمن مسلم انه لا يمتنع ان يقال لا افوت الشيء وقت مجيئه قال الزمخشري في قوله تعالى ام حسب الذين يعملون السيئات ان يسبقونا اي ان يفوتونا معنى ان الجزاء يلحقهم لا محالة قوله الثالث ان يلزمهم في نحو ان جئتني اليوم اكرمتك غدا ان يعمل اكرمتك في ظرفين متضادين استدل ابن الحاجب بهذا على ان العامل في اذا شرطها قال الرضي والجواب ان اذا بمعنى متى والعامل شرطها او يقول المعنى اذا جئتني اليوم كان سببا لاكرامي لك غدا كما يقال في نحو ان جئتني اليوم فقد جئتك امس ان المعنى ان جئتني اليوم يكن جزاء لمجيئي اليك امس قوله والعامل في ظرف زمان يجوز اذا كان احدهما اعم من الاخر انشا مل الى ما لعزه بشمول الكل بجزئه والكلي بجزئياته لا المفهوم الصادق على كل ما صدق عليه الاخر من غير عكس لان يوم الجمعة مع يوم البركات وفي الشرح اليوم هو الوقت الواقع بين الفجر بغليل واليوم ما بين طلوع الشمس وغروبها اوما بين الفجر والمغرب فليس شيء منها يصادق على شيء من الاخر فهما متباينان الا ان يقال الملتق السحر على اول الفجر لقربه منه انتهى فاول قوله اللهم الا ان يقال ان سحر بمعنى اول الفجر ليس مباينا اليوم الجمعة وليوم البركات بل هو مباين لها لان المتباينين هما الكليان اللذان لا يصدق كل واحد منها على شيء مما يصدق عليه الاخر وسحر مع يوم الجمعة كذلك لا يصدق سحر على شيء من افراد يوم الجمعة ولا يوم الجمعة على شيء من افراد سحر غاية الامر ان ما صدق عليه سحر في المثال جزء ما صدق عليه يوم الجمعة لان المراد بيوم الجمعة واما مطلق السحر فان بعض ما صدق عليه جزء ما صدق عليه يوم الجمعة فليتأمل قوله متى تردن يوما سفار اه سفار اسم

نحو اتيك يوم الجمعة سحرا ان يريد هنا بالاعم من الاخر

اسم برالبني مازن بن مالك مبني على الكسر وهو حجة للحجازيين على بنا فعال اذا كان علما للمونث على الكسر ووجه اكثر التميميين على بنائه على
الكسر اذا كان فاخره را وادبهم بضيغ ادم وهو الاسود والمستجير بالجيم والزاي طالب الما الارض او ماشية والمعور بالعين المهملة
والرا اسم مفعول من عور بنزع الاهر فتر عنه قال ابو عبيدة يقال للمستجير الذي يطلب الما اذا لم تسقه قد عورت شربه وانشد
البيت للفرزدق **قوله** والرابع ان الجواب محذوف وما بعده في الشرح دجواب هذا وما بعده ان الجمهور انما يقولون بان
العامل فيها جوابها اذا كان صالحا ولم يكن ثم مانع وان منع من عمله مانع كاذا الفجائية وان ونحوها فالعامل فيها ما بعد ما يدل
عليه الجواب انتهى وقال ابن الصايغ والجواب انهم يقولون العامل في اذا جوابها او ما دل عليه الجواب او ما الفي عنه الجواب
ذكر هذه الاقسام الثلاثة الامام ابو محمد بن بري في مصنفه فاده واذا انتهى وقال الرضي واما الاستدلال على كون الشرط
هو العامل لمجي الجواب بعد ان والفا فما لا يتم لان تقديم الاسم لغرض وهو تضمنه لمعنى الشرط الذي له الصدر يجوز مثل هذا
الترتيب **قوله** وورد ايضا والصالح فيه للعمل صفة كقوله ثم اذا نقر في الناقور فذلك يومئذ يوم عسير ولا تعمل الصفة فيما
قبل الموصوف في التعليق وفي كلامه تدافع فان في اوله الاخبار بان الصالح للعمل فيه صفة وفي اخره الاخبار بمنع عمل الصفة
ثم قد وقع للزمخشري عند الكلام على قوله ثم وقل لهم في انفسهم قولا بليغا ما نصه فان قلت بم تعلق قوله في انفسهم قلت بقوله
بليغا اي قل لهم قولا بليغا في انفسهم مؤثرا في قلوبهم او يتعلق بقوله قل لهم اي قل لهم في معنى انفسهم الخبيثة قولا بليغا او قل لهم
في انفسهم خاليا بهم ليس معهم غيرهم مسارا اليهم بالنصيحة لانها في السر انجع وعلى الاول فمعمول الصفة قد تقدم على الموصوف
وهو خلاف ما منعه المص انتهى واقول لا تدافع في كلامه فان اجازه اولا صلوح عمل الصفة انما هو باعتبارها في نفسها ومع
قطع النظر عن الموانع واجازه ثانيا منع عملها انما هو باعتبار قيام المانع وهو هنا تقدم المعمول على موصوف الصفة او يقول اجازه
اولا الصلوح عمل الصفة انما هو في الجملة واجازه ثانيا منع عملها انما هو في شي مخصوص واما تجويز الزمخشري تعلق في انفسهم بليغا
فقد ضعفه ابو البقا وغيره بان معمول الصفة لا يتقدم على الموصوف **قوله** لان عسر اليوم ليس مسببا عن النقر هذا تعليل لعدم
صحة هذا التخريج الاعلى قول الاخفش بجواز زيادة الفا في خبر المبتدا وذلك انها على هذا التخريج لا تكون عاطفة وهو ظاهر
اذ خبر المبتدا لا يعطف عليه ولا سببية لان عسر اليوم لا يتسبب عن النقر ولا وجه ثالث لها عند سيبويه خلافا للاخفش فانه اثبت لها
ثالثا وهو الزيادة **قوله** واما قول ابي البقا انه يكون مدلولا عليه بذلك قال ابو البقا اذا ظرف وفي العامل فيه ثلاثة اوجه احدها
هو ما دل عليه فذلك لانه اشارة الى النقر ويومئذ بدل من اذا وذلك مبتدا والخبر يوم عسير اي نقر يوم والثاني هو ما دل عليه
عسير اي يعسر ولا يعمل فيه نفس عسير لان الصفة لا تعمل فيما قبلها والثالث يخرج على قول الاخفش وهو ان يكون اذا مبتدا والخبر فذلك
والفا زائدة واما يومئذ فظرف لذلك وقيل بدل من اذا او مبتدا ويوم عسير خبره والجملة خبر ذلك انتهى وابو البقا هو عبد الله
بن ابي عبد الله الحسين بن ابي البقا العكبري الاصل البغدادي المولد والدار الفقيه الحنبلي النحوي الفرضي الضرير احد النحو عن ابن
الخشاب وغيره ولد سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة وتوفي سنة ستة عشر وستمائة ببغداد والعكبري بضم المهملة وفتح الموحدة نسبة
الى عكبرا بلدة على دجلة فوق بغداد بعشرة فراسخ واعلم بان العز المنصوب بان في عبارة المص عايد الى الجواب فيكون المدلول عليه
بذلك هو الجواب فيلزم اتحاد السبب والمسبب وكلام ابي البقا صريح في ان المدلول عليه بذلك هو العامل في اذا وانه مع ما بعد
هو الجواب وعلى هذا فلا يلزم اتحاد السبب والمسبب **قوله** واما نحو فمن كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله فقول
على قاعدة اقامة السبب مقام المسبب لاشتهار المسبب للحكم بمنع اتحاد السبب والمسبب وقد علم بحو هذا الحديث فان هذا الشرط سبب للجزاء
وقد جعل منافسه فاجاب بانا لا نم ان الجزا هنا نفس الشرط وانما الجزا محذوف واقيم هذا المذكور مقامه وقاله ابن دقيق العيد

بان التقدير من كان هجرته الى الله ورسوله نية وقصدا فهجرته الى الله ورسوله حكما وشرعا ورد بان المقترح حال المبينة وهي لا يجوز حذفها
كما صرح به الرابدي في شرح الجمل واجيب بمنع ان المقدر حال بل هو تمييز وهو يجوز حذف التمييز اذا دل عليه دليل نحو ان يكن منكم عشرون
صابرون اي رجلا واقول ويمكن ان يقال لم يرد بتقديرهما نية وقصدا في الاول حكما وشرعا في الثاني ان هناك لفظا محذوفا بل
اراد بيان المعنى ومغايرة الاول للثاني وتاوله بعضهم على ارادة المعهود المستقر في النفوس بان المبتدا والخبر وكذا الشرط والجزا قد
يتحدان لبيان الشهرة وعدم التغير وارادة المعهود المستقر في النفس ويكون ذلك للتعظيم وقد يكون للتحقير وذلك بحسب المقامات
والقرائن في الاول قوله ثم والسابقون السابقون وقوله ثم فمن كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله وقول الشاعر
انا ابو النجم وشعري شعري ومن الثاني قوله ثم من كانت هجرته الى دنيا يصيبها او امراة يتزوجها فهجرته الى ما هاجر اليه وفي التعليق
وما ذكره المص من التاويل في الحديث ياتي في الاية التي رد بها كلام ابي البقا فيها فيقال النقر في الناقور سبب لوقوع الاهوال العظيمة
فيكون المعنى فاذا نقر في الناقور وقعت الاهوال الشديدة واقعة لكنه حذف واقيم السبب مقامه وهو النقر المدلول عليه بذلك
انتهى واقول لا نم ان نقر الناقور سبب للاهوال العظيمة ولو سلم فانما يقام السبب الذي اشتهرت سببيته عن ذلك المسبب وشهرة معام السبب
سببية الاهوال عن النقرة ممنوعة ولو سلم فيجعل قوله ذلك دالا على النقر وجعل النقر قائما مقام سببه تكلف يستغنى عنه بما ذكر
من الوجه الجيد بخلاف الحديث **قوله** وليس هذا الجواب الا اقترن بالفا مثل وان يستغيثوا يغاثوا بما كالمهل في الشرح
يلزم من اقتران الجواب بها بالفا اقترانه هنا لان الشرط هنا بان وهي اصلية في بابها بخلاف اذا واقول سيذكر هو الرضي مثل
هذا عند قول المص ولو كانت شرطية والجملة الاسمية جوابا لاقترنت بالفا **قوله** وانا الجواب محذوف اي عمد والى الحج
النا الملة قال الرضي ويجوز ان يكون قوله ثم واذا تتلى عليهم اياتنا بينات ما كان حجتهم مثل وانا اطعتموهم انكم لمشركون ويجوز
ان يكون اذا لمجرد الوقت من غير ملاحظة الشرط **قوله** من يفعل الحسنات الله يشكرها هذا صدر بيت عجزه والشر بالشر عند
الله مثلان ويروى من يفعل الخير فالرحمن يشكره ولا مر ورثة **قوله** الا ان قرطا بضم القاف وسكون الراء وبالطاء
المهملة اسم رجل والالة الحالة والكبد المكروه هذا ايضا مثال المتوسط لا بين العامل ومعموله ~~الا ان العامل~~ فيه موخر عنها و
المعمول مقدم عليها عكس الذي قبله **قوله** وما لا يعمل لا يفسر في هذا الباب عاملا الاشارة بهذا الباب الى باب زيدا ضربته
وهو باب الاشتغال وانما قيد به احترازا عن مثل وان احد من المشركين استجارك فان استجارك مفسر العامل في احد ولا يصح عمله فيه عند
البصريين لان الفاعل لا يتقدم على الفعل عندهم **قوله** لان ان ولام الابتدا يمنعان من ذلك لان لها الصدر وابن الصايغ
جعل اللام مثل ان المصدرية ممنوع فانها مع ان سلبت الصدرية على المختار ولعله يقول ذلك بعد هذا او في كتاب غير هذا
انتهى واقول ذكر المص ذلك في هذا الكتاب في لام الابتدا وقال ايضا اصل ان زيدا القائم لان زيدا قائم فزحلقت اللام وسلبت
الصدرية باعتبار ما بعدها بدليل انها يتخطاها عامل ان نحو ان زيدا القائم ويتخطاها عمل ما بعدها نحو ان زيدا طعامك لاكل
ولم يسلبها باعتبار ما قبل ان بدليل انها تمنع من تسلط فعل القلب على ان ومعمولها ولذلك كسرت في نحو والله يعلم انك لرسوله و
مقتضى هذا التحقيق ان اللام مع ان مثل ان في الصدرية باعتبار ما قبل ان حتى يمنع عمل ما بعد اللام فيما قبل ان كما هو مراد المص
ههنا **قوله** بدليل وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن هذا دليل على جواز تقدير قسم قبل الشرط وجعل الجواب المذكور لذلك
القسم او دليل على نحو انكم لمشركون جواب القسم مقدر قبل الشرط والمعنى ان الجواب المذكور في قوله وان لم ينتهوا عما يقولون
ليمسن جواب القسم مقدر فكذا الجواب المذكور في نحو وان اطعتموهم انكم لمشركون لان تلازم المذكورين فيما يجاب به القسم لا اهم
قوله لان هذه الافعال لم تقع في ذلك الوقت هذا تعليل لقوله ولا يسوغ ان يقال له والمراد بذلك الوقت وقت التريق

قوله ولو كانت شرطية والجملة الاسمية جواب لاقترنت بالفاء واجاب الرضي عن هذا بان قال ولعدم عراقة معنى اذا في الشرطية
جاز ان يكون جوابها جملة اسمية بغير فاء كما في قوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون وقوله والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون
قال ولا مانع من كون هم في الايتين تاكيدا للواو والضمير المنصوب في اصابهم انتهى قوله وقول بعضهم انه على اضمار الفاء تقدم
رده يعني بقوله هذا جيء ورد بان الفاء لا تحذف الا لضرورة قوله وقول اخر ان الضمير توكيد لا مبتدأ وان ما بعدها الجواب
ظاهر التعسف قال ابن الصائغ اي تعسف في تاكيد الضمير المتصل المرفوع او المنصوب بضمير رفع منفصل انتهى قوله تكلف من
غير ضرورة هكذا رايناه في كثير من النسخ المعتمدة ووقع في نسخة الشارح بدل تكلف من غير ضرورة تكلف لا داعي اليه فقال بل
الداعي قائم وهو ابقاء اذا على غالب امرها من كونها متضمنة لمعنى الشرط قوله ومن ذلك اذا التي بعد القسم نحو والليل اذا
يغشى والنجم اذا هوى قال الرضي قيل ليس اذا في قوله تعالى والليل اذا يغشى معنى الشرط اذ جواب الشرط اما بعده او مدلول عليه
بما قبله وليس بعده ما يصلح للجواب الا ظاهرا ولا مقدرا لعدم توقف معنى الكلام عليه وليس هنا ما يدل على جواب الشرط قبل اذا
الا القسم فلو كان اذا للشرط كان التقدير اذا يغشى اقسم فلا يكون القسم منجزا بل معلقا بغشيان الليل وهو ضد المقصود اذ
القسم حاصل وقت التكلم بهذا الكلام وان كان نهارا غير متوقف على دخول الليل فان قيل فاذا كان ظرفا منجزا فاي شيء ناصبه
قلت قال اللقاني يعني ابن الحاجب ناصبه حال من الليل اي والليل حاصلا وقت غشيانه وفي فيه نظر اذ لا شيء هنا يعمل عاملا
في حاصلا الا معنى القسم فهو حال من مفعول القسم فيكون الاقسام حال غشيان الليل وهو فاسد كما مر وايضا في قوله والعمل
اذا اتسق يلزم كون الزمان حالا عن الجثة ولا يجوز كما لا يجوز ان يكون خبرا عنه وقيل اذا بدل من القسم بخروج عن الظرفية اي وقت غشيان
الليل وفيه نظر من وجهين احدهما ان اخراج اذا عن الظرفية قليل والثاني ان المعنى يجيء القسم مقسما الاخرى وقت انشاق القمر وليس بعد
ان يقال هو ظرف لما دل عليه القسم من معنى العظمة والجلالة لانه لا يقسم بشيء الا لحالة العظيم فتعلقه بالمصدر المقدر والتقدير
وعظمته اذا اتسق فهو كقولك عجبا من زيد اذا ركب اي من عظمته والظرف ههنا لا يصلح ان يكون معمولا للانشاء التعجب كما لا يصلح هنا لكونه
معمولا لانشاء القسم فاسم العظمة اذ لا يتعجب الا من عظيم في معنى كالانشاء لا يعظم في معنى من المعاني انتهى قوله لان جواب الكلب ثابت
دائما وجواب والنجم ما من سمة الانتفاء جواب والليل وهو ان سعيكم لشتى وجواب والنجم ما ضل صاحبكم وما غوى قوله ولان
ان الجواب خبر فلا يدل عليه الانشاء لتباين حقيقتيهما قال نجم الدين بن سعيد جزاء الشرط يجب ان يكون قضية خبرية متعلقة
بالشرط لان الانشاء ثابت دائما ثابت لا يقبل تعليقا وقولنا ان جئتني دخلت الدار انشاء للتعليق لا تعليق للانشاء وقال التفتازاني
في مطوله يجب بعينه ان الجزاء يجوز ان يكون طلبيا ان جاءك زيد فاكرمه لانه فعل مستقبل للدلالة على الحدث في المستقبل ويجوز
ان يترتب على امر يعلم انه شرط فانه معروض الصدق في الاستقبال فلا يكون طلبيا وقال السيد في حاشيته ان قيل اكرم زيدا يدل
بظاهره على الطلب في الحال لا اكرامه في الاستقبال فيمتنع تعلق الطلب الحاصل في الحال على حصول ما يحصل في المستقبل الا اذا اول بان
يحمل اللفظ على الطلب في الاستقبال واما الاكرام فان تعلق على الشرط من حيث هو مطلوب كما في قيل اذا جاءك زيد فاكرامه مطلوب فيلزم
مع ما ذكر من انتفاء الطلب في الحال تاويل الطلبي بالخبري واما ان تعلق عليه من حيث وجوده وكان الطلب حاصلا في الحال حتى كانه قيل اذا
جاء زيد يوجد اكرامك اياه مطلوبا منك في الحال فيلزم تاويل الطلبي بالخبري وان لا يكون الطلب تعلق بالشرط المذكور بالجملة لا يمكن
حمل الطلبي جزاء بلا تاويل ايمن قوله ويرده جواز كسر همزته وفتح ميمه وفي ايمن اثنا عشرة لغة ايمن بفتح الهمزة وضم الميم وفتحها
وكسر الهمزة وضم الميم وايم بفتح الهمزة وكسرها مع ضم الميم وام بكسر الهمزة وضم الميم ومن بضم الميم وفتحها وكسرها وم بالضم والفتح والكسر قال
قال فى بن اهو وابن العجاج وقد تدخل على ايمن اللام لتاكيد الابتداء تقول ليمن الله فذهب الاول في الوصل وانشد البيت ٥

بالضرورة

في حال حصول الليل كما ان المرور
في قولك مررت بزيد صاحيا
في حال الصحو وحصول الليل في
وقت غشيانه لان وقت
الغشيان ظرف لم يكون
الاقسام حال ٤ ع ٤

حرف النداء الهمزة

حرف النداء الهمزة قوله اولها الالصاق في شرح اللب هو تعلق احد المعنيين بالاخر نحو به داء اي التصق به وعمر مررت بزيد وارد
على الاتساع انتهى وقال الرضي بالالصاق نحو به داء اي التصق به داء او مررت به اي التصق المرور بمكان يقرب منه ومنه
امسكت بك وبجانك اجزني ويكون مستقرا نحو الذي فيه ضعف وبه داء ويكون للاستعانة نحو كتبت بالقلم وخطت بالابرة وبتوفيق
الله حججت وهذا المعنى مجاز الالصاق قوله وهو معنى لا يفارقها فلهذا اقتصر عليه سيبويه قال ابن الصائغ اجود من
ذلك ان سيبويه جعله اصلا فانه قال انما هي للالصاق والاختلاط ثم قال فما اتسع من الكلام فهذا اصله واول اجود من هذا
ان سيبويه قصرها على الالصاق حيث قال انما هي للالصاق قوله اذا قبضت على شيء من جسمه او ما يحبسه من يد او ثوب
ونحوه لا يقال العطف الاعم على الاخص او من مستحسن لما فيه من جعل الاعم فيما للاخص لانا نقول انما المستحسن هو عطف الاعم مطلقا
على اخصه لا عطف الاعم من وجه وما نحن فيه من الثاني دون الاول لان شيئا من الجسم اذا قبض عليه لا يحبس الجسم كالفخذ
وشيئا ما يحبس الجسم ليس من الجسم كالثوب ولو سلم فادهنا للاضراب على مذهب الكوفيين وابي علي وابي الفتح وابن برهان
القائلين بان او تاتي للاضراب مطلقا وفي الشرح والظاهر ان الالصاق في الثاني مجازي اذ القبض على ما يحبس زيدا كالثوب
الذي هو لابسه ليس قبضا عليه نفسه حتى يكون الالصاق بما يجاوره ويقرب منه واول سبقه الى ذلك ابن الصائغ و
جوابه ان اللغة لم تكن على مثل هذه المضايقة حتى يقال ان ما سك ثوب زيد الذي هو لابسه وليس بما سك لزيد قوله ومن
الاخفش ان المعنى مررت على زيد في المجنى الداني وذكر ابن مالك ان الباء في نحو مررت بزيد معنى على بدليل وانكم لتمرون عليهم
مصبحين وحكاه عن الاخفش وفي شرح اللب انما يقال مررت عليه اذا جاوزته في المرور ولانك تجاوزته اياه كما تقول مررت
يوم ذكرت الشيء اوانما كان المرور من جانب العلو فيكون فيه معنى الاستعلاء قوله وبات على النار الندى والمحلق
هذا عجز بيت من شعر الاعشى وهو مما مثل به للاستعلاء المجازي وصدره تشب لمقرورين يصطليانها وتشب مبني للمفعول
من شب بالنار اي شبها اذا اوقد بها والمقرور الذي اصابه القر بضم القاف وهو البرد واحد المقرورين الندى وهو اسم للجود
والمطر والبلل والشحم والمراد هنا الجود والمقرور الاخر المحلق بالمهملة وكسر اللام وهو اسم للممدوح قوله فاذا استوى التقدير
في المجاز بترجيح الاكثر استعمالا او الحمل الترجيح عليه ووقع في بعض النسخ اولى بالترجيح يعني ان الالصاق في مررت بزيد لما لم يكن حقيقيا
وكذلك الاستعلاء منه ووجدنا استعمال حرف الالصاق مع المرور اكثر من استعمال حرف الاستعلاء معه كان الاولى حمل
الباء في مررت بزيد على الالصاق المجازي دون الاستعلاء المجازي لان الحمل على الاكثر عند التردد بين معنيين اولى وفي الشرح فيكون
الالصاق اولى بالترجيح لئلا يلزم التجوز من وجهين استعمال الباء بمعنى على واستعمال على في غير الاستعلاء الحقيقي وما ذكره الجماعة
ليس فيه الا تجوز واحد وهو استعمال الباء للالصاق فيما لا يفضي الى نفس المجرور واول التجوز بالباء في معنى مجازي لعلى لا يؤدي
الا الى استعمال واحد وهو استعمال لفظ الباء في ذلك المعنى وكيف يلزم التجوز من وجهين فان قيل مراده باستعمال على في غير
الاستعلاء الحقيقي استعمالها فيه في الجملة لتحقق المعنى المجازي لعلى فاذا استعمل الباء فيه لزم التجوز من وجهين قلنا لو سلم
فانا نمنع بيان كون الالصاق اولى بالترجيح لما ذكر لو اراد المعنى الحقيقي المنسوب الى الحقيقة يعني الكلمة المستعملة فيما وضعت له
وبالمجازي المنسوب الى المجاز معنى الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له فظاهر انه لا يريد ذلك قوله ولعدم التاء على اللئيم ينبغي
هذا صدر بيت عجزه فاعف ثم اقول لا يعنيني قوله فكان اول يقدره اصلا في الشرح هذا يقتضي ان على في مررت عليه بجعل
بمعنى الباء وفيه نظر اذ لا داعي الى اخراج حرف الى الحرف معنى ليس حقيقيا له انتهى واقول ان كون الباء مع المرور للالصاق المجازي
اصلا على كون على معه للاستعلاء المجازي يعني ان حرف الالصاق مع المرور اكثر وقوعا من حرف الاستعلاء معه لا يقتضي

حقيقيا انما هي للالصاق

حمل حرف الاستعلاء مع المرور على الالصاق وانما ينبغي حمل الباء مع المرور على الالصاق المجازي لا على الاستعلاء المجازي فى كم
مررت بزيد او لم يعوجوا هذا اصله وبيت عجزه كلامكم على اذن حرام وعاج بمعنى وقف وبمعنى رجع قوله وهى المعاقبة للهمزة
فى تصيير الفاعل مفعولا التعدية بهذا المعنى مختصة بالباء واما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل الى الاسم فمشتركة بين حروف الجر
ليست بزائدة ولا فى حكم الزائدة قوله وقول المبرد والسهيلي ان بين التعديتين فرقا وانك اذا قلت ذهبت بزيد كنت مصاحبا
له فى الذهاب مردود بالاية يعني ذهب الله بنورهم وفى الجنى الداني واجيب بانه يجوز ان يكون تعالى وصف نفسه بالذهاب
على معنى يليق به كما وصف نفسه تعالى بالمجيء فى قوله وجاء ربك وهذا ظاهر التعسف انتهى وفى الكشاف والفرق بين اذهبه
وذهب به ان معنى اذهبه ازاله وجعله ذاهبا ويقال ذهب به اذا استصحبه ومضى به معه وذهب السلطان بماله اخذه فلما ذهبوا
به اذا لذهب كل اله بما خلق ومنه ذهبت به الخيلاء والمعنى اخذ الله نورهم وامسكه وما يمسك الله فلا مرسل له انتهى ولا
يخفى ما فى قول الزمخشري والمعنى الى اخره من الاشارة الى الجواب عن الاية وهو ان هذا معنى اخر لذهب مع الباء لا يحتمل وفى نسبة الى الله
تعالى بطلان الاول قوله واما قوله ولو شاء الله لذهب بسمعهم فجواب اما محذوف تقديره فلا يرد به عليهما او تمام هذا الجواب بدليله وهو احتمال
ان الفاعل ضمير البرق قوله ورأيت ذوي الحاجات لدى القطين بالقاف المفتوحة الحزم والاتباع بسبق تفسير الواحد وغيره قوله الثالث
الاستعانة ادرج ابن مالك فى التسهيل باء الاستعانة فى باء السببية وقال انه شهر باء السببية هي الداخلة على صالح للاستعانة
به عن فاعل معداها مجازا نحو فاخرج به من الثمرات فلو قصد اسناد الاخراج الى الماء لحسن ولكنه مجاز قال ومنه كتبت بالقلم
وقطعت بالسكين فانه يقال كتب القلم وقطع السكين والنحويون يعبرون عن هذه الباء بالاستعانة واثرت على ذلك
التعبير بالسببية من اجل الافعال المنسوبة الى الله تعالى فان استعمال السببية فيها يجوز واستعمال الاستعانة فيها لا يجوز من التجريد به قوله و
نجرت بالقدوم فى الصحاح القدوم الذي ينحت به مخفف قال ابن السكيت ولا تقل قدوم بالتشديد وفى القاموس القدوم آلة النجر
مؤنثة قوله ومنه باء البسملة هذا هو الوجه المرجح من الوجهين اللذين ذكرهما صاحب الكشاف والوجه الاخر ان تتعلق البسملة
بالقراءة تعلق الدهن بالانبات فى قوله تعالى تنبت بالدهن على معنى متبركا باسم الله اقرأ وانما كان الاول مرجوحا لان استعمال الباء
فى الملابسة والمصاحبة اكثر من الاستعانة ولانها على تلبس اجزاء الفعل بالتبرك اظهر ولان فى التبرك باسم الله من التادب
ما ليس فى جعله بمنزلة الآلة التى لا تكون مقصودة بالذات قوله الرابع السببية قال الرضي وتكون للسببية وهى فرع الاستعانة
قوله ومنه لقيت بزيد الاسد اى بسبب لقائى اياه وهذه هى باء التجريد والتجريد ان ينتزع من ذى صفة اخر مثله مبالغة فى كمال تلك
الصفة فيه قال الرضي وهو على حذف مضاف اى لقيت بلقاء زيد الاسد قال التفتازاني فى من التجريدية ولا يخفى ضعف هذا التقدير فى مثل
قولنا لى من فلان صديق حميم لفوات المبالغة فى التجريد نعم يحصل لى من حصوله صديق قوله فسقيتنا بالطهر بالنار صداها بيت من
مشطور الرجز وبعده والنار قد تشفى من الاوار والاوار بضم الهمزة حرارة العطش قوله الخامس المصاحبة قال الرضي لا يكون لهذا
المعنى الاستقرار الا انه لا مانع من كونها لغوا قوله اى نزهه عما لا يليق به واثبت له ما يليق به هذا تجوز عن تفسير للجوع قوله سبحه حامدا له
لان التسبيح ان ينزه عما لا يليق به والحمد ان يثبت له ما يليق به وفى الشرح فان قلت من اين يلزم الامر بالحمد وهو حال مقيدة للتسبيح ولا
يلزم من الامر بشيء الامر بالحال المقيدة له بدليل اضرب هذا جالسا قلت انما يلزم ذلك اذا لم يكن الحال من نوع الفعل المامور به
كالمثال المذكور واما اذا كانت من فعل الشخص المذكور فهي مامور بها وما نحن فيه من هذا القبيل قوله الا ترى ان نسبة المعتزلة اقتضى تعطيل كثير من
اذا كانت بعض انواع الفعل الصفات لا حاجة الى لفظ كثير لانهم ذهبوا الى نفي الصفات عنه تعالى وتقدس وليس النزاع فى اطلاق لفظ عالم مثلا انما الاختلاف فى
المامور نحو حج مفردا من الملائم ولا فى اثبات العلم الذى هو عرض لانه لا نزاع فى نفيه بل فى ان له تعالى علما هو صفة ازلية قائمة به زائدة وكذا جميع الصفات فانكرها المعتزلة
او كانت من فعل المامور

والفلاسفة

وزعموا ان صفاته عين ذاته بمعنى ان ذاته تسمى باعتبار التعلق بالمعلومات عالما وباعتبار التعلق بالمقدورات قادرا الى غير ذلك
وهذا الذى قلنا من انه لا حاجة الى لفظ كثير انما هو ان اراد المصنف بالصفات صفات الذات التى هى الحياة والعلم والقدرة والكلام
والسمع والبصر والارادة واما ان اراد ما يعمها وصفة الفعل فلا بد منه لانهم عطلوا صفات الذات وعطلوا خلقه تعالى لافعال
العباد واثبتوا خلقه للجواهر والاجسام والاعراض من نحو الالوان قوله سبحانك اللهم وبحمدك قيل جملة واحدة على ان الواو زائدة
وقيل جملتان على ان الواو عاطفة ومتعلق الباء محذوف اى وبحمدك سبحتك بعينه على كل من القولين يأتي الخلاف المتقدم
فى فسبح بحمد ربك من ان الباء للمصاحبة والحمد مضاف الى المفعول او للاستعانة والحمد مضاف الى الفاعل وفى الشرح ان
هذا الخلاف الذى ساقه لا يقتضى خلافا فى معنى الباء الداخلة على الحمد فى هذا التركيب بل هى محتملة للاستعانة والمصاحبة على
كل من القولين والخلاف فى كونها جملة او جملتين لا مدخل له فيما هو بصدده من الكلام على معنى الباء فما معنى ذكره هنا واقول
لما كان سبحانك اللهم وبحمدك من قبيل فسبح بحمد ربك فى تعلق الباء بالتسبيح واضافة الحمد الى ما يصلح ان يكون فاعلا
ومفعولا ذكره عقيبه على سبيل الاستطراد فذكر ما فيه من الخلاف فى الواو وقول الخطابي قوله والوجهان فى فسبح بحمد
ربك اى الوجهان اللذان ذكرهما ابن الشجري فى نسبح بحمدك وهما التعلق بالفعل المذكور والنصب على الحال اتيان فى
فسبح بحمد ربك بعينه ويحتمل انه من تتمة الكلام على نسبح بحمدك على معنى ان الوجهين المتقدمين فى فسبح بحمد ربك من كون
الباء للمصاحبة او للاستعانة اتيان فى هذه الاية قوله فليت لى بهم قوما هذا البيت لقريط بن انيف شاعر اسلامي

فالوجهان متاتيان فى فسبح بحمد ربك

وهو من قصيدة مطلعها لو كنت من مازن لم تستبح ابلي بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا يروى شدوا وهو الغالب فى
النسخ المعتمدة اى حملوا على الحرب من شد عليه فى الحرب يشد اذا حمل عليه وشنوا قال فى الصحاح شن الماء على الشراب فرقه عليهم
قيل ومنه شن عليهم الغارة واشن اذا فرقها من كل وجه والاغارة مصدر اغار على العدو والاسم الغارة قوله وهي الداخلة
على الاعواض يعني سواء كانت ثمنا كالمثال الاول او غيره كالمثال الثاني قوله وكما قال الجميع لن يدخل احدكم الجنة بعمله
وفى الشرح ينبغي ان يكون مراده بالجميع اهل السنة والا لو اراد اهل السنة والمعتزلة جميعا لاشكل فان المعتزلة قائلون باستحقاق
الطائع الذى لا ذنب له او الذى له ذنب ومات تائبا لدخول الجنة فيكون العمل الصالح موجبا عندهم لذلك وسببا فيه
فكيف يأتي على قولهم ان تكون الباء سببية فى الحديث انتهى واقول المعتزلة انما يقولون يجب على الله اثابة الطائع ومن
مات تائبا واما اثابتهما بدخول الجنة فمن فضل الله ورحمته وايضا هم لا ينكرون ان قدرة العباد على خلق اعمالهم وتوفيقهم
لخلقها بخلق الله تعالى وايضا فيصح نفي سببية دخول الجنة عندهم عن الاعمال واثباتها لرحمة الله تعالى قوله بدليل قوله تعالى
يسعى نورهم بين ايديهم وبايمانهم فان المعنى على ما قيل يسعى نورهم عن ايمانهم وفى جميع جهاتهم وخصت الايمان بالذكر
تشريفا لها والجمهور على ان النور اصله بايمانهم والذي بين ايديهم ضوء منبسط منه وقال الضحاك النور مستعار لما
هم فيه من الهداية وفى الكشاف انما قال بين ايديهم وبايمانهم لان السعداء يؤتون صحائف اعمالهم من هاتين الجهتين
قوله ويوم تشقق السماء بالغمام قيل هو الغمام المذكور فى قوله تعالى هل ينظرون الا ان يأتيهم الله اى امره وبأسه فى
ظلل من الغمام وهو سحاب ابيض وقيل معنى الغمام متغيرة وقيل هو غمام ابيض رقيق لم يكن الا لبني اسرائيل فى تيههم تنزل
الملائكة فيه الى الارض وفى ايديهم صحائف الاعمال للحساب قوله والسماء منفطر به اى باليوم الذي يجعل الولدان شيبا
والمعنى ان السماء على عظمها واحكامها منفطرة باليوم فاذا انفطار بها على ارادة السبب كما قيل المراة لابن اى ذات لبن قوله
وقال البصريون فاسأل به خبيرا على ان الباء للسببية قال الرضي الباء فيه تجريدية نحو لقيت بزيد اسدا والتقدير فاسأل

بنو الحبرا قوله وفيه بعد اى تأويل البصريين لان المجرور بالباء فى الاية هو المسؤول عنه ولا يقتضى قولك سال به ان المجرور هو المسؤول عنه قوله وتقدم معنى البحث فيه اى فى كون الباء مع المزيد للاستعلاء لا انه التقى من البحث فيه اى فى ان حرف الباء
قوله ارب يبول الثعلبان برأسه هذا صدر بيت عجزه لقد ذل من بالت عليه الثعالب رواه الكسائى الثعلبان بضم الثلثة واللام والنون وهو ذكر الثعالب ورواه ابو حاتم الرازى بفتح المثلثة واللام وكسر النون تثنية ثعلب وروى ان بنى ثعلب انه كان لهم صنم وان ثعلبين اقبلا فرفع كل منهما رجله وبال على ذلك الصنم فقال خادم ذلك الصنم هذا البيت وكسر الصنم واتى الى النبى صلى الله عليه واله وكان اسم ذلك الخادم غاوى بن ظالم فسماه رسول الله راشد بن عبد الله كذا فى الشرح وفى تاريخ ابن عساكر هذه الحكاية وان اسم ذلك الخادم غاوى بن عبد العزى قوله شربن بماء البحر ثم ترفعت هذا صدر بيت عجزه متى لجج خضر لهن نئيج ويقع فى بعض النسخ البيت بتمامه والضمير فى شربن للسحب ومتى بمعنى من واللجج جمع لجة وهى معظم الماء ويقال ما اخضر لصفائه والنئيج بنون مفتوحة وهمزة مكسورة ومثناة تحتية ساكنة وجيم المر السريع مع صوت ويروى من حبشيات لهن نئيج والنئيج بالباء الموحدة بعد النون الصوت الشديد قوله شرب النزيف ببرد ماء الحشرج هذا عجز بيت صدره فلثمت فاها اخذا بقرونها مثل الصحاح لثمت فاها اذا قبلتها وربما جاء بالكسر القبح قال ابن كيسان سمعت المبرد ينشد فلثمت فاها اخذا بقرونها بالفتح والقرون جمع قرن وهو هنا الخصلة من الشعر والنزيف السكران اذا نزف عقله وقيل المحموم الذى منع من الماء وقيل نزف عرقه وبرح بالماء والحشرج بفتح المهملة وسكون الشين المعجمة حسى وحصى والحسى بالكسر ما تنشفه الارض من الرمل فاذا صار الى صلابة امسكته فيحفر عنه فيستخرج كذا فى الصحاح وقال ثعلب عن ابن الاعرابى الكوز الطويل العنق الذى لا اذن له الضيق الفم قوله فالاصل اسجى او سكر بالماء لان الماء مزيل الحدث عن الرؤس ثم حذف المزيل وهو الماء وادخل الباء على غير ما حقها ان تدخل عليه وهو الرؤس قوله كنواح ريش حمامة نجدية نواح اصله نواحى جمع ناحية حذفت الياء منه للضرورة واللثة بكسر اللام وتخفيف المثلثة ما حول الاسنان من اللحم والاثمد بكسر الهمزة والميم حجر الكحل وفى الشرح ووقع فى المتن ما يقتضى تفسير العصف بالمسحوق ولم اقف عليه قوله وقيل ضمن شربن معنى روين قال ابن سيده وعندى انه لما كان شربن فى معنى روين وكان روين يتعدى بالباء عدى شربن بالباء ومثله كثير قوله فى القسم الاستعطافى قال ابن جنى القسم جملة انشائية يؤكد بها جملة اخرى فان كانت خبرية فهو القسم لغير الاستعطاف وان كانت طلبية فهو القسم للاستعطاف كقوله ربك هل صممت اليك الى قبل الصبح او قبلت فاها قوله فالواجبة فى احسن بزيد بمعنى صار ذا حسن قال الرضى وهو قول سيبويه وضعف بان الامر بمعنى الماضى مما لم يعهد بل جاء الماضى بمعنى الامر نحو اتقى الله امرء وبان الافعل مختار كذا قليل ولو كان منه لجاز الم يزيد واشم بزيد وبان زيادة الباء فى الفاعل قليلة والمطرد زيادتها فى المفعول قوله وامّا اذا قيل بانه امر لفظا ومعنى وان فيه ضمير المخاطب مستترا فذهب الفراء والزمخشرى وابن خروف الى ان احسن بزيد امر باستدعاء التعجب من المخاطب مسندا الى ضميره وذهب ابن كيسان الى ان المخاطب ضمير الحسن فكانه قيل احسن يا حسن بزيد وعبارة المصنف ملحة لما
قوله ويصح قولهم اتقى الله امرء فعل خيرا يثب عليه اى ليتق وليفعل الظاهر ان ليفعل تفسير لفعل خيرا ويرد عليه انه صفة للنكرة بل ويتسع فى الصفة ان تكون طلبية فكان على المصنف ان لا يذكر فعل خيرا كالفعل بل ويذكره ولا يعترض بما يدل على الطلب او يذكره ويعطفه على اتقى كما ذكره كلمة فى الباب الثانى فى الجملة التفسيرية وكان فى بعض النسخ ههنا والجواب ان فعل ليس صفة للنكرة بل وانما هو مستانف لطلب فعل الخير منه ولو سلم فهو صفة على اضمار القول ويجوز فى الطلبى ان يكون صفة قوله ومن حجر قولهم كفى بهند بترك التاء اى بوجوب ما قاله الزجاج من ان كفى مضمن معنى اكتف ترك تانيث كفى اذا كان المجرور بالباء مؤنثا

حقيقيا

حقيقيا كما لا يؤنث اكتف اذا كان المجرور بعده بالباء مؤنثا حقيقيا قوله فان احتج بالفاصل فهو مجوز لا موجب احتج بعض المشاة العوفية بقي للمفصول يعنى فان قيل ترك التانيث فى كفى بهند للفاصل لا للتضمين كفى معنى اكتف اجيب بان ترك التانيث من الفعل لاجل الفاصل غير واجب وتركه من كفى بهند واجب فلا يكون تركها التانيث من كفى بهند للفاصل وانما قلنا ان ترك التانيث من الفعل للفاصل غير واجب لقوله تعم وما تسقط من ورقة الا يعلمها الاهود وقوله تعم وما تخرج من ثمرة من اكمامها باثبات الفعل فيهما مع الفاصل قوله فان عورض بقولك احسن بهند قالنا الا تلحق صيغ الامر يعنى فان قيل ما استدللتم به على ان ترك تانيث الفعل للفاصل غير واجب معارض بما يدل على انه واجب وهو ان قولك احسن بهند فانه يجب ترك التانيث منه وما ذاك الا للفاصل فيكون ترك التانيث للفاصل واجبا اجيب بان الامر ان وجوب ترك التانيث من احسن بهند للفاصل وانما هو لان صيغة الامر لا تقبل التاء ولو كان بمعناها الخبر فقوله قالنا الا تلحق صيغ الامر جواب عن قوله فان عورض وفى الشرح تقرير المعارضة ان يقال ما ادعيتموه من ان الفاصل يجوز ترك التانيث ولا يوجبه معارض بقولك احسن بهند فان احسن بمعنى الماضى والباء فاصلة والتانيث ممتنع فثبت ان الفاصل قد يوجب ترك التانيث فى بعض الصور فليكن كفى بهند من هذا القبيل انتهى واول المعارضة مقابلة دليل بدليل مانع مدلول الدليل الاول وهى متحققة على تقريرنا بالاعلى تقريره الشهر الان محل المعارضة على معناها اللغوى دون الاصطلاحى الجدلى قوله وقال ابن السراج الفاعل ضمير الاكتفاء وصحح قوله ثم يتوقف على جواز تعلق الجار ببعض المصدر وابن السراج هو ابو بكر محمد بن السرى بن سهل اخذ الادب عن ابى العباس المبرد وغيره واخذ عنه السيرافى والرمانى وغيرهما وتوفى فى ذى الحجة سنة ست عشرة وثلثمائة وفى الشرح لا نسلم ذلك لجواز كون الجار متعلقا بمحذوف لا ببعض المصدر والمعنى كفى هو اى الاكتفاء فى حال كونه متلبسا بالله واول من سبقه ابن الضايع الى ذلك وعبارته لا يتوقف الصحة على ذلك لجواز ان يكون الباء للحال قوله سجم موبهلتين بضعيرا سحم بجى اسود بضعير ثم قوله هذا انما هو عن شرط الزيادة له اى لسهو من لم ينتقد عليه من شارحى كلامه قوله ومنهم العلمية للعزودة اذ فيه العدل وهو كعمر فى الشرح يصح كون اذ متعلقة بالفعل المقيد بالعلة المذكورة وكونها متعلقة بمحذوف اى وهو ممنوع من الصرف يعنى ولا يصح كونها متعلقة بصرف مع قطع النظر عن قيده لان الصرف لا يكون للعدل والعلمية ثم فى الشرح وفى الحكم حلاف ما انا لم اقم وهو وبنو اعلى بطن ولبس بعد ولا اذ لو كان كذلك لم يصرف قوله اى ليفتخر ويكون منهم ونحو وابن مانه هذا المفسر يتعلق الباء فى البيت بيفخر او هو ليس كذلك فالاولى ان يقول اى ليفخر اخراهم من جهة الفخر كونهم منهم ورمانه الذى هو فيه قوله وشرح اى شرح ما زعمه المعرى وهو مبتدا خبره انه عطف وكل من المنصوب به انه والمرفوع فيه عطف عائد على المعرى والفاعل مجرور عطفا على المفعول ومنصوبا مفعولا لعطف ان ومعمولاها عطف على وهمه وكلاهما تفسير المقصود بادم فوعا الاول للاول والثانى للثانى وان هذه مع معمولها وما تعلق بخبرها محذوف ومن البيت العلم بها قوله ربعم الربعى هو على بن عيسى بن الفرج بن صالح البغدادى المنزل الشيرازى الاصل اشتغل ببغداد على السيرافى ثم خرج الى شيراز فقرأ على ابى على الفارسى عشرين سنة ثم رجع الى بغداد وولد سنة ثمان وعشرين وثلثمائة وتوفى سنة عشرين واربعمائة ببغداد والربعى بفتح الراء والموحدة نسبة الى ربيعة قوله ولا معنى للبيت على تقديره فى الشرح وقد يكون لمعنى فان دعوا الا ما اهل لوجوده فيه كان بهذا شرفا لهذا الدهر ولا شك انه من فعل تحصيل الفخر للقبيلة موجبات واحدا منها شرف الدهر بان اصبح اهلا لوجوده فيه قوله المربابيك والابناء تحوله الابناء جمع بناء وهو الجزء وقيل فى فعل واللبون بفتح اللام ذات اللبن من الشاة والابل قوله مهما لى الليلة اى السربال القميص او الدرع او كل ما لبس وسيذكر المصنف هذا البيت عند الكلام على الدن

للعزودة اذ فيه العدل وهو

قوله ابن الضايع هو بالضاد المعجمة والعين المهملة وقد تقدمت ترجمته

على ما هي ويذكر بقفيز قوله والمسئلة من باب الاعمال يعني من باب التنازع وذلك اتفاقا على قول البصريين ان الاول اذا كان يطلب فاعلا والثاني مفعولا واعمل الثاني يضمر الفاعل في الاول واما الكوفيون فالكسائي يقول في مثل هذه المسئلة بحذف الفاعل والفراء يقول باضماره منفصلا موخرا وانا فون منهم بحلقت بها قوله يضرب بالسيف ويرجوا الفرج ينكد بحق بنواصبة اصحاب الفلج وصبة هو ابن ادعم بن بم بن مر والفلج الظفر والفوز ولم يحك صاحب الصحاح فيه غير سكون اللام وفي الشرح فيحتمل ان يكون الشاعر فتحها اتباعا للفتحة التي قبلها للضرورة قوله سود المحاجر لا يقرأن بالسور هذا عجز بيت صدره هن الحرائر لا ربات احمرة وقد تقدم الكلام عليه في ان المفتوحة المخففة قوله وقيل ضمن تلقوا معنى تفضوا في الشرح وسكت عن تخريج وهزي اليك بجذع النخلة وتخريج نلمبد د بسبب الى السماء فاما هذا فلم ار من تعرض الى كون الباء فيها غير زائدة واما ايتها مرهم فقال الكشاف والباء في بجذع النخلة صلة للتاكيد كقوله ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة او على معنى افعلي الهز به كقوله يجرح في عراقيبها نصلي اي يفعل الجرح في عراقيبها قوله سلبت فوادك اه يقال ابتلها الحب بتاه وبيته فوحده واهلته اي اسقمه وافسده والفواد القلب وقيل باطنه وقيل غشاوه والمريدة بالخاء المعجمة والذال المهملة الحسنا من النساء وقيل العذر دسقي بالسين المهملة والقاف وفتح اوله او ضم والمراد بالضجيع الذي يضجع جنبه على الارض مع تلك الخريدة وبعابتغي بالشين المعجمة والفاء والمراد على هذا بالضجيع المضطجع من رض المحبة وعليه فالباء غير زائدة وفي الشرح فيما قاله المص نظر لان المراد بالبارد الثغر بدليل او صفة لبسام وهو لا يشفي لكن يجوز ان يكون على حذف مضاف وعليه ففي البيت زيادة ونقص باعتبار الباء والمضاف انتهى واقول بل المراد بالبارد الريق وبسام وصف له بصفة محله وهو الثغر عكس ما قيل في نهر جار ان جاريا وصف للنهر بصفة الحال فيه قوله كفى بعيسى عن لا اه في الشرح اي بضمير الحضور في صفة رجل مع ان طريقة الغيبة لكونه مسند الحضر الحاضر من قوله اني وفيله يجوز فيه الامران نظرا الى المخبر عنه والى المخبر به نحو انا رجل حلقت وانا رجل قام قوله الرابع الخبر وهو ضربان غير موجب فيقاس نحو ليس زيد بقائم في الشرح لو مثل بنحو اليس الله بكاف عبده لكان اولى جريا على عادته وعدم العدول عن الاثبات وما وجدت واقول لا ما لو مثل به لان القائل ان يقول انه موجب بناء على ان الهمزة للانكار اي النفي ونفي النفي اثبات قوله ومنعكها شي يستطاع هذا عجز بيت صدره فلا تطمع ابيت اللعن فيها وقيل هذا البيت ابيت اللعن ان سكاب علق نفيس لا يعار ولا يباع و ابيت اللعن تحية الملوك في الجاهلية ومعناه ابيت ان تاتي من الامر ما تلعن عليه وسكاب بفتح المهملة في اوله وكسر الموحدة في اخره اسم فرس والعلق بكسر المهملة الشي النفيس قوله والاولى تعلق مثلها باستقرار محذوف هو الخبر يعني ان هذا اولى من كون مثلها هو الخبر والباء زائدة وفي الشرح ان اختياره هذا يعارض اختياره في الكلام على الجملة الاعتراضية حيث قال والاظهر ان الباء متعلقة بالجزاء وان الذين الثانية معطوف على الذين الاولى وجزاء سيئة معطوف على الحسنى وذلك من العطف على معمولي عاملين عند الاخفش وعلى اضمار الجار عند سيبويه والمحققين واقول لما ذكره هنا هو ان تعلق الباء باستقرار محذوف هو الخبر اولى من زيادة الباء وكون مثلها هو الخبر وما ذكره في الجملة الاعتراضية هو ان تعلق الباء ~~باستقرار محذوف~~ بجزاء سيئة اظهر من زيادة الباء وهو من تعلقها باستقرار محذوف فلا تعارض بين كلاميه ولا حاجة الى ما في الشرح من انه يحمل بعض كلامه هنا انه على تقدير جعل جزاء سيئة مبتدأ ان يكون الاولى تعلق مثلها باستقرار محذوف هو الخبر فلا يلزم اختياره لهذا الامر المقدر فينتفي التعارض انتهى قوله بشي ما الاولى ان لا تلفظ بكلمة ما الاها زائدة بكلمة شي للدلالة على التقليل او التحقير وليس المعنى على ذلك لان المخاطب ملك الاتري انه حياه بتحية الملوك بل المعنى على التكثير والتعظيم وهو مستفاد من تنكير شي قوله فما رجعت بخائبة ركاب اه في الصحاح الركاب الابل التي يسار عليها الواحدة راحلة ولا واحدة لها من لفظها قوله فما انبعثت بمزؤود ولا وكل هذا عجز بيت صدره كائن عالي باشاء

داهية وكائن بالف بعد الكاف فهمزة مكسورة بمعنى كم والباساء الشدة والداهية الامة بغتة وانبعثت اسرعت والمزؤود بزاء ساكنة فهمزة مضمومة المذعور الخائف والوكل بفتحتين العاجز الذي يكل امره الى غيره قوله لان صفات الذم اذا نفيت على سبيل المبالغة لم ينتف اصلها اصفات الذم معناه المزؤود والوكل والمبالغة فيها من جهة التجريد الذي هو حقه علي ولقيت رايت فيه اسدا وهو ان ينتزع من امر ذي صفة امر مثله فيها مبالغة في كمالها فيه وفي الشرح ينبغي ان لا يتعلق الجار من قوله على سبيل المبالغة بنفيت لانه ليس المراد ان نفيها مبالغ فيه وانما يتعلق بمحذوف هو الحال من الضمير في نفيت العائد على الصفات قوله ولبس بذي سيف وليس بنبال فعلى النصب على هذا عجز بيت صدره وليس بذي رمح فيطعنني به وفي الصحاح طعن بالرمح وطعن بالسن يطعن بالضم قوله ادعى الضمير المرفوع المتصل المؤكد بالنفس او العين ان يوكدا اولا بالمنفصل اذ لولا لالتبس المؤكد بالفاعل فيما لو وقع تاكيدا للمستكن كقولك هند ذهبت نفسها فاجري في هذا الباب عليه لم اطرد له بخلاف ما لو كان الضمير منصوبا نحو رايته نفسه او مجرورا نحو مررت به نفسه او منفصلا نحو ما مررت الا هو نفسه بخلاف ما لو اكد بغير النفس والعين من الفاظ التاكيد مرفوعا كان المؤكد او غيره لانتفاء اللبس في اجمعين واخواته لعدم استعمالها الا في التاكيد والحق بها كل المانعهما من الاسناد التي في معنى الاشتمال وفي الشرح لبس ذلك صحيحه على التعيين بل جعله احد الامرين اما التاكيد واما الفصل نص عليه ابو حيان في الارتشاف فيصح ان يقال قمتم يوم الجمعة انفسكم ويمكن هنا ان يقال اكتفى بالباء الزائدة في الفصل كما يكتفى بلا الزائدة في العطف نحو ما قمتم ولا زيد انتهى واقول ذكر ابو حيان هذا في كتاب غير كتبه لا يرد به على المص الا اذا سبقه الى ذلك التعيين او سلم له دليله ولا يلزم من القول بفصل لا الزائدة في العطف القول بفصل الباء الزائدة في التاكيد لان الباء على حرف واحد ولا على حرفين قوله بما تستكفين منه طموح انفسهن من الاولى متعلقة بيستكفن والثانية بيان لما قوله وهذا الاخير يجمل الباب كله عليه عند اكثر الكوفيين في الشرح الاشارة راجعة الى جعل الكلمة نائبة عن اخرى لا الى الشذوذ والانابة لتلاتها في اول الكلام او له بجل قوله قوله على وجهين حرف بمعنى نعم واسم في الشرح على وجهين خبر عن المبتدا الذي هو بجل وقوله حرف بمعنى نعم واسم خبر اخر ولا يصح فيه الجر على البدلية من مجرور على قوله ويقال على الاول بجلي وهو نادر وفي الشرح هذا مشكل لا نها حيث تكون اسم فعل المرض بمعنى يكفي فالنون واجبة لا نادرة نعم اذا كانت بمعنى حسب جاز الامران الا ان ترك النون احرف من اثباتها فقد ورد بجلي بالنون انما هو اذا كانت بمعنى حسب لا بمعنى يكفي قال ابن مالك في التسهيل الا ان اجل الاسمية فلها استعمالان احدهما ان يكون اسم فعل بمعنى يكفي فيلحقها نون الوقاية مع ياء المتكلم فيقال بجلني والثاني ان يكون اسما بمعنى حسب فتكون الياء المتصلة بها مجرورة الموضع ولا يلحقها نون الوقاية وذكروا انها الحقها قليلا فان قلت لعل قول المص وهو نادر انما يرجع الى استعمال بجل اسم فعل قلت لا نسلم ان استعماله لذلك نادر ولو ثبت بالنقل ندوره لم ينبغ للمص ايراد هذا الحكم في هذا المحل وانما موضع ايراده عند قوله اسم فعل انتهى ما في الشرح واقول لا اشكال الا انه كان ينبغي للمص ان يذكر هذا الحكم عند قوله اسم فعل ففي مناقشة سهلة على ان لا نسلم ان موضع ايراد هذا الحكم انما هو عند قوله اسم فعل ~~في مناقشة سهلة على ان لا نسلم ان موضع ايراد هذا الحكم انما هو عند قوله اسم فعل~~ بل موضعه ايضا ما ذكره فيه لان التمييز في قوله وهو نادر ومقابله الى الاول من قوله ويقال على الاول والجملة في محل نصب على الحال اي يقال على الاول حال كونه نادرا بجلي فيكون بجلي بمعنى يكفيني نادرا ايضا لكن لا من جهة لحوق نون الوقاية بل لان لحوقها اسم الفعل واجب بل من حيث ان اسم بجل بمعنى حسب هذا نادر والجملة مستانفة لبيان سبب علم ذكر شاهد لبجلي بمعنى يكفيني كانه قال وانما لم اذكر شاهدا لبجلي بمعنى يكفيني كما ذكرت شاهدا لبجلي بمعنى حسبي لان بجل بمعنى يكفي نادر بخلافه بمعنى حسب ثم ليس له رد على المص بكلام عصري له في بعض كتبه بالحمل ان تعليه بكلام المص وقد ذكر صاحب الصحاح بجل بمعنى حسب ولم يذكره

مبني بكى ولولا انه نادر لذكره قوله سبل ... ابن مالك اذ زعم في شرح الكافية انها لا تقع في التنزيل الا على هذا الوجه
في الشرح مجمل هذا الكلام من ابن مالك على انها لا تقع بعدها الجمل في القرآن الا للتنبيه على انها امر واستيناف عنه فلا يتوهم بينك الايتين
الشريفتين انها للاضراب على وجه الابطال متعينان شيء منها الاحتمال ان يكون الاضراب فيها لمجرد الانتقال من امر الى استيناف امر اخر و
اقول سبقه الى ذلك ابن الصائغ فانه قال ما ذكره من الاعتقاد سبقه اليه ابن ام قاسم في شرح الالفية وسبقهما الى ذلك ابو حيان
وقال الجميع ما قال انه مفرد وما ... من الايتين وقع الاضراب فيهما عن جملة القول لا عن الجملة المحكية بالقول وجملة القول اخبار
عن الله تعالى عن الكفار انهم ما يقر بالجملة لم يبطلها الاضراب وانما افاد الاضراب الانتقال عن اخبار الكفار الى اخبار عن وصف
ما وقع الكلام فيه من الملائكة والنبي صلوات الله عليهم انتهى قوله بل بلد ملء الفجاج قتمه هذا صدر بيت لرؤبة بن
العجاج عجزه لا يشترى كتانه وجهرمه والفجاج جمع فج وهو الطريق الواسع بين جبلين والقتم بفتح القاف والمثناة الفوقية الغبار وكذلك
القتم بفتح القاف وسكون المثناة والقتام والقتان بضم القاف والجهرم قيل بساط من شعر والجمع جهارم واراد ... برد
بالكتان هنا الثياب وفي القاموس جهرم كجعفر بلد بفارس والجهرمية ثياب منسوبة منه من نحو البسط او هي من الكتان انتهى قوله
ووهم بعضهم فزعم انها تستعمل جارة وجره وهم ان الجر برب المقدرة بعد بل لا ببل حكى ذلك ابن مالك وابن عصفور والرضي
قوله فيجعل ما قبلها كالمسكوت عنه يعني بالنسبة الى التابع فيكون الاخبار عن قيام زيد في قولك
قام زيد بل عمرو غلطا يجوز ان يكون قد قام وان يكون لم يقم ... بل ان تلفظك بالاسم المعطوف عليه كان غلطا عن عمد
او سهو او نسيان قوله وان تقدمها نفي او نهي فهي لتقرير ما قبلها على حالته هذا ما قاله ابن مالك ان بل بعد النفي والنهي كلكن بعد
هما فاذا قلت هذا ... عدم مجيء زيد في قولك ما جاءني زيد بل عمرو محقق كما كان كذلك في ما جاءني زيد لكن عمرو با
لاتفاق وقال الرضي وبه قال ابن الحاجب لانه قال في ما جاءني زيد بل عمرو يحتمل اثبات المجيء له ومع تحقيق نفيه عن زيد قال و
ظاهر كلام الاندلسي انها للاضراب ايضا ومعنى الاضراب جعل الحكم الاول موجبا كان او غير موجب كالمسكوت عنه بالنسبة الى
المعطوف عليه نحو قولك ما جاءني زيد بل عمرو افادت بل ان الحكم على زيد بعدم المجيء كالمسكوت عنه يحتمل ان يصح فيكون
غير جاء وان لا يصح فيكون قد جاء كما كان الحكم على زيد بالمجيء في جاءني زيد بل عمرو يحتمل ان يكون صحيحا وان لا يكون
قوله فيجعل ضده لما بعدها قال الرضي واما حكم ما بعد بل الاتية بعد النفي والنهي فعند الجمهور انه مثبت فمعنى ... قولك
ما جاءني زيد بل عمرو كانك قلت بل جاءني عمرو وقيل ابطل النفي والاسم المنصوب له المجيء قالوا والدليل على ان الثاني مثبت
الحكم انه لا يجوز النصب في ما زيد قائما بل قاعد قوله وعلى قولهما يصح ما زيد قائما بل قاعدا وذلك ان ما عملت للنفي وما بعد بل على
قولهما يصح كونه منفيا بعد النفي فيصح عمل ما فيه قوله ويختلف المعنى بالنفي والاثبات لان ما بعد بل مع النصب منفي ومع الرفع
مثبت قوله قال هشام ... ضربت زيدا بل اياك هذا صريح من هشام وهو كوفي بمنع العطف ببل بعد الايجاب وفيه رد على الرضي
حيث قال والظاهر من الكوفيين عدم جواز العطف ببل بعد الايجاب وهم من الناقل فانهم يجوزون العطف بالمفرد بلكن بعد الموجب حملا
على بل كما نقل عنهم ابن الانباري وعن الاندلسي وكيف يمنعون هذا قوله وتزاد قبلها لا لتوكيد الاضراب بعد الايجاب يعني ان لا تذكر
قبل بل للعطف ونفي ما بعدها بل لتوكيد الاضراب بانه ينفي بها الايجاب الذي قبلها ويصير بها نفيا ... وجعله
الاضراب كالمسكوت عنه يحتمل الامر وغيره وذلك هو حقيقة تاكيد الاضراب وفي الشرح وما ذكره من ان لا تاتي قبل بل لتوكيد الاضراب
بعد الايجاب محل نظر فقد قال الرضي واذا ضممت لا الى بل بعد الايجاب نحو قام زيد لا بل عمرو واضرب زيدا لا بل عمرا فمعنى
لا يرجع الى ذلك الايجاب الامر المتقدم لا الى ما بعد بل ففي قولك لا بل عمرو نفيت بلا القيام عن زيد واثبته لعمرو ولو لم يجيء

بل لكان قيام زيد في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يثبت وان لا يثبت وكذا في اضرب زيدا لا بل عمرا اي لا تضرب زيدا بل اضرب عمرا ولولا لا
المذكورة لاحتمل ان يكون امرا بضرب زيد وان لا يكون مع الامر بضرب عمرو وهذا كلامه وهو نص في ان لا الواقعة قبل بل فيما ذكر ليست
زائدة بل الحق انها للتاسيس معنى لم يكن قبل وجودها وهو خلاف ما في المتن قلت ووقع للمصنف في حرف اللام حيث ذكر شروط لا العاطفة
ان قال فلو قيل جاءني زيد لا بل جاءني عمرو فالعاطف بل ولا رد لما قبلها وليست عاطفة وهذا يقتضي ان لا تكون زائدة فهو معارض
لما هنا ثم انتهى في الشرح واقول بما قررناه من كلامه من ان المراد بزيادتها انها تذكر لا للعطف ونفي ما بعدها يتفق كلامه هنا مع كلامه في
شروط لا العاطفة وكلام الرضي قوله وجهلت البدراء الكثمة بفتح الكاف النظر الى السواد والاول العيوب بلى
قوله وبعضهم لا يجعلها للتانيث يعني تانيث الكلمة كالتاء في ثمت وربت لانها اصلية ولو لم تكن للتانيث لكانت زائدة
لمجرد التكثير كالف قبعثرى ومثلت لا تمالي قوله فيختص بالنفي في الشرح حكى الرضي عن بعضهم انه اجاز استعمالها بعد الايجاب متمسكا
بقوله وقد بعدت بالوصل بيني وبينها بلى ان من زار القبور ليبعدا قال الرضي وهذا شاذ قوله في المحكي عن ابن عباس وغيره
هو لو قالوا نعم كفروا قوله وكذا امتنع سيبويه من جعل ام متصلة في قوله تعالى افلا تبصرون ام انا خير في الشرح هذا معارض
لما حكاه في الكلام على ام عن سيبويه من انه زعم ان هذه الاية متصلة والحق ما ذكره هنا واقول قد قررنا هناك انه لم يحك عن سيبويه
ان ام في هذه الاية متصلة وانما حكى عنه ان ام انا خير قائم مقام ام تبصرون فراجعه وتامل قوله ويشكل عليهم ان بلى لا يجاب بها الايجاب
وذلك متفق عليه يعني ولو كان الاستفهام التقريري خبرا موجبا لكان بلى في الاية جوابا للايجاب في الشرح لا اشكال في الحقيقة فانه لا
ولعوا صورة النفي المنطوق به ... بلى حيث يراد ابطال النفي الواقع بعد الهمزة وجروا في الجواب بنعم على انه تصديق لمضمون الكلام جميعه
الهمزة ومدخولها وهو ايجاب كما سلف ودعواه الاتفاق مناقش فيها اما ان اراد الايجاب المجرد من النفي اصلا ورأسا فقد اسلفنا
ما حكاه الرضي فيه من الخلاف واما ان اراد ما هو اعم حتى يشمل التقرير المصاحب للنفي فالخلاف موجود مشهور ذكره الشلوبين وغيره
في حروف النون انتهى واقول اراد الايجاب المجرد من النفي اصلا ولم يعبأ بالبعض الذي اجاز استعمالها بعد الايجاب لقلته قوله في كتاب
الايمان هو بفتح الهمزة مرجع بين ذكره في باب كيف كانت يمين رسول الله صلى الله عليه وسلم ... واثر ابن مسعود قوله والبلهاء
يعني المتهلل والجاعذان يجوا عن الاية بذلك يعني بوقوع الجواب مثبلا للايجاب قوله بيد ويقال ميد وهو اسم ملازم للاضافة الى ان
وصلتها قال ابن مالك في كتابه المسمى شواهد التوضيح والمختار عندي في بيد ان يجعل حرف استثناء ويكون التقدير الا ان كل امة
اوتوا الكتاب من قبلنا على معنى لكن لان معنى الا مفهوم منها ولا دليل على اسميتها قوله نحن الاخرون السابقون بيد انهم اوتوا
الكتاب من قبلنا ووقع في بعض طرق هذا الحديث بيد كل امة اوتوا الكتاب من قبلنا وهو حجة ابن مالك على ان الاصل بيد ان كل امة
تحذف ان وبطل عملها واضيفت بيد الى المبتدا والخبر اللذين كانا معمولين لان وفي الشرح وفيه نظر لان ما يضاف الى الجملة محصور في
اشياء وليست بيد منها واقول لابن مالك ان يجيب عن هذا بمنع الحصر ولو سلم فالمحصور في الاضافة الى الجمل انما هو المضاف اليها من
الاصل ومع غيره بحذف وليس هذا منه قوله وفي الصحاح بيد بمعنى غير الصحاح بفتح الصاد اسم مفرد بمعنى الصحيح يقال صحح
الله فهو صحيح وصحاح بالفتح والجاري على السنة كثير كسر الصاد وهو انه جمع صحيح وبعضهم ينكره بالنسبة الى تسمية هذا الكتاب والمعنيان مستقيمان
الا ان تثبت رواية عن مصنفه بضبطه انتهى ومصنفه هو اسمعيل بن نصر بن حماد الجوهري قال ابن الصلاح في مشكل الوسيط لا يقبل
ما تفرد به وانكر عليه ... الناس جميعهم وقال انه تفرد به ورد بانه لم يتفرد به فان الهروي والحوفي وغيرهما نقلوا ذلك وبالجملة
فقد تلقت الامة كتابه بالقبول ولابن بري عليه حواش مفيدة توفي رحمه الله في سنة ثلاث وتسعين وثلثمائة قال ياقوت في معجم
الادباء كان من فاراب وهي من بلاد الترك وكان من اذكياء العالم اخذ عن خاله ابراهيم الفارابي عن السيرافي والفارسي ودخل بلاد

بلاد ربيعة ومضر فاقام بها مدة في طلب اللغة ثم عاد الى خراسان فانزله ابو الحسين الكاتب عنده واكرم جهده فاقام بنيسابور يدرس العلم
وعلم الكتابة وكان يحسن الخط جدا بذكر مع ابن مقلة وانظاره قال القفطي مات مترديا من سطح داره وقيل انه تغير عقله وعمل له دفين وشدها
كالجناحين وقال اريد ان اطير ونفر من علو فهلك قال وقيل انه كان بقي عليه من الصحاح بقية غير مبيضة فبيضها تلميذه فقال لابراهيم
بن صالح فغلط في اشياء قوله انا افصح من نطق بالضاد في الشرح يريد انا افصح العرب لان الضاد ليست في لسان غيرهم على
ما صرح به في القاموس قوله على حد قولهم ولا عيب فيهم اي فلول السيف كرقعة واحد والكتاب بالمثناة الفوقية جمع كتيبة وهي
الجيش قوله وقربهما منه اشار به الى ان ما لك وغيره يكون هذا الحديث على هذا البيت كونه مشتملا على ما اشتمل عليه من تاكيد
المدح بما يشبه الذم وان كان الذي في الحديث من نوع وفي البيت من آخر وذلك ان البديعيين قسموا الى ضربين الاول وهو البيت
وهو ان يستثنى من صفة ذم منفية صفة مدح بتقدير دخولها في صفة الذم فمعنى البيت لا عيب فيهم الا فلول سيوفهم ان كان ذلك
عيبا ولا شك ان هذا التقدير محال لان فل السيف كناية عن كمال الشجاعة فالتاكيد في هذا الضرب من وجهين الاول انه
كدعوى الشيء ببينة لانك علقت نقيض المطلوب وهو اثبات شيء من العيب بالمحال والمعلق بالمحال محال والثاني ان الاصل في
الاستثناء الاتصال فذكر اداة الاستثناء قبل ذكر ما بعدها يوقع في وهم السامع ان غرض المتكلم اخراج شيء مما قبلها فجعله ثابتا
فاذا وليها صفة مدح وتحول الاستثناء من الاتصال الى الانقطاع جاء التاكيد لما فيه من المدح على المدح والاشعار بانه
لم يجد فيه صفة ذم حتى يثبتها فاضطر الى استثناء صفة مدح والضرب الثاني هو الحديث وهو ان يثبت لشيء صفة مدح ويأتي
عقبها باداة استثناء يليها صفة مدح اخرى ولا يفيد هذا الضرب التاكيد الا من الوجه الثاني وهو ان الاصل في الاستثناء الاتصال
فيقبل ذكر ما بعد الاداة يتوهم السامع اخراج شيء مما قبلها فاذا ذكر بعد الاداة صفة مدح اخرى جاء التاكيد ولا يتاتى في هذا الضرب
التاكيد من الوجه الاول اعني دعوى الشيء ببينة لانه مبني على التعليق بالمحال المبني على تقدير الاستثناء متصلا وهذا التقدير في
الضرب الاول دون الثاني قوله ترنم من الرنين وهو الصوت في الشرح كان ينبغي ان يقول من الارنان لان الفعل هنا رباعي
واقول انما قال ذلك لان الارنان من الرنين ومراده بيان اصل المعنى في هذه الكلمة قوله ندر الجماجم او الجماجم جمع جمجمة وهي القبيلة
وعظم الراس المشتمل على الدماغ وضاحيا بارزا والهامات جمع هامة وهي الراس ومعنى بله الاكف على رواية النصب دع الاكف
فامرها اسهل وعلى رواية الجر كترك الاكف منفصلة وعلى رواية الرفع فكيف الاكف التي يوصل اليها بسهولة قوله من بله ما اطلعتم
عليه قال الصغاني اتفق جميع نسخ الصحيح على من بله والصواب اسقاط كلمة من وفي الشرح نقل ابن التين في شرح البخاري على ان بله
في هذا الحديث ضبط مع من بالفتح والكسر ووجه الكسر ما ذكره المص واما وجه الفتح فقال الرضي اذا كانت بله بمعنى كيف جاز ان يدخله
من حكى ابو زيد ان فلانا لا يطيق حمل الفهر فمن بله ان يأتي بالصخرة اي كيف ومن زائدة وعليه تخرج هذه الرواية فيكون بله بمعنى كيف التي
للاستبعاد وما مصدرية وهي مع صلتها في محل رفع على الابتداء والخبر من بله والضمير المجرور يعود على ما يدل على الذم قوله لمجيء
بخارجة من المعاني الثلاثة لقائل ان يقول جاز ان يكون مصدرا بمعنى الترك مفيدا للتعليل والمعنى اعددت لعبادي الصالحين
من اجل تركهم ما علموه من المعاصي فلا يكون خارجة عن المعاني الثلاثة **حرف التاء** قوله ووهم ابن حزم فقال في
قولهم في النسب كنتي في الصحاح ابو عمرو يقال للرجل اذا شاخ هو كنتي وكانه نسب الى قوله كنت في شبابي كذا وانشد ما صحت
كنتيا واصبحت عاجنا وشر خصال المرء كنت وعاجن والعاجن هو الذي اذا نهض اعتمد على يديه من كبر قولهم عجن الرجل اذا نهض
معتمدا بيديه على الارض قوله اذ لو قالوا ابهامنا كما جمعوا بين خطابين في الشرح اي عند وقوع ذلك فقد جاز وامثله
في افعال القلوب نحو اعلمتك منطلقا واعلمتنا انفسنا واول وجه المنع جمعا بين خطابين هو ما اشار اليه المص بقوله واذا استغنوا

ن

٤٢

من اجتماعهما في غير افعال القلوب فقد اختصت باحكام منها جواز كون فاعلها ومفعولها من نوع واحد بان يكون
ضميري خطاب او تكلم او غيبة فلا يقاس عليها غيرها قوله وانه خطاب الاثنين احدهما المنادى والآخر المضاف اليه قوله
ويأتي تمام القول في ارأيت في حرف الكاف فكلمة في الاولى متعلقة بالقول والثانية بيأتي قوله وزعم الجلولي بفتح الجيم وضم
اللام الاولى وكسر اللام الثانية بعدها ياء النسبة الى جلولاء بالمد قرية بفارس وهي نسبة على غير القياس **حرف الثاء** قوله
كقولهم في حدث حدث الحدث القبر وجمعه على اجداث واجدث قوله اراني اذا اصبحت اصبحت ذا هوى فثم اذا امسيت امسيت غاديا البيت
النص في الشرح وكان الثاني هو المراد بالبيت يقول اصبح مريدا الشيء وامسي تاركا له متجاوزا عنه بقال عدا فلان هذا الامر اذا تركه
وتجاوز عنه واقول هذا ايدل على انه عاد بالعين المهملة وهو مضبوط في بعض نسخ المغني وغيره بالمعجمة وقد انشد ابن مالك
هذا البيت في شرح الكافية اراني اذا ما بت على هوى فثم اذا اصبحت اصبحت غاديا قال ابن القطاع عدا الى كذا اسرع اليه
ثم قوله متجاوزا عنه ليس على ما ينبغي لان تجاوز عنه معناه عفى عنه وليس مرادا هنا قوله وخرجت الاية على تقدير الجواب في
الجزاء
الجر وتقديره تاب الله عليهم ويكون قوله ثم تاب عليهم نظير قوله ثم تاب عليهم بعد قوله لقد تاب الله على النبي وفي ذلك كرر للتوكيد
او اريد بالاول انشاء التوبة وبالثاني استدامتها وقوله على الثلاثة عطف على قوله على النبي او على قوله عليهم وقوله اذا مجرد حتى
قد تجرد عن الشرط وبقي لمجرد الوقت فلا يحتاج الى جواب بل يكون غاية للفعل الذي قبلها وهو قوله خلفوا اي خلفوا الى هذا
الوقت ثم تاب عليهم قوله والبيت الى زيادة الفاء قال ابن مالك في شرح عمدته وزعم الاخفش انه لم فيه زائدة والفاء فيه
اولى لانه يادتها اكثرت ولان ذا يأتي حرف واحد اولى انتهى قوله فقال الابلي شارح الحاجبية الذي اراه ان الفاء
للترتيب المتصل في الحكم كان الشاعر اخبر بالحكم الثاني عقيب اخباره بالحكم الاول قوله كما يقول ثم هو الذي خلقكم من
نفس واحدة ثم جعل منها زوجها كذا وانا في النسخ والآية ليست الا في الزمر والاعراف وهي في الزمر بدون هو الذي وفي
الاعراف بالواو لا بثم ولفظها في الزمر خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها وفي الاعراف خلقكم من نفس واحدة وجعل منها
زوجها قوله ان من ساد ثم ساد هذا البيت من بحر الخفيف ولا يستقيم وزنه الا باثبات قد بعد ثم الثانية وهي ساقطة في كثير
من النسخ المعتمدة قوله الثالث ان الذرية اخرجت من ظهر ادم كالذر ثم خلقت حواء من قصيراه الذرية بالمعجمة والذرية ذكرا كان
او انثى واحدا كان او اكثر والذر جمع ذرة وهي اصغر النمل وحواء بالمد زوج ادم والقصيرى بضم القاف وفتح الصاد المهملة
الضلع الذي في اسفل الاضلاع قوله ولكن الجواب الاخير لا يصح ان يجاب به عن الاية الاخيرة والبيت انما لم يتبين
عموم هذا الجواب بصحته في الاية الثانية لان هذا الجواب لا يفيد سوى الترتيب الاخباري ولا يعدل الى ذلك الا لتعذر
ارادة الترتيب الحكمي وفي الاية الثانية يصح ان يراد بها الترتيب في الحكم من غير تقدير ولا تأويل بان يكون سواء عطفا
على الجملة الاولى لا الثانية فان قيل قوله وقد اجيب عن الاية الثانية ايضا يقتضي ان الاخير يجاب به عن الاية الثانية اجيب
بانه انما يقتضي ذلك لو كان ايضا راجعا الى الجيب وهو غير راجع اليه وانما هو راجع الى عن الاية الثانية ولذا اخره عنه
قوله قالوا ابو الصقر ابو الصقر بالصاد المهملة والقاف وشيبان حي من بكر والذرى بضم المعجمة والقصر الاعالي جمع ذروة
بكسر المعجمة وضمها والحب ما يحبه الانسان من مناخرها بانه وفي الشرح لكن يرد على ابن عصفور ان قول الشاعر قبل ذلك تصريح
بما يخالف هذا المعنى وذلك لان مضمون الكلام على ما اجاب به ان سؤدد الابن سابق لسؤدد الاب وسؤدد الاب سابق
لسؤدد الجد والسابق للسابق على الشيء سابق لذلك الشيء فتكون سيادة الابن سابقة لكل من سيادة ابيه وسيادة جده وسيادة
الاب سابقة لسيادة الجد واقول يمكن ان يجاب عن ذلك بان دعوى هذا الشاعر ان سيادة الاب انما حصلت عند سيادة الابن

امدت واسندت الى اول وجود الاب وكذلك سيادة الجد لما حصلت عند سيادة الاب امتدت واسندت الى اول وجود الجد
فسيادة الاب مترتبة على سيادة الابن باعتبار حصولها سابقة عليها باعتبار امتدادها واسنادها الى اول وجود الجد
فلا يكون قول الشاعر فيلزم التخالف المعنى الذي قاله ابن عصفور قوله كهز الردينيا . يقال رمح رديني وقناة ردينية نسبة
الى ردينة وهي امراة كانت تقوم القنا بخط هجر والعجاج الغبار والانابيب جمع انبوب وهي ما بين كل عقدتين من القصب قال الطبري
هو ابو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الامام المجتهد صاحب التفسير والتاريخ كان اماما جليلا لم يقلد احدا ولد سنة اربع وعشرين و
مائتين بطبرستان وتوفي سنة عشر وثلثمائة ببغداد والطبري نسبة الى طبرستان بخلاف الطبراني فان نسبته الى طبرية حرف الجيم
جير قوله والا لاعرب ودخلت عليها ال في الشرح فيه مناقشة لفظية من جهة اخلاء اللام على جواب ان الشرطية ومناقشة
معنوية من جهة ان صدق الملازمة بين كونها اسما بمعنى حقا وابدا وبين الاعراب وهو الملازمة ممنوع وسنده ما التي بمعنى شيء ونحوها فان
قلت ما سبب البناء قلت موافقتها الجر الحرفية لفظا ومعنى هذا عند من يجعلها كحقا واما عند من يجعلها كابدا فالبناء مشكل واول الدليل
على الملازمة بين كون جير بمعنى حقا او ابدا وبين الاعراب عدم مشابهتها الحرف بوجه من الوجوه المقتضية للبناء بخلاف ما بمعنى شيء
فانها مشابهة للحرف في الوضع وقوله ان سبب بنائها موافقتها جير الحرفية لفظا ومعنى عند من يجعلها كحقا فيه نظر فان القائل بان
جير بمعنى حقا او ابدا لا يثبت جيرا اخرى حرفا حتى تكون هذه مشابهة لها قوله اجل جير ان كانت رواء اسافله دعائم كانت ابحث
دعاثره وهو عجز بيت لطفيل الغنوي وقيل لمضرس بن ربعي صدره وقلن على الفردوس اول مشرب ويروى وقلت على البردى ويروى
او العصر في الفردوس قال في الصحاح اسم روضة دون اليمامة وقال في المحكم الوادي الخصيب عند العرب وهو بلسان الروم البستان
والبردى بفتح الموحدة وسكون الراء قال البكري غدير لبني كلاب وانشد البيت وقال غيره واد وقيل هو نهر دمشق بكسر الراء والمد والدعاثر
جمع دعثور وهو الحوض المثلم وفي الشرح والمعنى ان تلك النسوة قلن اول شرب نشربه يكون على ذلك البستان فقال الصحو هذا يقع ان
حرف ابحث جماعة لم يمنع منه احد واما على رواية استقامة احواله فهو مصون لا سبيل الى الوصول اليه ولمن دهب الى ان جير بمعنى
حقا الى يقع كونها موكدة في البيت لاجل الاحتمال ان يكون المعنى نعم يجيء ذلك اويقع ذلك حقا انتهى وما ذكره من معنى البيت انما هو على
رواية ان كانت ابحث دعاثره واما على رواية ان كانت رواء اسافله فمعناه نعم هذا يقع ان رويت اسافله من الماء قوله
وفائدة اسبت اه اي الاسى الحزن والسى تبتدئ به الباء جر صيدا محذوف اي انا اسوء والاشارة بذلك الى الحزن اي انى مخلوق
من الحزن جلل قوله واسم بمعنى عظيم او يسير او اجل في الشرح لا ينبغي للمصنف عد هذا لان الكلام في جلل المبنية على السكون ولا
يكون الا حرفا وعلى تقدير ارادة ما هو اعم من المبنية على السكون حتى يشمل التي هي اسم لا ينبغي اسقاط عدها الا انه انما يذكر في هذا الكتاب
الحروف وما تضمن معناها من الاسماء والظروف وما تمس الحاجة الى ذكره من نحو حبذا واسم معرب يختص عن غيره من المعربات
بحكم مثل كل واما جلل الاسمية فهي مثل زيد وعمرو وبكر وخالد لا حكم لها تتميز به عن الاسماء المعربة وعدم موافقتها للحرف
في اللفظ لا تقتضي ذكرها واول مراد المصنف من قوله في صدر هذا التصنيف واعني بالمفردات الحروف وما تضمن معناها من
الاسماء والظروف انه لا يذكر على سبيل القصد والترجمة الا هي ولا ينافي ذلك ذكر غيرها على سبيل الاستطراد بعد عقد الترجمة
بحرف او ما تضمن معناه قوله قومي هم قتلوا اميم اخي اي اميمة رخم اميمة على لغة من ينوي المحذوف واخي مفعول قتلوا وجللا اما
صفة مصدر محذوف اي عفوا عظيما واما منصوب على اسقاط الخافض اي عن عظيم قوله الا كل شيء سوى اه جلل هذا عجز بيت
من المتقارب يعني لحسان يرثي بها اسد وصدره قوله وسم دار وقفت في طللها ويروى مكان العداة الحياة ورسم الدار اثرها اللاحق
بالارض والطلل ما شخص من اثار الديار قوله فقيل اراد من اجله وقيل اراد من عظمه في الشرح الاول هو الظاهر وليس

صدره وتبكي بني الحصر

الجليل

الجليل بمعنى العظيم حتى يفسر به وانما هو بمعنى العظيم فلو قيل اراد من عظم امري عيني لكان مناسبا وقول في الصحاح بعد انشاد البيت
اي من اجله ويقال من عظمه في عيني والجليل العظيم انتهى وهذا صريح في انه فسر ان الجليل في البيت بمعنى العظيم لكن لا على انه اسم جامد
مثل الكلام مبني على انه من الجليل بمعنى العظيم حرف الحاء قوله حاشا ومنه الحديث في الشرح هذا الحديث مذكور في
مسند ابي امية الطرسوسي قوله وقوله ابن مالك انها ما المصدرية وحاشا الاستثنائية الصحيح انها عائد الكلمة ما التي في الحديث
وقوله وحاشى الاستثنائية كلام مستانف من مبتدا وخبر او عطف على اسم ان وخبرها ويجوز ان يكون الضمير عائدا على ما حاشى التي
في الحديث وانث الضمير باعتبار انه كلمة لغة وقوله حاشى الاستثنائية موصوف وصفته معطوف على ما المصدرية وفي بعض
النسخ انما يتعين الثنية وهو ظاهر قوله رايت الناس اه الفعال بفتح الفاء الكرم وبكسرها جمع فعل كقدح وقداح ومفعول رايت
محذوف اي اقربهم منه وهو الجملة الاسمية والفاء زائدة على راي الاخفش قوله ويرده ان في معجم الطبراني ما حاشى فاطمة ولا غيرها
وكذا في مسند ابن عمر من مسند احمد والطبراني هو الحافظ ابو القاسم سليمان بن احمد بن ايوب بن مطير تصغير مطر روى عنه الحافظ
ابو نعيم وغيره ولد سنة ستين ومائتين بطبرية الشام وتوفي في ذي القعدة سنة ستين وثلثمائة باصبهان والطبراني نسبة الى طبرية
وقد ذكرنا فيما سلف ان الطبري نسبة الى طبرستان وفي الشرح ودخل الواو لان ابدية بعد الواو لتاكيد النفي فيتعين ح ان تكون ما
نافية لا مصدرية ويكون هذا من كلام الراوي ومقول عليه السلام اسامة احب الناس الي وهذا ليس بقاطع اذ يحتمل ان لا تكون
نافية وغيرها منصوب بحذف وفد المعنى ولا استثني غيرها يكون من كلامه عم ولا تعارض ح بين رواية الطبراني وتلك الرواية
المتقدمة انتهى واعلم ان مجموع ما حاشى فاطمة ولا غيرها يكون من كلامه عم ان كان المحذوف الذي قدره مضارعا ويكون ما حاشى
فاطمة وحده من كلامه عم ان كان ماضيا ثم لا يخفى بعد هذا الاحتمال وانه يكفي في الرد الظهور والرجحان قوله الثاني ان تكون تنزيهية
وهي التي يراد بها معنى التنزيه وحده وبهذا القيد خرج الرجحان لانه قد يراد بها معنى التنزيه معنى اخر قال الرضي واذا استعمل حاشى
في الاستثناء وفي غيره فمعناه تنزيه الاسم الذي بعده من سوء ذكر في غيره او فيه فلا يستثنى به الا في هذا المعنى وربما اراد واتنزيه
شخص من سوء فيبتدون بتنزيه الله تعالى من السوء ثم يبرؤن من ارادوا تنزيهه على معنى ان الله تنزه من ان لا يطهر ذلك الشخص مما
يعيبه قوله وهذان الدليلان ينفيان الحرفية ولا يثبتان الفعلية لان اثباتها لا بد فيه من نفي الاسمية ومما لا ينفيانها
قال الرضي وعند المبرد يكون حاشا تارة فعلا وتارة حرف جر واما دليله اللام بعده فعليته واستدلاله على فعليته بتصرفه
ليس بقاطع لانه يجوز ان يكون مشتقا من لفظ حاشى حرفا او اسما كقولهم لولا لبيت اي قلت لولا ولا لا لبيت اي قلت لا لا وسبحت اي قلت سبحان
الله ولبيت اي قلت لبيك وهذا هو الظاهر واستدلاله بالتصرف فيه بالحذف نحو حاش لله ليس بقوي لان الحرف الكثير الاستعمال قد
يحذف منه نحو سوافعل في سوف افعل انتهى وفي الشرح وجزم المصنف بانتفاء الحرفية اعتمادا على الدليلين المذكورين لا يخلو من مناقشة
اما الاول فلان الحرف لكثرة الاستعمال قد يتصرف فيه بالحذف منه نحو سو افعل وسف افعل في سوف افعل واما الثاني فقد
قال شارح اللباب لا نم دخول حاشى على حرف الجر فان اللام في حاش لله زائدة عوضت عما حذف من حاشى قلت وفيه بعد لانه
لم يعهد التعويض عن محذوف من كلمة بشيء يدخل على كلمة اخرى ليس محل الحذف انتهى واقول الجواب عن المناقشة في الاول
بعد تسليم ان سو وسف مقتطعان من سوف ان الاصل في التصرف بالحذف وعدمه ان لا يكون في الحرف فوجوده في كلمة دليل على
نفي الحرفية عنها الا ان يقوم دليل على انها حرف كان سوف قوله ولا يتاتى مثل هذا التاويل في حاشى لله ما هذا بشرا الا انه
بعد التاويل في حاشى لله ما علمنا عليه من سوء بحاشب يوسف المعصية لاجل الله ثم قوله لانها انما تجر في الاستثناء
او لضعفها في القراءة الاخرى ولدخولها على اللام في قراءة السبعة وفي الشرح كلها منظور فيه اما الاول وهو انها انما تجر في الاستثناء

فقد يبنى بناء على ما ذكره البلي شارح الجمل والكافية فانه قال حرفية حاشى لا يتوقف على الاستثناء وقد رد على ابن الحاجب تقييد
حرفيتها بالاستثناء حيث قال في الكافية وحاشا من حروف الجر وحاشا في الاستثناء وزعم انه يقال حاشى زيد ان يقوم على الابتداء والجر و
والتقديم والتاخير كما نقل على زيد ان يقوم مستقلا المص عنه في حاشية التسهيل كالمستدرك به على ابن مالك واما
الثاني والثالث فلان عطية ان يقول انما حكمت بالحرفية حيث لا تنوين ولا لام وحاشى تستعمل اسما وحرفا فحيث دخل عليها
التنوين او دخلت على لام الجر حكم بالاسمية وحيثما انتفيا جاز الحكم بالحرفية فلا يرد ما قاله المص انتهى واقول الجواب عن المنافي
الاول ان كون حاشى لا يجر بها الا في الاستثناء هو المعروف الذي يذكر في الكتب ويبنى عليه الكلام دون ما قاله البلي واما
النظر الثاني والثالث فماخوذ من كلام الرضي فانه قال ويجوز ان يقال ان حاشى الجارة حرف وهو في نحو حاش لله اسم بمعنى البراءة
لمشابهته لفظا ومعنى لحاشى الحرفية قوله وانما ترك التنوين في قراءتهم لبناء حاشى لشبهها بحاشى الحرفية لان معنى الحرفية الاستثناء ومعنى
التنزيهية الابعاد عن السوء وهما متقاربان قوله وحامله على ذلك بناؤه في الشرح وفيه نظر اذ لا يلزم من كون الكلمة مبنية
كونها اسم فعل واقول مراده ان حامله على ذلك بناؤه مع انه لا سبب فيها للبناء الا نيابتها عن الفعل وانما لم يصرح بذلك اعتمادا
على الفهم قوله ويرده امران احدهما ان بعض اللغات في الشرح وكان المص اراد ببعض اللغات التي اعربت حاشى فيها قراءة حاشا لله با
لتنوين فانه معرب منصوب مثل تنزيها وتنوينه تنوين تمكن وفيه نظر لجواز ان يكون مبنيا وتنوينه تنوين تنكير ومثله ايه بنون في
اسماء الافعال واقول الجواب عن هذا النظر ان تنوين التنكير في باب اسم الفعل ليس بقياسي وانما هو سماعي في الفاظه مخصوصة
ومنه وايه كذا ذكره المص في حرف النون قوله اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشى الشيطان وابا الاصبغ هذا الكلام ليس بشعر
وانما هو نثر والاصبغ بفتح الهمزة واهمال الصاد واعجام الغين وفي الشرح فان قلت المغفرة ارحم لا تنزه احد منه فلم استثنى حاشى
قلت تنبيها على ان الشيطان لشدة خساسته تنزه المغفرة عنه ويعظم شانها ان تتعلق به انتهى ولا يندفع بهذا السؤال بان
حاشى الاستثنائية ليس فيها معنى التنزيه وانما فيها معنى الاستثناء لما نقلناه انفا عن الرضي من ان حاشى في الاستثناء وفي غيره
معناه تنزيه الاسم الذي بعده قوله حاشى ابا ثوبان ان به الضن بكسر المعجمة البخل والملحاة بفتح الميم وسكون اللام وبالحاء المهملة
اللوم قال ابن مالك كثير من النحاة ينشد هذا البيت على هذا الوجه وليس كذلك وانما هو بيتان صدر ثانيهما حاشى ابا ثوبان ان
ابا ثوبان ليس ببكمة فدم عمرو بن عبد الله ان به ضنا على الملحاة والشتم والبكمة الخرس والفدمة العيي قوله ان اباها وابا اباها
قد بلغا في المجد غايتاها قوله ففاعل حاشى ضمير مستتر عائد على مصدر الفعل المتقدم عليها او اسم فاعله
القول الاول للكوفيين والثاني مذهب بعض البصريين ويرد عليهما انهما لا يطردان في نحو القوم اخوتك حاشا زيد لانه لم يتقدم
فيه فعل ولا ما يعمل عمله قوله او البعض المفهوم من الاسم العام هذا مذهب البصريين وابن مالك قال في التسهيل وهو الذي
فاعل حاشى وسائر الافعال التي يستثنى بها ضمير عائد على البعض المفهوم من الكلام وفي الشرح فيه نظر لان المقصود من قولك
قام القوم حاشى زيدا وخلا زيدا وعدا زيدا ان زيدا لم يكن معهم اصلا ولا يلزم من خلو بعض القوم منه ومجاوزة بعضهم
اياه خلو الكل ولا مجاوزة الكل قاله الرضي وقد يقال يجوز ان يراد ببعضهم من عدا المستثنى فلا يتم ما قاله لكن اطلاق البعض على
الاكثر قليل وهذا التركيب كثير انتهى واقول لا حاجة الى هذا الاعتذار لان ما ليس بتام بل الجواب ان البعض الذي هو فاعل
حاشى بعض مبهم ومجاوزة البعض المبهم لزيد مثلا وخلو ذلك البعض منه لا يتحقق الا بمجاوزة الكل له وخلوه منه فليتامل حتى
قوله احدهما عام يعني شاملا لحتى الجارة المسبوقة بذي اجزاء قوله ولحتى غير المسبوقة بخلاف الشرط الثاني فانه خاص بالمسبوقة
بذي الاجزاء قوله وقيل العلة خشية التباسها بالعاطفة فان حق العاطفة تدخل على الضمير ولو دخلت الجارة عليه لالتبس بالعا

فان

فان قيل يلزم في حتى العاطفة ايضا ان لا يكون المعطوف بها ضميرا اجيب بانه لم يثبت هذا الا ابن هشام الخضراوي وهذه العلة لغيره ولعل
كان الحق هذا بيان للملازمة وتيب انه حتى بالدخول على الضمير وقوله وهي فرع عن الى فلا يتحمل ذلك بيان لبطلان ذلك اللازم وحاصله
ان حتى فرع عن الى فلا يتحمل ما تحمله الى من قلب الفها ياء والا كان الفرع مساويا بالاصل والجواب بعد تسليم بطلان هذا اللازم ان
فرعية حتى عن الى انما هي في المعنى والعمل وذلك موجب لان لا تحتمل ما تحمله الى في المعنى والعمل الا غيرهما قوله تقتضي دخول ما بعدها
في حكم ما قبلها قوله القى الصحيفة اه هذا البيت مثال للثانية قرينة تقتضي دخول ما بعد حتى في حكم ما قبلها فقوله كما
يتعلق بيقتضي والقرينة هي قول الشاعر القاها فانه يقتضي ان النعل ملقاة قوله او عدمه دخوله قوله كان سقى الحياة هذا البيت
مثال لما قامت قرينة على عدم دخول ما بعد حتى في حكم ما قبلها فقوله كما يتعلق ايضا بيقتضي والقرينة هي دعاء الشاعر على ما
بعد حتى بانقطاع الخير عنه والحيا بالقصر المطر وتقشد كذا في القاموس وعريب بعين مهملة مضمومة قرية مكورة فشاة عتبه
بمعنى نبت والمجد وذجيم وذال معجمتين المقطوع والمكسور يقال جذذت الشي قطعته وكسرته والجذاذ والجذاذ ما كسر منه
وضمه افصح من كسره وبجيم ودالين مهملتين المقطوع ايضا من جددت الشي اجده قطعته ومنه ثوب جديد في معنى مجدود يراد
به حين جده الحائك اي قطعه وبحاء مهملة ودالين مهملتين الممنوع قوله وزعم الشيخ شهاب الدين القرافي هو ابو العباس احمد بن
ابي العلاء ادريس بن عبد الرحمن الصنهاجي البهنسي المصري اصلا ومولدا ومسكنا الامام العلامة اخذ عن الشيخ عز الدين بن عبد السلم
وغيره وتخرج به جماعة من الفضلاء وانتهت اليه رياسة فقه المالكية في زمانه حتى قيل افضل في ذلك العصر في الديار المصرية ثلاثة القرافي
بمصر القديمة والشيخ ناصر الدين ابن المنير بالاسكندرية والشيخ تقي الدين بن دقيق العيد بالقاهرة المعزية قال ابو عبد الله بن رشيد
ذكر لي بعض تلامذته ان سبب شهرته بالقرافي ان الكاتب لما اراد ان يثبت اسمه في بيت الدرس كان حينئذ غائبا فلم يعرف اسمه وكان
اذا جاء للدرس يقبل من جهة القرافة فكتب القرافي فجرت عليه هذه النسبة وذكر بعضهم ان اصله من البهنسا توفي رحمه الله بدير الطين
في جمادى الاخرة عام اربعة وثمانين وستمائة ودفن بالقرافة قوله وما يعمل في الاسماء لا يعمل في الافعال وكذا العكس فان قيل
اذا قلت اي رجل تضرب اضربه عملت اي الجزم في الفعل والخفض في الاسم فان خافض المضاف اليه هو المضاف على الصحيح
اجيب بان المراد ما يعمل في الاسماء لا يعمل في الافعال من جهة عمله في الاسماء وعمل اي الجر في الاسماء ليس من جهة عملها الجزم في الافعال فان عملها الجر
في الاسماء من جهة اضافتها وعملها الجزم في الافعال من جهة تضمنها معنى الشرط قوله ويحتملهما قوله تعالى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء في الشرح
تخصيص هذه الاية بالاحتمال الظاهر ان ما تقدم عليها من امثلة هذا القسم غير محتمل واما اسلم حتى تدخل الجنة فلا يحتمل غير التعليلة
واما حتى يردوكم حتى تنفقوا فكل منها يحتمل الامرين كالاية الاخيرة واقول انما لم يحتمل الوجهين ان كان المخاطب به مسلما
لان المراد منه الدوام وقد صرح بالوجهين في الاية الاولى ابو البقاء فقال ويجوز ان يكون بمعنى كي وان تكون بمعنى الى وهي في الوجهين
متعلقة بيقاتلونكم وجواب ان استطاعوا محذوف قام مقامه ولا يزالون انتهى نعم هو ظاهر فيما انشده ابن مالك من قوله ليس
العطاء من الفضول سماحة يعني ان الراجح في حتى في هذا البيت ان يكون للاستثناء المنقطع ويحتمل الغاية احتمالا مرجوحا بان يكون المعنى
ان انتفاء كون اعطائك معدودا في السماحة مستمر الى اعطائك في حال قلة مالك فاذا اعطيت في تلك الحالة ثبتت سماحتك ويحتمل
ايضا التعليل احتمالا مرجوحا بان يكون المعنى اي احكم بان اعطائك من فضول المال ليس سماحة لاجل ان اعطيك على الاعطاء حالة ا
لاقلال من المال وفي الشرح استظهره مع ان احتمال الغاية متكلف واقول الظهور لا ينافي الاحتمال وانما ينافيه القطع قوله وفي
قوله والله لا اذهب او سيخان كون حتى بمعنى الاستثناء في هذا البيت ايضا راجح ويحتمل الغاية والتعليل احتمالا مرجوحا اما الغاية فبان
يكون المعنى لا ازال لا اخذ بارشي الى ان امل هذين الحيين واما التعليل فبان يكون المعنى لا ازال لا اخذ بارشي لاجل ان امل هذين

الحين طير بالباء الموحدة والراء من بار فلا نهلك في بار الله اهلكه وفي بعض النسخ ابيد بالباء الموحدة والدال المهملة من باد
الشيء يبيد بيدا وبيودا وابادة الله اهلكه ومالك وكاهل قبيلتان من بني اسد قتلا ابا امرء القيس وبعده القاتلين الملك
الحلاحلا خير معد حسبا ونائلا والحلاحل السيد الركين والجمع الحلاحل بالفتح كذا في الصحاح وفي القاموس والحلاحل بالضم
موضع والتراب الشجاع او الضخم المروءة والرزين في مجلسه بعض الرجال ومالدة فعل وجمعه بالفتح قوله لان ما بعدها ليس غاية لما
قبلها ولا مسببا عنه يعني ما بعد كلمة حتى في البيتين ليس غاية لما قبلها لان الظاهر انها كانت محتملة احتمالا مرجوحا وفي بعض
النسخ لان ما بعدها ليس غاية لما قبلها بافراد الضمير اي ما بعد حتى في البيتين ليس غاية لما قبلها قوله وذلك ان تخرجه على
ان فيه حذفا اي قوله قوله على الفطرة وينبه على ذلك حتى يكون في الشرح بيان التخريج على وجه حسن بدون ارتكاب هذا الحذف
وذلك ان يجعل قوله يولد صفة لمولود وقوله على الفطرة ظرفا مستقرا خبر المبتدا اي كل مولود يولد مستقر على الفطرة حتى يكون
ابواه هما اللذان يهودانه وينصرانه والمعنى ان استقراره على الفطرة ممتد الى ان يقع التهويد والتنصير وبذلك الاستقرار حينئذ
فان قلت ما فائدة هذه الصفة قلت فائدتها توكيد العموم كقوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه فان قلت
الظرف المستقر انما يتعلق بمطلق الكون وهو لا دلالة له على الامتداد والاستمرار فيحتاج الى تقديره وهذا ينافي ما قدره المص
قلت لا امتداد للفعل حقيقة لانه عرض والعرض لا يبقى زمانين لكن بعض الافعال قد يحتمل الامتداد بتجدد الامثال من غير فصل
كالسكنى والجلوس والركوب ومنه مطلق الكون فيكون معنى الغاية فيه مقصودا بهذا الطريق ولا حاجة الى تقدير الامتداد
اصلا انتهى ما في الشرح واقول لا يلزم من ان الكون المطلق قد يحتمل الامتداد بتجدد الامثال انه ههنا ممتد بهذا الطريق لا بد
من مقيد ما يدل على ذلك فيحتاج الى ما قدره المص قوله ولا ينتصب الفعل بعدها الا اذا كان مستقبلا لان نصبه باضمار ان
وهي تخلص الفعل للاستقبال قوله ثم ان كانت حالية بالنسبة الى زمن التكلم فالرفع واجب لان الحال حقيقة وبين نصب المضارع
بان المخلصة للاستقبال وبين كونه للحال الحقيقية تناف قوله وان كانت حالية ليست حقيقية بل كانت محكية رفع معنى حكاية
الحال ان يفرض الفعل الذي وقع في زمان الماضي واقعا في وقت التكلم قوله والثالث ان يكون مسببا عما قبلها بان يكون ما
قبلها بحيث يؤدي حصول مضمونه الى حصول مضمون ما بعدها سواء اتصل المضمونان نحو سرت حتى ادخلها او لم يتصلا نحو رأى
مني العام الاول شيئا حتى لا استطيع ان كلمه العام شيئا وانما وجبت السببية لانه لما زال الاتصال اللفظي وهو تعلق حتى الجارة بما
قبلها شرطا السببية المقتضية للاتصال المعنوي جبرا لما فات من الاتصال اللفظي قوله واجاز الاخفش الرفع بعد النفي قال الرضي
وقال الاخفش يجوز ما سرت حتى ادخلها بالرفع الا ان العرب لم تتكلم به وفي الشرح الذي يظهر لي انما قال الاخفش في الاستفهام
ايضا بان يعتقد راس الكلام خاليا عن الاستفهام ثم ادخلت اداته على الكلام باسره لا على ما قبل حتى خاصة كان يقول شخص سرت حتى
ادخل البلد فتشك انت في صدق المخبر فتقول لذلك المخاطب هل سرت حتى تدخلها اي هل ما اخبرت به هذا الشخص صحيح
قوله والثاني ان يكون فضلة فلا يصح نحو سيري حتى ادخلها لئلا يبقى المبتدا بلا خبر لانه حتى ح حرف ابتداء والجملة بعدها مستأنفة
فيخلو المبتدا عن الخبر لفظا وهو ظاهر وتقديرا لانه لا دليل عليه ضعفه ما في الشرح وهو انه ان عنوا ان المبتدا يبقى بلا خبر لفظا
وتقديرا فممنوع اذ يمكن تقدير الخبر اي سيري حاصل وان عنوا ابقاءه بلا خبر لفظا فمسلم ولا يضر وما الظن بتعود المسألة الامتداد
عدم تقدير الجزء الثاني ان يكون اما بعضا من جمع قبلها كقدم الحاج حتى المشاة او جزءا من كل نحو اكلت السمكة حتى راسها بعضا
من جمع في المعنى سواء كان جمعا في اللفظ او لم يكن وفي الشرح اراد ان يكون اما جزئيا من كلي بدليل مقابلته بالجزء من الكل والا فلو اريد
بالبعض ما هو اعم لزم التداخل بين الاقسام المتقابلة ولعل المراد بالحاج المجموع من حيث انه هو المجموع وان كان المشاة جزءا

لا جزئيا انتهى والفرق بين الجزء والجزئي والكل والكلي ان الجزء يقابل الكل والجزئي يقابل الكلي والكل هو المجموع او المركب من شيئين او اكثر
والكلي هو المفهوم الذي لا يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه قوله حيث يصح دخول الاستثناء نقل عن المص رحمه الله انه قال المعني به
المتصل فلهذا لا يجوز ضربت الرجلين حتى افضلهما لانه لا يجوز الا افضلهما لان شرط الاستثناء المتصل تناول ما قبل اداته لما
بعدها ضا وهذا ليس كذلك قوله والثاني ان يكون غاية لما قبلها اما في زيادة او نقص في المطول وحتى مثل ثم من جهة
انها تدل على ملابسة الفعل التابع بعد ملابسته للمتبوع مع مهلة الا ان فيه دلالة على ان ما قبلها ما ينقضي شيئا فشيئا الى
ان يبلغ ما بعدها والتحقيق ان المعتبر في حتى ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى او بالعكس ولا يعتبر الترتيب
الخارجي لجواز ان يكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسته الاجزاء الاخر نحو مات كل اب لي حتى آدم او في خلالها نحو مات
الناس حتى الانبياء او في زمان واحد نحو جاءني القوم حتى خالدا اذا جاؤك معا وخالد اضعفهم قوله نهزم الكماة
جمع كمي وهو الشجاع وفي الصحاح كانهم جمعوا كاميا على كماة مثل قاض وقضاة قوله لان شرط معطوفها ان يكون جزءا مما قبلها
او كجزء منه كما قدمناه لم يذكر البعض من الجميع لان قوله جزءا مما قبلها شامل لهما واما على ما سبق من الشرح فلانه اراد بالجزء ههنا
ما يشمل الجزء والجزئي لان اهل اللغة لا يفرقون بينهما كالمناطقة ويجوز انه لم يذكر الجزئي لان في قوله كما قدمنا اشارة اليه قوله
ولا يتأتى ذلك الا في المفردات الاشارة بذلك الى كون المعطوف جزءا مما قبله او كجزء منه وفي الشرح لم لا يجوز في بعض الجمل
ان يكون مضمون احدهما بعضا من مضمون الاخرى كما تقول اكرمت زيدا بالغت عليه حتى قمت نفسي خادما له او تحمل على زيد
بكل شيء حتى منعتق دابتقاو وقد نص علماء المعاني على ان الجملة الثانية قد تنزل منزلة بدل البعض من الاول كقوله تعالى امدكم
بما تعلمون امدكم بانعام وبنين قوله هذا هو الصحيح اي كون حتى لا تعطف الجمل قوله وزعم ابن السيد هذا هو مقابل
الصحيح والسيد بكسر المهملة وسكون المثناة التحتية من اسماء الذئب وابن السيد هو ابو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي سكن
مدينة بلنسية وكان حسن التعليم جليل التصنيف من تصانيفه المثلث في مجلدين ولد سنة اربع واربعين واربعمائة بمدينة
بطليوس من جزيرة الاندلس توفي سنة احدى وعشرين وخمسمائة بمدينة بلنسية من جزيرة الاندلس ايضا قوله سريت
لمبداه سريت سرت الليل وتكل تعب والمطي جمع مطية وهي الدابة تمطو في سيرها اي تمد كذا في الشرح وفي الصحاح والمطايا
والمطي واحد وجمع يذكر ويؤنث والمطية واحدة المطي والجياد جمع جواد وهو الفرس الجيد والارسان جمع رسن وهو الحبل
قوله جود بنا كناه البائس الذي اصابه بؤس اي شدة وان بالاساءة اي جعلها دينا قوله وقال الخ المثال هي جارة عند
ابي حيان ان حتى في المثال الجارة لا العاطفة كما قال ابن مالك لان ما بعد حتى في المثال ليس بعضا مما قبلها ولا كبعض منه والعاطفة
يشترط فيها ان يكون ما بعدها بعضا مما قبلها او كبعض منه قوله وهي في البيت محتملة اي للجارة والعاطفة فلا يكون فيه معتبة
للعاطفة كما قال ابن مالك اما احتمالها للعاطفة فظاهر واما احتمالها للجارة فلان عدم اشتراط ان ما بعدها بعض او كبعض
مما قبلها لا ينافي ان يكون كذلك قوله وان شرط الجارة التالية ما يفهم الجمع ان يكون مجرورها بعضا او كبعض هذا رد لقول
ابي حيان فلا يشترط في الجارة ان يكون بعضا او كبعض وتقريره ان الجارة على قسمين تالية لما يفهم الجمع وغيره فيشترط في تاليها
ان يكون بعضا او كبعض وتالية لغير ما يفهم الجمع وهذه لا يشترط في تاليها ذلك وحقه الشرح انه كان هذا شرطا لما اهمله المص في
ذكر ما يشترط في حتى الجارة واقول ان المص لم يهمله حيث قال في حتى الجارة الشرط التابع من شروط حتى الجارة خاص بالمسبوق بذي
اجزاء وهو ان يكون المجرور اجزاء نحو اكلت السمكة حتى راسها او ملاقيا للاخر نحو سلام هي حتى مطلع الفجر والمسبوق بذي اجزاء
يتناول التالي لما يفهم الجمع والمجرور الاخر هو البعض والملاقي للاخر كالبعض قوله لان اسم القوم يشمل الاباء واسم الجارية لا يشمل

ابهابدل على ذلك صحة الاستثناء البنين من القوم وعدم صحة استثناء الابن من الجار بدونه الشرح ولا يحتاج ان يقول انما يشمل اسم القوم
اباهم اذا لم تقم قرينة على خلاف ذلك وهنا قامت قرينة وهي اضافة الابناء الى ضمير القوم والمراد شمول اسم القوم للابناء في
الجملة دون تركيب من التراكيب لان هذا التركيب الخاص ولو سلم فاضافة البنين الى ضمير القوم لا يمنع شمول القوم للبنين لجواز ان يكون
الضمير راجعا الى ما يرجع اليه كالضمير في قوله ثم وبقوله اخر ودين فانه راجع الى المطلقات وهو اعم من الا يرجع اليه لان المراد به
ارجعيات يعزمن ولا امتناع في ذلك كالو كرر الاسم الظاهر بخصوص **قوله** بخلاف المثال والبيت في الشرح بحيث انه لا يصح فيها
وما يرجع اليه الرجعيات
حلول الفعل حتى فلا يقال العجب من القوم الى بنيهم وجود ... فاضمن الخلق الى البابس فلا احتمال فلا حاجة الى اعادة الجار وهذا كما تراه
دعوى عارية عن الدليل واي مانع يمنع من ان العجب من القوم انتهى الى بنيهم وان فيض الجود في الخلق انتهى الى البابس فيكون المحل صالحا
لالى واول الحبس المانع من حلول الى في البيت والمثال العطف حتى من جهة المعنى وانما المانع منه من جهة اللفظ والصناعة اما المثال
فلان حتى الجارة لا يقابل بين كما تقدم في الفرق بينها وبين الى واما البيت فلان حتى الجارة اذا كان قبلها ما يفهم الجمع بشرط ان يكون
المجرور بها بعضا او جزءا او كبعضه والمجرور بها هنا وهو البابس وان كان بعضا من الخلق الا انه ليس بعض اخر وهذا نظير
مما قلنا قبل من المطول **قوله** فما زالت القتلى اي الجرى الشراب بحوه من الفم ودجلة بفتح الدال المهملة وكسرها نهر ببغداد والاشكل
الذي فيه بياض وحمرة مختلطان **قوله** فوا عجبا حتى كليب ا ه نهشل بنون مفتوحة وشين معجمة مفتوحتين اسم رجل والنهشل الذئب
والصقر وكان لقيط بن زراره التميمي يكنى ابا نهشل ومجاشع بجيم وشين معجمة وعين مهملة على وزن مجاهد اسم رجل من تميم وهو مجاشع
بن دارم بن مالك بن حنظلة بن مالك بن عمرو بن تميم والجشع اشد الحرص **قوله** يغشون حتى ما تهر كلابهم ا ه يغشون بضم اليا
تحتية وسكون الغين المعجمة وفتح الشين المعجمة وسكون الواو وهرير الكلب صوته دون نباحه من قلة صبره على البرد كذا في الصحاح والقاموس
والمراد هنا صوته على المار لاستغرابه اياه وقبل هذا البيت **قوله** او لاد جفنة حول قبر ابيهم قبر ابن مارية الجواد المفضل يصف الروح
كرم اصحابهم شم الانوف من الطراز الاول **قوله** فمن دواه برفع نكل والمعنى حتى كلت ولكنه جا على حكاية الحال الماضية في الشرح
ليس هذا بتعين لاحتمال ان يكون نكل للحال الحقيقية بان يكون اخبر عن هذان وقت كلالة المطي **قوله** كقولك رايت زيدا امس
وهو راكب في الشرح ولقائل ان يقول لا نسلم ان هذا من حكاية الحال الماضية فان اسم الفاعل صالح للازمنة الثلاثة بل معناه الحكم
في الحال او ان يكون هذا المضي ولا حكاية لو لعله فقال هو راكب فرسا فتعين ان لا يكون للماضي مرورا لا يعمل الا اذا كان للحال
او الاستقبال فيكون ما جاء للحال والمراد حكاية الماضي واول الحبس الكلام في اسم الفاعل اعني راكبا وانما الكلام في جملة هو راكب
وتقرير ذلك انها جملة حالية والحال مقيد لعاملها وهو هنا ماض فيكون هو كذلك وقد حكيت ولو سلم فاسم الفاعل ظاهر في الحال
وحقيقة فيه باتفاق فيحمل عليه وقد وضع ضابط الفعل ماض والظاهر فيما وقع بعد الفعل ان يكون حالية وماضوية
واستقبالية باعتبار ذلك الفعل فيكون راكب هذا المثال للحالية الماضية وقد حكى **قوله** في ازمنة هيئة العامل
للعمل وقطعه عنه لان ما بعدها مفرد يصح عمل ما قبلها فيه بطريق العطف وفيه دفعه على الابتداء فقطع لفظ العمل فيه ومنع له عنه **قوله**
ويرده ان حروف الجر لا تعلق عن العمل التعليق في افعال القلوب وما الحق بها هو عدم عملها لفظا لاجل الوقوع الاستفهام او لام
الابتداء او نفيا او ان او لان معمولها والتعليق في حروف الجر ان تدخل على غير مفرد او ما في تاويله او تدخل على مفرد ولا تعمل فيه وقت
الشرح فان قلت اذا كانت الجملة تاول بالمفرد من غير حرف مصدري ويجوز دخول الجار عليها كما في اسما الزمان نحو جئت حين جاء
زيد فللزجاج وابن درستويه ان يقول الجملة بعد حتى في محل جر بها على معنى ان تلك الجملة في تاويل مفرد مجرور بها الا على معنى ان
تلك الجملة في تاويل مفرد مجرور بها لا على ~~معنى ان تلك الجملة~~ باقية على جملتها غير مؤولة بالمفرد قلت يمكن ان يقول هذا مرادهما لكن يرد

عليه ما قرره المصنف من انهم ان اذا امتنعوا بعد ما ان كسره هاهنا **قوله** ولمن يقول في الصحاح الطاعة مثل الطاعة الابعاد في الرعي
قالوا ومنه اخذ طي مثال سعيد ابو قبيلة من اليمن وهو طي بن ادد بن زيد بن كهلان بن سبا بن يعرب **قوله** تشبيها بالغايات هي الظروف
المقطوعة عن الاضافة المبنية على الضم قال الرضي سميت بذلك لان حقها في الاصل ان لا تكون غاية المعنى المضاف اليه بل تكون الغاية هي
المضاف اليه فلما حذف المضاف اليه وضمنت معناه استغربت وصارت غاية لمخالفة ذلك لوضعها سميت بذلك الاسم لاستغرابه
قوله لان اثرها وهو الجر لا يظهر فيه نظر لا اقتضاء ان الاضافة الى المبني كلا اضافة وقد علل الرضي كون الاضافة الى الجملة
كلا اضافة بان الاضافة في المعنى ليست الى الجملة بل الى المصدر الذي تضمنته **قوله** ومن العرب من يعرب حيث قال الرضي واعراب
حيث لغة فقعس **قوله** لدى حيث القت رحلها ام قشعم بالقاف المفتوحة والشين المعجمة الساكنة والعين المهملة المفتوحة
علم جنس للحرب والمنية والداهية **قوله** وحمل عليه الله اعلم حيث يجعل رسالاته اذ المعنى انه يعلم نفس المكان المستحق
لوضع الرسالة فيه لا شيئا في المكان في الشرح ولو قيل المراد يعلم الفضل الذي هو في محل الرسالة لم يبعد وفيه ابعاد
حيث علم من ظرفيتها اولى بل هو بعيد لانه يقتضي حذف المفعول والموصول الذي هو صفته وبعض صلة ذلك الموصول لان
المعنى كما صرح به المصنف وغيره انه تعالى يعلم نفس المكان المستحق للرسالة لا شيئا فيه وفي البحر قال الواحدي لا يمكن اجراؤها على الظرف
هنا قال الحوفي لانه تعالى لا يكون في مكان اعلم منه في مكان فاذا لم يكن ظرفا كانت مفعولا على السعة والمفعول على السعة
لا يعمل فيه اعلم لانه لا يعمل في المفعولات فيكون العامل فيه فعلا دل عليه اعلم وقال ابو البقاء التقدير يعلم موضع رسالاته
وليس ظرفا لانه يصير التقدير يعلم في هذا المكان كذا وليس المعنى عليه وكذا قدره ابن عطية وقال التبريزي حيث هنا اسم
لا ظرف فانتصب انتصاب المفعول قال صاحب البحر وما اجازوه من انه مفعول به على السعة او مفعول به على غير السعة يا باه قواعد
النحو لان النحاة نصوا على ان حيث من الظروف التي لا تتصرف ونصوا على ان الظرف الذي لا يتوسع فيه لا يكون الا متصرفا واذا
كان كذلك امتنع نصب حيث على المفعول به لا على السعة ولا على غيرها والذي يظهر لي انه ابقى حيث على الظرفية المجازية على ان يضمن
اعلم معنى ما يتعدى الى الظرف فيكون التقدير الله انفذ علما حيث يجعل رسالاته اي هو نافذ العلم في الموضع الذي يجعل
العلم رسالاته فالظرفية مجازية قال السفاقسي تعقبه حسن بحسب ما نص عليه حذاق هذه الصناعة من ان حيث لا تتصرف
واما ما اختاره ففيه نظر لان اسماء الهمم لا ينبئ نعم ولو قدر انفذ لانه يقتضي انه انفذ في هذا المكان دون غيره واول في
كلامه ما يدفع هذا النظر وهو قوله اي هو نافذ العلم فانه ظاهر في ان مراده مجرد الوصف دون التفضيل قال السفاقسي ثم لا
حاجة الى تقديره اذ لا مانع ليعمل اعلم في الظرف والذي يظهر لي انه باق على معناه من الظرفية والاشكال انما يرد من جهة مفهوم
الظرف وكم موضع ترك فيه المفهوم لقيام الدليل عليه وقد قام في هذا الموضع الدليل القاطع انتهى **قوله** ويلزم من حيث
الاضافة الى الجملة في الشرح برفع الاضافة على انها فاعل يلزم وحيث مفعول لان الاضافة لازمة بحيث لا تنفك عنها او
نصبها على المفعول وحيث فاعل اي حيث لازمة للاضافة واول نصب الاضافة يقتضي ان حيث لازمة للاضافة والاضافة
ملزومة لها وليس كذلك لانه كلما وجد الملزوم وجد اللازم وليس كلما وجدت الاضافة الى الجملة توجد حيث وقد تقدم
نحو هذا عند قوله مسلك الزمان الاضافة الى الجملة **قوله** ونطعنهم اي نطعنهم بالرمح وطعن باللسان يطعن بالضم وطعن فيه
بالقول يطعن بالفتح ولعموم المقابلة يطعن ويطعن اي ذهب بالحبى جمع حبوة قال ابو علي ويقال الحبوة بكسر الحاء وجمعها حبا وقوم
يقولون نحوه بضم الحاء وجمعها حبى وهو ان يجمع الرجل ظهره وساقيه بثوب والبيض هنا السيوف والواضي القواطع ولي اللمم لقيها
على الراس **قوله** اذا دبدباه هذا البيت لابي حية بالمثناة التحتية النميري واسمه الهيثم بن الربيع من مخضرمي الدولتين يعني ادرك

الاموية والدولة العباسية كان فصيحا جبانا نكدا بادكان له سيف يسمى لعاب المنية ليس بينه وبين الخشبة فرق توفي سنة بضعة وثلاثين ومائة قال طوطي ظبي في رمية فزاغ عن سهمي فعارضه السهم فزاغ فعارضه السهم فما زال والله يروغ ويعارضه حتى صرعه وقد انشد الشيخ جمال الدين بن نباته الى هذا السهم بقوله وبديع الجمال لم يرو لي مثل عطافه ولا لم في عزى كما حدث عن هواه اتاني سهم الحاظه كسهم النميري وحدث جار له قال دخل الى بيته كلب في بعض الليالي فظنه سارقا فانتضى سيفه ووقف وسط الدار وقال ايها المغتر بنا والمجترئ علينا بئس والله ما اخترت لنفسك خير قليل وسيف صقيل اخرج بالعفو عنك قبل ان احمل بالعقوبة عليك ان ادع والله لك منها الا تم لها وما يئس يلو والله لك الفضا جلاد ورجلا فخرج الكلب فقال الحمد لله مسخك كلبا وكفانا حربا الربذة بفتح الراء مفتوحة مثناة تحتيه ساكنه وذال مهملة قال وفي الصحاح ربع ربده وراده وربدانه لبة الصوف قال الاصمعي ما كان منه الى باح فهو نفع بهوبرد وما كان نفع فهو جرو البيت في وصف حمار والمراد بالخلل فيه الانف قوله اي ذا ربذة تنحت له من حيث هب وذلك لان ربذة فاعل بحذوف يفسره تنحت قال ابن مالك اراد ذا ربذة تنحت له من حيث هب فحذف هب للعلم به وجعل ما عوضا كما جعل التنوين في حينئذ وقال ابو حيان لا يحذف البيت لاحتمال ان يكون حيث مضافة الى الجملة بعدها وهي تنحت له ويرتفع ربذة بفعل محذوف يفسره المعنى والتقدير اذا تنحت ربذة قال وهذا اولى لانه ليس فيه الاحذف رافع ربذة ودل عليه المعنى وقد نا وبالله هذا الرافع والجملة التي اضيفت اليها حيث ودعوى ان ما عوض عن المضاف اليه ولم يثبت لها ذلك في غير هذا الموضع يحتاج عليه قوله اذ المضاف اليه لا يعمل فيما قبل المضاف فلا يفسر عاملا فيه وفي الشرح لا مانع من كون تنحت مضافا اليه مع جعله مفسرا وما اسند اليه مطرود فيه لان الظاهر من كلامه ان امتناع تفسيرها لا يعمل مخصوص بباب الاشتغال وقد تقدم للمصنف في الباب الذي عقده لخروج اذا عن الاستقبال الى ان قال وما لا يعمل لا يفسر في هذا الباب عاملا فقيد الحكم بباب الاشتغال وقد تحتج كثيرون مثل قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك ونراهم قد اجازوا على ان فيه يتعلق بمحذوف يفسره صلة الموصول وجعلوا احدا اسمه مثل وان احد من المشركين استجارك فاعلا لفعل محذوف يفسره الفعل المتاخر مع انه لا يعمل فيه الرفع على الفاعلية وهو متاخر ولو سلم انه مخصوص بباب الاشتغال لكن جعل حيث مضافة الى تنحت وجعل ربذة فاعلا لمحذوف يفسره السياق لا تنحت بخصوصه وفي التعليق الابري لان قوله اتانا ما يدل على ان الربذة تنحت انتهى وانت خبير بان هذا الكلام الاخير هو ما نقلناه انفا عن ابي حيان

قوله اما ترى حيث سهيل طالعا بنجم يضيء كالشهاب لامعا وفي شرح اللباب طالعا مفعول ثان لترى او حال من سهيل والعامل ترى وان جعلت حيث صلة اي زايدا في الحد منزلة مقام في قوله وينبت عنه مقام الذئب وان لم تجعل صلة تكون حالا من سهيل والعامل معنى الاضافة اي مكانا مختصا بسهيل حال كونه طالعا ويجوز ان يكون حيث في البيت اما على الظرفية وحذف مفعول لاترى نسيا كانه قيل اما تحدث الرؤية في مكان سهيل طالعا انتهى وفي الشرح جعل الحال من المضاف اليه على ان يكون العامل معنى الاضافة غير مرضي عندهم وكذا القول بزيادة حيث والاولى ان يجعل الحال من مميز يعود الى سهيل حذف هو وعامله للدلالة عليه اي تراه طالعا انتهى وفي شرح الكافية للبلي من جر سهيلا نصب طالعا حالا من حيث لان الحال من المضاف اليه ضعيفة والتقدير حيث سهيل طالعا فيه وحيث مفعول ترى وان جعلت ترى بمعنى تعلم كان طالعا مفعولا ثانيا ويجوز ان يكون ظرف الفساد المعنى انتهى وفي شرحها للرضي وحيث مفعول ترى وكذا في قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالته وبعضهم يرفع سهيلا على انه مبتدا محذوف الخبر اي حيث سهيل موجود وحذف خبر المبتدا الذي بعد حيث غير قليل ومع الاضافة الى المفرد بعربه بعضهم لزوال علة البناء اي الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد

قوله وحيثما يستقيم اي النجاح الظفر بالمقصود والغابر بالغين المعجمة يطلق على المستقبل وهو المراد هنا ويطلق على الماضي ايضا قوله وهذا البيت دليل عندي على مجيئها للزمان في الشرح كان ذلك محتمل ولم ير في غابر الازمان مصرح بالزمان وليس بقاطع فان الظرف المذكور اما لغو متعلق بيقدر واما صفة لنجاحا وذلك لا يوجب ان يكون المراد بحيثما الزمان لاحتمال ان يكون المراد ايضا انما يستقيم يقدر لك الله النجاح في الزمان المستقبل انتهى واقول مراد المصنف ان حيث في البيت ظاهرة في الزمان ونفي الشارح القطع لا ينافي ذلك

حرف الخاء المعجمة خلا قوله لانها لا تعدي الافعال الى الاسماء اي لا توصل معناها اليها بل تزيل معناها عنها الجواب عن هذا ان تعدية الحرف ايصال معنى الفعل الى المجرور وهو على الوجه الذي تقتضيه ذلك الحرف وقد صرح المصنف بذلك في علي الاستدراكية حيث قالوا وتعلق على هذه بما قبلها كتعلق حاشا بما قبلها عند من قاله لانها اوصلت معناه الى ما بعدها على وجه الاضراب والاخراج قوله الا كل شيء هو قول لبيد الا كل شيء ما خلا الله باطل لبيد هو ابو عقيل بن ربيعة بن مالك قدم على النبي صلى الله عليه وسلم في وفد بني كلاب فاسلموا ورجعوا الى بلادهم ثم قدم الكوفة واقام بها الى ان مات في اول خلافة معاوية وهو ابن مائة وسبع وخمسين سنة وقيل في خلافة عثمان وهو ابن مائة واربعين سنة ولما اسلم ترك الشعر ولم يقل الا بيتا واحدا وهو ما عاتب المرء الكريم كنفسه والمرء يصلحه الجليس الصالح وقيل الذي قاله الحمد لله اذ لم ياتني اجلي حتى اكتسيت من الاسلام سربالا والباطل خلاف الحق وهو هنا بمعنى الهالك قوله وقول ابن خروف على الاستثناء في الشرح ان ابن الحاج ان شيخه قال ليس هذا باستثناء بل ما زائدة وخلا الله صفة لكل او لشيء

حرف الراء رب قوله في الاول ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين في الكشاف ما يقتضي ان هذه الاية من التقليل فانه قال فان قلت متى يكون ودادتهم قلت عند الموت او يوم القيامة اذا عاينوا حالهم وحال المسلمين وقيل اذا راوا المسلمين يخرجون من النار فان قلت فما معنى التقليل قلت هو وارد على مذهب العرب في قولهم لعلك ستندم على فعلك وربما ندم الانسان على ما فعل ولا يشكون في تندمه ولا يقصدون تقليله ولكنهم ارادوا لو كان الندم مشكوكا فيه او كان قليلا لحق عليك ان لا تفعل هذا الفعل لان العقلاء يتحرزون من التعرض للغم المظنون كما يتحرزون من المتيقن ومن القليل منه كما من الكثير وكذلك المعنى في الاية لو كانوا يودون الاسلام مرة واحدة فالحري ان يسارعوا اليه فكيف وهم يودونه في كل ساعة وقيل تدهشهم اهوال ذلك اليوم فيبقون مبهوتين فان كانت منهم افاقة في بعض الاوقات من سكرتهم تمنوا فلذلك قلل وقوله لو كانوا مسلمين حكاية ودادتهم وانما جيء بها على لفظ الغيبة لانهم مخبر عنهم كقولك حلف بالله ليفعلن ولو قيل حلف بالله لافعلن ولو كنا مسلمين لكان حسنا قوله وهو مما تمسك به الكسائي على اعمال اسم الفاعل المجرد بمعنى الماضي وجه التمسك ان اسم الفاعل فيه ماض فلو كان غير عامل في محل النصب لكان مضافا اليه وامتنع جره برب لان اضافته من اضافة الوصف الى غير معموله وهي اضافة محضة مفيدة للتعريف اذا كان المضاف اليه معرفة ورب لا تدخل الا على النكرة قوله فيا رب يوم قد لهوت وليلة بانسة كانها خط تمثال الانسة الناعمة والتمثال بالمثناة الفوقية المكسورة فاقلب بالمثلثة في ثالثه الصورة قوله ربما اوفيت في علم هذا البيت لجذيمة الابرش وكان به برص فكنت العرب عنه بالابرش اعظاما له وكان يعرف بالوضاح يصف بهذا انه يرى بها الى غزاة او انقطاعا عن اهله من جيشه في بعض مغازيه فكان ربيئة ولم يكل ذلك الى غيره اخذا بالجزم والتفرد والعلم هنا الجبل والشمالات جمع شمال بفتح الشين قال في الصحاح والشمال الريح التي تهب من ناحية القطب وفيها خمس لغات شمل بالتسكين وشمل بالتحريك وشمال وشمال مهموز وشامل مقلوب منه والجمع شمالات قال جذيمة الابرش ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات قوله فادخل النون الخفيفة في الواجب ضرورة وشمالات ايضا فيه قياس كانهم جمعوا شمالا مثل جمال وجبال انتهى قوله ولا يناسب واحدا منهما التقليل يعني واحدا من التعريف والافتخار وفي الشرح ان الافتخار بالقليل قد يقع لا من حيث قلته بل من

حتى يقال
حيث كونه عزيز المنال لا يوصل اليه الا بشق الانفس وقول المص لا بما يناسب الافتخار وكلّيا لا يصح انتهى واقول ان المص لم يقل القليل حتى يقال
ان القليل لا يناسب الافتخار بغير جهة قلته وانما قال التقليل ولا يخفى ان التقليل لا يناسب الافتخار وان كان القليل قد يناسبه بغير جهة
قلته قوله وابيض يستسقى الغمام بوجهه تمام البيت ثمال اليتامى عصمة للارامل الثمال بكسر المثلثة كفايتهم والعصمة ما يعتصم به والارامل المساكين من الرجال والنساء
وقبل هذا البيت وما ترك قوم لا ابا لك سيدا يحوط الذمار غير ذرب مؤكل قوله يحوط يحفظ والذمار بكسر المعجمة ما يجب على
الانسان حمايته والذرب بفتح المعجمة وسكون الراء للتخفيف واصلها مكسورة الحاد من كل شيء والمواكل المتكل على غيره وفي التنقيح لا الفاظ
الجامع الصحيح وابيض لا يجوز ان يكون في موضع جر برب مضمرة لان مقصوده المدح منه وهو مراد وما ترك قوم لا ابا لك سيدا يحوط
الذمار غير ذرب مواكل يعني انه معطوف على سيد المنصوب بترك وهو من عطف الصفات التي موصوفها واحد ومنهم من جوز في ابيض
الرفع والنصب انتهى وفيه دخل لانه للسهيلي فان قيل كيف قال ابو طالب وابيض يستسقى الغمام بوجهه ولم يره قط استسقى انما كان
استسقاؤهم بالمدينة في سفر وفي حضر وفيها شوهد ما كان من سرعة اجابة الله له فالجواب ان ابا طالب قد شاهد من ذلك ايضا
في حياة عبد المطلب ما دله على ما قال روى ابو سليمان احمد بن محمد بن ابراهيم البستي انه ايضا يروي ان رقيقة بنت ابي صيفي بن هاشم قال
تتابعت على قريش سنو جدب قد اقحلت الظلف وارقت العظم فبينا انا راقدة او مهومة ومعي صنوي اذا انا بهاتف صيت يقول يا معشر قريش ان هذا النبي المبعوث
منكم هذا ابان نجومه فحيهلا بالحيا والخصب الا فانظروا منكم رجلا طوالا عظاما ابيض بض بكظم عليه الا فليخلص هو وولده
وليدلف اليه من كل بطن رجل فليشنوا من الماء وليمسوا من الطيب وليطوفوا بالبيت سبعا فليستسق الرجل وليؤمن القوم فالتمسوا صحيح مولوده
فانتصبت ذلك فما بقي ابطحي الا قال هذا شيبة الحمد وثابت عنده قريش وارتقوا ابا قبيس فقام عبد المطلب واعتضد
ابن ابنه محمدا فرفعه على عاتقه وهو يومئذ غلام ايفع او قد كرب وقال اللهم ساد الخلة وكاشف الكربة انت عالم غير معلم
ومسئول غير مبخل اللهم امطر علينا غيثا مغدقا فما راموا حتى انفجرت السماء بمائها انتهى ولا باس بتفسير غريب هذا الخبر فنقول
اسم فاعل من هوم بتشديد الواو اذا نعس وصنو واخ من ابويهما اذا خرج نخلتان او ثلاث من اصل واحد لكل واحدة منهن صنو
وللاثنان صنوان وللجمع صنوان برفع النون والاثنى بكسر النون وتشديد الموحدة وفتحه والطوال بضم المهملة وتخفيف الواو
الطويل والعظام بضم المهملة وتخفيف المعجمة العظيم ويكظم عليه يحبس لاجله الغيظ يقال فلان كظوم غيظه اذا حبسه فعل هنا للتقليل
ويدلف بالدال المهملة من دلفت الكتيبة في الحرب اي تقدمت ويشنوا من الماء اي يغتسلوا من شن الماء على التراب فرقه
عليه وايفع بمثناة تحتية ففي الصحاح ايفع الغلام اي ارتفع فهو يافع ولا يقال موفع وهو من النوادر وفي القاموس ايفع الغلام
راهق العشرين او راهق الحلم ولا يحتمل ان يكون قول ابي طالب يستسقى الغمام بوجهه كقولهم فلان يستسقى به الغيث ولا
يريدون انه وقع به استسقاء بل وصفه بالجود والصلاح قوله الا رب مولود وليس له اب بسكون اللام وفتح الدال واصله
بكسر اللام وسكون الدال ثم خفف بسكون اللام فالتقى ساكنان فحركت الدال بالفتح تخفيفا او بالضم اتباعا للهاء والشامة نكتة
سوداء في الجسم مخالفة للونه وفي الشرح وصفها بالغراء مناسب لان غراء انثى اغر وهو الابيض وكذا وصفها بمجللة غير مناسب
فان معناه عامة بالتغطية وليس هذا شأن الشامة وقد انشد الجاربردي هذا البيت وذي شامة سوداء في حر وجهه مجللة لا تنجلي
الزمان وحر الوجه ما بدا من الوجنة انتهى واقول الاغر اصله ما كان من الخيل في جبهته بياض ثم استعير للشريف والمشهور حتى صار عند العرب بمنزلة
الحقيقة كذا قاله التفتازاني ومعنى كون الشامة مجللة انها مغطية لجميع محلها الذي يظهر بعضه من اثنائها وقد انشدنا تمام
هذا البيت في الجزء الذي وذي شامة سوداء في وجهه مجللة لا تنقضي لزمان قوله فويق جبيل هو تصغير فوق والشامخ المرتفع
وقنة الجبيل بضم القاف وتشديد النون اعلاه والكلال الاعياء قوله وكل اناس او الدويهية تصغير داهية وهي الموت قال الجاربردي

واجب

واجب بان الداهية اذا كانت عظيمة كانت سريعة الوصول فالتصغير لتقليل المدة وان المراد ان اصغر الاشياء قد يفسد الامور العظام فحتف النفوس
قد يكون من الامور الصغيرة التي لا يؤبه بها انتهى وتمثيل المص بجبيل ودويهية للتكثير وبجبير ورجيل للتقليل مبنى على عدم الفرق بين التعظيم
والتكثير والتقليل والا فالتصغير في رجيل ودويهية للتعظيم لا للتكثير على ما قيل ان التعظيم بحسب ارتفاع الشان والتكثير بحسب الكم وبين التحقير
تحقيقا او تقديرا كما في المعدودات والموزونات والمبهمات بها وان التحقير بحسب انحطاط الشان والتقليل بحسب الكم قوله
وتنفرد رب يعني من بقية حروف الجر المشهورة بوجوب تصديرها اورد على هذا ابو حيان قول الشاعر اماوي اني رب واحد امه
قتلت فلا اسر لديّ ولا قتل والجواب ان المراد تصديرها في كلام هي فيه وان كان ذلك الكلام مبنيا على جزء الاول ان ما
حرف له صدر الكلام وانه لا يصح ان يبدأ بما قام ولو سلم فالمراد ما تنفرد به رب في اختيار الكلام وهذا البيت من ضرورة الشعر
قوله وغلبة حذف معداها المراد بمعدى رب الفعل الذي يجرورها مفعوله وفي الشرح المراد بمعداها الفعل الذي
تعديه كان يقال لك ما لقيت رجلا عالما فيقول في الجواب رب رجل عالم اي قد لقيت قوله فمثلك حبلى قد طرقت هذا صدر
بيت من معلقة امرئ القيس عجزه فالهيتها عن ذي تمائم محول ويقع في بعض النسخ البيت بتمامه وطرقت اتيت ليلا والمرضع التي لها ولد
لها ولد صغير ومتى ذكر مع الفعل يقال مرضعة نحو ارضعت فهي مرضعة والتمائم بالمثناة الفوقية في اوله جمع تميمة وهي التي تعلق على
الصبي من العين والمحول الصبي تم له حول اي سنة وانما خص المرضع والحبلى لانها ازهد النساء في الرجال قوله بل بلد ذي صعد
واكام الصعد بضم المهملتين جمع صعود بفتح الصاد المهملة وهي العقبة وفي الصحاح الاكمة معروفة والجمع اكم واكمات وجمع
الاكم اكام مثل جبل وجبال وجمع الاكام اكم مثل كتاب وكتب وجمع الاكم اكام مثل عنق واعناق وفي القاموس الاكمة التل
من الحجارة واحدة او هي دون الجبال او الموضع التي يكون اشد ارتفاعا مما حوله وهو غليظ لا يبلغ ان يكون حجارة قوله وبانها زائدة
في الاعراب اي غير متعلقة بشيء كما هو شان الحروف الزوائد دون المعنى لافادتها التقليل والتكثير وفي الشرح وهذا ينتقض
بمثل لعل الله فضلكم علينا حيث يكون لعل حرفا جارا فانها زائدة بالنسبة الى الاعراب حيث لا تتعلق بشيء وهي مرادة من جهة
المعنى وكذا لولا الامتناعية الجارة عند سيبويه للضمير نحو لولاك ولولاي ولولاه لا تتعلق بشيء ومعناها مراد ثم مقتضى هذا
الكلام ان لا تكون رب معدية للفعل لما في ذلك قوله ولا وغلبة حذف معداها واقول لا ترد لعل الجارة عند عقيل
ولا لولا الجارة للضمير عند سيبويه لشذوذ الاول كما صرح به المص في اوضح المسالك ولعدم شهرة الثاني وقد قدمنا
ان مراده من قوله وتنفرد رب انها تنفرد عن بقية حروف الجر المشهورة ولو سلم ان مقتضى كلامه ان لا تكون رب معدية
فلا منافاة بين مقتضى كلامه هنا وبين قوله وغلبة حذف معداها على تفسيرنا معنى معدى رب ولو سلم فقوله وغلبة حذف
معداها بيان لما انفردت به على قول الرماني وابن طاهر لما سبق له المص في الباب الثالث في ذكر ما لا يتعلق من الحروف ان
كون رب في نحو رب رجل صالح لقيته او لقيت ليست لتعدية عامل قول الرماني وابن طاهر وان قول الجمهور هي فيهما
حرف جر معدو ناقشهم في ذلك واعلم ان ما قاله المص هنا ينتقض بخلا وعدا وحاشا اذا جرون فانهن مفيدات لمعنى الاستثناء
وليس بمتعلقات بشيء ويجاب بمنع انهن حروف جر وانما هن حروف استثناء خفض بهن المستثنى ولم ينصب كالمستثنى
بالا لئلا يزول الفرق بينهن وبين الا او حروف كذا قال المص في ذكر ما لا يتعلق من الحروف قوله وس كسنق اه الس بكسر المهملة
هنا ثور الجبل والسبق بضم المهملة وفتح النون المشددة وسكون المثناة التحتية وفي اخره قاف جبل بعينه والسم البقرة
العظيمة واقول بل يظهر منها ان السن البقرة العظيمة والسم الثور لان الشاعر وصف السن بما يليق بالعظم ولم يصف السم
المص وصف البقرة العظيمة ولم يصفها بالثور وفي الشرح كان المراد بالمدلاح بالحاء المهملة الكثير العرق ولم اقف على هذا المعنى

الجمهور وقوله وبانها زائدة في الاعراب بيان لما انفردت به على قول الرماني ح

بالضم المهملة وتشديد النون البقرة الوحشية وفي الشرح ويظهر من عبارة المتن ان السن الثور والسم ح

لهذه الصيغة وانا رايت في القاموس ان دلج على وزن مرد الفرس الكثير العرق والجرشة الحر والمهوص بفتح النون صيغة مبالغة من
النهوض بعضها قوله ابى دولد دبا الجامل الموبل مهم هذا صدر بيت عجزه وعناجيج بينهن المهار وابو داود بطلين اكلاهما مضمومة
دبينها واو مخففة قاله هو محمد بن سلام الاباذي بكسر الهمزة وتخفيف المثناة التحتية والجامل الكثير الجمال وقيل القطيع
من الابل وهي رعاته وقيل من جمل الشحم اذا اذابه والموبل بفتح الموحدة الابل المعدة للقنية دبكسرها متخذ الابل وهو هنا
بفتح الموحدة صفة للجامل وعلى هذا لا يكون معنى للجامل هنا الا القطيع مع رعاته والعناجيج بالعين المهملة وجيمين جمع
عنجوج كعصفور جياد الخيل وقيل المطايا والمهار بكسر الميم جمع مهر بعضها وهو ولد الفرس والجمع امهار ومهار ومهارة
والانثى مهرة والجمع مهر قوله وبه تكلف لاقتضائه ان الفعل المستقبل عبر به عن ماض فيتجوز به عن المستقبل قال التفتازاني
المشهور المستقبل بفتح الباء اسم مفعول لكن الاولى ان يقال المستقبل بكسر الباء فانه الصحيح وتوجيه الاول لا يخ عن خزازة انتهى
وفي كلام المص نظر فانه لا تكلف على هذا القول لانهم قالوا ان هذه الحالة المستقبلة جعلت بمنزلة الماضي المحقق فاستعمل
معها رُبّما المختصة بالماضي وعدل الى لفظ المضارع وان كان المناسب الماضي لانه كلام من لا خلاف في اخباره فالمضارع
هذه بمنزلة الماضي فهذا مستقبل في التحقيق ماض بحسب التاويل حرف السين المهملة السين المفردة قوله قد ولو
سلم في الشرح لاحل الواو وهنا والظاهر انها زائدة فان قلت لعلها للعطف لي لام اتفاق لانه للاستمرار ولو سلم فالاستمرار
ان قلت يلزم عليه حذف المعطوف يعني ثم بعد دون عاطف هو باطل واقول يمكن ان يقال ان ثم مناسبة للعطف بالجد
التدرج ما قبلها لما بعدها ومنه بحث مضى مع الالف المفردة قوله وبيان ذلك دابر الداب بفتح المهملة واسكان
الهمزة وقد يفتح العادة والشان قوله ان الاستمرار انما يكون في المستقبل في الشرح قد يتوهم انتقاضه بنحو لو يطيعكم في كثير
من الامر بان الاستمرار فيه بالنسبة الى الماضي ولا انتقاض به واقول ايضا لا تنتقض به لان المراد بالمستقبل الفعل المضارع قوله
وزعم الزمخشري قال التفتازاني في مطوله دلالة السين على التاكيد من جهة كونها في مقابلة لن قال سيبويه لن لنفي
سانفعل قوله ووجهه انها تفيد الوعد بحصول الفعل اذا دخلت الوعد بمجرد الاخبار بالوقوع ولم يرد من المقابل للوعيد
قوله وقد ادوما هو بالهمزة في اخره ومعناه اشار وفي الصحاح اومات اليه اشرت ولا يقال اومت سوف قوله
على الخلاف يعني المتقدم في السين المفردة حيث قال ولا امده للاستقبال معها اضيق منها خلافا للبصريين قوله ولين مطرد
قال التفتازاني في حاشية الكشاف ونوقض بعد ذلك بانه مما بلغ من حادرد واجيب بان ذلك تاكيد كلي وبان ما ذكر لا ينافي ان
يقع في البناء الانقص زيادة معنى بسبب احكام الالحاق بالامور الجبلية مثل شره ونهم وبان ذلك فيما اذا كان اللفظان
المتلاقيان في الاشتقاق متحدي النوع في المعنى كغرث وغرثان وصد وصدي بالاكحد وحاذر وحذر يعني ان حذرا صفة مشبهة
وحاذر اسم فاعل وغرث وغرثان كلاهما صفة مشبهة سي قوله والله بالله عند الله مثلا ان هذا عجز بيت صدره من مفعل
الحسنات الله يشكرها قوله ولاسيما يوم بدارة جلجل هو يوم دخل فيه خدر عنيزة ويوم عقره للعذارى مطيته وذلك انه
كان يهوى ابنة عم له يقال لها عنيزة فاتفق ان الحي احتملوا وتقدم الرجال وتاخر النساء فلما راى ذلك امرؤ القيس سار مع الرجال ثم
قد رغلوه ثم كمن في غابة من الارض حتى ورد النساء الغدير ونزلن يغتسلن فيه فجاء امرؤ القيس وهن غوافل فقعد على ثيابهن
وقال والله لا اعطي واحدة منكن ثوبها حتى تخرج مجردة فتاخذه فابين ذلك حتى تعالى النهار فخرجن فاخذن ثيابهن ثم قلن
له قد حبستنا واجعتنا فنحر لهن ناقته فشوين من لحمها واكلن ثم لما اراد الرحيل حملت كل واحدة منهن شيئا من متاع راحلته
وزاده وحملته عنيزة على غارب بعيرها ففي ذلك يقول : ويوم عقرت للعذارى مطيتي فيا عجبا من رحلها المتحمل فظل العذارى

هذا عجز بيت لامرء القيس صدره الا رب يوم صالح لك منهما ودارة جلجل ٤ ٤ ٤ ٤ ٤

يرتمين بلحمها وشحم كهداب الدمقس المفتل ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة فقالت لك الويلات انك مرجلي تقول وقد
مال الغبيط بنا معا عقرت بعيري يا امرأ القيس فانزل والدمقس بكسر الدال وفتح الميم الابيض من الابريسم والغبيط بالغين المعجمة
الرحل وهو للنساء يشد عليه الهودج قوله فه بالعقود وانه بكسر الفاء امر من وفى يفي والهاء ينطق بها في الوقف دون الوصل
فكتب قوله ولو كان كما ذكر لامتنع دخول الواو لان الحال مفردة والواو لا تدخل عليها وفي الشرح ويمكن ان يجاب عنه بان
سماعه دخول الواو ولا يكون منصوبا على الحال بل يكون اسم لا التبرئة والخبر محذوف والجملة حال واقول كلام الفارسي على ما
نقل المص لا يشعر بالفرق بين سي مدخولة الواو وبينها مجردة عنها وكلام المص انما هو مبني على ذلك قوله ولوجب تكرار
لا وذلك لانها اذا دخلت على مفرد خبر او صفة او حال وجب تكرارها نحو زيد لا شاعر ولا كاتب ومررت برجل لا شجاع
ولا كريم وجاء زيد لا ضاحكا ولا باكيا وفي الشرح ويمكن ان يجاب عنه بان لا تكررت معنى لا لفظا والتكرار اللفظي غير
مشترط على ما ذهب اليه الزمخشري في قوله تعالى فلا اقتحم العقبة اي فلا فك رقبة ولا اطعم مسكينا ووجه ذلك
هنا ان قولك قام القوم لا سيما زيد في معنى قولك قاموا لا مساوي لزيد في حكم القيام ولا اولى منه به وانما هو اولى
منهم بذلك لان المذكور بعد لا سيما اولى بالحكم انتهى واقول انما اكتفى الزمخشري بتكرار لا في الاية معنى لقصد مدخولها بعد
فكانها تعددت في اللفظ وذلك منتف في لا سيما زيد وعبارة الكشاف فان قلت قل ما يقع لا الداخلة على الماضي
الا مكررة فما لها لم تكرر في الكلام الافصح قلت هي مكررة في المعنى لان معنى فلا اقتحم العقبة فلا فك رقبة ولا اطعم
مسكينا الا ترى انه فسر اقتحام العقبة بذلك انتهى وستاتي هذه الاية وما فيها من الاقوال في حرف لا ان شاء الله قوله ووجهه
بعضهم بان ما كافة وان لا سيما نزلت الا في الاستثناء في الشرح يقدح فيه اقترانها بالواو ولان مراد هذا القائل ان لا سيما
مع الواو وبدونها نزلت منزلة اداة الاستثناء قوله وعلى هذا يكون استثناء منقطعا وذلك لان الاستثناء المنقطع
كما صرح به بدر الدين بن مالك هو الاخراج بالا او غيرها بما لا دخل في حكم دلالة المفهوم سواء العدم
هو برفع العدم عطفا على الضمير المستتر في سواء قوله وعند سيبويه والجمهور انها ظرف مكان ملازم للنصب قال ابن
مالك وقد صرح سيبويه ايضا بانها بمعنى غير وذلك مستلزم لنفي الظرفية كما هي منتفية عن غير فان الظرف في العرف ما يضمن
في من اسماء الزمان والمكان وليس سواك كذلك فلا يصح كونه ظرفا ولو سلم انه ظرف فلا نسلم لزوم الظرفية والشواهد قائمة
على خلافه نظما ونثرا قوله جاء الذي سواك هو بالقصر قوله وجاء الاشيب اي معوله له ما ان حرا مكانه حرا جبل على ثلاثة اميال
الذاهب من مكة الى منى بينه وبين مكة ثلاثة اميال يمد ويقصر ويؤنث على ارادة البقعة فيمنع من الصرف ويذكر على ارادة
الموضع فلا يمنع من الصرف وان مع معمولها فاعل لثبت مضمرا قوله ولا يمنع الجزيرة سواك بالمد والفتح يعني فتح الهمزة
قوله وما بعدها قاصر على الاول هذا ابتداء كلام لبيان ما لزم وترتب على كل من الاوجه الثلاثة التي اجريت في
الاية فالمراد بالاولى كونها خبرا عما قبلها وهو ان الذين كفروا وبالثاني كونها خبرا عما بعدها وهو انذرتهم وبالثالث
كونها مبتدا قوله وابطل ابن عمرون الاول هو كون ءانذرتهم فاعل سواء فيبطل بلزومه وهو كون سواء خبرا عما قبله قوله
فيقال له وكذا الخبر يعني ان ما قاله ابن عمرون على الثاني بل ينظر على ما هو مختاره وهو الثالث بان يقال الخبر المشتمل على
الاستفهام يجب تقديمه على مبتدا فلو كان ءانذرتهم خبر سواء لكان متقدما عليه فان اجاب بان ءانذرتهم جملة متضمنة للاستفهام
والخبر الذي يجب تقديمه اذا تضمن استفهاما هو المفرد رد هذا الجواب بمنع ان ءانذرتهم جملة وانما هو مفرد قوله واما
شبهته اي شبهة ابن عمرون التي ابطل بها الاعراب الاول والاعراب الثاني فجوابها ان الاستفهام هنا ليس على حقيقته بل الامر للتسوية

ومعلوم انه لا ابتهال بها القوم الاذيل والقول بزيادتها ضعيف انتهى واقول لا يقدح فيه اقترانها بالواو و ٤ ٤

كلها السواء ٤

والاستفهام الذى ليس على حقيقته لا يستوجب التقدير حرف العين المهملة بعد قوله ولم يحفظ سيبويه فيها الا التعليق
قال ابن مالك وعد منه الجرمي وجيا القول بجريتها معه على قوله من مبتداه هذا البيت لعروة بن حزام العذرى في
محبوبته او نحى بالمهملة دنتان والصبابة بفتح المهملة رقة الشوق والاسى بضم الهمزة جمع اسوة بضمها ايضا وبكسرها جمع اسوة بكسرها ايضا
وهى ما يتأسى به الحزين اى يتعزى والاسوة بالكسر والضم القدوة ويسمى الصبر اسى بالضم وهو محتمل هنا واما الاسى بالفتح فهو الحزن ولا
يصح ارادته هنا قوله اى بقى على الحذف وجعل مجرورها معمولا قال ابو حيان الذى سمع حذف الحرف منه وانتصاب الاسم
اختار واستغفر وامر وكنى ودعا وسما وزوج وصدق وانما جاز ذلك فى هذا الا فعال لتعين الحرف وتعين محله ولا يجوز القياس
عليها وان تعين الحرف وتعين محله فلا يجوز بريت القلم السكين خلافا لعلى بن سليمان انتهى واقول ينبغى على هذا ان يقال ان يقضى
فى البيت مضمن معنى قتل او اهلك فتعدى بنفسه لا انه ليس واحدا من هذه الافعال وفى الشرح فان قلت لم لا يكون على هنا اسما
ويكون من حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وهو كثير قلت لان القايل باسميتها يجعلها ظرفا كفوق والظروف المكانية
لا تحذف ويقام المضاف اليها مقامه الا قليلا مثل جلست قرب زيد اى مكان قربه واقول كونه قليلا لا يمنع من حمل البيت
عليه بل من حمل الاية قوله وكان لا تقعدن لهم صراطك المستقيم اى على صراطك فى الكشاف لا عترضن لهم على طريق الاسلام
كما يعترض العدو على الطريق ليقطعه على السابل وانتصابه على الظرف كقوله كما عسل الطريق الثعلب وشبهه الزجاج بقولهم ضرب
زيد الظهر والبطن اى على الظهر والبطن قوله وبات على النار الذى والمحلق هذا صدر بيت عجزه تشب لمقرورين يصطليانها وقدم
الكلام عليه فى الباء المفردة قوله ونحو لتكبروا الله على ما هداكم فى الكشاف وانما عدل فعل التكبير بحرف الاستعلاء لكونه مضمنا
معنى الحمد كانه قيل ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم وفى الشرح واعترضه المص فى حواشى التسهيل بان هذا التقدير يبعد قول
الداعى على الصفا والمروة الله اكبر على ما هدانا والحمد لله على ما اولانا فيانى بالحمد بعد تقدير التكبير بعلى قلت فيه نظر لان المستفاد
من الاول غير المستفاد من الثانى فى زنا وايضا على الثانية لما مر فى التعليل فكذا نظيرها الاولى قلت قد يمنع ظهور شئ منها
فى التعليل انتهى ما فى الشرح واقول حاصل اعتراض المص لو كان وقوع على فى الاية لتضمين التكبير معنى الحمد لكان وقوعها فى قول هذا
الداعى الله اكبر كذلك ولو كان كذلك والمجرور ولم يذكر الحمد لله والجواب ان ذكر الحمد ليس لتعلق الجار بل لتحصيل الثواب لا بد باللفظ وكان
هذا هو مراد الشارح بقوله قلنا المستفاد من الاول غير المستفاد من الثانى وفى حاشية الفنارى فى تقديره بعض الفضلاء تاشيها
حمل الفعل المذكور على الاسئل لحمد الله مكبرين ليكون ما تعلق به الجار والمجرور مذكورا قصدا وعكسه مثل لتكبروا الله حامدين
واثره بعض صاحب الكشاف لان التعليل بالتعظيم حال الحمد وجعله مقصودا من التعليم انسب من العكس لان الحمد انما يستحق ويطلب
لانه من التعظيم قوله السادس موافقة من مثل قوله بنى الاسلام على خمس شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله واقام
الصلوة وايتاء الزكوة والحج وصوم رمضان اى بنى الاسلام من خمس وبهذا يحصل الجواب عما يقال ان هذه الخمس هى الاسلام فكيف
يكون الاسلام مبنيا عليها والمبنى لا بد ان يكون غير المبنى عليه ولا حاجة الى جواب الكرمانى بان الاسلام عبارة من المجموع و
المجموع غير كل واحد من اركانه قوله كقول عبد بن ثور ابى الله الا ان سرحة مالك ثور بالمثلثة المفتوحة والواو الساكنة
والسرحة الشجرة العظيمة والافنان جمع فنن بفتحتين وهو الغصن والعضا بكسر العين المهملة جمع عضه او عضهة او عضاهة وهى
كل شجرة عظيمة لها شوك قوله وانما المراد تعلو وترتفع وفى الشرح مضمن يروق معنى يرتفع فعداه بعلى وفى الصحاح ان حميدا كنى
بالسرحة عن امراة وان كان كذا امكن ان يكون افنان العضاه كناية عن نسوة اخر فيصح اسناد الاعجاب اليهن فيبقى يروق على معناه من
غير تضمين ذكره للبيت معنى صحيح انتهى ما فى الشرح واقول فى قوله فيصح اسناد الاعجاب اليهن نظر لان اسناد يروق ليس الى الافنان العضاه
وانما هو الى ضمير السرحة ويمكن الجواب بان مراده من اسناد الاعجاب ليس اسناد يروق بل اسناد ما يترتب على الاعجاب وهو حصول العجب قوله
من الله لا انسى قيد الدهر ذمته اى اعجبت به وفى القاموس وقوسى كموسى موضع ببلاد السراة او هو وقوسى بالضم الموضع البعيد و
يعنى به هبلاث والكلوم بضم الكاف جمع كلم بفتحها وهو الجرح قوله وتعلو على هذه الى للاستدراك والاضراب قوله وانما
من وجهين على ان يكون اسما معنى فوق حكى ابن قاسم خلافا فى كونها هذه الحالة معربة او مبنية وجزم ابن الحاجب بكونها مبنية
قال الحصول مقتضى البناء وهو مشابهة الحرف فى لفظه واصل معناه قوله غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها هذا صدر بيت
عجزه لمزاحم العقيلي شاعر اسلامى معاصر لجرير والفرزدق وعجزه تصل وعن قيض بزيزاء مجهل قال ابو حاتم قلت للاصمعى كيف قال
غدت من عليه والقطاة انما تذهب الى الماء ليلا لا غدوة فقال لم يرد الغدو وانما هذا مثل للتعجيل والعرب يقول بكر الى العشية
ولا بكور هناك قال الاصمعى ومعنى من عليه من فوق الفرخ وقال ابو عبيدة من عنده والظمؤ بكسر الظاء وسكون الميم بعدها
همزة ما بين الوردين ناعى الشربين مشتق من الظما يستعمل فى الابل وقد استعمل هنا فى القطاة قال ابو زيد وهو اخف من العطش
وتصل بكسر الصاد المهملة وفتح اوله اى يصوت جوفها من شدة العطش وقيل يصوت فى طيرانها والصليل صوت كل شئ يابس والقيض
بفتح القاف وسكون المثناة التحتية وفى اخرها ضاد معجمة القشر الاعلى من البيض والزيزاء بزاءين معجمتين بينهما مثناة تحتية فى
اخره مد الارض الغليظة ويروى ببيداء وهو القفر الذى يبيد من يدخله اى يهلك والمجهل بفتح الميم والهاء المفازة لا يهتدى
فيها بعلم وقوله عن قيض معطوف على المجرور بعن والتقدير غدت من عليه ومن عن قيض قوله فى غير باب ظن وفقد وعدم الاصل
فى المتعدى الى ذلك هو باب ظن وحمل افقد وعدم على وجد لانها اضداد وانما جاز فى باب ظن واتسع فى غيره ووجب فيه تقدير مضاف
هو النفس لان تعلق فعل الفاعل فى باب غير باب ظن يكون غالبا بغير الفاعل فلو كان فاعله ومفعوله ضميرين لشئ واحد لبقى ايهم
الى المغايرة بينهما وتعلق فعل الفاعل فى باب ظن بالمعلومات والمظنونات علم الانسان وظنه بصفات نفسه اغلب من علمه وظنه
بصفات غيره فلم يسبق الى الفهم المغايرة فلم يحتج الى تقدير مضاف بانتفاء ما يقتضيه قوله وفيه نظر فى الشرح هذا النظر ذكره
ابو حيان ايضا وقد يقال لانم ان ما كان بمعنى شئ يصح حلوله محل ذلك الشئ انتهى واقول الدليل على انه يصح حلوله محل ذلك الشئ
انه بمعناه ولا حجر فى التركيب ذكر ذلك ابن الحاجب اول فى الكلام على الترادف قوله وهذا كله الاشارة بهذا الى ما كان فيه
مدخول على وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد وما كان فيه مدخول وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد قوله وليس كذلك فان مراده
انه ما يصاحب قوما يذكر قومه الا يزيد هؤلاء القوم حبا اليه لما يسمعه من ثنائهم عليهم فى الشرح قدر المص ما لا دليل عليه
فى البيت لانه قدر لهم بعد قوله فاذكرهم وقدر ثناهم على قومهم ليكون ذلك سببا لزيادة ايام ايامه حبا القوم وهو فى غنية عن
ذلك اذ يجوز ان يكون المراد انه اذا صاحب قوما فذكر قومه اى يذكرهم زاد هؤلاء القوم المصاحبون قومه حبا اليه لما يبيا
من اعطا مرتبة هؤلاء عن مرتبة قومه وفى الصحاح ذكرته بلسانى وبقلبى وتذكرته واذكرته غيرى وذكرته بمعنى واقول تذكرا
هذا الذى اجازه الشارح فى شرح الشواهد حيث قال معنى البيت انه ما يصاحب من بعد قومه قوما فيذكر قومه الا يزيد اولئك
القوم قومه حبا اليه لما يرى من تقاصرهم عن قومه او لما يسمع منهم من الثناء عليهم والذكر على الاول بالقلب وعلى الثانى باللسان و
يشهد للاول انه روى فاخبرهم وزعم بعض من فسر الغرورة بالبيت للشاعر عنه ان هذا البيت بغرورة لمكن قائله
مراده بقول الا يزيد وهم حبا اليهم ويكون الضمير المنفصل توكيدا للفاعل وزعم ان الناظم يعنى ابن مالك يأبه يقتضى كون الفاعل والمفعول ضميرين
متصلين لمسمى واحد وانما يجوز ذلك فى باب ظن وهذا سهو لان مسمى الضميرين مختلف اذ ضمير الفاعل راجع لقوم وضمير المفعول
راجع لقوم الممدوحين ويحتمل عندى ان يكون فاعل يزيد ضمير المذكور ويكون المنفصل توكيدا لهم لانه يجوز ان يؤكد بالمرفوع

المنفصل كل متصل فلا يكون في البيت شاهد ويجوز في فاذكرهم وفاخبرهم الرفع عطفا على اصاحب والنصب في جواب النفي لان انتفاء البلغ
الحوار انما هو بالنسبة الى المحمول ونظيره ما تاتينا فتحدثنا الا في لذاد وزعم ابو حيان ان الناظم حرف صدر هذا البيت وان صحته
لو ان تعيدهم حيا فاخبرهم لاستدل في ذلك الاثر وجدت في حماسة ابي تمام هكذا والذي اورده الناظم هو رواية ابن
فتيبة في طبقات الشعراء ورواية المبرد ايضا الا انه اورده بالفاء وقال فما اصاحبا انتهى قوله ولا يجب حمل ذلك على ظاهره وفي بعض
النسخ ولا يجب تخريج ذلك على انه كقولهم ندبتاه وهو انسب لقوله وهذا كله مخرج وقوله وقد خرج ابن مالك على هذا او لا ان ذلك
الى ما كان فيه مدخول الحرف على وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد قوله وقد بتا هو سنى اه يحكى بالفاء المعجمة والحاء المهملة بصوت
والهام طير الليل الواحد هامة قوله لان ذلك اي قوله فقد بت احرسني البيت وانا اسا واليه بذلك مع انه ليس بعيد لان سبق المتكلم
برد ينقضي والمنقوض حكم المتباعد قال صاحب الكشاف وهذا من كلام العرب ان يحدث الرجل بحديث ثم يقول فذلك كذا وكذا انتهى
وفي بعض النسخ لان ذلك وهو ظاهر وفي بعضها لان بابه الشعر عن قوله وقول ذي الاصبع لانه نهشت اه ذو الاصبع
هو العدواني احد حكام العرب في الجاهلية وقيل له ذو الاصبع لان حية نهشته في اصبعه فقطعها عاش ثلثمائة سنة واصل لاه
ابن عمك لله در ابن عمك فحذف لام الجارة والتي في اول الاسم الشريف ولفظ الدر وهو في الاصل مصدر در اللبن يدر ثم
اطلق على اللبن نفسه والحسب ما يعده الانسان من مفاخر ابائه قال ابن سيده ولا فضلت عنه وعليه زاد والدليل بان الحاكم وقال ابن
السيد الساس ابن العيم بالامر وتخزوني بالخاء المعجمة والزاي تسوسني من خزي الرجل خزوا وساسه ساسه وقهره وسكن واو تخزوني للاجل
القافية وقيل هذا البيت لي ابن عم على ما كان من خلق مخالف لي فلبه ويقلبني ادري بما انا سائلت فعاقتنا فخالفني
دونه بل خلفه وفي في الشرح وتخزوني يحتمل الرفع والنصب نحوما تاتينا فتحدثنا رفعا ونصبا اي ولا انت مالكي فكيف
تسوسني او ليس الك ملك سياسة وعلى نصبه فالفتح مقدرة وليس ذلك بضرورة وقد قرئ في الشواذ الا ان يعفون او يعفو
الذي باسكان الواو من يعفو قوله وحكى الرماني عن ابي عبيدة المحبيت من احب البعير احبابا اذا برك فلم يثر في الكشاف احببت
مضمن معنى فعل يتعدى بعن كانه قال انبت حب الخير عن ذكر ربي او جعلت حب الخير مجزيا او مغنيا عن ذكر ربي وذكر ابو الفتح الهمداني
في كتاب التبيان ان احببت بمعنى لزمت من قوله مثل بعير السوء اذ احبا وليس بذلك انتهى والرماني هو ابو الحسن علي بن عيسى النحوي
المتكلم اخذ الادب عن ابن دريد وابن السراج واخذ منه التنوخي والجوهري ولد ببغداد سنة ست وتسعين ومائتين وتوفي
سنة اربع وثمانين وثلثمائة وهذه النسبة يجوز ان يكون الى الرمان وان يكون الى قصر الرمان وهو قصر بواسط والهمداني
باسكان الميم وبالدال المهملة نسبة الى همدان قبيلة من قحطان قوله وهو وما كان استغفار ابراهيم لابيه الا عن موعدة
في الشرح يحتمل ان يكون المعنى الا صادرا عن موعدة قوله والخامس مرادفة بعد في الشرح الملائق القول بالمرادفة مشكل
لان كلمة بعد اسم بيقين فلو رادفها عن لكانت اسما اذ لا مرادفة بين كلمتين من نوعين ولو كانت عن اسما لامتنع هذا المعنى من معاني
عن الحرفية وقول ليس مراده بالمرادفة هنا حقيقتها بل مجرد التوافق في المعنى لانه يصح قول في حرف الواو في الواو الحالية انها الحرف لا يرادف
الاسم قوله يحرفون الكلم عن مواضعه بدليل ان في مكان اخر من بعد مواضعه وذلك ان الايتين الواردتين وارد في واحد
الى ما بالاخرى قال الزجاج ومعنى من بعد مواضعه من بعد ان وضعه الله مواضعه فاحل الله حلاله وحرم حرامه قوله
وهو لتركبن طبقا عن طبق في الشرح يحتمل ان يكون المعنى طبقا متباعدا في الشدة عن طبق اخر دونه واقول هذا احتمال بعيد لا يعول
عليه المعربون لافتقاره الى ما منعوه وهو تعلق الظرف الصفة يكون خاصا محذوفا بلا دليل فلم ذكروا هنا ان
عن تتعلق بكون مطلق صفة لطبقا او حال من الضمير في لتركبن وقال المفسرون المعنى لتركبن الشدائد الموت والبعث وا

وما فيه مدخول الى وفاعل
متعلقها ضمير بن لمسمى واحد

ملا اسك فيه فيجب الحا...
نقول و و

وقيل اثنين و

الموت والبعث والحساب وقيل لتركبن يكون الاحوال من النطفة الى البرزخ كما تقول طبقة بعد طبقة وقيل لتركبن الاخرة بعد الدنيا وقيل
لتركبن هذه الاحوال الامة بعدا امة وهذا المعنى لا يجزاد في يكون عن طبق وحالا او المعاني الاخر يكون صفة واعلم ان
ما في الشرح ماخوذ من شرح اللباب فان فيه والاولى ان يقول ان عن باقية على معناها ويكون المعنى طبقا متجاوزا في الشدة
عن طبق اخر دونه الا ان المقدر في الشرح متباعدا ولا دليل عليه وفي شرح اللباب متجاوزا عن دليل عليه فان معناها
المجاوزة وسيذكر المص في اواخر الباب الثالث ان الكون الخاص لا يجوز تقديره الا الدليل قوله ومنهل وردته عن منهل
في الصحاح المورد المنهل وهو عين ما يرده الابل في المراعي وتسمى المنازل التي في المفازة على طريق السفار مناهل لان فيها ما
وفي الشرح يمكن ان يكون معنى البيت ورد مترصادرا عن منهل اخر قوله وليس سراة الحي يقال ساء ما لو مواساة اي انا له
منه وفي الصحاح والسراة جمع سري وهو جمع عزيز وفي القاموس انه اسم جمع والحي بطن من البطون يجتمعون فيه فيحمي بعضهم
من بعض والرباعة بكسر الراء والحمالة بفتح الحاء المهملة هي ما يتحمل من دية او غيرها ويقوم بالحمالة اوساطها الوجل وانما سميت
اشبام الكتائب والحمالة نجوما لان العرب كانوا يجعلون الاجال في الديون طلوع النجم فيقولون اعطيك حقك اذا طلع النجم الفلاني
قوله الشاهد في الاولى في الشرح لا شاهد فيه لجواز التعلق بمحذوف اي بقيل النوم صادرة عن عبادة واقول كلام المص
انما هو بالنظر الى الظاهر وعدم الحذف قوله بدليل فيقبل من احدهما ولم يتقبل من الاخر في الشرح لو قال الا تبشر الى انها التناسب
المناسب لغرضه وهو لا فلك قال انما يتقبل الله من المتقين لكان حسنا واقول لا حاجة الى ذلك لان غرضه بيان تعدي
التقبل بمن وهو يتم بفتقبل من احدهما ولم يتقبل من الاخر قوله الناسع الاستعانة في شرح اللباب ويجوز رميت بالقوس بالنظر
الى ان القوس جعلت الة للرمي ومستعانا بها به ورميت على القوس بالنظر الى يد الرامي التي اعتمد على القوس في الرمي ورميت
عن القوس بالنظر الى السهم قوله الجزع الجزع نقيض الصبر والحمام بكسر الحاء المهملة الموت والتي بين جنبيك نفسك قوله اعني
ترهيتا في الصحاح اه في الصحاح الحزن صاحب ذي الرهو والمراد بها الصبابة الدمع وفي القاموس همت العين قطر دمعها و
سال قليلا قليلا قوله فلقد ركني اه الدريبة مهملة على وزن صحيفة حلقة يتعلم عليها الطعن قال الاصمعي وهي الوحش
قوله علي عن يميني مرت الطير سنحا هذا صدر بيت من بحر الطويل عجزه وكيف سنوح واليمين قطيع كذا في شرح الشواهد والسنح
بضم السين المهملة وشد بالنون جمع سانح كراكع وركع والسانح ما يمر من الشمال الى اليمين والبارح بالعكس والعرب
تتفاءل بالاول وتتشاءم بالثاني قوله دع عنك نهبا صيح في حجراته هذا صدر بيت عجزه ولكن حديثا ما حديث الرواحل
وهو من بحر الطويل وقوله الذي قاله امرؤ القيس لا امرؤ جزم بحذف صدره والحجرات بفتح الحاء والجيم النواحي اي اترك النهب الذي و
اشتغل بالنساء التي في الرواحل قوله وقول ابي نواس دع عنك لومي فان اللوم اغراء هذا صدر بيت عجزه وداوني بالتي كانت
هي الداء وبعده صفراء لا تنزل الاحزان ساحتها لو مسها حجر مسته سراء وابو نواس بنون مضمومة وواو مفتوحة بلا همزة الحسن بن
هاني ابو علي الحكمي الشاعر المعروف ولد بالاهواز ونشا بالبصرة وسمع من حماد بن زيد وعبد الواحد بن زياد ويحيى القطان
وقرا على يعقوب وكتب عن ابي زيد الغريب وحفظ عن ابي عبيدة ايام الناس قال ابو عبيدة معمر بن المثنى كان ابو نواس للمحدثين
مثل امرئ القيس للمتقدمين وقال الجاحظ ما رايت اعلم باللغة من ابي نواس مات سنة ست وتسعين ومائة وقيل بعدها
او قبلها ولم يخرج من ستين سنة ويحكى عنه حكايات غريبة قوله عوض كقولهم لا افعله عوض العائضين وفي الصحاح
ويقال لا ابنك عوض العائضين كما يقال لا ابنك دهر الداهرين وفي حواشي التسهيل للمص انما قلنا بان عوض حالة الاضافة معرب
لاتفاقهم على الفتح مع الاضافة واختلافهم فيه عند عدمها قوله مبني ان لم يضف لقطعه عن الاضافة لفظا دون المعنى واشبه

جمع جمرة مثل جمرة وجمرات و

الحرف في افتقاره الى جزء **قوله** رضيعي لبان اه رضيعي لبان حال من الندى والمحلق في قوله قبله تشب لمقرورين يصطليانها وبات على النار الندى والمحلق وقد تقدم شرحه في الباء المفردة وثدي على تقدير حذف حرف الجر اي من ثدي ام وهو متعلق برضيعي لبان ويجوز ان يكون بدلا من لبان على الموضع والاسحم بمهملتين هنا الليل وقيل الرحم والباء بمعنى اي بحالف بالليل ظلمة الاحشاء قبل الولادة وقيل هو الخمر ومثل الرماد ويخالفا عند ذلك وفي الشرح لا اعرف احدا جعل الهاء يعني عند مادري هذه القصيدة من ابن جابت واقول لعلها جار من مجاز بين الطرفين لانها الا يحالفان في نفس الزمن ولان نفس الرماد بل عنده وهو قريبة **قوله** فتقبل ظرف لنيرون فان قيل انما يكون ظرفا للنوق على القول بان لا لبس لها الصدر لا على القول بان لها الصدر وقع في جواب القسم وهو الصحيح وهنا وقعت في جواب يتخالفا اجيب بان عوض كما قال الرضي لكثرة استعماله في القسم مع ان معناه ابدا والتنبيه فيه من التاكيد ما يفيد فائدة القسم لاجل افادته فائدة القسم قد تقدم على عامله فانها مقام الجملة القسمية وان كان عامله مقترنا بحرف يمنع عمله فيما تقدم نحو عوض لا يفتك وعوض ما انتبك انتهى وعلى هذا عوض في البيت مقدم على عامله قائم مقام الجملة القسمية بيان لتخالفا **قوله** حلفت بمائرات اه اي بدماء مائرات من مار الدم اذا ماج والانصاب جمع نصب بفتحتين وقد يسكن ثانيه وهو ما نصب ليعبد من دون الله **قوله** ولو كان كما زعم لم يجز بناء في البيت في الشرح يمكن تصحيح كلام ابن الكلبي بان يكون معنى قوله ان عوض صنم انه سادّ مسد القسم وبناؤه ح مبني لانه ظرف مقطوع عن الاضافة فان قلت قوله وهو اسم صنم يابى ذلك قلت انا باباه لو كان الضمير عائدا على عوض بعينه كونه ظرفا سادا مسد القسم وهو ممنوع بل هو عائد على عوض لا باعتبار هذا القيد بل باعتبار لفظه ويكون هذا من الاستخدام المذكور في البديع وهو ان يراد بلفظ احد معنييه وبضميره المعنى الاخر او يراد باحد ضميريه احد المعنيين وبالضمير الاخر المعنى الاخر انتهى واقول لا يخفى ما فيه من التكلف والخروج عن الظاهر **قوله** عسى فعل مطلقا اي سواء اتصل بالضمير المنصوب ولم يتصل **قوله** لا حرف مطلقا خلافا لابن السراج وثعلب فانهما ذهبا الى عدم تصرف عسى وكونه بمعنى لعل قال الرضي فاتصال الضمير المرفوع بعسى يدفع ذلك الا ان يعتذر عنه بان الحاق الضمير به لكونه مشابها للفعل لكونه على ثلاثة احرف كما قال ابو علي في ليس لما فالجر فيهما **قوله** ومعناه الترجي في المحبوب والاشفاق في المخوف في المكروه قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه انتهى وفي الصحاح عسى من الله واجبة لاستحالة الطمع والاشفاق عليه تعالى اذ لا يكونان الا في المجهول وقوله ثم عسى ربه ان طلقكن للتخويف لا للخوف والاشفاق كما ان اخذ كلامه ثم للابهام والتشكيك لا للشك **قوله** وقد اجتمعا في قوله ثم وعسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيئا وهو شر لكم عسى الاول للاشفاق المخاطبين نظرا الى ما عندهم من الكراهة والثانية للترجيح نظرا الى ما عندهم من المحبة وفي الشرح وعسى الاولى في الاية للترجي والثانية للاشفاق نظرا الى ما تهوى نفس الانسان اليه وفي تفسير البيضاوي وعسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم وهو جميع ما كلفوا به فان الطبع يكرهه وهو مناط صلاحهم وسبب فلاحهم وعسى ان تحبوا شيئا وهو جميع ما نهوا عنه فان النفس تحبه وتهواه وهو يفضي بها الى الردى وانما ذكر عسى لان النفس اذا ارتاضت ينعكس الامر عليها وفي حاشيته التفتازاني ولا يلزم منه كراهة حكم الله تعالى وعدم خلافه وهو ينافي كمال التصديق لان معناه كراهة نفس ذلك الفعل ومشقته كتجرع الدواء البشع كما قال الرضي بالحكم والاذعان له وهذا كما تقول ان الكل بقضاء الله تعالى ومشيئته مع ان البعض مكروه ومنكر غاية الانكار كالقبائح والشرور **قوله** واجيب بامور احدها انه على تقدير مضاف على ما قال الرضي هذا تكلف اذ لم يظهر المضاف في اللفظ لا في الاسم ولا في الخبر قط ومثله ولكن البر من امن بالله وفي الشرح هذه الاية كتركيب واحد حذف منه المضاف للقرينة وما نحن فيه كل ينطق على ما لا يكاد يحصر من التراكيب اذ ليس الكلام في عسى زيد ان يقوم بخصوصه بل فيه وفيما شابهه

واقول مراد المص من ذكر المثل هنا مجرد التنظير في حذف المضاف من الاسم او الخبر **قوله** والثاني انه من باب زيد عدل يعني في الاخبار بالمصدر وهو اسم المعنى عن اسم العين قال الكوفيون في ذلك ان المصدر بمعنى اسم الفاعل وقال البصريون انه على تقدير ذو مضافة الى المصدر وقيل جعل المصدر نفس الشخص على سبيل المبالغة **قوله** والثالث ان ان زائدة قال الرضي فيه نظر لان الزائد لا يلزم الا مع بعض الكلم ولم يطرد في موضع معين مع اي كلمة كانت بعد ولبس لشيء **قوله** لانها قد نصبت لانها لا تسقط الا قليلا **قوله** والشرح اما الرد بالاول فانه مبني على قول غير الاخفش والا فهو يرى ان الزائدة ناصبة واما الرد بالثاني فللخصم ان يقول كم من زائد يلزم فلم يمكن عدم سقوطه موذن بزيادته انتهى واقول بما نقلناه انفا من كلام الرضي جواب عن هذا الثاني واما الجواب عن الاول فظاهر **قوله** والقول الثاني لفاضل صعد بمنزلة قارب قال الرضي وفيه نظر اذ لم يثبت في عسى معنى المقاربة لا وضعا ولا استعمالا **قوله** وهذا مذهب الكوفيين قال الرضي قال الكوفيون ان يفعل في محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال والذي ارى ان هذا وجه قريب فيكون في نحو الزيدون عسى ان يقوموا بدلا مما كان بدلا من الفاعل مكان الفاعل والمعنى ايضا يساعد ما ذهبوا اليه لان عسى بمعنى توقع فمعنى عسى زيد ان يقوم يتوقع ويترجى قيامه **قوله** ويرده ان يكون ح بدلا لازما لا يتوقف عليه فائدة الكلام وليس هذا شان البدل وفي الشرح لهم ان يقولوا اي مانع يمنع من وقوع البدل لازما في بعض المواضع مع مجيء مثل ذلك في بعض التوابع كوصف مجرور ربما كان ظاهرا او البدل اولى بذلك لانه المقصود بالحكم واقول قد اشار المص الى المانع بقوله وليس هذا شان البدل **قوله** على الكرية هذا البيت لهدبة بن خشرم العذري قتل رجلا قصاصا لعسكر ابن عمرو وكان معاوية عرض على ولي القتل سبع ديات فابى الا قتله وهو اول من قتل صبرا بعد عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولما اراد قتله قال لاهله بلغني ان القتيل يعقل بعد سقوط راسه فان عقلت فاني قابض رجلي وباسطها ثلاثا ففعل ذلك وذكر المص في الباب الخامس ان فرج مبتدأ ووراءه خبره والجملة خبر يكون واسمها ضمير عائد الى الكرب ولا يجوز ان يكون فرج اسم يكون ووراءه خبرها لئلا يصير الفعل من خبر عسى رافعا الاجنبي عن اسمها **قوله** اكثرت في العذل ملحا اه العذل بالعين المهملة المفتوحة والذال المعجمة الساكنة الملامة والالحاح بمهملتين الملازمة **قوله** وقولهم في المثل عسى الغوير ابؤسا الغوير بمعجمة مضمومة وواو مفتوحة بعدها ياء التصغير ماء لكلب وابؤس بضم الهمزة بعد الموحدة جمع بؤس وهو العذاب والشدة في الحرب واصل هذا المثل ان الزباء الملكة قالته لما تنكب قصير باللخمي عند رجوعه من العراق ومعه الجمال عليها الغرائر مختفيات فيها الرجال وكان الغوير في طريقه اي لعل الشر ياتيكم من جهة الغوير **قوله** والصواب انها مما حذف فيه الخبر اي يكون ابؤسا واكون صائما الا ان ذلك ابقاها على الاستعمال الاصلي الاولى ان يقول اي ان يكون ابؤسا وان اكون صائما الا ان الاصل في خبر عسى ان يكون بان قال الرضي وقال بعضهم التقدير ان يكون ابؤسا وان اكون صائما وجاز حذف ان مع الفعل مع كونها حرفا مصدريا لقوة الدلالة وذلك لكثرة وقوع ان بعد مرفوع عسى فنحذف هنا لصد روايتها معمولة انتهى وقيل التقدير ياتي بابؤس فيكون مفعولا مطلقا لقوله ثم فطفق مسحا بالسوق وفي المثل على هذا التاويل مجاز في الاسناد ولان فاعل ياتي ضمير الغوير وقال ابو علي جعل عسى بمعنى كان ونزل منزلته وقال ابن جني في الرسائل الطريحة قلت لابي علي ابؤسا في قولهم عسى الغوير ابؤسا حال فكانه قال عسى الغوير مهلكا والغوير واد **قوله** عسى طلاه قال الرضي السين في ستطفي قائم عند المتاخرين مقام ان لكونها للاستقبال والغلات بضم المعجمة جمع غلة وهي حرارة العطش والكلى جمع كلية او كلوة بضم الكاف والجوانح الاضلاع **قوله** يا ابن الزبير طالما عصيكا قاله رجل لحمير وبعده وطالما عنيتنا اليكا لنضربن بسيفنا قفيكا **قوله** والكاف بدل من التاء بدل لا تصريف فيها اعترض عليه هذا البدل ليس بمذكور في التصريف والجواب انه نسبه الى التصريف ليس لانه مذكور فيه بل لانه من

من شانه ان يذكر فيه قوله والثاني ان الجزء قد ظهر من نوعان وقد فعلت عساها نار كاسراه يعني ولو كانت تامة على عملها واستغنى
عن النصب كما نصها الرفع لم يرتفع الجزء بعدها فاصبح في البيت جارية مجرى لعل والضمير اسمها ونار كاسر جزءها قال ذلك سيبويه ورد
الشرح يحتمل البيت وجهين احدهما ان يكون نار كاسر اسم عسى والضمير المنصوب جزءها فيكون مثل ابي عسيت صائما والثاني ان
يكون ضمير النصب نائبا عن ضمير المرفوع وهو مثل عسى زيد قائم على ما حكاه ثعلب انتهى فان قيل يلزم على الاول الاخبار بالمعرفة
عن النكرة قلنا ان كان هنا علم على اراه فالاخبار بمعرفة عن معرفة قوله فاذا قلت عسى ان يقوم زيد احتمل الوجهين
يعني نقصان عسى وتمامها لكن يكون الاضمار في يقوم لان عسى فان اعتبر يقوم متحملا للضمير كانت عسى ناقصة وزيد اسمها وان يقوم
جزءها وان اعتبر خاليا عن الضمير كان زيد فاعل يقوم وعسى تامة مسندة الى ان يقوم قوله الشيخ فان قلت قد حكموا في باب
المبتدا بمنع تقديم الخبر ان كان جملة فعلية مسندة الى ضمير مفرد عايد الى المبتدا مثل زيد قائم فكيف ساغ هنا واسم عسى مبتدا
في الاصل قلت المسئلة مختلف فيها فجاز هنا عند دخول الفعل الناسخ فمنهم من منع كما منع في باب المبتدا ومنهم من اجاز قال ابن عصفور
وهو الصحيح ووجه الفرق ان الابتداء عامل معنوي والناسخ عامل لفظي والعامل اللفظي اقوى من العامل المعنوي فاذا تقدم
الفعل على المبتدا كان العامل الفعل لانها لكونها اقوى واذا تقدم على الاسم بعد عسى لم يكن لانها واقول الفاعل ان يقول
ليس ان يقوم في عسى ان يقوم زيد على تقدير نقصانها من تقديم الخبر الجملة على مبتدا لانه في تاويل مفرد قوله علا
كا يقول من علوه من بسكون اللام وضم المهملة او كسرها قال في الصحاح وعلا الدار وعلوها نقيض سفلها وفي بعض نسخ المغني
ضبط علوه بضم العين واللام وتشديد الواو وفيه نظر لان ذلك مصدر وعلا في المكان اوفى الشرف وفي الارض اي تكبر
وليس معنى المصدر مرادا هنا قوله يا رب يوم لي لا اظلله اي اصل الظلل ظلل منه فحذف الجار توسعا واوصل الضمير الفعل
وارمض بفتح الاول والثالث اي اشتد حرا مضارع رمض بمعنى كعلم يعلم واضحى بفتح الاول والحاء المهملة مضارع ضحي بكسرها
اي برز للشمس قوله ولا وجه لبنائه لو كان مضافا يعني لا وجه لبنائه على الضم لان علة البناء فيه على الضم شبهه بالغايات وهو
منتف حالة الاضافة وفي الشرح بل له وجه وهو اضافته للمبني كما مر في سواك وسيأتي عن قريب واقول الاضافة الى المبني علة لمطلق البناء
لا للبناء على الضم والواقع في كل مبني لاضافته الى مبني انما هو البناء على الفتح قوله والمعنى انه يصيبه الرمضاء من تحته وحر الشمس
من فوقه هذا بيان لحاصل المعنى فان اشتداد الحر من اسفل مسبب عن اصابة الرمضاء له والبروز للشمس مسبب لحر الشمس من فوقه
قوله اتيت من تحت وريعي من علي في القاموس القبة الخصر وضمور البطن كالكلوح وحطه السيل من علي هذا عجز بيت صدره مكر
مفر مقبل مدبر معا والمكر بكسر الميم وفتح الكاف من كر يكر والمفر بكسر الميم وفتح الفاء من فر يفر والجلمود بضم الجيم الحجر العظيم الصلب والحط
الالقاء من علو قوله علل وهو اصلها عند من زعم زيادة اللام قال الرضي اللام الاول زائدة عند البصرية اصلية عند
الكوفية لان الاصل عدم التصرف في الحروف بالزيادة لان مبناها على الخفة والبصرية نظروا الى كثرة التصرف فيها والتقلب
بها وجواز زيادة الياء فيها نحو لعل قوله لا تهين الفقير علك ان تركع قال الاضبط جاهلي قديم قبل الاسلام بنحو خمس مائة
سنة وكنى بالركوع عن انحطاط الحال وبعد هذا البيت فصل حبال البعيد ان وصل الحبل واقص القريب ان قطعه واقنع
من العيش ما اتاك به من قر عينا بعيشه نفعه وهذه الابيات من بحر المنسرح دخل الاول منها الخرم بالراء بعد الخبن وذلك
مستفعلن الذي هو اوله فصار فاعلن وهو لا يتين وذلك الضرب فيهما ولا بهما وجوابها وعيل بضم العين المهملة وفتح القاف
قوله والكسر على اصل التقاء الساكنين لان اللام الاول ساكنة وكذا الثانية في الاصل اذ اصل المبني ان يكون
بناؤه على السكون قوله على صروف الدهر او الصروف بضم المهملة الحوادث جمع صرف بفتحها والدول بفتح المهملة وضمها

على سبيل الشذوذ وقوله دعا
منزلة عسى الشيء عايد الى لعل
ولعل ذلك صح صح صح

العليه

التغلب في الحرب وقيل في المال بالضم وفي الحرب بالفتح واللمة الشدة بحو ان زفرات بفتح زفرة بسكونها وهي ادخال النفس يتبعه و
سكت فان زفرات الغد وغد قوله وسابق البحث في ذلك يعني في الباب الرابع في اقسام العطف قوله لعل التقاتا ياء الحيم بضم
الراء المرخم قال الله نعم ولفرسه رحما عند قوله قال الحريري لحن علية قال الجوهري جزمنده قول بعض المولدين ومحوجزم
مبتدا محذوف عايد على المبتدا المذكور والجملة منه ومن مبتدا به مقول قال والحريري هو ابو القاسم علي بن محمد بن عثمان
البصري صاحب المقامات كان احد ائمة عصره ولد سنة ست واربعين واربعمائة وتوفي سنة ست عشرة وقيل احدى عشرة
وخمسمائة بالبصرة والحريري نسبة الى الحرير لعمله او لبيعه قوله بل كل كلمة ذكرت مرادا بها لفظها يعني انه يجوز في كل كلمة اريد بها
نفسها ان تقع فاعلا او مبتدا المعنى ذلك من تعريفات الاسماء الفاظ يريد بها مدلول مغاير للفظها وان تعرب كقوله ليت وهل ينفع
شيئا ليت وان تحكى اصلها وهو الاكثر في كلام العضدين دلالة الكلمة على نفسها وضعيه قال التفتازاني ولا خفاء في ان هذا
ليس بوضع قصدي لكن هل يلزم منه وضع حيث وقع الاتفاق والاصطلاح على انه يطلق اللفظ ويراد نفسه فالظاهر اللزوم
لانا اذا قلنا ضرب فعل ماض ومن حرف جر فالدال اسم المدلول فعل وحرف ودلالته عليه ليس الا بذلك الاتفاق
والاصطلاح والتحقيق انه وضع على لكن مثل هذا الوضع لا يوجب الاشتراك والا كان جميع الالفاظ مشتركة ولا قائل به
فكان المعتبر في الاشتراك الوضع قصدا والمدلول مغاير للفظ قوله وقلنا اسم للحضور موافق لعبارة ابن مالك وفي الشرح
غاية ما فعله ابن مالك انه حذف المضاف لقرينة فان قلت ما القرينة قلت كونه عد هذه الكلمة في الظروف المكانية وجعلها
منها موافقة بين مالك في الخطاء لا يكون عذرا له فراكابه قوله وبقي قلين صحة ثان وهو ان لدى لا يكون الا فضله
بخلافها لوجه الاول وهو ما اشار اليه انفا من ان عند لمكان الحضور ظرف ولدى تعاقبها ثم ولدن تعاقبها اذا كان المحل محل
ابتداء غاية وفي الشرح فان قلت يجوز ان يقال علم مولدت زيد بينا علم المفعول ونيابة الظرف عن الفاعل قلت انما يجوز نيابة
الظرف المتصرف الاخفش والجمهور على خلافه وعليه فلا نعف قوله وهي مبنية في لغة الاكثرين بسبب لان قيا بعض بني نهاد
بلغتهم جاز قراءة من لدنه بضم الدال ذكره السيوطي قال ابن الحاجب بنيت لدن لان من لغاتها ما هو على حرفين وهو وضع الحروف
فبني للشبه الوضعي وحملت لدن عليه قوله لدن شب حتى شاب سود الذوائب هذا عجز بيت صدره صريع غوان راقهن
ورقنه والصريع المصروع اي المطروح على الارض والغواني جمع غانية وهي التي غنت بجمالها وحسنها عن التزين وراقه الشيء
اعجبه والذوائب جمع ذؤابة بذال معجمة وهمزة قلبوها في الجمع واوا كراهة وقوع الف الجمع بين همزتين قوله والنصب على التمييز
وفي الشرح ظاهره انه تمييز عن لدن نفسها وكان وجهه ان مدلوله مبهم وفيه ضعف لا للابهام بعد وقوع في شرح الرضي ان لدن
قبل نون ساكنة تفتح وتضم وتكسر وقد تحذف نونه تشبيها بحركات الدالة الاعراب من جهة تبدلها وشابهت النون
التنوين من جهة جواز الحذف فصار لدن غدوة في اللفظ كراقود خلا فنصب غدوة تشبيها بالتمييز او تشبيها بالمفعول في نحو ضارب
زيدا وغدوة بعد لدن لا يكون الا منونا وان كانت معرفة اما تشبيها بالتمييز او لان الوجه في التنوين لو بيد را اسمو بنيه
ام مجرورة وبرهان بفتح الميم واسكان الموحدة وفتح الراء لقب واسمه ابو بكر قوله حرف العين المهملة غير قوله
ابهم معناه اي معنا المضاف اليه وفي بعض النسخ معناها اي معنى الاضافة قوله وقولهم لا افعله عوض [illegible] في الشرح لا اسلم ذلك
حكى ابن الحاجب لا عوض وتابعه على ذلك شارحوا كلامه ومنهم المحققون وحكى الزمخشري في المفصل لا عوض وليس بين قال الاندلسي
اما لا عوض فانا با العباس كان يقول انه مبني على الضم مثل قبل وبعد واما ليس عوض فكذلك الا ان عوض في موضع نصب على خبر ليس واسم
ليس مضمر لا مظهر لانها هنا للاستثناء وانشد ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل [illegible] لعوض هل

اسلفت لا عن نسال والعجب انه صرح هنا بان هذا التركيب لحن لو نستعمله نكثير من كلامه وكان سنده في اللحن قول الحريري فيما حكاه عنه صاحب القاموس لحذف انما يستعمل اذا كانت عن بعد ليس ولو كان مكانها غيرها من الفاظ الجحد لم يجز الحذف ولا يجاوز بذلك مورد السماع انتهى **قوله** وحذف المضاف لفظا دنيه شي نه هكذا وقع وذكرنا ما رايناه من النسخ والصواب ان يقال وحذف المضاف اليه كما وقع في بعضها وحذف وفيه مجرور ان بالعطف على اضمار الاسم **قوله** وقال ابن خروف يحتمل الوجهين يعني الاعراب والبنا وابن خروف هو ابو الحسن علي بن محمد بن علي الحضرمي الاندلسي الاشبيلي شارح كتاب سيبويه والجمل للزجاجي توفي سنة عشر وستمائة وقيل سنة تسع وستمائة والحضرمي نسبة الى حضرموت **قوله** لان المعرف الجنس قريب من النكرة يعني سوا كان اسما موصولا او معرفا باللام او بالاضافة وذلك لان المعرف الجنسي في المعنى كالنكرة وان كان في اللفظ كالمعرفة قال السفاقسي ورده بانه على خلاف اصله ان المعرفة لا تنعت الا بالمعرفة المراعى في ذلك اللفظ لا المعنى في الشرح ولان غير اذا وقعت بين ضدين ضعف ابهامها لان المراد بها غير معين ولهذا قال ابن السراج ان غيرا تتعرف اذا كان المغاير واحدا نحو الحركة غير السكون **قوله** ويرده الاية الاولى في الشرح انما يرده لو اعترضنا ان غيرا في الاية الاولى صفة والاية الثانية ان نقول انه بدل **قوله** والثاني ان يكون استثناء فما سلفنا في حرف الا الكلام على كون غير للاستثناء فليراجع ثمة **قوله** فيعرب باعراب الاسم التالي الا في ذلك الكلام وذلك لان الاسم الذي بعدها لما كان مشغولا بالجر لاضافتها اليه جعل الاعراب الذي كان يستحقه للاستثناء عليها **قوله** يقرا بالرفع غير هي قراءة ابن كثير وابي عمرو وحمزة وعاصم **قوله** اما انه صفة للقاعدون هذا توجيه الاكثرين وهو قول سيبويه كما ان غير صفة في غير المغضوب عليهم **قوله** وبالنصب قراءة النصب قراءة نافع وابن عامر والكسائي وهي على الاستثناء من القاعدون وقيل من المؤمنين قال ابو حيان والاول اظهر لانه المحدث عنه وقيل على الحال من القاعدون ووجه الثاني ابو حيان بان نصبه الاظهر ان يكون على الاستثناء وهو يوافق رفعه على انه بدل فسقط قول في الشرح ولقائل ان يقول انما يكون النصب موافقا للبدل لو تعين كونه على الاستثناء وهو ممنوع لجواز ان كونه على الحال الجنوي مدا الوصف اذ الحال في المعنى صفة **قوله** الاغاح النبع اي القراءات السبع وهو في بعض النسخ السبعة اي القراء السبعة **قوله** لانه لا وجه لها الا الوصف يعني وعلة حسنه مفقودة وفي الشرح فان قلت لم لا يجوز كونها بدلا قلت لان النكرة اذا ابدلت من معرفة بدل الكل وجب نعتها كما صرح به غير واحد والنكرة في الاية لا توصف فامتنع جعلها بدلا ولقائل ان يمنع فيه نقله قال الفارسي وفي المجمع يجوز نزلت الوصف اذا استفيد من البدل ما ليس في المبدل منه نحو مررت بابيك خير منك وما في الاية من هذا القبيل **قوله** ابن البادش هو بالباء الموحدة والذال المعجمة المكسورة والشين المعجمة من نحاة العرب **قوله** لم يمنع الشرب منها الا ان الضمير للناقة المتقدم ذكرها قال الجمع وقيل بفتحتين وهي الحجارة وعليه الاضافة لا تطاق لا دعي التي تنبت فيها شجرة ذات الغصون او بفتح الاول وسكون الثاني وهو شجرة المقل ودش في شرح شواهد الكتاب للاوقال الاعالي ومنه التوقل في الجبل وهو الصعود فيه والمعنى لم يمنعها من الماء الا صوت حمامة فنفرت تريد انها صدية النفس وذلك معهود بها **قوله** وذلك في البيت الاول اقوى لانه انضم فيه الى الابهام والاضافة لمبني تضمنا الا في البيت عن معنى الا وبعض الاسم معنى الحرف المقتضي لبنائه وفي الشرح وفيه نظر اما اولا فلانا لا نم تضمن الا في البيت الثاني فان التفريغ فيه جائز وان كان موجبا اجرا له مجرى النفي كما في قوله تعالى ويابى الله الا ان يتم نوره واما ثانيا فلانا لا نم تضمن معنى الحرف موجب للبناء الا نحو ربه والبناء في البيت من قبيل الجائز لا الواجب بدليل انه روي بالضم وان قيل التفريغ فلنا وان كان جائزا الا انه غير ظاهر فلا يصلح مقويا علا ان التفريغ في الاول ورواية الضم لا يقتضي ان البناء في رواية

ذكرنا من غير ضبنا على البدل المعنى لم يمنعها ان تشرب الا انها سمعت صوت حمامة

العد

النصب من قبيل الجائز دون الواجب والكلام في الاول دون الثاني فلو سلم فانما يكون تضمن معنى الحرف موجبا للبناء اذا لم يكن له معارض ومن معارض وهو لزوم الاضافة التي من خواص الاسماء **قوله** من مشكل التراكيب اشارة الى ان الاشكال في هذا البيت لتركيبه لا لمعناه **قوله** الحكمي بفتح المهملة والكاف هو ابو نواس وقد ذكرناه في عن **قوله** بل لما اضيف اليه مرفوع بغنى عن الخبر لما بكسر اللام وتخفيف الميم جر مقدم وما ضمير عائد على عن وللضمير المجرور بالى عائد على ما ومرفوع مبتدا مؤخر وقد جزم بعضهم بفتح اللام وتشديد الميم فوقع في خبط **قوله** انا ابن جلا هذا اول البيت وهو انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني والثنايا جمع ثنية وهي العقبة وفلان طلاع الثنايا اي ركاب لصعاب الامور وقوله اي انا ابن رجل جلا الامور اي كشفها وقيل انا ابن رجل جلا اي انكشف امره وقيل جلا هنا علم وحذف منه التنوين لانه محكي كيزيد في قوله نبئت اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد لا لانه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل على ما توهمه بعض النحاة لان هذا الوزن ليس مما يختص بالفعل ولا في اوله زيادة كزيادة الفعل وتحقيق ذلك ان الفعل المنقول الى العلمية اذا اعتبر معه ضميره فاعله وجعل الجملة علما فهو محكي والا فحكمه حكم المفرد في الانصراف وعدمه **قوله** يرمي بكفي كان من عرق اوله **قوله** يرمي بكفي كان من يرمي العرق من يرمي عائد الى الكبدي وقوله فذلك عندي عزيز ومعجز وعز كبدا اشد يده الوتر والكبد القوس التي فيها مقبضها الكف ابن الخشاب هو بمعجمتين وموحدة واخره من نحاة بغداد وكلنا وهو ابو محمد عبد الله بن احمد البغدادي كان عالما في الادب والتفسير والحديث والفرائض توفي سنة سبع وستين وخمسمائة ببغداد **قوله** وهو ظاهر التعسف في الشرح يعني انه كان بها خارج عن طريق العرب المسلوك واما اول ان نبت بطريق معتبر يجيء بهذا المصدر المعين في كلامهم فلا نزاع في قبوله ولا تعسف اذ ليس في ذلك الا حذف المبتدا للقرينة وهو كثير مقيس وجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل وهو مسموع كثير كزيد عدل وان لم يثبت عن العرب استعمال ما سوف مصدرا فهذا الاعراب غير مقبول انتهى ما في الشرح واقول مراده بالتعسف كثرة الاعتبار ومخالفة الظاهر كحذف المبتدا فيما نحن فيه وجعل ما سوف مصدرا ثم جعله بمعنى اسم الفاعل وكثيرا ما يستعمل التعسف في ذلك **قوله** من ابيات المعاني يعني من الابيات التي يسال عن معانيها **قوله** والجواب ان النفي في غيره للسوى وفي الشرح ويظهر لي وجه اخر وهو ان يقال المراد بالسوى العدل ولا نقصان لا معنى عن وهو امر ثابت في اللغة صرح به الجوهري وغيره قال والمعنى لم يعدل بعد له احد لغيره انتهى واقول يحتاج مع كون العدل بمعنى السوى الى تقدير مضاف **حرف الفاء المفرده** **قوله** حرف مهمل اي اهمل عن العمل وقوله احدها الترتيب وهو نوعان قال الرضي الفا تفيد الترتيب سوا كانت حرف عطف او لا فان عطفت مفردا على صفة فائدتها ان ملابسة المعطوف لمعنى الفعل بعد ملابسة المعطوف عليه بلا مهلة وان دخلت على الصفات المتتالية فان كان الموصوف غير واحد فالترتيب في تعلق مدلول العامل بموصوفاتها كما في الجامد فعن تقدم الاكرم فالا فقه فالا نكد مجرة فالاسن وان عطفت جملة على جملة افادت كون مضمون الجملة التي بعدها عقيب مضمون الجملة التي قبلها بلا فصل نحو قام زيد فقعد عمرو **قوله** وذكر وهو عطف مفصل على مجمل قال الرضي الترتيب الذكري ان يكون المذكور بعد الفا كلاما مرتبا في الذكر على ما قبلها سواء كان ما بعدها متصلا لما قبلها اولم يكن نحو ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين ونحو واورثنا الارض نتبوأ من الجنة حيث نشاء فنعم اجر العاملين فان ذم الشيء ومدحه يصح بعد جري ذكره انتهى وهذا يبين ان الترتيب الذكري ليس منحصرا في عطف المفصل على المجمل كما هو ظاهر كلام مصنف **قوله** نحو فازلهما الشيطان عنها فاخرجهما مما كانا فيه تفصيل لان ازلهما الشيطان عنها لا امر مرتب عليه وفي الشرح في التمثيل بذلك نظر فان ضمير عنها اما للشجرة او للجنة وعلى الاول فالاية لما تفيد الترتيب المعنوي لان اخراجهما من الجنة كان بعد الازلال عن الشجرة وعلى الثاني فاين التفصيل الذي يفيده المعطوف

وانما يقتضي ان النصب في البيت من قبيل الجائز دون الواجب

اي فالترتيب مع ملابستها المدلول عاملها في مصادر تلك الصفات كقولك جاء زيد الاكل فالنائم اي الذي ياكل فينام وان كان الموصوف غير واحد

بين التمثيل بهذه الاية على ان اخراجهما مما كانا فيه

والذى كانا فيه هو الجنة اللهم الا ان يراد فاخرجهما مما كانا فيه من النعيم والكرامة فيكون من التفصيل بعد الاجمال انتهى وفى الكشاف
المرضى عنها الشجرة اى حملهما الشيطان على الزلة بسببها وتحقيقه فاصدر زلتهما عنها وعن هذه مثلها فى قوله تعالى وما فعلته عن امرى
وقول الشاعر ينهون عن اكل وعن شرب وقيل فازلهما عن الجنة بمعنى اذهبهما عنها كما تقول زل عن مرتبته وما كانا فيه من النعيم و
الكرامة او من الجنة ان كان الضمير منها للشجرة قال التفتازانى اى لو كان للجنة لكان الاخراج بعد الازلال ادمعه فلا يصح
العطف بالفاء الا بتاويل وفى تفسير البيضاوى وبعضد كون ازلهما بمعنى اذهبهما قراءة حمزة فازالهما وهما متقاربان فى المعنى غير
ان زل يقتضى عثرة مع الزوال الى ان قال لا العموم قوله هل ادلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى وقوله ما نهاكما ربكما عن هذه الشجرة الا
ان تكونا ملكين او تكونا من الخالدين ومقاسمته اياهما بقوله انى لكما لمن الناصحين واختلف فى انه تمثل لهما فقاولهما بذلك او
القاه اليهما على طريق الوسوسة وانه كيف توصل الى ازلالهما بعد ما قيل له اخرج منها فانك رجيم فقيل انه منع من الدخول على
جهة التكرمة كما كان يدخل مع الملائكة ولم يمنع ان يدخل للوسوسة ابتلاء لآدم وحواء وقيل قام عند الباب فناداهما وقيل
تمثل بصورة دابة فدخل ولم تعرفه الخزنة وقيل دخل فى فم الحية حتى دخلت به وقيل ارسل بعض اتباعه فازلهما والعلم عند الله
قوله ونحن نتوضأ فنغسل وجهه ويديه ومسح رأسه ورجليه يحتمل ان يكون رجليه منصوبا باضمار وغسل فيكون
من عطف الجمل وان يكون بالعطف على رأسه فيكون اخبارا عن المسح على الخفين قوله بين الدخول فحومل هذا الحديث
لامرئ القيس وهو قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل والسقط بكسر السين المهملة وسكون
القاف منقطع الرمل حيث يستدق واللوى بكسر اللام والقصر رمل يلتوى والدخول بفتح الدال المهملة موضع وحومل بفتح الحاء المهملة
موضع اخر قوله وجعلنا من الماء كل شئ حى الا ترى انه يقال تزوج فلان فولد له اذا لم يكن بينهما الا مدة الحمل قال الرضى اعلم ان
افادة الفاء للترتيب بلا مهلة لا ينافيها كون الثانى المرتب يحصل بتمامه فى زمان طويل اذا كان اول اجزائه متعقبا لما تقدم
كقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان اخضرار الارض يبتدئ بعد نزول المطر لكن يتم فى مدة ومهلة
فجئ بالفاء ولو قيل ثم تصبح نظرا الى تمام الاخضرار جاز وكذا قوله ثم جعلناه نطفة فى قرار مكين ثم خلقنا النطفة علقة نظرا
الى تمام صيرورتها علقة ثم قال فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما نظرا الى ابتداء كل طور ثم قال
ثم انشأناه خلقا اخر نظرا الى تمام الطور الاخير واستبعاد مرتبة هذا الطور الذى فيه كمال الانسانية من الاطوار المتقدمة
قوله وقال الله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة الظاهر ان تصبح على حقيقته فيكون الاخضرار وقت الصباح
من ليلة المطر ويحتمل ان يكون بمعنى تصير ولا يلزم ذلك والاول قول عكرمة وهو موجود فى مكة وتهامة قال ابن عطية وقد شاهدت
فى السوس الاقصى نزل المطر ليلا بعد قحط فاصبحت تلك الارض الرملة التى تنسفها الرياح قد اخضرت بنبات ضعيف انتهى وفى البحر
واذا كان الاخضرار متاخرا عن انزال المطر فثم جملة محذوفة اى فتهتز وتربو فتصبح بين ذلك قوله تعالى فاذا انزلنا عليها الماء اهتزت
وربت وفى الكشاف فان قلت هلا قيل فاصبحت ولم صرف الى لفظ المضارع قلت لنكتة فيه وهى افادة بقاء اثر المطر زمانا
بعد زمان كما تقول انعم على فلان عام كذا فاروح واغدو شاكرا له ولو قلت فرحت وغدوت لم يقع ذلك الموقع فان قلت
فما له رفع ولم ينصب جوابا للاستفهام قلت لو نصب لاعطى عكس الغرض لان معناه اثبات الاخضرار فينقلب بالنصب الى نفى
الاخضرار مثاله ان تقول لصاحبك الم تر انى انعمت عليك فتشكر ان نصبته فانت ناف لشكره شاك تفريطه فيه وان رفعته فانت
مثبت للشكر قوله وفاء السببية لا تستلزم التعقيب بدليل صحة قولك ان يسلم فهو يدخل الجنة ومعلوم ما بينهما من المهلة وفى
الشرح بهذا اجاب ابن الحاجب فى امالى القرآن عن الاية المذكورة وهى قوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء والحق ان الاصل فى الفاء

السببية استلزام التعقيب وذلك لان السبب التام يستعقب مسببه من غير تراخ ولو كانت الفاء لا تدل على ذلك لم يجز دخولها فى الجزاء
كما لم يجز دخول ثم والواو ونحوهما الجزاء السبب فقد يقع بينه وبين المسبب تراخ لعدم استكماله ما يقتضى وقوع المسبب لكن اطلاق
السبب على جزئه مجاز ومثال ان يسلم فهو يدخل الجنة اذ الاسلام ليس سببا تاما لدخول الجنة انتهى واقول لا بد لصحة الفاء بالسببية
التى هى معنى الفاء السببية التامة التى هى مجموع ما يتوقف عليه وجود المسبب وانما يريدون بها الاعم من ذلك سواء كان مسببا عن كانت
الشمس طالعة فالعالم مضئ او شرطا نحو ان كان لى مال فانا احج منه او غير ذلك نحو ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة قال الرضى الفاء
التى لجزاء العطف لا تخلو من معنى الترتيب وهى التى تسمى فاء السببية وتختص بالجمل وتدخل على ما هو جزاء مع تقدم كلمة الشرط نحو ان لقيته
فاكرمه ومن جاءك فاعطه وبدونها نحو زيد فاضل فاكرمه وتعرفه بان يصلح تقدير اذا الشرطية قبل الفاء وجعل مضمون الكلام السابق
شرطها فالمعنى فى مثالنا اذا كان كذا فاكرمه وفى قوله فاخرج منها اى اذا كان عندك هذا الكبر فاخرج ثم قال وقد يجئ فاء السببية
بمعنى لام السببية وذلك اذا كان ما بعده سببا لما قبله كقوله تعالى فاخرج منها فانك رجيم وتقول اكرم زيدا فانه فاضل فهذه تدخل
على ما هو الشرط فى المعنى الاول كما ان الاول يدخل على ما هو الجزاء فى المعنى انتهى وفى تلويح التفتازانى لا يقال قوله تعالى فاغسلوا
وجوهكم دليل على كون الواو للترتيب لان الفاء للوصل والتعقيب فيجب ان يكون غسل الوجه عقيب ارادة القيام الى الصلوة مقدما
على غسل سائر الاعضاء وح يجب الترتيب لعدم القائل بالفصل وانه يجب تقديم الوجه من غير ترتيب فى البواقى لانا نقول المذكور
بعد الفاء هو غسل الاعضاء فلا يقتضى الا كونه عقيب القيام الى الصلوة وذلك حاصل على تقدير عدم رعاية ترتيب فيما
بينها ثم اورد اسئلة واجوبة ثم قال والجواب القاطع لاصل السؤال منع دلالة الفاء الجزائية على لزوم تعقب مضمون الجزاء
لمضمون الشرط من غير تراخ وعلى وجوب تقديم ما بعدها على ما عطف عليه بالواو والقطع بانه لا دلالة فى قوله تعالى اذا نودى
للصلوة الاية على انه يجب السعى عقيب النداء بلا تراخ وانه لا يجوز تقديم ترك البيع على السعى انتهى وفى الشرح واستدلال التفتازانى
فى اية الجمعة على عدم دلالة الفاء الجزائية على لزوم تعقب مضمون الجزاء لمضمون الشرط غير متجه لان السعى يجب عقيب النداء
وجوبا موسعا فلا يلزم ايقاعه على الفور كالظهر يجب فى اول الوقت ولا يجب اداؤه فيه بل هو موسع الى اخر الوقت فكيف
يتجه هذا الاستدلال واقول ان قول التفتازانى القطع لم يلس سندا لا بعد المنع لانه لا يجوز فى الجدل وانما هو سند
للمنع على ما لا يخفى على محصل وح فكلام الشارح عليه كلام على السند وهو غير مسموع فى الجدل وقول الشارح ان السعى يجب عقيب
النداء وجوبا موسعا فيه نظر لان المراد بالنداء فى الاية الاذان ولم يكن للجمعة فى زمن النبى وزمن ابى بكر وعمر الا النداء الذى عند
الجلوس على المنبر فكان بين يدى الامام على ما روى ابو داود وقيل على باب المسجد وقيل على الجدار وظاهر ان وقت وجوب السعى
الذى عقيب هذا النداء لا يزيد على السعى وان الواجب الموسع ما يزيد وقته عليه فلا يكون وجوب السعى موسعا حضوصا
ان كان المراد بالذكر فى الاية الخطبة او الصلوة او الوضوء من السعى اليها ولذا قال عثمان رض لما جاء الى الجمعة وعمر رض يخطب وقال
عمر ما تحتبسون عن الصلوة الى هذا الوقت ما هو الا ان سمعت النداء فتوضأت واتيت وزاد فى خلافته الاذان الذى هو
قبل الاذان الذى بين يدى الامام لما رأى كثرة الناس واحتياجهم الى ذلك ولم ينكر عليه احد من الصحابة فكان اجماعا
سكوتيا واستمر العمل على هذا والجواب عن هذا النظر ان الواجب الموسع قد يعرض له ما يضيقه وما نحن فيه من ذلك قوله يا
احسن الناس ما قرنا الى قدم القرن الخصلة المجموعة من الشعر وفى الشرح ويجوز ان يكون ما زائدة وقرنا منصوب على التمييز والمعنى
محذوف اى يا احسن الناس قرنا وما بعده الى قدم او على اسقاط الخافض اى من قرن الى قدم قوله ومثله ما بعوضة فما
فوقها فى الكشاف وما هذه ابهامية وهى التى اذا اقترنت باسم نكرة ابهمته ابهاما وزادته شياعا وعموما نحو اعطنى شيئا ما اى صلح

بل لا بد من استمرار حكم مجموع وقوع المسبب لا سالا باستمرار حكمه هو السبب التام لدخول الجنة

للتاكيد نحو فما انفقهم مثباتهم وانتصب بعوضة لانها عطف بيان لمثلا او مفعول ليضرب ومثلا حال عن النكرة مقدمة عليها او انتصب مثلا وبعوضة على انهما مفعولان لانه يجرى ضرب مجرى جعل قال التفتازانى ولا خفا في انه لا معنى لقولنا يضرب بعوضة الانضم مثلا اليه فتسمية هذا مفعولا ومثلا حالا بعيد لاجل ذلك هو حال موطية غلط ظاهر فان مثلا هو المقصود وانما يستقيم الا بهم لو جعل بعوضة حالا ومثلا صفة له مثل انزلناه قرانا عربيا قوله وانت التى حببت شغب الى بدا الى وطنى البيت وعن مجنبين على دنة ثلم قال في القاموس منهل بين مصر والشام منه زكريا بن عيسى الشغبى المحدث وبدا بموحدة مفتوحة فمهملة على مثال قفا واد قرب وادى القرى وعصا موضع بين مكة والشام قال ابو عبيد البكرى في المعجم وهى قرية الزهرى الفقيه قوله وهذا معنى غريب لا الى الاثار من ذكره وفي الشرح من حواشى التحاة ان لا بدكره مستدلا بان الاثر ارادة الترتيب في البيت الاول لاحتمال ان يكون الى فيه بمعنى مع او يكون متعلقه محذوفا اى مضموما الى بدا والبيت الثانى لا يدل على ارادة الترتيب في البيت الاول اذ من الجايز ان يكون حب المكانين حصل له في ان واحد ثم بعد حصولهما على الترتيب ولو سلم دلالة البيت على الترتيب في البيت الاول لم يدل على دعوا لان الترتيب الواقع في الثانى انما هو ثم لا بالفا واقول اسناد النحاة الى مع ارادة الترتيب في البيت الاول لا يقتضى انهم لا يذكرون هذا المعنى لاحتمال ان يذكروه لثبوته بغير هذا البيت وكلام المص صريح في استدلاله بالبيت الثانى على مجرد الترتيب في الاولى قوله احدهما ان يدل على ترتيب معانيها في الوجود من ذلك قوله ثم كمثل صفوان عليه تراب فاصابه وابل الاية ان الفا في جملة فعلية هى نعت فان الفا دخلت في الصفة الثانية وهى اصابه وابل لان ترتبها في المثل به على الصفة الاولى وعليه تراب متعين لان المثل به صفوان اصابه التراب الذى عليه وابل فاذهبه بخلاف كمثل جنة بربوة اصابها وابل حيث لم يدخل الفا في الصفة الثانية التى هى اصابها وابل لعدم تعين ترتبها في المثل به على الصفة الاولى وهى بربوة ففرقا بين الايتين وهى ان الصفة الاولى في الاية الثانية ثابتة والصفة الثانية عارضة ومعلوم ان العارضة مترتبة في الوجود على الثانية فلا حاجة الى ما يدل على ترتبها بخلاف الصفتين في الاية الاولى فانهما عارضتان والثانية مرتبة على الاول فلا بد مما يدل على ترتبها وهو الفا فظهر ان الفرق بين الموضعين بمجرد نظر في الجواب عن قول ابى حيان في قوله ثم كمثل جنة وجاء في وصف صفوان قوله عليه تراب ثم عطف عليه بالفا وهنا لم يعطف بل اخرج صفة ثم بالنظر مال الفرق بين الموضعين انتهى قوله اى الذى صح هو بفتح الموحدة الخفيفة قوله والبيت لابن زيابة هو بزا مفتوحة فمثناة تحتية مشددة فموحدة بعد الالف اسم ابى الشاعر كما قال المص ان اسم الشاعر كما قال المعرى والحرث هو ابن همام الشيبانى قوله وذلك لانه يريد يالهف نفسى قال الشرح يعنى وذلك الذى قدرناه من قولنا ان لا اكون لقيته فقلته انا ارتكبناه لاجل انه يريد بالهف نفسى ما قام اياه مقام نفسه وفيه نظر فان هذا التقدير يمكن مع جعل اللهف متعلقا بابيه انتهى واقول هذا التقدير وان امكن مع جعل اللهف متعلقا بابيه الا ان الظاهر يتعلق به وقبح عادة العرب انهم يتلهفون على ذلك دون الاب قوله يالهف زيابة في حاشية التفتازانى الشعر لابن زيابة في جواب الحارث بن همام الشيبانى حين قال لابن زيابة ان تلقنى لا تلقنى بالنعم العازب اى يا اخرجتنى الى من اجل هذا الرجل فما حصل له من الاتصاف بهذه الاوصاف ويجوز ان يكون على قصد التهكم بمعنى انه لم يحصل له تلك الاوصاف وبعده والله لو لقيته وحده لا يسيفا ناما مع الغالب اى جيء فالتفت لا دعا ظهور الغلبة له والبيت مع انه من الحماسة ومعناه على ما ذكره الشرح فيغلط فيه فقال ان زيابة هو الشاعر يظهر التلهف والحزن لاجل الحرث وقبيلة ادنى بايه باسم ابى المهجو او الممدوح والحماسة انتهى قوله الثانى من اوجه الفاء ان يكون رابطة الجواب قال الرضى الجزاء ان كان مما يصلح ان يقع شرطا فلا حاجة الى رابطة بينه وبين الشرط لان بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحيته لوقوعه موقعه وان لم يصلح لان تقع شرطا فلا بد من رابطة واولى الاشيا الفا لمناسبة الجزا معنى لان

معناه التعقيب بلا فصل والجزاء متعقب للشرط كذلك انتهى قوله وذلك حيث لا يصلح لان يكون شرطا لا يقال الجزا اذا كان مضارعا مثبتا مجردا عن حرف استقبال او مضارعا منفيا بلا يصلح للشرط ويكون الفا رابطة فلا يصلح قوله وذلك حيث لا يصلح لان يكون شرطا الا ان يريد الربط على سبيل الوجوب لان الربط في الصورتين المذكورتين على سبيل الجواز لانا نقول المضارع المثبت داخل في الجملة الاسمية بناء على مذهب سيبويه انه خبر مبتدا محذوف وسيذكر ذلك المص والمضارع المقرون بلا داخل في الفعل المقرون بحرف استقبال بناء على ما ذكره ابن الحاجب من ان المضارع المقرون بلا تدخل الفا عليه اذا كانت لا فيه لنفى الاستقبال ولا تدخل عليه اذا كانت لمجرد النفى وكل من الجملة الاسمية والمضارع المقرون بحرف استقبال لا يصلح لان يكون شرطا قوله احدها ان يكون الجواب جملة اسمية لا يقال هذا ينتقض بنحو قوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون لانا نقول القسم مقدر قبل الشرط والجواب له ويجوز حذف القسم مع حذف لام موطية لا يقال سلمنا ان الجواب المذكور للقسم لكنه دال على جواب الشرط مثله مقدر وهو بغير فا فيكون المقدر كذلك وحينئذ يكون النقض لانا نقول الجواب المذكور انما يدل على جواب مثله من غير اعتبار لوجود الفا او عدمها اذ اعتبار ذلك فيما نحن فيه انما هو بالنظر الى خصوصية ذلك الجواب قوله نحو وان يمسسك الله بخير فهو على كل شىء قدير جرى المص هنا على ما هو الظاهر الا انه صرح في اواخر الباب الخامس بان التحقيق ان نحو قوله تعالى من كان يرجو لقاء الله فان اجل الله لات ليس الجواب فيه محذوف لان الجواب مسبب عن الشرط واجل الله ات سواء وجد الرجاء او لم يوجد وانما الاصل فليبادر العمل فان اجل الله ات قوله الثالثة ان يكون فعلها انشائيا اى فعل الجملة الواقعة جوابا سواء كان ذلك الفعل انشائيا بنفسه نحو ان كنتم تحبون الله فاتبعونى ام بغيره نحو ان اصبح ماؤكم غورا فمن ياتيكم وان يكرم انشاء في تكونه جزاء عن اسم استفهام وسواء ايضا كان دال الفعل مذكورا كما مثل ام غير مذكور نحو ان قام زيد فوالله لاقومن وان لم يقم زيد فيا حسرة وجعل في الشرح هذان من امثلة الجوابية الفعلية ايها التى فعلها انشائى وكان المناسب نظما في سلك فاتبعونى وفلا تشهد معهم بحيث يذكر الكل في نسق واحد ويذكر فمن ياتيكم بما معين بعد الجميع والا فلا معنى للفصل بها بين الامور المتناسبة الانشائية واقول بل المناسب يذكر فمن ياتيكم بما معين في موضعه الذى ذكره فيه ولا يذكر بعد الجميع لان الفعل فيه مذكور كما هو مذكور فيما قبله وليس الذكور فيما بعده فلا يفصل بها بين الامور المناسبة قوله فانا اهلكنا هو للحق بالمهملة الفيطة واللغى النار وكاد تلهب بالمثناة الفوقية لانه مسند الى ضمير اللظى وهى مونثة او بالمثناة التحتية على اكتساب المضاف وهو لظى من المضاف اليه وهو ضمير التذكير قوله فانا دخلت نحو ومن عاد فينتقم الله منه التقدير فهو ينتقم الحد وف هذا جواب سوال يرد علينا وهو ان الفا يكون رابطة للجواب حيث لا يصلح الجواب لان يكون شرطا وتقدير السوال ان هذا منقوض بالفعل المضارع المثبت الواقع جوابا فان الفا تدخله وهو يصلح لان يكون شرطا وتقدير الجواب ان الفا ثابت بداخلة على المضارع وانما هى داخلة على مبتدا وذلك المضارع خبره فهى في الحقيقة داخلة على جملة اسمية والجملة الاسمية لا يصلح لان يكون شرطا وهذا مذهب سيبويه قال المبرد لا حاجة الى ذلك قال ابو حيان ومذهب سيبويه اقيس لان المضارع صالح للجزا بنفسه فلولا انه خبر لمبتدا لم يدخل عليه الفا وقد سلف ان الاباء القصد الخفيف كلام الرضى في هذا لبعض جمة قوله وقد تران اذا الفجائية قد تنوب عن الفا بعض يفهم لاجامعها وانما تجامعها اذا كانت معوية وموكدة لها الانابة عنها فمعطوف الشارح فقيد هذا بانه لا تجامعها وقد قال صاحب الكشاف عند قوله تعالى فاذا هى شاخصة ابصار الذين كفروا اذا هى اذا الفجائية وهى تقع في المجازاة سادة مسد الفا كقوله تعالى اذا هم يقنطون فاذا جاءت الفا معها تعاونتا على وصل الجزاء فيتاكد ولو قيل اذا هى شاخصة او فهى شاخصة كان سديدا قوله وقد تقدم تاويله بعض الفصل الذى عقده لحروج اذا عن الاستقبال وهو ان الوصية نائب عن فاعل كتب وللوالدين متعلق بها والجواب محذوف اى فليوص قوله ومنه حديث

اللفظ فان جاء صاحبها والا تمتع بها قال ابن مالك تضمنت هذه الرواية حذف جواب ان الاولى وحذف شرط ان الثانية وحذف الفاء
من جوابها والاصل فان جاء صاحبها اخذها والا فاستمتع بها واللقطة بفتح القاف اسم المال الملتقط قوله كل ما يربط شبه الجواب
بشبه الشرط المراد بشبه الجواب ما كان معمولا لا بالمذكور وبشبه الشرط ما كان معمولا لما المذكور وذلك في المبتدا اذا كان
اسما موصولا بفعل او ظرف او نكرة موصوفة بهما الا ان الموصوف والموصول كاسم الشرط والصلة والصفة كالشرط والخبر كالجزاء الذي
تدخله الفاء قال الرضي وكان حق الموصول وهذا ان لا يكون الا مبهما كاسم الشرط لكي يكون دخيلا في معنى الشرط جاز كونه خاصا نحو ان
الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات الاية فان المراد جماعة مخصوصة حصل منهم الفتن اي الاحراق وكذلك كان حق الصلة ان لا
تكون الا فعلا مستقبل المعنى كالشرط لكن لما لم يكن شرطا في الحقيقة جاز ان يكون مما هيئ ومعه الفعل كالظرف وان لا يكون
مستقبل المعنى نحو ان الذين فتنوا المؤمنين وكذا كان حق الخبر ان تلزمه الفاء لكونه كالجزاء لكن لما لم يكن جزاء حقيقة جاز تجريده
منها مع قصد السببية قوله وقائلة خولان فانكح فتاتهم هذا صدر بيت عجزه واكرومة الحيين خلو كما هيا وخولان بفتح الخاء
المعجمة قبيلة باليمن والفتاة الشابة وفي الصحاح والاكرومة بضم الهمزة من الكرم كالاعجوبة من العجب والمراد بالحيين منها حي لها وحي
ابيها والخلو بكسر المعجمة وسكون اللام الخالية وهي كما هي حين بعد حين فما كانت قوله انت فانظر لاي ذاك تصير هذا عجز بيت مقفيا صدره
من بحر الخفيف صدره ارواح مودع ام بكور والرواح من زوال الشمس الى الليل والبكور مصدر بكر اي ذهب واتى بكرة واسم الاشارة
اعني ذاك مفرد في اللفظ متعدد في المعنى لانه مشار به الى متعدد ولذلك اضاف اياه اليه وهي انما تضاف الى متعدد قوله وقال
ابن برهان تزاد الفاء عند اصحابنا جميعا يعني البصريين لانه منهم ويعني من عدا سيبويه لانه لا يقول بزيادتها قوله فاذا هلكت
فعند ذلك فاجزعي هذا عجز بيت صدره لا تجزعي ان منفسا اهلكته ويقع في بعض النسخ البيت بتمامه والجزع خلاف الصبر والمنفس
بضم الميم وكسر الفاء المال الكثير وروي ان منفس والتقدير على الاول ان اهلكت منفسا وعلى الثانية ان اهلكت منفسا وفي
الشرح والفاء الزائدة هي الثانية والاولى فاء الجزاء لان الثانية لو كانت فاء الجزاء والاولى هي الزائدة لزم تقدم معمول الجزاء على
فائه لان الظرف اعني عند ذلك معمول لاجزعي انتهى واقول ان كانت اما محذوفة من البيت فتكون الثانية فاء الجزاء ظاهرا ويجوز
تقديم معمول ما بعد فاء السببية الواقعة بعد اما وان امتنع ذلك في غيرها وان لم يكن اما محذوفة منه فكذلك الثانية فاء
الجزاء وتقدم الظرف عليها للضرورة لان الجزاء هو الفعل والاصل في فاء الجزاء ان تكون داخلة عليه وقال ابو علي في البغداديات
الفعل المحذوف والمذكور في البيت مجزومان في التقدير وانجزام الثاني ليس على البدل لانه لو ثبت حذف المبدل منه
بل على التكرير والتقدير ان اهلكت منفسا اهلكته وشاع اضمار الفعل بعد ان قوله وقائلة خولان فانكح
على ان التقدير هذه خولان الفاء على هذا للسببية لا للعطف لئلا يلزم من عطف الانشاء على الخبر قوله على ان التقدير انظر
فانظر وفي الشرح والفاء على هذا للعطف لا للسببية تاكيدا للاول بل هو مناسب للمعنى انظر عقيب نظر قوله والبيت الثالث ضرورة
يجوز ان يخرج على حذف اما والتقدير فاما اذا هلكت فعند ذلك فاجزعي قال الرضي فلم يحذف اما لكثرة الاستعمال نحو وربك
فكبر هذا فليذوقوه وبذلك فليفرحوا وانما اطرد ذلك اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا وما قبلها منصوبا به او بمفسر به
انتهى وكان المص انما لم يحمل البيت على ذلك لانه سيقول بعد اسطر ان قول بعضهم في نحو بل الله فاعبد ان اما محذوفة فيه اجحاف لكن انما
لا يخفى انه لا اجحاف وان منع من ذلك فانما يمنع في الاية دون الشعر قوله وما بينهما معترض وفي الشرح ولا يمكن ان يكون
ولابد لانه قصد والتي فيها مع الزيادة ولا للعطف لانه يلزم عطف الانشاء على الخبر وتقدم المعطوف على بعض المعطوف
عليه فيكون رابطة لشرط محذوف والمجموع من الشرط والجزاء معترض في الشرح او هذا منصوب بمحذوف يفسره فليذوقوه وهو

بالاشتغال فيكون منصوبا بمقدر يدل عليه المذكور وليس من الاشتغال حتى يقال ان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها وما لا يعمل
يفسر عاملا او هو من الاشتغال ويجعله اما مقدرا اي اما هذا فليذوقوه قوله لما اتقاه الجرم بكسر الجيم الجسم والضاحي البارز
وما تهذب مجتنبين بجيها موحدة اي بن هب بحي عقله جذ ويمكن ان يكون الفاء عاطفة على محذوف والتقدير ضربته فترك
ضاحي جلده قوله وليس المحرج بقتل جواب لما الاولى لما الثانية وجوابها هذا قول الفراء فلم قال الفاء في فلما جاءهم جواب لما الاولى
وكفروا جواب فلما وهو عنده نظير قوله فاما ياتينكم مني هدى فمن تبع هداي فلا خوف قال وقيل على ان الفاء ليست ساقطة
ان الواو لا تصلح في موضعها قوله وهذا مردود قال ابو حيان لانه لم يثبت من لسانهم لما جاء زيد فلما جاء خالد اقبل جعفر قوله
وقيل كفروا به جواب لهما لان الثانية تكرير للاولى فيه نظر لان كون الثانية تكريرا للاولى يقتضي ان كفروا جواب للاولى لا لهما
قال ابو حيان وذهب المبرد الى ان جواب لما الاولى كفروا به وكررت لما لطول الكلام وهذا القول احسن لولا ان الفاء تمنع من
التاكيد قوله وقيل جواب الاولى محذوف هذا قول الاخفش والزجاج ذهبا الى انه محذوف لدلالة المعنى عليه وتقديره
اجحاف هو جيم بعدها حاء مهملة قال الجوهري الفاقة اي افقرته ولم تدع له شيئا وفي الشرح ووجه ما قاله المص ان اصل اما زيد
ففاضل مهما يكن من شيء فزيد فاضل فحذفت جملة الشرط وقامت اما مقامها فلو حذفت بعد ذلك لزم حذف على حذف وهو امر ليس بسهل
قال وهذا لا ينتهض مانعا من الحذف بدليل جواز حذف حرف النداء نحو يوسف اعرض عن هذا مع ان الاصل ادعو او انادي وجعل حرف
النداء نائبا منابه ومع ذلك لم يمتنع من حذفه انتهى واقول يمكن الجواب عن هذا بان في ذلك دعوى حذف على حذف من غير حاجة
من غير دليل بخلاف حذف حرف النداء فانه لا يكون الا لدليل قوله وفيه تعسف من جهة ان الزيادة خلاف الاصل قوله
وعاطفة عند غيره والاصل تنبه فاعبد الله في الشرح الاكثر رفعا فقر ضي هذا الثالث فانه لم يقدح فيه بشيء وقدح في الاول والثاني
ولا شك انه الحذف المعطوف عليه مع تقديم المعمول على حرف العطف تعسفا ولنا ما ارتضاه لان الجميع قالوا بابطاله وقد اشار
المص الى ذلك بقوله كما قال الجميع في الفاء في اما زيد فاضرب وفي الشرح ليس هذا قول الجميع لان منهم من يقول فاء جزاء اما معمول للمحذوف
مط قوله وفي الفاء عند ابن برهان يعني عملا على المعنى والتقدير وعجبت فعجبت قوله عند ابي اسحق يعني الزجاج صرح بذلك ابن ام
قاسم في الجنى الداني وهو ابراهيم بن محمد بن السري لحق المبرد وثعلبا حدث عنه ابو محمد بن درستويه قال كنت اخرط الزجاج
فلزمت المبرد وشرطت له كل يوم درهما الى ان يفرق الموت بيننا فما زلت اعطيه الدرهم الى ان مات وعلمت القاسم بن عبيد الله بن
سليمان فاصبت الثروة ومات والده وولي الوزارة فسرت به وحصل لي بسببه اموال كثيرة مات سنة احدى عشرة وثلثمائة
قوله ولا يجوز اسقاطها ليسهل دعوى زيادتها في الشرح ليس بين الزيادة وجواز السقوط تلازم فقد يكون الحرف زائدا ولا
يجوز لو سلم دلالة كلامه على التلازم فانما يدل على التلازم بين جواز الاسقاط وسهولة دعوى الزيادة وجواز السقوط فليتامل لا بين الزيادة
قوله ايحب احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا فكرهتموه قال الزمخشري هو تمثيل وتصوير لما يناله المغتاب من عرض المغتاب
على افظع وجه وافحشه وفيه مبالغات شتى منها الاستفهام الذي معناه التقرير ومنها جعل ما هو في الغاية من الكراهة موصولا
بالمحبة ومنها اسناد الفعل الى احدكم والاشعار بان احدا من الاحدين لا يحب ذلك ومنها ان لم يقتصر على تمثيل الاغتياب باكل لحم الانسان
حتى جعل الانسان اخا ومنها ان لم يقتصر على لحم الاخ حتى جعله ميتا وقال الرماني كراهة هذا اللحم يدعو اليها الطبع
وكراهة الغيبة يدعو اليها العقل وهو احق ان يجاب لانه بصير عالم والطبع اعمى جاهل قوله وقال الفارسي هذا القول والذي قبله
مشكلان وتقدير الخصم قالوا المعنى بعد الاستفهام الا مختلفا تعتقد بر لكرهتموه قال ابو حيان والذي قدره الفراء اسهل واقل تكلفا
واجرى على قواعد العربية وهو فقد كرهتموه قوله وبعد ظرف وفي الشرح بعد ظرف مقطوع عن الاضافة مبني على الضم

هنا
معنى الحذف والتقدير اولى بعد نقل هذا الكلام تنبه فعندى ان ابا البحرى يقول انما الحذف اى تنبه وانما للسببيه وهى
فصيحة وهذا يبهم توجيه قول المصنف وبعد فقد سالف قوله الرتسال الربيع القوا ابنطق هذا عجز بيت صدره وهل يخبرنك
اليوم بيداء سملق والقوا بفتح القاف وبالمد وقد يقصر الخالى الذى لا انيس به والسملق بفتح السين المهملة القاع الاملس الصفصف
قوله ولو كانت للسببيه لنصب فى الشرح لانه يحتمل هذه الملازمة فقد وقع الفعل مرفوعا مع تحقق السببية كما فى
قوله لا يؤذن لهم فيعتذرون كما صرح به بعضهم لكن الاكثر مع السببية النصب واقول الملازمة فى كلام المصنف انما هى على
الاكثر قوله الشعر صعب وطويل سلمه ويجوز فى الثانى ان يكون للشعر ومضمره ويجر المنصوب فى عند منقطع
الجبل ومنهم من جعلها للتى والحصيص الحرام من الارض قوله ادعاء به فى الشرح كان ينبغى له ان يقول ولا احدها الظرفية
مكانية كانت او زمانية وهى اما حقيقة مثل كذا او مجازية نحو كذا فالمجازية لست فيما للكاتبة قاله ادخلوا
حذف والتقدير وهى اما حقيقة مكانية او زمانية او مجازية كما تقول او مجازية تسمية للحقيقة المفهومة من صدر الكلام
فان قيل الظرفية فى قوله ان المتقين فى جنات ونهر حقيقة بالنسبة الى الجنات مجازية بالنسبة الى النهر فيلزم استعمال
كلمة فى حقيقة ومجاز فما وجهه عند القائل بمنع ذلك اجيب بانه يقدر مضاف مجازى بالنسبة الظرفية شامل للحالتين
الظرفيتين اى فى نعيم جنات ونهر قوله ولكم فى القصاص حياة فى الكشاف هذا الكلام فصيح لما فيه من الغرابة و
هو ان القصاص الذى هو قتل وتفويت للحياة قد جعل مكانا وظرفا للحياة ومن اصابة محز البلاغة بتعريف القصاص وتنكير الحياة
لان المعنى ولكم فى هذا الجنس من الحكم الذى هو القصاص حياة عظيمة وذلك لانهم كانوا يقتلون بالواحد الجماعة او
نوع من الحياة وهى الحياة الحاصلة بالارتداع عن القتل لوقوع العلم بالقصاص من القاتل انتهى قال التفتازانى معنى ولكم
كلام فصيح كلام كامل فى الفصاحة عالى الطبقة فى البلاغة لاشتماله على الغرابة التى هى من نكت البلاغة ولكونه على غاية المطابقة
مقتضى الحال قوله ومن الكناية بمعنى الحقيقة ادخلت الخاتم فى اصبعى والقلنسوة فى راسى لان فيهما قلبا لان الخاتم و
القلنسوة ظرف والراس والاصبع مظروف لكن لما كان المناسب ان يتحرك المظروف نحو الظرف وههنا الامر بالعكس قلبوا
الكلام رعاية لهذا الاعتبار قوله الرابع الاستعلاء نحو ولاصلبنكم فى جذوع النخل قال الرضى فى هذا و
قول الشاعر بطل كان ثيابه فى سرحة معنى على والاولى انها بمعناها لتمكن المصلوب فى الجذع تمكن المظروف فى الظرف قوله
هم صلبوا العبدى فى جذع نخلة هذا صدر بيت لسويد بن ابى كاهل وعجزه فلا عطست شيبان الا باجدعا قوله
بطل كان ثيابه فى سرحة هذا صدر بيت لعنترة وعجزه يحذى نعال السبت ليس بتوأم والسرحة الشجرة العظيمة ويحذى بالذال
المعجمة اى يجعل له حذاء اى نعلا كذا فى الشرح وفى الصحاح والحذاء النعل واحذيته نعلا اذا اعطيته نعلا و
هذا يقتضى ان يحذى فى البيت بضم اوله وفتح ثالثه مبنى للمفعول والسبت بكسر المهملة جلود البقر المدبوغ بالقرظ والتوأم
كل من ولدين ولدا فى حمل واحد ومعنى البيت انه شجاع طويل حتى كان ثيابه على شجرة عظيمة من طوله تام الخلق لانه
لم يشاركه احد فى بطن امه وانما خص نعال السبت لانه كان لا يلبسها الا اشراف الناس وملوكهم قال ابن سيده وانما
كانت فى هنا بمعنى على لانه معلوم ان ثيابه لا يكون فى داخل سرحة لان السرحة لا تشق فتستودع وهى بحالها سرحة وليس هذا
كقولك فلان فى الجبل لانه قد يكون فى غار من اغواره ولصوبها غالبا عليه انتهى قوله مرادفة الباء اى معناها الاصلى لها
وهو الالصاق حقيقيا كان او مجازيا لان كل واحد من معانيها الا ان معانى الباء ما لا يكون فى كالقسم ولان بعضها
ايمان لذلك ولانه لو كان كذلك لم يذكر نحو الظرفية والمصاحبة اكتفاء بذكر المرادفة ولان معنى عن اصلى لانفصال المراد منه

للشعر بعضهم بهم قدمه للذى والتخصيص القرار من الارض ى

الاصل ادعى موافقة اللفظ المتعدد والوضع للمعنى الواحد الاصلى قوله ويركب يوم الروع او الروع الفزع والفوارس جمع فارس على غير قياس
والاباجر جمع ابجر وهو عرق اذا انقطع مات صاحبه وفى الصحاح وهما ابجران يخرجان من القلب ثم يتشعب منهما سائر الشرايين وهو
بفتح المعجمة والواو مثناة تحتية مكسورة العروق الناشصة ومنها من القلب جمع شريان بفتح المعجمة وكسرها وسكون الراء والكلى جمع
جمع كلية او كلوة قال الرضى والاولى ان فى هذا البيت بمعناها اى لحم بضاعة فى هذا الشان قوله خلا فالمن زعمهم
من الفراء قال ان فيهما معناها الاستعانة والاستعانة الصاق مجازى كما صرح به الرضى قوله السابع مرادفة من
اى المعنى الاصلى لها وهو ابتداء الغاية مطلقا عند الكوفيين وفى غير الزمان عند البصريين سواء كان المجرور بها مكانا نحو سرت
من البصرة او غيره نحو هذا الكتاب من عمرو الى زيد قوله الا عم صباحا اهذا البيت من قصيدة لامرئ القيس
وفى الصحاح عم صباحا كلمة تحية كانه محذوف من نعم ينعم بالكسر كما تقول من اكل يأكل كل فحذفت الهمزة والنون تخفيفا
وصباحا نصب على الظرف او التمييز عن النسبة والطلل ما شخص من آثار الديار والعصر بضمتين وبضم فسكون وبفتح فسكون
الدهر وفى الشرح لا معنى كقوله ثلاثين شهرا فى ثلاثة احوال معنى وبدت البعضيه اذ كما يكون الثلاثون شهرا بعض ثلاثة
احوال يكون بعض اربعة فاكثر فلا يظهر لتخصيص الثلاثة بالذكر معنى طائل وان كانت هى اول المراتب التى يوجد فيها الثلاثون
شهرا فعندى يمكن ان يكون من لابتداء الغاية اى ثلاثين شهرا ابتدائها من ثلاثة احوال اى من انقضائها فيكون المراد خمسة اعوام
ونصف وهو المعنى الذى ادعى فيه ان فى بمعنى مع لكن بطريق احرى عن تلك انتهى واقول بل يظهر لتخصيص الثلاثة بالذكر
عند ارادة البعضية معنى طائل عن كونها اول مراتب وجود الثلاثين شهرا وذلك المعنى هو مناسب الوزن بها والحفاظ فى البيت
دون غيرها وما ادعاه فيه نظر لان ما ذكره فى الباء ليس بقياس بل سماعى فلا يقاس عليه حرف غيره وفى الشرح العمرى يرجع الى الغاية
اى الى قول ابن مالك ووجه النظر ان المقيس عليه وهو فانظر بمن تثق لا يتعين الباء فيه للزيادة لتجويز كا ان يكون
من استفهامية لا موصولة والكلام تم بقوله فانظر ثم ابتدأ مستفهما بقوله بمن تثق فلا حذف ولا تعويض قوله امنا
ابو سعيد ادجا الليل يجوا ظلم واليرندج بمثناة تحتية مفتوحة فراء مفتوحة فنون ساكنة فدال مهملة مفتوحة فجيم الجلد
الاسود وفى الشرح لو جعل هذا البيت من قبيل التجريد نحو لهم فيها دار الخلد لامكن وعليه فلا زيادة ولا نقص

حرف القاف قد قوله

قد على وجهين حرفيه وسياتى واسمية فقد مبتدا وعلى وجهين
جزء وخبر مرفوع على انه جزاء او بدل من الجزء واسمية معطوف عليه بناء على ان الباء وحرفية واسمية للنسبة ويجوز جرها على
البدل التفصيلى من وجهين بناء على ان الباء فيها للمصاحبة او الكون حرفا والكون اسما كالباء فى الفاعلية والمفعولية بمعنى
الكون فاعلا والكون مفعولا وفى الشرح ينبغى ان يضبط حرفيه واسمية بالرفع فلا يكون قد مبتدا اجزءها بجزئين
متعاطفين ولا يضبط بالجر الا على ارادة بدل التفصيل لان الحرفية والاسمية لا يصح ان يفسر بها الفصل الذى هو الوجهان انما
الوجه هو كونها حرفا او كونها اسما انتهى واقول بما ذكرنا تبين ان الرفع ليس بمتعين وان الجر ايضا جائز وفى كلام الشرح يشرع
بان الوجه هو كونها حرفا فاد كونها اسما وهو معنى كون الباء للمصاحبة قلنا امثل قوله وهذه تستعمل على وجهين مبنية وهو
الغالب لشبهها بقد الحرفية فى لفظها ولكثير من الحروف فى وضعها ويحتمل ان يريد ان مجموع الامرين علة للبناء وقد وان يريد ان
كل واحد منها علة للبناء ها وفى الشرح وليس شبهها بقد الحرفية فى اللفظ موجبا للبناء ها لا بد ان يضاف الى الشبه اللفظى الشبه
المعنوى وهو منتف هنا بدليل ان الى المرادف للنعمة معرب مع مشابهته لالى الحرفية فى اللفظ واقول المشابهة لقد فى لفظها
مشابهة لها فى وضعها وكونها على حرفين والمشابهة لحرف فى وضعه علة تامة للبناء وما ذكره من مشابهة الى بمعنى النعمة مردود بانه لا مشابهة بينهما فى اللفظ لان الاسمية منونة بخلاف الى الحرفية ولو سلم فمشابهة الى الاسمية

لا الى الحرفية مشابهة لفظية ومعنوية لكونها على ثلاثة احرف ومشابهته فذ الاسمية لهذا الحرفية مشابهة لفظية وصيغة لكونها على
ثلاثة احرف ومشابهة حرفين والمشابهة الثانية علة تامة للبنا دون الاولى وقد صرح غير واحد بان شبه الاسم بالحرف في الوضع ان يكون
الاسم على حرف او حرفين قال بدر الدين بن مالك واما بنا الاسم لشبهه بالحرف في الوضع فان كان الاسم على حرف واحد او حرفين فان
الاصل في الاسما ان يكون على ثلاثة احرف فصاعدا والاصل في الحروف ان يكون على حرف واحد كبا الجر ولامه او على حرفين
كمن وعن واعلم ان هذه مبتدا ويستعمل جره وعلى وجهين في محل نصب على الحال ومبنية على فتحه الخبر ثان او بدل من الخبر
ونصبه على انه بدل من محل على وجهين او حال ثانية ولا يجوز جره على انه بدل تفصيل من وجهين لان الثانية لبيت للمصدر
ولا النسبة لان اصله مبنوي على اسم مفعول من البنا قلبت الواو يا وادغمت في البا **قوله** ومعربة هو قليل لما مر كلام المص ان
بناها في الكثير واعرابها في القليل قول واحد بالنظر الى استعمال العرب لها وهو في الحقيقة قول البصريين نوجه البنا ما تقدم
ووجه الاعراب ما عارض وجه تتم البنا من ملازمتها للاضافة وفي الشرح بناؤها مذهب البصريين واعرابها مذهب الكوفي
وهو مشكل لان الشبه الوضعي موجود وهو كاف في تتم البنا فما وجه الاعراب فان قلت ملازمتها للاضافة قلت لو صح واما
للبنا لم يبين في نحو مد زيد درهم بالسكون وهي حالها الغالبة انتهى واول ملازمتها للاضافة ليست دافعة للبنا فما بال الحنفية
فلذا جاز اعرابها **قوله** والمستعملة اسم فعل مرادفة ليكفي في الشرح لو كانت مرادفة لها لكانت فعلا واللازم باطل ولا
ادري لو جعلها بمعنى المضارع مع ان مبني اسم الفعل بمعناه كلاما دابن الحاجب باباه وقد صرح ابن قاسم انها بمعنى كفي انتهى و
اقول لا تتم الملازمة في قوله لو كانت مرادفة لها لكانت فعلا وسند المنع قول الرضي والذي حملهم على ان قالوا ان اسما الافعال ليست
بافعال مع تاديتها معاني الافعال امر لفظي وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها ويدخل اللام على بعضها
والتنوين على بعض قال وهي منقولة عن اصولها الى معنى الفعل نقل الاعلام وليس كما قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت فهو
علم للفظ الفعل لا لمعناه بناء اذا قال القائل صه فكأنه قال اسكت فعلمنا ان المقصود منه المعنى لا اللفظ انتهى ولو
سلمنا الملازمة نراد المص مرادفة لها يكون لفظ دالة على ما دل عليه يكفي لان اسما الافعال تدل على ما يدل عليه نفس الافعال
قال التفتازاني وتحقيق اسما الافعال ان كل لفظ وضع بازا معنى اسما كان او فعلا او حرفا فله اسم علم هو نفس ذلك اللفظ من حيث
دلالته على ذلك الاسم او الفعل او الحرف كما تقول ضرب في قولنا اخرج زيد من البصرة مخرج فعل وزيد اسم ومن حرف جر فيجعل كلا
من الثلاثة ويحكم عليه لكن هذا وضع غير قصدي لا يصير به اللفظ مشتركا ولا يفهم منه معنى مسماه وقد اتفق لبعض الافعال
ان وضعت لها اسما اخر غير الفاظها يطلق ويراد بها الافعال من حيث دلالتها على معانيها وسموها اسما الافعال فاسم موضوع
بازا لفظ استجب اعتبارا دلالته من حيث صيغة طلب الاستجابة لكن لا ليطلق ويقصد به نفس اللفظ كما في الاعلام المذكورة بل ليقصد به استجب
الدال على طلب الاستجابة حتى يكون امين مع انه اسم استجب كلاما تاما كما ان استجب الذي هو اسم لا استجب الذي هو امر ولما كانت
اسمية اسما الافعال مبنية على هذا التدقيق ذهب بعض النحاة الى انها اسما للمصادر السادة مسد الافعال وان جعلها اسما
للافعال نظرا للشارح قد قال لا انهم احتاجوا الى الفرق بينها وبين المصادر السادة مسد الافعال سموا الى اسما الافعال حيث
بنيت هذه واعربت تلك انتهى **قوله** منتهى من نفر الخبيبين ويروى الخبيبين بكسر الموحدة فبل علامة الجمع على انه
جمع خبيب بضم المعجمة وفيه تغليب وان المراد به خبيب بن عبد الله بن الزبير وابو عبد الله بن الزبير وعمه مصعب بن الزبير وقال
ابن السكيت المراد به ابو خبيب ومن كان على رايه ويروى الخبيبين على صيغة المثنى والمراد به ابو خبيب وابنه خبيب **قوله**
واما الثانية فيحتمل الاول اي ان يكون بمعنى حسب وهو واضح لكون عدم لحوق نون الوقاية لها ضرورة كما هو ظاهر الاصل

اما على اعرابها فظ واما على بنا فهاد على ما نقله ابن ام قاسم من اتفاق ملكلا يلحقها النون ويحتمل الثاني اي ان يكون اسم فعل على ان
النون حذفت للضرورة او على ما قال الرضي ان اسما الافعال يجوز ان لا يلحقها نون الوقاية لانها ليست افعالا في الاصل **قوله**
اذ ذهب القوم الكرام لبني هذا العجز بيت صدره عددت قومي كعديد الطيس ويقع في بعض النسخ البيت بتمامه وفي الصحاح الطيس
الكثير من الرمل والما وغيرهما **قوله** ويحتمل انه اسم فعل لم يذكر مفعوله فاليا للاطلاق والكسرة للساكنين في الشرح هكذا وقع
لغيره وهو مشكل فان حرف الاطلاق حرف مد يتولد من اشباع حركة الروي فلا وجود للاشباع حركة الروي فان لم يلتق
ساكنان اصلا واقول هذا الاشكال مبني على ان الساكنين هما الدال واليا التي للاطلاق وليس ذلك بمتعين لجواز ان يكون المراد
بهما الدال والتنوين لان اسما الافعال قد تنون للتنكير وكسرت الدال من قد لالتقا الساكنين وهما ساكنة مع التنوين ولحقها اليا للاطلاق
على ان قوله فان حرف الاطلاق حرف مد يتولد من اشباع حركة الروي ظاهر في ان حرف الاطلاق مختص بقوافي الشعر وظاهر
كلام صاحب الكشاف انه غير مختص بها فانه قال في سورة الاحزاب فاضلونا السبيلا وزيادة الالف لاطلاق الصوت جعلت
فواصل الاي كقوافي الشعر وفائدتها الوقف والدلالة على ان الكلام قد انقطع وان ما بعده مستانف وقال في سورة
الفجر في ذا بسر بدل من حرف الاطلاق ويا بسر يحذف في الدرج اكتفاء عنها بالكسرة واما في الوقف فتحذف مع الكسرة انتهى ثم في
الشرح وانا القول في ذلك ما قاله سيبويه في باب وجوه القوافي في الانشاد ونصه واعلم ان الساكن والمجزوم يقعان في القوافي
ولو لم يفعلوا ذلك لضاق عليهم ولكنهم توسعوا بذلك فاذا وقع احدهما في القافية حرك وليس الحاقهم اياه الحركة باشد من
الحاقهم حرف المد ما ليس هو فيه ولا يلزمه في الكلام ولو لم يفعلوا الا كل حرف فيه مد لضاق عليهم ولكنهم اتسعوا فاذا
حركوا واحدا منهما صار بمنزلة ما لم يزد فيه الحركة فاذا كان كذلك الحقوه حرف المد فجعلوا الساكنين والمجزوم لا يكونان الا في
القوافي المجرورة حيث احتاجوا الى تحريكهما كانهم اذا اضطروا الى تحريكهما في التقا الساكنين كسروا فلذلك جعلوها في المجرورة
حيث احتاجوا اليها كما ان اصلها في التقا الساكنين الكسر ولو كانت في قواف مرفوعة او منصوبة كانت اقوى انتهى كلام سيبويه
قوله اخا الدثور واقتاد وطات عشوة اي في الصحاح يقال قد اوطاتني عشوة بفتح اوله وضمه اي امرا ملتبسا وذلك اذا اخبرته
بما اوقعته به في حيرة او بلية **قوله** فقد دا اسه بين لحى عناء الوسك بفتح الواو وضمها وسكون المعجمة السرعة والمرد بعتم
الصاد المهملة وفتح الراء الماء معروف **قوله** اذا الترحل اي ان بالفا المكسورة والدال المهملة ويروى اذف بالزاي ثم الفا
وكلاهما بمعنى قرب ودنا والركاب بكسر الراء وتخفيف الكاف الابل التي يسار عليها الواحدة راحلة لا واحد لها من لفظها والجمع
ركب مثل كتاب وكتب وتزل بضم الزاي مضارع زال يزول بمعنى ذهب ولي استحال **قوله** احدهما التوقع املا قال المص ههنا
يشعر بان التوقع يكون من المتكلم او من غيره ويقبله مع تقريره يقتضي انه في المضارع من المتكلم وفي الماضي من غيره وكلام الرضي ظاهر في
انه لا يكون في المضارع وصرح في انه اذا كان في الماضي كان من غير المتكلم وسنذكر كلامه عند قول المص والثاني تقريب الماضي
قوله فقال التوقع انتظار الوقوع والماضي قد وقع تقرير هذا الدليل الماضي قد وقع وكلما قد وقع لا يتوقع ثم الماضي
لا يتوقع اما الصغرى فظاهرة واما الكبرى فلان التوقع انتظار الوقوع فلو لم التوقع انتظار الوقوع بيان الكبرى المطوية مدعى
الصغرى للاهتمام به **قوله** وقد تبين الى الحر اشارة الى ان الجواب عن هذا الاستدلال وتقريره انه ان اردتم بقولكم كلما وقع لا
يتوقع حال الاخبار فسلم لكن لا يضر لان المراد التوقع قبل ذلك وان اردتم انه لا يتوقع قبل الاخبار فليس بصحيح للقطع بانه
يتوقع قبله **قوله** ان الظاهر في حال المخبر عن مستقبل انه يتوقع له المخبر هنا بكسر الباء لان المخبر يفتحها لا يصح الا ان القول بان
الظاهر من حاله انه متوقع لانه اما خال الذهن عن الحكم او منكر له او سائل عنه وكل من الخالي عن الحكم الاستقبالي والمنكر له لا يكون متوقعا

له ردها بل ان يقول ان التوقع وان استفيد من حال المخبر عن مستقبل ليس بمعنى وضعي للمضارع فينبغي ان يفهم الحرف ما يدل عليه معه

قوله واما الماضي فلانه لو صح اثبات التوقع لها بمعنى انها تدخل على ما هو متوقع لصح ان يقال في لا رجل بالفتح في الدار ان لا للاستفهام

لانها لا تدخل الا جوابا لمن قال هل من رجل ونحوه فالذي بعد لا مستفهم عنه من جهة شخص اخر كما ان الماضي بعد قد متوقع كذلك

ولقائل ان يقول انما يتم هذه الملازمة لو كان المعنى المذكور علة لاثبات التوقع لقد ومعنى الرضي يتعدى الى اثبات ما يشبه

هذا المعنى لما يشبهه قد وهو ممنوع لجواز ان يكون مرجحا لاثبات التوقع لها ومصححا له فلا يتعدى وبعد التسليم الملازمة لانه

بطلان اللازم فانه لا مانع من ذلك نعم اتفق انه لم يقل به احد في الشرح وهذه الملازمة التي ذكرها الامام المراد بها على

الخصم لانه يقول انها دخلت على الفعل الماضي داله على انه كان متوقعا قبل الاخبار كما صرح به المصنف ومع منع الملازمة ظاهر لانه

يلزم من اثبات التوقع لقد باعتبار دلالتها عليه وافادتها له واعلام مخبر المتكلم بها اثبات الاستفهام للا بمجرد دخولها على مستفهم

عنه من جهة اخرى مع كونها غير داله على الاستفهام البتة انتهى واقول المراد اثبات الاستفهام للا داله عليه واعلام مخبر المتكلم بها

قياسا على اثبات التوقع لقد داله عليه كذلك فالملازمة تامة **قوله** والثاني تقريب الماضي من الحال قال الرضي اذا دخلت

قد على الماضي او المضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم انه يضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال

مع التوقع اي يكون مصدره متوقعا لمن يخاطبه واقعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اي حصل عن قريب

ما كنت متوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلاة ففيه اذن ثلثة معان مجتمعة التحقيق والتقريب والتوقع وقد يكون

مع التحقيق التقريب فقط نحو ان يقول قد ركب لمن لم يكن متوقعا ركوبه انتهى وفي الشرح مثل المصنف للتقريب في حواشي

التسهيل بعد بقد قامت الصلاة ثم قال ولا اعلم هنا معنى التقريب قلت بل هو محقق مفهوم فان اخبار المتكلم بالاقامة بان

الصلوة قد قامت معناه ان قيام الصلوة الذي كان منتظرا قد قرب وقوعه من زمن الحال الذي يتكلم فيه بكلمات الاقامة

ضرورة انها انما يقال بقرب الدخول في الصلوة لا في حالة الدخول بها فهذا معنى ظاهر مكشوف لا وجه للتوقف في فهمه قال و

الذي افهم هنا معنى التحقيق مبالغة كأنه قيل قد تحقق فعل الصلوة ووقع فاسرعوا بها فانه لما اجتمعت اسبابه منزلة ما قد حصل

البته قلت وهذا معنى يمكن اعتباره الا انه فيه مجاز وهو خلاف الاصل انتهى ما في الشرح واقول لم يعن المصنف عن قول المؤذن

قد قامت الصلوة فهم التقريب مطلقا برد الشارح عليه بان التقريب مفهوم منه محقق فيه وانما نفى عنه فهم تقريب ما اصح

حقيقته لان قيام الصلوة لم يقع بعد لا فهم التقريب الماضي لفظا **قوله** احدها انه لا تدخل على ليس وعسى ونعم وبئس

لانهن للحال فيه بحسب الاستعمال لا بحسب الوضع والصيغة فلا منافاة بين هذا وبين قوله ان صيغهن لا يفدن الزمان **قوله**

ولا يتصرفن فانهن يشبهن الاسم في الشرح فيه نظر لان عدم التصرف ليس من لوازم الاسم فقد يتصرف كالصفات المشتقة من

المصدر ثم اقول لما كان مراد المصنف بالتصرف عدم التصرف الى المضارع والامر وباقي المشتقات ومعلوم ان المشابه من الاسماء

لهذه الافعال في عدم التصرف الى ذلك هو غير المصدر لاطلاق الاسم لان المصدر يتصرف الى ذلك كان مراده بالاسم هنا ما

ليس بمصدر وعدم هذا التصرف لا نزاع فيه وقول الشارح كالصفات المشتقة ظاهر في انه من امثلة التصرف ولا يخفى ان مثال المتصرف

اليه **قوله** الثالث وجوب دخولها مع البصريين لا الاخفش على الماضي الواقع حالا لتقريبه من الحال فيحصل المقارنة بين حصول

مضمون الحال وحصول مضمون عاملها واعترض عليه هذا بان قد تقرب الماضي من الحال الذي هو زمان التكلم وحقيقته اجزاء متعاقبة

من اواخر الماضي واوائل المستقبل ولا تقريب معنى الحال الذي هو لفظ يبين هيئة الفاعل او المفعول به لفظا او معنى فكيف يجب

وقوع الماضي حالا بالمعنى الثاني دخول قد عليه لتقريبه من الحال بالمعنى الاول لتحصل المقارنة بين حصول مضمون الحال وحصول مضمون

عليها

عاملها كما في قولنا جاءني زيد السنة الماضية وقد ركب واجاب السيد الشريف بان الافعال اذا وقعت قيودا لما له اختصاص باحد الازمنة بل ربما تبعد فيه الماضي من المقارنة

الثلاثة يفهم منها استقبالها وحاليتها وماضويتها بالقياس الى ذلك المقيد لا بالقياس الى زمان التكلم كما في معانيها الحقيقية و

لبوس لك يستعد فيه لم جواد عشيتي يكون الفعل مستقبلا نظرا الى ما قبله وان كان ماضيا نظرا الى زمان التكلم فعلى هذا

اذا قلت جاءني زيد ركب كان المفهوم منه كون الركوب ماضيا بالنسبة الى المجيء متقدما عليه فلا يحصل مقارنة الحال لعاملها

فاذا دخلت عليه قد قربته من زمان المجيء وتفهم المقارنة بينهما لكان لابد من الركوب كان متقدما على المجيء لكنه قارنه دواما

انتهى **حله قوله** حلفت لها بالله ام الصحاح بجر بحيى اي شق وجزاي كذب وحديث هنا معنى محادثة كعشير بمعنى معاشر و

الصالي الذي يستدفئ بالنار ومثل هذا البيت قال تبالله انك فاضحي الست ترى السمار والناس احوالي **قوله** اذا لم المراد

ابه في الاية لقد فضلك الله علينا بالصبر وسيرة المحسنين في الشرح لا ما ان المراد ذلك اذ يجوز ان يكون المراد بالحكم علينا في

ارمنك وذلك قريب من حال تكلمهم بذلك واقول حلفهم دليل على ما قال المصنف لان كلامهم لكم عليهم في رمته ظاهر جلي لافائدة

في الحلف عليه وما ذكره المصنف ماخوذ من الكشاف وعبارته ان فضلك علينا بالتقوى والصبر وسيرة المحسنين وهو مناسب لقوله انه

انه من يتق ويصبر فان الله لا يضيع اجر المحسنين وعن ابن عباس بالملك وبالصبر والعلم وقال ابو سليمان الدمشقي بالحلم

والصفح **قوله** والمراد في البيت انهم ناموا قبل مجيئه في الشرح واما البيت فليس المراد ان نومهم كان قريبا من مجيئه لانه ذلك

تقرر الهم من يريد نوم الرفاق كان في ابتدائه كان غير مستقل بوقت ان يقصد فيه عدم ما انما المراد ان النوم بعد رفعه

بحيث صار مستقلا ممكنا الفاقه لسيد تسليم انهم كانوا قريبا ان النوم في ابتدائه يكون مستقلا اذا كان بعد تعب بالنهار وسهر

بالليل كما هو عادة العرب من الشرح وقوله والمراد في البيت انهم ناموا قبل مجيئه ليس منافيا لدعوى ابن عصفور وانما يأباه

ان توهم قبل مجيئه بالقرب منه ولعل المصنف اراد قبل مجيئه بالتصغير فيفيد غرضه ولكن لم اقف عليه في شيء من النسخ انتهى واقول

اراد المصنف بقوله قبل مجيئه القبلية القريبة لانه ذكر هذا التوجيه مقابلة القول بان نومهم قبل مجيئه انها قبلية بعيدة وذلك

قرينة على ما قلناه **قوله** الرابع التكثير قاله سيبويه في قول الهذلي قد اترك القرن مصفرا انامله كان اثوابه مجت بفرصاد وبيت مجت كأن

اثوابه مجت بفرصاد ويقع في بعض النسخ البيت بتمامه قال التفتازاني ان اصل قد في المضارع للتقليل وقد استعيرت هنا للتكثير

لمناسبة التضاد كما في الوجه اذ يكثر قوله نعم علمت نفس ما احضرت ومعنى مجت بفرصاد صبغت بالفرصاد وحقيقة مج الفرصاد

عليه من محب اريق انتهى والقرن بكسر القاف المكافي والفرصاد التوت الاحمر وفي الصحاح التوت بتائين ولا تقل توث بمعنى

مثلثة في اوله ومثلثة في اخره وهي هي من النسخة فيالان معا قال بعض الاعراب من كرخ بغداد ذي الرمان والتوت انتهى وقد ذكر

المعنيين ابن الاعرابي وقال ابن قتيبة قال الاصمعي التوث تقول بالمثناة والفرس بالمثلثة واعترض على المصنف بان سيبويه لم يقل

هذا وانما جزم ابو حيان عليه معارضا لفهم ابن مالك عنه وسبق ابا حيان الى ذلك الزمخشري وانما نص سيبويه فهو وانما قد

تجيء بقولهم انما تفعل ثم قال ويكون بمنزلة ربما وانشد قول الهذلي قال ابن مالك اطلاق القول بانها بمنزلة ربما موجب للتسوية

بينهما في التقليل والصرف الى المضي واعترضه ابو حيان فقال لم يعن سيبويه الجهة التي بها قد بمنزلة ربما ولا يدل ذلك على التسوية

في كل الاحكام بل يستدل بكلام سيبويه على نقيض ما فهمه ابن مالك وهو ان قد بمنزلة ربما في التكثير فقط ويدل عليه انشاد البيت

لان الانسان لا يفخر بما يقع منه على سبيل القلة والندرة وانما يفخر بما يقع منه على سبيل الكثرة فيكون قد بمنزلة ربما في التكثير فقط يدل عليه انشاد البيت لان الانسان لا يفخر بما يقع منه على سبيل القلة والندرة و

اطلاق التسوية كاف في الدلالة على كونها في كل الاحكام وبان الانسان انما يفخر بما يقع منه على سبيل الكثرة فيما يكون وقوعه قليلا لا يفخر بما يقع منه على سبيل القلة

وكثيرا واما ما لا يقع الا قليلا فانه يفخر منه بالقليل لاستحالة الكثرة وترك القرن مصفر الانامل كان اثوابه مجت بفرصاد مما لا يقع الا قليلا انما يفخر منه بما يقع على سبيل الكثرة وتكون قد بمنزلة ربما في التكثير

قوله فذا شهد الغارة اي اشهد احضر والغارة الخيل المغيرة وفي القاموس اغار على القوم غارة واغارة دفع عليهم الخيل والشعواء بفتح الشين المعجمة والسكون العين المهملة والمد المتفشية المتفرقة وجردا بالجيم تانيث اجرد اي رقيقة ومعروفة اللحيين بالعين المهملة والقاف قليل لحمها اللحيان بفتح اللام تثنية لحي وهو منبت اللحية من الانسان وغيره والسرحوب بضم المهملتين الطويلة على وجه الارض قوله فكذا الجملة الفعلية المجاب بها القسم مثل ان واللام في الاسمية المجاب بها في افادة التوكيد في الشرح الذي بظهر ان يقال ان قد الواقعان في الفعلية التي يجاب بها القسم مثل ان واللام في الاسمية الواقعة جوابا للقسم والا كيف يكون وحدها مثل ان واللام جميعا واقول بعد تسليم امتناع ان يفيد حرف في التاكيد ما يفيده حرفان انه لا يريد ان قد مثل مجموع ان واللام كما توهم الشارح وانما يريد انها مثل كل واحد منهما على الانفراد وذلك ظاهر قوله وقد معنى تقليل القوى بالتقليل في الاول فيحتج قوله نعم قد يعلم ما انتم عليه وذلك انه مضى في المعنى الثالث انها التقليل المتعلق قوله والتقريب بالتوقع وقيل الفا منه يعني قوله نعم ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت ولما لم يتقدم لم يتوقع هذه الاية بخصوصها وانما تقدم له ذلك في مثلها وهو قوله نعم لقد ارسلنا نوحا قالوا مثل الثانية قوله السادس التي حكى ابن سيده قد كنت في خير فتعرفه بنصب تعرفه لما كان هذا المعنى غريبا لم يقل فيما سبق وله ستة معان وذكره معنى سادسا بعد ذكر الخمسة لاجل اطادتها ونظر ذلك قول الحنفية في اصولهم اصول الشرع ثلاثة الكتاب والسنة والاجماع والاصل الرابع القياس وقالوا انما قيل ذلك لكون الثلاثة الاول اصول مستقلة مثبتة للاحكام والقياس اصل من وجه لاسناد الحكم اليه ظاهرا دون وجه لكونه فرعا للثلاثة لابتنائه على علة مستنبطة من مورد واحد من الثلاثة وابن سيده هو ابو الحسن علي بن اسمعيل المرسي صاحب المحكم في اللغة وغيره كان اماما في اللغة والعربية وكان ضريرا وابوه ضريرا واشتغل في اول امره على والده توفي سنة ثمان وخمسين واربعمائة وعمره نحو ستين سنة قوله وهو ان يكون كقولك للكذوب هو رجل صادق يعني انه مثله في اطلاق اللفظ على ما يقابل معناه على سبيل التهكم فهي في معنى النفي قوله ثم جاء النصب نظرا الى المعنى لا يقال شرط نصب الفعل بعد النفي ان يكون ذلك النفي محضا كما ذكر ابن مالك وغيره لانا نقول ذلك شرط لوجوب نصب الفعل لا لجوازه قوله والحق بالمجاز فاشرحها لا يقال الشرح جاء جوابا لسار ترك الذي في المصراع الاول وهو سار تارك منزلي لبني تميم فيكون جوابا للنفي المعنوي لانا نقول جواب النفي منفي في المعنى واشرحها مثبت في المعنى لا منفي في الشرح ولقائل ان يقول الذي ثم ان الفعل من قوله فاشرحها منصوب بل هو مرفوع موكد بالنون الخفيفة موقوفا عليها بالالف وتاكيده مثل هذا بالخفيفة والثقيلة جائز في الضرورة واقول في قوله مرفوع مسامحة بان الفعل المضارع اذا باشرته نون التوكيد مبني والخلاف في الذي لم تباشره وهذا الوجه اعني كون اشرحها ليس بمنصوب وانما هو موكد بالنون الخفيفة قاله الاعلم وقال ايضا والراجح عندي انه منصوب بعد الجزء المثبت الخالي من الشرط اضطرارا لا انه يروى لا شرحها جاءت على التعليل والنصب انتهى من الشرح فان قلت فما وجه النصب ان قيل به في البيت كما قال المص فان القول بانه بنفس الفاء مذهب كوفي وهو لا يرتضيه فكيف يخرج على طريقة البصريين قلت يجعل النصب بان مضمرة على حد قولها ولبس عباءة وتقر عيني والمعطوف منظور فيه الى المعنى كانه قال ويكون لحوقي بالحجاز فاشرحها حتى يخرج القراءة ليصا على ان الفعل منصوب بان مضمرة وهي وصلتها في محل خفض عطفا على الحق انتهى واقول حد قولها ولبس عباءة وتقر عيني ان يكون المعطوف عليه اسما ملفوظا به كلبس في نا ويل الفعل وظاهر ان البيت ليس كذلك وقد خرج المص في التوضيح الابيات على شذوذ النصب بان مضمرة وقال صاحب الكشاف وقرئ فيدمغه بالنصب وهو في ضعف قوله سار تارك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاشرحها فخرجها على ضعف النصب بان مضمرة لكن قال البيضاوي في تفسيره ووجهه مع ما فيه الحمل على المعنى والعطف على الحق قوله وتختص بالنفي يعني في الكثير الشائع والا فقد وردت في الابيات

على

على سبيل القلة من ذلك قول بعض الصحابة قصرنا الصلوة في السفر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اكثر ما كنا قط وآمنه قوله وبيت لتضمنها معنى من والى الغالب يقال من والى لان من عند البصريين غير الاخفش لا يكون لابتداء الغاية في الزمان وقد يكون له قوله والثالث ان تكون بمعنى حسب وفي حواشي التسهيل ولم يسمع منهم الا مقرونا بالفاء وهي زائدة لازمة عندي وكذا اول تعقيب وقيل بل هي جواب ان الفاء زائدة وفي التطول انها من اسماء الافعال بمعنى انته وكثيرا ما تصدر بالفاء تزيينا للفظ وكانه جزاء الشرط محذوف وفي كتاب المسائل لابن السيد وانما صلحت الفاء في هذه لان معنى اخذت درهما فقط اخذت درهما فاكتفيت به فجعلت فيه الفاء عاطفة قوله حسن الكاف بان يكون الكاف مكفوفة بما وقال ان يكون الكاف متصلة بما الزائدة لكان احسن اذ لم يعلم كونها في المثال مما علم منه زيادتها قوله لحكاية سيبويه كما انه لا يعلم تجاوز الله عنه لان ما فيه لا تكون مصدرية لانها لو كانت مصدرية لكان الظاهر ان ما بعدها صلة لها من غير تقدير شيء وهو لا يوصل بان المفتوحة ومعموليها وفي الشرح ويحتمل ان ما في هذا المثال مصدرية وان وما بعدها فاعل لثبت مقدرا والفاء عاطفة على محذوف اي لاجل ثبوت عدم علمه سامحه الله فتجاوز عنه وحرف التعليل متعلق بالمحذوف لا بما بعد الفاء لئلا يلزم تقدم ما بعدها عليها وانا ملت الى ذلك محافظة على عدم زيادة الفاء لان سيبويه لا يرى زيادتها انتهى قوله اي احجبه ضبط في النسخ المعتبرة بصيغة المضارع ويجوز ان يكون فعل امر فقد رأيت ابن الحاجب نقله بصيغة الامر قوله وقال قوم وتتركها الكافة هكذا وقع في نسخة المص والظاهر ان يقال بما الزائدة قوله وهو ظاهر يعني ان الظاهر ان الكاف التعليلية بما المصدرية ظاهر في قوله تعالى واذكروه كما هداكم واجاب بعضهم يعني في قولهم تعالى واذكروه كما هداكم من ان الكاف التعليلية بما المصدرية وقال ان الكاف فيه للتشبيه لا للتعليل وقد وضع الخاص وهو الذكر والهداية موضع العام وهو الاحسان والاصل واحسنوا كما احسن الله اليكم ثم عدل عن ذلك الاصل هو واحسنوا كما احسن الله اليكم الى خصوصية المطلوب وهو الذكر والهداية قوله ومما ذكرناه في الايتين يعني قوله تعالى كما ارسلنا فيكم رسولا وقوله تعالى واذكروه كما هداكم قوله وطرفك ان ما حبسنا فاحبسنه في الصحاح الطرف العين ولا يجمع لانه في الاصل مصدر انتهى وهو مرفوع على الابتداء وجملة الشرط والجزاء خبره ولا يجوز نصبه بجملة مفسر باحبسنه لان فعل الجزاء لا يعمل فيما تقدم على شرطه وما لا يعمل لا يفسر عاملا قوله ونصب الفعل بعدها لشبهها بها اي لشبه الكاف بكي في المعنى وفي الشرح يلزم على هذا اعمال عامل الاسم في الفعل وهو مما هو ممنوع واول البيت هذا يلزم على ما وقع في نسخة الشارح وهو ونصب الفعل بعدها لشبهها بكي في المعنى لان كلا منهما لا يقتضي ان النصب بالكاف لظهور تعلق بها بشبهها لا ينصب وليس ايضا بلازم على ما في نسختي وهو ونصب الفعل بها لشبهها بكي لان نسبة نصب الفعل الى الكاف التعليلية كنسبة نصبه الى اللام التعليلية وهي نسبة مجازية باعتبار ان النصب بان مضمرة بعدها فانه لا يخفى ان التكلف فيما قال ابن مالك وان رواية البيت لكي يحسبوا كما زعم ابو محمد الاسود موردة لقول الفارسي وانه يحكى ان يقال ان ما في البيت مصدرية لا كافة والفعل منصوب بها حملا على ان لشبهها بها في كما تكونوا يولى عليكم قوله واعلم انني اه النشوان بفتح النون وسكون الشين المعجمة السكران والحليم الذي عنده اناة وصبر خبر المبتدأ وما عطف عليه محذوف اي كما بان قوله اخ ماجد ام من البيت لنهشل بن حري والاخ هو مالك بن حري قتل هو بصفين مع علي والماجد الكريم ولم يخزني اي لم يذللني والمشهد مصدر بمعنى الشهود ويوم مشهد يوما اجاع للحرب وعمرو هو ابن معدي كرب وسيفه وهو الصمصام المشهور قال في الصحاح والصمصام والصمصامة السيف الصارم الذي لا ينثني والصمصام اسم سيف عمرو بن معدي كرب وكانت صحيفة السيف يؤثره عند العرب وكان سيف عمرو لا ينبو عند الضرب فاستوهبه منه عمر بن الخطاب ووهبه له فقيل العمر انه عمرو وانه بخل عليك بالصمصام فذكر

هنا في الغني كما على ما في بعض النسخ وهو ونصب الفعل بعدها لشبهها

عرلم ذلك ضعضع عمر وقال هانه فاخذه ودخل دارا بالصدقة فضرب عنق بعير فابانه بضربة واحدة وقال انا اعطيتك السيف
لا الساعد والمضارب جمع مضرب وهو قدر شبر من طرف السيف فان قيل كيف قال مضاربه وليس للسيف الا مضرب واحد
اجيب بانه على اعتبار ان كل جزء من المضرب مضرب على سبيل المبالغة قوله وانما يمتنع الاستدلال بها الا لم يتبين ما المصدر به
توصل بالجملة الاسمية ذهب ابن برى والاعلم وابن خروف وابن مالك الى جواز وصلها بالجملة الاسمية وذهب سيبويه والجمهور
الى عدم جواز ذلك قوله وصلها قوله كما بدانا اول خلق نعيده لا باس بالتعرض للاية من اولها فنقول نحن نطوى السما وى
انتصب يوم على المفعولية لاذكر مقدرا او على الظرفية للاعادة او لنتلقاهم او على الحالية المقدرة من العايد المحذوف فى
توعدون والطى ضد النشر والمطوى هذا الحديث والسجل الصحيفة والكتاب اى للكتب فيه او لما يكتب منه وقيل
السجل كالدلو ودرى السجل كالعتل وقالقتال وقيل السجل ملك يطوى كتب اعمال بنى ادم اذا دفعت اليه وقيل كاتب كان لرسول الله
صلى الله عليه وسلم والكتاب على هذين القولين اسم للصحيفة المكتوبة فيها وما كما بدانا كافة او مصدرية واول خلق مفعول لبدانا او بفعل يفسره
نعيده اى نعيد مثل الذى بدانا واول خلق ظرف لبدانا او حال من ضمير الموصول المحذوف ووعدا مصدر موكد لنعيد لانه
وعد بالاعادة قوله وقال الذين لا يعلمون قال ابن عباس والحسن والربيع والسدى انه من كفار العرب وقال مجاهد هم
النصارى ورجح الطبرى بانهم مذكورون فى الاية اولا وقال ابن عباس ايضا اليهود طلبوا ذلك وقال قتادة هم مشركو مكة و
قيل المراد بالذين لا يعلمون جميع هذه الطوائف لانهم كلهم قالوا هذه المقالة فان كان المراد العرب او مشركى مكة فنفى العلم
عنهم لانهم ليس لهم كتاب ولا هم اتباع نبى الله وان كان اليهود والنصارى فنفيه عنهم لانتفاء العمل بمقتضاه ولم يذكر مفعول
العلم لان القصد هنا الى نفى العلم لا الى نفى تعلقه بشئ مخصوص ومعمول القول هو جملة لولا يكلمنا الله والذين من قبلهم هم
اسلافهم وغيرهم من الامم المكذبة والمثلية اما فى نفس القول او فى اقتراح ما لا يليق قوله اعادة مثل ما بدانا قول الاحسن
ان يكون مثل هذا التركيب موصولا حرفيا لا اسميا ويكون المنصوب فى اعيدنا مثله للخلق لا لما ليكون التشبيه للحدث الذى هو
الاعادة بالحدث الذى هو البدء قوله ولا يتعدى عامل واحد لمتعلقين بمعنى واحد يعنى لاحد بطريق الاستقلال بهما واما
بطريق الاستقلال فى احدهما والتبعية فى الاخر فيجوز قوله ولا يكون مثل توكيدا لكذلك لانه ابين من كذلك ولا يكون التوكيد
ابين من المؤكد وانما قلنا ان مثلا ابين لانه صريح فى المثلية غير محتمل لخلافها بخلاف الكاف قوله لانه ابين فيه اى لان
مثلا ولان اسم الاشارة وهو المضاف اليه الكاف مبهم بحسب اصل الوضع لانه موضوع لكل ما تصح الاشارة اليه والمضاف اليه
مثل معروف لهم لا ابهام فيه وفى الشرح الجزرى انه ابين ان عاد الى مثل اقتضى ان التاكيد لا يكون ابين دلالة على المقصود
من المؤكد فيمتنع مثل قولك زيد بعقار احمر ولا يمنع مثل هذا الحد واقول ان كون الاحمر ابين من العقار ليس بحسب اصل الوضع
كما لا يخفى فيه لطنا يجب عليه علم المخاطب بمعناه الموضوع له ومراد المص انما هو البيان وعدمه بحسب اصل الوضع قوله كما لا يكون
زيد من قولك هذا زيد يفعل كذا توكيدا لذلك الاشارة بذلك الى العلة السابقة واللام فيه للتعليل لا معدية للتوكيد
اى لاجل ان التوكيد لا يكون ابين من المؤكد امتنع ان يكون زيد فى قولك هذا زيد يفعل توكيدا لان العلم ابين من اسم
الاشارة وفى الشرح ولا يمتنع انا امتناع التاكيد فى نحو هذا زيد يفعل لما ذكره وقيل انما امتنع لان هذا تاكيد لفظى وهو اعادة
اللفظ بعينه او تقويه بمرادفه وهذا زيد ليس كذلك لان زيدا ليس لفظ هذا ولا مرادفا له واقول لا فرق فى المعنى بين
ما قاله الشارح وما قاله المص لان عدم المرادفة بينهما ليس الا لان اسم الاشارة مبهم بحسب الوضع وزيد معين بحسبه والا فاستعمل
به لفظ الاشارة هنا هو نفس ما وضع له لفظ زيد قوله ولا جزء المحذوف اى ولا يكون كاف جزء المحذوف لما يؤدى اليه
من

او ما موصولة والكاف متعلقة بنعيد اى نعيد مثل الذى ... محذوف تقديره نعيد

مثلا ابين

من عدم ارتباط ما بعده بما قبله فى عبارته تسامح لان ظاهرها ولا يكون مثل جزء المحذوف وهو غير مراد وفى الشرح ان اراد انه
لا يكون ارتباط اصلا فليس كذلك لان الارتباط بحسب المعنى حاصل وذلك بان يجعل مثل قولهم معمول الفعل من قال الذين من
قبلهم وكذلك جزء مبتدأ محذوف اى الشان كذلك ثم استوقف بقال الذين من قبلهم بيانا وتفسيرا للشان وان اراد انه
لا يكون ارتباط اصلا فليس كذلك لان الارتباط بحسب المعنى حاصل وذلك بان يجعل لفظى فلا يضر مع حصول الارتباط المعنوى
انتهى واقول بعد تسليم صحة هذا الارتباط الذى لم يسبق اليه وجواز حمل هذا النظم الشريف عليه انه اراد الارتباط اللفظى وعدمه مضر
بالفصاحة فلا يحمل عليه ما هو فى اعلى درجات البلاغة قوله قلت مثل بدل من كذلك او بيان بناء على ان مثل مع ما اضيفت
اليه بدل من كذلك او بيان له وهذا كله على القول باسمية الكاف بدليل قوله مما بعده او الكاف مبتدأ وهو قول الاخفش و
الفارسى وجماعة على القول بعدم اشتراط التعريف فى عطف البيان وجوازه ان يكون البيان والمبين نكرتين فان مثلا نكرة
ولو اضيفت الى معرفة قوله ومثل بزيد لهلك مثلك لا يفعل كذا يعنى معناه نفى الفعل عن مثل واريد نفيه عن المضاف اليه لان
المراد لا يعلمون قولهم قوله والخامس التوكيد وهى الزائدة قال التفتازانى عند قول صاحب الكشاف فى سورة البقرة اى مثل
مثل ذلك الجعل العجيب جعلناكم امة وسطا يريد ان ذلك اشارة الى مصدر الفعل المذكور بعده لا الى جعل اخر يقصد
تشبيه هذا الجعل به على ما يتوهم من ان المعنى مثل جعل الكعبة قبلة جعلناكم امة وسطا والتحقيق فالكاف مقحم كما
للازم لا يكاد يترك فى لغة العرب وغيرهم بلغ قوله فيلزم المحال وهو اثبات المثل قال التفتازانى فى حاشية العضد
لان النفى يعود الى الحكم لا الى المتعلقات فقولنا ليس كابن زيد احد يدل ظاهرا على ان لابن زيد ابنا وان كان يحتمل ان يكون نفى المثل
له بناء على عدمه وقد يجاب بمنع اثبات مثله اصلا كيف وهو من قبيل الظاهر ونقيضه وهو نفى مثله قطعى قوله ولانهم اذا
بالغوا فى نفى الفعل عن احد قالوا مثلك لا يفعل كذا هذا عطف على قوله انه لو لم يقدر زائدة تعليل لجز القول الاكثرين بتقدير
الاية ليس مثله شئ مثله الا انه غير منظور فيه الى ان الكاف زائدة او لا والمطوى فيه الى ذلك فسقط الاعتراض بان
هذا التخريج انما يكون على القول بعدم الزيادة وهو القول الثالث الذى سيذكره وحصل جواب السؤال عن قوله ولانهم اذا بالغوا
عطف على ماذا قوله وقيل الكاف فى الاية غير زائدة المحققون على ان الاية من باب الكناية وبينوا الكناية فيها بوجهين احدهما
انه نفى الشئ بنفى لازمه لان نفى اللازم يستلزم نفى الملزوم كما يقال ليس لاخ زيد اخ فاخ زيد ملزوم والاخ لازمه لانه
لا بد لاخ زيد من اخ هو زيد فنفى هذا اللازم والمراد نفى ملزومه اى ليس لزيد اخ اذ لو كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ
هو زيد فكذا نفى ان يكون لمثل الله مثل والمراد نفى مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله اذ التقدير انه موجود وثانى
الوجهين ما ذكره صاحب الكشاف وهو لفظه قد قالوا مثلك لا يبخل نفوا البخل عن مثله والغرض نفيه عن ذاته فسلكوا طريق
الكناية قصدا الى المبالغة لانهم اذا نفوه عمن يماثله ومن يكون على اخص اوصافه فقد نفوه عنه كما يقولون قد ايفعت لداته
وبلغت اترابه يريدون ايفاعه وبلوغه ثم لا فرق بين قوله ليس كالله شئ وقوله ليس كمثله شئ الا ما تعطيه الكناية من فائدتها
وهما عبارتان معتقبتان على معنى واحد وهو نفى المماثلة عن ذاته قوله وقيل الكاف اسم مؤكد لمثل هذا عطف على قوله وقيل
الرابع مثل وفى الكشاف وللشان ترجم انكلة التشبيه كررت للتوكيد وفى الشرح يلزم عليه اضافة المؤكد الى التاكيد وقد
جعلوا منها اضافة اسماء الزمان المبهمة فى نحو يومئذ قوله فصيروا مثل كعصف ماكول هذا بيت من مشطور الرجز ا
لموقوف والعصف ورق الزرع وفى صحيح البخارى قال الحسن فى قوله فجعلهم كعصف ماكول اى كزرع قد اكل حبه وبقى تبنه
قوله يضحكن عن كالبرد المنهم هذا من مشطور الرجز المكشوف وقيل يعنى الثايا كمنهاج الحم والبيض جمع بيضا والمراد بالناج

فان مثلا نكرة ولو اضيفت الى معرفة لجواحه

كون الكلام ظاهرا فى

والمراد هنا بقر الوحش وكثيرا ما يشبه بها النساء في العيون والاعناق والجم بضم الجيم جمع جماء وهي التي لا قرن لها والبرد جمع الغمام والمنهم
بفتح الميم الاولى وتشديد الميم الثانية الذاهب قوله تجوز وافق نحو زيد كالاسد ان يكون الكاف في موضع رفع دون زيد مخفوض
بالاضافة هكذا وقع في اكثر النسخ وهو سبق قلم والصواب ما في بعضها وهو والاسد مخفوض بالاضافة قوله ما يرجى وما
يخاف جعاه جعا فضل ما من الالفاظ التي هي لحرف اللالاق وفاعله مستتر عائد الى الممدوح ويرجى ويخاف مبنيان للمفعول
وما بمعنى مفعول جمع وفي الشرح واعلم ان الذي يتعين فيه الحرفية مثل المجيئ الذي كزيد لانه شايع فصيح ولو كانت الكاف
فيه اسما لم يكن كذلك لان حذف صدر الصلة مع عدم الطول لا يقع فصيحا شايعا الا اذا طالت الصلة ولا طول هنا واما البيت
فالصلة فيه طويلة فلا تتعين الحرفية واول تتعين في البيت ايضا الحرفية لان الصلة فيه ولو سلم طولها الا ان صدر الصلة
لا يحذف شايعا الا اذا كان الباقي بعد الحذف لا يصلح ان يكون صلة وهذا يصلح قوله وهذا مخرج للفصيح على الشاذ
لان وقوع الكاف مع مخفوضها صلة فصيح وحذف صدر صلة عن اي اذا لم تطل الصلة شاذ والاشارة الى اجازة ابن مالك ان
يكون الكاف مع مخفوضها مضافا ومضافا اليه على انه مبتدأ صلة للموصول قوله وما ليات كلما يوشين فتلهم يت
من اي يجاجلين عن زهاد وحطام كنفين وعن زود جادلا وودين والاي جمع اية وهي العلامة وعلين من حلية الرجل وصفر
حليته والحطام الرماد وكنفين بدل لعنة الكنف بكسر الكاف وسكون النون وعاء يجعل فيه الراعي اداته ووداسه وتداكت
النار ثم ابدلت والاوادعت والجادل بالجيم والذال المعجمة المنتصب كانه لا يبرح والصاليات الحجارة المحرقة ويوشين بمثناة
تحتية مضمومة فهمزة مفتوحة فمثلثة ساكنة ففا اي يحليهن اثلن للقدر وجاء به على الاصل المرفوض نحو يؤكرم قوله ولا كما هو
ابدا ابدا هذا عجز بيت صدره فلا والله لا يلقى لما بي ولا للما بهم ابدا دواء وبعده النصيح كل الذي يحي النضح ثم ثنوا فعادوا والبيان لبعض
الاسديين قال ابن سيده واللدمام تصب بالسعط في احد شقي الفم ثم يصب على الدواء وهو احد شقي العنق وعجيبه الله وقد لله
بليه لدا ولدودا بضم اللام وانشد البيت ثم قال واستعمل في العرض فانما هو في الاجسام كالماء والدواء قوله وحروف معنى
حروف المعاني هي الكلمات الموضوعة المقابلة للاسماء والافعال واما الحروف التي تتركب منها الكلمات فتلك تسمى حروف المباني
قوله ومعناه الخطاب وهي اللاحقة لاسم الاشارة اللغة الفصحى في هذه الكاف ان يراعى بها حال المخاطب في التذكير و
التانيث والافراد والتثنية والجمع ومنها لغة اخرى وهي افراد الكاف مفتوحة في الاحوال كلها فيكون المقصود بها على هذه اللغة
التنبيه على مطلق الخطاب فقط ومنها لغة ثالثة وهي الافراد مع الفتح في التذكير ومع الكسر في التانيث قوله هذا هو الصحيح الاشارة بهذا
الى مجموع ما تقدم لا ما ذكر الكلام ان الكاف مع اسم الاشارة ولا بانها حرف واحترز بالصحيح عن مذهب الخليل ان اللواحق في الضمير المنفصل
اسما اضيفت اليها ايا ومن عن مذهب الزجاج والبرقي ان ايا اسم ظاهر واللواحق مضمرات اضيفت اليها ايا حتى كان ايا بمعنى نفسك
منفصلا وعن قول قوم من الكوفيين ان العماد هي اللواحق واياها عامة لها البصريون منفصلا وعن قول اخرين منهم ان اياك واياه
واياي بكمالها اسما لا تركيب فيها قوله والنجاء هو بنون مشددة وجيم مخففة وهمزة بعد الكاف ممدودة مصدر
نجوت من كذا نجوا ونجاء ثم استعمل اسم فعل الامر منه قوله ولا رايتك بمعنى اخبرني بمعنى الخبر منقول من رايت بمعنى علمت لا بمعنى
ابصرت قال لان زيدا في قولك ارايت زيدا ما صنع مفعول اول وما صنع مفعول ثان قال وهذا من المنقول الى الانشاء ومختار
ابن ام قاسم ايضا ذلك فانه قال ارايت هذه هي العلمية دخل عليها همزة الاستفهام وهي تتعدى الى اثنين وقال الرضي انه منقول
من رايت بمعنى ابصرت او عرفت كانه قيل ابصرته وشاهدت حالته العجيبة او عرفتها اخبرني عنها فلا تستعمل الا في الاستخبار عن حالة
عجيبة قال وقد يؤتى بعده بالمنصوب الذي كان مفعولا به نحو ارايت زيدا ما صنع وقد يحذف نحو ارايتكم ان اتاكم عذاب الله

ذكر

وكم ليس بمفعول بل حرف خطاب ولا بد سوا اتيت بذلك المنصوب او لم يات من الاستفهام ظاهرا او مقدرا يبين الحال المستخبر عنها قال ولا محل
للجملة المتضمنة معنى الاستفهام لانها مستانفة لبيان الحال المستخبر عنها اولا فلما قلت ارايت زيدا كانه قال عن اي شيء من حاله تستخبر
فقلت ما صنع فهو بمعنى قولك اخبرني عنه ما صنع انتهى قوله والكاف فاعل لكونها المطابقة المسند اليه بعضا الذي في المنقول
اليه وهو اخبرني لانه ان كان مذكرا او في مذكره وان كان مؤنثا مؤنثه وان كان مثنى مثناه وان كانت مجموعا مجموعه والتاء في
الاحوال كلها مفردة مذكرة قوله ويرده صحة الاستغناء عن الكاف نحو ارايت الذي ينهى عبدا اذا صلى ارايت ان كان على
الهدى او امر بالتقوى ارايت ان كذب وتولى والفاعل لا يقع الاستغناء عنه الا عند الكسائي قوله والتاء لا يقع قط
مرفوعة وفي الشرح اما بطريق الاصالة فسلم ولكن لم لا يجوز ان يكون مرفوعة بطريق النيابة عن ضمير رفع كما يقول الاخفش في لولاك
واول وقوعها بطريق النيابة كما يقوله الاخفش في لولاك لا يلزم الجمهور والكلام انما هو على مذهبهم قوله ويلزم ان يصح الاقتصار
على المنصوب بعد زيد في نحو ارايتك زيدا اي ان يحذف ما بعده لا لدليل قوله لانه اي المنصوب المفعول الثاني لارايت
لان الزمخشري ان الكاف مفعول وهو اول وثان ولكن الفائدة لا تتم عنده اي عند المنصوب فلا يصح الاقتصار عليه لان الاقتصار لا
يصح الا على ما تتم عنده الفائدة قوله واما ارايتك هذا الذي كرمت علي هذا اشارة الى جواب اعتراض على ما دل عليه الكلام
السابق من عدم صحة الاقتصار على المنصوب بعد الكاف في نحو ارايتك زيدا تقرير الاعتراض انه قد وقع الاقتصار عليه في هذه
الاية لان اسم الاشارة فيها هو المنصوب بعد الكاف والاسم الموصول تابع له وصفه وتقرير الجواب ان الاية ليست من الاقتصار على
المنصوب بعد ارايتك وهو حذف ما بعده لا لدليل وانما هي من الاختصار عليه وهو حذف ما بعده لدليل وهو صلة الموصول
والمعنى بل تام الكلام هو الاول لا الثاني قوله وقد تلحق الفاظا اخر شذوذا كقولهم الناس بك زيدا ولست زيد قائما
ونعمك الرجل زيد وبئسك الرجل عمرو وكقولهم كلاك بفتح الكاف وتشديد اللام قوله لسان السوء بجاء في الصحاح
اللسان جارحة الكلام وقد يكنى به عن الكلمة والرسالة فيؤنث حينئذ ذكره قال في الجمع السنة كاحمرة واحمر ومن انثه قال السن
كذراع واذرع وحنت بكسر الحاء المهملة من الحين بفتحها وسكون المثناة التحتية وهو الهلاك وحببتك بفتح المثناة الفوقية
في بعض النسخ وبضمها في بعضها وفي بعض النسخ وجيتك بجيم مكسورة فهمزة ساكنة وان تجيبا بجيم مكسورة قوله كقراءة حمزة
لا يحسبن الذين كفروا هي بالمثناة الفوقية وفتح السين قوله كي قوله كيتجيون اذ تجيون يميلون في السلم بكسر المهملة
وفتحها الصلح وثرثت مبني للمفعول اي مادرت القتيل وما القتيل قتلت فالمراد اللظى النار والهيجا الحرب مد كما في البيت وتقصر بالمثلثة في اوله
وجملة ما ثرثت تذكر حال من فاعل يجيئون وكذلك جملة ولظى الهيجا تضطرم ويجوز ان يكون منه حالا من تذكر قوله
اردت لكيما ان تطير بقربتي فتتركها شنا ببيداء بلقع وتطير تذهب بها مستعار من طيران الطير والقربة بكسر القاف معروف و
الشن بفتح المعجمة القربة الخلق والبيداء بفتح الموحدة والمد الارض القفر التي يبيد اي يهلك من يحل فيها والبلقع الارض القفر
التي لا شيء بها قوله ولا تظهر ان بعد كي الا في الضرورة جعل ابن مالك في التسهيل اظهار ان بعد كي قليلا قوله فقال تكل
الناس اي المانح المعلي من منح بفتح النون في الماضي وفتحها وكسرها في المضارع فكل الناس مفعول اول لمانحا ولسانك
مفعول ثان له قوله ويدخلهم كيمه كما يقولون لمه اي لما وحذف الف ما الاستفهامية لاجل حرف الجر فكله وتغر بالغين المعجمة
اي تخدع قوله وادا قدت نارا تعاه ضوءها رفع ان كان يعشو مبنيا للمفعول ونصب ان كان مبنيا للفاعل وفاعله
ضمير عائد على الضيف والضمير في داخله للدخول المفهوم منه وفي البيت مغلق بالخل اي حصورا خل في البيت دخولا او الضمير
عائد داخله للبيت والجار والمجرور خبر عن الضمير المرفوع وداخله خبر ثان قوله واخراج ما الاستفهامية عن الصدر في الشرح

هذا صدر بيت عجزه

الى كون الكاف مع الضمير المنفصل حرف خطاب لا اسم لان الكاف في اسم الاشارة حرف باتفاق فلو كانت لاثنا بهذا

نذهب بعضهم الى ان ابن مرصد بها نقل عن ابي الرجال الحربي انه صنف في ذلك مختصرا ذكر فيه شواهد لمجيئها غير صدر وقال ابن مالك
في التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح فان قيل ماذا شاهد على ان ما الاستفهامية اذا ركبت مع ذا تفارق وجوب التصدير فيعمل فيها
ما قبلها رفعا ونصبا فالرفع كقولهم كان ماذا والنصب كقول عائشة ام المؤمنين رضي الله عنها وعلى ابائها الطاهرين اقول
ماذا واجاب بعض العلماء ووقوعها تمييزا كقولك لمن قال عندي عشرون ماذا انتهى ولم يذهب كما يعود ... طبقا لهذا اى كما
ليجد في شرح البخاري للعلامة ابن حجر كان ابن هشام وقعت له نسخة سقطت فيها هذه اللفظة لكنها ثابتة في جميع النسخ التي وقفنا عليها
حتى ان ابن بطال ذكرها بلفظ كي يجد وكلامه يوهم ان البخاري اورده في المقبرة والبركات بل اورده في اخر كتابه في اثناء كتاب
التوحيد ولم يورد ذلك في غيره . قوله كم بالميم المهملة على وجهين خبرية بمعنى
كثير واستفهامية بمعنى اي عدد وفي الشرح على وجهين خبر اول وخبرية مرفوع على انه خبر ثان واستفهامية مرفوع عطف على هذا الخبر الثاني
ولا يصح فيه الجر على ان يكونا بدل من التفصيل وقد تقدم الكلام في مثله واقول بل انه تقدم عند قول المصنف قد على وجهين حرفية
وتقدم انه عن ابن مالك انه يجوز فيها الجر على ان يكونا من بدل التفصيل بان يكون البدل البعض بدلا للنسب قوله ويشتركان
في خمسة امور الاسمية والابهام والافتقار الى التمييز والبناء ولزوم التصدير اما الاسمية فلجرها بالحرف والاضافة نحو بكم درهم
اشتريت وغلام كم ملكت واما الابهام فلانهما موضوعان للعدد المبهم واما العدد التي تميز فلابهامها واما البناء فلشبهها با
لحرف في الوضع واما لزوم التصدير فعلى غير الجار فكان اوانما في الاستفهامية ظاهر وفي الخبرية لانها لانشاء التكثير وجب لها
صدر الكلام كما وجب لرب قوله واما قول بعضهم في الاية كم اهلكنا قال صاحب البحر قال ابن عطيه وكم هاهنا خبرية والفهم بدل
منها والرؤية رؤية البصر انتهى وهذا لا يصح لانها اذا كانت خبرية فهي في موضع نصب باهلكنا ولا يسوغ فيها الا ذلك واذا كان كذلك
امتنع ان يكون انهم بدلا منها لان البدل على نية تكرار العامل ولو سلطت اهلكنا على انهم لم يصح الا ترى انك لو قلت اهلكنا
انتفاء رجوعهم او اهلكنا انهم لا يرجعون بدل لانه يسوغ ان يتسلط عليه وقال الزجاج هو بدل من الجملة والمعنى الم يروا ان
القرون التي اهلكناها لا يرجعون لان عدم الرجوع والهلاك بمعنى انتهى وهذا ليس بدلا اصطلاحيا بل تفسير المعنى وقال ابو البقا
انهم اليهم لا يرجعون بدل من موضع كم اهلكنا والتقدير الم يروا انهم اليهم لا يرجعون انتهى وليس بشيء لان كم ليس معمولا ليروا
واقول لا يتعين من كلام ابي البقاء ان كم معمول ليروا والظاهر ان يكون مراده ان كم معمول لاهلكنا وجملة كم اهلكنا معمول ليروا فهو
قال صاحب البحر ونقل عن الفراء انه يعمل يروا في الجملتين من غير ابدال وقوله في الجملتين يجوز لان انهم وما بعده ليس بجملة ولم يبين
كيفية هذا العمل وقال الزمخشري الم يروا الم يعلموا وهو معلق عن العمل في كم لان كم لا يعمل فيها عامل قبلها كانت للاستفهام او للخبر
لان اصلها الاستفهام الا ان معناها نافذ في الجملة كما نفذ في قولك الم يروا ان زيدا لمنطلق وان لم يعمل في لفظه وانهم اليهم
لا يرجعون بدل من اهلكنا على المعنى لا على اللفظ تقديره الم يروا كثرة اهلاكنا القرون من قبلهم كونهم غير راجعين اليهم انتهى ثم قال
صاحب البحر والذي تقتضيه صناعة العربية ان انهم معمول لمحذوف دل عليه المعنى وتقديره قضينا او حكمنا انهم اليهم لا يرجعون
قوله وان قدر اهلكنا فلا يتسلط النفي على البدل في الشرح اذ لا معنى لقولنا اهلكنا انهم اليهم لا يرجعون والامر مبني
على حرف لحد وهو ان كلمة كم بمفردها هي المبدل منه واذا كان مراد هذا القائل ان المبدل منه هو جملة كم اهلكنا قبلهم من القرون
لا كم وحدها لاح الاعتراض وغايته ان الامر انه عبر عن الكل بالجزء الذي هو صدره مقتضيا القرينة عدم استقامة الكلام على ارادة
هذا الجزء بعينه واقول يلزم على هذا ابدال المفرد عن الجملة لان ان مع صلتها مفرد ولم يذكر هذا النوع في اقسام البدل وانما ذكر
عكسه وانه قليل كقوله الى الله اشكو بالمدينة حاجة وبالشام اخرى كيف يلتقيان قوله فابدل كيف يلتقيان من
حاجة

حتى ابن

لم يكن كما اما الكن ابن عطيه
توهم ان يروا معمولة لكم فزعم
ان قوله انهم اليهم لا يرجعون

حاجة واخرى قوله وان وصلتها مفعول لاجله بمعنى لم ... والا لا يصح ان يكون لا اهلكنا كما نقلناه عن صاحب البحر والمعنى علموا لاجل
انهم لا يرجعون اهلكناهم وليس هذا من المواطن التي يعود الضمير فيها على المتاخر هذا اعتراض على ابي البقاء وفيه نظر اكثر لم يبق من كلامه
عود الضمير على متاخر لجواز ان يكون مرجع الضمير مقدما وما دل عليه متاخر قوله الرابع ان تمييز الخبرية مفرد او مجموع اما افراده
فلمشابهة كم للمائة والالف في الدلالة على الكثرة وتمييزها مجرور مفرد واما جمعه فيكون في اللفظ تصريح بالدال على الكثرة قوله
كم ملوك باد ملكهم باد هلك والسوقة بضم السين المهملة خلاف الملك يستوي فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث فقوله
ملوك شاهد على جمع التمييز دون نعيم شاهد على افراده قوله كم عمة لك يا جرير وخالة الفدعاء بكون الدال المهملة
من الفدع بفتحتين وهو اعوجاج الرسغ من اليد والرجل حتى ينقلب الكف والقدم الى عظمها الذي هو الاصل قوله اوهو
المشي على ظهر القدم او ارتفاع اخمص القدم حتى لو وضع عصفور لما اذاه او هو عوج في المفاصل كانها قد زالت عن مواضعها
واكثر ما يكون في الارساغ خلقة والرسغ كالفصل مفصل ما بين الساعد والكف وما بين الساق والقدم والانسي بكسر الهمزة
وسكون النون قال ابو زيد هو الايسر من كل شيء وقال الاصمعي هو الايمن وقال كل اثنين من الانسان مثل الساعدين والزندين
والقدمين فما اقبل منها على الانسان فهو انسي وما ادبر عنه فهو وحشي والعشار بالكسر جمع عشراء وهي الناقة التي اتى عليها
من يوم ارسل عليها الفحل عشرة اشهر والمعنى على هذه الرواية اعتبر وابتر جرير وخالة ان كثيرا من عماتك وخالاتك من جملة خدمي
ومعونتي لي ويقبل على كره مني كما يقال راح القاضي على فلان داره لان على تستعمل في الضرر نحو ... ما اكتب قوله ولا يكون
تمييز الاستفهامية الا مفردا خلافا للكوفيين في الشرح مجيء قول البصريين على ما قال ابن الحاجب وغيره انها لما كانت كناية عن العدد
جعلت كناية عن وسطه وهو من احد عشر الى مائة لانها لو جعلت كناية عن احد طرفي العدد لكان تحكما ووسط العدد مميزه منصوب
مفرد واعترضه الحديثي بان حمله على الوسط دون تمييزه ايضا تحكم قال والوجه ان يقال كم الاستفهامية لما كانت مقدرة
بعدد دون تمييزه الاستفهام اشبهت العدد المركب فافرد مميزها ونصب كمميزه انتهى ما في الشرح واقول الجواب عن اعتراض الحديثي هو
ان الحمل على الوسط لا تحكم فيه لان الوسط عدل بين الطرفين واخذ حظ من كل منهما قوله والخامس ان تمييز الخبرية واجب الخفض
وذلك على الاضافة حملا لكم على ما هي مشابهة له من العدد وقال الفراء على تقدير من لان كثيرا ما تدخل من على مميز الخبرية جاز
تركها لقوة الدلالة عليه قوله ولا يجوز جره مطلقا من غير شرط خلافا للفراء والزجاج وابن السراج فانهم يجيزونه مطلقا قوله
هكذا وقع في كثير من النسخ وفي بعضها بشرط ... في الشرح قوله يجوز في تمييزها وجهان النصب وهو الكثير والجر اما النصب فظ واما الجر فلتطابق
كم مع مميزها في الجر قوله كاين ولهذا جاز الوقف عليها بالنون لان التنوين لما دخل في التركيب اشبه النون
الاصلية في الشرح انظر ولم لان التنوين بانه ابتلق وان كان بها وهو الكل هذا الفعل قد ذكرت عليه ... لا بقوله ولهذا ما
هذه الثانية والعامل لا يتعدى الى معمولين من نوع واحد الا باتباع ويمكن ان يكون الثاني بدلا من الاول واتى به لانه
ادل على المقصود من الاول انتهى واقول ليس السؤال تعليلا لجواز الوقف بالنون حتى يتكلف لم يجعله بدلا من الاول وانما
هو تعليل التعليل جواز الوقف بتركيب كاين من كاف التشبيه واي المنونة فليتأمل قوله وتوافق كاين كم في خمسة امور
الابهام والافتقار الى التمييز قال الرضي اصله كذا كاين في الاصل هي الكاف لا معنى لها واي كان مثلك رجلا لا انك تعني
في كذا رجلا او كاين رجلا مثل العدد المبهم اي من جنس هو ولم يبين العدد المبهم فاي في الاصل كان معربا لكنه محكي
عن الجزئين معناها الافراد وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم مبني على السكون اخره نون ساكنة
كما في من لا تنوين تمكن فلذا يكتب بعد الياء نون مع ان التنوين لا صورة له خطا انتهى قوله وبوده قول سيبويه المنصوب

انبها او المشوه

بالشرط اي بالجر بشرط ان جر بكم بحرف جر خلافا
لبعضهم فانه منع جره مطلقا

يرد عليك اللذ ومن الاشارة في زعم ذلك الى كابن رجلا رايت وهو مقول قول سيبويه الى قول المص انتهى ويونس هو ابو عبد الله
بن حبيب من اهل جبل بجيم مفتوحة وباء موحدة مضمومة مشددة قبلية على دجلة بين بغداد وواسط اخذ الادب عن ابي عمرو بن
العلا وحماد بن سلمة وكان النحو اغلب عليه وسمع من العرب وروى عنه سيبويه كثيرا وسمع منه الكسائي والفراء وكانت حلقته
بالبصرة قال ابو عبيدة معمر بن المثنى اختلفت الى يونس اربعين سنة املا كل يوم الواحي من حفظه وقال اسحق بن ابراهيم الموصلي عاش
يونس ثمانيا وثمانين سنة لم يتزوج ولم يتسر ولم تكن له همة الا العلم وقيل مولده سنة تسعين ومات سنة اثنتين وثمانين ومائة
وقيل مولده سنة ثمانين وعاش مائة سنة وستين قوله المرد الياس بفتح الطرد بطرد كقتل يقتل والياس القنوط والرجا
بالمد الامل وقصره الشاعر للضرورة وكاين بهمزة فتاة تحتية مشددة ويروى الرجا بالمد وكاين بالف وهمزة والمعلى وزن
فاعل من الربا بالمد وهو فضله قوله وكاين لنا فضلا عليكم قال الرضي قال يونس هو اسم فاعل من كان وقال المبرد اصله بين
من الكلمتين لما ركبوهما صيغة فاعل فالكاف بالكلمة والهمزة التي كانت فاء اي صارت عينا وحذفت احدى الياءين وبقيت
الاخرى لا وقال الخليل الياء الساكنة من اي قدمت على الهمزة وحركت بحركتها لوقوعها موقعها وسكنت الهمزة لوقوعها موقع
الياء الساكنة ثم قلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاجتمع ساكنان الالف والهمزة فكسرت الهمزة لالتقاء الساكنين
وبقيت الياء الاخيرة بعد كسرة فادغمها التنوين بعد نزول الحركة كالمنقوص انتهى كذا قوله واسلمني الزمان
كذا الكاف في كذا للتشبيه وذا للاشارة الى ما تقدم قبل هذا البيت ويحتمل ان يكون المعنى واسلمني الزمان كان الان
سلوب الطرب والانس قوله الثاني ان يكون كلمة واحدة مركبة من كلمتين وذا على هذا القول وعلى القول الثالث اشارة الى
في الاصل الهمان وهن المتكلم قوله اما بكان كذا وكذا وجد نقال الي وجاد اما بتخفيف الميم وهي من ما الثانية دخلت عليها
الهمزة للاستفهام عن النفي ومختار ابن مالك في قول الشاعر الا اصطبار لسلمى ام لها جلد اذا الاقي الذي لاقاه امثالي او
للتقرير فتصح الجواب ببلى بعدها قال المص وعرفنا انها جرت في الاستفهام الحقيقي والتقرير مجرى النفي كما في قوله ثم الم
يأتكم نذير قالوا بلى الست بربكم قالوا بلى الصحاح الوجذ بالجيم والذال المعجمة نقرة في الجبل يجتمع فيها الماء والجمع وجاذ قوله
عدا النفس نعماء في الصحاح النعمى اليد والصنيعة والمنة وما انعم الله به عليك فكذلك النعمى فان فتحت النون مددت فقلت
النعماء والبؤسى بضم الموحدة وسكون الهمزة والقصر خلاف النعمى اللطف التوفيق من الله تعالى والرفق والمهجة بفتح الجيم ويجوز
ضمها المشقة قوله وفيه نظر هذا النظر يحتمل ان يكون في تعليل كون كل سورة فيها كلا مكية بان اكثر العتو كان بمكة
فيكون قوله ثم لا يظهر الى اخره بيانا للاشكال يرد على قولهم انه لا معنى لكلا الا الزجر ويحتمل ان يكون النظر في التعليل المذكور
في كون كلا لا معنى لها الا الردع والزجر فقوله ثم لا يظهر الى اخره بيان لوجه النظر في هذا الاخير وهو ظاهر وقوله لان نزول المكية
الى اخره بيان لوجه النظر الاول ومعناه ان ذلك انما يتم اذا كان كل العتو الصادر من الكفار الذي في زمنهم كان بمكة لا اكثره
ولو سلم فانما يصح اذا امتنع الزجر عن عتو سابق والتهديد عليه والجاز ان يكون العتو بمكة والزجر والتهديد عليه بالمدينة فلا يلزم ان يكون السورة
التي فيها كلا مكية واقول ايضا انما يلزم ان يكون الان الاية التي فيها كلا مكية لا السورة التي هي فيها كما هو المدعى لان من السور ما
نزلت ايات منها بمكة وايات منها بالمدينة قال عطا ابن ابي مسلم كانوا اذا نزلت فاتحة سورة بمكة كتبت مكية ثم يزيد الله فيها ما شاء
بالمدينة قوله وقولهم المعنى انته عن ترك الايمان بالتصوير الباني بالتصوير متعلقة بالايمان وكذا في بالبعث لانه معطوف
على بالتصوير وفي بالقران متعلقه بالعلة ولا يخفى ما في كلامه من التعقيد اللفظي المرتب قوله وايضا هذا عطف على فيه لا يظهر
قوله والوارد منها في التنزيل ثلاثة وثلاثون موضعا هذا لا دخل له في الاعتراض وانما هو لبيان الفائدة قوله فرادى

معنى ثانيا يصح عليه ان يوقف دونها ويبتدأ ابن على هذا التعليل نحو ها في قوله نعم لنكر والله على ما هدانا لكم او معنى مع نحو ها في
قوله نعم وانى المال على حبه وهي متعلقة بيصح ولذا جعلها واليه له ويجوز ان يكون للاستعلاء الجار والمتعلقة بيوقف بان
يكون المراد بالموقوف عليها الوقوف قبل النطق بها ومعنى كلامه انهم زادوا لكلا معنى الردع يصح الابتداء ومعنى ان توقف عليها
ويبتدأ بها الا كلا بمعنى الردع يوقف عليها ويبتدأ بما بعدها فيجتمع لها بزيادة ذلك المعنى الوقف عليها والابتداء بها ه
قوله فان قول النضر لا يتاتى في ايتي المؤمنين عند الشعراء ابن المؤمنين هي رب ارجعون لعلي اعمل صالحا فيما تركت كلا انها كلمة
هو قائلها وانه الشعراء هي قال اصحاب موسى انا لمدركون قال كلا ان معي ربي سيهدين والنضر بالضاد المعجمة هو ابن شميل بضم
المعجمة ابن خرشة بفتح الخاء المعجمة والراء والشين المعجمة البصري من اصحاب الخليل بن احمد قال ابو عبيدة ضاقت عليهم المعيشة بالبصرة
فخرج يريد خراسان فشيعه من اهل البصرة نحو من ثلثة الاف رجل ما فيهم الا محدث او نحوي او لغوي او اخباري فلما صار بالمربد
قال يا اهل البصرة يعز علي فراقكم والله لو وجدت كل يوم كيلجة باقلا ما فارقتكم قال فلم يكن فيهم من تكلف ذلك فسار
الى خراسان فافاد بها مالا توفي في ذي الحجة سنة اربع ومائتين بمدينة مرو وولادته بمرو ونشا بالبصرة فلذلك نسب اليها
وفي الصحاح الكيلجة مكيال والجمع كيالج وكيالجة والهاء للعجمة قوله لان ان مكسورة بعد الا الاستفتاحية ولا تكسر بعد حقا
ولا بعد ما كان بمعناها في الشرح انما تمتنع كسرها بعد حقا اذا كانت حقا واقعة في ابتداء الكلام فتكون ما بعدها فاعلا لفعل
ناصب لها او مبتدا مخبرا عنه بها على ان تكون منصوبة على اسقاط الخافض اي لفي حق واما اذا جعلت حقا متعلقة بالكلام السابق
عليها الا بما بعدها فلا مانع من كسر ان بل هو الواجب على هذا التقدير لانها واقعة في صدر الجملة كما اذا قلت زيد اكرمته حقا انه
فاضل اي احق اكرامه حقا ومما يدل لنا فيما ذكرناه من انك اذا جعلت حقا من تمام الكلام السابق كسرت ان الواقعة بعدها ان
قوله ثم اليه مرجعكم جميعا وعد الله حقا انه يبدأ الخلق ثم يعيده استئناف معناه التعليل لوجوب المرجع اليه وقرئ
بفتح ان على ان المراد به لانه او على انه منصوب بالفعل الذي نصب وعد الله اي وعد الله وعدا بدأ الخلق ثم اعادته والمعنى اعادة
الخلق بعد بدئه ويجوز ان يكون مرفوعا بما نصب حقا اي حق حقا بدأ الخلق كقوله احقا عباد الله ان لست جائيا ولا ذاهبا الا
علي رقيب كذا في الكشاف انتهى قوله كلا ان تقبر حرف جر فاولى من تقبر حرف باسم هذا يقع في اكثر النسخ في هذا الموضع
قبل قوله واما قول مكي وهو معطوف على لان ان تكسر بعد الا الاستفتاحية ويقع في كثير منها قبل قوله والوارد منها في التنزيل
ثلاثة وثلاثون موضعا الاول هو الصواب وما القبر الجرف الحرف قول الجحاف كلا بمعنى الا وقول النضر والفراء كلا بمعنى اي
ونحو اول لقائل ان يقول هذا كما يتوجه على الكسائي يتوجه على الجمهور لان لكل واحد من الردع والزجر اسم ويمكن ان يقال انما
يتوجه على الجمهور لو قالوا كلا حرف بمعنى الردع والزجر كما قال الكسائي كلا بمعنى حقا ولم يقولوا ذلك وانما قالوا حرف معناه
الردع والزجر فليتامل قوله ويحوج لتكلف دعوى علة لبنائها قال الرضي انما بنيت لكون لفظها كلفظ الحرفية ومناسبة
معناها معناها الا انك تبع المخاطب عما يقول بحقيقة الصدق قوله ولا تم لا تنون في الشرح وادخل لا على الفعل الماضي
لفظا ومعنى مع عدم تكرارها وهو شاذ وقد يقال المراد لم لا تنون فلا يكون ماضيا معنى فلا يجب تكرار لا قوله
وقد يتعين للردع مختص بالمثناة الفوقية وفاعله ضمير كلا باعتبار الكلمة كقولهم فيها هذا ولا يتجه حملها على الردع لانه الغالب
فيها قوله وقد يمتنع كونها للزجر نحو وما هي الا ذكرى للبشر كلا والقمر اذ ليس قبلها ما يصح رده في الشرح ان لم يكن قبلها ما يصح
رده فبعدها ما يمكن الردع عن انكاره وهو قوله انها لاحدى الكبر وقد جوز الزمخشري ذلك فقال الجريان يكون كلا ردعا
لما ينكر ان يكون لاحدى الكبر قوله وجوز الزمخشري كونه حرف ردع يعني كان سلا في الكشاف وفي ابن هشيك كلا بمعنى

الكاف فنصبه حالا ان سيكفرون جميعا كلا سيكفرون بعبادتهم اى يجحدون كلا سيكفرون بعبادتهم كقولك زيدا مررت بغلامه
وفى محتسب ابن جنى كلا بفتح الكاف والتنوين وزعم ان معناه كل هذا الراى والاعتقاد كلا ولقائل ان يقول ان صحت هذه الرواية
فهى كلا التى هى للردع قلب الواقف عليها الفها نونا كما فى قواريرا والمعنى سيكفرون للالهة اى يجحدون بعبادتهم ويقولون
والله ما عبدتمونا وانتم كاذبون انتهى ما فى الكشاف فانقله المصنف عن الزمخشرى ان كان هو هذا الذى فى الكشاف فهو نقل بالمعنى
لان ما قاله قواريرا فى سلاسلا وفى اعراب السفاقسى واستدرك على الزمخشرى بان المنقول عنه القراءة فى الشواذ
ابو نهيك بالكسرة وان الطبرى نقل عنه كل بضم الكاف ورفع اللام على الابتداء والجملة بعده خبر قوله ورده ابو حيان بان
ذلك الاشارة بذلك الى التوين قوله وليس التوجيه منحصرا عند الزمخشرى فى ذلك اى ليس توجيه التوين فى سلاسلا
منحصرا عند الزمخشرى فيما ذكره ابو حيان من الاوجه التى لا تتاتى فى كلا بل جوز الزمخشرى فى سلاسلا وجها اخر لم يذكره ابو حيان
بل يتاتى فى كلا وهو ان يكون تنوين سلاسلا وهو كون التنوين بدلا من حرف الاطلاق وهو الحرف الذى يتبع الحركة اعنى الحرف المزيد
فى راس الاية اى اخرها قوله كانت قوله ويتقدم حرف التشبيه اهتماما به لبوذن الكلام من اول الامر
بالتشبيه قال عبد القاهر انا نحكم اعتقاد التقديم بشأن يجرى مجرى الاصل عن العناية والاهتمام لكن ينبغى ان يفسر وجه
العناية بشئ ويعرف له معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفى ان يقال قدم للعناية ولكونه اهم من غير ان يذكر من اين كانت تلك
العناية وبم كان اهم وليس كذلك قوله وقال الاكثرون مقابل هؤلاء الاكثرين الزجاج وابن جنى ومجموعهم هو الاكثر فى
قولهم مركب عند اكثرهم قوله وفيه نظر لان ذلك فى التركيب الوضعى لان التركيب فى حال التركيب الاسنادى فى الشرح و
هذا التركيب وضعى لان واضع اللغة فى معتقد هؤلاء هو الذى وضعه وليس من الامور التى طرأت فى الاستعمال من غير
ان للوضع فيها مدخل قوله من الاشكال المراد به النظر الذى اورده على الاكثرين فى البعد الذى فى قول الزجاج وابن جنى
قوله وهو قول بعضهم فيه رد على صاحب صفوة المبانى حيث قال انه قول اكثرهم وقال ابن هشام وفى نسبة القول بالتركيب
لبعضهم الى اكثرهم نظر فان الظاهر ان الاكثر يقول بالتركيب قوله بخلاف كان زيدا قام وفى الدار او عندك او يقوم
فانه يأتى ذلك كله للظن انما لم يقل هؤلاء بان كان للتشبيه فى هذه المواضع لان جزءها فى نفس الامر لان زيدا هو نفس القائم
وهو المستقر والشئ لا يشبه بنفسه قال الرضى والاولى ان يقال ان التشبيه ابدا فى المحكانت يحصل حتى يتغاير الاسم والخبر
حقيقة فيصح تشبيه احدهما بالاخر الا انه لما قام الوصف مقام الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كانه الخبر صار
الضمير من الخبر يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر تقول كانى امشى وكانك تمشى والاصل كانى رجل يمشى وكانك رجل تمشى
قوله فاصبح بطن قوله الثانى الثالث والظن يحتمل ان يكون الواو هنا بمعنى او وان تكون على بابها ويكون العطف بتقديرها
مكة الى يحتمل ان يريد ببطن مكة جوفها الذى يدفن فيه الاموات فيكون المراد بمقشعرا متزلزلا من اقشعر الرجل اذا اصابته
قشعريرة اى رعدة وان يريد به ارضها فيكون المراد بمقشعر متزلزلا او ممحلا من اقشعرت السنة اذا امحلت وهذا الاخير هو
اللائق لقول المصنف فالمعنى انه كان ينبغى ان لا يقشعر بطن مكة مع دفن هشام لانه لها كالغيث قوله لانه ليس الارض حقيقة
فلا يشبه الارض بالارض التى ليس هو بها وانما يشبه بذلك لو كان فى الارض حقيقة لتكون الارض التى هو بها مشبهة بالارض
اى ليس هو بها قوله واجيب بامور قيل فى الجواب ايضا ان هذا البيت من تجاهل العارف كقول الشاعر ايا شجر الخابور
ما لك مورقا كانك لم تجزع على ابن طريف لا يعلم ان هشاما مات فيكون التشبيه من جهة المعنى كانه قال وجود هشام للانام
كالغيث على وجه الارض قوله احدها ان المراد بالظرفية بعض وقتها بها لان الباء ظرفية قوله الرابع القريب قاله

الارض التى هو بها بانه ليس فيها بمعنى تلك ليشبهها

قال الكوفيون وحملوا عليه كانك بالشتاء مقبل وكانك بالفرج آت وكانك بالدنيا لم تكن وبالاخرة لم تزل وقول الحريرى
كانك بك تحط هذا رابع المعانى الاربعة لكان وفى الشرح المراد وحملوا عليه قول الحريرى اذ هو ما خرج عن تلك الطبقة
مات بعد الخمسمائة واول ليس هذا بتعين لجواز ان يكون الضمير فى قوله وحملوا عائدا على النحاة المتاخرين لا على الكوفيين
لتقدم ذكر القائلين بان كان للتقريب ويكون عائدا عليهم وينبغى حمل قول الحريرى اليهم على سبيل التغليب لو قوعه فى عصر من
ما هو منسوب اليهم على سبيل التحقيق وتحط بتشديد الطاء المهملة مضارع انحط ينحط اذا انحدر من علو الى سفل وبعده
الى اللحد وتنغط وقد اسلمك الرهط الى اضيق من سم واللحد بفتح اللام الشق فى جانب القبر واللحد بضم اللام لغة فيه
وتنغط تغوص والسم هنا بفتح المهملة الثقب الضيق ومنه سم الخياط قوله وقد اختلف فى اعراب ذلك الاشارة بذلك
الى جميع ما تقدم من الامثلة قوله فقال الفارسى الكاف حرف خطاب والباء زائدة فى اسم كان وفى قول الحريرى
اما فى قوله فيقال الياء حرف تكلم والباء زائدة فى اسم كان قوله وقال المطرزى الاصل كانى ابصرك تحط وكانى ابصر الدنيا
لم تكن ثم حذف الفعل وزيدت الباء قال الرضى الاولى ان تقول يبقى كان على معنى التشبيه ولا تحكم بزيادة شئ وتقول التقدير
كانك تبصر بالدنيا اى تشاهدها من قوله فبصرت به عن جنب والجملة بعد المجرور بالباء حال اى كانك تبصر بالدنيا
وتشاهدها غير كائنة انتهى والمطرزى هو ابو الفتح ناصر بن ابى المكارم عبد السيد الفقيه الحنفى النحوى الاديب الخوارزمى
المعتزلى ولد سنة ثلاث وثلثين وخمسمائة بخوارزم وهو كما يقال خليفة الزمخشرى فانه توفى فى تلك السنة كما ذكرنا
فى حرف الالف وتوفى المطرزى سنة عشر وستمائة قوله كان اذ فيه اداة التشوف التطلع والتطاول والعامل فى اذ معنى
التشبيه الذى فى كان والقادمة واحدة قوادم الطير وهى مقادم ريشه وهى عشر فى كل جناح قوله وحذفت النون
للضرورة هذا عند غير الكسائى واما هو فيقول لغة انهم يحذفونها فى السعة قوله كل اسم موضوع
لاستغراق افراد المنكر نحو كل نفس ذائقة الموت والمعرف المجموع نحو وكلهم آتيه واجزاء المفرد المعرف نحو كل زيد حسن كلا
يوم يأتى كل عند مضافة الى المنكر والمراد استغراق الاجزاء كقراءة كل قلب متكبر بترك تنوين قلب فقد تأتى مضافة الى
المفرد المعرف والمراد استغراق الافراد كقوله تعالى كل الطعام كان حلا لبنى اسرائيل وقوله كل الطلاق واقع الا الطلاق المعتوه
لانا نقول ان المراد ان ذلك هو الاصل وقد يعدل المقام عن القرائن واجاب تاج الدين السبكى فى شرح منهاج البيضاوى
عن الاية والحديث بانهما من قبيل المعرف الجنسى وهو فى المعنى كالنكرة والجواب الاول اشمل قوله ومن هنا وجب فى قراءة غير ابى
عمرو وابن ذكوان كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر جبار بترك تنوين قلب تقدير كل بعد قلب ليعم افراد القلوب كما عم
كل اجزاء القلب يعنى من اجل ان المعرف النكرة الواقع بعد كل غير مضاف الى ما بعده يكون كل فيه للاستغراق الافراد وجب
على هذه القراءة تقدير كل قلب متكبر ليعم افراد المتكبر فيلزم عموم افراد القلب المضاف اليه لان لكل متكبر قلبا ويصير فى
القلب عمومان عموم الافراد لزوما من كل المقدرة بعده وعموم الاجزاء من كل الواقعة صريحا قبله وذلك لان المراد
الاخبار بالطبع على جميع قلب كل متكبر ولا يحصل ذلك الا بتقدير كل اخرى بعد القلب وجعل كل المذكورة لاستغراق الاجزاء
قال ابن الحاجب فى اماليه وزعم بان القراء باضافة قلب الى متكبر فلا استفادة العموم فى القلوب من الظاهر ولا بد من ان
لانك لما اضفت القلب الى متكبر ومتكبر مفرد غير مضاف اليه كل وجب ان يبقى على منكر الافراد كان قولك اكلت كل رغيف زيد
او كل رغيف انسان وانما بطل العموم فى ذلك بطل العموم فيما اضيف اليه كل لانه انما يعتبر افراد الرغيف الى ما بطل العموم
فيه واذا بطل العموم فيما اضيف اليه كل وجب حمل الكلمة على اجزاء ذلك الواحد لانه لو حمل على الاول لتم فى الثانى وقد بطل

التعميم في الثاني ولو عم في الاول من غير عموم الثاني لم يستقم لانه ليس للمنكر الواحد قلوب حتى يعم قولك كل قلب المضاف اليه باعتبارها فوجب
تاويل الابر لان المعنى الذى سيقت له الاخبار بالطبع على جميع قلب كل متكبر وذلك حاصل بتقدير كل بعد وقد مضافة الى متكبر مكاثر
قيل لذلك يطبع الله على كل قلب كل متكبر بحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وحسن لظهور المعنى المراد وبذلك ينتفي المعنى
المعارض للعموم في القلب ويحصل الموجب للعموم في المتكبر الى هنا كلامه وفي الشرح وفي كلام المص نظر فان كلا مضافة
الى نكرة فكيف يأتي الاجزاء على رايه ذو لم يعم افراد القلوب بيانا مشكل فانها للعموم في افراد مدخولها المضافة اليه فكل
انما اضيفت الى منكر موصوف بجبار وغيره بالنسبة الى المتكبر من الجبابرة لا بالنسبة الى افراده فلو عم انتهى واقول الجواب الاول
ان الاجزاءات من تعذر استغراق الافراد وجعل كل الاستغراق الاجزاء وعن الثاني ان اضافة القلب الى كل المعهود
للعموم في افراد ما دخلت عليه اداة العموم قوله وان الذى حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا ام خالد والمراد بهم هنا ذهبت
أو فلج بالفاء المفتوحة والجيم موضع بين البصرة وضرية مذكر مصروف كذا في الصحاح قيل الذى في البيت مخففا الذين بحذف
النون بعود ضمير الجمع اليه من قوله دماؤهم وقيل صفة لمحذوف مفرد لفظا مجموع معنى مثل الجمع والفريق الذى نظرا الى اللفظ
الموضوع وجمع الضمير العائد اليه نظرا الى معناه قوله كم قد ذكرتك لو اجزى بذكركم الكاف خطاب لامراة وكذلك الخطاب
في بذكركم وانما عبر عنها بضمير جماعة الذكور للتعظيم كقوله تعالى لاهله امكثوا قوله وليس قوله بنى لان التي نعت بها
مالت على الكمال لا على عموم الافراد يعنى وكل منها العموم الافراد فلا يكون نعتا وفي الشرح بل هو شئ ظاهر حسن وذلك لانه
على هذا التقدير يكون تفضيلا على اهل الكمال واما على ارادة العموم فيكون تفضيلا على الكامل والناقص وغير ما بينه قال
الشاعر اذا انت فضلت امرا ذا نباهة على ناقص كان المديح من النقص الم تر ان السيف ينقص قدره اذا قيل هذا
السيف خير من العصا واقول كلا التي نعت بها تدل على كمال المنعوت بها في معنى ما يضاف اليه لا على كماله مطلقا لو كانت كل في
البيت نعتا لكان معناه يا اشبه الكاملين في الانسانية بالقمر فلا يفيد المبالغة في الوصف بالحسن بانه اشبه بالقمر من كل فرد
من افراد الانسان لانه كم من ناقص في الانسانية اجل صورة من كامل فيها فلا يحسن تفضيل فرد على افراد نوعه من غير اشعار
بكمال البعض الافراد ونقصها نحو زيد احسن الناس وما استشهد به الشارح انما يدل على امتناع تفضيل فرد كامل على فرد ناقص من نوع
كتفضيل سيف على عصا قوله فلبثه لا كاملا اى لبث بفتح الموحدة بعد اللام مضارع لبث بكسرها اى يقيم ومصدر
اللبث بفتح اللام وسكون الموحدة على غير القياس لان مصدر فعل بكسر العين قياسه فعل بفتحها لطول السنة فالمنهج الذى
قوله بمعنى اتحاد المعنى منزلة منزلة بالاباشرة لانها في المعنى منزلة منزلة كل المضاف الى الضمير وتلك لا تباشرة العامل
قوله وحكمها ان لا تعمل فيها غالبا الا الابتداء في الشرح ليس كذلك بل الغالب عليها ان يكون تابعة نحو جاء القوم
كلهم واكرمت القوم كلهم ومررت بالقوم كلهم وحيث يخرج من التبعية فالغالب عليها ان لا تعمل فيها الا الابتداء واقول
مراده حكمها في كونها معمولا لا بطريق التبعية قوله فيصدر عنه كلها نحو يا اهل هذا عجز بيت صدره فيد واذا ما دفت
عليهم دلاؤهم ويقع في بعض النسخ ذكر البيت كما لو قال ما دام الشئ مبنيا اذا تركته مثل الشرح وكان مصنفه هلا اى انه يصطف
ويحرك اذا تحركت عليه الدلاء يصدر عنه كل من تلك الجماعة اصحاب الدلاء وهو ملئ اى ريان قال ابو زيد انما هو الملاء
وانما اهل الريان وهو من الامتلاء قوله فلما تبينا الهدى في الصحاح اتقى يتقى اصله اوتقى على وزن افتعل قلبت
الواو ياء لانكسار ما قبلها وابدلت منها التاء وادغمت فلما كثر استعماله على لفظ الافتعال توهموا ان التاء من نفس الحرف
فجعلوه اتقى يتقى بفتح التاء فيهما ثم لم يجدوا له مثالا في كلامهم يلحقونه به فقالوا تقى يتقى مثل قضى يقضي قوله كل امر
مع

هذا البيت لكعب ولابنة الحذاء

مصبح في اهله والموت ادنى من شراك نعله هذا البيت يتمثل به ابو بكر رضي الله عنه في مرضه لما قدم المدينة مهاجرا وهو لحكيم
النهشلي كان يرتجز به وهو بيت واحد من تمام الرجز او بيتان من مشطوره في كلام المص تغليب حيث نسب الى بكر قول ما ليس هو له
لو قوعه مع من نسب اليه قول من هو له منه ايضا الف ونشر مرتب ومعنى مصبح في اهله يوجد فيهم صباحا او يقال له انعم
صباحا او يسقى الصبوح وهو شرب الغداة والشراك سير النعل قوله كل ابن انثى وان طالت سلامته المبت
قوله الاكل شئ هذا البيت تقدم في الحال النجم قوله وقول السموال اذا المرء لم يدنس والسموال بفتح المهملة وسكون الميم مفتوحتين
وواو ساكنة وهمزة مفتوحة هو ابن عاديا اليهودى من شعر الحماسة وفي القاموس السموال بالهمزة طاء يكنى ابا ثابت اوذباب
الخل وابن عاديا باللوم بضم اللام وسكون الهمزة صفة بضاد الكرم والعرض بكسر العين المهملة وسكون الراء الحسب وفي صفة
اهل الجنة انما هو عرق يسيل من اعراضهم اى من اجسادهم والعرض ايضا النفس يقال اكرمت عنه عرضي اى صنت عنه نفسي
وفلان نقي العرض اى برئ من ان يشتم او يعاب وقد قيل عرض الرجل حسبه كذا في الصحاح قوله في قوله تم كل نفس بما
كسبت رهينة في الكشاف رهينة ليس بتانيث رهين في قوله تم كل امرئ بما كسب رهين لتانيث النفس لانه لو قصدت الصفة
لقيل رهين لان فعيلا بمعنى مفعول يستوى فيه المذكر والمؤنث وانما هي اسم بمعنى الرهن كالشتيمة بمعنى الشتم كانه قيل كل نفس
بما كسبت رهن انتهى وعلى هذا محل الشاهد تانيث المسند اليه في كسبت لا تانيث رهينة ثم الرهن الذى احتاره انها بما دخلت
فيه التاء وان كان بمعنى مفعول في الاصل كالنطيحة ويدل على ذلك انما كان جزاء من المذكر كان بغير تاء قال الله تم كل امرئ بما
كسب رهين ولما كان جزاء عن المؤنث كان بالتاء كان هذه الاية انتهى وعلى هذا يكون محل الشاهد ايضا قوله كل رجل
كل هذه زائدة في الشرح لانه لو اسقطنا فات العموم في الرجل مرادا انه لك ان تقول رفيقين اي كل رفيقين لكل رجل هذا شانهما
ولو كانت الثانية زائدة لم يحصل العموم في الرجل وهو مطلوب انتهى واقول لو لم تكن زائدة لكانت للعموم وقد اضيف الى رفيقان
ابهما فيتقيد رفقتهما بعمومها فيصير المعنى كل مترافقين من كل فرد من افراد التفرقا اخوان وليس ذلك بمراد لعدم تناول المترافقين في سفر واحد ولكن بل ليس يفيد لعدم تحقق المترافقين
في جميع الاسفار قوله لها متنيان خظاتا كما اكب على ساعديه النمر والمتنيان حبلا الظهر وخظا لحمها خظا بحيين قال
الكسائى تحرك من خظا يخظو اذا اكتنز كما يقال غزا وكان هنا خظاتا قوله اذا قيل انخظاتا فعل وفاعل يعني واما اذا قيل انه في
خظاه وهو المكتنز فان اصله خظاتان حذفت نونه للضرورة فلا يكون مما نحن فيه وفي الصحاح ويقال لحم خظا بظا اى مكتنز
واصله فعل وانشد البيت ثم قال واصله خظاتان فحذفت النون استخفافا ويقال اراد خظاة فرد الالف التي كانت سقطت
لاجتماع الساكنين في الواحد لما تحركت التاء انتهى قوله ووحد الضمير لان رفيقين ليسا باثنين معينين بل هما كثير كقوله تم
وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا في الشرح فينبغي الاتيان بضمير الجماعة لا بضمير الواحد واقول التنظير بالاية انما هو لكون
المثنى فيها وهو الطائفتان لم يرد به اثنان معينان وانما اريد به الكثير ولا يلزم من الاتيان بضمير الجماعة في الاية الاتيان به
في البيت لورود الضمير في الاية باعتبار غير الاعتبار الذى ورد في البيت لانه في الاية باعتبار مجموع الافراد وفي البيت
باعتبار كل واحد قوله ثم حمل اللفظ اذ قال هما اخوان في الشرح ثم حمل على المعنى اذ قال هما اخوان وفي نسخة على اللفظ
فاما النسخة الاولى فظاهر لان معنى كل يجب ما يضاف اليه وقد اضيف الى مثنى فيكون معناها مثنى فعاد اليها ضمير الاثنين بهذا
الاعتبار واما النسخة الاخرى التي هي ثم حمل على اللفظ فقد يستشكل ظاهرها لان لفظ كل مفرد ومذكر فكيف يعود اليها ضمير الاثنين
باعتبار اللفظ وجوابه ان المراد لفظ المضاف اليه كل وهو المثنى وهذا هو معنى ظاهرها لانها يجب ما يضاف اليه قال الامر الى الحمل
على معنى كل وهو الاثنينية المستفادة من مدخولها المضاف اليه انتهى واقول لا ارى هذه النسخة التي تاملها الشارح واستظهرها مع

مع كثرة النسخ الحرية الحاضرة عندا فراننا لهذا الكتاب وزيادتها على عشر قوله دونهم قوما اما بدل لما لفنا لان قومها من سببها
اذ معناها نقادوهما لحذف ارا بد فهو بدل اشتمال وفي الشرح ينبغي ان يقول لان قومها من سببها الغير المفرد المؤنث عايد الى القناة
اذ المراد ان يكون بين المبدل والمبدل منه ملابسة بغير الجزئية والكلية ليكون بدل اشتمال كما عرفه فهذا انما يناسبه ان يكون
قوم القناة من سببها الا كون مقاومة الرديفين من سببها او قوله مراد المص ان يقاوم الرديفين من سبب قناتها ففي عبارته حذف مضاف
ودل عليه كون تقاودهما ناشيا من تعاطيهما القنا الذي هو نصا دلهم بها اذا كان تقادهما بسبب قناتها كان بين تقادهما والقنا
ملابسة ولو قال لان قومها من سببها لكان اظهر قوله او مفعول مطلق من باب صنع الله يعني في كونه مفعولا مطلقا محذوف العامل
وان كان الحذف في البيت على سبيل الجواز وفي الاية على سبيل الوجوب قوله ومعنى البيت انكل الرفقا في الغزاة استقر دا رديفين
رديفين فيها كالاخرى في الشرح اطال الملم في تقريرها بل الاشكال الذي ادعاه دكله مبني على حرف واحد وهو ثبوت تنوين
قوما مع جهة الرواية وليست كذلك وانما هي قوما ما بتثنية قوم والمستثنى مضاف الى ضمير الرديفين ولا اشكال لا لفظا ولا اعرابا
ولا معنى اذ المعنى على هذا التقدير ان كل رديفين في الغزاة اخوان وان تعادا قومهما وتعاطوا المطاعنة بالقنا وقد رايت في نسخة
من ديوان الفرزدق هذا البيت مضبوط الميم من قوما ما بعجمة واحدة وملكت هذه النسخة وضبط هذا البيت هو الذي
كان باعثا على شرائها انتهى داقول واصرح من هذه النسخة التي راها الشارح ان ابن عصفور ذكر هذا البيت في شرح الجمل الكبير
للجمل شاهدا على تثنية قوم قوله وكل اتفاعلها تقدم الكلام عليه في رب قوله وعلى هذه الرواية فالبيت مما نحن
فيه لان ما نحن فيه ان يكون كل مضافا الى منكر وهي على هذه الرواية كذلك دون الاولى قوله جادت عليه اء العهد
الضمير في عليه عايد الى البيت في قوله او روضة انفا تضمن نبتها غيث قليل الدمن ليس بعلم والعين مطر ايام لا يقلع والثرة بالمثلثة
المفتوحة والراء المشددة قال في الصحاح سحابة ثرة اي كثيرة الماء وعين ثرة وهي سحابة تاتي من قبل قبلة اهل العراق قال عنترة
وانشد البيت والحديقة الروضة ذات الشجر والروضة الانف بضمتين التي لم ترع قال في الصحاح روضة انف بالضم لم ترع
وكاس انف لم يشرب بها قبل ذلك كانه استونف شربها مثل روضة انف والدمن بكسر الدال المهملة وسكون الميم البعر وقليل هنا بمعنى
النفي والمعلم بفتح الميم الاثر يستدل به على الطريق يعني ان الغيث ليس معه بعر ينقص طيبه وان الروضة الانف لم يكن فعلم
بطؤه الدواب فتغير رايحتها قوله من كل كوما كثيرات الوبر كوما الحمراء الناقة العظيمة السنام والوبر بفتح الموحدة الصوف
يقال وبر البعير فهو وبر بكسر الموحدة فيها قوله وعليه اجاز ابن عصفور في قوله وما كل ذو لب بموتيك نصحه في الشرح
الاتيان بضمير الجمع مع ارادة الحكم على كل واحد قليل فالحمل عليه عند وجود مندوحة عنه خلاف الاولى لاسيما
وقد الافراد يقول نصحه ويقول فهو في البيت وما كل موت نصحه بلبيب فحمل الاول على الاكثر معتضد بالكثرة وبمناسبة الصدر للعجز
فكيف يعدل عن ذلك مع عدم الملجي اليه داقول لا يرد هذا على ابن عصفور لانه انما جوزه بناء على جواز الاتيان بضمير الجمع عايدا
الى كل التي اريد بها الافراد قوله اخي لا تبعد واه بعد بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع بعد بفتحتين هلك وبعد
بضم العين في الماضي والمضارع بعدا بضم الموحدة وسكون العين ضد قرب وكلاهما محتمل في البيت وارم والكسر الميم اكثر واوا وعظموا
قوله وذلك في قولها ارموا واما قولها واردوا فالضمير لاخويها انما خصت ارموا بالذكر ولم يذكر معه واردوا والامر في الضمير
في امرهما واستا رمن ما ردوا لان الواو فيه علامة الجمع والاعراب وليست بضمير ولا اكتفا بهذا لان المقصود بيان ان ضمير
تذدو اللاخوة لا لكل وفي الشرح انما خص ارموا بالذكر لخصوصيته في مطلوبه اذ يحتمل واردوا وان يكون مفردا لا جمعا
والعبرة باللفظ لا بالكناية قوله فان جملته على مراد في القبيلة في فالجمع في امرها واجب تلو في كل حزب بما لديهم

ورهون وفي الشرح لا يتم ذلك لان الحي وان اريد به القبيلة مفرد لفظا دال على الجمع فهو كالفريق فلك رعاية لفظه ورعاية
معناه واقول هذا وهم لان الكلام في عود الضمير على كل بناء على انه يجب مراعاة معناها اذا اضيفت الى نكرة وان معناها
بحسب ما تضاف اليه لان عود الضمير على ما يضاف اليه كل ولهذا نظره بكل حزب بما لديهم فرحون مما المضاف اليه مفرد لفظا جمع
معنى كالحي بمعنى القبيلة قوله وليس من ذلك وهمت كل امة برسولهم اي ليس مما جمع فيه الضمير العايد على كل مع ارادة
الحكم على كل واحد قوله كالجامل والباقر الجامل القطيع من الابل مع رعاته والباقر جمع البقر مع رعاتها قوله ولم يكن
ولا يكونوا اول كافر به فان كافر نعت لمحذوف مفرد لفظا مجموع معنى لان افعل التفضيل اذا اضيف الى نكرة وجب مطابقتها
لصاحبه في الافراد والتثنية والجمع وههنا لم يطابق فوجب التاويل بما قال المص او بان المراد لا يكن كل واحد منكم اول
كافر به كقولك كسانا حلة اي كل واحد منا قوله ولولا ذلك لم يعقل كافر بالافراد لا يقال الملازمة ممنوعة لجواز ان
يقال كافر بالافراد من غير ان تكون صفة لمحذوف مفرد لفظا مجموع معنى بان يكون معنى ولا يكونوا لا يكن كل واحد منكم
لانا نقول المراد ولولا ان كافر صفة لمحذوف معان ولا تكونوا معناه ولا يكن مجموعكم كما هو الظاهر لم يعقل كافر بالافراد فالملازمة
ح صحيحة قوله واشكل من الايتين قوله تعالى وحفظا من كل شيطان رجيم مارد لا يسمعون يعني بالايتين قوله وهمت كل امة
برسولهم وقوله تعالى وعلى كل ضامر ياتين من كل فج عميق وانما كان اشكل منهما لان شيطانا مفرد لفظا ومعنى غير صفة لمحذوف
قوله ولو ظفر بها ابو حيان لم يعدل الى الاعتراض بيت عنترة في الشرح هذا تحامل عجيب بل الظن بابي حيان انه ظفر بالاية
والجواب عنها فان ذلك كله مذكور في الكشاف وهو نصب عينيه واقول حاشاه ان لا يكون في كلام المص تحامل بان يكون معنى
كلامه ان ابا حيان لو ظفر بها اعتراضا على ابن مالك ورد عليه لانها مجاب عنها وليس معناه انه لم يطلع عليها واذا جاز
ان يكون معنى كلامه ما ذكرنا حمل عليه قوله اذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع في الشرح اذا كان المراد انه لا يسمع بعد الحفظ
صح جعله استينافا وصفة وحالا مقدرة لا مقدرة وسياق الكلام على ذلك في الباب الثاني قوله والصواب ان الضمير لا يعود اليها
من جزئها الا مفردا مذكرا على لفظها في الشرح وقد وقع في صحيح البخاري في باب الاقتداء بالسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم من حديث
ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كل امتي يدخلون الجنة الا من ابى قالوا ومن يابى قال من اطاعني دخل الجنة ومن
عصاني فقد ابى فقد عاد الضمير من خبر كل المضافة الى معرفة غير مفرد قوله وانما المعتبر كان واجبا الكل لئلا يخلوا مسؤلا
عن خبر فيكون ح مسندا اليه كما توهم بعضهم وفي الشرح فان قلت لم لا يجوز ان يكون في مسؤلا ضمير يعود الى المكلف اي كان كل
افعال تلك الجوارح عنه مسؤلا هو اي المكلف قلت لو كان كذلك لوجب ابراز الضمير لجريان الصفة على غير من هي له فان قلت لم لا
يكون ذلك على مذهب الكوفيين فانهم لا يرون وجوب ابرازه الا عند اللبس ولا لبس قلت بل اللبس حاصل وذلك لانه
مع ابراز الضمير يحتمل ان يكون عنه نايبا عن الفاعل وقدم على بابهم لانهم لا يتحاشون عن ذلك ويحتمل ان يكون النايب ضميرا
يحمله مسؤلا يعود الى المكلف فالالتباس حاصل واقول اللبس الذي لاجله يبرز الضمير المستتر في الصفة هو احتمال عوده على غير
من جرت عليه الصفة مع عدم قرينة تدل على ذلك لا مطلق اللبس اي شي كان قوله والصواب ان المقدر يكون مفردا
نكرة فيجب الافراد كما لو صرح بالمفرد ويكون جمعا معرفا فيجب الجمع وعندي ان لا يكون عن هذين وفي الشرح قد تقدم في التي
ان الصواب التفرقة بين ارادة الكل الافرادي والكل المجموعي والملحق هنا وجوب الافراد عند تقدير المضاف اليه مفردا
نكرة فينبغي ان ياتي ذلك التفصيل هنا واقول هذا الصواب الذي ذكره المصنف هنا انما هو بناء على ما نص عليه ابن مالك

انه ظفر بالاية والجواب

لا على ما استظهره صح فيما سبق على انه لم يقل فيما سبق والصواب التفرقة ولهذا قال والذي يظهر بين العبارتين فرق **قوله** قال
البيانيون اذا وقعت كل في حيز النفي يعني سواء تقدمت على النفي وكانت معمولة للنفي نحو كل الدراهم لم اخذ والدراهم كلها لم
اخذ او تاخرت عنه وكانت معمولة للنفي نحو ما كل الدراهم اخذت او ما انا اخذ وما الدراهم كلها اخذت او ما انا اخذ ولم
اخذ كل الدراهم ولم اخذ الدراهم كلها وما انا اخذ كل الدراهم وما انا اخذ الدراهم كلها او تاخرت ولم يكن معمولة
للنفي نحو ما كل يتمنى المرء ما يدركه وما كل سوداء تمرة **قوله** وافاد بمفهومه ثبوت الفعل لبعض الافراد اراد بثبوت
الفعل اعم من اسناده الى فاعله ووقوعه على مفعوله ولو قال الثبوت من غير تقييد بالفعل كان احسن ليشمل الاسم المشتق
والجامد **قوله** ما كل ما يتمنى المرء يدركه هذا صدر بيت عجزه تجري الرياح بما لا تشتهي السفن والمروي عنه رفع كل
وجوز ابن جني نصبها باضمار فعل يفسره ما بعده والسفن بضمتين جمع سفينة قال في الصحاح والسفينة معروفة والسفان
صاحبها وقال في القاموس سفنه يسفنه قشره ومنه السفينة لقشرها وجه الماء والجمع سفائن وسفن وسفين وصاحبها
سفان وحرفته السفانة انتهى ومما اولع به بعض الطلبة ان السفن في البيت بفتح السين وكسر الفاء صاحب السفينة
ليكون اسناد الاشتهاء اليه حقيقة وليس بشيء اذ لا يقال لصاحب السفينة سفن وانما يقال له سفان كما ذكرناه عن الصحاح
والقاموس ولا ضرورة الى جعل الاسناد حقيقيا والمجازي ابلغ منه **قوله** كقوله لما قال له ذو اليدين انسيت ام
قصرت الصلوة كل ذلك لم يكن وقول ابي النجم قد اصبحت ام الخيار تدعي قال في الايضاح البياني واعلم ان المعتمد في
هذا المطلوب الحديث وشعر ابي النجم اما الاحتجاج بالحديث فمن وجهين احدهما ان السؤال بام عن احد الامرين لطلب
التعيين بعد ثبوت احدهما على الابهام عند المتكلم فجوابه اما بالتعيين او بنفي كل منهما لا بنفي الجميع بينهما لانه لم يعتقد ثبوتهما
جميعا والثاني ما روي انه لما قال رسول الله كل ذلك لم يكن قال له ذو اليدين بعض ذلك قد كان فلو لم يكن قوله
كل ذلك لم يكن سلبا كليا لما صح بعض ذلك قد كان رد الدلانه انما يناقض نفي كل منهما لا نفيهما جميعا لان الايجاب الجزئي
رفع للسلب الكلي لا للسلب الجزئي واما الاحتجاج بشعر ابي النجم فلانه فصيح والشايع فيه اذا لم يكن الفعل مشتغلا بالضمير
ان ينصب الاسم على المفعولية ولم ينصب كل هنا ما كسر له ديوانا وشيا كلا ما ترك له بات بشيء مما ادعت عليه هذه
المرأة فلو كان النصب مفيدا لذلك العموم والرفع غير مفيد له لم يعدل الشاعر الفصيح عن النصب الشايع الى الرفع المحتاج
الى تقدير الضمير من غير ضرورة قال التفتازاني ولقائل ان يقول انه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لجعلها مفعولا وهو ممتنع لان
لفظ كل اذا اضيفت الى الضمير لم يستعمل في كلامهم الا تاكيدا او مبتدأ لا تقول جاءني كلكم ولا ضربت كلكم ولا مررت بكلكم
وبعد هذا البيت من ان رات راسي كراس الاصلع ميز عنه قنزعا عن قنزع جذب الليالي ابطئي او اسرعي افناه قيل الله
للشمس اطلعي حتى اذا واراك افق فارجعي ومعنى ميز قنزع بعد قنزع والقنزع الشعر المجتمع في نواحي الراس وجذب
الليالي مضيها واختلافها وفي الاساس جذب الشهر اي مضت عامته وابطئي او اسرعي حال من الليالي على تقدير القول
او كون الامر بمعنى الخبر ويجوز ان يكون الخبر منقطعا اي اصنعي ما شئت ايتها الليالي فلا يتفاوت الحال عندي بعد ذلك ولا
ابالي وافناه اي ابا النجم او شعر راسه وقيل الله امر الله او ارادته وقال اليمني معناه ان هذه المرأة اصبحت تدعي علي ذنبا
وهو الشيب والصلع والعجز وغير ذلك من موجبات الشيخوخة وقال ذنبا لان المراد كل الذنب المشتمل على كل عيب ولم اصنع شيئا
من ذلك الذنب فلم ينصب كله لانه لو نصبه مع تقدمه على ناصبه لافاد تخصيص النفي بالكل وهو دليل على انه فعل بعض
ذلك الذنب ومراده تنزيه نفسه عن كل جزء منه فلذلك رفعه ليفيد انه لم يصنع منه شيئا قط لا كله بجميع اجزائه

مصنوع

غير مصنوع والتقدير لم اصنعه فحذف الضمير للتخفيف والحاصل ان النصب يفيد سلب العموم والرفع يفيد عموم السلب ثم قال
ولقائل ان يقول لما كان الضمير في كله عائدا الى ذنبا وهو نكرة والنكرة لواحد غير معين كلا بد ان يكون المضمر هو ذلك الذنب الذي
ليس بمعين فقط لاعادة الضمير اليه فلا يكون فيه نفيا لجميع الذنوب فلا يلزم ما ذكره من تنزيه نفسه من جملة الذنوب
لا يقال ان الضمير لما كان عبارة عن النكرة المذكورة ودخول النفي عليها يقتضي العموم فدخول النفي عليه ايضا يقتضي ذلك
لانا نقول ان الفرق ظاهر بين قولنا لم اصنع ذنبا وبين قولنا لم اصنع ذلك الذنب المذكور الذي ليس بمعين في اقتضاء
الاول العموم دون الثاني ثم نقول فيكون العصبية في تحقيقه والتقدير كل ذلك الذنب غير مصنوع لي وانما يكون
ذلك اذا كان ذلك ذنبا ذو جزء يمكن الاتصاف ببعضه دون بعض وعلى هذا اما ان يكون المراد بالكل الكل المجموعي
هو الغالب الظاهر من دخوله في الشخصيات فلا تفاوت في تقدم السلب عليه وتقدمه على السلب في عدم اقتضاء شمول النفي
جميع الاجزاء او يكون المراد كل واحد واحد من الاجزاء كما يستعمل في الكلي باعتبار الجزئيات فقد يظهر الفرق بينهما بان
رفعها الكل لزم عموم النفي لجميع الاجزاء وان نصبه لم يلزم ومع ان الاستعمال على هذا الوجه في الشخص قليل فانه
يلزم من صدق ما ذكره من تنزيه نفسه من جملة اجزاء ذلك الذنب الواحد فلا يكون ذلك الكلام منتجا انتهى **قوله**
وقد صرح الشلوبين وابن مالك في بيت ابي النجم بانه لا فرق في المعنى بين رفع كل ونصبه في الشرح وكلام سيبويه في
الكتاب صريح او كالصريح في ذلك على ما نقله بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص واختار الشيخ تقي الدين السبكي صحة
ما قاله سيبويه وحمله على ظاهره وعلله بان اللفظ اذا ابتدى بكل ومعناها كل فرد فعاملها المتاخر في معنى الخبر عنها لان
السامع اذا سمع المعمول يتشوق الى عامله تشوق سامع المبتدأ الى خبره فكان كله لم اصنع منصوبا او مرفوعا في المعنى سواء
والجواب عن الاية يعني قوله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور وقد اجاب التفتازاني عنها بان قال والحق ان هذا الحكم
اكثري لا كلي **قوله** ثم ايتيا عن الزمان اي كل وقت رزق وذكر كل هنا استدراك لان ما بعدها نفس الزمان الذي
نابت عنه ما والفعل الواقعان بعد كل في كلما رزقوا وذلك الزمان هو وقت رزق **قوله** وللوجه الاول يعني بان
كثيرا يجيء الماضي بعدها يعني بعد كلما مع كثرة مجيئه بعد ما المصدرية وفي الشرح كيف يكون هذا مقربا مع ان المصدرية
توصل بالجملة الفعلية مطلقا سواء كان فعلها ماضيا او مضارعا ولا ترجيح للاول على الثاني باعتبار الكثرة والقول بل
لم مرجح لان الشيء الذي يتردد بين امرين احدهما اكثر من الاخر يكون حمله على الاكثر اقرب **قوله** وان ما التوقيتية هذا
عطف على كثرة بيان للمقرب الثاني وما التوقيتية هي ما المصدرية الثانية هي وصلتها عن الزمان يعني ان المقرب الثاني
هو كون ما التوقيتية شرطا من حيث المعنى كما ان كلما كذلك ولاجل انها شرط في المعنى احتيج بعدها الى جملتين احدهما مرتبة
على الاخرى ولا يكون شرطية يعني ولا يجوز ان يكون ما في الصحيح كلما اسم شرط مثلها في ما تفعل افعل ومقيد بهذا لان التوقيتية
شرط في المعنى كما صرح به وهي الوجه الاول من الوجهين الجائزين **قوله** ان تلك عامة فلا يدخل عليها اداة العموم في
الشرح لانه امتناع دخول اداة العموم على العام فقد تدخل كل الداخلة على المعرف بالالف واللام لاحتمال ارادة العموم بكل
من الاداتين ولا نزاع في صحة دخول كل على الموصولات التي هي من صيغ العموم كالذي والتي ومن انتهى واقول ويؤيد ما في كل
ما ذكره هو في ولهما عن تاج الدين السبكي انه قال في شرح التسهيل ان كلا اذا دخلت على ما فيه الالف واللام واريد
الحكم على كل فرد فهل نقول ان الالف واللام هنا يفيد العموم وكل تاكيد لها او انها لبيان الحقيقة حتى يكون تاسيسا
كل من الامرين محتمل وقال تقي الدين السبكي وقد يقال ان الالف واللام يفيد العموم في مراتب ما دخلته وكل يفيد العموم في

وكذا الظرفية المصدرية توصل بالجملة الفعلية
اعم من ان يكون فعلها ماضيا او مضارعا

فى اجزاء كل من المراتب فاذا دخلت كل الرجال افادت الالف واللام استغراق كل مرتبة من مراتب الجموع وافادت كل استغراق الاحاد فيهم
لكل منهما معنى وهو الحق لنا كذا انتهى **قوله** ودلى كلما اهتا اشند جاشت اى من الصحاح جاشت نفسى غثت ويقال دارت
للغثيان فاذا ارادت انها ارتفعت من حزن او فزع قلت جشأت ومكانك اسم فعل بمعنى اثبتى وفى الشرح كذا قيل وعلى هذا فيه
نظر اذ لا مانع من جعله ظرفا للمقدر وليس بالضرورة الى كونه اسم فعل انتهى واول الحامل له على جعله اسم فعل الا ظرفا
لاثبت مقدرا ان معنى مكانك اثبتى لا اثبتى فى مكانك ولو كان ظرفا لاثبتى المقدر لكان معناه اثبتى فى مكانك وتحمدى
من المفعول وقوله مستدا حكلما ظرف متعلق به والجزم مكانك تحمدى او تستريحى اى قول هذا اللفظ فلا احتاج الى ربط
قوله كلا وكلتا ان للهمز والشر مدى ماء المدى بفتح الميم والدال المهملة الغاية والوجه مستقبل الشئ
والقبل بفتح القاف والموحدة نشز من الارض يستقبلك وروى بكسر القاف جمع قبلة بكسرها ايضا **قوله** على حدها
فى قوله نعم لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك الفارض المسنة والبكر الفتية والعوان النصف وفى الكشاف فان قلت بين
يقتضى شيئين فصاعدا فمن اين جاز دخوله على ذلك قلت لانه فى معنى شيئين حيث وقع مشارا به الى ما ذكر من الفارض
والبكر فان قلت كيف جاز ان يشار به الى مؤنثين وانما هو للاشارة الى واحد مذكر قلت جاز ذلك على تاويل ما ذكر
وما تقدم للاختصار فى الكلام قال التفتازانى وذلك انه لما كان تثنية اسماء الاشارة والموصولات وجمعها ليست على قانون اسماء
الاجناس بان يلحق اواخرها الف ونون وواو ونون بل بالوضع صيغ مخصوصة وكذلك تانيثها ليس بالحاق التاء جوزوا
فيها ما لم يجوزوا فى اسماء الاجناس واريد بالمفرد منها ما يراد بالتثنية والجمع وبالمذكر ما يراد بالمؤنث ولذا جاء التعبير
بلفظ الذى عن الجمع **قوله** كلا اخى وخليلى واجدى عضدا هذا صدر بيت عجزه فى النائبات والمام الملمات
والخليل الصديق وواجدى اسم فاعل مفرد مضاف الى ياء المتكلم والعضد الساعد وهو من المرفق الى الكتف و
الالمام الاتيان والنزول والملمة النازلة من نوازل الدهر **قوله** كلاهما حين جد الجرى بينهما الخ هذا البيت للفرزدق
يصف فرسين يتجاريان وجد الامر يجد جدا بكسر الجيم فى المضارع وفتحها فى المصدر بمعنى عظم واعيينا قولهم جد
بها اى عظم ربنا وجل غناه وفى حديث انس كان الرجل منا اذا قرأ البقرة وآل عمران جد فينا اى عظم فى اعيننا واقلعا
كفا وابى اسم فاعل من ربا الفرس اذا انتفخ من عدو او فزع **قوله** ان المنية الحتوف بضم المهملة جمع حتف بفتحها
وهو الموت يقال مات فلان حتف انفه اذا مات من غير ضرب ولا قتل ولا يبنى منه فعل والسواد ههنا الشخص والجمع
اسودة ثم اساود جمع الجمع **قوله** ثم الصواب انشاده كلاهما بوفى المخارم وفى الشرح لم يتبين لى معنى البيت تقدير
ثبوت هذه الرواية اذ المخارم جمع مخرم بكسر الراء وهو منقطع انف الجبل وهى افواه الفجاج واقول لا يتعين ذلك لجواز
ان يكون مخارم ههنا جمع مخزم بمعنى المنسة من خزم بفتح الزاى يخزم بكسرها قال فى الصحاح خزمت الجزار اخزمته بالكسر اذا
اثقبته لمى انسد منه كيف **قوله** كى تجنحون الى سلم اه تقدم الكلام عليه فى كى **قوله** وهو اسم دخول
الجار عليه بلا تاويل الخ يقولهم بلا تا وبل من ان تمت فهو محجبه من ان تت **قوله** على كيف بيع الاحمرين فى الصحاح
واهلك الرجال الاحمران اللحم والخمر فاذا قلت الاحامرة دخل فيه الخلوق **قوله** والابدال الاسم الصريح فى الشرح يريد
بلا تا ويل والا ورد نحو يعجبنى ان تفعل الخبر احسانك للفقراء **قوله** لمجالستها لادوات الشرط هذا علة لقوله والا كيف تجلس اجلس
بالجزم عند البصريين **قوله** وقيل يجوز مطلقا بمعنى سواء اقترنت بها ولم تقترن بها **قوله** وهذا يشكل الاشارة بهذا الى
كون جواب كيف فى ذلك المثال محذوفا لدلالة ما قبلها وجه اشكاله ان الفعل الذى قبلها ليس مماثلا للفعل الذى بعدها

فى اللفظ والمعنى وانما قال على اطلاقهم لانه لا يشكل اذا قيد الجواب بالمذكور دون المقدر المحذوف ولقائل ان يقول لا اشكال
لانا لا نقدر الجواب فعلا مثل الذى قبلها وانما نقدر فعلا مضارعا من المشية متعلقا بالحدث الذى قبلها والتقدير كيف
تشاء الامور تشاء تصور كرأى لا فرق بين المشيتين الا بالتعلق فصدق ان شرطها مماثل لجوابها وان جوابها محذوف لدلالة ما
قبلها لان ما قبلها فعل اختيارى والافعال الاختيارية يتعلق بها الارادة على المشية واستلزامها وكثيرا ما يطلق ويراد منها
كقوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة اى اردتم القيام اليها وقولك اذا ذهبت الى الجمعة فاغتسل اى اردت الذهاب اليها **قوله**
ويقع خبرا قبل ما لا يستغنى اى عن خبر فى الحال او فى الاصل فكيف فى قول البخارى باب كيف كان بالاضافة خبر لكان ان
كانت ناقصة وحال من فاعلها ان كان تامة ولا بد قبلها من مضاف محذوف والتقدير باب جواب كيف كان بدء
الوحى وانما احتيج الى تقدير هذا المضاف لان المذكور فى هذا الباب هو جواب كيف كان بدء الوحى ثم الجملة فى محل جر
بالاضافة ولا يخرج اسم الاستفهام اعنى كيف بذلك عن الصدرية لان المراد من كون الاستفهام له الصدر ان يكون فى صدر
الجملة التى هو فيها وكيف على هذا الاعراب كذلك **قوله** ولا يتجه فيه ان يكون حالا من الفاعل لان فى ذلك وصفه تعالى
بالكيفية وهو ممتنع **قوله** او ناقصة وقلنا بدلالتها على الحدث فانه يتجه لانه لو لم يقل بدلالتها على الحدث
يكون كيف كان حالا متقدمة على عاملها المعنوى وهو ممتنع **قوله** وجملة الشرط اراد بها مجموع الشرط والجواب واراد
بضمير الجمع الضمير الذى ذكر فى المعنى مجرورا باللام **قوله** قيل صحيح او سقيم لان الجواب المطابق للفظ عند سيبويه ان يقال
على خير او شر ونحوهما الان وعند السيرافى والاخفش على العكس اى ان اجيب على المعنى دون اللفظ قيل على خير او شر ونحوهما
لان الجواب المطابق للفظ عندهما ان يقال صحيح او سقيم **قوله** على انه لم يسمع فى الى انه على فى الشرح هذه شهادة نفى وفى
الكشف الكبير اعلم ان معنى الاستفهام قد يسلخ عن كيف فيبقى دالا على معنى الحال كما حكى قطرب عن بعض العرب انظر الى كيف
يصنع الى حال صنعه وفى شرح الرضى واما قولهم انظر الى كيف تصنع فكيف فيه مخرج من معنى الاستفهام لتوسطه على الصدر
انتهى **قوله** فيلزم ان يعلق الاستفهام فعل متقدم لان معنى تعلق الى هما قبلها ان المجرور بها معمول لما قبلها بواسطتها **قوله**
وانما هى منصوبة بما بعدها على الحال وفعل النظر معلق بها وهى وما بعدها بدل من الابل بدل اشتمال فى الشرح اذا كانت الجملة
من كيف وما بعدها بدلا من الابل والابل مجرور بالى وجب تقدير ان العامل فى البدل هو العامل فى المبدل منه او بتقدير على الخلاف
فقد لزم تعليق حرف الجر عن العمل ضرورة وهو باطل واقول يمكن الجواب عن هذا بانه يغتفر فى الشئ اذا كان تابعا ما لا يغتفر
فيه اذا لم يكن كذلك وبهذا يمكن ان يجاب عن قول المص لان دخول الجر على كيف شاذ بان يقال انما الشذوذ فى الدخول بالاصالة وهذا
بالتبعية وعن قوله فيلزم ان يعلق الاستفهام فعل متقدم بان يقال هذا الاستفهام تابع ويغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع
ثم فى الشرح والذى ينبغى ان يقال ان كيف لتسلخ الاية للاستفهام والظاهر مضافة الى الجملة بعدها كما فى قول بعض العرب
انظر الى كيف يصنع اذ يقال انها للاستفهام والجملة بدل من مجموع الجار والمجرور باعتبار المحل ولا بعد فى ان نظر يتعدى بنفسه
تارة وبالحرف اخرى فيتعدى بالحرف الى الابل وبنفسه الى البدل فهو عامل فى محل الجملة نصبا والعامل معلق عن العمل بها لاجل
الاستفهام واقول يلزم على الاول تخريج القران على القليل الشاذ والذى لم يحكه الا قطرب عن بعض العرب ويلزم على الثانى
ان يكون الفعل الواحد فى اطلاق الواحد متعديا بنفسه وغير متعد بنفسه **قوله** الى الله اشكو اه فى الشرح فيه يجوز
ان يكون كيف يلتقيان جملة استئنافية فيه بيانا على سبب الشكوى وهو استبعاد تلاقى الحاجتين **قوله** اذا قل مال المرء اه لبن
القناة ههنا كناية عن ضعف الحال **قوله** او بالعطف بالفاء الخ كيف بين العاطف والمعطوف وفى الشرح لا يصح التخريج على

ذلك مع ما تقدم من ان كيفية وقوع المحل على الجزئية اذ الاقحام يقتضي ان يكون لها محل ويمكن ان يكون قوله بالعطف متعلقا بمحذوف والتقدير او بوجه ذلك بالعطف فيكون هذا تتميما لما تقدم **قوله** وحرف النداء مكسورة مع كل ظاهر قال الرضي اعلم ان كل كلمة على حرف واحد كالواو والفاء ولام الابتداء فحقها الفتح لثقل الضمة والكسرة على الكلمة التي هي في غاية الخفة لكونها على حرف واحد وانما كسر باء الجر ولامه لموافقة معمولها وانما ابقي لام الجر الداخلة على المضمر على فتحها الحاقا لها بسائر اللامات كلام الابتداء ولام جواب لو وغير ذلك وانما خص لام المضمر بذلك لئلا يلتبس اذن بغيرها من اللامات اذ المضمر المجرور غير المرفوع ولو فتحت في غير المضمر لالتبست بلام الابتداء والفرق بالاعراب لا يتم اذ ربما يكون الظاهر مبنيا او موقوفا عليه **قوله** الا مع المستغاث المباشر لها مفتوحة قال الرضي وانما فتحت لام الجر في المستغاث لاجتماع شيئين احدهما الفرق بين المستغاث به والمستغاث له وذلك انه قد يلي يا ما هو مستغاث له بكسر اللام والمنادى محذوف نحو يا للمظلوم وبالضعيف اي يا قوم والثاني وقوع المستغاث موقع الضمير الذي يفتح لام الجر معه انتهى وقيد المص المستغاث بالمباشر لان المستغاث الذي ليس بمباشر لها بل هو معطوف على مستغاث مباشر لها لام مكسورة نحو يا للكهول ويا للشبان لحصول الفرق بينه وبين المستغاث له بعطفه على المستغاث **قوله** واما قراءة بعضهم الحمد لله بضم اللام فهو عارض للاتباع هذا جواب سؤال يرد على قوله مكسورة مع كل ظاهر تقرير السؤال ان هذه الكلمة مفتوحة بهذه القراءة وتقرير الجواب ان المراد انها مكسورة بحسب الاصل وذلك لا ينافي وقوعها غير مكسورة في بعض المواضع لعارض والبعض الذي قرء بهذه القراءة هو ابراهيم بن ابي عبلة **قوله** فيا شوق ما ابقى ويالي من النوى هذا صدر بيت عجزه **قوله** ويا دمع ما اجرى ويا قلب ما اصبى شوق في بعض النسخ المعتبرة مبني على الفتح وكذا دمع وقلب وذلك على انها منادى معرف بالقصد لا على انه مضاف الى ياء المتكلم على ما حكاه يونس من يا ام لا تفعلي حيث اكتفي من الاضافة بنيتها وضم الاسم كما يتم المفرد المنادى لان هذا الوجه قليل وجرى المنادى المضاف الى ياء المتكلم مختص بالكثير وبه ان لا ينادى الا مضافا لان اللام لا يجوز فيه الكسر والفتح الجائزان في المنادى المضاف الى المتكلم وما ابقى صيغة التعجب حذف منها المتعجب منه اي ما ابقاك وكذا ما اجرى وما اصبى وهو بالصاد المهملة والموحدة من صبا يصبو صبوة وصبوا اي مال الى الجهل والفتوة او بالضاد المعجمة من ضني بالكسر بمعنى ضنا من واضناه المرض اي نقعه واثقله **قوله** وهذا اللام لا يدل الا ابن جني هذا جواب عما يتوهم ان ما ذكره ابن عصفور دليلا على وجود كون يا لي مستغاثا من اجل بني ما بعده الا ابن جني وهو جائز كون يا لي مستغاثا لما ذكره بعض احد المعنى الحادي والعشرين وهو ان ابن عصفور يرى لام المستغاث متعلقة بادعو وابن جني يراه متعلقة بيا **قوله** ومن العرب من يفتح اللام الداخلة على الفعل كانهم فعلوا ذلك للفرق بين لفظ اللام التي تجزم الفعل وهي لام الامر واللام التي ينتصب الفعل بعدها وفي الشرح كانهم فعلوا ذلك كراهية لادخال صورة لام الجر المختصة بالاسم الظاهر على صورة الفعل ففتحوا اللام للتشابه ما يدخل على الفعل واول لام الامر مكسورة وهي داخلة على نفس الفعل فكيف يكون فتحهم تلك اللام للتشابه ما تدخل على الفعل ولعل مراده اللام التي في نحو ان زيدا ليقوم **قوله** احدها الاستحقاق وهي الواقعة بين معنى وذات لم يضر ابن ام قاسم هذه اللام وانما مثل لها في الجنى الداني بالنار للكافرين وفي شرح التسهيل بالجلباب للجارية والجل للفرس وكل ذلك وقعت اللام فيه بين ذاتين **قوله** ومنه وللكافرين النار اي عذابها انما فسرها بذلك لان ذلك وقعت اللام فيه بين ذات ومعنى ملفوظ وهذا بين ذات ومعنى مقدر مضاف الى النار اقيم هو مقامه في اعرابه وانما كان التقدير في هذا الاية ذلك لان الكافرين لا يستحقون ذات النار وانما يستحقون عذابها ولم يجعل اللام فيها للاختصاص لان النار ليست مختصة بالكافرين بل يكون بعضها لمن شاء الله من غيرهم **قوله** وقولك هذا الشعر لحبيب الشرح هذا هو مما وقعت فيه اللام

بين ذات ومعنى وكذا ما قبله وما بعده ما دمت لي فيكون من القسم الاول لا الثاني واقول مراده بالمعنى في قوله هي الواقعة بين معنى وذات المصدر الصريح الذي اريد به معناه بدليل ما ذكره من الامثلة وما دمت ليس بمصدر صريح والشعر هنا بمعنى المشعور ولم يرد به معناه المصدري وحبيب هو ابو تمام الطائي الشاعر الذي كان بمصر في حداثته يسقي الماء في الجامع ثم جالس الادباء وكان فطنا فهما فلم يزل يعاني الشعر حتى قاله فاجاده وسار شعره فبلغ المعتصم خبره فحمله اليه فعمل فيه قصائد فنقل به المعتصم على شعراء ذلك العصر ومات في جمادى سنة احدى وثلثين ومائتين ولم اثنتان وخمسون سنة **قوله** وبيجر ان فيه تقليلا للاشتراك لان اللام على تقدير الاستغناء بذكر الاختصاص عن المعنيين الاخرين يكون لعشرين معنى وعلى تقدير عدم الاستغناء به يكون لاثنين وعشرين معنى وفي شرح التسهيل لابن ام قاسم قال بعضهم والصحيح ما قاله سيبويه من ان اللام للاستحقاق وهو معناها الخاص لانه لا يفارقها وانما جعلت للملك لانه ضرب من الاستحقاق وقد يلحقها مع ذلك معان اخر انتهى **قوله** ويوم عقرت للعذارى مطيتي هذا صدر بيت لامرئ القيس عجزه فيا عجبا من رحلها المتحمل ويوم مبني على الفتح لاضافته الى مبني وهو معطوف على قوله في البيت السابق لا سيما يوم وذلك يجوز فيه الرفع والجر ومعنى عقرت جرحت والمراد هنا نحرت والعذارى بفتح الراء وكسرها جمع عذراء وهي البكر من العذرة بضم العين وهي البكارة والرحل البعير اصغر من القتب كذا في الصحاح والمتحمل بضم الميم الاولى وفتح الثانية اسم مفعول من تحملت بمعنى حملت وقد ذكر شارحو العينية الكلام على سبب قصة عقر امرئ القيس للعذارى مطيته **قوله** وتعلقها بليعبدوا وزعم ان ليعبدوا لاجل ايلافهم على معنى الخليل فان قلت لم دخلت الفاء قلت لما في الكلام من معنى الشرط لان المعنى اما لا فليعبدوا لايلافهم على معنى ان نعم الله عليهم لا تحصى فان لم يعبدوه لسائر نعمه فليعبدوه لهذه الواحدة التي هي نعمة ظاهرة وفي الشرح ادخال الفاء بعض كلام المص على فليعبدوا دليل على قصد الحكاية فيلزم تعلق اللام بهذا اللفظ المحكي وليس كذلك وانما تعلقها بالفعل فقط فينبغي ان يكون هذا على حذف مضاف اي ومن تعلقها بفعل فليعبدوا **قوله** وقيل بما قبله اي فجعلهم كعصف ماكول لايلاف قريش في الكشاف والمعنى انه اهلك الحبشة الذين قصدوهم ليتسامع الناس بذلك فيتهيبوهم زيادة تهيب ويحترموهم فضل احترام حتى ينتظم لهم الامر في رحلتهم ولا يجترئ احد عليهم **قوله** وضعف بان جعلهم كعصف انما كان لكفرهم وجرأتهم على البيت في الشرح رد هذا بان جزاء الكفر يوم القيامة بدليل اليوم تجزى كل نفس بما كسبت سلمنا لكن لا نمنع ان يكون لهما ولو ذكر الكفر لانه لم يتعلق به غرض بعود اليهم وذكرنا العلة الثانية لانها المتن بها عليهم سلمناه لكن يكون اللام للعاقبة وهذا القول لجماعة وقالوا لو كان كذا لكان لايلاف بعض سورة الم تر واجماع الجميع على الفصل بينهما يرده واقول الجواب عن هذا الرد ان القول بتعلق لايلاف قريش بجعلهم مبني على ان القرآن وان تفاصلت سوره شيء واحد فيتعلق ما في سورة منه بما في اخرى **قوله** وتعلقت بالجواب لا جرم على الاتساع في الظرف لان الجواب مقرون بلام القسم ولام القسم لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ونظير ذلك قول المص في النوع الثاني عشر من الجهة السادسة من الباب الخامس ان اذا في ولم يتم اذا ما مات لسوف اخرج حيا ظرف لاخرج وانما جاز تقديم الظرف على لام القسم لتوسعهم في الظروف في الشرح وقد تقدم في الفصل الثاني من الفصول التي عقدها المص لاداة الالف المفردة ان ابن الحاجب قال في قوله ثم اذا ما تليت عليهم آياتنا بينات ما كان حجتهم ان اذا هذه غير شرطية فلا يحتاج الى جواب وعاملها ما بعد ما النافية ورده المص بان مثل هذا التوسع خاص بالشعر كقوله ونحن عن فضلك ما استغنينا فكيف يتاتى به بعد جزمه باختصاص هذا التوسع بالشعر ان يخرج النثر عليه فان قلت ما جزم بذلك في ما النافية قلت جزمها من الادوات التي لها الصدر ديننا يكون الصدر في تكون حكم الجميع واحدا ولا يتخرج عليه الا ان يصح عنه انه قال ان ما النافية اوغل في التصدير من اللام الى التابع

وهو يتعلق بلايلاف قريش باخر سورة مذهب الزجاج انتهى وقال الحرفي ورد هذا القول

اشد تغيير المعنى الكلام من عجزه لان تغيير الى النقيض ومرتبة التصدير باعتبار التغيير قال الرضى وانما كانت مرتبة ما يغير معنى الكلام
التصدير لان السامع يبنى الكلام الذى لم يصدر بالمغير على اصله فلو جوز ان يجى بعده ما يغيره لم يدر السامع اذا سمع
بذلك المغير هو راجع الى ما قبله بالتصدير او مغير لما يجى بعده من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه **قوله** عوض لا يتفرقن هذا بعض بيت تقدم
في حروف النفى في الكلام على عوض وهو رضيعى لبان ثدى ام تحالفا باسحم داج عوض لا نتفرق **قوله** وانت الذى في رحمة الله اطمع
هذا صدر بيت عجزه فيا رب ليلى انت في كل موطن والاصل في رحمته او في رحمتك لان الاسم الظاهر اذا اخبر به عن ضمير جاز في العايد
اليه ان يطابق الضمير وان يطابق الظاهر بان يكون ضمير غيبة **قوله** ومن ذلك يعنى ومن اللام التى للتعليل وكذلك التفريع قوله ومنها
اللام الثانية ومنها اللام الداخلة عابدا الى اللام التى للتعليل واعلم ان التلاوة وجعلنا منهم ائمة يهدون بامرنا لما صبروا كما وقع في
بعض النسخ لا وجعلناهم كما وقع في غالبها **قوله** بان معرفة بعضها اى بعض معجزيها اى ما يهاما اماركى **قوله** ولا با اللام بطريق الامانة
فلا فالاكثر الكوفيين جميع الكوفيين قالوا ان اللام ناصبة ثم اكثرهم قالوا ناصبة بطريق الاصالة وباقوهم قالوا ناصبة بطريق النيابة
عن ان كذلك فصل الشمل باتفاق الثلثين اللام الجارة والاخر لام كى **قوله** قال المغنى لرجلكم هو بلام مفتوحة للقسم ونشاة
تحتية مضمومة ونون مشددة للتاكيد **قوله** والمقسم عليه محذوف المراد بالمقسم عليه الجواب **قوله** اذا قلت قد نى
اى قد بى كفانى وحلفة منصوب على انه مفعول مطلق لفعل محذوف اى احلفه حلفه وذا بمعنى صاحب وهو هنا اللبن واضاف
الانا للصبف لكونه شاد بانيه ومعنى ليغنى متى لعجله غبا عن كان الطعام يحتاج الى من يطعم **قوله** واتكى عينا تقضى بعد
حبة هذا صدر بيت عجزه طابت لصا مثل في ذلك البلد وايكى بكسر الكاف والحد بكسر الجيم وتشد بالدال صد البلد بكسر الموحدة
والاصال جمع اصل وهو عندهم انها حرف زائدة مؤكدة عن جار ولكنه ناصب في الشرح يلزم عليه عمل عامل الاسم في الفعل فان اللام
الزائدة تعمل في الاسماء الجر وقد عملت في الفعل النصب ومعناها التوكيد في الحالتين فينتقض بهذا قولهم لا تعمل عوامل الاسماء في الافعال
ولا العكس لكن لعل الكوفيين لا يرون صحة هذه الكلمة فاقول ولو كانوا يرون صحة هذه الكلمة لا يلزم عليه عمل عامل الاسم
في الفعل لان عامل الاسم اللام الجارة الزائدة وعامل الفعل اللام الناصبة الزائدة وهذه بمنزلة لوضع الواضع وحصلها غاية
الامر انها اتفقتا في اللفظ **قوله** ومذهب عند البصريين ان الاصل ما كان قاصد للفعل ونفى القصد الفعل ابلغ من نفيه
في الشرح هذا مشكل فان التوكيد ح لم يستفد من اللام وانما استفيد من نفى التسبب وان نفى المسبب واقول بل استفيد انما
ح من اللام لانه استفيد مما تعلقت به واقيمت مقامه بعد حذفه **قوله** باعاذل اى لا تردن اه العذل بالذال المعجمة
الملامة والعوال جمع عاذله والامر المطاع واخبر به عن جمع المؤنث وهو المفرد لان فعيلا يستوى فيه المذكر والمؤنث
في المفرد والجمع قال الله تعالى والملائكة بعد ذلك ظهير او لان هاك مضافا محذوفا اى ليس عذلهن بامر **قوله** وعلى هذا فنفى
عدم حرف جر معه في الشرح كيف يكون معه ادهم نفى دون قاصد للفعل وقضية هذا ان تكون اللام للتقوية وكثرا ما يطلق القول
بزيادتها الا ان المراد صحة اسقاطها والمصنف يرى صحة القول بانها متعلقة بالعامل بناء على انها ليست زائدة محضة ولا هى معدية
محضة بل هى منزلة بين منزلتين واقول اذا كانت اللام المقوية منزلتها بين الزائدة والمعدية لم يبعد اطلاق المعدية عليها **قوله** الكسائى
وزعم كثير من الناس ولذلك وان كان مكرهم لتزول منه الجبال في قراءة غير الكسائى بكسر اللام الاولى وفتح الثانية اما فيد بغير
الكسائى لان من قراءة الكسائى بفتح اللام الاولى ورفع الثانية وهى قراءة ابن عباس ومجاهد وقرابها ابضا عمر وعلى وابى وابو
سلمة بن عبد الرحمن وابو اسحق السبيعى وزيد بن على الآن هولاء قرا او ان كاد بدل مكان النون وخرجها عند البصريين على كون
ان مخففة من الثقيلة واللام هى الفارقة وعند الكوفيين على كون ان نافية واللام بمعنى الا واما تخريج قراءة الجمهور ففى الحجر

بهما

بهما عن الحسن وجماعة ان ان نافية وكان تامة والمعنى تحقير مكرهم وانه ما كان لتزول منه الجبال الشرايع والنبوات التى هى كالجبال
في ثبوتها وقوتها ويؤيد هذا التاويل ما روى عن ابن مسعود انه قرا وما كان بالنافية لكن هذا التاويل يعارض ما تقدم من
القراءات لان فيها تعظيم مكرهم وفى هذه تحقيره ويحتمل على تقدير ان نافية ان يكون ناقصة واللام لام الجحود وخبر كان على
الخلاف الذى بين البصريين والكوفيين اهو محذوف وهو الفعل الذى دخلت عليه اللام وعلى هذا الاحتمال وكون اللام
متعلقة بمحذوف في موضع خبر كان خرجها الحوفى انتهى ولا يخفى ان في قول المص كثير من الناس معارضة لهذا الاخير وفى الشرح
وقد جمع ابن الحاجب بين النفى في قراءة الجمهور والاثبات في قراءة الكسائى بان المراد بالجبال في قراءة الجمهور ايات الله في
شرايعه لانها بمنزلة الجبال في الثبات والتمكن وفى قراءة الكسائى الامور العظيمة التى ليست بمعجزات **قوله** وفيه نظر لان الهنا
فعلى هذا لم ما دلو لا اختلاف فاعل كان وقول في الشرح المخرجين لللاية على ذلك الوجه وهم كثير من الناس لا يردون كثيرا ما ذكره
المص شرطا ولا يوافقون على صحته وانما رد عليهم بعد ثبوته بدليل لا تكلم فيه **قوله** والذى يظهر لى ان هذا الام كى فان ان شرطية
في الشرح هذا الكلام صاحب الكشاف وعبارته وان كان مكرهم لتزول منه الجبال وان عظم مكرهم وتبالغ في الشدة فضرب زوال
الجبال منه مثلا لتفاقمه وشدته اى وان كان مكرهم مسوى لازالة الجبال معدا لذلك وقد جعلت ان نافية واللام مؤكدة كقوله
وما كان الله ليضيع ايمانكم انتهى وفى البحر بعد كلام صاحب الكشاف وعلى تخريجه يكون ان هى المخففة من الثقيلة وكان هى الناقصة
واقول معنى هذا قول الشارح وما ذكره المص ليس من مخترعاته وانما هو كلام صاحب الكشاف نحا المص **قوله** فما جمع ليغلب
جمع قومى نجاء بغلب منساة تحتيه فاول مضارع غلب وفى الشرح وليس ما ذكره في البيت وقول ابى الدرداء متعينا لذلك لجواز ان
يكون المعنى في البيت فما جمع ما هلا للغلبة وفى قول ابى الدرداء ولا انا مريد لتركها **قوله** وتله للجبين في الصحاح
وتله للجبين اى صرعه كما يقال كبه على وجهه وفى الكشاف تله للجبين صرعه على شقه فوقع احد جنبيه على الارض تواضعا
والحادى عشر ان يكون بمعنى عند في الشرح هى اللام المفيدة للاختصاص والاختصاص على ثلاثة اضرب اما ان يختص الفعل بالزمان
لو وقع فيه نحو كتبته لغرة وكذا او يختص به لو وقع بعده نحو كتبته لخمس خلون او يختص به لو وقع قبله نحو كتبته لليلة بقيت
مع الاطلاق يكون الاختصاص لو وقع فيه ومع قرينة تخلت لو وقع بعده ولقرينة نحو بقيت لو وقع قبله كذا قال الرضى **قوله**
فلما تفرقنا اه هذا البيت لمتمم بن نويرة يرثى اخاه مالكا الذى قتله خالد بن الوليد **قوله** السادس عشر موافقة عن نحو
وقال الذين كفروا للذين امنوا في كافية ابن الحاجب اللام تكون بمعنى عن مع القول قال الرضى يعنى في قوله تعالى وقال الذين كفروا
للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه اذ لو كانت كاللام في قلت لزيد لكان يقال ما سبقتمونا على الحكاية بالمعنى لا باللفظ **قوله**
وقيل لام التبليغ والتفت عن الخطاب الى الغيبة او يكون اسم المقول لهم محذوفا القائلون بان اللام في هذه الاية للتبليغ كاللام
في قلت لزيد لما ورد عليهم انها لو كانت كذلك لقيل ما سبقتمونا اجاب بعضهم بان ضمير الغيبة في سبقونا المدخول لام التبليغ
الى الغيبة واجاب آخرون بان ضمير الغيبة في سبقونا غير عائد على ما دخل عليه لام التبليغ واسم ما دخل عليه لام التبليغ وهم
المقول لهم محذوف وهو من سبقونا فقوله او يكون اسم المقول لهم محذوفا يعنى من سبقونا الامن الاية لان هذا القول في مقابلة القول
بان في سبقونا التفاتا والقول الثانى في سبقونا التفاتا فاقول ان المقول لهم مذكور في سبقونا فكلامه مبنى على كون اللام للتبليغ
وفى الشرح بعد قوله او يكون اسم المقول لهم محذوفا كذا ثبت فيما وقفت عليه من النسخ والصواب ان يكون اسم المقول له محذوفا
المجرور باللام هو المقول لهم وهو مذكور لا محذوف انتهى واقول توهم الشارح ان معنى قوله او يكون اسم المقول لهم محذوفا ان
محذوف من الاية نحطاه وليس كذلك وانما معناه انه محذوف في سبقونا كما قررناه **قوله** وحيث دخلت اللام على غير المقول لهم فالتاويل

لاما سبقونا ثم قال الرضى ويجوز ان يكون اللام للتبليغ كاللام في قلت لزيد كانما قيل ما سبقونا على الحكاية

وهم المؤمنون الذين خاطبهم الكافرون ودخول التفات من الخطاب الذى عين مدخول اللام التبليغ الى الغيبة

اصل الثلثين

الوقت بعد العصر الى المغرب ويجمع ايضا على اصل بضمتين واصال بالمد مثل الصاد قوله

على بعض ما ذكرنا الا انه لسقط من الوجوه السابقة كون اللام للتبليغ **قوله** كضرائر الحسناء اه الضرائر جمع ضرة بفتح الضاد المعجمة على غير قياس
وضرة المراة امراة زوجها والبغي مجاوزة الحد والذميم بالمهملة القبيح وبالمعجمة ضد الممدوح **قوله** فللموت تغذو والداة تغذوا
بالعين والذال المعجمتين من الغذا بكسر العين وهو ما يتغذى به من الطعام والشراب وقد غذوت الصبي بالطعام واللبن فاغتذى
به ولا يقال غذيته واما الغذا بفتح العين المعجمة وبالذال المهملة فطعام بعينه وهو خلاف العشا كذا في الصحاح والسخال بكسر
السين المهملة وتخفيف الخاء المعجمة جمع سخلة بفتح السين وسكون الخاء قال ابو زيد يقال لاولاد الغنم ساعة تضعه امه من الضان
والمعز جميعا ذكرا كان او انثى سخلة والجمع سخل وسخال **قوله** فاللام استعارة لما يشبه التعليل كما استعير الاسد لمن يشبه
الاسد اعلم ان الاستعارة ان كانت في اسم الجنس اعني ما وضع لشيء من حيث هو لا باعتبار تعلق صفة به كاسد للرجل الشجاع وقتل للضرب
الشديد فاصلية وان كانت في الفعل وغيره من المشتقات او في الحرف فتبعية اما بيان التبعية في الفعل وغيره من المشتقات فلان
المقصود الاهم منه هو المصدر فيقع الاستعارة في المصدر اولا ثم بتبعيته لك يقع في المشتق فيقدر في نطقت الحال والحال ناطقة
بكذا الاستعارة في لفظ النطق للدلالة ثم اشتق منه الفعل والصفة فيكون الاستعارة في المصدر اصلية وفي الفعل والصفة تبعية
واما بيان التبعية في الحرف فلان الاستعارة يقع في متعلق معناه اولا ثم بتبعية ذلك يقع في نفس الحرف وفسر السكاكي متعلق
معنى الحرف بما يعبر به عنه عند تفسير معناه مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية وفي معناها الظرفية وكي معناها الغرض فان هذه المعاني
ترجع اليها معاني هذه الحروف وليست نفس معانيها والا لكانت اسما لا حروفا فيقدر في قوله تعالى ليكون لهم عدوا وحزنا الاستعارة
في ترتب العداوة والحزن على الالتقاط لترتب علته الغائية عليه ثم استعملت اللام الموضوعة للدلالة على ترتب العلة الغائية فجرت الاستعارة
اولا في العلية والغرضية وبتبعيتها في اللام وفسر صاحب التلخيص متعلق معنى الحرف بالمجرور فيقدر في الاية انه استعير العداوة والحزن
بعد الالتقاط للعلة الغائية كالمحبة والتبني لمشابهة العداوة بعد الالتقاط بعلته الغائية في الترتب عليه والحصول بعده ثم استعمل
في العداوة والحزن اللام التي كان حقها ان يستعمل في العلة الغائية فيكون الاستعارة فيها تبعا للاستعارة في المجرور وهذا
التفسير ماخوذ من قول صاحب الكشاف معنى التعليل في اللام وارد على طريق المجاز لانه لو لم يكن داعيهم الى الالتقاط ان يكون لهم عدوا
وحزنا ولكن المحبة والتبني غير ان ذلك لما كان نتيجة التقاطهم وثمرته شبه بالداعي الذي يفعل الفاعل الفعل لاجله **قوله**
لله يبقى على الايام ذو حيد بمشمخر به الظيان والاس وحيد بكسر المهملة وفتح المثناة التحتية قال في الصحاح
الحيد العقدة في قرن الوعل والجمع حيود وكل نتوء في القرن والجبل وغيره فاحيد وحيد ايضا مثل بدرة وبدر وانشد قول الهذلي
والمشمخر العالي والظيان بالظاء المعجمة المفتوحة والمثناة التحتية المشددة ياسمين البر والاس معروف **قوله** فيا لله من ليل اه
مغار بضم الميم وتخفيف الغين المعجمة والفتل بالفاء والمثناة الفوقية وفي الصحاح اغرت الحبل فتلته شديدا ويذبل بالمعجمة علم
جبل لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل وجره في البيت للضرورة **قوله** كقولهم لله دره فارسا ولله انت في الصحاح والدر يعني
بالمهملة اللبن يقال في الذم لا در دره اي لا كثر خيره ويقال في المدح لله دره اي عمله وله درك من رجل وقال الرضي واما معنى
قولهم لله درك فالدر في الاصل ما يدر اي ينزل من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر وهو هاهنا كناية عن فعل الممدوح الصادر
عنه وانما نسب فعله اليه مع قصد التعجب منه لان الله منشئ العجائب فكل شيء عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه اليه تعالى
ويضيفونه اليه نحو قولهم لله انت ولله ابوك فمعنى لله دره ما اعجب فعله انتهى وقال النجم الدين سعيد واكثر ما يقال به النحاة يا منادى
الى الحجر الغائب يجوز ان يضاف الى حجر المخاطب والى حجر المتكلم **قوله** ومن يتاه الصليب المسند قال في القاموس الصليب
الشديد بالضم كسكر وابر الشديد والنيا متعلقة برجالا بينكر لئلا يتقدم ما في حيز الموصول الحرفي عليه **قوله** وملكت ما بين
العراق

ما بين العراق او العراق بلاد تذكر وتؤنث ويقال هو فارسي معرب ويثرب بالمثلثة مدينة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفي الشرح
ولا يتعين الزيادة لاحتمال ان يكون اجار بمعنى فعل الاجارة واللام صلة لركاني ولم يجرح فيه مراميها اصلى ام يخرج بمعنى فعل الجرح
قوله وليس منه ردف لكم خلافا للمبرد ومن وافقه فانهم قالوا ردف بمعنى تبع ولكي تكون اللام زائدة بين الفعل
المتعدي ومفعوله لتاكيد وصول الفعل اليه كما زيدت الباء في ولا تلقوا بايديكم وممن وافق المبرد على ذلك صاحب الكشاف
قوله بل ضمن ردف معنى اقترب يدل لعله انه معنى قول ابن عباس وغيره لباذن وقرب **قوله** اريد لانسى اه يجوز ان يكون
مثل بضم الفوقية فاوله مبنيا للمفعول ويجوز ان يكون بفتحها مبنيا للفاعل والاصل تتمثل بحذف احدى التاءين منه **قوله**
فقيل زائدة قال صاحب الكشاف في قوله تعالى يريد الله ليبين لكم زيدت اللام مؤكدة لارادة التبيين كما زيدت في لا ابا لك لتاكيد
اضافة الاب والمعنى يريد الله ان يبين لكم ما خفي عنكم من مصالحكم وافاضل اعمالكم **قوله** ثم اختلف هو اي القائلون
بان اللام للتعليل فقيل المفعول محذوف قال صاحب البحر تقديره يريد الله هذا هذا مذهب سيبويه فيما نقل ابن عطية اي تحليل
ما احلل وتحريم ما حرم وتشريع ما تقدم ذكره والمعنى يريد الله تكليف ما كلف به عباده مما ذكر لاجل التبيين لهم فتعلق الارادة
غير التبيين وما عطف عليه هذا مذهب البصريين فلا يجوز عندهم ان يكون متعلقها التبيين لانه يؤدي الى تعدي الفعل الى
مفعوله المتاخر بواسطة اللام والى اضمار ان بعد لام ليست لام الجحود ولا لام كي وكلاهما لا يجوز عندهم ومذهب الكوفيين
ان متعلق الارادة هو التبيين واللام هي الناصبة بنفسها لا ان مضمرة بعدها **قوله** وقال الخليل وسيبويه ومن تابعهما ذلك مقدر
مصدر مرفوع بالابتداء اي الارادة ما بعدها خبر المراد هاهنا كون الفعل مقدرا بمصدر لانه في المعنى مصدر وحقيقته ان
الفعل جرد عن احد مدلوليه وهو الزمان واريد به الاخر وهو الحدث قال في الكشاف بعدما قال ان أأنذرتهم ام لم تنذرهم
في موضع رفع سواء على الفاعلية او بالابتداء وخبره سواء فان قلت كيف صح الاخبار عنه قلت هو من جنس الكلام المهجور فيه
جانب اللفظ الى جانب المعنى وقد وجدنا العرب يميلون في مواضع من كلامهم مع المعاني ميلا بينا من ذلك قولهم لا تاكل السمك
وتشرب اللبن معناه لا يكن منك اكل السمك وشرب اللبن وان كان ظاهر اللفظ على ما لا يصح من عطف الاسم على الفعل قال التفتازاني
يعني ان اللفظ وان كان جملة فعلية لكنه في المعنى مصدر مضاف الى الفاعل اي انذارك وعدمه وهو مما يصح ان يخبر عنه وكذا
لا تاكل السمك بالنظر الى معناه فيحصل اسم يعطف عليه الاسم الذي هو ان تشرب وهذا معنى هجر جانب اللفظ لا ان يجعل الفعل الذي هو
لا تاكل في تقدير المصدر انتهى وفي تفسير البيضاوي الفعل انما يمتنع الاخبار عنه اذا اريد به تمام ما وضع له اما لو اطلق واريد
به اللفظ او مطلق الحدث المدلول عليه ضمنا على الاتساع فهو كالاسم في الاضافة والاسناد اليه كقوله تعالى واذا قيل لهم امنوا
وقوله يوم ينفع الصادقين صدقهم ومن ذلك تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فانه حمل على انه مبتدأ لان معناه
سماعك خير وحمل ايضا على حذف ان فيكون الاسناد فيه الى المصدر حقيقة لا الى الفعل لان ان مع الفعل في تقدير
المصدر وفيما حذف ان فيكون الاسناد فيه لقرينة ولم يجز في ان تراه عدل بالفعل عن النصب لفقد ما يدل لفظا الى الرفع الذي
هو اول الحاله والمعيدي منسوب الى معيد مصغر معد بتصغير ترخيم واصل هذا ان المنذر يسمع بالمعيدي فاعجبه فلما بلغه
فلما راه استحقره وقال تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فقال له ان الرجال ليسوا بجزر وانما المرء باصغريه لسانه وقلبه ان قال قال ببيان
وان قاتل قاتل بجنان فاعجب المنذر كلامه وصار مثلا يضرب لمن خبره خير من رؤيته والخليل هو ابن احمد بن عمرو الفراهيدي البصري
النحوي شيخ سيبويه والفراهيد بطن من الازد روى عن عاصم الاحول وغيره وذكره ابن حبان في الثقات ومولده سنة مائة ولم يكن
في العرب بعد الصحابة اذكى منه ولا اجمع وهو اول من استخرج العروض وكان من ازهد الناس واشدهم تعففا واختلف

في مفازة قيل سنة سبعين ومائة وقيل سنة خمس وسبعين ومائة قال ابو بكر بن خيثمة اول من سمي الاسلام احمد ابو الخليل بن احمد
العروضي وكذا قال المبرد واعترض بابي السفر سعيد بن احمد فانه اقدم واجيب بان اكثر اهل العلم قالوا انه يحمد بالياء المضمومة في
اوله والميم المكسورة قال ابن معين احمد وفي الشرح بتقدير الفعل هنا بالمصدر من غير حرف مصدري ليس بقياس والقول
بانه حذف نحو موجود تقدير ايضا فيه قولهم الفعل مقدر بمصدر اذ لو كان الحرف المصدري مقدرا لكان المؤول بالمصدر
هو الحرف وصلته لا الفعل وحده على ان حذف ان ورفع المضارع المنصوب بها ليس بقياس على المختار انتهى وانت خبير بان ما صرنا
به المراد من تقدير تعبير الفعل بالمصدر ههنا لا يرد عليه ما في الشرح ثم ان المتم جزم بنسبة هذا القول للخليل وسيبويه ومن
تابعهما تبعا لابن عيسى فانه نسبه لسيبويه والبصريين فان بعض النحويين ذهب الى ان اللام في ليبين لام العاقبة كما في قوله
ثم لتكون لهم عدوا وحزنا ولم يذكر مفعول ليبين **قوله** يا بؤس للحرب التي وضعت اراد البوس بهمزة ساكنة وقد يبدل
واو الشدة وفي الصحاح والرهط ما دون العشرة من الرجال لا يكون فيهم امراة قال الله تعالى وكان في المدينة تسعة رهط فجمع
وليس له واحد من لفظه مثل ذود والجمع ارهط واراهط كانه جمع ارهط والمراد بصيغة النداء هنا التعجب **قوله** لان
اللام اقرب ولان الجار لا يعلق في الشرح والمضاف ايضا جار فلزم تعليقه ان قلنا ان عامل الجر في المضاف اليه هو المضاف
وان قلنا العامل هو اللام المقدرة لزم ايضا تعليق الحرف الجار انتهى واقول اذا كان المراد بالجار في قولهم الجار لا يعلق هو حرف
الجر الموجود في اللفظ لا يلزم شيء مما الزمه **قوله** ومن ذلك قولهم لا ابا لزيد ولا اخا له ولا غلامي له على قول سيبويه
ان اسم لا مضاف لما بعد اللام قال الرضي الكثير ان يقال لا اب له ولا غلامين له فيكونان مبنيين وجاء ايضا على قلة لكن لا الى حد
الشذوذ في المثنى وجمع المذكر السالم وفي الاب والاخ من بين الاسماء الستة اذا وليها لام الجر ان يعطى حكم الاضافة بحذف
نون المثنى والمجموع واثبات الالف في الاب والاخ فيقال لا غلامي لك ولا مسلمي لك ولا ابا لزيد ولا اخا له فتكون معربة اتفاقا
ولجاز سيبويه ان يكون نحو لا غلامي للتمثيل ومذهب الخليل وسيبويه وجمهور النحاة ان هذا المذكور مضاف حقيقة
باعتبار المعنى فقيل لهم اللام لا تظهر بين المضاف والمضاف اليه بل تقدر فاجابوا بان اللام هنا ايضا مقدرة وهذه الظاهرة تاكيد
لتلك المقدرة كتيم الثاني في يا تيم تيم عدي على مذهب من قال ان تيم الاول مضاف الى عدي الظاهر فكان الفصل بين المضاف
والمضاف اليه كلا فصل فقيل لهم ما الذي حملهم في هذه الاضافة على الفصل بين المضاف والمضاف اليه كلا فصل باللام
المقحم توكيدا دون سائر الاضافات المقدرة باللام فاجابوا بانهم قصدوا نصب هذا المضاف المعرف بلا مع عدم تكريرها فحقها
وحق المعارف المنفية بها الرفع مع تكريرها فانفصلوا بين المضافين لفظا حتى يصير المضاف بهذا الفصل كانه ليس بمضاف فلا
يستنكر نصبه وعدم تكريرها والدليل على قصدهم لهذا الغرض انهم لا يعاملون هذه المعاملة المنفي المضاف الى النكرة فلا
يقولون لا ابا لرجل ظالم كذا ولا غلامي لشخص نعته كذا والدليل على انه مضاف قولهم وقد مات شماخ ومات مزرد واي كريم
لا ابا لك مخلد
لا ابا لك فصرح بالاضافة وهو شاذ لا يقاس عليه فلا يقال لا اخاك ولا يديك وقد جاء الفصل باللام المقحم بين المضافين
لهذا الغرض في المنادى وهو شاذ كقوله يا بؤس للجهل ضرارا لاقوام وبه حاشية الفنار الى فان قيل لو كان لا ابا لك على الاضافة
لكان معرفة فيجب الرفع وتكرير لا قلنا الغرض من هذا الفصل ان يصير المضاف كانه ليس بمضاف فلا يستنكر ترك الرفع و
التكرير لكونه في صورة النكرة والحق مقدر لكن على وجه العموم اي لا اب لك موجود وليس المعنى على نفي معين وقال بعض السيما لانه يقصد
بهذا الانحاء ان يكون معنى لا ابا لك ولا اب لك سواء وان كان الاب في الاول معرفة وفي الثاني نكرة كما يقال لا كان ابوك موجودا
او لا كان لك اب بتعريف المسند اليه في الجملة الاولى وتنكيره في الثانية مع ان المعنى واحد **قوله** وجعل الاسم مشبها

بالمضاف

بالمضاف يعني حتى اعطاه حكمه من حذف نون المثنى والجمع واثبات الالف في الاب والاخ **قوله** وعلى لغة من قال ان اباها
وابا اباها هذا صدر بيت عجزه لرجل من بلحارث وقيل لابي النجم واوله ... واها لريا ثم واها واها هي المنى لو اننا نلناها يا ليت عيناها لنا
وفاها بثمن نرضي به اباها **قوله** وقولهم مكره اخاك لا بطل قولهم مجرور بالعطف على لغة من قال ومكره خبر مقدم واخاك
مبتدا موخر ولا بطل معطوف على مكره **قوله** وجعل حذف النون هذا معطوف على جعل ابا واخا للبيان لا غلامي لي كان المعطوف
عليه للبيان لا ابا له ولا اخا له **قوله** نزاعة للشوى اي للاطراف لان الشوى اسم لليدين والرجلين من الادميين او
لجلدات الراس لانه ايضا جمع شواة وهي جلدة الراس **قوله** ولا محولان هذا خبر مبتدا محذوف اي ولا هما محولان ه
وفي الشرح قال في الصحاح والعادي العدو ولا امك اكل الذي يواكلك والاكيل ايضا الاكل فيمكن ان يقال انهما محولان عما هو مجاز
للفعل في التحرك والسكون وان يحولهما لاجل المبالغة ولا مانع من ذلك في الاية ولا في البيت بل هو ظاهر فيهما اذ المعنى ان هذا
مبالغ في عداوتك وعداوته ذهبت وان يكون الملمس لا كل الزاد مبالغا في الاكل وهو اليق بمقصد الشاعر في المدح بالكرم واقول
اما عدو فانه لو سلم انه محول عن عاد فلا نسلم ان عاد باجار للفعل في حركاته وسكناته لانه لو يستعمل من العداوة ثلاثيا مجردا حتى يكون
معا يجاز بالمضارعة واما اكيل فلو سلم انه محول عن اكل للمبالغة فلا نسلم ان البيت ليس فيه مانع من المبالغة فان قوله فاني لست
اكله وحدي يدل على ان مراده بالاكيل المشارك له في الاكل لا المبالغ فيه فكيف والمبالغة في الاكل صفة مذمومة
عند العرب وفي الشرح اخرجه البخاري عن نافع قال كان ابن عمر لا ياكل حتى يؤتى بمسكين ياكل معه فادخلت رجلا ياكل
معه فاكل كثيرا فقال يا نافع لا تدخل هذا علي سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول المؤمن ياكل في معا واحد
والكافر ياكل في سبعة امعاء ثم في الشرح فان قلت لم لا يجوز ان يكون عدو واكيل صفتين مشبهتين ونصب الضمير لعله
التشبيه بالمفعول قلت اما في عدو ولك فممتنع لان الصفة المشبهة لا يكون معمولها الا سببيا واما في المثنى لم اكيلا فكذلك ولامتناع
تقديم معمول الصفة عليها **قوله** وفي الاية متعلقة بمستقر محذوف صفة لعدو وفي التعليق ينبغي اذا ضبط محذوف
وصفة بالكسر ان يقال ان محذوف بدل من مستقر لا صفة له وذلك لان مستقرا اريد به لفظه فيكون معرفة ومحذوف نكرة فلا
يصح ان يكون بلا مسند وان كان نكرة لانه قد وصف بقوله صفة لعدو وعلى حد قوله بالناصية ناصية كاذبة خاطئة واما
ان ضبطا بالرفع على الخبر به اي هو محذوف وصفة لعدو فلا اشكال واقول لا نسلم ان مستقرا اريد به هنا مجرد لفظه حتى يكون معرفة
وانما اريد به لفظ معبر عنه عن معناه ولذلك لم يذكر هذا في الشرح **قوله** وهذا الاخير ممنوع لانه اذا تقدم احدهما
دون الاخر وزيد فتح اللام المقدم لم يلزم ذلك في الشرح كلام ابن مالك يحمل على ما يذكر فيه المفعولان جميعا مع كونهما متقدمين
على العامل او متاخرين عنه **قوله** والضمير على هذا للتولية فيكون مفعولا مطلقا وانما الزم على هذا المعنى الذي ذكره العلامة
ان يكون الضمير البارز في موليها للتولية لانه معنى مراعى جنس الاعراب والمعنى ما هو مقدر في الاية فيكون وجهة فيه تقدير
مفعول ثان في الاية كان ذي ضميرا وقدر مضاف اليه كل فيها ولانه لو لم يكن تقدير مفعول فيها لكان تفسير البارز في
موليها فلا يصح ذلك لان مضمونها وجهة مضافة الى كل وهذا وجهة مضاف الى كل واذا كان المفعول الثاني لمولي في الاية مقدرا والمفعول الاول مذكورا
تعين كون البارز في موليها للتولية وسقط ما في الشرح وهو لا يتعين ذلك بل يجوز ان يكون الضمير عائدا للوجهة ولا يكون
فيه تعدي العامل الى الضمير وظاهره معا لان ذلك اذ الظاهر ذو وجهة وليس الضمير عائدا عليه انما هو عائد على الوجهة والمعنى ان
الله موليك ذي وجهة وجهته **قوله** وانما لم يجعل كلا والضمير مفعولين ويستغني عن حذف ذي وجهة لئلا يتعدى
العامل الى الضمير وظاهره معا ادخال حذف ذي وهو المضاف الى وجهة وهذا التعليل ليس على ما ينبغي لان اعتباره انما

وهذا وجهة مضاف الى كل

هو لان المولى صاحب الوجهة لا نفسها وفي الكشاف وقرئ ولكل وجهة على الاضافة والمعنى وكل وجهة الله موليها فزيدت اللام
لتقدم المفعول كقولك لزيد ضربت ولزيد ابوه ضاربه انتهى قال السفاقسي ورد بان العامل اذا تعدى لضمير الاسم لم يتعد الى ظاهره
المجرور باللام لا تقول لزيد ضربته ولا لزيد انا ضاربه وسببه ان تعديه للضمير بنفسه تقتضي قوته وبواسطة اللام تقتضي ضعفه
ولا يكون العامل الواحد قويا ضعيفا ويلزم ايضا منه ان المتعدي الى واحد يتعدى الى اثنين انتهى وفي حاشية التفتازاني
فان قيل العامل في المثال الموافق والمثل مشتغل بالضمير فكيف تعمل في المقدم قلنا العامل محذوف والمذكور مفسر له
اي لكل وجهة الله موليها ولزيد ابوه ضارب ضاربه والمفعول الآخر محذوف وفاء باهلها ولا حاجة الى جعل ان الضمير للمصدر
اي مولى التولية وضارب الضرب وان لكل وجهة انما هو المفعول الاول بحذف المضاف اي لكل صاحب وجهة ومن موليها
هو المفعول الثاني وايراد النظير تنبيه على الوجهين لا كما لا يخفى انه لو اراد هذا لكان ينبغي ان يشار الى المضاف المحذوف
قوله هذا سراقة للقرآن بدرسه هذا صدر بيت عجزه والمرء عند الرشا ان يلقها ذيب وفي الشرح سراقة بضم
السين المهملة اظنه سراقة بن مالك بن جعشم المدلجي الصحابي نزل بقديد فمات سنة اربع وعشرين والرشا بكسر الراء و
بالشين المعجمة مع المد الحبل وقصره للضرورة واعاد الضمير عليه مؤنثا على معنى الاشرة وعند متعلق بذيب لما فيه من معنى التاخر و
المعنى ان سراقة درس القرآن فتقدم والمرء متاخر عند اشتغاله بالاسم لكي امتهن نفسه في السقي وارخى الارشية في الابار
انتهى وقيل عجزه والمرء عند الرشا ان يلقها ذيب والرشا جمع رشوة ورشوة بضم الراء وفتحها وهي الجعل والجمع رشا ورشا ومعنى البيت
يهجو رجلا من القراء يسمى سراقة بانه مراء ويقبل الرشا وانما صيره مبتدأ المرء على لحد هذا في هواشي التسهيل ولو زعم ان القرآن
مستدأ وان اللام زائدة مثلها في حسبك درهم لم يكن بعيدا وفي الشرح ويحتمل قوله سراقة خبرا اولا لهذا وقوله للقرآن يدرسه
خبرا ثانيا لكن في ذلك دعوى زيادة اللام ولم ار من ذكره قوله ورد بان معنى الحرف لا يعمل في المجرور وهكذا وقع في اكثر النسخ
والاظهر ما في بعضها وهو معنى الفعل قوله وفيه نظر لان اسم معنى الفعل الذي في الحرف قد عمل في الحال فيعمل في المجرور
لان العامل في الحال اقوى من العامل في المجرور والا وجه ان العامل في الحال عامل في صاحبها قوله وفيه نظر لان اللام المعقوبة
زائدة كما تقدم وسيقول المصنف في الباب الثالث ان التحقيق انها ليست زائدة محضة ولا معوقة محضة قوله قلت لما ذكرت
اللفظ ما هو عوض منه كان بمنزلة ما لو يحذف في الشرح يعني قولك زيدا ضربته وقد يقال لا نسلم ان الفعل المذكور عوض من
المحذوف غاية الامر انه دال عليه ومفسر له ولا يلزم من ذلك كونه عوضا منه وادل الدليل على كونه عوضا من المحذوف انه لا
يجوز الجمع بينه وبين المحذوف اذ العوض هو الذي لا يجمع بينه وبين المعوض قوله ولو كان عوضا البتة لم يجز حذفه
وفي الصحاح البت القطع ويقال لا افعله البتة ولا افعله بتة لكل امر لا رجعة فيه ونصبه على المصدر وفي شرح اللب وقد يجيء
الام لازما في بعض المصدر الموكد لمعنى نحو لا افعله البتة قال سيبويه وحكموا في كتابه بان اللام فيه لازمة وفي الشرح وقد يكون التي
عوضا وتحذف كالتاء في اقامة فانه مصدر اقام فحقه ان يجيء على افعال فيقال اقوام الا ان الواو قلبت الفا وحذفت لالتقاء
الساكنين وعوض عنها التاء فيقال اقامة ومع ذلك يجوز حذفها عند الاضافة قال الله تعالى واقام الصلوة لكن قد يقال هنا كانهم
جعلوا المضاف اليه عوضا عنه وفيه نظر اذ لا يمتنع اجتماعهما قال الشاعر عز منه على قامة ذي صباح لامر ما يسود من يسود مثل في
الكلام كثيرا واول لقائل ان يقول لا نسلم ان التاء في اقامة عوض عن الالف المحذوفة وانما هي كالعوض منها اذ لو كانت عوضا
لم يجز حذفها قوله وزعم الكوفيون ان اللام في المستغاث بقية اسم وهو آل قال الرضي وحكى الفراء عن بعضهم ان
اصل يا لزيد يا آل زيد فخفف وهو ضعيف لانه يقال ذلك فيما لا آل له نحو يا لله ويا للدواهي ويا لله ونحوها قوله واصله الا

ها الالف التي في حرف النداء والالف في وسط قوله فيزيد خبرا في الشرح جزجز البخر محذوف ومعنى المذكور بيان للضمير بخبره ولو قدر
مبتدأ لزم الفصل به بين جزء من وصواحبي ولو قدر فاعلا لجزلزم اعمال الوصف غير معتمد ولو بنيت والمنوب المرجع قوله
واجيب بان الاصل يا قوم لا فرار ويعني اجيب عما استدل به بانه لا نسلم ان يا لا فيد اصله يا آل فلان بل اصله يا قوم لا فرار او لا نفر فحذف
المنادي وما بعد لا النافية او اصله يا آل فلان ثم حذف ما بعد الحرف وقولهم ان الجار لا يقتصر عليه ان اراد في الاختيار فمسلم
ولا يضرهما وان ارادوا مطلقا فممنوع الا ترى الى الاقتصار على التاء والفاء وان كان في جاز في قوله الا اركبوا الا الجموا الا تا قالوا جميعا
كلهم الا فا قوله فما سوى ما ابقاه تقدم الكلام عليه في اواخر حرف اللام قوله ثم هو اي تعدى فعل الضمير المتصل الى ضميره
المتصل لازم لابن عصفور لانه جعل اللام في يا للمستغاث لاجله وقال يا لزيد لعمرو ان لام لعمرو متعلقة بادعو لانه مستغاث
لاجله فيكون اللام في يا لى ان كان مستغاثا لاجله متعلقة بادعو ويلزم المحذور قوله وينبغي له هنا ان لام عمرو
في يا لزيد لعمرو ان لا يعلقهما بادعو بل يعلقها بمدعو ليتخلص من هذا الالزام في يا لي قوله وانما ادعيا وجوب التقدير يعني تقدير
عامل آخر للمستغاث لاجله قوله واجاب ابن الصائغ بانهما معلقان معنى فان اللام الداخلة على المستغاث لام الاختصاص
واللام الداخلة على المستغاث له لام التعليل قوله كقوله تعالى يبغونها عوجا هذه الجملة في محل نصب على الحال من الواو في يصدون عن
سبيل الله من امن به والاصل يبغون لها عوجا فحذفت اللام ومعنى كونهم يطلبون للسبيل عوجا انهم يلبسون على الناس ويوهمون ان فيها
عوجا عن الحق بقولهم شريعة موسى لا تنسخ وبتغيرهم صفة الرسول او انهم يحرشون بين المؤمنين ليختلف كلمتهم قوله والقمر قدرناه منازل
اي قدرنا له منازل وقال الزمخشري وجوز ان منازل ظرف وان الضمير قبله مضاف محذوف وفي عبارة الكشاف ولا بد في قدرناه منازل
من تقدير مضاف لانه لا معنى لتقدير نفس القمر منازل والمعنى قدرنا مسيره في منازل قوله واذا كالوهم او وزنوهم ضمير منصوب
راجع الى الناس وفيه وجهان ان يراد كالوا لهم او وزنوا لهم فحذف الجار واوصل الفعل وان يكون على حذف المضاف و
اقامة المضاف اليه مقامه والمضاف هو المكيل والموزون ولا يصح ان يكون ضميرا مرفوعا للمطففين لان الكلام يخرج به الى نظم
فاسد وذلك ان المعنى اذا اخذوا من الناس استوفوا واذا اعطوهم اخسروا فان جعلت الضمير للمطففين انقلب الى قولك اذا
اخذوا من الناس استوفوا واذا تولوا الكيل او الوزن هم على الخصوص اخسروا وهو كلام متنافر لان الحديث واقع في الفعل
لا في المباشرة والتعلق في ابطاله بخط المصحف وان الالف التي تكتب بعد واو الجمع غير ثابتة فيه ركيك لان خط المصحف
لم يراع في كثير منه حد المصطلح عليه في علم الخط قوله ولقد جنيتك اكموا وعساقلا هذا صدر بيت عجزه ولقد نهيتك عن بنات
الاوبر وقد تقدم الكلام عليه فيال قوله فتقول غلامه والطليم الذكر من النعام والجمع ظلمان قوله اذا قالت حذام فا
نصدقوها هذا صدر بيت عجزه فان القول ما قالت حذام وحذام بفتح الحاء المهملة وبالذال المعجمة اسم امرأة مثل قطام قوله
وبلزمه ان يذكر هذا المعنى في معاني الى ايضا وفي الشرح هذا عجيب فان ابن مالك لم يهمل ذكره من معاني الى ايضا قال في التسهيل ومنها
الى انها الغاية مطلقا والمصاحبة والتبيين واول سبق الى هذا الاعتراض عزه ومنشاه انهم اعادوا الضمير المنصوب بيلزم على ابن
مالك وقد وبذكر مبنيا للفاعل لا للمفعول وجعلوا هذا الكلام اعتراضا من المصنف عليه وانما هو ليبان انه لم شرح كلام ابن مالك
لا للاعتراض عليه والمعنى ويلزم هذا الشرح الذي ذكر لكلام ابن مالك في اللام ان يذكر هذا المعنى من معاني الى ايضا قوله
سقيا لزيد وجدعا له الجدع بسكون الدال المهملة قطع الانف وقطع الاذن وقطع اليد وقطع الشفة وبسكون الدال المهملة او
المعجمة السجن والحبس واما بفتح الذال المعجمة فولد الشاة في الثانية وولد البقرة والحافر في الثالثة والابل في الخامسة قوله
ولا هي مقوية للعامل لضعفه اللام في لعامل لام تقوية لمقوية وفي لضعفه لتعليل القوة واما تعليل النفي فتوله لان لام التقوية

قوله وليس تقدير الحذف ضعيفا كما زعم ابن عصفور لانه يتعدى بنفسه في الشرح في الكلام على الجهة الخامسة من الباب الخامس عند قوله مستقر وما كان للبشر ان يكلمه الله الا وحيا جاز ان يقدره ابن عصفور متأخرا ويقدره كذلك لا يمنع من دخال اللام على مفعوله المتقدم كما في قولك لزيد ضربت بل الظاهر هنا انه يقدر مؤخرا للاهتمام بشأن الظرف المذكور للتبيين والتقوية اقول لو قدر العامل هنا اعني مؤخرا لكانت اللام للتقوية لضعفه بالتأخر ولا يصح هنا ان يكون للتقوية لان لام التقوية تقحم للسقوط وهذه لا تصلح ثم لا يصح ان يقدر العامل اعني مؤخرا قوله بل التقدير ارادتي لزيد قال الشارح ليس المراد بل تقدير الحذوف الذي يتعلق به اللام لانه لو كان كذلك لكانت لام التقوية لا لام التبيين وانما المراد بل تقدير الكلام الذي وقعت فيه لام التبيين ارادتي لزيد فيكون ارادتي مبتدأ ولزيد ظرفا مستقرا هو الخبر متعلق بمحذوف على ما هو المعروف واقول يدل على ان هذا مراد المص قوله فيما قبل ولكن استونف بيانا تقوية للبيان وتوكيدا له وقوله فيما بعد وانما يريدون بها انها متعلقة بمحذوف استونف للتبيين اذ لا يطلق الاستيناف لاي الجمل فقيل اللام زائدة وما فاعل ويؤيد هذه القراءة قراءة ابن ابي عبلة هيهات هيهات ما توعدون قوله وقيل هيهات مبتدأ بمعنى البعد والجار والمجرور خبر قال الزجاج البعد لما توعدون او بعد لما توعدون وينبغي ان يجعل كلامه تفسيرا معنويا لا تفسيرا اعرابيا لان هيهات لم يثبت مصدريتها وقول الزمخشري في تنزيله منزلة المصدر ليس بواضح لانهم تدلوا بوا اسماء الافعال ولا نقول انها اذا نونت نزلت منزلة المصدر وقال ابن عطية في قراءة من ضم هيهات ونونها انه اسم معرب مستقل وخبره لما توعدون اي البعد لوعدكم كما تقول النجح لسعيكم وقال صاحب اللوامح فاما من رفع هيهات ونونها احتمل ان يكونا اسمين متمكنين مرتفعين كالابتداء وما بعدهما خبرهما بمعنى البعد لما توعدون والتكرار للتأكيد ويجوز ان يكونا اسما للفعل والضم للبناء مثل حوب في زجر الابل لكنه نون لكونه نكرة انتهى ثم قرأ الجمهور بفتح التاء من هيهات وهي لغة الحجاز وقرأها وفتحها عن ابي جعفر وبفتحها منونين وقرأ ابو حيوة بضمهما من غير تنوين وعنه وعن الاحمر بالضم والتنوين وقرأ ابو جعفر وشيبة بكسرهما من غير تنوين وهي في تميم واسد وعن خالد بن الياس بكسرهما والتنوين وقرأ خارجة بن مصعب عن ابن عمرو والاعرج باسكانهما وفي التكميل لشرح التسهيل انه في هذه الكلمة ما ينيف على اربعين لغة قوله واما من قرأ كذلك ولكن جعل التاء ضمير المخاطب فاللام للتبيين انما لا يجوز تعلقها بالفعل لعدم الفائدة ولانه يلزم تعدي فعل المخاطب الى ضميره قوله وجعل لها اصل قراءة هشام بكسر الهاء وبالياء وبفتح التاء ويكون على ابدال الهمزة لم يقرأ هشام كذلك وانما قرأ بكسر الهاء وسكون الهمزة وفتح التاء وضمها من قرأءات ابن ذكوان وعن هشام وقرأ بها ايضا نافع قوله معرا نبتدره جعال اللهاة في الصحاح اللهاة الهنة المطبقة في اقصى سقف الفم والجمع اللهى واللهيات واللهوات قوله شبهت بعض المنايا بشيء يبلع الناس ثم حذف المشبه به وذكر المشبه واثبت للمشبه شيء من لوازم المشبه به المحذوف وهو اللهى التي يبلع بها الافواه فيكون ذلك التشبيه استعارة بالكناية وذلك الاثبات استعارة تخييلية وهي قرينة الاستعارة بالكناية وهذا على مذهب صاحب التلخيص في الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية وقد ذكرنا المذاهب في شرح التلخيص قوله وحركتها الكسر قال التفتازاني تشبيها لها باللام الجارة لان الجزم بمنزلة الجر يعني ان كلا منهما مختص بنوع من الكلم وعامل قوله وسليم يفتحها سليم بصيغة التصغير قبيلة من العرب قوله واما ليكفروا بما آتيناهم وليتمتعوا فيحتمل اللامان منه التعليل في الكشاف واللام ليكفروا محتملة ان يكون لام كي وكذلك وليتمتعوا فيمن قرأها بالكسر والمعنى انهم يعودون الى شركهم ليكونوا بالعود الى شركهم كافرين بنعمة النجاة قاصدين التمتع بها والتلذذ لا غير على خلاف ما هو عادة المومنين المخلصين على الحقيقة اذا انجاهم الله ثم ان يشكروا نعمة الله ثم في انجائهم ويجعلون نعمة النجاة ذريعة الى ازدياد الطاعة

لا الى التلذذ والتمتع وان يكون لام الامر وقراءة من قرأ وليتمتعوا بالسكون يشهد له ونحوه قوله تعالى اعملوا ما شئتم انه بما تعملون بصير انتهى وفي الشرح فان قلت لم يكن الداعي لهم الى العود الى الشرك كفر النعمة والتلذذ بها فكيف جاء التعليل قلت اما ان يجعل اللام للصيرورة والعاقبة على ما يقوله الكوفيون او يجعل التعليل الوارد على طريق المجاز قوله فيمن قرأه من سكنها هي قراءة ابن كثير وحمزة والكسائي وقالون عن نافع قوله ويؤيده ان بعدهما فسوف تعلمون لان المعنى فسوف تعلمون سوء الكفران والتمتع وبال عاقبتهما وذلك يقتضي ان الامر بالكفران والتمتع للتهديد وفي الشرح لان الفاء الداخلة على هذه الجملة تشعر بشرط يترتب مضمونها عليه والامر يتضمن الشرط كانه قيل ان فعلتم ذلك سوف تعلمون او يقال ان قوله سوف تعلمون مقتضى التهديد فيؤيد حمل الامر السابق على التهديد ويصير الكلام متلائم الاطراف قوله وانما متعلق بفعل مقدر مؤخر اي وليحكم اهل الانجيل بما انزل الله انزلناه في الشرح وكذا في قوله تعالى انا زينا السماء الدنيا بزينة الكواكب وحفظا يجوز ان يكون متعلقا بفعل محذوف متأخر والتقدير وحفظا فعلنا ذلك وانما تقدير المحذوف متأخرا لقصد الى الاختصاص ولان الحذف دليل على ان الاهتمام بالمذكور اكثر واقول الليس فعل ذلك للحفظ فقط كما هو مقتضى تقديره بل هو للزينة ايضا والذي ذكره المعربون في نصب حفظا انه بفعل مقدر اي وحفظناها حفظا او بالعطف على زينة باعتبار المعنى كانه قال انا خلقنا الكواكب زينة وحفظا قوله نحو لتعن بحاجتي في الصحاح وعنيت بحاجتك اعنى عناية فانا بها معني على وزن مفعول واذا امرت منه قلت لتعن بحاجتي قوله محمد تفد نفسك كل نفس هذا البيت لابي طالب عم النبي كذا في الشرح السعد ومحمد هو نبينا ابو عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان الى هنا اجمع الامة وما بعده مختلف فيه ولد عام الفيل على الصحيح في يوم الاثنين لثنتي عشرة من شهر ربيع الاول وقيل لثمان منه وقيل لليلتين وقيل لعشر وبعث الى الناس كافة بمكة وهو ابن اربعين سنة واقام بها بعد النبوة ثلاث عشرة سنة على الاصح ثم هاجر الى المدينة واقام بها عشرا بالاتفاق والصحيح ان عمره ثلاث وستون سنة وقدم المدينة يوم الاثنين اثنتي عشرة ليلة خلت من ربيع الاول قال الحاكم ولد يوم الاثنين وخرج من مكة مهاجرا يوم الاثنين وقدم المدينة يوم الاثنين وتوفي يوم الاثنين لم يختلف اهل التاريخ انه توفي في شهر ربيع الاول ولا في انه توفي يوم الاثنين وانما اختلفوا في اي يوم كان ذلك من الشهر فجزم ابن اسحق وابن سعد وابن حبان وابن عبد البر بانه كان لاثنتي عشرة ليلة خلت منه وبه جزم ابن الصلاح والنووي في شرح مسلم وغيره والذهبي في العبر وصححه ابن الجوزي وقال موسى بن عقبة في مستهل الشهر وبه جزم ابن حزم في الوفيات ورواه ابو الشيخ ابن حيان في تاريخه عن الشيخ الليث بن سعد وقال سليمان التيمي لليلتين خلتا منه ورواه ابو معشر عن محمد بن قيس ايضا والقول الاول قول الجمهور وقد استشكله السهيلي بان الوقفة كانت في حجة الوداع يوم الجمعة بالاتفاق ولا يمكن ان يكون ثاني عشر شهر ربيع الاول من سنة احدى عشرة يوم الاثنين لا على تقدير كمال الشهور الثلاثة ولا على تقدير نقصانها ولا على تقدير كمال بعضها ونقص بعضها لان ذا الحجة اوله الخميس فان كمل الثلاثة كان يوم الاحد وان نقص بعضها وكمل البعض كان اما الجمعة او السبت وقد اجيب عن هذا الاشكال بانه قد تكون الشهور الثلاثة كوامل ويكون قولهم لاثني عشرة ليلة خلت منه اي بايامها كوامل فتكون وفاته بعد استكمال ذلك والدخول في الثالث عشر وهو يوم الاثنين وفيه نظر لما روى البيهقي في دلائل النبوة باسناد صحيح الى سليمان التيمي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مرض لاثنين وعشرين ليلة من صفر وكان اول يوم مرض فيه يوم السبت وكانت وفاته اليوم العاشر يوم الاثنين لليلتين خلتا من شهر ربيع الاول فهذا يدل ان اول صفر يوم السبت فيلزم نقصان ذي الحجة والمحرم وقوله وكانت وفاته اليوم العاشر اي من مرضه يدل على نقص صفر ايضا فالصحيح ان قول سليمان راجح من حيث التاريخ واما قول

وان نقص بعض وكمل البعض كان ثاني عشر شهر ربيع الاول يوم الخميس

من قال تستهل شهر صفر صلى ان يكون احد الشهور الثلاثة ماضيا والله تعالى اعلم قوله وقائلة البيت الثاني امر لا يعرف قائله في الشرح
يمكن ان يخرج البيت الاول على ان الفعل مرفوع اصله يكون لكنه سكن النون لاجل الادغام الجائز ما بعدها الا ما وادغم ثم التقى ساكنان
فحذف الاول للضرورة وان كان ابائه سابهام السعر من باب التقاء الساكنين على حده قوله ودوامي الايد يخبطن السريحا
الدوامي جمع دامية وفي الصحاح الدامية الشجة التي تدمى ولا تسيل والايدي جمع يد حذف منه اليا بالكسرة والسريح بمهملتين
السيور التي يخصف بها الواحدة سريحة قوله على مثل اصحاب البعوضة اه البعوضة هنا ما لبني اسد وفي الشرح ويقال خمش وجهه
يفتح الميم يخمشه بالضم والكسر خدشه ولطم وضربه وقطع عضوا منه كذا في القاموس والكل ممكن انتهى البيت انتهى واقول كون
الاحمرار ادهنا في غاية البعد وحر الوجه ما بدا من الوجنة وحر الرمل خالصه وحر الدار وسطها كذا في الصحاح قوله لكن بشرط
تقدم قل يكون الامر الذي هو قل عوضا من اللام كذا في الكشاف قوله كقوله قلت لبواب اه لا يقال الاستشهاد له بالشعر للوقوع
في الشعر لا نا نقول ليس هذا استشهادا للوقوع في الشعر وانما هو استشهاد لمجرد الوقوع ولو سلم فليس الاستشهاد بالبيت وحده
بل مع نفي الضرورة عنه واذا انتفت الضرورة ثبت الاختيار ولزم صحة الوقوع في النثر قوله قيل وهذا تخلص من ضرورة
بضرورة وهي اثبات همزة الوصل في الوصل وليس كذلك لانها بيان لا بيت مصرع فالهمزة في اول البيت لا في حشوه لما استدل ابن
مالك على انه حذف اللام من يبدن ليس بضرورة لتمكن الشاعر من ان يقول لتبدن بالهمز اعترض عليه بان قول الشاعر ابن
ضرورة فقد تخلص ابن مالك من ضرورة وهي حذف اللام بضرورة وهي اثبات همزة الوصل في الوصل فاجاب المص بان اثبات الهمزة
انما تكون ضرورة اذا كان في الحشو لا في اول الكلام وهي هنا واقعة في اول الكلام لانها واقعة في اول البيت لان اول المصراع
الثاني من البيت وفي الشرح يعني الملائم المصرع مخالف للاصطلاح المشهور فان التصريع فيه جعل العروض التي حقها ان يخالف
الضرب في الوزن موافقا له فيه والتقفية جعل العروض الموافق للضرب في الوزن موافقا في الروي فما انشده المص من قبيل المقفى
لا المصرع لان عروض الرجز مستفعلن وهي هنا كذلك على زنة ضربها الا انه دخلها الخبن فجاءا وليس لالحاق الا في الروي فقط قوله
احدهما الخليل وسيبويه انه بمعنى الطالب لما تضمنه من معنى الشرطية اعلم ان المضارع انما انجزم بعد الطلب لان كل كلام لا بد
من حامل للمتكلم عليه فالحامل على الكلام الخبري افادة المخاطب بمضمونه والحامل على الكلام الطلبي كون المطلوب مقصودا للمتكلم اما لذاته او
لغيره لتوقف ذلك الغير على حصوله وهذا معنى الشرط فاذا ذكر الطلب وذكر بعده ما يصلح توقفه على المطلوب غلب على الظن كون
المطلوب مقصودا لذلك المذكور لا لنفسه فيكون فيه معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك الشيء ظاهرا قوله والثالث للجمهور
انه بشرط مقدر بعد الطلب يدل عليه بدلالة الطلب قال الرضي ولعل ذلك لاستبعادهم اسناد الجزم الى الفعل وليس ما استبعدوه
ببعيد لانه اذا جاز ان يجزم الاسم المتضمن معنى ان فما المانع من جزم الفعل المتضمن معناها فعلا واحدا قوله وايضا فان
تضمين الفعل معنى الحرف اما غير واقع او غير كثير في الشرح الظاهر انه واقع وكثير وذلك لان افعال الانشاء كعسى ونعم وبئس وفعل
التعجب نحو ما احسن زيدا وما اظرفه وما اطرفه الى غير ذلك ما لا يحصر ونحو نعم الرجل بمعنى ما اقضاه وحبذا وما رب فيها بمعنى ما
احسنه فيها كلها متضمن للحرف الذي حق الانشاء ان يؤدى به ولهذا كانت غير متصرفة واقول المراد بالحرف في قول المص معنى الحرف
هو الحرف الموجود كما هو الظاهر لا ما هو اعم منه ومما حقه ان يوجد وليس بموجود ولا ترد افعال الانشاء لانها ليست متضمنة لمعنى
حرف موجود بل لمعنى حرف من حقه ان يوجد وليس بموجود قوله وابطل ابن مالك الاخير بان يكون الجزم في جواب شرط مقدر
لان تقديره يستلزم ان لا يتخلف احد من المقول له ذلك عن الامتثال ولكن التخلف واقع في الشرح وما ذكره ابن مالك مبني على
ان بين الشرط والجواب ملازمة عقلية وانما ينبغي العلية انتهى وفي البحر ويعنوا مجزوم على جواب الامر وهذا قول الاخفش والمازني

كما صرح ابن الحاجب في اماليه حيث قال لا يشترط في الجواب ان يكون بينه

وبين الشرط ملازمة عقلية

الفعلين،

ورد بانه لا يلزم من القول ان يقيموا ورد هذا الرد بان امر المؤمنين بالاقامة لا الكافرين والمؤمنون متى امرهم الرسول الشيء فعلوه
لا محالة وفي المطول واما قوله تعالى قل لعبادي الذين امنوا يقيموا الصلوة فلان الشرط لا يلزم ان يكون علة تامة لحصول الجزاء بل
يكفي في ذلك توقف الجزاء عليه وان كان متوقفا على شيء اخر نحو ان توضأت صحت صلوتك وفي حاشيته للسيد المذكور
في الكتب المعتبرة في الاصول ان كلمة ان وكذا قلبت في السببية فدلت على ترتب الثاني على الاول وانها تستعمل في الشرط الذي هو
جزء اخر من العلة التامة فيتبعه الجزاء قطعا ولا يخفى ان المتبادر من قولك ان ضربتني ضربتك ان الضرب الثاني مترتب على الضرب
الاول يحصل جزما بعد حصوله لا انه يتوقف عليه وينعدم بانعدامه بدون ان يعتبر حصوله بعد حصوله كما هو مقتضى معنى الشرط
اصطلاحا واما قوله تعالى قل لعبادي الذين امنوا يقيموا الصلوة ففيه اشارة الى ان المؤمنين ينبغي ان يبادروا الى امتثال قول
النبي حتى كان قوله اقيموا الصلوة سببا فانهم اياها لا يتخلف تلك الاقامة عن ذلك القول وكذا قولك ان توضأت صحت صلوتك
يشعر بالغفلة عن اعتبار الوضوء في صحة الصلوة حتى كانه المحصل وحده بخلاف قولك الوضوء شرط لصحة الصلوة فان المفهوم منه مجرد التوقف
فقط قوله وباحتمال انه ليس المراد بالعباد الموصوفين بالايمان مطلق المخلصين منهم في الشرح كانه والله اعلم اخذه من اضافة
العباد الى ضمير الله تعالى فانه يقتضي التشريف لهم وانما شرفهم لاخلاصهم فان كان الحامل له على ذلك هو هذا المعنى فهو غير ثابت له
في بعض المواضع كقوله تعالى قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم واقول لهذا المعنى بعد تسليم انه حامل له على ذلك ان لم يثبت في هذه الاية
فللجواب الاول ثبات فيه وقوله ولا يجوز ان يتوافقا اي الجواب والمجاب فيها اي الفعل والفاعل بمعنى على ما قاله المبرد من اضافات
اما الفعل فظاهر واما في الفاعل فلان المواجهة با قيموا والعامل عليه ضمير يقيموا هو العباد المؤمنون قوله وايضا فان
الامر للمواجهة ويقيموا للغيبة فيمتنع لا يجاب المواجهة بلفظ الغيبة وهذا اذا كان الفاعل واحدا على ما لا يجيء وصرح به في البحر
وابو حيان في تفسيرها قوله وليس بشيء لان ذلك ليس من اسباب بناء الفعل للعرب واعلم ان المص اجمل في حكاية هذا القول
وفي رده بعض اجمال وبين ذلك ابو حيان فقال وقيل مضارع بلفظ الجزم فرع على لفظ الامر والمعنى اقيموا قاله ابو علي ورد
ورد بانه لو كان مضارعا بلفظ الجزم ومعناه الامر لبقي على اعرابه بالنون كقوله تعالى هل ادلكم على تجارة تنجيكم ثم قال تؤمنون
بالله والمعنى امنوا وعلل ابو علي بذلك لانه لما كان بمعنى الامر بني كما بني الاسم المنادى المتمكن على الضم لمناسبة مبني وبعد قوله
وزعم الكوفيون وابو الحسن هذا عطف على قوله فيما سلف وقد يحذف اللام في الشعر ويبقى عملها قوله ولان الفعل انما وضع
لتقييد الحدث بالزمان اي الحدث المقترن بالزمان نفي العبارة مسامحة ادبية قوله توكيد مضمون الجملة المراد بمضمون
الجملة هنا النسبة الاسنادية المتعلق لحديثي الكلام بالاخر بحيث يصح السكوت عليه ويكون النسبة خارج تطابقه او لا
لا نسبة اولا تطابقه قوله فلهذا زحلقوها اي بابها عن صدر الجملة كراهية ابتداء الكلام بمؤكدين يجوز في زحلقوها
ان يكون بالقاف وان يكون بالفاء والمعنى احدهما في الشرح ولحرزنا بابتداء الكلام من مثل قام القوم كلهم اجمعون فانه
كلام مؤكد ولكنها الباقي بسلامته ثم قال وقد يعترض بان ان السكاكي ادعى ان سبب افادتها الحصر ان ان للتاكيد وما كذلك فاجتمع
تاكيدان فافادت الحصر ولا ينتقض بان زيدا القائم ولا بمثل قام زيد نفسه عينه لعدم توالي المؤكدين في المثال الاول
وعدم كونها ابتداء في الثاني وقال ابن مالك وقد يجمع بين الاو بالتوكيد للتنبيه نص عليه في توضيح البخاري وقد يفرق بيانا مثل
ولسوف يقدم زيد انتهى واقول في كلامه نظر اما اولا فلان مراد المص بمؤكدين في قوله كراهية ابتداء الكلام بمؤكدين مؤكدا
بمضمون الجملة اعني النسبة الاسنادية بدليل على ذلك قوله وفائدتها اي ان توكيد مضمون الجملة للكلام وح لم يبطل جاء القوم
كلهم اجمعون ولا قام زيد نفسه عينه حتى يحترز عنها بابتداء الكلام لان التاكيد بها ليس بمضمون الجملة وانما هو لمؤكد من مفردا

ولا يرد ايضا قول ابن مالك لان يا تاكيد الا لمضمون الجملة ولا يرد ايضا سوف فقد تقدم زيد لان اللام فيه وان كانت موكدة للنسبة
الاسنادية الا ان سوف لثبت كذلك وانما هي موكدة لما هو مضمون الفعل اعنى معنى الاستقبال واما ثانيا فلان السكاكى لم يجعل
النسبة فى افادة انما الحصر ان ان للتاكيد وما كافة وانما جعل سببا لافادتها الحصر تضمنها معنى ما والا ونقل عن بعض النحاة فى مناسبة
تضمنها ذلك ان ان للتاكيد وما كذلك وعبارته فى المفتاح والسبب فى افادة انما معنى القصر هو تضمنه معنى ما والا ولذلك ترى
ائمة النحو يقولون انما يأتى اثباتا لما يذكر بعدها ونفيا لما سواه ويذكرون لذلك وجها لطيفا يسند الى على بن عيسى الربعى
وانه كان من اكابر النحو ببغداد وهو ان كلمة ان لما كانت لتاكيد اثبات المسند للمسند اليه ثم اتصلت بها ما المؤكدة لا النافية
على ما يظنه من لا علم له بالنحو تضاعف تاكيدها فناسب ان يضمن معنى القصر لان قصر الصفة على الموصوف وبالعكس ليس الا تاكيدا للحكم
على تاكيد انتهى قال الكرمانى فى شرح البخارى ولا يخفى عليك ان المراد ان انما كلمة موضوعة للحصر وما ذكر سر الوضع بدل لك الا
ان الكلمتين والحالة باقيتان على اصلهما مرادتان بموضعهما **قوله** والحال ان الحكم فذلك اليوم واضح لا محالة فنزله منزلة الحاضر
فى الشرح وقد يجاب ايضا بان اللام فى هذه الاية لمجرد التاكيد مسلوبة الدلالة على تخليص المضارع للحال كما جردت اللام المعوضة
فى ان الاسم الشريف وهو والله سلبت معنى التعريف واقول هذا بعينه سبقه المص عن الزمخشرى فى قوله تعالى لسوف اخرج حيا
وضعفه بان فيه خلع اللام عن معنى الحال من غير ضرورة **قوله** مردود بانه اى تمكن الجحيمان تقتضى حذف الفاعل من
الاية لا ان ان تهبوا على تقدير ~~منصوب على انه مفعول له فقد~~ [illegible] المص بجرد على انه مضاف اليه ولا يقام المنصوب
مقام ناصبه فى اعرابه ويقال المضاف اليه مقام المضاف فيه **قوله** ووجهه ان تقريب الماضى من الحال فيشبه المضارع المشبه
للاسم فى الشرح وايضا من ~~ان هذا المعنى~~ يقوم ولنعم الرجل الا انشاء وزمن وتوعد حالى فاشبه المضارع المراد به وقوع حدثه
فى الحال واقول لعل هذا اعذر قول المص لاحدهما الماضى الجامد نحو ان زيدا لعسى ان يقوم وان لنعم الرجل وكان الشارح لم يذكر
هنا لان المص علل هنالك بمشابهة الجامد للاسم ولا ينافى مع ذلك ان تعلل بمشابهة ما هو مشابه للاسم **قوله** الغزنى
هو بالغين المعجمة المفتوحة والزاى الساكنة بعدها نون مكسورة فياء **قوله** وقال ان هذه لام القسم فمتى تقدم فعل القلب فتحت
همزة ان كعلمت ان زيدا لقائم لان القسم مع جوابه فى محل نصب خبر لان وهى مع معمولها سد مسد معمولى فعل القلب فلم يتوسط الا
القسم بين فعل القلب ومعموليها كما توسط فى قوله تعالى ولقد علموا لمن اشتراه ما له فى الاخرة من خلاق ويقع فى بعض النسخ بعد قوله
كعلمت ان زيدا لقائم والصواب عندهما الكسر اى عند الكسائى وهشام لانهما يريانها لام الابتداء وهى تعلق فعل القلب التى
وقعت فى حيزه **قوله** قال ابن الحاجب لام الابتداء يجب معها المبتدأ فى الشرح كانه قصد بايراد كلام ابن الحاجب الاشارة الى انه
مخالف للجماعة وهذا الكلام الذى نقله عنه ليس بصريح فى المخالفة اذ يحتمل ان يكون مراده ان لام الابتداء يجب اقتران المبتدأ
بها لفظا وعلى هذا فالمخالفة ثابتة ويحتمل ان يكون مراده انه يجب معها المبتدأ لفظا او تقديرا وح فلا مخالفة اذ يجوز ان يكون
مدخول اللام هو المبتدأ فى الاصل والتقدير لزيد قائم واخر المبتدأ وقدم الخبر وايا ما اللام فقيل لقائم زيد فقد وليها المبتدأ
تقديرا وان لم يليها لفظا فلا ينافى ذلك **قوله** يجب معها المبتدأ واقول لا يخفى بعد هذا الاخير والظاهر انما ذكره لاحتماله
لموافقة الجماعة ولمخالفتهم اما المخالفة فبان يكون مراده بوجوب المبتدأ معها وجوب دخولها على نفس المبتدأ واما الموافقة
فبان يكون مراده وجوب وقوعها فى جملة اسمية بان تدخل على نفس المبتدأ او على جزئه **قوله** والمشهور ان هذه لام القسم فى
الشرح الظاهر ان الاشارة بهذا الى اللام القريبة التى حكاها عن بعضهم داخلة على المص فالمقرون بقد ولا يكون الاشارة
~~بهذا الى اللام القريبة التى حكاها عن بعضهم داخلة على المضارع المقرون بقد ولا يكون الاشارة بها الى التى ابتدأ الكلام~~ عليها

من

[هامش] لا وقوله

[هامش] فالفعل من ان زيدا لعسى

من قوله الثانى الفعل نحو ليقوم زيد اذ يلزم عليه مشهور ثم القول فيه نحو زيد يقوم بان لا امه لام القسم وهو انما تمتنع عند الجمهور الخلو من نون
التوكيد فقليل عند من اجازه كابن مالك واقول لجاز ان تكون الاشارة بهذه الى اللام التى ابتدأ الكلام عليها ويكون المعنى و
المشهور ان هذه لام القسم فيجب لها ويراعى فيها ما يجب للام القسم **قوله** وهو مقتضى ما قدمناه عن ابن الحاجب
لان مراده منه اما ان لام الابتداء يجب دخولها على المبتدأ واما انها يجب وقوعها فى الجملة الاسمية وكلاهما مقتضى لعدم وقوعها
فى الجملة الفعلية التى ليست خبرا لان **قوله** وكما لا يحذف الفعل والاسم ويبقيان بعد حذفهما كذا اللام بعد حذف الاسم فى
الشرح يجوز حذف الفعل بعد قد كقول الشاعر ازف الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكأن قد زالت
ولم يجعلوا ذلك ضرورة لجواز ادعاء من عدم سعة قد بعد حذف الفعل نظر واقول بعد تسليم ان حذف الفعل بعد قد
ليس بضرورة مراده بقوله وكما لا يحذف الفعل بعد قد هو الحذف من غير دليل وذلك لا ينافى جواز حذف الفعل بعد قد
لدليل كما فى هذا البيت قال المص وبحث قد وقد يحذف الفعل بعدها لدليل وانشد البيت **قوله** لان تكرار اللفظ انما
يقبح اذا صرح بهما فى الشرح يحتمل ان ابن الحاجب لم يستضعفه من جهة قبح التكرار بل من حيث وقوع اللفظ رابطا وهو مقام التفخيم
ولا شك انه ضعيف عند سيبويه والمحققين واقول بعد تسليم ان ابن الحاجب لم يستضعفه الا من جهة وقوع الظاهر رابطا فمراده ايضا ان
تكرار اللفظ على انه رابط انما يضعف اذا صرح بهما **قوله** ورد التكلف لان تقديره لاجل الصناعة دون المعنى فكيف هنا فى الشرح هذا
الكلام يقتضى استواء المقدر والملفوظ فى المعنى المقصود وانما المقدر لمراعاة حفظ نظام الصناعة وكيف يكون ذلك المستفاد من
الجملة الاسمية غير المستفاد من الجملة الفعلية بسبب افادة الاولى فى مثل هذا تقوى الحكم وعدم افادة الثانية له فانى يقال ان المعنى
واحد والقول بان مثل هذا انما يذكره اهل البيان واما النحاة فلا فرق بين الاسمية والفعلية فيه نظر واقول الخلاف
المستفاد من الجملة الاسمية مع المستفاد من الجملة الفعلية بالثبوت والحدوث لا ينافى اتفاقهما فى المعنى المقصود كقيام زيد فانه
المعنى المقصود من قام زيد وزيد قام والقول بان مثل هذا انما يذكره اهل البيان لا اهل النحو صحيح لان هذه مسألة من علم البيان دون
النحو وذكر النحوى لها على انها مسألة من النحو لا ينافى ذلك وقد وافقنا الشارح فى اطلاق اسم البيان على مثل هذه الابحاث بناء على انه
يطلق على علم المعانى والبيان والاولى ان هذه الابحاث انما هى من علم المعانى **قوله** واما الاول فمذهب الجماعة فان هذا
شاذ او ان التقدير لهو شاعر فحذف المبتدأ وبقيت اللام لا يقال هذا ليس بقادح فى الاول لان حاصله قياس عدم حذف
المبتدأ بعد لام الابتداء على عدم حذف الفعل بعد قد والاسم بعد ان والقادح فى ذلك انما ابدى عدم الجامع او اظهار الفارق
لانا نقول هو اشارة الى الفرق بين لام الابتداء وبين قد وتقريره اما ان سلمنا التشابه بين اللام وبين كل واحد منها الا ان
اللام لم يضيق فيها كما ضيق فيهما الا ترى ان جماعة من النحاة قالوا بحذف المبتدأ بعد اللام فى هذه الاية ولم يقل احد بحذف
واحد منهما فى نثر الكلام فضلا عما هو فى اعلى درجات البلاغة وقد ضعف المص قول هذه الجماعة بان المكسورة الهمزة ا
النون بان الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدأ كالجمع بين متنافيين **قوله** ولا يجوز على الصحيح نحو لقائم زيد هذا معطوف
على قوله فقد قال جماعة لا انه فى معناه ان جماعة قالوا وفى الشرح جواز هذا ليس مما الكلام فيه فانه لم يحذف منه شئ اذ
زيد مبتدأ ولقائم خبره مقدم عليه على راى الجماعة او مبتدأ وقائم خبر مقدم واللام داخلة على المبتدأ تقديرا على ما جوزنا
من كلام ابن الحاجب عليه وعلى كل حال فلا حذف فلا وجه لايراده على تضعيف ابن الحاجب قول من ادعى حذف المبتدأ ولسوف
يعطيك ربك واقول لايراده وجه وهو بيان الفرق بين قد وان وبين لام الابتداء بان لام الابتداء اتسع فيها ما لم يتسع فى قد وان
لانها يجوز دخولها على الخبر المتقدم على المبتدأ ولا يجوز فى قد دخولها على غير المتصل ولا فى ان دخولها على غير المبتدأ والخبر

[هامش] فمعناه عن ابن الحاجب لان مراده منه / اما ان لام الابتداء

[هامش] مبتدأ ولقائم جزء تقدم عليه على راى الجماعة / او مبتدأ وقائم خبر مقدم

[هامش] الخبر المتقدم على المبتدأ ولا يجوز فى قد دخولها / على غير الفعل

فلا يلزم من امتناع الحذف مع قد وان امتناعه مع اللام قوله وان لام القسم مع المضارع لا تفارق النون ممنوع في الشرح يحمل كلام
الزمخشري على ان مراده ان لام القسم الملاصقة للمضارع لا تفارق النون وهذا هو الظاهر من المعنية وح يستقيم الكلام ولا يرد عليه
شيء مما ذكره قوله ام الحليس لعجوز شهربه هذا صدر بيت من قصيدة لرؤبة بن العجاج وقد اعياه بلحية بن عمرو شيء بالشيء
وعجزه ترضى من اللحم بعظم الرقبة ومن قصيدة لسطاط اللص الذي يضرب به المثل فيقال الص من سطاط وعجزه علمها الانقاص
بعد القرقرة وانشد بن طريف صدر بيت سطاط قوله رب عجوز من نمير شهبرة قال الميداني زعموا انه مر بامراة من بني نمير
وهو يعقل بعيرا لها ويتعوذ من شر سطاط وبعيرها سن وكان هو على بعير صعب فشغلها ثم استوى على بعيرها وجعل يقول ٥
قوله رب عجوز من نمير شهبرة علمها الانقاص بعد القرقرة والانقاص صوت صغار الابل والقرقرة ههنا صوت
مسانها والحليس تصغير الحلس وهو كساء رقيق يكون تحت البرذعة وام الحليس كنية الاتان والمراد بها ههنا امراة والشهبرة الكبيرة
ومن للبدل اي ترضى بدل اللحم قوله لهنك من برق علي كريم هذا عجز بيت صدره الا ياسنا برق على قلل الحمى والاصل لهنك لانك
فقلبت الهمزة هاء والسنا بالقصر الضوء وبالمد الرفعة والقلل جمع قلة وهي من كل شيء اعلاه قوله دليل الاول يعني بالاول
اعتبارهم حكم صدرية اللام فيما قبل ان قوله فغرت بعد هواه غرت بالمعجمة والموحدة بمعنى بقيت وناصبت من
انتصب بمعنى تحبني وهو التعب واخال بكسر الهمزة على الافصح في الشرح وستنبع اسم مفعول اي اظن اي اطلب مني ان ابتغهم في
المعنى والوصل ولا ابق بعدهم انتهى الذي رايته في النسخ الموثوقة انما هو بكسر الموحدة على انه اسم فاعل اي اظن اني لاحق لهم وتابع
لهم قوله ودليل الثاني يعني بالثاني عدم اعتبارهم حكم صدرية لام الابتداء فيما بعد ان قوله وذهب بدر الدين
بن مالك فمنع من ذلك والوارد منه في التنزيل كثير نحو ان ربهم بهم يومئذ لخبير قال بدر الدين في شرح الالفية واما
الجزء فحمل عليه بشرط ان لا يتقدم معموله ولا يكون منفيا ولا ماضيا متصرفا خاليا من قد انتهى واقول اذا كان مراد ابن
مالك بالمعمول غير الظرف والمجرور فلا يرد عليه ما اورده المص ولا ما اورده الشارح وهو قوله ثم ان الانسان لربه
لكنود وانه على ذلك لشهيد وانه لحب الخير لشديد قوله الهمزة الا ان يقدر دليل على قصد الاثبات يعني فلا تتصل
اللام لانه بل يبقى جائزة على اصلها قوله كقراءة ابي رجاء وان كل ذلك لما متاع الحيوة الدنيا بكسر اللام وما اسم موصول
والعائد محذوف اي للذي هو متاع الحيوة الدنيا ولا شذوذ في حذف العائد المبتدا ههنا لطول الصلة قوله ان
كنت قاضي نحبه انحبه المدة والوقت ويقال قضى فلان نحبه اذا مات وجوابه محذوف يدل عليه ما قبله والمعنى لولم تمنوا
يوعدت قوله ويجب تركها مع نفي الجزء في الشرح هذا ايضا ذكره ابن مالك وقيده بان يكون النفي بما ولم والم ووجب تركها
مع النافي فان قيل كراهية اجتماع اللامين كما استكرهوه في مثل قوله ولعلمن ان تبليهما وتركا للامتشابهان ولا سوا قلنا قد
يكون النافي ما فلا يجتمع مثلان ومعك يقال حمل على ما فيه اجتماعهما طرا للباب انتهى واقول نفي الجزء اعلى كون ان ليست
نافية ولا لظاهرة اذ لو كانت نافية لم ينف الجزء بعدها ولا لتعبير نفي الجزء دون دلالته في الظهور وقد يحقق فلذا وجب
تركها للام مع نفي الجزء وجاز ذكرها مع عزمه لتقويته دلالته قوله امس ابان ابان نعم ويقصر فيه خلاف فمن صرفه راى ان وزنه
افعل منقول من ابان ومن لم يصرفه ومنعه من الصرف راى ان وزنه فعلان
افعل منقول من ابان ماضي سبين واختاره هذا ابن مالك وجزم به في التوضيح للبخاري وقال القرافي والمحدثون والنحاة
على عدم صرفه قال ونقله بن يعيش في شرح المفصل عن الجمهور والاعلاج جمع علج بكسر الاول وهو الرجل من كفار
العجم ويجمع ايضا على علوج والعلج ايضا العير وسودان جمع اسود كعميان جمع اعمى وقال الفراء جمع جمع قوله القسم الثاني
يعني من السبع لامات التي ليست بعاملة وانما اختلط القسم هنا لبعد ما بينه وبين الاول مع وجود فصل بينهما قوله و
ولكنى

ولكني من حبها لعميد سيذكر المص في اخر الكلام على لكن المشددة النون انه لا يعرف له قائل ولا تتمة في الصحاح العميد والمعمود الذي هده
العشق قوله وقيل اللامان للابتداء في الشرح المراد باللامين اللام الداخلة في قوله لعميد والداخلة في قوله لمن اعلاج سودان وفيه قلق
في التضييق فان الواقعة في قوله لمن اعلاج سودان قد تقضى الكلام عليها بما تقدم وذكر المص بعد هذا تنبيها اخر فالعود الى الكلام
على تلك اللام بعد ما فرغ منه ووقع الكلام في غيره ليس على ما ينبغي لما فيه من التشويش انتهى واقول لا يتعين ذلك وما المانع ان
يراد باللامين اللام الزائدة التي ذكر انها تدخل في خبر المبتدا وخبر ان المفتوحة الهمزة وخبر لكن واللام التي زعم الكوفيون انها
بمعنى الا ولا تشويش لعدم الفصل بين هاتين اللامين بلام اخرى ولما استدل الكوفيون على مجيء اللام بمعنى الا بقول الشاعر
ولكنني من حبها لعميد ولو سلم فقوله على انه الاصل ولكن انى ودخوله على ان فاق وما ابان ظاهر في ان المراد اللامان في هذين
البيتين ومع ذلك لا قلق ولا تشويش قوله وهذا المعنى عكس المعنى على القولين السابقين يعني القول بان اللام للاستثناء
والقول بانها للابتداء وان الكلام تم عند ابان وابتدئ لمن اعلاج سودان ووجه ذلك ان المعنى على القولين السابقين اثبات
كون ابان من اعلاج سودان وعلى القول الاخير نفيه قوله وما زلت من ليلى الخ هام ذهب من العشق او غيره والهائم من الابل
الذي يصيبه داء فهم اي يذهب على وجهه في الارض ولا يرعى والمقصى بضم الميم وفتح الصاد المهملة اسم مفعول من اقصيته
ابعدته والمراد بفتح الميم المدى هاهنا مكان من راد يرود وجاء وذهب قوله وهذا بعيد لان لام الابتداء لم يعهد فيها التقدم
عن موضعها على ما جاء المجرد وشارح اللباب بعد هذا القول بان اللام ح من صلة من وما في حيز الموصول لا يتقدم عليه و
تعليل المص اشمل وبالنظر الى نفس اللام بخلاف تعليلها فانه بالنظر الى ما وقعت فيه هنا قوله وقيل الثاني موضعها ان
مبتدا ولبئس المولى خبره لا يقال اللامين ليس جواب القسم مقدر ومجموع القسم وجوابه هو الجزء لا الجواب وحده لانا نقول الجملة من
القسمية هو جوابها واما القسم فمؤكد له ومقرر لوقوع مضمونه قوله ورد هذا القول دعوى خلاف الاصل ربما في هذا رد على
صاحب البحر حيث قال واقرب التوجيهات ان يكون يدعو تاكيدا ليدعو الاول واللام في لمن لام الابتداء والجزء الجملة التي هي قسم محذوف
وجوابه لبئس المولى قوله وهذا الاعراب لا يستقيم عند البصريين هكذا قال ابو علي الفارسي وقائل هذا الاعراب هو الزجاج و
هو من البصريين وفي اللباب والاحسن ان يبقى ذلك على اصله من كونه اسم اشارة ويكون مبتدا وقوله هو الضلال البعيد خبره وما
بعده جملة محكية للكافر يوم القيمة في مع صلته مبتدا وخبره الجملة القسمية فيكون يدعو بمعنى يقول ويجوز ان يحكى بعد القول
الجملة على حالها من كونها مصدرة باللام قوله والجملة حال والمعنى ذلك هو الضلال البعيد مدعوا هذا القول للفراء وفي حاشية
اللباب لمصنفه وانما يستقيم لو قيل يدعى بدل يدعو اي ذلك هو الضلال الموعود لكن يجيء بصيغة فعل الفاعل وليس فيه ضمير يرجع الى
المدعو فيضعف هذا الوجه قوله احدها ان يدعو بمعنى يقول والقول يقع على الجمل قال الاخفش يدعو بمعنى يقول وما بعده
مبتدا محذوف خبره اي يقول المن ضره اقرب من نفعه فهو مولاي وفي حاشية اللباب وهذا التقدير فاسد لان الكافر كيف يقر ان
من الوثن اقرب من نفعه وهو ضلال بعيد ويزعم انه مولاه وانما يصح لو كان اللام لام الجر قال شارح اللباب ويجوز ان يقول الكافر ذلك
على الانكار وفي البحر قيل تقدير الاخفش فاسد المعنى لان الكافر لم يعتقد قط ان الاوثان ضرها اقرب من نفعها انتهى واقول اذا
كان هذا قول الكافر يوم القيمة لم يكن هذا التقدير فاسد المعنى لان الكافر في يوم القيمة يعتقد بل يعلم ان ضر الاوثان اقرب من نفعها
قوله الثالث لام الجواب يعني الثالث من السبع اللامات التي ليست بعاملة قوله كما في قوله وقد جعلت قلوص بني سهيل الخ وذلك ان
فيه استعرت الجملة الاسمية فقدم بقربها قريب مكان الفعلية لان الجمل التي من افعال الشروع يشترط في خبرها ان يكون جملة فعلية
والقلوص بفتح القاف الفتية من الابل كالجارية من النساء والاكوار جمع كور بضم الكاف وهو الرحل باداته او جمع كور بفتحها وهو الجماعة

الكبة من الابل والمربع موضع الرتوع وهو اكل الماشية ما شاءت قوله وذلك لشبهها بان يعني في الصيغة والمعنى اما في
الصيغة فظاهر واما في المعنى فلان ان تاتي للتعليل وهو قريب من معنى الشرط قوله غضب لاه في الصحاح والجزه بكسر الجيم وتشديد
الزاي صوف شاة في السنة يقال اقرضني جزة او جزتين فيعطيه صوف شاة او شاتين وفي القاموس وجزوف كصبور الذكر
من ولاد الضان او والمعز وهي جزوفة والجمع احرفه وجزاف قوله لئن كانت الدنيا اه هذا البيت لذي الرمة
ويروى من نفد لمن ليلى وقبله تعاد او اذا لا اعلى وقد دات صمر الهوى وقد كاد بالجسم برح وفي الصحاح برح به الامر تبريحا
اي جهده وضربه ضربا مبرحا وتباريح الشوق توهجه وهذا الامر ابرح من هذا اي اشد وكلا امرين كان وتباريح بيان له
او بدل منه قوله لئن كان ما حدثته اه الغيظ بالقاف والظاء المعجمة شدة الحر وفي القاموس القيظ صميم الصيف من
طلوع الثريا الى طلوع سهيل وباد باي غائر او هو حال من فاعل امم وللشمس متعلق بباد وبعد هذا البيت واركب حمارا بين
سرج وفروة واعر من الخاتام صغرى شمالا قال الفراء هذا البيت لامراة من عقيل والسرج قيل معرب سرك بالفارسية والفرو
ما يلبس وجلدة الراس والثروة وقطعة نبات مجتمعة يابسة والخاتام لغة في الخاتم قوله الم تر بهتاه الا المام الزود ع
والبين الفراق وبطلق ايضا على ضده وانه قرب والثواء بالمثلثة المفتوحة والمد الاقامة مصدر ثوى بالمكان يثوي
اي اقام قوله للدلالة على البعد او على توكيده على خلاف في ذلك هو مبني على ان اسم الاشارة مع الكاف من غير لام
للبعيد كما قال ابن مالك فاللام لتوكيد البعيد او للمتوسط كما قال ابن الحاجب فاللام لافادة معنى البعد لا
قوله وتسمى حينئذ تبرئة قال الاندلسي في شرح الجزولية انما سميت لا هذه بالتبرئة لانها تنفي الجنس فكانها تدل
على البراءة من ذلك الجنس قوله فلا اب وابنا مثل مروان وابنه قوله فلا اب مجدا اه في الصحاح المجد الكرم وفي القاموس المجد نيل الشرف والكرم ولا يكون الا
بالاباء واللوم بلام مضمومة وهمزة ساكنة ضد الكرم وغير صفة لثوب مجد يجوز نصبه مراعاة للفظه ورفعه مراعاة
لمحله ومرتفع خبر لا او بلوم متعلق بمر قوله فلا نلبد لا اه الضمير المجرور بابنا عائد على ذا المحبوبة كان لا من رجل وما
جاءني من رجل نص فيه بخلاف لا رجل بالرفع وما جاءني رجل اذ يجوز ان يقال لا رجل في الدار بل رجلان او انما ربين المضاف في الدار بالفتح
والمشبه به لان الاضافة ترجح جانب الاسمية في الاعراب مع كراهتهم جعل ثلاثة اشياء شيئا واحدا قوله وقيل لتركبه مع
لا تركيب خمسة عشر قال سيبويه وانما ترك التنوين في معمولها لانها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر قوله ولكنه
جاء بالفتح وهو لا يجيء فلا الرضي واما جمع سلامة المؤنث فبعضهم بنيه على الكسر مع التنوين قياسا على الاسماء نظرا الى ان التنوين للمقابلة
لا للتمكين بدليل قوله ثم من عرفات وهو منقوض نحو يا مسلمات يجردا عن التنوين اتفاقا قال الجمهور بكسره بلا تنوين لانها ان
لم تكن للتمكين فهي مشبهة لتنوين التمكن والمازني يفتحه بلا تنوين نحو قوله ان الشباب الذي مجد عواقبه فيه تلذ
ولا لذات للشيب حذرا من مخالفته في الحركة لسائر المبني بعد لا التبرئة مما كان معربا بالحركة قبل دخولها وهذا اولى مما قبله طردا
للباب على سنن واحد انتهى قوله وفيه رد على السيرافي والزجاج اذ زعما ان اسم لا غير العامل معرب وانه ترك تنوينه للتخفيف
المجرد بعي غائد على مجيء نحو مسلمات بالفتح ووجه الرد ان اسم لا لو كان معربا بحذف التنوين لم يجئ نحو مسلمات بالفتح لان
اعرابه انما هو بالكسر وقال الرضي الفتحتين لا رجل عند الزجاج والسيرافي اعرابية خلافا للمبرد والاخفش وغيرهما وانما وقع الاختلاف
بينهم لاحتمال قول سيبويه وذلك لانه قال ولا تعمل فيما بعدها الا نصبه بغير تنوين ثم قال وانما ترك التنوين في معمولها لانها
جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر قال المبرد قول بنصبه بغير تنوين انها تنصبه اولا لكن بقي ذلك بعد حذف منه
التنوين للبناء كما حذف في خمسة عشر للبناء اتفاقا وقال الزجاج بل مراده انه معرب لكن مع كونه معربا مركب مع عامله لا ينفصل منه كما

ومعنى على الحلي نوله قيل لتضمنه معنى من الاستغراقية لان لا رجل نص في نفي الجنس صح ح
بل رجلان
وما جاءني رجل بل رجلان
ولكنه رجل بل رجلان ح

لا ينفصل عشر من خمسة لحذف التنوين مع كونه معربا لثقله بتركيبه مع عامله قال ابو سعيد يعني السيرافي انما ركب مع عامله لافادة لا
التبرئة للاستغراق كما افادته من الاستغراقية في هل من رجل في الدار لان لا رجل في الدار جواب هل من رجل فركبوا لا مع النكرة
كما ان من مركب معها تطبيقا للجواب بالسؤال ثم حذفت التنوين لتثاقل الكلمة بالتركيب مع كونها معربة قال الرضي والاولى ما ذهب
اليه المبرد واصحابه لان حذف التنوين في حالة الوصل من الاسماء المنون لغير الاضافة والبناء غير معهود وايضا التركيب بين
لا والمنفي ليس باشد منه بين المضاف والمضاف اليه والجار والمجرور ولا يحذف التنوين من الثاني في الموضعين انتهى
ما قاله الرضي قوله وقال قوم لا زائدة وجرم وما بعده فعل وفاعل كما قال قطرب في الشرح اي ثبت كون النار لهم وقيل جرم بمعنى كسب فيكون فاعله ضميرا يعود الى فعلهم المفهوم من السياق اي كسب لهم فعلهم النار وان وما فيه في
حيزها في موضع نصب على هذا وكثيرا ما يستعمل المفسرون على قولهم ان لا جرم كلمتان ركبتا وصار معناهما حقا انتهى وقطرب هو
ابو علي محمد بن المستنير النحوي البصري اخذ الادب عن سيبويه وعن جماعة من البصريين كان يبكر الى سيبويه قبل التلامذة فقال له
يوما ما انت الا قطرب ليل وقطرب دويبة لا تزال تدب ولا تفتر وكان معلما لاولاد ابي دلف العجلي توفي سنة ست ومائتين
قوله والثالث ارتفاع خبرها عند افراد اسمها نحو لا رجل قائم بما كان مرفوعا به قبل دخولها لا بها وهذا قول سيبويه
قال الرضي ارتفاع خبر لا بها ان لم يكن اسمها مبنيا عند جماعة النحاة وان كان اسمها مبنيا نحو لا رجل في الدار قال سيبويه ارتفاعه
بكونه خبر المبتدا ولا رجل مرفوع المحل بالابتداء وذلك لانه لما صار الاسم الذي كان معربا بسببها مبنيا وصار دخولها
عليه سبب بنائه مع تركيبه معها استبعد ان يكون الخبر البعيد منها يستحق بسببها اعرابا فبقي على اصله من الرفع بالابتداء وهو عنده
غير مرفوع بلا كما كان مع اسمها المنصوب بها وقال الدماميني في حاشية التسهيل والذي عندي ان سيبويه يرى في لا رجل ان
كلمة لا لا عمل لها اصلا لا في الاسم ولا في الخبر لانها صارت جزء كلمة ولهذا جعل النصب في لا رجل ظريفا كالرفع في يا زيد الفاضل
لا على محل الاسم بعد لا قوله الخامس انه يجوز مراعاة محلها مع اسمها قبل مضي الخبر وبعده لان لا عامل اضعف من
ان فلم يمنع اعتبار المحل لا قبل مضي الخبر ولا بعده بخلاف ان فانه يمنع اعتبار المحل قبل مضي الخبر لا بعده قوله ولك فتح الاثنين ورفعهما
والمغايرة بينهما في الشرح هذا الكلام لا يوفي بالاوجه الخمسة التي جوزها النحاة في مثل هذا التركيب اذ نصب الثاني مع فتح الاول لا
يدخل تحت شيء من الصور المذكورة اذ لا يشمل ذلك فتحهما ولا رفعهما وهو ظاهر ولا المغايرة بينهما الا ان المراد المغايرة باعتبار
الفتح والرفع انتهى لا يقال المراد المغايرة بما هو اعم من الفتح والرفع فيدخل فيها نصب الثاني مع فتح الاول لانا نقول سيدخل ايضا
ما هو ممتنع وهو نصب الاول وفتح الثاني او رفعه او نصبه ورفع الاول مع نصب الثاني ويمكن ان يقال انه اعم في خروج
هذه الصور على شهرة الصور الخمس الجائزة عند القوم فهذا الحل وجه الصور الخمس اما فتح الاثنين فعلى ان يكون لا في كل
منهما نافية ولا قوة معطوفا على حول عطف مفرد على مفرد وخبرهما محذوف اي موجودان او بالله اي كائنان او عطف جملة على جملة
اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف الخبر من الاول استغناء منه بالثاني واما رفعهما فعلى ان يكون الاول مبتدا
والثاني كذلك وخبر الاول محذوف اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله او معطوفا على الاول عطف مفرد على مفرد على زيادة
الثانية وخبرهما واحد مقدر واما الثانية على انها بمعنى ليس او على ان يكون الاول اسم الاولى على انها بمعنى ليس والثاني احد الثلاثة
اي السابعة واما فتح الاول ونصب الثاني فعلى ان يكون الاولى لنفي الجنس والثانية مزيدة لتاكيد النفي ويكون الثاني معطوفا
على لفظ الاول منونا لاعرابه وان عطف على مبني لان الاكثر لمشابهته حركة الاعراب في مثل هذا العطف جائز مطلقا عند سيبويه
وضرورة عند الاخفش والخبر واحد فيهما لكونه خبرا عن اثنين واما فتح الاول ورفع الثاني فعلى ما مر في نصب الثاني الا انه

معطوف على الاول مثل لا ام لي ان كان ذاك ولا اب وان يكون الثانية بمعنى ليس ونحو ذلك وجاز ان احدهما للاول مرفوع والآخر
للثانية منصوب واما رفع الاول وفتح الثاني فعلى ان الاول بمعنى ليس والثانية لنفي الجنس قوله انحلا آه تقدم الكلام عليه
في قوله الثانية ان يكون عاملة عمل ليس في الشرح كان مقتضى الظاهر ان يقول الثاني بالتذكير كما قال اولا الاول احدهما الامر بصدد
تفصيل الاوجه الخمسة التي تقدم ذكرها لكنه انث على ارادة الحالة قوله من صد عن نيرانها آه هذا البيت من قصيدة لسعد
بن مالك ومثله والحرب لا يبقى لجاحمها التخيل والمراح الا الفتى الصبار في النجدات والفرس الوقاح والجاحم المضطرم ومنه الجحيم
والتخيل الخيلاء والعجب والمرح شدة الفرح والاسم منه المراح بكسر الميم والنجدات جمع نجدة والوقاح الصلبة حمرها بالحرب
والنيران بكسر النون الاولى جمع نار كجيران جمع جار والبراح مصدر برح مكانه اي زال عنه وصار في البراح وهو المتسع من
الارض لا زرع فيها ولا شجر قوله احدهما ان عملها قليل حتى ادعى انه ليس بموجود في الشرح قد يستشكل وجه الغاية هنا
في قوله بعد ذلك ان ذكر خبرها قليل حتى ان الزجاج لم يظفر به وجوابه يعرف بما سلفناه في ان المكسورة المشددة حيث
قال ابن جني ان بمعنى نعم شاذ حتى قيل انه لم يثبت انتهى واقول ما بعد حتى هنا ليس غاية لما قبلها بل مسبب عنه كما قررناه في
بحث ان المكسورة المشددة قوله تعز الى العزة تعز بالعين المهملة والزاي بمعنى تصبر وعلى الارض صفة شيء ومتعلق بباقيا
والوزر بفتحتين الملجأ قوله نصرتك اذ لا صاحب الخاذل بمعنى التارك للنصرة وبوئت انزلت والمباءة منزل القوم والكماة
بضم الكاف جمع كمي وهو الشجاع قوله وعلى ظاهر قولهما قول النابغة وحلت سواد القلب في الشرح الظاهر انه في المعنى رد
قلبا وان الاصل وعلى قولهما ظاهر قول النابغة وذلك لان قوله لا انا باغيا يمكن ان يكون على حذف مضاف اي لا مثلي باغيا
فدخول لا النكرة لان مثلا لا يتعرف بالاضافة ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فاتى به منفصلا مرفوعا وهذا
تأويل يحتمل لكنه خلاف الظاهر فلذلك قلنا ان التقدير وعلى قولهما ظاهر قول النابغة فيكون في قوله ظاهر اشارة الى ان ثم
تأويلا يخرج به البيت عن رأي ابن الشجري وابن جني انتهى واقول الظاهر ان ليس في العبارة قلب وانما قال ظاهر قولهما الاعمال لان
العمل الا في المعرفة علمها بها الا بطريق الاصالة بل بطريق النيابة بان يكون بحذف المضاف النكرة واقيم عنه المضاف اليه المعرفة
كما قيل في لا البصرة لكم وقضية ولا ابا حسن لها ان التقدير ولا مثل ابي حسن لها ثم حذف المضاف وهو مثل واقيم المضاف
اليه مقامه ثم مراد المص ظاهر قول النابغة واما قلنا ذلك لاحتمال قول النابغة لوجهين آخرين ذكرهما ابن مالك في شرح
الكافية احدهما ان الاصل لا ارى باغيا فلما حذف الفعل انفصل الضمير فانا مفعول لم يسم فاعله وباغيا حال وثانيهما ان التقدير
لا انا ارى باغيا فانا مبتدأ وارى خبره وباغيا حال وحذف الخبر قوله وبعدها تأكيد بل المراد لان بل بعد النفي عند الجمهور
لتقرير النفي الذي قبلها وجعل ضده لما بعدها ولما كان لا رجل بالفتح لنفي الجنس كان تقويته بان يثبت ما نفي لجنس اخر
قوله وبعد الثانية تأكيد على الاول بل امرأة وعلى الثاني بل رجلان او رجال الاول وهو احتمال نفي الجنس والثاني هو
احتمال نفي الوحدة وتقوية الاحتمال الاول بان يثبت ما نفي الجنس اخر وتقوية الاحتمال الثاني بان يثبت ما نفي لعدد اخر قوله
وخبر الاخير محذوف تقديره موجود في المذكور لانه مدلول عليه به قوله واما قوله تعالى وما يعزب عن ربك وفي تفسير البيضاوي
لا يبعد عنه ولا يغيب عن علمه وقرأ الكسائي بكسر الزاي من مثقال ذرة اي موازن نملة صغيرة او هباء في الارض ولا في السماء
اي في الوجود والامكان فان العامة لا تعرف ممكنا غيرهما ليس فيهما ولا متعلقا بهما وتقديم الارض لان الكلام في حال اهلها
والمقصود منه البرهان على احاطة علمه تعالى بها ولا اصغر من ذلك ولا اكبر الا في كتاب مبين كلام برأسه مقرر لما قبله ولا
اصغر من ذلك ولا اكبر الا في كتاب مبين نافية واصغر اسمها وفي كتاب خبرها وقرأ حمزة ويعقوب بالرفع على الابتداء والخبر ومن جعله

معطوفا

معطوفا على لفظ مثقال وجعل الفتح بدل الكسر لامتناع الصرف او على محله من الجار بمعنى ولا مثقال اصغر مع الجار وجعل الاستثناء
منقطعا والمراد بالكتاب اللوح المحفوظ انتهى وفي البحر قرأ الجمهور ولا اصغر من ذلك ولا اكبر بفتح الراءين وجه على انه عطف على ذرة
او على مثقال على اللفظ وقرأ حمزة وحده برفع الراءين وجه على انه عطف على موضع مثقال لان من زائدة فهو مرفوع بيعزب هكذا وجهه
الحوفي وابن عطية وابو البقاء وقال الزمخشري تابعا لاختيار الزجاج والوجه النصب على نفي الجنس والرفع على الابتداء ليكون كلاما
مبتدأ وفي العطف على محل مثقال ذرة او لفظه فتحا في محل موضع جر اشكال لان قولك لا يعزب عنه شيء الا في كتاب مشكل
انتهى وانما اشكل عنده لان التقدير يصير الا في كتاب فيعزب وهذا كلام لا يصح وخرجه ابو البقاء على انه استثناء منقطع تقديره
لكن هو في كتاب مبين ولهذا التقدير الاشكال وقال ابو عبد الله الرازي اجاب بعض المحققين بان العزوب عبارة عن
مطلق البعد والمخلوقات قسم اوجده الله ابتداء من غير واسطة كالملائكة والسموات والارض وقسم اوجده بواسطة القسم
الاول مثل الحوادث الحادثة في عالم الكون والفساد وهذا قد يتباعد في سلسلة العلية والمعلولية عن مرتبة وجود واجب
الوجود فالمعنى لا يبعد عن مرتبة وجوده مثقال ذرة في الارض ولا في السماء الا وهو في كتاب مبين كتبه الله واثبت صور
تلك المعلومات فيه انتهى ملخصا الى هنا من البحر قوله تعين ان الوقف على السماء المراد بالوقف هنا تمام الكلام وعدم تعلق
ما بعده به قوله وجوز بعضهم العطف فيهما اي في سورة يونس وسورة سبأ وانما جوز بعضهم العطف في سورة سبأ بناء على
ان المعنى فيه عنه الغيب وان المثبت في اللوح خارج عنه لظهوره على الكاتبين فيكون المعنى لا ينفصل عن الغيب شيء الا مسطورا
في اللوح قوله احدهما ان يتقدمها اثبات كجاء زيد لا عمرو وذكر السكاكي في المفتاح وعبد القاهر الجرجاني في دلائل
الاعجاز ان شرط المنفي بلا ان لا يكون منفيا قبلها بغيرها من ادوات النفي لانها موضوعة لان ينفى بها ما اوجبته للمتبوع لا لان تفيد بها
النفي في شيء قد نفيته عنه فعلى هذا لا يجتمع العطف بها مع النفي والاستثناء لانك اذا قلت ما زيد الا قائم فقد نفيت
عنه كل صفة وقع فيها النزاع حتى كانك قلت ليس هو بقاعد ولا نائم ولا مضطجع ونحو ذلك فاذا قلت لا قاعد فقد نفيت
بها شيئا هو منفي قبلها بما النافية وكذلك اذا قلت ما يقوم الا زيد فقد نفيت عمرا وبكرا وغيرهما من القيام فلو قلت لا
عمرو كان نفيا لما هو منفي قبلها بحرف النفي وهذا خروج عن وضعها لكن قد يقع ذلك في كلام المصنفين لا في كلام البلغاء الذي
يستشهد بكلامهم في ذلك قول صاحب الكشاف في قوله تعالى فاذا عزمت فتوكل على الله لا فيما هو الارشد والاصلح لا يعلمه الا الله لا
انت ولا من تشاوره وقوله ايضا انما ارسلناك الا نذيرا لا حفيظا ولا مهيمنا وقوله ايضا وما هي الا شهوات لا عبر وقول المص ان يتقدمها
اثبات ان اراد بالاثبات الجملة المستقلة المثبتة كما يرشد اليه ذلك تمثيله لم يجز العطف بلا بعد الاستثناء الذي بعد النفي وكان
ذلك احتياطا لما قاله السكاكي والجرجاني وان اراد ما هو مثبت سواء كان جملة مستقلة او لم يكن جاز العطف بلا بعد الاستثناء
ولم يكن ذلك احتياطا لما قالاه لان الاستثناء بعد النفي اثبات قوله وزعم ابن سعدان هو بفتح السين المهملة علم منقول
عن نبت [illegible] تفضل مراعي الابل وله شوك يقال له حسك السعدان يشبه به حلمة الثدي قوله فاذا قيل جاءني زيد
لا بل عمرو فالعاطف بل ولا رد لما قبلها وليست عاطفة في الشرح هذا مغاير لما في قوله فصل بل من جهة ان ايا ان لا تزاد
قبلها لتوكيد الاضراب بعد الايجاب ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي واقول قد حققنا في فصل بل انه لا معارضة بين
كلاميه فليراجع ثمة قوله والثالث ان يتعاند متعاطفاها اي لا يجتمعان في الصدق فلا يجوز جاءني رجل لا زيد وذكر
هذا الشرط ابو حيان وسبقه الى ذلك السهيلي في نتائج الفكر والابذي في شرح الجزولية قوله واللبون ذوات
لبن يعني اللبون الذي في البيت لكن في الصحاح عن ابي زيد قال اللبون من الشاة والابل ذات اللبن قوله وتوضع جملا عال

وفي القاموس وتنوين نحولا لانه مشترك قربها فوافق وتعل وبقال يونا بالتحبة انتهى وعلى هذا يكون الشاعر صرفه للضرورة قوله
ونقل ان العامل مقدر اي قول الزجاج تسليما لمستدل ان العامل مقدر بعد كل عاطف ولا يصح تقديره هنا اذ لو صح
لكان تقديره لا انام عمرو وعلى الاخبار ولا يجال لا انام عمرو ولا على الدعاء قوله لا متع لبس زيد دائما ولا قاعدا اذ لا يصح تقدير
العامل فيه وهو ليس بعد الواو ولان تقديره فيه تصيره قاعدا مثبتا لان نفي النفي اثبات ولا شك انه منفي قوله لا
الشمس ينبغي لها اي لا يصح لها ان تدرك القمر في سرعة سيره فان ذلك يخل بتكون النبات وتعيش الحيوان او في منافعه
او في مكانه بالنزول الى محله او في سلطانه فيطمس نوره وابلاء حرف النفي الشمس للدلالة على انها مسخرة لا يتيسر لها الا ما
اريد لها ولا الليل سابق النهار فيفوته ولكن يعاقبه وقيل المراد بهما ايتاهما وهما النيران وبالسبق سبق القمر الى سلطان
الشمس فيكون عكس الاول وتبديل الادراك بالسبق لانه الملائم لسرعة سيره كذا في تفسير البيضاوي قوله وانما لم يكرر
في لا نولك ان تفعل قال الرضي النول مصدر بمعنى التناول وهو هنا بمعنى المفعول اي ليس متناولك وما خوذك هذا الفعل
لا ينبغي لك ان تناوله قوله لا فيها غول اي فساد مثل ما في انواع الفساد التي في شرب الخمر من غاله يغوله افسده ولا هم منها ينزفون
اي يسكرون من نزف الشارب فهو نزيف ومنزوف اذا ذهب عقله افرده بالنفي وعطفه على ما يعمه لانه اعظم مفاسدها
مكان كحبتين راسه قوله وفي الحديث فان المنبت لا ارضا قطع ولا ظهرا ابقى المنبت بالشاة في اخره بمعنى انقطع والحديث
وارد في الرفق في الاعمال الصالحة وان المبالغة فيها تؤدي الى ملال الطاقة وتركها فيكون صاحبها كمسافر انقطع عن رفقته بان
اجهد راحلته وقت فلا هو وصل الى مقصوده ولا هو ابقى راحلته قوله وقول الهذلي هو بالرفع معطوف على فلا صدق
لانه فاعل رفع على الحكاية وتمام قول الهذلي وصل ذلك بطل ودي بالشاة النحبة على انه مضارع مبني المفعول بمعنى يهدد مه ودودي
بالموحدة على انه ماض بمعنى ذهب بغير شيء قوله ولا ذا المهلا جرعائك القطر هذا عجز بيت صدره الا اسلمي يا دار مي على البلا و
المنادى محذوف وقيل يا للتنبيه دون النداء واسلمي امر من السلامة ومي اسم امرأة وليس بمرخم منه وعلى للمصاحبة والمنهل بضم الميم
وتشديد اللام السائل منسبه والجرعاء رملة مستوية لا تنبت شيئا والقطر المطر وجمع قطر قوله لا بارك الله في الغواني اي العواني
بكسر الياء الخفيفة في اخره للضرورة ورجوعه الى الاصل جمع غانية وهي الجارية التي عنيت بزوجها او عنيت بحسنها عن الحلي والزينة والمطلب
بضم الميم وتشديد الطاء وفتح اللام اسم مفعول او مصدر ميمي من الافتعال من الطلب قوله حب الجبين امن الدنيا متعلق بحب
لا بالمحبين لانه لا فائدة في قيد لا تعذيبهم لان معمول المصدر لا يتقدم عليه كذا في الشرح واقول مراد الشاعر ان عذابهم في الدنيا بما قاسوه
يكفي عن عذابهم في الاخرة بدليل عجز البيت ولا يخفى ان هذا المعنى لا يحصل متعلق في الدنيا بحب فيكون متعلقا بمحذوف دل عليه عذابهم
او بعذابهم على ما اختاره الرضي من جواز تقديم معمول المصدر اذا كان ظرفا قوله لا ام ان الحارث اهذه الابيات الاربعة
من شطور الرجز وكلام اصله القصد ولا جهد له حال المعنى المستتر في خبر كان اعني في جاء اثر اره وجز بكان وفي جارانه في محل نصب على الحال
وفي الشرح يحتمل ان يكون المنفي ههنا ماضيا لفظا مستقبلا معنى فلا يكون التكرار فيه شاذا واقول كون الماضي هنا بمعنى المستقبل لا يصح لان
المراد تقبيح الافعال التي وقعت منه في الزمان الماضي قوله زنا بتخفيف النون كذا رواه يعقوب واصله زنا بالهمزة بمعنى ضيق في
الصحاح ما يقتضي انه يشدد النون فانه قال زنا عليه تزنية اي ضيق قال الام ان الحارث بن جبلة زنا على ابيه ثم قتله
قال ابن السكيت انما ترك همزه ضرورة انتهى وفي الشرح جاز ان يكون اصل المخفف النون الفا منقلبة عن يا فيقال زنا يزني اذا
فعل الفاحشة الموجبة للجلد او الرجم وضمن الفعل معنى التعدي فعداه بعلى اي تعدى على ابيه بالزنا والمراد انه زنا بامرأة
ابيه انتهى واقول لا يخفى ما فيه من التكلف قوله وروي بتشديدها والاصل اي في البيت على تشديدها زنا بامرأة ابيه

بالتخفيف النون وبالالف بمعنى فعل الفاحشة المعروفة فحذف المضاف وانا بعلى عن الباء وشدد النون وفي الشرح وظاهر كلام الدماميني
المراد على رواية التشديد فعل الفاحشة ولذلك قال والاصل زنا بامرأة ابيه وهذا الاجابة البعيدة بل المراد التضييق كما صرح به الجوهري
وعليه بكسر الجيم فلا هذف ولا انابة انتهى قوله وقال ابو خراش وهو يطوف بالبيت ان تغفر اللهم ابو خراش بكسر المعجمة خويلد بن
مرة الهذلي والجم الكثير الجار والمجرور وامي ان صفة عبد والم بتشديد الميم نزل والمعنى واي عبد من عبيدك ما نزل بمعصيته
وفي الشرح لو جعل الفعل مستقبل المعنى اي عبد لم يلم لامكن والظاهر الاول واقول ليس للمضارع المنفي بلم مستقبلا في المعنى
كما يفهم من كلام الشارح وانما هو ما ض معنى قوله فلا اقتحم العقبة اي فلم يشكر تلك النعم باقتحام العقبة وهو الدخول
في امر شديد والعقبة الطريق في الجبل استعير هنا لما فسر به من فك الرقبة والاطعام كذا في تفسير البيضاوي قوله لان
ذلك تفسير للعقبة قال الزمخشري الذي في الكشاف ان ذلك تفسير لاقتحام العقبة وعبارته لان معنى فلا اقتحم العقبة فلا فك
رقبة ولا اطعم مسكينا الا ترى انه فسر اقتحام العقبة بذلك انتهى نعم ظاهر الايه وفي تفسير البيضاوي انه تفسير للعقبة قال ابو حيان
ولا يتم هذا الذي قاله الزمخشري الا على قراءة فك فعلا ماضيا واقول بل لا يتم على قراءتها اسما ايضا لانه جعل ذلك تفسير الاقتحام العقبة
في وما ادراك ما العقبة لا لا اقتحم العقبة فان قلت فهل قال ان معنى فلا اقتحم العقبة فلا فك رقبة ولا اطعم مسكينا قلت لانه
يلزم من تفسير الاقتحام العقبة بالفك والاطعام ان يكون معنى لا اقتحم لا فك ولا اطعم فان قلت فما وجه قراءة فعلا ماضيا ابن
كثير وابو عمرو والكسائي قلت على انه تفسير من المعنى كانه قيل فلا فك رقبة ولا اطعم وقيل انه بدل من اقتحم والاول اوجه بان في قراءة بعض التابعين فك فعلا او اطعام اسما قوله ولو صح لجاز لا اكل زيد وشرب
في الشرح ظاهر هذا الرد يقول الزجاج كما يرد عليه يرد على الزمخشري بجامع ان التكرار اللفظي منتف فيهما وتكريرها بحسب المعنى ثابت
فهذا لا وجه لتخصيص الزجاج بالرد عليه بذلك ويمكن ان يقال ان المصنف قصد مناقشتهما جميعا انتهى واقول لا حاجة لكون
هذا ردا لمقالة الزمخشري لانه لا حاصل لمقالته ان نفي الفعل بلا وتفسيره بفعلين بمنزلة تكرارها وحاصل مقالة الزجاج ان نفي
الفعل بلا وعطف عليه بمنزلة تكرارها وظاهر ان لا اكل زيد وشرب من قبيل ما قاله الزجاج لا من قبيل ما قاله الزمخشري
فليتأمل قوله وهو ضعيف لانه لا يعرف حذف همزة الا التحضيضية وابقاء لا بدون همزة قوله وظل من يحموم اي من
دخان اسود هذا رد لمقالة الزمخشري لانه لا حاجة بمقالته ان نفي الفعل بلا وتفسيره بفعلين بمنزلة تكرارها وحاصل مقالة الرد
دخان اسود يتعول من الحمة لا بارد كسائر الظل ولا كريم نافع لمن ياوي اليه من اذى الحر قوله من شجرة مباركة زيتونة اي من
شجرة الزيتون المتكاثر نفعه وفي طعام الشجرة ووصفها بالبركة وابدال الزيتونة منها تفخيم لشانها لا شرقية ولا غربية لا تقع الشمس
عليها حينا بعد حين بل يقع عليها طول النهار كالتي تكون على قلة او في صحرا واسعة فان ثمرتها تكون انضج وزيتها يكون اصفى او لا نابتة
في شرق المعمورة ولا في غربها بل في وسطها وهي الشام فان زيتونه اجود الزيتون او لا في مضحى تشرق الشمس عليها دائما فتحرقها ولا
في مضاة تغيب عنها دائما فتتركها نيئا قوله وعن الكوفيين انها اسم لوجود خاصة الاسم فيها وهو دخول حرف الجر عليها والجواب ان
خاصة الاسم كونه مجرورا لا دخول حرف الجر لانه قد يدخل على ما ليس باسم قوله كانهم كان في غير زيد كان فاضلا الة وان
كان معتد الملعنى وهو المضي والانقطاع في شرح الصحيح انها لا تدل على استمرار ولا انقطاع وانما الظاهر انها تدل على المضي فقط والاستمرار والانقطاع موكول الى القرينة واقول هذا كان غير زائدة واما الزائدة فلا تفيد شيئا الا محض التاكيد قال الرضي اعلم ان كان تزاد
غير مفيدة لشيء الا محض التاكيد وهذا معنى زيادة الكلمة في كلام العرب كقولها في ابي بكر بنا مي على كان المسومة العراب وكذا قيل
في قوله من كان في المهد صبيا ان كان زائدة غير مفيدة للماضي والا لما كان المعجزة وصبيا على هذا حال وقال البيضاوي كان يكون تامة بمعنى

ثبوت جزءها مقرونا بالزمان الذي تدل عليه صيغة الفعل الناقص فكان للماضي ويكون للحال والاستقبال وكن للاستقبال وذهب
بعضهم أن أي كان تدل على الاستمرار بمعونة القرائن في جميع زمن الماضي ويشهد قوله تعالى وكان الله سميعا بصيرا وذهل عن ان الاستمرار مستفاد
من قرينة وجوب كون الله تعالى سميعا بصيرا لا من لفظ كان الا ترى انه لا يفهم من نحو كان زيد قائما نصف ساعة فاستيقظ واذا قلت كان
زيد صابرا لم يستفد الاستمرار وكان بتاتا ليس لما قال انه يكون اكل ويكون ثابتا للاستمرار انتهى قوله سواء كان المطلوب منه
بما المباني لا تتحد واعدوى وعد وكما اولئك او غايات الشرح في هذه العبارة العطف باو وبعد همزة التسوية مرتين وقد قال المصنف
في بحثها ان الصواب مثله العطف بام قوله الا عرضت بباحور امدامعها هذا صدر بيت للنابغة الذبياني عجزه مردفات
على اعقاب اكوار والربرب القطيع من بقر الوحش والحور جمع حوراء والحور والحور بفتحتين شدة سواد العين مع شدة بياضها
او شدة سوادها واستدارة حدقتها ورقة جفونها وبياض ما حولها او اسوداد العين كلها مثل الظباء ولا يكون في بني آدم بل يستعار
لها كذا في القاموس والمدامع الماق وهي اطراف العيون اريد بها هنا العيون من تسمية الكل باسم البعض والمردفات جمع مردفة
وهي التي اركبت خلف الراكب والاعقاب جمع عقب وهو مؤخر الشيء والاكوار جمع كور بضم الكاف وهو الرحل باداته قوله و
اما الاغلاظ فلم يقصد لذاته وذلك لانه ليس من الاخلاق الحسنة فلا يكون ما مورا به الا لعارض كاداء ما به العدو قوله و
عكسه لا يفتننكم الشيطان اي عكس النوع السابق الذي هو ما اقيم فيه السبب مقام المسبب هذه الآية فانها مما اقيم فيه المسبب
مقام السبب وذلك ان فتن الشيطان هو سبب لافتتانهم والنهي في الحقيقة لبني آدم بان لا يكون هذا الفعل منهم ومكن دل
عليه بالنهي عن سببه الخاص لما الفقت المقصود قوله يكون من هذا اي مما اقيم فيه المسبب مقام السبب قوله و
اسند هذا السبب الى اسناد الاصابة بعد التحويل الى فاعله قبل التحويل وهو الفتنة قوله وعلى هذا فالاصابة خاصة با
لمتعرضين لانه لما كان المعنى لا تتعرضوا فيصيبكم كان مفعول الاصابة هو فاعل التعرض وانما عبر عنه بالذين ظلموا الظلما والصغر
القبيحة التي يصنعون بها عند تعرضهم للفتنة واعلم ان في جملة لا يصيبن على كون لا ناهية وجهين احدهما ان لا يكون مستقلة
بل صفة لفتنة على تقدير مقولا فيها لا والاخرى ما ذكره المبرد والفراء والزجاج وهي ان يكون مستقلة بان يكون واتقوا فتنة
خطاب عام ثم الكلام عنده ثم ابتداء نهي الظلمة خاصة عن التعرض للظلم فيصيبهم الفتنة خاصة واخرج النهي على جهة اسناده
للفتنة فهو نهي محول والمراد لا يتعرض الظالم للظلم فيقع اصابتها له خاصة وقد ضم المص احد الوجهين الى الاخر وجعلها واحدا
واجمل في قوله والاصل لا تتعرضوا للفتنة فتصيبكم وقد ذكرنا معترضا ان قيل في كلام الكشاف ما يقتضي ان المعنى على النهي عن التعرض
للظلم على تقدير لا يصيبن صفة ايضا اجيب بان ان النفي اذا فيه قال لا حاجة الى اعتبار ذلك الا انه لما جعل على تقدير لا يصيبن نهيا
سواء كان نداء او بعد الامر او صفة لفتنة من البيتين كان المناسب على تقديره او صفة ايضا اعتبار النهي عن التعرض للظلم لكون
المخاطبون هم الظالمون والمعنى لا تتعرضوا للظلم فيصيب الفتنة الظالمين الذين هم انتم بناء على ظلمكم قوله جاؤا بمذق هل رأيت
الذئب قط هو للعجاج ويروى جاؤا بضيح وهو بميم مفتوحة فمثناة تحتية ساكنة فمهملة اللبن الرقيق المخلوط بالماء وقبله بتنا بحسان
ومعزاه تئط بلحي اذنيه وحبا نمحط في من مد كبره وانبط ما زلت اسعى بينهم واختبط حتى اذا جن الظلام واختلط و
الاطيط صوت الجوف من الخوى والانتباط الدلو في الارض بشدة وجن الظلام بفتح الجيم اشتد سواده بحيث يخفى كل شيء ان يراه والمذق
بفتح الميم وسكون الذال المعجمة مصدر ذقت مذقت اللبن اذا مزجته بالماء والمراد هنا اللبن المذوق والمعنى وصفهم با
لبخل وعدم اكرام الضيف قوله فلا الجارة الدنيا بها تلحينها هذا صدر بيت النمر بن تولب العكلي وعجزه ولا الضيف فيها انا
اناخ محول ويروى بدل اناخ اقام والدنيا القريب والباء ظرفية وتلحينها بالمثناة الفوقية من لحاه يلحاه اذا لامه وهو اسم

مفعول من حوله نقله وهذا البيت من قصيدة اولها فابدلت الملال من حزة ما سل فقد اعترت منها شراشيف بل وحزة بالجيم والزاي اسم محبوبة
للشاعر والاسل شجر وقيل كل شجر له شوك طويل مثل الاسل ويقال المحجة جبل قوله وهو بها اي بدخول نون التاكيد في الفعل
الذي فصل بينه وبين لا وفي الفعل الذي لم يفصل بناهي وفيه رد على ابي حيان قال في البحر ودخول نون التاكيد على الفعل المنفي بلا
مختلف فيه فالجمهور لا يجيزونه ويحملون ما جاء منه على الضرورة والمرد والذي يظهر الجواز واليه ذهب بعض النحويين لذا
كان قد جاز لحاقها الفعل منفيا بلا مع الفصل فلان يجوز مع عدم الفصل اولى قوله وعلى هذا الوجه يكون الاصابة عامة
للظالم وغيره لا خاصة بالظالمين كما ذكره الزمخشري ~~ظاهر هذا الكلام ان الزمخشري~~ ذكر هذا القول وهو لم يذكره وانما ذكر
القول الثاني وذكر ان الاصابة عليه عامة وذكر القول الذي صدر به المص وان الاصابة عليه خاصة قوله وممن ذكر هذا
الوجه الزمخشري قال في الكشاف وقوله لا تصيبن لا يخلو من ان يكون جوابا للامر او نهيا بعد امر او صفة لفتنة
فاذا كان جوابا فالمعنى ان اصابتكم لا تصيب الظالمين منكم خاصة ولكنها تعمكم وهذا كما يحكى ان علماء بني اسرائيل نهوا عن المنكر تعذيرا
اي ليجعلوا انفسهم معذورين عند الله تعالى فعمهم الله تعالى بالعذاب واذا كانت نهيا بعد امر فكانه قيل واحذروا ذنبا او عقابا
ثم قيل لا تتعرضوا للظلم فيصيب العقاب او اثر الذنب ووباله من ظلم منكم خاصة وكذلك اذا جعلته صفة على ارادة القول كانه
قيل واتقوا فتنة مقولا فيها لا تصيبن ثم قال فان قلت كيف جاز ان يدخل النون المؤكدة في جواب الامر قلت لان فيه معنى
النهي فان قلت فما معنى من في قوله الذين ظلموا منكم قلت التبعيض على الوجه الاول والتبيين على الثاني لان المعنى لا يصيبكم خاصة
على ظلمكم لان الظلم منكم اقبح من سائر الناس قوله وهو فاسد لان المعنى ح فانكم ان تتقوها لا تصيب الظالم خاصة في
الشرح لا شك في حصول الفساد بهذا الاعتبار لان عموم اصابة الفتنة يكون مرتبا على تقوى المخاطبين لها وهو خلف قوله
ان التقدير ان اصابتكم لا تصيبن الظالم خاصة مردود لان الشرط انما يقدر من جنس الامر لا من جنس الجواب يعني من لفظ ذي
الجواب لا من لفظ الجواب وفي الشرح هذا مبني على مذهب الكسائي في المسألة فاما الكسائي فلا يوجب ان يكون المقدر من
جنس الملفوظ فقد اجاز لا تدن من الاسد يأكلك ولا تكفر تدخل النار على ارادة ان تدن يأكلك وان تكفر تدخل النار
نظرا الى المعنى للقرينة المرشدة اليه ولم يقم دليل قاطع على بطلان مذهب الكسائي حتى ذلك فلعل الزمخشري بنى عليه ونظر
الى المعنى فقدره ما قدره وفي الطيبي اشارة الى ما قلناه انتهى واقول لم يظهر مما نقله عن الكسائي مخالفته لغيره في كون المقدر
من جنس ذي الجواب لا من جنس الجواب لان المراد بكون المقدر من جنس ذي الجواب كونه من لفظه او مادته وفيما نقله عنه المقدر كذلك
لان ان تدن من لفظ لا تدن لا من لفظ يأكلك وكذا ان تكفر من لفظ لا تكفر لا من لفظ تدخل النار نعم في حاشية التفتازاني
واجيب بانه على راي الكوفيين حيث يقدرون ما يناسب الكلام ولا يلتزمون ان يكون المقدر من جنس الملفوظ في مثل لا تدن من
الاسد يأكلك لا اثبات اي ان تدن يأكلك وحينئذ فالمعنى اتقوا لا تصيبكم الفتنة النفي اي ان تتقوا تصيبكم فالمص يعني صاحب الكشاف
قدره شرطا يستقيم به المعنى لا من نفي الامر ولا ما نقيضه بل ما يتبين به كون المذكور جواب الامر قوله لا تبعدا فيال بعد
بضم العين بعدا بكونها وضم ما قبلها ضد قرب وبعد بكسر العين بعدا بفتحتين هلك وقول الشاعر مكان البعد بالضم الاول
وروايته البيت لا تبعد بالفتح بلام الثلث لانه مضارعه والاستفهام في اين للانكار ولذلك وقعت الابعد وكذا لا تشلل يد
فتكت بعمرو الشلل فساد في اليد يقال شلت تشل كعلم يعلم والفتك ان يأتي الرجل صاحبه وهو غافل فيقتله والبيت الظلم وفي
البيت التفات عن الغيبة الى الخطاب قوله اذا ما خرجنا من دمشق هو دمشق بدال مهملة مكسورة فميم مفتوحة وقد تكسر قصبة
الشام وتسمى ايضا جلق ويجيرون بالغدراء فالا تبكي بيت بدمشق ابن مرد وبن كنعان فهو الذي بناها وقيل بها

ظاهر لكن الزمخشري يري عن عهده ذلك
فقد صرح بالمعنى على تقدير الجواب وليس
ما ذكره المصنف انتهى صح صح

جيرون بن سعد بن عاد وقيل كان نجيرون وبه بناحوته وبها يعرف باب البريد وباب جيرون وقيل بناها غلام ابراهيم الخليل وكان حبشيا
وهبه له نمرود بن كنعان حين خرج من النار وكان اسمه دمشق فسماها به وقيل غير ذلك والجراضم بجيم مضمومة وضاد معجمة مكسورة
الاكول كذا في الصحاح والقاموس قوله ويلهيني اي ان الاحبة بدل اشتمال من اللهو واللعب بالمهملة من دأب في عمله اذا
جد وفي الشرح ويحتمل ان يكون لا نافية ويكون لو بمعنى ان على تنازع اللهو لا على حبه ويكون مجرور البيت جملة حالية اما من فاعل
يلهي واما من مفعوله وقصد الشاعر انه مبغض للهو لا يحب له وان اللواحي يلمنه على ذلك في حال انه داع على اللهو جار في الدعاء اليه
عجز غافل عنه قوله وكما اختلف لان هذا البيت انافية ام زائدة كما اختلف فيها في مواضع من التنزيل قوله و
في الشرح ينبغي ان يجعل قوله كما في محل نصب على انه صفة لمصدر محذوف والعامل فيه اختلف النافية اي اختلف في لا واقعة في
مواضع من التنزيل اختلافا مثل الاختلاف في لا واقعة في هذا البيت ويكون قوله كما تأكيدا لكما اختلف لا معمولا لاختلف
النافية وقوله انافية ام زائدة في محل جر على انه بدل اشتمال من لا باعتبار مضاف محذوف اي اختلف في لا جواب انافية ام
زائدة والرابط محذوف انافية هي قوله واختاره الزمخشري وعبارته في الكشاف وادخال لا النافية على فعل القسم مستفيض
في كلامهم واشعارهم وفائدتها توكيد القسم وقالوا انها صلة مثلها في لئلا يعلم اهل الكتاب والوجه ان يقال هي للنفي والمعنى
في ذلك انه لا يقسم بالشيء الا اعظاما له بدليل قوله فلا اقسم بمواقع النجوم وانه لقسم لو تعلمون عظيم فكأنه بادخال حرف النفي
يقول ان اعظامي له باقسامي به كلا اعظام يعني انه يستأهل فوق ذلك قوله ورد بانها لا تزاد كذلك صدرا بل حشوا
كما ان زيادة ما وكان كذلك في الشرح لا شك ان الزيادة وقعت صدرا في مثل بحسبك درهم وليس امتناع ذلك بالقياس
على ما وكان حيث لا يراد شيء منهما صدرا باولى من جواز ذلك بالقياس على الباء حيث زيدت في الصدر واقول امتناع ذلك
بالقياس على ما وكان اولى من جوازه بالقياس على الباء لان لا شبيهة بما في النفي والدخول على الجمل وكان في الدخول على الجملة الاسمية
بخلاف الباء قوله وذلك لان زيادة الشيء تفيد اطراحه في الشرح انما تفيد الزيادة للتأكيد والتقوية او تحسين اللفظ
وتزيينه ثم لا نزاع ان الزيادة غالبا استقامة الكلام عند طرح المزيد واقول مراد المص ان زيادة الشيء تكسبه صحة الاستغنا
عنه وذلك ظاهر قوله واجاب ابو علي بعين الرد بانها لا تزاد الا ذلك باصحاب الحشوا انما تقدم من ان القران كالسورة
الواحدة فلا يكون الزيادة في اول السورة زيادة في الصدر بل في الحشو وفي الكشاف وهذا الجواب غير سديد الا ترى الى
امرئ القيس كيف زادها في مستهل قصيدته وهو لا وابيك ابنة العامري البيت قوله ويجوز ان يتعلق عليكم باتل يعني سواء جعلت ما استفهامية
او خبرية قوله احدهما ان يكونا اي ان وما بعدها وفيه رد على ابي حيان حيث قال ان يكون ان في موضع نصب لان الموضع لان وما
بعدها الا ان وحدها ثم قال والنصب على البدل ما حرم وهو من العجز الجيد وفي من ما حرم اذ تعين ان ما حرمه وهذان الوجهان لا ابهام
وهذا اضعف لاعتبار عموم المحرم في الاشراك اذ ما بعده من الامر ليس داخلا في المحرم ولا ما بعد الامر مما فيه لا يمكن ادعاء زيادة لا فيه
لظهور ان لا فيه للنهي واقول ما ذكره من زيادة لا فيه وما اعترض به من اقتضاء عموم المحرم في الاشراك انما يتجه على البدل من الضمير لا على
من ما لان مصحح البدل صحة حلوله محل المبدل منه وتسلط عامله عليه وصحة تسلط عامله عليه محققة في البدل من ما لان عامله اتل
هذه المذكورات متلو عليكم محققة في البدل من الضمير لان عامله حرم وهذه المذكورات ليست بمحرمة فكان المص لم يذكر البدل من الضمير
لهذا ولانه يؤدي الى خلو الصلة عن ضمير المقصود بالحكم وهو البدل من عائد الموصول قوله والصواب انها نافية على الاول زائدة
على الثاني انما تكون زائدة على الثاني اذا كان الضمير الذي تقدر المص مفسرا بالمحرم وهو ممنوع لجواز ان يكون مفسرا بالمتلو فيكون الصواب
عدم زيادتها قال صاحب البحر واما الرفع فعلى اضمار مبتدا دل عليه المعنى والتقدير المتلو ان لا تشركوا وفي الشرح بعد كلام المص هذا

عجب

عجيب جدا فان الاول هو جعل ما موصولة وحرم ربكم صلة وعليكم متعلق بحرم وجعل ان لا تشركوا في موضع نصب على انه بدل من ما
فاذا جعلت نافية في هذا الوجه كان فاسدا لاقتضائه ان عدم الاشراك محرم وهو باطل واقول ليس هذا بعجيب لان ما على الاول معمول
لاتل فجعل ان لا تشركوا بدلا منه على تقدير ان يكون لا نافية يقتضي ان عدم الاشراك متلو عليهم وهو كذلك ولا يقتضي ان عدم الاشراك
محرم عليهم وانما يقتضيه ان لو كانت معمولة لحرم وقيل لا مر كذلك وسيأتي لهذا ان شاء الله تعالى بيان في الجهة الرابعة من الباب
الخامس قوله وما يشعركم ما استفهامية وفاعل يشعر مستتر عائد الى ما والخطاب للكفار عند مجاهد وابن زيد وللمؤمنين
عند الفراء وغيره ولا تؤمنون بالخطاب في قراءة ابن عامر وحمزة وبالغيبة قراءة الباقين قوله فيمن فتح الهمزة هم نافع والكسائي
وحفص وابن عامر وحمزة قوله فقال قوم منهم الخليل والفارسي وفيه رد على ابي حيان حيث قال في البحر والقائلون بزيادة
لا هم الكسائي والفراء وقالوا لولا لكان عذرا للكفار لان معنى وما يشعركم انها اذا جاءت لا يؤمنون انكار شعور المؤمنين عذرا لهم
الكافرين بانه من مقترحاتهم اذا جاءتهم لان ما انكار لسبب الشعور بما الغفلة في مسبعد الجبر عن انها لا تبقى ليس جاءتهم ابة
~~والمراد بالنبي~~ ... وانكار شعور المؤمنين ان الكافرين لا يؤمنون مشعر بانهم يؤمنون وفي ذلك عذر لهم اي عدم
ايمانهم قبل مجيء الآية من مقترحاتهم وفي اقتراحهم الآيات على النبي وهو باطل والقائلين بان لا غير زائدة وهم الجمهور ان المخاطبين و
هم المؤمنون كانوا يطمعون في ايمان الكافرين اذا جاءتهم اية من مقترحاتهم ويتمنون مجيئها فقيل لهم وما يدريكم انهم لا يؤمنون
على معنى انكم لا تدرون ما سبق علمي به من انهم لا يؤمنون الا ترى الى قوله كما لم يؤمنوا به اول مرة ودعا الزجاج وقال انهم
اجمعوا عليه تمام كلام المص ان الزجاج قال ان النحاة اجمعوا على كون ان هنا بمعنى لعل وليس في كلام الزجاج على ما نقل صاحب البحر عنه
ذلك للتحسين وذلك انه قال الزجاج وزعم سيبويه ان معناها لعل اذا جاءت لا يؤمنون وهي قراءة اهل المدينة قال وهذا
الوجه اقوى في العربية والذي ذكر ان لا لغو غالط لان ما كان لغوا لا يكون غير لغو ومن قرا بالكسر فالاجماع على ان لا غير لغو فليس
يجوز ان يكون المعنى مرة ايجابا ومرة غير ذلك في سياق كلام واحد انتهى قوله وقيل التقدير لانهم يعني مع بقاء كون ان للتأكيد
وكون الكلام نفيا من ما بانهم وكون الآية عذرا للمؤمنين قوله واختاره الفارسي فانه قال والتقدير قل انما الآيات
عند الله لانها اذا جاءت لا يؤمنون بها فهو لا يأتي بها لاصرارهم على كفرهم فيكون نظير وما منعنا ان نرسل بالآيات الا ان كذب بها
الاولون اي بالآيات المقترحة انتهى قال ابو حيان وعلى هذا يكون وما يشعركم اعتراضا بين العلة والمعلول قوله فقيل لا
زائدة قاله ابو عبيدة فاستعير الحرام للمنع كما استعير حرم بمعنى منع ان الله حرمهما على الكافرين واريد بالقرية اهلها المعادة او
لمجاز الحذف وحتى غاية للرجوع وفتحت ياجوج اي سد ياجوج والمفتوح يرجعون عن الكفر ويقولون يا ويلنا قد كنا في غفلة
من هذا قوله والمعنى ممتنع عليهم انهم لا يرجعون اه قال ابو مسلم بن بحر حرام ممتنع وانهم لا يرجعون انتفاء الرجوع الى الآخرة واذا
امتنع الانتفاء وجب الرجوع والمعنى انه يجب رجوعهم الى الحياة في الدار الآخرة والغرض ابطال قول من ينكر البعث وتحقيق ما
تقدم من انه لا كفران لسعي احد وانه يجزى على ذلك يوم القيامة كذا في البحر قوله وقيل على يقول قال الطيبي ولا يامركم بالنصب
معطوف على ثم يقول قال ابن عطية وهذا خطأ لا يلتئم به المعنى انتهى قال ابو حيان ووجه الخطأ انه اذا كان معطوفا
على ثم يقول وكانت لا لتأسيس النفي فلا يمكن الا ان يقدر العامل قبل لا وهو ان فينسبك من ان والفعل المنفي مصدر منتف
فيصير المعنى ما كان لبشر موصوف بما وصف به انتفاء امره باتخاذ الملائكة والنبيين اربابا واذا لم يكن له الانتفاء كان ثبوته
فصار امرا باتخاذهم اربابا وهو خطأ واذا جعلت لا لتأكيد النفي السابق كان النفي منسحبا على المصدرين المقدر ثبوتهما منفي
قوله كونوا عبادا لي من دون الله وامره باتخاذ الملائكة والنبيين اربابا فالاطلاق ابن عطية الخطأ انما يكون على احد التقديرين

ولا وهي ان يكون لتاسيس النفي وان يكون من عطف المنفي بلا على المثبت الداخل عليه النفي نحو ما اريد ان تجهل وان لا تتعلم وتريد ما اريد ان
لا تتعلم قوله احدهما الزيادة قال التفتازاني احدهما ان يصل زيدة لتاكيد معنى النفي بتامع طول العهد وتخلل الفصل والمعنى
ما صح وما استقام لبشر ان يوتيه الله الكتاب ثم يترتب عليه ان يقول للناس كونوا عبادا لي ولا ان يامرهم باتخاذ الملئكة و
النبيين اربابا وليس المعنى ما كان لبشر ان يوتى النبوة ثم يترتب على ذلك امره بعبادة نفسه ونهيه عن عبادة الملئكة والنبيين مع
استواء الكل في عدم الاستحقاق للعبادة وعدم الامر وان كان امر مؤكد لكن نفرتهم لكونه انس بالمقصود وادخل في لا استعجا
واوفق بالواقع وقراءة الرفع لخلوها عن التكلف اطوع المقصود والخطاب على كل حال للالتفات لات قوله والثاني ان اصلها
ليس كسرت السين. قال ابن قاسم في شرح التسهيل وذهب ابن ابي الربيع الى انها ليس ابدلت من السين التاء ثم ابدلت من الياء الالف كراهة
ان تلتبس بحرف التمني وفي الجنى الداني وتقويه قول سيبويه ان اسمها مضمر فيها ولا يضمر الا في الافعال قوله وابدلت السين
في الشرح وهو ابدال شاذ كما في ست فان اصله سدس فابدلت تاء وكذلك الدال قوله والتاء لتانيث اللفظة كما في ثمت وربت
في الشرح معناه ان كلا من رب وثم صالح لان يراد به اللفظ فيكون مذكرا وان يكون مرادا به اللفظة فيكون مؤنثا فدخلت التاء للتنصيص
على ان المراد الثاني واقول ليس معناه ذلك وانما معناه ان دخول التاء في هذه الكلمات يكون لفظها مؤنثا مع انها مراد بها معانيها
التي لا تتصف بتانيث قال المصنف في شرح الشذور والتاء زائدة لتاكيد النفي والمبالغة فيه او لتانيث الحرف قوله والتاء زائدة في اول
الحين قال الرضي وفيه ضعف لعدم شهرة تحين في اللغات واشتهار لات حين وايضا انهم يقولون لات اوان ولات هنا ولا يقال
تاوان وتهنا انتهى قوله ومما يتمسك به على زيادة التاء في اول الحين قول الشاعر العاطفون تحين ما من عاطف والمطعمون
تحين ما من مطعم قال ابن مالك وصرح بان المراد حين لان حين ما من عاطف نحو فحين مع وهذا اولى من قول الشاعر من
قال انه اراد العاطفونه بهاء السكت ثم اثبتها وابدلها تاء انتهى وقال ابن ام قاسم في تخريجه نظر واحسن من التخريج الثاني من زعم
ان التاء ثبتت مع الحين انتهى ووجه النظر ان في تخريجه حذف الناسخ وابقاء معموله التي الى بالتانيث لفظه قوله
واستدل ابو عبيدة بانه وجدها في الامام قال الزمخشري واما قول ابي عبيدة ان التاء داخلة على حين فلا وجه له واستشهاده
بان التاء ملتزقة بحين في الامام لا متشبث به فكم وقعت في المصحف اشياء خارجة عن قياس الخط انتهى وفي البحر وغيره اي الذي
استدل ابو عبيدة وكتب المصحف بسبب ما صح ان عمر بن الخطاب قال لابي بكر رضي الله عنهما ان القتل قد استحر في القراء يوم اليمامة
وقد خشيت ان يهلك القران فاكتبه فدعا ابو بكر زيد بن ثابت وقال انك كنت تكتب الوحي لرسول الله صم وانا لا نتهمك
فاجمع القران واكتبه فجعل زيد يتتبع القران من صدور الرجال ومن الرقاع ومن الاضلاع ومن العسب حتى جمعه في صحف
وكانت تلك الصحف عند ابي بكر رضي الله عنه حتى مات ثم عند عمر حتى مات ثم عند حفصة الى ان اقبل حذيفة بن اليمان
على عثمان وكان الناس تنازعوا على مرج ارمينية فقال لعثمان يا امير المؤمنين ان الناس اختلفوا في القران فادرك هذه الامة
فارسل عثمان الى حفصة ان ارسلي الينا بالصحف فارسلت بها اليه فدعا زيد بن ثابت وعبد الله بن عمرو بن العاص و
عبد الله بن الزبير وعبد الله بن عباس وعبد الله بن الحرث وقال انسخوا هذه الصحف في مصحف واحد فلما انسخوها رد
الصحف الى حفصة وجمع الناس على هذه الصحف واكثر العلماء على ان عثمان جعل اربع نسخ وبعث الى الكوفة واحدة والى البصرة واحدة
والى الشام واحدة وامسك عنده واحدة وقيل جعل سبع نسخ وبعث واحدة الى اليمن وواحدة الى مكة وواحدة الى البحرين والاول
اصح قوله وعلى قراءة الرفع هي قراءة ابن السماك من بضم التاء ورفع النون كذا في البحر قوله نص الفراء على انها لا تعمل الا
في لفظ الحين قال الرضي قال الفراء ويكون مع الاوقات كلها وانشد ولات ساعة مندم وهذا خلاف ما نقله عنه المص قوله

اثبات الكتاب اياه ولا قوله كونوا عبادا لي ولا امرهم باتخاذ بالتناسل وثانيها ان تكون لا نافية معطوف هذا الفعل على ثم يقول يقصد الى ترتب هذا المجموع على الاتيان يعني ما كان لبشر

بخفض الحين في البحر هي قراءة عيسى بن عمر قرا بكسر التاء من لات وجر النون من حين قوله من زعم الفراء ان لات يستعمل حرفا جارا لاسماء الزمان
قال الرضي وليس بشي اذ لو كان الجر زوان واختصاص الجار ببعض المجرورات نادر ولم يسمع لات حين مناص بجر حين الا شاذا وايضا لو كان
جارا لكان لا بد له من فعل او معناه متعلق به انتهى قوله طلبوا صلحنا ولات اوان هذا صدر بيت لابي زبيد الطائي عجزه فاجبنا
ان لات حين بقاء قوله مع حذفه قد يزاد وبزيادة كونه للتاكيد قوله الا رجل جزاه الله خيرا من دواه بحفض حيل
والثاني ان الاصل فلات اوان صلح ثم بني المضاف لقطعه عن الاضافة وكان بناؤه على الكسر لشبهه بنزال ووزنا لانه قدر بناؤه على
السكون ثم كسر على اصل التقاء الساكنين كامس وجير ونون للضرورة وقال الزمخشري للتعويض كيومئذ ولو كان كما تزعم لاعرب لان العوض ينزل
منزلة المعوض منه وعلى القراءة بالجواب الاول وهو واضح وبالثاني قوله الا رجل جزاه الله خيرا هذا صدر بيت عجزه يدل على محصلة تبيت
وقد تقدم الكلام عليه في الابتغ الهمزة والتخفيف قوله والثالث ان الاصل ولات اوان صلح قال الرضي اوان عند المبرد و
المبرد مبني لكونه مضافا في الاصل الى جملة تعني طلبوا صلحنا ولات اوان طلبوا الصلح ثم حذفت الجملة وبني اوان على السكون
ثم ابدل التنوين من المضاف اليه كما في يومئذ فكسرت النون لثلاثة سواكن كما كسر ذال اذ وتقول لحذفت الجملة وبني على الكسر لا على السكون
لئلا يجتمع ساكنان ثم الحق تنوين العوض ولا يعوض التنوين في المبنيات من المضاف اليه الا اذا كان جملة فلا يعوض في نحو من قبل قوله وقال
الزمخشري للتعويض وفي الكشاف وقرئ حين مناص بالكسر ومثله قول ابي زبيد الطائي طلبوا صلحنا ولات اوان فاجبنا ان لات حين بقاء فان
قلت ما وجه بقاء الكسر في اوان قلت شبه باذ في قوله وانت اذ صحيح في انه زمان قطع منه المضاف اليه وعوض التنوين لان الاصل ولات اوان صلح
فان قلت فما تقول في حين مناص والمضاف اليه قائم قلت نزل قطع المضاف اليه من مناص لان اصله حين مناصهم منزلة قطعه من حين لاتحاد
المضاف والمضاف اليه وجعل تنوينه عوضا من الضمير المحذوف ثم بني الحين لكونه مضافا الى غير متمكن قوله ولو كان كما زعم لاعرب لان العوض
ينزل منزلة المعوض منه فيه نظر لان ذلك انما يلزم لو كان التعويض في اوان قبل بنائه وهو ممنوع ولو سلم فالعوض لا ينزل منزلة المعوض
من كل وجه ولا يقوم مقامه في كل حكم قوله وعلى القراءة بالجواب الاول هو ان خفض الحين على اضمار من الاستغراقية فيكون موضع من
حين مناص رفعا على انه اسم لات على قول الجمهور كما تقول ليس من رجل قائما وعلى انه مبتدا على قول الاخفش والجر على قول كلهما محذوف
وفي البحر وروى ابو عمرو عيسى ولات حين بالرفع مناص بالفتح قال صاحب اللوامح فان صح ذلك فلعله بني حين على الضم فيكون في الكلام تقديم
وتاخير واجراء بعد وقبل وبعد في الغاية وبني مناص على الفتح مع لات على تقدير لات مناص حين لكن لا انما تعمل في النكرات في اتصالها
بهن دون ان تنفصل بينها ظرف وغيره وقد يكون لذلك معنا لا اعرفه انتهى قول صاحب اللوامح قوله في المستقبل
ظرف للسببية او المسببية لا للفعل لانه في زمن التكلم وهو حال قوله لان الزمن المستقبل سابق على الزمن الماضي عكس ما يتوهم
المبتدئون هذا انما اذا كان الزمن المتصف بالاستقبال والمضي واحدا كالصورة التي ذكرها واما اذا كان متعددا كامس الماضي
وغدا المستقبل فان الماضي منه سابق على المستقبل على ما لا يخفى وكيف يبان سبق الشرط بان على الشرط بلو ان يقال لان الشك
وعدم الجزم ولو للجزم بالامتناع والشك تصور والجزم تصديق والتصور سابق على التصديق او الانسان يشك اولا ثم يجزم
اذا قام الدليل قوله ولهذا على فعل الشرط منفيا لفظا او معنى هذا التفصيل لفعل الشرط للمنفيا والمثال الاول والثاني لدخول حرف
الاستدراك على لفظ فعل الشرط والاثبات وبيت الحماسة لدخوله على معنى فعل الشرط وانما قال في الشعر الاول ومنه لانه لم يوت فيه
بعد حرف الاستدراك بنفي استغنا بحصول النفي للجد بنفي كونه لا ذي معتبة قوله النتم قبل البيت الثاني بجر رقة عطفا
على محل لوجا اي اكرمته عطف توهم لان معنى تقول لوجا اي اكرمته نحو لوجا اي اكرمته قوله ولو ان ما اسعى هذان
البيتان لامرئ القيس ومما يحتمل ان يكون موصولا حرفيا او اسميا وان تكون كافة حيل لو كانت كلمة لكتبت متصلة لحسب انه ما كتبت

منفصلة على احتمال الظاهر كما في الموصل قوله ثم لم يركوهم كذا في الشرح هكذا ثبت في النسخ التي رايتها وقد استشكل بعض
الطلبة بهذا الشرح ... عند قراءة اثبات اليا مع الجازم فاجيب بان راى سمع فيه القلب بجعل العين في محل اللام فتقول
راه مثل راعه وقد قرئ في الشواذ ان راه استغنى بالالف بعد الراء وهمزة بعد الالف وصار ... ثم حذفوا الاخير بعد
يا فاذا دخل الجازم سكن الهمزة وشاع ابدالها يا لوقوعها ساكنة بعد كسرة وقد خرج الامام ابو محمد عبد الله بن السيد البطليوسي
على ذلك قول الشاعر كان لم ترى قبلي اسيرا يمانيا فقال الاصل ترأى بهمزة بعد الالف سكنت للجازم فالتقى ساكنان فحذفت لذلك
اولا وهو الالف ثم ابدلت الهمزة ساكنة بعد الفتحة الفا واذا ثبت ذلك فلك ان تضبط يركوهم من قوله ثم فلم يركوهم بهمزة
ساكنة بعد الراء ولك ان تضبطه بيا مبدلة من الهمزة الساكنة وهذا غاية ما يقال في هذا انتهى واقول ليس هذا بغاية ما يقال
في هذا ففي شرح التسهيل لما يأتي به الجواب ايضا وهو قال بعضهم ان اثبات هذه الحروف مع الجازم لغة لبعض العرب في السعة وقيل
ان ما ورد من ذلك مجزوم بحذف الحروف ثم اشبعت الحركات فنشأت منها الحروف وفي توجيه الاعراب لابي البقاء في قراءة قنبل انه من
يتقي باليا ووجهت بانه اشبع حركة القاف فنشأت الياء وبانه قدر الحركة على الياء وحذفت بالجازم وجعل حرف العلة كالصحيح انتهى
وذكر المص ايضا هذه القراءة في الباب الرابع في اثناء الكلام على العطف وذكر بها هذين الوجهين وغيرهما قوله لو كنت من مازن
اه تقدم الكلام عليه عند الكلام على اذن قوله اذ المعنى لكني لست من مازن بل من قوم ليسوا في شيء من الشر وان هان وان
كانوا ذوي عدد في الشرح ظاهر كلامه انه جعل وان كانوا ذوي عدد حالا والمجتهد اقترانها بالواو وفي جواز تقديم مثلها خلاف
ثم الحالية انما يأتي على ان يكون صاحب الحال اسم ليس الا الضمير المستكن في خبرها الظرف ... ومن تقديم الحال على عاملها المعنوي وهو
ممتنع في مثل هذه الصورة على الاصح ولو جعلت الجملة المذكورة معترضة لاستقام بلا تكلف واقول لا مانع من ان يكون صاحب الحال
اسم لكن ويجعل الا يكون متأخرة عن عاملها المعنوي مقترنة بالواو قوله فهذه المواضع ونحوها مما يرد لو وله ثم وما كفر سليمان
ولكن الشياطين كفروا يعني بما ... في تقدم ما يفيد النفي على الاستدراك وفي وقوع الاستدراك على الفعل المتقدم قوله وما
رميت اذ رميت في حاشية المطول للسيد اي وما رميت حقيقة اذ رميت صورة لان اثر ذلك الرمي كان خارجا عن طوق البشر
وقيل فارميت تأثيرا اذ رميت كسبا وليس بشيء لجريانه في جميع الافعال عند القائل بالكسب وعدم صحته عند من ينكره وهو باطل
كثيرة منها قوله تعالى ولو اننا نزلنا اليهم الملئكة وكلمهم الموتى وحشرنا عليهم كل شيء قبلا ما كانوا ليؤمنوا الجواب عن تلك المواضع ان
ان لو قد تستعمل لا للدلالة على امتناع الجواب والشرط جميعا بل للدلالة على تقرير الجواب وجد الشرط او فقد وتلك المواضع منه
وسيسمع عن قريب لهذا زيادة تحقيق انشاء الله ثم قبلا جمع قبيل كرغيف ورغف بمعنى كفيل اي كفلا بما بشرناهم وانذرنا
او بمعنى قبيل الذي هو جمع قبيلة بمعنى جماعات او مصدر بمعنى مقابلة كقبلا بكسر القاف وفتح الموحدة في قراءة نافع وابن عامر
اي لو اننا نزلنا اليهم الملائكة كما اقترحوا وقالوا لولا انزل علينا الملئكة وكلمهم الموتى كما قالوا فأتوا بآبائنا وحشرنا عليهم كل شيء قبلا
كما قالوا او تأتي بالله والملئكة قبيلا ما كانوا ليؤمنوا في حال من الاحوال الا في حال مشيئة الله الا ان يشاء الله الا في حالة
مشيئة الله ثم ايمانهم فهو استثناء متصل من اعم الاحوال وقيل منقطع قوله وقول عمر لعنة الله عليه وابائه الظالمين
نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه قال القاضي بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص لم ار هذا الكلام في شيء من كتب الحديث
لا مرفوعا ولا موقوفا لا عن النبي ص ولا عن عمر لعنه مع شدة التفحص انتهى وقال الشيخ والدي ومن خطه نقلت لا اصل لهذا الحديث
رأيت الحافظ ابا بكر بن العربي نسبه عن النبي ص ولم اقف له على اسناد قط في شيء من كتب الحديث وبعض النحاة ينسبونه الى عمر بن الخطاب وقيل قوله ولم ار له اسنادا الى عمر
الى عمر بن الخطاب لا انه لم يسنده في الشرح وقد سأله عن ذلك بعض حفاظ العصر لعله الاستاذ الحجر واخبرني انه بحث عن ذلك فلم يقف عليه ثم وقفت في الحلية لابن
اسناد انتهى قال الحافظ زين ...

نعم

نعم من حديث سالم مولى ابي حذيفة على حديث رفعه من طريق عمر بن الخطاب قال سمعت رسول الله ص يقول ان سالما شديد الحب لله عز و
جل لو كان لا يخاف الله ما عصاه انتهى وفي المطول فان قيل لا يصح ما ذكرتم من لزوم انتفاء الجزاء لانتفاء الشرط في نحو نعم العبد صهيب
لو لم يخف الله لم يعصه والا لزم ثبوت عصيانه لان نفي النفي اثبات وهذا فاسد لان الغرض مدح صهيب بعدم العصيان
قلنا قد يستعمل لو للدلالة على ان الجزاء لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم وذلك اذا كان الشرط مما يستبعد استلزامه
ذلك الجزاء ويكون نقيض ذلك الشرط انسب والبق باستلزامه ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود الجزاء على تقدير وجود الشرط وعدمه فيكون
دائما سواء كان الجزاء والشرط مثبتين نحو لو اهنتني لاثنيت عليك او منفيين نحو لو لم يخف الله لم يعصه او مختلفين نحو ولو ان ما في
الارض من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده سبعة ابحر ما نفدت كلمات الله ونحو لو لم تكرمني لاثنيت عليك انتهى وهذا ما
وعدناك سابقا بما سلف قوله ثم تارة يعقل بين الجزئين ارتباط مناسب وتارة لا يعقل في الشرح اعترافه بان الشرط
سبب يأبى هذا القسم فان السبب يقتضي ارتباطا مناسبا بينه وبين مسببه الا تراه قال بعد ذلك الثاني انه لما فقدت المناسبة
فقدت العلية بحيث تنتفي المناسبة تنتفي السببية فلا يأتي التقسيم المذكور واقول انما اعترف بدلالة لو على عقد السببية و
المسببية ولا يلزم من الدلالة على ذلك تحقق السببية ولو سلم فمراد المص ان الجزئين مع قطع النظر عن لو تارة يعقل بينهما
تناسبا مقتضيا لذلك الارتباط وقد لا يدرك وقد اشار الشارح الى هذا بقوله بعد ذلك وقد يقال ان التقسيم لم يقع بالنسبة الى
المناسبة وانما وقع بالنسبة الى العقل فقط والثاني هو الاول قوله ومما يجوز فيه العقل ذلك الاشارة هاد في
ان ذلك والجمل المنصوب ... مسببة الثاني وسببية الاول وفي الشرح لا يلزم من ترتيب شيء على شيء
ظهور انحصار سببية في ذلك الشيء ولا نم ان ذلك هو المتبادر الى الذهن واقول مراد المص بالظاهر هنا الراجح وكل من انصف
من نفسه اذا سمع هذا القسم من لو ولاحظ انحصار سببية ما بعدها في ما قبلها وعدم انحصارها فيه وجد انحصارها راجحا
في ذهنه سابقا الى فهمه ذكيت لان الاصل في سبب المسبب الواحد ان يكون واحدا قوله وهذا النوع يدل فيه العقل
لو قال وهذا القسم لكان احسن لان الاشارة الى ثالث اقسام النوع الاول فالتعبير بالنوع يوهم انها الى النوع الاول الا ان
هذا الايهام مندفع بان قوله يدل فيه العقل اه حكم ثالث اقسام النوع لا حكم النوع لانه ذكر في كل من قسمي النوع الاول لبيان
حكم فيه قوله احدهما ان دلالتها اي لو على ذلك اي انتفاء الجواب ليس هو من باب مفهوم المخالفة لان لو الشرط ومفهوم الشرط
من اقسام مفهوم المخالفة وفسر مفهوم المخالفة بان يكون المسكوت عنه مخالفا في الحكم المذكور اثباتا ونفيا ومفهوم الموافقة بان
يكون المسكوت عنه موافقا في الحكم المذكور قوله والثاني ان يكون الجواب مقررا على كل حال من غير تعرض لا ولية نحو ولو
ردوا لعادوا فهذا وامثاله يعرف ثبوته بعلة اخرى مستمرة على التقديرين والمقصود في هذا القسم تحقيق ثبوت الثاني في الشرح
لا مانع من ... امتناع الشرط والجواب جميعا في هذه الاية ولا احد وترتب عليه ولا داعي الى ما ارتكبه من كون الجواب
مقررا على كل حال بل الظ خلافه واقول الداعي الى ذلك ان المناسبة لما انتفت بين ردهم الى الحيوة الدنيا وعودهم لما
نهوا عنه وكان المقصود تحقيق ثبوت عودهم لا امتناع ردهم علم ان عودهم معلل بامر اخر هو طبعهم على التكذيب والكفر وذلك
امر مستمر فيهم على التقديرين فقد اشار المص الى هذا بقوله فهذا وامثاله اه قوله حرف لما كان سيقع لوقوع غيره قال ابن
مالك في شرح الكافية يعني انك اذا قلت لو قام زيد لقام عمرو فمقتضاه ان القيام من عمرو كان متوقعا لحصول قيام من زيد على
تقدير حصوله ولم يقع هذه العبارة تعرض لكون الثاني صالحا للحصول بدون حصول الاول ولا الى انه صالح لذلك انتهى و
قال بعضهم ان سيبويه احترز بقوله كان عن ان واذا فانهما لما يقع في المستقبل لوقوع غيره على سبيل الشك في ان وعلى سبيل القطع في اذا

وقد لا يدل ...

واتى بالفعل المستقبل احترازا عن لما فانها لما وقع لوقوع غيره واتى بالسين الدالة على التوقع للدلالة على انه لم يكن ح لضرورة استقباله
فهي مصرحة بانه لم يكن وقع ولا هو واقع في ذلك الوقت واقول فيه نظر لان قولهم ليس متناولا لاذا ولما فكيف يجوز زعمها
وقال بدر الدين بن مالك ان ما قالوه في تفسير لو بامتناع الثاني لامتناع الاول عندي تفسير صحيح وهو الذي قصد سيبويه
في قوله ان لو لما كان سيقع لوقوع غيره معنى انها تقتضي فعلا ماضيا كان يتوقع ثبوته لثبوت غيره والمتوقع غير واقع فكانه قال لو
تقتضي فعلا امتنع لامتناع ما كان يثبت لثبوته وهو نحو ما قاله غيره **قوله** وقول ابن مالك حرف يدل على انتفاء تال يلزم
لثبوته ثبوت تاليه قال ابن مالك في شرح الكافية العبارة الجيدة في لو ان يقال حرف يدل على امتناع تال يلزم لثبوته ثبوت
تاليه فقيام زيد من قولك لو قام زيد لقام عمرو محكوم بانتفائه فيما مضى وكونه مستلزما ثبوته لثبوت قيام عمرو وهل لعمرو قيام
اخر غير اللازم عن قيام زيد او ليس له لا تعرض لذلك بل الاكثر كون الاول والثاني غير واقعين وقال في التسهيل لو حرف شرط يقتضي
امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه فقوله يقتضي امتناع ما يليه يعني الشرط لانه لو ثبت لثبت جوابه وكان الاخبار بذلك اعلاما
بالجواب ولم يكن لقولك لو قام زيد قام عمرو فائدة وقوله واستلزامه لتاليه اي يقتضي استلزام شرطها لجوابها فيلزم من
تقدير وجود شرطها وجود جوابها ولا تقتضي امتناع الجواب في نفس الامر ولا ثبوته وفي بعض النسخ لو حرف يقتضي نفي ما يلزم
لثبوته ثبوت غيره والعبارات الثلاث بمعنى كذا في شرح التسهيل لابن ام قاسم **قوله** بل بان صفاته تعم لا نهاية لها معنى
عدم تناهي صفاته تعم وهو عدم تناهي تعلقاتها بمعنى ان تعلقاتها لا تنتهي الى حد لا يتصور فوقه اخر لا بمعنى ان ما لا نهاية
له يدخل في الوجود فانه محال وفي البحر قال ابو علي المراد بالكلمات والله اعلم ما في المقدور دون ما خرج منه الى الوجود وقالت
فرقة المراد بكلمات الله معلوماته انتهى واقول القول الاول مناسب لقول قتادة في قوله تعالى ان الله يبشرك بكلمة سمي عيسى بكلمة
لصدوره بكلمة كن ولقول البعض في قوله تعالى انما قولنا لشيء اذا اردناه ان نقول له كن فيكون حقيقة وانه تعالى اجرى سنته في
تكوين الاشياء ان يكونها بهذه الكلمة وان لم يمتنع تكوينها بغيرها والمعنى يقول له احدث فيحدث عقيب هذا القول لكن المراد الكلام الازلي
القائم بذاته تعالى لا اللفظي المركب من الحروف لانه حادث محتاج الى خطاب اخر ويتسلسل ولانه يستحيل قيام الحروف بذاته
تعالى والاكثر على ان الاية مجاز عن سرعة الايجاد وسهولته على الله تعالى تمثيلا للغائب اعني تاثير قدرته في المراد بالشاهد اعني امر المطاع
للمطيع وحصول المامور به من غير امتناع وليس هناك قول ولا كلام وانما وجود الاشياء بالخلق والتكوين مقرونا بالعلم والقدرة
والارادة وفي الكشاف فان قلت الكلمات جمع قلة والموضع موضع التكثير لا التقليل فهلا قيل كلم الله قلت معناه ان كلماته
لا تفي بكتبتها البحار فكيف بكلمة قال ابو حيان وعلى تسليم ان كلمات جمع قلة فجموع القلة اذا تعرفت بالالف واللام غير العهدية
او اضيفت عمت وصارت لا تختص بالقليل والعام مستغرق لجميع الافراد **قوله** والجواب انه مفهوم من قوله كان سيقع فانه
دليل على انه لم يقع في الشرح ما قدره اولا يقتضي ان المراد بما سيقع هو الجواب وان المراد بغيره هو الشرط الا ترى انه قدر اللام توقيته
بمعنى عند قال اي ان الثاني يثبت عند ثبوت الاول وما قاله ثانيا يقتضي ان ما كان سيقع هو الشرط وبينهما تناف واقول الصواب ما قاله
ثانيا يقتضي ان ما سيقع هو الشرط بل يصح ان يراد به الجواب كما قدره اولا وبيان ذلك ان المصنف قوله على انه لم يقع عائد الى
الشرط والمعنى ان امتناع الشرط مفهوم من قوله كان سيقع الذي هو الجواب لان كان سيقع يفيد انه مترتب والمترتب لم يقع و
عدم وقوع الجواب يدل على عدم وقوع الشرط **قوله** وبنت ابي سلمة هي زينب بنت عبد الله بن عبد الاسد المخزومي
روت عن النبي صلى الله عليه وسلم وخرج لها اصحاب الكتب الستة وتوفيت سنة اربع وسبعين وامها ام سلمة احدى زوجات النبي صلى الله عليه وسلم ماتت في
امرة يزيد وهي اخر امهات المؤمنين موتا **قوله** الثاني تعجبا لطلبة بالسؤال عن قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم ولو اسمعهم
تولوا

لتولوا فقد قيل انه على صورة
قياس اقتراني فيجب ان ينتج لو علم الله فيهم خيرا لتولوا وهذا محال لانه على تقدير ان يعلم الله فيهم خيرا لا يحصل منهم التولي بل الانقياد
واجيب بانهما مهملتان وكبرى الشكل الاول يجب ان يكون كلية ولو سلم فانما ينتجان لو كانتا لزوميتين وهو ممنوع ولو سلم فاستحالة
النتيجة ممنوعة لان علم الله فيهم خيرا محال فالمحال جاز ان يستلزم المحال وهذا غلط لان لفظ لو لم يستعمل في فصيح الكلام
في القياس الاقتراني وانما يستعمل في القياس الاستثنائي المستثنى فيه نقيض التالي لانها لامتناع الشيء لامتناع غيره ولهذا
لا يصرح باستثناء نقيض التالي وكيف يصح ان يعتقد في كلام الحكيم تعالى انه قياس اهملت فيه شرائط الانتاج واي فائدة تكون
في ذلك وهل يركب القياس الا لحصول النتيجة بل الجواب ان قوله ولو علم الله فيهم خيرا وارد على قاعدة اللغة يعني ان سبب عدم
الاسماع عدم العلم بالخير فيهم ابتداء وقوله ولو اسمعهم لتولوا كلام اخر على طريقة لو لم يخف الله لم يعصه يعني ان التولي لازم
على تقدير الاسماع فكيف على تقدير عدم الاسماع فهو دائم الوجود كذا ذكروا وانا اقول يجوز ان يكون التولي منهم بسبب انتفاء الاسماع
كما هو مقتضى اصل لو لان التولي هو الاعراض عن الشيء وعدم الانقياد له فعلى تقدير عدم اسماعهم ذلك الشيء لم يتحقق منهم التولي
والاعراض عنه ولم يلزم من ذلك تحقق الانقياد فان قيل انتفاء التولي خير وقد ذكر ان لا خير فيهم قلنا لا نسلم ان انتفاء التولي
بسبب انتفاء الاسماع خير وانما يكون خيرا لو كانوا اهلا بان سمعوا اشياء ثم انقادوا لها ولم يعرضوا انتهى ما في المطول
قوله والثاني ان تقديره ولو اسمعهم على تقدير عدم علم الخير فيهم في الشرح عدم الخير فيهم اخص من عدم
علم الخير فلو عبر بالاول لكان اليق بمقصوده لكن لما كان عدم علم الله تعالى الخير فيهم يقتضي عدم الخير فيهم ضرورة انه
لو كان فيهم خير لتعلق علم الله تعالى به قطعا عبر بذلك مريدا به ما تقدم لانهما مستويان في التحقق بالنسبة الى علم الله تعالى واقول
انما عبر بذلك لان لو للامتناع وقد اطلق في الاية على الخير فيكون التقدير عدم علم الخير لا علم عدم الخير **قوله** والتقدير ولو
علم الله فيهم خيرا وقتا ما لتولوا بعد ذلك هذا تقدير النتيجة واما القياس فتقديره ولو علم الله فيهم خيرا وقتا ما لاسمعهم
ولو اسمعهم لتولوا بعد ذلك **قوله** ولو تلتقي اصداؤنا بعد موتنا الاصداء بالمد جمع صدى بالقصر و
هو الذي يجيبك مثل صوتك في الجبال وغيرها والصدى ايضا ذكر البوم وفي القاموس الرمس القبر وفي الصحاح تراب القبر
والسبسب المفازة ووحدها من المفازة والرمة بكسر الراء العظام البالية ويهش بفتح الهاء قال صاحب الصحاح هش لفلان
بالكسر يهش هشاشة اذا ابتسم له وهش للورق واهشه هشا خبطته بعصا ليتحات ومنه قوله تعالى واهش بها على غنمي و
الطرب خفة تكون لسرور او حزن والمراد هنا الاول ولصوت متعلق بيهش **قوله** وقول توبة ولو ان ليلى توبة بالمثناة
المفتوحة والواو الساكنة بعدها موحدة هو الخفاجي احد عشاق العرب مات سنة خمس وسبعين وليلى الاخيلية صاحبته
وقد ذكرناها في والجندل الحجارة والصفائح الحجارة العراض والبشاشة طلاقة الوجه والاقبال وزقى بزاء وقاف
صاح قال في الصحاح زقا الصدى يزقو ويزقي زقاء اي صاح وكل صائح زاق والزقية الصيحة **قوله** لا يلفيك
الراجيك اي المعدم الفقير يعني المعدم كالابن بمعنى المولى او بمعنى المعدم بتركه بلا وجد من لاماله **قوله**
وانا اولنا الترك بمشارفة الترك لان الخطاب للاوصياء في الكشاف لو مع ما في حيزه صلة للذين والمراد بهم الاوصياء امروا
بان يخشوا الله فيخافوا على من في حجورهم من اليتامى ويشفقوا عليهم خوفهم على ذريتهم لو تركوهم ضعافا وشفقتهم
عليهم وان يقدروا ذلك في انفسهم ويصوروه حتى لا يجسروا على خلاف الشفقة والرحمة ويجوز ان يكون المعنى وليخشوا على اليتامى
من الضياع وقيل هم الذين يجلسون الى المريض فيقولون ان ذريتك لا يغنون عنك من الله شيئا فقدم مالك فيستغرقه بالوصايا

فامروا بان يخشوا ربهم او يخشوا على اولاد المريض ويشفقوا عليهم شفقتهم على اولاد انفسهم لو كانوا بحيث يجوز ان يقتل بابلته وان يكون امرا
للورثة بالشفقة على الذين يحضرون القسمة من ضعفاء اقاربهم واليتامى والمساكين وان يتصوروا انهم لو كانوا اولادهم بقوا خلفهم
ضايعين محتاجين حتى كانوا يخافون عليهم الحرمان والخيبة فان قلت ما معنى وقوع لو تركوا وجوابه صلة للذين قلت معناه وليخش
الذين صفتهم وحالتهم انهم لو شارفوا ان يتركوا خلفهم ذرية ضعافا وذلك عند احتضارهم خافوا عليهم الضياع بعدهم لذهاب
كافلهم وكاسبهم انتهى وفي حاشية التفتازاني يعني ان الصلة يجب ان يكون قضية معلومة للمخاطب ثابتة للموصول كالصفة للموصوف
فكيف وقعت الشرطية الواقعة صلة واجاب بان كون حال الاوصياء والجالسين اولى وقت وصفهم مضمون هذه الشرطية قضية معلومة و
اشار الى انه لابد من حمل تركوا على المشارفة ليصح وقوع خافوا الجزاء ضرورة انه لا خوف بعد حقيقة الموت وترك الذرية وفي كلام بعض النحاة
ان لو هذه بمعنى ان وهو الظاهر وفي الحاشية ايضا عند قوله تعالى هدى للمتقين والمعتبر في المجاز باعتبار المشارفة حال اعتبار الحكم
لا حال الحكم فعصر الخمر مجاز وان صار عند الاخبار خمرا لانه حال تعلق العصر به ليس بخمر وكذا عصر العصير ايهما مجاز وانما الحقيقة عصر العنب
ثم هذا النوع من المجاز قد يكون بطريق الحصول بان يحصل الاتصاف بالمعنى الحقيقي عقيب تعلق الحكم بلا تراخ كقتل القتيل ومرض المريض
وقد يكون بطريق المصير بان يكون شانه المصير الى ذلك ولو بعد حين كقوله تعالى ولا يلدوا الا فاجرا كفارا فان اتصاف المولود بذلك متاخر
عن تعلق الولادة متراخ انتهى قوله وبهذا لا تقول لو يقوم زيد غدا ومنطلق كما تقول ذلك مع ان الشرح لبيان امتناع هذا التركيب
قاضيا بانتفاء كونها للتعليق في المستقبل اذ حينئذ يكون بمعنى حرف ان نيابة وجرى في جميع احكامه واقول لو كانت معناها لو وقعت
موقعها قال ابن الحاجب في اصوله يمتنع كل من المترادفين مكان الاخر لانه بمعناه ولا حجر في التركيب قوله ولذلك انكره بدر الدين
بن مالك وزعم ان انكار ذلك قول اكثر المحققين الذي شرحه على الالفية وذهب بعض النحويين الى ان لو كما يكون للشرط في الماضي
يكون للشرط في المستقبل وعندي انه لا يكون لغير الشرط في الماضي وما تمسكوا به من قوله تعالى وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية
ضعافا خافوا عليهم وقول الشاعر ولو ان ليلى الاخيلية سلمت لا حجة فيه لصحة حمله على المضي قوله فاما ابن الحاجب فانه قال ان لو انما
قال الرضي وقال المصنف يعني ابن الحاجب بل هي لامتناع الاول لامتناع الثاني قال وذلك لان الاول سبب والثاني مسبب والمسبب قد
يكون اعم من السبب كالاحراق الحاصل من النار والشمس فالاولى ان يقال لانتفاء الاول لانتفاء الثاني لان انتفاء المسبب يدل على انتفاء
كل سبب وفيما قاله نظر لان الشرط عندهم ملزوم والجزاء لازمه سواء كان الشرط سببا كما في قولك لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجودا
او شرطا كما في قولك لو كان لي مال لحججت او لا شرطا ولا سببا كقولك لو كان زيد ابي لكنت ابنه ولو كان النهار موجودا لكانت الشمس
طالعة والصحيح ان يقال هي موضوعة لامتناع الاول لامتناع الثاني اي امتناع الثاني يدل على امتناع الاول لكن لا للعلة التي
ذكرها بل لان لو موضوعة ليكون جزاؤها معدوم الوجود في الماضي والمقدر وجوده في الماضي يكون متعاقبا فيمتنع الشرط الذي
هو ملزوم من اجل امتناع لازمه اي الجزاء لان الملزوم ينتفي بانتفاء لازمه انتهى وقال التفتازاني في مطوله ليس معنى قولهم لو لامتناع
الثاني لامتناع الاول انه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد عليه ان انتفاء السبب او الملزوم لا يدل على انتفاء
المسبب او اللازم بل معناه انها للدلالة على ان انتفاء الثاني في الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول فمعنى لو شاء الله لهداكم ان انتفاء
الهداية انما هو بسبب انتفاء المشية يعني انهم يستعملونها للدلالة على ان علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط من
غير التفات الى ان علة العلم بانتفاء الجزاء ما هي الا ترى ان قولهم لولا لامتناع الثاني لوجود الاول نحو لولا علي لهلك عمر معناه
ان وجود علي سبب لعدم هلاك عمر لا ان وجوده دليل على ان عمر لم يهلك ويدل على ما ذكرنا قول ابي العلاء ولو دامت الدولات
كانوا كغيرهم رعايا ولكن ما لهن دوام الا ترى ان استثناء نقيض المقدم لا ينتج شيئا على ما تقرر في المنطق وكذا قول الحماسي ولو طار

دو

ذو تمائم قبلها الطارف ولكنه لم يطر لعدم طيران ملك القوم بسبب انه لم يطر ذو تمائم قبلها واما ارباب المعقول فقد جعلوا لو ان
ونحوها اداة للتلازم دالة على لزوم الجزاء للشرط من غير قصد الى القصد بانتفائهما ولهذا صح عندهم استثناء عين المقدم نحو لو كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فهم يستعملونها للدلالة على ان العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الاول
ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم من غير التفات الى ان علة انتفاء الجزاء في الخارج ما هي لانهم انما يستعملونها في القياسات
لاكتساب العلوم والتصديقات ولا شك ان العلم بانتفاء الملزوم لا يوجب العلم بانتفاء اللازم بل الامر بالعكس واذا تصفحنا
وجدنا استعمالها على قاعدة اللغة اكثر لكن قد تستعمل على قاعدتهم كما في قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا لظهور
ان الغرض منه التصديق بانتفاء تعدد الالهة لا بيان سبب انتفاء الفساد فعلم ان اعتراض الشيخ المحقق يعني ابن الحاجب و
اتباعه انما هو على ما فهموا من كلام القوم وتعقل لوازمه غلطا منهم وكم من عائب قولا صحيحا انتهى وقال السيد في حاشيته
يفهم من ظاهر قوله واما ارباب المعقول فقد جعلوا وقوله واذا تصفحنا وجدنا استعمالها على قاعدة اللغة اكثر ان المعنى الثاني
انما هو الاولى وامتناع الاصطلاحية لارباب المعقول وان الاية الكريمة واردة على مقتضى اوضاعهم وفيه بحث والحق انه
ايضا من المعاني المعتبرة عند اهل اللغة الواردة في استعمالات البلغاء فانهم قد يقصدون الاستدلال في الامور العرفية كما يقال
هل الله زيد في البلد فتقول لا اذ لو كان فيه لحضر مجلسنا فيستدل بعدم حضوره على عدم كونه في البلد ويسمى علماء البيان مثله
بالطريقة البرهانية لكنه اقل استعمالا من المعنى الاول قوله وخلاف ما فسروا به عبارتهم الجمهور فسروا في عباراتهم لمبنى
الامتناع وما فسروا به هو قولهم حرف لامتناع الجواب لامتناع الشرط وعبارتهم هي قولهم حرف لامتناع لامتناع قوله فان
المعنى ان لم تقلب عليه هذا جواب سؤال مقدر هو سبب تغيير بدر الدين عبارتهم بما يوافق ما قاله ابن الحاجب وقوله لم يقرحوا ولا دليل
على انقلاب معنى لو على بدر الدين قوله فانه من ابن الحاجب اخذ هذا جواب سؤال مقدر هو تغيير ابن الحاجب عبارتهم بما
يوافق ما قاله ابن الحاجب قوله ان ما قاله من التاويل ممكن في بعض المواضع اراد بالتاويل ما نقله عنه من قوله بغاية ما
في اوله من اثبت ذلك الخ قوله وما لا يمكن ذلك نحو قوله تعالى وما انت بمؤمن لنا الاية فلا يستقيم ان يراد لو كنا صادقين فما
ما انت بمصدق لنا لكنا لم نصدق قوله قوم اذا حاربوا شدوا مآزرهم المآزر جمع مئزر بكسر الميم وهو الازار كقولهم ملحف ولحاف و
مقرم وقرام وشد المآزر هنا كناية عن ترك الجماع والاطهار جمع طهر وهو زمن انقطاع الحيض قوله ادرى واسمع ما لو يسمع
الفيل هذا عجز بيت من قصيدة كعب بن زهير التي امتدح بها النبي م وصدره لقد اقوم مقاما لو يقوم به وبعده لظل يرعد الا ان
يكون له من الرسول باذن الله تنويل قوله قول قتيلة ما كان ضرك لو مننت قتيلة بالقاف المضمومة والمثناة الفوقية وبالتصغير
قال السهيلي والصحيح انها بنت النضر لا اخته كذا قال الاثير وكذا وقع في كتاب الدلائل انتهى وقال الواقدي
اسلمت قتيلة يوم الفتح وكان النبي م قتل النضر صبرا بالصفراء بعدما انصرف من وقعة بدر فانشدت قتيلة بعد قتله ابياتا
منها هذا البيت فقال لو سمعته ما قتلته ولعفوت عنه ثم قال لا يقتل قرشي بعد هذا صبرا قال الزبير بن بكار وسمعت بعض
اهل العلم يغمز ابياتها ويذكر انها مصنوعة وكان من جملة اذى النضر للنبي انه كان يقرأ اخبار العجم على العرب ويقول محمد يأتيكم
باخبار عاد وثمود وانا اتيكم بخبر الاكاسرة والقياصرة والمغيظ بفتح الميم اسم مفعول من غاظه يغيظه وفي القاموس الغيظ
الغضب او اشده او سورته او اوله والمحنق اسم مفعول من احنقه اي غاظه فهو تاكيد للمغيظ وما نافية او استفهامية و
المعنى اي شيء كان يضرك لو منت والفتى وان كان مغيظا منطويا على حقد وعداوة يمن ويعفو قوله ورهانات
تومأ اي يسأل الشيء يعطيه والثاني التوقف والجزم ضبط الامر والاخذ فيه بالثقة ومن غلبة لغات قوله تجاوزت

اخرا ساآه تباودت الشئ جريرة والاحراس جمع حارس كاصحاب جمع صاحب وقيل جمع حرس كاحجار جمع حجر وحرس جمع حارس كخدم جمع خادم
والمعشر جماعة الناس واحراص جمع حريص كظراف جمع ظريف وجاء ماضيه من باب ضرب ومن باب علم ويسرون بهذا بالمهملة من الاسرار
وهو الاظهار والاخفاء لفظ مشترك بين هذين الضدين ويروى بالمعجمة وهو بمعنى الاظهار فقط قوله عطف يدهنوا بالنصب على
يدهن لما كان معناه ان يدهن في الشرح الذي يظهر ان يدهنوا منصوب بان مضمرة جاز ان المجموع منها ومن صلتها معطوف على المجموع من لو و
صلتها واقول لا نزاع ان اضمار ان بعد الفاء ههنا جايز لان ذلك اذا كان العطف بها على اسم ليس في تاويل الفعل نحو لولا توقع معتر فارضيه
حتى لو كان المعطوف بها على اسم في تاويل الفعل نحو الطاير فيغضب زيد الذباب وجب الرفع وعلى ما قال الشارح يكون العطف بها على
مجموع حرف وفعل [illegible] ذلك المجموع في تاويل اسم وهو اولى بوجوب الرفع على ان ما ذكره المص هو الوجه الثاني من الوجهين الذين
ذكرهما صاحب البحر حيث قال وجمهور المصاحف على اثبات النون وقال هرون انه في بعض المصاحف فيدهنوا ولنصبه وجهان.
احدهما انه جواب ودوا لتضمنه معنى ليت والثاني انه على توهم انه نطق بان اي ودوا ان تدهن فيدهنوا عطفا على التوهم ولا
يجيء هذا الوجه الا على قول من جعل لو مصدرية بمعنى ان قوله ولا دليل في هذا الكلام على ان يكون النصب في فافوز مثله فالا
وجه [illegible] هكذا رايناه في نحو عشر نسخ معتمدة وفي بعض النسخ ما يوافق نسخة الشارح وهو بدل فافوز
فيكون ولا يخفى ان الاشارة في قوله ولا دليل في هذا على النسخة الاولى الى انتصاب فافوز وعلى نسخة الشارح الى انتصاب فيكون
وتوجيه نسخة فيكون مذكور في الشرح وهو ان يكون منصوبة بان مضمرة والمصدر المسبوك منها ومن صلتها اسم معطوف على الاسم
المتقدم وهو كرة اي ليت لنا رجعنا فكوننا من المؤمنين واما نسخة فافوز فتوجيهها غير ظاهر اذ لم يتقدم اسم خالص يصح عطفه
عليه كعطفه [illegible] فان قيل قال السفاقسي فافوز الجمهور بنصبه لانه جواب التمني ومذهب جمهور البصريين ان
النصب باضمار ان بعد الفاء وهو حرف عطف عطفت المصدر المنسبك من ان المضمرة والفعل المنصوب بها على مصدر متوهم
مذهب الكوفيين انه انتصب بالخلاف ومذهب الجرمي انه انتصب بالفاء نفسها اجيب بان ما ذكره السفاقسي توجيه لنصب المضارع
الواقع جوابا للتمني [illegible] وهذا هو النصب لا على انه جواب للتمني بل على انه للعطف على اسم سابق قوله وقول ميسون ولبس
عباءة وتقر عيني اوله [illegible] عطفا على الاعباء وميسون بميم مفتوحة فمثناة تحتية ساكنة فسين مهملة وفي آخره نون بنت بحدل بموحدة
مفتوحة فحاء مهملة ساكنة فدال مهملة مفتوحة فلام تزوجها معاوية لعنة الله عليه وعلى ابائه الظالمين ونقلها من البدو الى
الشام فكانت تكثر الحنين الى اناسها والتذكر الى مسقط راسها فسمعها ذات يوم تنشد لبيت تخفق الارواح فيه احب الي من قصر منيف
ولبس عباءة وتقر عيني احب الي من لبس الشفوف واكل كسيرة في كسر بيتي احب الي من اكل الرغيف واصوات الرياح بكل فج احب الي من نقر
الدفوف وكلب ينبح الطراق دوني احب الي من قط الوف وبكر يتبع الاظعان صعب احب الي من بغل زفوف وخرق من
بني عمي نحيف احب الي من علج عليف وفي بعض النسخ علج عنيف فلما سمع معاوية الابيات قال لها ما رضيت ابنة بحدل
حتى جعلتني علجا عنيفا هكذا ذكره الحريري في درة الغواص في اوهام الخواص والارواح جمع ريح والمنيف العالي المشرف و
عليه ثوب شف [illegible] الكسا اي [illegible] وثوب شف وشف اي رقيق وكسر البيت بكسر الكاف
اسفل شقة الخبا التي تلي الارض من جانبيه بكسر جانباه والفج الطريق الواسع بين جبلين وقيل الطريق الواسع والدفوف جمع دف
بضم الدال وهو الذي يضرب به النساء وحكى ابو عبيد عن بعضهم ان الفتح فيه لغة والبكر بفتح الموحدة الفتي من الابل والخرق بكسر
الخاء المعجمة الكريم السخي والنحيف الهزيل والعجل من ولد البقرة والعليف الذي يعتلف ولا يرسل للرعي والعلج الرجل الكبير من
كفار العجم والعنيف الذي لا رفق به قوله فلو نبش المقابر اه هذا الشعر لمهلهل بن ربيعة بن الحرث بن تغلب بن وايل واسمه

واسمه امرؤ القيس وقيل عدي قال ذلك حين اخذ بثار اخيه كليب واسمه وائل وكنيته ابو الماجد ذكر ذلك ابو عبيد البكري في شرح
امالي القالي ويخبر مبني للمفعول والذنائب بمعجمة فنون وفي آخره موحدة موضع والزير بكسر الزاي لقب له الذي يحب محادثة النساء و
مجالستهن سمي بذلك لكثرة زيارته لهن والجمع ازوار وزيرة وازيار وفي الشرح واي زير المراد به كليب فهو ظاهر اقيم مقام المضمر
انتهى وفي حواشي بعض نسخ المتن الزير الذي يكثر الزيارة للنساء وهو كناية عن ملازمة البيوت وترك القتال كعادة الجبان
ويوم الشعثمين اسم لحرب وقعت بالذنائب انتهى وما في الشرح هو الموافق لما في شرح رسالة ابن زيدون للشيخ جمال الدين بن
نباته وفي شرح الامالي للبكري والشعثمان شعثم وشعيث ابنا معوية بن عامر بن ذهل بن ثعلبة واسم شعثم حارثة والباء
في بالذنائب ظرفية قوله او انها حرف وضع للتمني كليت فممنوع لاستلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمني في الشرح والظ
ان هذا الوجه هو مراد الزمخشري فيكون مذهبه ان لو قد ترد مفيدة للتمني بحسب الوضع وما اورده من استلزامه منع الجمع
بينها وبين فعل التمني لا يرد عليه فانها عند مجامعتها لفعل التمني يكون لمجرد المصدرية مسلوبة الدلالة على التمني فلا يمتنع
الجمع اذ ذاك ولا اشكال لكن يحتاج هذا الى ثبوت ان الزمخشري يوافق على مجيء لو مصدرية قوله وفيه نظر وجهه ان ما
قيل فيه ذلك عند المحقق ابن الحاجب مما تقدم صرح بذلك ابن ام قاسم في الجنى الداني وقال السفاقسي ولو على انفسكم لو شرطية
بمعنى ان وعلى انفسكم يتعلق بمحذوف اي ولو كنتم شهداء على انفسكم وحذف كان بعد لو كثير وقدره ابو البقاء ولو شهدتم
على انفسكم ودل عليه شهداء وقدره الزمخشري ولو كانت الشهادة وبالا على انفسكم قوله كقولهم لو ذات سوار لطمتني اي
كقولهم في المثل ولو قال كقوله لكان اولى لان الذي قاله حاتم الطائي حين لطمته جارية وهو ماسور في بعض احياء العرب
ثم صار مثلا وذات السوار الحرة لان الاماء عند العرب لا يلبسن السوار وهو جواب لو محذوف اي لهان علي وقول عمر لو غيرك قالها
يا ابا عبيدة ما اخرج البخاري ومسلم عن عبد الله بن عباس ان عمر بن الخطاب عليه اللعنة والعذاب الى يوم الحساب خرج الى
الشام حتى اذا كان بسرغ لقيه امراء الاجناد ابو عبيدة بن الجراح واصحابه فاخبروه ان الوباء قد وقع بالشام قال ابن عباس فقال
لي عمر ادع لي المهاجرين الاولين فدعوتهم فاستشارهم فاخبرهم ان الوباء قد وقع بالشام فاختلفوا فقال بعضهم قد خرجت
لامر ولا نرى ان ترجع عنه وقال بعضهم معك بقية الناس واصحاب رسول الله ولا نرى ان تقدمهم على هذا الوباء فقال
ارتفعوا عني ثم قال ادع لي من كان ههنا من مشيخة قريش من مهاجرة الفتح فدعوتهم فلم يختلف عليه رجلان فقالوا نرى ان

الانصار فدعوتهم فاستشارهم فسلكوا
سبيل المهاجرين واختلفوا كاختلافهم
فقال ارتفعوا عني ثم قال ادع لي م

ترجع بالناس ولا تقدمهم على هذا الوباء فنادى عمر في الناس اني مصبح على ظهر فاصبحوا عليه فقال ابو عبيدة بن الجراح وهو اذ ذاك
امير بالشام افرارا من قدر الله تعالى فقال عمر لو غيرك قالها يا ابا عبيدة وكان عمر يكره خلافه نعم نفر من قدر الله الى قدر
الله ارايت لو كان لك ابل كثيرة فهبطت واديا له عدوتان احداهما خصبة والاخرى جدبة اليس ان رعيت
الخصبة رعيتها بقدر الله وان رعيت الجدبة رعيتها بقدر الله قال فجاء عبد الرحمن بن عوف وكان متغيبا في بعض حاجته
فقال ان عندي من هذا علما سمعت رسول الله صلعم يقول اذا سمعتم به بارض فلا تقدموا عليه واذا وقع بارض وانتم بها فلا
تخرجوا فرارا منه قال فحمد الله عمر وانصرف قوله لو غيركم اه المراد بالحبل هنا الذمة والعهد وقوله ان الحذف وفي الاول
لغيركم تقديره علق ويمكن ان يكون غامد في قوله فما بعد بجيله وان يكون جار لقوله لادى الجوار وفي الشرح والذي يظهر ان
غرض الشاعر ذم مخاطبيه بانهم لا قوة لهم يحمون بها من التجأ الى جوارهم يقول لو تمسك الزبير بحبل غيركم لم يلتفت الى جوار قومه
لكون غيركم من الحماية لهم بحيث يعوقون عصبيته وقومه يعني واما انتم فلستم بهذه المثابة فلا يعتد الزبير باعتصامه بكم بل هو
متمسك بجوار قومه قوله لا نامن الدهر اه يحتمل ان يكون لا نافية فيكون ما بعدها مرفوعا وان يكون ناهية فيكون

بجر ومًا مكسورًا لالتقاء الساكنين وابن الظلم والتعدى قوله وقيل من الثانى لو كنتم تملكون وفي الشرح هذا سهو فان
الثالث هو ان يلى لو جزء كان وفي الاية اما وليها اسم كان لا جزؤها على هذا او تاكيد الاسم لا الجزء على راى المجيب عن الرد واقول لا
سهو من هذا القايل لحمله من الثالث بناء على احد كلامه فيه وهو ان الاصل لو كنتم وانتم تملكون فحذف كان ومرفوعها وعلى ان
التاكيد لما لم يكن له دلالة على معنى زايد على موكده كان كالعدم قوله ومنه نظر للجمع بين الحذف والتوكيد وفي الشرح لا نسلم
ان الجمع بينهما ممتنع فقد اجازه اماما العربية سيبويه والخليل وقدر الكلام فيه في فصل ان المكسورة المشددة وباقى في الباب الخامس
في الخاتمة الوكلم بينهما على الحذف وشروطه قوله لو بغير الماء حلقى شرق اه قيل هذا البيت لعدى بن زيد وقبله ابلغ النعمان
عنى مالكا انه قد طال حبسى وانتظارى وكان النعمان بلغه عنه شئ فاحتال حتى وقع بيده فحبسه الى ان مات والمالك والمالكة
بضم مفتوحة فهمزة ساكنة فلام مضمومة الرسالة وفيه نظر لان ما ذكر انه قبله من شواهد العروض ولم يذكروه الا واسطا بسكون
الراء والشرق بكسر الراء صفة مشبهة من شرق بريقه اذا غص والغصان بفتح الغين المعجمة والصاد المهملة اسم فاعل من غصصت
يا رجل بفتح فانت غاص بالطعام وغصان والغصة بضم الغين المعجمة وتشديد الصاد المهملة ما اعترض في الحلق من ماكول
والاعتصار بالعين والصاد المهملتين ازالة الغصة بشرب الماء قليلا قليلا وبالماء متعلق باعتصارى يعنى لو شرقت بغير
الماء لانا شرق بالماء لكن شرقت بالماء الذى يزال به الشرق قوله لو في طهية اه طهية بضم المهملة وفتح الهاء وتشديد
المثناة التحتية حى من تميم نسبوا الى امهم والاحلام العقول جمع حلم بكسر المهملة وسكون اللام وعزموا بمعنى اعرضوا واعلم ان
في كون هذا البيت والذى قبله من الرابع نظر لان الرابع هو ان يلى لو اسم هو في الظاهر مبتدا وما بعده جزء ولم يل لو فيهما
الا الجار والمجرور فان قيل المبتدا في كل من البيتين والاوضح التقدير وان لم يكن والياء في اللفظ لان الجار والمجرور في الاول
معمول الجزء وفي الثانى نفس الجزء ومراده يلى لو لفظا او رتبة اجيب بان هذا وان امكن حمل كلامه عليه لكن قوله مبتدا ما
بعده جزء يابى ذلك في البيت الثانى لان فيه المبتدا ما قبله جزء ويمكن ان يقال ان قوله اسم هو في الظاهر مبتدا وما بعده
جزء معناه او جملة اسمية بحسب الظاهر يشير الى ذلك قوله فيما بعد وان الجملة اسمية وليتها شذوذا قوله فهلا نفس ليلى
شفيعها هذا الخزيت للصمة وقيل لقيس بن الملوح وهو وبنت ليلى ارسلت بشفاعة الى فهلا نفس ليلى شفيعها قوله
وقال الفارسى هو من النوع الاول والاصل لو شرق حلقى هو شرق في الجنى الدانى وذكر ابن مالك ان لو قد وليها مبتدا وجزء كقول
الشاعر لو بغير الماء حلقى شرق قيل وهو مذهب الكوفيين وتاول ابن خروف هذا البيت على اضمار كان الشانية وتاوله
الفارسى على ان حلقى فاعل فعل محذوف يفسره شرق وشرق خبر مبتدا محذوف وفيه تكلف انتهى قوله ولو نكم اه الشق
بفتح الشين الفرجة وبكسرها الجانب والبيت محتمل لما قوله اذا ابن ابى موسى بلالا بلغته هذا صدر بيت عجزه فقام
بفصل بين وصليك جازر وبلالا هو ابن ابى بردة عامر بن ابى موسى الاشعرى والخطاب للناقة وابن ابى موسى
نايب عن فاعل فعل محذوف يفسره بلغته وبلالا منصوب بمحذوف يفسره بلغته والتقدير اذا بلغ ابن ابى موسى بلغت بلالا
بلغته والفصل السيف ووصلا الناقة المفصلان اللذان عند محل عجزها وفي الصحاح الوصل المفاصل واحدها وصل
والجازر اسم فاعل من جزر الناقة نحرها قوله عند ما اصطبارا اه الاصطبار افتعال من الصبر وهو حبس النفس عن الهلوع
الجزع يشغى الصبر والنوى البعد والبرح بحتا الهم وعده قوله وذلك لان لعل هذا بيان لكون اتيان جزء المبتدا الذى هو ان
المفتوحة مع معموليها موخرا بعد ما ابتدا لتقديره موخرا بعد لو وتقديره ان جزء هذا المبتدا انما تقدم عليه دفعا لاشتباه
ان المفتوحة الموكدة بالمفتوحة التى هى لغة في لعل وهذا الاشتباه مفقود بعد اما وبعد لو لان لعل لا يقع بعدهما فلذلك

هذا

الى هذا الجزء موخرا عن مبتداه بعد اما وكان الاولى تقديره موخرا بعد لو لان الاصل في الجزء التاخير قوله ما اطيب العيش اه الفتى
الشاب دتبوا ابعد والحوادث مصايب الزمان والمطمور المجتمع الاجزاء قوله لو انها مصفورة اه مسومة اى برسا مسومة وفي الصحاح
بدل مسومة مزنمة والزنمة شئ يقطع من طرف اذن البعير فيترك معلقا بابسا وانما يفعل ذلك بالكرام من الابل وعبيد بضم العين
وازنما بفتح الهمزة وسكون الزاى وفتح النون اسما بطنين او قبيلتين من بنى يربوع وقيل عبيد بطن من الادس وازنم من بنى يربوع
قوله لو ان حبا اه في الصحاح كان يقال لابى براء عامر بن كلاب بن جعفر بن كلاب ملاعب الاسنة فجعله لبيد ملاعب الرماح
لحاجته الى القافية فقال يرثيه وهو عمه قوما تنوحان على الانواح وابنا ملاعب الرماح ابا براء مدره الشباح انتهى قوله ان
صاحب الصحاح انشد ما ذكره المصنف واقول لعل نسخة الشارح من الصحاح كما ذكر واما النسخة التى راجعتها فليس فيها الا ما نقلته نعم
رايت في نسخة اخرى مثل ما في نسخة الشارح قوله ووجدت اية في التنزيل وقع فيها الجزء اسما مشتقا ولم يتنبه لها الزمخشرى
في هذه الاية كما لم يتنبه لاية لقمان وفيه نظر لان لو في هذه الاية ليست لو الشرطية التى الكلام فيها فانه قال في تفسير هذه الاية
وان يات الاحزاب كرة ثانية تمنوا لخوفهم مما منوا به هذه الكرة انهم خارجون الى البدو وحاصلون بين الاعراب يسالون كل
قادم من جانب المدينة عن اخباركم وعما جرى عليكم انتهى وقد مر في حرف الواو انه قال في ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين
ان لو حكاية لودادتهم وانما جئ بها على لفظ الغيبة لانهم مخبر عنهم وقال الصفار الحق ان لو في مطوله مفعول يود محذوف بدلالة
قوله لو كانوا مسلمين بناء على ان لو للتمنى حكاية لودادتهم ومن زعم ان الواضعة بعد فعل يفهم منه معنى التمنى مصدرية بمفعول
يود عنده هو قوله لو كانوا مسلمين وقال ابن الحاجب في منظومته لو انهم ليس شرطا بادون في الاعراب لو للتمنى ليس من ذا الباب
قال الرضى واما قوله تعالى يود لو انهم بادون فلان لو بمعنى ان المصدرية وليس بشرطية لمجيئها بعد فعل دال على معنى التمنى
قوله ووجدت اية الجزء فيها ظرف وهى ان لو عند ما ذكر من الاولين في الشرح ولا دليل في الاية المذكورة على الزمخشرى
لاحتمال انه يوجب فيها تعلق الظرف بفعل ولا يجعله متعلقا باسم الفاعل واقول لما كان ما تعلق به الظرف محذوفا على سبيل
الوجوب واقيم الظرف مقامه كان الاخبار بالظرف غير الاخبار بالفعل وبالاسم المشتق فصح الاستدلال به على من يقول يجب ان
يكون الجزء فعلا قوله لو نباء اه لما برأه هذا البيت لامرأة من بنى الحارث بن كعب ترثى شخصا وقبله فارسا ما غادروه
ملحما غير زميل ولا نكس وكل يقال رجل ملحم بفتح المهملة اى ملصق بالقوم والزميل بالزاء المضمومة والميم المفتوحة المشددة
الضعيف الجبان والنكس بكسر النون الضعيف والوكل بفتحتين العاجز الذى يكل امره الى غيره ويتكل عليه والمبعة بفتح الميم وسكون
المعجمة وفتح العين المهملة بعدها هاء النشاط واول جرى الفرس ولاحق الاطال اى ضامر الجنبين ملتصقا اطله
بالضمامر الضمر وتدحج الساعد ضمنا للسنة والاطل احدها جاء على فعل كابل وهو الخاصرة وفرس نهد بفتح النون وسكون الهاء
اى جسيم مشرف وخصل بضم الخاء المعجمة وفتح الصاد المهملة وسكونها وهو لفيف من الشعر قوله تامت فوادك اه في الصحاح تيمه الحب
اى عبده وذلله فهو متيم ويقال ايضا تامته فلانة قال لقيط بن زرارة تامت فوادك وانشد البيت قوله ولو تسنده
الجوهرى بلو وانما انشده بلم واقول لعل نسخة الشارح من الصحاح كذلك واما النسخة التى راجعتها فانما هو فيها بلو قوله
والغالب على المنفى تجرده منها في الشرح ظاهر العبارة ان المنفى مطلقا سواء كان منفيا بلم او بما يتجرد من اللام غالبا وليس كذلك لانه
لا تدخل على لم اصلا ويمكن ان يجعل الالف واللام للعهد الذكرى والمعهود الذى يرجع الى هذا الكلام وهو المنفى بما وقد يقال
كان الاولى ان يقال والغالب على المنفى تجرده منها فان اللام انما يتصل بحرف النفى او يتجرد هو عنها لا بالفعل المنفى وجواب ان المنفى
صفة للجواب لا للفعل وحده قوله كقول جرير لو شئت قد نقع الفؤاد اه نسب ابن برى هذا البيت لجرير ونسبه صاحب الصحاح

للبيد فانه قال ويحدد بالضم لغة عامرية لا نظير لها في باب المثال قال لبيد وهو عامري وانشد البيت الا انه ذكر مكان اهم صوادي ويمكن
ان يكون هذا من توارد الخاطر بان يكون كل منهما قاله كما يحكى عن ابن ميادة انه انشد لنفسه مفتد ومتلافنا اذا ما اتيته تهلل و
اهتز اهتزاز المهندي فقيل له اين تذهب هذا للحطيئة فقال الان علمت اني شاعر اذ وافقته على قوله ولم اسمعه ونقع الما
العطش نقعا ونقوعا سكنه والحايم الذي يدور حول الماء ولا يصل اليه والرادا الابابيل تاكل الاقاعي في الصيف فتحمى فتطلب
الماء فاذا رات امتنعت من شربه وحامت عليه قسمها لانه لو شربته في تلك الحالة هلكت فلا تزال تحوم حتى تذهب سورة
السم فتشربه بلا ضرها والغليل بالمعجمة حرارة العطش وقد وقع اقتران جواب لو الماضي شرطها بقد في صحيح البخاري في باب
رجم الحبلى بالزنا وفي باب الخمس ولفظ الاول قال عبد الرحمن بن عوف لو رايت رجلا اتى عمر فقال يا امير المؤمنين هل لك في
فلان يقول لو قد مات عمر لقد بايعت فلانا قوله وفلان الاخر هو طلحة بن عبيد الله وقع ذلك في فوائد البغوي وفي
المقدمة للحافظ ابن حجر انه وقع كذلك في مسند البزار والجعديات باسناد ضعيف ووقع في الانساب للبلاذري باسناد قوي
انه علي وان فلانا الاول الزبير ولفظ الثاني قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو قد جاء مال البحرين قد اعطيتك هكذا وهكذا وهكذا قوله
لولا دفاع ذلك فتمسكت اولادي بهذا الحجر بيت صدر كانوا ثمانين اوضا وا ثمانية وقد تقدم الكلام عليه في قوله قيل
وقد يكون جواب لو جملة اسمية مقرونة باللام او بالفاء كقوله تعالى ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير فقد قيل القسم قيل
لو وكون الاسمية جواب القسم لا جواب لو كما في قوله تعالى ولئن اطعتموهم انكم لمشركون وقوله تعالى كلا لو تعلمون علم اليقين لترون الجحيم وجواب
القسم ساد مسد جواب لو ودعى صاحب التسهيل قال الى ان الاسمية في الاية جواب لو وانما جعل جوابها اسمية دلالة على استقرار مضمون الجزاء
انتهى وقد ذكر المصنف هذه الاية من قبيل الكلام على الدخول اللام لام الابتداء الواقعة في جواب لو وجواب لو محذوف لفهم المعنى اي
لاثيبوا ثم ابتدى على طريق الاخبار لا على طريق تعلقه بايمانهم وتقويهم وترتبه عليهما وهذا قول الاخفش اعني ان الجواب محذوف وقيل
اللام هي الواقعة في جواب لو والجواب هو قوله لمثوبة والاول اختيار الراغب والثاني اختيار الزمخشري واختاره عن مختار لانه لم يعهد في
لسان العرب وقوع الجملة الابتدائية جوابا للو وانما جاء هذا المختلف في تخريجه ولا تثبت القواعد الكلية بالمحتمل وليس مثل سلام عليكم
لثبوت رفع سلام عليكم في لسان العرب انتهى وعبارة الزمخشري فان قلت كيف اوثرت الجملة الاسمية على الفعلية في جواب لو
قلت لما في ذلك من الدلالة على ثبات المثوبة واستقرارها كما عدل عن النصب الى الرفع في سلام عليكم ثم قال ويجوز ان يكون ولو انهم
امنوا تمنيا على سبيل المجاز عن ارادة الله ايمانهم واختيارهم له كانه قيل ليتهم امنوا ثم ابتدى لمثوبة من عند الله خير قال التفتازاني يرد على
السوال ان الاسمية لا تصلح جواب لو اما لفظا فلاطباق النحاة على انه لا يكون الا فعلية ماضوية واما معنى فلان خيرية المثوبة لا تتقيد با
يمانهم واتقائهم ولا تنتفي بانتفائهما فالاولى ان الجواب محذوف اي لاثيبوا ويرد على الجواب ان الاسمية انما تدل على ثبات مدلولها وهو كون
المثوبة خيرا لا على ثبات المثوبة وما ذكره انما يتم لو قيل لمثوبة لهم والجواب انه ماضوية تقديرا اذ الاصل لاثابهم الله تعالى مثوبة من عند ل
الى مثوبة لهم للدلالة على اثبات المثوبة لهم واستقرارها على تقدير الايمان والتقوى ثم الى مثوبة من عند الله خير بتغيير الصدر على جرما
الجزء ترغيبا لمن سواهم الى الايمان والتقوى وقوله على سبيل المجاز عن الارادة لان التمني على الله تعالى محال عند المعتزلة لانه ارادة ما لا يقع واما
عند اهل الحق القائلين باستحالتها فلانه يجوز حملها على التمني الاحكائي بمعنى انهم بحال يتمنى العارف بايمانهم واتقائهم تلطفا عليهم انتهى وفي
الشرح ولم يصرح يعني الزمخشري بكون الجملة لا تقدير التمني جواب قسم مقدر فيحتمل ان يكون اللام لام الابتداء ولا قسم مقدر ا مكن هذا
هذا قولا ثالثا في الاية واول قول الزمخشري ثم ابتدى لمثوبة من عند الله خير صريح في ان اللام لام الابتداء قوله قالت سلامه
عادم
ام جز يكن وفعل ذلك نصب على الحال وان ترك الاعدا اسم يكن وقعد رمبنيا للمفعول عن عدد ميرته معد ورا او مبني للفاعل من اعذر
الرجل

وقيل هي جواب لقسم مقدر قال الرضي واما قوله ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير فلتقدير قسم

القبل سادنا عنده لولا قوله ولا لا تعكس معناها اي وان لم يقيد في الحديث مضاف بعد لولا هو الخائن ولم يعيد الامر
الذي فيه الا الايجاب انعكس معنى لولا وصار حرف وجود لامتناع لان مطلق الامر بالسوال موجود ونفس المشقة معدومة فان قلت فما
تصنع في قوله تعالى فلولا فضل الله عليك ورحمته لهمت طائفة منهم ان يضلوك فانه وجد الهم منهم قلت قال البيضاوي ليس القصد في
جواب لولا هنا الى نفي همهم بل الى نفي تاثيره فيه قوله وليس المرفوع بعد لولا فاعلا بفعل محذوف ولا بلولا لنيابتها عنه ولا
بها اصالة خلافا لزاعمي ذلك القول بان المرفوع بعد لولا فاعل بفعل محذوف قول الكسائي قاسه على المرفوع بعد لو في نحو لو ذات
سوار لطمتني والقول بانه مرفوع بلولا اصالة قول الفراء واما القول بانه مرفوع بلولا لنيابتها عن الفعل فقال ابن ام قاسم في الجنى الداني
فقال بعضهم هو مرفوع بلولا لنيابتها مناب لو لم يوجد حكاه الفراء عن بعضهم ورده بانك تقول لولا زيد لا عمرو لاتيتك ولا
يعطف بلا بعد النفي انتهى قوله او مبتدا لا خبر له او فاعلا بثبت محذوفا على الخلاف السابق في فصل لو قال الشارح هذا اللفظ
وهو قوله او مبتدا لا خبر له الى قوله فصل لو ثبت في بعض النسخ وهو مشكل لان الترجيح على انه فاعل بثبت محذوفا لا ياتي فرعه على
القول بان رفع الاسم الواقع بعد لولا بالابتداء وذلك انه قال بعد سوق الخلاف بل رفعه بالابتداء ثم قال اكثرهم الى اخره
ثم انتهى واقول هذا اللفظ موجود في نسخ كثيرة ولا اشكال بان مراده بالمرفوع في قوله وليس المرفوع بعد لولا فاعلا الاسم الصريح دون
المؤول لان ذلك لا يقال له مرفوع بل في موضع رفع ~~بثبت محذوفا متفرع على ان على ثبت الاسم~~ ودخلها عليه متفرع على كونه
مبتدا لانها ناسخ والناسخ لا يدخل الا على مبتدا قوله وهي جماعة من اطلق وجوب حذفها الخبر المعري في قوله في صفة سيف
تذيب الرعب منه المعري هو ابو العلا احمد بن عبد الله بن سليمان تكلم فيه من جهة اعتقاده وكان اعمى في صغره من الجدري ولد بمعرة
النعمان في شهر ربيع الاول سنة ثلاث وستين وثلثمائة وقال الشعر وهو ابن احدى عشرة سنة وتوفي في ربيع الاول سنة تسع
واربعين واربعمائة وقبل هذا البيت ودبت فوقه حمر المنايا ولكن بعدما مسخت نمالا والاذابة اسالة الجامد والرعب بضم
الراء وسكون المهملة الخوف والعضب بالعين المهملة والضاد المعجمة السيف القاطع والغمد بكسر الغين المعجمة غلاف السيف والضمير
المنصوب بمسكه للعضب في شرح الشواهد للمصنف والمعنى ان هذا السيف تفرغ منه السيوف فلولا الغمد الممسكه لسال قوله وليس
بجيد لاحتمال تقدير يمسك بدل اشتمال الخ الشرح وقد سلف في فصل بيد من حروف البا الموحدة ان ابن مالك تحرج ما وقع في بعض
طرق الحديث من قوله نحن الاخرون السابقون يوم القيمة بيد كل امة اوتوا الكتاب من قبلنا على ان الاصل بيد ان كل امة فحذفت
ان وبطل عملها فهذا يمكن ان يخرج عليه بيت المعري ايضا فيكون الاصل فلولا ان الغمد يمسكه قال ابن مالك وهذا الحذف في ان
نادر ولكنه غير مستبعد في القياس على حذف ان فيما اختار نعم المصدرية وشبهتان في اللفظ وقد حمل بعض النحويين على حذف ان
قول الزبير ولولا بنوها حولها لخبطتها انتهى واقول ان بيت المعري لا ياتي فيه هذا التوجيه لكونه من المولدين بخلاف الحديث
وبيت الزبير قوله قول المراة وهي امراة سمعها عمر رضي الله عنه وهي تقول تطاول هذا الليل واسود جانبه وارقني ان لا خليل الاعبه
فو الله لولا الله تخشى عواقبه لزعزع من هذا السرير جوانبه فسال عنها فقيل له ان زوجها بعث في الغزو فسال ابنته حفصة كم تصبر
المراة عن زوجها فقالت ستة اشهر فجعل ذلك لها غيبة الرجل عن زوجته كذا في الشرح وقد روى البيهقي هذه الحكاية ولفظه
فقال عمر لابنته حفصة كم اكثر ما تصبر المراة عن زوجها فقالت ستة او اربعة اشهر فقال لا احبس الجيش اكثر من هذا ومعنى ارقني اسهرني
وتعزعزت قوله ثم قال سيبويه والجمهور هي جارة قال الرضي ولولا عند سيبويه حرف جر ههنا خاصة قال المعني سيبويه ولا يبعد ان
يكون لبعض الكلمات مع بعضها حال ليس لها مع غيرها فيكون لولا الداخلة على الضمير المذكور حرف جر مع انها غير عاملة في نحو لولا انت ومثل
ذلك لدن فانها تجر ما بعدها بالاضافة الا اذا وليتها غدوة فانها تنصبها قال الرضي وقوله نظر وذلك ان الجار اذا لم يكن زائدا

ولا شك ان ضميره وان نمع معمولها الذي ثم ما ذلك الا اسم وحده وودخولها عليه متفرع

فلا بد له من متعلق فيكون مفعولا لذلك المتعلق لا مبتدأ فان رجح مذهب سيبويه بان التغيير عنده تغيير واحد وهو تغيير لا وجعلها حرف جر
بخلاف مذهب الاخفش فانه يلزم تغيير اثنين فصار ابرجح مذهب الاخفش بان تغيير العامل بقيام بعضها مقام بعض ثابت في غير هذا الباب
بخلاف تغيير لولا بجعلها حرف جر وارتكاب خلاف الاصل وان كثر اذا كان مستعملا اهون من ارتكاب الاصل غير المستعمل وان قل انتهى قوله
فقد اسلفنا ان النيابة في الضمائر المنفصلة سلف ذلك وذكرنا نحن في الكلام على معنى قوله تقدو نعم النيب اه هذا البيت لجرير
وهو ثابت في ديوانه والنيب جمع ناب وهي الناقة المسنة وضوطرى بالضاد المعجمة والطاء المهملة المرأة الحمقى وفي الصحاح الضيطر
الرجل الضخم الذي لا غناء عنده وكذلك الضوطر والضوطرى قال جرير وانشد البيت والكمي الشجاع المتكمي في سلاحه والمقنع الذي على
راسه بيضة حديد قوله عاف تغير الا النوى والوتد هذا عجز بيت صدره دبالصريمة منهم منزل خلق ويقع في بعض النسخ البيت
بتمامه والصريمة رملة انصرمت من معظم الرمل او الارض المحصورة زرعها والخلق الدارس والنوى نون مضمومة فهمزة ساكنة فياء اخر
الحروف حفيرة تصنع حول الخباء لئلا يدخله المطر قوله لوما ولولا وبرده قول الشاعر لوما الاصاخة للوشاة لكان لي هذا موجود
في كثير من النسخ ويقال اصاخ اي استمع ودسى كلامه اي كذب فيه ولوما امساعيه قوله حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضيا
في المعنى الذي ظاهر مذهب سيبويه ايضا يدل على مضارع اللفظ فيصرف معناه الى المضي وهو مذهب المبرد واكثر المتاخرين و
ذهب قوم منهم الجزولي الى انها تدخل على ماضي اللفظ فتصرف لفظه الى المبهم دون معناه ونسب الى سيبويه ووجه ان المحافظة على
المعنى اولى من المحافظة على اللفظ والاول هو الصحيح لان لم نظيراه وهو المضارع الواقع بعد لو والقول الثاني لا نظير له انتهى ومراده
بالمبهم المضارع لاحتماله للحال والاستقبال قوله لولا فوارس اه نعم بضم النون قبيلة والاسرة بضم الهمزة الرهط الادنون ويجوز
جرة عطفا على نعم ورفعه عطفا على فوارس والصلبفا تصغير الصلفا وهي الارض الصلبة ويوم الصلبفا يوم من ايام العرب
وفي الشرح فان قلت بم يتعلق هذا الظرف قلت بمحذوف تقديره لولا شان فوارس يوم الصلبفا وقد اجاز ذوا تعلق الظرف با
كان وقد زعم اني لا اعلم انا كنت على غضبي اني لا اعلم شانك اذا كنت ولا يصح تعلقه بيوم لانه جواب لولا وما في حيز الجواب لا يتقدم
عليه واقول لا يتعين ان يكون متعلقا بمضاف محذوف لجواز ان يكون هو الخبر عن فوارس على مذهب الرماني ومن وافقه على ذكر
الخبر اذا كان كونا خاصا ولو سلم فينبغي ان يكون التقدير لولا وجود فوارس لدلالة لولا على وجود تاليها قوله ذي بعوف
او نيقد بضم المثناة التحتية وسكون القاف قوله واجرت العرب الساكن المجاور للمتحرك مجرى المتحرك والمتحرك مجرى الساكن
اعطاء للجار حكم مجاوره فيتعين تخفيف الراء من الجار وتثقيلها خطاء والمعنى ان العرب لما اجروا الكلام على الحرفين المتجاورين مجرى
الاخر واجروا الهمزة المتحركة مجرى الراء الساكنة من تقدير سكونها والراء الساكنة من تقدير مجرى الهمزة من اعراب تحركها ثم قلبوا
الهمزة الفاء الالف همزة متحركة بفتحة اتباعا لفتحة الراء لئلا يلتقي الساكنان وهما الالف والميم فان قيل لا دلالة في كلام المص على
قلب الالف بعد ذلك همزة اجيب بانه سيصرح به في اخر هذا البحث وفي التعليق في الكلام مناقشة لان قول المص مبني ولزم فتح
ما قبلها يقتضي ان فتح الراء متاخر عن كون الهمزة الفا ومقارن له وقول ابي الفتح وقد اجرت العرب الى اخره يقتضي ان فتح الراء سابق
عليه لانه يقتضي انه مقارن لسكون الهمزة السابق على ابدالها الفا واقول ليس في كلام المص منافاة صح كلام ابي الفتح لان قول المصنف
يعني ولزم فتح ما قبلها لا يقتضي ان فتح الراء متاخر عن كون الهمزة الفا ومقارن له وانما يقتضي ان لزوم فتح الراء متاخر عنه او مقارن
له وجاز ان يكون فتح الراء سابقا على كون الهمزة الفا ولزوم ذلك الفتح متاخر عن كون الهمزة الفا او مقارنا له فليتامل قوله
كان لم ترى قبلي اسيرا يمانيا هذا عجز بيت صدره وتضحك مني شيخة عبشمية والعبشمية منسوبة الى عبد شمس قوله ادعي عني ما لم تريا
اي بضم اوله وكسر ثانيه مبني للفاعل قوله ثم حذفت الالف للجازم ثم ابدلت الهمزة الفا في الشرح فينبغي كتابة لم تر

[margin:] ولا متعلق في نحو لولا لك
ظاهر ولا يصح تقدير
ذا لا البرا في الجار والمجرور
اي لولا لك في موضع رفع
بالابتدا كما في بحسبك درهم
وفيه نظر لان ذلك انما يكون
بتقدير زيادة الجار واذا
لم يكن زائدا فلا بد له من متعلق

بالالف

بالالف لا بالياء وقد اسلفنا في فصل لولا ان ابن السيد البطليوسي خرجه على وجه اخر وهو ان يكون من مضارع راء قوله وانيس
من تحريكها ان يقال في قوله ابو م لم يقد زنقل حركة همزة ام الى راء يقد ثم ابدلت الهمزة الساكنة الفا كان ولا الضالين فهمز و
كذلك القول في المراة والكماة وقوله كان لم ترى ولكن لم يحرك الالف فيهن لعدم التقاء الساكنين هكذا وقع في بعض النسخ
وهو خلاف الظاهر بالنسبة الى وضع قوله كان ولا الضالين في هذا الموضع فانه يقتضي ان من همز ولا الضالين ابدل الهمزة الفا و
ليس كذلك وانما ابدل الالف همزة قال الصاحب المجرد وقرا ايوب السختياني ولا الضالين بابدال الالف همزة فرارا من التقاء الساكنين
ونص النحويون على ان هذا الابدال غير قياس لانه لم يكثر كثرة توجب القياس قال ابو زيد سمعت عمرو بن عبيد يقرا فيومئذ لا
يسأل عن ذنبه انس ولا جان فظننته قد لحن حتى سمعت من العرب دابة وشابة ويمكن تاويل هذه النسخة بان المشبه به في
ولا الضالين فيمن همز ليس ابدال الهمزة الساكنة الفا بل ما هو مترتب عليه ولا بد منه وهو ابدال الالف بعد ذلك همزة
الا ترى الى قوله ولكن لم يحرك الالف فيهن اي في المراة والكماة ولم يرى فانه يشعر بتحريكها فيما سبق وهو يؤيد ما ذكرناه
لم يذكر ذلك اعتمادا على فهم الطالب ويقع في بعض النسخ بعد قوله ثم ابدلت الهمزة الساكنة الفا ثم الالف همزة متحركة لالتقاء
الساكنين وكانت الحركة فتحة اتباعا لفتحة الراء كان ولا الضالين فيمن همز وكذلك القول في المراة والكماة وقوله كان لم ترى
ولكن لم يحرك الالف فيهن لعدم التقاء الساكنين ثم منه ما يقع فيه بعد هذا ثم الالف همزة متحركة لالتقاء الساكنين
وهو تتميم لقول ابي الفتح ومنه ما لا يقع فيه ذلك اكتفاء بما ذكره في تخريج المص في الشرح بغيره باقيس فيقتضي ان مذهب ابي الفتح
وابي علي جاريان على القياس ولا شيء في تخريجهما بقياسي بل ولا في تخريج المص الذي ادعى انه اقيس سوى نقل الحركة على الساكن
قبلها ويحتمل ان يقال ان حركة الحاء من الحمد لله اتباع اما لحركة الراء التي قبلها او لحركة اللام التي بعدها وان حركة اللام
الحمد لله من لم يقد اتباع لحركة الدال التي قبلها او الهمزة التي بعدها انتهى واقول اذا كان معنى قول المص وابين من تخريجها والحق
من تخريجها لم يرد عليه ما اعترض به قوله ثم الالف همزة متحركة لالتقاء الساكنين وكانت الحركة فتحة اتباعا لفتحة الراء
هذا يقع في اكثر النسخ ولا بد منه لانه تمام قول ابي الفتح وتمام ما ذكر انه اولى من تخريجها قوله فذاك ولم اذا الانزاء والمراء
قوله فامحت مغانيها فقفا داره المغاني جمع مغنى وهو الموضع الذي كان به اهله والقفا جمع قفر وهي المفازة لا
لا نبات فيها ولا ماء والرسوم جمع رسم وهو ما كان من اثار الديار لاصقا بالارض قوله ظننت فقيرا ذا غنى اه فقيرا حال من
النائب عن الفاعل وذا غنى مفعول ثان لظننت فصبرت له للغنى وذا رجاء مفعول المحذوف يفسره الفعل المذكور وعن ذاهب حال
من فاعله يعني انه حال فقره كان متعففا فظن بذلك غنيا وانه حين صار غنيا يعطي كل راج لغيه ما يرجوه لما
قوله احدهما انها لا تقترن باداة شرط قال الرضي ولخصت لما ايضا بعدم دخول اداة الشرط فلا تقول ان لما تضرب
ومن لما تضرب كما تقول ان لم تضرب ومن لم تضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل الحرفي او شبهه ومعموله وفي
الشرح يريد بشبه الحرف اسماء الشروط وهذا من الرضي تصريح بان حرف الشرط هو العامل الجزم في المضارع المقترن بحرف النفي
قوله الثاني ان منفيها مستمر النفي الى الحال الى حال التكلم وهذا مراد من قال انها لاستغراق النفي وامتداده قال الرضي ومنع
الاندلسي من معنى الاستغراق فيها قال والحق انه لا يلزمها الاستغراق بل قد يكون منقطعا والظاهر الاستغراق كما ذهب اليه النحاة واما لم
فيجوز انقطاع نفيها دون الحال نحو لم يضرب زيد امس لكنه ضرب اليوم قوله ومثل ابن مالك للنفي المنقطع بقوله وكنت
اذ كنت الهي وحدكا لم يك شيء يا الهي قبلكا وتبعه ابنه في كتبه على التسهيل ذلك وهو فاحش جعل ابن مالك النفي في هذا البيت
منقطعا وذلك لوجود شيئا الان بعد زمن التكلم هذا النفي وهم للمص لان النفي في البيت وجود شيء مقيد بالقبلية عليه

وهذا النفي مستمر لا ينقطع بوجوده شي بعد ذلك هكذا كنت كتبت على هذا المحل ثم رايت منقولا عن المص وجعل الناظم وابنه من النفي المنقطع هذا البيت خطا وانما ذلك لو كان في الشعر لم يكن شي الا الهي معكا وعنه ايضا وفيه نظر اذ يبعد ان يكون تقديره لم يك شي قبلك ثم كان شي قبلك واعترض بان هذا لا يلزم اذ لا يلزم من حدوث ذلك الشي مبتدا بالقبلية مطلقا اي لم يكن شي يا الهي قبلكا ثم كان بعد ذلك وعن الشيخ سراج الدين البلقيني والصواب ما قاله ابن مالك لان القبلية تخالف حق الله عز وجل فتعين المعية والمعنى لم يك شي معك قبل خلق العالم ثم وجد العالم انتهى والبيت لعبد الله بن عبد الاعلى بن ابي عمرو القرشي كان يدعو بها في اموره قوله ولا امتداد لانتفى بعد لما لم يجز اقترانها بحرف التعقيب بخلاف لم تقول قمت فلم تقم لان معناه ما قمت عقيب قيامي ولا يجوز قمت فلما تقم لان معناه ما قمت الى الان وفي الشرح لم يظهر لي كون امتناع قمت فلما تقم مبنيا على امتداد النفي بعد لما اذ لا مانع ان تكون تمام الكلام متعقبا بعقب قيام المتكلم واستمر نفيه الى حالة التكلم واقول ظهر لنا بحمد الله ذلك من فضل الله تعالى بيانه ان في الدلالة على كون شي عقب اخر دلالة على حصول ذلك الشي بعد ان لم يكن واذا جعل النفي عقيب شي كان ذلك النفي غير ممتد الى جهة ذلك الشي وكان بين التعقيب و الامتداد تناف الجملة وفي بعض الصور فنحو امن اجتماع كلمتين حكمهما في الفعل كامتناع دخول علامة الاستقبال على الجملة المصدرة بمضارع مثبت اذا وقعت حالا للتنافي بين الحال والاستقبال ومعلوم انه لا تنافي بين الحال بهذا المعنى وبين الاستقبال وانما التنافي بينهما من جهة معنى اخر للفظ الحال فليتامل قوله وعلة هذه الاحكام كلها ان النفي فعل ولما النفي قد فعل يعني بالاحكام الامور الخمسة التي فارقت بها لما لم وبيان هذه العلة في الاول ان فعل يكون شرطا فكذلك نفيه وهو لم يفعل وقد فعل لا يكون شرطا فكذلك نفيه وهو لما يفعل وفي الثاني وانه الثالث ان قد فعل اخبار عن الماضي المتصل القريب من الحال فنفيه كذلك وفعل ليس كذلك فلا يكون نفيه كذلك وفي الرابع ان قد فعل يفيد التوقع فنفيه كذلك وفعل لا يفيد كذلك تعميم وفي الخامس ان قد يجوز حذف مدخولها فكذلك مدخول لما قوله ويقال لها حرف وجود لوجود وبعضهم يقول وجوب لوجوب قال بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص ولما حرف عند سيبويه يدل على ربطه جملة باخرى ربط السببية في الشرح وعلى هذا فاللام في قولهم حرف وجود لوجود لام التعليل قوله ويكون جوابها فعلا ماضيا اتفاقا وجملة اسمية مقرونة باذا الفجائية او بالفاء عند ابن مالك في الشرح وقوع الاسمية المقرونة باذا الفجائية متفق عليه وكان ينبغي ايراد المص الكلام على وجه يقتضي ان قيد الاتفاق راجع لهذه وللفعلية الماضوية قوله وهو بمعنى سقط ان قيل في الصحاح وسقط هذا هو وهو السقاء وحباذا يخرق وانشق وفي السقاء وهي بالتحريك تسكين وهبة ايضا على التصغير وهو حرف قليل وفي المثل حل سبيلي من وهي سقاؤه ومن هريق في الفلاة ماؤه يضرب لمن لا يستقيم امره ووهى الحائط اذا ضعف وهم بالسقوط انتهى فالجواب ان قول المص يعني سقط لا يقتضي ان يكون موضوعا له ولانه مجاز مشهور وفي الصحاح انا يبين المعاني التي هي كذلك وفي الشرح بعد ما نقل عن القاموس وهى الرجل حمق وسقط وكان حق وهى ان يكتب بالياء لانه فعل ثلاثي من ذوات الياء لكنه كتب بالالف لاجل الالف الاطلاق نقلا قوله قالت له بالله يا ذا البردين اه غنث بغين معجمة مفتوحة فنون مكسورة فمثلثة ساكنة فشاة للخطاب قال في القاموس الغنث ان تشرب ثم تتنفس وتعلل كلم انتهى وقال ابن سيده قال الشيباني الغنث هنا كناية عن الجماع قوله فاما المركبة من كلمات فكما تقدم في ان كلا لما اليوم فهم في الشرح كيف ياتي هذا التعليل مع ان قولهم قيل لم يتقدم للمص كون لما في هذه الاية مركبة من كلمات فاسلا قوله يا نوح اهبط بسلام منا وبركات عليك وعلى امم ممن معك فقد اجتمعت فيه ثمان ميمات قال ابن الاثير وهذا من الغريب ان ولما كثرت الميمات حذفت الاولى في الشرح ؛ ؛ ؛ يتكرر امثال ولا يمل الذهن لذلك ولا يعيي اللسان منه بثقل اللسان ولا السمع بنبو وبيان اجتماع ثمان ميمات ان في امم

وتوليا قلبت ميم الملا فادغمت ميم من قبيم من ومن ثم قلبت ميم الملا فادغمت ميم من وهذه النون قلبت ميم الملا فادغمت مع نجاة الثمانية قوله واذا كانت فعلا فهلا كتبت بالياء وهلا امالة من قاعدة الامالة في الشرح ثم المصحف سنة متبعة نكر فيه من اشياء خارجة عن قياس رسم الخط الامالة في التلاوة متعلقة بالرواية فلعل القارئ لم يرد فيها الا غير الامالة فلم يتبين شي من هذين الوجهين واقول الامالة ونحوها لم يتعلق بالتواتر عن النبي وانما هو من قبيل ادات القراءة ذكر ذلك ابن الحاجب في اصوله قوله وفي تقديره نظر وجه النظر ان هذا الدال على المحذوف سابق عليه بكثير مع ان هذا المحذوف المقدر ليس من لفظ هذا الذي قيل انه دال عليه قوله الثاني ان منفي لما متوقع الثبوت كما قدمنا والاعمال غير متوقع الثبوت في الشرح لا نسلم ان منفي لما متوقع الثبوت دائما بل قد لا يكون كذلك نحو ندم زيد ولم ينفعه الندم وقد صرح الرضي بان توقع الثبوت في منفيها غالب لا لازم لكن لا نسلم ان ما قدره ابن الحاجب ليس بمتوقع الثبوت فان الكفار يتوقعون ولا يشترط في توقع الثبوت ان يكون من المتكلم بل قد ينبغي المتكلم شيئا لما بانا على انه غير متوقع لثبوته كما يقول المؤذن قد قامت الصلاة لقوم منتظرون الصلاة ويتوقعون قيامها قوله واما قراءة النحويين هما ابو عمرو بن العلاء البصري احد الائمة من نحاة البصرة وابو الحسن علي بن حمزة الكسائي امام نحاة الكوفة قوله لن قوله لان المعروف انما هو ابدال النون الفا لا العكس في الشرح العلة خاصة بلن والدعوى عامة لكذا وكلما واقول ليس هذا علة لمجموع الدعوى وانما هو علة لبعضها المقصود منها وهو ان لن ليس اصلها لا لان لن هي المقصودة بالكلام هنا ويعرف منه علة لبعض الاخر وهو ان لم ليس اصلها لا وتلك العلة هي ابدال الالف فيها ليس بمعروف قوله بدليل جواز تقديم معمول معمولها عليها نحو زيدا لن اضرب هذا دليل على نفي ان يكون اصل لن لا ان وفي الشرح لا ينهض هذا دليلا اذ لا مانع من ان تغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنى وعملا اذ هو وضع مستانف وبهذا يجاب ايضا عن قوله ولان الموصول وصلته مفرد انتهى واقول ظاهر القول بان الهمزة حذفت للتخفيف والالف لالتقاء الساكنين مع القول المردود ان ان وما بعدها مبتدا حذف خبره مقتضاه انه لم يعرض بالتركيب وضع مستانف قوله وقول المبرد انه مبتدا حذف خبره اي لا الفعل واقع مردود بانه لم ينطق به مع انه لم يسد شي مسده وفي الشرح قوله لم ينطق به ليس مقتضيا الامتناع تقديره فكل لفظ واجب الحذف كذلك يقدر ولا ينطق به وانما يرد عليه كونه حذف وجوبا دون ساد مسده واقول الرد على المبرد انما هو بمجموع الامرين لا بكل واحد منهما قوله قيل ولو كانت للتابيد لم يقيد منفيها باليوم في فلن اكلم اليوم انسيا ولقائل بانها للتابيد ان يقول انا اقول بذلك عند الاطلاق منفيها وخلو المقام عن مقيدات قوله ولكان ذكر الابد في ولن يتمنوه ابدا تكرارا والاصل عدمه ولقائل ان يقول ليس هذا تكرارا باللفظ وهو ظاهر ولا بالمراد فان لان ابدا الاسم لا يرادف لن لان الاسم لا يرادف الحرف كما تقرر في غير هذا الموضع ولان التابيد نفس معنى ابدا وجزء معنى لن وانما هو بصريح ودلالة بالمطابقة على ما فهم بالتضمن وهما كم حظ فائدة وهي دفع ما يتوهم من ان المراد النفي لا الابد على استبعاد نفي تمني الموت منهم على جهة التابيد قوله لن تزالوا الى هذا البيت من بحر الخفيف واخر صدره اللام الساكنة في زلت وفي الشرح وقد قال لا حجة لهذا البيت حجة لاحتمال ان يكون لن تزالوا كذلكم خبرا لا دعاء لعينه كون المعطوف وهو دعاء بنيا على جواز عطف الانشاء على الاخبار واقول ان لم يعينه كون المعطوف عليه دعاء يعينه كون لن تزالوا لو كان خبرا كان لنفي الاستقبال ولا معنى لها هنا قوله لم يغن من مثلهم منجبة المنجبة بالميم المضمومة والنون الساكنة والجيم المكسورة بعدها باء موحدة المراة التي تلد النجباء منا المحقق وهي التي تلد النجباء ولد نجيب قوله تعدك منظر بحل بفتح اللام من حليت المراة في عيني بالكسر حلا وما حلي الشي في فمي تصاعده يحلو قال في الصحاح حلي فلان بعيني بالكسر وبعيني وفي صدري وفي صدري يحلو حلاوة اذا اعجبك وحلا في فمي بالفتح وقال

وقال ابن مالك في حديث عبد الله بن عمر الذي في الصحيح وقول الملك له لن ترع ان نعم منهم اسكان الكلام لن بمجانسة الفعل بعد ما وقد
وليها في هذا الكلام بصورة المجزوم والوجه فيه ان يكون سكن عين ترع للوقف ثم شبهه بسكون المجزوم فحذف الالف قبله كما يحذف
قبل سكون المجزوم ثم اجرى الوصل مجرى الوقف ويجوز ان يكون بسكون جزم على لغة من يجزم بلن وهي لغة حكاها الكسائي ليت
قوله فيا ليت الشباب في الصحاح الشباب جمع شاب وكذلك الشبان والشباب ايضا الحداثة وكذلك الشبيبة وهو
خلاف الشيب تقول شب الغلام يشب بالكسر شبابا وقد تقدم ان في كتب الاطباء ان الشباب كون الحيوان في زمان يكون
حرارته الغريزية فيه مشبوبة اي قوية مشتعلة وفي الصحاح الشيب والمشيب واحد قال الاصمعي الشيب بياض الشعر والمشيب
دخول الرجل في حد الشيب من الرجال قوله وبالممكن قليلا في المطول ويجب ان لا يكون للتمني توقع وطماعية في وقوعه والا صار
ترجيا قوله لا يكون اي ليس تقدير الجزء في البيت الاول يكون ليصير ولعاجز كان وقوله لعله تقدم ان ولو الشرطيتين تعليل هذا
النفي وفيه نظر لان تقدم ان ولو الشرطيتين ليس شرطا لحذف كان وابقاء جزءها وانما هو شرط لكثرته ولا بعد في كون هذا
البيت من القليل قوله ولكنه احتمال مرجوح لان حذف العائد المرفوع بالابتداء في صلة غير اي مع عدم طول الصلة قليل
في الشرح لا نسلم عدم طول الصلة هنا بل هي طويلة بالصفة وقد صرح المص به في فصل ما من حرف الميم في قول امرئ القيس
كلا ثيابه مسدار محلجل لعل قوله وزعم يونس ان ذلك لغة لبعض العرب وحكى لعل اباك منطلقا وتاويله
عندنا على اضمار يوجد وعند الكسائي على اضمار يكون وفي الشرح اذا ثبت ان بعض العرب ينصب بها الجزئين كما نقله يونس ويكلم العرب
الذي من لغته ذلك بمثل لعل اباك منطلقا فكيف يؤول كلامه على الحذف بعد ان سمع مثل ذلك من لغته نصب الاسم ورفع
الخبر حسن التاويل واقول في كلام المص ما يشعر بان ذلك لم يثبت لان لفظ زعم يستعمل في القول الذي لم يستند الى وثوق وايضا
اعتماد يونس في كون ذلك لغة على قول بعض العرب لعل اباك منطلقا لا يقتضي ان لغته نصب الجزئين لجواز ان يكون ذلك بناء
على التاويل المذكور قوله وقد قرأت ان عقيلا يخفضون بها المبتدا عقيل بضم المهملة وفتح القاف وقد مر ذلك في الكلام
على على المشددة اللام قوله لعل ابي المغوار منك قريب هذا عجز بيت صدره فقلت ادع اخرى وارفع الصوت مرة وهو
من قول كعب الغنوي في رثاء اخيه وقبله وداع دعى يا من يجيب الى الندى فلم يستجبه عند ذاك مجيب والاستجابة بمعنى الاجابة وقيل
التقدير فلم يستجب دعاءه على حذف مضاف وفعل الاستجابة يتعدى الى الدعاء بنفسه قوله ومن فتح فهو على من يقول المال
لزيد بالفتح يعني بفتح لام الجر الداخل على الاسم الظاهر قوله وهذا تكلف كثير ولم يثبت تخفيف لعل وايضا انها لا تعمل في ضمير الشان
وان فتح لام الجر مع الاسم الظاهر شاذ وقيل يجوز ان يكون لعل في البيت هي التي تقال للعاثر واللام للجر والكلام جملة قائمة بنفسها
والموصوف محذوف تقديره فرج او شبهه وهذا بعيد ايضا وقيل اراد الحكاية كذا في الجنى الداني قوله وقولك
رب رجل وقوله يرفع عطفا على محل لولاي وكذا قوله من قوله وجيران لنا كانوا كرام هذا عجز بيت لامرئ القيس صدره
فكيف اذا مررت بدار قوم وجه المماثلة بين مجرور رب ولعل وبينه على قول سيبويه وان كان زائدة وقول الجمهور ان الزائد لا يعمل
هو ان كلا من مجرور لعل والضمير بعد كان في محل رفع على الابتداء قوله فقيل الاصل هم لنا يعني بتقديم المبتدا على الخبر ثم
قدم الخبر على المبتدا قوله ثم وصل الضمير بكان الزائدة اصلاحا للفظ لئلا يقع الضمير المرفوع المنفصل الى جانب الفعل
في الشرح القاعدة المقررة ان الضمير لا يتصل الا بعامله وكان الزائدة غير عاملة فكيف اتصل بها فالاعتذار باصلاح اللفظ نشاء
منه فساد هذه القاعدة واول الاعتذار عن خروج فرد من قاعدة انما نشاء منه اصلاح تلك القاعدة وسببها لا افسادها
ثم في الشرح وقوع المرفوع المتصل المنفصل الى جانب الفعل لا يضر انما كان يلزم لو كان قولك انا قاموا ثم فلو اتى هنا بالمتصل الى جانب كان

في كون ذلك لغة على قول

الزائدة

الزائدة لغرض التنبيه على زيادتها وانها غير عاملة لكان مستقيما واقول لا بد ان يكون الغرض الداعي لاستعمال اللفظ لاجله معتبرا عند العرب
وذلك انما هو معلوم فيما نحن فيه انما قام انتم لافادة الحصر لا فكان ثم لافادة التنبيه على زيادة كان قوله وقيل بل هو معمول لكان
الحقيقية ليس هذا عطفا على قيل السابق حتى يكون تفريعا على كان الزائدة لا تعمل شيئا وانما هو عطف على صدر الكلام بيان لقول ما بني
لما فهمه منه وهو ان الضمير ليس بمعمول في البيت لا الذي انه فرع على هذا قولين بالفاء كما فرع على صدر الكلام قولين بها قوله لعلما
اضاءت لك النار الحمار المقيدا هذا عجز بيت وصدره اعد نظرا يا عبد قيس لعلما اضاءت لك النار الحمار المقيدا وسيذكره المص بتمامه وفي
وفي بعض شروح المفصل ان غرض هذا الشاعر هجا عبد قيس بانه يفعل بالحمار الفعل الشنيع وانما يستعمل الزناد متعديا كان في البيت
قوله وفيها عشر لغات مشهورة في التسهيل وهي لعل وعل ولعن وعن ولان وان ورعن بالمهملة ولغن ورغن بالمعجمة ولعت
وفي الجنى الداني ثم لعل اثنتا عشرة لغة فذكر هذه الا لعلت وذكر عن ودعل وغن بمعجمة قال واختلف في العين المعجمة في تلك اللغات
الثلث فقيل بدل من المهملة وقيل لغة بدلا منها في الصاحب وجوه الغين بدلا من العين قوله التوقع احدهما
وهو ترجي المحبوب والاشفاق من المكروه وفي حاشية التفتازاني لعل موضوع لتوقع محبوب ويسمى الترجي او مكروه ويسمى الاشفاق
والتوقع على الوجهين قد يكون من المتكلم وقد يكون من المخاطب وقد يكون من غيرهما كما يشهد به موارد الاستعمال قوله وقول
فرعون لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات انما قاله جهلا او مخرقة او افكا في الكشاف قيل الصرح البناء الظاهر الذي لا يخفى على الناظر وان
بعد اشتقوه من صرح الشيء اذا ظهر واسباب السموات طرقها وابوابها وما يؤدي اليها وكل ما اداك الى شيء فهو سبب اليه كالرشاء ونحوه و
في تفسير البيضاوي ولعله اراد ان يبني له رصدا في موضع عال يرصد منه الكواكب التي هي اسباب سماوية تدل على الحوادث الارضية احوال
فيرى هل فيها ما يدل على ارسال الله تعالى اياه وان يرى فساد قول موسى بان اخباره من اله السماء يتوقف على اطلاعه ووصوله اليه
وذلك لا يتاتى الا بالصعود الى السماء وهو مما لا يقوى عليه الانسان وذلك لجهله بالله وكيفية استنبائه انتهى وفي الصحاح
واما المخرقة فكلمة مولدة وفي القاموس الاختراق الاختلاق من الكذب قوله والثاني التعليل اثبته جماعة منهم الاخفش و
الكسائي وحملوا عليه فقولا له قولا لينا لعله يتذكر او يخشى ومن لم يثبت ذلك يحمله على الرجاء ويصرفه للمخاطبين اي اذهبا على رجائكما
في الكشاف عند قوله تعالى لعلكم تتقون ولعل للترجي او الاشفاق تقول لعل زيدا يكرمني ولعله يهينني قال الله لعله يتذكر او يخشى
لعل الساعة قريب الا ترى الى قوله والذين امنوا مشفقون منها وقد جاءت على سبيل الاطماع في مواضع من القران ولكن لانه اطماع من كريم
رحيم اذا اطمع فعل ما يطمع فيه لا محالة لجري اطماعه مجرى وعده المحتوم وفاؤه به قال من قال ان لعل بمعنى كي ولعل لا تكون بمعنى كي
ولكن الحقيقة ما القيت عليك وايضا من ديدن الملوك ان يقتصروا في مواعيدهم التي يوطنون انفسهم على انجازها على ان يقولوا
عسى ولعل ونحوهما فجرى على مثله كلام مالك الملك وتجيء على طريق الاطماع دون التحقيق لئلا يتكل العباد كقوله توبوا الى الله توبة نصوحا
عسى ربكم ان يكفر عنكم سيئاتكم فان قلت فلعل التي في الاية ما معناها وما موقعها قلت ليست مما ذكرناه في شيء لان قوله خلقكم لعلكم لا
يجوز ان يحمل على رجاء الله تقواهم لان الرجاء لا يجوز على عالم الغيب والشهادة وحمله على ان يخلقهم راجين للتقوى ليس بسديد ايضا ولكن
لعل واقعة في الاية موقع المجاز لا الحقيقة لان الله تعالى خلق عباده وركب فيهم العقول واراح العلل في اقدارهم وتمكينهم وهداهم
النجدين ووضع في ايديهم زمام الاختيار واراد منهم الخير والتقوى فهم في صورة المرجو منهم ان يتقوا ليترجح امرهم كما ترجحت حال المرتجي بين ان يفعل وان
لا يفعل ومصداقه قوله تعالى ليبلوكم ايكم احسن عملا وانما يبلو ويختبر من تخفى عليه العواقب ولكن شبه بالاختبار بناء امرهم على الاختيار
وفي حاشية التفتازاني ضبط هذا الكلام ان لعل موضوع لتوقع محبوب وهو الترجي او مكروه وهو الاشفاق والتوقع على الوجهين
قد يكون من المتكلم وقد يكون من المخاطب وقد يكون من غيرهما كما يشهد به موارد الاستعمال وقد ورد لعل في القران للاطماع اي الايقاع

(زها) فالطمع اما لانه كلام الكبير الذي لا فرق بين اطماعه وجزمه بالمطموع فيه او لانه كلام العظيم الذي يناسبه الاقتصار في المواعيد المقطوع بانجا (وحصول)
على التكلم بكلمة لعل وعسى كما هو دأب الملوك والعظماء ولان فيه الايماء الى انه لا ينبغي ان يتكل العباد فيتركوا الاجتهاد في العبادة والحاصل ان
لعل في مثل هذه المواضع للاطماع مع التحقق والتعبير عن التحقيق بطريق الاطماع اما ليدل على انه لا خلف في اطماع الكرماء او لئلا يكون على دأب
كلام العقلاء او لتنبيه العباد وبالجملة فلما كان ما بعد لعل الاطماعية قطعي الحصول وما قبلها مما يناسب ان يعلل به ذلك الحصول بحيث ما
يكون بعدها بمنزلة العوض لما قبلها زعم ابن الانباري وجماعة من ائمة العربية ان لعل قد يكون بمعنى كي حتى حملوا عليه كل صورة
امتنع فيها الترجي سواء كانت لعلكم تعقلون او لا مثل لعلكم تشكرون ورده المص يعني صاحب الكشاف بان جمهور ائمة اللغة
اقتصروا في بيان معانيها الحقيقي على الترجي والاشفاق وبان عدم صلوحها المجرد تعليل العلية والترجية مما وقع عليه الاتفاق لا
نزاع فيه قوله ومثلت على الريض كي اعوده ولا يصح لعل وقوله ليت ما ذكرناه في شيء يعني ليت للاشفاق وهو ظاهر ولا للترجي
اما من جهة الخالق فلاستحالته واما من جهة المخلوقين فلانهم لم يكونوا حال الخلق عالمين بالتقوى حتى يرجوها ولا للاطماع لانه
انما يكون فيما يتوقعه المخاطب ويرغب فيه ولا يتأتى الا من جهة المتكلم والتقوى بالعكس ولكنها استعيرت من معنى الترجي للحالة المشبهة
به استعارة تبعية فالمشبه المحذوف المستعار له هي الحالة المخصوصة المشبهة بالترجي وتردد لهم بجعل الاختيار بين التقوى
وعدمها مع ارادة التقوى منهم فان قيل لم لا يجوز ان يكون لعل اصل الترجي متعلقا باعبدوا اي اعبدوه راجين ان تصلوا الى
اقصى غاية العبادة او بخلقكم على معنى خلقكم ورجاء لكم التقوى فيكون التقدير من الله حال الخلق والرجاء من العباد ولو بعد حين
كقوله تعالى وبشرناه باسحق نبيا اي مقدرا نبوته قلنا اما الاول فلانه لا وجه لتعليقه من الاقرب بالابعد وتوسيطه بين العصاد
لجاعلها فانه الذي جعل لكم الارض فراشا موصول به بكم صفة او مدحا منصوبا او مرفوعا فيكون بمنزلة ان يقول اعبدوا ربكم الخالق
راجيا منه التقوى اللازم توسط الحال من فاعل اعبدوا بين وصفي المفعول على ان تقييد العبادة برجاء التقوى ليس له كبير معنى وانما
المناسب تقييدها بالتقوى واقترانها بها او برجاء ثواب التقوى وغير من البعد ما لا يخفى واما الثاني فلان المقدر والمنوي حال
الخلق هو التقوى لا رجاؤها الا ترى الى قوله تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون ولو سلم فكلاهما مجاز والاستعارة اكثر
وانفع فلا يكون العدول منها مع ما فيه من تكلف وتعسف شديد ولو ان كان لها مجرد جواز ثم في الحاشية فان قيل عند اصحابنا لا يصح
تفسير لعل بمعنى الارادة لاستلزامها وقوع المراد ولا بالتعليل عند من ينفي تعليل فعل الله تعالى بالغرض فما يصنعون بلعل الواقعة في
كلام الله تعالى عند امتناع حملها على ترجي العباد قلنا يحملونها للطلب وهو لا يستلزم وقوع المطلوب على ما تقرر في علم الكلام من ان
الطلب غير الارادة على ان منع التعليل بالغرض العائد الى العباد بعيد جدا لمخالفته كثيرا من النصوص قوله ولهذا علق به في الجنى
الداني وذكر الشيخ ابو حيان انه ظهر له ان لعل من المعلقات لافعال القلوب ومنه وما يدريك لعل الساعة يكون قريبا و
ما يدريك لعله يزكى قال ثم وجدت لابي علي الفارسي على شيء من هذا قوله وفي الابيات يجيء يعني في الباب الرابع في
اقسام العطف وفي الباب الخامس في المثال الرابع من الجهة الرابعة قوله لعلك يوما ان تلم ملمة هذا صدر بيت عجزه عليك
من اللائي يدعنك اجدعا قوله والملمة النازلة من نوازل الدهر والجدع بالجيم والدال المهملة الساكنة قطع الانف
او غيره من الاطراف تقول منه جدعته فهو اجدع بين الجدع والانثى جدعاء وضبطه بعضهم في البيت بالخاء المعجمة والراء
من الخرع بفتحتين وهو الضعف وفي ماضيه خرع بالكسر قوله فقولا له قولا لينا او رفيقا بالفاء من الرفق وفي بعض النسخ
بالقاف من الرقيق في الصحاح والزفير اول صوت الحمار والشهيق اخره لان الزفير ادخال النفس والشهيق اخراجه وقد زفر يزفر
والاسم الزفرة والعويل رفع الصوت بالبكاء يقال اعول اعوالا والاسم العويل قوله بل لما تقدم الكلام عليه فاذا قوله

وبذلك فسره هذا البيت لامرئ القيس كان يقال له ذا القروح وهي الجراحات تخرج في الجسد كالدمامل وذلك ان اباه حجرا الكندي
كان طرده لاجل عشقه عنيزة وتشبيبه بها في اشعاره فلما قتل المنذر حجرا الى امرؤ القيس على نفسه ان لا يأكل لحما ولا يشرب خمرا حتى
يأخذ بثاره فخرج الى قيصر مستنصرا به على المنذر فاكرمه وانزله فعشقته ابنة قيصر وكان ياتيها وكان الطرماح بن قيس
الاسدي الشاعر عند قيصر فوشى به الى قيصر فطلبه وهرب فادركه الطلب عند انقرة او دونها قال الجوهري وانقرة موضع
فيه قلعة الروم وكان مع الرسول حلة مسمومة والبسه اياها فتناثر لحمه ومات وداميا سقط من المتن وفي بعض النسخ دايما (فتقرحه)
والمنايا جمع منية وهي الموت والابوس جمع بؤس وهو الشدة وفي الشرح فان قلت لعل يختص بالممكن وتحول النفس شدة بحيث
لا يقع لبس ممكن قلت جعله لقوة طمعه من قبيل الممكن قوله ولا فرق على هذا بين كون الماضي معمولا لها في خبرها يعني ان (او معمولا لما)
هذا التعليل الذي ذكر لعدم دخول لعل على الماضي لا يفرق الحال فيه بين ان يكون الماضي معمولا للعل بان يكون خبرها فانحو
لعل الله اطلع ولا بين ان يكون معمولا لها او لما بعدها نحو لعلما اصابت وقول المص او معمولا لما في خبرها ليس على ما ينبغي
والصواب او خبرها قوله فليت كفافا وفي الشرح ثبت فيما رايته من نسخ هذا الكتاب بقوى باثبات الياء خطا وهو اما
ان يكون مبنيا على انه منصوب وقف عليه بالسكون للضرورة واما ان يكون مبنيا على انه مرفوع والوقف عليه بالياء كان
الوقف على باقي المرفوع نحو هذا قاض باثبات الياء وكذا لو كان مجرورا قوله فخبره اما محذوف تقديره كفافا في الشرح لا حاجة
الى هذا التقدير فان كفافا يصح كونه خبرا لانها هو مصدر صالح للاخبار به عن الاثنين وخبرها او قول وعلى هذا جاز ان يتعلق
عن بكفافا المذكور وقد جعل المص قوله لاعلا لا ولا ليا [illegible] لا وجه له لوضع الماء وجوابه ان هذا على نصب الماء على رفعه قوله
واما مرتوع هذا معطوف على اما محذوف قوله ويروى بالنصب عطف على يروى بالرفع قوله ومرتوع على الوجهين مرفوع احد
الوجهين نصب شرك على انه اسم ليت محذوف وقد والثاني نصبه على العطف على اسم ليت وان علقته بكفافا فاحذف وفا على وجه
مما ذكره فلا اشكال ذلك الوجه هو ان شرك بالرفع معطوف على جرك وخبرا محذوف تقديره كفافا قوله لكن
مشددة النون حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر في الشرح لا يحسن رفع مشددة على انه خبر لكن اذ ليس المعنى عليه ولا يحسن نصبه
على ان يكون حالا من الضمير المستتر فيه بعد لانه يلزم تقديم معمول الصفة على الموصوف وايضا فالضمير المذكور والظاهر ان يكون حالا لا
على تقديره مضافا لمفسر لكن وحال كونها مشددة النون حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر وقد اختار المصنف تخريج النصب
في قولهم الدليل لغة المرشد والاعراب لغة البيان على مثل هذا الوجه فقال الظاهر ان يكون ذلك على الحال بتقدير مضاف
في الاول ومضافين في الثاني والاصل تفسير الاعراب موضوع اهل اللغة او موضوع اهل الاصطلاح ثم حذف المتضايفا
على حد حذفها في قوله تعالى فقبضت قبضة من اثر الرسول وما انيب الثالث عما هو الحال في الحقيقة اللازم منكرا لنيابته عن
اللازم التنكير كان قولهم فقيه ولا بأس لها والاصل ولا مثل لها فلما انيب ابو الحسن عن مثل جرد من اداة التعريف
وذلك ان تقول الاصل موضوع اللغة او موضوع الاصطلاح على نسبة الوضع الى اللغة والاصطلاح مجازا وح فلا يكون فيه
الا حذف مضاف واحد ويصير نظير قول العرب كنت اظن العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو اياها فاعلى تأويل ابن الحاجب فانه
اعرب اياها حالا على ان الاصل فاذا هو موجود مثلها فحذف الخبر كما حذف في خرجت فاذا الاسد ثم حذف المضاف وهو
مثل فقام المضاف اليه مقامه فتحول الضمير المجرور منصوبا انتهى والمص نطبق مستقل في قولهم الدليل لغة ذكر فيه اربعة
اوجه اخر قوله ومن زائدة لا يثبت لما بعدها مثلها حكما مخالفا للحكم ما قبلها في الشرح قد يستشكل بان الغرض من لا اسد والة
حاصل بدون هذا الحرف اذ معنى نسبة الحكم المخالف للحكم المتقدم وجد مقصود الاسد داك فاذن لا فائدة لهذا الحرف وجوابه

ان فائدة الاتيان به الاعلام من اول الامر بان ما ياتي بعده من الحكم مخالف لما قبله فاذا ذكر الحكم استفيد مخالفته لما تقدم
من جوهر اللفظ تفصيلا لمقادة الحرف المخالف في ابتدا الامر اجمالا قوله ولذلك لا بد ان يتقدم كلام مناقض لما بعدها
نحو ما هذا ساكنا لكنه متحرك او ضد له نحو ما هذا ابيض لكنه اسود اعلم ان النقيض هو الكلام الجزئي المخالف لجزئي اخر
في النسبة الايجابية او السلبية فقط نحو زيد قائم زيد ليس بقائم والضدان هما المعنيان اللذان يمتنع اجتماعهما في محل واحد
من جهة واحدة كالسواد والبياض والحركة والسكون في الضدين الحقيقيين وكالاسود والابيض والمتحرك والساكن في الضدين
المشهورين والمخالفان هما المعنيان اللذان يمكن اجتماعهما في محل واحد من جهة واحدة كالحلاوة والبياض والقيام والقعود
واذا تقرر هذا اعلم ان قولنا لكنه متحرك ليس منافيا لقولنا ما هذا ساكنا الا ان يقال انه مناقض بالمعنى اللغوي وهو مراد
المص قوله منهم صاحب البسيط هو ابن ابي الربيع السبتي قوله وقال الفراء اصلها لكن ان طرحت الهمزة للتخفيف وحذفت
النون الساكنة لملاقات ساكن كلاهما غير معتبر فلو ادعى ان الهمزة نقلت حركتها الى النون الساكنة قبلها ثم حذفت النون
لاجتماع الامثال لكان فيه تقليل لمخالفة القياس واقول هذا وان كان فيه تقليل لمخالفة القياس لان فيه زيادة في العمل وهو
نقل حركة الهمزة الى الساكن قبلها ومخالفة للاصل وهو نقل الحركة في كلمتين على سبيل اللزوم وذلك مما لا نظير له والذي يحسم
هذه المادة ان عدم قياس طرح الهمزة للتخفيف وحذف النون لكن لملاقات ساكن انما هو في التركيب بعد الوضع وما نحن فيه
تركيب قبله وانما اختار ان حذف النون في التركيب لالتقاء الساكنين لوجود حذف نون لكن في التركيب كذلك كما في البيت الذي ذكره
قوله فلو كنت ضبيا اي من بني ضبة والرجي بكسر الراء وفتحها والحاء الزج كسرا وفتحا والرج جبل من السودان
والمشافر جمع مشفر من البعير كالجحفلة من الفرس وفي المطول واللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون استعارة
وان يكون مجازا مرسلا باعتبارين نحو المشفر على شفة الانسان ان اريد تشبيهها بمشفر الابل في الغلظ فهو استعارة وان اريد به
اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسن على الانف من غير قصد الى التشبيه فمجاز مرسل قوله ولكن من لا يلتقي امراه الامر مباعي
الشيء ويتوبه يصيبه والعدة بضم العين المهملة ما اعد للحوادث من مال او سلاح والاعزل الذي لا سلاح معه قوله و
لكنني من حبها لعميد تقدم الكلام عليه في اللام المزيدة لكن نونه الساكنة قوله
خفيفة باصل الوضع في الشرح فدم انها تكون مخففة من المثقلة وانها تدخل على الجملتين فانظر باذا يتميز الحقيقة من المخففه
اذا دخلت على الجملة قوله ان ابن ورقاء اسم رجل والبوادر جمع بادرة وهي الحدة والوقايع هنا جمع وقعة وهي القتال
والحرب تونث تقال دفعت بينهم حرب قال الخليل وتصغيرها حريب بلا هاء روايته عن العرب قال المازني لانه في الاصل مصدر وقال
المبرد الحرب قد يذكر قوله ليس كلمة دالة على نفي الحال وتنفي غيره بالقرينة نحو ليس خلق الله مثله في الماضي وقال
تقال الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم في المستقبل وجمهور النحاة على انها لنفي الحال قال الاندلسي والحق ان ليس بين القولين تناقض لان
خبر ليس ان لم يقيد بزمان يحمل على الحال كما يحمل الايجاب عليه في نحو زيد قائم واذا قيد بزمان من الازمنة فهو على ما قيد به
انتهى قوله ما فلان ما يعبا ما الضر الجرد وعايدا الى النبي لان البيت من قصيدة للاعشى في مدح النبي والناقلات جمع ناقله
وهي العطية التي لا تجب ويضبط اوله بكسر العين المعجمة مضارع اغب من الغب بكسر المعجمة وهو ان ترد الابل الماء يوما وتدعه يوما
وفي الصحاح واغبنا فلانا اتانا غبا وفي الحديث اغبوا في عيادة المريض واربعوا يقول عد يوما ودع يوما او دع يومين وعد اليوم
الثالث انتهى ومعنى البيت ان عطاياه لا يلحق يوما وتنقطع يوما بل تاتي كل يوم والنوال المنع النون العطا والنائل مثله قوله
استعملت
وزنه فعل بالكسرة التزم تخفيفه في الصحاح واصل ليس ليس بكسر الياء فسكنت استثقالا ولم يقلب الفا لانها لا تنصرف من حيث

دالنون لكن الساكنين في الشرح
طرح الهمزة للتخفيف ٤٤٤

قال الرضي قال سيبويه ونعم
ابن السراج ليس لنفي مطلق
... الله مثله صح صح

لفظ

لفظ الماضي الحال وفي شرح الرضي واصل ليس ليس كما يقال علم في علم والتزامهم تخفيفها بالاسكان وتركهم قلب يائها الفا كما هو
القياس لمخالفتها اخواتها في عدم التصرف قوله ولم يقدر فعل بالفتح لانه لا يخفف قال الرضي ولا يجوز ان يكون مفتوح الياء
اذ المفتوحة لا تحذف في العين تخفيفا قوله الاهمزة اي حسنت هيئتهم ماخوذة من الهيئة قوله وزعم ابن السراج انه
حرف بمنزلة ما وتابعه الفارسي في الحلبيات وابن شقير وجماعة والصواب الاول بدليل لست ولستما ولسنا وليسوا وليت
قال الرضي سيبويه والاكثرون على انه فعل غير متصرف وقال ابو علي في احد قوليه انه حرف اذ لو كان مخفف فعل كصيد في صيد
لعادت حركة العين الياء عند اتصال الضمير والجواب انه ذلك لمفارقته اخواته في عدم التصرف قوله قال ابو علي واما الحاق
الضمير في لست ولستما فلشبهه بالفعل لكونه على ثلاثة وبمعنى ما كان وكونه رافعا وناصبا قوله وان اسمها ضمير راجع
للبعض المفهوم مما تقدم في الشرح ولا يرد على هذا ما ورد على قاموا ما خلا زيدا عند من جعل الفاعل فيه ضميرا يعود الى
البعض المفهوم مما سبق لان البعض هناك سياق النفي فشمل كل بعض من القوم فحصل المقصود من الاستثناء بخلافه فيما خلا
وشبهه واقول قد ذكرناه في حاشية هذا الايراد وبينا انه لا يرد هناك ايضا قوله فهذه المسئلة كانت سبب قراءة
سيبويه النحو حكى ابن السيد في كلامه على الفاظ الموطا ما يقتضي ان سبب قراءة سيبويه غير هذا وذكر انه قال يروى ان
سيبويه قال لحماد بن سلمة ما تقول في رجل رعف في الصلوة فقال له حماد لحنت يا سيبويه لا تقل رعف انما هو رعف فجعل
سيبويه وقال سابرا علم لا يلحنني معه فمضى الى الخليل فشكا اليه فقال الخليل رعف هي الفصحى ورعف لغة غير
فصيحة ولزم سيبويه الخليل فكان ذلك سبب براعته في صناعة النحو انتهى في الشرح وما حكاه المص هو الظاهر لان رفع الاسم
الذي حقه ان ينصب انما يدرك من النحو ومتى العين التي حقها ان يفتح لا يدرك من النحو وانما يدرك بالنقل واول ما يطلق النحو
على ما يتناول ذلك ايضا ومثل هذه الحكاية عن سيبويه ما رواه الخطيب في تاريخه عن الفراء قال انما تعلم الكسائي النحو على كبر
وكان سبب تعلمه انه مشى يوما حتى اعيا ثم جلس الى قوم يستريح فقال قد عييت بالتشديد بغير همزة فقالوا له لا تجالسنا
وانت تلحن قال وكيف قالوا ان اردت من التعب فقل اعييت وان اردت من انقطاع الحيلة والتحير في الامر فقل عييت
مخففا فقام من فوره وسال عمن يعلم النحو فارشد الى معاذ فلزمه حتى انفد ما عنده ثم خرج الى البصرة الى الخليل بن احمد
وقال له ابن اخذت علمك قال من بوادي العرب من الحجاز ونجد وتهامة فخرج ورجع وقد انفد خمس عشرة قنينة من الحبر في
الكتابة سوى ما حفظه ولم يكن همه غير الخليل فوجد الخليل قد مات وجلس موضعه يونس فجرت بينهما مسائل اقر له يونس
فيها وصدره موضعه قوله ادلجت وادلج الناس في الصحاح ادلج القوم اذا ساروا من اول الليل والاسم الدلج بالتحريك
والدلجة والدلجة ايضا مثل برهة من الدهر وبرهة فان ساروا من اخر الليل فقد ادلجوا بالتشديد والاسم الدلجة والدلجة
قوله واجيب بان المصدر في الاية والبيت نوعي على حذف الصفة اي الا ظنا ضعيفا والا عزا عظيما في المطول اي
ظنا حقيرا ضعيفا اذ الظن مما يقبل الشدة والضعف فالمفعول المطلق هنا للنوعية لا للتاكيد وهكذا يحمل التنكير على ما يفيد
النوعية كالتعظيم والتحقير والتكثير ونحو ذلك في كل ما وقع بعد الا من المفعول المطلق وبهذا ينحل الاشكال الذي يورد على مثل
هذا التركيب وهو ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد مستغرق حتى يدخل فيه المستثنى بيقين فيخرج بالاستثناء
وليس مصدر يظن محتملا لغير الظن مع الظن حتى يخرج الظن من بينه ولا حاجة الى ما ذكره بعض النحاة من انه محمول على التقديم
والتاخير اي ان نحن الا نظن ظنا ولا الى ما ذكره بعضهم من ان قولك ضربت زيدا مثلا يحتمل من حيث توهم المخاطب ان يكون
قد فعلت غير الضرب مما يجري مجراه كالتهديد والشروع في مقدماته فبهذا الاحتمال يصير المستثنى منه كالمتعدد الشامل

كصيدت ح

للقرب وغيره من حيث الوصف وكانك قلت ماضلت شياعر الضرب بنى قوله هى الشفا الدعاء هذا البيت لحسام ابى دعا الرمة
والدا الرمن همزته اصلية والظفر الفوز والبذل والمنحة الاعطاء قوله ابن الفرزدق بالاشرم هنا ابرهة بن الصباح صاحب الفيل
الذى قصد تخريب الكعبة وقيل له اشرم لانه كان مشروم الانف قوله ومقتضى كلامه ان لولا تقديره متصلا لم يجز
حذفه وفيه نظر ووجه النظر هو انه لا مانع من جواز حذفه مع تقديره منفصلا فى الشرح اما ان ذلك مقتضى كلامه فظاهر
لانه علل حذفه بالاتصال فقال وحذف لاتصاله واما ان فيه نظرا فليس معناه انه مشكل وانما المراد انه محل نظر وتثبت
فيبحث من الفعل فيه هل هو كما عند الغير ام لا قوله حروف المبهم فاما احد الاسمية فى الكشاف وما عام فى كل
شئ فاذا علم فرق بما ومن وكفاك دليلا قول العلماء من لما يعقل قال التفتازانى اى يصح اطلاقه على ذى العقل وغيره عند الابهام
سواء كان للاستفهام او غيره واذا علم ان الشئ من ذوى العقل والعلم فرق بمن وما فخص من بذوى العلم وما بغيره وبهذا الاعتبار
يقال ان ما لغير العقلاء واستدل على اطلاق ما على ذوى العقول باطباق اهل العربية على قولهم من لما يعقل من غير تجوز
فى ذلك حتى لو قيل من لمن يعقل كان لغوا من الكلام منزلة ان يقال الذى يعقل عاقل فان قيل ههنا بحث وهو ان من وما لا
ما يعقل معلوم انه من ذوى العلم قلنا نعم لكن بعد اعتبار الصلة اعنى يعقل واما الموصول نفسه فيجب ان يعتبر مبهما
مرادا به شئ ما ليصح موقع التفسير بالنسبة الى من لا يعلم مدلول من وليقع وصفه بيعقل مفيدا غير لغو فليتامل قوله لا مانع
اه البيت الغافل والجمع البله ونفعه مرفوع ببعيد والدهر منصوب على الظرف وساعة ما جزيكن قوله ربما تكره النفوس اه
هذا البيت من قصيدة لامية ابن الصلت من بحر الخفيف والبيت مدرج اخره الميم الساكنة من الامر مثل اصل النفس عند
كل هلم ان فى الحيلة الحتال لا تضيق بالامور فقد يكشف غماؤها بغير احتيال والملم النازل والغماء بالمد مثل الغم
والغمة والفرجة بفتح الفاء الخروج من الهم قال فى الصحاح والفرجة التفصى من الهم وانشد البيت والفرجة بالضم فرجة
الحائط وما اشبهه والعقال الحبل الذى تشد به الدابة لمنعها عن القيام ووجه الشبه هو السهولة والسرعة قوله وفى هذا
انابة المفرد عن الجمع لانه اناب الامر عن الامور قوله وفيه وفى الاولى انابة الصفة المفردة عن الموصوف انما الجملة بعده
صفة له يعنى وقد حذف وابقيت هى ولا معنى للانابة الا ذلك ثم انه يريد بالجملة قوله له فرجة لا الجار والمجرور ولعله من الامر
لان اطلاق لفظ الجملة لا يتبادر منه الجار والمجرور ولانه يقدر الفعل المحذوف بعد الجار والمجرور فلا يكون الجار والمجرور
صفة لذلك المحذوف وفى كلام ابن الحاجب التصريح بان الصفة القائمة مقام الموصوف هى قوله من الامر فانه قال ان النحاة
اختاروا كونها موصوفة لئلا يلزم حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور وهو من الامر مقامه وذلك قليل الا بالشرط
المذكور فى باب الصفة قال الرضى هذا قوله ولا يمتنع ان تكون من متعلقة بنكرة وهى للتبعيض كما فى حدث من الدراهم شيئا
وقوله له فرجة صفة الامر لانه غير معين وهو يتضمن نكرة معنى شئ وتنقيص قوله فما نكرة تامة تمييز والجملة صفة هكذا وقع
فى النسخ التى رايناها والصواب ناقصة بدل تامة لانه جعل الجملة صفة لما والموصوفة هى الناقصة وقد ذكر هذا الوجه
عن المص ولم يذكر ان ما فيه تامة ولا ناقصة قوله وقيل ما معرفة موصولة فاعل والجملة صلة قال الرضى وبضعفه
قلة وقوع الذى مصرحا به فاعلا لنعم وبئس ولزوم حذف الصلة باجمعها فى فنعماهى لان هى مخصوص قوله وقيل غير
ذلك فى المغنى الذى جاء بعد ما الواقعة بعد نعم فيه عشرة مذاهب وذكر القولين الذين ذكرهما المص وثمانية اخر
قوله والتفسير الاول راى الزمخشرى وفيه ان ما ح للشخص العاقل فى الكشاف وقال قرينه هو الشيطان الذى قيض له
فى قوله نقيض له شيطانا فهو له قرين يشهد له قوله قال قرينه ربنا ما اطغيته هذا ما لدى عتيد هذا شئ لدى وفى
ملك

ملكا والمعنى ان ملكا يسوقه واخر يشهد عليه وشيطانا مقرونا به يقول قد اعتدته لجهنم وهياته لها باغوائى واضلالى وفى الشرح
عتيد لجهنم
وقيل قرينه كاتب الشمال والاشارة يحتمل رجوعها الى الكاتب السيئات او الى الشخص نفسه فقد قيل ان كاتب السيئات هو سائقه وقيل
قرينه من الزبانية جهنم الموكل بادخاله اياها والاشارة ح الى ما اعد له من العذاب فاطلاق ما على هذا القول من فى احد
الاحتمالين الواضعين فى القول الثانى على بابها من استعمالها فيما لا يعقل قوله جزم به للتجنيس البصريين الا الاخفش قال الرضى
ومذهب سيبويه ضعيف من وجه وهو ان استعمال ما نكرة غير موصوفة نادر نحو فنعما هى على قول ولم يسمع مع ذلك مبتدا
قوله وجاز ان يكون معرفة موصولة والجملة بعدها صلة قال الرضى وفيه بعد لان فيه حذف الخبر وجوبا مع عدم
ما يسد مسده وايضا ليس فيه معنى الابهام اللائق بالتعجب كما كان فى تقدير سيبويه وقال الفراء وابن درستويه ما استفهامية
وما بعدها خبرها قال الرضى وهو قوى من حيث المعنى لانه كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى
التعجب نحو وما ادراك ما يوم الدين واذ درى من هو قيل مذهبه ضعيف من حيث انه نقل من الاستفهام الى التعجب والنقل من
انشاء الى انشاء مما لم يثبت انتهى قوله فما نصب على التمييز عند كثير من المتاخرين منهم الزمخشرى فى الشرح ورد عليه ابن
مالك ان ما مساوية للمضمر فى الابهام فلا تميزه لان التمييز لبيان جنس المميز واجيب بمنع المساواة فان المضمر لان المراد بها شئ له عظم
وبهذا الاعتداد حصل التمييز قوله وذلك على قراءة ابى عمرو السحر فى التجريد وقرا ابو عمرو ومجاهد واصحابه وابن القعقاع
بهمزة الاستفهام فى قوله السحر ممدودة وباقى السبعة والجمهور بهمزة الوصل بغير الاستفهام قالوا يجوز ان يكون ما استفهامية
مبتدا والتجريد له نهاد ان يكون منصوبة بمضمر بفسره جئتم به والسحر مبتدا محذوف ويجوز عندى فى هذا الوجه ان
يكون ما موصولة مبتدا وجملة الاستفهام خبره اذ التقدير اهو السحر او السحر هو وهو الرابط كما تقول الذى جاءك ابريد هو وعلى
همزة الوصل جاز ان يكون ما موصولة مبتداه والخبر السحر ويدل لعلية قراءة عبد الله والاعمش سحر ويجوز عندى ان يكون
فى هذا الوجه استفهامية فى موضع رفع بالابتداء وفى موضع نصب على الاشتغال وهو استفهام على سبيل التحقير لما جاؤا به
والسحر خبر مبتدا محذوف قوله واما خبر السحر على الخبر فما موصولة والسحر خبرها وتقويه قراءة عبد الله ما جئتم به سحر فى الشرح ظاهر كلامه
انه يتعين على قراءة التجريد دون همزة الاستفهام ان يكون ما موصولة والسحر خبرها وليس كذلك بل يجوز ان يكون ما قاله ويجوز
ان يكون ما استفهامية مبتدا وجئتم به خبره وقوله السحر خبر مبتدا محذوف اى هو السحر وما اعتضد به من قراءة ما جئتم به
سحر لا دليل فيه اذ الاحتمال المذكور بعينه قائم فيه انتهى واقول بعد تسليم ظاهر كلامه تعيين ان ما موصولة والسحر خبرها انه
انما قال ذلك بناء على ما هو الظاهر من بقاء الكلام على ظاهره وعدم تقدير شئ فيه وقد ذكر هذين الوجهين ابو البقاء وعبارته
ويقرأ على لفظ الخبر وفيه وجهان احدهما استفهام ايضا فى المعنى وحذفت الهمزة للعلم بها والثانى هو خبر فى المعنى فعلى هذا
ما بمعنى الذى وجئتم به صلتها والسحر خبرها ويجوز ان يكون ما استفهاما والسحر خبر مبتدا محذوف قوله فتلك ولاة السوء
الكث مثلثا الميم واسكان الكاف اللبث والعنا بالمهملة والمد التعب قوله يا ابا الاسود اه الطارقات جمع طارق وهو الذى ياتى
ليلا والذكر بكسر الميم وفتح الكاف جمع ذكرى قوله واما قراءة عكرمة وعيسى عكرمة بكسر المهملة والراء هو ابو عبد الله مولى ابن عباس
يروى عن مولاه وعائشة وابى هريرة توفى سنة ست ومائة والعكبرى فى اللغة انثى الحمام وفى الشرح عيسى هو ابن عمر الاسدى المقرى
الكوفى صاحب الحروف ويعرف بالهمدانى لا عيسى بن عمر الثقفى النحوى لانه الذى كان له اختيارات فى القراءة نقلا وفى مذاهب العامة
ويستنكرها الناس وكان ذا تقعر فى كلامه واستعمال للغريب فيه وفى قراءته ولا شك فى غرابة هذه القراءة فان قيل الثقفى
ليس بمعدود فى القراء قلت قد ذكره ابو عمرو الدانى فى طبقات القراء وذكر ان ممن روى عنه القراءة الاصمعى والخليل بن احمد

مات سنة ست وخمسين ومائة واقول الظ
الذى لا يعدل عنه الا بدليل ان المراد هنا الثقفى
النحوى

ودكي عن ابي عبيد معمر بن المثنى قال وضع عيسى بن عمر كتابين في النحو سمى احدهما الجامع والاخر المكمل فقال الخليل بن احمد بطل النحو جميعا كله
من ما احدث عيسى بن عمر ذاك اكمال وهذا جامع فهما للناس شمس وقمر وذكر عن القفطي انه مات سنة تسع واربعين ومائة وقال ابن
عيسى بن عمر الهمداني صاحب كتاب الحروف مات قبل الحسين ومائة وهذا خلاف ما في الشرح قوله على ما فات يتمنى
يتمنى بالضم والكسر لان شتم جاء من باب نصر وباب ضرب واللئيم خلاف الكريم وترع بمعنى قوله انا قتلنا قتيلا انا السراة
بفتح السين المهملة جمع سري وهو السيد وقيل اسم جمع واللوا بكسر اللام والمد العلم قوله وهو بعيد لكن الذي غفر له هو الذنوب
وبعيد ارادة الاطلاع عليها وان غفرت قال ابو حيان الظاهر ان ما في قوله بما غفر لي مصدرية وجوز ان يكون بمعنى الذي والعائد
محذوف تقديره بالذي غفر لي ربي من الذنوب وليس هذا بجيد اذ يؤل الى تمنى علمهم بالذنوب المغفورة والذي يحسن تمني
علمهم بمغفرة ذنوبه وجعله من المكرمين وفي تفسير البيضاوي وانما تمنى علم قومه بحاله ليحملهم على اكتساب مثلها بالدخول في الايمان
والطاعة على دأب الاولياء من كظم الغيظ والترحم على الاعداء وليعلموا انهم كانوا على خطاء عظيم في امره وانه كان على حق وما جزيه
انه مصدرية والباء صلة يعلمون او استفهامية جاءت على الاصل والباء صلة غفر اي باي شيء غفر لي يريد بالمهاجرة عن دينهم
~~والمصابرة على اذيتهم وفي الشرح لانه لا يتمنى كونها موصولة عبارة عن الذنوب ليعلموا بها~~
~~مقرون بالغفران الذي غفر لي ربي~~ انتهى وانت خبير بان عدم تسليم انه يبعد ارادة الاطلاع على الذنوب مكابرة وكون
الغرض الاعلام بمغفرة الله تعالى لا يلائم المقام قوله ولان ما النكرة الواقعة في غير الاستفهام والشرط لا يستغنى عن الوصف الا
في بابي التعجب ونعم وبئس وفي نحو قولهم اني مما ان اضرب على خلاف فيهن بدله هذا التعليل عطف على قوله اذ المبدل ومجموعهما
علة لكون رحمة ليست بدلا منها وحاصل كلامه ان رحمة لو كانت بدلا منها فان كانت ما استفهامية وجب اقتران رحمة بهمزة
الاستفهام وان كانت غير استفهام وجب صف ما وكلاهما مفقود ههنا فسقط قوله في الشرح هذا لا مدخل له في الاعراض فان
مدعى الامام ان ما للاستفهام التعجبي فلا يرد عليه كون ما اذا لم يقع استفهامية ولا شرطية يجب وصفها الا في الابواب الثلثة
فان قلت يحتمل ان يكون مراده الواقعة في غير الاستفهام الحقيقي فتتجه الاعتراض قلت لو اراد ذلك لانتقض بصور كثيرة كقوله تعالى
وما تلك بيمينك يا موسى فان الاستفهام فيه غير حقيقي ولم يوصف ما فيه بشيء انتهى وفي اعراب السفاقسي ما زائدة للتوكيد وذيا
بين الباء وعن ومن والكاف وبين غير وايها شيء معروف في لسانهم وذهب بعضهم الى انها نكرة تامة ورحمة بدل منها كانه
قيل بشيء ابهم ثم ابدل على سبيل التوضيح وقيل استفهامية قال الرازي قال المحققون دخول اللفظ المهمل الوضع في كلام احكم الحاكمين
غير جائز وههنا يجوز ان تكون ما استفهاما للتعجب تقديره فباي رحمة انتهى وما قاله من امتناع دخول اللفظ المهمل في كلام الله تعالى مسلم لكن لا
نسلم ان زيادة ما ونحوها للتاكيد من قبيل المهمل الوضع ولا يخفى زيادتها كذلك في لغتهم ثم ان جعله ما استفهامية يشكل وان
يكون مضافة لرحمة ولا يجوز اضافة ما الاستفهامية ولا غيرها من اسماء الاستفهام الا ايا اتفاقا وذكر على مذهب ابي اسحق فانه
قيل يجوز ان يكون رحمة بدلا من ما الاستفهامية فلا يلزم ما ذكر قيل كان يلزم اعادة همزة الاستفهام في البدل وقد قال الزجاج
في ما هذه انها صلة فيها معنى التاكيد باجماع النحويين قلت لا يتم هذا الاجماع مع ما نقل ابو البقاء عن الاخفش وغيره انها نكرة بمعنى
شيء وما قاله الرازي قد نقله الغزنوي عن ابن كيسان انتهى ما في اعراب السفاقسي قوله ولان ما الاستفهامية لا توصف
عطف على قوله هذا ومجموعهما علة لكون رحمة ليست عطفا بيان من ما والاشارة بهذا لكون النكرة الواقعة في غير الاستفهام
والشرط لا توصف وتقرير كلامه لو كانت رحمة عطف بيان من ما فان كانت ما غير استفهام وجب وصفها ولم توصف وان
كانت استفهاما فما الاستفهامية لا توصف وما لا يوصف لا يعطف عليه عطف بيان قوله واذا ركبت ما الاستفهامية

مع ذا الم يحذف الفها في الشرح ووقع في صحيح مسلم من حديث كعب بن مالك احد الثلاثة الذين خلفوا فقال لي النبي انه بوجه ما لك اخرني هي
طفقت اذكر الكذب واقول بم اخرج من سخطه بحذف الالف من بما مع كونها مركبة مع ذا فيعد هذا من قبيل الشاذ انتهى قوله
الا تسألان المرء ماذا يحاول هذا البيت اول قصيدة للبيد بن ربيعة العامري في ذم الدنيا والزهد فيها وانجى النذر والمدة والوقت
وفي الشرح يجوز ان يكون المراد بالمرء شخصا معينا كما قاله صاحب الاقليد او غير معين كما قاله صاحب المقاليد فيحاول يريد اي ما
يريد بسعيه في تحصيل المال اندر يريدان نقضيه فيوقف بهذا سعيه ذلك صدر على غير بصيرة وانجب هنا النذر قوله
فما مبتدأ بدليل ابداله المرفوع منها وذا موصول بدليل افتقاره للجملة بعده وفي الشرح هذا غير متعين لاحتمال ان يكون ماذا كلمة
اسما واحدا مرفوعا على انه خبر مبتدأ ويحاول خبره والرابط محذوف اي يحاوله ومثله في الشرح ابن يعيش بدل من المبتدأ
ويحتمل ان يكون ماذا كله في محل نصب على انه مفعول يحاول ولا ضمير محذوف فان قلت سيطله رفع البدل قلت لا يكون
بحث ح بدلا بل يكون خبر مبتدأ مضمر انتهى في شرح الرضي ولقائل ان يمنع مجيء ذا موصولة مطلقا ويحكم بان ماذا منصوبة
بيا بها واما رفع الجواب فعلى تقدير ما لو قلت ماذا ينفقون قل العفو ورفع البدل في قوله الا تسألان المرء ماذا يحاول اي نحب
فيقضى ام ضلال وباطل فلان ما مبتدأ والفصل بعده خبره على تقدير حذف الضمير من الجملة التي هي خبر ما والذي حمله
على ادعاء كون ذا ههنا موصولة رفع الجواب والبدل في الفصيح المشهور ولو جاز ان يدعى في الجواب انه غير مطابق للسؤال وان ذلك
يجوز وان لم يكن كثيرا لم يجز دعوى عدم التطابق بين البدل والمبدل منه فوجب ان يكون ماذا يحاول جملة اسمية خبر المبتدأ
فيها فعلية واما ما ذكر من حذف الضمير في خبر المبتدأ فقليل نادر وتجرد الجملة الخبرية في ماذا يحاول كثير غالب عرفنا ان الجملة
صلة لذا لا خبر لما لان حذف الضمير من الصلة كثير وهو اكثر من حذفه من الصفة وحذفه من الصفة اكثر من حذفه
من الخبر وانا قلت يجيء الضمير المنصوب في الجملة التي بعد ذا من بين الموصولات للزومها ما الاستفهامية او من لان ذا لا
تكون موصولة الا وقبلها احدهما فكان الفعل باتصال الصلة بالموصول محذوف والفعل بالحاصل بدل واشرع فعلا
ما ضيا مسند الى ضمير عائد الى نورا والجملة صفته وما ذا مبتدأ وخبر والاستفهام تعجبي او انكاري قوله والتحقيق ان
الاسماء لا تزاد هذا اشارة الى رد هذا الوجه الاخير والذي قبله قوله ان العقل اذا العقل هنا الدية وضمير جيبا
عائد اليه باعتبار ما وانشد البيت صاحب اللباب بتذكير الضمير وهو ظاهر واصل العقل الحبس ومعنى البيت
بان طولبنا بالعقل نطيق اداءه وان حبسنا للقتل صاحبنا نحبس انفسنا لذلك الحبس الذي هو القتل وفي الشرح الشاهد
العقل اذ هو الذي حذف منه فعل الشرط وحده واما قوله وان صبرا فليس من ذلك انما هو من قبيل ما حذفت منه
جملة الشرط بدون الاداة واقول قول المصنف ان يكن العقل وان يحبس حبسا ظاهر فان كلا منهما حذف فعل الشرط قوله
فلا درج في الاية انها موصولة وان الفاء داخلة على الخبر دخل الفاء في خبر الموصول تشبيها له بجزاء الشرط لتشبيه الموصول
بكلمة الشرط وتشبيه صلته بجملة الشرط فان قيل الشرط وما شبه به يكون الثاني فيه مسببا عن الاول والاية ليست
كذلك قيل قد اجاب ابن الحاجب عن هذا بان مسببية الثاني عن الاول قد يكون باعتبار نفس الثاني نحو الذين ينفقون
اموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية فلهم اجرهم فان ثبوت الاجر لهم مسبب عن الانفاق وقد يكون باعتبار الخطاب
بالثاني والاخبار به نحو ان اكرمتني اليوم اجزتك باكرامي لك امس ومنه الاية فان المسبب فيها الاخبار بكون النعمة من الله
تعالى وقال الرضي ولا يلزم ان يكون الاول سببا للثاني بل اللازم ان يكون ما بعد الفاء لازما لمضمون ما قبلها كما في جميع الشرط
والجزاء ففي قوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم الملاقاة لازمة للفرار وليس الفرار سببا للملاقاة وكذا

في قوله ثم وما بكم من نعمة فمن الله كون النعمة منه لازم لحصوله معنى فلا يعترك قول بعضهم ان الشرط سبب للجزاء وفي البحر وما موصولة
وصلتها بكم والعامل فعل الاستقرار اي وما استقر بكم ومن نعمة تفسير لما والجزء فمن الله اي فهي من قبل الله واجاز الفراء والحوفي
ان يكون ما شرطية وحذف فعل الشرط قال الفراء والتقدير وما يكن بكم من نعمة وهذا ضعيف جدا لانه لا يجوز حذفه الا بعد
ان وحدها في باب الاشتغال او متلوة بما النافية مدلولا عليه بما قبله نحو فطلقها فلست لها بكفو والا يعل مفرقك الحسام
وحذفه بعد ان غير متلوة بلا مختص بالضرورة انتهى قول الشم والاحج لبس على ما ينبغي لاشعاره بان كون ما الشرطية راجح
قوله وهو ظاهر في قوله تعالى فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم اي استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم في الشرح يعني ان كون
ما في هذه الاية شرطية زمانية ظاهر ونحن لا نسلم ظهوره بل هي محتملة للزمانية وللمفعول المطلق على حد سواء فيحتمل ان
يكون التقدير اي زمن استقاموا او اي استقامة واول امارة ظهور الفاء في فاستقيموا لان المصدرية الزمانية لا تحتاج
الى الفاء ومقصوده رد قول ابي حيان في البحر والظاهر ان ما مصدرية ظرفية وليست شرطية اي استقيموا لهم مدة استقامتهم
ورد قول الحوفي انها شرطية غير زمانية فانه قال ما شرط في موضع رفع بالابتداء والجزاء استقاموا ولكم متعلق باستقاموا والفاء
جواب الشرط وقوله ان استقيموا لهم مدة استقامتهم تقتضي انها مصدرية ظرفية لا شرطية زمانية ويحتمل ان يكون هذا تفسير
معنى لا تفسير اعراب **قوله** وما باس لو ردت ما في الشرح يمكن ان يقال ان باس فعل ماض اصله بئس بكسر الهمزة يقول بئس فلان
اذا اصاب بؤسا اي شدة ثم خففت باسكانها كما يقال لشهد باسكان الهاء في شهد بكسرها ولو مصدرية وهي وصلتها فاعل
بئس والاسناد مجاز لانها ما بئست بسبب رد التحية ثم اسند الفعل الى الرد لانه سبب لها واصل عليها عينها او عليها على انه مقلوب
العين او محذوف وهذا قول ورد عليهم ابن مالك التخصيص مثل ما يكون الى ان ابدله مستقبل **قوله** واجيب بان شرط كونه للحال انتفاء
قرينة خلافه يعني وهنا وجدت قرينة خلافه واجيب ايضا بان التقدير قبل ما يكون لي فصدان ابدله ثم تركه وليست هذه
بمعنى الذي لان الذي سقاه لهم الغنم فان قيل جاز ان يكون بمعنى الذي ويكون المراد به الماء الذي سقاه عنهم اجيب بان
الاجر على السقي الذي هو فعل لا على الماء لانه كان مباحا **قوله** ومنه بما كانوا يكذبون انما قال ومنه لوجود الفاصل بينه
وبين ما تقدم بقوله وليست هذه بمعنى الذي **قوله** ومنه ان اريد الا الاصلاح ما استطعت انما قال ومنه لوجود
الفاصل بينه وبين ما تقدم بقوله اصله مدة دوامي حيا اه وفي الشرح يمكن ان يقال انما فصل الشم هذه الامثلة مما تقدم منه
بقوله ومنه لان ما فيها يحتمل ان يكون مصدرية غير ظرفية وان كان الظاهر وجها اي الا الاصلاح الاستطاعي اي قدر استطاعتي
والاولى ان يذكر الشارح وجه الفصل في قوله ومنه بما كانوا يكذبون ولا وجه له الا ما ذكرناه وهو الوجه هنا ايضا **قوله**
اجارتنا اه هذا البيت لامرئ القيس وبعده اجارتنا انا غريبان هاهنا وكل غريب للغريب نسيب والخطوب جمع خطب وهو
السبب ثم كثر استعماله في الامر الصعب الشاق ونوب مضارع ناب اي اصابه وعسيب جبل **قوله** ولو كان معنى كونها زمانية
انها تدل على الزمان بطريق النيابة والتحقيق انها لا تدل على الزمان اصلا لا بطريق الاصالة ولا بطريق النيابة وانما الدال على الزمان
في امثال هذه التراكيب ما وضع له وهو المضاف المحذوف وتعبيرهم بظرفية والاولى لا معنى لدلالة ما على الزمان بطريق
النيابة الا انه حذف منها زمان مضاف اليه فدلت عليه القرينة واقيمت هي مقامه وابن السكيت هو ابو يوسف يعقوب
بن اسحق عرف بذلك لكثرة سكوته وصمته وكان يميل الى تقديم علي بن ابي طالب قال ثعلب لم يكن بعد ابن الاعرابي اعلم باللغة
منه وكان المتوكل قد الزمه بتاديب ولديه المعتز والمؤيد ومن غريب ما وقع ان من شعره يصاب الفتى من عثرة بلسانه
وليس يصاب المرء من عثرة الرجل فعثرته في القول تذهب راسه وعثرته في الرجل تبرا على مهل ثم اتفق ان المتوكل قال له يوما

بل انها لا بالنيابة لكنها لما
دلت مصدرية كما قال
ابن السكيت في الشرح ظاهر
كلامه انها تدل على الزمان

ابا احب اليك ابناي هذان ام الحسن والحسين فقال والله ان قنبرا خادم علي خير منك ومن ابنيك فقال المتوكل للاتراك
سلوا لسانه من قفاه ففعلوا ذلك به فمات وقيل امر المتوكل الاتراك فداسوا بطنه فحمل الى داره فمات بعد غد ذلك
اليوم لخمس خلون من رجب سنة اربع واربعين ومائتين فكان اول كلام المتوكل مع ابن السكيت مزاحا ثم صار
جدا **قوله** ما الذي هو ما ان طرا شاربه اه هذا البيت لابي حبش بن رفاعة الاوسي يتذكر حاله وقيل بن
رفاعة يرثي قومه لما هلكوا وكان السبب في هلاكهم انه كان يقع على ود وبني خطمة من الاوس وبني معاوية
ايام المتوكل عام فاشية فقال له ان نحب فكل من ذلك ولا يعترض له احد فاذا استقر في حاجته طار ولو بعيدا الى
القابلة وقيل انه كان يقع على اطام يثرب ويقول حبحب حبحب فرماه رجل منهم بسهم فشكى ثم قسم لحمه في الجيران فما
امتنع من احد الا رفاعة بن مراد فلم يحل الحول على احد ممن اصاب منه ذلك شيئا حتى مات وبنو معاوية هلكوا جميعا
فقال رفاعة المثل اشام من الرفاح وبعد هذا البيت وهي حجل ما الحادي ويطعم لحم الشام له هبر وترعيب وفي الصحاح
طر النبت يطر بالضم طرورا نبت وطر شارب الغلام وعنست الجارية تعنس بالضم عنوسا وعنسا فهي عانس وذلك اذا طال
مكثها في اهلها بعد ادراكها حتى خرجت من عداد الابكار هذا ما لم تتزوج فان تزوجت مرة فلا يقال عنست ثم قال
يقال للرجل ايضا عانس وانشد البيت والهبر جمع هبرة وهي القطعة من اللحم والترعيب بكسر المثناة الفوقية في اوله وبالعين
المهملة جمع ترعيبة بالكسر ايضا وهي القطعة من السنام **قوله** الا ترى ان العانسين هم الذين لم يتزوجوا لا اليافعون
بقية الاقسام في الشرح يمكن ان يدفع هذا بان يقال المراد بالعانسين من حيث هم متزوجين وانما ذكروا من حيث ما
يقتضيه العانس من طول المدة التي خرج بها عن كونه مراهقا وكونه بحالة شباب الشارب فان قيل ليس ثم فيما الشيب لصدق
العانس عليه قلت نعتبره مع الشيب صفته بكون باعتبارها فيما والعقد والشيب غير العانسين واقول لا يخفى ما
فيه من التكلف ويكفي ان يقال ان في البيت تعيين والمناسبة انما تطلب بين ما وقع في كل تقسيم على انفراده وقد وجدت
بين العانسين وبين الذي طر شاربه من جهة طول مدة عدم التزوج في العانس وقصرها في الذي طر شاربه
قوله وفي البيت مع هذا العيب شذوذان اطلاق العانس على المذكر وانما الاشهر استعماله في المؤنث وجمع الصفة
بالواو والنون مع كونها غير قابلة للتاء ولا دالة على المفاضلة في الشرح لم يرد التصريح بشذوذ اطلاق العانس على المذكر
في كلام احد من اللغويين ولعل الشم اسنده الى نقل معتمد واما جمع الصفة بالواو والنون في غير ما ذكر فالكوفيون يرون
جوازه قياسا وان مثله غير شاذ واقول لا يلزم من عدم التصريح بشذوذه عدم شذوذه فان شذوذه مبني على قلة
وروده واما جمع الصفة بالواو والنون مع كونها غير قابلة للتاء ولا دالة على المفاضلة فشاذ عند البصريين وكلام الشم
مبني عليه **قوله** وتالله ما ان شهلة اه في الصحاح وامراة شهلة اذا كانت نصفا عاقلة وفي القاموس انها ايضا العجوز
واوجد من وجد في الحزن وتركيب وجه ان فيه تخلصا من دعوى اشتراك لا داعي اليه اي يرجح اسمية ما المصدرية على
حرفيتها ان كونها حرفا فيه دعوى اشتراك ما بين المعنى المصدري الحرفي وبين المعنى الاسمي الموصولي وكونها اسمية تخلص
عن ذلك الاشتراك لان ما الاسمية الموصولة موضوعة لما لا يعقل ومن جملته الحدث فيكون الاطلاق ما على الحدث باعتبار
انه لا يعقل اطلاقا باعتبار الوضع الاول لا باعتبار وضع جديد كاطلاق رجل على زيد باعتبار انه ذكر من بني ادم ولقائل
ان يقول ان التخلص من دعوى الاشتراك يمنعها المصدرية لان ما بالاتفاق موضوعة لمعنى الذي وفرد عنه مما لا يعقل من جملة ذلك الاحداث
وهي الموصولة الاسمية فلو كانت موضوعة لمعنى يستفاد من الوضع الاول بحيث تسبك مع صلتها بمصدر لزم الاشتراك الذي

لا داعي اليه والجواب انا لا نسلم ان هذا الاشتراك لا داعي اليه بل اليه داع وهو الاختصار فان ما الموصولة الاسمية لا بد لها من
عايد عليها من قبلها واما المصدرية لا يعود عليها من صلتها شي قوله فاذا قيل اعجبني ما قمت قلنا التقدير اعجبني الذي
قمته لا يخفى ان هذا رجوع لقول الاخفش ان المصدرية اسم الى انها الموصولة الاسمية كما هو مقتضى ما نقله المص عن ابن
الشجري وهو خلاف الظم قوله ويرد ذلك مضادة للرجل الذي ذكره بالطعن في مقدمة من مقدماته وحاصل الرد
الاول منع وسنده وحاصل الرد الثاني الزام تقرير الاول لا نم ان ما الموصولة الاسمية موضوعة لما لا يعقل مط بل هو موضوع
لما يعقل من الذوات الا ترى ان تجعلت ما جلبت ونديد بديد بر المكان ممتنع مع ان المكان مما لا يعقل قوله
لان الهاء المقدرة مفعول مطلق والمفعول المطلق يكون مع كل فعل متعد با كان او غير متعد قوله وهذا سهو منه ومنهم
اما منه فلاقراره اياه وعدم تعقبه واما منهم فلما قال المص قوله ولا عايد على ما ولو قيل باسميتها عبارة ابي البقاء وما
المصدرية حرف عند سيبويه واسم عند الاخفش وعلى كلا القولين لا يعود عليها من صلتها شي انتهى فان قيل هل هذا الخلاف
نوع قيل على القول باسميتها يكون لها محل من الاعراب يجوز ان يعود عليها ضمير من صلتها وعلى القول بحرفيتها لا يكون ذلك
هذا ولكن في التسهيل ما يقتضي انها تفتقر الى ضمير من صلتها على قول الاخفش وعبارته وليست اسما فتفتقر الى ضمير خلافا
لابي الحسن وابن السراج وجماعة من الكوفيين الى انها اسم تفتقر الى ضمير قوله ويكون يكذبون في موضع نصب لانه
قد م جزكان وكونه لا موضع له لانه قد م صلة ما سبق المص في اخر الجمل التي لا محل لها من الاعراب ولعل مراده ان
المصدر انما يسبك من ما ويكذبون لا منها ومن كان بناء على قول ابي العباس وابي بكر وابي علي وابي الفتح واخرين ان
كان الناقصة لا مصدر لها قوله واستغناء الموصول الاسمي عن عايد لقايل ان يقول ان اراد بالاسمي ما هو بمعنى
الذي ورد عليه فلا نم نقض كلام ابي البقاء استغناء عن عايد وان اراد ما هو منسبك مع صلته بمصدر على
ما هو ظاهر النقل عن الاخفش فلا نم امتناع استغناءه من عايد قوله فانه جوز مصدريتها وان يع الذين ظلموا ما اترفوا
فيه مع انها قد عاد عليها الضمير والشرح لم يتعرض في الكشاف الى عود الضمير من فيه ما هو ولم يصرح بكون ما مصدرية او موصولة
الا ان تقديره يقتضي انه جوز كلا منهما ولمناقة الجواب عن اشكال المص ان يقول لا نم عود الضمير المذكور على ما المصدرية بل هو عايد
على تقديره مصدريتها الى الظلم المفهوم من ظلموا وفي للمصاحبة مثل تخرج على قومه في زينته والمعنى واتبع الذين ظلموا الظلم
مع ظلمهم قوله اليس امري عاه الباء في بانما زائدة وهو فاعل امري اغنى عن خبر ليس قوله الوجه الثالث ان يكون
زائدة هكذا وقع في بعض النسخ ووقع في بعضها الوجه الثاني وهو ليس بصواب لان الثاني تقدم وهو ان يكون ما مصدرية
قوله فلما برح اللبيب اه فلما معنى النفي هنا واللبيب العاقل والمجد الكرم والى ما يورث متعلق بدلعبا ونقيد
مثله لجيا قوله فاما قول الراز في القاموس وكشداد المرار الكلبي وابن سعيد الفقعسي وابن منقذ التيمي وابن سلامة العجلي
وابن بيز الشيباني وابن معاذ الحرمي شعراء قوله وقيل وجهها انه قدم الفاعل ورده ابن السيد بان البصريين لا يجيزون
تقديم الفاعل في شعر ولا في نثر والشرح والذي قاله سيبويه في الكتاب بنصه وقد يجي تقديم الاسم في الشعر قال
صددت وطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم وهذا تصريح بان وجه الضرورة تقديم الاسم على رافعه
فلم يبق بعد ذلك وجه للاختلاف في توجيه كلامه هل وجه الضرورة ايلاء قلما الفعل مقدرا او انابه الاسمية عن الفعلية ولم
يبق وجه لرد ابن السيد القول بان وجه الضرورة تقديم الفاعل بان البصريين لا يجيزون تقديم الفاعل في شعر ولا نثر في
بعض تعاليق المص والصواب في البيت ان يقال وصال عوض وصال وان كان سيبويه رواه وصال ومعنى ان تسلط النفي على

دوام

وفي شرحه ذهب سيبويه والجمهور الى ان ما المصدرية حرف فلا تفتقر الى ضمير وذهب الاخفش وابن السراج

على دوام الوصال تقتضي وجود اصله وليس كذلك فانه لا وصال اصلا مع الصدود وطال او لم يطل وقد يقال عبر بالوصال عن ارادته
وتوقعه او حذف مضاف للقرينة انتهى واقول انا ان اراد انه لا وصال مع الصدود في زمنه نسلم لكن لا نم ان ذلك مراد الشاعر
وان اراد انه لا وصال مع الصدود وسط ممنوع لجواز تقدم الوصال على الصدود وتاخره منه والظاهر ان مراد المص انه لا نائبة
في قولنا الا بد وهو وصال مع طول الصدود قليلا مثل قوله فهلا نفس ليلى شفيعها هذا اخر بيت اوله ونبئت ليلى ارسلت
شفاعة الى قوله الثانية الكافة من عمل النصب والرفع وهي المتصلة بان واخواتها قال ابو حيان والذي تقرر في علم النحو ان
ما الداخلة على ان واخواتها كافة لها عن العمل فان فهم حصر في سياق الكلام لا انها لو افادت الحصر لافادته اخواتها المكفوفة
بما واعلم ان المناسب لقوله فيما سبق ثلاثة انواع احدها قوله فيما ياتي والثالث ان يقول هنا الثاني الا انه واي المعنى فقال
الثانية لان هذه الانواع لما الكافة وهي مونثة قوله ويسمى المتلوة بفعل مهيئة المتلوه مرفوع على انه نايب عن فاعل يسمى و
مهيئة مفعول الثاني قوله فانها قد تفسر بالدعاء وقع في بعض النسخ هكذا باثبات الضمير وفي بعضها بتذكيره وهو ظاهر لعوده على
ضمير الشان ووجه الاول انه عايد على ان ونسبة التفسير اليها على سبيل المجاز قوله وقراءة بعض السبعة هو بالجر عطف على
اما ان جزاك الله خيرا وذلك البعض هو نافع قوله على انا لا نم ان اسم المخففة يتعين كونه ضمير شان في الشرح لما قدم ان ضمير
الشان بعد ان المخففة قد فسر بالدعاء كان ذلك مظنة لان يتوهم انه قائل بان اسم ان المخففة يلزم ان يكون ضمير شان فرفع ذلك
بالاستدلال الذي اورده بقوله على انا لا نم الى اخره واقول ليس قول القائل لا نم استدلالا وانما هو منع وطلب للدليل كما
تقرر ذلك في موضعه ويمكن ان يقال انه استدلال لا عند اللغويين وان لم يكن استدلالا عند الجدليين او ان قوله بالاستدلال من
تحريف النساخ وانما هو بالاستدراك لان على يكون للاستدراك وهو دفع توهم نشا من كلام سابق قوله والغايب في الثاني
هكذا وقع في نسخ من المتن ووقع في نسخ منه الغايبة وهو ظاهر لان المقدر في الثاني ضمير غايبة ووجه الاول ان المراد بالغايب
مقابل المخاطب وهو صادق على المونث قوله ولا يمتنع ان يكون بمعنى الذي والعلماء جزموا العايد مستتر في يحيي واطلقت
ما على جماعة العقلاء في الشرح ولا يغير قوات الحصر المستفاد بانما لحصوله بطريق اخر كما ان عنوان الذي يكرم هو الفاضل ويرد
على المص رسم ما في المصحف متصلة بان اذ هو مانع من كونها بمعنى الذي لانها الانفصال خطا الا اذا كانت ما حرفا
فان قلت قد تمسك المص بان رسم المصحف سنة متبعة فلا تجري على قانون الخط المصطلح قلت يا باه قوله في المثال الثاني من
امثلة الجهة الثانية من الباب الخامس وحمل الرسم يعني في المصحف على خلاف الاصل مع امكانه غير سديد وقد امكن هنا بجعل
ما حرفا كافا انتهى من البحر وقول الجمهور بنصب الجلالة ورفع العلماء وروي عن عمر بن عبد العزيز وابي حنيفة عكس ذلك
وتاولت هذه القراءة على ان الخشية مستعارة للتعظيم لان من خشي وهاب اجل واعظم من خشيه وهابه ولعل ذلك لا يصح
عنهما وقد رايتها في كتاب الشواذ ولم يذكروا هذه القراءة وانما ذكرها الزمخشري وذكرها عن ابي حيوة ابو القسم يوسف بن
جبارة في كتابه الكامل قوله فالت الا ليتما هذا الحمام لنا هذا صدر بيت عجزه الى حمامتنا او نصفه فقد وقد تقدم
الكلام عليه في الاحرف الالف قوله وهو ضعيف بحذف الضمير المرفوع في صلة غير اي مع عدم طول الصلة يمكن الجواب
عن هذا بان طول الصلة بالمفتقر حسن حذف الضمير وسبق للمص مثل هذا بعد نحو يقرء ونصف عند قوله ولا سيما يوم بدا
بجلجل قوله وهذا البحث مبني على مقدمتين باطلتين في الجنى الداني واستدلال الامام الرازي على ان انما للحصر بان ان
للاثبات وما للنفي فان الاثبات للمذكور وما النفي فان الاثبات للمذكور وما النفي عما عداه ورد بوجوه منها ان فيه اخراج ما
النافية عما استحقته من وقوعها صدرا ومنها ان فيه الجمع بين حرف نفي وحرف اثبات بلا فاصل ومنها انها لو كانت نافية

يجاز ان يعمل مقبالا انا ذايد قاما ذكر بعضهم هذه الاصحبه ولا يحتاج في بيان فساد هذا القول الى هذا فانه لا يخفى فساده انتهى
وقد ذكرنا في حرف اللام عن شمس الدين الكرماني انه قال في شرح البخاري لعلّ المراد ان انما كلمة موضوعة للحصر وما ذكر من الوضع لذلك
الا ان الكلمتين والحالة هذه باقيتان على اصلهما مرادتان بوضعهما قوله اذ نفيا مثل ان زيدا ليس بقائم فيه بحث لان
ان لتوكيد النسبة التي بين اسمها وخبرها وهي لا تكون الا ثبوتا وان كان نفس خبرها نفيا قوله وبعضهم نسب القول بانها
نافية للفارسي في كتاب الشيرازيات في الجنى الداني وذكر القرافي في شرح المحصول ان ابا علي الفارسي نقل في مسئلة الشيرازيات
ان ما فيها للنفي وفي الشرح لعله يشير ببعضهم الى الشيخ شهاب الدين القرافي المالكي فانه حكى ذلك قال الشيخ بهاء الدين
السبكي في شرح التلخيص رايت في الشيرازيات ما لعل القرافي اخذ منه واول هذا الذي ذكره بهاء الدين تقتضي
ان القرافي ذكرها نافية ولم ينسبه احد ولا تقتضي انه نسبه للفارسي في كتاب الشيرازيات كما هو نص المتن وكتاب
الشيرازيات يشتمل على مسائل املاها ابو علي بشيراز وفي القاموس وشيراز بن طهمورث قصبة بلاد فارس منه
قوله وانا يدافع عن احسابهم انا او مثلي هذا من بيت وهو انا الذائد الحامي الذمار وانما يدافع عن احسابهم انا او
مثلي والذائد من الذود وهو بمعجمة فمهملة وهو الطرد والذمار بكسر المعجمة ما يلزمك حفظه وحمايته كذا في القاموس وفي
المطول وهو العهد وفي الاساس هو الحامي الذمار اذا حمى ما لو لم يحمه لم وعنف من حاه وحرمه انتهى والحسب ما
تعده من مفاخر ابائك او المال او الدين او الكرم او الشرف في الفعل او في افعال الصالحة او في الاباء وفي المطول فلما
كان غرضه ان يخص المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير واخره اذ لو قال وانما ادافع عن احسابهم لصار المعنى انه يدافع
عن احسابهم لا عن احساب غيرهم كما اذا قيل لا ادافع الا عن احسابهم وليس ذلك معناه وانما معناه ان المدافع عن احسابهم
هو لا غيره ولا يجوز ان يقال انه محمول على الضرورة لانه كان يصح ان يقول وانا ادافع عن احسابهم انا على ان انا تاكيد ولا
يجوز ان يكون ما موصولة اسم ان وانا خبرها اي ان الذي يدافع انا لان قوله انا الذائد دليل على ان الغرض الاخبار
عن المتكلم بصدور الذود والمدافعة وليس يستحسن ان يقال انا الذائد والمدافع انا مع انه لا ضرورة في العدول في
العدول عن لفظ من الى لفظ ما وهو المطرد المقصود فان قيل كيف يصح اسناد الفعل الغائب الى ضمير المتكلم قلنا لا نسلم
ان الفعل غائب لان غيبة الفعل وتكلمه وخطابه باعتبار المسند اليه ولو سلم فالمسند اليه بالحقيقة هو المستثنى
منه العام وهو غائب انتهى قوله قد علمت سلمى قيل هذا البيت لعمرو بن معدي كرب وقيل للفرزدق وبعده شككت
بالرمح حيازيمه والخيل تعدو بيننا زيما سلمى بفتح السين اسم امراة ويقال قطر الفارس بفتح القاف وتشديد الطاء
المهملة اي القاه على قطره بضم القاف وسكون الطاء وهما جانباه وشككت مبالشين المعجمة وكاف من يقال شككته
بالرمح اي خرقته والحيازيم بالحاء المهملة والزاي جمع حيزوم وهو وسط الصدر وانما جمعه مع انه ليس في الفارس منه
الا واحد على اعتبار تسمية كل جزء منه باسم كله والزيم بكسر الزاي وفتح المثناة التحتية المتفرق وفي الصحاح قال الاصمعي
اللحم الزيم المتفرق ليس يجتمع في مكان فيبدو قوله وقول ابي حيان لا يجوز فصل الضمير المحصور بانما في الشرح
المنقول ان سيبويه يرى ان فصل الضمير بعد انما ممتنع وان الزجاج اجاز الفصل ولم يوجبه وان ابن مالك اوجبه عند
الحصر بانما قالوا وسيبويه لا يرى انما للحصر فلذلك منع الحصر بعدها قوله ربما وفيها تقدم الكلام عليه في حرف
قوله وقيل هو على حكاية الحال الماضية مجازا مثل ونفخ في الصور يعني ان اعتبار الحال التي بالفعل المضارع ولا
المعنى التي يما يستطر المتم بالاية انما هي في تنزيل المستقبل منزلة الماضي لا في تنزيل المستقبل منزلة الحال الماضية وفي

وفي شرح الرضي والزمخشري ابن السراج وابو علي في الايضاح كون الفعل ماضيا لان وضع رب للتقليل في الماضي والعد وعند ثمان نحو قوله
تعالى ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين ان مثل هذا المستقبل اي الامور الاخروية غالب عليها في القران ذكرها بلفظ الماضي نحو وسيق
الذين كفروا ونادى اصحاب الجنة قوله وقيل التقدير ربما كان يود قال الرضي وقال الربعي ربما كان يود فحذف كان لكثرة
استعمالها بعد ربما والمشهور دخول ربما على المضارع بلا تاويل كما ذكره ابو علي في غير الايضاح انتهى وفي المطول وقوله ربما يود الذين
كفروا من تنزيل المضارع منزلة الماضي في احد قولي البصريين واما الكوفيون فعلى انه بتقدير كان وحذف لكثرة استعمالها
بعد ربما واما جعل ما نكرة موصوفة بيود والفعل المتعلق برب محذوف فاي رب شيء يود الذين كفروا فتحقق وثبت فلا مجيء
ماتيه من التعسف قوله ربما الجامل المؤبل فيهم هذا صدر بيت عجزه وعناجيج بينهن المهار وقد تقدم الكلام عليه
في رب قوله كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه هذا عجز بيت صدره اخ ماجد لم يخزني يوم مشهد وقد تقدم الكلام
عليه في الكاف قوله فلئن صرت لا تحير جوابا هذا البيت في شرح الشواهد وتحير بضم المثناة الفوقية في اوله مضارع احار يقال كلمته
فما احار جوابا اي ما رجعه والجواب محذوف اي ان لم تقدح هذا لقد ضاحكت والمذكور بعد لبما سبب لذلك الجواب
المحذوف واقيم المضارع وهو ترى مقام الماضي قوله احدث مع الباء معنى التقليل قوله والظاهر ان الباء و
الكاف للسببية هكذا في بعض النسخ وفي بعضها للتقليل وهو المناسب في اللفظ لقوله ثم ان كلا من الكاف والباء
تاتي للتقليل وقوله ولو سلم فالجزم جواب فالقائل ان ابن مالك انما جعل ما مع الباء في هذا البيت ومع الكاف في الاية
وعلى الكلا الانه يتبع ايانكل من الباء والكاف بدون ما للتعليل قوله كقول الجحيد وانا لممايضرب الكبش ضربة هذا صدر بيت
عجزه على راسه تلقي اللسان من الفم وابو حية بالحاء المهملة والمثناة التحتية والكبش سيد القوم قوله وضنت علينا والضنين
من البخل ضنت بخلت قوله اعلاقة ام الوليد في الصحاح العلاقة بالكسر علاقة القوس والسوط ونحوهما والعلاقة بالفتح علاقة
الخصومة وعلاقة الحب وانشد هذا البيت والوليد تصغير الولد وهو الصبي والافنان جمع فنن وهو الغصن والثغام
بمثلثة مفتوحة ومعجمة نبت في الجبل اذا يبس ابيض والواحدة ثغامة والمخلس بالخاء المعجمة اسم فاعل من اخلس النبات اذا
اختلط رطبه بيابسه وفي الصحاح ان البيت للمرار بجالب نفسه وفي الشرح وعلى هذا فالكاف من راسك مفتوحة لا مكسورة
وام الوليد مفعول بمحذوف اي تعلق ام الوليد علاقة قوله بينما نحن بالاراك وفي القاموس الاراك كسحاب القطعة
من الارض وموضع بعينه قرب مرة وجبل بهذيل وشجر يستاك به قوله فبينا نسوس الناس هذا البيت لبنت النعمان
بن المنذر وسياسة الناس امرهم ونهيهم والسوقة الرعية ونتصف بنون في اوله مضمومة مضارع انصف وروي نتنصف
اي نخدم قال في الصحاح وتنصف اي خدم قالت حرقة بنت النعمان بن المنذر وانشد البيت قوله والثالث والرابع
هكذا وقع في قليل من النسخ وهو الصواب في عزوه والرابع والخامس وليس بصواب لان الثالث لم يتقدم ذكره قوله و
قول مهلهل لو بابانين جاء مهلهل بكسر الهاء الثانية وهو هنا امرؤ القيس بن ربيعة اخو كليب قيل سمي بذلك لانه من
اول من هلهل الشعر اي ارقه من قولهم هلهل النساج اذا ارق نسجه وابانان جبلان يقال لاحدهما ابان وللاخر متالع بميم
مضمومة فمثناة فوقية وفي اخره عين مهملة وزمل بالزاي المضمومة اي غطي هكذا ضبط هذا الحرف في بعض النسخ وهو ظاهر
ما في الشرح وضبط بعضهم بالراء ومعناه لطخ قال الصحاح في فصل الراء وتمل بالدم فترمل اي تلطخ قال الشاعر ان بني زملوني
بالدم شنشنة اعرفها من اخزم قوله ومن تتاحى فقد يرى بمثناة فوقية مضمومة في اولها وحاء مهملة اخره مضارع مبني
للمفعول من الحت للناقة ابركها وابن هاشم هو سيد المرسلين محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم واسمه عمرو وتاحي

مثناة مضمومة فوقية فاولوها مهملة فاخره مضارع مبنى للمفعول من الاراحة ضد الاتعاب والخطاب لنا قوله والذى بفتح النون
والقصر الجود وفى الشرح والفواضل جمع فاضلة وهى اسم للدرجة الرفيعة من الفضل كذا فى القاموس قوله وبامرية اى تقدم
الكلام عليه فى ريب قوله سفر ولا ناء اى تقدم الكلام عليه فى الكاف المفردة قوله نام الخلى فما احس الخلى
الخالى من الهم وهو خلاف الشجى قال المبرد ياء الخلى مشددة وياء الشجى مخففة وقد شددت واحس مضارع احست الشئ وجدته
حسه والرقاد النوم مطلقا وقيل فى الليل بعتضر بكسر الضاد المعجمة اسم فاعل من قولهم حضرة الهم واحتضره والوسادة متثبت
الواو والمخدة وشفنى اى غلبنى قوله ولاه سيما بومبداه جلجل هذا عجز بيت صدره الا رب يوم صالح لك منهما وقد تقدم الكلام
عليه فى سى قوله وفى الهيتيات فى شرح الهيتيات بكسر الهاء هى المسائل التى املاها ابو على الفارسى بهيت وهى بلد على
الفرات انتهى وذكر فى النسخ التى مكتوب على الهامش ههنا هى مسائل تكلم فيها الفارسى على هيت وهات ونحوه فسميت الهيتيات
انتهى ويؤيد ما فى الشرح ان له الحلبيات وهى مسائل املاها بحلب والشيرازيات وهى مسائل املاها بشيراز نوان كانت المسائل الى
سئل عنها ببلد هيت متعلقة بكلمة هيت وهات وعلى هذا حصل الجمع بين الكلامين قوله وقال الفارسى ما حرف كافة منعت
عن الاضافة فاشبهت الاضافة فى على التمرة مثلها زبدا فان اضافة مثل فيه الى التمر كاضافته الى التمرة حتى وجب نصب
تمرة قوله واذا قلت لا سيما زيدا جاز جر زيد ورفعه وامتنع نصبه وفى الشرح ويمكن ان ينصب بإضمار فعل وما نكرة بمعنى شئ
اى ولا مثل شئ اعنى زيدا واقول ان مراد المصنف بقوله وامتنع نصبه النصب الذى تقدم فى قوله واما من نصبه فهو تمييز لا مطلق
النصب فلا يرد عليه جواز نصبه باعنى مضمرة قوله وبعد اداة الشرط جازمة كانت نحو واما تخافن فى الشرح هذا تكرار لحال
عن الفائدة فان الكلام تقدم على زيادتها بعد الجازم قوله وقيل ما اسم نكرة صفة لمثلا او بدل منه فى نصب مثلا وبعوضة
فى الاية اقوال احدها للفراء ان مثلا مفعول يضرب وبعوضة صفة لما اذا جعلنا ما بدلا من مثل وتكون ما وصفت باسم
الجنس المنكر لابهامها ما وصفت بالصفة بالنسبة الاجناس لانقاسى الثانى ان مثلا مفعول وبعوضة عطف بيان لمثل وضعيف
بان الجمهور على ان عطف البيان لا يكون فى النكرات الثالث ان مثلا مفعول وبعوضة بدل منه واختير الرابع ان بعوضة
مفعول يضرب ومثلا حال منها لانه نكرة مقدم عليها الخامس ان مثلا مفعول اول ليضرب وبعوضة الثانى وضعف بان
الصحاح يتعدى ضرب الى مفعول واحد فقط السادس ان بعوضة مفعول اول ليضرب ومثلا الثانى ففيه ما تقدم السابع
ان مثلا مفعول يضرب وبعوضة منصوب على اسقاط الجار اى ما بين بعوضة فما فوقها وحكوا له عشرون ما ناقة فجملا ونسبه
ابن عطية لبعض الكوفيين والمهدوى للكوفيين وعزاها للكسائى والفراء وانكره ابو العباس قوله وقرئ ودبرهو بضم
الراء وسكون الهمزة بعدها موحدة قوله وذلك عند البصريين والكوفيين على حذف العائد مع عدم طول الصلة و
هو شاذ عند البصريين قياس عند الكوفيين فى الشرح والذى ينبغى ان يقال الطول فى الصلة هنا موجود لا معدوم لان قوله
فما فوقها من جملة الصلة فلا شذوذ عند البصريين كما انه لا شذوذ عند الكوفيين واقول فى كونه من جملة الصلة نظر لان ما
فى فما فوقها موصولة او موصوفة وهى معطوفة على ما الاولى على ان بعوضة منصوب صفة لها او معطوفة على بعوضة على ان ما صفة
لمثل او زائدة وان رفع بعوضة وما الاولى موصولة فالثانية معطوفة عليها وان كانت ما الاولى استفهامية فالثانية كذلك
ويكون من عطف الجمل قوله اختار الزمخشرى كون ما استفهامية مبتدأ قال السفاقسى وفيه غرابة وبعده عن معنى الاستفهام وقيل
ما زائدة او صفة وبعوضة خبر مبتدأ محذوف اى هو بعوضة ويكون الجملة كالتفسير لما انطوى عليه الكلام السابق واستحسن بعله
تكلفه قوله اما تريا اه ان شرطية وما زائدة وجواب الشرط محذوف تقديره فهو لا عزهم ونحو يدل عليه قوله المالك

ددهـ

وهذا فصل عقد للتدريب ما قوله

وضعيف كونه مبتدأ الحذف المفعول المضر لان حذف المفعول المضر العائد الى المبتدأ من الجملة الواقعة خبرا عنه قليل قال الرضى حذف
الضمير من الصلة كثير وهو اكثر من حذفه من الصفة وحذفه من الصفة اكثر من حذفه من الخبر وسيذكر المصنف هذا فى الباب الرابع
من الكتاب فى الاشياء التى تحتاج الى الرابط ونذكرها هناك ان شاء الله نعم ما قيل فى تعليله قوله ويجاب بانه يجوز ان يراد به
الولد كون المراد به هنا الولد قول ابن عباس قال صاحب الكشاف لم ينفعه ماله وما كسب يعنى راس المال والارباح او ما
شيئا او ما كسب من نسلها ومنافعها او ماله الذى ورثه من ابيه والذى كسبه بنفسه او ماله التالد والطريف والتالد المال
القديم الاصلى الذى ولد عندك والطارف نقيضه وعن ابن عباس ما كسب ولده وحكى ان بنى ابى لهب احتكموا اليه فاقتتلوا فقام يحجز بينهم
فدفعه بعضهم فغضب وقال اخرجوا عنى الكسب الخبيث ومنه ولده ان اطيب ما ياكل الرجل من كسبه وان ولده من كسبه وعن
الضحاك ما ينفعه ماله وعمله الخبيث يعنى كيده فى عداوة رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن قتادة عمله الذى ظن انه منه على شئ انتهى قوله
وبرجحها نفيها فى فما اغنى عنهم سمعهم ولا ابصارهم اى ويرجح النافية فى هاتين الايتين تعين النافية فى قوله تعالى فما
اغنى عنهم سمعهم وانما تعين النافية فيه لقوله بعده ولا ابصارهم قوله والارجح فيما انزل على الملكين انها موصولة عطف
على السحر وقيل نافية فالوقف على السحر فى الشرح لم يظهر لى ترجيح احد القولين على الاخر فتامله واقول انما كان ارجح لظهوره فى
بادى الراى ولهذا جزم المعربون ثم حكوا انها نافية بقيل ولم يذكره الزمخشرى قال صاحب البحر وما انزل ظاهره ان ما موصولة
اسمى منصوب وانه معطوف على السحر وظاهر العطف التغاير فلا يكون السحر انزل على الملكين وقيل هو معطوف على ما تتلوا
الشياطين وقرا الجمهور الملكين بفتح اللام وظاهر انهما من الملائكة فقيل جبريل وميكائيل وقيل هاروت وماروت وقيل غيرهما وقرا ابن عباس والحسن وابو الاسود وابن ابزى بكسر اللام فقال ابن عباس هما رجلان ساحران كانا ببابل وقال الحسن
هما علجان ببابل العراق وقال ابو الاسود هما هاروت وماروت وقال ابن ابزى هما داود وسليمان وقيل هما شيطانان
فعلى قول ابن ابزى يكون ما نافية وعلى سائر الاقوال فى هذه القراءة تكون موصولة ومعنى الانزال القذف فى قلوبهما
وفى تفسير البيضاوى وما انزل على الملكين عطف على السحر وان كان المراد بهما واحد لتغاير الاعتبار او لان المراد به نوع اقوى
منه وهاروت وماروت عطف بيان للملكين علمان لهما وهما ملكان انزلا لتعليم السحر ابتلاء من الله تعالى وقيل رجلان
سميا ملكين لاجل صلاحهما ويؤيده القراءة بكسر اللام ملكين وعلى هذه القراءة ايضا هاروت وماروت بيان لهما واما
اذا كانت نافية فيكون ما انزل معطوفا على ما كفر وهو تكذيب لليهود فى هذه القصة وهاروت وماروت بدل من
الشياطين الثانى وهما اسمان قبيلتين من الشياطين وقيل بدل من الناس وعلى قراءة تخفيف نون لكن ورفع الشياطين
هما منصوبان على الذم قوله ولا رجح فى لتنذر قوما ما انذر اباؤهم النافية بدليل وما ارسلنا اليهم قبلك من
نذير فى الشرح لم يتضح لى كون هذا دليلا على ان ما نافية فان انتفى غاية ما يتسلط على انذار اباؤهم والمنفى هنا ارسال النذير
الى هؤلاء انفسهم ولم يجر فى ذلك ذكر فكيف يكون هذا دليلا على ذلك واقول المراد بالدليل ههنا ما يفيد القطع واليقين
كما فى علم الكلام بل ما يفيد الاولوية والرجحان من مشابهة او نظير ولا شك فى مشابهة هذه الاية لاية ليس وما فيها نافية
ليس الا فيرجح كون ما فى اية ليس نافية قال صاحب الكشاف قوما ما انذر اباؤهم قوما غير منذر اباؤهم على الوصف
ونحوه قوله لتنذر قوما ما اتاهم من نذير وما ارسلنا اليهم قبلك من نذير وقد فسر ما انذر اباؤهم على اثبات الانذار ووجه
ذلك ان يجعل ما مصدرية لتنذر قوما مثل انذار اباؤهم او موصولة منصوبة على المفعول الثانى فى لتنذر قوما ما انذره اباؤهم

من العذاب كقوله انا انذرناكم عذابا قريبا فان قلت اى فرق بين تعليق قوله فهم غافلون على التفسيرين قلت هو على الاول متعلق با
لنفى اى لم ينذروا فهم غافلون على ان عدم انذارهم هو سبب غفلتهم وعلى الثانى بقوله انك لمن المرسلين لتنذر كما تقول ارسلتك
الى فلان لتنذره فانه غافل او فهو غافل فان قلت فكيف يكونون منذرين غير منذرين لمناقضة هذا ما فى الاى الاخر قلت
لا مناقضة لان الاية فى نفى انذارهم لا فى نفى انذار ابائهم وابائهم القدماء من ولد اسمعيل وكانت النذارة فيهم فان قلت
ففى احد التفسيرين ان اباؤهم لم ينذروا وهو الظاهر فما تصنع به قلت اريد اباؤهم الادنون دون الاباعد **قوله** ام زبلت الخير
فافعل ما امرت به هذا صدر بيت عجزه وقد تركتك ذا مال وذا نشب والنشب بالنون المعجمة قال فى الصحاح ام المال والعقار وفى
القاموس ام المال الاصيل من الناطق والصامت **قوله** والتقدير اى شىء تنقم لا اى اثم تنقم لان ذلك لا يجتمع مع من اثم لقائل
ان يقول لا يلزم من عدم اجتماع اى اثم تنقم مع من اثم عدم اجتماع ما بمعنى اى اثم مع من اثم على ان يكون من لبيان جنس ما **قوله** واما
على انها مفعول مطلق فالتقدير اى نقم تنقم فاثم مفعول تنقم ومن زائدة فى المجرد ويجوز ان يجى ما الشرطية مصدرا تقول ما
تضرب زيدا اضرب مثله التقدير اى ضرب تضرب زيدا اضرب مثله وهذا الوجه فاسد لا نه يلزم عود الجواب عن ضمير يعود على اسم
الشرط الاترى انك لو قلت اى ضرب الذى هو اسم الشرط وبان زيادة من مشروطة بعدم الايجاب والتنكير والشرط ليس من قبيل
غير الموجب فلا يجوز ان تقول من رجل اكرم معه وفيه حذف ضعيف لبعض المعربين **قوله** ورده هذا ابو البقاء بان
ما المصدرية لا تعمل وهذا سهو منه الذى فى اعراب ابى البقاء لم يعرض قوله ما تنقم من اثم وقيل ما ههنا مصدرية وايضا مفعول
به التقدير اى نقم تنقم اثم انتهى وليس فيه رد لهذا القول ولا نقل عن صاحبه ان ما هنا مصدرية بل فيه انها مصدرية ولعل
المص وقف له على كلام فى غير هذا الموضع **قوله** وقليلا فى معنى النفى فى الكشاف فقليلا ما يؤمنون فايمانا قليلا يؤمنون
وما مزيدة وهو ايمانهم ببعض الكتاب ويجوز ان يكون القلة بمعنى العدم قال السفاقسى واعترض بان كون القلة بمعنى العدم
انما تقوله النحويون فى نحو اقل رجل يقول ذلك رجل يقول وقل رجل يقول ذلك وقلما تقوم زيد وقليل من الرجال يقول
ذلك واما اذا كان قليلا منصوبا بفعل مثبت نحو قمت قليلا وقليلا ما قمت فلا يذهب احد الى معنى النفى المحض انتهى **قوله**
قليل بها الاصوات الا بغامها هذا عجز بيت صدره انيخت فالقت بلدة فوق بلدة وقد تقدم الكلام عليه **قوله** الا بالكسر والتشديد
وبزعمون مرادهم ما هذه اسم كانه قيل مثلا ما يعوضه الاشارة بهذه الى ما المفيدة للتقليل وقد مرت فى مثلا ما
بعوضة حيث قال فيه وقيل ما اسم نكرة صفة لمثلا اذ لا معنى لكونها صفة لمثلا الا افادتها تقليله **قوله** لا يستطيع ذلك
شيئا ما على تقدير قليلا نعتا للظرف لانهم يتسعون فى الظرف وفى الشرح الظاهر انه لا ينبغى ان يستطيع ذلك ولا شيئا ما لا نه
صرح بان هذا الاتساع فى تقدم الظرف المعمول لما بعد ما عليها مخصوص بالشعر والكلام هو بهذه افصح كلام واولى لم يرد المص
على هذا الكلام من هذا الكلام الا بيان ان هذا الرد ليس فى هذين التقديرين على حد سواء بل انه يسهل بيرا على تقدير كون قليلا
نعتا للمصدر ولا يخفى ان ذلك لا يقتضى ان تقديم الظرف المعمول لما بعد ما النافية عليها فى الكلام فضلا عن افصح وان فى قوله
يسهل شيئا ما اشاره الى جوازه فى الشعر لكونه ادنى جواز **قوله** والثانى انهم لا يجمعون بين مجازين فى الشرح بيان الجمع بينهما
فى الاية المذكورة وهى فقليلا ما يؤمنون ان فيها على ذلك التقدير حذف الموصوف وتقديم المعمول على عامله وكلاهما على خلاف
الاصل على ان لقائل ان يمنع كونهم لا يجمعون بين مجازين فى كلام واحد والتداعى للارض شباب الزمان انتهى واقول المجاز
يكون صفة للنسبة لكونها اسند فيها شىء الى غير ما حقه ان يسند اليه او اوقع فيها شىء على غير ما حقه ان يوقع عليها واضيف اليه
شىء الى غير ما حقه ان يضاف اليه ويكون صفة للكلمة لكونها نقلت عن معناها الاصلى الى غير ما لكونها نقلت عن معناها الاصلى

الى

تقرب هذه من التحسين منه لم يجز لان منها عائد على هذه لا على اى ضرب

الظرف ولا يستهل شيئا على تقدير كونه نعتا

~~والمال الجزء بدليل ما ذكره من الامثلة فلا يرد عليه تداعى الارض شباب الزمان لان التجاذب والشباب لنقلهما عن معناه~~ فعن
عن الرية فى قوله تعالى واسأل القرية او لزيادة فى مثل قوله تعالى ليس كمثله شىء اذا تقرر هذا فاعلم ان مراد المص من انهم لا يجمعون بين
مجازين كراهتهم لذلك لا منعهم له وقد صرح بذلك فى الرابع من الباب السادس وان مراده من المجاز هنا هو الكلمة المنقولة عن معناها
الاصلى الى غيره بدليل ما ذكره من الامثلة فلا يرد عليه تداعى الارض شباب الزمان لان التجاذب والشباب لنقلهما عن معناها الاصلى
الى غيره **قوله** ورد بان الغايات لا تقع اخبارا ولا صلات ولا صفات ولا احوالا نص على ذلك ابو البقاء اى وتعرف من جهة وصف
من قبل وهذا ضعيف لان قبل اذا وقعت خبرا او صلة لا تقطع عن الاضافة لئلا تبقى ناقصة انتهى والغايات هى الظروف التى
قطعت عن الاضافة وبنيت على الضم وذلك مسموع فى قبل وبعد وتحت وفوق وامام وقدام ووراء وخلف واول ودون
واسفل ومن عل ومن علو ولا يقاس عليها ما هو بمعناها نحو يمين وشمال واخر وغير ذلك وبنيت على الحركة ليعلم ان لها اصلا فى الاعراب
وعلى الضم جبرا بأقوى الحركات لما لحقها من الوهن بحذف ما تحتاج اليه اعنى المضاف اليه او ليكمل لها جميع الحركات لانها حال الاعراب
اما مجرورة بمن او منصوبة لتخالف حركة بنائها حركة اعرابها وسميت غايات لانه كان نهايتها او لا يكون غاية لنقصها المعنى
السبى بل يكون الغاية هو المنسوب اليه فلما حذف المنسوب اليه وضمنت معناه استغرب حصره فيها على خلاف ذلك لوضعها
فسميت بذلك الاسم لاستغرابه او سميت بذلك لصيرورتها بعد الحذف غاية فى النطق بعد ان كانت وسطا وانما امتنع
وقوع الغايات اخبارا او صلاة وصفا او **قوله** لنقصانها كما نقلناه عن ابى البقاء **قوله** ويشكل عليه كيف كانت
عاقبة الذين من قبل فى الشرح هذا مبنى على ان قوله من قبل هو صلة الموصول وهو ممنوع بل الصلة كان اكثرهم مشركين وفى
قبل ظرف لغو متعلق بخبر كان لا مستقر على انه صلة انتهى وقيل انه متعلق بكان فانه بعد ذكره وهى وفاعلها صلة الذين والتقدير
عاقبة الذين كانوا من قبل وقيل نصب عطفا على ان وصلتها ذكر ابو البقاء وجها اخر وهو النصب عطفا على اسم ان ويرد عليه
ما ورد على الذى قبله من ان فيه فصلا بين العاطف والمعطوف بالظرف وفى الشرح من النحويين من لا يرى ان هذا اللازم
باطل حتى صرح به ابن مالك فى التسهيل ومثل له بعضهم بقوله تعالى ان الله يأمركم ان تؤدوا الامانات الى اهلها واذا حكمتم بين الناس
ان تحكموا بالعدل وقد منع المصنف فى حواشيه على التسهيل بانه يجوز ان يقدر اذا متم وحذف ثم عطف عليه اذا حكمتم
او يقدر ويأمركم اذا حكمتم فيكون من باب عطف الجمل قلت ويجاب عما نحن فيه على طريقته بحذف
الظرف والعطف بان يقال التقدير فيها ان يعلموا من قبل الحذاء بكم الموثق ومن قبل ما فرطتم فحذف الاول وعطف عليه
ما فى الشرح انتهى **قوله** وقيل بدل من النساء وهو بعيد قال السفاقسى وقيل ما موصولة اى النساء اللاتى نشزن وضعف
بان ما لا يكون وصفا للنساء لانه قد يراد بها معنى اللاتى وما من الموصولات التى لا يوصف بها بخلاف الذى والتى **قوله** والجملة
مفعول اى مجموع ما وصلتها مفعول والجملة هنا بالمعنى اللغوى **قوله** من احدها ابتداء الغاية قال الرضى كثيرا
ما يجرى فى كلامهم ان من لابتداء الغاية والى لانتهاء الغاية ولفظة الغاية تستعمل بمعنى النهاية وبمعنى المدى كالامد
والاجل ايضا يستعملان بالمعنيين والغاية تستعمل فى الزمان والمكان بخلاف الامد والاجل فانهما يستعملان فى الزمان فقط
والمراد بالغاية فى قولهم ابتداء الغاية وانتهاء الغاية جميع المسافة اذ لا معنى لابتداء النهاية وانتهاء النهاية ثم قال ويعرف من
الابتدائية بان يحسن فى مقابلتها الى او ما يفيد فايدتها نحو قولك اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ به التجى اليه فالبا
ههنا افادت معنى الانتهاء واذا قصدت معنى مجرد كون المجرور بها موضعا انفصل عنه الشىء وخرج منه لا لكونه مبتدأ الشىء
ممتدا ان يقع موقعها الا فى الجرد الى نحو زيد افضل منه وعنه ونهيت من كذا وعن كذا **قوله** وتقع كلمة غير

اى سواء كان المجرور بها مكانا نحو من المسجد الحرام ام غيره نحو انه من سليمان وفى قوله ويقع كلت دون وهى كلث جنوح الى مذهب
الكوفيين قوله من اول يوم قال الرضى واجازه الكوفيون استعمالها فى الزمان ايضا استدلالا بقوله تعالى من اول
يوم وقوله اذا نودى للصلوة من يوم الجمعة وانا لا ارى فى الايتين معنى الابتداء لان المقصود من معنى الابتداء فى
من ان يكون الفعل المتعدى بمن الابتدائية شيئا ممتدا كالسير والمشى ونحوه ويكون المجرور بمن الشئ الذى منه ابتداء ذلك
الفعل نحو سرت من البصرة او يكون الفعل المتعدى بها اصلا للشئ الممتد نحو تبرأت من فلان الى فلان وكذا خرجت من الدار
لان الخروج ليس شيئا ممتدا اذ يقال خرجت من الدار اذا انفصلت منها ولو باقل من خطوة وليس التاسيس والنداء حدثين ممتدين
ولا اصلين للمعنى الممتد بل هما حدثان واقعان فيما بعد من وهذا معنى فى وفى الايتين بمعنى فى ومن فى الظروف كثيرا ما
يقع بمعنى فى نحو جئت من قبل زيد ومن بعده ومن بيننا وبينك حجاب واقامة بعض حروف الجر مقام بعض حروف الجر مقام
بعض جائز عنده والظاهر مذهب الكوفيين اذ لا مانع من قولنا نمت من اول الليل الى آخره وصمت من اول الشهر الى آخره وهو كثير فى
الاستعمال انتهى قوله تخيرن من ازمان يوم حليمة تخيرن مبنى للمفعول من تخيرت الشئ اصطفيته والازمان جمع زمن ويوم حليمة يوم
مشهور من ايام العرب قال صاحب القاموس وحليمة بنت الحارث بن ابى شمر ملك غسان وكان ابوها وجه جيشا الى المنذر بن ماء
السماء فاخرجت لهم مركنا ملوا من طيب وطيبتهم منه فقالوا ما يوم حليمة بسر يضرب لكل امر مشهور انتهى ما فى القاموس وتمام خبرهم
انهم ذهبوا الى المنذر فقالوا له اتيناك من عند صاحبنا وهو يدين لك ويعطيك حاجتك فتباشر هو واصحابه وغفلوا
بعض الغفلة فحمل ذلك الجيش على المنذر فقتلوه فقيل انه ارتفع فى هذا اليوم من العجاج ما غطى عين الشمس وقبل هذا البيت
ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب والتجارب جمع تجربة مصدر قولك جربت الشئ اذا اختبرته
وعرفته والمركن بكسر الميم وفتح الكاف الاجانة التى تغسل فيها الثياب وجمعه مراكن قوله ورده السهيلى بانه
لو قيل هكذا لاحتيج الى تقدير الزمان وذلك ان المعنى على الظرفية الزمانية فيكون التقدير فى البيت من زمان من
مضى الزمان وفى الاية من زمان تاسيس اول يوم قال ابو حيان وقال ابن عطيه ويحسن عندى ان يستغنى فى الاية عن
تقدير وان يكون من يجوز اول لانه بمعنى البداءة كانه قال من مبتدا الايام وقد حكى لى هذا الذى اخترته عن بعض ائمة
النحو انتهى قوله علامتها امكان سد بعض مسدها قال الرضى ويعرف من التبعيضية بان يكون هناك شئ ظاهر هو
بعض المجرور بمن كما فى قوله تعالى خذ من اموالهم صدقة او مقدرا نحو اخذت من الدراهم اى من الدراهم شيئا قال المبرد
وعبد القاهر والزمخشرى ان اصل من التبعيضية ابتداء الغاية لان الدراهم فى قولك اخذت من الدراهم مبدأ الاخذ قوله انما
بيان الجنس قال الرضى ويعرف بان يكون من او بعدها مبهم يصلح ان يكون المجرور بمن تفسيرا له ويوقع اسم ذلك المجرور على ذلك
المبهم كما يقال مثلا للرجس انه الاوثان وللعشرين انها الدراهم وللضرب قولك عشرين ما لا انه القائل بخلاف التبعيضية
فان المجرور بها لا يطلق على ما هو مذكور قبله او بعده لان ذلك المذكور بعض المجرور واسم الكل لا يقع على البعض قوله
نحو ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها ما ننسخ من اية ذكر السفاقسى فى اعرابه عن هذا فانه قال ومن فى من اية
للتبعيض واية مفرد وقع موقع الجمع اى اى شئ ننسخ من الايات ومنه ما يفتح الله للناس من رحمة وما بكم من
نعمة فمن الله والمقصود بهذا المجرور تخصيص عموم الشرط لو قلت من يضرب اضرب كان عاما فاذا قلت من رجلا اضرب
يخص بالرجال قوله مهما تاتنا به من اية قال السفاقسى موضع مهما رفع بالابتداء ونصب باضمار فعل يفسره فعل الشرط من
باب الاشتغال اى اى شئ يحضر تاتنا به وضمير به عائد على مهما وفى بها عائد على معناها لان المراد بها اى اية كما عاد على ما

قوله ما ننسخ من اية او ننسها قوله وهى مخفوضة فى ذلك فى موضع نصب على الحال فى الشرح اما فيما يفتح الله للناس
من رحمة فالحالية ظاهرة وذو الحال ما لاتصاف محل نصب مفعول يفتح وكذا فيما ننسخ من اية او مهما تاتنا به من اية فالظاهر
مهما مبتدا والحال لا يقع منه على الصحيح ويمكن ان يكون ذو الحال الضمير المجرور ببه او يجعل مهما من باب المنصوب على الاشتغال
لكن هذا مرجوح انتهى واقول مهما ان كان الراجح كونه مبتدا مفعول فى المعنى والمفعول فى المعنى يصح اتيان الحال منه
وانما الممتنع الاتيان بالحال من المبتدا الذى ليس بفاعل ولا مفعول فى المعنى قوله وان لم ينتهوا عما يقولون
فيه ايهام بالاقتباس وان المعنى وان لم ينته الطاعنون فى الصحابة عن طعنهم قوله وذلك من بناء ما فى هذا صدر
صدر بيت لامرء القيس عجزه وخبره عن بنى الاسود قوله يغضى حياء ويغضى من مهابته هذا صدر بيت من قصيدة الفرزدق
مدح بها بعض ولد الحسين بن على بن ابى طالب ع وعجزه فما يكلم الا حين يبتسم قوله الخامس البدل قال الرضى ويعرف
بصحة قيام لفظ بدل مقامها قوله ولا ينفع ذا الجد منك الجد الصحيح المشهور فيه فتح الجيم وهو الغناء وقيل الحظ الذى
تسميه العامة البخت ويروى بكسرها وهو الاجتهاد وانكر ابو عبيد رواية الكسر وقال قد امر الله بالجد والعمل فكيف لا
ينفع وتجابر ابن السيد بان المعنى على رواية الكسر ان العبد لم يبلغ بجده وعمله دخول الجنة الا بفضل الله ثم وفى الزاهر
لابى بكر بن الانبارى قال ابو عبيد الجد بالكسر الانكماش والله تعالى قد امر بالانكماش على طاعته ولا يجوز ان يامرهم به ثم
يقول انه لا ينفعهم قال ابو بكر ولا المن الذين رووه بالكسر ذهبوا الى المعنى الذى انكره ابو عبيد ولكنهم ارادوا ولا ينفع ذا الانكماش
والحرص على الدنيا انكماشه ولا حرصه عليها انما ينفعه العمل للاخرة قوله وقيل ضمن ينفع معنى يمنع ومتى علقت من
بالجد انعكس المعنى فى الصحاح اى لا ينفع ذا الغنى عندك غناه وانما ينفعه العمل بطاعتك ومنك معناه عندك انتهى
وفى الفائق انها للبدلية ثم قال ويجوز ان يكون على معناها للابتداء ويتعلق اما بينفع واما بالجد والمعنى ان المجدود
لا ينفعه منك الجد الذى منحته وانما ينفعه ان تمنحه التوفيق واللطف فى الطاعة او لا ينفع من جده منك جده ولما ينفعه
التوفيق منك انتهى واللطف ما يختار المكلف عنده فعل الطاعة او ترك المعصية ويسمى الاول توفيقا والثانى عصمة
وفى حاشية التفتازانى وقد يتوهم ان فاعل ينفع مضمر ومنك الجد مبتدا وخبر اى لا ينفع ذا الجد جده وانما يكون منك
وليس بشئ وفى الشرح لا يعلم انها اذا علقت بالجد انعكس المعنى اذ المراد بالجد هو الحظ الدنيوى والغنى ولا شك انه
غير نافع اذا كان بدلا عن الطاعة سواء تعلق الجار والمجرور بالجد او بينفع انتهى واقول بل هو ظاهر لان الجد ح الحظ الذى
ليس بدنيوى وقد كان المعنى اثباته ونفى نفع الحظ الدنيوى ثم لا اسلم ان من اذا كانت متعلقة بالجد يكون معنى بدل
بل يكون معناها فى لفلان حظ من الله وفى قول المص اى بدل لحظه منك قوله واما فليس من الله فى شئ فليس من هذا
لان المؤمن اذا اتخذ الكافر وليا من دون المؤمنين كان فى شئ بدل ولاية الله ثم فلا يصدق عليه انه ليس فى شئ
بدل ولاية الله ثم وفى الشرح بل المعنى صحيح اذ قدرت ليس فى شئ بدل ولاية الله ثم اى ليس فى شئ نافع معتد به بدل
ذلك واقول كلام المص ليس على هذا التاويل وانما هو على ظاهر اللفظ وفى اعراب السفاقسى فى شئ خبر ليس ومن الله فى موضع
نصب على الحال لانه لو تاخر لكان صفة وفيه حذف مضاف اى فليس من ولاية الله ثم ومن للتبعيض قوله
فى قول ابى حنبل ولم يذق من البقول الفستقا هذا عجز بيت صدره جارية لم تاكل المرققا وابو حنبل بضم النون
وفتح الحاء المهملة وكسر ... ولديه الحجب نخلد واسمه نعيم بن حزام والفستق بضم المثناة الفوقية وفتحها
معرب پسته قوله وقال الجوهرى كانه لرواية النقول بالنون ومن عليها للتبعيض والمعنى على قول الجوهرى انها

اذ هو المستفاد من الطلاق مع اضافته الى الله ويصير المعنى نفى نفع الحظ الذى ليس بدنيوى

نا كل البقول الا الفستق وفي الشرح الذي رايته في الصحاح في مادة بقل بالموحدة ما نصه ظن هذا الاعرابي ان الفستق من البقل و
هكذا يروى بالباء وانا اظنه بالنون لان الفستق من النقل لا من البقل هذا كلامه وهو جازم على ان الرواية بالباء الموحدة وان
منه ظنا ان الكلمة بالنون وهذا ليس فيه جزم بان الرواية فيه بالنون كما حكاه عنه المص ثم انظر من اين ها الحصر الذي حمل
كلام الجوهري عليه والبقل بفتح الباء الموحدة وسكون القاف ما ينبته بزره لا في اصل ثابت وبضم النون ما ينتقل به
على الشراب انتهى واقول لم ار في النسخة التي اراجعها من الصحاح شيئا مما قاله الشارح ولا مما قاله المص في نقل بالباء الموحدة
ولا في نقل بالنون وكان النسخ في ذلك مختلفة وفي الكلام على الشواهد لبعضهم قال الجوهري الرواية من تعود بالنون
فتكون من للتبعيض وهو نظير ما قاله المص عنه وفي الجنى الداني قال الجوهري والمثبت القول بالنون وهو نظير ما في الشرح
ثم يمكن ان يكون جا الحصر الذي حمل المص عليه كلام الجوهري من تخصيص الشاعر الفستق بالذي هو بعض النقل والذي بعده
الذوق فانه يشعر بان ما عداه من النقل ذاقته هذه الجارية وهو معنى الحصر الذي قاله قوله احد الخاص اه
في الصحاح والمخاض ايضا الحوامل من النوق واحدتها خلفة من غير لفظها ولا واحد لها من لفظها والفصيل ولد الناقة
اذا فصل عنها ولا يقال صغير الابل بنات المخاض ونحوها والعلبة بالمعجمة ونحوها اللام المضمومتين وتشديد الباء الموحدة
العلبة قوله وانتصاب ايلا على الحكاية لانهم يكتبون نادى فلان ايلا وفي الشرح انما يتم هذا على تقدير الاطلاع
على ان كاتبا لصد قد كتب هذه العبارة والوقوف على ذلك بعيد ولعله يكتب الماخوذ من فلان ايلا او غير ذلك
مما يكون فيه ايلا مرفوعا لا منصوبا ووجهه يدون لعبارة الحكاية ان يكون مفعولا يكتب وفي هذا الفعل ضمير مستتر نائب
عن الفاعل يرجع الى الماخوذ اي ويكتب الماخوذ ايلا بمعنى ان المقصد بالكتابة ايلا على التضمين انتهى واقول لا يخفى
على المص بعد هذا وقرب ما ذكر المص وسياتي في كلام الرضي انه قد اجيب عن قولهم ذلك كان من مطر بانه على سبيل
الحكاية المقدرة فما نحن فيه يكون كذلك وايضا لا يشترط الاطلاع على تلك الكتابة بل يكتفي بظنها قوله يا ويلنا قد
كنا في غفلة من هذا هكذا وقع في نسخ المتن ووقع في نسخ منه لقد كنت في غفلة من هذا والصواب الاول لان
ولم بعد وكان هذا القابل يعلق معناها بويل لا يتاتى الثاني لان الاية فيه ليس فيها كلمة ويل قوله وقد يقال
ولو كانت للمجاورة لصح في موضعها عن فيه بحث لان صحة وقوع المرادف موقع مرادفه وانما هو اذا لم يمنع من ذلك
مانع وهو الاستعمال فان اسم التفضيل لا يصاحب حروف الجر الا من قوله الرابع مرادفة الباء نحو ينظرون من طرف
خفي قال يونس والظاهر انها للابتداء في الشرح ان اريد كون الطرف الخفي بمعنى الباء كما قال يونس وان اريد به ان الطرف وقع
ابتدا النظر منه فهي لابتداء الغاية فهما معنيان متغايران موكولان الى ارادة المستعمل قوله اما لما اه تقدم الكلام
عليه في ما قوله الظان من فيهما ابتدائية وما فيهما مصدرية هذا ليس بظاهر في قول سيبويه على ما لا يخفى قوله
والظ عندي من فاخذته من زيد وفي الجنى الداني مثل ابن مالك لانتهاء الغاية بقربت منه فانه مساو لتقربت
اليه قوله وبهما يكون عندي اه نكن بالمثناة الفوقية كما هو مقتضى كلام المص في بهما او بالمثناة التحتية كما هو
مقتضى كلام صاحب الكشاف وشارح اليمني فان صاحب الكشاف قال في قوله تعالى وقالوا مهما تاتنا به من اية لتسحرنا
بها والضميران في به وبها راجعان الى مهما الا ان احدهما ذكر على اللفظ والثاني انث على المعنى لانه في معنى الاية ونحوه قول
زهير وانشد البيت وقال اليمني انه ذكر الضمير في به حملا على اللفظ في مهما وانث الثاني حملا على معناه لانه في معنى الخليقة
والخلق والخليقة واحد والتانيث في الاية والبيت جا بعد التبيين بقوله من اية ومن خليقه وحالها بالحاء المعجمة

ال

اي حبسها قوله الثاني تقييد المفعول بقولنا به هو هنا رد ابن مالك عبارة هنا بمعنى تعبير حتى يصح جعلها جزاء عن التقييد
وتانيث الضمير نظرا الى لفظها قوله بمنزلة المجرور يعني مع التي هي اسم المكان الاجتماع او زمانه فلا يرد ما حكاه سيبويه
من قولهم ذهبت من معه ولا قراءة من قرا هذا ذكر من معي بتنوين ذكر وكسر ميم من لان مع فيهما بمعنى عند قوله
والسياق يقتضيه هو قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه الا امم امثالكم اي محفوظة احوالها مقدرة
ارزاقها واجالها والمقصود من ذلك الدلالة على كمال قدرته وشمول علمه وسعة تدبيره ليكون كالدليل على انه قادر
على ان ينزل اية قوله شذت قراءة بعضهم ما كان ينبغي لنا ان نتخذ من دونك من اولياء ببنا نتخذ للمفعول وجعلها
ابن مالك على تشديد زيادة من في الحال نقلت هذه القراءة عن ابي الدرداء وزيد بن ثابت وابي رجاء ونصر بن علقمة
وزيد بن علي واخيه الباقر ومكحول والحسن البصري وابي جعفر وحفص بن عبيد والنخعي والسلمي وشيبة وابي بشر
والزعفراني واعترض عليه سعيد بن جبير وحمزة بدخول من في قوله اولياء واجيب بان اتخذ مما يتعدى تارة لواحد
كقوله تعالى ام اتخذوا الهة من الارض وعليه قراءة الجمهور وتارة الى اثنين كقوله افرايت من اتخذ الهه هواه فعلى
القراءة منه فالاولى الجمهور نتخذ والثاني من اولياء ومن للتبعيض وقال ابو الفتح من اولياء في موضع الحال ودخلت من
زيادة لمكان النفي المتقدم كقولك ما اتخذت زيدا من وكيل قال ابو البقاء وقرئ بفتح النون وكسر الخاء المعجمة على تسمية الفاعل
ومن اولياء هو المفعول الاول ومن دونك الثاني وجاز دخول من لانه في سياق النفي فهو كقوله ما اتخذ الله من ولد و
يقرا بضم النون وفتح الخاء على ما لم يسم فاعله والمفعول الاول مضمر ومن اولياء الثاني وهذا لا يجوز عند اكثر النحويين
لان من لا تزاد في المفعول الثاني بل في الاول ويجوز ان يكون من دونك حالا من اولياء انتهى وفي تفسير البيضاوي وقرئ
نتخذ بالبناء للمفعول من اتخذ الذي له مفعولان كقوله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا ومفعوله الثاني من اولياء ومن
للتبعيض قوله لانك اذا قلت ما كان للناس ان تتخذ زيدا في حالة كونه خاذلا لك فانت مثبت لخذلانه وناه عن
اتخاذه في حاشية بعض نسخ المتن مكتوب ههنا وفيه نظر بحث هو محتمل فان اجتماع الحال مع عامله منتف فكل من الحال و
العامل بانفراده محتمل الثبوت والنفي واول هذا في النفي المحض واما ما كان بمعنى التوبيخ والتنديم كما في المثال فان
الفعل والحال فيه مثبتان على ما لا يخفى والاية للنفي المحض لان المعنى على هذه القراءة ما يصح لنا ان نتخذ من دونك
اولياء فكيف نحمل غيرنا على ان يتخذوا دونك اولياء وعلى قراءة الجمهور ما يصح لنا ان نتولى احدا دونك فكيف يصح لنا ان
ان نحمل غيرنا على ان يتولانا دونك والجمهور على ان القائلين ذلك هم المعبودون العقلاء الذين لم يامروا بعبادتهم
كالملائكة وعزير وعيسى وقال الضحاك وعكرمة الاصنام يقدرها الله تعالى على هذه المقالة وقال الكلبي يحييها الله تعالى يومئذ لتكذب
عابديها قوله تقديره فالبس مشتق ولا ينتقل ولا يظهر فيه معنى الحال الا بتقدير معطوف على تخريج وحالا
مفعول ثان لتقدير لانه هنا بمعنى الجعل قوله ولا يظهر عطف على ليس مشتق وفي الشرح الاشتقاق والانتقال ليسا
بلازمين للحال وانما هما غالبان فلا يكون عدم اشتقاق ابرة وعدم انتقالها مبطلا لدعوى حاليتها مع انها يمكن ان تؤول بمشتق
واما قوله ولا يظهر فيه معنى الحال فممنوع انتهى واقول الحاصل ان ليس بلازم اشتقاقها وانتقالها لانها تقع جامدة الا في عشر مسايل
ان تدل على تشبيه نحو كر زيد اسدا اي كاسد او تدل على مفاعلة نحو بعته يدا بيد او تدل على ترتيب نحو ادخلوا الاول فالاول
او تكون موصوفة نحو قرانا عربيا او دالة على سعر نحو بعته مدا بكذا او دالة على عدد نحو فتم ميقات ربه اربعين ليلة او دالة على
طور وقع فيه تفضيل نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا او تكون نوعا لصاحبها نحو هذا مالك ذهبا او فرعا له نحو هذا حديدك

خاتما اولصلا الى نحو هذا فانما تحد بها وما نحن فيه ليس واحدا من هذه المسائل ولو سلم فاعتراض المص انما هو بمجموع كونه ليس مشتق ولا منتقل ولا يظهر معنى الحال ومنع كونه لا يظهر فيه معنى الحال مكابرة فلا يسمع قوله والنظر بالانياب في الشرح فلا يكون مراد النظر به كون لفظ الاية وقع منكرا لخالاف الموضعين لاتحاد المعنيين قوله وتغيره اللفظ بالاهمله وهو قوله قليلا او كثيرا وانما ذلك مستفاد من اسم الشرط لعمومه من الاية في الشرح ولقايل ان يقول دابة تفيد العموم لوقوعها في سياق الشرط وهي حال من العام فيلزم عمومها قوله واستدل بنحو ذلك ولقد جاءك من نباء المرسلين يغفر لكم من ذنوبكم قال الرضي والكوفيون والاخفش لا يشترطون كونها في غير الايجاب ولا دخولها على النكرات استدلالا بقوله تم يغفر لكم من ذنوبكم فلي في حين الايجاب وهي داخلة على المعرفة وهي عند سيبويه مبعضه اي يغفر لكم من ذنوبكم شيا فالوا فقوله تم ان الله يغفر الذنوب جميعا ينافيه واجيب بان قوله تم يغفر لكم من ذنوبكم خطاب لقوم نوح وقوله تم ان الله يغفر الذنوب جميعا خطاب لامته محمد ولو كانا ايضا خطابا لامة واحدة فغفران بعض الذنوب لا ينافي غفران كلها بل عدم غفران بعضها ينافي غفران كلها انتهى قوله يكفر عنكم من سياتكم في الشرح في سورة البقرة ان تبدوا الصدقات فنعما هي وان تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ونكفر عنكم من سياتكم قرا نافع وحمزه والكسائي نكفر بالنون والجزم وقرا ابن عامر وحفص بالياء والرفع وقرا الباقون بالنون والرفع والواو ثابتة بالاجماع والمصحف هكذا وقد وقع له ايضا في فصل ما نصه وقوله تم في سورة الاعراف فيما اغوينني ان تلاها بدون فا وهل مثل ذلك سايغ او لا هذه مسئلة مهمة المشيعها الشيخ بها الدين السبكي في شرح مختصر ابن الحاجب الاصلي ثم ذكر الشارح منها كلامه بكماله قوله ويبتغي اه من يحي وما يبني معنى زاد والكاشح بالشين المعجمة والحاء المهملة الذي يضمر لك العداوة ويضر بكسر الضاد وتخفيف الراء مضارع ضار يضيره ضيرا بمعنى ضره في الشرح واستدلال الكوفيين للزيادة لتقدم النفي واجيب قوله قرا بعضهم لما اتيناكم هي قراءة سعيد بن جبير والحسن قال ابو حيان وهذا التوجيه الذي لابن جني في غاية البعد نزه كلام العرب ان ياتي فيه مثله فكيف كلام الله ثم وقال ابو علي اي لما اتاكم الكتاب والحكمة اخذ الميثاق وكيون لما بمعنى الجزاء كما تقول لما جئتني اكرمتك وقال ابن عطيه ويظهر ان لما هذه هي الظرفية اي لما كنتم بهذه الحالة رؤسا الناس اخذ عليكم الميثاق فيجيء على هذا المعنى كالمعنى في قراءة حمزة بكسر اللام قال ابو حيان وهو مخالف لمذهب سيبويه فان لما المقتضية للجواب عنده حرف وجوب لوجوب ولمستظرها بمعنى حين كلاعزو وانما ذهب للظرفيتها ابو علي الفارسي قوله وجوز الزمخشري في وما انزلنا على قومه الاية كون المعنى ومن الذين كنا منزلين نحوه نياده مع المعرفة في الشرح لم ار في هذا الكشاف وفي تفسير سورة يس بل فيه في هذا المحل ما يقتضي ان ما من قوله وما كنا منزلين نافية ولعله وقف على ذلك في موضع اخر والله اعلم انتهى وفي البحر وقالت فرقة ما في وما كنا منزلين اسم معطوف على جند قال ابن عطيه اي من جند ومن الذين كنا منزلين على الامم مثلهم وهذا التقدير لا يصح لان من في من جند زائدة ومذهب البصريين يشترط لزيادتها ان يكون المجرور بها نكرة واذا كان كذلك فلا يجوز ان تعطف على النكرة معرفة وهو قد قدر المعطوف بالذي اتى وانه الجواب عن ابن عطيه انه بنى هذا التقدير على انه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع قوله وقال الخالفون انتقدير فذ كان هو اي كاين من جنس المطر في مطر طرف مستقر في محل نصب على الحال من ذلك الضمير المستتر كاين وقال الرضي واجيب بانه على سبيل الحكاية كانه سئل هل كان من مطر فاجيب قد كان من مطر فزيد في غير الموجب لاجل حكاية المزيدة في غير الموجب كما قال دعني من تمرتان وقول ابن الحاجب شيء من مطر بمعنى التبعيض او التبيين فيه نظر لان حذف الموصوف واقامة الجملة او الظرف مقامه بلا شرط في باب الموصوف

من النوات في العام كما في سياق الشرط وهي حال من النوات من العام كما في تعليق العامل

هذا البيت لا يتجه على الفارسي لجواز ان ما شرطية بتقدم الشرط عند عوض

قليل وخاصة اذا كان الموصوف فاعلا لان الجار والمجرور لا يكون فاعلا للفعل المبني للفاعل الا اذا كان الجار زايدا لان حرف الجر موصل للفعل القاصر الى ما كان يقصر عنه لولاه والفاعل لا يقصر عنه فعله قوله ولقد جاءك هو اي جاء من الجر كاينا من نباء المرسلين قال الرضي ويجوز ان يقال ان حرف جاء القرآن وقوله من نبا حال قوله ولجيب بانها غير متاصلين في الظرفية وفي حاشية التسهيل للمص انها اذ يكون في الاشخاص فلهذا سهل دخول من عليها قوله فالمجرور بدل بعض لانه على هذا الوجه من تقدير ضمير يعود على ما بيته لان بدل البعض كبدل الاشتمال فانه لا بد فيه من ضمير لفظا او تقديرا يعود على المبدل منه قوله من الاول مثلها في زيد افضل من عمرو في الجني الداني اختلف في معنى من المصاحبة لافعل التفضيل فقال المبرد وجماعة هي لابتداء الغاية ولا يفيد معنى التبعيض وصححه ابن عصفور وذهب سيبويه الى انها لابتداء الغاية ولا تخلو من التبعيض قوله على جعل كتمانه من الابتداء الذي وجبه الله كتمانه عن الله كتمانه الاول مجرور بالاضافة مفعول او لجعل وكتمانه الثاني منصوب على انه مفعوله الثاني قوله وقد مر ان كم لا يتعدى بمن هكذا وقع في اكثر النسخ ولم يذكر اين مر ذلك وفي بعضها وسياتي ان كم لا يتعدى بمن فكان الشارح كانه نسي انه لم يوف بما وعده فانه لم يذكر بعد هذا في موضع من مواضع الكتاب ان كم لا يتعدى بمن قوله ومجرورالثانية بدل من مجرور الاول بدل اشتمال في الشرح لا بد على هذا من تقدير ضمير على المبدل منه كما سبق ولقايل ان يقول ان تكرار من يغني عن تقدير الضمير من قوله على خمسة اوجه هكذا وقع في كثير من النسخ والوجه الخامس هو النفي المفهوم من قوله واذا ميل اه وفي بعضها على اربعة اوجه وهو مقتضى تفصيله الا ويعبر ورده من التي فيها معنى النفي الى الاستفهامية وظاهر قوله في التنبيه الاول يحتمل من الاوجه الاربعة قوله ولا يتقيد جواز ذلك بان يتقيدها الواو خلافا لابن مالك بدليل من ذا الذي يشفع عنده الا باذنه في الشرح الذي قاله ابن مالك في التسهيل في باب تتميم الكلام على كلمات مفتقرة لذلك ما نصه ويكثر قيام من مقرونة بالواو مقام النافي فيجاب بالا قصدا للايجاب انتهى وهذا نحو ومن يغفر الذنوب الا الله وهي ومن يرغب عن ملة ابراهيم الا من سفه نفسه انه لو قدر ان التركيب كان في الاصل هكذا ولا يغفر الذنوب الا الله ولا يرغب عن ملة ابراهيم الا من سفه نفسه فقامت من المذكورة مقام النافي لصح المراد حاصل وعلى هذا لا يتوجه نقض المص باية الكرسي لان من الاستفهامية وان ترتب معنى النفي الا انها ليست قايمة مقام النافي اذ لا يصح ان يكون الاصل لا ذا الذي يشفع عنده الا باذنه حتى يقال انها قامت مقام حرف النفي وانول هذا مبني على ان المراد من قيام من مقام النافي قيامها مقامه مع بقاء اللفظ على حاله وهو ممنوع بل المراد سوا بقي اللفظ على حاله نحو ومن يغفر الذنوب الا الله او لم يبق نحو من ذا الذي يشفع عنده الا باذنه فانه بمعنى لا يشفع احد عنده الا باذنه ثم في الشرح على انه ليس في كلام ابن مالك ما يقتضي انها لا تقوم مقام النافي الا بشرط ان تقترن بالواو فان المص اشار بالاعتراض الى هذا الكلام الواقع في التسهيل فهو غير مستقيم وان اشار الى كلام اخر مع لابن مالك في غير التسهيل فهو متجه ولكن الشان في وجوده قوله واذا ميل من ذا لقيت من مبتدا وذا خبر موصول والعايد محذوف قوله ويجوز على قول الكوفيين في زيادة الاسماء كون ذا زايدة ومن مفعولا سيذكر المص في باب الموصول في الجهة الخامسة من الباب الخامس ان الاكثر في نحو من ذا لقيت كون ذا للاشارة مجرا ولقيت جملة حالية ونقل كون ذا موصولة ولقيت صلة وبعضهم لا يجيزه قوله رب من انضجت اه انضاج اللحم طبخه حتى يستوي ومعنى انضجت قلبه غيظا الكدته لاجل الغيظ اي اكمدت قلبه الى ان يكون غيظا مرا وفي الصحاح الغيظ غضب كامن للعاجز يقال غاظه فهو مغيظ قال ابن السكيت ولا يقال اغاظه وفي القاموس يقال غاظه وغيظه واغاظه قوله يكفي بنا فضلا اه تقدم الكلام عليه في الياء الموحدة قوله الى وابلات الاحل بالحاء المهملة جمع رجل وهو مسكن الرجل قوله نحو جاء من الزيادة وذلك لا يثبت كما سياتي في الشرح يمكن

الجار ذا يلا من حرف الجر موصول للفعل القاصر الى ما كان عنه صح

ان يخرج بيت الفرزدق على ان موصولة حذف صدر صلتها اى كالذى هو مطوبوا دير بعد المحل يطوجيزا الا انه خص لمجاورة المخصوص

قوله وقال الزمخشري ان ندبت الى الناس للعهد موصولة مثل ومنهم الذين يؤذون النبي وللجنس موصوفة مثل من المؤمنين رجال ويحتاج الى تامل يعني في تخصيص الموصولة بالعهد والموصوفة بالجنس وفي حاشية التفتازاني فان قيل ما وجه هذا التخصيص ولم لا يجوز ان يكون موصولة على تقدير الجنس وموصوفة على تقدير العهد قلنا مبناه على المناسبة والاستعمال اما المناسبة فلان الجنس لابهامه يناسب الموصوفة لتنكرها والعهد لتعينها يناسب الموصولة لتعرفها واما الاستعمال فلان الشايع من مثل هذا المقام هو النكرة الموصوفة اذا جعل بعضا من الجنس كقوله تعالى من المؤمنين رجال صدقوا والموصول مع الصلة اذا كان بعضا من المعهود كقوله تعالى ومنهم الذين يؤذون النبي الاية والقران يفسر بعضه بعضا وقد يقال ان العلم بالجنس لا يستلزم العلم بالبعض فيكون باقية على التنكير فيكون المعبر بها عن البعض نكرة موصوفة والعهد بالكل يستلزم العهد بالبعض منه فيكون موصولة وهذا ايضا بعد تسليمه انما يتم بما ذكرنا من وجه المناسبة والا فلا امتناع في ان يعبر عن المعين بلفظ النكرة لعدم القصد الى تعيينه وفي انه يتعين بعض من الجنس الشايع فيعبر عنه بلفظ المعرفة انتهى قوله وضعه من هوى سره اعلان هذا عجز بيت صدره فعمه من كان من صافات مذاهبه وسيذكره المص والذى قبله البيت في اواخر الباب الثالث قوله فلك ويحتاج الى تقديره هو ثالث يكون مخصوصا بالمدح في الشرح ويحتاج الى تقديره هو رابع على القول بان المخصوص خبر مبتدا محذوف فان قلت هو كلمة اريد بها لفظها فهو علم فكيف وصفت بقوله ثالث وهو نكرة قلت ان العلم قد ينكر كما في قولك مررت بسيبويه وسيبويه اخر اى ورجل اخر مسمى بسيبويه كما اى ويحتاج الى لفظ هذا ثالث مسمى به والاول بل نكر كلمة هو لتعدد ها بتعدد مواقعها الا لكونها علما على نفسها لانه اذا اريد بكلمة لفظها لكونها علما على نفسها لم يبق بهذا الاعتبار تنكيرها لعدم تعدد هذا المعنى العلمى لها بخلاف سيبويه وغيره من الاعلام التى معانيها غير نفسها فانه تنكر ومسمات في تلك المعانى لتعددها قوله يا شاة من قنص لمن حلت له هذا صدر بيت لعنترة وعجزه حرمت على وليتها لم تحرم والشاة هنا كناية عن امراة قيل اراد انها حرمت عليه لتزوج ابيه اياها فتمنى ان اباه لم يكن تزوجها وقيل اراد انها حرمت عليه الحرب التى بين قبيلتها وقبيلته فتمنى عدم الحرب بين القبيلتين ليتاتى له تزوجها قوله كان زبيراء الزبير هو ابن العوام حوارى رسول الله وسنام المجد بفتح السين اعلاه والقبيلة بنو اب واحد والاتزون معطوف على سنام المجد وهى من الثروة وهى العدد ومهما قوله ومهما تكن قد تقدم الكلام عليه من الزايد قوله بتعد ابن يسعون هو بمثناة تحتية وسين مهملة ساكنة ضم مهملة مضمومة وواو ساكنة ونون قوله قد اوبيناه او بيت بهمزة مضمومة وواو ساكنة فبا موحدة مكسورة فمثناة تحتية فوقية ساكنة للتانيث فعل مبنى للمفعول من ابيته بالمد اى منعته شربا لنا والعناوين الحيمة والبادق السحاب ذو برق وشمت البرق اذا نظرت الى سحابه اين يمطر قوله وانت منزرها الانها الخليفة وفى المعنى هذا يقتضى ان تكون بالمثناة الفوقية وقد تقدم الكلام عليه فى الزايد قوله لما نسجتها من جنوب وشمال هذا عجز بيت لامرئ القيس وصدره فتوضح فالمقراة لم يعف رسمها وتوضح بضم المثناة الفوقية وكسر الضاد المعجمة موضع وكذا المقراة بكسر الميم والرسم الدار ما لصق بالارض من اثارها وفى القاموس ترج فالف ريح الشمال مهبها من مطلع الثريا والشمال بفتح الشين المعجمة وكسرها الريح الذى يهب من قبل الحجر او ما استقبلك عن يمينك وانت مستقبل والصحيح انه ما مهبه بين مطلع الشمس وبنات نعش او من مطلع الشمس الى مسقط كسر الطاير يكون اسما وصفة ولا يكاد يهب ليلا ويقال فيها شمال بالعين ساكنة فهمزة مفتوحة كما في البيت ونسج الريحين الدار اختلافهما عليها ناحداهما تستر الاثار بالتراب والاخرى تزيله فلا يتعفى اثرها منها وقيل معناه لم يعفهما سبب هبوبهما فقط نسج الريح بل الاسباب كر

النفى

كر السنين وترادف الامطار قوله وهى بسيطة لا مركبة من مه وما الشرطية ولا من ما الشرطية وما الزايدة قال التفتازانى واختلفوا فيه فقيل كلمة براسها موضوعة لزيادة التعميم وتوجيه كونها اعم هو الوضع والمناسبة على ما قيل ان الزيادة فى البناء للزيادة فى المعنى وقيل مه بمعنى اكفف وما هى الشرطية والمعنى اكفف عن كل شئ فالشرطية هى ما الثانية وقال الخليل اصلها ما ما على ان الاولى هى الشرطية والثانية الجامية متصلة بها لزيادة التعميم كما فى حيثما وانما ونحو ذلك وفى حاشية التسهيل للمص ينبغى لمن قال بالبساطة ان يكتب مهى بالياء ولمن قال اصلها ما ما ان يكتبها بالالف وفى الشرح وكذا اذا قيل اصلها مه ما انتهى واولى من قال بان اصل مهما ما ما ومن قال بان اصلها مه ما اتفقا على اصل اخر كلمة مهما فما ينبغى من كتابتها على القول الاول ينبغى على القول الثانى فلهذا لم يذكر المص ما قاله الشارح قوله واسئل حاتم واتت مهما تعطاه وحاتم هو ابو عدى بن حاتم بن عبد الله بن سعد الطائى الجواد المشهور والسؤل بضم السين المهملة واسكان الهمزة وتخفيفه فيبدل واوا ما سالة الانسان وقبل هذا البيت ابيت هضيم الكشح مضطمر الحشا من الجوع اخشى الذم ان اطلعا وانى لاستحيى رفيقى ان يرى مكان يدى من جانب الزاد اقرعا قوله ومهما تصلها او بدات براءة هذا صدر بيت عجزه لتنزيلها بالسيف لست مبسملا وقوله لتنزيلها تعليل لترك البسملة وبالسيف فى محل نصب على الحال من المضاف اليه واشار بذلك الى ما روى عن ابن عباس رضه انه سال عليا لم لم يكتب فى براءة بسم الله الرحمن الرحيم فقال لان البسملة امان وبراءة نزلت بالسيف ولست مبسملا جواب الشرط وهو محذوف الفاء وفى معنى النهى اى فلا تبسمل وفى شرح الشاطبية للمغربى مهما فى موضع نصب بفعل محذوف تقديره ومهما تفعل اى تات ما شئت تفعله براءة يعنى من الوصل او الابتداء وقوله تصلها او بدات تفسير لذلك الفعل المحذوف ولما حذف ذلك الفعل وما اتصل به اشكل هو وضمير تصلها لاجل ما كان يعود عليه وهو براءة بدلا منه للبيان او منصوبا باضمار اعنى وفى شرحها للجعبرى مهما منصوبة بمقدر اى اى حالة تقرا وفسر بفعلى الشرط وقد توجها الى ظاهر بعدهما على جهة المفعولية فاعمل الثانى على مختار البصريين لقربه واضمر المفعول فى الاول لجوازه والافصح حذفه قوله كان قيل تدبرهما واقعة على براءة يعنى انه اذا جعل مهما مرادا به براءة صح كون المنصوب فى تصلها مع كونه مفسرا لبراءة عايدا على مهما فيكون مبتدا او مفعولا لفعل محذوف يفسره فعل قوله قلنا اسم الشرط عام وبراءة اسم خاص فيغيرها كمالك فلا يرجع الى العام لقائل ان يقول ان اسم الشرط وان كان عاما بحسب الوضع لكنه اريد به هنا خاص وهو براءة فيصح رجوع ضميرها اليه باعتبار ما اريد به ولو سلم فجاز ان يعود الضمير الخاص على العام لكن لا باعتبار عمومه بل باعتبار تناوله لذلك الخاص كضمير المطلقات طلاقا رجعيا فى قوله تعالى وبعولتهن احق بردهن فانه عايد على المطلقات الاعم من الرجعية وغيرها لكن لا باعتبار عمومه بل باعتبار الرجعيات قوله وبالوجه الذى يبطل به ابتدائية مهما وهو عدم الرابط في تصلها لكونه في الخبر يبطل كون مهما مشتغلا عنها العامل الذى بعدها لعدم المانع لان كلا من ابتدائية مهما واشتغال العامل عنها بضميرها يقتضى عود المنصوب من تصلها عليها قوله ومهما تصلها مع اواخر سورة هذا صدر بيت عجزه فلا تقفن الدهر فيها فتثقلا واواخر جمع فى موضع المفرد اى اخر سورة وقوله فلا تقفن الدهر جواب الشرط وتثقل منصوب باضمار ان بعد الفاء جوابا للنهى اى فتستثقل يعنى اذا وصلت البسملة باخر السورة فلا تقف عليها وتبتدى بالسورة الاخرى لان البسملة لاوايل السور لا لاواخرها وفى شرح المغربى وموضع مهما نصب بفعل يفسره الفعل الموجود والتقدير اى بسملة من البسملات الكاينة فى اوايل السور تصل فصلها قوله واما هنا فيتعين كونها ظرفا والفصل بتقدير اى وقت تصل براءة او مفعولا به حذف عامله وفى الشرح لا يتعين ذلك بل يجوز ان يكون عبارة عن المصدر فيكون فى محل نصب بتصل على انها مفعول مطلق بمعنى اى وصل تصل سواء كان باخر سورة او باخرها دون ترك البسملة فى براءة مطلوب سواء ابتدات بها او وصلتها باخر سورة اى سورة كانت او وصلتها

ما نفعل اى ما نفعل نفعله شيء لا نفعل الا وانا افعله ومعنى الامر الكف عن كل شيء

باجزائه اى سورة كانت وقول بعض شارحى الشاطبية ان المراد وصلها باخر الانفال قصور انتهى واقول انما قال بعض شارحى الشاطبية
ذلك نظرا الى الغالب **قوله مع** لغة تميم وربيعة وفى الصحاح وغنم بالتسكين ابو حى وهو غنم بن تغلب بن وائل وفى
الصحاح ايضا وفى عقيل ربيعتان ربيعة بن عقيل وربيعة بن عامر بن عقيل وفى تميم ربيعتان الكبرى وهى ربيعة بن مالك بن
زيد مناة بن تميم ويلقب ربيعة الجوع وربيعة الصغرى وهو ربيعة بن حنظلة بن مالك وربيعة البوح من هوازن وهو ربيعة
بن عامر بن صعصعة وهو بنو المجد وجدتهم تنسبوا اليها وفى الشرح وفى المغرب ربيعة الفرس وهو ابن نزار بن معد بن عدنان ابو
قبيلة ولعلهم اصحاب هذه اللغة انتهى وفى الصحاح وانما سمى ربيعة الفرس لانه اعطى من ميراث ابيه الخيل واعطى اخوه مضر الذهب
فسمى مضر الحمراء **قوله** اصبو الى حرب واهوادنا معا الاهواء جمع هوى بالقصر وهو هوى النفس والواو للحال **قوله** وقيل هى حال
والخبر محذوف فى الشرح وذو الحال هو الضمير المستكن فى ذلك المجرور اى واهوادنا كائنة معا وعلى هذا فالمتعلق محذوف ايضا او
اهوادنا كائنة فى حال كونها معا وهذا تكلف لا داعى اليه انتهى ولقائل ان يقول تقدير كائنة الخبر يغنى عن تقدير كائنة
متعلق بها معا اذ لا فرق بينهما الا بالخبرية والحالية والحال خبر فى المعنى **قوله** وفيه نظر وجهه انا لا نسلم ذلك بل هما سواء
قوله وقد عادل بينهما وسند لهذا المنع الذى هو وجه النظر **قوله** كف وجماه بدى بالمثناة التحتية تثنية
يد ويروى بفتح النون وكسر الميم ويروى بضم النون وفتح الميم **قوله** اذا حنت الاولى سجعن لها معا حنت بالحاء المهملة و
النون والاولى بضم الهمزة انثى الاول وهو صفة لمحذوف اى الحمامة الاولى وسجعن هدلن **قوله** وافنى رجالا فاعل
افنى ضمير الدهر او الموت وبادوا هلكوا وفى الشرح ومستقر بفتح الفاء اسم مفعول من استقره الخوف اذا استخفه انتهى
~~وفى بعض النسخ بالقاف المكسورة والراء اسم فاعل اعنى ضمير الخوف اذا استخفه انتهى وفى بعض النسخ بالقاف المكسورة و~~
~~الراء واللام~~ فاعل مستقر اى اصبح قلبى بسبب هلاكهم مستقرا لانى كنت اخشى عليهم ولا اخشى على غيرهم وضبطه بعضهم بكسر
الفاء وبالزاى وفسره بغير مطمئن وفيه نظر لان عدم الاطمئنان انما هو بمعنى الاستيفاز والذى فى البيت هو الاستفزاز قال
فى الصحاح واستفزه الخوف اى استخفه وقعد مستوفزا اى غير مطمئن **قوله متى** مما اصنع العمامة تعرفونى هذا
عجز بيت لسحيم بن وثيل صدره انا ابن جلا وطلاع الثنايا وقد تقدم الكلام عليه **قوله** اخيل برقا متى حاب له زجل فى الصحاح
واخلت فيه خالا من الخير تخولت فيه خالا اى رايت مخيلته وفى الشرح اخيل بضم الهمزة مضارع اخلت وحاب لكل اثر بمعنى
وان قال الجوهرى وكل وان فهو حاب والمثم منزه بثقيل المشى ولم اقف عليه والزجل بزاى وجيم مفتوحتين الصوت يقال
سحاب زجل بفتح الزاى وكسر الجيم اى ذو رعد انتهى قوله بشر بن ابى الحواء تقدم الكلام عليه فى ابيات الموحدة **مذ**
ومنذ قوله وقيل هما اسمان مضافان هذا القول لبعض البصريين وبنيا عنده لتضمنهما معنى الحرف **قوله**
وربع عفت اثاره منذ ازمان هذا عجز بيت لامرئ القيس صدره قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان والكثيبان معنيه
مشهورة والربع المنزل وعفت درست والاثار جمع اثر ويروى بدل اثاره اياته وهو جمع اية وهى العلامة **قوله** اقوين مذ حجج
ومذ دهر هذا عجز بيت صدره لمن الديار بقنة الحجر والقنة بالضم القاف وتشديد النون اعلى الجبل والحجر بكسر الحاء ديار
ثمود ناحية الشام عند وادى القرى واقوين خلون من سكانهن والحجج بكسر الحاء المهملة جمع حجة بكسرها ايضا وهى السنة **قوله**
قال المبرد وابن السراج والفارسى مبتدان وما بعدهما خبر قال الرضى ان هذا مذهب الجمهور وفى الشرح هذا الاعراب هو الذى
اختاره ابن الحاجب فى كافيته وصرح فى غيرها بانه مذهب المحققين لكنه مشكل لعده مذ ومنذ فى الظروف مع اختياره
لهذا الاعراب فيهما اذ كونهما مبتدأين مناف لكونهما ظرفين ولم اعثر على جواب مع شدة البحث عنه فتامله واقول لا منافاة بين كونهما

وفى القاموس صدره فقفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان وعرفان

مبتدأين وكونهما ظرفين لجواز كونهما ظرفين متعرفين بان يكونا مبتدأين وفى الشرح ومما استشكل به الابتدائية ان مثل ما الموجب لفقدمه و
هلا جاز يومان مذ كما تقول يومان مذ ذلك واجيب بانهم اجروها مجرى اخواتها فلم يدخلوها الا على اسم الزمان انتهى
قوله يومان بينى وبين لقائه يومان ولا خفاء بما فيه من التعسف فى الشرح قال ابن الحاجب هذا المذهب وهم لان المعنى و
اللفظ يابيانه اما المعنى فلانك تخبر عن جميع المدة بانها يومان وذلك لتجوز محقق واما اللفظ فلان يومان نكرة لا مصحح لها فلا يستقيم
ان يكون مبتدأ فان قيل تقديم الخبر الظرف على المبتدأ المنكر مصحح له وهنا كذلك فيكون المصحح موجودا فالجواب ان مجرد ذلك
لا يكون مصححا وانما يكون مصححا ان لو كان الظرف ظرفا للمبتدأ فى الدار رجل وفى الجبة صلوة وجميع المدة فى قولنا جميع المدة
يومان ليس ظرفا لليومين اذ لو كان ظرفا لكان زائدا عليه نحو فى رمضان حج وجمعة وليس جميع المدة زائدا عليه انما هو المعنى فى
جميع مدة انتفاء الرؤية بل المراد انه هو **قوله** ما زال مذ عقدت يداه ازاره هذا صدر بيت للفرزدق فى يزيد بن المهلب عجزه فسما
فادرك خمسة الاشبار وقيل اراد بادراك خمسة الاشبار البلوغ مبلغ الرجال وقيل اراد الموت والدفن فى خمسة اشبار
من الارض وقيل اراد السيف لانه فى الاغلب يكون مقدار خمسة اشبار وقيل غير ذلك وبعده قوله بعده يدنى كتائب من كتائب
تلتقى فى ظل معترك العجاج مثار والكتيبة بالمثناة الجيش يقول منه كتب فلان الكتائب يكتبها اى عباها كتيبة كتيبة و
تكتبت الخيل اى تجمعت والمعترك موضع المعركة والعجاج الغبار وعلى زيادة ال **قوله** فما زلت ابغى المال مذ انا يافع
بالمثناة التحتية الغلام الذى راهق العشرين وفى الصحاح اليفاع ما ارتفع من الارض واشرف وايفع الغلام فهو يافع
ولا يقال موفع وهذا من النوادر وغلام يفع ويفعة **قوله** وقيل مبتدأ ان هذا القول مقابل المتن وليس معطوفا على قول
الذى قبله **قوله** واصل مذ منذ بدليل رجوعهم الى ضم ذال مذ عند ملاقاة الساكن نحو مذ اليوم قال الرضى وانما كون
تحريك ذال مذ فى نحو مذ اليوم بالضم للساكنين اكثر من الكسر فلا يدل على ان اصله منذ لجواز ان يكون للاتباع **قوله**
ولان بعضهم يقول مذ زمن طويل فيضم مع عدم الساكن قال الرضى وضم ذال مذ سواء كان بعده ساكن اولا لغة غنى فعلى
هذا يجوز ان يكون اصله الضم فخفف فلما احتيج الى التحريك للساكنين رد الى اصله انتهى **حرف النون المفرده**
قوله احدها نون التوكيد وهى خفيفة وثقيلة فى الشرح لا يتاتى تقسيم نون التوكيد اليهما فى هذا المحل لان المقسم اولا
هو النون المفردة ولا يصدق على الثقيلة اللهم الا ان يقال المفرد لفظا انتهى واقول فى ارادة المفردة عن غيرها من باقى
الحروف وهى بهذا المعنى متناول للخفيفة والثقيلة **قوله** اقائلن احضروا الشهودا **قوله** هو لرؤبة بن العجاج وقبله
اريت ان جاءت به املودا مرجلا ويلبس البرودا وارايت اصله ارايت حذفت منه الهمزة الثانية تخفيفا والاملود بضم الهمزة التام
ع والمرجل بفتح الجيم قال الصحاح شعر رجل ورجل اذا لم يكن شديد الجعودة ولا سبطا تقول منه رجل شعره ترجيلا والمعنى اخبرنى
ان جاءت هذه المراة بشاب تزوجها هو رجل الشعر حسن اللباس كالغصن الناعم اتلمس باحضار الشهود لتعقد نكاحها عليه
وفى الشرح ولقائل ان يقول لا نم ان فى قوله اقائلن توكيدا لاحتمال ان اصله اقائل انا فحذفت الهمزة اعتباطا وادغم التنوين
فى نون انا على حد لكنا هو الله ربى وهنا بحث وهو ان اسم الفاعل عند اتصال نون التوكيد به هل يبنى لشبهه بفعل الامر
فانه اذا قد الافعال بهذا النون ام لا بل الشرط هذا امام الارعيبرنا ولكن سمعت شيوخنا ينشدون البيت بضم اللام من
اقائلن ولم اقف عليه مضبوطا فى كتاب معتمد واقول انما دخله النون لشبهه بالمضارع لفظا ومعنى والاصل فى الاسماء
الاعراب فبقى على اصله مع انه لا ضرورة فى بنائه بل فى لحاق النون به وقد اختلف فى المضارع المتصل به نونا التوكيد فالجمهور
على انه مبنى لتركبه مع النون والاعراب لا يكون فى الوسط والنون حرف لا حظ له فى الاعراب فبقى الجزآن مبنيين وقال بعضهم

وقال الاخفش والزجاج ظرفان مخبر بهما عن ما بعدهما ومعناهما بين وبين مضافين فمعنى مذ يومان

جميع ما اتصل به النونان من المضارع مع النون مبنى للتركيب الا اذا اسند الى الالف او الواو او اليا لان الضماير البارزة تمنع التركيب لفصلها بينهما والمحذوف
للساكنين في حكم الثابت **قوله** فضروبة سوغها شبه الوصف بالفعل يعني المضارع قال الرضي قيل ويدخل اسم الفاعل منظرا
تشبيها له بالمضارع وهذا كما شبه به في دخول نون الوقاية في قوله وليس حاملني الا ابن حامل قائلي سكينة علينا دوى
البخاري من حديث البراء قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الاحزاب ينقل التراب وقد وارى التراب بياض بطنه وهو يقول
اللهم لولا انت ما اهتدينا ولا تصدقنا ولا صلينا فانزلن سكينة علينا وثبت الاقدام ان لاقينا ان الاولى قد بغوا
علينا اذا ارادوا فتنة ابينا **قوله** فاخر به طول ضفر واخرها فهذا عجز بيت صدره ومستبدل من بعد غضبى صريمة وفي
الصحاح وغضبى ايضا مائة من الابل وهي معرفة لا تنون ولا يدخلها الالف واللام وانشد البيت الا انه قال ومستخلف مكان
ومستبدل وصريمة تصغير صرمة والصرمة القطعة من الابل ما بين العشرين الى الثلاثين او الى الخمسين او الاربعين
او ما بين العشر الى الاربعين او ما بين عشرة الى بضع عشرة واحرها مهمله ورا قال في الصحاح وتحدث الرجل بقوله
بالحرى ان يكون كذا وهذا الامر محراة اى مقمنة مثل مجداه وما احراه مثل ما احجاه واحر مثل احج به **قوله** دامن
سعدك الكاف من سعدك ولولاك مكسورة واليتم من بيتم الجبلي عبده وذلك وهو متيم والصابر بفتح المهملة وهو الشوق
والجامع العاند ومنه قولهم ولن جنحوا للسلم فاجنح لها **قوله** الذى جعلا انه بمعنى افعل اى دال على الامر فان معناه
ليدم سعدك **قوله** وقربها من الوجوب بعدما لا فيه من وامانا بحافن واما ترعينك نحو بالقرب من الوجوب لما كثر استعمالها
بحيث لا يعثر على تركها الا نادرا وبه يجوز اما تخافن ويكون المضارع شرطا لان المؤكدة بما **قوله** لم يونون بالجار هذا اخر
اخر بيت تقدم الكلام عليه في اللام وهو ولولا قولهم من نعم واسرتهم يوم الصليقا لم يوفون بالجار **قوله** ومن عضة ما
ينبتن شكيرها العضة واحدة العضاة وهي شجر عظيم لها شوك والشكير الشى الصغير ما ينبت حول الشجرة من اصلها قال الرضي
هذا يضرب لما كان لمتواصل وامارة تدل على كون من شي احرابهى واراد المص بقوله كقولهم كل فعل مضارع وقع بعد ما
الزايدة التي ليست مسبوقة برب نحو قولهم بعين ما ارينك وبجهد ما تبلغن وقول الشاعر قليلا به ما يحمدنك وارث قال بدر
الدين بن مالك وانما كان هذا التوكيد شيوع من قبل ان ما الا في هذه المواضع اشبهت عندهم لام القسم فعاملوا الفعل بعدها
معاملته بعد اللام فان تقدمت رب على ما لم يوكد الفعل بعدها الا فى ما ندر من قول الشاعر ربما اوفيت فى علم يرفعن ثوبى شمالات
وقولهم ربما يقولن ذلك حكاه سيبويه لان رب تقصر الفعل بعدها على معنى المضى وفي الشرح بعد ما مر ذكر ان المص سبق توجيه
على ان قضية المضارع بالنسبة الى توكيده بالنون الى حسن حالات وان الرابعة ان يكون قليلا وذلك بعد لا النافية وما الزايدة
التي لم يسبق بان كقوله تعم واتقوا فتنة لا تصيبن وقول القائل ومن عضة ما ينبتن شكيرها وقوله قليلا به ما يحمدنك وقد عد
ابن جني من قوله لمدة ما يبين وقوله ما يحمدنك زايدة ولا ادرى الوجه الذى عين ذلك اذ يحتمل ان يكون ما فيهما يتبين نافية
وفيما يحمدنك مصدرية انتهى واقول الوجه الذى عين كون ما فى ينبتن زايدة لا نافية انه مثل لم يستعمل الا في الاثبات لا النفي
فان قيل انما هو عجز بيت صدره اذا مات منهم ميت سرق ابنه اجيبا بان الرضي قد صرح فيما نقلنا عنه انها بانه مثل وفي قول
المص كقولهم دون كقوله اشارة الى ذلك ولا منافاة بين كونه مثلا وكونه عجز بيت والوجه الذى عين كون ما فى
يحمدنك زايدة لا مصدرية انها لو كانت مصدرية لا رتفع قليلا على الخبرية اذ لا يصح نصبه بيحمدنك لان معمول الصلة لا
يتقدم على الموصول ولكانت النون داخلة على المضارع في موضع لا تدخل عليه مطلقا فالمدعى **قوله** دون ضيفن الطفيلي في
القاموس الضيفن من يجى مع الضيف متطفلا **قوله** وكهذا لو سميت به رجلا بقي ذلك التنوين بعينه مع زوال التنكير هذا قال ابن الحاجب

جميع ما اتصل به النونان من المضارع بان على اعرابه كان الاسم مع التنوين معرب فكذا لما اشتمل حرف الاعراب الحركة المتجلبة بل اعراب الكلمة لاجل التنوين صار الاعراب مقدرا وقال بعضهم

نحو الثلثين ونحوه والصرمة بالكسر القطعة من الابل ونحوه

وفى الشرح ولقائل ان يقول لا نم ان التنوين فى رجل حال العلمية هو التنوين الذى كان فيه حال تنكيره لم لا يجوز ان يكون التنوين
قبل العلمية للتنكير ~~وفى الشرح ولقائل ان يقول لا نم ان التنوين فى رجل حال العلمية هو التنوين الذى كان فيه حال تنكيره لم لا يجوز~~
~~ان يكون التنوين قبل العلمية للتنكير~~ وبعدها للتمكن وايضا يرد فيه اذا سمى به وحكى فان التنوين يثبت فيه مع كونه علما وتنوينه فى
الاصل للتنكير واقول الجواب عن الاول ان كونه غيره هو الذى لا يعدل عنه الا لدليل وجواز كونه غيره لا ينافى ظهور كونه عينه
اذ ظهور الشى لا ينافى جواز غيره وعن الثانى بان الثابت فى صه بعد العلمية هو حكاية تنوين التنكير لا نفسه مرادا به معناه والذى لا
يثبت بعد العلمية هو نفسه لا حكايته وقال الرضي وتنوين التنكير فى صه ومه وويه ودج وسيبويه وقيل غيق بالصوت واسم الفعل
واما التنوين فى نحو رجل واحمد وابراهيم فليس للتنكير بل هو للتمكن لان الاسم معرب وانا لا ارى منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن
والتنكير معا فرب حرف يفيد فائدتين كالالف والواو فى مسلمان ومسلمون فنقول التنوين فى رجل يفيد التنكير ايضا فاذا
سميت بالاسم محضت للتمكن انتهى واقول على هذا يكون تنوين التنكير المحض فى الصوت واسم الفعل هو المتمحض للدلالة على التنكير
قوله تنوين التمكن لا يجامع العلتين الموجبتين لمنع الصرف وهما هنا العلمية والتانيث **قوله** وزعم الزمخشرى ان
عرفات مصروف لان تاء ليست للتانيث وانما هى والالف للجمع قال الرضي قال الربعى رحمه الله ان التنوين فى نحو مسلمات
للصرف قال رحمه الله وانما لم تسقط فى عرفات لان التانيث فيها ضعيف لان التاء التى فيها كانت لمحض التانيث سقطت والتاء فيه
علامة جمع المؤنث وفيما قاله نظر لان عرفات مؤنث وان قلنا انه لا علامة تانيث فيها الا متمحضة للتانيث ولا مقدرة لانه لا يعود
الضمير اليها الا مؤنثا تقول هذه عرفات مباركا فيها ولا يجوز مباركا فيه الا بتاويل بعيد كما فى قوله ولا ارض ابقل ابقالها فتانيثها
لا يقصر عن تانيث سعد الذى هو بتاويل البقعة والاولى عندى ان يقال ان التنوين للصرف والتمكن وانما لم يسقط فى نحو عرفات
لانه لو سقط لتبعه الكسر فى السقوط فيتبع النصب وهو خلاف ما عليه الجمع السالم اذ الكسر فيه متبوع لا تابع لنصبه كالتنوين
فى غير المنصرف للضرورة لم يحذف المانع **قوله** فالاول كجوار وغواش فانه عوض عن اليا وفاقا لسيبويه والجمهور قال الرضي
فى بعضهم هذا القول بان منع الصرف يتقدم على الاعلال فاصله جوارى بالتنوين ثم جوارى بحذفها ثم جوارى بحذف الحركة
للاستثقال ثم جوار بحذف اليا لاستثقال اليا المكسورة مع ما يلحقها فى غير المنصرف الثقيل بسبب الفرعية وانما ابدل التنوين
من اليا ليقطع التنوين الحاصل طمع اليا الساقطة فى الرجوع اذ بلزوال اجتماع الساكنين لو رجعت واعترض عليه بانه لو كان منع
الصرف مقدما على الاعلال لوجب الفتح فى قولك مررت بجوارى لان منع الصرف يقتضى حذف التنوين وتبع الكسر له فى السقوط
وصيرورته فتحا وايضا يلزمه ان يقال جاءنى الجوار ومررت بالجوار بحذف اليا لان الكلمة لا تخف بالالف واللام وتثقل الفرعية
بان معها دخول البراف وهو الحق عند سيبويه بان اصله جوارى بالتنوين والاعلال مقدم على منع الصرف لما ذكرنا فحذف اليا للساكنين
ثم وجد بعد الاعلال صيغة الجمع الاقصى حاصلة تقديرا لان المحذوف للاعلال كالثابتة بخلاف المحذوف نسيا فحذف تنوين
الصرف ثم خافوا رجوع اليا لزوال الساكنين فى غير المنصرف والمستثقل لفظا لكونه منقوصا ومعنى بالفرعية فعوض التنوين من
اليا **قوله** وضمها النائبة عن الكسرة خلافا للمبرد احترز بقيد النيابة عن الكسرة عن فتحها التى ليست بنائبة عنها فان تلك لا
تحذف لخفتها مطلقا بخلاف النائبة عن الكسرة فانها ثقيلة باعتبار نيابتها عن الكسرة الثقيلة قال الرضي قال المبرد التنوين فى جوار عوض
من حركة اليا ومنع الصرف مقدم على الاعلال واصله جوارى بالتنوين ثم جوارى بحذفها ثم جوارى بحذف الحركة ثم جوارى
فعوض التنوين من الحركة لتخف الثقيل بحذف اليا للساكنين والاعتراض عليه انه لو كان منع الصرف مقدما على الاعلال لوجب الفتح
فى قولك مررت بجوارى كما ورد على مذهب سيبويه **قوله** اذ لو صح العوض عن حركات يحصل فى الشرح فقد يمنع هذه الملا

بناء على ان التعويض في نحو جوار انما هو عن حركة الياء اللفظ بها ولكنها حذفت استثقالا فعوض عنها والحركة في نحو جيل مقدرة لا سهل
الى التلفظ بها فترك التعويض عنها واكتفي بتقديرها ولك ان تقول بجيلي اي التعويض من جوار لامتناع التلفظ بالحركة فيها دون
جوار انتهى **قوله** فجيال هو بجيم فمثناة تحتية ساكنة فهمزة فلام اسم للضبع على فيعل وهو معرفة بلا الف ولا لام وقال
الكسائي اي جيلة وقال ابو علي النحوي انما قال الواجيل بالتخفيف ويتركون الياء مصححة لان الهمزة وان كانت ملقاة
من اللفظ فهي مبقاة في النية ومعاملة معاملة المثبتة غير المحذوفة الا ترى انهم لم يقلبوا الياء الفا كما قلبوها في ناب ونحوه
لان الياء في نية سكون والضبع معرفة ولا تقل ضبعة لان المذكر ضبعان والجمع ضباع مثل سرحان وسراحين كذا في الصحاح
قوله لان حركة كاف وهو فجيال المنويا الثبوت فهو منصوب بالعطف على حركة لا مجرور بالعطف على كاف لان حركة
همزة جيال موجودة على الياء لا منوية **قوله** والثاني كجندل اراد بالثاني التنوين الذي هو عوض عن حرف زائد وجندل
بجيم فنون مفتوحتين فدال مهملة مكسورة فلام هو هنا جنادل بحذف وفا منه الف الجمع وفي القاموس الجندل كجعفر ما يقله
الرجل من الحجارة ويكسر الدال وكعلبط الموضع الذي يجتمع فيه الماء وارض جندلة كعلبطة تفتح كسرها **قوله** وهو
اللاحق للقوافي المطلقة في الشرح وكذا للصدور المقفاة او المصرعة وقد ذكرنا الفرق بين التقفية والتصريع في حرف اللام
في الكلام على اللام الجازمة **قوله** والذي صرح به سيبويه وغيره من المحققين انه يجيء بقطع الترنم في الشرح قال ابن
عقيل فقولهم تنوين الترنم كقولهم داود القياسي في الحديث ان القدرية مجوس هذه الامة وداود ينفي القياس والقدرية
ينفون القدر ويقولون الامر انف قال المص في حواشيه على التسهيل وليس بشيء لانهم اثبتوا القدر لانفسهم واما داود القياسي فلا
نعلمهم يقولون واول القدرية طائفة ينكرون ان الله قدر الاشياء في القدم وقد انقرضوا وصار القدرية تبعا للمعتزلة
لاسنادهم افعال العباد الى انفسهم واثباتهم القدرة بها لهم فكلام ابن عقيل بناء على الاول وكلام المص على الثاني قال النووي
في شرح مسلم في باب الايمان واعلم ان مذهب اهل الحق اثبات القدر ومعناه ان الله تبارك وتعالى قدر الاشياء في القدم وعلم سبحانه
انها ستقع في اوقات معلومة عنده سبحانه وتعالى وعلى صفات مخصوصة فهي تقع على حسب ما قدرها سبحانه وتعالى وانكرت القدرية
هذا وزعمت انه سبحانه لم يقدرها ولم يتقدم علمه سبحانه بها وانها مستانفة العلم اي انما يعلمها سبحانه بعد وقوعها وكذبوا
على الله سبحانه وتعالى وسميت هذه الفرقة قدرية لانكارهم القدر وقال اصحاب المقالات من المتكلمين وقد انقرضت القدرية
في الازمان المتاخرة تعتقد اثبات القدر ولكن تقول الخير من الله والشر من غيره تعالى الله عن قولهم **قوله** وقولي ان اصبت لقد اصابن
هذا عجز بيت مقفى صدره اقلي اللوم عاذل والعتابن واللوم بفتح اللام العذل بالذال المعجمة وعاذل ترخيم عاذلة واصبت
بكسر التاء كذا وجد في هذا التصنيف بخط المص مضبوطا مكتوبا عليه صح **قوله** لما تزل برحالنا وكان قدن هذا عجز بيت صدره
ازف الترحل غير ان ركابنا وقد تقدم الكلام عليه في قد **قوله** وقاتم الاعماق خاوي المخترق هذا صدر بيت عجزه مشتبه الاعلام
لماع الخفق والقاتم والقاتي الشديد السواد والاعماق بالعين المهملة جمع عمق بفتح العين وضمها وهو ما بعد من اطراف المفازة والخاوي
الخالي والمخترق بسكون الخاء المعجمة وفتح المثناة الفوقية والراء الممر الواسع والاعلام جمع علم وهو الجبل وما يهتدى به في الطريق
والخفق بفتح الفاء للضرورة واصل الخفق بسكونها مصدر خفق البرق اذا اضطرب وفي شرح اللباب واصل المخترق بسكون القاف
فلما الحق التنوين التقى ساكنان فيفتح ما قبله تشبيها له بالنون الخفيفة او يكسر لان الساكن اذا حرك حرك بالكسر **قوله** وقيل يترك
الفرق بين الوقف والوصل في الشرح اذ لو بقي باسكان القاف لم يعلم السامع ان هذا انشد واقفا او واصلا فان قلت كيف يترك
السامع في الوقف والقاف التي في اخر الكلمة ساكنة قلت لانه شعر فتسكين الاخر لاجل ان الوزن يقتضيه لا لاجل الوقف **قوله**

القائلون بهذا القول الباطل ودرس احد من اهل القدر عليه وصار القدرية

ابي جميل بنيه غنه في الصحاح الغنة صوت في الخيشوم والاغن الذي يتكلم من قبل خياشيمه فقال ظبي اغن وواد اغن كثير العشب لانه
اذا كان كذلك الغنة الذباب في اصواتها غنة جمع كثرة للذباب وجمع القلة اذبة كغراب وغربان واغربة **قوله** ويثبت
في الوقف في الشرح قد نازع في ذلك فان الزمخشري قال في الاحاجي هشام اشار الى تنوين الترنم هو التنوين الذي يقع في انشاد
الشعر مكان حرف الاطلاق اذا وصل المنشد ولم يقف فيها نص على انه لا يكون في حالة الوقف انتهى **قوله** ويوم دخلت الخدر
خدر عنيزة هذا صدر بيت لامرئ القيس عجزه فقالت لك الويلات انك مرجلي والخدر الستر كذا في الصحاح والمراد هنا الهودج
وهو مركب من مراكب النساء معقب غير معقب وعنيزة بمهملة مضمومة فنون مفتوحة فمثناة تحتية ساكنة فزاي اسم ابنة عمه والويلات
جمع ويلة والويلة والويل شدة العذاب ومعنى مرجلي تاركي راجلة اي ماشية **قوله** سلام الله يا مطر عليها هذا صدر بيت
عجزه وليس عليك يا مطر السلام وهو للاحوص محمد بن عبد الله بن عاصم الانصاري من قصيدة في سلمى اخت امرأته وكانت جميلة وكان
هو ايضا جميلا وكان يحبها حبا شديدا فتزوجها رجل قبيح المنظر يقال له مطر فغلب على الاحوص حبها حتى باح به ومن تلك القصيدة
كان الكثير نكاح سلمى غداة نكاحها مطر نهار فان يكن النكاح احل شيء فان نكاحها مطر حرام فلا غفر الاله لمنكحيها ذنوبهم
وتوصلوا وصاموا فلو لم ينكحوا الا كفيا لكان كفؤها الملك الهمام فطلقها فلست لها بكفؤ والا يعل مفرقك الحسام **قوله** وقولهم
اولى في الثاني دون الاول لان الاول تنوين التمكين لان الضرورة اباحت الصرف في الشرح فيه نظر لان وجود العلتين في الاسم مناف
لصرفه وانما حملوا على ذلك قولهم يجوز صرف غير المنصرف للضرورة وفيه من الاشكال ما ذكرنا فينبغي ان يحمل كلامهم على انه يجوز للمضطر
ان يجعل غير المنصرف كالمنصرف للصورة باعتبار ادخال التنوين ولا يكون هذا التنوين تنوين الصرف لمنافاته لوجود العلتين المقتضي
وانما يكون تنوين الضرورة واقول وجود العلتين في الاسم ليس منافيا للصرف منافاة حقيقية حتى لا يمكن اجتماعهما معه في نفس
الامر وانما هو مناف له منافاة اعتبارية وقد اعتبروا ايضا الاسم منصرفا للضرورة مع العلتين والصرف هو دخول تنوين التمكين
قوله وربما قال الرضي لان الذي حكاه سماه تنوينا فهذا دليل منه على انه سمعه في الوصل دون الوقف في الشرح اذا كان
النظر صحيحا امكن ان يورد مثله على ابن مالك فيقال ان سيبويه سماه اي الترنم تنوينا فهو دليل على انه سمعه في الوصل دون الوقف
ويترجح بذلك ما حكيناه انفا عن الزمخشري واقول ابن مالك استدل بثلاثة امور منها الثبوت في الوقف كما تقدم فلا يلزم من نفيه
نفي ما استدل لعله به **قوله** وهذا اعتراف منه بانه تنوين الصرف لان الذي كان قبل التسمية حكي بعدها في الشرح لكنه
ليس في لفظ الحكاية تنوين صرف قطعا وكيف يجامع تنوين الصرف ما فيه علتان مانعتان من الصرف فثبت انه قسم براسه
وان كان المحكي تنوين صرف واقول قد علمنا الان ان عدم مجامعة تنوين الصرف لما فيه علتان ليست الا اعتبارية وضعية
لا ذاتية فاذا وجد ما يدل على المجامعة اعتبر كما في الحكاية هنا **قوله** الرابع نون الوقاية في الشرح صرح ابن الحاجب في
اماليه بان نون الوقاية كحرف المضارعة ليست بكلمة وانما هي كالالف في الضارب والميم في مخرج والالف في سكرى وغضبى في
الطال الكلام فيه وعليه فلا ينبغي عدها في اقسام النون لانها جزء كلمة لا كلمة انتهى واقول جزء الكلمة له دخل في دلالتها
على معناها ونون الوقاية لا دخل لها في دلالة ما اتصلت به على معناه فلا يكون جزءا **قوله** اذ ذهب القوم الكرام ليبقى هذا
بيت من مشطور السريع تقدم الكلام عليه في قد **قوله** فهل النون الثانية نون الرفع لانها متقدمة على نون الوقاية
فيكون الفعل حاصل بنون الوقاية فحذفت **قوله** وقيل نون الوقاية وهو الصحيح لان المحذوف نون الاعراب اولى لانها
تحذف للجازم والناصب بخلاف نون الوقاية وسيذكر المص في الباب الخامس انه اذا دار الامر بين كون المحذوف اولا او ثانيا
فكونه ثانيا اولى وان من ذلك نون الوقاية في نحو اتحاجوني وان القول بذلك لابي العباس ولابي سعيد ولابي علي ولابي الفتح واكثر

وفيه من الاشكال ما ذكرناه فينبغي ان يحمل كلامهم على انه يجوز للمضطر ان يجعل غير المنصرف كالمنصرف في الصورة

المتاخرين وحذف نون الرفع لسيبويه واختاره ابن مالك قوله الثانى اسم الفعل قال الرضى ويجوز الحاقها اسماء الافعال لادائها معنى الفعل ويجوز تركها ايضا لانها ليست افعالا في الاصل قوله اسلمنى الى قومه راحى صدا جربت صدره وما ادرى وظنى كل ظن قوله وبنى ذلك على قولهم ضاربنى لدى اليا منصوبة لان القول بانها مجرورة لا ياتى معه القول بان هذه النون تنوين لان جرها بالاضافة والتنوين لا يثبت مع الاضافة قوله وليس المواقبنى لبرفد ما يا هذا صدر بيت عجزه وان لم اضعا ما كان اصلا يقال وان لعمرى اذا اتاهم والرفد العطا والخيبة عدم حصول المطلوب قوله وفى الحديث غير الدجال اخوفنى عليكم لا يقال هذا التركيب يقتضى ان غير الدجال خائف فان اصل اسم التفضيل ان يكون من الثلاثى المبنى للفاعل وانما المراد ان غير الدجال المخوف منه لانه يجاب بان اصل هذا التركيب غير الدجال اخوف مخوفاتى فحذف الاول و الثانى مخلفهما غير واليا ويجوز ان يكون اصل التركيب غير الرجال اخوف مخوفاتى ثم حذف المضاف فيكون من باب استعمل من ذات الحجنين ويجوز ان يكون التركيب غير الدجال اخوف مخيفاتى ثم حذف المضاف وبهذا الذى ذكرنا من بيان اصل التركيب خرج الجواب عما يقال ان افعل التفضيل انما يضاف الى بعضه واليا لا تقبل ذلك قوله وفى الصحاح انه يقال نعلى وبجلى كما يقولون قطنى ولكن يقولون بجلى وبجلى اى حسبى وفى الشرح وهو محتمل لان يكون عدم قولهم بجلنى بالنون من مقول الاخفش قوله نعم فى الشرح المراد بها الغير المجانسة لا الغريبة لان ذلك انما يقال فيما يدخله التعريب وهذه حرف لا خفا لهاذه ذلك قوله وكنانة تكسرها فى الشرح كانهم ارادوا بذلك التمييز بين الحرفية والاسمية وانزوا اكثر في اللفظين اخف الحركتين فقال نعم بالفتح واحد الانعام وقد جمع بين اللغتين من قال دعانى عبدالله نفسى فداوه فيا لك من داع دعانى نعم نعم الرواية بفتح عين الاول وكسر عين الثانية كذا قال المص فى حواشيه على التسهيل قوله وبعضهم يكسر النون اتباعا لكسرة العين حكى المص ذلك فى حواشى التسهيل عن ابن حيان ثم قال انما اراه اصلا لا اتباعا لان الحرف لا يليق به التصريف لا ترى انه لا يجوز فى العاطفة ما جاز فى شد ومد من اللغات الثلاث ولو صح الاتباع لصح نعم ونعم بفتح اسكان ثانيه مع فتح الاول وكسره لان ما يصح اتباع اوله لثانيه مما هو على ثلاثة احرف يصح تخفيفه باسكان ثانيه قبل الاتباع وبعده قوله ويحتمل ان يفسر بهذا المعنى هذا يقع فى اكثر النسخ عقب قوله وبعد الاستفهام فى نحو هل تعطينى بزيد وبعضه يقع وصفا المعنى بالثالث وفى بعضها لا يقع معناه مع الوصف ويحتمل ان يفسر الاستفهام فى نحو هل تعطينى بمعنى افعل فيكون داخلا فى قوله وما فى معناهما ولا يكون قسما اخر مستقلا قوله والثالث المعنيين بعد الاستفهام هكذا وقع فى غالب النسخ وفى بعضها والثالث بدون ذكر المعنيين وتوجيه الاقلى ان ثالث اسم فاعل من الثلاثة استعمل مع ما دون اصله لافادة معنى التصيير اى مصير المعنيين السابقين ثلاثة وادخل على المضارع اضافة لفظية لكونها داخلة ايضا على المضاف اليه نحو الجعد الشعر قوله وقول صاحب المعرب انها بعد الاستفهام للوعد غير مطرد لنا بنياه قول مسبد اجزم غير مطرد وصاحب المعرب هو ابن عصفور واشار بقوله لما بيناه الى ما ذكره من ان نعم للاعلام بعد نحو هل جاءك زيد ونحو هل وجدتم ما وعد ربكم حقا وانى لنا لاجرا قوله قيل وتاتى للتوكيد اذا وقعت صدرا نحو نعم هذه الملاحم مثل بكسر القاف وسكون المثناة التحتية والملاحم بفتح الهمزة وسكون الطا المهملة جمع طلل بفتحتين وهو ما شخص من اثار الديار قوله السنة بكسر فى البجر وفى الحديث من طرق انه يقال الحذر من ظهر ادم ذريته واخذ عليهم العهد بانه ربكم وان لا اله غيره فاقروا بذلك والزمهم واختلف فى كيفية الاخراج وصفة المخرج والزمان والمكان وظاهر هذه الاية ينافى ظاهر ذلك الحديث وتقرير الجمع بينهما جامعه بما

هو

على ولا يقال نعلى وليس كالذى دانيا فى الصحاح دبجل بمعنى حسب قال الاخفش هى ساكنة ابدا يقولون بجلك كما يقولون قطك الا انهم لا يقولون بجلنى كما يقولون قطنى صح صح صح

ثم بعد نحو هل تعطينى با لمعنى الثالث وهو الاعلام وبدون الوصف ويحتمل ان يفسر صح

هو مكلف فى التاويل واحسن ما تكلم به على هذه الاية ما فسرها به الزمخشرى قال هو من باب التمثيل والتخييل ومعنى ذلك انه نصب لهم الادلة على ربوبيته ووحدانيته وشهدت بها عقولهم وبصائرهم التى ركبها فيهم وجعلها مميزة بين الضلالة والهدى فكانه سبحانه اشهدهم على انفسهم وقررهم وقال الست بربكم وكانهم قالوا بلى انت ربنا شهدنا على انفسنا واقررنا بوحدانيتك وباب التمثيل واسع فى كلام الله تعالى ورسوله وفى كلام العرب ونظيره قوله عز وجل انما قولنا لشئ اذا اردناه ان نقول له كن فيكون ومعلوم انه لا قول ثم وانما هو تمثيل وتصوير للمعنى وان تقولوا مفعول له اى فعلنا ذلك من نصب الادلة الشاهدة على صحتها العقول كراهة ان تقولوا يوم القيمة انا كنا عن هذا غافلين لم ننبه عليه او كراهة ان تقولوا انما اشرك اباؤنا من قبل وكنا ذرية من بعدهم فاقتدينا بهم لان نصب الادلة على التوحيد وما نبهوا عليه قايم معهم فلا عذر لهم فى الاعراض عنه والاقبال على التقليد والاقتداء بالاباء كما لا عذر لاباءهم فى الشرك وادلة التوحيد منصوبة لهم فان قلت بنوا ادم وذرياتهم من هم قلت عنى بنى ادم اسلاف اليهود الذين اشركوا بالله حيث قالوا عزير ابن الله وبذرياتهم الذين كانوا فى عهد رسول الله صلعم من اخلافهم المقتدين باباءهم والدليل على انها فى المشركين واولادهم قوله تعالى او تقولوا انما اشرك اباؤنا من قبل والدليل على انها فى اليهود الايات التى عطفت عليها هى والتى عطفت عليها وهى على نظمها واسلوبها وذلك قوله واسالهم عن القرية واذ قالت امة منهم واذ تاذن ربك واذ نتقنا الجبل واتل عليهم نبا الذى اتيناه اياتنا انتهى وقرا نافع والعربيان وهما ابن عامر وابو عمرو وذرياتهم بالجمع وهو مفعول اخذ ويحتمل ان يكون بدلا من ضمير ظهورهم كما ان من ظهورهم بدل من بنى ادم والمفعول محذوف تقديره الميثاق وقرا باقى السبعة ذريتهم بالافراد وفتح التاء الفوقية ويتعين ان يكون مفعول اخذ وهو على حذف مضاف اى ميثاق ذريتهم وانما كان اخذ الميثاق من ذرية بنى ادم لان لبنى ادم لصلبه لم يكن فيهم مشرك انتهى ما فى البحر قوله وقال جحدر بجيم مفتوحة فحاء مهملة ساكنة فدال مهملة مفتوحة فراء قوله وهو احسن لان نعم حرف جواب عن متقدم عليها لا لفظا ولا معنى

حرف الهاء الهاء المفردة

قوله نحو ماهيه وفيهمها دوا زيداه اراد بنحو ماهيه ما كان حركته غير اعرابية ولا شبيهة بها فخرج اسم لا المبنى معها على الفتح وخرج نحو قبل وبعد المقطوعين عن الاضافة المبنيين على الضم لان كلا من هذه الثلاث حركته عارضة فكانت كالحركة الاعرابية واراد بنحو هها الاسم المبنى وبنحو وازيدا الاسم المندوب قوله والى صولجانها اه منه اعطى دمضا وعدة يعنى بالفتح والكسر هنا ما هو هنا وهو واو فى اللازم يقول جموئر ولا تقول جيئة قوله والتحقيق ان لا تعد هذه لانها ليست باصل فى الشرح قد ذكر المص فى حرف الالف فى مبحث الاستفهام الهمزة وهمزته بدل من الهاء الاصلية قد عليه وانما قال المص هنا عد هذه الهاء من قسم الهاء المفردة لان المراد بها الاصلية وهذه بدل من الاصل وهو ايضا فى ذكر الحالة التى للاستفهام من اقسام الحال وانما قال بعد ذكر اقسام الحال مسالة ومن العرب من يبدل الف ما الاستفهامية

قوله لا ها الله ذا لا كلمة لا كلمة قال الرضى ان ها النائب كلمة ركبت مع ما دخلت عليه فصار لشدة الامتزاج ككلمة

ها

قوله والثالث ان تكون للتنبيه فتدخل على اربعة فى الشرح حكى الزمخشرى فى المفصل انه يقال ها ان زيدا منطلق وها افعل كذا وهذا ليس شيئا من الاربعة التى ذكرها المص لكن قال الرضى لم اعثر لذلك على شاهد وهو عجيب فان الزمخشرى انشد فى المفصل ها ان ما عذرة ان لم تكن قبلت فان صاحبها قد تاه فى البلد وهذا شاهد على دخولها على الجملة الاسمية مثل ها ان زيدا منطلق الا ان السلامية فى البلبسام اشارة فلعل الرضى يقول لا يصلح هذا شاهدا لدخولها على الاسمية الخالية من اسم الاشارة والعذرة بكسر العين المهملة واسكان الذال المعجمة نوع من الاعتذار كذا فى المفصل وما ذهب عجز البيت ما فى الشرح واقول ها ان زيدا منطلق وها افعل كذا قليل والمص انما ذكر ما يدخل عليه ها التنبيه كثيرا ثم

ثم قال والتحقيق ان لا تعد هذه يعنى من اقسام الهاء المفردة صح صح صح على ان بعضهم زعم ان الاصل هذا فى البيت هذا بالف بالهاء حذفت الالف قوله

ع

عبارة الرضي واما ها فتدخل في جميع المفردات على اسماء الاشارة كثيرا وتفصل كثيرا بين اسماء الاشارة وبينها اما بالقسم نحو ها الله
ذا واما بالضمير المرفوع المنفصل نحو ها انتم اولاء وبغيرهما قليلا كقوله ها ان تا عذرة ان لم تكن نفعت فان صاحبها قد تاه في البلد انتهى ثم قال وما
حكى الزمخشري من قولهم ها ان زيدا منطلق وها افعل كذا مما لم اعثر له على شاهد قال الحلبي يقول ها التنبيه مختص
باسم الاشارة وقد يفصل منه كما مر ولم يثبت دخوله في غيره من الجمل والمفردات انتهى فانت تراه بحيث صرح بان قوله ها عذرة
وهو البيت الذي انشده الزمخشري في المفصل فاصل فيه من ها التنبيه وبين اسم الاشارة بفاصل من غير القسم وغير الضمير
المرفوع المنفصل مع ان الذي لم نعثر له على شاهد هو دخولها على غير اسم الاشارة وعلى غير فاصل بينها وبين اسم الاشارة ثم فيتعجب
من تعجب الشارح وترجيحه **هل قوله** فيمتنع هل زيدا ضربت لان تقديم الاسم يستدعي حصول التصديق بنفس
النسبة بامتناع هل زيدا ضربت وصرح صاحب التلخيص بقبحه دون امتناعه فانه قال وقبح هل زيدا ضربت لان التقديم يستدعي
حصول التصديق بنفس الفعل قال التفتازاني في شرحه فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهو محال وانما لم يمتنع لاحتمال ان
يكون زيدا مفعول فعل محذوف يفسره الظاهر اي هل ضربت زيدا ضربت لكنه يقبح لعدم اشتغال المفسر بالضمير وقيل لم يمتنع
لاحتمال ان يكون التقديم لمجرد الاهتمام من غير التخصيص وفيه نظر لانه لا وجه للقبح سوى ان الغالب في التقديم هو الاختصاص
وهذا يوجب ان يقبح وجه القبح ابتنى على قصد الاهتمام ولا قائل به انتهى **قوله** ونحو هل زيد قائم ام عمرو اذا اريد بام
المتصلة هذا التقييد مشعر بجواز ان يراد بام في هذا المثال المنقطعة وكلام التفتازاني يقتضي عدم جوازه فانه قال
عند قول صاحب التلخيص وامتنع هل زيد قام ام عمرو لان وقوع المفرد بعد ام دليل على كونها متصلة وام المتصلة لطلب تعيين
احد الامرين مع العلم بثبوت اصل الحكم اي لا يكون الا لطلب التصور بعد حصول التصديق بنفس الحكم وهل ليس الا لطلب التصديق
فبينهما تدافع فيمتنع فان قلت التصديق مسبوق بالتصور فكيف يصح طلب التصور مع حصول التصديق في ام المتصلة نحو ازيد
قام ام عمرو قلت التصديق الحاصل هو العلم بنسبة القيام الى احد المذكورين والمطلوب تصور احدهما على التعيين وهو
غير التصور السابق على التصديق لانه التصور بوجه ما انتهى وفي الشرح هذا كله مبني على ان هل مقصورة على طلب التصديق
وقد اسلفنا في طي الكلام على الالف المفردة ان ابن مالك قال بان هل قد تاتي بمعنى الهمزة فتعادلها ام المتصلة وفي شرح
الرضي هل قليل المتصلة على الشذوذ وربما يجيء **قوله** الا الغان الا ان ها انا نعادية هذا صدر بيت عجزه الاعجبا لكم حولا لنا برق ويد
تقدم الكلام عليه عند الكلام على ان بفتح الهمزة والتخفيف **قوله** والثالث تخصيصها المضارع بالاستقبال في الشرح هذا حكم
الوضع كالسين وسوف وقل من يتعرض لهذا من النحاة **قوله** فمن يبلغ الاحلاف اما الاحلاف بالحاء المهملة جمع حليف كا
جمع شهيد وهم القوم يتحالفون على التعاضد والتناصر ودبيان بذال معجمة مضمومة وقد تكسر فموحدة ساكنة فمثناة
تحتية فالف ونون ابو قبيلة من قيس ومقسم مصدر ميمي الرباعي اي ان ذكرتم في الكشاف وقرئ ان ذكرتم بهمزة الاستفهام
وحرف الشرط وان ذكرتم بالف بينهما بمعنى اتطيرون ان ذكرتم وقرئ ان ذكرتم بهمزة الاستفهام وان الناصبة بمعنى اتطيرتم
لان ذكرتم وقرئ ان وان بغير استفهام بمعنى الاخبار اي تطيرتم لان ذكرتم او ان ذكرتم تطيرتم وقرئ اين ذكرتم على التخفيف **قوله**
في الحديث وهل ترك لنا عقيل من رباع عقيل بفتح العين المهملة هو ابن ابي طالب اخو علي بن ابي طالب لابيه وامه
كان اسرع الناس جوابا فنسبوه الى الحماقة قال ابن عساكر دخل عقيل على معوية بعد ما ذهب بصره فاقعده معه على سريره
وقال انتم يا بني هاشم تصابون في ابصاركم فقال عقيل وانتم يا بني امية تصابون في بصائركم وقال هشام ان عقيلا قدم على
اخيه بالعراق فسأله فقال ما اعطيك شيئا فقال الخبيز وعتاج فقال اصبر حتى يخرج عطائي من المسلمين واعطيك فالح عليه فقال
لرجل خذ بيده وانطلق به الى الحوانيت فاتى اقفالها فقال له عقيل اردت ان تجعلني سارقا فقال علي انت اردت ان تجعلني سارقا اذ اخذ اموال المسلمين
واعطيك اياها فقال عقيل لاذهبن الى رجل هو اوصل لي منك يعني معاوية فقال انت وذاك فذهب الى معاوية فاعطاه مائة
الف درهم وقال اصعد المنبر واذكر ما اولاك علي وما اوليتك فصعد المنبر وقال ايها الناس اني اخبركم اني اردت عليا على دينه
فاختار دينه علي واني اردت معاوية على دينه فاختارني على دينه فقال معاوية هذا الذي تزعم قريش انه احمق وانا اعقل منه
وكان طالب اسن من عقيل بعشر سنين وكان عقيل اسن من جعفر بعشر سنين وكان علي اصغرهم قال ابن عبد البر قدم المدينة قبل
الحديبية مهاجرا وقال هشام اسلم سنة ثمان من الهجرة وتوفي سنة خمسين والرباع بكسر الراء جمع ربع بفتح الراء وسكون الباء
الموحدة وهو المنزل **قوله** ليت شعري هل ثم هل اتينهم هذا صدر بيت عجزه او يحولن من دون ذاك حمام وتقع ~~~ هو ظرفية ممدود {{in margin: بيت عجزه او يحولن من دون ذاك حمام وتقع في بعض النسخ هذا البيت بتمامه اتينهم هو ظرفية ممدود}} نشاة فوقية مكسورة فنون ساكنة مضارع اي موكدا بالنون
الخفيفة **قوله** ان يراد بالاستفهام بها النفي في الشرح هذا يشعر بان استفهامها التابع لكنه مجازي لا حقيقي وقوله بعد هذا
انها قد تاتي للانكار على مدعي ذلك ويلزم من ذلك الانتفاء الا انها للنفي ابتداء يقتضي انها موضوعة للنفي حيث يراد بالاستفهام
بها النفي لا انها للاستفهام بمعنى نفيه بارادة النفي منه فبين كلاميه تناف واقول لا تنافي بين كلاميه فان السابق قوله هنا يراد بالاستفهام
معناها بل اي يراد بهل بدل الاستفهام النفي وهذا لا يشعر بان استفهامها ما وهو ظاهر وقوله بما تتي ابتداء معناه بلا واسطة
اي ان الهمزة تستعمل في الانكار ويلزمها النفي بلا لنها على النفي بواسطة استعمالها في الانكار بخلاف هل فانها تستعمل في النفي
فدلالتها عليه بلا واسطة وهذا لا يقتضي ان هل موضوعة للنفي ولا يخالف قوله انه اي هل يراد بها بدل الاستفهام النفي وفي
شرح الرضي ان الهمزة تستعمل في الاستفهام النفي وفي شرح التسهيل ان الهمزة تستعمل للانكار ايضا قال الله تعالى اتقولون على الله
ما لا تعلمون وقال الشاعر الربا وانت قنسري ولا تستعمل هل للانكار وتختص بحكي كونها للتقرير في الاثبات كقوله تعالى هل
ثوب الكفار اي ثوبوا فادها فائدة الاثبات حتى جاز ان يجيء بعدها الا قصدا للايجاب **قوله** والباقي قوله الاهل اخو عيش
لذيذ بدايم هذا عجز بيت صدره تقول اذا اقلولي عليها واقردت قال المصنف وهو للفرزدق يهجو به جريرا وقومه كليبا بالاتيان
الاتن كان ابن بني فزارة يرمون بالاتيان الابل قال الا تأمنن فزاريا خلوت به على قلوصك واكتبها باسيار وقبل البيت
وليس كليبي اذا جن ليلة اذا لم يجد في بعضه الاتان بنائم وفي الصحاح ويقال اقلولى اي ارتفع والمقلولي المتجافي المستوفز القلق
ويقال اقلولى الرجل في امره اذا انكمش وانشد خلف الاحمر يقول اذا اقلولى البيت ومنه ايضا اي سكن وتماوت وانشد
الاحمر تقول اذا اقلولى البيت وفي الشرح ظاهر هذا انه لولا النفي المراد بهل لم يدخل الا في الخبر وعلى هذا الايراد في نحو قولك هل
زيد بقائم اذا اردت الاستفهام الحقيقي وفيه نظر فقد قال المصنف في حرف الباء ان زيادتها في الخبر الغير الموجب تقاس
والاستفهام عندهم من قبيل غير الموجب واقول ليس الاستفهام عندهم من قبيل غير الموجب في كل موضع وانما هو عندهم
من قبيله في مواضع صرح بها بذلك ولم يصرحوا بهذا بشيء فالاصل انه ليس منه الا بدليل **قوله** وان شفاهي هذا سياتي هذا الكلام
على هذا البيت في الباب الرابع في عطف الخبر على الانشاء وبالعكس **قوله** لم يصفهم هي بضم المثناة التحتية وسكون الصاد
المهملة وكسر الفاء مضارع اصفاه بالشيء اثره به **قوله** سابل فوارس اي فوارس جمع فارس على سبيل الشذوذ لان فواعل لا يكون
جمع فاعل صفة لمن يعقل ويربوع ابو حي من تميم والشدة بفتح الشين المعجمة الحملة الواحدة في الحرب وبكسرها القوة وسفح الجبل اسفله
حيث يسفح فيه الماء والقاع المستوي من الارض والاكم بفتحتين جمع اكمة وهي التل **قوله** وثبت في كتاب سيبويه ما
نقله عنه ذكره في باب ام المتصلة ولكن فيه ما قدمنا في الشرح قال في باب عدة ما يكون عليه الكلم هكذا وقع في كثير من النسخ والصحيح
المستقيم نقله الزمخشري والجوهري والمشهور ذكره لسيبويه والباقين نقله دون ذكره وفي خط الشارح لما الاولى والجوهري لكتاب

عنه

وما احال هذه النسخ صحيحة فقد قال بعد ذلك وقد مضى ان سيبويه لم يقل ذلك انتهى ولعله بان ان سيبويه لم يقل انها بمعنى قد وانا في بعض النسخ ولم ار في كتاب سيبويه ما نقله منه انما قال في باب عدة ما يكون عليه الكلام ما نصه وهل وهي للاستفهام لم يزد على ذلك انتهى

سيبويه وعدة بكسر العين وتشديد الدال المهملتين قوله في الشرح لا يلزم من عدم رؤيته هو كذا عدم وقوعه وما نقله عن سيبويه مسطور
في كتابه كما ذكره من ذكر ذلك في بيان ام انها دخلت على حروف الاستفهام ولم يدخل على الالف وذكره في اوائل الكتاب في بعض
ابواب الاشتغال في باب ما يختار فيه النصب وليس قبله منصوب بني على الفعل وهو باب الاستفهام شمني الشرح فان قلت فما تصنع
في رفع المعارضة التي اشار اليها وهي مخالفة قول سيبويه في باب عدة ما يكون عليه الكلم لقوله في غيره ان هل انما تكون بمنزلة قد قلت
احمل ذلك على انها للاستفهام باعتبار وقوعها مقام الهمزة المحذوفة المقدرة للاستفهام لانها موضوعة للاستفهام جمعا بين كلاميه انتهى قوله
فقال المعنى الربانيون على الانسان حين من الدهر ذكره قول الزجاج بلفظه بعد ما ذكره بالمعنى لان الزجاج ذكره في تفسيره كلاما ما تقدم
منه ان المراد الجنس قلت قال الربانيون على الناس وفطرته ما هو كالصريح في انه دخل حيث فسر الحين بزمن تطويره قوله وجعلها
على ذلك صاحب ذلك قسم لذي حجر وقدره جوابا للقسم هو بعيد لانه للتقرير على عظم الاقسام التي مثلها اي هل فيها مقنع في القسم
لذي عقل والجواب محذوف اي لتعذبن كما قال الزمخشري بدليل الم تر كيف الى قوله فصب عليهم ربك سوط عذاب او مذكور
وهو ان ربك لبالمرصاد وكما قال ابن الانباري في الجواب والذي يظهر ان الجواب محذوف يدل عليه ما قبله من اخر سورة الغاشية
وهو قوله ان الينا ايابهم ثم ان علينا حسابهم وتقديره لاياب الينا ايابهم ثم ان علينا حسابهم وقوله لمقاتل هل هنا في موضع ان تقديره
ان في ذلك قسما لذي حجر فجعل على هذا في موضع جواب القسم وقوله بعيد عن تأمل لان المقسم عليه على هذا التقدير لم يذكر فبقي
قسم بلا مقسم عليه لان الذي قدره من ان في ذلك قسما لذي حجر لا يصلح ان يكون مقسما عليه انتهى ما في البحر قوله ولا للناهم ابدا دواء
هذا عجز بيت صدره فلا والله لا يلفى لما بي قوله فاصبح لا يسأله عن ما به هذا صدر بيت عجزه اصعد في علو الهوى ام تصوبا
ويروى فاصبح وهو للاسود بن يعفر جاهلي يكنى ابا الجراح وصعد في الجبل وعلى الجبل يصعد اطلع فيه وتصوب نزل وعلو الدار
بضم العين واللام وكسر العين وسكون اللام فيهما ونقيضهما سفلها بضم السين وكسرها حروف الواو الواو المفردة قوله
انهى مجموع ما ذكر من اقسامها الى احد عشر في الشرح اتفقت النسخ التي رأيتها على ذلك وهو مشكل فانه ذكر خمسة عشر قسما وابطل منها سبعة
وهي واو الصرف التي ينتصب الفعل المضارع بعدها وواو رب وواو الثمانية والواو الداخلة على جملة النعت وواو الانكار وواو التذكر
والواو المبدلة من همزة الاستفهام فاما ان يقصد عد ما قيل من الاقسام في الجملة وان كان بعضها ليس بصحيح عنده واما ان يكون
غرضه عد ما هو صحيح عنده من الاقسام فان كان الاول فليعد الخمسة عشر وان كان الثاني فليعد الثمانية انتهى واقول ومنه
عد غير الواو التي ينتصب المضارع بعدها الاثنين قال الحقا انها واو العطف وغير الواو التي للانكار والواو التي للتذكر والواو المبدلة
من همزة الاستفهام لانه قال الصواب انه لا تعد هذه الثلاثة من اقسام الواو وما عدا هذه الاربعة هو احد عشر فلا اشكال
قوله قال ابن مالك وكونها للمعية راجح وللترتيب كثير وللمعية قليل قال ابن ام قاسم قليل ويفضله ليس مذهب البصريين
ولا الكوفيين فهو قول ثالث قوله ويجوز ان يكون بين متعاطفيها تقارب وتراخ هكذا وقع في بعض النسخ وفي البعض الاخر
او تراخ وهو المعنى الاول لان المراد منه جواز كونها بين المتعاطفين لا على سبيل الاجتماع قوله فان المراد بعيد بالغايتين ذو الهم
هذا بيان لوقف المعطوف عليه في هذا المثال لعلم تراخي المعطوف منه عن المعطوف عليه قوله وقول بعضهم ان
معنى الجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بقيد الاطلاق الجواب عن هذا ان ذكر المطلق هنا ليس للتقييد بل لبيان الاطلاق
وكثيرا ما يذكر اللفظ ويراد به ذلك ومنه قول المتكلمين الماهية من حيث هي والماهية لا بشرط حيث لا يريدون بذلك التقييد
بل بيان الاطلاق وفي الشرح من شرح مختصر ابن الحاجب للشيخ بهاء الدين السبكي والظاهر ان العبارتين يعني الجمع المطلق ومطلق الجمع
صحيحتان وان مؤداهما واحد لان المطلق هو الحقيقة بلا قيد كما صرح به غير واحد من علماء الاصول ومن زعم ان في الجمع المطلق ح

هو

هو الجمع لا بقيد وذلك موجود في الجمع بقيد الترتيب وبقيد عدمه ولا بقيد عدمه وهو وجود الاعم في الاخص والجمع لا بقيد اعم منه فيلزم
وجوده في الثاني ثم قولنا مطلق الجمع معناه مطلق من الجمع فان كان الجمع المطلق يقتضي تقييد الجمع فقولنا مطلق الجمع كذلك فان القيد
بالاضافة والصفة سواء فكيف يتعقل فرق ما بين قولنا هذا مطلق من الجمع الذي هو مدلول مطلق الجمع وقولنا جمع مطلق وانما
جاء الالتباس من توهم ان الشيء المطلق هو الحقيقة بقيد لا وليس كذلك بل هو الحقيقة لا بقيد والذي اوقع هذا الوهم في
نفوسهم ما اشتهر من الفرق بين الماء المطلق ومطلق الماء وليس في ذلك مما نحن فيه في شيء فان المطلق في قولنا الماء المطلق ليس هو
المطلق في الاصطلاح الاصولي بل هو اصطلاح شرعي على بعض انواع الماء فالفرق بينهما انما وقع من جهة ان مطلقا في قولنا مطلق
الماء لمعنى والمطلق من قولنا الماء المطلق لمعنى اخر بخلاف ما نحن فيه انتهى ما في شرح المختصر قوله بل قال بافادتها اياه قطرب
والربعي والفراء وثعلب وابو عمر الزاهد وهشام والشافعي في الشرح قال الشيخ بهاء الدين السبكي ولم ينص الشافعي على افادتها الترتيب
وانما اخذ من قوله بالترتيب في الوضوء وليس اخذا صحيحا ونقل جماعة الترتيب عن ابي حنيفة ايضا وانما اخذوه من قوله اذا قال لغير
المدخول بها انت طالق وطالق وطالق تقع واحدة وليس باخذ صحيح لان الواحدة انما وقعت فقط لانها بانت قبل نطقه بالمعطوف
فلم يبق محل للطلاق ونقل ابن عبد البر في التمهيد ان بعض اصحاب الشافعي حكى في كتاب الاصول ان الكسائي والفراء يقولان بانها
للترتيب وقال القرافي المشهور عنه انها للترتيب حيث يستحيل الجمع وظاهر هذا النقل ان هذا عنده للمعية الا لمانع فيكون للترتيب
واما حكاية الاجماع عن السيرافي فقد نقلها الشيخ ابو حيان عنه وعن الفارسي وعن التسهيل وغلطهم لما ذكر من الخلاف قال الشيخ
بهاء الدين السبكي وفيه نظر من وجهين احدهما ان قول القائل هؤلاء اجمعوا وقول الاخر هؤلاء اختلفوا مطلقتان قد يتنافيان
فيجوز ان يكون ثم خلاف سابق انعقد الاجماع بعده فيقع الخلاف في ان الاجماع بعد الخلاف حجة اولا وفيه خلاف وقد قيل هنا
انه ليس بحجة ويجوز ان يكون ثم خلاف لاحق ممن بعد الاجماع فلا اثر له واذا كان كذلك فلا وجه للتغليط الثاني سلمنا ان الاتفاق
التوقيت المستمر فغلط ناقل الاجماع وان كثر في كلام اهل العلم هو المتبادر الى الذهن فان ناقل الخلاف مثبت وناقل الاجماع ناف
منه ينبغي ان يتوقف فيه وهذه قاعدة ينبغي التنبيه لها فانها كثيرة الجدوى في المباحث ولم ار من تعرض لها والذي يظهر
ان يقال اما ان نفرع على ان الاجماع السكوتي حجة اولا ان قلنا بحجيته فينبغي ان يقدم ناقل الخلاف لان معه الصريح وناقل
الاجماع يجوز ان يكون اعتمد على مجرد الانتشار مع السكوت ويصير ذلك كما قال الفقهاء تقدم البينة الناقلة على البينة التي
يحتمل ان يكون معتمدها على الاستصحاب وان قلنا ان السكوتي ليس بحجة فقد يقال يتعارضان لانهما مثبتان وقد يقال يترجح ناقل
الخلاف لانه نص في نسبة ذلك الى قائله وناقل الاجماع كالناطق بالعام الذي لا يدل على الشخص المخالف الا ضمنا وقد يقال يترجح
ناقل الاجماع لان الخلاف لا يرتفع بالاجماع من غير عكس فيكون مخبر كل منهما وقت ويصير ذلك كما ذهب اليه بعض اصحابنا من ان بينة
الوقف تقدم على بينة الملك والوقف متعارضان الثالث سلمنا ان هذا الخلاف محقق مستمر لكن هؤلاء المخالفون قليلون
فينبغي ان يخرج ذلك على ان شذوذ المخالف هل يقدح في الاجماع اولا ولا يخفى ان الكلام في ذلك مبني على ان الاجماع في الاوضاع
اللغوية هل هو حجة اولا انتهى كلام الشيخ بهاء الدين السبكي قوله ونقل الامام في البرهان عن بعض الحنفية انها للمعية وفي الجنى
الداني وقال امام الحرمين في البرهان اشتهر من مذهب الشافعي انها للترتيب وعند بعض الحنفية انها للمعية وقد زل الفريقان
انتهى والامام هو امام الحرمين ابو المعالي عبد الملك الجويني الملقب ضياء الدين جاور بمكة والمدينة اربع سنين يدرس
ويفتي ويجمع طرق مذهب الشافعي فقيل له امام الحرمين ثم عاد الى نيسابور وبنى له الوزير نظام الملك المدرسة النظامية فخطب
بها وجلس للوعظ والمناظرة وفوض اليه امور الاوقاف ولد سنة تسع عشرة واربعمائة ومات سنة ثمان وسبعين واربعمائة

٢ ان الملك ينتقل الى الوقف من غير عكس وان كان الصحيح من مذهبنا ان يبقى الملك صح ٤ ٤

واغلقت الاسواق يوم موته وكانت ثلاثة عشر ومنذ قريبا من اربعمائة وماريت بر قلوب العالمين على المعالى والمام الورى به
الليالى ابن غصن اهل العلم يوما وبعد مات الامام ابو المعالى **قوله** احد ما معطوفها المعانى الثلاثة السابقة ~~احتمال~~ في الشرح هذا الحكم
الاول لا يختص بالواو بل يشاركها فيه حتى وان افترقتا من وجه اخر بعض على الشعر واحد من الحاة وقال المص وفصل حتى الثانى
من اوجه حتمها ان يكون عاطفة بمنزلة الواو الا ان بينهما فرقا من ثلاثة اوجه واولها ان معطوف حتى لا بد ان يكون ظاهرا بعضا مما
قبله غاية له في زيادة او نقص ولا بد ان يكون مفردا ولا بد من اعادة الخافض معه ان عطف على مخفوض فهذه الاوجه التى وقع
الافتراق لها لا يقدح في مشاركتها للواو في احتمال المعانى الثلاثة السابقة فان قلت مراده ان الواو تنفرد لمجموع هذه الخمسة عشر
حكما فلا يرد هذا قلت انما يرد انها تنفرد بكل منها بدليل قوله الثانى عشر ولا منه التقييد لورد على اشتراكه بدهم فضاعدا
انتهى واقول هذا الحكم يختص بالواو عند الجمهور ولا يشاركها فيه حتى ~~على~~ كلامه هنا مبنى على قول الجمهور
وقال الجزولى المهلة في حتى اقل منها في ثم فهى متوسطة بين الفاء التى لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة وقال ابن مالك ~~لتهيل~~ في
في حتى ولا تقتضى ترتيبا على الاصح وفى شرحه هى كالواو وعند الجمهور وقال الرضى والذى ارى ان حتى لا تفيد لا مهلة فيها بل
ان المعطوف هو الجزء الفائق اما في القوة او في الضعف على سائر اجزاء المعطوف عليه والمعطوف بها بعد حتى اسبق من تعلقه
بالاجزاء الاخر كقولك توفى الله كل اب لى حتى ادم وقد يكون تعلقه في اثناء تعلقه بالاجزاء الاخر نحو مات الناس حتى الانبياء فا
لمقصود ان الترتيب الخارجى لا يعتبر فيها ايضا كما لا يعتبر فيها المهلة بل المعتبر فيها ترتب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى
كما في مات الناس حتى الانبياء او من الاقوى الى الاضعف كما في قدم الحاج حتى المشاة **قوله** والعطف حتى اى حتى اقترانها
بلا التقييد الفعل منفيا في حالتى الاجتماع والافتراق **قوله** فاذهب فاى فتى في الناس احرزه بحاء مهملة وراء وزاء اى
حفظه في حرز وهو الموضع الحصين والحتف بالحاء المهملة والمثناة الفوقية الموت والدجج جمع دجا وهى الشديدة الظلمة
والعرب تسمى ليلة المحاق الدعجاء وهى ليلة ثمان وعشرين والثانية السرار والثالثة الفلته وهى ليلة الثلاثين والجبل بالجيم
والموحدة واحد الجبال ويروى بالحاء المهملة المكسورة والمثناة التحتية المفتوحة جمع حيل ~~بعال~~ في الشرح لا يلزم ما ذكره المص من ان
جزء هل من ادوات الاستفهام فهل في كونها للنفى تعارض ما تقدم لي في هل الانا نقول اختصاص هل بهذا الحكم انما ورد هنا بالنسبة
الى الهمزة لا الى كل ادوات الاستفهام فلا معارضة اذن وهو ظاهر انتهى **قوله** واما وما يستوى الاعمى والبصير ولا
الظلمات ولا النور ولا الظل ولا الحرور وما يستوى الاحياء ولا الاموات فلا الثانية والرابعة والخامسة زوايد لا من
اللبس هذا جواب سؤال تقديره ان لا الاستوائية معنى لمعية كالاختصاص **قوله** وقد ورد ولا بعد في هذه الاية دفع بالجواب ان
لا الواقعة بين المستويين في الاية زايدة لا نافية للفعل من الاثنين في حالتى الاجتماع والافتراق حتى لو كانت كذلك كان المثال
امتنع دخولها بين المستويين وفى حاشية التفتازانى على الكشاف على قوله تعم او كصيب من السماء ولا في ولا الظلمات ولا
الظل مؤكدة مذكرة للنفى مثلها في لم يجئ زيد ولا عمرو بخلاف ولا النور ولا الحرور ولا الاموات فانها زايدة محضة اذ
لا يستقيم ولا يستوى النور انتهى والاعمى والبصير مثل للكافر والمؤمن كما ضرب الله البحرين مثلا لهما وقيل الاعمى الصنم والبصير الله
والظلمات والنور والظل والحرور مثلان للحق والباطل وما يؤديان اليه من الثواب والعقاب والاحياء والاموات مثل اخر
للمؤمن والكافر ابلغ من الاول وكذلك كرر الفعل وقيل العلماء والجهلاء والحرور فعول من الحر غلب على السموم وقيل الحرور شدة
حر الشمس وفى الكشاف الحرور والسموم الا ان السموم يكون بالنهار والحرور يكون بالليل والنهار وقيل بالليل فان قلت لا
المقرونة بواو العطف فما هى قلت اذا وقعت الواو في النفى قرنت بها لتاكيد معنى النفى فان قلت هل من فرق بين الواوات قلت بعضها

حمز

حيث شفعا الى شفع وبعضها وترا الى وتر وقال ابن عطية دخول لا انما هو على نية التكرار كانه قيل ولا الظلمات والنور ولا النور
والظلمات فاستغنى بذكر الاوايل عن الثوانى ودل بمذكور الكلام على متروكه قال ابو حيان وما ذكره يحتاج الى التقدير لا امر النفى استو
الظلمات والنور لعلة ذاتية في نفى استوائهما ثانيا او عاملا وانت تقول ما قام زيد ولا عمرو فتؤكد بلا معنى النفى
نكتاهذا **قوله** والسادس عطف العقد على النيف نحو احد وعشرون في الشرح المراد بالعقد ما كان من مرتبة العشرات او
المائتين والالوف والمراد بالنيف ما كان من مرتبة الاحاد وهو مشددة الياء ويخفف وهو واوى العين من ناف يوف
اذا زاد وفى الصحاح والقاموس وكل ما زاد على العقد نيف حتى يبلغ العقد الثانى وما ذكره المص من هذا الحكم انما يكون
عند ارادة تعلق العامل بالعقد والنيف دفعة واحدة او جزء دفعة من انتفاء قصد الترتيب والا فلا مانع من ان يقال
قبضت منه ثلاثة عشر بن او ثم عشرين اذا قصد الترتيب والا فلا مانع من ان يقال قبضت منه ثلاثة فعشرين بلا مهلة او
بها **قوله** بكيت وما بكا رجل في الصحاح البكاء يمد ويقصر اذا مددت اردت الصوت الذى يكون مع البكاء واذا قصرت
اردت الدموع وخروجها انتهى قيل ولم يجئ من المصادر على فعل الا سرى وهدى وبكا والربع الاطلال الذاهب بالكلية
والبالى الذى بقيت اثاره **قوله** الثامن عطف ما حقه التثنية او الجمع في الشرح وفى قول المص ما حقه التثنية اشارة
الى ان مثل هذا الواقع في البيت خارج عن حده وانه على ما لا ينبغى وفيه نظر فيه التسهيل ان العطف شايع بدون شذوذ
واقول ان المص يعنى ما الاصل ان يثنى او يجمع وان كان العطف فيه ليس بشاذ **قوله** ان الرزية لا رزية مثلها الرزية
بالهمز المصيبة ويجوز تخفيف الهمزة بقلبها ياء وادغام الياء الاولى فيها والمراد باحد المحمدين ولد الحجاج بن يوسف وبالاخر اخو
الحجاج روى انهما نعيا اليه في يوم واحد فقال سبحان الله محمد ومحمد في يوم **قوله** اقمنا بها اه في الشرح ذكر الشريف قاضى
الجماعة بغرناطة ابو القسم محمد السبتى في شرحه مقصورة حازم ان ابا نواس مر بالمداين بعد الحسين قال بعض اصحابه
فدخلنا ايوان كسرى فرايا اثارا في مكان حسن تدل على اجتماع كان لقوم فقلنا فاقمنا ثمانية ايام وسالنا ابا نواس صفة
الحال فقال ودار ندامى عطلوها وادلجوا بها اثر منهم جديد ودارس مساحب من جر الزقاق على الثرى واضغاث ريحان جنى
ويابس ولم ادر منهم غيرها شهدت به بشرقى ساباط الديار البسابس حبست بها صحبى فجمعت شملهم وانى على امثال تلك
لحابس اقمنا بها يوما ويوما وثالثا ويوما له يوم الترحل خامس تدار علينا الراح في عسجدية حبتها بانواع التصاوير فارس
قرارتها كسرى وفى جنباتها مها تدريها بالقسى الفوارس فللراح ما زرت عليه جيوبها وللماء ما دارت عليه القلانس
وفى هذه الحكاية تصريح بانهم اقاموا ثمانية ايام وعليه فينبغى ان يكون الضمير من قوله يوم الترحل خامس يعود الى مجموع الاربعة
المتقدمة يعنى ان يوم الرحيل خامس لما ذكر من الايام الاربعة ويجعل يوم الترحل من ايام الاقامة باعتبار وقوع الاقامة
في معظمه انتهى وندامى جمع ندمان في الصحاح نادمنى على الشراب فهو نديم وندمان وجمع النديم ندام وجمع الندمان ندامى
وادلج القوم ساروا من اول الليل وادلجوا بتشديد الدال ساروا من اخره والزقاق بكسر الزاى وبالقاف جمع كثرة للزق
وهو السقا وجمع قلته ازقاق والثرى بالمثلثة التراب الندى واضغاث بمعجمتين وفى اخره مثلثة جمع ضغث بكسر اوله
وهو قبضة حشيش مختلطة الرطب باليابس والجنى الرجع جنى والساباط سقيفة بين حائطين تحتها طريق وهو هنا
ساباط كسرى الذى بالمداين وهى المراد هنا بالديار والبسابس جمع بسبس بموحدتين ومهملتين وهو القفر والعسجدية
نسبة الى العسجد وهو الذهب وفارس الفرس بالضم وفى الحديث وحده منهم بنات فارس والروم والمها بالفتح جمع مهاة وهى البقرة
الوحشية وتدريها بالدال المهملة تستتر منها ماخوذ من الدرية وهى دابة يستتر بها الصايد فاذا امكنه الصيد رمى قال الاصمعى

همو ذو الجيوب بجيم مضمومة فمثناة تحتية جمع جيب وهو موضع الادراد من القميص ونحوه ومعنى البيت الاخر انهم كانوا يصبون
الراح في العسجدية الى ان يصل الى جيوب مصاورا لفوارس ويصبون الماء على الراح الى ان يصل الى نديها والغرض كثرة الراح
وقلة الماء الممزوج به قوله والجواب ثمانية في الشرح الصواب ان ايام الاقامة سبعة لان الثامن وهو خامس اليوم الرابع
يوم رحل لا يوم اقامة وقد يعتذر عن هذا بان تجعل يوم الترحل من ايام الاقامة باعتبار وقوع الاقامة في بعضه قوله
ودنيا يكهاني هذا الحكم ام المتصلة في الشرح هذا اعتراف منه بان الواو غير منفردة بهذا الحكم معارض قوله لا تنفرد من
ساير احرف العطف بما ذكره واقول قوله اولا بناء على ما قاله غيره من النحاة وقوله هنا اعتراض عليهم قوله ودنيا يكهان هذا الحكم
الاجزجي في الشرح يرد عليه ما ورد على الذي قبله واقول يجاب عنه بالجواب الذي مثله قوله وزججن الحواجب
والعيونا تمامه هذا عجز بيت صدره اذا ما الغانيات برزن يوما ومعنى زججن دققن وطولن قوله اذ التقدير فقد من اليمن
صاعدا فالفاء عاطفة عاملا احذف وبقي معموله على عامل الحذف لكنه لم يجمع بين المتعاطفين معنى واحد كما جمع بين التزجيج
والتكحيل العينين قوله والفى قولها كذبا ومينا هذا عجز بيت صدره وقددت الاديم لراهشيه وهو من قصيدة
لعدي بن الابرش يذكر فيه عذر الزباء بجذيمة الابرش والبيت في قصة قتل الزباء بجذيمة وسنذكرها ان شاء الله تعالى في
الباب الخامس والكذب والمين بمعنى واحد والتقديد التقطيع والراهشان بالشين المعجمة عرقان في باطن الذراعين في
الميم راهشيه وحذا التي الجذيمية وفي قددت وفي قولها الزباء قوله وزعم بعضهم ان الرواية كذبا مبينا قال بهاء الدين
السبكي هذا اوفق لبقية القصيدة لان ابياتها كلها مكسورة بها ما قبل الباء بخلاف ما رواه الجمهور والظاهر انه وهم قوله
والرابع عشر عطف المقدم على متبوعه للضرورة كقوله الا يا نخلة الخ انشد المص عجز هذا البيت في الباب السادس عند ذكر الامور
التي اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها وحكى عن ابي الفتح ان الاولى حمله على العطف على ضمير الظرف لا على تقدم
المعطوف على المعطوف عليه واعترض بانه يتخلص من ضرورة باخرى وهي العطف مع عدم الفصل وفي الشرح لا نم ان مثل
هذا العطف ضرورة بدليل قول بعض العرب في النثر مررت برجل سواء والعدم وبدليل قول عمر بن ابي ربيعة قلت اذ اقبلت
وزهر تهادى وقول جرير ما لم يكن واب له لينالا قال ابن مالك وهذا فعل مختار لا مضطر اذ من الممكن نصبه مع واب واقول العطف
الذي قال المص انه ضرورة هو العطف على الضمير المستتر في الظرف من غير فصل كما في البيت الذي مطلعه الا يا نخلة وظاهر ان ما ذكر
في الشرح من الدليل على انه ليس بضرورة ليس كذلك وفي الشرح وكلام المص صريح في ان الواو تنفرد بهذا الحكم عن ساير احرف العطف
وفي شرح المفتاح للتفتازاني وتقديم المعطوف جائز بشرط الضرورة وعدم التقدم على العامل وكون العاطف احد الخمسة
اعني الواو والفاء وثم واو ولا صرح به المحققون هذا كلامه انتهى ما في الشرح قوله وفيه بحث سياتي بعينه في اواخر
الكتاب في القاعدة الثانية منه وهو ان الذي عليه المحققون ان خفض الجوار يكون في النعت قليلا وفي التوكيد نادرا ولا
يكون في النسق لان العاطف يمنع التجاوز قوله كالناس مجرم عليه وجارم هذا عجز بيت صدره وشتى مولانا ونعلم انه وقد
تقدم الكلام عليه في اول قوله قوله والانات فاخر الهاء ثاء بنون وهمزة مفتوحتين اي بعدت والغليل حرارة العطش والمراد
بها هنا مطلق الحرارة ويقع البيت في بعض النسخ بدون وقال الواو لا بد منها للوزن قوله ونقول يحتمل ان الاصل فاختر من
الصبر البكاء وفي الشرح ويحتمل وجها اخر وهو ان يكون البكاء معمولا لفعل محذوف والتقدير واترك البكاء ويدل عليه السياق
والسباق فان الامر باختيار الصبر في المعنى بترك البكاء وقوله ان البكاء اشفى للغليل اشار الى ذلك قوله وقال الشاطبي في باب
البسملة وصل واسكتا هذا بعض بيت من الشاطبية وهو وصلك بين السورتين فصاحة وصل واسكتن كل جلاياه حصلا

دالفا

والفاء فصاحة رمز حمزة واشار بالمصراع الاول الى ان حمزة يصل بين السورتين ولا يفصل بينهما بالبسملة والكاف من كل والجيم
من جلاياه والحاء من حصلا رمز لابن عامر وورش وابي عمرو قوله والثاني ان يكون معمولا لجار مجرور كقولهم انت اعلم ومالك وبعت
الشاء شاة ودرهما فالجماعة وهو ظاهر جماعة لان المعنى عليه مع خلوه من الحذف والتقدير قال المص في الباب الخامس في
الخاتمة التي عقدها للحذف والوجه فيه ان الاصل مالك ثم انيبت الواو مناب الباء قصدا للتشاكل اللفظي لا للاشتراك المعنوي كما
قصد بالعطف في نحو واحلكم بين خفض على القول بان الخفض للجوار وقال الرضي ولا يجوز النصب في انت اعلم ومالك لانك لم تقصد
فيه مصاحبة المخاطب في العلم بماله والتقدير الاصلي فيه انت اعلم بحال مالك فانت ومالك ثم خفف بحذف معمول اعلم وحذف
المبتدا المعطوف عليه مالك لقيام القرينة على كلا المحذوفين ويقرب من ذلك حذف الجزء الثاني من المركب المضاف اليه والجزء
الاول من المركب المضاف اليه في نحو ثالث عشر ثلاثة عشر وقولنا فانت ومالك مثل كل رجل وضيعته اي فانت ومالك
مقترنان والمعنى انا لا ادخل بينك وبين مالك ولا اشير عليك بما يتعلق باصلاحه فانت اعلم بما يصلحه ومنه انت اعلم وربك
وهذا يستعمل في التهديد اي انت اعلم بربك فلعل الجزاء عليه بما علمه من تركك مكافاة للمجرمين فانت وربك اي انتما مقترنان
فانا لا ادخل بينكما ولا ادعوه عليك فانه حسبك وهذا المعنى ابلغ ما يكون في باب التهديد وقال عبد القاهر المعنى انت
اعلم وربك بمجازيك فهو عنده على تقدير حذف خبر المبتدا من الجملة الثانية وليس ما ذهب اليه بذاك كما قيل ان تقديره
انت اعلم مع ربك وربك اعلم منكما وهو ابعد مما تقدم من حيث المعنى المفهوم من انت اعلم وربك انتهى وفي التعليق قلت واما
بعت الشاء شاة ودرهما فيمكن ان يكون على حذف عامل في شاة وعامل في درهما اي بعت شاة ولمدت درهما وحذف الناصب في الوصفين
لقيام الدليل عليه وفي الشرح واستظهار المص لكونها بمعنى الباء المسائل التي ذكرها غير ظاهر واقول بل هو ظاهر لما ذكرنا قوله فالخارزنجي
هو بخاء معجمة فالف فراء ساكنة فزاي مفتوحة فنون ساكنة فجيم فيا النسبة الى خارزنج وهي بلد ذكرها صاحب القاموس قوله
والصواب ان الواو فيهن للمعية كما سيأتي يعني في الباب الرابع في اخر اقسام العطف قوله اذ لو كانت واو العطف لانتصب نحو ولا
تصب والجزم بيد كما قرا الاخوون والنزوم عطف الخبر على الامر في نحو واتقوا الله ويعلمكم الله وفي الشرح يمكن منع هذه
الملازمة في الكل اما في قوله ونقر فلاحتمال ان يكون معطوفا على ما تعلق به لنبين لكم اي نفعل ذلك لنبين لكم القدرة الباهرة
ونقر في الارحام ما نشاء واما في لم وبدركم فلاحتمال ان يكون المعتمد بالعطف مجموع الجملة المشتملة على الشرط والجزاء لا جملة
الجزاء فقط واما في البقية فبناء على جواز تخالف الجملتين المتعاطفتين بالخبرية والانشائية على ما ذهب اليه جماعة انتهى
قوله وهذا متعين للاستيناف في الشرح هذا حاصل كلام ابن الحاجب ويحتمل ان يكون يقصد في الاصل منصوبا بان مضمرة
وان وصلتها عطف على ان وصلتها المتقدمة عليه اي عليه ان لا يجوز وعليه ان يقصد اي يعدل ثم حذفت ان ورفع الفعل
كما في قوله ومن اياته يريكم البرق وقولهم تسمع بالمعيدي وقد سبق في فصل لو ان ابن مالك حكى الخلاف في كون ذلك قياسا وفي الصحاح
قال الاخفش ينبغي ان يقصد مثلما احدث اراد ينبغي ان يقصد موضع ينبغي رفع لوقوعه موقع المرفوع وقال الفراء رفعه للمخالفة لان معناه
يخالف لما قبله تخولف بينهما في الاعراب انتهى كلامه واول الحكم بتعين الاستيناف هنا انما هو بناء على الظاهر وعدم تقدير شيء في الكلام
قوله لانه لو نصب كان المعنى لا تجمع بين كل العقوبتين وترك لما نهى عنه وهذا باطل لان طلب ترك العقوبة انما
هو الحال فاذا تقيد ترك المنهي بالحال لم يحصل غرض الموت في الشرح وقد يقال هب ان الطلب واقع في الحال الا انه انشاء لكن المطلوب
مستقبل قطعا كانه لو كان موجودا في الحال لزم الامر بتحصيل الحاصل وهو محال واذا كان مستقبلا جاز النصب والمعنى لا تجمع في المستقبل
كفك عن العقوبة وكفك عن العود الى المنهي عنه واقول بعد تسليم ان قوله في الحال متعلق بطلب لا بالترك ان المطلوب هنا تحصيله

في الحال ايضا اما على القول بان الامر يتعلق العود فظاهر واما على القول بانه ما يقتضيه فلان هذا الكلام لا يقوله الا من هو موثوق اريد معاً متعدد
ذلك انا بريد انرك في الحال كان في الاستقبال **قوله** ولو قدرت للعطف لا نقلب المدح ذما لان الواو اذا كانت للعطف كان المعنى انهم
لم يفيد واسبوفهم حال عدم كثرة القتال ومفهومه انهم اعد وها حال كثرتهم وهذا مدح بالشجاعة وحصول المراد من كناية الاعداء دف
الشرح ولقايل ان يمنع الفساد بناء على انه لم يخبر بعدم كثرة القتلى بها مطلقا بل قيد ذلك بقوله حين سلت ولا شك انها في حال اخراجها
من الاغماد لا يقع القتلى بها وانما يقتل بها بعد ذلك فيحمل الكلام على مقاومة الشك اي لم يكن القتل بها بقرب سلها يشير بذلك الى
ثبات اصحابها وعدم تسرعهم وانهم لا يقدمون على القتل بارتسال سيوفهم لان الغرض قتل الاكفاء ومن يتحرج بقتله فانك
لم يشيموا سيوفهم صفة رجال فيلزم ان يكون في الجملة المعطوفة عليها رابطة بربطها بالموصوف ولا رابط فلذلك الرابط موجود بطريق
التقدير او النيابة بان يجعل التقدير ولم يكثر القتلى منهم او بان يجعل الالف واللام نائبة عن ضمير مضاف اليه والاصل ولم يكثر
قتلاهم انتهى واقول لا يخفى ما فيهما منعه للفساد من البعد والتكلف والاحسن ان يمنع الفساد بناء على انهم لا يقتلون الا اكفاءهم
وهم قليل **قوله** وليس النصب بها خلافا للجرجاني الصحيح ان نصب المفعول معه بما قبل الواو من فعل او شبهه بواسطة الواو
وذهب الجرجاني الى انه بالواو ورد بانه لو كان بالواو لاتصل الضمير بها في نحو سرت واياك وذهب الزجاج الى ان النصب بفعل مضمر
بعد الواو تقديره بلابس وضعف بان فيه احالة الباب اذ المفعول معه المنصوب بلابس مفعول به وقال الكوفيون انه بالخلاف
وهو ان ما بعد الواو مخالف لما قبلها الا ترى ان قولك استوى الماء والخشبة لم يرد به ان الخشبة ارتفعت كالماء بل ان الماء
ارتفع الى ان بلغها وضعف بان الخلاف معنى والمعاني المجردة لم يثبت النصب بها وقال الاخفش انتصابه انتصاب الظرف لان
الاصل رجع مع النيل فلما جيء بالواو موضع مع انتصب الاسم انتصابها مع **قوله** ولم يات في التنزيل بيقين بل الى
فيه باحتمال **قوله** موجب التقدير في الوجهين ان اجمع لا يتعلق بالذوات بل بالمعاني في الشرح قال ابن سيده في المحكم يقال
جمع الشيء عن تفرقة جمعه واجمعه وذكر استعمال الاجماع في المعاني مثل اجمعت القوم روح فيمكن ان يكون شركاؤكم معطوفا على
امركم من غير تقدير وكذا يقال فيما رواه ان يكون اجمع مشتركا فاذا جعلت الواو في الاية لعطف مفرد على مفرد لزم استعمال المشترك
في معنييه معا انتهى واقول جاز ان لا يكون اجمع مشتركا بل يكون للقدر المشترك بين الذوات والمعاني **قوله** والواو الداخلة
على المضارع المنصوب لعطفه على اسم صريح او مؤول في الشرح جزمه بانه للعطف مع قوله بعد ذلك والحق ان هذه واو العطف يشعر ان
الواو المتكلم فيها ليست كذلك وقد جوز ان لا يتأتى للعطف نحو قال او لا يتأتى او الصرف لا العطف ثم قال الحق انها واو العطف
النام الكلام انتهى واقول العطف الاول بالمعنى اللغوي والثاني بالمعنى الاصطلاحي فلا تنافي ولو سلم ان الاول بالمعنى الاصطلاحي
فانما ذكره لينبه من اول الامر على ما هو الحق **قوله** كقوله ولبس عباءة اه تقدم الكلام عليه في فصل لو والضمير في كقوله للقائل
والالف الداخلة كقولها لان قايله ميسون **قوله** لا تنه عن خلق وتاتي مثله هذا صدر بيت عجزه عار عليك اذا
فعلت عظيم وبعده ابدا بنفسك فانهها عن غيها فاذا انتهت عنه فانت حكيم فهناك يسمع ما تقول ويقتدى بالقول منك وينفع
التعليم **قوله** والحق ان هذه واو العطف كما سيأتي بحثه في باب التوابع في اقسام العطف عند الكلام على العطف على المعنى
المعنى الداخل الا انها في الاولى عاطفة لمصدر مقدر على مصدر صريح وفي الثانية عاطفة لمصدر مقدر على مصدر متوهم وانما
ان بعدها في الاول جائز وفي الثاني واجب في شرح الرضي لما قصد في واو الصرف معنى الجمعية نصبوا المضارع ليكون الصرف
من سنن الكلام لتعذرها اول الامر الى الغالب للعطف فهي اذن اما واو الحال واكثر دخولها على الاسمية فالمضارع بعدها في
تقدير مبتدأ محذوف الخبر وجوبا بمعنى تعرّدا ثم يتبقى ثابت اي حال الثبوت تبقى واما بمعنى مع اي ترتع ثبات كالمصدر وان المفعول

فان اراد بالابتداء والاستئناف يعني ان مكيا
ان اراد هنا بالابتداء معنى الاستئناف فلم
يرد به واو الحال الداخلة على الجملة الاسمية
يكون مساويا في الوهم لا في البقاء الا انه يريد منه
حين قوله بايدي رجال لم يشيموا سيوفهم ولم المضارع
سمت السيف بكسر الجيم اغمدته ويقال شمته
ايضا بمعنى سللته فهو من الاضداد ح ع

فيه تنافر فان قوله دخل على المضارع المنصوب ان هذه واو العطف

ان هذه واو العطف

في المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعد الواو ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر متصيد من الفعل قبله كما قال النحاة اي
لكن جيئا منك وجيئا مني لم يكن فيه نصوصية على معنى الجمع انتهى **قوله** وليلى كموج البحر ارخى سدوله هذا صدر بيت لامرئ القيس
عجزه علي بانواع الهموم ليبتلي والسدول جمع سدل وهو الستر وعلى يتعلق بارخى والباء في بانواع للمصاحبة ويبتلي بمعنى يختبر **قوله** والصحيح
انها واو العطف قال الرضي اما الفا وبل فلا خلاف عندهم ان الجر ليس بهما بل برب المقدرة بعدهما لان بل حرف عطف بها على ما قبلها
والفا جواب الشرط واما الواو فالعطف ايضا عند سيبويه وليست بجارة فان لم يكن في اول القصيدة والرجز فالعطف ظاهر وان كانت
في اوله فكقوله وقاتم الاعماق فانه يقدر معطوفا عليه كانه قال رب هول اقدمت عليه وقاتم الاعماق وعند الكوفيين انها كانت
حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها الصرور بمعنى رب ولو كانت للعطف لجاز اظهار رب بعدها كما جاز
بعد الفا وبل وهذه الواو عندهم كانت حرف عطف قياما على الفا وبل لكنها صارت بمعنى رب فجرت كالجر ومع ذلك لا يجوز
دخول حرف العطف عليها بخلاف واو القسم فانه لم يكن في الاصل واو العطف فلذلك جاز دخول واو العطف والفا وثم عليها
نحو ووالله فوالله ثم والله **قوله** وقاتم الاعماق خاوي المخترق تقدم الكلام عليه في النون المؤكدة **قوله** واجيب بجواز تقدير العطف على شيء في نفس المتكلم واجب بجواز
اسقاط الواو اي ابيات ابي نواس اولها الست الفضايد **قوله** والله لولا امرؤ ما حبته ولا كان ادنى من عبيد ومشرق هذا صدر بيت مستخرج وقبله لحب ابا
مروان من اجل تمره واعلم ان الرقى بالمرازق وهما العيلان بن شجاع النهشلي وقد انشد صاحب الصحاح هكذا باختلاف حركة
الروي بالضم والكسر وهو العيب المسمى بالاقواء ورواه العباس بن المبرد وكان عياش منه ادنى ومشرق بغير اقواء **قوله** على القول
الاول هو القول بزيادة الواو كما ان القول الثاني هو عدم زيادتها **قوله** فاما العز اسعاه جهر العظم اصلاحه من الكسر
وحقا لما مفعول لاجله مصدر حاقط بمعنى رابت وفي الشرح ويمكن في البيت جعل الواو عاطفة لا زائدة والمحذوف المعطوف عليه محذوف
اي يهل المرء بحبوه كرمه **قوله** ولقد رمقتك في المجالس كلها اه ورمقتك نظرت اليك ويعني بقصد ناي بسوء **قوله** واذا ما
مثلهم بشر هذا احد بيت وهو فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر **قوله** قيل وانما فتحت لهم قبل مجيئهم اكراما
لهم عن ان يقفوا حتى يفتح لهم في الشرح وورد في الحديث ان النبي اول من يقرع باب الجنة فيفتح له وقضية ذلك انها لا تفتح لاحد قبله
فلو كان المراد بالفتح قبل المجيء الاكرام لكان عليه السلام احق الخلق به وقد يقال ان المراد بالابواب التي تفتح قبل مجيئهم هي ابواب منازلهم من الجنان
والذي لا يفتح لاحد قبل النبي هو ما كان من المحيط التي يفضي منه الى المنازل فيندفع السؤال وفي الكشاف وقيل ابواب جهنم لا
يفتح الا عند دخولها واما ابواب الجنة فمتقدم فتحها بدليل قوله جنات عدن مفتحة لهم الابواب فلذلك جيء بالواو كانه قيل حتى اذا
جاءها وقد فتحت ابوابها قال الطيبي اراد ان جهنم محبس لاهلها ومن عادات الحبس ان لا يفتح الا للداخل فيه او الخارج منه فلهذا تاخر فتحها
بمجيئهم واما الجنة فلان من فيها من الحور والولدان يتشوقون الى اهلها ويتطلعون الى لقائهم فيفتحونها قبل مجيئهم استبشارا بهم **قوله**
والظاهر ان العطف في هذا الوصف بخصوصيته انما كان من جهة ان الامر والنهي من حيث هما امر ونهي متقابلان بخلاف بقية الصفات
في الصحاح خصه بالشيء خصوصا وخصوصية والفتح افصح وخصيصى وفي الشرح ليس التقابل شرطا لصحة العطف وجنسية يكون بين هذين
الوصفين المتقابلين دون بقية الاوصاف موجها ويكفي في العطف التغاير ويبقى السؤال عن اختصاص هذين بتوسط العاطف
بينهما واقول لا يريد المص ان التقابل شرط لصحة العطف ولا شرط حسنه وانما يريد هذين الوصفين لما امتازا بالتقابل عن بقية الاوصاف
موجها ويكفي في العطف التغاير ويبقى السؤال عن اختصاص هذين بتوسط العاطف بينهما واقول لا يريد المص ان التقابل شرط لصحة العطف
ولا شرط حسنه وانما يريد هذين الوصفين لما امتازا بالتقابل من بقية الاوصاف المذكورة امتازا بالعطف اظهارا للامتياز عما على
بقية الاوصاف **قوله** فاشار الى الاعتداد بكل من الوصفين وانه لا يكفي منه ما يحصل في ضمن الاخر في الشرح يمكن ان يقال لا نسلم

ان العاطف هو المقتضى للاعتداد بكل منهما بل لو ذكر من غير عاطف كان الاعتداد بكل حاصلا والذى قاله ابن المنير ان الله تعالى لما اراد
تفخيم شان الامر بالمعروف عدا وضاعفه وان كان احد الوصفين يتضمن الاخر نبههما الرديف عليهما بقدره فدخلت الواو في الوصف الثانى
للتغاير بين الوصفين بتضمن الاخر نحيهما في اللفظ انتهى ما في الشرح وفى تفسير البيضاوى في قوله والناهون عن المنكر والعاطف ههنا
للدلالة على انه جامع ما عطف عليه في حكم خصلة واحدة كانه قال الجامعون بين الوصفين وفى قوله تعالى والحافظون لحدود
الله للتنبيه على ان ما قبله مفصل الفضايل وهذا مجملها قوله ثلاث قالوا سبع في ثمانية اى سبع اذرع في ثمانية اشبار الاشارة بذلك
الى كون السبعة عندهم عددا تاما لكونه وجه تعليل وتوهم هذا به خفاء وعدم ظهور فلذا اسقط بعض الفضلاء من نسخته كلمة
في واثبت مكانها واوا وهو غير ظاهر لان ذلك لا يلايم ما بعده وهو قوله اى سبع اذرع في ثمانية اشبار ولان ما رايناه من نسخ
المغنى سوى نسخة هذا الفاضل وفيما رايت من نسخ اعراب البقاء ومن نسخ الصحاح انما هو بكلمة في الا انه مذكور في الصحاح في فصل
الدال المعجمة من باب العين دليلا على تانيث الذراع وهو ظاهر ويمكن ان يكون وجه ما قال ابو البقاء ان الثمانية اشبار اقل عددا
من السبع اذرع والاقل لا يكون ظرفا للاكثر وقد جعل ههنا ظرفا له وما ذاك الا لان السبعة عدد تام لا تفاوت الثمانية بعد تمامه يجعل
في ظرف حفظه وصيانته قوله ذكرها القاضى الفاضل هو عبد الرحمن بن على بن الحسن بن احمد بن الفرج بن احمد محى الدين
ابو على اللخمى العسقلانى المولد المصرى الدار كانت ولادته في خامس عشر جمادى الاخرى سنة تسع وعشرين وخمسمائة بمدينة
عسقلان وتولى ابوه القضاء بمدينة بيسان ولذلك نسبت اليها ثم قدم الديار المصرية وتعلق بالانشاء ثم تنقلت به الاحوال الى
ان صار صاحب ديوان الانشاء في دولة السلطان صلاح الدين يوسف بن ايوب وبعده فانه استمر كذلك عند الافضل نور الدين
ولم يزل كذلك الى ان وصل العادل واخذ الديار المصرية فعند دخوله القاهرة توفى القاضى الفاضل وذلك في ليلة الاربعاء سابع
شهر ربيع الاول سنة ستمائة وخمسمائة بالقاهرة فجاة وكان من محاسن الزمان قوله والصواب ان هذه الواو وقعت
بين صفتين حكى ابن المنير في الانتصاف عن شيخه ابى عمرو بن الحاجب ان القاضى الفاضل كان يعتقد ان الواو في هذه الاية واو
الثمانية وكان يتبجح باستخراجها زائدة على المواضع الثلاثة المشهورة اية براءة واية الكهف واية تنزيل قال ابن الحاجب ولم يزل الفاضل
يستحسن ذلك من نفسه الى ان ذكره يوما بحضرة ابى الجود النحوى المقرى فبين له انه واهم في عدها من ذلك القبيل واحال البيان على
المعنى الذى ذكره الزمخشرى من دعاء الضرورة الى الاتيان بها ههنا لامتناع اجتماع الصفتين في موصوف واحد وواو الثمانية
ان ثبتت فانما ترد بحيث لا حاجة اليها الا الاشعار بتمام العدد الذى هو السبعة فانصف القاضى الفاضل واستحسن ذلك منه
قوله وهذه الواو اثبتها الزمخشرى ومن قلده في الجنى الدانى وهو معترض من جهة ان دخول الواو على الصفة لم يقل به احد
من النحويين انتهى وفى شرح التسهيل لابن مالك ما ذهب اليه جار الله من توسط الواو بين الصفة والموصوف فاسد لان مذهبه
في هذه المسئلة مذهب لا يعرف من البصريين ولا من الكوفيين معول عليه فوجب ان لا يلتفت اليه وايضا انه معلل بما لا يناسب
وذلك ان الواو تدل على الجمع بين ما قبلها وما بعدها وذلك مستلزم لتغايرهما وهو ضد لما يراد من التوكيد فلا يصح ان يقال
للعاطف مؤكد وايضا لو صلحت الواو لتاكيد لصوق الموصوف بالصفة لكان اولى المواضع بها موضعا لا يصلح للحال نحو ان رجلا
رايه سديد لسعيد فرابه سديد جملة نعت بها ولا يجوز اقترانه بالواو لعدم صلاحيتها للحال بخلاف ولها كتاب معلوم فانها جملة
تصلح في موضعها الحال لانها بعد نفى قال نجم الدين سعيد في الوجه الاول النجار الله العلامة اعرف باللغة مع انه لا يلزم من عدم
العرفان بالمعول عليه عدمه وعلى الثانى ان تغاير الشيئين لا ينافى تلاصقهما والجملة التى هى صفة لها التصاق بالموصوف والواو اكدت
الالتصاق باعتبار اتفاق اصلها الجمع المناسب للالتصاق لا لانها الان عاطفة وعلى الثالث ان المراد من الالتصاق تسليل التصاق اللفظ

استمر على ما كان عليه ولده الملك العزيز ربما توفى الملك العزيز ابنه

كما نهما ابن مالك بل المعنوى وبالواو تاكد الثانى دون الاول وفى الشرح قول اعرف باللغة مجرد دعوى مع انها لو سلمت لا تصلح لرد ان
هذا المذهب غير معروف لبصرى ولا كوفى واما وجه الرمان فيقال بل هو معروف وبين من قال به منهم قوله اذ لا يجوز التفريع
بالصفات سيذكر المص معنى ما ذكره هنا في اخر الباب الثانى باسبع مما ذكره هنا وقد ذكرنا نحو شيئا من ذلك عند الكلام على ان
المكسورة الخفيفة قوله شربنا به في الصحاح وبنات نعش الكبرى سبعة كواكب اربعة منها نعش وثلاث منها بنات نعش
الصغرى وقد جاء في الشعر بنو نعش وانشد ابو عبيدة تمزز بنجاد الديك بدعو صاحبه اذا ما بنو نعش دنوا فتصوبوا واتفق
سيبويه والفراء على ترك صرف نعش للمعرفة والتانيث وفى الشرح الظاهر ان المراد ترك الصرف جواز الاوجه بالا انه ثلاثى ساكن
الوسط كهند يجوز منه الامران انتهى والصواب الاول قوله بنو الابنات يعنى بنات الذى هو بعد هذا الاسم الذى
هو بنات نعش قوله والذى سوغ ذلك ان ما فيه من تغيير نظم الواحد مشبه لجمع التكسير الاشارة بذلك الى بنو وكان
الجزء المجرور يبنى عائد اليه وما اسم ان وشبه يشتد به الموحدة خبرها وان مع اسمها وخبرها خبر الذى سوغ وفى بعض النسخ
والذى سوغ ذلك ما فيه بدون ان وعلى هذه النسخة فما فيه خبر الذى سوغ وجملة شبهه بجمع المكسر في محل نصب على
الحال ولا يصلح ان يكون هذه الجملة خبرا عما فيه والمجموع خبر عن الذى سوغ لانه لا رابط لهذا المجموع بالمبتدا اعنى الذى سوغ
قوله بلومونه اشترا النخيل اهل القوم اسم تفضيل للمفعول اى وكلهم الكرم علومية ويروى اشترا النخيل بياء ساكنة
بعد اشترا هو فاعل المصدر ويروى بدل قومى اهلى قوله اكلت سلناة الكلاب بهذا العشب والوبيل الذى يستوخم
ولا يوافق المزاج قوله وحملها على غير هذه اللغة اولى هكذا وقع في بعض النسخ بتثنية الضمير المضاف اليه حمل وهو الملهم مما وقع
في بعض اخر بافراده وتانيثه قوله ففيه احد عشر وجها كان تجعل النصب على اضمار اعنى واعنى وجها واحدا لانهما في المعنى لذلك
ولولا ذلك لقال اثنى عشر وجها قوله وكونه بدلا من الواو الاولى مثل اللهم صل عليه الرؤف الرحيم يعنى مثله في كونه بدل
اسم ظاهر بدل كل من ضمير غايب قوله واولى اذا كان سبب حذفها بان ان الاتى جمع كان لحاقها هنا اولى لان الجمع بحسنه يعنى
انه لو سمع الامع ما لفظه جمع حقيقة ان يصح مع ما معناه فقط جمع من باب اولى لان سبب دخول هذه الواو معنى الجمع دون
لفظه في الفاعل كما ان السبب في دخول تاء التانيث في الفعل بيان معنى تانيث فاعله دون لفظه فقط قول الشارح لا يرد ما قاله
فان ابا حيان منع واستند الى عدم سماع هذا التركيب من العرب ولا يقدح في كلامه هذا القياس لقيام الفارق وذلك ان
الجمع يراعى لفظه تارك يؤتى معه بعلامة الجمعية في الفعل المسند اليه جمع واما من فافادتها للجمع باعتبار معناها واعتبار المعنى
بدا عليه والمص معترف بضعف هذه اللغة فلا ينبغى حمل التنزيل عليها قوله وقد اسلماه مبعد وحميم هذا عجز بيت صدره
تولى قتال المارقين بنفسه واراد بالمارقين الخوارج من مرق السهم من الرمية خرج منها وفى الشرح والمبعد اسم مفعول اريد
به من ابعد عن بيت هذا المسلم انتهى وفى بعض النسخ تصحيح بكسر العين ايضا على انه اسم فاعل بمعنى البعيد عن بيت هذا المسلم والحميم
القريب الذى يهتم بامره قوله لانك لا تعطف المبين على المخصص لان عطفه عليه يشعر بانه اخص وهو ليس كذلك قوله
من عوا سلكوا ادنوا فانظر هذا عجز بيت صدره وان حجت ما بنى الهوى بصرى وحوت بفتح الحاء المهملة وسكون الواو بعده
تحتية ثم دوعا البيت نحاوك المخزا ايضا وهو متعلق بادنوا قوله سقيا الخبايا الخيام هذا عجز بيت صدره ومتى
كان الخيام بذى طلوح وفى الصحاح الجمة بيت تبنيه العرب من عيدان الشجر وفى القاموس وايضا كل بيت مستدير او ثلاثة
اعواد او اربعة تلقى عليها الثمام ويستظل بها في الحر والطلوح جمع طلح وهو شجر عظيم له شوك قوله كقراءة قنبل واليه النشور وامنتم قال
فرعون وامنتم ابدل قنبل همزة الاستفهام واوا في هذين الموضعين لوجود الضمة قبلها ثم هما وعنه في الهمزة التى بعد هذه الواو المبدلة من

الوضعين لوجود الضمة قبلها من همزة الاستفهام اربعة اوجه تخفيفها وتسهيلها وابدالها الفا واسكانها ولا محل ان ابداله لوجود الضمة
كما قلنا لو بيدل وقال المتم بل قراءة قنبل بلفظ الجزء في الشعر انها همزة الاستفهام وهو بعدها بعد الهمزة واقول وان جاز بعضهم
استعماله في البدل الحقيقي قال الرضي قيل وقد يستعمل في البدل المحض وهو قليل انتهى قوله وابابي انتاه الاشنب من الشنب
في الصحاح وهي حدة في الاسنان ويقال برد وعذب ويرد ذ ... والزرنب بفتح الزاي وسكون الراء وفتح النون
ضرب من النبات قوله واها لسلمى ثم واها في الصحاح اذا تعجبت من طيب الشيء قلت واها له ما اطيبه قال ابو النجم واها لها ثم
واها واها يا ليت عينها لنا وفاها بثمن نرضي به اباها قوله وقد يقال ذا والتي هي اسم لا تعجب وي كقوله وي كان من يكن له
نشب يحبب ومن يفتقر يعش عيش ضر وذكر صاحب وصف المبتدئ انها حرف تنبيه معناها التنبيه على الزجر كان ها معناها
التنبيه على الخطأ قال العجيجي وبت ان الله ان يكون حرف تنبيه والبيت مدرج من بحر الخفيف لحصر صدره الجامع عجب والنشب
بالمعجمة المال قوله ولقد شفى نفسي اه القيل بكسر القاف القول وعنترها دي رخم عنترة اقدم بكسر الهمز فعل امر
والمعنى تعجب لان الله اعجب بلفظ المضارع وفي الكشاف عند قوله ثم وبت انه مفصول عن كان وهي كلمة تنبيه على الخطا
ومعناه ان القوم قد تنبهوا على خطاهم ثم قالوا كانه لا يفلح الكافرون اي ما اشبه الحال بان الكافرين لا ينالون
الفلاح وهو مذهب الخليل وسيبويه ومذهب الكوفيين ان ويك بمعنى ويلك وان المعنى الم تعلم انه لا يفلح الكافرون ويجوز
ان يكون الكاف كاف الخطاب مضمومة الى وي كقوله ويك عنتر اقدم وانه بمعنى لانه واللام لبيان المقول لاجله هذا القول
قوله كانني حين اه تكلمني بالمثناة الفوقية وفي الصحاح تيم الحب اي عبده وذلله فهو متيم

حروف الالف

قوله توصل اليه باللام كما توصل الى اللفظ بلام التعريف بالالف يعني ان الالف التي هي همزة كما جعلت وصلة للابتداء باللام الساكنة
المفرد فجعلت اللام وصلة للتلفظ بالالف التي هي مدة لتعارضها الاتفاق الالفين في الاسم والمخرج قوله لان كلا من اللام
والالف قد مضى ذكره اراد بمضي ذكره مضيه عند تعدد هذه الحروف اذا وصل المعاد لهذا الحرف الذي الكلام فيه لان
اللام قبله باربعة احرف والالف قبله بستة وعشرين حرفا في الشرح والظاهر ان قول المعلمين لام الف ليس خطا من الوجه الذي
ذكر لان الذي يرجع ذكره لا همزة والف مراد بها الهمزة ولام الف حرف مركب من اللام والالف الهوائي ولم يمض ذكر هذا المجموع
بل ان المراد سرد اسماء الحروف البسيطة لا المركبة انتهى واما عين ابن جني اسم الهمزة الالف لما في اوله كما هو ثم ما يمكن الابتداء به في اول اسمه
قوله امليت من عنده ايادي الخرف بفتح الخاء المعجمة وكسر الراء من الخرف بفتحتين وهو فساد العقل من الكبر يقال خرف
الرجل بالكسر فهو خرف ويكتبان بضم المثناة الفوقية المكسورة قوله واجاب بانه لعله من افواه العامة وفي الشرح نسبة الخرف
الفصيح الى انه اعتمد في النطق بهذا اللفظ على العامة بعيد لا يلتفت اليه واقول ليس ببعيد لان هذا اللفظ صار مشهورا على الالسنة
وهذا العربي لم يقل هذا الشعر الا وهو في الحاضرة ومخالطة العامة قوله لان الخط ليس له تعلق بالفصاحة هذا اشارة
الى جواب سؤال يرد على قوله لعله تلقاه من افواه العامة وذلك السؤال هو كيف يصح تلقي العربي الفصيح جاز ان لا يكون عارفا
بالخط ولا بالالفاظ المتعلقة به لان الخط لا تعلق له بالفصاحة وكيف والعرب الاول فصحا وليس عندهم الخط لان اول من
خط بالعربي على الصحيح مرار بن مرة من اهل الانبار قال الاصمعي ذكروا ان قريشا قيل لهم من اين لكم الكتابة فقالوا من الحيرة وقيل
لاهل الحيرة فقالوا من الانبار وروى الكلبي والهيثم بن عدي ان الناقل لهذه الكتابة من الحيرة الى الحجاز هو حرب بن امية بن
عبد شمس بن عبد مناف جد معاوية وكان يقدم الحيرة ثم عاد الى مكة بهذه الكتابة وقيل لابي سفيان بن حرب ممن اخذ
ابوك هذه الكتابة فقال من اسلم بن سدرة وقال سالت اسلم ممن اخذت هذا الكتاب فقال من واضعها مرار بن مرة ... وشهد

الكتابة

الكتابة قبل الاسلام بقليل والحيرة بالكسر مدينة بقرب الكوفة وكان الانبار فسقط قول الشارح هذا ساقط لان ما صدر عنه
لفظ لا خط ولعل مراد ابي النجم يكتبان لاما والفا وليس مراده لام الالف الذي هو حرف مركب فقصد به لا فيكون قد حذف
التنوين وحرف العطف ووصل همزة القطع كل ذلك لاجل الضرورة ووقف على المنصوب بدون الف ومراده انه تارة يمشي
مستقيما فتخط رجلاه خطا شبيها بالالف وتارة يمشي معوجا فتخط رجلاه خطا شبيها باللام فهذا يمكن ان يحمل عليه قول
هذا العربي ثمانية يعني من البعد والكلف قوله وقد مضى ان التحقيق ان لا يبعد هذا ان مضى ذلك في اول الواو المفردة
ولو قال العوض عن بن لكان احسن قوله الرابع ان يكون علامة الاثنين في نحو الفعل لانه سيقول ان الف التثنية لا
يجوز ان يتقدم هذه الالف التي ترجم لها قوله الفيا عيناك عند القفا هذا صدر بيت عجزه اولى فاولى لك ذا
وافية واولى افعل من الولي وهو القرب والثاني تاكيد للاول وهو دعا معترض بين الحال وهو وادين صاحبها وهو الكاف
في عيناك ووافية فاعله بمعنى المصدر والمعنى انه لكثرة التفاته الى ورائه عند الهرب وجد تعباه عند قفاه ويقال
الفيت الشي وجدته وتلافيته تداركته قوله ودري وما رمتا بداه اه صابني لغة في اصابني يعني انه نظر اليه فاصاب
فؤاده بسهم مخالف لعادة السهام فانه معذب بعدما اهلكه المصاب بسرعة وتلك معجبة باهلاكها المصاب بسرعة
قوله فبينا نسوس الناس اه تقدم الكلام عليه في ما قوله بينا تعانقه الكماة اه تعانقه بفتح المثناة الفوقية
في اوله وفي اخره ها الضمير والكماة بضم الكاف جمع كمي بفتحها وكسر الميم وهو الشجاع المتكمي في سلاحه والروع بالعين المعجمة مصدر
راع الى كذا مال اليه سرا والسلفع بالسين المهملة والفاء من رجال الجسور ومن النساء الجريئة ومن النوق الشديدة قوله
يا من بدا بهذا مثال المنادى المستغاث والامل الراجي لهم فاعل امل يامل بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع يا عجبا
لهذه الفليقة تامة هل تذهبن القوباء الريقة قال ابن السيد وهذا البيت لاعرابي اصابته القوباء فقيل اجعل لها شيئا من
ريقك وتعهدها بذلك فانها تذهب فتعجب من ذلك ويروى هل تغلبن القوباء الريقة برفع القوباء ونصبها فمن نصبها كان
المعنى على ما تقدم ومن رفعها كان المعنى ان الاعرابي كان يعتقد ان الريقة ابرع من القوباء فسمع قائلا يقول ان الريقة لا تبرئها
فانكر ذلك والفليقة على وزن فعيلة بالفاء في اوله والقاف في اخره الداهية والقوباء بضم القاف وفتح الواو وبالمد داء معروف
يتقشر ويتسع ويعالج بالريق قوله حملت امرا عظيما اه هذا مثال المندوب ويقال نعى الينا ابن المؤمنين لنا بالحج حج
بيت الله واعتمرا ونعده فالشمس طالعة ليست بكاسفة تبكي عليك نجوم الليل والقمرا واضطلعت به ... وهو امير
المؤمنين عمر بن عبد العزيز الاموي الامام العادل ولي الخلافة بعهد من ابن عمه سليمان بن عبد الملك في صفر سنة تسع
وتسعين ولما ولي قدمت له مراكب الخلافة فلم يركبها وركب فرس نفسه ومنع من لعن الامام علي بن ابي طالب في الخطبة وكان
ذلك من فعل بني امية وجعل مكانه ان الله يامر بالعدل والاحسان وحج حين مجاب ومات بدير سمعان سنة احدى
ومائة ومناقبه كثيرة ثم اعلم ان المغالبة يبنى الفعل لها على فعل بفتح العين يفعل بضمها نحو ضاربني فضربته ... بني
فاضربه اذا كان الفعل معتل العين واللام فانه يعدل الى يفعل بالضم بل يبقى بالكسر نحو باعني فبعته ابيعه وراماني فرميته ارميه
وعلى هذا حمل الجوهري قول جرير يبكي عليك نجوم الليل والقمرا اي ان الشمس غلبت نجوم الليل والقمر في البكاء ويجوز ان ينتصب
نجوم الليل بكاسفة اي انها لم تكسف نجوم الليل والقمر لعدم ضوئها وقيل بدال الواو التي بمعنى مع اي الشمس تبكي مع نجوم الليل
والقمر ثم حذفها وهذا بعيد قوله ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا هذا عجز بيت للاعشى صدره وذا النصب المنصوب
لا تنسكنه اي لا تسكن له اي لا تذبح نسكه تتقرب بها اليه قوله من طلل كالاتحمي انهجا هذا عجز بيت صدره ماهاج

ما هاج اشجانا وشجوا قد شجى والاشجان جمع شجن بفتحتين وهو الحزن والشجو ايضا الحزن يقال شجاه يشجوه شجوا اذا احزنه
والطلل ما شخص من آثار الديار والاتحمي بهمزة مفتوحة فمثناة فوقية ساكنة فحاء مهملة مفتوحة فميم فياء نسبة ضرب من البرود و
انبج بفتح الهمزة وسكون النون وفتح الجيم محل بالشام يمحل ماض بمعنى خلق وبلي قوله اعوذ بالله من العقرب هذا بيت من مشطور
الرجز المكفوف وبعده الشائلات عقد الاذناب وانما وصف العقرب بالجمع وهي مفردة لان المراد بها الاستغراق
كما في قولهم الدينار الصفر والدرهم البيض حكى ذلك الاخفش واجازه جماعة منهم ابن مالك وان كان الجمهور على خلافه
قوله وهي الف ناعند البصريين انما قيد بالبصريين لان الكوفيين عندهم الضمير مجموع الهمزة والنون والالف قوله
ولا الف التصغير نحو ياء اللذيا الماقدمنا ميعن في حرف الهاء ان التحقيق ان لا تعد هاء التانيث نحو رحمة من الكلمات لانها
جز كلمة لا كلمة فاللام متعلقة بلا نحو وهو تعليل لعدم جواز عد هذه الالفات في حرف الالف هنا وتقريره ان هذه
الالفات ابعاض كلمات ومحل امثال الالفات التي هي كلمة مستقلة الآتية لو قال المابات لكان احسن لانه سيقول هذا في حرف
الياء بعد نحو ثلاثة اسطر حرف الياء قوله يا حرف موضوع لنداء البعيد حقيقة او
حكما وقد ينادى بها القريب توكيدا في الكشاف ويا حرف وضع في اصله لنداء البعيد واما نداء القريب فله اي والهمزة ثم
استعمل في مناداة من سهى وغفل وان قرب تنزيلا له منزلة من بعد فاذا نودي به القريب المقاطن فذلك للتاكيد المؤذن
بان الخطاب الذي يتلوه معنى جدا فان قلت فما بال الداعي يقول في جؤاره يا رب ويا الله وهو اقرب اليه من حبل الوريد قلت
هو استقصار منه واستبعاد لها لما يقربه الى رضوان الله تعالى مع فرط التهالك على استجابة دعوته والاذن لندائه وفي الانصاف
وهو انتفاعي فان الداعي يقول في دعائه يا قريبا غير بعيد يا من هو اقرب الينا من حبل الوريد فاين هذا الكلام من الانصاف
في مقام البعد انتهى واقول ان هذا الكلام الداعي غير مناف لانصابه في مقام البعد ولا بعيد منه لان المراد استقصار
نفسه واستبعادها لما يقربه الى رضوان الله تعالى وكلام المص بالبعيد بالتنزيل لمنزلة تكونه نائيا او ساهيا حقيقة او
بالنسبة الى الامر الذي له بذاته يعني انه بلغ من علو الشان الى حيث ان المخاطب لا يفي بما هو حقه من السعي فيه وان بذل وسعه
واستفرغ جهده فكانه غافل عنه بعيد قوله فهي مشتركة بين القريب والبعيد كذا قال ابن الحاجب وعبارته يا ينادى بها
القريب والبعيد قال الرضي وما ذكره اولى لاستعمالها في القريب والبعيد على السواء ودعوى المجاز في احدهما خلاف الاصل
قوله الا يا سفيان قبل غارة سنجال هذا صدر بيت من بحر الطويل للشماخ بمعجمتين وتشديد الميم وعجزه وقبل منون
غاديات واجال وسنجال بمهملة مكسورة فنون فجيم اسم موضع والمنون جمع منون كفلس وهي حوادث الدهر قوله لعنة
الله الى اخره ويروى والصالحون بالواو اما على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه والاصل ولعنة الصالحين
واما على العطف على محل المجرور وقيل فانه مرفوع محلا على انه فاعل المصدر وسمعان بالسين المهملة اسم رجل قال ابن دريد وقد
ويكسروا اسمعان وسمعان بكسر السين وعن السمعاني في الانساب فتح السين وعن الخوارزمي الصحيح فتح السين وحرجا وتميز
قوله نحو النداء لكثرة وقوع النداء قبلها يا ادم اسكن يا نوح اهبط ونحو يا مالك ليقض علينا ربك وقع في
بعض النسخ بدل قبلها وبعدها وهو سهو من الناسخ والآيتان الاوليان مثال لوقوع الامر بعد النداء والآية الثالثة
مثال لوقوع الدعاء بعده قوله والا فهي للتنبيه اي وان لم يليها دعاء او امر فهي للتنبيه كالتي وليها ليت نحو يا ليتني
والتي وليها حبذا نحو يا حبذا جبل الريان من جبل والتي وليها رب نحو يا رب ساريات ما توسدا قوله الباب
الثاني من الكتاب في تفسير الجملة يجوز ان يكون من الكتاب خبر الباب الثاني وفي تفسير الجملة
خبر

الباب الثاني وفي تفسير الجملة خبر بعد خبر وخبر مبتدأ محذوف ويجوز ان يكون الباب الثاني خبر مبتدأ محذوف ومن الكتاب
حال من الخبر وفي تفسير الجملة خبر مبتدأ محذوف وفي الشرح الباب مبتدأ والثاني صفة له وفي تفسير الجملة خبره ومن الكتاب
اما حال من الضمير المستكن في الخبر ولا يضرها تقديم الحال على عاملها المعنوي لانه ظرف فقد صرح ابن برهان بجوازه لتوسعهم في الظروف
واما حال من المبتدأ على حد ما اجازه سيبويه في قول الشاعر لمية موحشا طلل اذ صاحب الحال عنده هو النكرة وهو عنده مرفوع بالابتداء
وليس فاعلا كما يقول الاخفش والكوفيون والناصب الحال الاستقرار الذي يتعلق به فكذا ما نحن فيه واما صفة للمبتدأ مؤكدة
بان يقدر متعلقه معرفة اي الباب الكائن من الكتاب على القول بجواز حذف الموصول مع بعض صلته فان قلت لم لا يجوز
ان يكون حالا من الضمير المستكن في الثاني اذ هو اسم فاعل من ثنى يثني قلت لانه هنا ليس بمعنى التصيير فلا يكون مشتقا فلا يعمل
ضميرا وانما يكون كذلك لو كان مرادا به التصيير واقول في كون الثاني هنا اسم فاعل من ثنى يثني وكونه لا يكون مشتقا الا اذا كان
بمعنى التصيير نظر وذلك لانهم قالوا في باب العدد يصاغ من اثنين فما فوقه الى عشرة وزن فاعل مجردا من التاء في المذكر ومتصلا
بها في المؤنث ويستعمل مفردا نحو ثان وثانية الى عاشر وعاشرة ومركبا مع ما اشتق منه كثاني اثنين ومع ما يليه ما اشتق
منه كثالث اثنين وهذا الاخير هو الذي بمعنى التصيير ولا معنى هنا للصوغ الا الاشتقاق قال الرضي ولذلك استضعف سيبويه
مررت برجل اسد وصفا ولم يستضعف مررت بزيد اسدا حالا فكانه لم يشترط في الوصف لا في الحال الاشتقاق وفي الفرق
نظر والنحاة يشترطون ذلك فيهما معا والمص يعني ان ابن الحاجب لا يشترط ذلك فيهما ويكتفي بكون الوصف دالا على معنى في متبوعه
مشتقا كان اولا وبكون الحال مبينة هيئة الفاعل او المفعول قوله الكلام هو القول المفيد بالقصد في الشرح انما آثر القول على
اللفظ لانه يطلق على المهمل والقول لا يطلق عليه فكان جنسا للكلام قريبا بالنسبة الى اللفظ وقد يعتذر من بان القول يطلق
على الرأي والاعتقاد الا ان اطلاقه عليهما صار مجازا كالحقيقة العرفية ومثل هذا لم يعرض في اللفظ انتهى واقول القول وان اطلق
على غير اللفظ بطريق الاشتراك لكن هنا ما يدل على ان المراد به اللفظ واستعمال الالفاظ المشتركة في الحد انما يكون نقصا فيه اذا لم
تقم قرينة تعين المقصود واما اذا قامت قرينة تعينه فانه لا يكون نقصا بخلاف وضع الجنس البعيد موضع الجنس القريب فانه
نقص في الحد على كل حال فما ذكره الش في معرض المعارضة لا يصلح للمعارضة قوله في الشرح واحترز بقيد القصد من حديث النائم
ونحوه فانه عار من القصد قال ابن الصائغ وهذا غير محتاج اليه لان الصادر من النائم مندرج بقيد الافادة لان مثل هذا لا يفيد
وحينئذ فلو قال النائم زيد قادم مثلا واتفق ذلك قدومه فالفائدة لم تحصل من اخباره وانما حصلت من مشاهدة القدوم
انتهى وكلام ابن الصائغ مبني على انه معنى مفيد يحصل فائدة للسامع ولم يفسر المص بذلك وانما فسره بما دل على معنى يحسن السكوت
عليه ولا شك ان قول النائم مثلا زيد قائم يدل فلا بد من اخراجه بقيد القصد وما كان بمنزلة احدهما نحو ضرب اللص واقائم
الزيدان وكان زيد قائما وظننته قائما فاما الاول فمثال لما كان بمنزلة الفعل والفاعل بناء على ان المرفوع منه نائب عن الفاعل لا
فاعل كما هو مذهب الزمخشري والثاني والثالث يحتمل ان يكونا مما كان بمنزلة الفعل والفاعل فلعدم الفعل واما كونه بمنزلة
المبتدأ والخبر فلعدم الخبر لان المرفوع بالوصف ليس بخبر عند الاكثرين واما كون نحو كان زيد قائما بمنزلة الفعل والفاعل فبناء على
ان المرفوع بكان ليس فاعلا وانما هو بمنزلة الفاعل واما كونه بمنزلة المبتدأ والخبر فلان مرفوع كان ومنصوبها مبتدأ وخبر في
الاصل هذا ولكن كلامه في انقسام الجملة الى اسمية وفعلية صريح في ان نحو اقائم الزيدان جملة اسمية وهو كالصريح بانه بمنزلة المبتدأ
والخبر وصريح في ان نحو كان زيد قائما جملة فعلية وهو كالصريح بكونه بمنزلة الفعل والفاعل واما الرابع وهو ظننت زيدا قائما فلما
كان بمنزلة المبتدأ والخبر لكن باعتبار مفعوليه لانهما في الاصل مبتدأ وخبر وفي الشرح واما الثالث وهو كان زيد قائما فيحتمل ان يكون

بمنزلة الفعل والفاعل من حيث ان مرفوع كان شبيه بالفاعل لا فاعل اصطلاحا واما الرابع وهو ظننته قائما فايراده فيما نزل منزلة احدهما
مشكل لانه على التحقيق جملة فعلية منتظمة من فعل وفاعل بحسب الاصطلاح فليست مما نزل منزلة الفعل والفاعل ولا منزلة المبتدا
والخبر فان قلت لعله يشير الى انه مما نزل منزلة المبتدا والخبر باعتبار المفعول الاول فانهما مبتدا وخبر في الاصل وبعد دخول الناسخ يكونان
بمنزلة المبتدا والخبر قلت لو كان كذلك لزم كونها جملة اسمية وهو باطل وانما فانهما بعد دخول الناسخ مفردان يتسلط على العمل كل واحد منهما
واقول لانه لو كان كذلك لزم كونها جملة اسمية بعد دخول الناسخ وانما اللازم انها بمنزلة الجملة الاسمية على انه في شرح الالفية
لولده صرح بما يقتضي انها بعد دخول الناسخ جملة لتسلط الناسخ على جزئيها فانه قال ان باب ظن من الافعال الداخلة معانيها
على مضمون الجمل فيدخل على المبتدا والخبر بعد اخذها الفاعل فتنصبهما مفعولين **قوله** وبهذا يظهر لك انهما ليسا مترادفين
كما يتوهمه كثير من الناس قال الرضي والفرق بين الجملة والكلام ان الجملة ما تضمن الاسناد الاصلي سواء كانت مقصودة لذاتها او لا كالجملة
التي هي خبر المبتدا فيخرج المصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما اسند اليه والكلام ما تضمن الاسناد
الاصلي وكان مقصودا لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس وفي الشرح ظاهر كلام الاندلسي في شرح المفصل ان كونهما مترادفين راي
الجميع فانه قال الخطاب للمبتدا والخبر الجملة والكلام في اصطلاحهم مترادفان وظاهر كلام ابن الحاجب الترادف فانه عرف الجملة بتعريف
الكلام في مختصره في الاصول فانه قال والجملة ما وضع لافادة نسبة وهذا الحد بعينه فانه اصطلاح عمل به هولاء ودلوا عليه وما
قال المص اصطلاحا عن القوم احترز به عن من يتوهم او ... على اعتبار اصطلاحهم ... على اعتبار ذلك المصطلح ولا مشاحة
في الاصطلاح واقول ليس هذا من الاختلاف في الاصطلاح حتى لا تاتي المشاحة فيه وانما هو من الاختلاف في نقل الاصطلاح
فيتاتي المشاحة فيه والتوهيم **قوله** وهو ظاهر قول صاحب المفصل فانه بعد ان فرغ من حد الكلام قال ويسمى الجملة قال
ليس ظاهر ذلك بظاهر فانه لا يلزم من تسمية الكلام جملة تسمية الجملة كلاما لانها اعم منه على رايه واقول بل هو ظاهر كلامه هنا لان
قوله ويسمى الجملة ظاهر في ان لفظ الجملة موضوع للمعنى الذي وضع له لفظ الكلام لان ذلك هو معنى التسمية واذا كان لفظ الجملة موضوعا
للمعنى الذي وضع له لفظ الكلام كان لفظ الجملة مرادفا للفظ الكلام لان المترادفين هما اللفظان الموضوعان لمعنى واحد واما قال
ظاهر قول صاحب المفصل احتمال قوله ويسمى الجملة احتمالا ارجحيا ان لفظ الجملة يطلق عليه لانها اعم منه ولما كان الظاهر هو المعتبر من
الكلام جزم ابن الحاجب به في شرحه فقال وقوله يسمى يجوز ان يكون بالياء والتاء وضابطه ان كل لفظين وضعا لذات واحدة
احدهما مؤنثة والاخرى مذكرة وتوسطهما ضمير جاز تانيث الضمير وتذكيره والتانيث هنا احسن لان الجملة مؤنثة وهي خبر هذه يعني في الا
لان الاصل الكلام الجملة قد دخل الفعل اعني يسمى **قوله** اما قول ابن مالك ... كان من جهة ان بعدها ثلث جمل في الشرح بل كان
من جهة ان بعدها على ما راى المص ستا والتاسعة هي قوله يكسبون فان قلت لم بعدها الا ثمانيا كان من تمام الثمانية
قلت يلزم ان لا يعد امنوا جملة لانها جزء ان وليس في كلام الزمخشري ولا ابن مالك ما يدل على عد قوله ولا يشعرون من جمل
الاعتراض اما الزمخشري فانه قال في الكشاف المعطوف والمعطوف عليه واما ابن مالك فقال في باب الحال من شرح التسهيل قال
الزمخشري في الكشاف ان ولو ان اهل القرى امنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والارض ولكن كذبوا فاخذناهم بما كانوا يكسبون
اعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه وهما فاخذناهم وافامن اهل القرى وهذا اعتراض بكلام تضمن سبع جمل انتهى **قوله** في
الثلاثة فاعلية او اسمية في الشرح اجر الخلاف هنا غير ظاهر لانه بعد ... على كلام الزمخشري وهو يرى ان هذه فعلية ليس
الاقوال **قوله** والزمخشري ان وصلنا هنا فاعلا ليس هكذا وقع في اكثر النسخ وهو ظاهر لان المراد بان لفظها وهو مفعول اول لبرى وفاعلا
مفعول ثان لم وجد في بعض النسخ برى ان وصلنا هنا فاعلا وهو غير ظاهر لان المراد بان الثانية لفظها وهي اسم ان الاولى وفاعلها خبر هاوان

الاو

الاولى مع اسمها وخبرها سدت مسد مفعولي يرى ولا يصح ان يكون فاعلا خبرا الا ان مع نصبه **قوله** وهذا هو التحقيق يعني عد جملة و
هم لا يشعرون وعد جمل الاعتراض في هذه الاية ثلاثا من روف الشرح وهذا لا تحقيق فيه والتحقيق ان يقال ان قوله ثم ولو ان اهل القرى
امنوا الى قوله يكسبون واحدة باعتبار كونه معترضا فان جملة الاعتراض لا تكون الا كلاما تاما والكلام التام هنا هو المجموع لارتباط
بعضه ببعض واما كل واحد من قوله ثم ولكن كذبوا وقوله ثم فاخذناهم بما كانوا يكسبون فهو جزء كلام لا كلام تام ضرورة اقترانه
بالعاطف المفيد لمعنى مقصود بقوله بتراك اعتباره واقول لانه ان جملة الاعتراض لا يكون الا كلاما تاما مفيدا في الجملة الاعتراضية
ان وان شطت نواها من قوله لعلي وان شطت نواها ان ورها جملة اعتراضية قوله لان الكلام هنا السبع مطلق الجملة
فيه نظر لانه يؤدي الى من قال الاعتراض هنا السبع جمل مراده من الجمل المعترضة وهو ممنوع وانما مراده من مطلق الجملة **انقسام**
الجملة الى اسمية وفعلية وظرفية قوله وهيهات العقيق قال الرضي اعلم ان بعضهم يجيء
ان اسماء الافعال مرفوعة المحل على انها مبتداء لا خبر لها كما في اقائم الزيدان وليس بشيء لان معنى قائم معنى الاسم وان شابه الفعل فيصح
ان يكون مبتدا بخلاف اسم الفعل فانه ليس معنى الاسم فيه ولا اعتبار باللفظ فان تسمع في قولك تسمع بالمعيدي مبتدا وان
كان لفظه فعلا وما ذكر بعضهم من الافعال منصوبة المحل على المصدرية ليس بشيء اذ لو كانت كذلك لكانت الافعال قبلها مقدرة
فلم تكن قائمة مقام الفعل فلم تكن مبنية **قوله** وكان زيد قائما قال التفتازاني عند قول صاحب الكشاف ان خالصة نصب
على الحال من الدار في قوله ثم قل ان كانت لكم الدار الاخرة عند الله خالصة ومن لم يجوز الحال من اسم كان بناء على انه ليس بفاعل جعلها
حالا من الضمير المستكن في لكم لكن اللايق بالنظر النحوي انه فاعل اذ قد اسند اليه الفعل على طريقة القيام وان لم يكن قائما به ولذا لم
يعده في الملحقات بالفاعل وقد صرح بذلك من قال ان الافعال الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل على صفة وذلك لانها افعال
عندهم ولا شيء من الفعل بلا فاعل انتهى وانا مؤيد النظر بالنحوي لان اهل المعاني قالوا ان منطلقا في كان زيد منطلقا هو المسند حقيقة
وكان للدلالة على زمان النسبة فهو قيد لمنطلقا **قوله** وعلى انه حذف وحده وانتقل الضمير الى الظرف بعد ان عمل فيه
في الشرح فيه نظر لان عمل الظرف في الضمير انما هو عند انتقاله اليه لا قبل ذلك وقد يقال المعنى بعد ان ربط عمله فيه انتهى واقول
هذا النظر مبني على ان الضمير عمل عامله على الظرف وهو ممنوع ولم لا يكون عاملا المعنى الفعل المقدر من الاستقرار ولو سلم فالمراد
بالبعدية هنا البعدية بحسب الرتبة وهي لا تنافي المعية بحسب الزمان ولو سلم فانتقال الضمير للظرف استقراره فيه والضمير لا يستتر الا
في عامله كما ذكره المص وحكم الظرف والجار والمجرور بعد العارف فيكون انتقال الضمير الى الظرف بعد عمله فيه **قوله**
والتقدير ادعوا زيدا هكذا وقع فيما رايناه من النسخ وهو سبق قلم والصواب عبد الله بدل زيد **قوله ما يجب على**
المسؤول ان يفصل فيه لاحتماله للاسمية والفعلية للاختلاف في تقديره او للاختلاف بين النحويين في عامله بعد دينه لاحتماله
غاية على ما في الذم الاولى لتعليل وجوب التفصيل والثانية للتقوية دخلت على مفعول احتمال المقوية عامله والثانية لتعليل الا
ويفصل بكسر المهملة مبني للفاعل ولا بد في قوله فيه من تقدير مضاف اي في جوابه ويعني باختلاف التقدير اختلافه من غير اختلاف
النحويين حتى يصح عطف اختلاف النحويين عليه باو **قوله** وهذا مبني على الخلاف السابق في عامل اذا في الشرح الذي
يظهر لي ان صدر الكلام في هذا المثال فعل سواء جعل عامل اذا شرطها او ما في جوابها من فعل وشبهه اما الاول فظاهر واما
الثاني فلان المانع من جعل الفعل الواقع في جملة الجواب قائم وهو فاء الربط فانها مانعة من عمل ما بعدها فيما قبلها فيبقى
ان يقدر فعل يدل عليه الجواب اي اكرمت زيدا اذا قام واقول القائل بان العامل في اذا هو ما في جوابها من فعل او معناه لم يعتبر
الفاء فيه مانعة من عمل ما بعدها فيما قبلها لان تقدم الاسم لغرض وهو تضمنه لمعنى الشرط الذي له الصدر دون ذلك

فان قلت ما جوابها اى ما الجواب عنها من فعل او شبهه وانما اطلق هنا اعتمادا على ما بينه فى الكلام على اذا قوله ونظير ذلك قولك يوم قبلنا
زيد انا امير فهذه ان يوم مضاف الى الجملة التى تليه فلا يكون معمولا لشئ منها وانما هو معمول لما تاخر معمول لما بعدها
مبنيا على زينبه انانا وهذا صدر بيت عجزه معلق وفضة وزناد راع ومعنى زينبه زينت والوفضة بفتح الواو وسكون
الفاء وبالضاد المعجمة قال فى الصحاح هى شئ كالجعبة من ادم ليس فيها خشب والجمع الوفاض وقال الزند العود الذى يقدح
به النار وهو الاعلى والزندة السفلى فيها ثقب وهى الانثى واذا اجتمعا قيل زندان ولم يقل زندتان والجمع زناد وازند و
ازناد وفى القاموس والوفضة خريطة الراعى لزاده واداته والجعبة من ادم قوله الثالث يومان فى نحو ما رايته
مذ يومان فى الشرح يومان على كل اعراب ذكره مفردا اما مبتدا او خبرا او فاعل واذا كان مفردا فكيف يحتمل ان يكون جملة
اسمية او فعلية نحو مذ يومان يحتمل انما الا يومان مفرد واقول مراد المص يومان مع ما يصير بضميمته كلاما لا يومان
مفرد قوله فقالت اى سرتام عاذحجم هذا عجز بيت صدره نعت للطيف مرتاعا فارقنى وقد تقدم الكلام عليه
قوله ولم يذكر الزمخشرى غيره اى غير مذهب الكوفيين الا انه يقدر الفعل موخرا ليكون معمولا مقدما مفيدا للاختصاص
وليكون على وفق الوجود فان اسمه تقدم على القراءة ويقدره مناسبا لما جعلت التسمية مبدا له لان حرف الجر لا بد له من
ان متعلقا وليس بمذكور هنا فيكون محذوفا وقرينة تعيين المحذوف واسم الله هو ما يتلوه فى الذكر فيحقق تعليقه وهو
ههنا القراءة لان الذى يتلوه فى الذكر مقرر فان قيل ينبغى ان يقدر باسم الله ابتدى لان الابتداء لعمومه اولى بالتقدير كما قدر
فى الظرف المستقر الحصول والكون اجيب بانه اورد لك لما فيه من الالة التعلق ملابس الفعل كله باسم الله تعالى بخلاف فقدر ابتدى
والنحويون انما يقدرون متعلق الظرف المستقر عاما اذا لم توجد قرينة الخصوص هذا ولكن قول الزمخشرى بعد ذلك فوجب
ان يقصد الموحد معنى اختصاص اسم الله بالابتداء يشعر بان المقدر ابتدى فكانه اشار فى الموضعين الى استواء الامرين كذا فى
حاشية التفتازانى قوله التاسع قولهم فاجاءت حاجتك واول من قال ذلك الخوارج قالوه لابن عباس حين جاء رسولا
اليهم من على بن ابى طالب عليه السلام فى الشرح عد هذا المثال مما ينبغى ان يفصل فى الجواب عنه لوجود الاحتمال فيه مشكل فانه ليس مع الرفع الا
الفعلية وليس مع النصب الا الاسمية والاعراب ظاهر لا لبس فيه ولا احتمال انتهى واقول هذا المثال مما ينبغى ان يفصل فيه على القول
بان استعمال جاء بمعنى صار مطرد وعلى فتح الاسم بعدها لم يظهر فيه الاعراب حتى طرد ذلك الاندلسى وابن الحاجب عن بعضهم
قال الاندلسى لا يجاوز بها حيث عينها فما جاءت حاجتك ولا يتعدى كانها جرت مجرى الموضع الذى استعملتها فيه العرب وطرد
ذلك بعضهم قوله وذلك اذا قدرته مفعولا معه اى اذا قدرت فى نحو هذا المثال مفعولا معه لانه لا بد من تقديره
فعل ليكون المفعول معه منصوبا به فان قدرته كان فاجزها وان قدرته يصنع فما مفعول به قوله واما النصب فمجوز
كونه على الخبرية او الحالية انما نصبه على الخبرية فعلى تقدير كيف يكون وانما نصبه على الحالية فعلى تقدير كيف يصنع قوله
انقسام الجملة الى الصغرى والكبرى قوله وحذف قياسا بان نقلت حركتها ثم حذفت ثم ادغمت نون
لكن فى نون انا وهذا المص هذا فى الكلام على ان المكسورة المخففة بان المحذوفة لعله بمنزلة الثابت وفى منع الادغام لان
الهمزة فاصلة فى التقدير قوله كان صغرى وكبرى من فواقعها هذا البيت لابى نواس والضمير المضاف اليه فواقع عائد
الى الخمر والفواقع جمع فاقعة وهى النفاخة التى تعلو الماء كالقارورة وفى الكشاف وعن المامون ليلة زفت اليه بوران وهو
على بساط منسوج من ذهب قد نثرت عليه نساء دار الخلافة اللؤلؤ نظر اليه منثورا على ذلك البساط فاستحسن النظر وقال لله
در ابى نواس كانه ابصر هذا حيث يقول كان صغرى وكبرى من فواقعها البيت قوله قول بعضهم ان من زائدة وانهما مضافان

مضافان فى الشرح ورايت فى هذه البلاد الهندية فى شرح المفصل للفخر الاسفندرى ما نصه قلت لقول ابى نواس وجه يحتمل وهو
ان يكون تقديره كان صغرى من فواقعها فحذف من الاول مضافا اليه لدلالة الثانى عليه ومن الاخر لا تفاليا وهو باب حديد
وباب من حديد دهما بعض وقد ظفرت بمثل هذا التصحيح فى شرح سر الصناعة فى قوله ولابت موقف منك الوداع اى موقفك
انتهى واقول يتضح قول الفخر بحذف من الاول ان كبرى فى البيت مضافة الى فواقعها من غير زيادة من بان يكون بيانية
وفى ذلك نظر ولا يبعد كون الاضافة وقطعها على جعل بيانية معنى واحد لا ان المانع صناعى لا معنوى واما ولابت موقف
منك الوداعا فقالوا انه من القلب الداعى الى اعتباره امر من جهة اللفظ وهو وقوع موقع ما هو المبتدا نكرة وما هو الخبر معرفة
والاصل ولابت موقف الوداع موقفا منك قوله بين ذراعى وجبهة الاسد هذا عجز بيت للفرزدق صدره يا من راى
عارضا اسر به وقوله اذا غاب عنكم اسود العين اى المراد باسود العين هنا جبل والايم جمع الام معول لبنهم لان افعل جمع على افاعل
وفعل لا يجمع عليه قد يحتمل الكلام الكبرى وغيرها اذ يحتمل ابنك ان يكون فعلا مضارعا بان تكون الفه منقلبة من
همزة هو فاء الكلمة اذ اصله ابنك مضارع ابق قوله وينبغى ان يجرى هنا الخلاف الذى فى المسئلة قبلها وهو ان الظرف الواقع
فى موقع الخبر هل العامل فيه اسم فاعل لان الاصل فى الخبر ان يكون مفردا وهو مذهب الاخفش صريحا ومذهب سيبويه ايما والصحيح
عند ابن مالك واتباعه ان العامل فيه فعل لان اصل العمل للفعل وهو قول الفارسى والزمخشرى وغيرهما ونسب الى سيبويه
فى الشرح وهذا الخلاف معروف ولم يذكره المص فى المسئلة السابقة ولحال عليه لشهرته فى قوله وينبغى اشعار بانهم لم يصرحوا
به هنا ايضا انتهى ولا يخفى انه وان لم يذكره فى المسئلة السابقة صريحا فقد اشار اليه حيث قال اذ يحتمل تقديره استقر وتقديره
مستقر قوله الا عمر ولى مستطاع رجوعه هذا صدر بيت عجزه فيراب ما اثاث يد الغفلات وقد تقدم الكلام عليه
فى الابدال بفتح الهمزة وتخفيف اللام قوله منا على ما قد سيانى فى التنبيه الاول من التنبيهين السابقين وهو قوله وقد يقال
كما يكون الكبرى مصدرة بالمبتدا يكون مصدرة بالفعل نحو ظننت زيدا يقوم ابوه الجملة التى لا محل لها
من الاعراب قوله الثانى الجملة المنقطعة عما قبلها نحو مات فلان رحمه الله فى الشرح ومراده بالمنقطعة
التى تتعلق بما قبلها لفظا او معنا فان الاول كالامثلة التى اوردها فان جملة الدعاء بالرحمة متعلق بالاولى من جهة المعنى ان
لا رابط لفظا بينهما والثانى نحو لم ابر واكيف يبدى الله الخلق ثم يعيده فان الربط المعنوى مفقود كما يقوله المص بعد من
ان اعادة الخلق لم يقع بعد فيقرروا برويتها مع ان الربط اللفظى موجود وهو حرف العطف قوله ويختص البيانيون الاستيناف
بما كان جوابا لسوال مقدر قالوا وهو ثلاثة اضرب لان السوال اما عن سبب الحكم مطلقا نحو قال لى كيف انت قلت عليل سهر دايم
وحزن طويل سهر دايم جواب لسوال مقدر عن سبب علته مطلقا كانه قيل ما سبب علتك لان العادة اذا قيل فلان عليل ان
يسال عن سبب علته مطلقا لا عن سببها الخاص بان يقال هل سبب علته كذا او كذا ولا سيما السهر والحزن فانه قلما يقال هل سبب علته
السهر والحزن لانهما ابعد اسباب المرض واما عن سبب خاص نحو وما ابرئ نفسى ان النفس لامارة بالسوء كانه قيل هل النفس امارة
بالسوء فقيل نعم ان النفس لامارة بالسوء والتاكيد دليل على ان السوال عن السبب الخاص فان الجواب عن مطلق السبب لا يؤكد واما
عن غير السبب المطلق والسبب الخاص نحو قالوا سلاما قال سلام الاية وصدقوا البيت قوله زعم العواذل انه فى لغا ويل الزعم
مثلثة القول الحق والباطل والكذب ضد واكثر ما يقال فيما يشك وفى شرح التلخيص لبهاء الدين السبكى ولم يستعمل الزعم فى
القران العظيم الا للباطل واستعمله غيره للصحيح كقول هرقل لابى سفيان زعمت وهو كثير ولكن اذا تاملته تجده يستعمل حيث
يكون المتكلم شاكا فهو كقول لم يقم الدليل على صحته وان كان صحيحا فى نفس الامر قال وقد يستشكل قوله صدقوا بصيغة المذكر

والعواذل جمع عاذلة وهو مونث وفي الشرح والجواب ان المراد بالعاذلة الجماعة العاذلة واطلاق مثله على المذكرين جايز فالمعنى زعمت
الجماعات العواذل الذكور انتهى وهذا الجواب ذكره التفتازاني في مطوله في الكلام على هذا البيت وعبارته والعواذل جمع عاذلة
بمعنى جماعة عاذلة لا امراة عاذلة بدليل قوله صدقوا والغمرة الشدة ولا تنجلي لا تنكشف **قوله** لا معنى للحفظ من شيطان
لا يسمع وهذا تعليل لبطلان كون جملة لا يسمعون صفة او حالا وقال ابن المنير يصح لا يسمعون ان تكون وصفا وان يكون
حالا والجواب عن اشكال الزمخشري لانه لا معنى للحفظ من شياطين لا يسمعون ولا يتسمعون هو ان عدم سماع الشيطان سببه
الحفظ منه فالشيطان حال كونه محفوظا منه هو حال كونه لا يسمع واحدى الحالين لازمة للاخرى فلا مانع ان يجمع الحفظ
منه وكونه موصوفا بعدم السماع في حالة واحدة وليس المراد ان عدم السماع ثابت قبل الحفظ وانما هو معه وسببه واعترض
البمني بان الصفة هنا كاشفة فلا بد من حصولها للموصوف قبل وصفه والا لم تكن كاشفة هذا هو الاصل والسابق الى الفهم و
انما تسمية الشيء باسم ما يؤول اليه فمجاز ولا اصل الحقيقة واول الصفة الكاشفة هي التي تكشف معنى المتبوع وتبينه
وظاهر ان جملة لا يسمعون انما جعلت صفة للشياطين ليست كذلك **قوله** وانما هو استيناف نحوي في الشرح ولقائل ان يقول اذا جعل
استينافا كانت نحويا كان عن هولاء الشياطين المحفوظ منهم بانهم لا يسمعون فيرد الاشكال وهو انه لا معنى للحفظ ممن هو في نفسه
لا يسمع كما اجيب عنه فيكون المعنى وقد دفع بما فر منه فان قلت التقدير لا يسمعون بعد الحفظ فلا اشكال قلت هذا التقدير يصح
مع جعل الجملة صفة ايضا فتخصيص التقدير بحالة الاستيناف تحكم وقد يمكن الجواب عن اصل السوال بانه اذا جعل استينافا
نحويا لم يكن اخبارا عن هولاء الشياطين بوصف كونهم محفوظا منهم **قوله** ولا يكون استينافا بيانيا لفساد المعنى ايضا
في الشرح انما يفسد المعنى بتقدير ان يجعل هذا جوابا عن السوال عن العلة كما اشار اليه الزمخشري واما على ان يكون جوابا للسوال
عن حال الشياطين بعد الحفظ منهم لا عن السبب المقتضي للحفظ منهم فلا يفسد المعنى فاطلاق المنع القول بامتناع الاستيناف
البياني لما يترتب عليه من الفساد غير ظاهر **قوله** الا ايهذا الزاجري احضر الوغى هذا صدر بيت من معلقة طرفة بن عجز
وان اشهد اللذات هل انت مخلدي **قوله** واستضعف الزمخشري الجمع بين الحذفين قال ابن المنير ان اجتماع الحذفين
سايغ كان قوله تعالى يبين الله لكم ان تضلوا الا ان الاصل لئلا تضلوا فحذف الجار وحرف النفي قال اليمني وهذا غير وارد على
الزمخشري لانه لم يذكره بل قال المعنى كراهة ان تضلوا او قيل ولو ذكره لا يرد عليه لان ما استضعفه هو حذف اللام وان
يرتفع الفعل وما اورده ابن المنير عليه ليس كذلك **قوله** قلت الذي يقيد وجود معنى الحال هو صاحبها كما في قولك
مررت برجل معه صقر صايدا به غدا اي مقدرا للحال الراهن به انه يصيد به غدا والشياطين لا يقيد دون عدم السماع ولا يريد ونه
في الشرح وهو ضعيف لما قالوا لا نسلم ان الذي يقيد وجود معنى الحال هو صاحبها ولو لا يجوز ان يقيد ها غيره ولو قيل معنى المثال
مررت برجل معه صقر مقدرا عدم الصيد به في الغد على ان يكون مقدرا اسم مفعول لصح سواء كان هو المقدر او غيره واما
ثانيا فعلى تقدير تسليم ان الذي يقيد هو صاحب الحال لا يمتنع في الاية ان يكون الشياطين يقيد ون عدم سماعهم بعد الحفظ
لما راوه من القذف بالشهب المطرد عن الاستراق واما ثالثا فلان قوله ولا يريدونه لا مدخل له في كون الحال مقدرة لانها قد
تقع حيث لا يكون صاحب الحال مريدا لها كما اذا قال الامير لمظلوم ادخل السجن خالدا فيه غدا به وانما عدلت عن التمثيل بقوله تعالى
ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها لاحتمال ان يقال عدوا مريدين بارتكابهم من جريمة الكفر واقول الدليل على ان الذي يقيد
وجود معنى الحال هو صاحبها يمتنع في الاية ان تكون الشياطين يقيد ون عدم سماعهم بعد الحفظ لانه عدم سماعهم لازم للحفظ
منهم والحفظ منهم مقارن لوجود الكواكب غير مفارق له فلو كانوا مقدرين عدم سماعهم بعد الحفظ لكانوا مقدرين عدم سماعهم

نه

في حال عدم سماعهم لان عدم سماعهم عدم واحد مستمر ولكانوا متصفين بالحال المقدرة في وقت تقديرها والحال المقدرة لا
يتصف بها صاحبها في حال تقديرها بل بعده كما في المثال **قوله** ولا يريدونه نفى لتقديرهم هذه الحال بمراتب كان قوله لا يقيد ونه
نفى لتقديرها معتقدا وانما قال ذلك لانه قال في حرف الالف في الفصل الثاني في حروف الجار عن الاستقبال انهم يقيد ون
معه الصيد به غدا واوضح منه ان يقال مرادا به الصيد غدا ثم لا يخفى ان كلمة عدم في قول الشارح ولو قيل معنى المثال مررت برجل
معه صقر مقدرا عدم الصيد به في الغد من طغيان القلم **قوله** الثالث ان العزة لله جميعا بعد فلا يحزنك قولهم في الشرح
ثبت فيما رايته من نسخ الكتاب فلا يحزنك بالفاء والتلاوة فيها انما هي بالواو لا بالفاء **قوله** والصواب انه ليس جميع القرا
يحقق واجب يمكن التوفيق بين هذا وبين كلام السخاوي بان مراد الناقل الواجب عند الفقهاء ومراد المثبت الواجب عند
القراء **قوله** الخامس زعم ابو حاتم ان من ذلك تثير الارض ابو حاتم هو سهل بن محمد السجستاني المقرئ اللغوي نزيل البصرة
قرا كتاب سيبويه على الاخفش مرتين وكان كثير الرواية عن ابي زيد وابي عبيدة والاصمعي بعث كتبه بعد وفاته باربعة
عشر الف دينار على ما حكاه ابو بكر القفطي قال ابن دريد مات ابو حاتم بالبصرة سنة خمس وخمسين ومايتين والاشارة بذلك
ليس الى الاستيناف الذي قد يجيء بل الى مطلق الاستيناف لان المصنف لم يذكر عن ابي حاتم الا ان استيناف تثير جيد وسيجيء
كونه خفيا من قول المصنف لظهور ان تثير متصل بما قبله لا منقطع عنه قال صاحب الكشاف ولا الاولى للنفي والثانية مزيدة
لتوكيد الاولى لان المعنى لا ذلول تثير وتسقي على ان الفعلين صفتان لذلول كانه قيل لا ذلول مثيرة وساقية وقال صاحب التحرير
صفة لذلول وهي صفة داخلة في حيز النفي اي لا تثير الارض فتذل ولا تسقي الحرث نفى معادل لقوله لا ذلول والجملة صفة
والصفتان موجبتا المعنى متوافقتان في الفعلية لان تثير منفي من حيث المعنى كما ان تسقي كذلك والمعنى لم تذلل بالعمل لا في حرث
ولا في سقي وقال الحسن كانت البقرة وحشية ولذلك وصفت بانها لا تثير الارض الحرث ولا يسقى عليها فتسقي وقيل المعنى تثير
الارض من البطر اذ من عادة البقر اذا بطرت ان تضرب بقرونها واظلافها فتثير تراب الارض **قوله** ورده ابو البقا
بان ولا انما تعطف على النفي في الشرح العاطف انما هو الواو وفقط لا مجموع قوله ولا والمصنف ترك هذا التعقب مع سخفه
بمناقشة ابي البقاء واقول لابي حاتم ان يمنع ان لا تسقي معطوف وانما هو حال وعبارة ابي البقاء في اعرابه ليس فيها ان ولا
تعطف وعبارته في اعرابه تثير في موضع نصب على المصدر ذلول تقديره لا تذل في حال اثارتها ويجوز ان يكون اتباعا للذلول و
قيل هو مستانف اي هي تثير وهذا قوله ذلول تقديره لا تذل في حال اثارتها ويجوز ان يكون اتباعا للذلول وقيل هو مستانف
اي هي تثير وهذا قول من قال ان البقرة كانت تثير الارض ولم يكن تسقي الزرع وهو قول بعيد الصحة لوجهين احدهما انه
عطف عليه قوله ولا تسقي الحرث فنفى المعطوف فيجب ان يكون المعطوف عليه كذلك لانه في المعنى واحد الا انك لا تقول مررت
برجل قايم ولا قاعد بل تقول لا قايم ولا قاعد بغير واو كذلك يجب ان يكون هنا والثاني لو اثارت الارض لكانت ذلولا وقد
نفى ذلك انتهى **قوله** ويرد اعتراضه الاول لصحة مررت برجل يصلي ولا يلتفت يجاب عن هذا المنع ان الواو في ولا يلتفت
للعطف بل هي للحال ولو سلم فليس المنفي هنا معنى المعطوف عليه وكلام ابي البقاء على ما نقلناه عنه ظاهر في انهما كان معناه
قوله وانا ادحر الوتاد الجزيرات بان ذلك من عجايبها فيه نظر اذ لا يلزم من عدها الجزيرات ذلك من عجايبها عدم كونها من
عجايبها بل يجوز ان يكون من عجايبها وقد وصفها الله تعالى فصلناه منه **قوله** وبانه كان يجب تكرار لا في لا ذلول في
الشرح قد يكون ابو حاتم ذهب الى ان اسم لا بمعنى غير كما قال به الكوفيون وصرح به السخاوي وغيره مثل غضبت من لا شيء وجئت بلا
زاد لكن لكونها في صورة الحرف ظهر اعرابها فيما بعدها كالا اذا كانت بمعنى غير وعليه فلا حاجة الى التكرار لانك لو قلت غير ذلول اكتفي به

والنكرة انما هو من حرف النفي وهذا اسم لا حرف والاول وقد يكون ابوحام لا يقول بوجوب تكرار لا في الصفات وهو قول المبرد ومن

قوله احدهما انه اجمل على الاستيناف احتيج الى تقدير حرف يكون معه كلاما نحو زيد من قولك نعم الرجل زيد في الشرح ليس

وزيد مما يحتمل ان يكون استينافا لانه مفرد والكلام في الجمل واقول هذا مناقشة في عبارة الهولة لان زيدا يحتمل الاستيناف لكن

باعتبار ما ينضم اليه ويصير به كلاما **قوله** قال الزمخشري الاحسن والابلغ ان يكون مستانفات على وجه التعليل في

الكشاف فان قلت كيف موقع هذه الجمل قلت يجوز ان يكون لا يالونكم صفة لبطانة وكذلك قد بدت البغضاء كانه قيل بطانة

غير الكم خبالا بادية بغضاؤهم واما قد بينا فكلام مبتدا والاحسن والابلغ ان يكون مستانفات كلها على وجه التعليل للنهي عن اتخاذهم

بطانة انتهى وفي حاشية التفتازاني قوله كيف موقع هذه الجمل يعني لا يالونكم قد بدت البغضاء قد بينا لكم الظهور ان قوله وما

تخفي صدورهم اكبر حال والثاني قوله ودوا ما عنتم بيان وتوكيد لقوله لا يالونكم خبالا لكنه حكم حكمه ولذا لم يذكره عند تفصيل المواقع

وقيل انه لما وقع بين الصفتين يعني انه صفة **قوله** احسن منه اي مما ذكره وذلك لما في الاستيناف من الفوائد وما في

الصفات من الدلالة على خلاف المقصود ايهامه وهو تقييد النهي بكون البطانة على هذه الصفات وليس معنى قوله مستانفات

كلها ان الكل علة واحدة بالاجتماع بل ان كلا منها علة للنهي بالاستقلال ترك تعاطفها تنبيها على الاستقلال كما في قوله تعالى بانهم

كانوا ذلك بانهم عصوا او معنى انها مستانفات للتعليل على طريق الترتيب بان يكون اللاحق علة السابق الى ان يكون الاول

علة للنهي ويتم التعليل بالمجموع اي لا تتخذوا منهم بطانة لانهم لا يالونكم خبالا لانهم يودون شدة ضررهم بدليل انهم قد بدت

البغضاء من افواههم وانكانوا يخفون الكثر لكن لا يخفى ان ذلك قد بينا اذ لا يصلح تعليلا لبدو البغضاء من افواههم ويصلح تعليلا

للنهي اي فانا بينا الايات الدالة على وجوب معاداة اعداء الله تعم وان كان الاحسن ان يكون استئناف كلام ولا يبعد ان يكون

كلها اشارة الى ما سواه انتهى **قوله** وتبعه على هذا الجمهور خلافا لجماعة منهم ابو العباس السفاقسي وشهاب الدين الحلبي المعروف بالسمين كل واحد منهما في اعرابه الا انهما اجتمعا على تخصيص اعرابهما كما قد يشعر به عبارته **قوله** لحدهما يجاء وقد من ذلك ان

قام زيد اقوم قال الرضي اذا كان الجزاء مضارعا والشرط ماضيا فهو في ذلك الجزاء وجهان الرفع والجزم والثاني اكثر وعند الكوفيين

يجب الرفع لان الجزم في الجواب للجوار فاذا لم يجزم الشرط لم يجزم الجواب وعند النحاة الرفع في ذلك الجواب لاحد وجهين اما لكونه في

نية التقديم واما لنية الفاء قبل الفعل وفيه نظر لان هذا الوجهين مختصان بالمرفوع وكلامنا في حال السعة والاولى ان يقال

نرع عمل الاداة في هذه الصورة عن جزم الجواب لحيلولة الماضي بينها وبينه غير معمول فيه فلما لم يعمل في الشرط ولم يعمل في الجزاء فكون

الاداة جازمة لشي واحد وهو الشرط تقديرا كالجزم وسائر الجوازم عملا واحدا اي معمولا واحدا كلم ولما ولام الامر ولا النهي **قوله**

ويؤيده التزامهم مثل ذلك كون الشرط ماضيا وجه التاييد ضعف اداة الشرط عن العمل في الجواب لحيلولة الماضي بينها وبينه غير معمول

فيه فياتي دعوى الاستيناف بنية التقديم بخلاف ما اذا كان الشرط مضارعا اذ لم يضعف الاداة عن العمل في الجواب لعملها في

الشرط اذ لا ياتي دعوى الاستيناف في ما المصرح في قوله يومئ الى راي سيبويه والاشارة بذلك الى قوله ان قام زيدا قوم في

الشرح وجه التاييد انه استقر من قواعدهم ان الجواب يحذف لو عجل الشرط بصيغة الماضي او المضارع المقرون بلم ولا يجوز على خلاف

ذلك الا في الضرورة **قوله** والجزم بالعطف على محل الفاء المقدرة وما بعدها في الشرح هذا الكلام ظاهر في ان الجملة الواقعة

بعد الفاء لا محل لها وهو خلاف ما يأتي من ان الجملة الواقعة بعد الفاء جواب الشرط في محل جزم واقول بل هذا الكلام ظاهر في ان الجملة الواقعة

بعد الفاء المقدرة لها محل مع الفاء وان المحل لمجموع الفاء وما بعدها **قوله** ولبس يتبنى لعدم الربط في الشرح بل هو شيء وجه ذلك

ان المضي عند بعضهم يبني ويبين لقائه يومان فالرابط بحسب المعنى موجود بضربه بحسب المعنى معقود واقول هذا عجيب فان الرابط اللفظي

في الجملة الاسمية الحالية لا بد فيه لفظا او تقديرا وهو اما الواو والضمير او هما وسيذكر المص ذلك في الباب الرابع في الاشياء التي تحتاج الى

الرابط **قوله** الرابع الجملة بعد حتى الابتدائية في الشرح اراد من الكلام حتى الابتدائية اسم جريان الخلاف في الجملة الواقعة

بعدها هل لها محل من الاعراب اولا فان القايل بان الجملة بعد حتى في محل جر لا يرى حتى ابتدائية واقول قد نقل المص عن الزجاج و

ابن درستويه ان الجملة بعد حتى الابتدائية في موضع جر بحتى فان قيل ما الفرق بينها وبين حتى الجارة قلنا لان هذه لا تقع بعدها

الا الجملة وتلك بعدها الا المفردة **قوله** حتى ماء دجلة اشكل هذا مصراع بيت وهو فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة

حتى ماء دجلة اشكل وفي الصحاح والاشكل اذا كان فيه بياض وحمرة قال ابن دريد انما سمي الدم اشكل للحمرة والبياض المختلطين

فيه **قوله** وقد تقدم يعني في حرف الحاء في الكلام على حتى **الثانية الجملة المعترضة قوله**

بين شيئين يعني سواء كانا مفردين في جملة او كانا جملتين متصلتين معنى وسواء كانت الجملة المعترضة جملة واحدة او اكثر **قوله**

شجاك اظن ربع الظاعنينا معنى هذا مصراع بيت عجزه ولم يعبا بعذل العاذلينا والربع الدار نفسها او المحلة واعرض بان الاستدلال ان

شجاك فعل ومفعول بل مضاف ومضاف اليه مبتدا وربع الظاعنينا خبر عنه على تقدير رفعه ومفعول اول مقدم وربع

الظاعنينا مفعول ثان واظن عامل على تقدير نصبه قال في الصحاح الشجو الهم والحزن يقال شجاه يشجوه شجوا اذا احزنه واشجاه

يشجيه اشجاء اذا اغصه تقول منهما شجى يشجى شجا **قوله** وقد ادركتني والحوادث نوازل الدهر والجنة بفتح الجيم الكثرة

والعزل جمع اعزل وهو الذي لا سلاح معه وصفاف وعزل جرور ان بالتبعية لقوم **قوله** الم ياتيك اي يقال نمى الخبر اذا

شاع والانباء جمع نبا وهو الخبر واللبون من جماعة الابل ذات اللبن وبنو زياد ربيع بن زياد واخوته وذكر بعضهم ان فاعل ياتيك

ضمير يعود الى النبا الذي دل عليه الانباء **قوله** اللبون على حذف مضاف اي الم ياتيك خبر لبون بني زياد **قوله** وبدلت والدهر

ذو تبدل في الصحاح الهيف يعني بفتح وسكون الياء مثل الهوف يعني بضم الهاء وهي ريح حارة تاتي من قبل اليمن وهي النكبا التي تجري

بين الجنوب والدبور من تحت مجرى سهيل والصبا ريح مهبها المستوى مطلع الشمس اذا استوى الليل والنهار والشمال بفتح الشين وسكون

الميم بعدها همزة مفتوحة لغة في الشمال بفتح الشين والميم وبعدها الف وقد دخلت الباء هنا على المتروك وهو الاستعمال المشهور

قوله وفيهن والايام هذا البيت لمعن بن اوس وقبله رايت رجالا يكرهون بناتهم وفيهن لا نكذب نساء صوالح متلكنه عايد الى

الندب المفهوم من نوادب **قوله** وجملة الاختصاص في قوله نحن معاشر الانبياء لا نورث في المطول ان جملة الاختصاص في

محل نصب على الحال وكذا قال الرضي فلا يكون اعتراضية فاي في انا افعل كذا ايها الرجل مبهم والرجل مرفوع كما في النداء والمجموع في محل نصب

على الحال وتقديره على الحال متخصصا من بين الرجال وقد يقوم مقام اي اسم منصوب اما معرف باللام نحو نحن العرب اقرى الناس

للضيف او مضاف انا معاشر الانبياء لا نورث وربما يكون علما نحو بنا تميما يكشف الضباب قال ابن الحاجب المعرف ليس منقولا عن

النداء لان المنادى لا يكون في الامر نحو ها نحو ايها الرجل منقول عنه نظرا الى المضاف بحتمل الامرين الفعل فيكون منصوبا بالمنادى

مقدرة وكونه مثل المعرف فيكون منصوبا بتقدير اعني او اخص وفي شرح الالفية لولد المصنف ما يقتضي ان الاختصاص جملة اعتراضية

كما قال المص وذلك انه قال الاختصاص حين يستعمل بلفظ النداء كقولهم اللهم اغفر لنا ايتها العصابة ونحن نفعل كذا ايها القوم

وانا افعل كذا ايها الرجل اراد بهذا النوع من الكلام الاختصاص على معنى متخصصين من بين العصايب ونفعل مخصوصين من بين الاقوام

وانا افعل كذا مخصوصا من بين الرجال وهو في الحقيقة منصوب باخص لازم الحذف وهو معتد بمحل اعراب انتهى ويمكن التوفيق بين كلام

المص والرضي بان من قال انها جملة اعتراضية اراد بحسب الحقيقة ومن قال انها جملة حالية اراد بحسب المعنى وهو وجه التوفيق بين

قول ولد المص او لا على معنى متخصصين ومخصوصين ومخصوصا حيث يقتضي انها حالية وبين كلامه اخرا **قوله** نحن

بات طارق هذا البيت لهند بنت عتبة زوجة ابى سفيان بن قالته قبل اسلامها يوم احد تحرض به على المشركين مع قتال رسول
الله صلى الله عليه وسلم وبعده المسك في المخانق ان تقبلوا نعانق ونفرش النمارق او تدبروا نفارق والمراد بطارق هنا النجم وقيل هو لهند بنت
بياضة بن رباح بن طارق الايادى قالته حين لقيت اياد جيش الفرس بالجزيرة وكان رئيس اياد بياضة بن رباح بن طارق
الايادى وقيل غير ذلك وفي الشرح قولها ونفرش النمارق تقتضى ان تكون الروى ساكنا في الكل وهذه الابيات من منهوك
الرجز الا انه دخله القطع والجزء سُدّ ونذا قوله واى لا اماه شطت بعدت والنوى جهة القصد من السفر قوله
وذلك على تقدير ادوها خبر لعل وتقديره الصلة بحذف وفيه احترز بذلك عما ياتى في الثامن من تقدير اردد صلة وتقدير
جزاء محذوف قوله لعلك والموعود حق لقاؤه القارص بفتح القاف الناشبه من الابل والبداء انتقال الراى من
شئ الى شئ قوله باليت شعرى المنجم فيه وهي التى بعدها هنا تامة والجملة بعده في محل نصب على الحال وقد ذكر
المص في الكلام على ام ان معنى علمت ازيد قام علمت جواب ازيد قام فكذلك هنا المعنى جواب هل اعدون يوما وامرى مجمع
اذا قيل بالجملة الاستفهام جزاى عن اسم ليت وهو شعرى قوله اذ التمايز ادنى الصحاح ويقال فتجم كلامه اذا فسر
بلسان احسن معنه الترجمان ولك ان تضم التاء لضمة الجيم وفي القاموس انه فيه فتح التاء والجيم كزعفران قوله وقول ابن
هرمة ان سلمى او هرمة بفتح الهاء وسكون الراء ويكلوها يحفظها وظنت تحلت ويرددها يبقيها هذا بيت واحد من قفى
الشرح قوله ان واسطار الى اخره هذان بيتان من مشطور الرجز ونصر الثالث بمعنى العطاء ونصر الاول لمنادى والثانى
تاكيد له على اللفظ قال في الصحاح والنصر العطاء قال رؤبة وانشد البيت الا انه انشده بنصب الثانى والثالث وفي العباب
ان الصغانى قال انشد سيبويه هذا البيت لرؤبة بن العجاج وليس لرؤبة وهو مع ذلك تصحيف والرواية يا نصر نصر نصرا بصاد المعجمة
ونصر هذا حاجب نصر بن سيار والاسطار جمع سطر بفتح الطاء المهملة وهو الخط مثل سبب واسباب وسيتكلم المص على هذا البيت
في الباب الرابع فيما افترق فيه عطف البيان والبدل قوله واى مقيامى النهام بمعنى الهيام وهو شبه جنون من العشق
وتخلب بالخاء المعجمة تخيب وبنوا العذ... اى مدر لانه على قول ابى على في الايضاح في هذا البيت جملة اسمية خبرية وعلى ما
اجازه ابو الفتح جملة فعلية قسمية قوله والظاهر ان الجواب فالله اولى بهما يعنى انه جواب بحسب اللفظ قائم مقام الجواب بحسب
الحقيقة لانه قال في الباب الخامس في الجملة التى ذكرها الحذف وفيه ان التحقيق ان من حذف الجواب مثل من كان يرجو لقاء الله
اى فليبادر العمل فان اجل الله لآت وذلك انه لابد من كون الجواب مسببا عن الشرط واتيان اجل الله ليس مسببا عن رجاء
لقاء الله ثم قال فكذلك هنا اولوية الله بهما ليست مسببة عن الكون غنيا او فقيرا وهذا الذى استظهره المص هو قول الاخفش ان
او بمعنى الواو والمعنى فالله اولى بالغنا والفقر حيث شرع الشهادة عليهما وهو انظر لهما منكم ولولا ان الشهادة عليهما مصلحة لما شرعها
قال ابو حيان الجواب محذوف فلبس عليه ولا برا على الغنا الغنا ولا الفقير لفقره والمبين ان الله اولى بهما وهو بلما جرى ذكر الغناء
الفقر عاد الضمير على ما دل عليه كانه قال فالله اولى بجنس الغنى والفقير اى بالاغنياء والفقراء وفي قراءة ابى فالله اولى بهم
ما يشهد بارادة الجنس قال السفاقسى الجواب فالله اولى بهما والضمير عائد على الغنا والفقر الدال عليهما بقوله يكن غنيا او فقيرا
والمثنى عليه دلمثل جزما كما تقول ان يكن هذا الرجل زيدا او عمرا فلجا منهما اى لحبه زيدا او عمرا فيكون الرجل لا خلاف في ذلك
قوله لان او هنا للتنويع اى للتقسيم قوله فهل ما تقدم يعنى من ان او للتنويع وان حكمها وجوب المطابقة قوله
نص عليه الابذى في الشرح هو بهمزة مضمومة وباء موحدة مشددة مفتوحة وذال معجمة منسوب الى ابذة بلدة من بلاد الاندلس
كذا ضبطه من شيخنا برهان الدين الاندلسى واقول الجزولى بعض فضلاء الاندلسيين الاخيار انهم لا يقولونها الا بالمهملة وانها

بير

بيد القرى وهم يقولونها بالمعجمة مع تحريف في لفظها قوله احدهما ان احق خبر عنهما في الكشاف وحاشيته ومنه قوله تعالى يخادعون
الله والذين امنوا ان الله ورسوله احق ان يرضوه وحد الضمير فيه دلالة على ان المقصود ارضاء الرسول وانما ذكر الله تعالى لافادة
قوة اختصاص الرسول ومكانه منه وكذا يرضون الله ورسوله فانه لا يرضون حقيقة الا الرسول وحده قوله والثانى ان احق
خبر له فهو ابن عطيه وتقديره عند سيبويه والله احق ان يرضوه ورسوله احق ان يرضوه كقول الشاعر نحن بما عندنا وانت بما
عندك راض والراى مختلف قوله ومذهب المبرد ان في الكلام تقديما وتاخيرا وتقديره والله احق ان يرضوه ورسوله وقيل
الضمير عائد على المذكور انتهى قوله بل في موضع رفع بدلا من احد الاسمين وحذف من الاخر مثل ذلك في الشرح بل مرفوع عليه
حذف البدل وهو محل نظر ينبغى تحريره انتهى واعلم ان المص لم يرجح حذف البدل في الخاتمة التى ذكرها للحذف ونصه فيها
انه لا يحذف واجاز حذفه في هذه الاية وفي الخاتمة وحذف الخالدون قوله تعالى ثم اتخذوا من دونه اولياء حيث قال الذين اتقد
يقولون ما نعبدهم وان هذا المقدر يحتمل ان يكون بدلا من الصلة اذا كان خبر الذين ان الله يحكم بينهم قوله لعمرى هاء في
الصحاح عمر الرجل بالكسر يعمر عمرا وعمرا على غير قياس لان قياس مصدره التحريك اى عاش زمانا طويلا ومنه قولهم اطال الله
عمرك وعمرك وهما وان كانا مصدرين بمعنى الا انه استعمل في القسم احدهما وهو المفتوح والبطل مصدر بطل الشئ يبطل بطلا
اذا كان غير حق وهو صفة للحذف وفيه ان نطقا نطقا بطلا والاقارع بالقاف جمع اقرع قوله فاعمل القول في لفظ وانما القسم به وردها
على سبيل الحكاية الذى في الكشاف نصبه والحق اقول ولا اقول الا الحق على حكاية لفظ المقسم به قوله قيل اى فالحق قسمى
اى فالحق انا هكذا يقع في بعض النسخ وفي بعضها بدل فالحق منى فالحق يمينى والصواب الاول لان معنى يمينى قسمى وكيف يعطف عليه باد
ثم لا يخفى ان الحق مقابل الباطل ان كان المقدر يمينى واسم من اسمائه تعالى ان كان المقدر انا ويحتمل لهما ان كان المقدر قسمى قوله
والتابع بين اجزاء الصلة والظاهر ان يقول بين جملتين غير مستقلتين بان يكون الاولى صلة والثانية عطفا عليها لان يرهقهم
ذلة اذا كان معطوفا على الصلة يكون صلة لا جزء صلة والصلة جملة غير مستقلة قوله ثم انه اى كون جملة ما لهم من الله
من عاصم خبرا عن الذين كسبوا السيئات ليس بمتعين لجواز ان يكون خبرا جزاء سيئة بمثلها بان يقدر فيها رابط يربطها بالمبتدا نحو قولهم
سيئة المثل قوله ويحتمل وهو الاظهر في البحر واجاز ابن عطية بان يكون الذين في موضع جر عطفا على قوله للذين احسنوا
ويكون جزاء خبره قوله والذين على اسقاط حرف الجر والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها فتعادل التقسيم كما تقول في
الدار زيد والقصر عمرو اى وفي القصر عمرو انتهى وهذا هو الاحتمال الذى ذكره المص الا ان تقرير ابن عطيه ظاهر في انه على قول سيبويه
في قولهم في الدار زيد والحجرة عمرو وتقرير المص ظاهر في انه على قول الاخفش ولا حاجة الى تكلف حمله على قول الاخفش لانه قال في
الباب الرابع واخر العطف على معمولى عاملين وبعد فالحق جواز العطف على معمولى عاملين قوله وذلك من العطف
على معمولى عاملين مختلفين عند الاخفش وعلى اضمار الجار عند سيبويه والمحققين الاشارة بذلك الى قولهم في الدار زيد والحجرة
عمرو وقوله على اضمار الجار عطف على من العطف قوله ولا اخا فاعلم لزيد قال الرضى مجاملة لكن لا الحد الثنى رد
في المثنى وجمع المذكر السالم وفي الاب والاخ من بين الاسماء الستة اذا وليها لام الجر تعطى حكم الاضافة فتحذف نون المثنى و
المجموع واتيانا بالالف في الاب والاخ حتى يكون مضافا واللام زائدة فيكون معربا ثم مذهب الخليل وجمهور النحاة انه مضاف
حقيقة باعتبار المعنى وقيل لهم اللام لا تظهر بين المضاف والمضاف اليه بل يقدر اجابوا بان اللام هنا ايضا مقدرة وهذه
الظاهرة تاكيد لها وقال ابن الحاجب يقال انه شبيه بالمضاف فاعطى حكمه من اثبات الالف في ابا واخا وحذف النون على
ومسلمى قوله مكره اخاك لا بطل اصل هذا ان شخصا دون به موضع حرب فقيل له في ذلك فقال المكره اخاك لا بطل قوله

كان وقد الى حول كبل اه الحول السنة والكميل الكامل والاثافي بالمثلثة جمع اثفية بضم الهمزة وكسرها مع تشديد المثناة التحتية وهي
الحجر يوضع عليه القدر وتشديد الياء في الجمع وتخفف والنؤي عن الاصل ويطلق على المنتصبات وعلى الملتصقات بالارض قوله
ويمكن ان يكون هذه الجملة حالية تقدمت على صاحبها مذهب على جواز تقديم الحال المصدرة بالواو وقد منعه المغاربة واجازه
الجمهور قوله كان قلوب الطير هذا البيت لامرئ القيس بن حجر … وهو معروف بنا كالانا كل قلوب الطير والحشف لدى وكرها
اليابس رطبا ويابسا حالان من القلوب على معنى رطبا بعضها ويابسا بعضها قوله لبث بعمل يبغ شيئا البيت لبيد الثالثة مؤكدة
للاولى واما الثانية فاريد بها نفسها قوله وما ادري وسوف اخال ادري تقدم الكلام عليه في ام قوله آخاله قد داالله او طات
عنوة هذا صدر بيت عجزه وما مايل المعروف فيما يعنف وقد تقدم الكلام عليه في قد قوله وقد تضمنت هذه الاية الامر من
باكثر من جملة هكذا قال صاحب التلخيص واعترضه بهاء الدين السبكي بان المراد بقولنا اكثر من جملة ان لا يكون احدها معمولة للاخرى
ولا هي في حكم جملة واحدة وقوله ثم يحب التوابين خبر انه وقوله ثم ويحب المتطهرين معطوف على الخبر فلا يكون مع ما فيه جملتين فضلا عن
وفي الشرح يحتمل ان يكون هذه الجملة خبر المبتدأ محذوف والجملة عطف على الجملة الاولى المستانفة ويكون التمثيل وقع على هذا
الوجه المحتمل وان كان الاولى اولى والاية مثال لا دليل واقول فيه نظر اذ لو كان التمثيل على هذا الوجه المحتمل لبينه لانه عليه
ولم يبطل قوله الجواب منع ان المراد ان لا يكون احدهما معمولة للاخرى قوله نعم النظر يجاب عنه بان في الاية الثانية اعتراضا اذا
بجملتين لان مجموع جملتين قوله ثم ولن تفعلوا وقوله ثم لو تعلمون اعتراض بين قوله ثم فلا اقسم بمواقع النجوم وقوله ثم انه لقران كريم بعد حذف
الجملتين وقعت اعتراضا بين جزء الجملة الاخرى ونعته وذلك لا يخرج مجموع الجملتين عن كونه اعتراضا واحدا بين شيئين قوله
وقد مر ان الزمخشري اجاز في سورة الاعراف ان الاعتراض بسبع جمل على ما ذكر ابن مالك وزعم ابو علي انه لا يعترض باكثر من جملة في
الشرح ظاهر هذا الكلام انما اخذ لابي علي من كلامه على هذا البيت القول بامتناع الاعتراض باكثر من جملة وفيه نظر لانه ليس في كلامه
هذا ما يؤخذ منه منع ذلك مطلقا لاحتمال ان يكون الباعث هذا البيت على منع الاعتراض بجملتين ما يلزم على ذلك من كثرة خلاف الاصل
وذلك لان الاعتراض على خلاف الاصل والحذف كذلك وهذا لا يلزم منه المنع مطلقا انتهى واقول قول ابي علي لئلا يلزم الاعتراض
بجملتين ظاهر في منع الاعتراض بجملتين وكذا فهمه ابن مالك كما دل عليه قول المص وقد اعترض ابن مالك اه ثم قال الشارح ولقائل ان
ان يقول لا يلزم من تقديره ابن مصدرة لا وجوب الاعتراض بجملتين لاحتمال ان يكون هذه المقدرة معمولا ثانيا لادري وقوله قد طالت
عز سبل حال من فاعل ادري او معمول له لاول وقيل اسم فاعل من نال اذا اعطى قوله وعلى قولهم يخرج الحديث لا مانع لما اعطيت
ولا معطي لما منعت واما على قول البصريين ايضا بان يجعل مانع اسم لا مفردا مبنيا والخبر محذوف اي لا مانع مانع لما اعطيت واللام
للتقوية فلك ان تقول تتعلق ولك ان تقول لا تتعلق وكذا القول في ولا معطي لما منعت وجوز الحذف فذكر مثل ما حذف وحسنه
دفع التكرار وقد وقع التكرار وقد ذكر المص في الباب الخامس في المثال الثالث من الجهة الثانية ان جماعة علقوا الظروف من
قوله ثم لا عاصم اليوم من امر الله لا تثريب عليكم ومنه قوله عم لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت باسم لا قال وذلك باطل عند البصريين
لان اسم لا حينئذ مطول فيجب نصبه وتنوينه وانما التعلق بمحذوف الا عند البغدادي فلك تخريج الحديث على وجه جائز عند البصريين
وهو التعلق بمحذوف وذلك مناف للحصر المفاد هنا بتقديم المعمول من قوله وعلى قولهم اي قول البغدادي يخرج الحديث فخرجه مط
اعتمادا على ما سيقوله في الباب الخامس انما يؤديه عن تجويز تعلق اللام باسم لا هو ذلك انما هو على قول البغداديين واما على قول البصريين
فيجب تنوينه قوله لعمري والخطوب مغيرات الظعن مصدر ميمي بمعنى الظعن اي السار والمصدر ظعن باسكان العين
وفتحها وبالسة عددته وكثرته به وهو متعد بنفسه قوله وبانه صبا ان … متعلق بجد ومنه ارسلناهم بالبينات

والرج

في الشرح كيف يجب تقديم المعلق مع احتمال اللفظ لامور شتى خلافه قال الزمخشري اما ان يتعلق بارسلنا داخلا تحت حكم الاستثناء
مع رجالا اي وما ارسلنا الا رجالا بالبينات كقولك ما ضربت الا زيدا بالسوط لان اصله ضربت زيدا بالسوط واما برجالا صفة له اي
رجالا متلبسين بالبينات واما بارسلنا مضمرا كانه قيل لم ارسلوا فقلت بالبينات فهو على كلامين والاول على كلام واحد واما
بنوحي اي نوحي اليهم بالبينات واما بلا تعلمون على ان الشرط في معنى التبكيت والالزام كقول الاجير ان كنت عملت فاعطني حقي ووهب
ان المص ابطل بعض هذه الاحتمالات بقوله ولا يستثنى باداة واحدة شيئان ولا يعمل ما قبلها الا فيما بعدها الا في المسائل الثلث
التي ذكرها فاحتمال تعلقه بلا تعلمون ظاهر لم يبطله بشيء فكان وجوب تعلقه بمحذوف فيه نظر انتهى ملخص الشرح قوله
لانه لا يستثنى باداة واحدة شيئان في الشرح كان ينبغي ان يقول باداة واحدة دون عطف ليسلم من النقض بنحو ما قام الا زيد
وعمرو وما ضربت الا بكرا وخالدا فان مثل هذا جائز بالاتفاق واقول لا حاجة الى الاحتراز بما ذكر لان ما قام الا زيد وعمرو وما
ضربت الا بكرا وخالدا لم يستثن فيه باداة واحدة شيئان وانما استثنى شيء واحد واتبع بالعطف عليه اخر قوله في
الشرح واما اذا لم يكن ثم عطف ففي المسئلة خلاف فمنع من ذلك جماعة منهم ابن مالك واجازه اخرون وعليه مشى صاحب
الكشاف في مواضع منها هذه الاية ومنها قوله تعالى لا تدخلوا بيوت النبي الاية فانه قال ان المستثنى الظرف والحال جميعا
وان الحصر في كل منهما مقصود اي لا تدخلوا في وقت من الاوقات في حال من الاحوال الا في هذا الوقت وعلى هذه الحالة
قوله او تابعا له نحو ما قام احد الا زيد فاضل في الشرح يلزم على اجازة هذا التركيب وقوع الفصل بين الموصوف و
صفته بالا وهو ممتنع على ما صرح به المص في اواخر هذا الباب نقلا عن الاخفش والفارسي وجوابه ان ذلك حيث تكون الصفة
واقعة في مركزها الاصلي كما اذا وقع التفريغ في النعت نحو ما مررت باحد الا قائم بالجر فممتنع واما حيث تكون الصفة متاخرة عن المحل
الذي تستحقه بطريق الاصالة فلا يضر لان امالة المحل عدت بها الى التقدم واللصوق بالموصوف فكانه لم يقع فصل في
التحقيق نظرا الى الاصل كما نحن فيه فان الصفة من قولنا ما قام احد الا زيد فاضل محلها ان يقع الى جانب احد الموصوف و
الفصل عرض لغرض فلم تكترث به واقول الفصل الذي عرض هنا الغرض ان كان الا فينبغي ان لا يمنع التفريغ اذا وقع في النعت وحده
وان كان المستثنى وحده والاقتران بهذا العارض لا يؤدي الى لصوق الصفة بالموصوف وانما يؤدي الى لصوقها بالا فينبغي ان يمنع
كلا الصورتين فالاولى الجواب بان ما سيقوله المص مذهب الاخفش وما ذكره هنا مذهب غيره ثم في الشرح فان قلت من المعلوم
ان البدل في غير الموجب هو الراجح وزيد هنا مستثنى من احد الواقع في غير الايجاب كان الاولى فيه الرفع على الابدال فما بال
المص عدل عن النطق به كذلك قلت لعل المستثنى منه احد بمجرده مع قطع النظر عن صفته والاستثناء منه منظور الى الصفة
والمستثنى منه المجموع وتاخر بعضه عن المستثنى فصدق ان المستثنى لم يقع بعد المستثنى منه بل تقدم على بعضه فلذلك
نصبه قوله وان المعنى ولا يظهر قصد نفسكم بان احدا يؤتى من كتاب الله مثل ما اوتيتم وبان ذلك الاحد يحاجونكم اساد
في هذا النقد يريد ان يحاجوكم على هذا الوجه معطوف على يؤمنوا وان فاعل يحاجوكم عائد الى احد لانه في معنى الجمع لكونه
في سياق النفي وفيه نظر لان لا الناهية اذا دخلت على معطوف ومعطوف عليه ام عم النهي كل واحد منهما الا ان او لاحد الامرين
فيهما [illegible] المبهم من امرين لا يتصور الا بامتناع مجموعهما قوله وهو متعلق بمحذوف موخر لان القصد افادة الاهتمام والحصر
وذلك بتقديم المعمول ويحاجوكم على هذا الوجه معطوف على يؤتى واو للتنويع ولجاز وان يكون هدى الله بدلا من الهدى لا خبر
لان والخبر قوله ان يؤتى ويكون يحاجوكم منصوبا باضمار ان بعد او اي حتى يحاجوكم عند ربكم فيغلبوكم لانكم تعلمون صحة دين الاسلام واحد
على هذا الوجه ليس بمعنى الجميع لان ذلك لا يكون الا في نفي بل بمعنى الواحد وهو مفرد عن ابن الشهيد قوله والثاني ان في الوجه الاول

على ما قبل الا انما بعدها مع انه ليس من المسائل الثلاث المذكورة اتفاقا للشرح فيه نظر وذلك ان المدعى اولا ان الوجهين صحيحان وان
الثاني منهما ارجح من الاول فلا ينافي ثم تعليل ذلك بما اورده هنا لان مقتضاه بطلان الوجه الاول من حيث اشتماله على المجرور الذي
اشار اليه بتأمله واقول لم يدع المص صحة الوجهين ولم يتعرض في كلامه لذلك وكون الثاني ارجح من الاول لا ينافي كون الاول مشتملا
على محذور او مكروه ليس في الثاني بل ذلك سبب لرجحانه على الاول ولو سلم فترجيح المص هذا على الاول ليس بالنسبة الى من منع عمل
ما قبل الا فيما بعدها وليس واحدا من الثلاث المذكورة لان الوجه الاول ليس بصحيح عنده بل بالنسبة الى من يجيز ذلك وحاصله ان هذا
الوجه ارجح من الاول لخلو المذكور عن هذا الذي قيل انه ممتنع واشتمال الاول عليه قوله ان النابين الخ تقدم الكلام عليه وعلى
البيتين اللذين بعده من قريب قوله فمن ضم الباء ينبغي ان يقول وقرئ بالياء الغيبة احترازا عن ضمها وقرئ بالتاء خطابا للمؤمنين
فان هذه القراءة ليست من تقدير فعل الضمير المتصل الخ جزم المتصل وكان المص لم يجز ذلك الا تقديره فمن ضم الباء من السبعة و
هذه ليست منهم قوله الا ان العطف ولقائل ان يقول صح العطف المذكور بدون ما ذكر لان التابع يغتفر فيه ما لا يغتفر في
قوله وقد تقدم ما اوردته من ان المعترضة تقع طلبية ان الحالية لا تكون الا خبرية وذلك بالاجماع قال الرضي انما وجب كون
الحال جملة خبرية فلان مقصود المجيء بالحال تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال فمعنى قولك جاءني زيد راكبا
ان المجيء الذي هو مضمون العامل واقع وقت وقوع الركوب الذي هو مضمون الحال ومن ثم قيل ان الحال يشبه الظرف معنى ولا
اما الطلبية او الانشائية بالاستقراء او انشاء في الطلب لست على يقين من حصول مضمونها فكيف تخصص مضمون الجملة العامل بوقت حصول المضمون
واما الايقاعية نحو بعت وتزوجت وطلقت فان المتكلم بها لا ينظر الى وقت يحصل فيه مضمونها بل مقصوده مجرد ايقاع مضمونها وهو منافي
لقصد وقت الوقوع الذي يعرف بالعقل لا من دلالة اللفظ ان وقت التلفظ بلفظ الايقاع وقت وقوع مضمونه انتهى وفي الشرح وقد رد
الحديثي وجه اشتراط الخبرية في الحالية بان قال الحال وان كانت كخبر المبتدا في المعنى الا انها حكم جزئي لها قيد والقيود قد تكون
ثابتة باقية مع ما قيد بها والانشاء لا خارج له بل يظهر مع اللفظ ويزول بزواله فلا يصلح للقيد ولذا لم يقع الانشاء شرطا
ولا صفة الا اذا قلت المجوز لوقوع الانشاء خبرا او صفة بالتاويل ينبغي ان يجوز وقوعه حالا بالتاويل اذ لا فرق انتهى واقول لا
كلام فقد قال السيد في حاشية المطول الجملة الانشائية لا تصلح ان تقع حالا الا مؤولة بالقول كان قولهم حسب الليالي ابطى او اسرع
والتحقيق ان الحال هنالك هو القول المقدر والجملة الانشائية مقولة فلا يكون حالا الا على سبيل المجاز انتهى وسبق كلام المص في اول
الكلام على الجملة المفسرة ان جملة مثل هذا الاية لكم يجوز ان يكون معمولة لقول محذوف هو حال لا يقال هذا مناف للقول
بان الحالية لا تكون الا خبرية ولتخطيه من قاله ولا تصح ان الواو للحال ولا ناصبة لانا نقول ذاك على ان يكون الحال نفس الجملة
وهذا على ان يكون مفردا من لفظة القول والجملة مقولة وفي الشرح وانظر من اين فهم من كون المعترضة تقع طلبية ان الحالية لا تكون
الا خبرية والا لا اشعار له بالاعم واقول اراد بالطلبية هنا الجملة التي ليست بخبرية دل على ذلك قوله قصد المسألة ان المعترضة تتميز
عن الحالية بانها تكون غير خبرية ودل ايضا على انها تنفرد عن الحالية بغير الخبرية وتشترك معها في الخبرية وذلك مستلزم لكون الحالية
لا تكون الا خبرية قوله واما قول بعضهم في قول القائل اطلب ولا تضجر من مطلب هذا صدر بيت عجزه فآفة الطالب ان يضجرا وبعده
اما ترى الحبل بتكراره في الصخرة الصماء قد اثرا وصرح الخامس في الباب الخامس في النوع الثامن من الجهة السادسة بان ذلك من العجز
هو الابن المجلي قوله فقلت ادعي الخ الندى من الندى بفتح النون والقصر وهو بعد ذهاب الصوت يقال فلان اندى
صوتا من فلان اذا كان بعيد الصوت كذا في الصحاح وادعو بالنصب وصوت بكسر اللام وينادي بكسر الدال وفي صحاح وانشد صاحب
الصحاح هذا البيت فقلت ادعي وادع فان اندى الخ قوله انه يجوز تصديرها بدليل استقبال الا ثاني من الامور التي يتميز

المعترضة

المعترضة من الحالية ان المعترضة يجوز تصديرها بدليل استقبال بخلاف الحالية قال التفتازاني في المطول ويشترط في الجملة الواقعة حالا
خلوها عن حرف الاستقبال كالسين وان ونحوهما وذلك لان هذه الحال والحال التي تقابل الاستقبال وان تباينا حقيقة لان
لفظ يكتب في قولنا يجيء زيد راكب حال بهذا المعنى وغير حال بالمعنى المقابل للاستقبال لانه ليس في زمان التكلم لكنهم استبشعوا تصدير
الجملة الحالية بعلم الاستقبال المناقض للحال في الاستقبال في الجملة وفي حاشية السيد هذا توجيه منقول من كلام القاضي وهو
مستبشع جدا وكيف لا والحال بالمعنى الذي نحن بصدده يجامع كلا من الازمنة الثلاثة على سواء ولا يناسب الحال بمعنى الزمان
الحاضر المقابل للاستقبال الا في اطلاق لفظ الحال على كل منهما اشتراكا لفظيا وذلك لا يقتضي استبشاع تصدير الجملة الحالية
بعلم الاستقبال كما لا يخفى على احد والصواب ان الافعال اذا وقعت قيودا لما له اختصاص باحد الازمنة فهم منها استقباليتها وحاليتها و
ماضويتها بالقياس الى ذلك المقيد لا بالقياس الى زمان التكلم كما في معانيها الحقيقية وح يظهر صحة كلامهم في وجوب تجريد الجملة
الواقعة حالا عن علامة الاستقبال اذ لو صدرت بها لفهم كونها مستقبلة بالقياس الى عاملها قوله وكالشرطية فهل عسيتم
ان توليتم ان تفسدوا وفي الشرح قال المطرزي لا تقع جملة الشرط حالا لانها مستقبلة فلا يجوز جاء زيد فهو ان يسأل يعط ويكون
الحال الجملة الاسمية انتهى وفي المطول فان قلت هل تقع الجملة الشرطية حالا قلت قد منعوا ذلك وزعموا انه اذا اريد
ذلك لزم ان يجعل الشرطية خبرا عن ضمير ما اريد به الحال عنه نحو جاءني زيد وهو ان يسأل يعط فيكون الواقع موقع الحال هو
الاسمية دون الشرطية وذلك لان الشرطية لتصدرها بالحرف المقتضي لصدر الكلام لا يكاد يرتبط بشيء قبلها الا ان يكون
له فضل قوة ومزيد اقتضاء لذلك كما في الخبر والنعت فان المبتدا لعدم استغنائه عن الخبر يصرف الى نفسه ما وقع بعده مما فيه ادنى
صلوح لذلك وكذا النعت لما بينه وبين المنعوت من الاشتراك والاتحاد المعنوي حتى كانهما شيء واحد بخلاف الحال فانها فضلة تقطع
عن عاملها قوله وانما جاز لاضربنه ان ذهب وان مكث لان المعنى لاضربنه على كل حال وفي الشرح وهو ما جعل الزمخشري الجملة
الشرطية في قوله تعالى فمثله كمثل الكلب ان تحمل عليه يلهث حالا وذلك لان المعنى الشرط غير مراد الا ترى ان اللهث قد على الحمل وتركه
ولذلك قال الكاشي قيل كمثل الكلب ليلا دائم الدلالة لاهثا في الحالين ونظير هذا قولك احسن الى زيد وان اساء اليك فتجعل وان
اساء حالا مع وجود معا انسلاخ الشرط عن معناها وهي التي يسمونها بان الوصلية والمتصلة انتهى واعلم ان اللام في قول المص لان
المعنى بمعنى مع كما في قول الشاعر فلما تفرقنا كاني ومالكا لطول اجتماع لم نبت ليلة معا وان قلنا لا يصح تعليل المقدر ومفهوم من
الكلام هو لان كلمة الشرط هنا جردت عن معناها وذلك انه كلامه لما اقتضى ان الجملة الحالية يجب تجردها عن الشرط ورد عليه
نحو لاضربنه ان ذهب وان مكث مع ان المعنى فيه على الحال فاجاب بان كلمة الشرط هنا جردت عنه لانه لا يصح ان يشترط وجود الشيء
وعدمه لشيء واحد الا قرب ان يكون اللام للتعليل ويكون معنى قوله لان المعنى لاضربنه على كل حال لان كلمة الشرط هنا جردت
عن معناه ويكون قوله انه لا يصح تعليل لهذا التعليل قوله الرابع انه يجوز اقترانها بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت كقوله
المتنبي لجاريه عزمها الا انما لم يجز في الجملة الحالية لان المضارع المثبت لما كان على وزن اسم الفاعل وبمعناه وجب ان يربط بما يربط
به اسم الفاعل والذي يربط به اسم الفاعل اذا كان حالا انما هو الضمير لا الواو وحادي بالحاء المهملة تثنية حاد اسم فاعل من الحدو
الذي هو ربط به اسم الفاعل وبالدال المهملة وهو سوق الابل والغناء لها وقد حدوت الابل حدوا وحداء ويقال للشمال حدواء لانها
تحدو السحاب اي تسوقه والعير بكسر العين المهملة الابل التي تحمل الميرة قوله تنبيه في الاعتراض اصطلاحات مخالفة لاصطلاح
النحويين في التلخيص الاعتراض يكون في اثناء كلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى دفع
الايهام وليس المراد بالكلام هو المسند اليه او المسند فقط بل مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع والمراد باتصال الكلامين

ان يكون الثاني بيانا للاول او تاكيدا او بدلا منه وقال قوم قد يكون النكتة في الاعتراض دفع الايهام ثم جوز بعض هولا وقوع الاعتراض اخر جملة لا يليها جملة متصلة بها بان لا يليها جملة اصلا فيكون الاعتراض في اخر الكلام او يليها جملة غير متصلة بها معنى وهذا صريح في مواضع من الكشاف **الجملة الثالثة التفسيرية** قوله وهي الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه في الشرح هذا تعريف غير مانع لصدقه على الجملة الحالية في قولك اسررت الى زيد النجوى وهي ما جزا الاحسان الا الاحسان اذ هي فضلة كاشفة لحقيقة ما تليه من النجوى فيلزم ان لا يكون لها محل من الاعراب وهو باطل انتهى واقول بعد تسليم ان مثل هذه الجملة في محل نصب على الحال من المضاف النجوى فيلزم ان لا يكون لها محل من الاعراب وهو باطل انتهى واقول بعد تسليم ان مثل هذه الجملة في محل نصب على الحال مراد المص بالفضلة الجملة التي لا محل لها من الاعراب فلا ترد الجملة الحالية المذكورة لان لها محلا منه وذلك الجملة الثانية من مواضع المفسرة انه احترز بالفضلة عن المفسرة التي لها محل وهي المفسرة لضمير الشان وعن المفسرة في باب الاشتغال فعلى قيل انها تكون ذات محل قوله فالجملة وما بعده تفسير لمثل ادم كلما الاعتبار ما يعطيه ظاهر لفظ الجملة من كونه قد جسما من طين ثم كون فيه نظر لان خلقه وما بعده اذا كان تفسير المثل ادم كان باعتبار ما يعطيه ظاهر اللفظ وقد اراد المص ما قاله الزمخشري الا ان عبارته سالمة عن هذا النظر فانه قال في الكشاف وقوله خلقه من تراب جملة مفسرة لما له شبه عيسى بادم اي خلق ادم من تراب ولم يكن ثمة اب ولا ام فكذلك حال عيسى فان قلت كيف شبه به وقد وجد هو بغير اب ووجد ادم بغير اب ولا ام قلت هو مثله في احد الطرفين فلا يمنع اختصاصه دونه بالطرف الاخر من تشبيهه به لان حال المماثلة مشاركة في بعض الاوصاف ولانه شبه به في انه وجد وجودا خارجا عن العادة المستمرة وهما في ذلك نظيران ولان الوجود من غير اب وام اغرب واخرق للعادة من الوجود من غير اب فشبه الغريب بالاغرب ليكون اقطع للخصم واحسم لمادة شبهته اذا نظر فيما هو اغرب فيما استغربه وعن بعض العلماء انه اسر بالروم فقال لهم ما تعبدون عيسى قالوا لانه لا اب له قال فادم اولى لانه لا ابوين له قالوا كان يحيي الموتى قال فحزقيل اولى لان عيسى احيا اربعة وحزقيل احيى ثمانية الاف قالوا كان يبرئ الاكمه والابرص قال فجرجيس اولى لانه ذبح واحرق ثم قام سالما انتهى ما في الكشاف قوله وعلى الاول فالجزم في جواب الاستفهام تنزيلا للسبب وهو الدلالة منزلة المسبب وهو الامتثال وهذا جواب من اعتراض الزجاج على الوجه الاول فانه قال وقد غلط بعض النحويين فقال ان يغفر لكم جواب هل ادلكم لانه ليس اذا دلهم النبي صلى الله عليه وسلم على ما ينفعهم غفر لهم وانما هو جواب يؤمنون بالله ورسوله ويجاهدون في سبيل الله لان معناه الامر اي امنوا بالله وجاهدوا يغفر لكم قوله والرابع ولما ياتكم مثل الذين خلوا من قبلكم في الكشاف مثل الذين خلوا من قبلكم حالهم التي هي مثل في الشدة ومستهم بيان للمثل وهو استيناف كان قائلا يقول كيف كان ذلك المثل فقيل مستهم الباساء قال التفتازاني ولا يخفى ان الذين يصيبهم مثل حالهم وشبههم لا نفسه ففي هذا الكلام حذف قوله والحال لا ياتي من المضاف اليه في مثل هذا وذلك لان المضاف هنا ليس بجائز العمل في الحال كان قولك يعجبني ضرب اللص مكتوفا ولا يجي من المضاف اليه كان قوله تعالى ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا ولا شبه جزء من المضاف اليه كان قوله تعالى ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا ولا ياتي الحال من المضاف اليه الا اذا كان المضاف واحدا من هذه الثلاثة وفي التعليق والحالية منهم من الضمير خلو قوله ورميتها لطرف اي انت مذنب هذا مصدر بيت عجزه وتعليق لكن اياك لا اقلي ومن تعذر فاي بالفتح والسكون قوله ان لم يقدر ابنا قبل ان ياتيه بذلك لان ابنا اذا لم يقدر قبل انك انت لن مصدرة تفسيرية قوله والتحقيق انها جواب لقسم مقدر وان المفسر مجموع الجملتين ولا مانع من ذلك كون القسم انشاء لان المفسر هنا انما هو المعنى المتحصل من الجواب هذا يلزم منه ان لا يكون للجملة الاولى مدخل في التفسير فلا يكون التحقيق ان مجموع الجملتين هو المفسر وقول العلامة في الكلام القسمي هو الجواب والقسم تاكيد له ولذا قال ان المفسر هو المعنى المتحصل من الجواب قوله ثم اعلم انه لا يمتنع كون الجملة الانشائية مفسرة بنفسها

بدون حرف تفسير اي وان الثاني يكون معنى واحد دبا عن جملة وهو واسروا النجوى الذين ظلموا في الشرح لا يتعين في مثل هل هذا الا بشر مثلكم ان يكون جملة مفسرة للنجوى لا محل لها من الاعراب بل يجوز ان يكون في محل نصب على انه بدل من المفعول به الذي هو النجوى فانقلت لبس هذا من الابواب التي يصح وقوع الجملة فيها مفعولا قلت الجملة هنا مراد بها لفظها على تقدير البدلية فهي في حكم المفرد وكانه قيل واسروا هذا الكلام واقول لا يلزم من التمثيل يجعل هل هذا الا بشر مثلكم للجملة المفسرة تعينه لها وانما يلزم جوازها لها وقد ذكر المص في اول الكلام على الجملة المفسرة انه يجوز في مثل هل هذا الا بشر مثلكم ان يكون تفسيرا للنجوى وبدلا منه على قول الكوفيين وان يكون معمولا لقول محذوف هو حال ولا حاجة الى جواب الشارح بان الجملة هنا مراد بها لفظها لان الجملة على تقدير كونها بدلا من النجوى ليست مفعولا به وانما هي تابعة للمفعول به ويغتفر في التوابع والثواني ما لا يغتفر في المتبوعات والاوائل قوله وانما قلنا فيما مضى ان الاستفهام مراد به النفي تقريرا لما اقتضاه المعنى واوجبته الصناعة لاجل الاستثناء المفرغ لان التقرير اوجب ذلك هذا جواب سؤال يرد على ما تضمنه قوله الثاني ان يكون مفردا مؤديا معنى جملة نحو واسروا النجوى الذين ظلموا فانه يتضمن كون هذه الجملة اعني هل هذا الا بشر مثلكم انشائية تقريرية تقرير السؤال انه قد مضى في اول هذه الجملات ان هل هنا للنفي ومعلوم ان النفي من قبيل الخبر وفي الكلام على الجملة المعترضة حيث اعترض على ابن مالك وفي الكلام على ان الاستفهام في هذه الاية مراد بها النفي والجملة خبرية وتقرير الجواب انا لم نقل فيما مضى ان الاستفهام هنا مراد به النفي لاجل ان الجملة تفسيرية بل قلناه لاجل ان المعنى اقتضاه واوجبته الصناعة لاجل الاستثناء المفرغ فهذه الجملة خبرية معنى انشائية لفظا قوله ويجوز ان يكون لسجنوا بالبدل لانه من افعال القلوب يقال بدا له في هذا الامر اي نشا له فيه راي قوله ولقد علمت لتاتين منيتي هذا صدر بيت عجزه ان المنايا لا تطيش سهامها وفي الشرح اختلف في الجملة الواقعة بعد الفعل الذي ضمن معنى القسم كهذا المثال فقيل في محل نصب بذلك الفعل وقيل لا لان القسم لا يعمل في جوابه وزعم ابن جني وان دخول معنى القسم علم لا يكون الا مع اسم الله ثم يرده ما انشده المص قوله وقال الكوفيون الجملة فاعل ثم قال ابن هشام وثعلب وجماعة يجوز ذلك في كل جملة في الشرح ما الفى واحدا من الكوفيين ولا غيرهم ينازع في ان من خصائص الاسم كونه مسندا اليه فيحمل ما ذكروه من جواز وقوع الفاعل جملة على ان معنى المصدر المفهوم من الجملة هو الفاعل المسند اليه معنى وغايته ان التاويل هنا وقع بغير واسطة حرف مصدري فهو كما يقول الكل في نحو فتحين قام زيد ولا بدع في هذا لانه وجد نظيره في الاضافة في باب التسوية نحو سواء علي اقمت ام قعدت اي قيامك وقعودك وفي ولا تاكل السمك وتشرب اللبن اي لا يكن منك اكل سمك مع شرب لبن هشام ومن قال بقوله الحقوا مثل يعجبني يقوم زيد بتلك الابواب قوله وتعيد عندي ان المسئلة صحيحة ولكن مع الاستفهام خاصة دون سائر المعلقات وعلى ان الاسناد الى مضاف محذوف لا الى الجملة في الشرح يمكن ان يكون هذا مراد الفراء ومن ذهب الى قوله اعني ان الاسناد في التحقيق الى مضاف محذوف لا الى الجملة لكن لما حذف المضاف وانيبت الجملة مقامه جعل الاسناد اليها وتقرير ذلك مع كون المعلق استفهاما ما ذكره المص واما اذا كان غير استفهام نحو ظهر لي ما قام زيد فيقال الاصل ظهر لي مضمون ما قام زيد قوله وبعكسه والجار قيل ان وعد الله حق بعده عطف على بابه في التعليق وعدمه في هذه الاية لا يرد على ذلك القوم لانهم لم يقولوا النايب الجار والمجرور وانما قالوا به في محل خاص لقيام المقتضى لذلك عندهم فلا يرد عليهم كون الجار والمجرور مفقودا من محل اخر انتهى وانا قول اذا كان القايل بان الظرف في هذا المحل نايب عن الفاعل انما قال ذلك احترازا من كون الجملة نايبة عن الفاعل وضعا

ويرد عليه ما لا يرد فيه وانما فيه الجملة وحدها **قوله** مخالمثل يعوا مطية الكذب شبه ما يقدمه المتكلم اما كلامه ويتوصل به
الى غرضه من قوله زعموا كذا وكذا بالمطية التي لا يتوصل بها الى الحاجة فان الرجل اذا اراد المسير الى بلد في حاجته ركب مطيته و
سار حتى يقضي حاجته وفي بعض النسخ مظنة بكسر الظاء المعجمة بعدها نون مشددة وهو تصحيف **قوله** وعن جملة
المفسر في باب الاشتغال فقد قيل انها تكون ذات محل كما سياتي هو ما ذكره بعد بنحو سطرين عن الشلوبين انها يجيب ما تفسره
وفي الشرح لا تخرج الجملة المفسرة في هذا الباب عن تقييد الفضلة في مثل قولنا قام زيد عمرا ضربه لانها هنا مميزة للحال
فهي فضلة واقول قد بينا ان مراده بالفضلة الجملة التي لا محل لها من الاعراب فلا يرد عليه ما اورده لان لها محلا **قوله**
ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة في الشرح قد اجاز وا في قوله تعالى واتقوا الذي امدكم بما تعلمون امدكم
بانعام وبنين وجنات وعيون ان يكون جملة امدكم الثانية بدلا من الاولى واجاز وا في قوله الرحل لا تقيمن عندنا ان تكون
لا تقيمن بدلا من ارحل ولو ارمنا تقدم خلاف مذهب الجمهور فينبغي تحرير النقل في ذلك واقول الذين اشترطوا لا بد و
البيت البدل هم البيانيون اشترطوا الا بدل البعض في البيت بدل الاشتمال وهم بالنسبة الى باقي النحاة خلاف الجمهور
وفي حاشية التفتازاني عند قول صاحب الكشاف ان انا نحن متسمهرون بدل من انا معكم ان الظاهر انه بدل الكل وارباب
البيان لا يقولون بذلك في الجمل التي لا محل لها ويعنون بما لا محل له ما لا يكون جزء الوصف او حالا وان كان في موضع المفعول
للقول انتهى **قوله** وقد بينت ان جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح جملة مفسرة هذا اعتراض بان على
الشلوبين معاملة ان الملقي المفسر على جملة الاشتغال وهو خلاف الاصطلاح ويمكن الجواب عنه بان الشلوبين
اراد المفسرة بالمعنى اللغوي دون الاصطلاحي وهو متناول لجملة الاشتغال **قوله** ان الجزم في ذلك اي في المفسر
في البيت المذكور وهو قومه **قوله** لا تجزعي ان منفسا اهلكته فاذا هلكت فعند ذلك
فاجزعي **قوله** وساغ اضمار ان يعني في هذا البيت ونحوه وان لم يجز اضمار لام الامر يعني في المحل الصالح له الا للضرورة يعني ضرورة
الشعر مع ان كلا منهما اداة جزم لا اتساعهم في ان ما لم يتوسعوا في لام الامر **قوله** ولان تقدمها عطف على لاتساعهم
تعليل اخر وتفريقهم بين ان واللام وهو بالنظر الى المحل الصالح لهما كونه في البيت الاول والتعليل الاول بالنظر
الى انفسهما **قوله** ولهذا اجاز سيبويه من زيد امر ربه حيث حذف صلة امر وهي به لتقدم ذكر نظيرها وهو من صلة مر
قوله وقال العطف على الجار مشارك له في الترتب على ان التقدير معنى للدلالة ولكن ان اضمار رب في المحل الذي ذكره اضمار
ما لم يتقدم وانما رجاء نص صالح ونظائره انما ربما تقدم لان القريب لا امر به بصالح **قوله** ترجيح الضرورة اي الحاجة
ولا يريد ضرورة الشعر لان حسن مربوب وضربت ليس مخصوصا بالشعر **قوله** واستغنى عطف على ما بعد بل في قوله بل على تكرير
ان لان معناه بل الجزم الثاني على تكرير ان **قوله** كما استغنى في نحو زيد ظننت قائما عن ثاني مفعولي ظننت المقدرة وهو
الاولى لان المقدرة هي المقصودة بالذات والثانية انما اتي بها لضرورة التفسير واقول الظاهر ان قائما ثاني مفعولي ظننت المذكورة
وكلام المصنف انما هو بناء على الظاهر **الجملة الرابعة المجاب بها القسم** **قوله** وحذف القسم مع كون الجواب منفيا با
فيلزم كون هذا الحذف وارد لقوله ثم رب ثنى انانا ان امسكها من احد من بعده **قوله** ويقيده ان بعده ولئن زالتا وان يا اوا واتوا و
التاكيد ان هذه الثلاثة انشاء لفظا ومعنى يحتمل لا يبعد ان الذي هو خبر لفظا على انه نهي معنى لتوجد المناسبة بين المعطوف
والمعطوف عليه وفائدة اخراج النهي في صورة النفي المبالغة في النهي حتى كان المكلف امتثل النهي فاخبر عنه بنفي ما نهي عنه **قوله**
نعش فان عاهدتني لا تخونني نكن مثل من يا ذئب يصطحبان ومثل هذا البيت فقلت له لما تكشر ضاحكا وقام بسيفي منهد في مكاني وانت امرؤ يا ذئب والغدر
م

كنا امين كانا ارضعا بلبان وكنى بالثدي المحجن كشف عن نابه قال ابن السكيت الكشر التبسم يقال كشر الرجل وانكل وافتر وابتسم
كل ذلك يبدو منه الاسنان **قوله** ارى محرز الله محرز اسم رجل واريته بكذا اي علمته عليه **قوله** والمعنى شاهد
للجوابية لان المعنى على المعاهدة والحلف على ذلك لا على الحلف في هذه الحال على شي اخر **قوله** وقد يحتج للحالية بقوله ايضا الم
تر في عاهدت الى اخره في الشرح هذا عجيب كيف يكون اللفظ الواقع حالا في تركيب حاجة على ان لفظا اخر وقع في تركيب
مباين لذلك مباين لذلك التركيب حالا هذا مما لا سبيل الى القول به اصلا واقول لما كان كل من الجملتين في البيتين نظير
الاخرى في انها فعلية مضارعة منفية بلا محتملة للجواب والحالية وقامت القرينة في احدهما على الحالية رجح حمل الاخرى
على الحالية لعدم الفارق بينهما بما ذكرنا مع عدم المانع من الحالية ولا يخفى ان هذا الاحتجاج ليس للمصنف وانما ذكره لرده
بقوله والذي يظهر المحققون الى اخره **قوله** كما عكس في انا جئتني ما دكم عوز انه يعني حيث اثبت المصدر وهو عوز
عن عائر **قوله** ومراده يعني ان مراد ثعلب ان جملة القسم قوله لا تقع جملة القسم خبرا مجموع جملة القسم وقوله وجوابه
قال الرضي قال ثعلب لا يجوز ان يكون الخبر قسمية نحو زيد والله لا ضربنه والاولى الجواز اذ لا مانع **قوله** اذ لا ينفك
هذا تعليل لصحة ارادة مجموع جملتي القسم وجوابه بجملة القسم **قوله** وحكمنا القسم والجواب يمكن ان يكون لهما محل هذا رد
للتعليل السابق لقول ثعلب ان قولنا لا محل للقسم وجوابه ليس معناه نفي امكان المحل عنهما بل نفي المحل دون امكانه فيكون قضية
مطلقة وقولنا انهما محل لا جل وقوعها خبرا مطلقة اخرى والمطلقتان لا تتناقضان **قوله** فلا يكون خبرا يعني ويلزم
ان لا يكون خبرا بل يكون الخبر احدهما وهو الجواب وبهذا ظهر ان هذا المانع مانع لكون القسم وجوابه لا يكونان خبرا الا الظاهر
ما نقل المصنف عن ثعلب انه لا يكون جملة القسم وحدها خبرا كما يتوهم **قوله** لان الجملتين هنا ليستا كجملتي الشرط والجزاء
هذا جواب عما يقال ان جملة القسم فيها ضمير المبتدا حكما وان لم يكن فيها لفظا ولا تقديرا لان ضمير المبتدا في جوابه يغني عنه
فيها كما يغني ضمير المبتدا في جزاء الشرط عنه في جملة الشرط **قوله** ولهذا منع قوم من الكوفيين قال الرضي وقال ابن
الانباري وبعض الكوفيين لا يصح ان يكون الخبر طلبية لان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب وهو وهم فانما اتوا من قبل ايهام
لفظ خبر المبتدا اذ ليس المراد بخبر المبتدا ما يحتمل الصدق والكذب وهو وهم مما لو لم يقل كان الفاعل عندهم ليس
من فعل شيئا وبدل على جواز كونها طلبية قوله نعم بل انتم لا مرحبا بكم وايضا اتفقوا على جواز الرفع في نحو زيد اضربه واقول
في هذا الاحتجاج نظر فان اتفاق غيرهم لا يلزمهم واتفاقهم وغيرهم ممنوع الى ان حكاية المصنف منع زيد اضربه عن ابن
الانباري ومن منعه **قوله** ونعم ابن عصفور ساق المصنف هذا الكلام رادا به من تقوية كون جملتي القسم وجوابه من قبيل
الجملة الواحدة وذلك ان ابن عصفور قال انهما بمعنى صلة الموصول وجملة الصلة كجملة الخبر في وجوب الرابط وانما قال زعم مع
ان قوله موافق لغرضه نظرا الى ما في دليله من الضعف الذي ذكره **قوله** لا خبر المبتدا اي ليس الخبر الذي شرط احتماله الصدق
والكذب فلا يشترط فيه ذلك واذا لم يشترط في اصل الخبر ذلك لا يشترط في فرعه وهو الجملة **قوله** للاكتفاء ان اصله الا زاد
قال الرضي قالوا انما كان اصله الافراد لان القول المقتضي نسبة امر الى امر ينبغي ان يكون المنسوب شيئا واحدا كالمنسوب اليه
والا كانت هناك نسبتان او اكثر فيكون خبران لا خبرا واحدا فالتقدير في زيد ضرب غلامه زيد مالك لغلامه المضاد الجواب ان
المنسوب يكون شيئا واحدا كما قلتم لكنه ذو نسبة في نفسه فلا يقدر بالمفرد فالمنسوب الى زيد في الصورة المذكورة
ضرب غلامه الذي تضمنه الجملة انتهى **قوله** حثات فقلت للذ حثت لبابنا هذا صريب بيت عجزه وان الات
فلات حين مناص وفاعل حثات ضمير يعود على النفس والمناص الملجأ والفرار وهو وهم **قوله** التقدير والله

واهد ليس لمن لم يتهو المس يتقدير اللام مقابل ان ابس على ما ينبغي **قوله** وقع لمكي وابي البقاء وهم هو سكون الهاء ان
تذهب القوة الذاهبة الى شيء والمراد حلاوته وبفتحها الغلط والسهو **قوله** وقد سبقه الى هذا الاعراب الاشارة هنا
الى اعراب ليجمعكم بدلا من الرحمة وقد رد من ذلك الى كون اللام بمعنى ان المصدرية وكونها مع صلتها بدلا
فان ليسجننه بدل من المستتر بدا وهو ضمير مصدره او ضمير السجن كما اختاره ابو حيان **قوله** والصواب انها لام
الجواب وانها منقطعة عما قبلها ان قد رسم هذا شامل لقوله تعالى ليجمعكم ولقوله ثم ليسجننه وقوله د
متصل به اتصال الجواب بالقسم خاص بليسجننه **قوله** ومن كتابه مثل من اية فيما ننسخ قال ابو البقاء فيما ننسخ ومن
اية في موضع نصب على التمييز والمميز ما والتقدير اي شيء ننسخ من اية ويجوز ان يكون زائدة واية حالا والمعنى اي
شيء ننسخ قليلا او كثيرا **قوله** فيه الاخبار من الموصول قبل كمال الصلة لقائل ان يقول هذا كمال بالتابع و
يفتقر التابع ما لا يفتقر غيره والاخبار عن الموصول قبل كمال الصلة بغير التابع لا يفتقر وقيل كانها بالتابع يفتقر
قوله الثاني ان يجوز جزاء بتقديره اياه جوابا بالاخذ الميثاق يقتضي ان **قوله** موضعا وانه لا مر **قوله**
ما هو او نرى **قوله** تساع **قوله** فانه عائد الى الموصول وهو ما التي في قوله **قوله** وان ما تجتاه واولى
هنا مفتوحة بعجز مقول اليهاء من همزة ان فلا يجوز تسكينها لئلا يصير الصدر من بحر الطويل والعجز من بحر الكامل وينبغي ان
يكتب ما منفصلة عن ان لانها اسمها والعائد محذوف اي به واسكين بجران والجندل وهو الحجارة نائب عن فاعله و
للان جواب فاعله ضمير الجندل **قوله** اذا قال تدني اه تقدم الكلام عليه في حرف اللام الا ان المتم انشد هناك
اذا قلت تدني قال اه وضمير قلت هناك للمتكلم المصيف وضمير قال للمصيف وهنا الامر بالعكس **قوله** وكيفية ما يكون
والصغي معطوف فاعله الظان فالصغي لان المعطوف دون الواو **قوله** ما استدل به ليس على ما ينبغي لانه سوق كلام الاخفش
على وجه يكون فيه البيت والاية دليلا **قوله الجملة الخامسة الواقعة جوابا لشرط** غير جازم مطلقا او جازم ولم يقترن
بالفاء ولا باذا الفجائية في الشرح الحق ان جملة جواب الشرط لا محل لها مطلقا وذلك ان كل جملة لا تقع موقع المفرد فلا محل لها وجملة
الجواب لا يقع موقع المفرد فلا يكون لها محل وبنى الكلام في ذلك سقط الجملة الخامسة من الجمل التي لها محل من الاعراب
والاول لجواب لو ولولا ولما يكون لما الشرط انما هو على ما ذهب اليه الكثيرون من انها حرف وجود لوجود وما ذهب اليه
ابن مالك من انها ظرف بمعنى اذ فيه معنى الشرط الاعلى ما ذهب اليه ابن السراج والفارسي وابن جني من انها ظرف مع
انها بمعنى حين **الجملة السادسة** قوله والصلة لا محل لها وذلك لانها بمنزلة الجزء من الاسم والجزء من الاسم لا محل له ولانها
ليست في موضع مفرد حتى يكون لها اعراب وفي الشرح ومستلحق وهو ان الجماعة اطلقوا القول بان جملة الصلة لا محل لها من الاعراب
وينبغي ان يستثنى من ذلك الجملة التي تقع صلة لان اما مع القول بان ذلك لا يكون الا للضرورة مطلقا كما يقول الجمهور او مع القول
بان ذلك يجوز في الصلة قليلا ان كانت فعلية ذات مضارع كما يقوله الاخفش وابن مالك فان جملة الصلة في هذه تكون
ذات محل من الاعراب لوقوعها موقع المفرد واقول لا نسلم ان كل جملة واقعة موقع المفرد لها محل من الاعراب وانما ذلك للواقعة
موقع المفرد بطريق الاصالة والموقع بعد الموصول ليس للمفرد بطريق الاصالة كباقي الموصولات الاسمية ولو سلم فانما
ذلك للواقعة موقع المفرد الذي له محل والمفرد الذي هو صلة ال لا محل له من الاعراب الذي فيه بطريق العارية من ال
فانها لما كانت في صورة الحرفية نقل اعرابها الى صلتها بطريق العارية كما لا يخفى عنه وقد اقر بذلك بعض الاندلسيين
فقال حاجبكم التجرد اما اسمان واول اعرابه في الثاني وذا التمني بكل حال هاهو للناظر كالعيان وفي حاشية الكشاف

للتفتازاني والجمهور على ان اللام التي هي من الموصولات اسم موضوع بواسطة الموصول دخول الاسم لكونه في صورة حرف التعريف وظهر
اعرابه في ذلك بعد اسمه صورة الحرف وصلته فعل بصورة الاسم **قوله** تخبي من ذي عنده هم ما كفانا هذا عجز بيت صدره فاما
كرام موسرون لقيتهم وقال العقيلي وحكي اللذون صبحوا الصباحا هذا صدر بيت عجزه يوم النخيل غارة ملحاحا والعقيلي بضم العين
وفتح القاف وفي الشرح واللذون تكتب بلامين بخلافه في لغة من الزم الياء في جميع الحالات قيل والصوفية انه في حال بنائه
شبيه بالحرف واللام للتعريف على قول وشابهة لها على القول بان تعريفه بالعهد الذي في الصلة فانه اعد مظهرها خطا في
حالة البناء واظهروها في حالة الاعراب لان شبه الحرف انتفى والنخيل بضم النون وفتح الخاء المعجمة بعدها مثناة تحتية ساكنة
اسم الموضع والمراد به هنا موضع بالشام **قوله** ولعل مراده ان المصدر انما ينسبك من ما ويكذبون لا ومن كان
معنى انه جاز ان لا يريد بقوله وصلتها اكذبون ان يكذبون صلة ما حتى يناقض كلامه وانما يريد به ان يكذبون
هو الذي ينسبك منه ومن ما المصدر وانما الصلة جملة كانوا يكذبون فلا تناقض ويجوز ان يكون ه
اطلق الصلة على يكذبون لانه العمدة منها ومحط الفائدة فيها **قوله** التابعة لما لا محل له فان قيل هذه
التابع كل ما اعرب باعراب سابقه من واحدة فلا بد ان يكون لمتبوعه محل من الاعراب اجيب بان المراد بالتابع
التابع هنا اللغوي لا الاصطلاحي الذي لا بد ان يكون لمتبوعه محل من الاعراب كما عرفه ابن الحاجب واطلاق التابعة
هنا مجاز لعلاقة المشابهة وينبغي ان يعلم ان العطف بالواو في الجمل التي لا محل لها الافادة ثبوت مضمون الجملتين لان
مثل قولنا ضرب زيدا اكرم عمرو بدون عطف يحتمل الاضراب والرجوع عن الاول بخلاف ما اذا عطف نص على ذلك عبد
القاهر **الجمل التي لها محل من الاعراب قوله** وقيل نصب بقول مضمر هو الجزء في الشرح اضمار القول لا يتعين
النصب ويجوز ان يقدر مقول فيه كذا فيكون المحكي في محل رفع على انه نائب عن الفاعل ويجوز ان يقدر اقول فيه فيكون
في محل نصب **قوله** وقد تقدم ابطاله يعني في الجملة الرابعة المجاب بها القسم حيث قال واما الثاني فلان الجزاء الذي
شرطه احتمال الصدق والكذب الخبر الذي هو قسيم الانشاء لا خبر المبتدأ للاتفاق على ان اصله الافراد واحتمال الصدق و
الكذب انما هو من صفة الكلام **الجملة الثانية** لان الذكر يخص بصفة مع انه قد سبق النفي هذا جواب سؤال تقريره
كيف صح جعل محدث او استمعوه حالا من فاعل ياتيهم وهو نكرة وتقريب الجواب ان النكرة يصح انتصاب الحال منها اذا وصفت او
كانت في سياق النفي وهنا وجد الامران فان ما نافية ومن رب صفة وللمانع ان لا يكون صفة للذكر بل يكون
متعلقا بياتيهم اي بكلمة مع ويجوز في محدث ان يكون حالا من المستتر في من ربهم وهو ضمير ذكر وعلى هذا فلا سؤال
قوله فالحالان على الاول مثلهما في قولك ما لقي الزيد بن عمرو مصعدا الا منحدر بن وعلى الثاني مثلهما
في قولك ما لقي الزيد بن عمرو راكبا الا ضاحكا يريد بالحالين محدث او استمعوه وبالاول كون استمعوه حالا من مفعول
ياتيهم وبالثاني كونه حالا من فاعله **قوله** فالحالان متداخلان الحال المتداخلة هي التي صاحبها في حال اخرى والمتعدد
هي التي صاحبها صاحب حال اخرى فيكون من التعدد اي فيكون لا هية مع بعض بلعبون من تعدد الحال وان كان
مع استمعوه من تداخلها **قوله** من احوال العامة ليس على ما ينبغي والاول من حال العامة اي مشاكلة لهذا الفرع
وغيره **قوله** بايدي حالا اه تقدم الكلام عليه في حرف الواو في بيان الثانية من اقسام الواو التي يرتفع ما
بعدها **قوله** وقوله كميت صاف بابطح اضحى وهو مشمول هذا عجز بيت من قصيدة كعب التي امتدح بها

بها البيت م وصدره سجت بذى شبم من ماء محنية وقبله تجلو عوارض ذى ظلم اذا ابتسمت كانه منهل بالراح معلول والعوارض
جمع عارض وهو جانب الاسنان الذى يظهر من الفم والظلم بفتح المعجمة ماء الاسنان وبريقها والمنهل اسم مفعول من
انهلته اذا سقيته السقى الاول والمعلول من عللته اذا سقيته السقى الثانى والراح الخمر وشجت كسرت من اعلاها لان
الشج لا يكون الا فى الرأس والشبم بفتح فوحدة قال فى الصحاح الشبم بالتحريك البرد يقال غداة ذات شبم وقد شبم الماء بالكسر
فهو شبم ابو عمرو والشبم الذى يجد البرد مع الجوع والمحنية بفتح الميم واسكان الحاء المهملة وكسر النون وتخفيف المثناة التحتية
منعطف الوادى والابطح مسيل واسع فيه دقاق الحصى والمشمول الذى ضربه ريح الشمال حتى برد قوله واضحى
تامة فى الشرح انما ادعى المص ان اضحى تامة لوجود الجملة المذكورة بعدها فيمتنع ان يكون خبرا لما اسلفه من ان الخبر لا يقترن
بالواو وقد حكى الرضى ان ذلك يقع قليلا فى الافعال الناقصة فلا يمتنع ح ان يكون ناقصة قوله الجملة
السادسة ومحلها النصب ان لم تنب عن الفاعل فى الشرح انما الكلام فى جملة لا يراد بها لفظها فان
التى يراد بها لفظها فى حكم المفرد وليس الكلام فيه انتهى واقول لا اسلم ذلك وانما الكلام فى مطلق الجملة سواء اريد
بها لفظها او معناها قوله والصواب خلاف ذلك وهو ان يكون الفاعل مستترا عائدا الى مصدر فعله لا
لان الفاعل او نائبه مسند اليه والمسند اليه لا يكون الا اسما مفردا او ما هو بمنزلته قوله احدها باب
الحكاية بالقول او مرادفه قال بدر الدين بن مالك معنى حكاية الجملة بالقول ان يحكى ومعها القول لا ان الجملة
اذا حكى بها القول فقد حكيت هى نفسها مع مصاحبة القول قوله نائبها اختيار ابن الحاجب ثانى المذهبين
وهو ان الجملة المحكية مفعول به كما قال التفتازانى عند كلام صاحب الكشاف على قوله تعم واذا قيل لهم امنوا انهم
ان القول متعد وان المحكى بعده مفعول به وبفعل القول موقوف عليه واطلاق القول عليه من قبيل ضرب
الامير اى مضروبه والغلط انما نشأ من هذا قوله والثانى نوعان ما معه حرف التفسير يريد بالثانى ما الحكاية
فيه بمرادف القول وبالاول ما الحكاية فيه بالقول وفى الشرح مورد التقسيم يجب ان يكون مشتركا بين اقسامه
ومن المعلوم ان المص قسم الجملة الواقعة مفعولا الى ثلاثة ابواب فيجب ان يكون وقوعها مفعولا موجودا فى كل
باب من الابواب الثلاثة التى جعلها اقساما وقد جعل احد نوعى الباب الثانى من تلك الابواب وهو ما معه
حرف التفسير لا يكون الجملة فيه ذات محل ولا تكون مفعولا فكيف يكون ما ليس مفعولا ولا محل له قسما كما هو
مفعول وله محل واقول لم يقسم المص الجملة الواقعة مفعولا الى ثلثة ابواب وانما قال انها تقع فى ثلثة ابواب ووقوعها
فى ثلثة ابواب صدق وتوجيها من كل باب فى نوع منه فهى يقع فى باب الحكاية بالقول ومرادفه
لكن لا فى كل نوع من انواع مرادفه فقسم المص الحكاية بمرادفه لتعليل ما يقع فيه منه فلا اعتراض
على المص بل على الشارح فى قوله وقد جعل احد نوعى الباب الثانى من تلك الابواب فانه يشعر بان المراد بالثانى
ثانى الابواب الثلثة وليس كذلك وانما هو ثانى الاول الذى هو الحكاية بالقول وهو الحكاية بالمرادف القول وعبارته
فى التعليق احسن منها هنا وهى وقد جعل فيما مر احد الابواب الثلثة قوله اذا لم يقدر الجر يعنى
قبل ان وقيد بذلك لان الباء لو قدرت قبلها لم يكن حرف تفسير بل يكون مصدرية قوله والجملة
فى هذا النوع مفسرة للفعل المتقدم من حروف الالف فان المفتوحة الهمزة الساكنة النون ان الرضى قال انها تفسير

مفعولا

~~بدون حرف تفسير اى وان الثانى يكون مفردا مؤديا معنى جملة نحو واسروا النجوى الذين ظلموا فى الشرح لا يتعين فى مثل هذا الا~~
~~بتقدير ان يكون جملة مفسرة للنجوى لا محل لها من الاعراب بل يجوز ان يكون فى محل نصب على انها بدل من المفعول به الذى هو~~
النجوى فان قلت ليس هذا من الابواب التى يصح وقوع الجملة فيها مفعولا قلت الجملة هنا مراد بها لفظها على تقدير انه فى حكم المفرد
وكانه قيل واسروا هذا الكلام واقول لا يلزم من التمثيل بهذه الاية ان يكون الجملة المفسرة فيها لا محل لها من جوازه لما وقد
~~ذكر المص فى الكلام على الجملة المفسرة انه يجوز فى هذه الاية ان يكون تفسير النجوى وبدلا منه على قول الكوفيين وان~~
~~يكون مفعولا بقول محذوف هو حال ولا حاجة الى جواب الشارح بان الجملة هنا مراد بها لفظها لان الجملة على تقدير كونها بدلا~~
من النجوى ليست مفعولا به وانما هى تابعة للمفعول به وبين التوابع والنواسخ ما لا يتعرض المتبوعات والاوائل قوله مفعولا
معه راجت بتقدير مفعولا ظاهرا وتقدم الكلام فى ذلك قوله رجلان من مكة اى رجلان بسكون الجيم للتخفيف تثنية
رجل كعضد وانشاد بقوله ندى بالكسر الى انه لو ندى بالفتح لكان حرف الجر مقدرا فلم يكن مما نحن فيه قوله فدعوا ونادى فى ح
وبه قال رب ان ابنى من اهلى بحاز نادى ربه ندا خفيا قال رب انى وهن العظم منى فى الكشاف اى مع القول فى الجملة الاولى بيا
نفا دون الثانية لان المراد بالنداء فى الاولى ارادة مكان قيل وارادة نوع النداء فقال وفى الثانية نفسه ثم عطف جملة القول عليه
بل جاءت مفسرة له قوله وقال الزمخشرى ان الجملة الاولى اى يوصيكم الله فى اولادكم اجمال والثانية اى للذكر مثل حظ الانثيين
تفصيل لها وهذا يقتضى انها عنده مفسرة لا محل لها وهو الظاهر اعترض عليه بان هذا يجرى فى جميع الجمل التى تقع بعد معنى القول ولم
تقترن بحرف تفسير ويستوى ما فيه حرف تفسير وما ليس فيه فى عدم المحل ويكون ذكر هذا النوع وهو الحكاية بمرادف القول مستدركا
واقول بعد تسليم ان هذا يجرى فى جميع الجمل التى تقع بعد معنى القول ان المص ذكر ذلك على قول البصريين والكوفيين لها محل الاعلى ما
يقتضيه كلام الزمخشرى واستظهره المص من ان لا محل لها قوله المرتاى اى فى القاموس الجو الهواء وما انخفض من الارض وداخل
البيت واليمامة وثلاثة عشر موضعا غيرها منها ما بين بغداد وسوق تكهيه موضع وهضبة وجبل بين تبع ودمد به وموضع بالبالة وموضع
ببطن مكة وبنواحى المدينة بكسر العلى بن ابى طالب وموضع بمرو بلد بالمغرب وتسعة مواضع ببغداد قوله وقد قيل فى قوله
تعم يدعو لمن ضره اقرب من نفعه فى تفسير البيضاوى يدعو من دون الله ما لا يضره ولا ينفعه يعبد جمادا لا يضر بنفسه ولا ينفع ذلك
هو الضلال البعيد عن القصد مستعار من ضل فى التيه ضلالا بعيدا يدعو لمن ضره بكونه معبودا لانه يوجب القتل فى الدنيا والعذاب فى
الاخرة اقرب من نفعه الذى يتوقع منه وهو الشفاعة والتوسل بها الى الله تع واللام معلقة بيدعو من حيث انه بمعنى يزعم والزعم قول
مع اعتقاد او داخلة على الجملة الواقعة مقولا اجرى له مجرى يقول اى يقول الكافر ذلك بدعاء وصراخ حين يرى استضراره به او مستانف
على ان يدعو تكرير للاول قوله يدعون عنتر او عنتر بالضم منادى مرخم عنترة وهو ابن معاوية بن شداد العبسى وذلك على لغة
من لا ينوى المحذوف ويروى بالفتح على لغة من ينوى المحذوف وعلى انه غير منادى رخم للضرورة وهو مفعول يدعو والاشطان
جمع شطن وهو الحبل قال الخليل الحبل الطويل والذبان بالفتح ولبد والنون فى اخره ما جرى عليه اللبب من صدر الفرس قوله
وجملة من وجزها محكية بيدعو اى ان الكافر يقول ذلك فى القيامة فى الشرح وهذا لا ابرا اشكال معروف وذلك انه تع قال اولا
يدعو من دون الله ما لا يضره اى لم يعبده ولا ينفعه اى ان عبده ذلك هو الضلال البعيد اى عن الصواب نفى الضر والنفع
عن الاصنام ثم قال يدعو لمن ضره اقرب من نفعه فى هذا اثبات الضر والنفع للاصنام واجيب بان النافى اخبار عن الكافر بانه يقول
حين يرى استضراره بالاصنام ولا يرى اثر شفاعتها التى كان يعتقد وقوعها حين عبدها واقول ويجاب ايضا بان النفع والضر المنفيين
هما نفعه وضره بنفسه والنفع والضر المثبتين هما نفعه باعتبار توقع الكافر منه الشفاعة والتوسل به الى الله تع وضره باعتبار ان

عبادة توجب القتل في الدنيا والعذاب في الآخرة كما يشير اليه ما تكونا عليه انقاموا من تفسير البيضاوي قوله وذلك ان نقدر معا مبتدأ وخبرا على
الحكاية كأن قوله تعالى ام يقولون ان ابراهيم واسمعيل واسحق يعني على قراءة يقولون بتاء الخطاب كما قال ... القول لا بد ان استوفى شروط
اجرائه مجرى الظن وشرطه ان يكون مضارعا لمخاطب بعد استفهام متصل او منفصل بظرف او جار ومجرور او معمول ويجيء مع وجود
هذه الشروط ان لا يجري القول مجرى الظن بل يحكى ما بعده بالقول لان هذه الشروط ليست شروطا للوجوب اجراء القول مجرى الظن وانما
هي شروط الجواز قوله وتبع الزمخشري ابا علي في التقدير فانه قال في المفصل ومن المواضع ما يحتمل المفرد والجملة فيجوز فيه امرين ايقاعا بينهما
نحو قولك اول ما اقول الحمد لله ان جعلته خبر المبتدأ فهو كأنك قلت اول مقولي حمد الله وان قدرت الحمد لله جملة وفاكرت حكايتها
والصواب خلاف قوله لما قال فتح فالمعنى حمد الله يعني باي عبارة كان لان لفظ الحمد على هذا التقدير ليس محكيا وانما كان الصواب خلافا
لقولها لما ذكره من المتن وهو مأخوذ من كلام ابن الحاجب قوله كقوله تعالى فماذا تأمرون بعد قال الملأ من قوم فرعون ان هذا الساحر عليم
لان قولهم عند قوله من ارضكم هكذا وقع في بعض النسخ وهو الصواب في بعضها الان قولهم ثم عند بسحره ويرد عليه ان الاية التي
فيها قال الملأ من قوم فرعون ان هذا الساحر عليم يريد ان يخرجكم من ارضكم فماذا تأمرون ان هذا الساحر عليم يريد ان يخرجكم من ارضكم
بسحره فماذا تأمرون قوله والثاني وهو يعيش ضنك اخ الضنك الضيق في كل شيء قوله عند المحكية بالمذكور من بذكر الى هنا وقد اثبت
المحكية المحذوف فلا يصدق ان المحكية بالمذكور حذفت بل حذف بعضها وقد يصدق ان المحكية بالمذكور حذف حذفت قوله ان جملة الانكار
هنا محكية بالقول الاول وان لم يكن محكية يعني فلا يكون الاية مما نحن فيه لان الكلام فيما اذا كانت الجملة غير محكية وهذه الجملة في الاية محكية قوله
وقد تزايد البحث فيها بعضهم هذه الاية وذلك في الكلام على الجملة المستأنفة الخامس قيل توصل بالمحكية غير محكي وهو الذي يسميه المحدثون
مدرجا ومنه وكذلك يفعلون بعد حكاية قولها وهذه الجملة نحوها مستأنفة لا انتقية لطاولها هذا الخامس بجميعه يقع في بعض
النسخ دون بعض والمدرج في اصطلاح المحدثين اقسام منها ما ذكره المص هنا وهو ان يصل الراوي بمتن حديث نبوي كلاما من نفسه او بعض
فيتوهم ان ذلك الكلام من ذلك الحديث وفي الكشاف ثم قال وكذلك يفعلون ارادت وهذه عادتهم المستمرة الثابتة التي
لا تتغير وقيل هو من قول الله تعالى لقولها قوله فان تزعميني في حاشية التفتازاني الزعم من افعال القلوب لاحد مفعولي ضمير المتكلم و
الاخر كنت اجهل اي انا على الناس فيما بينكم وقد يتوهم ان اجهل هنا افعل تفضيل فيروى بالنصب والمعنى اجهل الناس كما توهموا ان
الزعم هنا بمعنى القول فذكرها بعدها الجملة ولا يكون حينئذ الا من افعال القلوب او بمعنى كفلت ومصدره الزعامة او بمعنى
يكذب ويطمع انتهى قوله بل هو جار في كل فعل قلبي اراد بالقلبي هنا ما يفيد معنى العلم سواء كان بوضعه كعلمت وظننت
او بوضعه لما يطلب هو به كتفكرت وبلوت وجميع افعال الحواس قوله ولهذا انقسمت هذه الجملة الى ثلاثة اقسام احدها ان
يكون في موضع مفعول مقيد بالجار في الشرح هذا الكلام وان كان ابن مالك ذكره مشكل لان هذه الجملة اما ان يجعل في محل نصب باعتبار
ان الفعل بعد اسقاط الجار تعدى الى مفعوله بنفسه فجعلت الجملة الواقعة في محل منصوب باعتبار المحل واما ان يجعل في محل جر باعتبار
ارادة ذلك الجار الذي يتعدى به الفعل المذكور وكلاهما غير مرضي اما الاول فلان هذا تركيب مقيس ونصب الفعل المفعول الذي
بعد اسقاط الجار ليس بمقيس واما الثاني فلان ارادة حرف الجر بحيث يكون عاملا فيما بعده ملتزم في هذا المحل لتعليقه وحرف الجر لا
يعلق عن العمل الا ان يجعل المعلق فعلا علميا محذوفا يدل عليه المذكور ويكون الجملة في محل مفعولي الفعل العلمي والتقدير اولم
يتفكروا فيعلموا ما بصاحبهم من جنة فلينظر ليعلم ايها ازكى طعاما يسألون ليعلموا ايان يوم الدين انتهى واقول الجواب عن اشكال ان هذه
الجملة في محل نصب باعتبار دخولها في موضع المفعول المقيد بالجار مع قيد وهو تقدير الحرف مع الجملة الواقعة في موضعه لابتناء
كون الفعل المطلق طالبا لذلك المفعول على معنى ذلك الحرف فليتأمل قوله ولكنها اي هذه الافعال الثلاثة علقت هنا اي في

اثبات الاستفهام هذا ظاهر في الاخيرين واما الاول فالظاهر ان التعليق فيها بالنفي اي لم يتفكروا في انتفاء الجنة عن محمد فيعلموا ان اثباتها
لا يجوز عليه فالظاهر ان المص الاستفهام عليها بالتغليب وقيل فانها استفهام ومعناها النفي والتقدير اي شيء لصاحبكم من الجنون اي ليس به
شيء من ذلك قوله الا سمع المعلقة باسم عين نحو سمعت زيدا يقرأ فقيل متعدية لاثنين ثانيهما الجملة وقيل الى واحد والجملة حال والقول
الاول جوزه ابو علي لكن بشرط ان يكون الثاني مما يسمع نحو سمعت زيدا يقول كذا فلو قلت سمعت زيدا اخاك لم يجز والقول الثاني هو الصحيح
وعلى تقدير مضاف اي سمعت كلام زيد لان السمع لا يقع على الذوات ثم بين هذا المحذوف بالحال المذكورة فهي حال مبينة ولا
يجوز حذفها قوله ومما يوهمون في انشاده واعرابه ستعلم ليلى اي يوهمون كيغلطون وزنا ومعنا قال في الصحاح وهمت في
الحساب اوهم وهما اذا غلطت فيه وسهوت ووهمت في الشيء بالفتح اهم وهما اذا ذهب وهمك اليه وانت تريد غيره ووهم مثله انشاد
البيت واعرابه هو رفع اي الاول وجعلها مبتدأ قوله على حد انتصابها في نقبل لانها مفعول به الزوائد والاصل اي تداين
واما اذا كان كذلك فيكون مفعولا مطلقا وكان المص لم يذكر هذا لان الحذف خلاف الاصل قوله وقيل بدل من المنصوب في ذكر
المص فيما افرز فيه البدل وعطف البيان ان هذا الاصح قوله واضطراب في ذلك كلام الزمخشري في الشرح وقد حاول الطيبي رفع الاضطراب
بما حاصله ان الفعل المعلق في سورة هود محذوف والتقدير ليبلوكم فيعلم ايكم احسن عملا ويكون المراد بقوله تعليق فعل البلوى تعليق ما
هو مسبب عنه وهو العلم فاكتفى بالسبب وهو الابتلاء عن المسبب وهو العلم وهو المراد من قوله لانه طريق اليه كالنظر والسمع واما في سورة
الملك فلا خلاف ولكن ضمن فعل البلوى معنى العلم كانه قيل ليعلمكم ايكم احسن عملا وامتنع التعليق لانه انما يكون حيث وقع بعد المعلق
ما يسد مسد المفعولين جميعا وهنا سبق المفعول الاول وهو المضمر المنصوب فامتنع القول بالتعليق فالزمخشري اختار في هذا الموضع
التضمين وهو باب واسع صحيح من حيث العربية واليه الاشارة بقوله من حيث تضمن معنى العلم قال واما قول صاحب التقريب لا يقع الجملة
الاستفهامية مفعولا ثانيا فضعيف لانها وقعت مفعولا اول في قوله ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا اي لننزعن
الفريق الذي يقال فيهم ايهم اشد كما هو مذهب الخليل فكيف يمتنع وقوعها مفعولا ثانيا بالتأويل اي ليعلمكم الفريق الذي يقال في
حقهم ايهم احسن عملا وهذا انصف من صاحب الانصاف حيث قال التعليق عن احد المفعولين فيه خلاف والاصح هو الذي اختاره الزمخشري
انتهى كلام الطيبي وفي حاشية اليمني ما يدفع هذا الاضطراب فانه قال اثبت في سورة هود التعليق المعنوي والمثبت التعليق الاصطلاحي
والاكتفاء فذكره في سورة الملك فاذا لا تنافي والمراد بالتعليق المعنوي الا انتفاء النهي واول منه بعد من وجهين احدهما حمل التعليق
في سورة هود على غير المصطلح عليه والثاني الاكتفاء بالذكر للاواخر عن الاوائل وهو خلاف عادة المفسرين من الاكتفاء بالذكر في
الاوائل عن الاواخر قوله ولم اقف على تعليق النظر البصري والاستماع الا من جهته قال الرضي يقع الاستفهام بعد كل فعل يفيد
من العلم كعلمت وتبينت ودريت وبعد كل فعل يطلب به العلم كتفكرت وامتحنت وبلوت واستفهمت وجميع افعال الحواس كلمست و
ابصرت ونظرت وسمعت وشممت وذقت فيعلقه قوله بقول كثير وما كنت ادري كثير بلفظ التصغير هو ابو صخر بن عبد
الرحمن بن ابي جمعة الخزاعي احد عشاق العرب المشهورين وانما قيل له كثير لانه كان حقيرا شديد القصر وكان اذا دخل على عمر بن عبد العزيز بن
مروان يقول له طاطئ راسك لئلا يؤذيك السقف يمازحه بذلك وكان شديد التعصب لآل ابي طالب وعزة بفتح العين المهملة
وتشديد الزاي هي بنت جميل بن حفص صاحبة كثير وله معها حكايات مشهورة وكان كثير بمصر وعزة بالمدينة فاشتاق اليها فسافر فلقيها
في الطريق وهي متوجهة الى مصر وجرى بينهما كلام وقد تمت قصة بعد ذلك عاد كثير الى مصر فوافى الناس منصرفين من جنازتها
سنة خمس ومات في اليوم الذي توفي فيه عكرمة مولى ابن عباس فصلي عليهما جميعا وقال الناس مات افقه الناس واشعر الناس وحكى ابو
الفرج الاصفهاني في كتاب الاغاني ان كثيرا خرج من عند عبد الملك وعليه مطرف فاعترضته عجوز في الطريق ...

كثيرة وجهها فقالت من انت قال كثير قالت انت القائل فما روضة بالحزن طيبة الثرى يمج الندى جثجاثها وعرارها باطيب من اردان عزة موهنا اذا اوقدت بالمندل الرطب نارها فقال نعم فقالت لو وضع المندل الرطب على هذه الروثة لطيبه ريحها هلا قلت كما قال امرؤ القيس الم تر انى كلما جئت زائرها وجدت بها طيبا وان لم تطيب فناولها المطرف وقال استرى على هذا والجثجاث نبت طيب الرائحة وكذا العرار والاردان جمع ردن وهو اصل الكم وارد بالمندل عود البخور

قوله الجملة الرابعة المضاف اليها الذى لا ينبغى ان ينتظم هذه الجمل التى لها محل من الاعراب يعنى ان المراد منها ان يكون جملة حقيقية ولا يكون فى معنى المفرد والمضاف اليه لا يكون جملة حقيقية كيف لا وهو لا يكون الا اسما او فى تاويل الاسم دانو الاسم انما المراد من الجمل التى لها محل من الاعراب ما لا يكون فى معنى المفرد بل المراد منها ما هو اعم من ذلك وما ادعاه من الضرورة ليس بصحيح قوله فى الشرح وقد انشد ابن جنى فى الخصائص لبعض الطرفين تجان تعتركا ناديا من سند حين هاج الصبر والجنان جمع جفنة دهى كالقصعة وتعترى ناديا اى تغشى محلنا وناديه والسديف سنام البعير او الناقة والصبر بصاد مهملة مكسورة فنون مشددة مفتوحة فباء وحدة ساكنة فرا وهو البرد ثم قال ابن جنى فى توجيه ذلك كان حق هذا اذا نقلت الحركة ان يكون الباء مضمومة لان الراء مرفوعة ولكنه نوى الاضافة الى الفعل بمعنى المصدر كانه قال حين هيج الصبر يعنى انه نقل الكسرة فى الوقف الى الباء الساكنة وسكن الراء وهذا من الغرائب فان الصبر الاسنانه فاعل بهاج لكنه اجراه بالكسر نظرا الى ان الفعل فى معنى المصدر المضاف لهذا الفاعل ثم نقل الكسرة على ذلك وعلى ذلك تنزل اللغز الذى نظمته فيه قديما وهو ابا علماء الهند الى سائل قول بحيث به يطهر السرارى فاعلا بالفعل اعرب لفظه بجر ولا حرف يكون به الجر وليس بمحكى ولا بمجاور لدى الخفض والانسان للبحث قوله وانا نظمته مريدا به بيت طرفة اعتمادا على توجيه ابن جنى واول سبقنى الى الغرب ذلك ابو سعيد فرج بن قاسم المعروف بابن لب النحوى الاندلسى فى منظومته النونية فى الالغاز النحوية فقال ما فاعل بالفعل لكن جره متحرك فيه ثابتان وقد شرحها بيعه الصبر من قول طرفة بجفان البيت قوله احدها اسماء الزمان ظرفا كانت او اسما اى سواء كانت منصوبة على الظرف او غير منصوبة عليه قوله وبدل من قوله تعالى يخافون يوما فى النصب من المفعول الثانى وهو يوم التلاق لان مفعوله الاول محذوف والتقدير لينذركم يوم التلاق قوله ويحتمل انه ان يكون ظرفا بخرجه هذا الوجه ذكره ابن عطية قال ويحتمل ان يكون انتصابه على الظرف والعامل فيه قوله لا يخفى قوله واذا عند الجمهور فيه دهبوا الى ان اضافة اذا اليها على وجهين ان العامل واذا ما فيه جوابها من فعل او شبهه اما على قول غيرهم ان العامل فيها شرطها قوله وكن لى شفيعا الى آخره روى صاحب الروض حديثه محمد بن كعب القرظى قال بينا عمر بن الخطاب جالس اذ مر به رجل فقيل يا امير المؤمنين هذا سواد بن قارب الذى اتاه رئيه بظهور النبى صلى الله عليه وسلم فقال له عمر انت سواد بن قارب قال نعم قال انت على ما كنت عليه من الكهانة فغضب فقال عمر سبحان الله ما كنا عليه من الشرك اعظم مما كنت عليه فاخبرنى باتيانك رئيك بظهور النبى صلى الله عليه وسلم فقال بينا انا ذات ليلة بين النائم واليقظان اذ اتانى فضربنى برجله وقال قم يا سواد بن قارب فاسمع مقالتى واعقل ان كنت تعقل انه قد بعث رسول من لؤى بن غالب يدعو الى الله والى عبادته ثم انشا يقول عجبت للجن وتطلابها وشدها العيس باقتابها تهوى الى مكة تبغى الهدى ما صادق الجن ككذابها فارحل الى الصفوة من هاشم ليس قدامها كاذبها قلت دعنى انام فانى امسيت ناعسا فلما كانت الليلة الثانية اتانى فضربنى برجله وقال قم يا سواد بن قارب فاسمع مقالتى واعقل ان كنت تعقل انه قد بعث رسول من لؤى بن غالب يدعو الى الله والى عبادته ثم انشا يقول عجبت للجن وتحسابها وشدها العيس باكوارها تهوى الى مكة تبغى الهدى ما مؤمن الجن ككفارها فارحل الى الصفوة من هاشم بين رواسيها واحجارها فقلت دعنى انام فانى امسيت ناعسا فلما كانت الليلة الثالثة اتانى فضربنى برجله فقال قم يا سواد بن قارب فاسمع مقالتى واعقل ان كنت تعقل انه بعث رسول من لؤى بن غالب يدعو الى الله والى عبادته ثم انشا يقول عجبت للجن وتحساسها وشدها العيس باحلاسها

تهوى

تهوى الى مكة تبغى الهدى ما خير الجن كانجاسها فارحل الى الصفوة من هاشم واسم بعينيك الى راسها قال فرحلت ناقتى واتيت المدينة فاذا رسول الله واصحابه حوله فانشات اقول اتانى نجيى بعد هدو ورقدة ولم يك فيما قد تلوت بكاذب ثلاث ليال قوله كل ليلة اتاك رسول من لؤى بن غالب فشمرت عن ذيلى الازار ووسطت بى الدعلب الوجنا بين السباسب فاشهد ان الله لا رب غيره وانك مامون على كل غائب وكن لى شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلا عن سواد بن قارب قال ففرح رسول الله واصحابه بمقالتى قال فوثب عمر بن الخطاب والتزمه وقال كنت اشتهى ان اسمع هذا الحديث منك فهل ياتيك اليوم قال اما مذ قرات القرآن فلا والدعلب بجيم مكسورة مهملة ساكنة فلام مكسورة فموحدة الناقة السريعة وفى الصحاح الوجين العارض من الارض يرتفع قليلا وهو غليظ ومنه الوجنا وهى الناقة الشديدة شبهت به فى صلابتها وقال قوم هى العظيمة الوجنتين والسباسب بمهملتين وموحدتين المفازة والفتيل ما يكون مثل الخيط فى شق النواة وقيل ما يفتل بين الاصبعين من الوسخ وهو منصوب على انه مفعول مطلق والمعنى بمغن اغناء ما قوله انما شرط حمل الزمان المستقبل على اذا اذا كان ظرفا ما شرط مبنى للفاعل والمستتر فيه عائد على الزمان المستقبل وقوله شرط ليس على ما ينبغى والاولى ان يقول انما يجوز لان الذى ذهب اليه سيبويه هو جواز اضافة اسم الزمان المبهم المستقبل الى ما يضاف اليه اذا وجوبا ولا يتاتى هذا الجواب فى البيت فى الشرح ان لم ياتى فيه هذا بعينه بل يتاتى فيه وجه آخر بعيد ان يكون ذو شفاعة اسما ليكون محذوفة والبا فى بمغن زائدة فى خبر يكون قوله وزعم المهدوى شارح الدريدية المهدوى منسوب الى المهدية بلد من بلاد المغرب والنسبة اليها كذلك على غير القياس والدريدية قصيدة مطلعها اما ترى راسى حاكى لونه طرة صبح تحت اذيال الدجى وهى منسوبة الى ابن دريد وهو امام عصره فى الادب والشعر ابو بكر بن محمد بن الحسن بن دريد البصرى عرض له فى راس التسعين من عمره فالج سقى له الترياق فبرئ ثم عاوده بعد حول لغذا صار يتناوله فكان يحرك يديه حركة ضعيفة وبطل من محزمه الى قدميه وكان مع هذا الحال ثابت الذهن كامل العقل توفى واحد وعشرين وثلثمائة قال رايت فى النوم رجلا طويلا اصفر الوجه كوسجا دخل على واحد بعضادتى الباب وقال انشدنى احسن ما قلت فى الخمر فقلت ما ترك ابو نواس لاحد شيئا فقال انا اشعر منه فقلت ومن انت قال انا ابو ناجية من اهل الشام وانشدنى وحمراء قبل المزج صفراء بعده اتت بين ثوبى نرجس وشقائق حكت وجنة المعشوق صرفا فسلطوا عليها مزاجا فاكتست لون عاشق فقلت اساءت قال ولم قلت لانك قدمت الحمرة ثم قلت بين ثوبى نرجس وشقائق فقدمت الصفرة فهلا قدمتها على الحمرة ايضا فقال ما هذا الاستقصاء يا بغيض ثم تركه آه ثم العاطفة تلحقها التاء لتانيث اللفظ وبحيص بحطف الجمل والملبين جمع ملب وهو من يقول لبيك اللهم لبيك والمحرم اقام والمازمان بميم مفتوحة فهمزة ساكنة فزاى مكسورة مكان ضيق بين مزدلفة وعرفة قال فى الصحاح المازم كل طريق ضيق بين جبلين وموضع الحرب ايضا مازم ومنه سمى الموضع الذى بين المشعر وعرفة مازمين ومنى مقصور موضع الحرم بمكة وهو مذكر يصرف قيل سمى به لما يمنى به من الدماء وقيل لان جبريل لما اراد ان يفارق عند آدم قال له تمن فقال اتمنى الجنة قوله وليس بشئ لما قدمناه فى اسماء الزمان يعنى بما قدمه ما اشار اليه بقوله احدها اسماء الزمان ظرفا كانت او اسما من ان خروج الظرف عن الزمان عن الظرفية الى الاسمية لا يمنع من الاضافة الى الجملة وفى الشرح وفيه نظر اذ لا يلزم من ثبوت هذا الحكم فى اسماء الزمان ثبوته فى اسماء المكان الا ترى ان اسماء الزمان تضاف كلها الى الجملة واسماء المكان لا تضاف منها الا حيث نعم يتوجه السؤال عن سبب البنا على راى المهدوى فانها مضافة عنده الى الجملة وانما هى بمعنى مكان اى الى مكان اقام فيه الخ ومن الاوجه ان يقال لم يرد المهدوى ذلك بل انما اراد بذلك ان يلحقها باسماء المكان من ذكره فى اسماء الزمان بناء على استوائها فى مطلق الظرفية قوله ما تريد يعون الجبل شعا هذا صدر بيت عجزه كان على سنا بكها مداما ويقع فى بعض النسخ

البيت بتمامه والشعث جمع اشعث وهو المغبر الراس والسنابك جمع سنبك بضم اوله وثالثه وهو طرف مقدم الحافر واللام
الجر معه ان سنابك الخيل لكونها دامية كان عليها خمر اوفى الشرح وضمير يغذون ضمير غيبة يعود على بنى تميم المذكورين
فى بيت قبله شيبا وهو الاصل يبلغ بنى تميما بانه ما يغذون الطعام ما وانزل الذى وايناه فى نسخ المغنى يغذون ويحنون
بالنساء القوشيه وقول المص نا قلا عن ابى الفتح بانه انما كذبه لعلى ذلك وكان الذى حمل الشارح على ما قاله ان جعل الا بيتين
علامة للمبلغ على المبلغ اليه وليس كذلك لان الشاعر يميز المبلغ اليه بما يعينه ويقطع احتمال غيره وهو قوله تميما وانما هما بقوله
المبلغ لهم بخلاف قوله الاخر بابة ما كانوا ضعافا ولا عزلا فان الابنة فيه علامة على المرسل اليه لان قائله ذكر قصد
البيت ما يعين المرسل الرسول وهو السلام ولم يذكر ما يعين قومه له فكانت الاية المذكورة علامة له عليهم قوله
وهو عجز بيت فى قوله بابة ما كانوا ضعافا ولا عزلا هذا عجز بيت صدره الكنى الى قومى السلام رسالة ويقع فى بعض
النسخ بتمامه والكنى بكسر اللام وسكون الكاف من الالوك وهى الرسالة وفى الشرح بل هو متاف بان يكون ما مصدرية
ولا الثانية معه وقد لا لانه ما بعدها عليها واقول هذا احتمال بعيد والكلام انما هو على الظاهر قوله لزمنا
كون ان سالتمونا وما مكم اه يقع فى بعض النسخ بدل سالتمونا سالتمونا على الاول معمول لزمنا محذوف دل عليه المعمول
الثانى لسالتمونا المعنى وفانكم على الثانى معموله وفانكم المذكور والجنوح الميل وهو اسم يكون ومنكم جزؤها والخلاف
متعلق به قوله خليلى بعقاة فى الصحاح وات على جزلة مونة ربيا اى انظارا وللبانة بضم اللام الحاجة والعرصات
جمع عرصة وهى كل بقعة من الدور واسعة ليس فيها بناء ويجمع ايضا على عراص والعهود جمع عهد وهو المنزل الذى لا يزال
القوم اذا انتوا عنه رجعوا اليه وكذلك المعهد قوله والاول قوله فى التسهيل وشرحه هكذا يقع فى بعض النسخ وفى بعضها
والاولى والاول هو الصواب قوله من لد شولا هذا بعض بيت انشده سيبويه وتمامه فالى اتلائها والشول بفتح المعجمة
وسكون الواو النوق التى خف لبنها وارتفع ضرعها واتى عليها من نتاجها سبعة اشهر وثمانية والواحدة شائلة وهو جمع على غير
قياس والاتلاء بكسر الهمزة وسكون المثناة الفوقية مصدر اتلت الناقة اذا تلاها ولدها وفى الجرمى شولا لا يلاتوى على ان
اصله المد وقصر للضرورة قوله فوك بالرجال اه الكهول جمع كهل وفى الصحاح وهو من الرجال من جاوز الثلاثين
ووخطه الشيب وفى القاموس الكهل من وخطه الشيب او من جاوز الثلاثين او اربعا وثلاثين الى احدى وخمسين قوله
واجيب فاما كيف انت بصالح اه مللت على وزن علمت بمعنى سئمت والعواد بتشديد الواو جمع عائد من العيادة وهو زيادة
المريض وفى الشرح لا ينبغى ان يعد هذان البيتان من قبيل ما هو بصدده لان الجملة التى اضيف اليها كل من قول وقائل
مراد بها لفظها فهى فى حكم المفرد وليس الكلام فيه واقول لا نسلم ان الكلام ليس فيه بل الكلام فيما هو اعم منه قوله الجملة
الاسمية الواقعة بعد الفاء وما بعدها وقد صرح المص اذا جوابا للشرط جازم لانها لم يقصد بها تقييد الجزم
لفظا كما فى قولك ان تقم اقم او محلا كما فى قولك ان جئتنى اكرمتك فى الشرح والذى فى كلام الجماعة ان المحل فى جواب الشرط
الجازم محكوم به بمجموع الفاء وما بعدها وقد صرح المص به قبل هذا فى الثالث من التنبيهات التى ذكرها عقيب الكلام على الجملة
الابتدائية من الجمل التى لا محل لها من الاعراب قال وعلى قول المبرد ينبغى ان يجوز الرفع بالعطف على لفظ الفعل والجزم بالعطف على
محل الفاء المقدرة وما بعدها بل صرح فى اقسام العطف من الباب الرابع بان هذا قول الجميع وسياتى الكلام عليه اقول
يحمل كلامه هنا على ما صرح به فى تلك المواضع بان يكون مراده بالجملة الواقعة بعد الفاء اذا مجموع الجملة والفاء واذا تم
فى الشرح وهذا الذى ذكره الجماعة ربما يخيل انه فيه وذلك لان الفاء وما بعدها لو وقع موقعها ما هو بصدد به بمضارع لجزم

فيكم

فيكم على المجموع بانه فى محل جزم بهذا الاعتبار وهو معترض بان المضارع المجزوم لم يقع وحده موقع الفاء وما بعدها وانما الواقع مجموع الجملة التى
هو صدرها ولو كان المراد بالمفرد ما يظهر فيه الاعراب بمن لحظة فيه ما يصحبه للزم الحكم على كثير من الجمل التى لا محل لها من الاعراب
بانها ذات محل نظرا الى هذا المعنى الا ترى ان الواقعة جوابا للشرط غير جازم لا محل لها بالاجماع مثل اذا قام زيد يقوم عمرو مع انها يمكن ان
تصدر بمضارع مرفوع فيقول اذا قام زيد اكرمه فلو اعتبرنا ما تقدم للزم ان يكون هذه الجملة ذات محل وهو باطل واقول اذا كان المراد
بالمفرد ما يظهر فيه الاعراب الذى يقتضيه العامل الشارع لم يرد عليه هذا الذى اورده فى الشرح واما ما قاله المص هنا من ان
الجزم محكوم به لما بعد الفاء فلا وجه له فان الجزم لا محل فى هذا الموضع وكيف وهذه الفاء مانعة من جزم ما بعدها واقول قد
بينا ان مراده ان الجزم محكوم به لما بعد الفاء مع الفاء قوله من يفعل الحسنات الله يشكرها هذا صدر بيت عجزه والشر بالشر
عند الله مثلان وقد تقدم الكلام عليه فى اما بالفتح والتشديد قوله وانا تاه خليل اه قوله مجرور بالعطف على محل
ان تمت اتوم والخليل هنا الفقير الخل الحال والمسئلة السؤال ويروى يوم مسغبة اى مجاعة والحرم بفتح الحاء المهملة وكسر الراء
مصدر كالحرمان وهو مبتدا حذف خبره اى ولا عندى حرمان ويجوز ان يكون معطوفا على نائب شرط ان يكون بمعنى محرم قوله
وهو احد الوجهين عند سيبويه فى الشرح الضمير من قوله وهو عائد الى جعل مثل الجملة المذكورة جوابا مقرونا بالفاء المقدرة وهذا
الوجه سكت المص عن نقله وثالثها التنبيهات التى عقدت لما يجرى فيه من الحمل خلافا فاستانفام لا قوله ويجوز ان يعترض
عطف على لا يجزم قوله ومنع المبرد تقدير التقديم محتجا بان الشئ اذا حل فى موضعه لا ينوى به غيره والا لجاز ضرب غلامه
زيد فى الشرح ولسيبويه ان يمنع ان اتوم فى التان فيه انوم واقعا موقعه اذ لو كان كذلك لجزم ونقدير الفاء المانعة من الجزم على
خلاف الاصل لا سيما وتقديرها يوجب تقدير مبتدا يكون انوم خبرا عنه لتكون الجملة اسمية حتى يفتقر الى تقدير الفاء فان
قلت وتاخير الشئ عن محله على خلاف الاصل ايضا فهو مشترك الالزام قلت لكن ترجح مذهب سيبويه بالتزام العرب فى مثل هذا التركيب
كون الشرط ماضيا وهو اثر كون الجواب محذوفا قوله وكذا القول فى الشرط يعنى ان المحل فيه للفعل لا للجملة كما ان المحل فى
الجواب الذى ليس بمقرون بالفاء ولا باذا للفعل لا للجملة ولهذا اجاز نحو ان قام ويقعد لا خواك على اعمال الاول ولو كان محل
الجزم للجملة باسرها لزم على العطف على الجملة قبل ان يكمل يقع فى بعض النسخ ويقعد بالرفع وفى بعضها ويقعد بتثنية وهو الصواب
لان الكلام على اعمال الاول واهمال الثانى فيضمر اذا الفاعل فى الفعل الثانى وهو هنا مثنى وفى الشرح هذا منتقد من وجهين
احدهما ان هذا اللازم ليس بباطل فى باب التنازع وما استدل به منه والثانى ان قصة هذا الاستدلال ان يكون العطف المذكور
ليس من عطف الجمل بل من عطف المفردات وح يكون الفعل المجزوم لفظا معطوفا على الفعل المجزوم محلا وفاعل هذا الفعل المجزوم
وهو الف الاثنين معطوفا على الفاعل الواقع بعده وهو اخواك نعد وقع هذا الفاصل بما زمنه وكان للمص لم يرتض هذا الدليل
لما ذكرنا ولعزه فاورده على سبيل الحكاية بصيغة تشعر بالتمريض قوله تنبيه قرا غير ابى عمرو ولولا اخرتنى الى اجل قريب فاصدق
واكن بالجزم وقيد بغير ابى عمرو لان ابا عمرو قرا بالنصب عطفا على المنصوب هو اصدق وفى الشرح فان قلت المنقول ان المصاحف
اتفقت على كتابة هذا الحرف بدون واو فما وجهه قلت لعلها حذفت تخفيفا لامن الخط كما وقع فى كثير من المواضع وان كان ذلك
خارجا عن مصطلح اهل الخط والنقل الصحيح ثابت بهذه القراءة فلا يعارضه مثل هذا قوله وتبل عطفا على محل الفاء وما بعدها
يقع فى بعض النسخ بعد هذا وهو اصدق ومحله الجزم لانه جواب التحضيض ويجزم بان مقدرة قوله على هذا مضاف الى
الضابط المذكور هو قوله الواقعة بعد الفاء واذا جوابا للشرط جازم قوله والبوى بلبيكم اه البوى بضم اى اعطوى من
بليه معروفا اذا اعطيته والبلية الناقة التى كانت تفعل فى الجاهلية عند قبر صاحبها فلا تعلف ولا تسقى حتى تموت او يحفر لها

حمزة وتراب فيها الى ان تموت لا لاستدراج الادنا على سبيل التدريج والنوع الجهة التي ينوبها المسافر واصل نوى ينوى قلب الشاعر الالف
يا واد غيهان با الضمير وهي لغة هذيل والشاعر منهم **الجملة السادسة قوله** ومن مثل المنصوبة المحل ربنا انزل علينا
مائدة من السماء تكون لنا عيدا انا اصل هذا المثل مما قبلها الاحتمالها العبرة النعت وعدم احتمال ما قبلها وفي الكشاف اي يكون يوم
نزولها عيدا قيل هو يوم الاحد ومن ثمة اتخذه النصارى عيدا وقيل العيد السرور العائد ولذلك يقال يوم عيد وكان
معناه يكون لنا سرورا وفرحا انتهى **قوله** وهب لي من لدنك وليا يرثني اي وليا وارثا وذلك يعني يرثني ويرث الذين
بين السبعة من عمرو والكسائي وفي الكشاف والمراد بالارث ارث الشرع والعلم لان الانبياء لا يورث المال وقيل يرثني الحبورة
وكان حبرا ويرث من ال يعقوب الملك يقال ورثه وورث منه لغتان وقيل للتبعيض لا للتعدية لان ال يعقوب لم يكونوا كلهم
انبياء ولا علماء وكان زكريا من نسل يعقوب بن اسحق وقيل هو يعقوب بن سليمان لم يرزق با وقيل هذا وعمران ابو مريم اخوان
من نسل سليمان بن داود **قوله** واما من جزمه فهو جواب للدعاء اعرابه ابي البقاء قوله يعني يرثني ويرث قري بالجزم فيها على الجواب
اي ان يهب يرث وبالرفع فيها على الصفة وهو اقوى من الاول لانه سال وليا هذه صفته والجزم لا يحصل هذا المعنى
انتهى وفي الشرح وقيل الجزم اولى والرفع محمول على الاستيناف لا على الصفة لان لا يلزم ان لم يوهب له ما طلبه لموت يحيى في
حيوة زكريا **قوله** ونحو برفع يصدق وجزمه الذين قرءا بالجزم من السبعة هم ما عدا حمزة وعاصم والرسول العون ومعنى
يصدق يصدق لوسى لغاته لم في بيان دعواه ان احتاج **قوله** وقال ابو البقاء في قوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض
مخضرة فهي تصبح في اعراب ابي البقاء انها رفع الفعل هنا وان كان قبله لفظ الاستفهام لامرين احدهما انه استفهام بمعنى الخبر اي قد رايت
فلا يكون له جواب والثاني ان ما بعد الفا ينتصب اذا كان المستفهم عنه سببا له ورؤيته لانزال الماء لا يوجب اخضرار الارض
وانما يجب عن الماء والتقدير فهي تصبح اي القصة ويصبح الخبر ويجوز ان تكون تصبح بمعنى اصبحت وهو معطوف على انزل فلا
موضع له انتهى واقول انا فيه ضمير مؤنث لان المختار تانيث هذا الضمير اذا كان في الكلام مؤنث غير فضلة نحو هي هند مليحة
وقوله فانها لا تعمى الابصار قصدا الى المطابقة لا الى انه راجع الى ذلك المؤنث ولم يسمع نحو هي الامير غير فه وهو زيد عالم فرد
ان كان القياس يقتضي جوازه **قوله** والثاني تقديره الفعل المعطوف على الفعل المجزوم باعل لم في الشرح وفي كلام المص
اشياء منها انه سلم لابي البقاء تقدير ضمير القصة من غير افادة لا يعلم ان احدا اجازه ومقتضى المنع قائم وهو عدم الدليل عليه
لو حذف والجزم مستقل لبس بغير رابط واما ملحه غير مسموع في نحو ان من يدخل الكنيسة وما يلق فيها جاذرا وظبا فليصبر وبدون
بالنصب في صورة الفضلات مع قيام الدليل عليه وهو ان الناسخ لا يدخل على اداة مما راه واقول جعلوا احد ضمير الشان
في نحو هذا البيت في الضرورة وهو خلاف ما يتبادر من كلام الشارح قال الرضي ولا يجوز تقدير ضمير الشان الا بعد
ان المخففة قياسا وان واخواتها ضرورة انتهى فان قيل قد جوزوا في قول الشاعر فبادرهما ولعلها لم يهم بالكان
ايام عطية عودا ان يكون اسم كان ضمير الشان والتقدير بما كان هو اي الشان اجيب بانه لم يجوزوا في هذا البيت بحذف
وانما جوزوا انه مستتر في كان والكلام في الاول دون الثاني قال الشارح ومنها تجويزه ان يكون مراد النحاة ان الا
لا يكون الا على تقدير مبتدأ وفيه نظر لا طلاقهم القول بان مثل يضرب مستانف ولو قدر جزء المبتدأ محذوفا لم يكن
مستانفا وحمل الكلام على انه رادهم بكونه مستانفا انه بعض كلام مستانف بعيد واقول لم يريدوا انه مستانف مع ما هو خبر عنه ولا
بعد فيه ثم قال الشارح ومنها استدلاله على انه مرادهم ذلك بانه لو لم يقدر مبتدأ لزم العطف الذي هو مقتضى الظاهر وهذا لم
الظاهر لان لزوم العطف انما هو عند قصد المشاركة كما اذا قصدت ان الشرب منهي عنه كالاكل في المثال المتقدم واما عند انتفاء
هـ

هذا القصد بان يكون الغرض من الثاني افادة معناها على طريق الاستقلال فكيف يلزم عطفه على الاول مع كون العطف مخلا بالغرض و
ليت شعري ماذا يفعل المص بمثل قوله تعالى واتقوا الله ويعلمكم الله فقد قالوا ونقله هو عنهم في حرف الواو ان يعلمكم مستانف تنبيها
منا والم يقدر مبتدا اي وانتم يعلمكم الله لزم العطف الذي هو مقتضى الظاهر واقول كون لزوم العطف في نحو يشرب انما هو عند مشاركة
الشرب للاكل في انه منهي عنه صحيح اذا كان المراد العطف على المنهي عنه وهو ممنوع وانما المراد العطف على الحرف الناهي والنهي
عنه جميعا **قوله** وجاز اسناد قال الى الجملة كما جاز اسناد في الشرح وهذا الاعتذار رافض مؤاخذة على المص فان الكلام
في الجملة الباقية على جملتها لا التي هي في حكم المفرد فاذن ادخال هذا النوع فيما نحن فيه غير مستقيم وقد تقدم التنبيه على مثله و
اول ومر لنا نحو ايضا الكلام على علته **قوله للجملة التابعة** وقد يقع ذلك في بابي النسق والبدل خاصة لان النعت لا يكون
تابعا للجملة وعطف البيان كالنعت والتوكيد لا يكون تابعا للجملة الا اذا كان لفظيا واللفظي تكرير اللفظ الاول وفي الشرح هذا الحصر
يبطل بمثل قوله زيد قام ابوه فان الفعلية الثانية في محل رفع على انها تاكيد لجملة الخبر فهي تابعة لجملة لها محل وليست في باب
النسق ولا في باب البدل انتهى واقول لا اسلم ان هذا من تاكيد الجمل ولم لا يكون من تاكيد المفردات وان سلم فلا اسلم ان
الثانية في محل رفع وانما هي مجرد تكرير لفظ الاول **قوله** واتقوا الذي امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات و
عيون وفي الشرح فيه نظر لان الكلام في الجملة التابعة لجملة ذات محل لها ايضا وقد يعتذر بان المص في الاية انما هو تكون
الجملة البدل اوفى بالدلالة على المقصود من الجملة المبدل منها لا لكون الثانية تابعة لما له المحل **قوله** اقول له ارحل لا تقيمن
عندنا هذا صدر بيت عجزه والا فكن في السر والجهر مسلما وفي الشرح ويأتي في البيت ما قاله المص في قال زيد عبد الله منطلق
وعمرو مقيم من ان المحل لمجموع الجملتين اذ هو المقول وكل منها على انفراده جزء المقول وذلك ان جملتي ارحل لا تقيمن عندنا هو
المقول وكل منها على انفراده جزء المقول وذلك ان جملتي واحدة من الجملتين جزء ولا محل لها والقول بان مراد التمثيل لكون الثانية
اوفى بتادية المعنى المراد لا لكون الثانية ذات محل كما اسلفناه في الاعتذار المتقدم لان المص يكون حينئذ لم يمثل للمسئلة
المقصودة بالكلام وانما مثل للشرط فقط واقول هذا البيت وان كان يأتي فيه ما قاله المص في قال زيد عبد الله منطلق وعمرو
مقيم لم يمثل به بناء على قوله وانما مثل به تبعا للعلماء المعلقين وهم انما يمثلون به بناء على ان الجملة الاولى محكية والثانية تابعة
لها **قوله** فان دلالة الثانية على ما اراده من اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة بخلاف الاولى الطول فان قلت
قوله لا تقيمن عندنا انما يدل بالمطابقة على طلب الكف عن الاقامة لانه موضوع للنهي واما اظهار كراهيته التي هي من لوازمه
مقتضياته فدلالته عليه تكون بالالتزام دون المطابقة قلت نعم ولكن صار قولنا لا تقيم عندي في عرف حقيقة في
اظهار كراهة حضوره والتاكيد بالنون دال على كمال هذا المعنى صار لا تقيمن عندنا دالا على كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة
قوله ذكرتك والخطي اه هذا البيت من الحماسة وهو لابي عطاء السندي والخط بفتح الخاء المعجمة اه منسوب الى خط هجر و
هو موضع باليمامة تحمل اليه الرماح من بلاد الهند فتقوم به وخطر الرمح يخطر بفتح الطاء المهملة في الماضي وكسرها في المضارع و
نقل بكسرها اذا رب اي اهتز والذبل والمثقفة الرماح المستوية **قوله** فانه ابدل وقد نهلت من قوله والخطي يخطر بدل الاشتمال
لا يقال كيف يجوز البدل مع توسط الواو ولانا نقول البدل الواو وما بعدها **قوله** كما قال في لعطف نحو اسكن انت وزوجك
الجنة انما قال ابن مالك بذلك هنا لانه شرط في عطف المفرد على المفرد ان يكون المعطوف وما في معناه صالحا لمباشرة العامل والاسم
الظاهر لا يصلح ان يفعل الامر **قوله** تنبيه هذا الذي ذكرته في انحصار الجمل التي لها محل في سبع جار على ما قرروا وهذا التنبيه بجميعه في
بعض النسخ ويقع في بعضها على غير هذا الوجه تمامه بمعناه **قوله** قال ابن هشام في مبتدا او خبر الله الخبر يعني والجملة في موضع

وتبعه المصنف بعد التوجيه فهو مبتداء في موضع نصب على الاستثناء المنقطع ودخلت الفاء في الخبر لتضمن المبتدا معنى الشرط قال صاحب الكشاف الا
من تولى استثناء منقطع اي لست بمستول ولكن من تولى منهم فان لله الولاية والقهر فهو يعذبه العذاب الاكبر الذي هو عذاب جهنم انتهى وقيل
متصل فان جهاد الكفار وقتلهم تسلط وكانه اوعدهم بالجهاد في الدنيا وقيل هو استثناء من قوله فذكر اي فذكر الا من انقطع طمعك في ايمانه
وتولى فاستحق العذاب الاكبر وما بينهما اعتراض وقرئ بالا على الانقطاع قراءة الا بفتح الهمزة على التنبيه قوله وقال جماعة في لا
امرأتك بفتح بالرفع انه مبتداء والجملة بعده خبر قال بدر الدين بن مالك ويمكن ان يكون هذا اي من المستثنى المنقطع الذي جملة قراءة ابن
كثير وابي عمرو الا امرأتك انه مصيبها ما اصابهم وبهذا التوجيه يكون الاستثناء في النصب والرفع من قوله باهلك وهو اولى من ان يستثنى
المنصوب من اهلك والمرفوع من احد قال والدي في شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح المستثنى بالا من كلام موجب ان يجب مفردا
او مكملا معناه بما بعده فهو مثل قوله انا لمنجوهم اجمعين الا امرأتك قدرنا انها لمن الغابرين ونحو في الاول قول ابي قتادة احرموا كلهم
الا ابي قتادة لم يحرم فان يعني لكن وابو قتادة مبتدا ولم يحرم خبره ونظيره ما الشاهدين من سلام المبلغ في الصالحين من النساء الا التي حرن
اولئك المطهرون المبرؤون من الخنا ومن المائي تلقاه ولا تدري نفس باي ارض تموت الا الله اي لكن الله يعلم وقوله كل امتي معافا الا
المجاهرون اي لكن المجاهرون بالمعاصي لا يعافون قوله وليس من ذلك مامررت باحد الا زيد خير منه لان الجملة هنا حال من
احد باتفاق او صفة له عند الاخفش اعترض عليه بان تسلك في هذا الباب ان الاخفش منع الفصل بالا بين الصفة والموصوف فكيف يقول
هنا بان الجملة صفة لاحد وفي الشرح ويمكن ان يجاب بان الضمير في قوله صفة ليس له عايد الى المذكور بعينه وانما هو عائد الى نظيره كما في
قولك على درهم ونصفه اي نصف درهم لهذه الجملة التي هي زيد خير منه صفة لاحد محذوف وهو بدل من احد المذكور وبين لكم بعض
بالا بين الصفة والموصوف وانما فصل بها بين البدل والمبدل منه وهو جائز عند الاخفش وغيره لكن يلزم على هذا حذف الموصوف
التقدير مع ان الصفة جملة وموصوفها ليس بعضا من متقدم مجرور بمن او في قوله واجازهما هشام وثعلب اي اجازا ما اجازه الفراء وهو ما
اذا كان الفعل منفيا ووجد المعلق عن العمل ومانعه وهو ما اذا لم يكن الفعل كك وانما ذكر هذا مع انه يفهم من قوله اولا واجازه اي كون
الفاعل ونائبه جملة هشام وثعلب مطلقا ليبنى عليه قوله واصحها قوله وما راعني الا يسير بشرطة هذا صدر بيت عجزه وعهدي به
قينا يفش بكير والشرط كالغرف واحد الشرط كالغرف فهم طائفة من اعوان الولاة ويقال للواحد ايضا شرطي كتركي وشرطي كجهني سموا بذلك
لانهم اعلموا انفسهم بعلامات يعرفون بها كذا في القاموس والقين الحداد والجمع القيون والكير كير الحداد وهو زق او جلد غليظ ذو
حافات واما المبني من طين فهو الكور قوله ويسمع به على اضمار ان وفي الشرح احسن من هذا التاويل في المعراج انه يقال ان فاعل
راعني يعود اليه ما يعود اليه ضمير يسير وقوله يسير جملة في محل نصب على انها حال من فاعل راعني والاستثناء مفرغ اي ما راعني هو في حال من الا
حوال الا في حال كونه يسير انتهى ويمكن ان يخرج البيت عليه على تقدير بعل اي الا اليسير بشرطة كما قال واني وجدت بذلك التسمية الادب
ان التقدير لذلك التسمية ان استطعما حكم الجمل بعد النكرات قوله وانما اعيد ذكر الاهل بلفظ الظاهر لاحد امرين احدهما ان
استطعما صفة لقرية ولابد من ضمير يعود من الصفة الجملية اليها ولا يمكن عوده الى الثانية لانه لو قيل استطعماهم كان الضمير لغيرها ولو قيل استطعماها
لكان على التجوز اذ القرية لا تستطعم فلما لم يكن بد من ذكر الضمير العائد على القرية ولا يمكن ذكره وهو مضاف اليه الا بذكر المضاف ولا يمكن المضاف
مع التعذر لاضافة المضمر تعين ذكره ظاهرا الثاني ان الاهل لو اضمر لكان مدلوله مدلول الاول ومعلوم ان مدلول الاول جميع الاهل
الا ترى انك لو قلت اتيت اهل قرية كذا انما تعني وصلت اليهم ولا خصوصية لبعض دون بعض والاستطعام في العادة انما يكون لمن
يلي المارين منهم وهو بعضهم فوجب ان يقال استطعما اهلها لئلا يفهم انهما استطعما جميع الاهل وليس كك في الشرح وعلى قيل استطعما
هم لكان الضمير لغيرها مناسبة فانه يعني فيلزم عدم ارتباط الصفة بالموصوف لخلوها من ضمير بل يقال بل ان يمنعه بنا على عسار الا

المعنوي وذلك لان الضمير المنصوب ليس عائدا الى الاهل مطلقا بل الى الاهل المقيد باضافته الى القرية المتقدمة الذكر فيحصل الربط بهذا
الاعتبار وعلى قوله ولو قيل استطعماها لكان على مناقشة التجوز فلقائل ان يلتزمه ويكون مثل واسأل القرية والقران العزيز
مشحون بالمجاز انتهى واقول لم يعتبروا في ربط الصفة بموصوفها الا الضمير لا الربط المعنوي ولا باسم غير الضمير قال الرضي عند قول ابن
الحاجب في كافيته ويوصف النكرة بالجملة الخبرية ويلزم الضمير في الصفة والصلة ليحصل الربط بين الموصوف وصفته وبين الموصول
وصلته فيحصل بذلك الربط اتصاف الموصوف والموصول بمضمون الصفة والصلة فيحصل لهما بهذا الاتصاف تخصيص وتعريف
ولو سلم صحة اعتبار الربط المعنوي في الصفة فلا نسلم صحة اعتباره في هذه الاية الا ترى انه لو قال استطعماهم كانت هذه الجملة صفة
لاهل والضمير رابطها لا صفة لقرية والرابط المعنوي لا دليل على ذلك وقول ابن الحاجب ولو قيل استطعماها لكان على التجوز يعني
وهو خلاف الاصل فيكون مرجوحا وان كان فصيحا ويعلق القران على الفصيح في الغرر وقد يظهر لتكرير لفظ الاهل فائدة غير التوكيد وهي انها
مبين ان اهل القرية لم يأتيا جميع اهلها بل اتيا بعضهم فجئ بلفظ الاهل للدلالة على تعميم بالاستطعام اذ لو قيل استطعماهم لكان
الضمير عائدا الى الذي اتياهم قوله وايضا فلان الجواب في قصة الغلام قال يعني لو قال شئت لاتخذت عليه اجرا والفاء في ذلك
زائدة او جواب شرط مقدر قوله لا فقتله اي ليس الجواب في قصة الغلام فقتله لان الماضي المقرون بقد لا يكون جوابا هكذا نقل عن
خط المص والظاهر يقال المقرون بالفاء وفي الشرح فان قلت يقع في بعض النسخ المعتمدة لان الماضي المقرون بقد لا يكون جوابا فما وجهه قلت وجهه
ان الاقتران بالفاء يقتضي تقديرها بقد كقوله ثم ان كان قميصه قد من قبل فصدقت وهو من الكاذبين وان كان قميصه قد من دبر
فكذبت وهو من الصادقين وتقديرها قد يوجب تحقق المضي فيما دخلت عليه من الفعل الماضي فلا يصلح اذن لان يكون جوابا للشرط
المستقبل قوله ومثال النوع الثاني وهو الواضح الحالية لوقوعه بعد المعارف المحضة ولا تمنن تستكثر لا تقربوا الصلوة وانتم
سكارى في الشرح فقد ينقض بمثل قوله هو ذلك الباري جل وعلا يا حليما لا يعجل ويا جوادا لا يبخل فان الجملة الواقعة بعد الاسم المنصوب
في موضع نصب على الصفة لهم مع ان الموصوف معرفة محضة لانه منادى معين مقصود نص عليه ابن السيد في اجوبة المسائل انتهى و
اقول الجواب انه هذا من نداء الموصوف لا من وصف المنادى وفي كلام الرضي اشارة الى هذا الجواب عند الكلام على الشبيه بالمضاف وانه
قد يكون بجملة مغنوا او ظرف وحيث قال وكان القياس بالموصوف في الجملة والظرف ان يجوز ايضا يا حليما لا يعجل القدوس يكنه كره
وصف المعرفة بالمعرفة بعد النكرة فالرجحان لا يكون وصفا الا بالنكرة معنى تقديره انه كان موصوفا بجميع تلك الصفات النكرة قبل النداء
قوله وهو الطف للسلامة مما تهيأ وهو ما ضعف به كونه حالا قوله ومثال النوع الرابع وهو المحتمل لهما بعد المعرفة كمثل الحمار
يحمل اسفارا في الشرح قد يتوهم ان تجويز المص الحالية من المضاف اليه مع ان المضاف كلمة مثل معارض لرده على ابي البقاء تجويزه حالية
مستهم البأساء والضراء من الموصول في قوله ام ولما ياتكم مثل الذين خلوا من قبلكم مستهم البأساء والضراء الآية بان الحال لا تأتي
من المضاف اليه في مثل هذا والمضاف في كل من الآيتين كلمة مثل وجوابه ان صلاحية المضاف للسقوط في اية الجمعة سوغ الحالية
اذ الحال حينئذ كالحاصل من مضاف اليه وعدم الصلاحية في اية البقرة منع من ذلك وقد مر الكلام في هذا كله في الجملة التفسيرية
انتهى ولا يخفى ان قوله كالحاصل من مضاف اليه على ما ابناه في النسخ ليس بمستقيم ولعله سقط من الناسخ كلمة غير والاصل والحال كالحاصل
من غير مضاف اليه قوله ولقد امر على اللئيم يسبني هذا صدر بيت عجزه فمضيت ثمت قلت لا يعنيني وقد تقدم الكلام عليه
في حرف الباء الموحدة قوله وقد اشتمل الضابط المذكور على قيد يبعد بالضابط المذكور قوله فيما سبق هو ان يقال ان الجملة الخبرية
التي لم تستلزمها ما قبلها ان كانت مرتبطة بنكرة الخ قوله لان الانشاء لا يكون نعتا ولا حالا وفي الشرح اما كون الانشاء لا يقع
حالا فقد مر تعليله في اخر الكلام على الجملة المعترضة واما كونه لا يقع نعتا فقال الرضي وانما وجب في الجملة التي هي صفة او صلة كونها خبرية

لانك انما تجئ بالصفة او الصلة لتعرف المخاطب الموصوف والموصول المبهمين بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكر الموصوف والموصوف من اتصافهما
بمضمون الصفة والصلة فلا يجوز اذا الا ان يكون الصفة والصلة جملتين متضمنتين للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة وهذه
هي الجملة الخبرية اما الانشائية نحو بعت وطلقت وانت حر ونحوه او الطلبية كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض فلا يعرف المخاطب
حصول مضمونها الا بعد ذكرها **قوله** ويضعف من جهة المعنى ان يكون حالا وذلك لانه ليس الغرض ان القول حالة الانعام وان
كان هو منها لان الحال قيد لعاملها وعاملها هو العامل في صاحبها وصاحبها هنا رجلان فيلزم ان يكون القول من الرجلين مقيدا
بحالة انعام الله تعالى عليهما **قوله** ومنها قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم فاو جاؤكم عطف على يصلون اعني صلة الذين وهو
استثناء من غير النصب في قوله فخذوهم واقتلوهم حيث وجدتموهم او عطف على موضع صفة قوم وهي بينكم وبينهم ميثاق والمعنى الا الكفار
الذين يصلون الى قوم معاهدين او يصلون الى قوم جاؤكم غير مقاتلين لكم ولا مقاتلين قومهم وكلا العطفين جوزه الزمخشري وابن عطية
قال الزمخشري والوجه العطف على الصلة لقوله فان اعتزلوكم فلم يقاتلوكم الاية بعد قوله فخذوهم واقتلوهم فقرر ان كفهم عن
القتال احد سببي استحقاقهم لترك التعرض لهم وترك الايقاع بهم قال ابن عطية وهذا ايضا حكم كان قبل ان يستحكم
الاسلام فكان المشرك اذا جاء الى دار الاسلام مسالما كارها لقتال قومه مع المسلمين ولقتال المسلمين مع قومه لا سبيل عليه
وهذه نسخت ايضا بما في براءة **قوله** ثم اختلفوا فقال الجماعة منهم الاخفش هو حال من فاعل جاؤا على اضمار قد في الشرح نقل السبكي
في شرح التلخيص عن شيخه ابي حيان ان الاخفش والجمهور على ان الماضي الواقع حالا لا يقدر معه قد بل يجوز ان يخلو منها لفظا
وتقديرا قال ابو حيان وهذا هو الصحيح وهو المخالف لنقل المصنف عن الاخفش بل المخالف لما ذكر المصنف في قد من حروف القاف حيث قال
الثاني وجوب دخولها عند البصريين الا الاخفش على الماضي الواقع حالا **قوله** ويعضده قراءة الحسن حصرة وهي قراءة قتادة ايضا
ويعقوب قال المهدوي وعن عاصم في رواية حفص وقرأ الحسن ايضا حصرات وقرئ حاصرات وقرأ حصرة بالرفع على انه خبر مقدم
والجملة في موضع الحال لئلا احتياج الى اضمار قد وهذا بناء على ان الجملة الماضوية الواقعة حالا لا بد معها من قد ظاهرة او مقدرة
قوله فقيل الموصوف منصوب محذوف وقال قوما قال ابو البقاء وهذا المحذوف حال موطئة **قوله** وقيل مخفوض وهذا
الذي يعضده كلام ابي البقاء الا انه قال وما بينهما صفة ايضا وجاؤكم معترض فاذا ربما بينهما جملة بينكم وبينهم ميثاق وقد اختصر
ذلك الى قوله وما بينهما اعتراض وهو ليس على ما ينبغي لقوله جملة بينكم وبينهم ميثاق وهو صفة لا اعتراض **قوله** ويؤيده انه قرأ باسقاط
او في مصحف ابي وقراءة ميثاق جاؤكم **قوله** وعلى ذلك اي على اسقاط او يكون جاؤكم صفة لقوم ويكون صفة ثانية اي ثالثة
عن جاؤكم وان كانت ثالثة عن بينكم وبينهم ميثاق وفي الكشاف وجه هذه القراءة ان يكون جاؤكم بيانا ليصلون او بدلا او استئنافا
او صفة بعد صفة لقوم قال ابو حيان وهذه وجوه محتملة وفي بعضها ضعف وهو البيان والبدل لان البيان لا يكون في الافعال ولا
البدل لانه ليس اياه ولا بعضا ولا مشتملا وفي حاشية التفتازاني وذلك اي كون جاؤكم بيانا او بدلا ليصلون لان
الانتهاء الى المعاهدين والاتصال الحاصلة الكف عن قتال المسلمين فصح ان يجعل مجيئهم الى المسلمين بهذه الصفة بيانا لاتصالهم
بالمعاهدين او بدلا منه كلا او بعضا او اشتمالا على ما قيل واما الاستئناف فعلى انه جواب كيف وصلوا الى المعاهدين ومن اين
علم ذلك **قوله** وفيه بعد لان الحصر من صفة الجائين بمعنى انه من صفة المجيء حتى يكون بدل اشتمال منه وفي الشرح هذا لا ينبغي الملازمة
بينه وبين المجيء ممكن بدل الاشتمال لان مجيء الجائين ملابس لحصر صدورهم بعد الجزئية والكلية واقول ليس كل ملابس لمسوغ بعد
الجزئية والكلية يصح ان يكون بدل اشتمال فان بدل الاشتمال على ما قال ابن جعفر وتبعه المحققون هو البدل الذي لا يكون جزء المبدل منه
وبعضه ويكون المبدل منه مشتملا عليه لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما

بني

بني النفس عند ذكر المبدل منه مشوقة الى ذكره منتظرة له فيجيء موضحا لما اجمل اولا ومعلوم ان حصرت صدورهم ليس بالنسبة
الى مجيئهم كذلك غايته انه صفة قائمة كما ان مجيئهم كذلك فيكونان صفتين قائمتين بموصوف واحد **قوله** ورد بان الدعاء عليهم بضيق
قلوبهم عن قتال قومهم لا يتجه سبق ذكر المصنف في التاسع عشر من الجملة الاولى من الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها في الباب
الخامس ان المراد هو الفارسي وانه يكون الجواب ان المراد الدعاء عليهم بان يسلبوا اهلية القتال حتى لا يستطيعوا ان يقاتلوا البتة
وفي المجرد والفارسي على المبرد في انه دعاء عليهم بان امرنا ان نقول اللهم اوقع بين الكفار العداوة فيكون في قوله او يقاتلوا قومهم نفي
ما اقتضاه دعاء المسلمين عليهم قال ابن عطية ويخرج قول المبرد على ان الدعاء عليهم بان لا يقاتلوا المسلمين تعجيز لهم والدعاء
عليهم بان لا يقاتلوا قومهم تحقير لهم اي هم اقل واحقر ويستغني عنهم كما تقول اذا اردت هذا المعنى لا جعل الله فلانا علي ولا
معي بمعنى استغني عنه واستقل دونه وقال غير ابن عطية او يكون سؤالا لموتهم على ان قوله قومهم قد يعبر به عن من ليسوا
منهم بل عن معاديهم انتهى وفي الشرح وانما لا يتجه الدعاء عليهم بضيق قلوبهم عن جهاد الكفار غير مناسب وهذا يبتني على ان قوله ان
يقاتلوكم او يقاتلوا قومهم متعلق بحصرت او بحصرت صدورهم عن قتالكم او قتالهم قومهم وهو غير متعين لجواز ان يكون القائل
بان حصرت صدورهم جملة دعائية لا يرى ذلك بل يجعل الجملة معترضة بين جاؤكم وبين ما هو من متعلقاته وذلك قوله
ان يقاتلوكم او يقاتلوا قومهم اي جاؤكم كراهة التحول في القتال مطلقا اي بدون قتالكم ولا قتال قومهم معكم بل هم مسكون
لا لكم ولا عليكم فيتجه الدعاء حينئذ عليهم بذلك لانه لم يذكر للضيق متعلق بل دعي عليهم بحرج الصدور وضيقها **قوله** ولا
يكون خبرا لانهم لم يفعلوا كل شيء في الشرح متعقب وعلى هذا الكلام انه انما يستقيم ان لو لم يكن في الزبر صفة لكل شيء اما اذا جعل
له استقام لان المعنى وكل شيء مثبت في الزبر اي صحايف اعمالهم فعلوه ويرد اما لفظا فبانه يلزم الفصل بين الصفة والموصوف
بالاجنبي وهو الخبر واما معنى فلان المراد في هذه الاية ما اريد في قوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر ففعلوه صفة لكل شيء وفي الزبر الخبر اي
كلما فعلوه مثبت في صحايف اعمالهم **قوله** ولا يكون خبرا لما اشرنا اليه ولا ينتقض الاول بقولهم لولا راسك مدهونا ولا الثاني
بقول الزبير ولولا بنوها حولها لخبطتها بهب بما اشار اليه ما بنه عليه بقوله كما لا يذكر الخبر وان الخبر لا يذكر بعد لولا واراد
بالاول عدم ذكر الحال بعد لولا لانه اول بالنسبة الى عدم ذكر الخبر بعد لولا وبالثاني عدم ذكر الخبر بعد لولا وفي بعض
النسخ ولا ينتقض الثاني بقولهم لولا راسك مدهونا ولا الثالث بقول الزبير وعلى هذا فالمراد بالثاني عدم ذكر الحال بعد
لولا لانه ثان بالنسبة الى عدم عمل الابتداء في الحال وبالثالث عدم ذكر الخبر والاول منقول عن خط المصنف وتمام قول الزبير لخبطته
عصفور ولم اتلعثم وفي بعض النسخ المغني وبعض نسخ شرح الالفية لابن الناظم لحطتها بتقديم الطاء المهملة على الباء
الموحدة وهو ليس بصواب الحذف وقد ذكر المصنف في اوايل خاتمة الحروف في الباب الخامس من هذا الباب ان هذا المذهب مردود
قوله احدها مانع حالية كانت مقتضيه لولا وجوده ويتعين الاستيناف نحو زارني زيد شاكا اولى اسبي له ذلك
وفي الشرح قد يمنع تعين الحالية في هذين المثالين على تقدير زوال المانع اذ احتمال الاستيناف فيهما على تقدير زوال المانع
ثابت واقول الدليل على تعين الحالية لولا وجود هذا المانع ان المعنى على تقييد الفعل المتقدم وسبق المصنف على نحو هذا
في المثال **قوله** واما قول بعضهم في وقال اني ذاهب الى ربي سيهدين ان سيهدين حال كما تقول ساذهب مهديا فسهو وجهه
ما تقدم الان ان الجملة الحالية لا تصدر بدليل استقبال لاجماع متنافيين بحسب الظاهر وهو الحال والاستقبال في محل واحد
وهو مفقود فيما قاس عليه فان دليل الاستقبال فيه للبشي الحال بل لعاملها **قوله** مصحوبين والناس يستشفعون
بي هذا صدر بيت عجزه فهل لي الى ليلى الغداة شفيع **قوله** والثالث لا منها معا نحو وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون

وقد مضى فيه البحث فيها ضمير فيها ومنها عايد الى الوصفية والحالية والذي مضى فيه البحث فيها هو اثر الكلام على الجملة الاولى من
الجمل التي لا محل لها من الاعراب وفي كثير من النسخ معنى البحث فيها بضمير المفرد المؤنث وهو عايد على الاية قوله فان جملة يخشى
على حال من الضمير في قائله ولا يجوز ان يكون صفة لها لان اسم الفاعل لا يوصف قبل العمل في الشرح هذا ليس متعين لجواز ان
يكون سودي محكيا بحذف قائل اي يقول سودي فلا يمتنع كون يخشى على صفة الارتفاع المانع انتهى ولا يخفى ان كلام المص انما
هو على الظاهر وعدم الحذف الباب الثالث من الكتاب قوله او ما يشير الى معناه اي معنى الفعل قوله
وقال الكوفيون الناصب معنوي وهو كونهما مخالفين للمبتدا قال الرضي يعنون ان الخبر لما كان هو المبتدا في زيد قائم او كان
هو في نحو زيد اخوك ارتفع ارتفاعه ولما كان مخالفا له بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدا فلا يقال في نحو زيد عندك
ان زيدا هو عندك خالفه في الاعراب فيكون العامل عندهم معنويا وهو معنى المخالفة التي اتصف بها الخبر ولا يحتاج عندهم
الى تقدير شي يتعلق به الخبر انتهى قوله مثال التعلق بالفعل وشبهه قوله نعم انعمت عليهم غير المغضوب عليهم قال التفتازاني
في حاشية الكشاف وما ذكر ابن جني انه اسند النعمة اليه بطريق الخطاب تقربا واعرض عند ذلك الى الغيبة في ذكر الغضب ادبا
كلام حسن ومعنى الغيبة ترك الخطاب قوله واشتعل المبيض في مسوده اي الضمير المضاف اليه المسود عايد على الراس المذكور
قبله في قوله اما ترى راسي حاكى لونه طرة صبح تحت اذيال الدجى والجزل ما غلظ من الحطب ويبس والغضا شجر قوله قوله تعالى
وهو الذي في السماء اله قرا الجمهور وقرا عمر وعبد الله وابي علي وبلال بن ابي بردة وجابر بن زيد وعمر بن عبد العزيز
وهو الذي في السماء الله وفي الارض الله قوله والخبر هو محذوف فانه العايد على الموصول وحسن حذفه طول الصلة
بالعطف كما حسن حذف في قولهم ما انا بالذي قايل لك سوءا قوله ولا يحسن تقدير الظرف صلة فيه رد على
ابي حيان حيث قال ويجوز ان يكون الصلة الجار والمجرور والمعنى انه فيها بالوهية وربوبية اذ يستحيل حمله على الاستقرار
وتقدير وفي الارض المعطوف كذلك اي الصلة والبدل من الضمير المستتر فيه لتضمنه الابدال من ضمير العايد من بين هذا
علة لقوله ولا يحسن وقد ذكر المص في الباب الاول في الكلام على الذي مسئلة تلزم اذا الاضافة انه لا يعرف تكرار الابدال الا في بدل
الاضراب واعترض عليه ابن الصايغ بان تكرار البدل في غير الاضراب معروف نحو لا يعجبني الا الفتى الا العلا فان الاول عار
فيه الاتباع على البدل والثاني فبدل واجيب بان مراده انه لا يعرف تكرار البدل والمبدل منه واحد والمثال المعترض به
المبدل منه متعدد فان الفتى بدل من الضمير والعلا بدل من الفتى كما ذكر المص في توجيهه قوله وفيه تعسف حتى قيل باستناع
الضمير المجرور يعني دبا مساع عايد على الابدال من ضمير العايد قوله ولان الحمل على الوجه البعيد ينبغي ان يكون سببه العلم
به من محذور واما ان يكون هو موجبا فيحوج الى تاويلين ولا يقع في بعض النسخ لان الحمل بدون واو والصواب ما في الابدال
من الضمير المستتر في الظرف الاول والتاويل الاخر نفس الابدال من الضمير المستتر في الظرف الثاني وفي الشرح قد يكون مراده بالتاويلين
اللذين يحوج اليها هذا التقدير ان المبدل منه في حكم المطروح فتصير الصلة خالية من عايد فيقال هو وان طرح تقديرا
موجود حسا فلا يضر فيه طرح مع وجوده لفظا فلعل هذا هو التاويل الذي اراده ولا شك انه يحتاج في الجملة الاخرى وهي
قوله وفي الارض الى مثل ذلك فيجي التاويلان واولى التاويل هو حمل الكلام على خلاف ظاهره الاعتراض عليه وجوابه
والعادة فيما فيه اعتراض وجوابه ان يقال وفيه بحث فالوجه ما ذكرناه ولا يجوز على هذا الوجه ان يكون وفي الارض مبتدأ
وخبر لئلا يلزم فساد المعنى ان استونف وخلو الصلة من عايد ان عطف في الشرح مراده بالوجه الذي اشار اليه تقدير الظرف
صلة والبدل من الضمير المستتر فيه وهذا مشكل لان فساد المعنى بتقدير الاستيناف لا خصوصية له بهذا الوجه الذي زعم عليه اذ

او جعل الخبر مبتدأ محذوف وفي السماء متعلق به اي وهو الذي هو اله في السماء وجعل وفي الارض اله استينافا فالفساد المعنى ايضا اول
لا اشكال لانه لم يقع على هذا الوجه فساد المعنى بتقدير الاستيناف فقط بل فساد المعنى بتقدير الاستيناف وخلو الصلة من عايد
ان عطف وهذا المجموع له خصوصية بهذا الوجه الذي علمته دون غيره قوله وان لساني شهدة اي في الصحاح الشهد
والشهد العسل في شمعها والشهدة اخص منها والجمع شهاد والعلقم شجر مر ويقال للحنظل ولكل شي اشتدت مرارته علقم وتشديد
واد هو ياهي لغة همدان بسكون الهاء وبالذال المهملة قوله بابه راحة اي راحة الفعل قوله انا ابو المنهال بعض
الاحيان هذا من شطور الرجز الموقوف نقر قوله ابن ماوية اذ جد النقر هذا من شطور الرجز وفي الصحاح والتنقير
بالفرس نقرا وهو صوت يزعجه به وذلك ان تلصق لسانك بحنكك ثم تفتح وقول الشاعر انا ابن ماوية اذ جد النقر اراد به النقر
بالخيل فلما وقف نقل حركة الراء الى القاف اذا كان ساكنا ليعلم السامع انها حركة الحرف في الوصل كما تقول هذا بكر ومررت ببكر ولا
يكون ذلك في النصب انتهى قوله يتعلق بعف وان بالاسمين العلمين لانتاولهما باسم فيه شبه الفعل لان تاويلهما بما يخرج عن العلمية
بالامنهما معنى وتلك الشجاع او الجواد وفي الشرح ولو قيل ان التعلق باعتبار تاويلهما باسم فيه شبه الفعل لان تاويلها به يخرج عن العلمية
قوله حتى ساها كليل موهنا عمل هذا صدر بيت عجزه باتت طرابا وبات الليل لم ينم وهو في وصف برق وساها بالسين
معجمة بهمزة فالف بمعنى ستها والضمير للسحاب والكليل الذي حصل له كلال اي اعيا وتعب والموهن بفتح الميم وكسر الهاء نحو نصف
الليل وكذا الوهن والعمل بكسر الميم المطبوع على العمل قوله فان في الاول حمل الكلام على المجاز قوله المجاز لان الاسناد جعل
كليل بمعنى كل للوقت او جعل مع كل مسندا الى البرق اذ الكلال الذي هو التعب لا يتصف به البرق حقيقة واول الذي في كل منهما مجاز
عقلي لان كلا من نسبة الكلال والاكلال الى البرق مجاز وهو ليس مراد المص وانما مراده المجاز اللغوي ولا شك انه في الاول دون الثاني
لان الاول فيه اطلاق كليل الذي هو حقيقة في اسم فاعل الثلاثي المجرد على اسم فاعل الثلاثي المزيد بالهمزة وهو مجاز في اللفظ قوله
ونحو من هو في سر واعلان هذا عجز بيت صدره ونحو من كان من ضاقت مذاهبه وقد تقدم في من قوله وقد اجري في قوله
تعالى وهو الله في السموات وفي الارض تعلقه باسم الله اصل هذا القول للزجاج الا انه قال متعلق بما تضمنه اسم الله تعالى من المعاني قال
ابن عطية وهذا عندي افضل الاقوال واكثرها احرازا لفصاحة اللفظ لانه اراد ان يدل على قدرته واحاطته واستيلائه ونحو
هذه الصفات يجمع ذلك كله في قوله وهو الله اي الذي له هذه الصفات كلها في السموات وفي الارض قال ابو حيان وهذا صحيح من
حيث المعنى لكن صناعة النحو لا تساعد لان تلك المعاني جميعها لا تعمل في لفظ السموات اذ لو صرح بها جميعها لم تعمل فيه بل العمل من حيث
اللفظ لواحد منها وان كان من حيث المعنى لجميعها والاولى ان تعلقه المجرور بما تضمنه لفظ الله من معنى الالوهية وان كان علما وقد
كان الزمخشري نحوا من هذا حيث قال في السموات متعلقة بمعنى اسم الله كانه قيل وهو المعبود فيها ومنه قوله تعالى وهو الذي في السماء
اله وفي الارض اله اي هو المعروف بالالهية او المتوحد بالالهية فيها او هو الذي يقال له الله فيها وقال التفتازاني لا خلاف
انه لا يجوز تعلقه بلفظ الله لكونه اسما لا صفة وكذا في قوله في السماء اله وفي الارض اله لان الاله اسم وان كان بمعنى المعبود كالكتاب
بمعنى المكتوب بل هو متعلق بالمعنى الوصفي الذي ضمنه اسم الله وذلك المعنى يجوز ان يكون ماخوذا من اصل اشتقاق الاسم اعني المعبودية
او ما اشتهر به الاسم من الالوهية وصفات الكمال ودل عليه هو الله مثل انا ابو النجم اي المعروف بذلك وما يدل عليه التركيب
الحصري من التوحيد والتفرد بالالهية او ما تفرع على الكل من مقولية هذا الاسم عليه خاصة ومعنى كونه فيها انه عالم بما فيها
على التشبيه والتمثيل شبه حال علمه بها بحالة كونه فيها لان العالم اذا كان في مكان كان عالما بما فيه بحيث لا يخفى عليه شي و
يجوز ان يكون كناية محضة لم يشر فيها الى المعنى الاصلي ولا يستقيم الكلام بدون هذا المجاز او الكناية وكذا قوله ثم وهو معكم اينما كنتم

قوله على معنى وهو المعبود او وهو المسمى بهذا الاسم لا يخفى ان كون العلم على معنى المعبود والمسمى لا يقتضى تاويله به كما ان ابن
ماد به وابى المنهال على معنى الشجاع او الجواد لم يقتض تاويلها به لان كون الاسم على معنى اسم قد يكون مع تاويله به وقد لا يكون قوله
واخر تعلقه بعلم الجزاء لك هو ابو على الفارسى فانه قال هو ضمير الشان والله مبتدا خبره يعلم والجملة مفسرة لضمير الشان قال ابو حيان
وانما فر الى هذا ولم يقل مثل الجمهور ان ضمير هو عائد على ما عادت عليه الضمائر قبله وهو الله ولا انه من الركيك ضمير الشان
كان عائدا على الله ثم يصير التقدير والله والله فينعقد مبتدا وخبر من اسمين متحدين لفظا ومعنى لا نسبة بينهما اسنادية ودلك
لا يجوز قوله وخبر محذوف قال الزمخشرى ويجوز ان يكون الله فى السموات خبرا بعد خبر على معنى انه الله وانه فى السموات والارض
بمعنى انه عالم بما فيها لا يخفى عليه منه شىء كان ذاته فيها قوله ورد الثانى هو تعلقه بسركم وجهركم دساه بما لا انه يابى قوله لم
اخير تعلقه بعلم قوله ولم يبق لان المصدر هنا ليس مقدرا بحرف مصدرى وصلته وفى الشرح لا نسلم ذلك ولم
لا يجوز ان يكون مقدرا بما تسرون وما تجهرون داو للبس السر بمصدر قال فى الصحاح السر الذى يكتم والجمع الاسرار والسريرة
مثله والجمع السرائر واذا لم يكن السر مصدرا لا يقدر بحرف مصدرى وصلته واما الجهر فهو مصدر الا انه هنا اريد به
ما يقابل السر وهو الذى لا يكتم لا معناه المصدرى فلا يكون هنا مقدرا بحرف مصدرى وصلته ثم لا يخفى ان المراد هنا
نصبه الحرف المصدرى فعل ذلك المصدر المقدر يقول الشارح مقدرا بما يسرون ليس على ما ينبغى لان ذير فعل الاسرار
السر هل يتعلقان بالفعل الناقص قوله الا زمنى وانما سميت ناقصة لانها لا تتم بالمرفوع بها كلاما بل بالمرفوع
مع المنصوب بخلاف الافعال التامة فانها تتم كلاما بالمرفوع دون المنصوب وقال بعضهم انما سميت ناقصة لانها تدل على
الزمان دون المصدر ليس بشىء لان كان فى كان زيد قائما يدل على الكون الذى هو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون
المخصوص وهو كون القيام اى حصوله فجىء اولا بلفظ دال على حصول ما ثم عين بالخبر ذلك الحاصل فكانك قلت حصل شىء ثم
قلت حصل القيام فالفائدة فى ايراد مطلق الحصول اولا ثم تخصيصه كالفائدة فى ضمير الشان قبل تعيين الشان مع فائدة اخرى وهى دلالته
على تعيين زمان ذلك الحصول ولو قلنا قام زيد لم يحصل هاتان الفائدتان معا فكان تدل على حصول حدث مطلق يقيد فى خبره وخبره يدل
على حدث معين واقع فى زمان مطلق يقيد فى كان لكن دلالة كان على الحدث المطلق اى الكون وضعية ودلالة الخبر على الزمان
المطلق عقلية واما سائر الافعال الناقصة نحو صار الدال على الانتقال واصبح الدال على الكون فى الصبح وما دام الدال على معنى الكون
الدائم وما زال الدال على الاستمرار وليس الدال على الانتفاء فدلالتها على حدث لا يدل عليه الخبر فى غاية الظهور فكيف يكون جميعها بالمعنى الذى قال قوله والصحيح انها كلها دالة عليه الا ليس فى شرح التسهيل وبطل القول بانها لا تدل على الحدث اوجه
احدها انه مدعى مصدرها بما حكاه ابو على ان قوله سدك وحلم ساد قوم الفتى وكونها اياك عليك يسير واعرض بانه يحتمل ان يكون
دكونك تعلم ثم احدث الفعل انفصل الضمير الثانى ان الافعال تشتمل على الدلالة على الحدث والزمان معا اذ الدال على الحدث وحده
مصدر وعلى الزمان وحده اسم زمان وللخصم ان يمنع هذا الاستلزام فى مطلق الفعل ويقول انما هو فى الفعل التام فقط الثالث
ان الاصل فى كل فعل الدلالة على المعنيين فلا يقبل اخراجها عن الاصل الا بدليل الرابع انها لو كانت دلالتها مخصوصة لجاز ان ينعقد
جملة تامة من بعضها ومن اسم معنى كما ينعقد منه ومن اسم كان الخامس ان الافعال لا تمتاز الا بالحدث وان تساوت بالزمان فاذا زال ما
به الامتياز دبقى ما به التساوى فلا فرق بين كان زيد غنيا وبين صار زيد غنيا والفرق حاصل فبطل ما يوجب خلافه السادس ان من
جملتها انفك ولا بد معها من نافٍ فلو كانت لا تدل على الحدث لزم ان يكون معنى ما انفك زيد غنيا ما زيد غنيا فى وقت من الاوقات
الماضية وذلك نقيض المراد السابع دوقوع دام صلة لما المصدرية الثامن ان دلالة الفعل على الحدث اقوى فكانت اولى بالبقاء التاسع
عى

يجى اسم الفاعل منها واسم المفعول لفاعل لا دلالة فيه على الزمان بل دال على الحدث فهو قائم به او صادر عنه العاشر انها لو كانت مجردة من
الحدث لم يبن منها امر كقوله تعالى كونوا قوامين بالقسط قوله ولما وصف الفساد المعنى اذ التقدير ح اذا وحينا الناس ان انذر الناس
ان يقول لا نسلم ذا والمعنى حينئذ اذا كان الى رجل بدلا من الناس وقد كانوا يعجبون ان يصلح من كون الرسول بشرا وفى اعراب الجلال قيل عجب
هنا بمعنى معجب والمصدر اذا وقع موقع اسم المفعول او فاعل جاز ان يتقدم معموله عليه كاسم المفعول الحقيقى ويؤيد تعلقه بعجبا ما
روى عن ابن جريج انه قال عجبت قريش ان بعث رجل منهم فنزلت هذه الاية قوله وقد مضى عن قريب ان المصدر الذى ليس فى
التقدير بحرف موصول وصلته لا يمنع التقديم عليه وهذا اعتراض على قوله لا يتعلق بعجبا لانه مصدر مؤخر قوله حرف موصول
منصوب على انه خبر ليس وصلته منصوب بالعطف عليه ويقع فى بعض النسخ ليس فى تقدير حرف موصول بدون الواو باضافة تقدير
الى حرف واشار بقوله عن قريب الى ما ذكره قبيل هذا فى الرد على من منع تعلق الظرفين فى وهو الله فى السموات وفى الارض بسركم
وجهركم قوله ويجوز ان يكون متعلقة بمحذوف هو حال من عجبا على حد قوله لمية موحشا طلل يعنى يجوز ان يكون للناس فى الاصل
صفة لعجبا فلما قدم عليه نصب على الحال كما ان موحشا فى الاصل صفة لطلل فلما قدم عليه انتصب على الحال قوله فصل
انهما يتعلقان بالفعل الجامد هذا الفصل كما تراه ساقط فى بعض النسخ قوله وكيف بها دا ما الى اخره البيت لحاف
والبيت اخرفه هل يتعلقان باحرف المعانى والكلام وما بعاداه فى القاموس الغداة البكرة او ما بين صلوة الفجر وطلوع الشمس
والبين هنا الفراق وطى عن اذا كان تجزج صوته من خياشيمه وغضيض الطرف فاتر العين وفى الصحاح والطرف العين ولا يجمع لانه فى
الاصل مصدر يكون واحدا ويكون جماعة قال الله تعالى لا يرتد اليهم طرفهم قوله ومثله فى التعلق بحرف النفى ما اكرمت المسى لتنا
بما اهنت المحسن للمكافاة فانه لو علق هذا بالفعل فسد المعنى المراد وذلك ان المراد ليس نفى الاكرام المخصوص بالتأنيب ولا الاهانة
المخصوصة بالمكافاة بل المراد نفى مطلق الاكرام ومطلق الاهانة وهو عن لا زم من التعلق بالفعل لان النفى ان السلط على القيد وحده فى اصل
الفعل مثبتا وان تسلط على الفعل مع قيده فاللازم من نفى المقيد نفى المطلق قوله فينبغى على قولهم ان مجرد ان المتعلق به
دل عليه النافى اى انتفى ذلك بنعمة ربك فى المنتجب ان المعنى انتفى عنك الجنون بنعمة ربك وهو ظاهر فان الباء متعلقة بفعل دل عليه
النافى وفى البحر ويظهر لى ان بنعمة ربك قسم اعترض به بين المحكوم عليه والحكم على سبيل التوكيد والمبالغة فى انتفاء الوصف الذميم عنه
وقال ابن عطية بنعمة ربك اعتراض كما يقول الانسان انت بحمد الله فاضل وقال الزمخشرى يتعلق بمجنون منفيا كما يتعلق بعاقل مثبتا فى
قولك انت بنعمة الله عاقل مستويا فى ذلك الاثبات والنفى استواء فى قولك ضرب زيد عمرا وما ضرب زيد عمرا تعمل الفعل مثبتا او
منفيا اعمالا واحدا ومحله النصب على الحال كانه قيل ما انت مجنونا منعما عليك بذلك ولم يمنع الباء ان يعمل مجنون فيما قبله لانها زائدة
لتاكيد النفى والمعنى استبعاد ما كان تنسبه اليه كفار مكة عداوة وحسدا وانه من انعام الله عليه بحصافة العقل والشهامة التى يقتضيها التاهل
للنبوة بمنزلة والحصانة مهملتين وقاعدة الا الاحكاية قال ابو حيان وما ذهب اليه من ان بنعمة ربك متعلق بمجنون وانه فى موضع
الحال يحتاج الى تامل وذلك انه اذا تسلط النفى على محكوم به له معمول ففى ذلك طريقان احدهما ان النفى يتسلط على ذلك المعمول فقط والاخر
انه يتسلط على المحكوم به فينتفى معموله لانتفائه بيان ذلك تقول ما زيد يقوم مسرعا فالمتبادر الى الذهن انه انتفى سرعته دون قيامه فيكون
قد قام غير مسرع والوجه الاخر انه انتفى قيامه فانتفى اسراعه اى لا قيام فلا اسراع وهذا الذى قررناه لا يتأتى معه قول الزمخشرى بوجه
بل يؤدى الى ما لا يجوز ان ينطق به فى حق المعصوم وقال السفاقسى والجواب ان المتبادر للذهن فى نحو ما زيد يقوم مسرعا كما نفى القيام فى هذه
الحالة ولا يلزم منه نفى تلك الحالة وغير القيام الا ان يكون المحكوم به لازما لتلك الحالة فيلزم من نفيه نفيها فنفى والثانى نفى المحكوم
به فينتفى معموله بانتفائه عن مثل الاصبغ الملازمة كما ذكر فان الجنون غير لازم لحالة النعمة ومثله ما زيد يقوم مسرعا غير مطابق لان القيام

لا زم للاسراع فلهذا الوهم نفيه نفي الاسراع غاية ما يقال لا يلزم من نفي الجبن نفي خالة النعمة نفيها عن عرها بل المفهوم يقتضي تقوير ثبوتها
فلنا خالة النعمة لا زمة له ابدا فيلزم من نفي الجبن مطلقا **قوله** يدل على ان الاصل وما كخاد الاطى اعن على التشبيه
العلوس للمبالغة لئلا يكون الظرف متعلقا بافعل التفضيل على اللفظ الحامل لمعنى التشبيه في الشرح لا نم لزوم ذلك لجواز ان
يكون التقدير وما خال سعاد غداة البين الا حال الظبي اغن والتشبيه على بابه ووجه الشبه هو النفور والظرف متعلق بالحال
الحدوثه كان قوله ثم واذكر في الكتاب مريم اذ انتبذت فقد جعل كثير من المعربين الظرف فيه متعلقا بمحذوف اي واذكر حال
مريم اذ انتبذت وذكر بعضهم ان نحو القصة والحديث يجوز اعمالها في الظرف خاصة وان لم يرد بها معنى مصدري كقوله
ثم فهل اتاك نبؤ الخصم اذ تسوروا المحراب وهل اتاك ضيف ابراهيم المكرمين اذ دخلوا عليه والرضي جوز الاعمال بتضمن معنى
الحصول والكون وقد اول المص بعض هذا في احد الفصل الذي عقده لخروج اذا عن الظرفية واول المراد تشبيه حال سعاد
بنفس الظبي في النفور والبعض الذي ذكر عنه هو السيد ذكر ذلك في حاشية المطول وفي الشرح على انه لو سلم لزوم تعلق الظرف
على اللفظ العامل لمعنى التشبيه لم يضر ذلك لجواز ان الظرف يجوز ان يتقدم على عامله المعنوي نعم ان اريد خصوصية العامل
هنا من حيث هو واقع بعد الا وقد علم انها ما نعة من عمل ما بعدها فيما قبلها استقام ويبقى الاعتراض المتقدم انتهى وقوله على التشبيه
المعكوس بدل من قوله على انه الاصل ولم يرد بالتقديم تقديم اللفظ لان تقدم الظرف في هذا الوجه على عامله ملفوظ به لا مقدر
قوله ابن عمرون هو بفتح العين المهملة وسكون الميم وضم الراء والمشهور فيه الصرف والقادسي يمنعه للعلمية وشبه العجمة
قوله كان قلوب الطير تقدم الكلام عليه في الجملة المعترضة **قوله** مع ان الحال شبيه بالمفعول به يعني من جهة ان
الفعل يتسلط على نصبهما من غير توسط حرف ملفوظ او مقدر **قوله** وايا كان فالحجة قائمة به في الشرح لا يلزم من عمل حرف التشبيه
في التمييز عمله في الظرف لان التمييز معمول ضعيف يسوغ ان يعمل فيه معنى الجامد المحض من غير تأويل كعشرين درهما **قوله** غير ناس
اما لها الفقراء جمع عائل وكذلك الصعاليك جمع صعلوك كعصفور وهو الفقير **قوله** لئلا يتقدم الحال على عاملها
المعنوي الذي في بيت كعب بن زهير ظرف لا حال ولكن لما كان بين الحال والظرف مناسبة الحق اسم الحال على الظرف
قوله تلت سوء الذي سوغ تقديم بسرا في هذا بسرا اطيب منه رطبا ان كان معمول اسم التفضيل لا يتقدم عليه في نحو هو
افصح ناس وهو حسيبه اختلاف المعنى قال الرضي ولا ارى باسا ان يقال زيد احسن قائما منه قاعدا كما تقول ضرب زيد قائما
عمرا قاعدا لعدم الالتباس وقال المص في حواشي التسهيل وانما اغتفر في هذا بسرا اطيب منه رطبا الفصل بين المفضل والمفضل عليه
ادل الحق البتا اجعل احدهما تاليا لافعل قلنا يؤدي الى فصل افعل عن من ومجرورها وهما كالموصول والصلة فان قيل قد
فصل بالظرف والجار والمجرور والتمييز قلنا فصل جائز وهذا لكون فصلا لا يليق بنوع هذا التركيب فلم يحتمل **قوله** وقد خطر في ذلك
وقيل انه كلام لا معنى له وليس كذلك بل هو متجه على ما بيته وهو ان يكون صعاليك مفعولا عاما في الشرح فيه نظر من وجهين
الاول ان كلام المحاجين الذين يحمل الكلام عليهما يأباه فان الحريري نحو وانتم يعطف احد الضمرين على الاخر لا سيما على قوله في الوجه
الثاني ان انتم توكيد لضمير يعولكم المحذوف وهو ضمير المفعول يعني ونحن توكيد لضمير عاله بكيف توكيدا للمفعول على توكيد الفاعل
ويطلان هذا معلوم واول هذا هو وجه البعد الذي اعترف به المص في توجيه الثاني من وجهي النظر ان دعواه امتناع جعل انتم
توكيد الضمير صعاليك من اجل تخالفهما بالحضور والغيبة غير مسلمة لان ذا الحال على تقديره هو ضمير المحاجين المحذوف من فلوكم
فيكون الضمير الذي يحمله الوصف الواقع حالا فيه ضمير خطاب قطعا كما في قولك انت ضاحكا والضمير الذي يحمله ضاحكا في
هذا التركيب ضمير خطاب بلا شك واولى اذا كان صعاليك مفعولا لعاله لم يكن بمعنى صفة المحذوف اي انا ساصعاليك

لان في الكلام ضمير مخاطبين على هذا الوجه وهو معمول يعولكم فيكون انتم توكيدا له وعلى الوجه الاول الصعاليك مخاطبون فيحمل كونه
راعى المعنى واكد الضمير الذي فيه بالضمير فان قيل لم لم يجعل المص على الوجه الاول انتم خبر مبتدا محذوف اي صعاليك هم انتم اجيب
بان عطف الحريري انتم على نحن الذي هو تاكيد يأباه ويقتضي انه توكيد **ذكر ما يتعلق بحروف الجر قوله**
بالعامل المعنوي هو بضم الميم وفتح القاف وتشديد الواو المفتوحة **قوله** لعل ابي المغوار منك قريب تقدم الكلام
عليه في لعل **قوله** سعد والجماجم هو بنتح مفتوحة فنون ساكنة فباء موحدة يعني السنبة او عم بميم مضمومة فنون مفتوحة
فوحدة مشددة اسم فاعل من نبه قوله انما ينبغي الكلام المبهم يثبت عائدا على انسانه لا كسائها الذي كبر من اضاف اليه او الاخفا في
الايقاع وهو مذكر **قوله** الاجاد ورنا الاكديار هذا صدره وعجزه الى اذا ما كنت جارتنا **قوله** تخش بعرس الوادي اه
العرس مصدر عرس اي المسافر عرسه عرسا في الصحاح نزل الوادي على ضجل الغيل واحدة وديتر والغيل بالياء مفتوحة فغين
مكسورة مهملة فساة تحته صغار النحل وجمعه قال الاصمعي السدفة والسدفة في لغة اهل الحجاز والظلمة وفي لغة غيرهم الضوء وهو من
الاضداد وكذلك السدف بالتحريك قال ابو عبيد وبعضهم يجعل السدف من اختلاط الضوء والظلمة كما كونت ما بين طلوع الفجر
الى الاسفار واسدف اذا اظلم واسدف الليل قال الشاعر وقد اغتدى على ناشر بازغ كالسدف الظلم والسدف انما يطلق على الصبح
وانا له ذكره الفراء وانشد لسعد القرقرة نحن بغرس الوادي اعلمنا منا بركض الخيل في السدف انتهى وفي الشرح شاهدت في
كراسة بخط المص ضبط السدف بضم السين وفتح الدال المهملة بعد الكلمات اذا حررت تقتضي ايصال معنى الفعل الجزء بما
على جهة الثبوت كما في ما قام القوم خلا زيدا وعلى جهة النفي كما في ما قام القوم خلا زيد **قوله** وذلك عكس معنى التعدية
الذي هو ايصال معنى الفعل الى الاسم يعني تقدم في حلا الجواب عن هذا بان تعدية الحرف ايصال معنى الفعل الى الجر وزيد على الوجه
الذي يقتضيه ذلك الحرف وان المص صرح بذلك في خلا الاستثنائية **حكمها بعد المعارف في النكرات قوله**
نهما صفتان في نحو وانت طاهر ثوب عصيبين وعلي عصيبين لانهما بعد نكرة محضة لقائل ان يقول لا يلزم من كونهما بعد نكرة محضة
ان يكونا صفتين لها فقد ذكر صاحب الكشاف في قوله ثم فأتوا بسورة من مثله انه يجوز في من مثله ان يكون صفة لسورة وان
يتعلق بفأتوا وعبارته يتعلق من مثله متعلق بسورة صفة لها اي بسورة كائنة من مثله والضمير لما نزلنا او لعبدنا ويجوز ان يتعلق
بقوله فأتوا والضمير للعبد انتهى فانه وقع نزاع من الشيخ فخر الدين احمد بن الحسن الجاربردي شارح تصريف ابن الحاجب وبين القاضي
عضد الدين عبد الرحمن الايجي الشيرازي في تخصيص كتاب الكشاف الوجه الاول بكون الضمير لما نزلنا واستغنى القاضي عضد الدين
اهل عصره في ذلك وانتصر للجاربردي ولده ابراهيم بن ساله سماها الصادم في قطع العضد الظالم وصورة الفتوى يا ادلاء الهدى
ومصابيح الدجى حياكم الله وبياكم والهمنا الى تحقيقه واباكم بسالكم مما هو من نوركم مقتبس وبضوء ناركم للهدى ملتمس ممتحن بالقصور
ولا ممتحن بدعوى يتشدد بالملق لسان وانتحال الابل لسكان وادي الحبيب هيئا لكم في الجنان الخلود افيضوا علينا
من الماء فيضا فانا عطاش وانتم ورود وقد استهم علينا قول صاحب الكشاف افيض عليه سجال الالطاف من مثله متعلق بسورة
صفة لها اي بسورة كائنة والضمير لما نزلنا او لعبدنا ويجوز ان يتعلق بقوله فأتوا والضمير للعبد حيث جوز في الوجه الاول كون الضمير لما
نزلنا او لعبدنا حظره في الوجه الثاني فلو جا فليت شعري ما الفرق بين فأتوا بسورة كائنة من مثل ما نزلنا على عبدنا وفأتوا من مثل ما
نزلنا بسورة وهل ثم حكمة حقيقية او نكتة معنوية او هو تحكم بحت بل هذا مستبعد من مثله فان رايتم كشف الريبة واماطة الشبهة
والانعام بالجواب اثبتم اجزل الاجر والثواب وقد اجاب التفتازاني في حاشيته عن هذا وتعرض لما اجاب به غيره فقال والجواب ان هذا امر
يعرف باعتبار المأتي به والذوق شاهد بان تعلق من مثله بالاتيان يقتضي وجود المثل ورجوع العجز الى ان يؤتى منه بشيء ومثل

في البشرية والعربية موجود بخلاف مثل القران في البلاغة والفصاحة واما اذا كان صفة للسورة فالمعجوز عنه هو الاتيان بالسورة الموصوفة
ولا يقتضي وجود المثل بل ربما اقتضى انتفاءه حيث تعلق به امر التعجيز وحاصله ان قولنا ائت من مثل الحماسة ببيت يقتضي وجود المثل
بخلاف قولنا ائت ببيت من مثل بيت الحماسة وقد يجاب بوجوه اخر الاول انه اذا تعلق بها توافق الابدال قطعا اذ لا تميز
بين ولا سبيل الى التبعيضية لانه لا معنى لاتيان البعض ولا مجال التقدير ابايع من كيف وقد ذكر الثاني بصريحا وهو السورة
واذا كانت من للابتداء يتعين كون الضمير للعبد لانه المبتدأ للاتيان لا مثل القران وفيه نظر لان المبدا الذي يقتضيه من
الابتدائية ليس هو الفاعل حتى يتعين مبدء الاتيان بالكلام في المتكلم على انك اذا تاملت فالمتكلم ليس مبدء الاتيان بالكلام
منه بل الكلام نفسه بل معناه ان يتصل به الامر الذي اعتبر له امتداد حقيقة او توهما كالبصرة للخروج والقران للاتيان
بسورة منه وبهذا يندفع ما يقال ان المعتبر في المبدا هو الفاعل او المادي او الفاعلي وجهة تلبس بها ولا يتصور شيء
من ذلك فيما نحن فيه على ان كون مثل فاتوا لكان المعنى فاتوا من مثل مثله بسورة فكان مماثله ذلك المثل لهذا المنزل هو المطلوب
لا مماثلة سورة واحدة منه بسورة من هذا فظاهر ان المقصود خلافه كما نطقت به الاي الاخر وفيه نظر لان اضافة المثل الى
المنزل لا يقتضي ان يعتبر موصوفه منزلا الا ترى انه اذا جعل صفة للسورة لم يكن المعنى بسورة من منزل مثل القران بل من كلام و
كيف يتوهم ذلك والمقصود تعجيزهم عن ان ياتوا من عند انفسهم بكلام مثل القران ولو سلم فما ادعاه من لزوم محال ان المقصود غير
بين ولا مبين الثالث انها اذا كانت صلة فاتوا كان المعنى فاتوا من عند المثل كما يقال ايتوا من زيد بكتاب اي من عنده ولا يصح اتوا
من عند مثل القران بخلاف مثل العبد وهذا ايضا بين الفساد انتهى **قوله** وهو يجني الزهرة الكامة والثمر على اغصانه
في الصحاح الكم والكامة والطلع وعطاء النور والجمع كمام واكمة واكمام والثمر بالمثلثة وفتح الميم **قوله** وقد من هذا ثمر يانع
على اغصانه الثمر هنا ايضا بالمثلثة وفتح الميم واليانع النضيج يقال ينع الثمر ينيع ويينع ينوعا اي ادرك ونضج وايتع مثله وحكي
ونيعه وبغعه وهو مثل النضج والنضيج **حكم المرفوع بعدهما قوله** احدهما ان الارجح كونه مبتدأ مخبرا عنه بالظرف او
المجرور ويجوز كونه فاعلا في الشرح هذا اعتراض في قولهم انه متى ارتفع تقديم الجزء الثاني المبتدا بالفاعل وجب تاخيره ويجوز زيد قائم
واقول ان مرادهم ذلك لا ما هو في فاعل نفس الفعل الصريح بدليل تجويزهم في قام زيد ان يكون زيد مبتدأ وان يكون فاعلا له
لا عن خبره **قوله** وجب امرين فاعلا يعني على سبيل الرجحية او على سبيل الارجحية او على سبيل الوجوب **قوله** احدهما امتناع
تقديم الحال في نحو زيد في الدار جالسا لو كان العامل الفصل لم يمتنع في الشرح وقد يجاب عن هذا بانه لا يلزم من جواز تقدم الحال
على العامل الملفوظ جواز تقدمها عليه اذا اضمر لضعفه بالاضمار ووجوب الحذف واقول المقدر بعد العلم كالملفوظ فتقديم المعمول
عليه كتقديمه على الملفوظ ووجوب حذف العامل لا يقتضي ضعفه لانه لا يكون الا لقرينة تدل عليه ولفظه يسد مسده
ثم على تقدير كون العامل الظرف او المجرور نيابة عن الاستقرار المحذوف لا يكون تقديم الحال على الظرف والمجرور الا تقديما
على عاملها الملفوظ ايضا فيكون تقديم الحال فيما نحن فيه على الظرف والمجرور عين تقديمها على الفعل المضمر بان ليس الفعل سابقا على
على الحال السابقة على الظرف والمجرور **قوله** ولقوله عطف على قوله احدهما امتناع تقديم الحال يعني وفي امتناع تقديم
الحال **قوله** ولقوله عطف ولا يصح ان يكون توكيد الضمير محذوف مع الاستقرار لان التوكيد والحذف متنافيان في الشرح قد
يمنع ذلك فان مذهب سيبويه وشيخه الخليل جوازه حذف المؤكد وبقاء التوكيد وانفقا على ذلك جماعة كما نص عليه المص
في الباب الخامس حيث تعرض الى شروط الحذف في الخاتمة التي عقد بها الكتاب **قوله** ولا الاسم انه على علم من الرفع بالابتداء
لان الطالب للعمل قد زال هذا مبني على ما سيقوله في الباب الرابع من اقسام الظرف ان جمهور البصريين على اشتراط الطالب للعمل خلافا
بعض

لبعض البصريين وللجميع الكوفيين لا بطال ذلك الكلام في العطف وهذا الكلام اعني لنا كيد لانا نقول قال الجرمي والزجاج ان حكم التوكيد حكم
عطف النسق سواء كان الاعراب ظاهرا او غير ظاهر واليه ذهب الفراء لكن شرط اخفاء الاعراب وفي وادي من هذا القبيل قال الرضي ولم يذكر
غيرهم في ذلك منعا ولا اجازة والاصل الجواز اذ لا فرق **قوله** تنبيهات هي بالتاء المثناة الفوقية في اخره جمع تنبيه **قوله** ظلت
اما اصل ظلت ظللت حذفت اللام الاولى لتعذر الادغام مع اجتماع المثلين والتخفيف مطلوب وخصت الاولى بالحذف لانها
تدغم وقيل الثانية لان الثقل انما حصل عندها ويجوز فتح اوله كما هو اصله وكسره نقلا لكسرة اللام اليه والخطاب في ظلت لنفسه و
الباب بجالمرتبة والبجحة فعلة من بجح الحاء اكامل المجد والمراد هنا شدة الحرارة والخلب بكسر الخاء المعجمة وسكون اللام وفي اخره با
موحدة شيء المهزيادة الكبد او حجاب القلب او ما بين الكبد والقلب في القاموس هو لحمة رقيقة تصل بين الاضلاع والكبد او زيادتها
او حجابها او هي شيء ابيض رقيق لازق بها **قوله** او بالابتداء هذا متعلق بمحذوف معطوف على فاعله والتقدير او مرفوع
بالابتداء **قوله** واضاف ابدا الى الكبد اللابسة بها لانها في التخصص في الشرح الاحسن ان تقدير الملابسة ما بين ابد والكبد
بالنهاية من وضعها على خلب الكبد واقول بل الاحسن ما قاله المص لان خلب الكبد الذي هو قرار ابد لا ياتي للملابسة بينه وبين الكبد
على التفسير بان الاخرين الذين ذكرهما المص للخلب الا بانها في التخصص فليكن اضافة ابد الى الكبد لذلك **قوله** ولا خلاف في تقديم
الابتداء في نحو في داره زيد لئلا يعود الضمير على مؤخر لفظا ورتبة هذا هو التنبيه الثاني وفي الشرح ينبغي ان يجري فيه الخلاف في
ذلك ان عند من يجوز ضرب غلامه زيد او لا يلتفت الى عود الضمير الى المؤخر لفظا ورتبة فكان هذا وفيه بحث انتهى واقول الفاعل
يجوز ان نحو ضرب غلامه زيد وهو الاخفش ومن تبعه كابن جني لا يسلم انه لا يلتفت الى عود الضمير اليه وانما جاز نحو ضرب
غلامه زيد لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كاقتضاء الفاعل قال الرضي والاولى تجويز ما ذهب اليه لكن على قلة وليس للبصريين
منعه مع قولهم في باب التنازع ما قالوا وكان في قول الشارح وفيه بحث اشارة الى هذا الذي قلناه **قوله** اما على الفاعلية
فلما قدمناه هو قوله فيما سبق لئلا يعود الضمير على متاخر لفظا ورتبة **قوله** واجازها البصريون على ان يكون المرفوع مبتدأ
لا فاعلا لانه اذا كان مبتدأ كان متقدما بحسب الرتبة دون اللفظ وعود الضمير على ما هو كذلك جائز عندهم **قوله** لقولهم
في اكفانه درج الميت لعقله هو بلام مكسورة في اوله ودرج بفتح الدال المهملة وسكون الراء وفي اخره جيم مصدر بمعنى الطي و
الكف **قوله** بسعاته هلك اعني ابجا بقدما في الشرح في الصحاح السعاة واحدة المساعي في الكلام والجود وفي القاموس وغلط
الجوهري فقال بذل في الكرم في الكلام انتهى واقول الذي رايته في نسخ الصحاح التي راجعتها وهي نسخة في مدرسة جمال الدين والمساعي
واحدة المساعي في الكرم والجود انتهى والهلك بضم الهاء وسكون اللام قال في الصحاح هلك الشيء يهلك هلوكا وهلاكا وهلكا ومهلكا و
ومهلكة والاسم الهلك بالضم **قوله** واذا كان اسم فيه التقديم كان ما هو في نامه مجاب عن الجواب عن تعليل الكوفيين عدم
جواز الابتدائية في نحو في داره قيام زيد بان الضمير لم يعد على المبتدا بل على ما اضيف اليه المبتدا والمستحق التقديم انما هو المبتدا
قوله والارجح تعين الابتدائية في نحو هل افضل منك زيد لان اسم التفضيل لا يرفع الفاعل الظاهر عند الاكثر على هذا جعل هذا
هو التنبيه الثالث واشار بقوله على هذا الحد الى ان اسم التفضيل يرفع الظاهر على غير هذا الحد وهو ما اذا سبق على اسم التفضيل
نفي وكان مرفوع اسم التفضيل اجنبيا مفضلا على نفسه باعتبارين نحو ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد وتسمى
ذلك مسئلة الكحل **قوله** ومن المشكل قول ابن خرضاه هذا هو التنبيه الرابع وقد تقدم الكلام على هذا البيت في حرف اللام
قوله لورود امثال الوصف غير معتمد ولم يثبت لا يقال قد ثبت بقول الشاعر خبير بنو لهب فلا تك ملغيا مقالة لهبي اذا الطير مرت
لانا نقول قد اجيب عنه بان خبير خبر مقدم ولا يلزم عليه الاخبار عن الجمع بالمفرد لان فعيلا يستعمل للواحد وغيره قال الله تعالى والملائكة

بعد ذلك الظهر **ما يجب فيه تعلقهما بمحذوف قوله** احدهما ان يقع صفة نحو او كصيب من السماء في الشرح ولعلم ان
الظرف عندهم ضربان مستقر ولغو فالمستقر ما كان متعلقه عاما واجب الحذف فخرج بقولنا عاما نحو زيد جالس في
الدار واما قولنا واجب الحذف فلم يذكر للاحتراز اذ المتعلق العام واجب الحذف دائما على المختار وانما ذكر البيان الواقع وزيادة الايضاح
واللغو ما كان متعلقه خاصا سواء وجب حذفه نحو يوم الجمعة صمت فيه او جاز نحو زيد راكب على الفرس فان قلت ما وجه
تسمية الاول مستقرا بفتح القاف والثاني لغوا او ملغى قلت لما كان المتعلق العام اذا حذف انتقل الضمير الذي كان مستقرا فيه
الى الظرف سمي ذلك الظرف مستقر الاستقرار الضمير فيه فهو في الاصل مستقر فيه ثم حذف الصلة اختصارا لكثرة دوره بينهم
كقولهم في المشترك فيه مشترك ولما كان الآخر لم ينتقل اليه شيء من متعلقه سمي لغوا او ملغى كانه الغي وقال اليمني مستقر لانه يتعلق
بالاستقرار نحو مستقر فيه والظاهر لحذفه من الرضي فانه كثير الاعتماد عليه والنقل منه وان لم يسمه قال الرضي قال سيبويه تقديم
الجزاء اذا كان ظرفا يستحق ويسمى ذلك الظرف مستقرا وكذا كل ظرف عامله مقدر لان ناصبه هو استقر مقدرا فيه فقولك كان
في الدار زيد اي كان مستقرا في الدار زيد فالظرف مستقر فيه ثم حذف الجار كما يقال المحصول للمحصول عليه هذا كلامه قال الشارح
ولا يخفى ان المناسبة التي ذكرها اولا وهو الذي سمعته من بعض اشياخنا اولى مما ذكره الرضي واليمني اما اولا فلان
الظرف المستقر لا يلزم تعلقه بعامله باستقر على الخصوص بل يجوز ان يقدر يحصل ويثبت ونحو ذلك مما يدل على كون عام
فلم اشتق له الاسم من استقر دون غيره واما ثانيا فلان الظرف اللغو ايضا من قولنا صمت يوم الجمعة يصدق عليه انه مستقر اي مستقر
في اليوم المذكور الصوم وان لم يكن متعلقه لفظ استقر انتهى واقول الجواب عن الاول انه يكفي في مناسبة تسميته مستقرا تعلقه
بلفظ الاستقرار او ما هو بمعناه لانه يعني انه يلزمه معنى الاستقرار لتزيد المطورة التي ذكرناها ثم المناسبة التي ذكرها الشارح
عن بعض شيوخه لا تاتي على مذهب البصريين ابو علي ومن تبعه من ان الضمير انتقل عن المتعلق الى الظرف في الشرح فان قلت اذا قيل
زيد على الفرس والمعنى انه راكب عليه فهل يسمى مستقرا او لغوا قلت ان قدر راكب ابتداء بخصوصيته فهو لغو والحذف
جائز وان قدر مستقرا او لا وارد بعد مضي القرينة راكب فهو ظرف مستقر والحذف واجب واقول فيه نظر لان كون الظرف
مستقرا انما هو لتعلقه بمعنى مطلق الاستقرار واذا اريد بمستقر معنى راكب لم يكن الظرف المتعلق به مستقرا بل لغوا وان لم يكن حذفه
واجبا بل جائزا لدليل **قوله** واما قوله سبحانه فلما رآه مستقرا عنده اي حاضرا ومستقرا حال من مفعول رآه وعنده ظرف لمستقرا
ثم قال ابن عطية هو ما يتقدر دعنه وقوع الظرف حالا لا تذكر هنا وقال ابو البقاء هو كون خاص بمعنى عدم التزلزل **قوله** تلك العزة
فان يهون صدعن عزة والهون بالضم الهوان والذل وبجوحة الشيء بحاءين مهملتين وبابين مضمومتين وسطه وفي الشرح
ولقائل ان يقول لا نسلم تعلق لدي بكائن بل بمحذوف هو كائن الذي هو اسم فاعل من كان التامة سلمنا انه يتعلق بكائن لا
ان كائنا في البيت كون خاص وهو الثبوت وعدم التزلزل وهو اسم فاعل من كان بمعنى ثبت ودع لا نسلم هذا البيت انتهى اقول
الكون بمعنى الثبوت هو الكون العام الذي يقدر وينقل عن زيد ما يدل على ذلك من كلام التفتازاني **قوله** صرح ابن جني
الطهارة هكذا وقع في نسخة المص وينبغي ان يقال الطهارة متعلقة **قوله** هو مرتب لانه لم يفعل به غيره **قوله** ولهم للعرب
لرفاء والبنين المعرس من اعرس الرجل بنى باهله او اتخذ عرسا وهي بالكسر امراة الرجل والرفاء بكسر الراء والمد الالتيام والاتفاق
وهو هنا صلة قال ابن السكيت وان شئت كان معناه السكون والطمانينة فيكون اصله غير الهمزة من قولهم رفوت الرجل اذا
سكنته **قوله** وبالوجهين قرئ الآية يريد بالوجهين الرفع بالابتداء والنصب ويريد بالآية قوله تعالى يدخل من يشاء
في رحمته والظالمين اعد لهم عذابا اليما وقراءة النصب قراءة السبعة وقراءة الرفع شاذة وكذلك قراءة الجر وقراءة الرفع قراءة ابن

قراءة ابن الزبير وابان بن عثمان وابن ابي عبلة وقراءة الجر قراءة عبد الله **قوله** فيه نظر والمراد هذا لاشارة تبدل للتائي تردد لاشتمال
كل من التقديرين على مناسبة **فصل المتعلق الواجب الحذف فعل او وصف** ولعله ذلك والمراد هذا لاشارة تبدل الحد قراءة
بعضهم عاما على الذي احسن بضم الحاء والنون جاء الذي تم الكلام اشار بالبعيد الى السابق على ما اشار اليه بالبعيد لان ما اشار اليه
بالبعيد الى ما كلامه فيه وما اشار اليه بالقريب منه **قوله** لان الفاء يجوز دخولها نحو رجل يأتيني فله درهم ويمتنع نحو
رجل صالح فله درهم والفرق بينهما ان النكرة لما وصفت بجملة فعلية شابهت كلمة الشرط وشابهت الجملة التي هي صفة لها جملة
الشرط فدخلت الفاء في الخبر لمشابهته لجواب الشرط **قوله** كل امرئ المنوط المعلق من نطت الشيء انوطه نوطا علقته ومنا
بكسر العين المهملة اسم فاعل كذلك **قوله** ولان الفعل لا بد من تقديره بالوصف يعني ان الفعل اذا وقع خبرا او حالا
او نعتا يقدر بوصف وهذا يدل على ان ما يتعلق الظرف به اذا وقع واحدا من هذه الاشياء يكون وصفا فقوله ولان تعليل التقدير
اولى وذلك لان الفعل مع مرفوعه جملة والوصف مع مرفوعه مفرد **كيفية تقديره باعتبار المعنى قوله**
ولبس السابغات مع كل متعد بالحرف ولا مع كل سببي يعني لبس المانع الصلحي في نحو زيد امرته مع كل متعد بالحرف ولبس المانع
المعنوي في نحو زيد اضربت غلامه مع كل سببي واما لم يفصل ذلك قصدا الى الاختصار وفي الشرح كان ينبغي ان يقول ولبس المانعان
مع كل متعد بالحرف وكل سببي لكون المانعان موجودين على المتعدي بالحرف والسببي وجودا كما صنع المص متعرضا لعموم
المانعين في بعض صور ما يتعدى بالحرف وفي بعض السببي ولا يتحقق ذلك على العموم نعم يتصور هذا في المتعدي بالحرف نحو
زيد امررت بلحيته فان المانع الصناعي قائم وهو عدم الفعل المتعدي بنفسه والمعنوي كذلك اذ المرور بلحي زيد ليس مرورا
بزيد واقول يحتمل امكان تصورهما بالمتعدي بالحرف يوهم عدم امكانه في السببي وليس كذلك بل هو ممكن فيه ايضا كما في هذه
الصورة بعينها **قوله** واما في المثل هو بفتح الميم والمثلثة اشارة الى قوله السادس ان يستعمل المتعلق محذوفا في مثل او شبهه
قوله واما في البواقي هي الظروف والجار والمجرور اذا كان صفة او حالا او صلة او خبرا او رافعا الاسم الظاهر **قوله** دع
كان او مستقرا قال التفتازاني عند قوله فمن كان منكم مريضا او على سفر ومما ينبه له انه اذا قيل في الظرف المستقر كان او كائن فهو من
كان التامة بمعنى حصل وثبت والظرف بالنسبة اليه لغو لا الناقصة وان كان الظرف في موضع الخبر مقدرا كان احرى ويشكل
التقديرات **قوله** واذا جهلت المعوض عنه الوصف لانه صالح في الازمنة كلها وان كانت حقيقة الحال في الشرح كيف يقدر مع
الجهل بما هو ظاهر في الحال الذي هو من جملة الامور المجهولة وهل هذا الا تهافت واقول لا تهافت لان ما تقدير الوصف انما هو لصلوحه
للازمنة كلها دون غيرها **قوله** وقد بينا فساد تلك الشبهة هي ان الكون الخاص لا يحذف والذي بين به فساده قوله لم
ويبطله انا متفقون على جواز حذف الجزاء **قوله** ومما يبعد ذلك ايضا انك هنا لا تعلم معنى المضاف الذي يقدر
مع المبتدا الابعد تمام القول وانما حسن الحذف ان يعلم عند موضع تقديره نحو واسال القرية الاشارة بذلك الى تقدير
مضافين مع كائن في قوله اللهم الا ان يقدر مع ذلك الى الكائن وليس هو موضع الحذف واولى كلام المص مضاف محذوف
وتقدير كلامه عند موضع تحقق القرينة يحقق موضع تحقق الحذف واما حمل قراءة السبعة على لغة مرجوحة وهي ابدال المستثنى
المنقطع كما زعم الزمخشري فانه زعم ان الاستثناء منقطع في الشرح ولكنه اعتذر عنه بقوله فان قلت ما الداعي الى اختيار المذهب
التميمي على المذهب الحجازي قلت دعت اليه نكتة سرية حيث اخرج المستثنى مخرج قوله الا اليعافير بعد قوله ليس بها انيس ليؤول
المعنى الى قولك ان كان الله ممن في السموات والارض فهم يعلمون الغيب يعني ان علمهم بالغيب استحالته كما استحال ان يكون
الله منهم كما ان معنى ما في البيت ان كانت اليعافير انيسا ففيها انيس بتا للخلو عن الانيس وفي الكلام تفصيل ببيان انه ابن احد عشر نكتة

النكتة على اللغة التميمية والثاني موازنة الابتر بالبيت اما الاول فلخبصه ان كان اسد دينا وهو يعلم الغيب ففيهما من يعلم الغيب اي
اسخا الترك كاسخا الله واما الثاني فلتوقفها على تقدير شرطية مثل ان كان البعاير ابنيا ففيها انيس وهل انما يصح على المذهب
التميمي وجعله من الجنس الاول على سبيل الفرض والتقدير انتج تلك الشرطية واما الحجازي فنصبه على انه مستثنى منقطع
اي مذكور بعد الامر مخرج فليس فيه انه من جنس الاول لا حقيقة ولا فرضا فقد انكشف المقصود ولله الحمد تعيين
موضع التقدير قوله فلا ولا يخوف الدار زيد لان الحذف هو الخبر واصله ان يتاخر عن المبتدا قال المصنف في بيان
مكان المقدر في الخاتمة التي ذكرها في الباب الخامس وكنا قد منا في نحو في الدار زيد ان متعلق الظرف يقدر مؤخرا عن
زيد لانه في الحقيقة الخبر واصل الخبر ان يتاخر عن المبتدا ثم ظهر لنا انه يحتمل تقديره مقدما لمعارضة اصل اخر وهو انه
عامل الظرف واصل العامل ان يتقدم على المعمول اللهم الا ان يقدر المتعلق فعلا فيجب التاخير لان الخبر اذا كان
الفعل لا يتقدم على المبتدا وهذا نظر وكذا في قولهم في خاتمة اللهم الا ان يقدر المتعلق فعلا فيجب التاخير لان
الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدا ووجه النظر ان العلة في امتناع تقديم الخبر اذا كان فعليا في باب المبتدا هي خشية
التباس الاسمية بالفعلية وذلك مع اللفظ لا مع الحذف والتقدير وجوابه ان المقدر عندهم في حكم الملفوظ فما امتنع
في الملفوظ امتنع في المقدر وان كانت علة المنع لا توجد في المقدر الباب الرابع من الكتاب احدها ان يكونا
معرفتين تساوت رتبتهما نحو الله ربنا هذا التمثيل مبني على ما ذهب اليه الاندلسيون من ان المضاف في رتبة المضاف اليه
الا المضاف الى المضمر فانه في رتبة العلم وان الاسم الشريف علم وفي مطول التفتازاني واصله الاله حذفت منه الهمزة وعوض
منها حرف التعريف ثم جعل علما على الذات الواجب الوجود الخالق لكل شيء ومن زعم انه اسم لمفهوم الواجب لذاته او المستحق
العبودية له وكل منهما كلي انحصر في فرد فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئي فقد سهى لان المراد بالاله في كلمة الشهادة اما
المعبود بالحق فيلزم استثناء الشيء من نفسه او مطلق المعبود فيلزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة فيجب ان يكون الله
بمعنى المعبود بحق والله علما للفرد الموجود منه والمعنى لا مستحق للعبودية له في الوجود او موجود الا الفرد الذي هو خالق وفي هذا
معنى قول صاحب الكشاف ان الله تعالى يختص بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره اي الفرد الموجود الذي يعبد بالحق تعالى وتقدس
انتهى وفي تفسير البيضاوي وقيل علم لذاته المخصوص لانه يوصف ولا يوصف به ولانه لا بد له من اسم يجري عليه صفاته ولا يصلح
له مما يطلق عليه سواه ولانه لو كان وصفا لم يكن قول القائل لا اله الا الله توحيدا مثل لا اله الا الرحمن فانه لا يمنع الشركة
والاظهر انه وصف في اصله لكنه لما غلب عليه بحيث لا يستعمل في غيره وصار كالعلم مثل الثريا والصعق اجري مجراه في اجراء
الاوصاف عليه وامتناع الوصف به وعدم تطرق احتمال الشركة اليه لان ذاته تعالى من حيث هو بلا اعتبار امر اخر حقيقي
او غيره غير معقول للبشر فلا يمكن ان يدل عليه بلفظ ولانه لو دل على مجرد ذاته المخصوص لما افاد الظاهر قوله تعالى وهو الله في السموات
معنى صحيحا ولان معنى الاشتقاق هو كون احد اللفظين مشاركا للاخر في المعنى والتركيب حاصل بينه وبين الاصول
المذكورة انتهى قوله وقيل المشتق خبر وان تقدم نحو القائم زيد قائل هذا القول هو الامام فخر الدين الرازي ووجهه
انه ليس المبتدا مبتدا لكونه منطوقا به اولا بل لكونه مسندا اليه ومثبتا له المعنى وليس الخبر خبرا لكونه منطوقا به ثانيا بل لكونه مسندا
او مثبتا به المعنى وليس الخبر خبرا لكونه منطوقا به ثانيا بل لكونه مسندا او مثبتا به المعنى والذات هي المنسوب اليها والصفة هي المنسوب
فسواء قلنا زيد المنطلق او المنطلق زيد يكون زيد مبتدا والمنطلق خبره قال صاحب التلخيص ورد بان المعنى الشخص الذي
له الصفة صاحب الاسم فالصفة قد جعلت دالة على الذات ومسندا اليها والاسم جعل دالا على امر نسبي ومسندا اليه قال

بهاء الدين السبكي وقد يقال ان الدال على الوصفية انما هو منطلق اما المنطلق فالالف واللام فيه موصول بمعنى الذي فهي في الجمود
والدلالة على الذات كزيد قوله والتحقيق ان المبتدا ما كان اعرف يعني وان تاخر كزيد في المثال المذكور وهو القائم زيد
اذ كان هو المعلوم عند المخاطب يعني وان تاخر كان يقول من القائم فتقول زيد القائم فان القائم معلوم عند هذا المخاطب
فان علمها وجهل النسبة فالمقدم المبتدا ينبغي ان يعلم ان بين الاعرف والمعلوم عند المخاطب عموما وخصوصا من وجه
طريق تناولهما الاقسام لا يكون تداخل انه اراد بالاعرف الاعرف من المعلومين او من المجهولين وبالاعرف المعلوم مع جهل المعلوم
واراد بالمعلوم المعلوم غير الاعرف مع الاعرف غير المعلوم والمعلوم من لفظا وبين في الرتبة وفي المطول والضابط في
التقديم انه اذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف عرف السامع اتصافه باحدهما دون الاخرى حتى يجوز ان يكونا وصفين
لشيئين متعددين في الخارج فايهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك ان يحكم عليه بالاخر
يجب ان يقدم اللفظ الدال عليه ويجعله مبتدا وايهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات به وهو كالطالب ان يحكم بثبوته للذات
او بنفيه عنها يجب ان يؤخر اللفظ الدال عليه ويجعله خبرا فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بانه اخوه
واردت ان يعرفه ذلك قلت زيد اخوك واذا عرف اخا له ولا يعرفه على اليقين واردت ان تعينه عنده قلت اخوك زيد
ولا يصح زيد اخوك ويظهر ذلك في قولنا رايت اسودا غابها الرماح ولا يصح رماحا الغاب يعني لانه لا بد للاسود من الغاب
فيكون معلوما وبهذا يظهر فساد ما يسقط عن بعض انقصم ما روى ان الصواب ما به نفعه لان السامع يعرف لما وانما يطلب
تعينه وكذا اذا عرف زيدا وعلم انه كان من انسان انطلاق ولم يعرف اتصاف زيد بانه المنطلق المعهود واردت ان تعرفه ذلك
قلت زيد المنطلق وان اردت ان تعرفه ان ذلك المنطلق زيد بناء على انه يطلبه على التعيين ويقول من المنطلق قلت المنطلق زيد
ولا يصح زيد المنطلق قوله واما سيبويه فيجعله المبتدا ظاهر كلام ابن قاسم ان ذلك عند سيبويه مخصوص بما اذا كان
المبتدا اسم استفهام او اسم تفضيل قوله وحسبنا الله قال المصنف في شرح المسائل الحسب استعمالان احدهما ان يكون بمعنى
كاف فتستعمل استعمال الصفات المنكرة فيكون نعتا للنكرة كمررت برجل حسبك من رجل اي كاف لك عن غيره وحالا للمعرفة كهذا
عبد الله حسبك من رجل واستعمال الاسماء نحو حسبهم جهنم فان حسبك الله والثاني ان يكون بمنزلة لا غير في المعنى فتستعمل مفردة
مزيدة وهذه هي حسب المتقدمة ولكنها عند قطعها عن الاضافة يجدد لها ان اشربها هذا المعنى وملازمتها للوصفية او الحالية
او الابتداء وبناؤها على الضم كرايت رجلا حسب ورايت زيدا حسب انتهى قوله ويترجح عندي جواز الوجهين اعمالا للدليلين
في الشرح واجمالا لامر بين عنده اعمالا للدليلين المذكورين مضافا لما قدمه من التحقيق الذي قرره اولا وذلك لان احد
الدليلين هو شبه المرجعين في المثال المذكور ونحوه بمعرفتين بتاخر الاخص منهما ولا شك ان هذا مقتضى الحكم بابتدائية
الاخص جريا على مقتضى حقيقة المتقدم وانا ذكر هذا توجيها للحكم بابتدائية غير الاخص فاصله الذي قاله اولا لامسانات
لان ذلك التحقيق بالنظر الى الاختيار دون قولهم وهذا الاتجاه بالنظر الى دليل قول سيبويه ودليل قولهم دون اختياره
ولا يخفى ان مراد المص بالدليلين دليل قول الجمهور ودليل قول سيبويه وانه وان كان لم يذكر دليل قول الجمهور لظهوره لا انما
ذكره في توجيه قول سيبويه كما يفهم من كلام الشارح لان مجموع ما ذكره في توجيه قول سيبويه دليل واحد ركب من شيئين
لا دليلان قوله ويترجح قولهم ما جاءت حاجتك بالرفع والاصل ما حاجتك فدخل الناسخ بعد تقدم المعرفة
مبتدا ولولا هذا التقدير لم يدخل اذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله يعني انه لو لم يقدر حاجتك مبتدا بل قدر خبرا لم يدخل
الناسخ في هذا الكلام لانه لو دخل عليه لدخل على ما لانه مبتدا ح والناسخ لا يدخل عليه ويلزم ان يعمل في الاستفهام ما قبله

وذلك مخرج للاستفهام عما يستحقه من التصدير ويقال انما يلزم من ذلك لو دخل الناسخ على ما تقدم عليها وهو ممنوع لانا نقول هذا
اللازم مبني على كون حاجتك خبرا عن ما ومعلوم ان اسم الناسخ لا يتقدم عليه وانه لا يكون الا مبتدأ فلو دخل الناس لدخل على ما متقدما
عليها **قوله** واما من نصب فالاصل ما هي حاجتك بمعنى اي حاجة هي حاجتك ثم دخل الناسخ على الضمير فاستتر عنه قال الرضي ومن
الملحقات بكان جاء في ما جاءت حاجتك اي ما كانت حاجتك وما استفهامية وانث الضمير الراجع اليه لكون الخبر عن ذلك الضمير مؤنثا
كما في كانت امك ويروى برفع حاجتك على انها اسم كانت وما خبرها واول من قال ذلك الخوارج قالوا لابن عباس حين
جاءهم رسولا من علي بن ابي طالب عليه السلام انتهى **قوله** بناء على انه من التشبيه المعكوس للمبالغة وهو التشبيه الذي جعل فيه الناقص
من وجه الشبه مشبها به ويسمى التشبيه المقلوب كقول محمد بن وهيب وبدا الصباح كان غرته وجه الخليفة حين يمتدح فانه
قصد ايهام ان وجه الخليفة اتم من الصباح في الوضوح والضياء **قوله** ما يعرف به الاسم من الخبر فان كان يعلمها ويجهل انتساب
احدهما الى الاخرى فهذا وقوله من قبل في المسئلة الاولى فان علمها وجهل النسبة اشارة الى ان يكون المبتدأ والخبر معلومين
لا ينافي كون الكلام مفيدا للسامع فائدة مجهولة لانه انما يستفيد السامع من الكلام هو انتساب الخبر الى المبتدأ وكون المتكلم عالما
به والعلم بنفس المبتدأ والخبر لا يوجب العلم بانتساب احدهما الى الاخر والحاصل ان السامع قد يعلم امرين لكنه يجوز ان يكونا
متحدين في الخارج فاستفاد من الكلام انهما متحدان في الوجود الخارجي بحيث الذات **قوله** ويستثنى من تعلق الرتبة يعني
في هذا الباب وفي باب المبتدأ لقوله من بعد فان الانفع في باب المبتدأ او اراد بنحو هذا كل اسم اشارة اتصل به التنبيه والا
مع ضمير استثناء مفرغ من ظرف عام مقدر والتقدير ويستثنى من تعلق الرتبة نحو هذا في كل معرفة الا مع الضمير والاشارة في ولا
ينافي ذلك المدخول التنبيه على الضمير **قوله** واعلم انهم حكموا الان وان المقدرين مصدر معرف بحكم الضمير لانه لا يوصف كما
ان الضمير كذلك في الشرح هذا مشكل لان كونه لا يوصف لا يقتضي تنزيله منزلة الضمير بكون الاسماء ما لا يوصف ولم يجعلوه بمثابة الضمير
لان عدم التابع ليس بجزء من المقتضي ولا شرطا في وجوده وفي الشرح نفي الحكم على هذا المصدر المسبوك من ان وان وصلتها الضمير
بالامانة سواء اضيف الى ضمير او غيره بحكم الضمير مما يقتضي ان المضاف الى ذي الاداة مثلا بمثابة الضمير ولم يقل احد فيما علمت وقوله
هذا الحكم لا يقتضي ان المضاف الى ذي الاداة اذا كان غير مصدر مسبوك من ان وان وما بعدها بمنزلة الضمير وانما يقتضي ان
المضاف والاداة اذا كان مصدرا مسبوكا من ذلك بمنزلة الضمير ولا يلزم من عدم القول بالاول عدم القول الثاني وان اراد
المضاف الى ذي الاداة المسبوك من ان وان وما بعدها فالجواب انه لا يلزم من عدم العلم العدم ومن نقل حجة على من لم ينقل وفي الشرح ثم تخصيص
ان وان المصدريتين بهذا الحكم دون بقية الاحرف المصدرية ليس بظاهر وقد وقع للمصنف في الباب الخامس في النوع الثاني من الجهة السادسة
ان قال والحرف المصدري وصلته في نحو ذلك معرفة فلا تقع صفة للنكرة ولم يخصه بان وان واقول تقييده هنا بان وان اتفاق لا
لاحتراز فلا ينافي ذلك الاطلاق في الباب الخامس وفي الشرح ثم قوله المقدرين بمصدر معرف يقتضي انه لو كانا مقدرين بمصدر منكر
لم يثبت لهما حكم الضمير في منع وصفهما كما اذا قيل العجب ما صنع رجل حسن على ان يجعل الصفة للمصدر المقدر اي صنع رجل حسن وفي
جواز مثله نظر فتامله انتهى واقول لا يلزم من عدم ثبوت مرتبة الضمير لهما جواز وصفهما لان امتناع الوصف لم من مرتبة الضمير كما ذكر الشارح
او لا **قوله** الحالة الثالثة ان يكونا مختلفين فيجعل المعرفة الاسم والنكرة الخبر في الشرح لم يفصل المصنف في النكرة بين ان يكون لها مسوغ
وان لا يكون نحو قد قالوا اذا كان لها مسوغ فالاحسن ان تجعلها الخبر كان عبد الله رجلا صالحا ولك ان تجعلها الاسم فتقول كان رجل صالح
عبد الله وان لم يكن لها مسوغ فلا يجوز جعلها الاسم الا في الضرورة واقول مراد المصنف انما هو النكرة التي لا مسوغ لها بدليل قوله في اخر
هذا الكلام واعتذر لها الى الزجاج بان النكرة قد تخصصت بالحمد **قوله** ولا يعكس الا في ضرورة يعني ولا يجوز جعل النكرة الاسم والمعرفة

الخبر الا في الضرورة ولم يجعل ابن مالك ذلك الا بالضرورة بل سوغه في السعة قياسا على الفاعل والمفعول وعلى اسم ان وخبرها وشرط
في ذلك ان لا يكون النكرة متمحضة للوصفية فلا يجوز عنده كان قائم زيد ويجوز كان في شيء بدا **قوله** ولا يك موقف منك الوداعا
هذا عجز بيت للقطامي صدره قفي قبل التفرق يا ضباعا وبعده قفي وادي اسيرك ان قومي لاروا لهو اجتماعا ومناعهم ضباعة
اسم امرأة والوداع اسم للتوديع والمداراة الملاينة والمداجاة واسيرك محبك الذي اسرته محبتك وقيل اسيرك لان اباها
زفر بن الحارث كان قد اسر القطامي ثم من عليه واعطاه مائة من الابل في الشرح قال بعض شارحي ابيات المفصل يجوز ان يجعل كان
تامة ويتوقف فاعلها والوداع منصوب بوقف لانه مصدر اي قفي انت ولا تقفي الوداع وهذا غلط لان المصدر لا يعمل
بعد وصفه وقد وقف هنا منك قبل العمل وقيل منصوب بقفي اي قفي الوداع ولا تعجليه ولا يك موقف منك وداعا
فحذف هذا وقد وصف لدلالة الوداع المتقدم على المقدر عليه وقيل منصوب بفعل مضمر اي تركي الوداع وقيل منصوب مفعولا له
وناصبه اما قفي او يك موقف وفي المطول والقلب بان احدهما ان يكون الداعي اليه اعتبارا من جهة اللفظ بان يتوقف صحة
اللفظ عليه ويكون المعنى تابعا كما اذا وقع ما هو في موقع المبتدأ نكرة وما هو في موقع الخبر معرفة كقوله قفي قبل التفرق يا
ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا اي لا يك موقفا الوداع موقفا منك والثاني ان يكون الداعي اليه من جهة المعنى لتوقف صحته
عليه ويكون اللفظ تابعا نحو عرضت الناقة على الحوض **قوله** يكون مزاجها عسل وماء هذا عجز بيت لحسان صدره كان
سبيئة من بيت راس وقد ذكره المصنف في القاعدة العاشرة في الباب الثامن **قوله** وذو وهم لما ذكرناه من ان الاسم والخبر اذا كانا
مختلفين يجعل المعرفة الاسم والنكرة الخبر **قوله** ما يعرف الفاعل من المفعول **قوله** اسما ناقصا اراد
به اسم الموصول **قوله** اسم يعجب في العقل وعدمه اي في كون ما يعقل او ما لا يعقل **قوله** ويجوز النصب يعني ان يعول
ويجب النصب اي نصب زيد في اعجب زيد ما كره عمرو لان اعراب زيد في هذا المثال دائر بين النصب والرفع وامتنع الرفع
وجب النصب **قوله** فان اوقعت على انواع من يعقل هذا عطف على ان اوقعت ما على ما لا يعقل وفاعل جاز ضمير عائد على فاعل فلا
يجوز وهو اعجب زيد ما كره عمرو **قوله** وان كان الاسم الناقص ما والذي بخلاف المثال المذكور جاز الوجهان وهما رفع
زيد ونصبه كما جاز فيما ان اوقعتها على انواع من يعقل لان ما حينئذ ومن والذي لمن يعقل وهو يصح ان يكون معجبا ومعجبا
بخلاف من لا يعقل فانه يكون معجبا لا معجبا **قوله** ويمتنع العكس وهو رفع زيد في المثال الاول ونصبه في المثال الثاني **قوله**
لانه لا يجوز دعوت الثوب الى الخروج وكره من الخروج في كره ضمير يعود على الثوب والاولى ان يقول وكره الثوب من الخروج الا انه
لما كان قصده الى بيان المانع في العكس وهو وقوع الدعاء على الثوب في الاول واسناد الكراهة الى الثوب في الثاني اقتصر على ذلك
قوله ما افترق فيه عطف البيان والبدل قال الرضي وانا الى الان لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل
من الكل وعطف البيان بل ما ارى عطف البيان الا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه فانه لم يذكر عطف البيان بل قال اما بدل
المعرفة من النكرة فنحو مررت برجل عبد الله كانه قيل بمن مررت او ظن انه يقال له ذلك فابدل مكانه ما هو اعرف منه ومثله وانك
لتهدي الى صراط مستقيم صراط الله ثم قال الرضي قالوا والفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف
البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول والجواب انا لا نسلم ان المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني
فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط فان كون الثاني فيه هو المقصود بها دون الاول ظاهر وانما قلنا ذلك لان الاول في
الابدال الثلاثة منسوب اليه في الظاهر ولا بد ان يكون في ذكره فائدة لا تحصل لو لم يذكر صونا لكلام الفصحاء عن اللغو ولا
سيما الكلام تعالى وكلام النبي عليه السلام فادعى كونه غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوبا اليه في الظاهر واشتماله على فائدة يصح ان ينسب اليها

لاجلها دعوى خلاف الظاهر قال ثم يقول في بدل الكل ان الفائدة في ذكرهما معا احد ثلاثة اشياء بالاستقراء اما كون الاول اشهر والثاني
متصفا بصفة نحو بزيد رجل صالح او كون الاول متصفا بصفة والثاني اشهر نحو بالعالم زيد وبرجل صالح زيد وقد يكون الثاني
لمجرد التفسير بعد الابهام مع ان التبيين الاول فائدة ليست في الثاني وذلك ان الابهام اولا ثم التفسير ثانيا زيادة فائدة بالبدل الابيان
بالمفسر اولا نحو برجل زيد فان الفائدة الحاصلة من رجل تحصل من زيد مع زيادة التعريف لكن الغرض ما ذكرنا ولا يجوز
العكس نحو بزيد رجل اذ لا فائدة في الابهام بعد التفسير ويسمى بعطف البيان من جملة بدل الكل ما يكون الثاني موضحا للاول
الا انه ان يكون البدل جامدا بحيث لو حذفت الاول لاستقل الثاني ولم يحتج الى متبوع قبله في المعنى فان لم يكن جامدا قدر
الموصوف بحاله صفة فانك لو حذفت الاول في جاءني زيد العالم لاحتاج الثاني الى مقدر قبله لان الوصف لا بد له
من موصوف وبخلاف التاكيد فانه وان كان جامدا لكن كون معناه مفهوما من المتبوع لو سكت عليه منع من اعتباره مستقلا ولما
لم يكن للبدل معنى في المتبوع حين يحتاج الى المتبوع كما احتاج الوصف ولم يفهم معناه من المتبوع كما فهم ذلك في التاكيد جاز اعتباره
مستقلا لفظا اي صالحا لان يقوم مقام المتبوع ولما كان اعرابه بتبعية الاول جاز ان يعتبر غير مستقل لفظا فالاول نحو يا زيد
اخ ويا اخانا زيد مبنيين والثاني يا غلام بشر وبشرا معرب بالوجهين ويا اخانا زيدا بالنصب وكذا قوله انا ابن التارك البكري بشر
بالجر وكذا المعطوف يجوز جعله مستقلا نحو يا زيد وعمرو وغير مستقل نحو يا زيد والحارث للعلة المذكورة بعينها اذا كان المعرف
يا زيد عمرو او لا يا زيد وعمرو بالتنوين كما جاز يا غلام بشر وبشرا في البدل لان العاطف كحرف النداء والمعطوف صالح لمباشرة
لم والفائدة في بدل البعض والاشتمال البيان بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام لما فيه من التاثير في النفس وذلك ان المتكلم يحقق
بالثاني بعد التجوز والمسامحة بالاول تقول اكلت الرغيف ثلثه فتقصد بالرغيف ثلث الرغيف ثم تبين ذلك بقولك ثلثه
وكذا في بدل الاشتمال فان الاول يجب فيه ان يكون بحيث يجوز ان يطلق ويراد به الثاني نحو اعجبني زيد علمه وسلب زيد ثوبه
فانك قد تقول اعجبني زيد اذا اعجبك علمه وسلب زيد اذا سلبت ثوبه على حذف المضاف ولا يجوز ان يقال ضرب زيد اذا
ضربت غلامه قال والقول الاخر ان البدل في حكم تكرير العامل ولو سلمنا ذلك بما ذكر العامل فيه ظاهر الا باي شيء يعرف
المخاطب ذلك انه لم يذكر فيه ولنا ان ندعي ذلك انما هو عطف بيان مع التسليم في البدل ثم فرقوا ايضا بينهما بعدم وجوب توافق
البدل والمبدل منه تعريفا وتنكيرا بخلاف عطف البيان والجواب بجواز التخالف في المسمى عطف بيان ايضا انتهى **قوله** واما
اجازة الزمخشري وانا عبد واسلم ان يكون بيانا للباس قوله ثم الا ما ارتضيه فقد مضى رده يعني في ان المفتوحة الهمزة الساكنة
اذا كانت مفسرة **قوله** وهو قل ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب فان علام الغيوب صفة على المدح للضمير المستتر في
يقذف **قوله** هذا البيت بيانا اهدا مجربيت صدره وقد اصبحت بقرقرى كوانسا وقرقرى بقافين على وزن
فعللى موضع والكوانس جمع كانس وهو الظبي يدخل في كناسه وموضعه في الشجر يكتن فيه ويستتر والبائس صفة للضمير المنصوب
بيلم وهو اسم فاعل من بئس الرجل يبأس بؤسا وبئيسا اشتدت حاجته فهو بائس **قوله** فعلى هذا لا يتبع شيئا من ذلك عطف
البيان على قول الكسائي الاشارة الاولى الى ما ذكره عن الزمخشري واخواته والثانية الى ما ذكره عن الكسائي اي فعلى ما قاله الزمخشري من
ان عطف البيان في الاية للمدح كالصفة يجوز ان يكون عطف البيان من الضمير للمدح او الذم او الترحم بناء على قول الكسائي ان الضمير
ينعت كذلك **قوله** وما انسانيه الا الشيطان ان اذكره فان ان اذكره في موضع نصب بدلا من الهاء في انسانيه **قوله** وانما
امتنع الزمخشري من تجويز كون ان اعبدوا الله بدلا من الهاء في به توهما منه ان ذلك يخل بعائد الموصول فقد مضى رده يعني
في ان المفتوحة الهمزة الساكنة النون اذا كانت مفسرة ومعنى ايضا الكلام فيه وفي الشرح فان قلت في كلام المص اعمال المصدر

المصدر بعد وصفه وهو ممتنع اذ تقول ان ذلك معمول لتوهما وقد وصف بقوله منه قلت لا نم انه معمول للتوهم بل للظرف المستقر والجار
محذوف اي توهما صادرا منه بان ذلك او في ان ذلك فلا اشكال **قوله** واما قول الزمخشري في مقام ابراهيم عطف
على آيات بينات فهو سهو سيجيء الصم عنه في النوع الثاني من الجهة السادسة من الباب الخامس بانه يكون قد عبر عن البدل
بعطف البيان تسامحا وفيما نقلنا من الرضي من تجويز التخالف في عطف البيان بالتعريف والتنكير جواب عنه ايضا **قوله**
ما يقال لك الا ما قد قيل للرسل من قبلك ان ربك لذو مغفرة وذو عقاب اليم فان جملة ان ربك لذو مغفرة بدل من
ما في قيل **قوله** نحو واسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم فان جملة هل هذا الا بشر مثلكم بدل من النجوى
قوله لقد اذهلني ام عمرو الخ في الشرح لا ينبغي ان يعد هذا مما هو بصدده لان جملة البدل هنا مراد بها لفظها
فهي بمنزلة المفرد اي لقد اذهلتني بهذا اللفظ ويؤيده ان العامل حرف جر وهو انما يدخل على اسم او ما في تاويله والمطلق
على الجملة الاستفهامية لفظ الكلمة مع انها كلام لانه قد يراد بالكلمة الكلام نحو قولنا كلمة الشهادة حق انتهى واقول وقد سبق
غير مرة ان الكلام في مطلق الجملة سواء كانت بمنزلة المفرد ام لا **قوله** نحو اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسئلكم اجرا
ونحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وقوله اقول له ارحل لا تقيمن عندنا في الشرح صرح هنا بان الجملة التابعة تابعة
للاولى بطريق البدلية مع الاولى لا محل لها وكل تابع ذو اعراب اما لفظي او تقديري او محلي ولا اعراب هنا فما هذه التبعية
اللهم الا ان يريد الامر اللغوي لا الاصطلاحي وجعل قوله لا تقيمن بدلا من قوله ارحل مع ان القول هو المجموع فيلزم ان لا
يكون لشيء من اجزائه محل وقد سبق الكلام فيه في الجملة السابعة من الجمل التي لها محل من الاعراب وقد قال المص فيما سبق في اواخر
الثالثة من الجمل التي لها محل من الاعراب ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة انتهى واقول اراد التابع اللغوي لا الاصطلاحي
وقد سبق الكلام على ذلك في الجملة السابعة من الجمل التي لا محل لها من الاعراب ولا نم ان القول في البيت هو المجموع ولم يجعله احد كذلك
والذي سبق في الجملة السابعة انما هو الزام من الشارح للمص بما قاله في اخر الجملة السادسة في نحو قال زيد عبد الله مقيم وعمرو منطلق
من ان الجملة الاولى ليست في محل نصب والثانية تابعة لها فالجملتان معا في موضع نصب ولا محل لواحدة منهما ولو سلم كلام المص في
البيت انما هو على ما قاله الشارح فيه والذي قاله هنا من وقوع البيان والبدل جملة انما هو على قول الجمهور **قوله** رويد
بني شيبان اي في الصحاح وتصغير رود بالهمزة تصغير رويد اي امهل لان الكاف انما يتصل اذا كان بمعنى افعل دون غيره
وانما حركت الدال من رويد لالتقاء الساكنين ونصبت نصب المصادر وهو مصغر مامور به لانه تصغير الترخيم من ارواد
وهو مصدر ارود يرود وله اربعة اوجه اسم للفعل وصفة وحال ومصدر فالاسم نحو رويد عمرا اي ارود عمرا بمعنى امهله
والصفة نحو ساروا سيرا رويدا والحال نحو سار القوم رويدا لما اتصل بالمعرفة صار حالا والمصدر نحو رويد عمرو بالاضافة
كقوله تعالى فضرب الرقاب وبني شيبان منادى بحذف الاداة وبعض وعندكم مفعول لمحذوف اي كفوا بعض وسفوان بالمهملة
والفاء والنون اسم ماء على اميال من البصرة والجياد جمع جواد وهو الفرس الجيد ويجوز ان يراد بالجياد هنا الفرسان
الوغى بفتح الواو والغين المعجمة الحرب والمازق بسكون الهمزة وكسر الزاء المضيق والحدثان نوايب الدهر ومصايبه **قوله**
ولهذا منع سيبويه بي المسكين وبك المسكين دون به المسكين اما منع بي المسكين وبك المسكين فلانه لو جاز البدل فيهما
لكان البدل فيهما انقص في التعريف من المبدل منه فيكون انقص في الفائدة لان مدلول البدل هو مدلول المبدل منه في كل بدل
الكل والمبدل منه في الاولين فيه زيادة تعريف ليست في البدل لكون المضمر المخاطب والمتكلم اعرف المعارف واما عدم منع به المسكين
فلان ضمير الغيبة يصلح لكل احد فيتبين بالبدل ان الضمير لمن اسمه زيد فيكون قولك مررت به زيد بمنزلة ما جاءني زيد وعلى ذلك

اجازوا الوجهين في نحو ذلك يا زيد زيد اليعملات ويا تيم تيم عدي اراد بالوجهين البيان والبدل وفي قولك دلالة على انه لو لم يرد بيانا
زيد اليعملات البيت الذي هذا مطلعه ولا يا تيم تيم عدي الذي هذا مطلعه وان الاول مطلع بيت هو يا زيد زيد اليعملات الذبل
تطاول الليل عليك فانزل والثاني مطلع بيت يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر اليعملات جمع يعملة بفتح الميم وهي الناقة
المطبوعة على العمل والذبل جمع ذابل من ذبل البقل يذبل ذبولا ودبلا ومن ذبل الفرس ذا ما قيد بقوله اذا صحا المنادى فيهما
لانه اذا فتح المنادى فيهما فهو على مذهب سيبويه منادى مضاف الى ما بعد الثاني والثاني مقحم بين المضاف والمضاف اليه
وعلى مذهب المبرد الاول منادى مضاف الى محذوف دل عليه الاخر والثاني مضاف الى الاخر من النحويين من جعل الاسمين عند فتح
الاول مركبين تركيب خمسة عشر واعلم انه اذا كرر اسم مضاف في النداء نحو يا تيم تيم عدي تعين نصب الثاني وجاز في الاول الضم
والفتح اما وجه الفتح فقد ذكرناه واما وجه الضم فلانه منادى مفرد معرفة ونصب الثاني وجاز في الاول الضم والفتح اما وجه
الفتح فقد ذكرناه واما وجه الضم فلانه منادى مفرد معرفة ونصب الثاني لانه منادى مضاف او توكيدا وعطف بيان او بدل
على المحل او منصوب باضمار اعني لقابل بالنصر نصرا نصرا هذا عجز بيت صدره اني واسطار سطرن سطرا وقد تقدم الكلام عليه
في الجملة المعترضة **قوله** ومرجحه هو لا على التوكيد اللفظي فيهما اوفي الاول فقط والثاني اما مصدر وعامله الاشارة بهو لا
الى ابن الطراوة وابن مالك وابنه واراد بالاول الاول لا الثاني والثالث وبالثاني الثالث منهما **قوله** وقيل لوقد
احدهما توكيدا لهما بغير تنوين كالمؤكد هكذا وقع بخط المصنف وهو غير ظاهر وفي بعض النسخ وقيل لوقد توكيدا لهما وهو ظاهر
وفي الشرح الظاهر ان يقال لظم بغير الف ليعود الضمير الى قوله احدهما ولو حذف قوله كالمؤكد لاستقام لان نصب الاثنين وقول فيه
نظر لانه انما يستقيم لو كان ضميرهما للاحد والمؤكد وليس هو كذلك **قوله** ولهذا امتنع البدل وتعين البيان في نحو يا زيد الحارث و
يا سعيد كرز بالرفع او كرزا بالنصب بخلاف يا سعيد كرز بالضم فانه بالعكس وفي نحو انا الضارب الرجل زيد وفي نحو زيد افضل
الناس الرجال والنساء او النساء والرجال وفي نحو يا ايها الرجل غلام زيد وفي نحو اي الرجلين زيد وعمرو جاءك وفي نحو جاءني كلا
اخويك زيد وعمرو يعني انه امتنع البدل وتعين البيان في هذه الصور بناء على انه لا يصح فيه احلال التابع فيها محل المتبوع اما
نحو يا زيد الحارث فلانه لو نوي احلال الحارث محل زيد لم يكن معرفا بال لان المنادى لا يكون معرفا بها واما نحو يا سعيد كرز بر
كرزا ونصبه فانه لو نوي كرز محل سعيد لم يكن كرز مرفوعا ولا منصوبا بل كان مضموما بخلاف يا سعيد كرز بضم كرز فانه يصح بدلا
لا عطف بيان لان ضمة كرز دليل على انه في نية احلاله محل سعيد واما نحو انا الضارب الرجل زيد فلان زيدا لو نوي احلاله محل الرجل لزم اضافة الصفة
المعرفة باللام الى ما ليس معرف بها واما نحو زيد افضل الناس الرجال والنساء فلانه لو نوي احلال الرجال محل الناس لنوي احلال ما عطف
عليه وهو النساء محل الناس فيكون التقدير زيد افضل النساء وذلك لا يجوز لان اسم التفضيل اذا قصد به الزيادة على من اضيف اليه
يشترط ان يكون منهم واما نحو يا ايها الرجل غلام زيد بنصب الغلام فان الغلام لو نوي احلاله محل الرجل لزم رفعه لان الرجل في هذا
التركيب واجب الرفع واما نحو اي الرجلين زيد وعمرو فلانه لو نوي احلال زيد مع ما عطف عليه وهو عمرو محل الرجلين لزم اضافة
اي الى المعرفة المفردة وهي لا يضاف اليها الا ان كان بينهما جمع مقدر نحو اي زيد احسن بمعنى اي اجزاء زيد احسن او عطف عليه مثلها
نحو اي وايك فارس الاحزاب واما نحو جاءني كلا اخويك زيد وعمرو فلانه لو نوي احلال زيد مع ما عطف عليه وهو عمرو محل اخويك
لزم اضافة كلا الى مفرد لا يدل على اثنين لا بكلمة واحدة وهي انما تضاف الى مفرد دال على اثنين بكلمة واحدة واما قول الشاعر كلا اخي وخليلي واجدي
عضدا في النائبات والمام الملمات فمن نوادر الضرورات **قوله** ولهذا امتنع البدل وتعين البيان في نحو قولك هند قام عمرو واخوها
ونحو مررت برجل قام عمرو واخوه ويجوز زيد ضربت عمرا اخاه تعين فيه لاجل انه بيان والتقدير ليس من جملة اخرى والبدل في التقدير من جملة

اخرى فيخلو الجملة الواقعة خبرا اعني قام عمرو من رابط يربطها بالمبتدأ واما نحو مررت برجل قام عمرو واخوه فلانه لو قدر اخوه من جملة
اخرى لزم خلو الجملة الواقعة صفة اعني قام عمرو من رابط يربطها بالموصوف واما نحو زيد ضربت عمرا اخاه فلانه لو قدر اخاه من جملة
اخرى لم يكن هذه الصورة من باب الاشتغال **ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة قوله** لم يذكر الناظم
ما اجتمعا فيه كما ذكر في الحال والتمييز وقد ذكر ابن ام قاسم انه ثلاثة امور احدها ان كل واحد منها يدل على حدث وصاحبه الثاني
انه يؤنث ويذكر الثالث انه يثنى ويجمع **قوله** وهو لا تصاغ الا من القاصر كحسن وجميل وذلك لانها تلزم فاعلها ولا تتعدى منه
الى المفعول فان قيل قد صيغت الصفة المشبهة من المتعدي نحو رحمن رحيم فانهما مصوغان من رحم وهو متعد اجيب بان الصفة انما
تصاغ من غير القاصر بعد تنزيله منزلة القاصر فصح ان الصفة المشبهة لا تصاغ الا من القاصر **قوله** ولا يكون الا للحاضر اي الماضي المتصل
بالزمن الحاضر في الشرح هذا مبني على ما حكاه ابو حيان عن بعض الناس وذلك ان السيرافي قال في الصفة المشبهة انها ابدا للماضي وقال
ابن السراج انها للحال والية ذهب الشلوبين وابن مالك فقال ابو حيان نجمع بعض اصحابنا بين هذين القولين بان قال لا يريد السيرافي
بكونها للماضي ان الصفة انقطعت وانما يريد انها ثبتت قبل الاخبار ودامت الى وقت الاخبار ولا يريد ابن السراج انها انما وجدت وقت
الاخبار فلا فرق بين القولين **قوله** وعمر مجاريه في التحريك والتسكين وهو الغالب في المبنية من الثلاثي **قوله** وقول الجماعة انها لا تكون
الا غير مجارية مردود باتفاقهم على ان ضامرا **قوله** ومن صديق او من اخي ثقة او عدو وشاحط دارا قال الزمخشري في مفصله
الصفة المشبهة هي التي ليست من الصفات الجارية وانما هي مشبهة بها في انها تذكر وتؤنث وتثنى وتجمع انتهى وهو ظاهر كلام ابي علي
في الايضاح ورد بانهم يتفقون على ان شاحطا في هذا البيت وهو بيت مجهول وصاحبه منصوب بعيد صفة مشبهة مجار للمضارع
قوله ولا يكون معمولها الا سببيا نحو زيد حسن وجهه او الوجه قال المص في وضح المسالك اي متصلا بضمير لفظا او خلفا عن
المضاف اليه وقول ابن الناظم ان جواز نحو زيد بك فرح مبطل لعموم قوله ان المعمول لا يكون الا سببيا مؤخرا مردود لان المراد بالمعمول
ما عملها فيه بحق الشبه وانما عملها في الظرف بما فيها من معنى الفعل وكذا عملها في الحال وفي التمييز ونحو ذلك **قوله** فاما الحديث
ان امراة كانت تهراق الدماء والدماء تمييز على زيادة ال تهراق مضارع تهراق واصله اراق قلبت همزته هاء ولم تحذف من المضارع
كما حذفت الهمزة منه لانتفاء علة الحذف وهو اجتماع همزتين اذا كان حرف المضارع همزة وينبغي ان يعلم ان المص لم يذكر هذا الحديث
لانه مما نحن فيه بل ذكره استطرادا لشبهه بينه وبين ما نحن فيه وهو ان تهراق في الحديث نصب ما لم ينصبه المبني للفاعل وهو المفعول
الثاني مع ان المبني للمفعول فرع عن المبني للفاعل كما ان الصفة المشبهة نصبت ما لم ينصبه فعلها مع انها فرع عنه او ذكره دفعا
لسؤال على قوله ويمتنع زيد حسن وجهه وذلك السؤال هو كيف يمتنع ذلك وقد ثبت نظيره وهو الحديث فان تهراق فعل قاصر
عن المفعول الثاني وقد بني هنا للمفعول واسند الى ضمير السببي ونصب سببيه كما ان حسن فعل قاصر عن المفعول اسند الى ذي السببي ونصب
سببيه فسقط ما وجد مكتوبا بخط الشبكي وهو هذا لعجب فعل تهراق فعل مضارع لا اسم فاعل ولا صفة مشبهة فليس مما نحن فيه
فان اراد ان تهراق الدماء فعل وان مهراقة صفة مشبهة وقد لحقا في العمل الا ان تهراق عمل النصب في مفعول وكذلك مهراقة سواء انتهى قال
ابن الحاجب في اماليه وتكون الدماء منصوبا بفعل مقدر اي يهريق الدماء ويجوز ان يكون على التشبيه بالمفعول به كما في زيد حسن الوجه
وعليها اثبات الذي بعده ويجوز ان يكون منطوقا على توهم التعدي الى مفعول ثان لان الهمزة محلها على الهاء التي هي عوض عن الهمزة التي
في ان تعديها الى مفعول لو كان المعنى جعلها تهريق الدماء ويجوز رفع الدماء على البدل من المضمر ان كان تهراق
من المجهول الفاء او لا انها ابدل منه كما تقول اعجبني الجارية وجهها وحذف الضمير للعلم به انتهى وفي الشرح تخريجه نصب الدماء على التشبيه
على المفعول به يختلف فيه كثير من النحاة فيابى ان النصب عندهم على التشبيه لا يكون في الافعال وتخريجه على توهم التعدي الى مفعول

ثان ضعيفا انتهى قوله لان شرط ذلك تحرك الباء لم يشترط ابن مالك في التسهيل ذلك بل شرط كون اليا لاما فلو قال المصنف هذه
لبث لاما وعند شرط ذلك ان يكون لاما لكان احسن قوله واما العطف على محل المخفوض فيمتنع عنده منه شرط وجود المحرز وكان سبنا بعد في
هذا الباب عند ذكر اقسام العطف والمجرور بميم مضمومة فخاء معجمة ساكنة فزاء فهو الطالب لذلك المحل كما نبه المص بما سبق قوله
لانها لا تعمل محذوفة لان معمولها لا يتقدم عليها وما لا يعمل لا يفسر عاملا لا التعليل الاول للقول والثاني مررت برجل حسن الوجه والفعل بخفض الوجه
ونصب الصفة نفى الكلام لفاد نشر مرتب قوله الثامن ان لا يفصل من موصوف اسم الفاعل واضافته الى مضاف الى ضميره نحو مررت
بقائل ابيه وبفتح مررت بحسن وجهه في الشرح وكذا لا يفصل اسم الفاعل ان يقول برجل قائل ابيه ويقع في الصفة ان تقول مررت
برجل حسن وجهه ثلثيت المسئلة مقيدة بحذف الموصوف وعبارة المص يوهم تقييدها بذلك قوله التاسع ان يفصل مرفوعه
ومفعوله بفصل بضم اوله وفتح ثالثه مبنى للمفعول قوله قال الزجاج وما خرج والمعاربة ومستندهم في ذلك عدم السماع من العرب
وحكمه ان معمول الصفة لما كان سببا اشبه الضمير لكونه واجبا الحقيقة والضمير لا يتقدم وكذا ما اشبهه قوله ويشكل عليهم الحذف
في صفة الدجال اعور العين اليمنى الشرح خرجه بعضهم على حذف المبتدا محذوف لا صفة لعينه كانه لما قال اعور عينه قيل اي عينيه
فقيل اليمنى واول وخرجه ايضا بعضهم على انه منصوب بفعل محذوف وهو اعني قوله فطلت طهاة اللحم جمع طاه وهو الطباخ وفي
بعض شروح المعلقات الطهو الانضاج وهو يشمل الخبز واللحم وسنه والصفيف اللحم المصفوف على الحجارة لينضج والقدير اللحم المطبوخ
في القدر والمعول العبد كرهي طبخوا واستوفوا قوله وخرج على ان الاصل او طابخ قدير ثم حذف المضاف وابقى جر المضاف اليه
في الشرح لا حاجة بنا الى التخريج على هذا الوجه الشاذ بل يقول حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه على الطريقة المشهورة وقول
قال المص في التوضيح فان كان المحذوف المضاف والغالب ان يخلفه في اعرابه وقد يبقى على جره وشرط ذلك في الغالب ان يكون المحذوف
معطوفا على مضاف بمعناه كقولهم اكل امرئ تحسبين امرا ونار توقد بالليل نارا اي وكل نار ومن غير الغالب والله يريد الاخرة اي عمل الاخرة
انتهى ولا يخفى ان خليفة المضاف اليه للمضاف في اعرابه حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه ومقتضى ذلك عدم قيامه
اذا لم يعقه في اعرابه كما فيما نحن فيه وقول المص كقراءة بعضهم والله يريد الاخرة بالخفض ليس على ما ينبغي والاولى ان يقول كقوله اكل
امرئ تحسبين امرا ونار لان المحذوف فيما نحن فيه معطوف على مضاف بمعناه اذ الطابخ بمعنى المنضج الى ان قال وما سيذكره المص في العطف
عن البغداديين انه يجوز به العطف على محل ضعيف **ما افترق فيه الحال والتمييز وما اجتمعا** قوله والتمييز لا يكون الا
اسما يعني بخلاف الحال فانه يكون بها الجملة والظرف قوله والثاني ان الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها القائل ان يقول ان التمييز ايضا قد يتوقف
معنى الكلام عليه نحو ما طاب زيد الا نفسا انما الميت من يعيش كئيبا الى اخره قبله هذا البيت ليس من مات فاستراح بميت انما الميت الاحياء
في الصحاح الكآبة سوء الحال والانكسار من الحزن وقد كئب الرجل يكأب كآبة وكأبة مثل رأفة ورأفة ونشأة ونشاءة فهو كئيب وامرأة كئيبة
وكا بالصاد رجل كاسف البال اي سيئ الحال والبال يطلق على الحال وعلى القلب وعلى رخاء النفس وفي الشرح والرخاء بالفتح والمد سعة
الحال واقول هذا التفسير يقتضي انه بالخاء المعجمة والموجود في غالب النسخ مضبوطه بالجيم قوله والثالث ان الحال مبينة للهيئات
والتمييز مبين للذوات في الشرح قال المص في حواشي التسهيل المراد بالهيئة الصورة والحالة المحسوسة المشاهدة كما هو المتبادر وخرج بخرج
مثل تكلم صادقا ومات مسلما وعاش كافرا وان ارادوا الصفة فالتعيين بها واضح لمقصودهم لكن يخرج منه مثل جاء زيد والشمس طالعة
وجاء زيد وهو يجالس وقلت هذا ان معنى مقارنا لطلوع الشمس وحلول عمرو فيجب التاويل بخرجان لانهما مبينان للصفة انتهى وفي
الشرح واقول سيذكر المص في اخر الكلام على الحال الاختلاف في التاويل الحال الواقعة جملة وقال السيد ركن الدين في شرح الكبير على كافية
ابن الحاجب اعلم انك اذا قلت ضربت زيدا قائما فالحال هنا لم يبين هيئة الفاعل ولا المفعول وانما هو بيان للزمان الذي هو ملازم

ملازم الفاعل او المفعول وقد اشتهر العبارة عن الملزوم باللازم فكان بيان ذاتيها قوله على ما زوت ليلى بحيفة الى اخره الرجلات
اللغة وانتصب رجلان وحافيا على الحال من فاعل المصدر واذ التقدير بعد زيارتي بيت الله ادمي العين المجرود وعلى هذا يجوز ان يكون
حافيا حالا من الضمير في رجلان فيكون البيت من الحال المتداخلة وفي حواشي التسهيل للمص خرج هذا البيت المجرى رجلا اي مكان رجل
واعرب فاعلا لزيارة وحافيا وحالا منها على حد قوله لها الغيمان تهمل ودكر على حد قوله ولا ارض ابقل ابقالها فيقال لا يقال زرت البيت
ولا يقال زارني رجل اي البيت انتهى وفي شرح المفتاح للسيد الجرجاني نحو هذا وان هذه الواقعة كانت في الشام قوله لان
الحق قول الاعلم وابن مالك قال ابن الحاجب المجرد ذهب الاعلم وغيره ان الرحمان بدل لا نعت لانه علم وان كان مشتقا من الرحمة لكنه
ليس بمنزلة الرحيم ولا الراحم بل هو مثل الدبران وان كان مشتقا منه بصيغ للعلمية فجاء على ما لا يكون للنعوت قال وبدل لعلميته ورود
غير تابع لاسم قبله قال الله تعالى الرحمن علم القرآن قال ابو زيد السهيلي البدل فيه عندي ممتنع وكذلك عطف البيان لان الاسم الاول لا يفتقر
الى تبيين لانه اعرف الاعلام كلها وابينها الا ترى انهم قالوا وما الرحمان ولم يقولوا وما الله فهو وصف يراد به الثناء وان كان يجري مجرى
الاعلام قوله لانه لم يستعمل صفة ولا مجردا من ال في الشرح هذا الاستدلال ضعيف فان المشتقات الكائنة بالغلبة كذلك بها
نحو القائم زيد ولا يخرج به عن الوصفية العلمية وردها ان الرحمن لم يستعمل الا فيه تعالى فتحقق العلمية وقد صرح المص في النوع التاسع
من الجهة السادسة من الباب الخامس ان الكسائي جعل الرحمان الرحيم من نحو لا اله الا هو الرحمن الرحيم نعتا له وفيه دليل على ان
الكسائي لا يرى الرحمان علما واولى انما استدل المص بان لفظ الرحمان لم يستعمل في وقت من الاوقات صفة ولا مجردا من ال لا بجواز
استعماله حتى يقال ان ذلك لا يعين نحو القائم زيد ولا يخرج به عن الوصفية وانما عدم استعمال لفظ الرحمن في غيره تعالى فانما يثبت العلية
الحقيقية لا التقديرية والقائل بانه علم يدعي انه علم بالعلية التقديرية قوله وان السؤال الذي سال الزمخشري وغيره قال صاحب
البحر قيل لانهما واحدة نحو ندمان وندم وقيل معناهما مختلف فالرحمان اكثر مبالغة وكان القياس الترقي لكن اردف الرحمان الذي
يتناول جلائل النعم واصولها بالرحيم ليكون كالتتمة والرديف ليتناول ما دق منها ولطف واختاره الزمخشري وقيل اكثر مبالغة والذي
يظهر ان جهة المبالغة مختلفة فلذلك جمع بينهما فلا يكون من باب التوكيد فبالغة فعلان مثل غضبان وسكران من حيث الامتلاء
والغلبة ومبالغة فعيل من حيث التكرار والوقوع بمحال الرحمة ولذلك لا يتعدى فعلان ويتعدى فعيل تقول زيد رحيم المساكين
كما تعدى فاعلا قالوا زيد حفيظ علمك وعلم غيرك حكاه ابن سيده عن العرب ومن رأى انهما بمعنى واحد ولم يذهب الى توكيد احدهما
بالاخر احتاج ان يخص كل واحد بشيء وان كان اصل الموضوع عنده واحدا ليخرج بذلك عن التوكيد فقال مجاهد رحمان الدنيا و
رحيم الاخرة وقال القرطبي رحمان الاخرة ورحيم الاخرة وقال ثعلب الرحمان امدح والرحيم الطف وقيل الرحيم المنعم بما لا يتصور
جنسه من العباد والرحيم المنعم بما يتصور من العباد قوله مع ان عادتهم تقديم غير الابلغ هكذا وقع في بعض النسخ وهو الصواب
ووقع في بعض اخر تقديم الابلغ وليس بصواب قوله لقولهم عالم نحرير وهو بكسر النون العالم المتقن من نحو العلم اتقنه
غير مجيبة هذا الجواب السؤال لانما كان غير مجيب لانه مبني على ان الرحمن صفة قوله نحو خاشعا ابصارهم يخرجون هذا مثال
لتقديم الحال على عاملها الذي هو فعل وفي اعراب الايتين انها حسنة فهو حال وفي العامل فيه وجهان احدهما يدعو اي يدعوهم
الداعي وصاحب الحال الضمير المحذوف وابصارهم مرفوع بخشعا وجاز ان يعمل الجمع لانه مكسر والثاني يخرجون وقرئ خاشعا وله
يخرجون لان تانيث الفاعل تانيث الجمع وليس بحقيقي ويجوز ان ينصب خاشعا بيدعوا على انه مفعوله ويخرجون على هذا حال من
اصحاب الابصار وكانهم حال من الضمير في يخرجون مهطعين حال من الضمير في منتشر عند قوم وهو بعيد لان الضمير في منتشر للجراد وانما
هو حال من يخرجون او من الضمير المحذوف وتقول حال من الضمير في مهطعين قوله نحو ونحو هذا ما يحمل تطبيق هذا الجواب

عدس ما لعباد عليك امارة وعدس بفتح العين والدال وسكون السين المهملات قال في الصحاح هو زجر البغل قال ابن مفرغ
عدس ما لعباد عليك امارة نجوت وهذا تحملين طليق وربما سموا البغل عدس بزجره انتهى وكان هذا الشاعر هجى عباد بن زياد بن
ابي سفيان وكتب هجوه على الحيطان فلما ظفر به الزمه بمحوه باظفاره فسدت انامله ثم اطال سجنه فكلموا فيه معاوية فوجه بريد
فاخرجه وقدمت له بغلة ليركبها فنفرت فقال عدس ما لعباد البيت ومعنى قاله المص من ان تحملين حال مذهب البصريين وذهب
الكوفيون الى ان ذا موصول وتحملين صلته والعائد محذوف اي والذي تحملينه ويستدلون به في تجويز كون اسم الاشارة
يكون اسما موصولا سواء كان بعد ما الاستفهامية او لم يكن **قوله** رددت بتل السيد الى اخره بتل هذا البيت وارده كانها
عصب القطا تبزجها بالسنابك اصهبا والعصب بمهملتين مضمومة مفتوحة جمع عصبة وهي من الرجال والخيل والطير ما بين
العشرة الى الاربعين كالعصابة والعجاج الغبار والدخان ورعاع الناس وهو هنا الغبار والسنابك بفتح المهملة جمع سنبك
بضمها وهو مقدم طرف الحافر وفي القاموس الصهب والصهبة والصهوبة حمرة او شقرة في الشعر والاصهب بعير ليس شديد
البياض والسيد بكسر المهملة الذئب وفي الصحاح وفرس نهد بفتح النون اي جسيم مشرف وفرس نقلص بكسر اللام اي مشرف
مشمر طويل القوائم وفرس كس وكبس صغير الجردان والجردان بالضم قضيب الفرس وغيره والمراد بالماء في البيت العرق يجلب
سال **قوله** اذا المرء اعياه ان يعا الرجل كثر ماله ولم يبال بالبناء للمفعول اي لم يهتم **قوله** فيهم لان عطفاه والمرء مرفوعان
بمحذوف يفسره المذكور وفيه نظر لان ابن مالك عنده انهما مبتدان فانه قال في التسهيل ذا وقد يغني ابتدائيه اسم بعدها عن
تقدير فعل وقال الاخفش يكاد يعني المصنف انه لا يقول بهذا ويقول فلا يصلحان للاسناد لا لاحتمال ان عطفاه والمرء مرفوعان
بمحذوف الى اخره **قوله** وما ارعوت شيبا اي اشتعل هذا عجز بيت صدره ضيعت حزمي في ابعادي الاملا **قوله**
تقدير فيهما في الشرح يمكن جعلها كالبيتين السابقين اي بما يجعل فيه انا صب للتمييز وعلو مفعولا بفعل المذكور والتقدير واشتعل شيبا
رأسي اشتعل وانطيب نفسا تطيب فان قلت هذا التقدير في البيت الثاني ظاهر واما في الاول فلا يصلح فيه على العطف بل الواو
فيه للحالية اي وما ارعوت في حال الاشتعال شيبا واذا كان كذلك فالواو حالية ورأسي مبتدا واشتعل خبره ولا يصح
مثل زيد قام تقديره زيد فاعلا بمحذوف يفسره المذكور بعده فاذن تعين ان يكون التمييز في هذا البيت ضرورة كما قال المص
قلت ما على المعنى على الحالية مسلم ولكن ذلك لا يمنع من جعل رأسي فاعلا بمحذوف يفسره المذكور وما اوردته من ان نحو زيد
قام يتعين ان يكون جملة اسمية ولا يجوز ان يكون فعلية حذف فعلها مفسرا بما ذكر بعدها فهذا مذهب الجمهور وجوز المبرد
وابن العريف وابن مالك فعليتها على الاضمار والتفسير على ما صرح به المص في الباب الثاني قبل انقسام الجملة الى الصغرى والكبرى
اذا كان كذلك اتجه ما قلناه لانه كلام مع ابن مالك على مقتضى مذهبه فان قلت يلزم حذف قد مع حذف الفعل المفسر ومثله
لا يحسن وان احسن اضمار قد بمجرده ما قلت هذا تفريع على غير مذهب ابن مالك واما هو فلا يوجب اظهار قد مع الماضوية الواقعة
حالا **قوله** وتنحتون الجبال بيوتا هكذا وقع في كثير من النسخ ووقع في بعضها تنحتون من الجبال بيوتا والاية الاولى في الاعراف
والتمثيل بها هو الذي ينبغي والثانية في الشعراء والتمثيل بها على ما ينبغي لانها مشتملة على منصوب واحد هو مفعول تنحتون بخلاف
اية الاعراف فانها مشتملة على منصوبين **قوله** ويقع التمييز مشتقا نحو لله دره فارسا قال قوم انه انتصاب فارسا في مثل هذا
التركيب على الحال وضعفه ابن الحاجب في امالي المفصل بانه لا يخلو اما ان يكون حالا مقيدة او مؤكدة وكلاهما غير مستقيم اما المقيدة
فلان قولك لله دره فارسا لم ترد به المدح في حال الفروسية وانما تريد مدحه مطلقا بدليل انك تقول لله دره كاتبا وان لم
يكتب بل تريد الاطلاق بذلك وكذلك لله دره عالما والحال المؤكدة ايضا غير مستقيمة لان الحال المؤكدة شرطها ان يكون معنى الحال

معهوما من الجملة التي قبلها وانت ههنا لو قلت لله دره لكان محتملا للفروسية وغيرها ولكان قولك لله دره عالما او رجلا كاتبا
لا يفيد الا ما افاده الاول ولا خلاف في جواز ذلك فدل على ان الحال لا تصدق على اشتقاق الحال المقيدة والحال المؤكدة واذا بطلا ثبت التمييز
وكذا الكلام في ابحث جارا وعظمتها جارا **قوله** يا جارتا ما انت جارة وشبهه انتهى كلام ابن الحاجب وقال الرضي وانا
لا ادري ما فيها من بالان معنى التمييز عنده ما احسن فروسيته فلا يمدحه في حال فروسيته الا بها وهذا المعنى هو المستفاد من
قولنا ما احسنه في حال فروسيته **قوله** فاما ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا فشهرا مؤكد لما فهم من ان عدة الشهور
واما بالنسبة الى عامله وهو اثنا عشر فمبين وفي الشرح لانه ان شهرا مؤكد لما فهم من ان عدة الشهور ولا مبين لا اثنا عشر اما الاول
فواضح واما الثاني فلانه قد فهم من الاخبار عن عدة الشهور بقوله اثنا عشر ان الاثنى عشر شهور فيكون للتمييز الواضح وهذه
الصورة بعد العدد الذي علم نوعه مؤكدا لا مبينا كما في قولك الرجال الذين عندي عشرون رجلا وقول ليس الاول بواضح
لان عدة الشهور يفهم منه الشهور بمرتبة فيكون شهرا مؤكدا لما فهم من ان عدة الشهور واما الثاني فلان العامل
التمييز المبين للاسم هو ذلك الاسم مع قطع النظر عن غيره فيكون ذلك التمييز بالنسبة الى نفس المميز مبينا وان كان بالنسبة الى ما
اخبر به عن عدة الشهور مؤكدا **قوله** واما اجازة المبرد ومن وافقه نعم الرجل رجلا زيد فمردود هكذا وقع في غالب النسخ
والظاهر ان في بعضها وهو مردود ووجه الرد انه لا ابهام فلا يرتفع بظهور الفاعل فلا حاجة الى التمييز وهذا مذهب سيبويه ومن
وافق المبرد ابن السراج والفارسي وابن مالك **قوله** والصحيح ان زادا معمول لتزود وجرا بو حيان على انه نعت تمييز اد
زادا تمييزا خرج عن الخصوص وزاد لك بدل منه

اقسام الحال قوله

مقسم باعتبارات
فيه اشارة الى ان هذه التقسيمات لنسبة الحال بحسب الذات ولهذا كانت متداخلة **قوله** بخلاف نحو بعته يدا بيد فانه
بمعنى متقابضين قال الرضي ومن الحال التي جاءت غير مشتقة قياسا الحال الذي يعني بها ترتيبه بابا بابا وجاءني رجلا رجلا وواحدا
واحدا واحدا رجلين رجلين ورجالا رجالا اي مفصلا هذا التفصيل المعين ومثله بظهر انها تأتي بالتفصيل بعد ذكر المجموع مجزءا
معطوفا عليه بالفاء او بثم نحو دخلوا رجلا رجلا ومضوا الكتيبة ثم كتيبة اي مرتبين هذا الترتيب المعين وفي شرح التسهيل
لابن ام قاسم ومثال الترتيب ادخلوا رجلا رجلا اي مرتبين وعلمته الحساب بابا بابا اي مفصلا او مصنفا وفي نصب الثاني
من المكرر خلاف ذهب الزجاج الى انه توكيد وذهب ابن جني الى انه صفة للاول اي ذا باب وذهب الفارسي الى انه منصوب بالاول لا
لما وقع موقع الحال جاز ان يعمل ورد مذهب الزجاج بانه لو كان توكيدا لادى ما ادى الاول والمختار انه وما قبله منصوبان
بالعامل الاول لان مجموعهما هو الحال ونظيره في الخبر هذا حلو حامض ولو ذهب ذاهب الى ان نصبه بالعطف على تقدير حذف الفاء
وان المعنى بابا فبابا لكان مذهبا حسنا وزعم ابو الحسن انه لا يجوز ان يدخل حرف العطف في شيء من هذه المكررات الا الفاء
قوله قالوا ومنه وهو الحق مصدقا قالا ان الحق لا يكون الا مصدقا والصواب انه يكون مصدقا ومكذبا وغيرهما في الشرح الذي
يظهر انه ليس المراد والحق المذكور في هذه الاية وهي قوله تعالى وهو الحق مصدقا لما معهم والمراد بما معهم التوراة وهو مصدق لها البتة
لا مكذبة الا مصدق ولا مكذب انتهى وفي البحر مصدقا حال مؤكدة اذ تصديق القرآن لازم لا ينتقل لما معهم وهو التورية
والتورية والانجيل لانهما انزلا على بني اسرائيل وكلاهما غير مخالف للقرآن وفيه رد عليهم لان من لم يصدق ما وافق التورية لم
يصدق بها وفي اعراب الحلبي مصدقا حال مؤكدة والعامل فيها ما في الحق من معنى الفعل اذ المعنى وهو ثابت مصدقا
وصاحب الحال الضمير المستتر في الحق عند قوم وعند قوم اخرين صاحب الحال الضمير دل عليه الكلام والحق مصدر لا يتحمل الضمير على
حسب عمل اسم الفاعل لم عندهم فاما المصدر الذي ينوب عن الفعل كقولك ضربا زيدا فيتحمل الضمير عند قوم انتهى قال بها الذين

ابن مالك والعامل في الحال من هذا النوع يعني الحال المؤكدة مضمون جملة مضمر بعد الخبر تقديره احقه واعرفه ان كان المبتدأ غير انا
وان كان انا فالتقدير احق او اعرفني وقال الزجاج العامل هو الخبر لتأوله بمسمى وقال ابن خروف العامل هو المبتدأ لتضمنه معنى
تنبه وكلا القولين ضعيف لاستلزام الاول المجاز والثاني جواز تقديم الحال على الخبر وانه ممتنع فالعامل اذا مضمر كما ذكرنا
وهو لازم الاضمار لتنزيل الجملة المذكورة منزلة البدل من اللفظ به كما التزم اضمار عامل الحال في غير ذلك **قوله** قال ابن
مالك به الدين ومنه وهو الذي انزل اليكم الكتاب مفصلا وهذا سهو منه لان الكتاب قديم والجواب عن هذا ان انزل
الذي هو عامل في الحال يدل على تجدد مفعوله الذي هو صاحب الحال ولا يلزم من دلالته على تجدده تجدده لقيام الدليل
القاطع على قدمه وعلى صرف هذه الدلالة عن ظاهرها على ان الذي يتبع تجدده هو الكلام النفسي القائم بذاته تعالى لا العبارة
الدالة عليه والمصنف بالثاني لا الاول **قوله** ويقع الملازمة هو بكسر الزاء **قوله** ومنه قائما بالقسط اذا اعرب حالا
مبين للتاحرز عن انتصابه على المدح وعلى انتصابه على النعت لاسم لا النافية معها على الفتح واطلق المقال ليشمل الحال عن فاعل
شهد والحال من الضمير المرفوع وفي الكشاف فان قلت اليس من حق المنتصب على المدح ان يكون معرفة كقولك الحمد لله الحميد انا معشر
الانبياء لا نورث انا بني نهشل لا ندعي لاب قلت قد جاء نكرة كما جاء معرفة وانشد سيبويه قول الهذلي ويأوي الى نسوة عطل
وشعثا مراضيع مثل السعالى وفي الكشاف فان قلت هل يجوز ان يكون صفة المنفي كانه قيل لا اله قائما بالقسط الا هو قلت
لا يبعد فقد رايناهم يتسعون في الفصل بين الصفة والموصوف قال التفتازاني بين جواز افراد المعطوف عليه بالحال كالمعطوف
من فاعله وبقي بيان جهة تاخره عن المعطوفين وكانها الدلالة على علو رتبتهما وقرب منزلتهما ثم بين جواز كون المنتصب على المدح
بكون بالنقل والاستعمال وبقي بيان جواز ذلك بما اذا كان المنتصب غير معرفة كما في الاية والبيت ليس كذلك والقياس المنع لانه
بمنزلة الوصف ثم الفصل بين الموصوف والصفة بالخبر والبدل اعني الا هو مما لا كلام فيه لانه ليس باجنبي فاعتذر عن الفصل بالاجنبي
من كل وجه اعني المعطوفين بانه من اتساعهم في اللغة وتجويزهم في بعض المواضع ما يمتنع في القياس وينقل في الاستعمال لاغراض
تتعلق به ذلك مثل ما ذكرنا من قرب المنزلة وبقي بيان اتباع هذا الاتساع بحيث يفضي الى الفصل بين ما هو بمنزلة اجزاء الكلمة
الواحدة اعني ما هو في صلة ان المفتوحة ولو ثبت فلا خفاء في انه بعيد غاية البعد وكان الاستاذ يقول شهد الله انه لا
يبعد واما الاستبعاد من جهة ان نفي المعبود القائم بالقسط لا يوجب نفي المعبود فلا يتم التوحيد بل ربما يوهم على قاعدة مفهوم الصفة
ورجوع النفي الى القيد اثبات معبود آخر غير قائم بالقسط فقد دفع بان هذا الوصف صار للموصوف لان كل مستحق للعبادة قائم بالقسط
بالضرورة فنفيه نفيه لكن يتوجه المطالبة بفائدة هذا الوصف ولا وجه للمدح في مقام النفي والجواب انها التعديل بعد التوحيد
واستحباب الشهادة على الامرين **قوله** وقول جماعة انها مؤكدة وهم لان معناها مستفاد مما قبلها في الشرح بل هو مستفاد مما قبلها
فان ذا الحال المذكورة هو الاله الحق الواجب الوجود الجامع لصفات الكمال والقيام بالقسط منها واقول عندي ان المراد من
كون معنى الحال مستفادا مما قبلها ان يكون ما قبلها له دلالة عليه بحسب الوضع نحو ولى مدبرا وما نحن فيه ليس كذلك لكن في
الكشاف وانتصابه على انه حال مؤكدة كقوله وهو الحق مصدقا فان قلت لم جاز افراده بنصب الحال دون المعطوفين عليه
ولو قلت جاءني زيد وعمرو راكبا لم يجز قلت انما جاز هذا لعدم الالباس كما جاز في قوله ووهبنا له اسحق ويعقوب نافلة ان
انتصب نافلة عن يعقوب ولو قلت جاءني زيد وهند راكبا جاز لتميزه بالمذكورة او على المدح فان قلت قد جعلته حالا من
فاعل شهد فهل يصح ان ينتصب حالا عن هو في لا اله الا هو قلت نعم لانها حال مؤكدة والحال المؤكدة لا تستدعي ان يكون في الجملة
التي هي زيادة في فائدتها عامل فيها كقولك انا عبد الله شجاعا وكذلك لو قلت لا رجل الا عبد الله شجاعا وهو اوجه من انتصابه

عن

عن فاعل شهد وكذلك انتصابه على المدح انتهى **قوله** ومنه ادخلوها خالدين لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين
محلقين رؤسكم ومقصرين لا تخافون وحكيته وهي الناصبة نحو جاء زيد امس راكبا هكذا وقع في بعض النسخ ادخلوها بدون فاء
ويقع في بعضها فادخلوها بالفاء وفي الشرح اما كون الحال مقدرة في ادخلوها فلان دخولها مؤخر من زمان الخلود غير مقارن للدخول
واما آمنين في الاية الاخرى فيمكن جعله من قبيل الحال المقارنة اي لتدخلن في حال امنكم المحقق فلا حاجة الى جعل الحال مقدرة
نعم التحليق والتقصير بعد الدخول لا معه فالحال بالنسبة اليها مقدرة واقول للشيخ كلام الامام ما يدل على ان آمنين حال مقدرة و
مثله للاية بالحال المقدرة حيث ان باعتبار محلقين ومقصرين في الشرح واما المثال فاي داع الى ارتكاب كون الحال فيه محكية
مع امكان جعلها مقارنة بان يكون راكبا اريد منه الماضي المقارن لزمن عامله واقول الداعي الى ذلك ايضاح المسألة بذكر
جزئي من جزئياتها لكن في المثال الحكم امكانه منه وصحته له على ان ظاهر كلام المص ان الحال المقارنة هي التي معناها مقارن
للتكلم والمقدرة معناها مستقبل عنه والمحكية معناها ماض عنه وعلى هذا فلا اشكال في كون آمنين حالا مقدرة ولا في كون
راكبا من جاء زيد امس راكبا حالا محكية ثم الحال التي سماها المص مقارنة سماها ابن ام قاسم مستصحبة فانه قال الحال المستصحبة
نحو هذا زيد راكبا والمحكية نحو رايتك امس منا حكا والمقدرة نحو مررت برجل معه صقر صائدا به غدا وقال ابن مالك في شرح
ذلك تلك الامثلة للمؤكدة لعاملها وهو اشارة الى تلك الامثلة الى ولى مدبرا وجاء القوم طرا ولآمن من في الارض كلهم جميعا وقد
السهوان الثابتان الاخيرين من توكيد عامل الحال بل من توكيد صاحبها **قوله** وقد اغتدي والطير في وكناتها هذا صدر
بيت من معلقة امرئ القيس عجزه بمنجرد قيد الاوابد هيكل واغتدي اذهب غدوة والوكنات ضبطه بضم الواو والكاف وبفتح الكاف لا
بسكونها لاجل الوزن جمع وكنة قال ابو عمرو والوكنة والاكنة بالضم مواقع الطير حيث وقعت والجمع وكنات ووكنات ووكن والوكن
بفتح الواو وسكون الكاف عش الطائر في جبل او جدار والوكن مثله الاصمعي الوكن ماوى الطائر في غير عش والوكن بالضم ما كان في عش و
المنجرد اسم فاعل من انجرد خف **المسير** معنى وقيل المنجرد القصير الشعر وفي الصحاح ويقال الفرس الطويل الضخم قال العجاج وهي طرف هيكل
قوله ويجوز ان تقيده ويجوز ههنا في تحرك الارض قال اليمني يريد به ان تحرك النمر الى الارض بمثابة عوده الى ذي الحال في الاية وهو ما
في الارض **اعراب اسماء الشرط ونحوها** يريد بنحوها كم الخبرية **قوله** واذا وقع اسم الشرط مبتدأ فهل خبره فعل الشرط
وحده في الشرح خبر المبتدأ انما هو جملة الشرط باسرها لا الفعل وحده وعلى القول الآخر الخبر هو مجموع جملة الجزاء لا الفعل وحده واقول كثيرا
ما يطلق لفظ الفعل ويراد به الفعل مع فاعله المضمر فيه كما يطلق حرف الجر ويراد به هو مع مجروره فمن الاول قول ابن الحاجب في كافيته
في باب المبتدأ او كان الخبر فعلا له نحو زيد قام والجزاء انما هو الفعل مع الضمير المستتر فيه ومن الثاني قول ابن مالك في الفية واخبروا
بظرف او بحرف جر والخبر انما هو مجموع الجار والمجرور بل ما يتعلق به من فعل او شبهه في الشرح وعلى هذا يأتي في مثل قولك من يقم
فاني اكرمه ان يكون لجملة الجزاء في محل جزم لانها وقعت مقرونة بالفاء جوابا للشرط جازم كما قرره المص في الباب الثاني وفي محل رفع لانها
خبر المبتدأ عند هذا القائل فيثبت لها محلان باعتبارين واذا قلت من يقم اكرمه فجملة اكرمه لا محل لها من حيث هي جواب الشرط
جازم لم يقترن بالفاء ولها محل من الاعراب وهو الرفع من حيث هي خبر المبتدأ على هذا القول ورجح بهذا يدفع اعتراض المص على ابي البقاء حيث
قال في فصل مال لابي البقاء في هذه الاية اوهام متعددة فتضمنت مقالته الفصل بين ما الحرفية وصلتها وكون يكذبون في موضع
نصب لانه خبر كان وكونه لا موضع له لانه صلة ما واستغناء الموصول الاسمي عن عائد هذا كلامه وقد عرفت انه تابع اعتراضه
الثاني بان الجملة قد يكون لها محل ولا محل لها باعتبارين مختلفين على ان المصنف قد اعترض على اعتراضه في الباب الثاني وآخر الكلام
على الجمل التي لها محل من الاعراب **مسوغات الابتداء بالنكرة** **قوله** لم يعول المتقدمون في ضابط ذلك الا على
حصول الفائدة قال الرضي قال ابن الدهان وما احسن ما قال اذا حصلت الفائدة فاخبر عن اي نكرة شئت وذلك ان الغرض لما كان

من الكلام افادة المخاطب فلذا حصلت جاز الحكم بتخصص المحكوم عليه بشئ ما **قوله** فى مقل مخل فى الشرح من مقل خبر مبتدأ محذوف
ومن للتبعيض ومقل مخل مخصوصان على انهما صفتان لمقدر ان فهم بعض فريق اتصف بالاقلال والاخلال ويحتمل ان يكون بمعنى فى
والمعنى فانحصر وان فريق مقل دون فريق مكثر وان يكون بمعنى عن والمعنى فلم يخرج فى فريق مقل دون فريق مكثر **قوله** فالاول نحو لاجل
مسيء منه فى الكشاف ان التقديم هنا ولاجل لان المعنى واى اجل مسمى عنده تعظيما لشان الساعة فلما جرى فيه هذا المعنى وجب
التقديم **قوله** ولعبد مؤمن خير من مشرك هذا هو المشهور عند الجمهور وهو ان المسوغ للابتداء بالنكرة فى هذه الاية وصفها وقال
ابن الحاجب ان المصحح للابتداء بالنكرة فى هذه الاية انما هو معنى العموم **قوله** ومن ذلك قولهم ضعيف عاذ بقرملة بالذال المعجمة اى لجا
وفى الصحاح القرمل شجر ضعاف لا شوك له وفى المثل ذليل عاذ بقرملة قال جرير كان الفرزدق اذ يعوذ بخاله مثل الذليل يعوذ تحت
القرمل وقولهم شر اهر ذا ناب هذا مثل يضرب فى ظهور امارات الشر والمراد بذا ناب الكلب وصرح ابن الحاجب وغيره بان المسوغ
للابتداء بالنكرة فيه كونها فى معنى الفاعل وعبارته فى امالى كافيته وانما جاز ان يكون مبتدا وهو نكرة لانه فى معنى الفاعل والفاعل
يجوز ان يكون نكرة وان كان فى المعنى محكوما عليه لما فيه من التخصيص وكلت هنا وجه التخصيص فى الفاعل ان حكمه لما كان مقدما
صار المحكوم عليه لابد كالا بعد تقرر الحكم فى الذهن فلما تقدم العلم بالحكم صار كالصفة فى كونه متقدما عليه لكون الصفة لا
فرق بينها وبين الخبر الا بتقدم العلم بها دون تلك فجاز ان يكون الفاعل نكرة مطلقا ولما كان هذا المبتدا فى معنى الفاعل جاز ان
يكون نكرة انتهى كلامه **قوله** وقد احللت ذا المجاز الواو للعطف من كلام المتم وما بعدها بعض بيت وهو وقد احللت ذا
المجاز وقد ارى وابى مالك ذو المجاز بدار وذو المجاز موضع بمنى كان به سوق فى الجاهلية واى ستتد بدالنا فاحره على انه من رد
لام الاب عند البرد اذا اضيف الى يا المتكلم عند بعض ومانافية ولى للجار ومجرور **قوله** وانما الحاف ان يكون عاملها اما رفعا نحو قائم
الزيدان عند من اجازه الذى هو الاخفش والكوفيون **قوله** الصواب ان يمثل لهذه المسئلة بنحو ضرب الزيدين حسن واما
قائم الزيدان فليس مما نحن فيه لان الكلام انما هو فى احد قسمى المبتدا وهو المحكوم عليه لان هذا القسم هو الذى احتاج النحاة
الى الاعتذار عن وقوعه نكرة اذ المحكوم عليه ينبغى ان يكون معلوما فتعريفه هو المناسب لا تنكيره فشرطوا التخصيص للنكرة لتقرب من المعرفة
فيسوغ الحكم عليها واما القسم الاخر من قسمى المبتدا وهو المحكوم به كالوصف فى المثال المذكور فشرطه ان يكون نكرة ولا يجوز تعريفه
كما نصوا عليه فلا حاجة فى وقوعه مبتدا مع تنكيره الى ان يقال التخصص بالعمل واقول ليس كلام المتم فى احد قسمى المبتدا وهو المحكوم
عليه وانما كلامه فى كل اقسامه بدليل ما سنقول فى المسوغ التاسع **قوله** او نصبا نحو امر بالمعروف صدقة وافضل منك جاء فى
قوله لا ينبغى ايراد المثال الثانى فى هذا المقام فانه قد عاب على النحويين قولهم يبتدا بالنكرة اذا كانت موصوفة او جزءا من
موصوف وادعى ان الصواب الحكم على الموصوف المحذوف فى مثل ضعيف عاذ بقرملة بانه المبتدا لا شك انا اسم التفضيل فى نحو
افضل منك جاء الذى صفة لمحذوف فيكون الصواب على رايه ان يحكم على الموصوف المحذوف فيه بانه المبتدا لا على اسم التفضيل الذى
هو خلف من الموصوف مكانه شرها فيه مرتبا واقول لم يكن مانعه مرادنا بين كلاميه هنا على قول النحويين لان على ما استصوبه
هو **قوله** وشرط هذه ان يكون المضاف اليه نكرة كامثلنا ومعرفة والمضاف مما لا يتعرف بالاضافة نحو مثلك لا يبخل وغيرك
لا يجود الاشارة بهذه النكرة العاملة للجر وفى الشرح لا حاجة الى هذا الشرط فان المسئلة مفروضة فيما اذا كان المبتدا نكرة فخرج عنه
عن التنبيه على هذا الشرط وهل هذا الا بمنزلة ان يقول فيشترط فى الابتدا بالنكرة العاملة للجر ان يكون نكرة لا معرفة فيكون فيه
جعل صورة المسئلة شرطا لها وهذا نظير ما انتقده على ابى حيان فيما ياتى حيث قال ومن الغريب قول ابى حيان ان من شرط العطف
على الموضع ان يكون للمعطوف عليه لفظ وموضع فجعل صورة المسئلة شرطا لها انتهى كلام ابى حيان ظاهر فى جعل صورة المسئلة
شرطا لها بخلاف كلام المتم فان مسئلته هو كون عمل المبتدا للجر سوغا للابتدا بالنكرة وشرطها هو ان يكون المضاف اليه نكرة

نكرة او معرفة والمضاف مما لا يتعرف بالاضافة ولا شك ان هذا امر بلت واما قوله لا حاجة الى هذا الشرط فان المسئلة مفروضة فيما اذا
كان المبتدا نكرة فجوابه ان هذا شرط مبين للواقع مخصص لمدلول الكلام لان قولنا عمل المبتدا للجر مسوغ للمبتدا بالنكرة اعم
بحسب المفهوم من كون المضاف اليه نكرة او معرفة والمضاف مما لا يتعرف بالاضافة وان كان مساويا له بحسب الصدق **قوله** والثامن
العطف بشرط كون المعطوف او المعطوف عليه مما يسوغ الابتدا به وفى الشرح اذا امتنع نحو رجل قائم فاى اثر لعطفه على ما يجوز
الابتدا به او عطف ذلك عليه فى تجويز ما كان ممتنعا مع قيام المانع واقول لما كان حرف العطف مشركا بين المعطوف
والمعطوف عليه فى الحكم وجاعلا المعطوف مع المعطوف عليه كشئ واحد كان المسوغ للمبتدا فى احدهما مسوغا فى الاخر
ولا نم انه يمتنع نحو رجل قائم بعد عطفه على ما يجوز الابتدا به او عطف ذلك عليه نحو وانا ذلك جائز فى اول الامر لان
الكلام كله كشئ واحد قال التفتازانى فى حاشية الكشاف انه لا ينبغى فى القواعد احتياج المعطوف على المبتدا الى التعريف او
التخصيص وقال ابن مالك فى شرح التسهيل ان مطلق العطف مسوغ للابتداء بالنكرة وجعل من ذلك قوله شهر ثرى وشهر ترى
وشهر مرعى وقول الشاعر فيوم علينا ويوم لنا ويوم نساء ويوم نسر والمسوغ لهذا عند غير ابن مالك التفصيل وقد يذكر هو المسوغ
قوله نحو طاعة وقول معروف اى امثل سيذكر المتم فى اماكن الحذف من الباب الخامس انه يجوز ان يكون طاعة وقول معروف
مبتدا اى المطلوب منكم طاعة **قوله** فان الخبر هنا لم يتخصص وهذا يجرده مسوغ كما قدمناه فى الشرح الظاهر ان قوله كما قدمناه
وقوله وقد اسلفنا سهو فانه لم يقل ذلك ولا اسلفه فى موضع من هذا الكتاب وانما ذكره مجعولا الرابع من مسوغات الابتدا
بالنكرة كما قراه الان **قوله** والرابع ان يكون خبرها ظرفا او مجرورا قال ابن مالك او جملة هكذا وقع فى غالب النسخ وفى
بعضها والرابع ان يكون خبرها عند سيبويه ظرفا او مجرورا قال ابن مالك او جملة واراد بالمجرور مجموع الجار والمجرور ويقوله او
جملة العطف على صدر والتقدير قال ابن مالك يكون خبرها ظرفا او مجرورا او جملة لا العطف على المذكور اذ هو قول غير ابن
مالك ولم يكن يقل خبرها جملة الا ابن مالك قال ابو حيان ولا اعلم احدا جرى هذه الجملة مجرى الظرف والمجرور الا هذا المصنف
يعنى ابن مالك **قوله** وشرط الخبر فيهن للاختصاص المراد بالاختصاص هنا ان يكون المجرور بالحرف والمضاف اليه الظرف و
المسند اليه فى الجملة صالحا للاخبار عنه **قوله** واوجب له التقديم هنا الدفع توهم الصفة فلنلتزم لهذا توهم ان لم يكن محلا
فى التخصيص المراد بالتخصيص هنا تسويغ الابتدا بالنكرة والاشارة الاولى بهنا الى كون خبر النكرة ظرفا او مجرورا او جملة والثانية
الى مسوغ الابتدا بالنكرة نعتبين وجوب التقديم فى هذه الامور الثلاثة انما هو لدفع توهم انها صفة فاشترط التقديم بها فى مسوغ الابتدا
بالنكرة توهم ان التقديم له مدخل فى التسويغ وليس كذلك ويدل على ما قلنا انهم ذكروا المسئلة فيما يجب فيه تقديم الخبر **قوله**
والخامس ان تكون عامة اما بذاتها كاسماء الشرط واسماء الاستفهام او بغيرها نحو ما رجل فى الدار وهل رجل فى الدار والمرء ابن الله
فى الشرح واما النكرة فى المثال الثالث وهو قولنا هل رجل فى الدار عليه تنظير فيه لانها فى سياق الاثبات وليس دخول الاستفهام
الحقيقى عليها بالذى يوجب كونها عامة فان قلت عدهم المعين فى مخصصات النكرة التى تسوغ الابتدا بها مشكل فان العموم ضد
الخصوص فكيف يصح ان يقال الحصول التعميم تخصيص حين ساغ الابتدا قلت هذا انما يرد على من قال ان النكرة لا يبتدا بها الا
اذا تخصصت بوجه والمصنف لم يقله وانما عد هذا فى مسوغات الابتدا بالنكرة فليس وجه التسويغ تخصيص النكرة حتى يرد ما قلت
وانما الوجه فيه ان الاسم النكرة يشبه بعمومه ما للمعرفة من حيث انه يصلح للتعدد على البدل فساغ الابتدا به انتهى واقول ولا
يرد ايضا على من قال ان النكرة لا يبتدا بها الا اذا تخصصت بوجه لانه لا يريد بالتخصيص ضد التعميم وانما يريد به حصول المسوغ
ثم انه قد يكون النكرة فى سياق الاثبات للعموم نحو تمرة خير من جرادة كما ذكره ابن الحاجب والمتم فى حواشى التسهيل على انه يمكن ان يقود

في نحو هل رجل في الدار بنحو ما في قوله المص في حواشي التسهيل في نحو رجل خير من امراة بان يقال لما استفهم عن الحكم على واحد من الجنس من غير خصوصيه
لفرد على فرد حصل الشياع قوله وفي شرح المنظومة لابن الحاجب لان الاستفهام المسوغ للابتداء هو الهمزة المعادلة بام نحو ارجل في
الدار ام امراة كما مثل به في الكافية وليس كما مثل قال الرضي لو كان المجوز في ارجل في الدار ام امراة معرفة المتكلم بكون احدهما في
الدار للزم امتناع ارجل في الدار وهل رجل في الدار او رجل في الدار او امراة لعدم لفظة ام الدالة على حصول الخبر عند المتكلم
وعدم شي اخر تخصص به المبتدا انتهى قوله السادس ان يكون مرادا بها صاحب الحقيقة من حيث هي نحو رجل خير من امراة
وتمرة خير من جرادة الظاهر ان يقول مرادا بها الحقيقة بدون كلمة صاحب في الشرح جعل المص هذا من قبيل ما اتضح في حواشيه
على التسهيل فيه معنى التعميم وقرره بانه لما فضل من جنس على واحد من جنس علم انه لا خصوصية لفرد منه على فرد فيحصل الشياع
انتهى والمثال الثاني من كلام عمر روى مالك في الموطا ان رجلا سال عمر عن جرادة قتلها وهو محرم فقال عمر لكعب تعال حتى نحكم
فقال كعب درهم فقال عمر لكعب انك لتجد الدراهم تمرة خير من جرادة قوله السابع ان يكون في معنى الفعل في تعليق ابن النحاس
على مقرب ابن عصفور والسابع والعشرون ان يكون في معنى الفعل من غير اعتماد نحو قائم الزيدان على راي الكوفيين والاخفش
وكنحو قائم الزيدان عند من جوز هذه الصورة وهم الاخفش والكوفيون ولا يخفى ان في هذه الصورة مسوغين احدهما العمل
كما تقدم والاخر معنى الفعل قوله وعلى هذا نحو ما قائم الزيدان مسوغان كما في قولهم وعندنا كتاب حفظ مسوغان
قوله ايهاما مر منه اولا من كون النكرة عاملة وما ذكره هنا من كون النكرة في معنى الفعل قلت بل فيه على رايه ثلاثة امور هذه
وكون النكرة عامة لوقوعها في سياق النفي وقد علمنا انه لا ينبغي عد ذلك في هذا الباب لان الكلام في المبتدا الذي هو محكوم
عليه لا محكوم به والوصف المذكور من الثاني لا من الاول انتهى واقول التمثيل للوقوع في سياق النفي مسوغا في نحو هذا المثال وانما هو شرط للعمل
او شرط للاكتفا بالفاعل على اظهر القولين كما سبق للمص وفيه نظر لجواز كونه مسوغا وان شرط المسوغ امر اخر وقد اسلفنا بجواب في مطلق
الابتدا لا في المبتدا الذي هو محكوم عليه واما المسوغان في قولهم وعندنا كتاب حفظ الصفة والاخر كون الخبر ظرفا مختصا
قوله والثاني ان اشتراط كون الوصف بمعنى الحال والاستقبال انما هو للعمل في المنصوب لا لمطلق العمل وذلك ان العمل في
المرفوع يكفي فيه الاعتماد فقط قوله سرينا ونجم قد اضاء اه سرينا سرنا ليلا واسرينا بمعناه بدا وظهر والمحيا الوجه والشارق هنا
الكوكب قوله وعلة الجواز ما ذكرناه في المسئلة قبلها يشير الى قوله في المسئلة السابقة او لانه يوجب الفائدة ان الاخلاف السرى من
اضاءه بنجم ما ارجلوا السري عند ذلك قوله الذئب يطرقها الى اخره الطرقان المجي ليلا والضمير المنصوب بيطرق عائد الى
الغنم والمدية الشفرة وهي السكين العظيمة وقيل بعد هذا البيت كنت صاري يود الذئب راعيها وانها لا ارى الا اخر الابد قوله
ولا يختص ان يكون بدلا من الباء في الشرح بل يحتمل ان يكون بدل اشتمال من ضمير المتكلم في زاني ولا مانع منه اذ الظاهر يبدل من
ضمير الحاضر عند الجمهور اذا كان بدل البعض كاعجبني وجهك او بدل اشتمال كاعجبني كلامك او بدل كل مفيد للاحاطة نحو يكون
لنا عيدا لاولنا واخرنا والربط موجود في البيت انتهى واقول بل هنا مانع من بدل الاشتمال وهو ما ذكرناه من ان بدل الاشتمال هو ان
يشتمل المبدل منه على البدل لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث يكون مشعرا به اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما يجب النفس
عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره منتظرة له وليس المدية مع ضمير المتكلم بهذه الصفة قوله عرضنا فقلنا اه عرضنا
بمعنى اعرضنا او قصدنا والتهريج الشدة والجهد والوجد بفتح الواو والحزن ولا دليل فيها في الشرح هذا عجيب قال ابن مالك لم يذكر الا به
وابيت على وجه الاستدلال منها بل على جهة التمثيل وقول المص وقال ابن مالك التصريح فيه فاذن لا وجه لقوله ولا دليل فيها وكلام ابن
مالك مستقيم نعم لو ادعى انها متعينا

الظاهر من ذكر مثال من كلام من يستدل بكلامه انه للاستدلال لا لمجرد التمثيل قوله وما ذكروا من المسوغات وقوع النكرات بعد
لولا نحو لولا اصطبار لاودى كل ذي مقة لما استقلت مطاياهن للظعن ولعله انما لم يذكره لانه راى دخوله في النكرة الموصوفة بصفة
محذوفة [illegible] واودى هلك والمقة الحب واستقلت مضت والظعن بمعجمة ومهملة مفتوحتين السير قوله وشهر ترى وشهر ترى وشهر
مرعى وجد بخط المص ترى بالتنوين لكن قال ابن بري في رده [illegible] على مقامات الحريري اعلم ان للسجع في النثر ضرورة
تضاهي ضرورة الوزن في الشعر من الزيادة والنقصان والابدال وغير ذلك الا تراهم حركوا الساكن منه كما حركوه في الشعر
كقولهم في صفة ليالي القمر ثلاث ربع وكان قياسه ربع بسكون الراء وانما حركوا اتباعا لقولهم ثلاث غرر وثلاث ظلم وحذفوا
التنوين منه كما حذفوه في الشعر فقالوا الشهر ترى وشهر ترى وشهر مرعى فحذفوا التنوين من ترى ومرعى اتباعا لقولهم ترى لكونه
فعلا قوله اما الاول فلان الابتداء فيها بالنكرة صحيح قبل مجي اداة الشرط نحو في قولهم ما في الدار رجل وهذا قدح في
المثال الخامس ولا يلزم منه تطرق قدح الى تلك القاعدة المعروفة لانها ظاهرة صادقة على مثل قولنا انما قائم رجل والاحتمال
لذ بما بين المص عن هنات فيه قوله واما الثانية فلاحتمال رجل الاول البدلية في الشرح هذا مشكل فان البدل انما هو
مجموع المتعاطفين اذ هذا من قبيل بدل الكل من الكل فان قلت فليكن بدل بعض ولا اشكال قلت يلزم الافتقار الى الضمير
ولا حاجة الى ارتكابه حتى يقدر الرابط فان التركيب صحيح بدونه ولم لا يكون بدل تفصيل ملحوظا معه بالضمير ولا يحتاج الى
تقديره وذلك التاركونه بدل كل فان قلت اذا كان المجموع هو المتعاطفين هو البدل فما رافع كل واحد من الجزئين على انفراده
مع انه عين بدل على هذا التقدير قلت هو نظير قولهم الرمان حلو حامض فان المجموع هو الخبر وكل واحد من الجزئين مرفوع
يحتاج الى عامل ولم يجر ذلك جواب [illegible] انتهى واقول كل واحد من حلو وحامض خبر من جهة اللفظ ولهذا
عد من انواع تعدد الخبر والعامل في كل واحد منها ما عمل في الخبر واما من جهة المعنى فالمجموع هو الخبر ولهذا قالوا الاحسن
في هذا النوع من الخبر العطف خلافا لابي علي وقالوا لا يعبر عنه بغير لفظ الواحد الا مجازا فيقال هما حلو حامض خبران وانما يقال
خبر وقال ابو علي الفارسي ان نحو حلو حامض فيه ضمير واحد بجملة الثاني لان الاول نزل مع الثاني منزلة الجزء وصار الخبر
انما هو بتمامهما وقال الاكثرون لا يجوز الفصل بين هذين الجزئين ولا تقديمهما على المبتدا ولا تقديم احدهما وتاخير الاخر قوله
نسلم ان نظير بدل التفصيل في باب الخبر قولهم الرمان حلو حامض وانما نظيره نحو بنو زيد رجل فقيه ورجل كاتب ورجل
شاعر مما تعدد والخبرية لتعدد صاحبه حقيقة ولا يستعمل هذا النوع من الخبر من دون عطف قوله ولاحتمال سهو الاول
للخبرية تعين رفع الثاني والثالث معطوفان عليه والخبر في المعنى هو المجموع وفي اللفظ الاول بطريق الاصالة والثاني
والثالث بطريق التبعية كقولك بنو زيد فقيه وكاتب وشاعر قوله حبيب ممنوع الصرف لانه اسم امه في تاريخ
النحاة للوزير القفطي وحبيب اسم امه عند اكثر الرواة ووجد بخط العلماء غير مصروف وبعضهم يصرفه بناء على انه اسم ابيه
وكان عالما بالنسب واخبار العرب مكثرا من رواية اللغة وذكر ابو طاهر القاضي ان محمد بن حبيب ينسب الى امه وهو حبيب بنت
ملاعنه وكان ببغداد توفي لسبع بقين من ذي الحجة سنة خمس واربعين ومائتين بسر من راى اقسام
العطف قوله وله عند المحققين ثلاثة شروط احدها امكان ظهور ذلك المحل في الفصيح في الشرح
ينتقض بنحو رب امراة صالحة لقيت ورجلا صالحا فان هذا يجوز كثيرا مع انه عطف على محل لا يمكن ظهوره في الفصيح اذ لا يقال امراة
صالحة لقيت بالنصب على ان الاصل رب امراة فحذف الجار وقد صرح المص في حرف الراء حيث تكلم على رب بانها انفردت
بجواز مراعاة محل مجرورها كثيرا وان لم يجعل نحو رب زيد وعمرا الا قليلا واقول الاشبه بانه لا يقال امراة صالحة لقيت بالنصب

على ان يكون الاصل ربما امراة صالحة ثم حذف الجار واوقع الفعل على المجرور واذا قامت قرينة تدل على ذلك قوله من ورد الدار
ولم يجوا مدا اصد ربه بيت يجوز كلا امكم على ادن حلم قوله فان لم يجد من دون عدنان الى اخره فلترعلت بفتح الرا كذا في
خط المص مضبوطا وذلك انه يقال ورعته اورعه وزعا اى كففته والعواذل بالذال المعجمة اى اللوام جمع عاذله صفة
للمراة او للجماعة قوله متضح ضعيف سؤال وقد يجل ونقل جوابه هذا بعض بيت لامرئ القيس تم الكلام عليه وجوابه في اخر
الكلام على ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة قوله وهو قول رد عامل ان والابتداء على معمول واحد وهو الخبر هنا
على راى بعض البصريين ان الابتداء عامل في المبتدا والخبر ولو وجد ذلك في الصورة الثانية لان المعطوف بها الخبر معتد
معطوف على الخبر المذكور قوله لكن شرطا الفرا لصحة الرفع قبل مجى الخبر خفاء اعراب الاسم هذا يصدق على الاسم المبني نحو
هذا والاسم الذي اعرابه تقديري نحو موسى قوله وجهها اى الكساى والفرا على صحة الرفع قبل الخبر فانهما يجوزان ذلك لكن
الفرا يشترط خفاء الاعراب في الاسم والكساى لا يشترطه قوله خليلي هل طب الطب بتثليث المهملة وهو في اللغة الاصلاح والسحر
والحذق والعادة وفي الاصطلاح علم بقوانين يتعرف منها احوال بدن الانسان من جهة الصحة وعدمها لتحفظ حاصله وتحصيل
حاصله ما امكن والمراد به هنا الدوا وباح بكلم جهر واله نفسه بكسر الدال المهملة ذكر ابن الربعي هنا ملازمها قوله والا فاعلموا
ان الخبر المذكور لان وخبر الصابئون محذوف اى كذلك هذا الوجه هو الذي قطع به صاحب الكشاف فقال الصابئون مبتدا
وخبره المحذوف جملة معطوفة على جملة ان الذين امنوا الى اخره لا محل لها من الاعراب وفائدة تقديم الصابئين التنبيه على انهم مع
كونهم ابين المذكورين ضلالا واشدهم غيا يتاب عليهم ان صح منهم الايمان والعمل الصالح فما الظن بغيرهم انتهى قوله فمن يك امسى الى
اخره هذا البيت لضابي بن الحرث البرجمي بضم الموحدة والجيم وضابي بضاد معجمة والف بعدها موحدة مكسورة فهمزة وقف
الاساس انه في رحلة منزله وما واه وقيار اسم جمل له ولفظ البيت خبر ومعناه التحسر على الغربة والتوجع من الكربة وكان ضابي
استعار كلبا من بني نهشل يقال له قرحان فطال مكثه عنده فطلبوه منه فامتنع فاخذوه غصبا فرماهم بالكلب فشكوه
الى عثمان لعنة الله عليه فحبسه حتى مات في الحبس فلما كان زمن الحجاج وعرض اهل الكوفة
عرض الجند عرضه منهم وهو شيخ كبير فقال الحجاج امثل هذا يبعث فقال له عنبسة بن سعيد هذا
الذي رمى عثمان فرده الحجاج وقتله والشاهد تقديم قيار على خبر ان قصد التسوية بينهما في التحسر على الاغتراب كانه اثر في غير ذي
العقل ايضا بيان ذلك انه لو قيل اني غريب وقيار لجاز ان يتوهم ان له مزية على قيار فقدمه على الغربة لان ثبوتها الحكم اولا اقوى فقدمه
ليتاتي الاخبار عنهما دفعة بحسب الظاهر تنبيها على ان قيارا لانه ليس من ذوي العقول قد ساوى العقلاء في استحقاق الاخبار عنه
بالاغتراب قصدا الى التحسر في الشرح فان قلت جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء لا يربط الا بالضمير ولا ضمير في قوله فاني وقيار بها
لغريب قلنا المعنى فمن يك بالمدينة منها فلست على صفته فاني وقيار بها لغريب قوله ويضعفه تقديم الجملة المعطوفة على بعض الجملة
المعطوف عليها هذا اذا قلت خبر المبتدا معتمدا على خبر ان واما اذا قدر مؤخرا عن خبر ان فاللازم هو تقديم بعض الجملة المعطوفة
على بعض الجملة المعطوف عليها قوله المسالة الثالثة هذا ضارب زيد وعمرا بالنصب المسالة الرابعة اعجبني ضرب زيد و
عمرو بالرفع الى اخره وعمرا بالنصب منعهما الحذاق يعني منعوا المسالة الثالثة والرابعة لان التجويز فيهما ليس بموجود ولو كان اسم
الفاعل بمعنى الحال والاستقبال لان الاسم المشبه بالفعل لا يعمل في اللفظ حتى يكون بال قوله او منونا او مضافا يعني الى غير
ذلك المعمول وغير متبوعه وهو هنا مضاف الى متبوعه وفي الشرح المنع مذهب سيبويه والجمهور وانظر تعليل المص للمنع بما ذكره
هل معناه انك لو اعملت المصدر في التابع المذكور رفعا او نصبا لزم اعماله مع كونه غير محلى بال ولا منون ولا مضافا الى معموله

الذي

الذي هو هنا تابع فان كان هذا مراده اشكل بمثل اعجبني ضرب زيد عمرو فان المصدر عمل في المفعول مع فقد الثلاثة والقول بمنع
ذلك مقطوع ببطلانه فتم ما اذا اراد فلم يتضح لي مقصوده واقول اتضح لنا بحمد الله مقصوده وهو ان معناه انك لو اعملت المصدر في
التابع المذكور لزم اعماله مع كونه غير محلى بال ولا منون ولا مضافا الى غير ذلك المعمول وغير متبوعه فلا يشكل ذلك بمثل اعجبني ضرب
ضرب زيد عمرا ولا بغيره وفي شرح التسهيل لابن ام قاسم في باب المصدر وظاهر كلام المص يعني ابن مالك جواز مراعاة المحل في
جميع التوابع وهو مذهب الكوفيين وجماعة مثل البصريين وذهب سيبويه ومحققوا اهل البصرة الى انه لا يجوز مراعاة الاتباع على
المحل وفصل ابو عمرو فاجاز في العطف والبدل ومنع في النعت والتوكيد ثم قال والصحيح الاول لورود السماع قال الرضي في
باب المصدر ويحمل التوابع على محل المجرور ايضا خلافا للجرمي في الصفة لان الصفة هي الموصوف في المعنى والعامل فيهما واحد قال
ابن جعفر هذه العلة موجودة في التوكيد والعطف بخلاف البدل لانه من جملة اخرى اذ العامل فيه غير العامل في الاول عنده
وكذا في عطف النسق وقال الاندلسي الظاهر من كلام سيبويه منع الحمل على موضع المجرور باسم الفاعل وبالصفة وبالمصدر
قوله واجاز ذلك قوم منهم الكوفيون وجماعة من البصريين وابن مالك من المتاخرين قوله وجوز الزمخشري كون الشمس معطوفا
على محل الليل وزعم مع ذلك ان الجعل مراد به فعل مستمر في الازمنة لا الزمن الماضي بخصوصيته مع نعته في مالك يوم الدين
على انه اذا حمل على الزمن المستمر كان بمنزلة اذا حمل على الماضي في ان اضافته محضة قال التفتازاني عند الكلام على قوله نعم
مالك يوم الدين فان قيل قد ذكر في قوله نعم وجاعل الليل سكنا انه اذا قصد باسم الفاعل زمان مستمر كانت الاضافة لفظية
قلنا الاستمرار يحتوي على الازمنة الماضية والاتية والحال فتارة يعتبر جانب الماضي فتجعل الاضافة حقيقية وتارة جانب
الاتي والحال فتجعل لفظية والتعويل على القرائن والمقامات وقال ايضا عند الكلام على قوله نعم وجاعل الليل سكنا وفي
كونه في معنى المضي لا يستلزم كون الاضافة غير حقيقية لجواز ان يكون معنى الاستمرار ايضا مانعا من كونها غير حقيقية على ما
صرح به في مالك يوم الدين ولهذا كان بين كلاميه تدافع وذكر في وجه التوفيق ان الاستمرار لما تناول الماضي والحال والاستقبال
فبالنظر الى حال الماضي يجعل الاضافة حقيقية كما في مالك يوم الدين والى الاخيرين غير حقيقية كما في جاعل الليل سكنا لئلا
يلزم مخالفة الظاهر بقطعه مالك يوم الدين عن الوصفية الى البدلية ويجعل ساكنا مضمرا بفعل محذوف قلنا مثل هذا فات
هو المنشاء وما يقال انه لما بعد يجي المعنى عن شبه الفعل فبمعنى الاستمرار اولى لانه ليس بشيء لان شبه الحاصل انما هو بالمضارع
وباعتباره يعمل ولهذا يشترط معنى الحال او الاستقبال الذي هو حقيقة المضارع عند الجمهور والمضارع قد يجي لمعنى الاستمرار
كثيرا فاسم الفاعل بالاستمرار لا يبعد عن شبه الفعل بخلاف معنى المضي واما ان اللام الموصولة تدخل على الذي بمعنى المضي دون
الذي بمعنى الاستمرار فلان المعتبر في الكون صلة هو محض الحدوث الذي هو اصل الفعل حتى يقولون انه فعل في صورة الاسم
كما ان اللام اسم في صورة الحرف محافظة على كون ما دخلته اللام التي في صورة حرف التعريف اسما صورة والاستمرار بعيد عن معنى
الحدوث الفعلي فيكون محض مفرد فلا يقع صلة بخلاف المضي وقال السيد الجرجاني عند قوله نعم مالك يوم الدين ونجيب ايضا بانه
لا منافاة بين ان يكون المستمر عاملا ومضافا اضافة حقيقية لان المستمر لما احتوى على المضي ومقابليه روعي الجهتان معا فجعلت الاضافة
حقيقية نظرا الى الجهة الاولى واسم الفاعل عاملا نظرا الى الثانية وليس بشيء لان ما ذكره اضافته حقيقية او غيرها على كونه
عاملا او غير عامل ويمكن ان يقال الاستمرار في مالك يوم الدين ثبوتي وفي جاعل الليل تجددي لتعاقب افراده فكان الثاني عاملا
واضافته لفظية لورود المضارع بمعناه دون الاول وفي الشرح حاصل الكلام ان المص انما نقض كلام صاحب الكشاف حيث ادعى
كون اضافة جاعل محضة واثبت له العمل مع ذلك وانما يتمحض الاضافة حيث يمتنع الاعمال كاسم الفاعل بمعنى الماضي فيجوابه

ان لا ثم ان بين الاضافة المحضة والعمل تنافيا الا ترى ان المصدر المضاف الى الفاعل مثلا اضافته محضة ويجوز مع ذلك اعماله
في المفعول كقولك عجبني ضرب الامير اللص واذا تبين ذلك فللزمخشري ان يقول جعلت اضافته محضة حملا على اسم الفاعل بمعنى
المضي واعمل حملا على اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال لان الغرض كونه مرادا به الزمن المستمر ولا منافات بين الامرين لما قررناه
هكذا كنت رايته في مذكرة في دفع المناقض ظانا انا احدا لم يقله وقد وقفت بهذه البلاد على ما هو قريب منه في شرح الكشاف للطيبي
وهو ان اسم الفاعل المضاف اذا كان بمعنى الماضي فقط كانت اضافته حقيقية لانتفاء المشابهة اللفظية التي هي جزء العلة في اعمال
اسم الفاعل واذا كان بمعنى الحال او الاستقبال فقط تكون اضافته غير حقيقية لوجود المشابهة التامة المقتضية للعمل واما اذا كان بمعنى الاستمرار
ففي اضافته اعتباران احدهما انها محضة باعتبار معنى المضي فيه وبهذا الاعتبار يقع صفة للمعرفة ولا يعمل وثانيهما انها غير محضة باعتبار
معنى الحال والاستقبال وبهذا الاعتبار يقع صفة للنكرة ويعمل فيما اضيف اليه انتهى واول هذا بعينه هو معنى ما قاله التفتازاني كما نقلنا
منه فلا معنى لتبجح الشارح به على ان قول التفتازاني وذكر وجه التوفيق بصيغة المجهول يقتضي ان غيره قاله وسيذكر المص ايضا
ان هذا التناقض الذي في كلام الزمخشري في ثالث الامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة قوله قد كنت داينت الخ ويحتمل ان يكون
هذا بيتا لاحد من ولد الرجز مصرعا او يكون بيتين من مشطور الرجز الموقوف وفي الصحاح وقد افلس الرجل صار مفلسا كانما صارت
دراهمه فلوسا وزيوفا كما يقال اخبث الرجل اذا صار اصحابه خبثا واقطف صارت دابته قطوفا ويجوز ان يراد به انه صار الى حال يقال فيها ليس
معه فلس كما يقال اقهر الرجل صار الى حال يقهر عليها ذل الرجل صار الى حال يذل فيها البس معه فلس كما يقال واللبان يقال لواه بدينه
لياو ولياناً اذا مطله قوله بالحازم النهم اي الضابط لامره الاخذ له بالثقة والنجم الجلد الذكي الفؤاد والمقدام الكثير الاقدام
على العدو والبطل الشجاع قوله وكما وقع هذا العطف في الجزم وقع في ناحية الجزم محل الجزم واما المجزوم ولما ذكر ان
العامل في كل واحد منهما عامل في نوع من الكلم ولا يعمل في نوع اخر قوله فان معنى لولا اخرتني فاصدق ومعنى ان
اخرتني اصدق واحد في الشرح قد يستشكل هذا بان التحضيضية دالة على الطلب والشرطية لا دلالة عليه لها فكيف يجعل معناهما
واحدا فيجيب بان الشرطية وان لم تدل عليه وضعا لكن المقام يدل عليه وذلك ان التصديق والصلاح لما كانا محبوبين
مطلوبين وعلقا على التاخير الذي يبدأ المخاطب كان ذلك منها الطلب الغير تاخيره اياه ليقع التصدق والصلاح المقتضيان لحصول
السعادة الابدية كما تقول رب ان دفعتني عملت صالحا فيكون مشعرا بطلب التوفيق من هذه الحيثية كانت الشرطية المذكورة في معنى
التحضيضية قوله وقال المبرد والفارسي هو عطف على محل فاصدق كقول الجميع في قراءة الاخوين حمزة والكسائي من يضلل الله
فلا هادي له ويذرهم بجزم يذرهم عطفا على محل فلا هادي له وفيه نظر فان صاحب البحر قال ان فاصدق ليس في محل جزم لان
فلا هادي له لوجود الشرط فيه الا ترى انه لو وقع موضعه فعل كان مجزوما وما قال والفرق بين العطف على المحل والعطف على
التوهم ان العامل في العطف على المحل موجود دون اثره والعامل في العطف على التوهم مفقود دون اثره نظيره ان يجزم اكن على
توهم الشرط الذي يدل عليه التمني لا على المحل لعدم الشرط وان جزم يذرهم على العكس من ذلك قوله وان والفعل في تاويل مصدر
معطوف على مصدر متوهم في الشرح قد لا يجعل ان المصدر معطوفا على مصدر متوهم حتى يكون من عطف المفردات فلا يكون قد
الشرط بل يقول ان المصدر المسبوك من ان وصلتها مبتدا محذوف الخبر والجملة جواب شرط مقدر اي ان اخرتني فتصدقي ثابت
ولكن فالفاء في رابطة الجواب واكن معطوفا على محل الفاء وما بعدها كقول الجميع في فلا هادي ويذرهم وقد سلف المص الاشارة الى
شيء من كلامه هنا عند كلامه على الجملة الخامسة من الجمل التي لها محل من الاعراب قوله ويأتي القولان في قول الهذلي فابلوني بليتكم
...بيد بالقولين قول سيبويه والخليل والمبرد والفارسي وقد تقدم الكلام على البيت في الجملة الخامسة من الجمل التي لها محل من

الاعراب

الاعراب قوله اي نواي يعني ان نوى اسم مقصور مضاف الى ياء المتكلم على لغة هذيل كقوله سبقوا هوى واعنقوا لهواهم
فلسنا بالجبال ولا الحديد باهما اعجز بيت صدره معاوي اننا بشر فاسجح ومعاوي مرخم معاوية واسجح سهل وارفق قوله وقال
به الفارسي بالعطف على التوهم في المجزوم قوله وانما جزم يصير على معنى من لانه على توهم ان من شرطية ويتقي مجزوم بها قوله
وقيل بل وصل يصير بنية الوقف وقيل ان يصير مرفوع وسكن لنية الوقف قوله او هذه الياء لام الفعل واو هنا للتخيير ولا
للشك بل للتنويع الاقوال قال صاحب البحر وهذا احسن الاقوال ولا يرجع الى قول ابي علي لان هذا انما لا يجمل عليه لانه انما يجيء في
الشعر لا في الكلام لان تعبيره من رؤساء النحويين قد نقلوا انه لغة قوله فمن فتح الياء وهم ابن عامر وحمزة وحفص وزيد بن
علي قوله كما قيل ووهب الله اسحق هكذا وقع في بعض نسخ الكشاف وفي بعضها ووهبنا له والمناسب فوهبنا لها بالفاء وضمير
المؤنث لان الاية مبشرناها بالفاء وضمير المؤنث وانما اختصت المراة بالبشارة لان النساء اعظم سرورا بالولد ولانها لم يكن لها
ولد وكان لابراهيم ولد من غيرها وهو اسمعيل قوله مشائم ليسوا مصلحين الى اخره لم يذكر الزمخشري من هذا البيت الا
نصفه الاول محل الشاهد ولم يقع في خط المص كلمة مشائم بل وقع ليسوا مصلحين الى اخر البيت والبيت لابي الاحوص الرياحي
وبعده وكان بين لشؤم وناعب اسم فاعل من النعب وهو صياح الغراب وانما جعله الزمخشري من العطف على التوهم لاجل ما
ورد على جره بالعطف على اسحق وعلى نصبه بالعطف على محله قوله وقيل هو مجرور عطفا على باسحاق او منصوب عطفا
على محله الظاهر ان يقول عطفا على اسحق واو هنا للتنويع الاقوال لا للشك ولا للتخيير قوله ويرد الاول اي قول الاخفش
انه لا يجوز الفصل بين العاطف والمعطوف على المجرور وانما يعرض لرد الاول ولم يتعرض لرد الثاني بهم مما سبق من ان شرط
العطف على المحل امكان ظهوره في الفصيح والمحل الثاني لا يظهر في الفصيح قوله ويحتمل ان يكون مفعولا لاجله بطريق الاصالة
فان الوجه الاول مفعول لاجله لكن بطريق التبعية قوله واما المنصوب فعلى انكرا قد بعضهم ودوا لو تدهن فيدهنوا
على معنى ودوا ان تدهن هذا وجه في الاية متقدم ولو وجه اخر وهو جعل فيدهنوا منصوبا بان مضمرة والمصدر المسبوك منها
ومن صلتها معطوفا على المصدر المسبوك من لو تدهن بناء على ان لو المصدرية وفي البحر وقال هارون في بعض المصاحف
فيدهنوا قوله فان جزاء لعل يقرن بان كثيرا نحو فلعل بعضكم ان يكون الحن بحجته من بعض هذا مثل الجرد اثر ان تجعل لعل بان
قوله وليس هنا دفع ببعض هذا صدر بيت تقدم وفيما وقع في بعض النسخ هنا وقلنا ولبس بالواو وفي بعضها
للبس باللام بدل الواو قوله ومع هذين الاحتمالين فيه نظر قول الكوفي هكذا وقع فيما رايناه من النسخ والاولى فيه فيه ذكر
المص في الجهة الرابعة في المثال الرابع ان فاطلع يجوز ان يكون جوابا باللام وهو ابن لعلهم جا قوله على تقدير ليبشركم وليذيقكم
حمل مبشرات على مبشركم وهو معنى مركب وعطف عليه ليذيقكم قوله ويحتمل ان التقدير وليذيقكم وليكون كذا وكذا
اي ولتجري الفلك بامره ولتبتغوا من فضله ولعلكم تشكرون ارسلها فلا يكون عطفا على التوهم قوله ولم تقرأ فتمنى
هو بفتح المثناة الفوقية يعني اما المثال الاخر لما القطع فيه واضح قوله عرانا لو ابانا يقين الى اخره اليقين هنا في قوله اذا المعنى انه
لو بان باليقين صفة لمحذوف تقديره في الاول عن يقين وفي الثاني بالخبر اليقين وقوله لا نه يصير منفيا على حدته كالاول اذا جزم
ومنفيا على الجمع اذا انتصب كلمة ان الاولى متعلقة بيصير منفيا والثانية متعلقة به تبعا واراد بالجمع ما يقابل على حدته وسقط
ما قيل ان نفي الجمع يكون مع الواو واما الفاء فيكون معها اما نفيهما او نفي الثاني وكلاهما غير مراد قوله واما اجازتهم ذلك
في المثال السابق فمشكلة لان الحديث لا يكون مع عدم الاتيان لا شارة بين الثاني للقطع وكون ما بعد الفاء موجبا والمثال السابق
هو ما تاتينا فتحدثنا قوله وقد توجه قولهم بان يكون معناه ما تاتينا في المستقبل فكيف تحدثنا الان قال الرضي ولا يجوز ان

الاول نفط لان الحديث الذي يكون بعد الاتيان لا يكون من دون الاتيان بل ان جعلت ما بعد الفاء على القطع والاستيناف لا
معطوفا على الفعل الاول جاز هذا المعنى ويكون المراد فانا نأتينا فانت تحدثنا بما تحدث به الجاهل بحالنا قوله وقرئ بالنصب
ولا يؤذن لهم فيعتذرون وقد كان النصب ممكنا مثله في فتموتوا لكن عدل عنه لتناسب الفواصل هذا كلام ابن عطية
الا ان عبارته ولم ينصب في جواب النفي لتشابه رؤس الاي والوجهان جائزان واعترض عليه ابو حيان فقال ظاهر كلامه استواء
الرفع والنصب وان معناهما واحد وليس كذلك لان الواقع لا يكون مسببا بل صريح العطف والسبب يكون متسببا فتقرر المغايرة
فيعتذرون عطفا على يؤذن ليدل على نفي الاذن والاعتذار عقيبه مط ولو جعل جوابا لدل على ان عدم اعتذارهم لعدم
الاذن فاوهم ذلك ان لهم عذرا لكن لم يؤذن لهم فيه قوله فلا يتاتى العذر منهم بعد ذلك يعني بعد نفي الاذن لهم
في الاعتذار ونهيهم في ذلك اليوم عن الاعتذار اما الاول فلان الاعتذار بالاول بالكلام ولا تكلم نفس في ذلك اليوم الا
باذنه واما في الثاني فلان ما نهي العبد في ذلك اليوم عنه لا يقع منه فسقط ما قيل انه لا منافاة بين نفي الاذن في الاعتذار
ولا بين النهي عن الاعتذار وبين وقوع الاعتذار قوله وزعم ابن مالك بدر الدين انه مستانف مقدرتم يعتذرون وهو
سائغ على مذهب الجماعة هكذا وقع في كثير من النسخ وهو على ما ينبغي وكانه سقط من الناسخ كلمة غير ويقع في بعض النسخ وهو مشكل
على مذهب الجماعة وذلك الظاهر لان مذهبهم نفي الاذن ونفي الاعتذار ومقتضى ما قال ابن مالك ثبوت الاعتذار قوله
ولعل الاستيناف يحمل ثبوت الاعتذار مع مجيء لا تعتذروا اليوم على اختلاف المواقف اللائق لصحة متعلقه يحمل وفي
الكشاف عطف الخبر على الانشاء وبالعكس في سورة هود فان قلت كيف توفيق بين هذا يعني قوله تعالى يوم ياتي لا تكلم نفس الا باذنه
وبين قوله يوم تاتي كل نفس تجادل عن نفسها قلت ذلك يوم طويل له مواقف ففي بعضها يجادلون عن انفسهم وفي بعضها يكفون عن
الكلام وفي بعضها تختم على افواههم وتكلم ايديهم وفي الشرح ظاهر كلام المص يشعر بان هذا القول مرجح عند ابن الحاجب والواقع
خلاف ذلك لانه قال في الايضاح ويجوز ان يكون مستانفا فيكون المعنى انهم يعتذرون ويكون ذلك في موقف اخر لان المواقف
متعددة ولكنه ضعيف فالاولى ان لا يحمل عليه في هذا الموضع لسياقه بعد قوله ولا يؤذن لهم وان ثبت انهم يعتذرون في
مواقف اخر تنبيه لا تاكل سمكا وتشرب لبنا ان جزمت فالعطف على اللفظ والنهي عن كل منهما في الشرح ولي فيه نظر اذ لا موجب لتعين
ان يكون النهي عن كل واحد منهما على كل حال ولا مانع من ان يكون المراد النهي عن الجمع بينهما كما قالوا اذا قلت ما جاءني زيد وعمرو
احتمل ان المراد نفي كل منهما على كل حال وان يكون المراد نفي اجتماعهما في وقت المجيء فاذا جيء بلا صار الكلام نصا في المعنى الاول وقد
يرتفع هذا النظر بان معنى قولهم والنهي عن كل واحد منهما اي ظاهرا فلا ينافي ذلك احتمال النهي عن الجمع بينهما عطف الخبر
على الانشاء او بالعكس قوله منعه البيانيون هذا هو المشهور بين الجمهور وقال السيد في حاشية المطول ان منع البيانيين
انما هو في الجمل التي لا محل لها من الاعراب نص عليه العلامة يعني صاحب الكشاف في سورة نوح ومثل بقولك قال زيد نودي
للصلوة وصل في المسجد وكقال النحية فاطمة على جوازه قوله تعالى وقالوا حسبنا الله وقالوا نعم الوكيل فان هذا قالوا من الحكاية
لا من المحكي اي قالوا حسبنا الله وقالوا نعم الوكيل وليس هذا الجواز مختصا بالجمل المحكية بعد القول اذ لا يشك من له مسكة في
حسن قولك زيد ابوه صالح وما احسنه وعمرو ابوه بخيل وما اجوده وقال الصلاق باب الوصل والفصل ويدل على جوازه انهم
قالوا ان الجملة الاولى اما ان يكون لها محل من الاعراب او لا وعلى الاول ان قصد تشريك الثانية للاولى في حكم ذلك الاعراب عطفت
عليها كالمفرد وذكروا ان شرط كون هذا العطف بالواو مقبولا ان يكون بين الجملتين جهة جامعة على قياس العطف بين المفردين
فقد جعلوا الجمل التي لها محل من الاعراب في حكم المفردات اكتفوا بالجهة الجامعة ولم يكتفوا في هذا القسم الى الاختلاف خبرا وانشاء بناء على

ظهور

ظهور فائدة العطف بالواو في التشريك المذكور وانما اعتبروا ذلك الخلاف وحده في القسم الثاني وهو ان لا يكون للجملة الاولى محل
من الاعراب فلو كانت تلك الاحوال اعني ما يوجب كمال الانقطاع ونظايره جارية في القسمين لكان ذلك التقسيم وتخصيص اعتبار تلك
الاحوال بالقسم الثاني منافيا فان قلت اختلاف الجملتين خبرا وانشاء لفظا ومعنى او معنى فقط ان اوجب كمال الانقطاع بينهما اوجبه
مطلقا سواء كان للاولى محل من الاعراب ولا قلت الجمل التي لها محل منه واقعة موقع المفردات وليست النسب بين اجزائها مقصودة
بالذات فلا التفات الى اختلاف تلك النسب بالخبرية والانشائية خصوصا في الجملة المحكية بعد القول بل الجمل حينئذ في حكم
المفردات التي وقعت هي موقعها بخلاف ما لا محل لها فان نسبها مقصودة بذواتها فتعتبر احوالها العارضة لها انتهى قوله
واجازه الصفار وجماعة مستدلين بقوله تعالى وبشر الذين امنوا في سورة البقرة اي بعد قوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا
النار التي وقودها الناس والحجارة اعدت للكافرين وبشر المؤمنين في سورة الصف بعد قوله تعالى ذلك الفوز العظيم واخرى
تحبونها نصر من الله وفتح قريب في شرح التلخيص لبهاء الدين السبكي ان اهل هذا الفن يعني اهل البيان متفقون على منعه وظاهر
كلام كثير من النحاة جوازه ولا خلاف بين الفريقين لان من جوزه يجوز لغة ولا يجوز بلاغة انتهى وفي الشرح في غير هذا الموضع
فان قلت ما وجه استدلال الصفار وغيره باية البقرة مع انه لا اخبار فيها دائما هناك جملتان انشائيتان قلت ذلك مبني على
ما قدمناه من ان الانشاء لا يقبل التعليق باقيا على انشائيته فاذا وقع معلقا احتيج الى تاويله بما يكون خبرا في المعنى فكان
التقدير في الاية فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا كما انا نطالبكم بذلك فال الامر الى كون الجملة الشرطية في المعنى خبرا وقد
عطفت الثانية عليها وهي انشائية لفظا ومعنى هذا ما قالوه انتهى ولقائل ان يقول وجه الاستدلال باية البقرة تقدم اعدت
للكافرين وهو جملة خبرية على بشر قوله قال ابو حيان في البحر والاصح ان يكون وبشر جملة معطوفة على ما قبلها وان لم يتفق معاني
الجمل كما ذهب اليه سيبويه وقد استدل لذلك بقول الشاعر تناغي غزالا البيت وقول امرئ القيس وان شفائي عبرة ان سفحتها البيت
واجاز سيبويه جاءني زيد ومن ابوك العاقلان على ان يكون العاقلان خبر مبتدا مضمر قوله وان شفائي الخ هذا البيت
من معلقة امرئ القيس والعبرة بفتح المهملة وسكون الموحدة الدمع ومهراق مراق بزيادة الهاء على غير قياس والرسم الاثر والدارس
المنمحي والمعول مصدر ميمي او اسم مكان من عول الرجل اذا بكى رافعا صوته او اسم مفعول بحذف الصلة من عولت على فلان
اعتمدت عليه قوله تناغي غزالا في الصحاح والمراة تناغي الصبي اي تكلمه بما يعجبه ويسره والماق جمع موق وهو طرف
العين مما يلي الانف واللحاظ طرفها مما يلي الاذن ويجمع ايضا على الاماق وآماق مثل ابار وآبار كذا في الصحاح وفي القاموس
هو طرفها مما يلي الانف وهو مجرى الدمع من العين او مقدمها او مؤخرها والاثمد بكسر الهمزة والميم وسكون المثلثة بينهما واهمال
الدال الحجر يكتحل به قوله واستدل الصفار بهذا البيت وقوله والاشارة بهذا الى الذي مطلعه يناغي وانفرد بالاستدلال
بالذي مطلعه وقائله قوله واول ما اية البقرة فقال الزمخشري ليس المعتمد بالعطف الامر حتى يطلب له مشاكل بل المراد
عطف جملة ثواب المؤمنين على جملة عذاب الكافرين كقولك زيد يعاقب بالقيد وبشر عمرا بالاطلاق وجوز عطفه على فاتقوا قال
التفتازاني وحاصله عطف مجموع على مجموع لا باعتبار عطف شيء من هذا على عطف شيء من ذاك وقد يقع مثل هذا في المفردات
كما قيل في قوله تعالى هو الاول والاخر والظاهر والباطن ان الواو الوسطى لعطف مجموع الصفتين الاخريين على مجموع الاوليين ويجوز
ان يكون معطوفا على فاتقوا ووجه ربطه بالشرط المذكور لان تبشير المؤمنين ابشارة تترتب على عدم معارضة الكفرة العذاب والا لم
يكن معجزا فلا يثبت صدق النبي صلى ولا يكون تصديقه وسيلة قبل الثواب كانه قيل فان لم تاتوا بسورة مثله فقد ثبت
تصديقه فاتركوا العناد واتقوا النار ايها الكافرون وبشر المؤمنين بالجنات ايها النبي واعقبها التبشير ولما في الوجهين من البعد

سيما الثاني فانه ربطه بالشرط تكلف او عطف الامر المخاطب على الامر المخاطب الجزم من غير تصريح بالنداء مما سوغه النحاة وذهب صاحب المفتاح الى انه عطف على قل مرادا قبل يا ايها الناس كانه قيل قل كذا وكذا وبشر المؤمنين انتهى ثم الظاهر ان المص ذكر كلام الزمخشري للجواب عن احتجاج الخصم وبيانه بما قال السيد في حاشية المطول لفظ الجملة في عبارة الكشاف لم يرد به ما هو المقصود في هذه المباحث بل اريد معنى المجموع اي المعتمد بالعطف مجموع قصة بيّن بها ثواب المؤمنين على مجموع قصة بيّن بها عقاب الكافرين قال صاحب الكشاف اي ليس من باب عطف جملة على جملة الطلب مناسبة الثانية مع الاولى بل من باب ضم جمل مسوقة لغرض الى جمل اخرى مسوقة لاخر والمقصود بالعطف المجموع وشرط المناسبة بين الغرضين فكلما كانت اشد كان العطف احسن ولم يذكر السكاكي هذا القسم من العطف انتهى ثم قال السيد فان قلت ليس في قوله زيد معاقب بالقيد والاطلاق وبشر عمرا بالعفو والاطلاق عطف جمل مسوقة لغرض على جمل اخرى مسوقة لغرض اخر بل هناك جملتان مختلفتان خبرا وانشاء عطف احدهما على الاخرى قلت اراد بذلك المثال عطف قصة عمرو الدالة على حسن حاله على قصة زيد الدالة على حسن حاله ليوافق ما مثل به من الاية لكنه اقتصر من القصتين على ما يدل على العمدة فيهما ويفهم منه الباقي منهما فكانه قال زيد تعاقب بالقيد والاطلاق فما اسوء حاله وما اخزاه الى غير ذلك وبشر عمرا بالعفو والاطلاق فما احسن حاله وما اربحه **قوله** ومعناه هل فبشرهم فقالوا المعاندين بانه لا حظ لهم في الجنة بدليل انه نفيهم بطريق التعريض لانه عينه **قوله** تنزيلا للسبب منزلة المسبب لان الدال على التجارة التي هي الايمان سبب للايمان والايمان سبب الغفران فاقيم سبب الغفران وهو الدلالة مقام سبب الغفران وهو الايمان **قوله** لان المخالف الفاعلين لا يقدح هذا جواب عن قوله ولا يقدح في ذلك قولهم لان يؤمنون لا يتعين للخبر جواب عن قوله ولا يقال فتؤمنون انه تفسير التجارة اي ان تؤمنون لا يتعين للخبر بل يجوز ان يكون بمعنى الطلب وتحصيل الغرض على هذا التقدير **قوله** بان يكون معنى الكلام السابق اتجروا بتجارة تنجيكم من عذاب اليم انما احتاج الى هذا لان الجملة المفسرة تكون طلبية اذا كان المفسر جملة طلبية وكان مفردا يؤدي معنى جملة ويمكن ان يقال المراد بالتجارة ما يؤدي معنى جملة **قوله** وقال السكاكي الامران معطوفان على قل مقدرة قبل يا ايها يعني بالامرين الامر الذي في اية البقرة والامر الذي في اية الصف وتقديره في اية البقرة قل يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم الى اخر الاية وفي حاشية التفتازاني ولما فيه من البعد من جهة اشتمال الكلام السابق على قوله وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا وهو لا يصلح مقولا للنبي عم الا بتكلف وجوه ان يكون مسوقا على طريق كلام الامر ويكون المقصود ذكره بعبارة تليق بحاله قيل ان كنتم في ريب مما نزل الله على ذهب بعضهم على انه عطف على قل مرادا قبل فان لم تفعلوا ادعى محمدا فهو في مقابل البشارة فانذر الكافرين وبشر المؤمنين انتهى **قوله** مثلها في هل يهلك الا القوم الظالمون هكذا وقع في بعض النسخ ولعل الصواب في بعضها هل بالفاء وليس بصواب لان ابن فهل في الاحقاف وهي فهل يهلك الا القوم الفاسقون **قوله** اذا قد اسند لا يدلك الظاهر ان الاشارة الى قول الشاعر وقايله هولان البيت ويرد عليه ان المسند اليه انما هو الصفار وحده وكيف قال استدلا والصواب ان الاشارة الى هذا البيت الذي مطلعه تناعى دار الفهيه اسند لا الى الصفار والمشارك لمن الاستدلال بالذي مطلعه بناعى **قوله** دكمل ما نبت يتوقف على النظر فيما قبله من الابيات هذا يقع في بعض النسخ وهو معطوف على هذه جولان نقص بعضها وامار لكل ما نبت وهو ظاهر **قوله** واما ما نقله ابو حيان عن سيبويه فغلط في الشرح الذي نقل ابو حيان عن سيبويه اجازته ان يقول جاءني زيد وعمرو العاقلان ووجه الغلط الذي اشار اليه المص ان كلام سيبويه ظاهر في ان الفساد جاء من جهة وجود الوصف حيث ليس مراده الوصف الصناعي الذي هو تابع لانه ممتنع في المثال ضرورة اختلاف العاملين في الموصوفين وانما مراده الوصف المقطوع بوجهاي وجه الرفع ووجه النصب فحمل ابو حيان كلام الصفار

الصفار على النعت الصناعي واعتقادا ان لم يصح المسألة فقال اذا كان العاقلان خبر المبتدا محذوف جازت المسألة لفقد النعت المصطلح عليه وهذا غلط ظاهر فان سيبويه مصرح بامتناع المسألة مع وجود الوصف المقطوع وانما اراد الصفار انه اذا زال النعت المقطوع البتة والغرض فقد النعت الصناعي بان يقول عبد الله وهذا زيد كان التركيب جائزا لفقد ما بنا سيبويه عليه المنع فمنع جواز عطف الخبر على الانشاء وجواب ما ذكره المص من انه قد يكون للشيء ما نعان ويقتصر على احدهما لاقتضاء المقام لم

والثاني المنع مطلقا حكي عن ابن جني انه قال في قوله عاهما هكذا رايناه في النسخ بغير واو وقيل انه في الشرح الثالث المنع مطلقا حكي عن ابن جني وانه قال ابو حيان في بعض نسخ المغني في هذا المحل حكي عن ابن جني انه قال بدون واو وينبغي ان يكون ذلك تنبيها على ما اخذ هذا القول من كلام ابن جني على هذا البيت مع العطف المذكور فان قال هذا هو المراد ففيه نظر لجواز ان يكون معنى ما ذكره ابن جني من ان الضمير فاعل لا مبتدا ان ذلك هو الاولى نظرا الى غاية التناسب لانه ممنوع انتهى واول من قول ابن جني انه فاعل بحذوف وليس مبتدا لان ذلك لا يمكن سبيل الاولوية والتعدد بكسر القاف الناكل اسم فاعل من نقد نقلت السن بالكسر اذا تاكلت ومعنى البيت ان هذه المراة عوضها الله على ما تقرر وجهه بدل ما او في الكبر الى هذه الحالة **قوله** واضعف الثلاثة القول الثاني لمجيء هذا العطف كثيرا نحو قوله تعالى سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون وقولهم اقصر بهم وان قول الشافعي بحل اكل متروك التسمية مذهب الشافعي متروك التسمية عمدا كان التارك او نسيانا يحل اكله وهو قول الجمهور وابن عباس في رواية وابي عياض وابي رافع وعطاء وابن المسيب والحسن وجابر وعكرمة وطاوس والنخعي وقتادة وربيعة ومالك في رواية وذهب ابو حنيفة واصحابه وسفيان الثوري الى ان التارك ان كان عمدا لا يؤكل وان كان نسيانا يؤكل وهو قول مجاهد وطاوس ايضا وابن شهاب وابن جبير وعطاء وابي الحسن بن يحيى والحسن بن صالح واسحق ومالك في رواية واحمد في رواية وابو القاسم وعيسى واصبغ واختاره النحاس وقال الابتهج ناسيا اذا كان ناسيا وذهب اشهب والطبري الى ان تارك التسمية عمدا ان كان مستخفا فلا يؤكل والا يؤكل وظاهر الاية تحريم ما لم يذكر اسم الله عليه عمدا كان الترك او نسيانا وبه قال ابن عباس وابن عمر وعبد الله بن عياش بن ربيعة وعبد الله بن يزيد الخطمي وابن سيرين والشعبي ونافع وابو ثور وداود واحمد في رواية ثم قوله انه لفسق قال الحسن لكفر قال الكرماني به يدفع الاستدلال وقال ابن الحصيص والضمير انه عائد على الاكل ويجوز الحوفي ان يعود على ما وجوز ابن عطية ان يعود على المصدر المفهوم من لم يذكر يعني ترك الذكر وفي البحر وهذه الجملة لا موضع لها من الاعراب وتضمنت معنى التعليل كانه قيل لفسقه **قوله** فيلزم ان يكون الحال فيكون جملة الحال مقيدة للنهي في حاشية التفتازاني واعترض بان التاكيدان واللام يبعد كون الجملة حالية لانه انما يحسن فيما قصد الاعلام بتحقيقه البتة **قوله** وانه على منكر تحقيقا او تقديرا على ما بين في علم المعاني والحال الواقع من الامر والنهي مبناه على التقدير كانه قيل لا تاكلوا منه وان كان فسقا فلا يخفى وانه لفسق بل هو فسق والجواب انه لما كان المراد بالفسق هاهنا الاهلال لغير الله كان التاكيد مناسبا كانه قيل لا تاكلوا منه اذا كان هذا النوع من الفسق هاهنا الاهلال لغير الله كان التاكيد مناسبا الذي الحكم به محقق والمشركون ينكرون انتهى واعترض بانه وان سلم كونها حالية فلا نسلم انها قيد للنهي بمعنى ان يكون النهي عن الاكل في هذه الحالة دون غيرها بل يكون اشارة الى المعنى الموجب للنهي عنه كما يقال لا تهن زيدا وهو اخوك ولا تؤذ فلانا وهو يحسن اليك ولا تشرب الخمر فهو حرام عليك ولا يكون قيد النهي لانه لا يكون له فائدة لان كونه منهيا عنه حال كونه فسقا معلوم لا حاجة الى بيانه **قوله** فالمعنى لا تاكلوا منه اذا سمي عليه غير الله في الشرح اعترض هذا ايضا بان ما قدره اخص مما لم يذكر الله عليه اذ الذي لم يذكر اسم الله عليه ينقسم الى ما اهل به لغير الله والى ما لا يهل به لاحد بان لم يذكر عليه اسم الله ولا اسم غيره وحمل الكلام على

اعم المحملين اولى لانه اعم فائدة فيخرج من ترك التسمية عمدا بعموم هذا ولا يعني التحريم بما اهل به لغير الله وانواع ما قدمه وان كان اخص من
مطلق ما لم يذكر اسم الله عليه لكونه مساويا لما لم يذكر الله عليه المقيد بكونه فسقا اهل به لغير الله كما هو المراد والمفروض ثم في الشرح
وايضا فالتحريم انما كان للاعراض عن تسمية الخالق الرازق والاخلال بتعظيمه لانه مناسب وهو معنى عام يشمل ترك التسمية عمدا
والمهل به لغير الله وهذا اولى من ان يجعل المناسب تسمية غير الله لانها كالاشراك اذ هذا مناسب خاص ببعض الصور والاول
عام مشترك بين الصور وكانت الحكم اليه اولى من اضافته الى المناسب الخاص **العطف على معمولي عاملين** **قوله**
ذلهم على عاملين فيه تجوز يعني بحذف المضاف قال الرضي يعني توهم العطف على عاملين ان يعطف بحرف واحد معمولين
مختلفين على معمولي عاملين نحو ان زيدا ضارب عمرا وبكرا خالدا فهذا عطف على متفقي الاعراب على معمولي عاملين مختلفين ونحو ان في الدار زيدا ضارب
غلامه وبكرا اخوه عطف مختلفي الاعراب ولا يعطف المعمولان على عاملين على معمولي عاملين بهذا القول منهم على حذف المضاف
ولان فيه تعادل المتعاطفان قيل فيه عبارته تسامح لان الذي فيه ليس بتعادل المتعاطفان وانما هو تناسبهما ولانه لا يقال للمعطوف
مع المعطوف عليه متعاطفان لان وضع الفاعل على نسبة الفعل المشتركين فيه ولا شركة للمعطوف عليه مع المعطوف في نسبة
فعل العطف **قوله** قراءة الاخوان بالنصب هما حمزة والكسائي وقراءهما ايضا يعقوب **قوله** وقد استدل بالقراءتين
في ايات الثلثة فيه بحث لان الثانية لا تدل في قراءتها اما النصب فلكونه يعطف ايات على اسم ان وعطف في خلقكم على خبرها وهو
عطف معمولين على معمولي عاملين مختلفين واما الرفع فلاحتماله ان يكون ايات مبتدأ وفي خلقكم خبره والجملة عطفا على جزءها
يكون العامل في ايات الابتداء وفي خلقكم ان ويكون مما نحن فيه **قوله** اما الرفع فعلى نيابة الواو مناب الابتداء وفي واما
النصب فعلى نيابتها مناب ان وفي وهذا مبني على ان حرف العطف عامل في المعطوف لنيابته مناب العامل في المعطوف عليه وهو غير
المختار قال صاحب الكشاف واما ايات لقوم يعقلون فمن العطف على عاملين سواء نصبت او رفعت فالعاملان اذا نصبت هما ان
وفي اقيمت الواو مقامهما فعملت الجر في واختلاف الليل والنهار والنصب في ايات واذا رفعت فالعاملان الابتداء وفي عملت الرفع في
ايات والجر في واختلاف الليل واعترض عليه ابو حيان بان نسبة عمل الجر والنصب والجر والرفع للواو ليس بصحيح لان الصحيح من المذاهب ان
حرف العطف لا يعمل وان العمل للعامل في المعطوف عليه انتهى واول بان عبارة الكشاف تسامح اخر وهو ذكر الواو في قوله فعملت الجر
في واختلاف وفي قوله والجر في واختلاف والظاهر اسقاطهما وان يقول في اختلاف **قوله** يعني اذا عطف على اذا المنصوبة باقسم
والمخفوضات عطف على الشمس اشار بهذا الى ان العاطف على معمولي عاملين مختلفين في هذه الاية على تقدير ان الواوين فيهما عاطفة
الاولى للعطف انما هو بالنسبة الى اذا الثانية والثالثة لان اذا الاولى ليست معطوفة على معمول قبلها وكذلك العطف على معمولي
عاملين مختلفين في قوله تعالى فلا اقسم بالخنس الجوار الكنس والليل اذا عسعس والصبح اذا تنفس انما هو في الواو الثانية **قوله**
ثم اعترض عليه بقوله تعالى فلا اقسم بالخنس الجوار الكنس والليل اذا عسعس والصبح اذا تنفس فان الجار ههنا لما لم يصرح معه بفعل
القسم فلانه نزلة الناصبة الخافضة فقد اسلفنا في اخر الكلام على ان كلام الرضي والتقدير وعظمة الليل اذا يغشى على نحو
هذه الحالة وانه فيه مضاف بعد الواو وهو العامل في مدخول الواو في الظرف فيكون العطف على معمولي عامل واحد **قوله**
المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظا ورتبة قال الرضي فان قلت فاي شيء الحامل لهم على عود الضمير على لفظه
وضعه متأخرا مفسرا عنه قلت قصد التفخيم والتعظيم في مثل ذلك ذكر المفسر بان يذكر اولا شيئا مبهما حتى تتشوف نفس السامع
على العثور على المراد به ثم يفسره فيكون اوقع في النفس وايضا يكون ذلك المفسر مذكورا مرتين بالاجمال اولا والتفصيل ثانيا فيكون
اكد فان قلت فهذا الضمير الذي هذا حاله بقي على وضعه معرفا ام يصير نكرة لعدم شرط التعريف يعني تقدم المفسر قلنا الذي اراه انه

نكرة كما يجيء في باب المعرفة وعند النحاة يبقى معرفا لكن تعريفه انقص مما كان في الاول لان التفسير يحصل بعد ذكره مبهما فيتطول الوصول
الى التفسير الذي فيه الابهام الذي في النكرات ولهذا جاز دخول رب عليه مع اختصاصها بالنكرات وانما حكموا ابقائه على
وضعه من التعريف لانه حصل جبران ما فاته بذكر المفسر بعده بلا فصل فهو كالمضاف الذي يكتسي التعريف من المضاف اليه **قوله**
ولا يفسره الا بالتمييز نحو نعم رجلا زيد وبئس رجلا عمرو ويجب تأخير التمييز عن نعم وبئس واما تأخيره عن المخصوص نحو نعم زيد رجلا فذهب
سيبويه والبصريون الى منعه وذهب الكوفيون الى جوازه الا الفراء فانه عنده قبيح **قوله** ويلحق بهما فعل الذي يراد به المدح والذم
نحو ساء مثلا القوم وكبرت كلمة فعل الذي يراد به المدح او الذم قد يكون بناؤه من فعل بضم العين وقد يكون من فعل بكسرها وقد
يكون من فعل بفتحها نحو حسن الرجل زيد وعلم الرجل زيد ومعنى الحاق هذا النوع بنعم وبئس ان يثبت له من الاحكام ما ثبت لنعم
وبئس واصلها سوء بضم الواو وقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقرئ كبرت بسكون الباء الموحدة **قوله** وعن الفراء والكسائي
ان المخصوص هو الفاعل ولا ضمير في الفعل قد اختلفا بعد هذا الاتفاق فقال الكسائي ان النكرة المنصوبة حال وقال الفراء انها
تمييز منقول **قوله** ورده نعم رجلا كان زيد ولا يدخل الناسخ على الفاعل فان قيل كان في مثل هذا التركيب زائدة قلنا
الاصل عدم زيادتها **قوله** فقال الكسائي يحذف الفاعل لما قال والتحرز من الاضمار قبل الذكر وما نسبه اليه المصنف من
وهذا الذي ذكره المصنف عن الكسائي هو المشهور عنه وفي شرح الايضاح في باب الاستثناء حذف الفاعل لا يجوز عند احد من البصريين
ولا من الكوفيين وما حكاه البصريون عن الكسائي انه يجوز حذف الفاعل في قولك ضربني وضربت الزيدين باطل وهو عنده مضمر
مستتر في الفعل مفرد في الاحوال كلها انتهى **قوله** فقال الفراء بضم ويرجع عن المصنف في شرح التسهيل لابن مالك انه يجيز اعمال الاول والمشهور
عن الفراء في هذه المسألة جواز اعمال الاول مع اعمال الثاني ونقل عنه ابن مالك انه يجيز اعمال الاول في هذه المسألة شرط تأخير
التمييز فيقول ضربني وضربت قومك ام قومك الا اضمار قبل الذكر قبل النحاس ولم اقف على هذا النقل عن الفراء من غير كلام ابن مالك
وهو الثقة فيما ينقله انتهى وقد نقل ذلك ايضا بعض شارحي المغاربة ونقل عن الفراء ايضا انه يقصر مثل ضربني وضربت زيدا على السماع
حكاه في البسيط انتهى اما في شرح التسهيل قوله فان استوى العاملان في طلب الرفع وفي شرح الرضي والنقل الصحيح عن الفراء مثل هذا
اي ان الثاني ان طلب ايضا الفاعلية نحو ضربني واكرمني زيد جاز ان يعمل العاملين في التنازع فيكون الاسم الواحد فاعلا للفعلين لكن
اجتماع المؤثرين التامين على اثر واحد مدلول فساده في الاصول وهم يجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية قال ويجاز ان تأتي بفاعل
الاول ضميرا بعد التنازع نحو ضربني واكرمني زيد هو حيث جئت بالمنفصل لتعذر المتصل للزوم الاضمار قبل الذكر وان طلب الثاني
التنازع للمفعولية مع طلب الاول الفاعلية نحو ضربني واكرمت زيدا هو تعين عنده الاتيان بالضمير بعد التنازع كما رأيت كل
هذا احتراز لما لزم البصريين والكسائي من الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل انتهى **قوله** وفي كلام ابن مالك ايضا ضعف لامكان
وجه ثالث في المثالين لم يذكره وهو كون هي ضمير القصة في الشرح ظاهر عبارة الزمخشري ان حمل المثالين على كون المفسر فيهما جزءا متعين
ويكفي من جانب القادح في ذلك ابداء محتمل اخر كما صنع ابن مالك اما انه يلزمه ابداء جميع المحتملات في هذا المقام فلا لان الغرض
ابطال دعوى التعيين وهو حاصل بابداء بعض ما يحتمله اللفظ واول عبارة الزمخشري على ما نقل المصنف من ان المثالين من قبيل
الاية في كون المفسر هو الجزء ولا يخفى ان مراده بذلك الظهور دون القطع فلا يرد عليه احتمال الخلاف لظهور الشيء لا ينافي احتمال غيره
ولا نسلم ان الغرض ابطال دعوى التعيين في المثالين بل المراد صحة نظيره فيما ذكر في الشرح فان قلت سيقول المصنف بعد هذا انه لا ينبغي
الحمل عليه اذا امكن غيره ومن ثمة ضعف قول الزمخشري في انه يراكم انه ضمير الشان والاولى كونه ضمير الشيطان فكيف يتجه له
بعد ذلك تضعيف كلام ابن مالك بان الضمير في المثالين يحتمل لان يكون ضمير القصة وقد وافق على امكان غيره وهل هذا الا الزام

لابن مالك بان يفعل ما لا ينبغي له فعله وهو عن مظان القبول بمعزل قلت المراد ان ضمير الشأن والقصة لا ينبغي الحمل عليه اذا امكن غيره
مما لا يخالف القياس اما اذا كانت المحتملات كلها خارجة عن القياس فقد تساوت اقدامها في الحمل عليها فلا يختص به بعض دون
بعض ولا شك ان جعل الضمير في المثالين مفسرا بالجزاء بدلا منه مخالف للقياس لانه يلزم على كل منهما عود الضمير على المتأخر لفظا ورتبة
فاذا الاتفاق بين كلام المصنف في الموضعين ولقائل ان يقول ضمير الشأن والقصة مخالف للقياس من خمسة اوجه والوجهان اللذان
ذكرهما الزمخشري وابن مالك ليس فيهما مخالفة الضمير للقياس الا من وجه واحد فلهما مزية على ذلك فلعل هذا هو المأخذ لابن مالك
على الاقتصار عليهما والاعراض عن ذلك انتهى ما في الشرح واقول الزام المصنف هنا لابن مالك انما هو مكان كون الضمير للشأن لا باولوية
الحمل عليه وكلامه الذي سيقوله بعد انما هو اولوية الحمل على غيره اذا امكن فلا تنافي بين كلاميه في الموضعين قوله اسكران كان
المراغة اسم مكان من التمرغ وهو هنا لقب ام جرير الشاعر وقال في الصحاح لقب ام الاخطل اي يتمرغ عليها الرجال وقال غيره الجواب ابن السماء
والارض وقال ابو عمرو في قول طرفة ملا لك الجو فبيضي واصفري هو ما اتسع من الاودية والشاكر الذي يظهر الشكر وليس به قوله
والصواب ان كان فاين يعني حتى يقع سكران وابن المراغة قوله لا مرفوع جملة فعل جر صفة لمفرد واجاز الكوفيون اقام زيد
مرفوع على حذف المرفوع في الشرح هذا يقتضي ان الكوفيين قاطبة يجوزون حذف الفاعل وليس ذلك بالمعروف والمنقول ان
الكسائي منهم هو الذي يجيز حذفه وقد تقدم ان الفراء منهم لا يجيز حذف الفاعل في نحو ضربني واكرمت زيدا بل يوجب الاتيان به
مضمرا منفصلا مؤخرا عن الظاهر المتنازع فيه واقول اراد بالكوفيين معظمهم بقرينة ما ذكره مما تقدم عن الفراء قوله والثالث انه
لا يتبع بتابع فلا يؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه لم يذكر النعت لان عدم اتباعه بالنعت ظاهر لان الضمائر لا تنعت واراد بعطف
لا يعطف عليه ما يعم عطف البيان والنسق وفي الشرح اما كونه لا يؤكد فلانه اشد ابهاما من النكرات والنكرات لا تؤكد واما
كونه لا يبدل منه ولا يعطف عليه عطف بيان فلئلا يزول الابهام المقصود منه وانظر ما وجه كونه لا يبدل منه ولا يعطف عليه
عطف نسق واقول وجهه ان الجملة التي هي خبر ضمير الشأن لا تحتاج الى رابط لكونها نفسه فلو عطف عليه عطف نسق لشاركه المعطوف
في الاخبار عنه بالجملة ولزم خلو خبر المعطوف عليه من رابط وهو ممنوع قوله واذا تقرر هذا علم انه لا ينبغي الحمل عليه اذا امكن
غيره يعني بل الاولى الحمل على غيره يدل على ان هذا مراده قوله والاولى كونه ضمير الشيطان وقوله والاولى الحمل فيعاد عليه غيره اذا امكن وفي
الشرح ذكر المصنف في الباب الخامس في النوع السادس من الجهة السادسة ما يقتضي جواز كون الضمير الذي هو اسم ان من قوله تعالى ان من يكتمها
فانه اثم قلبه ضمير الشأن مع امكان كونه عائدا على من انتهى واقول لا معارضة بين هذا وبين ما ذكره المصنف هنا لا يخفى ويؤيده انه
قوي وقبيله بالنصب ضمير الشأن لا يعطف عليه في الشرح لم يتعين تخريج النصب على ذلك بل يجوز كونه مفعولا معه اي يراكم مع قبيله وان
كان العطف ارجح واقول انما لم يذكر المصنف هذا الوجه لرجحية العطف ثم للذي قرأ بالنصب هو اليزيدي وقبيل ابليس جنوده
ونوعه وذريته وهم عند اهل السنة اجسام لطيفة شريفة لها قوة التصور بصور الاجسام الكثيفة قال الزمخشري في الاية دليل
على ان الجن لا يرون ولا يظهرون للانس وان اظهارهم لانفسهم ليس في استطاعتهم وان زعم من يدعي رؤيتهم زور ومخرقة انتهى ورد
بانه لا دلالة في الاية لانه تعالى اثبت انهم يرونا من حيث لا نراهم بها وهي الجهة التي يكونون بها على اصل خلقتهم من الاجزاء اللطيفة ولو كان
المراد نفي رؤيتنا لهم على العموم لكان التركيب انه يراكم هو وقبيله وانتم لا ترونهم ورؤية بعض البشر لهم معلوم في الشريعة بالاخبار الصحاح
التي تفيد القطع لذلك كحديث ابي هريرة حين حفظ زكاة الصدقة وحديث العفريت الذي قال فيه رسول الله لولا دعوة اخي سليمان
لربطته بسارية وحديث خالد الحسن ابي بكر في الخلاصة الى العزى ذات قوله وقولكم هو يرفع معطوف على قول الزمخشري
قوله ودينه قول سيبويه الضمير بين بين مبنيا على الاولى ان يعود ويحمل الشاهد عن هذا الكلام قوله ان تقدير انك وقوله يرجع

على انك قوله الخامس ان يجر برب هذا خامس المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظا ورتبة قوله ربه فتية ما يورث اه فتية جمع
فتى وهو السخي الكريم ويجمع ايضا على فتيان وذا بأبي مشتر اونوك على ان مراده ان سبع سموات بدل وظاهر ينتهبه برب رجلا يا باه
في الكشاف في سورة فصلت عند قوله ثم فقضاهن سبع سموات ما يعين مراده هنا فانه قال هناك يجوز ان يرجع الضمير فيه الى
السماء على المعنى كما قال طايعين ونحوه اعجاز نخل خاوية ويجوز ان يكون ضميرا مبهما مفسرا بسبع سموات والفرق بين النصبين ان
احدهما على الحال والثاني على التمييز قوله وقوله فلا يلمه ان نام البائس هذا عجز بيت صدره فقد اصبحت في فري كوانسا دبا
اثبت البيت بكماله في بعض النسخ وقدم الكلام عليه فيما افترق فيه عطف البيان والبدل وقوله منصوب بالعطف على
مفعول حزجوا وهو قولهم قوله وقال سيبويه هو باضمار ادم وفي الشرح البائس هو الذي اشتدت حاجته بهذه اذن
صفة زهم فلا وجه لجعل الناصب المحذوف فعل ذم وانما المذكور ادم قوله وقولهم ما ما امراك وقاموا اخوتك و
قمن اخوتك ونحمل على التقديم والتأخير وقيل الالف والواو والنون احرف كالتاء في قامت هند وهو المختار وقوله مضروب
بالعطف على مفعول حزجوا وفي شرح الالفية لبدر الدين بن مالك ولا يجوز حمل جميع ما جاء من ذلك على الابدال والتقديم
والتأخير لان ائمة اللغة اتفقوا على ان قوما من العرب يجعلون الالف والواو والنون علامات التثنية والجمع فانهم يقولون ذلك على ان من العرب
من يلتزم مع تأخير الاسم الظاهر الالف في فعل الاثنين والواو في جمع المذكر والنون في جمع المؤنث فوجب ان يكون عند هؤلاء حروفا قد
لزمت للدلالة على التثنية والجمع كما لزمت التاء للدلالة على التأنيث لانها لو كانت اسماء للزم اما وجوب الابدال والتقديم والتأخير
واما اسناد الفعل مرتين وذلك باطل لا يقول به احد قوله وابو عبد الله الطوال هو بضم الطاء المهملة وتخفيف الواو وانما جاز
لشدة اقتضاء الفعل للمفعول كالفاعل قوله ولو ان مجدا اخلد الدهر واحدا ومطعم بكسر العين هو علم على رجل قوله كسا حلمه
اه الحلم الاناة والسودد السيادة والندى الجود والذرى بضم الذال المعجمة جمع ذروة بالضم والكسر وهي اعلى الشيء قوله
ويمتنع بالاجماع نحو صاحبها في الدار لاتصال الضمير بغير الفاعل ونحو ضرب غلامها عبد هند لتقييده بغير المفعول لما اشتمل قوله السابع ان
يكون متصلا بفاعل مقدم ومفسره مفعول به مؤخر على تقدير احدهما اتصال الضمير بالفاعل والآخر عوده على المفعول المؤخر لشاد
الى بيان ما دفع الاعتراض عنه بذينك القيدين قوله وقال الزمخشري لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا الاية في قراءة ابي عمرو
فلا تحسبنهم بالغيبة وضم آخر الفعل هكذا يقع في بعض النسخ ويقع في بعض اخرى قراءة بدون واو احترازا الغيبة وضم اخر الفعل يعني من
فلا تحسبنهم عن قراءة حمزة والكسائي بفتح تاء الخطاب في الفعلين وضم الباء الموحدة فيها وخرجت على وجهين احدهما ذكره ابن
عطية ان المفعول الاول الذين يفرحون والثاني محذوف للدلالة ما بعده وحسن تكرار الفعل لطول الكلام والثاني ذكره الزمخشري
ان احد المفعولين الذين يفرحون والثاني بمفازة فلا تحسبنهم توكيد واحترز به عن قراءة نافع وابن عامر ولا يحسبن بالغيبة
فلا تحسبنهم بالخطاب وفتح الباء الموحدة فيها وخرجت هذه القراءة على حذف مفعولي يحسبن للدلالة ما بعدهما عليهما ولا يجوز
على هذه القراءة ان يكون فلا تحسبنهم بدلا من لا يحسبن لاختلاف الفاعل واذا كان فلا تحسبنهم توكيدا فدخول الفاء انما يتجه
على انها زائدة وكذا اذا كان بدلا في غير هذه القراءة ورده ابو حيان باستلزامه عود الضمير على المؤخر لانه قد يضمره المحذوف فقط
على الذين يفرحون مع انه عائد اليه ومفسر به قال في البحر وقرأ ابن كثير وابو عمرو ولا يحسبن ولا يحسبنهم بالياء فيهما ورفع باء يحسبنهم على
اسناد يحسبن للذين وخرجت هذه القراءة على وجهين احدهما ما قاله ابو علي وهو ان لا يحسبن لم يقع على شيء والذين رفع
به وقال ابن عطية فيتجه القراءة بكون فلا يحسبنهم بدلا من الاول وقد تعدى الى المفعولين وهما الضمير وبمفازة فاستغنى بذلك
عن المفعولين كما استغنى في قوله باي كتاب ام باية سنة ترى حبهم عارا علي وتحسب اي وتحسب حبهم عارا على الوجه الثاني ما قاله

الزمخشري وهو ان يكون المفعول الاول محذوفا على لا يحسبنهم الذين يفرحون بمفازة يعني لا يحسبن انفسهم الذين يفرحون فائزين وقد لا يحسبنهم تأكيد
وتقدم لنا الرد على الزمخشري هناك وانما تقدم له عند قوله تعالى ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله امواتا وذلك انه قال وقرئ الجمهور
ولا تحسبن بالتاء اي ولا تحسبن ايها السامع وقال الزمخشري الخطاب لرسول الله صلى الله عليه وسلم او لكل احد وقرأ حميد بن قيس وهشام بخلاف
عنه بالياء اي ولا يحسبن هو اي حاسب وواحد قال ابن عطية وارى هذه القراءة بضم الياء فالمعنى فلا يحسبن الناس انتهى وقال
الزمخشري ويجوز ان يكون الذين قتلوا انفسهم امواتا فان قلت كيف جاز حذف المفعول الاول قلت هو في الاصل مبتدأ فحذف
كما حذف المبتدأ في قوله احياء والمعنى هم احياء لدلالة الكلام عليهما انتهى وما ذهب اليه من ان التقدير ولا يحسبنهم الذين قتلوا امواتا
لا يجوز لان فيه تقديم المضمر على مفسره وهو محصور في اماكن وهو باب رب بلا خلاف وباب نعم وبئس في نحو نعم رجلا زيد على مذهب
البصريين وفي باب التنازع على مذهب سيبويه في نحو ضربني وضربت الزيدين وفي الابدال وفي الثاني وباب الاهمال على خلاف فيه بين
البصريين في نحو مررت به زيد وزاد بعض اصحابنا ان يكون الظاهر المفسر خبرا للضمير وهذا الذي قدره الزمخشري ليس واحدا من هذه
الامور المذكورة الى هنا كلامه هنا وقع له نظير هذا في قول القائل مررت برجل ذاهبة فرسه مكسورا سرجها فقال تقديم الحال
هنا على عاملها وهو ذاهبة ممتنع لان فيه تقديم المضمر على مفسره يعني لفظا ورتبة اما لفظا فظاهر واما رتبة فلان فاعل الصفة
وهو فرسه رتبته التأخر عنها وقد تقدم الضمير المفسر به على الصفة فعاد الضمير على متأخر في الرتبة لكن لا بالنظر الى نفس الضمير وما عاد عليه
بل بالنظر الى كون ما عاد عليه الضمير فاعلا للصفة التي تقدم عليها الضمير وفاعل الصفة يجب تأخره عنها **قوله** ولا شك انه
لو قدم كان كقولك غلامه ضرب زيد هذا اعتراض على ابي حيان توجيهه انه لو صح ما ذكره لامتنع قولك غلامه ضرب زيد بنصب غلامه
وهو ممتنع بيان الملازمة ان هذه الصورة كالصورة التي ذكرناها في انه عاد الضمير على متأخر في اللفظ وفي الرتبة لكن لا بالنظر الى نفس
الضمير وما عاد عليه بل بالنظر الى كون ما عاد عليه فاعلا للفعل الذي تقدم الضمير عليه وفاعل الفعل يجب تأخره عنه وقد فرق
بينهما بان اقتضاء الفعل المفعول به كالفاعل بخلاف الحال **قوله** ولو قدم يوجد نظير التركيب هذا جواب سؤال يرد على قوله فان الضمير
الان عائد على متقدم لفظا تقديره ان السؤال هو ان عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة لم يلزم من هذا التركيب بل انما لزم من تقدير تقديم
يوجد وتقرير الجواب ان الواقع في التركيب لان تأخر يوجد انما تحقق فيه في تركيب اخر غير هذا التركيب **قوله** ويلزم ان يمتنع ضرب زيدا
غلامه ان زيدا في رتبة التأخر لقائل ان يمنع كونه في رتبة التأخر بل هو في محله غايته انه محل غير اصلي **قوله** وقد استقر ورد
ذلك وفرق بينهما بما لا معول عليه في الشرح وهو التعريف الذي اشار المصنف الى تضعيفه هو ابو حيان قال الاستدلال الدليل على ضمير اسم الشرط
يجب تأخره عنه نعود الضمير يلزم من ذلك اقتضاء جملة الشرط بجملة الدليل وجملة الشرط انما تقتضي جملة الاجزاء لا جملة دليله لانها ثبت
فعا مله فيها وجملة الدليل لا محل لها فيدل مع حالها لانها من حيث هي دليل لا تقتضيها فعل الشرط ومن حيث عود الضمير على اسم الشرط اقتضتها فلذا
وهذا بخلاف ضرب زيدا غلامه فانها جملة واحدة والفعل عامل في الفاعل والمفعول معا فلكل واحد منهما تقيض صاحبه وكذلك
جاز من ضرب غلامها عند بعضهم وامتنع من ضرب غلامها عبد هند هذا قرره الذي اعتمد عليه ولا يخفى انه ضعيف كما اشار اليه المصنف

شرح حال الضمير المسمى فصلا وعمادا **قوله** احدها كونه مبتدأ في الحال يعني في حال التكلم او في الاصل
بان يدخل عليه حال التكلم ناسخ من نواسخ الابتداء **قوله** واجاز الاخفش وقوعه بين الحال وصاحبها في اعراب المفاعيل
المجزي الكسائي في البحر وقد اجاز ذلك بعضهم وقوله وجعل منه هؤلاء بناتي هن اطهر لكم فيمن نصب اطهر وحكى ابو عمرو من قرأ بذلك قال الرضي
وروي عن محمد بن مروان وهو احد قراء المدينة هؤلاء بناتي هن اطهر لكم بالنصب وكذا روي عن سعيد بن جبير قال ابو عمرو بن العلاء احتبى ابن
مروان في لحنه يعني في ايقاع الفصل بين الحال وصاحبها وقال ابو حيان وقرأ الحسن وزيد بن علي وعيسى بن عمر وسعيد بن جبير ومحمد بن

مروان

مروان اطهر بالنصب وخرجت هذه القراءة عن مروان بن الحكم وقال سيبويه لحن **قوله** وبهما نظرا اما الاول فلان تثنية جامد غير مأول
بالمشتق فلا يتحمل ضميرا عند البصريين الضمير المجرد ربما يفضي الى كون هي تأكيدا او كونه مبتدأ خبره لكم في الشرح لا نم انه جامد محض لانه في
معنى مولودات فيكون في معنى المشتق فيتحمل الضمير وانما قال عند البصريين لان الكوفيين يرون ان الجامد الذي لا يؤول
بمشتق يتحمل الضمير نقله بدر الدين ابن مالك في شرح الالفية ونقله غيره ايضا وانما نقل في التسهيل عن الكسائي والاقرب
ند عوا الى نادية بالمشتق فلا يؤول به فلا يتحمل ضميرا واعلم ان التخريج الاول ذكره ابن عصفور في شرح المقرب وعبارته هن توكيد للضمير
المستكن في بناتي على ان بناتي في معنى المشتق فيتحمل الضمير قال ويدل عليه قولهم مررت بنساء بنات لعمرو فوصفوا به **قوله** واما
الثاني فلان الحال لا تتقدم على عاملها الظرف عند اكثرهم وفي الشرح القراءة المخرجة على ذلك شاذة فاي حرج على تخريجها على قول غير
الاكثرين بكثرة القائلين بحكم موجبة لاطراح قول الاقلين بحيث لا يلتفت اليه ولا يخرج تركيب عليه ولعدم تجويز التركيب لذلك واسعا
وفي اعراب السفاقسي وهو مبتدأ ولكم خبره واطهر حال والعامل فيها من معنى التوكيد تكرر المعنى وقيل لكم بما فيه من معنى الاستقرار
واجاز الزمخشري ان ينصب هؤلاء بفعل مضمر اي خذوا هؤلاء وهن فصل واطهر حال والعامل فيه الفعل المضمر **قوله** وكونه معرفة
او كالمعرفة في انه لا يقبل ال كما تقدم في خبر افعل قال الرضي واجاز الجزولي وقوعه بين افعل التفضيل نحو خير من زيد هو افضل
من عمرو وجوزه بعضهم ووقوعه قبل مثلك وغيرك نحو ما رأيت زيدا هو مثلك وهو غيرك وكذا جوزه نحو رأيت مثلك هو مثل زيد لكون
نحو مثلك وغيرك في صورة المعرفة وامتناع دخول اللام عليهما وكذا جوز بعضهم وقوعه قبل المضاف الى المعرفة نحو اني انا اخوك وجوز
بعضهم وقوعه قبل العلم نحو اني انا زيد والحق ان كل هذا دعاوي لم يثبت صحتها ببينة من قرآن او كلام موثوق به ونحو قوله اني انا
زيد اخوك ليس الا محتمل ان يكون انا مبتدأ ما بعده خبر **قوله** والجملة خبر ان بل لو ثبت في كلام يصح الاستدلال به نحو ما احلف
احدا هو خير منك وكان خير من زيد هو افضل من عمرو ورأيت زيدا هو مثلك وغيرك وكان مثلك هو مثل زيد وكنت انا
اخاك ولمنتك انت زيدا ونصب ما بعد صيغة الضمير المذكور في ذلك لحكمنا بكونها فصلا ولا يثبت ذلك بمجرد القياس والغاء
الضمير ليس بامر هين فيقتصر على موضع السماع ولم يثبت الا بين معرفتين ثانيتهما ذات اللام او بين معرفة ونكرة وهي افعل التفضيل كما ذكر
سيبويه **قوله** وخالفه في ذلك الجرجاني فالحق المضارع بالاسم لتشابههما وجعل منه نحو انه هو يبدئ ويعيد وهو عند غيره
تأكيد او مبتدأ قال الرضي واجاز المازني وقوعه قبل المضارع لمشابهته الاسم وامتناع دخول اللام عليه فشابه الاسم المعرفة قال
ولا يجوز زيد هو قال لان الماضي لا يشابه الاسم حتى يقال فيه كان الماضي لم امتنع دخول اللام عليه وهذا الذي قاله ايضا دعوى بلا
حجة وقوله ثم ومكر اولئك هو يبور ليس بقاطع كونه فصلا لجواز كونه مبتدأ ما بعده خبره وقوله لا يجوز زيد هو قال البستي لقوله تعالى
وانه هو اضحك وابكى وانه هو امات واحيا **قوله** فقال في شرح الايضاح لا فرق بين ما شابه الفعل العارض كافعل من والمضاف كمثلك
العارض هنا وقوع من بعد افعل والاضافة في الجامد **قوله** ومثله بقولك زيد هو يقوم ورد بانه معرفة لقائل ان يقول انما مثل
به لمجرد ما امتنع فيه ال العارض قوله وقد يقال انه يلزمه اجازة ذلك اي ان ابن الخباز يلزمه اجازة الفصل قبل المعارض لانه
قال ال ولدانه وامتناع ال في الماضي لذاته **قوله** واما الثالث فلم يدعه احد من الناس يعني بالثالث حلول زيد هي الذي بدل عليه
قوله وانه خلق الزوجين **قوله** وقد يستدل لقول الجرجاني بقوله تعالى ويرى الذين اوتوا العلم الذي انزل اليك من ربك
هو الحق ويهدي فعطف يهدي على الحق الواقع خبرا بعد الفصل في الشرح وانما قال وقد يستدل لان هذا ليس بقاطع اذ يمكن ان
يقال لا نسلم انه معطوف على الخبر بل هو معمول لمحذوف اي وهو يهدي فيكون من باب عطف الجمل سلمنا ولكن لا نم ان وقوعه
معطوفا على الخبر كوقوعه هو خبرا اذ الثواني يغتفر فيها ما لا يغتفر في الاوائل **قوله** احدها ان يكون بصيغة المرفوع قال الرضي و
جيء بصيغة ضمير المرفوع منفصل مطابق للمبتدأ ليكون في صدره مبتدأ ثان ما بعده خبره والجملة خبر المبتدأ الاول فيتميز بهذا السبب

دو اللام عن النعت لان الضمير لا يوصف وليس مبتدا حقيقة اذ لو كان ذلك لم ينتصب ما بعده وهو ملت زيدا هو القائم قوله و
اما الثاني فلان الحال لا يتقدم على عاملها الظرف منذكره في الشرح القراءة الحجة على ذلك شاذة اي خرج على غير ظاهرها على الاكثر
ولبث كثرة القائلين بحكم موجه لاطراح قول الاولين بحيث لا يلتفت اليه ولا يخرج تركيب عليه ولقد عجز التركيب لذلك واسعاف في اعراب
السفاقسي وهو مبتدا ولكم خبره والطهر حال والعامل ما فيهن من معنى التوكيد بتكرير المعنى وقيل لكم بما فيه من معنى الاستقرار وانما
الزمخشري ان ينصب هو لا بفعل مضمر اي خذه او لا دعوى فصل والطهر حال والعامل فيه الفعل المضمر قوله وكونه معرفة اكثر
في الامثال كما تقدم من خبر او اقل قال الرضي واجاز الجزولي وقوعه بين افعل التفضيل نحو خير من زيد هو افضل من عمرو وجوز
بعضهم وقوعه قبل مثلك وغيرك نحو ما زيد قبل هو مثلك وهو غيرك وكذا جوز نحو زيد مثلك هو مثل زيد لكونه نحو مثلك
وغيرك في صورة المعرفة وامتناع دخول اللام عليهما وكذا جوز بعضهم وقوعه قبل المضاف الى المعرفة نحو اني انا اخوك وجوز بعضهم
وقوعه قبل العلم نحو اني انا زيد والحق ان كل هذا دعاوى لم يثبت صحتها ببينة من قران وكلام موثوق به ونحو قولهم كان زيد هو اخا عبس
الثاني ان يطابق ما قبله في الغيبة والخطاب والتكلم واما قول جرير الحطيئة كان بالابطاء يقع في بعض النسخ حذف الالف من
ابن وفي بعضه اثباتها في الشرح الذي يثبت في النسخ التي وقفت عليها من هذا الكتاب اثبات الف ابن وينبغي ان يكون جرير منونا
ولعل هذا من المصنف مبني على القول بان الالف انما تحذف من ابن اذا وقع صفة بين علمين ولم يكن الابن مضافا الجد بل الى الاب
الاقرب وكذا التنوين لا يحذف من العلم الا في هذه الصورة على هذا القول وسياتي الكلام فيه بما بعد انشاء الله والحطيئة ليس
ابا اقرب لجرير لان جريرا هو ابن عطية بن حذيفة وحذيفة هو الحطيئة لقب بذلك وفي القاموس في مادة حطف الحمري لقب حذيفة
جد جرير الشاعر وفي الصحاح والحطفي ابضا لقب عوف هو جد جرير بن عطية بن عوف انتهى وكان نون جرير مكونة بعد الالف وبون
ساكنة بمعنى كان قوله وانما هو تاكيد الفاعل بعونه ابن ابي قوله الاترى مصابي في المصاب مصدر هكذا يقع في بعض
النسخ والمصاب بالصاد المهملة وابا المرحد ويقع في بعضها المضاف بالضاد المعجمة والفا قوله اي تامل الاعجم تونث
في الشرح وهذا المعنى غير متعين لجواز ان تكون المراد كما قال الزمخشري وغيره بيرين عمرو ولا يكن لهم عندنا قدر ولا مقدار
ومثله في الاستعمال الشايع لا يقال فيهم لعلان من ناي لا يعبا به ولا يلتفت اليه وهو من قبيل الكناية وعليه فلا حذف في الاية
قوله وعلى ما قدمنا من تعدد الصفة لا يحتاج الاعتراض في الشرح الصفة التي اشار اليها انما يرد على جعل المصاب مصدرا
لا اسم مفعول وكلام ابن الحاجب فيما اذا كان المصاب اسم مفعول لا مصدرا ولك جعله مفعولا ثانيا ليرى والمفعول الاول هو
ابا ولولا ذلك لما صح بحسب الظاهر قلت والاعتراض الذي اشار اليه ابن الحاجب غير متجه مع الاعتراض عن تعدد الصفة وكذلك
لان مبناه على ان تكون مصابا باسم فاعل مفعول نكرة والواقع في البيت ليس هو نكرة بل هو معرف بال والحصر مستفاد من الترتيب كقولك
زيد الفاضل اي هو الفاضل لا غيره وكذا المعنى في البيت اي لا صفة اي المصاب بمعنى انه لا يرى المصاب الا اياي دون غيري
كانه لعظم مكانته عنده وشدة صداقته له يتلاشى عنده مصاب غيره صديقه فلا يرى غيره مصابا ولا يرى المصاب الا ايا
فالمعنى صحيح بجعله كما رايت بدون صفة بتقدير قوله ولهذا سمي فصلا لانه فصل بين الخبر والتابع قال الرضي سمي فصلا عند البصريين
قال المتاخرون لانه فصل بين كون ما بعده نعتا وكونه خبرا لانك اذا قلت زيد القائم جاز ان يكون بتوهم السامع كون القائم صفة
منتظر الخبر فجئت بالفصل لتعين كونه خبرا لا صفة وقال الخليل وسيبويه سمي فصلا لفصله الاسم الذي قبله عما بعده بدلالته على
انه ليس من تمامه بل هو خبره وقال المعنيان الى شيء واحد الا ان تقريرهما احسن من تقريبهما قوله وعمادا لانه يعتمد عليه معنى الكلام
قال الرضي والكوفيون يسمونه عمادا لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد في البيت الحافظ للسقف من السقوط قال ابن

الم

الحاجب في شرح المفصل وتسمية اهل البصرة اقرب الى الاصطلاح لان الشيء يسمى باسم معناه في اكثر الالفاظ ولما كان المعنى في هذه الالفاظ
الفصل كان تسميتها فصلا اولى من تسمية الكوفيين لها عمادا لنظر الى ان المتكلم او السامع او هما جميعا يعتمدان بها على الفصل بين الصفة
والخبر فسموها باسم ما بلازمها فيعود الى معناها فكانت تسمية البصريين اظهر قوله وذكر التابع اولى من ذكر اكثرهم الصفة
لوقوع الفصل في كنت انت الرقيب عليهم والضمائر لا توصف فقد بل ان يقول مراده وانه يفصل من اول الامر بين كون ما بعده صفة لا
وان كان هناك ما يمنع من كونه صفة فلا اعتراض عليهم في الشرح كان الصفة هنا مدعية لا تتميز هما من التوابع اذ لا يصلح في هذه
الانشي منها اليه اما عطف النسق والتوكيد فظاهر واما عطف البيان فلاشتقاق وشرط الجمود لان ما لا يوصف لا يعطف عليه
عطف بيان على الصحيح واما البدل فلانه لا يبدل الظاهر من ضمير حضور الا اذا كان بدل بعض او اشتمال او بدل كل مفيد للاحاطة
والكل هنا منتف فالاستناد الى هذه الابتنى ان التعبير بالتابع اولى من التعبير بالصفة لا يظهر لم وجه انتهى واقول بل يظهر لم وجه بناء
على ان المراد بالتابع اللغوي لا الاصطلاحي قوله والثاني معنوي وهو التوكيد ذكر جماعة اعترض عليه ابن الحاجب في اماليه
بانه لو كان تاكيدا لم يخل من ان يكون لفظيا او معنويا وكلاهما باطل اما الاول فلان اللفظي اعادة اللفظ بعينه مثل قام زيد او
معناه مثل قمت انت واما الثاني فلان المعنوي بالفاظ مخصوصة يحفظ ولا يقاس عليها وفي الشرح التاكيد الذي ردوه بين الامرين
هو الذي يذكره النحاة في باب التوابع وليس الكلام في الفصل بهذا المعنى وليت شعري ماذا يقول الشيخ في التاكيد بان واللام ونحو
ذلك ولعله اعتراض على من يقول ان الفصل توكيد للمسند اليه فيتجه اعتراضه ولكن الذي صرح به بعض المحققين انه تاكيد للحكم
لما فيه من زيادة الربط انتهى واقول كانه يريد ببعض المحققين التفتازاني فانه قال في حاشية الكشاف ذكر يعني صاحب الكشاف لضمير
الفصل ثلاث فوائد الاولى الدلالة على ان ما بعده خبر لا نعت لانه انما يتوسط بين المبتدا والخبر لا بين الموصوف والصفة وبهذا
الاعتبار سمي ضمير الفصل الثانية تاكيد الحكم لما فيه من زيادة الربط وما قيل انه لتاكيد المسند اليه لانه بمنزلة زيد نفسه العامل ليس
بشيء الثالثة افادة قصر المسند على المسند اليه بشهادة الاستعمال مثل ان الله هو الرزاق كنت انت الرقيب عليهم ونحو ذلك وهذا انما
يتم اذا ثبت القصر في مثل كان زيد هو افضل من عمرو مما الخبر فيه نكرة لا انتفاء تعريف الخبر بلام الجنس يفيده قصره على المبتدا وان
لم يكن هناك ضمير فصل مثل زيد الامير وعمرو الشجاع وتعريف المبتدا بلام الجنس يفيد قصره على الخبر وان كان مع الضمير الفصل نحو الكرم
هو التقوى اي لا كرم الا التقوى وفي المطول ثم التحقيق ان الفصل قد يكون للتخصيص اي قصر المسند على المسند اليه نحو زيد هو
افضل من عمرو وزيد هو يقاوم الاسد ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى ولم يعلموا ان الله هو يقبل التوبة عن عباده وهو للتخصيص
التاكيد وقد يكون لمجرد التاكيد اذا كان التخصيص حاصلا بدونه بان يكون في الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند اليه نحو ان
الله هو الرزاق اي لا رازق الا هو او قصر المسند اليه على المسند نحو الكرم هو التقوى والحسب هو المال اي لا كرم الا التقوى ولا
حسب الا المال قوله وبنوا عليه انه لا يجامع التاكيد اي على شيء واحد وهو بناء منهم على انه تاكيد للمسند اليه وقد تقدم ان التحقيق
خلافه سلمنا انه تاكيد للمسند اليه لكن ما المانع من اجتماعه مع تاكيد اخر وانت تقول جاء زيد نفسه عينه وجاء زيد نفسه ولا
حاجة لمن يعلل بكلمتين لمعنى واحد استماعا الى ما هو من العرب بجمعهم في تركيب واحد ولهذا تقول جاء القوم كلهم اجمعون
اكتعون ابصعون ابتعون من غير توقف على ورود السماع بها مجتمعة واقول ليس مما نحن فيه نظير جاء زيد نفسه عينه ولا جاء زيد
نفسه وانما هو نظير زيد نفسه زيد الفاضل لان التاكيد بضمير الفصل حد ها ولا من باب التاكيد اللفظي لان عدم تكرار المعنى
لو كد باعادة لفظه او تقويته لمرادفه ويمكن ان يكون مراد الشارح من التنظير بجاء زيد نفسه عينه وجاء زيد نفسه انما هو في
مجرد اجتماع تاكيدين قوله وايجاب ان فائدة المسند ثابتة للمسند اليه دون غيره في الشرح وسالت عن هذه بعض الاصحاب عن الحكمة

في المقربين بين شأن المؤمنين والكافرين في سورة البلد حين ترك من الفصل في حق الاولين فقيل اولئك اصحاب الميمنة واتى به في حق
الاخرين فقيل والذين كفروا باياتنا هم اصحاب المشأمة فتامله انتهى واقول الحكمة ان اسم الاشارة يؤتى به لتميز ما اريد به اكمل تمييز لصحة
احضاره في ذهن السامع بواسطة الاشارة حسا كقول ابن الرومي هذا ابو الصقر فردا في محاسنه واسم الاشارة البعيد يجعل ذريعة
الى تعظيم الشأن اليه القريب فيها بالى بعد درجته ورفعة محله كقوله تعالى حكاية عن امراة العزيز فذلكن الذي لمتنني فيه حيث
لم يقل فهذا وهو حاضر وفي تفسير البيضاوي اشارة الى السؤال وجوابه فانه قال وتواصوا بالصبر واوصى بعضهم بعضا بالصبر على
طاعة الله وتواصوا بالمرحمة بالرحمة على عباده او بموجبات رحمة الله اولئك اصحاب الميمنة اليمين او اليمن والذين كفروا باياتنا
بما نصباه دليلا على حق من كتاب وحجة او بالقران هم اصحاب المشأمة الشمال او الشوم ولتكرير ذكر المؤمنين باسم الاشارة والكفار با
لضمير شأن لا يخفى **قوله** ثم قال الكرمي هو اسم حرف فلا اشكال يعني انه لا محل له من الاعراب قال الرضي لما كان الغرض من الاتيان بما
تفصل رفع الالتباس الخبر الذي بعده بالصفة وهذا معنى الحرف اعني افادة المعنى في غيره صار حرفا وانخلع عنه لباس الاسمية فلزم
صيغة المعينة اي صيغة الضمير المرفوع وان يغير ما بعد عن الرفع الى النصب لان الحروف عديمة التصرف لكنه بقي فيه تصرف
واحد كان فيه حالة الاسمية اعني كونه مفردا ومثنى ومجموعا مذكرا ومؤنثا ومتكلما ومخاطبا وغائبا لعدم عراقته في الحرفية
ومثل كاف الخطاب في هذا التصرف لما تجرد عن معنى الاسمية ودخله مع الحرفية اي افادته في غيره وتلك الفائدة كون اسم الاشارة الذي
قبله مخاطبا به واحدا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا فانه صار حرفا مع بقاء التصرف الذي كان فيه **قوله** وقال الخليل اسم في الشرح يشكل
هذا من جهة ان الاسم الواقع في التركيب لا بد له من اعراب واقول ذكره في المغني هذا الاشكال بقوله ونظيره على هذا القول اسماء الافعال
فمن يراها غير معمولة لشيء وال الموصولة في الشرح ليس هذا برافع للاشكال بل هو توسيع الدائرة فان ما ورد على الاول يرد على هذا و
اقول معنى كلام المص انه هذا القول ليس بمستبعد فقد قيل بنظيره في مثل الشيئين **قوله** وال الموصولة في الشرح عند من يراها
اسما والتنظير بهذا فيه شيء فان ال الاسمية لما كانت في صورة الحرفية نقل اعرابها الى صلتها بطريق العارية كما في الا التي بمعنى غير واقول
قول المص وال الموصولة يعني به يعني عند من يراها غير معمولة لشيء **قوله** ثم قال الكسائي محله بحسب ما بعده في الشرح علله بعضهم بانه يقع ما بعده
كالشيء الواحد ولذا يدخل عليه لام الابتداء نحو ان كنت لانت الحليم وهذا القول مشكل ايضا لان الاولى اسما لم يتبع ما بعده في الاعراب **قوله**
وقال الفراء بحسب ما قبله في الشرح بشكل ويكون على هذا توكيدا لما قبله وهو مشكل لان المضمر لا يوكد به الظاهر وايضا فان اللام الداخلة
في خبر ان لا تدخل على تاكيد الاسم فلا يقال ان زيدا لنفسه كريم **قوله** ووهم ابو البقاء فاجاز في انك انت علام الغيوب التوكيد في
الشرح كان ابو البقاء اطلق القول بانه توكيد ولم يصرح بانه توكيد لنفس انت واحتمل انه يريد انه توكيد للضمير المستتر في انت وهو محتمل
صحيح كيف يحمل بالوهم عليه ولا ينبغي حمل الكلام على الفساد ما وجد سبيل الى حمله على الصحة روابط الجملة التي هي
خبر **قوله** اربعة متعلقة بروابط **قوله** كقراءة ابن عامر في سورة الحديد وكلا وعد الله الحسنى في
التسهيل الاجماع على منع حذف الضمير العائد على كل اذا كان مبتدأ ودعوى ان المنع مذهب البصريين ونص ابن عصفور على شذوذ قراءة
ابن عامر وقال ابن ابي الربيع ان ذلك جاء في المعرف قليل من الكلام كقراءة ابن عامر وحكى الصفار عن الكسائي والفراء اجازة ذلك **قوله**
وقول ابي النجم كله لم اصنع هذا البيت هو قد اصبحت ام الخيار تدعي على ذنبا كله لم اصنع وقد تقدم الكلام عليه في فصل كله
قوله في كلام المص مجرور بالعطف على قراءة ابن عامر **قوله** كما بينا في فصل كل هكذا يقع في غالب النسخ ويقع في بعضها لما بينا في فصل
لو وليس بصواب اذ لم يتقدم ذلك في فصل لو بل فصل كل والذي يبين في فصل كل ان نصب كل يقتضي دخولها في حيز النفي فيتوجه
النفي لما شغول لخاصة ويفيد ثبوت الفعل لبعض الافراد فيكون ابو النجم معترفا ببعض الذنب الذي ادعته ام الخيار عليه وهو خلاف
الارض

الارض وقول الجماعة هو ايضا مجرور بالعطف على قراءة ابن عامر **قوله** معطوفا بالعطف على مرفوعا **قوله** وقول المراة هو مجرور بالعطف
على محل جملة السمن منوان بدرهم وهذه المراة احدى النساء اللاتي اجتمعن وتعاقدن على ان يصفن ازواجهن وقصتهن في
صحيح البخاري وغيره تحدثهن بحديث ام زرع والارنب واحد الارانب قيل يطلق على الذكر والانثى وقيل انما يطلق على الانثى ويقال
للذكر هاخز ويجمعات على ارانب مرد والزرنب نبات ذكي الرائحة وقيل شجر طيب الرائحة **قوله** وقوله تعالى ولمن صبر هو بالجر عطف على
ايضا على محل السمن منوان بدرهم **قوله** سواء قدرنا اللام للابتداء اي اللام الداخلة على من صبر **قوله** اما على الاول فلان
الجملة خبرية بالاول كونه من موصولة وبالجملة جملة ان ذلك لمن عزم الامور **قوله** واما على الثاني فلانه لا بد في جواب اسم الشرط المرتفع
بالابتداء من ان يشتمل على ضميره في الشرح يريد بالثاني ان يكون اللام في ولمن صبر وغفر لام الابتداء ومن شرطية واذا كانت كذلك فالجملة
التي تعتبر فيها الضمير هي قوله تعالى ان ذلك لمن عزم الامور وهي اسمية فكيف يكون جوابا للشرط مع عدم اقترانها بالفاء والمص قد قال بإ
شعر هذا الكلام وقول ابي البقاء والخبر ان الجملة جواب الشرط مردود لانها اسمية وقولنا الفاء على اضمار الفاء مردود لاختصاص ذلك با
لشعر فما هذا الذي نقله المص وجوابه انه لم يجزم بان من شرطية كما جزم ابو البقاء والحوفي وانما قال ان قدر كونها شرطية فلا بد من تقدير الضمير
في الجواب ثم ابطل الجوابية بعدم الاقتران بالفاء ويلزم من ذلك ابطال كونها شرطية مع جعل اللام للابتداء فتامله انتهى واعلم
انما قال المص من تقديره منه في الاوجه الثلاثة انما هو ان كانت الاشارة بذلك الى مصدر صبر ومصدر غفر واما ان كانت الى من
وكانت جملة ان ذلك لمن عزم الامور خبر الاجوابا فالرابط اسم الاشارة ولا يحتاج الى تقدير منه بل الى تقدير مضاف اي ان ذلك
لمن ذوي عزم الامور **قوله** احدها ان يكون معطوفا بغير الواو واحترز بهذا القيد عما اذا كان معطوفا بالواو فان الضمير يكون
رابطا في حواشي التسهيل للمص وانما كان ذلك لان الواو لمطلق الجمع فالاسم ان معها او الاسماء بمنزلة اسم مثنى او مجموع فيه ضمير **قوله** والثانية
ان يعاد العامل نحو زيد قام عمرو وقام هو في حواشي التسهيل لان الواو ليست للجمع في الجمل بل في المفردات ولهذا منعوا الزيدان يقوم
ويقعد ولجاز ذا قائم وقاعد واما قول بعض المعربين واطنا بالفاء في هذا من سعته وهذا من عدة ان الجملتين صفة ثانية
لرجلين مردود **قوله** والثالثة ان يكون بدلا نحو حسن الجارية الجارية اعجبني هو هكذا يقع في بعض النسخ ويقع في بعضها حسن الجارية الجا
رية اعجبني هو **قوله** فان قدرته بيانا جاز باتفاق في الشرح هذا الاتفاق انما يتم لو ثبت ان العامل في عطف البيان هو العامل في
المتبوع او غيره من غير تفصيل او بتفصيل بين البدل وغيره الى غير ذلك مما حكوه من الاقوال فاذا كان من النحاة من يقول بان العامل في
التابع ليس هو العامل في المتبوع وانما هو عامل اخر مقدر سواء كان التابع عطف بيان او غيره لم يتأت من القول بجواز مثل المسألة
على تقدير كون التابع فيها بيانا على سبيل الاتفاق واقول انما حكي الاتفاق لان القول بان العامل في البيان مقدر من جنس الاول
قول لا يعتد به ولذا لم يحكه ابن مالك وحكاه الرضي عن بعضهم قال ابن مالك انما النعت والتوكيد وعطف البيان فيعمل العامل
فيها هو العامل في المتبوع ونسبه لسيبويه وقيل العامل فيها تبعيتها لما جرت عليه وهو مذهب الخليل والاخفش وقيل وسيبويه ذكره
المحققين وقال الرضي اما الصفة والتاكيد وعطف البيان ففيها ثلاثة اقوال قال سيبويه العامل فيها هو العامل في المتبوع وقال
الاخفش العامل فيها معنوي كما في الابتداء والخبر وهو كونها تابعة وقال بعضهم ان العامل الثاني مقدر من جنس الاول واما البدل
فالاخفش والرماني والفارسي واكثر المتاخرين على ان العامل في المبدل منه والمعطوف النسق ففيه ثلاثة اقوال قال سيبويه
العامل في المعطوف هو الاول بواسطة الحرف وقال الفارسي في الايضاح وابن جني في سر الصناعة ان العامل في الثاني مقدر من
جنس الاول وقال بعضهم العامل حرف العطف بالنيابة **قوله** وجملة ولباس التقوى ذلك خير في الشرح كان ذلك يمكن ان
يكون مبتدأ خبره خير والجملة خبر للباس التقوى ويمكن ان يكون بدلا او بيانا فالخبر مفرد لا جملة قلت والاحتمال الذي ابداه المص حق

ظاهر بحصه بعد ذلك بهذه الاية يقتضي ان الايتين اللتين تلاهما اولاهما قوله تعالى والذين كذبوا باياتنا واستكبروا عنها اولئك
اصحاب النار وقوله تعالى والذين امنوا وعملوا الصالحات لا نكلف نفسا الا وسعها اولئك اصحاب الجنة متعينان لما استشهد بها
عليه وليس كذلك بل احتمال البدل والبيان جار فيهما ايضا قوله واما الثالث فاعادة المبتدا بلفظه واكثر وقوع ذلك في
مقام التهويل والتفخيم عبارات الباب وضع الظاهر موضع المضمر للتفخيم والتعظيم جائز قياسا وفي غيره يجوز عند سيبويه في الشعر
ان يكون بلفظ الاول نحو زيد قام ابو طاهر كنية زيد قوله لا ارى الموت الى اخره يروى يسبق مكان يسبقه ويقال
نغص الله عليه العيش اي كدره قوله او مبهمه ومنهم يعني ومن بيانية لا تبعيضية لان الذين يمسكون بالكتاب
لا يكونون مصلحين حتى يكون المصلحون بعضهم قوله والخامس عموم يشمل المبتدا نحو زيد نعم الرجل في الشرح ظاهره ان
العموم جاء من قبل ان الالف واللام للاستغراق قال ابن الحاجب وهذا غلط لانا نقطع ان المتكلم بقوله نعم العبد صهيب لم
يقصد مدح جميع من في العالم وانما قصد مدح ما يطابق هذا الفاعل المذكور فجعله للعموم غلط وفي اللباب خبر المبتدا
اذا كان جملة تشتمل على جنس يندرج منه هو لم يحتج الى ضمير نحو نعم الرجل قال صاحب العباب فان اللام في الرجل كما قيل وان
لم يكن على سبيل الاستغراق والجنس مشتمل على كل افراده كان الرجل مشتمل على زيد وعمرو تجري اشتماله عليه مجرى الذكر اللفظي و
اقول هذا الذي ذكره الشارح وجه اخر لضعف هذا الخامس لا اعتراض على المص لانه بريء منه بقوله كذا قالوا قوله واما الضمير
عنها فلا اصبر هذا الخبيث [illegible] قوله واما المثال فقيل الرابط اعادة المبتدا بمعناه بناء على
قول في الجنس وصحة تلك المسئلة هو كون رابط الجملة ما هو خبر عنه اعادة المبتدا بمعناه والمثال هو زيد نعم الرجل وفي
الشرح واجازه لا يختص بها ابو الحسن حتى يخرج على مذهبه فالقائلون بصحة هذا التركيب باب اعادة المبتدا بمعناه انما يكون كما يراه
سيبويه فكيف يتاتى منهم تخريج هذا المثال الذي يستعمل هو ونحوه في المسئلة على مذهب الاخفش وهم لا يرون صحته هذا ما لا سبيل
اليه قوله وانسان عيني الى اخره هذا البيت مثال الحكم الاول وهو ان يعطف بفاء السببية جملة مشتملة عليه وانسان
العين المثال الذي في سوادها ويجمع ايضا على اناسي ويحسر بضم السين المهملة وكسرها مضارع حسر بفتحها اي انكشف وهذا لازم ومصدره
الحسور ويقال الحسر بمعنى كشفه فيكون متعديا ومضارعه مضموم العين ومكسورها ومصدره الحسر كالقتل ويجم بضم الجيم و
كسرها مضارع جم جموما اي كثر واجتمع ويعرق بفتح الراء مضارع غرق بكسرها وفي الشرح فان قلت بم يتعلق الباء من قوله او بالعكس
وما هذا العطف قلت يتعلق بمحذوف والعطف من قبيل عطف الجمل والتقدير لو يقع العطف متلبسا بالعكس قوله وفي المسئلة
تحقيق تقدم في موضعه يعني في الجملة السادسة من الجمل التي لها محل من الاعراب وهو قوله ان الفا نزلت الجملتين منزلة الجملة
الواحدة ولهذا اكتفي منهما بضمير واحد وح فالخبر مجموعهما كما في الشرط والجزاء الواقعتين خبرا والمحل لذلك المجموع قوله الثامن
شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر نحو زيد يقوم عمرو ان قام مدلول هو بالرفع على انه صفة ثابتة لشرط وفي الشرح الرابط
في ذلك هو الضمير الذي اشتمل عليه الشرط بلا شك فهو من صور القسم الاول فلا يعد قسما مستقلا براسه واقول القسم الاول
يكون الضمير في الخبر وليس هنا كذلك بل الخبر لا ضمير فيه دل على الجواب الذي شرطه اشتمل على الضمير قوله والعاشر كون الجملة نفس المبتدا
في المعنى نحو هجيري ابي بكر لا اله الا الله في شرح التسهيل لابن مالك اسم اي قوله في الهاجرة والهجير مثال العنبق(?) الذي في العادة وكذلك
الهجير وان لا هجيرى يقال ما زال ذلك هجيراه واهجيراه واجيراه اي دابه وعادته انتهى وفي الشرح الجملة في هذا المثال ونحوه ليس مما
الكلام فيه لانها في حكم المفرد اذ المراد بها لفظها واقول لا نم ان الجملة في هذا المثال ليس مما الكلام فيه فان الكلام في مطلق
الجملة وقد تقدم نظير هذا عن قريب في الشرح فان قلت ما ذكره هنا معارض لما ذكره في التنبيه الاتي بعد هذا قريبا وذلك انه

صرح فيه بان الجملة التي هي نفس المبتدا في المعنى لا تحتاج الى رابط وهو مناف لما هنا قلت رابط الجملة بما هي خبر عنه قلت يحتمل ان يريد بما ذكره
في تلك التسمية انها لا تحتاج الى رابط اخر لكونها نفس المبتدا في المعنى فالمنفي ليس مطلق الرابط بل رابط مقيد قوله ومن هنا اختار ابن
الشان والقصة في قل هو الله احد ونحو فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا في المطول ويختار تانيثه هذا الضمير اذا كان في الكلام
مؤنث غير فضلة نحو هي هند مليحة فانها لا تعني الابصار وقصدا الى المطابقة لا الى انه راجع الى ذلك المؤنث ولم يسمع هو هي الامير بل اعرفه
وهي زيد عالم وان كان القياس يقتضي جوازه قوله في قوله تعالى والذين يتوفون منكم في الجمهور بضم المثناة التحتية مبنيا للمفعول
وقرا علي والمفضل عن عاصم بفتحها مبنيا للفاعل ومعنى هذه القراءة يستوفون اجالهم قوله اي ازواجهم يتربصن وهو قول الاخفش
عزاه صاحب البحر هذا القول للمبرد وعن القول الذي بعده للاخفش قوله وقال الكسائي وتبعه ابن مالك في البحر ذهب الكسائي والفراء
الى ان الذين يتوفون مبتدا لا خبر له بل الخبر عن الزوجات المتصل ذكرهن بالذين لان الحديث معهن في الاعتداد بالاشهر فجاء الخبر
عما هو المقصود والمعنى من مات عنها زوجها تربصت وقيل خبر محذوف قبل المبتدا اي فيما يتلى عليكم حكم الذين يتوفون منكم ويذرون
ازواجا وقوله يتربصن بيان للحكم المتلو وهي جملة لا محل لها من الاعراب وهذا قول سيبويه وقال الزجاج الخبر يتربصن ولا بد من تصحيح معنى
الخبر لانه ربط من حيث المعنى لان القول يتربصن عائد على ازواج الذين يتوفون ولو صرح بذلك فقيل يتربص ازواجهم لم يحتج الى
حذف وكان اختار اصحابنا كلما هو بمعناه **الاشياء التي تحتاج الى الرابط** قوله وقول ابن عطية
في فالحق والحق اقول لاملان جهنم قال ابن عطية اما الاول فرفع على الابتداء وخبره في قوله لاملان لان المعنى ان املا انتهى وهذا ليس
بشيء لان لاملان جواب قسم ويجب ان يكون جملة فلا يعد دعوى ردف بها الى مصدر مقدر بحرف مصدري والفعل حتى يخبر بها
ولكنه لما صح لو ادعاه الى المبتدا حكم انه خبر عنه انتهى قال في البحر في الكشاف وري فالحق والحق اقول لاملان منصوبين على ان الاول
مقسم به كالله في ان عليك الله ان تبايعا وجوابه لاملان والحق اقول اعتراض بين القسم به والمقسم عليه ومعناه ولا اقول الا الحق والمراد
بالحق اما اسمه عز وجل الذي في قوله ان الله هو الحق واما نقيض الباطل عظمه الله بالاقسام به ومرفوعين على ان الاول مبتدا
محذوف الخبر كقولك لعمرك اي فالحق قسمي لاملان والحق اقول اي اقول كقوله كله لم اصنع ومجرورين على ان الاول مقسم به قد اضمر
حرف قسمه كقولك الله لافعلن والحق اقول اي ولا اقول الا الحق على حكاية لفظ المقسم به ومعناه التوكيد والتشديد وهذا الوجه
جائز في المرفوع والمنصوب ايضا وهو وجه حسن قال ابو حيان وملخصه انه اعمل القول في لفظ المقسم به على سبيل الحكاية وما شئ تحسينه مما
هذا المجز بيت صدره حميت حمى تهامة بعد نجد وفي الصحاح ونجد من بلاد العرب خلاف الغور والغور تهامة وكلما ارتفع من تهامة
الى ارض العراق فهو نجد قوله وهل حذف الجار والمجرور معا او حذف الجار وحده فانتصب الضمير واتصل بالفعل في البحر
او عدي الفعل الى الضمير اولا اتساعا وهذا اختيار ابي علي واياه اختار انتهى وكان المص يرى ان هذا هو الثاني بعينه فلهذا لم
يذكره قوله ويوما شهدناه سليما وعامرا هذا صدر بيت عجزه قليل سوى الطعن النهال نوافله والطعن بالطاء والعين المهملتين والنهال جمع
نهل كجبال جمع جبل والنهل جمع ناهل كطلب جمع طالب والناهل من الاضداد ويطلق على الريان وعلى العطشان والنوافل جمع نافلة وهي العطية
التي لا تجب فعلها وقليل هنا بمعنى النفي اي لا عطايا في ذلك سوى الطعن قوله وهو مخالف لما نقله عنه هذا اعتراض على ابن الشجري بانه لم
ينقل هكذا بل نقل عن سيبويه انه حذف [illegible] عن ابي الحسن ان الجار حذف اولا في البحر المهدوي ما يوافق نقل ابن الشجري وهو
الوجهان يعني لا يجري فيه ولا يجري به جائز عند سيبويه والاخفش والزجاج وقال الكسائي لا يكون المحذوف الا الهاء قال لا يجوز ان
يقول هذا رجل قصدت ولا رايت رجلا ارغب وانت تريد قصدت اليه وارغب فيه انتهى قوله وزعم ابو حيان انه الاولى ان لا
يقدر في الاية الاولى ضمير عبارة ابي حيان وقد يجري على راي الكوفيين ان لا يكون ثمة رابط ولا تكون الجملة صفة بل مضاف اليها يوم محذوف

لدلالة ما بعده عليه التقدير واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيئا فيه فحذف فيه لدلالة فيه الاولى عليه فصار تجزيه ثم حذف الضمير وقيل لا يحذفان معا بل حذف في لاضافة الظرف اليه فصار تجزيه ثم حذف الضمير وقيل هذا يوم لا ينطقون وقوله يوم لا تملك نفس لنفس شيئا والجملة الى ضمير ويكون اعراب ذلك المحذوف بدلا او هو بدل كل من كل وهو على مذهب البصريين ما اجازه الكوفيون من حذف المضاف ويحيى بقيام زيد ولا يبعد حذف يوم في الاية لدلالة ما قبله عليه وعلى هذا التخريج يكون المضاف اليه جملة فلا يظهر فيها اعراب فتأمل مع اعراب ما اصله واذا جاز ذلك في شرهم مع التنافر على ما حكى الكسائي عن العرب اطعمنا لحما سمينا شاة ذبحوها اى لحم شاة فلان يجوز مع عدم التنافر اولى هذا كلامه وهو لا يدل على ان الاولى في الاية ان المقدر ضمير ولا يقتضي ذلك

قوله او انها اليت عن المضاف فلا تكون الجملة مفعولا في مثل هذا الموضع يعني ان ادعى ان الجملة ابنت ههنا عن المضاف كانت مفعولا لانها نائبة عن البدل من المفعول والنائب تحكيه حكم المنوب عنه والبدل حكمه حكم المبدل منه وهي لا تكون مفعولا في مثل هذا الموضع

قوله ومنها ما تشتهيه الانفس هذه الاية في سورة الزخرف واثبات الها فيها قراءة نافع وحفص وابن عامر وحذفها منها قراءة الباقين واتفق القراء على حذفها من قوله تعالى في سورة فصلت ولكم فيها ما تشتهي انفسكم **قوله** والحذف من الصلة قوله اقوى منه من الصفة ومن الصفة اقوى منه في الخبر قال ابن الحاجب في اماليه وذلك ان الصلة مع الموصول جزء واحد فاستغنى بالواحد لربط اللفظي عن الالتزام لذكر الضمير وخبر المبتدا مع المبتدا مستقل في الجزئية والصفة ليست كالصلة في الجزئية ولا كالخبر في الاستقلال فلما كانت بينهما جعل لها حكم بينهما فلم يكن كالصلة في استواء الحذف والاثبات وقال الرضي جواز حذف الضمير من الصلة احسن منه في الصفة لكون اتصالها بالموصول اشد اذ لا يغنى للموصول عنها وهما بتقدير مفرد نحو هذا الذي بعث الله رسولا اى المبعوث وحذفه من الصفة احسن منه في خبر المبتدا نحو جاءني رجل ضربت لانها مع الموصوف جزء الجملة بخلاف الخبر فانه مع المبتدا جملة فالتخفيف فيما هو مع جزء كالكلمة اولى وانما كان الحذف في الصفة انقص منه في الصلة اذ ليست الصفة من مفردات الموصوف كما كانت الصلة من لوازم الموصول ومفرداته

قوله وكانهم كرهوا ابقاء قليلا امن قليل القليل الاول هو بطلة الموصول الواقع خبرا عن ضمير المخاطب بالاسم الظاهر والقليل الثاني هو ربط ذلك بضمير المخاطب **قوله** وعلى هذا قول الزمخشري في قوله تعالى الحمد لله الذي خلق السموات والارض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون انه يجوز كون العطف ثم على الجملة الفعلية ضعيف لانه يلزم ان يكون من هذا القليل فيكون الاصل كفروا انه يمكن الجواب عن هذا بانه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل وعبارة الزمخشري فان قلت م عطف قوله ثم الذين كفروا بربهم يعدلون قلت اما على قوله الحمد لله على معنى ان الله حقيق بالحمد على ما خلق لانه ما خلقه الا نعمة ثم الذين كفروا بربهم يعدلون فيكفرون نعمته واما على قوله خلق السموات على انه خلق ما خلق مما لا يقدر عليه احد سواه ثم هم يعدلون به ما لا يقدر على شيء منه فان قلت فما معنى ثم قلت استبعاد ان يعدلوا به بعد وضوح اياته وقدرته وكذلك ثم انتم تمترون استبعاد لان يمتروا فيه بعد ما ثبت انه محييهم ومميتهم وباعثهم وفي حاشية التفتازاني فان قيل اي حاجة الى قوله لانه ما خلقه الا نعمة والحمد قد يكون على غير النعمة قلنا لظهور ان هذا الحمد على النعمة دون مجرد الاوصاف والافعال الكمالية وقوله ثم الذين كفروا بربهم يعدلون في الوجه الثاني ثم هم يعدلون به اشعار بان الباقي الاول صلة كفروا ويعدلون من العدول وفي الثاني صلة يعدلون من العدل بمعنى التسوية وتقديم الصلة للاهتمام وتحقيق الاستبعاد وهذا تخصيص من غير مخصص لتاتي التقدير على كل من الوجهين ووضع المظهر اعني بربهم موضع المضمر لبيان موضع الاستبعاد ولفظ الكشاف يوهم ان القران ثم الذين كفروا بربهم يعدلون وليس كذلك وهذا العطف على الصلة ليس بمعنى صلة اذ لا يصح ان يقال الحمد لله الذي كان منه تلك النعم العظام ثم من الكفرة الكفران انتهى وبهذا يندفع ايضا اعتراض صاحب الانتصاف على الكشاف بان العطف على الصلة موجب للدخول في حكمها ولو قلت الحمد لله الذي كفروا بربهم يعدلون لم يستقم **قوله** وزعم الزمخشري في ايات انها شاذة نادرة في

كان

قال في المفصل فان كانت اسمية فالواو الا ما شذ من قولهم كلمته فوه الى في وما عسى ان يعثر عليه من النادر وفي البحر ليس مجيء الجملة الاسمية الواقعة حالا بالضمير دون الواو شاذا خلافا للفراء ومن وافقه كالزمخشري واجاز مكي ان يكون جملة بعضكم لبعض عدو مستانفة اخبارا من الله تعالى بعداوة بعضهم لبعض وكانه فر من الحال لانه ثم يحمل الهبوط من الجنة لا ان يكون مامورا به او كالمامور به وليس من ذلك بل لا بد منه في الشرح لكنه قال في الكشاف في قوله تعالى اهبطوا بعضكم لبعض عدو ان الاسمية حال اى متعادين ودخل في قوله تعالى والله يحكم لا معقب لحكمه ايضا انها حال كانه قيل والله يحكم نافذا حكمه كما تقول جاء زيد لا عمامة على راسه ولا قلنسوة تريد حاسرا قال الطيبي وقد يكون مراده ان الاكتفاء من الاسمية بالضمير انما يكون في جملة امكن ان ينتزع من طرفيها هيئة يدل على معنى مفرد ولا كل جاءني زيد فرس هو فارس وبه علمه انه حكم بالشذوذ في قولهم كلمته فوه الى في مع امكان الانتزاع المذكور اذ المعنى كلمته مشافها

قوله فنبذوه وراء ظهورهم واشتروا به ثمنا قليلا فبئس ما يشترون والاية التي فيها كانهم لا يعلمون ليس فيها فنبذوه وراء ظهورهم وانما هي نبذ فريق من الذين اوتوا الكتاب كتاب الله وراء ظهورهم كانهم لا يعلمون **قوله** نصفا النهار الماء غامر رواه في الصحاح ونصف النهار وانتصف بمعنى ومنه قول المسيب بن علس وذكر غائصا نصف النهار الماء غامره وفي الشرح قوله الماء غامره حال من النهار ولا واو فيها وهو ظاهر ولا ضمير يعود على صاحب الحال لان الضمير الملفوظ به عائد على الغائص فاحتيج الى تقدير رابط وهو اما الواو والضمير فلم قدر هنا الواو على الخصوص مع انه يكفي تقدير الضمير بل هو اولى لانه الاصل في الربط فيقال الماء غامره فيه واقول انما قدرها هنا الواو دون الضمير حملا على الاكثر في ربط الجملة الاسمية وهو الربط بالواو **قوله** بان تقدير نصب الاسم على الاشتغال ولا رفعه على الابتداء لانه يكون من جملة اخرى **قوله** ونعما مصدر لفعل محذوف هو الجزء في البحر تقديره ينعمهم الله نعمى ويجوز ان يكون الذين منصوبا على اضمار فعل يفسره قوله فنعمى لهم كما يقول زيدا جدعا له وقال الزمخشري فان قلت علام عطف قوله واضل اعمالهم قلت على الفعل الذي نصب تعسا لان المعنى فقال لهم تعسا او فقضى تعسا لهم ونعساء فتقتضي اعمالهم انتهى واضمار ما هو من لفظ المصدر اولى لان فيه دلالة على ما حذف انتهى ما في البحر قوله وكذا لا يجوز زيدا جدعا له ولا عمرا سقيا له خلافا لجماعة منهم ابو حيان لان اللام متعلق بمحذوف يعني بغير فعل هذا المصدر لانه قال انها لا تتعلق بهذا المصدر لكونه لا يتعدى باللام ويلزم من هذا ان لا تتعلق بفعله وهذا جنوح منه الى تقدير الزمخشري وهو قال الجزولي رد لتقدير ابي حيان وهو رحمه الله تعالى في الشرح تقدم في حرف اللام ان ابن مالك قال في باب المفعول المطلق من كتاب التسهيل ان اللام في سقيا لك متعلقة بالمصدر وهي للتبيين وقول الطيبي فيه نظر لانهم اذا اطلقوا القول بان اللام للتبيين فانما يريدون انها متعلقة بمحذوف استؤنفت للتبيين فلا تاتي الدعاوى انها لا ازمة معارض بقول ابن الحاجب في شرح المفصل انما يغلط فيقال سقيا زيدا وجدعا اباه **قوله** في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم اتيناهم من اية ان قدرت من زائدة فكم مبتدأ ومفعول اتينا مقدر او بعده وفي الشرح وجه ذلك ان كم استفهامية كناية عن جماعة وحذف مميزها للعلم به وانه مفعول ثان لاتينا ويبدت فيه من بناء على انها زائدة بعد الاستفهام ولو بغير هل والمعنى كم جماعة اتيناهم اية فكم مبتدا واتيناهم ايه خبره او كم مفعول لمحذوف بعده الفعل المذكور وذلك المحذوف مقدر بعد كم لان الاستفهام له الصدر **قوله** وجوز الزمخشري في كم الخبرية والاستفهامية معنى على سبيل التقرير قال في الشرح قال ابو حيان ولكن يجيء لان جعلها خبرية تقتضي انقطاع الجملة التي فيها من جملة السؤال ويصير المعنى سل بني اسرائيل ولم يذكر المسؤول عنه ثم قال كثيرا من الايات اتيناهم فيصير هذا الكلام مفلتا مما قبله لان الجملة لم تندرج على هذا التقدير تحت قوله سل وانت ترى معنى الكلام ومصب السؤال على هذه الجملة وهذا لا يكون الا في الاستفهامية ويحتاج في جعلها خبرية الى تقدير محذوف وهو المفعول الثاني لسل ويكون المعنى سل بني اسرائيل عن الايات التي اتيناهم ثم اخبر تعالى انه اتاهم كثيرا من الايات وفي حاشية التفتازاني فان قيل على تقدير الخبرية لا يتعلق السؤال

وعلى تقدير الاستفهامية كيف يكون السؤال الى التقريع والاستفهام للتقرير ومعنى التقريع الاستنكار والاستبعاد ومعنى التقرير التحقيق
والتثبيت قلنا على تقدير الخبرية فالسؤال عن حالهم وظلمهم مباشرة اسباب التقريع وعلى تقدير الاستفهام نعني التقرير الحمل على الاقرار
وهو لا ينافي التقريع وكم اتيناهم قيل في موقع المصدر اي سلهم هذا السؤال وقيل المفعول به وقيل بيان للمقصود كانه قيل سلهم جواب
هذا السؤال وقيل في موقع الحال اي سلهم حين ان يوتين وهذا السؤال المامور به للرسول عليه السلام لكل احد لقصد تقريع بني اسرائيل
لا لقصد ان يجيبوا فعلم من جوابهم والايات الموتات تحتمل ان يكون معجزات انبيائهم على ما هو المعنى اللغوي ولان يكون ايات كتبهم
على ما هو المتعارف من ايات القران وغيره انتهى ولا يخفى ما في جوابه عن السؤال الذي ساله من دفع اعتراض ابي حيان فليتامل و
لم يذكر النحويون ان كم الخبرية يعلق العامل عن العمل هذا اعتراض فيه نظر اما الاول فلان المص ذكر في الباب الخامس في النوع الثاني
عشر من الجهة السادسة الزمخشري بانه يلزم على جعلها خبرية تعليق الفعل وهو سل عن العمل وكم الخبرية لا تعلق العامل عن
العمل وفي الشرح وفيه نظر اما الاول فلان المص ذكر في الباب الخامس في النوع الثاني عشر من الجهة السادسة ان كم الخبرية تعلق
خلافا للاكثر فهو يحكي الخلاف بين النحويين واختار هناك ما ذكره هنا ان النحويين لم يذكروه فان سلم انها لا تعلق فلا نسلم ان سل
عاملة في الجملة التي فيها كم باعتبار المحل حتى يلزم التعليق بل علة فعل محذوف اي سل بني اسرائيل كم اتيناهم من الايات كثيرا من الايات اتينا
والاول يكون الجواب عن الاول بان مراده بالنحويين هنا اكثرهم وعن الثاني بان كلام المص انما هو على الظاهر المتبادر وهو عمل سل في الجملة
التي فيها كم باعتبار المحل لان معنى الكلام ومقتضى السؤال عن هذه الجملة قوله لقد كان في قول الحطيئة الحول السنة والثواء الاقامة
والثبات بضم الثاء جمع ثبة وهي الحاجة من حزبانه والسامة الملالة وثنام منصوب بان مضمرة جوازا وهو مع صلتها في تأويل مصدر
معطوف على المصدر المذكور اي مفعول له للبانات وثنام سامة قوله وزعم ابن سيده انه يجوز كون الهاء في ثويته للحول على الاتساع
في ظرف الزمان بحذف في كالذي وليس فيه خلو الصفة … من ضمير الموصوف وفي الشرح ان اراد خلوها من الضمير لفظا وتقديرا فممنوع وان
اراد خلوها لفظا فمسلم ولا يضر والحاصل انه البيت موصوفا … بدل الاشتمال وكل منهما يحتاج الى ضمير وليس في البيت الا ضمير
واحد فان قدرت رابطا للصفة احتيج الى تقدير ضمير اخر يربط الصفة اي ثويته فيه وان قدرته رابطا للبدل احتيج الى ضمير اخر
يربط الصفة اي ثويته اياه فالمتصل يعود الى الحول والمنفصل يعود الى ثواء ان تقدير المص اولى من تقدير ابن سيده لسلامته
من الاتساع الذي هو خلاف الاصل هذا ان قلنا ان الجار والمجرور حذفا معا وان قلنا على التدريج فلا اتساع لازم على تقدير المص
ايضا قوله ولا شرط الرابط في بعض بدل البعض وجب في نحو قولهم مررت بثلاثة زيد وعمرو القطع بتقدير منهم لانه لو اتبع لكان بدل
بعض من غير ضمير في الشرح لا نسلم وجوب القطع في ذلك على الاطلاق بل هو مقيد بما اذا لم ينو معطوف محذوف يحصل به منها الى المذكور
الوفا بالتفصيل فاما اذا نوى فلا يجب القطع بل يجوز الاتباع ومنه قوله اجتنبوا السبع الموبقات الشرك والسحر فقد روي
بالرفع على القطع وهو ظاهر وروي بالنصب على البدل وفيه معطوف محذوف وكانه قيل اجتنبوا السبع الموبقات الشرك والسحر واخواتها
وقد رويت بتفصيل السبع في حديث اخر لكن اقتصر منها على هاتين تنبيها على انهما اهم بالاجتناب قلت ومنه تجويز الزمخشري في
قوله فيه ايات بينات مقام ابراهيم ومن دخله كان امنا ان يذكر هاتان الاثنتان ويطوى ذكر غيرهما دلالة على تكاثر الايات كانه
قيل فيه ايات بينات مقام ابراهيم ومن دخله وكثير سواهما قال الزمخشري ونحوه في طي الذكر قول جرير كانت حنيفة اثلاثا فثلثهم
من العبيد وثلث من مواليها ومنه قوله حبب الي من دنياكم ثلاث النساء والطيب وقرة عيني في الصلاة هذا كله فان قلت كيف يكون
ما جوزه الزمخشري في هذه الاية من ذلك بطل الكلام فيه وقد صرح بان مقام ابراهيم عطف بيان لقوله ايات بينات قلت قد اعتذر
عنه المص في اخر النوع الثاني من الجهة السادسة من الباب الخامس بانه قد يكون عبر عن البدل بعطف البيان لتاخيهما واذا كان مراده

سطف

عطف البيان هذا البدل استقام ما ذكرناه قوله وقال غيره ان للمتقين لحسن مآب جنات عدن مفتحة لهم الابواب فالجمهور وحساب بالنصب فهو بدل فان
كان عدن علما فبدل معرفة من نكرة وان كان نكرة فبدل نكرة من نكرة وقال الزمخشري جنات عدن معرفة لقوله جنات عدن التي وعد
الرحمن وانتصابها على انها عطف بيان لحسن مآب ومفتحة حال والعامل فيها ما في للمتقين من معنى الفعل وفي مفتحة ضمير الجنات والابواب
بدل من الضمير تقديره مفتحة هي الابواب كقولهم ضرب زيد اليد والرجل وهو من بدل الاشتمال انتهى ولا يتعين ان يكون جنات عدن
معرفة بالدليل الذي استدل به وهو قوله جنات عدن التي لانه اعتقد ان التي صفة لجنات ولا يتعين ما ذكره اذ يجوز ان تكون التي
بدلا من جنات عدن الا ترى ان الذي والتي وجموعهما تستعمل استعمال الاسماء فتلي العوامل فلا يلزم ان تكون صفة واما انتصابها على
انها عطف بيان فلا يجوز لان النحويين في ذلك على مذهبين احدهما ان ذلك لا يكون الا في المعارف فلا يكون عطف البيان الا تابعا
لمعرفة وهو مذهب البصريين والثاني انه يجوز ان يكون في النكرات فيكون عطف البيان تابعا لنكرة كما يكون المعرفة فيه تابعة لمعرفة
هذا ومذهب الكوفيين وتبعهم الفارسي واما تخالفهما في التنكير والتعريف فلم يذهب اليه احد سوى هذا المص وقد اجاز ذلك قوله
في مقام ابراهيم فاعربه عطف بيان تابعا للنكرة وهو ايات بينات واما قوله وفي مفتحة ضمير الجنات فجمهور النحويين اعربوا الابواب مفعولا
لم يسم فاعله مرفوعا بمفتحة وجاء ابو علي فقال اذا كان كذلك لم يكن في مفتحة ضمير يعود على جنات عدن من الحال اذ اعرب مفتحة حالا
او من النعت اذ اعرب نعتا لجنات عدن فقال ان في مفتحة ضميرا يعود على الجنات حتى يرتبط الحال بصاحبها او النعت بمنعوته والابواب بدل
وقال من اعرب الابواب مفعولا لم يسم فاعله العائد على الجنات محذوف تقديره الابواب منها … على ان البدل في مثل هذا لا بد
فيه من الضمير اما ملفوظا او مقدرا واذا كان الكلام يحتاج الى تقدير واحد كان اولى مما يحتاج الى تقديرين واما الكوفيون فالرابط
عندهم هو ال لقيامه مقام الضمير فكانه قال مفتحة لهم ابوابها واما قولهم هو بدل من الاشتمال فانه عنى بقولهم وهو قوله اليد والرجل فهو
وهم وانما هو بدل بعض من كل وان عني الابواب فقد يصح لان ابواب الجنات ليست بعضا من الجنات اما تشبيه ما قدره من قوله مفتحة
هي الابواب بقولهم ضرب زيد اليد والرجل فوجهه ان الابواب بدل من ذلك الضمير المستكن كما ان اليد والرجل بدل من الظاهر
الذي هو زيد وقال ابو اسحق وتبعه ابن عطية مفتحة نعت لجنات عدن وقال الحوفي مفتحة حال والعامل فيها محذوف يدل عليه
المعنى تقديره يدخلونها قوله والا لا … ضعف نحو مررت بامرأة حسنة الوجه لان حسنة مجرور على الصفة رافع لضمير
موصوفه والوجه بدل من ذلك الضمير وابدال ذي اللام من الضمير … قوله وهذا البدل بدل بعض
لا اشتمال فان للزمخشري الاشارة بهذا البدل الى بدل الابواب من ضمير مستتر في مفتحة وفي الشرح هذا الخلاف مبني على ان ابواب
الدار هي بعض من الدار او ليست بعضا منها وانما هي مشتملة على الدار فالزمخشري نظر الى الثاني والمص نظر الى الاول انتهى وفي كتب الحنفية
ان الدار اسم لعرصة ادير عليها الحائط والبناء وصف فيها وهو يقوي قول الزمخشري على انه لا يلزم من كون باب الدار جزءا من الدار ان
يكون باب الجنة جزءا منها قال في الصحاح والجنة البستان والعرب تسمي النخل جنة قوله من تكن الحضارة اعجبته فاي رجال بادية ترانا
الحضارة بكسر الحاء المهملة وفتحها خلاف البداوة وهو ايضا بكسر الباء الموحدة وفتحها قال المرزوقي والمراد اهل الحضارة ويدل على ذلك قوله فاي اناس بادية لان التفصيل
انما يقع بين الحضر والبدو وبين يقول من اعجبه رجال الحضر فاي اناس نحن وان كنا من اهل البدو والمراد المدح والتعجب فلا بد من
ارتباطها في اعراب البيت … ولم ار ذلك الا لابن عصفور وخالفه غيره وقد اجاز الفارسي في … تعهدات الصيف واهلة
الى الربيع في … ان يكون من باب الاعمال قوله اوعملا ولهما في الشرح فيه تسامح فان الاول وكان … ليس عاملا
في نفس الفعل الثاني وانما هو عامل في محل الجملة التي منها الفعل الثاني وكذا في بقية كلامه هنا مسامحة قوله ولذلك بطل قول
الكوفيين الاشارة بذلك الى وجوب ارتباط العاملين في باب التنازع ولا يخفى ان قولهم لا يبطل لاجل ذلك الا على استئناف ولم

ولو طالب قوله كفاني ولم اطلب قليل من المال هذا عجز بيت سيذكر المص صدره بعد اسطر وهو ولو انما اسعى لادنى معيشة وقد تقدم
الكلام عليه في لو قوله وفيه نظر لان المفروض لو ثبت انما اسعى لادنى معيشة لكان القليل له حالة اي غير طالب فيكون انتفا كفاية
القليل المقيد بعدم طلبه موقوف على طلبه لم يتوقف عدم الشي على وجوده في الشرح هذا اشكل وذلك لان كلامه يقتضي انه
جعل المعلق انتفا الجزاء اما المعلق عليه نفس الشرط وهو فاسد فلو وجد في الانتفاء وقال فيكون كفاية القليل المقيد بعدم طلبه موقوفة
على طلبه بنا على ان لو لتعليق الثبوت على الثبوت مع القطع بالانتفاء لاستقام لكن يصير قوله بعد ذلك فيتوقف عدم الشي على وجوده
غير مستقيم فتامله واعترض ايضا على كون البيت من التنازع على تقدير كون الواو للحال بما ذكره عبد القاهر في دلايل الاعجاز وهو ان
حكم النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما ان يتوجه الى ذلك التقييد وان يقع له خصوصا فان تقتضي ان لم اطلب مثبتا لكونه
قيد الكفاني الواقع جوابا للو المقتضية لانتفا جوابها فيلزم ان يكون قايل البيت غير طالب للقليل وطالبا له قوله ولهذا اتفقوا
انما يبطل قول بعضهم في فلما تبين له قال اعلم ان الله على كل شي قدير ان فاعل تبين ضمير راجع الى المصدر المفهوم من ان وصلتها بناء
على ان تبين واعلم تنازعا كانه يريد بعضهم الزمخشري فانه قال في الكشاف وفاعل تبين مضمر تقديره فلما تبين له ان الله على كل
شي قدير قال اعلم ان الله على كل شي قدير فحذف من الاول لدلالة الثاني عليه كما في قولهم ضربني وضربت زيدا قال التفتازاني
اي فحذف من الاول اي اسقط من اللفظ وجعل موضعه الضمير وهذا على قانون البصريين في باب التنازع وفي الشرح الظاهر ان
هذا القول لا يصح الا بالملل فانه لا رابطة بين الجملتين الواقعتين بعد ما وتبين جزء من الاولى وقال الجزء من الثانية واعلم من معمولات هذا
الجزء الثاني فظهر ان بين تبين واعلم ارتباطا لهذا الاعتبار كما كان الربط محققا في قوله تعالى وانهم ظنوا كما ظننتم ان لن يبعث الله احدا
قوله على انه لو صح لم يتعين حمل التنزيل عليه لضعف الاضمار قبل الذكر في باب التنازع في الشرح هذا ممنوع وقد ذكر المص قريبا
في قوله تعالى لقد تقطع بينكم وضل عنكم ما كنتم تزعمون فيمن فتح بينكم ان بعضهم قال ان بين ظرف والفاعل ضمير راجع الى مصدر الفعل
اي الى الوصل لان وما نرى معكم شفعاءكم يدل على التهاجر وهو يستلزم عدم التواصل والى ما كنتم تزعمون على ان الفعل فيما زعاه
قلت فعلى التنازع يكون الاضمار قبل الذكر وهو مثل ما في هذا المحل مع انه لم يستضعفه قوله وهو قول بعض من عاصرناه وهو
قاضي القضاة بهاء الدين ابو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل الامدي المصري الشافعي ولد سنة سبع وتسعين وستمائة
ولازم الشيخ ابا حيان اثنتي عشرة سنة الى ان قال ما تحت اديم السماء انحى من ابن عقيل قال الشيخ ولي الدين بن العراقي اخبرني الشيخ سراج
الدين البلقيني انه سمع الشيخ ابا حيان يقول ذلك وهو نائب الحكم بباب الفتوح عن القزويني ثم صهره ابن جماعة ثم وقع
بينهما فاستمر معزولا الى ان ولي قاضي القضاة بالديار المصرية بعد عزل ابن جماعة عنه ثم درس بالخشابية بعد وفاة ابن جماعة كان
كريما لذلك لما مات وجد عليه دين توفي سنة تسع وستين وسبعمائة ودفن بتربة قريبا من ضريح الشافعي قوله وقول
الفراء والزمخشري في قراءة بعضهم قوله هو بالرفع عطفا على قول الهروي وبعضهم هو ابن السميفع وعيسى بن عمر وعبارة الكشاف
وقرئ كلا على التاكيد لاسم ان وهو معرفة والتنوين عوض من المضاف اليه يريد انا كلنا فيها فان قلت هل يجوز ان يكون كلا حالا
قد عمل فيها لان الظرف لا يعمل في الحال المتقدمة كما تعمل في الظرف متقدما تقول كل يوم لك ثوب ولا تقول قائما في الدار زيد انتهى
وقال ابن مالك في التسهيل للفوائد وقد تكلم على كل ولا يستغنى بنية اضافته خلافا للفراء والزمخشري قال ابو حيان وهذا المذهب
منقول عن الكوفيين وقد رده ابن مالك في شرح التسهيل وهذا الذي منعه الزمخشري اجازه الاخفش اذا توسط الحال نحو زيد
قائما في الدار فيجوز تخريج الاية عليه على مذهبه والتمثيل الذي ذكره ليس مطابقا لما في الاية لان الحال فيه غير متوسطة وقد ذكر
بعضهم ان المنع فيه اجماع من النحاة وقال ابن مالك والقول المرضي عندي ان كلا في القراءة المذكورة منصوب على الحال من الضمير المرفوع

النوء

المنوع بها وبها هو العامل وقد تقدمت الحال عليه مع عدم تصرفه كما تقدمت في قراءة من قرأ والسموات مطويات بيمينه قال ابو حيان
والذي نختاره ان كلا بدل من اسم ان لان كلا يتصرف بالابتداء ونواسخه وغير ذلك فكانه قال ان كلا فيها قوله واحترزت بذكر
الاول عن اجمع واخواته فانها انما يؤكد بها بعد كل نحو فسجد الملائكة كلهم اجمعون في الشرح هذا سهو ظاهر فقد قال الله تعالى فكبكبوا
فيها هم والغاوون وجنود ابليس اجمعون وقال تعالى حكاية ولاغوينهم اجمعين وقال في سورة الاعراف ثم لاصلبنكم اجمعين وفي
سورة الشعراء ولاصلبنكم اجمعين وقال انا لمنجوهم اجمعين وقال وان جهنم لموعدهم اجمعين وقال لاملان جهنم من الجنة والناس
فقد اكتفى في هذه الايات كلها باجمعين دون الاتيان بكل في حالات اعراب الاسم الثلاث ومن العجب خفا مثل هذا على المصنف
انتهى واقول مراد المصنف ان اجمع واخواته لا يؤكد بها مجتمعة مع الفاظ التاكيد الا بعد كل وهذا كلام صحيح ولا يرد ما ذكر لانه لا يؤكد
بها مع الا بعد كل حتى يرد عليه نحو لاصلبنكم اجمعين قال الرضي اعلم انك لو اردت الجمع بين الفاظ التاكيد المعنوي قدمت النفس
ثم العين ثم الكل ثم اجمع ثم اخواته مرتبا الى ابتعين وان لم تقصد الجمع بين هذه الالفاظ فلك الاقتصار على ايها شئت
ومن النفس الى اجمع لا بد من ان يكون الاخير تابعا للمقدم بالتالي بذكر العين من دون النفس واجمع دون [illegible] واخواته من
دون كل قوله الامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة قوله الثاني التخصيص نحو غلام امراة والمراد بالتخصيص الذي لم يبلغ درجة
التعريف فان غلام رجل اخص من غلام ولكنه لم يتميز بعينه كما تميز غلام زيد في الشرح فيه نظر فان مقتضاه ان لو اطلق التخصيص
ولم يرد به ما ذكره لدخل فيه التعريف فهذا فيه تخصيص بخلاف زيد فانه في اصطلاحهم معرفة ولا يقال فليس كذلك فان التخصيص
في عرفهم تقليل الاشتراك العارض في النكرة نحو رجل صالح فهذا فيه تخصيص بخلاف زيد فانه في اصطلاحهم معرفة ولا يقال له مخصص
انتهى واقول ان قول المصنف والمراد بالتخصيص الى اخره بيان لمعنى التخصيص في العرف ولولا لتوهم ان اسم المفهوم شامل لما لم يبلغ درجة التعريف
ولما بلغها ثم علم ان التخصيص يذكره في باب النعت مقابلا للتوضيح قال التفتازاني في مطوله وعند النحاة التخصيص عبارة عن تقليل
الاشتراك الحاصل في النكرات نحو رجل عالم فانه كان بحسب الوضع محتملا لكل فرد من افراد الرجال فلما قلت عالم قللت ذلك الا
شتراك والاحتمال وخصصته بفرد من الافراد المتصفة بالعلم والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف قال السيد في حاشيته
الظاهر انه اراد الاشتراك المعنوي لان التقليل انما يتصور فيه بالفعل كما في رجل عالم فلا يكون جاريا في قولنا عين جارية
صفة مخصصة وقد يحمل على الاشتراك على ما هو الاعم من المعنوي واللفظي ويجعل جارية مخصصة لانها قللت الاشتراك باعتبار نعت
مقتضى الاشتراك اللفظي وعينت معنى واحدا فلم يبق في عين جارية الا الاشتراك المعنوي بين افراد ذلك المعنى [illegible] ولا
يجتمع على الاسم تعريفان هاهنا تعريف الاضافة وتعريف الموصولية لان هذا الموصول لما التزم فيه الاسم لكونه في صورة حرف التعريف
وظهر اعرابه في ذلك الاسم كانت اضافته باضافة ذلك الاسم في الشرح هذا ينتقض بايما الموصولة المضافة الى معرفة فان تعريفها
على المشهور بصلتها باعتبار ما فيها من العهد واضافتها معنوية قطعا فيفيد التعريف فيجتمع فيها تعريفان وقال الرضي وعندي
انه يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذ لا يمتنع اجتماع التعريفين اذا اختلفا قوله وقال ابي كبير فاتت به حوش الفواد مبطنا
سهدا اذا ما نام ليل الهوجل ويقع في بعض النسخ البيت بتمامه وابو كبير بالباء الموحدة هذلي من شعراء الحماسة وحوش
الفواد بالحاء المهملة المضمومة والشين المعجمة حديد الفواد ذكيه والمبطن الضامر البطن وهو وصف محمود في الذكور والسهد بضم السين
المهملة والهاء القليل النوم والهوجل الاحمق واسناد النوم الى الليل اسناد مجازي قوله ولكنه نقض هذا المعنى الثاني عند
ما تكلم على قوله وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبانا فقد ذكرنا الكلام على ذلك في اقسام العطف بالامر بتر عليه فليراجع
هناك قوله لحلول الصفة لفظا محل ضمير الموصوف لانا قال الفطلان ال قد يقال انها خلف عن الضمير هو موجود معنى لا لفظا ويحمل

ان يكون منه ان رحمة الله قريب في الكشاف وانما ذكر قريب على تاويل الرحمة بالرحم او الترحم لانه صفة موصوف محذوف اى شئ قريب
اى على تشبيهه بفعيل الذى بمعنى مفعول كما شبه ذاك به او على انه بزنة المصدر الذى هو النقيض والضعيف ولان تانيث الرحمة غير
حقيقى قال التفتازانى هذا خارج عن قانون النحاة لانهم لم يجوزوا فى الاسناد الى الضمير بين ان يكون المؤنث حقيقيا او غير حقيقى ولا بين ان
يكون المسند فعلا او صفة واعترض صاحب التقريب بان الوجوه المذكورة لتت مطرد ليس بقادح وههنا وجه اخر وهو ان يكون
تذكير الضمير لاكتساب المرجع التذكير من المضاف اليه كما ذكره فى قوله ثم ان معاصيه لشوبا بالبا التحابية **قوله** ويبعد لعل الساعة
قريب انما قال يبعد دون يرد لان هذا فى الذى هل مناسبة مرجحة وهى لا يلزم المراد ها حتى يكون تخلفها فى موضع اخر قادحا
فيها **قوله** واما قول الجوهرى ان التذكير لكون التانيث مجازيا فوهم فى الصحاح وقوله ان رحمة الله قريب من المحسنين ولم يقل قريبة
لانه اراد بالرحمة الاحسان ولان ما لا يكون تانيثه حقيقيا جاز تذكيره فى الشرح ويمكن حمل كلامه على ان المؤنث غير الحقيقى يذكر
بالتاويل بمعنى عليه منه التذكير لكن عطفه العلة الثانية على الاولى يدل على ما ذكرنا بعض بنو وبلد ويحتمل ان يكون الضمير للنار
يؤيده قرب مذكور ويحتمل ان يكون عائدا على الحفرة وما ذكره المص من احتمال كونه عائدا على الشفا وانث لاكتسابه التانيث من
المضاف اليه حكاه الطبرى عن بعض الناس قال ابن عطية وليس الامر كما ذكر اذ لا يحتاج فى الاية الى هذه الصناعة والا لم يوجد
معاد الضمير الا الشفا واما ومعنى لفظ مؤنث يعود اليه الضمير ويعضد بالمعنى المتكلم فلا يحتاج الى تلك الصناعة انتهى قال ابو
حيان ولا يحسن عوده الا على الشفا لان كينونتهم على الشفا هو احد جزئى الاسناد واما ذكر الحفرة على سبيل الاضافة اليها ولم يكن
محدثا عنه ولم يجئ بالنار للتخصيص وايضا فالانقاذ من الشفا ابلغ من الانقاذ من الحفرة ومن النار لان الانقاذ منه يستلزم
الانقاذ منهما لا العكس ولا يستلزم الانقاذ منه فعود الضمير على الشفا هو الظاهر من حيث اللفظ ومن حيث المعنى **قوله** وواجب الله يا ارشعثن
قلبى هذا صدر بيت عجزه ولكن من سكن الدنيا **قوله** ولترنى بالقول الذى قد ادعته الى اخره هذا خطاب لرجل لا
يكتم ما يسمعه وشرق فلان بريقه اذا اغتص به وادعتا اى قول اقبته والمعنى انك تشرق بالقول الذى انشيته كما تشرق القناة
بالدم ولا تشربه **قوله** ومراده بالكناية عن الرجل الناقص كنقص الموصولة وبعضهم والكناية عن الزبد الاخذ ما البسوله
كاخذهم والواو عطف فى الشرح لعل المراد الكناية وانما المراد تشبيه الصديق الماموريه بالموصولة الاتصاف بالنقص
والحذف من الشخص الذى يكون شبيها بعمرو فى الزبد واخذ ما البسوله **قوله** انه مد ما ت مقطعت بعض اصابعه هكذا
معقول وقيل ابا الفتح وقوله لان المضاف بيان لرد ابن مالك على قول ابا الفتح **قوله** اى بومسرتين الى اخره تقدم الكلام عليه
فاى لكن المص انشده هنالك لم ترعنى وانشده هنا ولم توفى **قوله** لا يقال يدل على انها شرطية ان الجملة المنفية ان استوفت
ولم يرتبط بالاول فسد المعنى هذا اعتراض على المص لنفى ما يدل على انها شرطية ان الجملة المنفية بعد تعرضه لنفى انها شرطية
اى ما سر بنى عن بعده هذا بيان لمعنى الكلام على كون جملة لم ترعنى حالا مقدرة ولو قدمه على قوله او معطوفة لكان احسن
ومن روى ثلاثه بالرفع فالحالية ممتنعة لعدم الرابط فى الشرح قد اسلفنا فى فصل اى عند الكلام على هذا البيت ان الربط يحصل
بتقدير منهم اى مصدور منك **قوله** سنعلم الى فى الشرح لا معنى لانشاد هذا البيت والكلام عليه هنا لانه قصد ان يذكر ما
يكتسبه الاسم بالاضافة وهنا لم يكتسب الاسم بالاضافة ما لم يكن قبلها واقول بعد تسليم انه لم يكتسب الاسم بالاضافة فى البيت ما لم يكن قبلها
انما تكلم على سبيل الاستطراد لمناسبة لما مثل به وهو قوله وسيعلم الذين ظلموا اى منقلب ينقلبون **قوله** والى هذا يشير قول
بعض الفضلاء عليك بارباب الصدور الى اخره هذا البعض هو الشيخ امين الدين العروضى الحلى وقد ذكر المص عنه مسئلة فى النوع الثانى من
الجهة السادسة من الباب الخامس رد عليه فى الاعراب قوله عليك بارباب الصدور والتضرب قوله داباك ان ترض فى الشرح فان تلك

فان قلت قوله يبين قوله الى اخره لا يصح ان يكون جزا عن المبتداين المعطوفين لاحدهما فى الاخر من قوله فرفع ابو من و خفض مزمل ولا
جزءا عن احدهما اما الاول فلعدم المطابقة اذ لم يقل يبينان واما الثانى فلاشتمال الجملة على ضمير لا يصح تعلقه بكل منهما وذلك لان
رفع ابو لا يبينى قوله معربا وحده واما يبين قوله معربا **قوله** خفض مزمل ايضا لا يبين فى الخالتين وانما يبين فى حالة التجرد
فكيف السبيل الى تصحيح الكلام قلت السبيل اليه ان يجعل قوله معربا بحذف دليل المحذوف لا المذكور ويجعل من قوله بلا قيد جزا عن
احدهما جزا لا جزا وحده وما والتقدير على ان يكون الحذف من الثانى مثلا مرفع ابو من يبين قولى وخفض مزمل كذلك هما يبيان قولى
معربا وحده واولى لا حاجة الى التكلف بل هو جزا عن المبتدا بين لاحدهما على الاخر والضمير يبين عائدا اليهما باعتبار المذكور
يجعل المطابقة بهذا الاعتبار **قوله** كانا ابانا ... كان ثبيرا وهو جبل بمكة والعرانين جمع عرنين وهو
الانف وقال الاكثرون معظم الانف ومقها استعارة ... بالانوف فى التقدم اذ الانوف مقدم الوجوه واوائل المطر
يتقدم ما ياتى بعدها والبجاد بكسر الموحدة والجيم كساء مخطط والمزمل بفتح الميم الثانية المستلف فى الثياب و
الغاشر الاعراب نحو هذه خمسة عشر زيد بمن اعربه ولا الاكثر البنا اعلم انه يجوز فى العدد المركب غير اثنى عشر واثنتى عشرة ان
يضاف الى مستحق العدد وهذه فيستغنى عن التمييز نحو هذه احد عشر زيد ويجب عند البصريين بقاء البناء فى الجزئين وحكى سيبويه
الاعراب فى اخر الثانى كما فى بعلبك وحكى الكوفيون اضافة الاول الى الثانى كما فى عبد الله وفى الشرح لا ينبغى ذكر ذلك
فى هذه الامور لان خمسة عشر عند من يضيفه معربا مطلقا سواء اضيف الى معرب او مبنى يقول هذه خمسة عشرك بضم الراء على
انها حركة اعراب مع ان المضاف اليه مبنى **قوله** وقالت متى يبخل عليك الى اخره فى الصحاح اعتله اذا اعتق عليه وتدرب ما
المعجمة وفتح الرا امضا بعد وذب بكسرها اى احد لسانه **قوله** ولا بد عنده من تقدير عامل مدلولا عليها بالمذكور قد
يكون حالا من الضمير لعيد بها فيفيد ما لم يفيده الفعل كالامر تقيد ويقيد بطلب الفعل انه فاعل له على سبيل التنازع وفاعل
لم يفده منه مستتر عائدا على الضمير العائد وفاعل لم يفده الفعل على الاعتدال وانها لم يجعل فاعل كل من يقيد ويفيد مستترا فيه
عائدا على الضمير وفاعل لم يفده الفعل لان الحال قيد لعاملها لا لصاحبها نعم يصح هذا اذا اريد التقييد المعنوى لان
الحال وصاحبها في المعنى وفى الشرح لا حاجة الى هذا الذى ذكر انه لا بد منه عنده فان الضمير النائب عن الفاعل راجع الى
المصدر المعهود اى الاعتدال وقد صرح به المص معرفا بعد افاد المصدر فانه لم يفدها الفعل ومرة انه انما يدل على مصدر
نكرة والنائب هنا مصدر معرف معهود وقد قال المص فى توجيه على الاهبة العين ويقلل الاعتدال المعهود لو اعتدال ثم
خصصه بعليك اخرى محذوف للدليل كما تحذف الصفات تجوز الامرين ولم يجعل احدهما متعينا لا بد منه وهذا الذى
قاله فى التوضيح هو الحق انتهى واقول بعد تسليم ان اللام فى الاعتدال الذى قدره المص فى المعنى للعهد لا للجنس معهود اللام هو المصدر
المفهوم من الفعل فلا بد من تقدير عليك ليفيد المصدر ما لم يفده الفعل واما اللام فى الاعتدال الذى يقدره المص فى التوضيح
فهو دو الاعتدال المعهود بين المتكلم والمخاطب هو يفيد لما لم يفده الفعل فظهر الفرق بين العهدين وان احدهما يحتاج الى
متعلق ليفيد غير ما افاده الفعل بخلاف الاخر **قوله** او الى ما كنتم تزعمون على ان الفعلين تنازعاه فى الشرح وتخريج التنزيل
على هذا الوجه لا يليق بالمص ضلد ولا الاقرار عليه فانه معترف بضعفه كما مر قريبا فى قوله معكم فلما تبين له قال اعلم ان الله على كل
شئ قدير واقول بعد القول حكاه المص هنا عن غيره ويكفى من المص فى عدم تقريره اعترافه فيما مر بضعفه **قوله** امم بامر الحزم
الى اخره فى الصحاح وهمت بالشئ امم هما اذا اردته والحزم الضبط والاخذ بالاحتياط والعير بفتح العين المهملة وسكون المثناة
التحتية الحمار الوحشى والاهلى ايضا والنزوان بفتح النون والزاى الوثوب على الانثى للضراب **قوله** فمن فتح فلانه من عدا

حمزه والكسائي وابابكر والحسن وابن ابي اسحق والاعمش ويؤيد تخريج المص لهذه القراءة قراءة الرفع لان مثلا لكل منها صفة لحق وقوله
وقراءة بعض السلف هي قراءة مجاهد والجحدري وابن ابي اسحاق ويؤيد تخريج المص لها قراءة الرفع لان مثلا في كل منها فاعل
نصيبكم وقيل مثل فيها منصوب على انه نعت لمحذوف والفاعل مضمر يفسره سياق الكلام وهو من العذاب قوله وزعم ابن
مالك ان ذلك لا يكون لمخالفتها للمبهمات لانها تثنى وتجمع امره ابن مالك بان يوم وحين وساعة اذا اضيفت الى الجملة
تثنى مع انها تثنى وتجمع ولعل المص لاجل هذا قال وزعم واجيب بان الكلام الان فيما يبنى لكونه مبهما اضيف الى مبني لكونه نظرنا الى
جملة قوله كاقيل رودسر ودم برفتح الموحدة وسر بفتح السين المهملة وتم بفتح النون واكحل التوين وتشديد اللام اخره وكم
قوله واما بيت الفرزدق ففيه اجوبة بيت الفرزدق وهو قوله فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم اذهم قريش واذ ما مثلهم بشر
والجواب قيل شاذ وهو قول سيبويه وقيل لم يعرف الفرزدق شرط اعمال ما عند الحجازيين لانه تميمي وقيل مثلهم حال والخبر
محذوف اي في الوجود قوله سعو لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة في غصون ذات اوقال تقدم الكلام عليه
في غير فان قيل ليس هذا من قبيل الاضافة من المبني اذ المعنى غير نطق حمامة اجيب بان المضاف اليه هنا جملة مصدرة بحرف
مصدري فيكون مبنيا تمامه الامر اشرف تاويل مفرد معرب قوله على حين عاتبت الى اخره الصبا بكسر الصاد المهملة الميل
الى الجهل والصبوة والصحو الافاقة من السكر والوازع المانع قوله ابنا عاديا كقوله لاحدين من هنى الى اخره بنا الفعل الماضي
لاجل اتصاله بنون الاناث عارض على اعرابه لمشابهة الاسم واعرابه لمشابهة الاسم عارض على ذاته لكونه مبني الاصل وانما تكلف
الحلم وعلى بمعنى في كقوله ثم على حين غفلة ويستصبين بمعنى يصبين كيستحيب بمعنى يجيب وبمعنى يطلبن الصبوة قوله اذا
قلت هذا اه يقال رساه وسلا عنه اذا نسيه وتركه ويجوز بفتح حرف المضارع بتر والصارح مبهما المستوى مطلع الشمس
اذا استوى الليل وانما يعطلع بتبديل الطاء المهملة قوله الرتعلي باعمرك الله تعالى الى اخره في الشرح وعمرك الله بفتح الراء
منصوب على انه مفعول مطلق وهو مصدر محذوف الزوايد والاصل بتعميرك الله والاسم الشريف اما منصوب على اسقاط الخافض كما
كان منصوبا على ذلك مع فعله في عمرتك الله والمعنى ذكرتك بالله تذكيرا بعمريتك ولا يخلو منه وحقيقته عمرت قلبك بذكر الله
ثم حذف القلب والتذكر وابادهم وقيل عمرتك الله واما رفع على ما حكاه المازني عن بعض العرب وجهان المصدر اضيف الى
مفعوله فارتفع الاسم الشريف لانه فاعل واحزى بفتح الهمزة والزاي مضارع حزي بكسر الزاء اي ذل وهان ويجوز به ضم الهمزة على
انه مضارع اخزاه اسد الملو العقير قوله اتاني ابيت اللعن الى اخره قول العرب ابيت اللعن دعا للمخاطب بان يجعله
الله ابيا للعن بان يكون شريف النفس عالي الهمة وفي الصحاح اسكت سامعه صمت وصاتت ومنه قول الشاعر وتلك التي
تسك منها المسامع والرابع بالراء والعين المهملتين اسم فاعل من راعه يروعه افزعه قوله ولا يقب الا ردي قرى ذي
مع الردى هذا عجز بيت صدره اذا كنت في قوم وصاحب جارهم وبلغ عن الاسال ودعيل عن قرشير فكل قرين بالمقارن يقتدي
قوله وفي البيت اشكال لو سال السائل عنه لكان اولى وهو اضافة مقاله الى ان فان قلت فاعرف التفسير بمقاله قولك
ها فلا يضاف الشي الى نفسه في الشرح الاشكال فان هذا من اضافة الاعم الى الاخص وذلك لان مقال اعم من المصدر المسبوك من
ان وصلتها وهذه الاضافة هي المعروفة عندهم باضافة البيان كشجر الاراك اي مقاله قوله سو انا الراتهي واقول بل هو
في الصورة مشكل لانه يجب الظم من اضافة الشي الى نفسه وهو غير جايزة وجوابه هو جواب ما ورد على قولهم لا يضاف الشي الى نفسه
من نحو كل الدراهم وزيد نفسه لانه ليس من اضافة الشي الى نفسه بل من اضافة الاعم الى الاخص قوله وقد يكون
الشاعر انما قال الحقا لان باثبات التنوين ونقل حركة الهمزة فانشد الناس بحقيقها فاضطر الى حذف التنوين في الشرح هذا لم

عجـ

١٦٩

عجيب يلزم من فتح بابه التطرق الى القدح في كل ما استدل به بان يقال انما قال كذا ولكن حرف فقيل كذا وارتكاب ذلك امر شنيع
واقول لا يلزم من فتح بابه القدح في كل ما يستدل به وانما يلزم منه القدح في كل ما ورد على خلاف الاصل والقواعد
وليس ارتكاب ذلك فيه تشنيع الامور التي لا يكون الفعل معها الا في الاحد هذا كونه على فعل بالضم كظرف وشرف بزيد
بالضم ضم العين بطريق الاصالة فلا يرد عليه نحو قلبه وطلبه عند سيبويه فان اصله بالفتح فلما سكن اخره لاجل التضمن و
لم يرد حذف عينه حول الى فعل بالضم ثم نقلت حركة عينه الى فائه ليعلم ان عينه التي حذفت واو واما على قول ابن الحاجب ان الضم
في ذلك ليس محولا من العين الى الفاء بل واقع في الفاء ابتداء لبيان ثبات الواو فلا حاجة الى تقييد الضم بطريق الاصالة
وسمع رحبكم الطاعة وان لسر الخلع الثني ولا ثالث لهما في القاموس رحبكم الدخول في طاعته الكرماني وسعكم شاذ لان
فعل لبث متعديه الا ان ابا علي حكى عن هذيل تعديتها انتهى والذي سمع منه انما هو علي بن ابي طالب واما الاول فنقل الحا
قال الخليل قال نصر بن سيار رحبكم الدخول في طاعة الكرماني اي وسعكم قوله كونه على فعيل بالفتح او فعل بالكسر وصفها
على فعيل يعني ولا يكون لما وصف على مره فلا يرد البعض يعلم لان وصفه جا ايضا على فاعل كعالم قوله وانما حقيقته الحا
ان يدل احد الفعلين على تاثير ويدل الاخر على قبول فاعله لذلك التاثير الضمير البارز في فاعله عايد الى الاخر في الشرح ينتقض
بنحو قولك ضربته زيدا فتالم اذ الضرب لا يدل على ايلام على راي المص كما سيجي في اوايل الخاتمة التي اوردها مقدمة للكلام في الحذف من
الباب الخامس فكان حقه ان يقول بان يدل احد الفعلين المتلاقيين في الاشتقاق فيخرج هذا واقول انما لم يذكر لم
هذا القيد لشهرته مع ان مقصوده اخراج نحو استخرته فاخرجته عن المطاوعة وذلك يحصل بدون هذا القيد هذا وقد فسر بعضهم
المطاوعة بحصول الاثر بعلو الفعل المتعدي بمفعوله فانك اذا قلت كسرته فالحاصل له التكسر قوله يخرج من عراقيبها نصلي بيتها
اخر بيت وهو لن يعيد رجال المحل من ذي مروحها الى الصيف يخرج في عراقيبها نصلي في فاعل يعيد رمح الناقة والمحل انقطاع
المطر ومن بمعنى عن والمراد بذي مروحها البهاد والعراقيب جمع عرقوب بضم العين المهملة وهو من الدابة في رجلها بمنزلة الركبة في يدها و
المعنى ان يعيد الناقة عن قلة لبنها بيبوسة الارض ونقله الطرائح بها للضيف قوله ما تضمن معنى ولا است هنا شروع في تفسير الفرادالامثلة
على الترتيب وبعث هو بهيار الدنب بالعين المهملة والمثلثة اذا افسد وقد وقع في كثير من النسخ يعيث من بمثناة تحتية بعد العين وهو
محتمل لان يكون اصله يعيب فلما جزم لكونه تفسير الجزم حذفت المثناة التحتية منه لالتقاء الساكنين وبقيت المثلثة على حرمها والعين على
ولان اصله يكون يعيث من تعيثا اذا افسد فجزم بحذف اخره وبقيت المثلثة على ضمها والعين على سكونها قوله والستة الباقية ان يدل
على صحة هذا وما عطف عليه المص سوى ذكر معه علم انه لم يذكر وهو الرابع والسادس قوله يجي في الصحاح بجل الشي بالكسر يجل بجاهف
بجل وبجل ايضا قوله كنجع وكحل وثلما النجع شدة سواد العين مع سعتها والكحل ان يعلو جفون العين سواد مثل الكحل وفي الصحاح
والشبعة في الاسنان وقال برد وعذوبة في الفلوس الشب ما ورد وبرد وعذوبة في الاسنان اذ قطعت بيضا ومدة الانياب جنع
بها كالمشار قوله منعته نون بعجمه مثناة تحتيه ما يعيش به الانسان وان كان نحو شيئا في شرح ضبح شلبعيه قوله نجا في ل
احراسا البها معشرا صدا صدر هيت من معلقة امرا القيس نجوزه على حراما لو يسرون مقتلي والاحراس جمع حارس كصاحب واصحاب او جمع
حرس كجبل واجبال وحرس جمع حارس كخدم جمع خادم والمعشر القوم والحراص جمع حريص ككرام جمع كريم وقد جاء فعله من باب ضرب
يضرب ومن باب علم ويسرون بالسين المهملة من الاضداد بمعنى يظهرون او بمعنى يخفون ويروى بالمعجمة وهو بمعنى يظهرون لا غير والمقتل هنا
بمعنى القتل ولو اما مصدرية فيجعل جر على البدل من الضمير المجرور في علي واما التمنية وجوابها محذوف اي لو يسرون مقتلي لسرهم
بينا مغافقة الكماة الى اخره الكماة بضم الكاف جمع كمي وهو الشجاع المتكمي في سلاحه والروع بالراء والعين المعجمة مصدر راغ اي مال الى الشي وحاد عنه

وابتح عنه بالتاء الفوقية والحاء المهملة قد روي بهما فقاله يجتهد من الجراءة وهي الاقدام والسلفع بسين مهملة فلام ساكنة ففاء مفتوحة
فعين مهملة الجسور **الامور التي يتعدى بها القاصر** قوله ربنا امتنا اثنتين واحييتنا اثنتين في الكشاف اثنتين اماتتين واحياءتين
او موتتين وحياتين واراد بالاماتتين خلقهم امواتا اولا واماتتهم عند انقضاء آجالهم وبالاحياءتين الاحياءة الاولى واحياءة
البعث وناهيك تفسيرا لذلك قوله تعالى وكنتم امواتا فاحياكم ثم يميتكم ثم يحييكم وكذا عن ابن عباس فان قلت كيف صح ان يسمى خلقهم
امواتا اماتة قلت كما صح ان يقال سبحان من صغر جسم البعوضة وكبر جسم الفيل وقولك للحفار ضيق فم الركية ووسع اسفلها وليس ثم
نقل من كبر الى صغر ولا من صغر الى كبر ولا من ضيق الى سعة ولا من سعة الى ضيق وانما اردت الانشاء على تلك الصفة والسبب في صحته
ان الصغر والكبر جائزان على المصنوع الواحد من غير ترجيح لاحدهما وكذلك الضيق والسعة فاذا اختار الصانع احد الجائزين وهو متمكن
منهما على السواء فقد صرفه عنه كنقله منه ومن جعل الاماتتين التي بعد حياة الدنيا والتي بعد حياة القبر لزمه اثبات ثلاث
احياءات وهو خلاف ما في القرآن الا ان يتمحل فيجعل احداهما غير معتد بها او يزعم ان الله يحييهم في القبور وتستمر بهم تلك الحياة فلا
يموتون بعدها ويعدهم في المستثنين من الصعقة في قوله الا من شاء الله قوله واعطيته دينارا في الصحاح اعطاه مالا ايطيه اعطاء
والاسم العطاء واصله عطاو بالواو لانه من عطوت الشيء تناولته باليد والمعاطاة المناولة قوله والثاني الف المفاعلة انما كان
فاعل متعديا دون تفاعل لان وضع فاعل لنسبة الفعل الى الفاعل المتعلق بغيره مع ان الغير ايضا متعلق بذلك ووضع تفاعل
لنسبته الى المشتركين فيه من غير قصد الى تعلق به قوله والرابع صوغه على استفعل للطلب او النسبة للشيء كاستخرجت المال
واستحسنت زيدا واستقبحت الظلم المثال الاول للطلب لان معنى استخرجت المال طلبت خروجه والمثالان الآخران للنسبة لان
معناهما نسبة الحسن الى زيد والقبح الى الظلم قوله واما قول اكثرهم ان استغفر من باب اختار فمردود يعني من باب اختار
كالفعل يتعدى الى اثنين احدهما بنفسه والآخر بحرف الجر وهو مقصور على السماع والذي يجمع منه هو اختار واستغفر وامر وسمى وكنى
ودعا ونصح وزوج وجبر ورد المصنف لقول الاكثر ان استغفر صوغ الفعل على استفعل من الامور التي يتعدى بها الفعل اذا كان متعديا
الى واحد يتعدى الى اثنين وغير متعد الى واحد واذا صيغ على استفعل يتعدى الى اثنين فلا يكون من اختار قوله وقد اجتمعت
التعدية بالباء والتضعيف في قوله تعالى نزل عليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه وانزل التوراة والانجيل من قبل هدى للناس
هكذا وقع في النسخ وهو سبق قلم والصواب وقد اجتمعت التعدية بالهمزة والتضعيف اما اولا فلان الجمع في هذه الآية واما ثانيا فلانه
لو بين كل التعدية بالحرف الملفوظ واما ثالثا فلان بالحق متعلق بمحذوف على انه حال لا على المفعولية وصاحب الكتاب ومصدقا اما حال
ثانية او بدل من موضع بالحق وحال من الضمير المستتر فيه واما رابعا فلان قوله وزعم الزمخشري ان بين التعديتين فرقا
الحاجة انما هو للتعدية بالهمزة والتعدية بالتضعيف قوله ويشكل على الزمخشري قوله تعالى وقال الذين كفروا لولا نزل
عليه القرآن جملة واحدة فقرن نزل بجملة واحدة اجيب بان الزمخشري انما حمل نزل على التدريج حيث عدم القرينة الدالة على خلافه
وهنا قرينة وهي قوله تعالى جملة واحدة قال في الكشاف عند الكلام على هذه الآية نزل هاهنا بمعنى انزل لا غير كخبر بمعنى اخبر والا كان
متدافعا وعند الكلام على قوله وما نتنزل الا بامر ربك والتنزل على معنيين معنى النزول على مهل ومعنى النزول على الاطلاق لانه
مطاوع نزل ونزل يكون بمعنى انزل وبمعنى التدريج واللائق بهذا الموضع هو النزول على مهل والمراد ان نزولنا في الاحايين وقتا
غب وقت ليس الا بامر الله وعلى ما يراه صوابا وحكمة قوله وظاهر قول سيبويه انه سماعي مطلقا في الشرح وليس مراده ما هو اعم من القاصر
والمتعدي الى واحد والمتعدي الى اثنين وانما مراده القاصر والمتعدي الى واحد فان الثالث لم يسمع كما مر وكان حقه ان يذكر
كلام سيبويه اولا قوله كما عسل الطريق الثعلب صدره لدن بهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب وقد
عدم

تقدم الكلام عليه قوله وترغبون ان تنكحوهن اي في ان او عن ان فالخلاف في ذلك بين المفسرين في الحذف وضح المسالك اشترط ابن مالك في
ان وان امن اللبس فمنع الحذف في نحو رغبت في ان تفعل او عن ان تفعل لاشكال المراد بعد الحذف ويشكل عليه وترغبون ان تنكحوهن
بحذف الحرف مع ان المفسرين اختلفوا في المراد انتهى وقال في الخاتمة التي تكلم فيها على الحذف في الباب الخامس مجيبا عن هذا الاشكال
واما وترغبون ان تنكحوهن فانما حذف الجار لقرينة وانما اختلف العلماء في المقدر من الحرفين في الآية لاختلافهم في سبب نزولها فالخلاف
في الحقيقة في القرينة انتهى قوله ويرغب ان يبني المعالي جمع معلاة بفتح الميم وهو كسب الشرف والصنع بفتح فسكون ثم تحتيه بعد
النون فعل القبيح تقول صنع به صنيعا قبيحا اي فعل والصنع بضم الصاد مصدر صنع اليه معروفا كذا في الصحاح والالام جمع اللئيم من
قولك لؤم الرجل فهو لئيم اي دني الاصل شحيح النفس قوله ولا يجوز ان يقدر فيهما معا او عن للتناقض فان قيل جاز ان يقدر فيهما
في او عن ولا تناقض لاختلاف الزمان بان يراد برغب الاول وقت وفي رغب الثاني اجيب بان المراد من كل من الفعلين
الاستمرار فالتناقض لازم قوله نحو قولهم لاه ابوك اصله لله ابوك هو دراية محذوف حرف الجر وبقي عمله ثم حذف المضاف واقيم
المضاف اليه مقامه قوله وان هذه امتكم امة واحدة وانا ربكم فاعبدون هكذا وقع في النسخ والتلاوة انما هي فاتقون لان هذه
الآية في سورة المؤمنين وهي فيها كذلك والتي في سورة الانبياء ان هذه امتكم امة واحدة وانا ربكم فاعبدون بكسر همزة ان وبدون
واو وقبلها قوله ولا يجوز تقديم منصوب الفعل عليه اذا كان ان وصلتها على المختار ذلك في النوع الثاني عشر من الجهة الثانية
من الباب الخامس بالالتباس بان التي بمعنى لعل قوله فان يبرهن ايكي الجواري اه هذا البيت لابي خالد الخارجي وقبله
لقد زاد الحياة الي حبا بناتي انهن من الضعاف اخاف ان يرين البؤس بعدي وان يشربن رنقا بعد صاف وبعده ولولا هن
قد سومت مهري وفي الرحمن للضعفاء كاف والرنق بفتح النون مصدر رنق الماء بكسرها اذا تكدر وسكون الشاعر اياه للضرورة
والنجاف جمع نجاف وهي المزالة قوله والكرم بفتح الكاف وكسر الراء المراد به هنا الكرام يقال رجل كرم وامراة كرم ونسوة كرم انتهى
وفي الصحاح ويقال رجل كرم وامراة كرم ونسوة كرم وانشد البيت وضبط الناسخ الراء في ذلك كله بالفتح قوله واركب في الروع
خيفانة الخيفان بخاء معجمة مفتوحة فتحتية ساكنة ففاء الجراد اذا صار فيه خطوط مختلفة بيض وصفر والواحدة خيفانة وبه
شبه الفرس الجواد في خفته وضموره كذا في الصحاح وقد عاب الاصمعي على امرئ القيس هذا الوصف وقال ان الشعر اذا غطى وجه الفرس
لم يكن لك هو الغم الذي يكره في الخيل كان السفي وهو بفتح المهملة وبالفاء والقصر قصر شعر الناصية مذموما فهو الجيد الاعتدال
وقال ابن جنيب امرؤ القيس اعلم بالخيل من الاصمعي وقال ابن بري الاعتذار ان امرأ القيس يخلص عن الغم بقوله منتشر لان الغم انما هو كانف
شعر الناصية واجتماعها على جبهة الفرس حتى يغطي العين وانتشار الشعر وتفرقه وفي الشرح وقضية هذا ان يكون الشعف
هو شعر ناصية الفرس وفي الصحاح وغيره ان السعف من الخيل الاشيب الناصية ومقتضاه ان السعف شيب الناصية انتهى واقول
لانه اي السعف في البيت ماخوذ من الاسعف للاشيب الناصية من الخيل وانما هو جمع سعفة بالتحريك وهو غصن النخل استعير
للشعر قال في الصحاح والسعفة بالتحريك غصن النخل والجمع سعف قوله يقال نتر نشرا كما يقال زهد زهدا ثم قال ثم اغفال
من هذه الاغفال المتعدية مرة هذه بفتح العين اللازمة بكسرها

الباب الخامس من الكتاب في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب منها

قوله لا يبعد الله الحزن هذا البيت لمرتش وهو مدرج احر صدره اللام من الغارات والتلبب مصدر
تلبب الرجل اذا تحزم وتشمر والغارات جمع غارة اسم للاغارة والجمهر الجيش لانه من فرق مقدمة وقلب ميمنة وميسرة وساقة فعلت
حتى تعرف ما الحقلد فنظرنا فاذا هو السيء الخلق في الشرح الذي اوهم ان المصنف قصد التنكيت على ابي حيان لما كان بينهما من المنافسة فاورد
كلامه على وجه يحتمل عود الضمير من قوله فاذا هو السيء الخلق الى الحقلد والى ابي حيان اشارة الى ما نسب اليه من كثرة من المعايبة من سوء

الخلق على ان الذى فى الصحاح الهلد الضيق البخيل وفى القاموس هلد كفلس الضيق البخيل والضعف ذكر برج التى الخلق الثقيل
الروح توبيخ قلت هو معطوف على شىء متوهم اذ المعنى ليس يكثر عتبه فاستعظم ذلك فى الشرح يحتمل وجها آخر وهو ان يكون معطوفا
على مهلكه ذى قرحى دنو مضاف حذف لدلالة ما تقدم عليه والتقدير ولا تهلكه هلد والمعنى ان هذا الممدوح لا يكثر عتبه تهلكه
قريب لدو ولا تهلكه تخص بصفة سوء الخلق اذ هى صفة نقص من شأنها تقتضى ان لا يحز بأسه لمكان نقصه وانما يكثر العتبة بالاشراف
واهل الكمال هذا ان كان الهلد هو التى الخلق واما ان كان الضعف كما فى القاموس اتجه المعنى ايضا هاونا واقول هذا التقدير يقتضى
ان المراد بالهلكة الاسر والذى فى الصحاح ونهكه السلطان عقوبة ينهكه نهكا ونهكه بالغ فى عقوبته ولله للنقال فى الحث على القتال
انهكوا وجوه القوم يعنى اجهدوهم اى ابلغوا جهدهم انتهى ولا يخفى بعد ما فى الشرح على تقدير ان الهلد هو التى الخلق **قوله**
واما قراءة من قرأ يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال بفتح الباء فالذى سوغ فيها ان يذكر الفاعل بعد ما حذف انه انما ذكر فى جملة
اخرى غير التى حذف فيها هذا الكلام اشارة الى سؤال يرد على ما تضمنه الكلام السابق من انه لا يذكر الفاعل بعد طيه والجواب اما تقرير
السؤال فهو ان ذكر الفاعل بعد بناء الكلام على طيه جائز ليس بممتنع فان قراءة يسبح بفتح الباء طوى فيها ذكر الفاعل حيث بنى الفعل للمفعول
ثم بعد ذلك ذكر واما تقرير الجواب فهو ان المراد طى الفاعل من كلام ثم ذكره فيه ممتنع وهذه القراءة ليس كذلك وانما طوى ذكر الفاعل فيها
من كلام وذكر بعد ذلك فى كلام آخر لان رجال فى هذه القراءة فاعل لفعل محذوف هو وفاعله جواب لسؤال مقدر **قوله** وها
انا مورد بعون الله امثلة فى الشرح وقع نظير هذا التركيب فى ديباجة الكتاب حيث قال وها انا بايح بما اسرره … نظيره فى سياق
اول الجملة الثانية دون ذلك تا دخال ها التنبيه على ضمير الرفع المنفصل مع ان خبره ليس اسم اشارة وقد صرح المص فى حواشى
التسهيل بندور قول الشاعر ابا حكم ها انت عم مجالد … الى ان قول صاحب التسهيل واكثر استعمالها مع ضمير رفع منفصل
او اسم اشارة معترض بان ظاهره ان الاخبار عن الضمير المذكور باسم الاشارة غير شرط وليس كذلك فان تخلفه انما يقع شاذا **قوله** نعم
من ترك الفعل وقرئ بالتاء لا بالنون فالعطف على ان نترك فى الكشاف الذى قرأ بالتاء هو ابن ابى عبلة والمراد بفعله ما هو الهم … وكانوا
يأمرهم من ترك التطفيف والبخس والاقتناع بالحلال القليل من الحرام الكثير وقبلها كان ينهاهم عن قطع الدنانير وتقطيعها وفى الانقاص
وعلى قراءة ابن ابى عبلة بالخطاب يكون ان نفعل معطوفا على ان نترك وعلى المشهور ممتنع لفساد المعنى وقرأ ابو رزين او ابو عبد الرحمن
وطلحة نفعل بالنون ما تشاء بالخطاب والعطف فى هذه القراءة ايضا على ان نترك والظاهر على هذه القراءة قراءة الخطاب فيها اى
الذى كان نشأ امر الهم انقاص الكيال والميزان وقال سفيان الثورى كان يأمرهم بالزكاة **قوله** والصواب تعلقه بالموالى
لما فيه من معنى الولاية فى الكشاف من ورائى بعد موتى وقرأ ابن كثير من وراى بالقصر وهذا الظرف لا يتعلق بخفت لفساد المعنى
ولكن بمحذوف او بمعنى الولاية فى الموالى اى خفت فعل الموالى وهو تبديلهم وسوء خلافتهم من ورائى او خفت الذين يكون الامر من
ورائى **قوله** واما من قرأ خفت بفتح الخاء وتشديد الفاء وكسر التاء فمتعلقه بالفعل المذكور فى الكشاف وقرأ عثمان بن
عفان ومحمد بن على وعلى بن الحسين خفت الموالى من ورائى وهذا على معنيين احدهما ان يكون ورائى بمعنى خلفى وبعدى فيتعلق
الظرف بالموالى اى قلوا وعجزوا عن اقامة الدين فسأل ربه تقويتهم ومظاهرتهم بولى يرزقه والثانى ان يكون ورائى بمعنى قدامى فيتعلق
بخفت ويريد انهم خفوا قدامه ودرجوا ولم يبق منهم من به تقوٍّ واعتضاد وقرأها ايضا زيد بن ثابت وابن عباس وسعيد بن
العاص والوليد بن مسلم لابن عامر **قوله** والصواب ان تضمين اماته معنى ألبثه فى الشرح هذا مما لا حاجة اليه وذلك انه يمكن تعلق
الظرف بما فى اماته من معنى الموت لا بالاماتة نفسها والموت اما عدم الحياة عما من شأنه الحيوة او وصف وجودى مضاد للحيوة على الخلاف
المذكور المعروف وعلى كل فامتداده ممكن ولا داعى الى ذلك التكلف واقول لا داعى الى تضمين اماته معنى ألبثه موافقة لقوله تعالى

قال كم لبثت قال لبثت يوما او بعض يوم قال بل لبثت مائة عام فان الظرف فى ذلك متعلق باللبث **قوله** وفائدة التضمين ان
يدل بكلمة واحدة على معنى كلمتين يدل لعله على ذلك اسما الشرط والاستفهام مع ذلك انكلا منهما … يدل على معنى كلمتين حرف
والاسم وفى حاشية التفتازانى وحقيقة التضمين ان يقصد بالفعل معناه الحقيقى مع فعل آخر يناسبه وهو كثير فى كلام العرب حتى
قال ابن جنى لو جمعت تضمينات العرب لاجتمعت مجلدات فان قيل الفعل المذكور ان كان فى معناه الحقيقى فلا دلالة على الفعل
الآخر وان كان فى معنى الفعل الآخر فلا دلالة على معناه الحقيقى وان كان فيهما لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز قلنا هو فى معناه
الحقيقى مع حذف حال مأخوذة من الفعل الآخر بمعونة القرينة اللفظية فقولنا احمد اليك فلانا معناه منهيا اليك حمده
وقد يعكس كما فى يؤمنون بالغيب يعترفون به مؤمنين واقول هذا عند من لا يرى صحة اطلاق اللفظ على حقيقته ومجازه
معا كالزمخشرى واما من يرى ذلك فلا يحتاج الى … انه يستعمل فيهما ويدفع بطلان اللازم والمسألة ذات خلاف مشهور فان قيل
الحالة المحذوفة فى هذه الآية من الفعل الذى ليس بمذكور ومن المذكور اجيب بان الحال من المذكور والتقدير اماته الله
مائة عام مماتا **قوله** فالصواب تعلقها بما تعلقت به على وان على متعلقة بكائن محذوف منصوب على الحال من الضمير فى يولد
ويولد … فى الشرح اذا تعلق بكائن الذى هو مغيا بهذه الغاية فكيف يصح كونها حالا ومضمون الحال يجب ان يكون مقارنا
للعامل فيها وليس الكون الممتد الى تلك الغاية مقارنا وهل هو الا بمثابة قولك جاء زيد … راكبا الى الغد واقول بل الكون على
الفطرة الممتد الى تلك الغاية التى هى تحويل الابوين للولد وسم حاله مقارن للعامل الذى هو يولد لعناية الامر انه استمر بعد
مقارنته الى الغاية وذلك لا يقدح فى كونه مقارنا له **قوله** نزلت بالوجا الى الحمى تركت بكرا نقا خطاب لامرأة وجادها
ارو انا من قولهم جيد … الارض فهى مجودة اذا اصابها الجود وهو المطر الغزير والكرع النفاس ذكر ان بكسر الكاف وقيل
بفتحها وانكره الكرمانى شارح البخارى وقال الحق اعلم بضبط بلد فانه فى القاموس كرمان وقد يكسر او لحن انكره ابن فارس …
والناصح الخالص **قوله** ولا يتعلق مع ببلغ لاقتضائه انهما بلغا معا حد السعى قيل لا يلزم ذلك لان المراد المعية اللائقة
كما فى واسلمت مع سليمان واسلامها متأخر **قوله** ولا بالسعى لان صلة المصدر لا تتقدم عليه قال الرضى عند قول ابن
الحاجب ولا يتقدم معمول المصدر قيل لانه عند العمل مؤول بحرف مصدرى مع الفعل والحرف المصدرى فى الحقيقة معمول الفعل
الذى هو صلة الحرف ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول هذا ما قالوا وانا لا ارى منعا من تقديم معموله عليه اذا كان ظرفا
او شبهه نحو قولك اللهم ارزقنى من عدوك البراءة واليك الفرار قال تعالى ولا تأخذكم بهما رأفة وقال فلما بلغ معه السعى ومثله
فى كلامهم كثير وتقدير الفعل فى مثله تكلف وليس كل مؤول بشىء حكمه حكم ما اول به فلا منع من تأويله بالحرف المصدرى من
جهة المعنى مع انه لا يلزمه احكامه بل لا يتقدم عليه المفعول الصريح لضعف عمله والظرف واخوه يكفيهما رائحة الفعل حتى
انه يعمل فيهما ما هو فى غاية البعد من العمل كحرف النفى فى قوله ما انت بنعمة ربك بمجنون اى انتفى بنعمة الله وجلاء عنك الجنون **قوله**
السادس قوله الله اعلم حيث يجعل رسالاته فان المتبادر ان حيث ظرف مكان لانه المعروف فى استعمالها ويرده ان المراد
انه تع يعلم المكان المستحق للرسالة لا انه علمه فى المكان فهو مفعول به لا مفعول فيه فى الشرح تقدم هذا فى حرف الحاء المهملة
فى الكلام على حيث وقد اسلفنا هناك انه لو قيل بأن المراد يعلم الفضل الذى هو محل الرسالة لم يبعد واقول قد اسلفنا
هناك انه يعمل فيه حذف المفعول والاسم الموصول وبعض صلته من غير دليل **قوله** واما اذا قرنا بالملين فالتعلق به
قرأ حمزة فصرهن بكسر الصاد وقرأ غيره بضمها وهما لغتان بمعنى الامالة يقال صاره يصوره ويصيره اماله **قوله** لانه لا يتعدى
فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل الا فى باب ظن … وما الحق به من فقد وعدم وانما لم يذكر هنا لانه ذكر فى حرف العين

فى على ما كنى بذكره هناك عن ذكره هنا **قوله** فلا يحتسبهم بعفاف ضمن صم ابتا . وقيد بر لان الفاعل المخاطب والمفعول عبره ما كنى
بذكره هناك عن ذكره هنا **قوله** نع عنك همنا مجى وجرانه هلا صد بيت امرء القيس تقدم الكلام عليه فى عن قوله و
انما هى متعلقة بيحسب وهو للتعليل وذلك ان المعنى ان حالهم يخفى على الجاهل بسبب تعففهم عن المسئلة انهم اغنيا من المال لان عادة
الغنى من المال ان يتعفف عن السؤال وجر المفعول له بحرف السبب لفقد شرط من شروط نصبه وهو اتحاد الفاعل لان فاعل يحسب
الجاهل وفاعل التعفف الفقراء ولانه معرف باللام والالف والاكثر فيما كان كذلك من المفعول له ان يدخل عليه حرف السبب وانما
عرف للدلالة على ان التعفف وقع منهم مرارا حتى صار معهودا وقيل من لابتداء الغاية اى من تعففهم ابتدات تحسيبة الجاهل
لانه لا يحسبهم اغنياء عنى يتعفف وانما يحسبهم اغنياء عنى مال **قوله** الغائط قوله تعالى فمن شرب منه فليس منى فى الانتصار وفى
هذه الاية دليل على ان الاستثناء اذا تعقب جملا لا يتعين عوده على الاخيرة واعترضه العراقى من وجهين احدهما ان
الاستثناء اما ان يعود الى الجملة الاخيرة او لجميع الجمل واختصاصه بالاولى لم يقل به احد ولا حجة فى الاية لقيام دليل من
خارج دل على ارادة الاولى ان نعود الاستثناء الى الجملة الاخيرة او الى الكل حيث لم يقترن بها دليل على خلافه **قوله** وقد
رده بعضهم هذا الرد فى كلام القرافى والمراد بما قيل الغاية الحدث الواقع قبلها ويتكرر او لا يتكرر بنفسه اما ان يقع مرتين او اكثر فى محل
واحد كضربت زيدا الى ان مات او يتكرر بحسب اجزاء محله بان يقع مرة واحدة فى محل ذى اجزاء مسلت كسرت من البصرة الى الكوفة
وغسلت من الاصابع الى المرفق لانه فى كل جزء من المسافة سير ومن المغسول غسل **قوله** فالصواب تعلق الى باسقطوا محذوفا
فى التلويح وذهب بعضهم الى انه غاية للاسقاط وذكر له ان الكلام يغير ان احدهما ان صدر الكلام اذا كان متناولا للغاية
فانها اسم للمجموع الى الابط كان ذكر الغاية للاسقاط ما وراءها لا لمد الحكم اليها لان الامتداد حاصل فيكون قوله الى المرافق
متعلقا بقوله اغسلوا وغاية له لكن لاجل اسقاط ما وراء المرافق عن حكم الغسل والثانى انه غاية للاسقاط ويتعلق به كانه قيل
اغسلوا ايديكم مسقطين الى المرافق فيخرج عن الاسقاط فيبقى داخلا تحت الغسل والاول اوجه لان الجار والمجرور متعلق بالفعل
المذكور وللقاضى الامام هنا بحث وهو انه اذا قرن بالكلام غاية او استثناء او شرط لا يعتبر بالمطلق ثم يخرج بالقيد بل لا المطلق
بل يعتبر المطلق مع القيد جملة واحدة فالفعل مع الغاية كلام واحد للايجاب الى الاسقاط لانها ضدان فلا يثبتان
الا بنصين والنص مع الغاية نص واحد **قوله** قلت وهذا ان سلم فلا بد من تقدير محذوف ايضا اى ومدوا الغسل الى المرافق
فى الشرح ولا بد من شراح اخر وهو ان يكون ايديكم مفعولا لفعل مضمر والتقدير واغسلوا اذ لو كانت متعلقة بالفعل المذكور فى
الاية من قوله فاغسلوا وجوهكم لاستحالة المعنى وانما هو على التقدير من عطف الجمل وحرف الغاية يتعلق المحذوف واقول لا حاجة الى ما
قدره الشارح وما ذكره من استحالة المعنى بدونه ليس بصحيح لان عطف الايدى على الوجوه بالواو لا يقتضى الا الجمع بينهما فى المفعولية لاغسلوا لا
الصلة فاغسلوا المتعلق بالوجوه كما ظن الشارح **قوله** ان امرء القيس جرى لدى الحجر هو ابن حجر الكندى قال الاصمعى كان امرء القيس
اذا عرف ماح منه ريح الكلب وذلك لانه امه ما تبدد هو رضيع فطلبوا من يرضعه فلم يجدوا فارضعوه بلبن كلبة انتهى والمدى الغاية و
اعتنانحبه والحمام بالكسر قدر الموت كذا فى الصحاح **قوله** وانا الى مدى متعلق بكون خاص منصوب على الحال اى طالبا الى
مدى فى الشرح ويجوز ان يتعلق الى بكون خاص اى جرى قاصدا الى المدى ونقدر المضاف للتبانية نظرا لا تقال الحلبت الى كذا وتعال
تصدت وقصدت له وقصدت اليه ويجوز ان يتعلق بجرى على ان المعنى اراد الجرى فاعلى ان جرى على معناه الحقيقى لكن
يقدر مضاف الاخر اى دون قطع الذى **قوله** بنى التى فضلها انه بنى يقصد والوصول صفة الكعبة او مكة وحا
ببعلتين والبنا اما بمعنى البناء الموحد جمع بنية كغرفة وما كغرفة جمع بنية كفرحة **قوله** من قوله تعالى ولم يجعل له عوجا قيما فى تفسير

السادس

عوجا شئ من العوج باخلال اللفظ وتنافى المعنى وانحرف عن الدعوة الى الحجاب الحق وهو فى المعانى كالعوج فى الاعيان قيما
مستقيما معتدلا لا افراط فيه ولا تفريط او قيما بمصالح العباد فيكون وصفا له بالتكميل بعد وصفه بالكمال او على الكتب السابقة يشهد
بصحتها **قوله** ووجه عن حفص بن وقف من القراء على الف التنوين فى عوجا وفيه لطيفة وهى ان هذا التوهم الذى يحقق من القراء
كلهم هو حفص عن عاصم **قوله** واما من الضمير المجرور باللام اذا اعيد الى الكتاب الى ضمير مجرور وعلى ولا الى الضمير المجرور باللام اذا اعيد
الى العبد لان سياق الايتين وصف الكتاب والتوهم نشا بردد ذلك يقتضى كونه حالا من الكتاب او من ضميره لا من العبد او من ضميره
قوله لان الحال بالخبر اشبه هذا تعليل لقوله لا بقال فلما تحقق ذلك فى النعت وما يدل على ان الحال بالخبر اشبه من النعت انه
لو حذف العامل صار راكبا انظم من الحال وصار اجمالا مبتدأ وخبر لا نعتا ومنعوتا **قوله** واما حينا اعطف على الحال لا حال
جوابه عن قوله بل قد تثبت فى الحال فى نحو لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى ثم قال ولا جنبا ومعنى كلام المص ان جنبا حال بطريق التبعية والعطف لا
بطريق الاصالة والكلام انما هو فى الحال بطريق الاصالة الرابع عشر قول بعضهم وقول بعضهم فى احوى انه صفة اغثاء الغثاء تخفيف الثاء ومشدد
ما نقذ به السيل على جانب الوادى من الحشيش من النبات والقماش والحوة سواد يضرب الى الخضرة وقيل خضرة عليها سواد والاحوى الظبى الذى
فى ظهره خطان من سواد وبياض وفى الصحاح الحوة شمرة قال الاصمعى لون يضرب الى السواد وقال ايضا الشديد الخضرة التى تضرب الى السواد
قوله فيمن رفع جنات الذى رفعها هو محمد بن ابى ليلى والاعمش وابو بكر فى رواية منه عن عاصم وانكر ابو عبيد وابو حاتم هذه القراءة وقال
ابو حاتم هى محال لان الجنات من الاعناب لا يكون من النخل ولا يسوغ انكارها لها وجه صحيح فى العربية وهو انها خبر مبتدأ محذوف قدره
النحاس وغيره وقدره ابو البقاء ومن الكرم قوله تعالى ومن النخل ووجهها الظرف على ان جنات عطف على قنوان قال ابو البقاء ولا يجوز ذلك
لان العنب لا يخرج من النخل وقال الزمخشرى وبعيدا ان قال وقنوان رفع بالابتداء ومن النخل خبره ومن طلعها بدل منه كانه قيل وحاصله
من طلع النخل قنوان وقوله وجنات من اعناب فيه وجهان احدهما ان يراد ولنا جنات من اعناب اى من النخل والثانى ان يعطف على قنوان
على معنى وحاصله او مخرجه من النخل قنوان وجنات من الجنات اى من نبات اعناب قال النضار انى ورد على الاول ان الادلة فيه على ان
الاعناب والجنات من نار القدرة ولا خفاء فانه لا يختص بالوجه الاول ولا بالجنات والاعناب بل يجرى فى النخل والقنوان ويندفع
بان ذلك مفوض الى شهادة العقل ودلالة المقام واورد على الثانى انه يؤول الى ان يكون المعنى ومن النخل جنات من اعناب وفساده ظاهر
والجواب انه اذا عطف جنات على قنوان كان من اعناب عطفا على من النخل فيصير من عطف مفرد على المبتدأ واخر على جزء غايته ان المعطوف
على المبتدأ يكون نكرة غير مخصوصة ولم يعرف منع ذلك وقد قال الشلوعندى اضطراب وشكوى عند قال المنى وقد يجاب بان اعناب
صفة جنات وهى لما كانت مغروسة تحت اشجار النخل جاز وصفها بكونها مخرجة من النخل مجازا لكون هيا بها مكنة من اجل الهامكا بدته
القنوان وفيه جمع بين الحقيقة والمجاز او بان المراد انه من عطف الجمل اى ومخرجه او وحاصله من الجنات او الكرم جنات من اعناب فى قوله
عطف على قنوان نحو ولا حاجة اليه على هذا التقدير ايضا لجواز ان يعتبر جنات من اعناب عطفا على قنوان ويدل المحذوف اعنى من
الجنات او من الكرم عطفا على من النخل وعنى بقوله اى من نبات اعناب انه على حذف مضاف لان البستان لا يكون من العنب بل من النبات
والاشجار **قوله** ونظيره قوله من قرء وحور عين بالرفع بعد قوله تعالى يطاف عليهم بكاس من معين ليس الكذى قيل قوله تعالى وحور عين
يطاف عليهم بكاس من معين وانما هو قوله تعالى يطوف عليهم ولدان مخلدون باكواب واباريق وكاس من معين لا يصدعون عنها ولا ينزفون
وفاكهة مما يتخيرون ولحم طير مما يشتهون والذى قرء وحور عين بالرفع الجمهور وخرجت على العطف على ولدان او على الضمير المستكن فى متكئين
او على مبتدأ محذوف هو وخبره **قوله** لهم هذا على وحور عين او على انه مبتدأ محذوف خبره اى ولهم حور او فيها حور وقرء السلمى
والحسن وعمر بن عبيد وابو جعفر والاعمش وهذا طلحة والمفضل وابان وعصمة عن عاصم وحمزة والكسائى وحور عين بجرهما وهو عطف

على المجرور وقيل على معنى يتنعمون بهذا كله وبحور عين وقال الزمخشرى على جنات النعيم كانه قال هم فى جنات وفاكهة ولحم وحور

قوله ويرده ان المعنى ح ولله على الناس ان يحج المستطيع فيلزم اثم جميع الناس اذا تخلف مستطيع عن الحج الزمخشرى هذا مبنى على ان الالف واللام فى الناس للاستغراق وهو ممنوع لجواز كونها للعهد الذكرى والمراد حينئذ بالناس من ذكرهم وهم المستطيعون وبيانه ان حج البيت مبتدأ والخبر قوله ولله على الناس والمبتدأ وان تاخر لفظا فهو مقدم رتبة واول كون اللام فى هذا الموضع للعهد الذكرى وغايته البعد مع انه لا يدفع الضعف الذى ذكره المص من جهة الصناعة وما ذكره فى بيانه انما يقتضى تقديم الحج رتبة على قوله على الناس لا تقدم من استطاع الذى هو المعهود عليه وفى اعراب البقاء حج البيت مبتدأ وخبره على الناس ولله يتعلق بالاستقرار فى على تقديره استقر على الناس ويجوز ان يكون الخبر وعلى الناس متعلق به اما حالا او اما مفعولا ولا يجوز ان يكون لله حالا لان العامل فى الحال متعلق به اما حالا او اما مفعولا ولا يجوز ان يكون لله حالا لان العامل فى الحال على هذا يكون معنويا والحال لا يتقدم على العامل المعنوى ويجوز ان يتعلق الحج بالجار الاول او الثانى والحج مصدر واضيف الى المفعول ومن استطاع بدل من الناس بدل بعض من كل وقيل فى موضع رفع تقديره هم من استطاع او الواجب عليه من استطاع والجملة بدل ايضا وقيل هو مرفوع بالحج تقديره ولله على الناس ان يحج البيت من استطاع فعلى هذا الكلام حذف تقديره من استطاع منهم لتكون فى الجملة ضمير يرجع على الاول وقيل من مبتدأ شرط والجواب محذوف تقديره من استطاع فليحج ودل على ذلك قوله ومن كفر وجوابها انتهى والقول الثالث هو الذى يضعفه المص لابن السيد ونسبه ابو حيان لبعض البصريين والقول الرابع هو الذى نسبه المص للكسائى ولا حاجة عليه الى تقدير منهم على ما لا يخفى ولهذا لم يذكر المص تقديره فيه **قوله** ابى تلادته انلاد بكسر التاء المثناة الفوقية المال القديم وقيل لما الذى ولد عندك واصل التاء فيه واو والنب بالسين المهملة المال الثابت وقيل المال العطاء وفى الصحاح القارورة مشربة وهى قدح وكذا القارورة ولا نعل فانه قال ابن السكيت اما القاقزة فمولد واسند البيت والاباريق جمع ابريق فارسى معرب وفى القاموس الابريق معرب آب ريز **قوله** والمنقوض من قول الاية انما بدل من الناس بدل بعض وفى البحر وذهب الاكثر وللحاشر بدل بعض من كل فيكون من موصوله فى موضع جر وبدل البعض من الكل لا بد فيه من الضمير فهو محذوف تقديره من استطاع اليه سبيلا منهم وفى الشرح وحذف الرابطه لفهمه اى من استطاع منهم لكن يلزم عليه الفصل بين البدل والمبدل منه بالاجنبى **قوله** وعليهن اى على بدلية من استطاع من الناس ومن موصولة واستبعادها شرطية فيحتمل قول الكسائى فالمعروف ولله على الناس يختص اما بالبدل لها اذا كانت من بدلا وبالجملة اذا كانت مبتدأ **قوله** والسابع عشر قول الزمخشرى فى قوله تعالى ثم بادليتى اعجزت ان اكون مثل هذا الغراب فاوارى سوءة اخى ان انتصاب فاوارى على جواب الاستفهام ووجه فساده ان جواب الشىء مسبب عنه والمواراة لا تتسبب عن العجز حاشية التفتازانى يحتمل ان يكون الاستفهام فيه للانكار لابطال مفيد النفى فيكون سببا اى ان لم اعجز واريت وقيل هو من قبيل العصى ربك فيعفو عنك بالنصب لينتج الانكار والتوبيخ على الامرين فيتغير بانتفاء العصيان وتوقع العفو ربك على خلاف الفعل حيث يجعل سببا للعقوبة سببا للعفو ويكون التوبيخ على هذا الجهل نكذا هنا نزل نفسه منزلة من يجعل العجز سببا للمواراة لا للترك على العكس المؤكد والقصور عما هدى اليه الغراب **قوله** والصواب القول الاول هو امتناع نصب فيصح **قوله** لما بينا يعنى من ان جواب الشى مسبب عنه واصباح الارض مخضرة لا يتسبب عن رؤية انزال المطر وزيادة الفعل وكانه يتسبب عن انزال المطر الارض **قوله** وقال الزمخشرى ان ذلك فاسد فى المعنى وان الصواب ان الهمزة المقول الثانى وان قربانا حال فى الشرح هذا القيد الذى عن اتخاذهم الالهة من دون الله مط ولا يلتفت ذلك مع القيد وقد يقال ان هذا الحال مبينة ان من شان الالهة عندهم ان يكونوا قربانا فالتوهم ما يعبدهم الا ليقربونا الى الله زلفى **قوله** ووجهه انهم اذا ذموا على اتخاذهم قربانا من دون الله انتفى معنى الحث على ان يتخذ والله سبحانه قربانا اصلا

لوم

الوجه قال وصاحب الانتصاف وقال اليمنى وجها اخر وهو ان الهة اذا كان بدلا من قربانا وكان قربانا فى حكم المطروح يكون تقدير الكلام فلولا نصرهم الذين اتخذوا من دون الله وهذا فاسد لانهم لم يتخذوهم الهة من دون الله حتى يتسبب ذلك اليهم بل كانوا مقرين بالهة الله نعم مع قولهم بان الاصنام الهة من دون الله حتى ينسب ذلك اليهم والمنهومين فلولا نصرهم الذين اتخذوهم الهة من دون الله انهم قالوا بالهة الاصنام ولم يقولوا بالهة الله نعم وهذا بخلاف ما اذا كان حالا فانه يكون المعنى ح انهم اتخذوهم الهة حال تقربهم بهم الى الله فانه لا يلزم من هذا نفى الهة الله نعم وهذا الموضع مظنة فتامل انتهى واقول هذا الوجه الذى ذكره مبنى على ان المبدل منه فى حكم السقوط لفظا ومعنى وليس كذلك قال الزمخشرى فى مفصله وقولهم ان البدل فى حكم تنحية الاول ايذان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته للتاكيد والصفة فى كونهما تتمتين لما يتبعانه لا ان يعنوا اهدار الاول واطراحه الا تراك تقول زيد رايت غلامه رجلا صالحا ولو ذهبت تهدر الاول لم يسد كلامك **قوله** التاسع عشر قول المبرد ان جاؤكم حصرت صدورهم نفس الكلام على هذا فى الجملة السابعة من الجمل التى لها محل من الاعراب **قوله** والثانى مردود فانه اذا اتم مقامه ما به فسد المعنى هذا مبنى على ان المبدل منه فى نية الطرح لفظا ومعنى وقد عرفت ما فى ذلك **قوله** قلت لو صح ذلك لصح ان يقال لو كان منهما احد ولو جاءنى ديار ولو جاءنى فاكرمه بالنصب لكان كذا واللازم ممتنع وقد استبعنا الكلام على هذا فى الاوجه الالف **قوله** المرجعى اطلوم ان مصابكم الظلوم اسم امراة وهو منادى وفى بعض الروايات اهدى السلام وفى بعضها رد السلام والعرجى بفتح العين وسكون الراء عبد الله عمرو بن عثمان بن عفان منسوب الى العرج منزل بطريق مكة **قوله** وعلى هذا الاعراب يفسد المعنى المراد فى البيت ولا يحصل له معنى البتة فى الشرح بل يحصل له معنى صحيح يمكن ان يراد ولا فساد البتة وذلك بان يجعل المصاب اسم مفعول لا مصدر وهو اسم ان ورفع رجل على انه خبرها واهدى السلام تحية جملة فى محل رفع على انها صفة رجل **قوله** ظلم خبر مبتدأ محذوف اى هذا ظلم ويمكن ان يجعل ظلم صفة اخرى لرجل على جهة المبالغة **قوله** الواثق هو ابو جعفر هارون بن محمد بن المعتصم بن هارون الرشيد بويع بالخلافة بعد موت ابيه وكانت وفاته سنة اثنتين وثلاثين ومائتين وعمره ست وثلاثون سنة كان اديبا شاعرا فيه ضروب وكان مسرفا فى التمتع بالنساء عيبا انه اكل الذلك لحم الاسد فولد له ورما لفه منها

الجهة الثانية

قوله احدها قول بعضهم فى تؤدها ابى ان تؤدى مفعول مقدم وهذا ممتنع لان لما النافية الصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها فى الشرح لصاحب ذلك القول ان يجعل اما محذوفة فهو مكان يحذفها قياسا كما تقدم عن الرضى اى واما تؤدها ابى فلا يمتنع التقديم لغرض الفصل بين اما والفاء فتى ما فى حيزها لو كان عامله مقرونا بالفاء الصدر نحو اما زيد فلن اضارب على ما ذهب اليه المبرد وابن درستويه والفراء واختاره ابن الحاجب وجزم واولد لك البعض ليس بعمل ان اماها مقدرة ولم يقم قرينة على تقديرها واعتراض المص انما هو على ظاهر قوله **قوله** والمراد قراءة عمرو بن فائد من شر ما خلق بتنوين شر فما بدل من شر بتقدير مضاف اى ومن شر ما خلق وحذف الثانى لدلالة الاول يعنى انما على هذه القراءة اسم موصول بدل من المجرور بتقدير مضاف لانه فيه ا لجار والمجرور قبلها متعلق لما بعدها فلا يكون نافية فى البحر قال ابن عطية وقرا عمرو بن عبيد وبعض المعتزلة القائلين بان الله تعالى لم يخلق الشر من شر بالتنوين ما خلق على النفى وهى قراءة مردودة مبنية على مذهب باطل فان الله خالق كل شىء انتهى ولهذه القراءة وجه غير النفى فلا ينبغى ان يرد وهو ان يكون ما خلق بدلا من شر على تقدير محذوف اى من شر شر ما خلق فحذف شر لدلالة شر الاول عليه اطلق اولا عموم ثانيا انتهى ما فى البحر ووقع فى بعض نسخ المغنى ومن شر ما خلق اى ومن شر شر ما خلق باثبات واو فى الثانية والذى ينبغى حذفها منها وفى الشرح يحتمل ان يكون هذه هى ما الابهامية وهى التى اذا قرنت باسم نكرة ابهمته ابهاما وزادته شيوعا وعموما كقولك اعطنى كتابا ما تريد اى كتاب كان وخلق صفة له والعائد محذوف واقول فيه نظر لان الغرض من وصف النكرة وهو يقتضى

اما وتعليل بشوعها اما ان للعرض من ما الابهامية المتصلة بها فلا يكون حلو صفة البشر ولا يكون صفة لما انا انما على مذهب الاكثر
ويختار الزمخشري في المفصل ان ما الابهامية من حرف الصلة فلان الحروف لا توصف اما على مذهب البعض كان ما الابهامية اسم ولذلك
جعلها الزمخشري في الكشاف من الحرف الصلة فلان وصفها ينافي الغرض بعد وضعها وهو زيادة الابهام **قوله** تنادى قول بعضهم في ان
من قوله تعالى ان الذين كفروا ينادون لمقت الله اكبر من مقتكم انفسكم اذ تدعون الى الايمان بالمقت الاول والنادى هو الزبانية قال
السدى ينادون في النار وقال قتاده يوم القيمة واللام لام الابتداء ولام القسم قال ابن الحاجب في اماليه العامل في اذ تدعون على
وجه لمقت الاول ومعناه لمقت الله اياكم في الدنيا اذ تدعون الى الايمان فتكفرون اكبر من مقتكم انفسكم في الاخرة وليس فيه من
الاعتراض سوى الفصل بين المصدر ومعموله بالاجنبي وهو اكبر الذى هو الخبر والجواب عن هذا ان الظروف اتسع فيها وقيل العامل
فيه مقتكم الثاني فيكون المعنى لمقت الله اياكم اكبر من مقتكم انفسكم اذ تدعون فاعترض عليهم بانهم لم يمقتوا انفسهم اذ كانوا يدعون
في الدنيا فاجيب بان المراد مع كونكم تدعون مثل قوله اذ ظلمتم ومعناه اذ ثبت ظلمكم اي في الجنة فعلى هذا يكون اذ تدعون للاخرة
ان يكون المراد بانفسكم امثالكم من المؤمنين فيكون اذ تدعون للدنيا **قوله** وهو راى جماعة منهم الزمخشري فلا يستلزمه
الفصل بين المصدر ومعموله بالاجنبي ع امالى ابن الحاجب الاجنبي هو المستقل بنفسه وغير الجمل المعترضة كالمبتدا مع خبره عائد على
تعليقه بالاول والخبر والمفعول وغير الاجنبي هو ما كان له تعلق بذلك الخبر فاذا قلت مررت في الدار بزيد لحسن لم يفصل بين المصدر
ومعموله باجنبي لانما فصلت بينهما بالخبر متعلق به داخل في داره بخلاف قولك مررت حسن بزيد انما فصلت بينهما بالجزء المستقبل الذى لا
يصلح ان يكون تتمة لما قبله في الجزئية واما اجريت الجمل المعترضة مجرى التتمة لانها مستقلة بنفسها وكانها اى المفصل بها عرض بين
الجزئين لغرض مع انه لا يتبين ان الجملة المعترضة ليست تتمة لاحد الجزئين لاستقلالها بخلاف ما ذكرنا فانه يوهم انه للثاني وهو
للاول او للاول وهو الثاني **قوله** وهو موقتا الى الحز الاصم للابن والقضا الحكم والغداة ما بين صلوة الفجر وطلوع الشمس وضحاها
ونسخها وهي نشرت والضاني مجتين الساكب **قوله** واذا علق اياما بالصيام من قوله تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين
من قبلكم لعل التفتازاني انتصاب اياما بالصيام بناء على جواز عمل المصدر في الظرف مع تخلل الفصل وانه لم يجوز فيه واما الاعتذار بان
مبناه على كون كما كتب في موضع الحال من الصيام لا في موضع المصدر لكتب فليس يقول لان ما في كتب مصدريه والمعنى مثل كتابته
على الذين من قبلكم وظاهر انه لا يصح حالا من الصيام لا في موضع المصدر لكتب فليس الا بتكلف ولو سلم فالمراد بالاجنبي ما لا يكون من معمول
ذلك العامل والحال ليس معمولا لذى الحال وان اكتفى بمجرد التعلق المعنوي فالمصدر ايضا كذلك نظرا الى كونهما من ملابسات فعل واحد
وكون المصدر من صفات الفاعل كما ان الحال من صفات ذي الحال ولو سلم قوله لعلكم تتقون ليس من جملة الحال بل متعلق لكتب يعني
كي تتقوا ليس من جملة الحال بل متعلق بكتب يعني لكي تتقوا على سبيل الاستعادة فيكون فاصلا بالاجنبي **قوله** ونظير الاية لا يرد على هذا
التقدير ما لزمه اذ قال في قوله تعالى وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام ان المسجد عطف على سبيل الله وفي حاشية التفتازاني
وههنا حاشية عن المصنف ان صاحب الكشاف قد الحق بالنص حاصلها ان عطف وكفر به على عن سبيل الله لوجهين الاول ان الكفر
بالله والصد عن سبيله متحدان معنى فكانه لا فصل بالاجنبي بين سبيل الله وما عطف عليه ولا عطف الكفر على الصد قبل تمامه
بمعموله لان يقال والصد عن سبيل الله والمسجد الحرام الثاني ان هذا التقديم لفرط العناية ومثله لا يعد فصلا والاول اوجه
قوله فانه على ان المسجد حق عطفه على سبيل الله من جملة معمول المصدر الذى هو صد لكونه معطوفا على معموله وهو سبيل الله
والحال انه قد عطف كفر على الصد قبل مجى المسجد فيلزم ان يتبع المصدر قبل ان يكمل معموله وقوله والصواب ان خفض المسجد بالحذف
لدلالة ما قبلها عليها لا بالعطف في حاشية التفتازاني مثل الجيد ان يتعلق بمحذوف اي ويصدون عن المسجد الحرام وهو عامة

على الرداء

الرداء **قوله** لانه مثل اشارت كليبا بالاكف الاصابع **قوله** ومن اشد ذلك قول النبي وفاؤكما اي ومن اشد الفصل
بين المصدر ومعموله بالاجنبي وابنجاء احزنه القاسم الدارس والشاحم الهامل وهو الغايض والسايل الذي لا مانع له **قوله**
لسنا كمن جعلت اياد الله اياد بكسر الهمزة حي من معد **قوله** وتكريت بمثناة فوقية مفتوحة فكاف ساكنة فمكسورة فمثناة تحتية
ومثناة فوقية بلد سميت بتكريت بنت وائل كذا في القاموس **قوله** وانا التعليق في ذلك بمحذوف لا منه ابعد الاديين
وقد مضى يعني مذهب البغداديين لا التعلق بمحذوف لانه الذى مضى في الباب الثاني عند الكلام على الجملة المعترضة **قوله** فلولا
العد يسكه لسالاه مذ الحر بيت صدره يذيب الرعب منه كل عضب وقد تقدم الكلام عليه البيت بتمامه في تمامه **قوله**
فالحق بالحال التي هي شبيهة بالمفعول به وجه شبهها به ان كلا منهما فضلة منصوب وفي كلامه بحث لانه ان اراد الحال المنصوبة المحل فا
لمشابهة بينها وبين المفعول به ممنوعة وان اراد المنصوبة اللفظ فما نحن فيه كذلك وايضا نعن ابو علي يجيز الفصل بين العاطف والمعطوف
بالظرف والجار والمجرور والقسم لكن بشرط ان لا يكون العاطف على حرف واحد **قوله** ومثله قول ابي حيان في فاذكروا الله كذكركم
اباءكم او اشد ذكرا ان اشد حال كان في الاصل صفة لذكرا قال ابو حيان في البحر في اعراب اشد وجوها اظهرها انها لا يعقل وهم ان
ذكرا اعبل اشد تمييزا بعد افعل التفضيل ولا يمكن اقراره تمييزا الاصل المتقدم التي تقدرها ووجه اشكاله كونه تمييزا ان افعل التفضيل
اذا نصب ما بعده فانه يكون غيرها قبله تقول زيد احسن وجها لان الوجه ليس زيدا ما اذا كان من جنس ما قبله انخفض نحو زيد افضل
رجل فعلى هذا يكون التركيب في مثل اضرب زيدا كضرب عمرو خالدا او اشد ضرب بالجر لا بالنصب لان افعل التفضيل من جنس ما قبله نحو زيد
اذا ذلك النصب على وجوه احدها ان يكون معطوفا على موضع الكاف في كذكركم لانها عندهم نعت لمصدر محذوف وجعلوا
الذكر ذاكرا على جهة المجاز قال ابو علي وابن جني الثاني ان يكون معطوفا على اباءكم الثالث انه منصوب باضمار فعل الكون والكلام محمول
على المعنى والتقدير او كونوا اشد ذكرا منكم لابائكم ودل عليه فان معنى فاذكروا الله كونوا ذاكرين قاله ابو البقاء قال وهذا
اسهل من حمله على المجاز يعني ان يجعل الذكر ذاكرا كما قال ابو علي وابن جني وجوز مكي ان يكون اشد معطوفا على ذكركم قال الزجاج وابن عطية
وغيرهما فيكون التقدير او كذكر اشد ذكرا فيكون قد جعل للذكر ذكرا وان يكون معطوفا على الضمير المجرور بالمصدر في كذكركم هذه خمسة
وجوه من الاعراب التي يتبادر الى الذهن في الاية انهم امروا بان يذكروا الله ذكرا يماثل ذكر ابائهم او اشد وقد ساغ لنا حمل الاية على هذا
المعنى بتوجيه واضح ذهلوا عنه وهو ان يكون اشد منصوبا على الحال وهو نعت لقوله ذكرا لو تاخر فلما تقدم انتصب على الحال
ثم ذكر ابو حيان بعد الاعتراض الذى ذكره المص واجاب عنه فقال لا يقال يلزم عليه الفصل بين حرف العطف والمعطوف وهو او وبين المعطوف
الذى هو ذكرا ان الحال الذى هو اشد وقد نصوا على انه اذا جاز ذلك شرطه ان يكون المفصول به قسما او ظرفا او مجرورا وان يكون
حرف العطف ازيد من حرف واحد وقد وجد هذا الشرط الاخير وهو كون حرف العطف ازيد من حرف وفقد الشرط الاول
لان المفصول به ليس بقسم ولا ظرف ولا مجرور بل هو حال لان الحال مفعول فيها في المعنى فهي شبيهة بالظرف فيجوز فيها ما جاز في
الظرف وجوز ابو حيان في الاية ايضا وجها اخر وهو ان يكون ذكرا مصدرا لاذكروا او يكون او كذكر ابائكم في موضع النصب على الحال
لانه في التقدير نعت لذكر تقدم عليه فانتصب على الحال ويكون اشد معطوفا على محل الكاف حالا معطوفة على حال وتقدير الكلام
او اشد ذكرا في موضع حال لكم يعني او اشد ذكرا من ابائكم على ان ذكرا من فعل المذكور قال التفتازاني ينبغي ان للافعال المتعدية اضافات
بين الفاعل والمفعول فالذكر مثلا من حيث الاضافة الى الفاعل ذاكرية ومن حيث الاضافة الى المفعول مذكورية وتحقيقه ان للمصدر عبارة
عن ان مع الفعل والفعل قد يوجد مبنيا للفاعل اي ان ذكر او يذكر وقد يوجد مبنيا للمفعول اي ان ذكر او يذكر فالمعنى على الاول
كذكركم او اشد ذاكرية لابائكم وعلى الثاني كذكركم او اشد مذكورية لكم واعترض ابن الحاجب بان افعل التفضيل شاذ لا يرجع اليه

والمعنى على الاول كذكركم قوما اشد ذكرا به لا باءهم وعلى الثاني كذكركم قوما اشد مذكورية منكم واعترض ابن الحاجب بان افعل المفعول شاذ لا يرجع اليه الا بثبت فالوجه ان هذا من عطف الجملتين اى اذكروا مثل ذكركم اباءكم واذكروا الله ذكرا اشد من ذكركم اباءكم وليس من عطف المفرد لئلا يلزم التشارك في العامل واجيب بان الفعل هو لفظ اشد وما هو الا للفاعل ولا يلزم من جعل تمييزه مصدرا من المبني للمفعول محذور كما اذا جعل من الالوان والعيوب مثل اشد بياضا وعورا ومن غير الثلاثي المجرد مثل اشد دحرجة واستخراجا واذا اريد الدلالة على ان مضروبيته زيدا اشد من مضروبية عمرو فقل المرتي سوى ان يقال هو اشد مضروبية هذا مثله ومما ذكرنا من الوجه بعيد جدا الظهور كونه من عطف المفرد وعدم ابتنائه في الذهن الى ما ذكروا على ان ههنا وجها ظاهرا لم يذهبوا اليه وهو ان يكون نصبا عطفا على الذكر كم او جرا عطفا على ذكركم والمعنى اشد ذكرا على الاسناد المجازي وصفا للشيء بوصف صاحبه كما تقول جد احد وشد يد الصفرة صفرته وقد ذكر في شرح مقاما واصل سبيلا انه من الاسناد المجازي لان التمييز لانه فاعل في المعنى وقد ذكرنا عن ابي حيان انه نقل العطف على كذكركم عن ابي علي وابن جني ونقل العطف على ذكركم عن الزجاج وابن عطية وعيرها **قوله** ومثله قول ابن عطية في فانهم الله اى يوفكون انا اى ظرف لقاتلهم واضيا فيلزم كون يؤفكون لا موقع لها يعني ان ابن عطية يلزمه شيئان احدهما خروج الاستفهام عن الصدر والاخر كون جملة يؤفكون لا موقع لها وذلك ان قاتلهم الله دعا عليهم وهو انه طلب من ذاته ان يلعنهم او تعليم للمؤمنين ان يدعوا عليهم بذلك وطعن انى يؤفكون كيف يصرفون عن الحق ويكون

قوله والصواب تعلقها اى تعلق الباء في الاية الاولى وتعلق في في الاية الثانية بما بعدها وهو يرجع في الاولى ويحيق في الثانية **قوله** ونظير ها قول المفسرين في ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون ان المعنى اذا انتم تخرجون من الارض فعلقوا ما قبل اذا بما بعدها في الشرح لان انتم تصدى من الارض الملفوظ به متعلق بيخرجون وانما قدر والجار والمجرور بعد الفعل المذكور ويتعلق به والاصل في التقدير هكذا ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون منها وغاية الامر انهم اظهروا مرجع الضمير فقالوا المعنى اذا انتم تخرجون من الارض ولا بعد فيه واول هذا تاويل لكلامهم وهو ظاهر ان لم يكن تعليق ما قبل اذا بما بعدها من معتقدهم بان كان بين قول المصنف وقول ابي حيان **قوله** وهذا لا يصح في العربية لان اذا الفجائية بمنزلة الفاء لا يعمل ما بعدها بما قبلها **قوله** ويرده ان الشرط له الصدر يعني فلا يعمل ما بعده من فعل شرط او جواب فيما قبله قد اجاز الكسائي تقديم معمول فعل الشرط على كلمة نحو زيدا ان تضرب اضربك ثم يجوز عليه ان يكون ملعونين حالا من معمول ثقفوا **قوله** والصواب انه منصوب على الذم اى على انه صفة للذم قليلا قال ابو البقاء والصحيح ان ملعونين صفة لقليل اى الا قليلا ملعونين ويكون قليلا مستثنى من الواو في لا يجاورونك والجملة الشرطية صفة ايضا اى مقهورين مغلوبا عليهم **قوله** لان الصحيح انه لا يستثنى باداة واحدة دون عطف بيان لان الحال ما قبل الا اذا جاءت مذكورة بعد ما استثنى الا يكون الاستثناء مفرغا لسوغ عليها وجمهور البصريين منعوا من ذلك وجوز ابن عطية ان يكون ملعونين بدلا من قليلا واعترضه ابو حيان بان البدل بالا قليل **قوله** وقول اخر وكانوا فيه من الزاهدين انه متعلقة بالزاهدين المذكور اذا قدر ال موصولة وهو الظاهر لان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول في الشرح صرح ابن الحاجب في امالي القران بخلاف ذلك فقال في قوله تعالى وقاسمهما اني لكما لمن الناصحين الظاهر في مثل هذا الموضع انه متعلق بالناصحين ونحوه لان المعنى عليه ولا يرتاب في ان المعنى اني لكما من الناصحين لكماد اللام انما جيء بها لتخصيص معنى النصح بالمخاطبين وانما فر الاكثرون لما تقرر من ان صلة الموصول لا يعمل فيها ما قبل الموصول والذي عندنا ان الالف واللام لما كانت على صورة الحرف المنزلة جزءا من الكلمة صارت كغيرها من الاجزاء التي لا يمتنع التقدم والشارح ويفرق بينها وبين الموصولات بذلك كما فرق بينها بالاتفاق وجعل هذه الصلة اسم فاعل او اسم مفعول ليكون العرب

وهذا ممتنع

كلام

كالاسم الواحد ولذلك لم يوصل بجملة اسمية لنقد ذلك بها وهذا واضح لا حاجة الى التعسف واول هذا الذي قاله ابن الحاجب في امالية بحث منه واختيار من اختيارا انه دليل امتناع تقديم معمول الصلة فانه في الالف واللام الموصولة وهو ان تقدمه كتقدم صلة من الشيء الاخر عليه لما ما وصل الالف واللام باسم الفاعل او المفعول فانه ثابت عن العرب على خلاف القياس احتاج النحاة الى بيان المناسبة فيه بخلاف تقديم معمول الصلة نعم الظرف والجار والمجرور ويجوز فيهما ما يجوز في غيرهما قال صاحب البحر المتعلق محذوف اى ناصح لكما اذا منى او بالناصحين على ان ال موصولة وتوسع في الظرف والجار والمجرور ما لا يتسامح في غيرهما او على ان ال للتعريف لا موصولة **قوله** فيخرج تعلقها باعنى محذوفة او بزاهدين محذوفا مدلولا عليها بالمذكور او بالكون المحذوف والذي يتعلق به من الزاهدين في الشرح اما التعلق بزاهدين محذوف فممكن واما الوجهان الاخران ففيهما نظر اما الاول فلان اعنى متعد بنفسه لا بواسطة حرف عينت لا بدل ولا تقول عنيت فيه فان قلنا المعنى اعني الزاهدين فيه قلت فالجار انما متعلق بالزاهدين لا باعنى واما الاخير فلانه لا معنى للاخبار بانهم كائنون واول الجواب عن الاول بعض حرفيه مفعولا لاعنى لا الضمير بواسطة في وكانه قيل يعني فيمن بقال اعنى فيه اي يوسف وعن الثاني انه ليس الاخبار بمجرد كائنون وانما هو بكائنون المتعلق به فيه من الزاهدين **قوله** اعد بعدت بياضا لا بياض له الى اخره بعد بالكسر بعدا بفتحتين اى هلك وبياضا تمييز عن النسبة ولا بياض له الاحسن تبيا وله لان العرب تطلق البياض على الحسن والنار **قوله** وذلك ممتنع في الالوان في الشرح امتناع ذلك مذهب البصريين ومذهب الكسائي وهشام الى انه يجوز بناء اسم التفضيل من الالوان مطلقا ومذهب غيرهما من الكوفيين الى جوازه بناء من السواد والبياض خاصة والمتنبي كوفي فلا احتج عليه في ارتكاب ما يقتضيه طريقة اصحابه **قوله** والصحيح ان من الظلم صفة لاسود في الشرح الظاهر انه انما قصد التفضيل بناء على مذهب الكوفيين ويخرج الكلام مخرج التعريض من كون بياض الشيب عنده اشد سوادا من سواد الظلم **قوله** ملقاة مرتديا الاثناء للبلى رداء وهو هنا استعارة لتقلد السيف واراد باحمر من دم السيف والطلى بضم المهملة الاعناق قال الاصمعي واحدها طلية وقال ابو عمرو والفراء واحدها طلاة والاكباد جمع كبد والذي في الصحاح انه جمع كبد اكباد وفي القاموس انه جمع اكباد وكبود **قوله** الثاني قول بعضهم في بيان ان اللام متعلقة بسقيا في نحو قولك سقيا لزيد وجدعا اياه **قوله** فلام التقوية لا يلزم يعني وهذا اللام لازمة وهذا كله على قول غير ابن الحاجب في هذه المسئلة **قوله** وهذا يقتضي ان يكون الهاء معمولا للابتغاء مع تقدمه عليه وعطفه على معمول منامكم وهو بالليل وهذا لا يجوز في الشرح في الشرح لشيخ قولنا لتحرروا ان ذلك من اللف والنشر انما يقتضي ان يكون قوله بالليل معمولا لمنامكم ويكون النهار معمولا لابتغاء كما هو مقتضاه ان يكون بالليل راجعا الى المنام والنهار راجعا الى ابتغاء الفضل ويحتمل ان يكون رجوعهما اليهما لا باعتبار عملهما فيهما بل باعتبار تعلقهما بهما من جهة المعنى فقط فان قلت فبم يتعلق الجار والمجرور من جهة الصناعة قلت يكون قوله بالليل والنهار خبر مبتدا محذوف اى وذلك بالليل والنهار والاشارة ترجع الى ما ذكر من المنام وابتغاء الفضل والابتغاء وان تاخر لفظا هو متقدم تقديرا لانه من تتمته والجملة المعترضة **قوله** وزعم عصرينا هو قاضي القضاة بهاء الدين بن عقيل وقد ذكرنا ترجمته في الحادي عشر من الاشياء التي تحتاج الى الرابط **قوله** والمطلق والمقيد عندان في الشرح كان المصنف بني ما قدمه في الباب الرابع في اواخر التي يكتسبها الاسم بالاضافة من ان وهم عندان واعتبار وليس بعربي واول لا يلزم من كونه غير عربي ومعناه ان العرب لم تتكلم به انه لا يتكلم به وانما يلزم ذلك من انه يلزم من انه لا يتكلم الا بما تكلم به العرب دون المولدين **قوله** قال الله نعم دما هو برحرجه من العذاب ان يعمر ضمير هو فيه هنا اوجه اظهرها ان يكون عائدا على احدهم ويجوز ان يعود على المصدر المفهوم مما قبله وهو لو يعمر وعلى كل فهو اسم ما عند الحجازيين ومبتدا عند التميميين وبمزحزحه خبر وان يعمر مرفوع بمزحزحه على الاول بمزحزح وان يعمر مرفوع بمزحزح على الاول وبدل منه هو على الثاني وقيل هو كناية عن التعمير لا يعود على شيء قبله وان يعمر بدل منه

منه ذكر ان البدل من الضمير مضمر الرفع خلاف واجاز الفارسي في الجليات ان يكون ضمير الشان وقال ابو حيان وهذا ميل اليه منه الى مذهب
الكوفيين وهو ان مفسر ضمير الشان وهو المسمى عندهم بالمجهول يجوز ان يكون غير جملة اذا انتظم اسنادا معنويا نحو ما هو بقائم زيد فهو
مبتدا ضمير مجهول عندهم وبقائم خبر وزيد فاعل بقائم ولا يجوز من مذهب البصريين ان مفسر الا بجملة مصرح بجزئيها سالمة من حرف
الجر انتهى فان اراد المص بقول بعضهم هذا الذي في الجليات كان نقله كلامه ردا على ابي حيان نقله حمله ما نحن ضمير الشان بما غير جملة قوله
فمن رفع يدركه هو طلحة بن سليمان وخرجها ابو الفتح على حذف فالجواب اي فيدرككم الموت وهي قراءة ضعيفة وعبارة الزمخشري
ويجوز ان يقال حمل ما يقع موقع اينما تكونوا وهو اينما كنتم كما حمل ولا ناعب في قول الشاعر مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب الا
ببين غرابها على ما يقع موقع ليسوا مصلحين من رفع كما رفع زهير يقول لا غائب مالي ولا حرم وهو قول سيبويه ويجوز ان يتصل بقوله ولا
تظلمون فتيلا اي ولا تنقصون شيئا مما كتب من اجالكم اينما تكونوا في ملاحم حرب او غيرها ثم ابتدا قوله يدرككم الموت والوقف على هذا
الوجه على اينما تكونوا قال الفنار اي سيبويه عند محمول على التقديم والتاخير اي يقول انا ناه خليل وعند البعض على اضمار الفاء كما
ذكره المبرد في هذه الاية فان قيل لعل المراد هنا ايضا على نية التقديم فيكون قول سيبويه تلمناخ لا مناجة الحمل اينما تكونوا
في موضع اينما كنتم اللهم لان يقال ان رفع المضارع عند نية التقديم انما يكون اذا كان الشرط ماضيا وههنا مضارع وهو ان يكون
الشرط ماضيا والجزاء مضارعا انا يحتمل ان يقلبها الماضي الى معنى الاستقبال فلا يحسن اينما تكونوا يدرككم الموت الا على حكاية الفاء
وهذا لا استحسان وعلى الوجه الثاني لا يكون فتيلا بمعنى ادنى شيء من الاجور من مدة الاجل المكتوب لينتظم الكلام قوله لانه
لا يلحقه علامات الفروع الا بشرط يريد بالفروع التانيث والتثنية والجمع وبالشرط ان يكون خاليا عن من فاذا وجد هذا الشرط فان
كان اسم التفضيل معرفا باللام او مضافا اضافة لا يقصد منها التفضيل على المضاف اليه وجب مطابقته لصاحبه وان كان اضافة يقصد
معها التفضيل على المضاف اليه جازت المطابقة وعدمها الجهة الثالثة قوله احدها قول ابي عبيدة في المجاز قال
ابو عبيدة الكاف بمعنى واو القسم وما بمعنى الذي واقعة على ذي العلم كما في قوله نعم وما خلق الذكر والانثى وجواب القسم يجادلونك قوله
بحق بيت صدره صادق للالات في كل موطن قوله في الامثال قول الكاف مبتدا وذكر صاحب المجاز الاقوال التي في هذا الموضع فبلغ
بها خمسة عشر قولا ولم يذكر ما ذكره المص ثالثها بل ما ذكره المص رابعها للزجاج وما ذكره خامسها للاخفش واقتصر صاحب الكشاف
منها على ما ذكره المص رابعها وما ذكره سادسها وفي الشرح تامل قولا اخر مع قوله ثانيها فانه انما اعتبر القول المتقدم ولعله يكون ما ذكر ثانيها
لم يسلم ان الاقوال يفيد كونها اخر الابتدا في الناصلا وقول الطيبي ثانيها راجع الى الاقوال لا يفيد كونها اخر قوله المثال الثاني
قول ابن مهران في القاموس وسمي مهران بالسند ومهران قرية باصبهان واحمد بن الحسين المقرئ وفي الشرح والمحل ان المقرئ هو
المراد في المتن قوله ان ندح اكباد الحبين الى اخره بقدح يمزج ولا كباد جمع كبد وهو ما فسر قوله ونظائره هذا التركيب
كثيرة مشهورة الاستعمال في الشرح الوجه الذي ذكره ابن مسعود مشكل في نفسه وذلك لان اذا كان تقدموا اسما منزلة الذي على
زعمه لم يات في مثل قولنا انت اعقل من ان تكذب الا ملتها تكذب بالتاء الفوقية للخطاب وانما يجب ان يكون اذ ذاك بالتحتية لتكون
متحملا لضمير غيبة يعود الى التي هي اسم بمعنى الذي مع ان المسموع فيه الخطاب وكذا يرد في نحو انا اعقل من ان اكذب وقال المص سكت له
على هذا واخذ باول اللفظ بما يوافقه ولا يتجه ذلك من الاعتراض قبا مله واقول لعل ابن مسعود يجوز في مثل انت اعقل من الذي
او من ان تكذب التاء الفوقية للخطاب في مثل انا اعقل من الذي او من ان الهمزة للتكلم قال ابن مسعود كما قال المص خالف النحويين
في قول الكثرة قوله لا العود الى القول نفسه كما يقول اهل الظاهر والثاني قوله تعالى ثم يعودون لما قالوا ان يعود اللفظ
الذي سبق منه وهو قول الرجل انا بانت مني كظهر امي فلا يلزم الكفارة بالقول الاول انما يلزم بالثاني وهذا مذهب اهل الظاهر

ن

وفي الاشراف لابن المنذر قال الحسن البصري الفشيان في الفرج وقيل ان يجمع على امساكها فاذا فعل ذلك فقد وجبت عليه الكفارة وهذا
قول مالك وبه قال ابو حنيفة ايضا وقال الحمدان اراد ان يغشى كفر وقيل اذا اخرج الظهار من لسانه فقد وجبت عليه وهذا قول الثوري
وزفر وطاوس وقيل اذا عزم على امساكها ولم يطلقها بعد الظهار فقد وجبت الكفارة عليه وهذا قول الشافعي وقال بعض اهل
الكلام اذا عاد فظاهر منها ثانيا وجب عليه الكفارة انتهى قوله وبعد فهذا الوجه عندي ضعيف لان انت اعقل من ان تكذب
ليس للتفضيل وانت اعقل من الكاذب لا فضل فيه لانه تفضيل على الناقص والتفضيل على الناقص لا وصل فيه قوله التوجيه الثاني
ان افعل بمعنى ابعد في الشرح فيه نظر فان الذي يليق هو ما معه في المثال بالمصدر مسند الى ضمير الفصل فينبغي عند السلب ان
يضاف ذلك المصدر الى هذا الضمير كما تقول عجبي ما صنعت عجبي صنعك ولا يضر في غرضنا ان فاعل المصدر يجوز تركه واذا كان
ذلك في المثال فمعناه زيد ابعد الناس من كذبه لفرط التفضيل وهذا مطابق للتوجيه بمعزل ثم في كلام المص الجمع بين
امتناع اسم التفضيل وحال من على المفضل عليه وهو ممتنع قال الرضي واما نحو قولهم انا اكبر من ان اشعر وانت اعظم من ان تقول كذا
فليس المقصود تفضيل المتكلم على الشعر والمخاطب على القول بل المراد بعدهما عن الشعر والقول وافعل التفضيل يفيد بعد الفاضل من
المفضول وتجاوزه عنه فمن في مثله ليست تفضيلية بل هي مثلها في قولك بنت منه متعلقة باعلى التفضيل بمعنى متجاوز وبائن فقولك
انا اعز من ان افعل هذا بمعنى انا اعز من ان اضرب اي بائن من ان اضرب من فرط عزتي على وانما جاز ذلك لان من التفضيلية متعلقة
بافعل التفضيل بقريب من هذا المعنى الا ترى انك اذا قلت زيد افضل من عمرو فمعناه متجاوز في الفضل عن مرتبته فمن في مثله فيه
كالتفضيلية الا في معنى التفضيل انتهى كلامه واقول الجواب عن النظر الذي ذكره الشارح ان المصدر المسبوك من الحرف والفعل لا يجب
اضافته ولا نسبته الى فاعل ذلك الفعل لان المصدر لا يغني ولا يلزم ذكر فاعله قوله الجهة الرابعة على لفظ السامة بنون
حفص من التلي وابن وثاب بتمام وهمزة وقرا الاعرج وابو قلابة ومجاهد والحسن وقتادة ومسلم بن جندب فقيل بالرفع وخرجت على
معطوف على علم السامة على حذف مضاف اي علم وقيل وحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وروى مجاهد عن الكسائي
قوله وابعد منه قول ابي عمرو وهو ابن العلا قال في مجلس بلال بن ابي بردة ما سئل بلال عن هذا فقال الراهب لها نفاذ فقال ابو عمرو
انه منك لقريب ولئك يبادون قال الحوفي وبرده هذا كثرة الفصل وانه ذكرها المشار اليهم قوله وهو سالي والذين لا يؤمنون
وقوله وقول بعضهم عطف على قول الكوفيين ولو قال وابعد من هذا مشيرا الى قول الكوفيين والزجاج لكان احسن لان التباعد بين
المعطوفين هنا ابعد من التباعد بين القسم وجوابه هنالك قوله وقول الزمخشري عطف على قول جماعة قوله فقيل الواو
للقسم وما بعده الجواب وقيل الجواب محذوف اي ليتمرن او لا يفعلن فيهما ما شاء قوله واما من نصب فقيل هو عطف على سر هواه
على معمول لمحذوف معمول ليكيدن او ليجعلون اي يكيدون ذلك او يعلمون الحق وفي الشرح حكاية هذه الاقوال هنا في توجيه النصب
فيما هو صواب ليس بجيد لوجود التباعد الموجود في المذكورة الوجه التعاد عما انه غير صواب بل الجعل فيما حكاه هنا اسد واولى ينبغي
ان لا يريد الشارح ان البعد في كل ما حكاه المص هنا اشد بل في بعض ما حكاه لان النعت بالعطف على معمول يعلمون وعلى انه مصدر
لفعل محذوف او على اسقاط الخافض ليس كذلك قوله وقيل هو لما جاءهم اي كفروا به في الشرح يعني ان خبر ان في قوله ثم ان الذين
كفروا بالذكر لما جاءهم هو ما انتظم من المذكور والمحذوف وفيه نظر لان التقدير ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم كفروا والخبر
يجب ان يفيد ما لا يفيده المبتدا وقد يخالف هذا الشرط الاخبار كما في قولك الذي قام قام وقد يقال يفيد اكثر مما يفيد في الحبي وقع
في الخبر والمخبر عنه لم يشتمل على ذلك فاستفيد ما لم يكن فاستقام الاخبار قوله والذي قذفت به عائشة لعنها الله عليها وعلى
خلاف ذلك بعضها مع عروة بن الزبير مسطور في صحيح البخاري وهي ما روى هشام بن عروة عن ابيه قال قلت لعائشة ام المؤمنين انا

وفي حديث الترمذي انه ﷺ قرأ ان الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت او اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما انما انزلت هذه
الاية في الانصار كانوا يهلون لمناة وكانت مناة حذو قديد وكانوا يتحرجون ان يطوفوا بين الصفا والمروة فلما جاء الاسلام سالوا رسول الله ﷺ عن ذلك فانزل الله تبارك وتعالى ان الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت او اعتمر فلا
جناح عليه ان يطوف بهما وفي الكشاف كان على الصفا اساف وعلى المروة نائلة وهما صنمان يروى انهما كانا رجلا وامراة زنيا في
الكعبة فمسخا حجرين فوضعا عليهما ليعتبر بهما فلما طالت المدة عبدا من دون الله فكان اهل الجاهلية اذا سعوا مسحوهما فلما جاء الاسلام
وكسرت الاوثان كره المسلمون الطواف بينهما لاجل فعل الجاهلية لئلا يكون عليهم جناح في ذلك فرفع عنهم الجناح وفي حاشية التفتازاني
وان لا يكون عطفا على اجل او فعل وذلك اشارة الى الطواف بينهما لما عليهما من الصنمين الحجرين **قوله** وبه يتخلص من اشكال لازم
في الاية يحوج في الاية للتاويل في حاشية التفتازاني في نظم الكلام لا يخلو عن اشكال لان ان اما ان يجعل مصدرية او مفسرة
فان جعلت مصدرية كانت في موقع البيان المحرم بدلا من ما او من العائد المحذوف وظاهر ان المحرم هو الاشراك لا نفيه وان
الاوامر الواردة بعد ذلك معطوفة على لا تشركوا وفيه ارتكاب عطف الطلبي على الخبري وجعل المعاني الواجبة المامور بها محرمة
تحتاج الى تكلفات مثل جعل لا زائدة وعطف الاوامر على المحرمات باعتبار حرمة اضدادها وتضمين الخبر معنى الطلب وايضا جعل لا ناهية
واقعة موقع الصلة لان المصدرية على ما هو المذهب نقلا عن سيبويه غير مبال بالجماع الناصب والجازم يكون الجازم في نفس الفعل
والناصب لا مع الفعل فلا سبيل اليه هنا لان زيادة لا الناهية مالم يقل به احد ولم يقل به في كلام وان جعلت مفسرة على
ان لا ناهية والنواهي بيان لتلاوة المحرمات يرد اشكال لان احدهما عطفان هذا امر على مستقيما على ان لا تشركوا مع انه لا معنى لعطفه على
ان المفسرة مع الفعل وثانيهما عطف الاوامر المذكورة على النواهي فانها لا تصلح بيانا لتلاوة المحرمات بل الواجبات ولهذا اختار المصنف يعني
صاحب الكشاف كون ان المفسرة لان انعطاف الاوامر على المذكورات قرينة ظاهرة على انها مرادة ولا سبيل الى جعل ان مصدرية
موصولة بالنهي لما عرفت واجاب عن الاشكال الاول بان قوله وان هذا امر الى مستقيما ليس عطفا على ان لا تشركوا بل هو تعليل للاتباع
متعلق باتبعوه على حذف اللام وجاز عود ضمير اتبعوه الى الصراط المتقدم في اللفظ فان قيل فعلى هذا يكون اتبعوه عطفا على لا تشركوا
ويصير التقدير فاتبعوا صراطي لانه مستقيم وفيه جمع بين حرفي عطف اعني الواو والفا وليس بمستقيم وان جعلنا الواو سببا فيه امر
قلنا وورود الواو مع الفا عند تقديم المعمول فصل بينهما شايع في الكلام مثل وربك فكبر وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله احدا
فان امر الجمع البتة ومنعه زيادة الفا جعل المعمول متعلقا بمحذوف والمذكور بالفا عطف عليه مثل عظم فكبر واذكروا الله
فلا تدعوا الله واثروه فاتبعوه وعن الاشكال الثاني بان عطف الاوامر على النواهي الواقعة بعد ان المفسرة لتلاوة المحرمات مع القطع
بان المامور به لا يكون محرما دلالة على ان التحريم راجع الى اضدادها بمعنى ان الاوامر كلها ذكرت وقصد لوازمها التي هي النهي عن الاضداد حتى
كانه قيل لا تسيئوا الى الابوين ولا تبخسوا الكيل والميزان ولا تتركوا العدل ولا تنكثوا العهد مثل هذا وان لم يجب الاصل
لكنه مما يجوز بطريق العطف واما انتصاب ان لا تشركوا بعليكم بمعنى الزموا ترك الشرك فيأباه عطف الاوامر الا ان يجعل لا ناهية
وان المصدرية موصولة بالنواهي والاوامر على ما هو قاعدته انتهى وياباه ايضا قراءة حفص تقدير الكلام من المصنف على هذه الاية في اخر
اقسام العطف الا انه لم يذكر هناك الوجه الاول **قوله** وليس عبارة دقيق عن هذا اصله بيت عجز احب الى من لبس الشفوف مضى
منه تقدم الكلام عليه في حرف اللام والكلام على لو **قوله** ولا سابق شيئا هذا بعض بيت وهو بدل بدا لي الخ ات مدرك ما مضى
ولا سابق شيئا اذا كان جائيا وقد تقدم الكلام عليه في العطف على التوهم **قوله** وقد مضى البحث فيها مضى ذلك في اواخر الباب
الثالث حمل الكلام على تعيين موضع التقدير قال صاحب البحر وملخص كلام الزمخشري وبعض كلامه مندرجا تحت السبق منه وان رفع كان

بدلا والمبدل منه في نية الطرح فصار العامل كانه تفرغ له لان البدل على نية تكرار العامل فكانه قيل قل لا يعلم الغيب الا الله ولو اعرب
مفعولا والغيب بدلا منه والا الله هو الفاعل اي لا يعلم غيب من في السموات والارض الا الله اي الاشياء الغائبة التي تحدث في
العالم وهم لا يعلمون بحدوثها اي لا يبقى علمهم بذلك لكان حسنا **قوله** ومن يرغب عن ملة ابراهيم الا من سفه نفسه في البحر
من اسم استفهام في موضع رفع على الابتداء وهو استفهام معناه الانكار ومن سفه في موضع رفع بدل من الضمير المستكن في يرغب ويجوز
ان يكون في موضع نصب على الاستثناء والرفع على البدل الجيد لانه استثناء من غير موجب وانتصاب نفسه على انه تمييز على قول الفراء
او شبيه بالمفعول على قول بعض الكوفيين او مفعول به اما لكون سفه يتعدى بنفسه كسفه المضعف واما لكونه ضمن معنى ما يتعدى
اي جهل وهو قول الزجاج وابن جني او اهلك وهو قول ابي عبيدة او على اسقاط حرف الجر واصله في نفسه وهو قول بعض البصريين او توكيد
لمؤكد محذوف تقديره سفه **قوله** سفه حكاه مكي اما التمييز فلا يجيزه البصريون لان شرط التمييز عندهم ان يكون نكرة واما التشبيه
بالمفعول فذلك عند الجمهور مخصوص بالصفة فلا يجوز في افعل تقول زيد حسن الوجه ولا يجوز حسن الوجه واما اسقاط حرف الجر
فلا ينقاس واما كونه توكيدا لمحذوف مؤكد ففيه خلاف وقد صحح بعضهم ان ذلك لا يجوز واما التضمين فلا ينقاس واما كون سفه
يتعدى بنفسه فهو الذي نختاره فان ثعلبا والمبرد حكيا ان سفه بكسر الفاء يتعدى كسفه بفتح الفاء وشدها وحكي عن ابي الخطاب
انها لغة **قوله** وانا لغة الاكثرين في توكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس والعين ان يكون بعد التوكيد بالمنفصل نحو قم انتم
انفسكم في الشرح تقدم هذا في حرف الباء وتقدم ان توكيد المرفوع المتصل بالنفس والعين ليس حقه ان يكون بعد توكيده بالضمير
المنفصل على التعيين بل حقه احد الامرين لا بعينه اما التوكيد بالمنفصل واما الفصل بغيره اياما كان الفاصل وتقدم هناك ان الباء
الزائدة يكفي الاعتداد بها ولم يتقدم لنا عن ابن هشام مع الشارح كلام في ذلك على انه يمكن ان يكون في كلام المصنف هنا ملخص
عن اعتراض الشارح وهو تقييده بلغة الاكثرين **قوله** لبيتم انت يا بن الاكرمين في الشرح اقتصر على التمثيل بالبيت ولم يروح لم يدعو الضعف
ولا يستنكر وقد ذكر هو في حرف اللام انه قرأ جماعة بذلك فليفرحوا وفي الحديث فلتاخذوا مصافكم ومن قرأ بالتاء العوفية
في تلك الاية يعقوب وليت قراءته شاذة اذ الصحيح في الشاذ انه ما وراء القراءات العشر وقراءته من العشر **قوله** ان الذي جاءت
بعلج مادم هذا اصله بيت عجزه هم القوم كل القوم يا ام خالد وقد سبق الكلام عليه **قوله** ولكن الظهر منه قول الجماعة انه
حاء على اهمال ان الناصبة حملا على اختها ما المصدرية في الشرح فيه نظر من وجهين احدهما انه لا وجه لكون هذا الظاهر فان حمل
ان الناصبة على ما المصدرية في الاهمال قليل وليس بقياس وانما وقع شذوذا من الكلام بخلاف اعتبار معنى من فانه كثير ومقيس
ووقوعه فصيح في الكلام سائغ الثاني انه قد ذكر في اول الكلام على المثال الثاني من اصل الجهة الثامنة ان حمل الرسم على خلاف
الاصل مع امكانه غير سديد وذلك مناف لقوله هنا بالقول ان الاصل ان يموا بالجمع حملا على معنى من حسن وبيان المنافاة ان كون
هذا حسنا يقتضي سداده واقول الجواب عن الاول ان كونه اظهر وجهان وهو تبادره الى الذهن وكونه غير مقيس لا ينافي ذلك وعن الثاني
ان هذا الحمل مما وقع في المصحف على خلاف الاصطلاح عند اهل الخط ولا يمكن الاصل فيه **قوله** وقد رد على كثير من الناس
قول الزمخشري في هذه المواضع شيئا وهو الصواب ما ثبت للتحا الشرح حاصله دفع التشنيع عن الزمخشري بانه اشنع من جعل ما
شرطية لرفع تودمن حيث كانت هذه القراءة قراءة الجماعة وتساهل في تجويزه ما الجازمة في اينما تكونوا يدرككم الموت برفع يدركم وان
كان مثل ما منعه او اشد لكون القراءة شاذة فلم يبال بالتشنيع بها وفيه نظر فانه يرى ان القراءات كلها احاد ولا متواترة فيها ولذلك
قد اطلق عنان القول في تخطيه بعض القراء السبع وبعض الاماكن ولا يبالي بما يقول الطنة ان القراءة بالراي لا بالرواية الصحيحة المتصلة
بالنبي ﷺ فالاعتذار له بما ذكره المصنف غير ظاهر واقول بل الاعتذار له بما ذكره المصنف ظاهر لان الزمخشري وان كان يرى ان القراءات كلها احاد

لما كانت الاولى قراءة الجماعة لم يتسع فيها القول بسبب كثرة القارئ بها وكانت الثانية قراءة البعض اتسع فيها لقلة القارئ بها
والتاسع قول بعضهم ان اصل بسم الله كسر السين وضمها على لغة من قال سم او سم في الشرح هذا المثال لا ينبغي ان يذكر في هذا الباب
لانه موضوع لذكر الامور التي تدخل على المعرب الخلل من جهتها وانظر بعد ذلك ليس من الاعراب في شيء وقد ذكر في ديباجة الكتاب
انه يتجنب ذكر ما لا تعلق له بالاعراب فكان حقه ان يتجنب ذكره لكن كتابه اصلا وراسا واقول لا يخفى عليك ضعف هذه
المناقشة وقد تقدم الكلام عن مثلها مرارا قوله وكل هذا خروج عن الظاهر لغير داع بل في الشرح بل هو خروج عن الظاهر لداع صحيح
وذلك ان الاذان لم يسمع الا موقوفا قال النحوي لان الاذان نجزم في نقل الحركة ايذان بانه واقف حكما ولولا ذلك لما نقل وانما نقل ذلك
حرصا على عدم الخروج بالكلية عن سنة في الاذان من ان كلماته موقوفا على اواخرها فهو ان لم يقف حسا فقد وقف حكما
من جهة انه اعتبر اخر الكلمة لاجل الوقف ثم نقل اليها حركة الهمزة وقد فصل من جهة الوقف ولو حرك الراء بالضمة الاعرابية كاستقوم
الله كان غير واقف لا حسا ولا حكما فيخرج عن سنة الاذان بالكلية واحتجاج المصنف بان همزة الوصل لا تثبت لها في الدرج
لا يفيد اذ قد فرضنا ان انما نقل لحركتها الى الراء واقف حكما لا واصل فلهمزة الوصل ثبوت اذ الدرج مفقود حكما واما الم الله
فان مقتضى قياس الوقف حتى كون هذه الالفاظ مقطوعة عن بعض ان يقال الم الله بسكون الميم وفتح الهمزة لكن المتفق عليه من القراء الا
في رواية يحيى عن ابي بكر عن عاصم على فتح الميم وطرح الهمزة فذهب سيبويه وكثير من النحاة الى انه حرك لالتقاء الساكنين واوثر الفتح
للخفة والمحافظة على التفخيم في الله واليه ذهب الزمخشري في المفصل اتباعا لكتاب سيبويه واجاز في الكشاف ان حركة الهمزة في الله نقلت
الى الميم بعد حذف الهمزة تخفيفا فاعترض بان همزة الوصل تسقط في الدرج والتخفيف ونقل الحركة انما يكون فيما لها ثبوت كيف لا ابقا
حركتها ابقاء لها ودلالة عليها فاجاب بان ميم اذا كانت في حكم الوقوف عليه لم تكن الهمزة في الدرج بل في الابتداء فجاز تخفيفها بالحذف
والقاء حركتها على الساكن قبلها كما في واحد اثنان بكسر الدال وحذف الهمزة وما ذهب اليه الزمخشري في ذلك في كشافه هو نظير ما
ذكرناه انتهى ما في الشرح وقيل من الهاء وفيه ما ذكر ظاهره ان الوجوه الثلاثة التي ذكرت في ابدال هذه من ما منية وابدال من الهمزة
لعايدتها والا يخفى ان الثاني وهو اتباع الموصول قبل كمال الصلة ذكر هنالك فليس بابه ههنا وقد يكون الموضع لا يخرج الاعلى
وجه مرجوح فلا حرج على مخرجه كقراءة ابن عامر وعاصم وكذلك نجي المؤمنين في الشرح هذا اعتراف من المصنف بان هذه القراءة
المتواترة غير فصيحة لكونها لا تخرج الا على وجه مرجوح ولا ينبغي ارتكاب مثله واقول ليس في كلام المصنف اعتراف بان هذه
القراءة غير فصيحة غاية الامر فيه اعتراف بانها مرجوحة ولا يلزم من المرجوحية عدم الفصاحة قوله فقيل الفعل ما
مبني للمفعول وفيه ضعف من جهات اسكان اخر الماضي وانابة ضمير المصدر مع انه مفعول لغير الفعل وانابة غير المفعول به مع
وجوده وقيل مضارع اصله ننجي بنون ثانية وفيه ضعف لان النون عند الجيم تخفى ولا يدغم ذكر هذين المصنفين ابو علي الفارسي
والزمخشري قال اليمني في الكشاف نحوه واعلم ان ما ذكره المصنف وابو علي ضعيف لانه لا يعدل للتخفيف ابدا بالاسكان ولا بعد ايضا
لا نامة المصدر مقام الفاعل لان اقتضاء الفعل للمصدر ابلغ من اقتضائه للمفعول به لان كل فعل لازما او متعديا لابد له من مصدر
الا ما شذ فكان قيامه مقام الفاعل اولى من قيام المفعول به خصوصا في موضع يكون الغرض منوطا بذكر الفعل وهو التنجية
فههنا اذا اقيم المصدر مقام الفاعل نصب المؤمنين بالفعل لان المصدر قام مقام الفاعل فبقي المؤمنين مفعولا به مرجحا د
تقديره ونجي النجاء المؤمنين والقول بانه فعل مضارع ادغم نونه في الجيم واصله ننجي واول هذه القراءة تدل على جواز هذا
الادغام فان العربية توخذ من القران المعجز بفصاحته وقول من يقول مثله لم يسمع عن العرب يحتاج الى انه احاط بجميع كلام العرب وفيه
بحر واسع وكيف يجوز الاحتجاج والاخذ باقوال نقلها عن العرب من لا يعتمد عليه لجهله او لعدم عدالته او لجهالته شدة التبه د

وترك الاخذ والتمسك بما ثبت تواتره عمن ثبتت عصمته عن الغلط وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم افصح العرب مع قوله تعالى انا نحن نزلنا الذكر
وانا له لحافظون فان قلت القراءات السبع متواترة فيما لم يكن من قبيل الاداء كالمد والامالة وتخفيف الهمزة والادغام ونحوه صرح بذلك كما ذكره
ابن الحاجب في اصوله وذكره غيره قلت نعم لكن لا يكون نقل القراءة لهذه الاشياء اقل من نقل اهل العربية والاشعار والاقوال
فكيف يطعن فيما نقله القراء الثقات بانه لم يجئ مثله ومن اين عرف انه لم يجئ مثله ولو نقل ناقلون عن مجهول الحال لقبلوه هذا الى
وايضا فقد ذكر المصنف في سورة الجاثية انه قرئ ليجزى قوما بما كانوا يكسبون وقال معناه ليجزى الجزاء قوما فاوضع المصدر
موضع الفاعل ونصب المفعول به فقد ثبت عنهم عن هذا الموضع ايضا انتهى الجهة الخامسة
قوله فلنورد مسائل من ذلك هذه الاشارة الى ما يحتمله اللفظ من الاوجه لا الى ترك ما يحتمله اللفظ على ما لا يحتمل بما
سببا المبتدأ قوله الفصل وهو ارجحها او الابتداء وهو اضعفها في الشرح في ظاهر العبارة تدافع لان
قوله وهو ارجحها يقتضي رجحان الوجهين الاخيرين وارجحية الفصل وقوله وهو اضعفها يقتضي ضعف الوجهين الاخيرين
واضعفية الابتداء فيكون الفصل الذي حكم بارجحيته ضعيفا او الابتداء الذي حكم باضعفيته راجحا وهو متناقض فينبغي
ان يكون التفضيل غير مراد على ان الابتداء انما يضعف حيث يكون ضعف الضمير متعينة لان يكون فصلا وهنا لا يتعين
لذلك انتهى واقول لا نم ان قوله وهو ارجحها يقتضي رجحان كل من الوجهين الاخيرين ولم لا يكفي في صدقه رجحان احدهما
ولا ان قوله وهو اضعفها يقتضي ضعف كل من الوجهين الاخيرين ولم لا يكفي لصدقه ضعف احدهما فلا يلزم كون الفصل
الذي حكم بارجحيته ضعيفا ولا كون الابتداء الذي حكم باضعفيته راجحا وذلك قولك زيد افضل الناس فان ما عدا زيد
من الناس فيه ما هو زاهد ومنه ما ليس بزاهد قوله ومثلهما رب رجل صالح لقيته اي ومثل كم رجل لقيته ومن
اكرمته في جواز الوجهين وفي تقديم الفعل مؤخرا رب رجل صالح لقيته وان كان بينها وبين رجل لقيته هو من جهة
ان معمول الفعل والابتداء فيما هو كم ومن وفيه هو المجرور برب وقد تقدم في رب انها تنفرد بالزيادة في الاعراب دون
المعنى وان محل مجرورها في نحو رب رجل صالح عندي رفع على الابتدائية وفي نحو رب رجل لقيت نصب على
المفعولية وفي نحو رب رجل صالح لقيته رفع او نصب كما في قولك زيدا لقيته قوله ووهم ابن الحاجب ووهم اذ نقل في امالية
الاجماع على ذلك في الشرح وقول الهداوي وغيره من شارحي الكافية انه اراد بالظاهر خلاف المستتر فهو معناه اللغوي ليدخل
انا زيد وانا قائم انت مقتضى لحمل كلام ابن الحاجب على ما هو بري منه وكيف وهو مصرح بانه لا خلاف في امتناع نحو
انا قائم انت قوله وحجتهم ان الضمير المرتفع بالفعل لا يتجاوز منفصلا من المرفوع المستتر في تجاوز غايد على المضمر المنصوب
البارز فيه عايد على الفعل وتجاوزه بالجيم والراء المهملة قوله ومما يقطع به على بطلان مذهبهم قول زعم الراعيات
من الهجى يا ابراهيم وقول الشاعر خليلي ما واف بعهدي انتما هذا صدر بيت عجزه اذا لم يكونا لي على من اقاطع وفي الشرح
ليس هذا مما يقطع به على بطلان مذهبهم اما الاية فيحتمل تعلق الجار فيها بمحذوف والتقدير اراغب انت عن ترغب عن
الهتي فلا فصل بين العامل ومعموله بالاجنبي واما البيت فيحتمل ان يكون انتما مبتدأ وخبره الجملة الشرطية الواقعة بعده
مع الجواب المحذوف المدلول عليه بقوله ما واف بعهدي ان علا ثم فيما معنى على من اقاطعه سببا لئلا يكون احد
وافيا بعهدي كان علي من سواكما البتة لكما عندي خلوص المودة وصدق الخلة فاذا لم تساعداني بالقيام
على من اقاطعه اساء كما بكما وتخلف عن نصرتي لتخلف من هو اخص بها منه فيكون ذلك داعيا لئلا يفي احد بعهدي
وهذا معنى صحيح يمكن حمل البيت عليه ويندفع به الاحتجاج على المخالف وقد ذكر معنى ذلك نجم الدين سعيد في

في شرح الكافية نابك الزعم الحديثي واقول مراد المصنف بالقطع في قوله ربما يقطع به هو الظن الغالب فلا يقدح فيه احتمال عزة ذلك ولا شك في ان ما نحن
الظن فالاية تعلق عن الحي ربه ومن معنى البيت انها اذا اركفت فالى عم وما على من اباطحه ممانها واقيان بهدى قوله وان يكون نايبا عن
ناعل ضرب على تقدير خائبا من الضمير ولا يخفى ان معنى الكلام على تقدير ضرب خائبا من الضمير معناه على تقدير ورافعا له فان معنى الاول مضروبه
الاخ لا زيد ومعنى الثاني مضروبية لا الاخ قوله والفراء والزمخشري بان هذا الوجه شاذ نادر يا خلو الجملة الاسمية الحالية
من الواو ولوجيان الفاعلية يعني كون الاسم فاعلا للظرف في نحو جاء زيد عليه جبة وليس كما ادعيا قال الرضي اجتماع الواو والضمير في
الجملة الحالية الاسمية وانفراد الضمير الواو متقاربان في الكثرة لكن اجتماعهما اولى احتياطا في الربط واما انفراد الضمير فقال الاندلسي ان كان
المبتدا ضمير صاحب الحال وجبت الواو ايضا نحو جاء زيد وهو راكب ونقل ذلك لكون مثل هذه الجملة في معنى المفرد سواء اذ
المعنى جاء زيد راكبا فصدرت بالفاء وايذانا من اول الامر بكون الحال جملة وان اردت معنى المفرد وان لم يكن المبتدا ضمير صاحب
الحال نظر فان كان الضمير متصلا بالجملة سواء كان مبتدا نحو جاء زيد يده على راسه وكلمته فوه الى في او خبرا نحو رجع عوده على بادئه
سواء فالحكم بضعفه مجردا عن الواو وذلك لكون الرابطة اول الجملة وان لم يكن متصلا بل في قول وهو اقل من اجتماع الواو والضمير وانفراد
الواو وان كان الضمير في اخر الكلم كقوله نصف النهار الماء غامره فلا شك في ضعفه وقلته وقال جار الله بناء على ان انفراد الضمير في الاسمية ضعيف
مطلقا ان قولهم جاء زيد عليه جبة وشي بمعنى مستقرا عليه جبة وشي يريد انه ليس بجملة بل هو مفرد فتقدير اخلائه من الواو
وذلك لان الظرف اذا اعتمد على المبتدا جاز ان يرتفع الظاهر به في باب المبتدا فان اراد انه وجب ان يكون في تقدير المفرد ففيه نظر لقوله
فالحقه بالهاديات ودونه جواحرها في صرة لم تزيل وقوله وان امرا اسرى اليك ودونه من الارض موماة وبيدا سملق ولو كان
مفرد الربط الواو ايضا بقوله لعبته وان عليه جبة وشي ولو لم يكن جملة لم يدخل عليها ان وان اراد انه لا يمتنع ان يقدر بمفرد
فسلم انتهى قوله وليس شيء لان الشيء هنا متعدد لا واحد بل كلي وذلك ان كان تدل على الكثرة وهو الغالب فيها بعد مثل
المعرف ذلك في حروف الكاف في هذه الاية قوله على الخلاف في الالف واللام للجنس هي ام للعهد وذلك انها ان كانت للجنس فالرابط
العموم وان كانت للعهد فالرابط الاعادة واختار ابن الحاجب ان الالف واللام للعهد وانه مذهبي قوله وقيل يجوز ايضا ان يكون
خبر المحذوف وجوبا اي الممدوح زيد فان قلت يرد على هذا القول ما سيورده المصنف على قول ابن عصفور من ان شرط المحذوف
وجوبا ان يسد شيء مسده اجيب بان ذلك شرط المحذوف قياسا وحذف المبتدا وجوبا ليس بقياس ولو سلم فنعل المدح مع فاعله
سادمسده قوله مسئلة حبذا زيد يحمل زيد على القول بان حب فعل وذا فاعل ان يكون مبتدا خبره حبذا والرابط الاشارة
هذا القول هو المشهور واختار ابن الحاجب واعترض عليه بانه لو كان كذلك لم يفرد ذا ولم يذكر في الاحوال كلها نحو حبذا زيد والزيدان
والزيدون وحبذا هند والهندان والهندات واجيب بان صيغة حبذا جرت مجرى المثل فلم يغير قوله وقيل بدل لمن زاد ويرده انه لا
يحل محل الاول وانه لا يجوز الاستغناء عنه في الشرح فيمنع الخصم كلا من الامرين في سند الاول صحة قولك نعمت هند حسن لها وكلتا الارض منه
جرمها على ان الاول بدل اشتمال والثاني بدل بعض مع انه لا يصلح حلول شيء منهما محل البدل منه اذ لا يقال فنعمت حسن لها والا كلت
جرا منها وسند الثاني نحو قول الشاعر فما كان قيس هلكه هلك واحد ولكنه بنيان قوم تهدما حيث يمتنع بدونه البدل للفعل ما كان
قيس هلك واحد ويصح معه ولا يبعد التزام البدل في بعض الصور رعاية المقصود بالنسبة كالتزام الوصف مجرورين بالظرف وقدر
هذا البحث انتهى واقول قد تقدم عن رضي المتعين ثم ينبغي ان يريد الشارح بكل الامرين حلول البدل محل المبدل منه وجواز الاستغناء
عن البدل لا حلول زيد في حبذا زيد محل ذا وجواز الاستغناء عن زيد فيه قوله وقيل عطف بيان ويرده قوله رحبذا نفحات من
يمانية هذا صدره وعجزه تاتيك من قبل الريان احيانا ويقع البيت بتمامه هنا في بعض النسخ والنفحات جمع نفحة من نفح الطيب اذا فاح فيما بينه

بتخفيف المثناة التحتية واصلها مثنية تشديدها نسبة الى اليمن حذفت احدى يائي النسب تخفيفا وعوض عنها الالف والريان جبل
بلاد عامر وفي الشرح وقد يجاب بجواز ان يكون صاحب هذا القول الملزم عطف البيان على البدل كما اعتذر به المصنف نفسه عن الزمخشري
في بعض المواضع ومنع لا يجيز التخالف بالتعريف والتنكير قوله واذا قيل بان حبذا اسم للمحبوب فهو مبتدا ومن بعده خبرا وبالعكس قال المبرد
وابن السراج ان تركيب حب مع ذا ازال فعلية حب وصار المجموع من حب وذا اسما بمعنى المحبوب فاذا قلت حبذا زيد فالمعنى المحبوب زيد
قال ابن مالك وجاز التعريف من جهة انه في تاويل ذي الاداة فالمعرفة اذ نص بانه من جهة التعريف وما ولي مصاحبه كهذا وأذا قيل بان
حبذا كله فعل فزيد فاعل وهذا اضعف ما قيل هذا القول للاخفش وخطاب وجماعة قال ابن مالك وهو في غاية الضعف لانه
مبني على دعوى مجردة من الدليل مع ما فيه من تغليب اضعف الجزئين ومن ادعاء تركيب فعل من فعل واسم ولا نظير لذلك قوله
الا حبذا لوما الحيا ام في الشرح تقدير المخصوص في هذا البيت الا حبذا حبيب لا اسمية لان الكلام ولعلي ان مراده ابهام المحبوب
قوله مسئلة يجوز في نحو حبذا زيد خبيل ابتدائية كل منهما اي من حب المذكور والاسم الاخر المحذوف لان جيلا صفة صريحة جعل
مبتدا او خبرا وسياتي في الخاتمة انه بيان الاولى من هذين الوجهين باب كان وما جرى مجريها قوله مسئلة يجوز في كان
من نحو ان في ذلك لذكرى لمن كان له قلب ونحو كيف نكلم من كان في المهد صبيا ان كان نقصانا كان وتمام هو ونيادتها هو اضعفها في الشرح هذا الاعراب ان
التمام والنقصان ضعيفان لاحتياج الى جعل افعل مستعملا بغير التفضيل تركيب يسوغ لتخريج التنزيل على اضعف الوجوه منه تركيب
ين كر هذا الوجه من هذه الجهة وهي موضوعة لترك ما يحتمله اللفظ من الاوجه الظاهرة ولو ترك هذا الوجه لم يكن عليه في تركه
حيث لانه وجه ضعيف غير ظاهر تركيب ذكر المصنف هذه الجهة بما اشتملت عليه في جهات هذا الباب وهو معقود لذكر الجهات التي يدخل
على المعرب الخلل من جهتها وذكر بعض الاوجه الظاهرة وترك بعضها لا ياتي منه خلل في الاعراب البتة اللهم الا ان يصرح المعرب بان
ما ذكره متعين لا يمكن غيره او يكون في كلامه ما يقتضي التعين من غير تصريح فهذا خلل لا من جهة الترك بل من جهة انه اما حصر منه فيما لم
انتهى واقول ان المصنف لم يخرج التنزيل على اضعف الوجوه عنده وانما ذكر ان التنزيل يحتمل هذه الوجوه التي هذا الوجه الضعيف منها نعم ان
المصنف وضع هذه الجهة لترك ما يحتمله اللفظ من الاوجه الظاهرة وغيرها وذكر هذه الجهة من باب ما يحتمل وجوها بعضها ظاهر وبعضها
غير ظاهر ثم ان مراد المصنف بقوله الجهة الخامسة ان يترك بعض ما يحتمله اللفظ من الاوجه الظاهرة هو ان يترك بعض ما يحتمله اللفظ من
الاوجه الظاهرة ويقتصر على البعض الذي ليس بظاهر ولا يخفى ان هذا ياتي منه خلل في الاعراب قوله قال ابن عصفور بان
زيادتها الشعر في الشرح ليس كذلك فلا نزاع في جواز زيادتها بعد ما التعجبية قياسا نحو ما كان احسن زيدا وما ثبت من قول الجماعة
في بعض الاحاديث ادبني كان ادم وفي التسهيل وبعض كان لم ادفن لم يزل كثيرا ويجوز ان زيادتها وسطا باتفاق واخرا على راي
الا ان الناقصة لا يكون ثابتة لا جل الاستفهام ولتقدم الخبر وذلك لان خبر الشان لا يكون الا جملة مصرحا بجميع اجزائها
قوله فمعناه موجبا او موجبا يعني ان وجها ان كان حالا من الفاعل فمعناه موجبا وان كان حالا من المفعول فمعناه موجبا لها اما
لم يقل موجبا له لان المقصود بيان ان معناه اسم فاعل او اسم مفعول وذلك يحصل بدون ذكر ما يتم به اسم المفعول وهو الجار
والمجرور قوله او من ورد احجاب بعد ما وقع في كثير من النسخ وفي بعض منها او لومن ورد احجاب وهو الظاهر قوله وبعدوا ورد
في بعض اخذ من ورد احجاب بدون واو العطف قوله تقديرا ومواصلا ذلك ومن ورد احجاب لا يخفى ان هذه الحال الحالية ان
كانت من الفاعل فالمقدر اسم فاعل وان كانت من المفعول فالمقدر اسم المفعول وانما بنى المصنف ذلك اعتمادا على ما ذكر في وجها
وفي البحر والجمهور او يرسل رسولا فيوحي بنصب الفعلين عطفا ويرسل على المضمر الذي يتعلق به من ورا حجاب تقديره او يكلم من ورا حجاب
وهذا المضمر معطوف على وحيا والمعنى الا بوحي او سماع من ورا حجاب او ارسال رسول فيوحي ذلك الرسول الى النبي ولا يجوز ان يعطف

او يعطف يرسل على ان يكلمه الله لفساد المعنى وفي الشرح قال مكي لانه يلزم منه نفي الرسل او نفي المرسل اليهم لان المعنى يصير وما كان لبشر ان يكلمه
الله ولا ان يرسل رسولا قوله وجعل ذلك تكليما على حذف مضاف في الشرح وتقديره تكليم وحي وتكليم ارسال وينبغي ان يجعل
الاشارة من قوله وجعل ذلك راجعة الى بعد مذكور في كلامه وهو الا وحيا ليدخل الارسال بطريق الاولى واما الانفصال من
وراء الحجاب فتكليم من غير احتياج الى تقدير انتهى وفي الشفا ان ما يذكر الحجاب فهو في حق المخلوق لا في حق الخالق فهم المحجوبون والبارى
جل اسمه منزه عما يحجبه اذ الحجب انما تحيط بمقدر محسوس ولكن بحجبه عن ابصار خلقه وبصائرهم وادراكاتهم بما شاء وكيف شاء ومتى
شاء وكيف كقوله كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون وفي تفسير البيضاوي وما كان لبشر وما صح له ان يكلمه الله الا وحيا كلاما خفيا يدرك بسرعة
لانه تمثيل ليس في ذاته مركب من حروف مقطعة يتوقف على تموجات وهو ما يعم المشافهة به كما روي في حديث المعراج وما وعد به في حديث
الرؤية والمهتف به كما اتفق لموسى في طوى والطور ولكن عطف قوله او من وراء حجاب عليه يخصه بالاول والاية دليل على جواز
الرؤية لا على امتناعها وقيل المراد به الالهام والالقاء في الروع او الوحي المنزل به الملك الى الرسل فيكون المراد بقوله او يرسل رسولا
او يرسل اليه نبيا فيبلغه وحيه كما امره وعلى الاول المراد بالرسول الملك الموحى الى الرسول انتهى وفي كشف الكشاف من وراء حجاب متعلق
بمضمر والتقدير الا موحيا او مكلما من وراء حجاب فهو عطف على وحيا ووحيا مصدر في موضع الحال ولا يتعلق من بقوله ان يكلمه الله
لان ما بعد حرف الاستثناء فلا يعمل فيما قبله وفي البحر ووقوع المصدر موقع الحال لا ينقاس وانما قالته العرب ولذلك لا يجوز جاء زيد
ركبا اي راكبا ومنع سيبويه ان يقع ان والفعل المقدر بالمصدر موقع الحال فلا يجوز جاء زيد ان يضحك في معنى ضحكا الواقع موقع
ضاحكا فيجعل صاحب الكشاف وحيا في موضع الحال لا ينقاس وجعله ان يرسل في معنى ارسالا الواقع موقع مرسلا ممنوع قوله
والتسبب على هذا يتبين تقدير الكلام في حرف اللام على اقسام لام التبيين وعلى ما يتعلق به كل قسم منها قوله وعلى التمام والزيادة
والتفريع في الاحوال المعدودة في الضمير المستتر في التبيين اراد بالاحوال المعاني القائمة بمحالها بكلمة في على بابها والاحوال النحوية مكلمة
في بمعنى من ولتبيين اذا كانت ناقصة فهو خبرها وان كانت تامة فهو عند المصنف محذوف واستونف به للبيان تقديره
اراد في وقد تقرر ان الجار والمجرور اذا وقع خبرا يستقل الضمير الذي كان في متعلقه اليه قوله وعلى الزيادة والتمام فهاهنا
حال وان ظرف لغو فيه نظر لان ابن على زيادة كان ظرف مستقر خبر عن زيد مقدم لا ظرف لغو فاقاما قوله مسند وما يليه
بما فلا يحتمل ما الحجازية والتميمية واوجب الفارسي والزمخشري الحجازية بناء على ان المقتضي لزيادة الباء نصب الخبر عبارة الزمخشري
في مفصله ودخول الباء في الخبر نحو قولك ما زيد بمنطلق انما يصح على لغة اهل الحجاز لانك لا تقول زيد بمنطلق انتهى قوله وهو
فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج اذ فتحت الثلاثة فالظرف خبر الجميع عند سيبويه بفتح الثلاثة هو قراءة الكوفيين نافع وابن
عامر وانما كان الظرف خبر الجميع عند سيبويه لان لا المركبة مع الاسم لا عمل لها عنده في الخبر فهو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل
دخولها فلا مانع عنده من جعل الخبر للجميع كان نحو زيد وبكر وخالد في الدار قوله وان رفعت الاولين ورفع الاولين وفتح
الثالث هو قراءة ابي عمرو وابن كثير قوله وخبر الواحد ان قدرتها مؤكدة وقدرت الرفع بالعطف في الشرح خبر منصوب بفعل محذوف
اي واضرب او قدرت خبرا واحدا وقد يقال اذا قدرت لا الثانية مؤكدة للاولى والرفع بالعطف كما صرح به كانت لا زائدة لتاكيد
النفي فلا ينافي تفريعه على كون لا معها جميعا حجازية ويحتمل ان يكون قوله واضرب خبرا معطوفا على قوله فان قدرت لا معها حجازية
فيكون منه المراد ولا يكون من التفريع في شيء واقول اذا كانت لا الاولى حجازية والثانية مؤكدة لها كانت الثانية ايضا بهذا الاعتبار
حجازية ثم الظاهر انه خبر معطوف على خبرين باعتبار محله وهو النصب لانه مفعول الفعل المقدر نحو عجبت من ضرب زيد وعمرو اي من ضرب
زيد وعمرو او على عكس هذا نحو واعجبني ان ضرب زيد وعمرو بالجر اي من ضرب زيد وعمرو وعليه حمل قوله وكانما يعوذني تلك

الذي ان باسر والعيوق والدبران اي سر العيوق والدبران كذا في حاشية التفتازاني قوله وان قدرت الرفع بالابتداء فيهما
على انهما مهملتان فقدرت عند سيبويه خبرا واحدا للاولين والثالث لان في الاولين مهملة والاسم بعدها مبتدأ والثالث عامله
في خبرها فلو قدر الظرف خبرا عن الكل لزم ان يكون معمولا لعاملين مختلفين الابتداء لكونه خبرا عن الاولين ولا لكونه خبرا عن
الثالث قوله ولم يجز ذلك عند سيبويه لانه لا يرى الاعمال في الخبر فلا مانع عنده من جعل الظرف خبرا عن الجميع باب
المنصوبات قوله من ذلك نحو ولا يظلمون فتيلا ولا يظلمون نقيرا في الصحاح الفتيل ما يكون في شق النواة ويقال هو
ما يفتل بين الاصبعين من الوسخ وفيه ايضا النقير النقرة التي في ظهر النواة قوله وانا ولا نضره شيئا مصدر ولا سماع معه
في الشرح يحتمل ان يكون الضمير المنصوب من قوله ولا يضره عائدا الى المصدر المفهوم من الفعل وشيئا مفعولا به وتعيين المصنف
مناسب لان المذكور في الاية مضارع لا من الفعل ماض قوله واما فمن عفي له من اخيه شيء فشيء نائب ارتفاعه مصدر لا نائب لا
مفعول لان عفي لا يتعدى في الكشاف اي شيء من العفو ولا يصح ان يكون شيء في معنى المفعول به لان عفي لا يتعدى الى مفعول به الا بواسطة
ولاخوه هو ولي المقتول وقيل له اخوه لانه لابسه من قبل انه وليه الدم ومطالبه وذكره بلفظ الاخوة ليعطف احدهما على صاحبه بذكر
ما هو ثابت بينهما من الجنسية بالاسلام قال التفتازاني يعني ان شيء في موقع المفعول المطلق الموصوف مثل ضرب ضرب شديد لما قرأ ابن كثير
شيء من الدلالة على ذلك ولا مفعول به لكن بواسطة كونه حرف الجر كان مساويا بالمصدر في جواز الاسناد اليه ومن اخيه يجوز ان
يتعلق بالفعل وان يكون حالا من شيئا انتهى وفي الكشاف فان قلت ان عفي يتعدى بعن لا باللام فما وجه من عفي له قلت يتعدى بعن الى
الجاني والى الذنب فاذا تعدى الى الذنب قيل عفوت لفلان عما جنى كما تقول عفوت له عن ذنبه وتجاوزت عنه وعلى هذا ما في الاية
كانه قيل فمن عفي له عن جنايته فاستغنى عن ذكر الجناية قال التفتازاني اخبر بان عفي لازم يتعدى الى المفعول بعن لكن تعديته بعن
قد يكون الى الجاني وقد يكون الى الجناية وعند تعديته الى الجناية اذا اريد ذكر الجاني ذكر باللام مثل عفى الله لزيد عن ذنبه فحيث
اقتصر على ذكر الجاني باللام علم انه لم يقصد التعدية اليه بل الى الجناية لكن لم يذكر استغناء عنها بدلالة الكلام وحيث ذكر بعن علم
انه لم يقصد التعدية الى الجناية وحيث ذكرا جميعا مثل عفوت له عن ذنبه علم انه لم يقصد التعدية الى الجناية لكن لم يذكر استغنا
عنها بدلالة الكلام وحيث ذكر بعن علم انه لم يقصد التعدية الى الجناية وحيث ذكرا جميعا مثل عفوت له عن ذنبه علم انه لم يلتفت
الى الاستغناء ودلالة الكلام وقصد التصريح لغرض يتعلق بذلك وهذا الايراد مما يقال انه لو كان ذلك العفو معينا من ذكر الجناية
ففي كل موضع ذكر الجاني فقط فبيان يكون باللام وذلك لانه ربما يكون القصد الى العفو عن الجاني من غير التفات الى الجناية
ما يحتمل المصدرية والظرفية والحالية قوله ومنه ازلفت الجنة للمتقين غير بعيد اي ازلافا غير بعيد او زمانا غير بعيد او ازلفت الجنة اي
الازلاف في حال كونه غير بعيد في تفسير البيضاوي وازلفت الجنة للمتقين قربت لهم غير بعيد مكانا غير بعيد ويجوز ان يكون حالا
وتذكيره لانه صفة محذوف اي شيئا غير بعيد اي على زنة المصدر او لان الجنة بمعنى البستان قوله الا ان هذه الحال مؤكدة
يجيء لصاحبها من جهة المعنى او لعاملها كذلك لان الازلاف القرب فهو بمعنى عدم البعد قوله وهو ايضا حال مؤكدة يعني لعاملها
من جهة المعنى قوله التذكير على هذا وعلى معنى التقبا وعلى معنى البستان اي ذات قرب قد تذكرنا في الامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة
كلام الزمخشري على نكرة بما به ما يحتمل المصدرية والحالية نوعا ويجيء ركضا اي يركض ركضا او عاملها جاء على حد قعدت
جلوسا مذهب سيبويه ان المصدر في مثل هذا منصوب بفعل مقدر ومذهب المازني والمبرد انه منصوب بالفعل الاول قال الرضي
وهو اولى لان الاصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة اليه قوله ويؤيده قوله تعالى ائتيا طوعا او كرها قالتا اتينا طائعين لما كان
جوابا لا ائتيا طوعا او كرها كان طائعين في موضع طوعا لان الجواب على طبق السؤال وفي الكشاف فان قلت هلا قيل طائعين على

لما كان جوابا لا تيا طوعا او كرها كان لما تعين من موضع طوعا لان الجواب على طبق السوال وفي الكشاف فان قلت هلا قيل طائعين
على اللفظ او طايعات على المعنى لانها سموات وارضون قلت لما جعلن مخاطبات ومجيبات ووصفن بالطوع والكره قيل طائعين في
موضع طايعات نحو قوله ثم ساجدين انتهى ما يحتمل المصدرية والحالية والمفعول لاجله نحو ابن مالك منع حذف عامل المصدر المؤكد الا فيما
استثنى به يد بالاستثنى ما حذف عامل المصدر المؤكد منه فيما سماعا ازائي نحو انت سيرا سيرا او سماعا نحو سقيا وحمدا وكانه يحاول
بذلك دفع اعتراض بدر الدين بن مالك على ابيه في قوله وحذف عامل المؤكد امتنع وفي سواه لدليل متسع بانه قد حذف عامل
المؤكد في هذه الصور بان يقال ان الكلام في مجرد المصدر من غير هذه الصور لانها ناب المصدر المؤكد فيه مناب الفعل وجعل عوضا
منه كهذه الصور قوله لانه يودي الى اخراج الابواب عن حقايقها لان تقديره كلك يودي الى اخراج زيد عن كونه مفعولا مطلقا الى
كونه مضافا اليه قوله ان تقدر ضرب يوم الجمعة ضرب بفتح الضاد وسكون الراء مصدر مضاف يوم قوله الى الهوى
اسفاء يقال الباه حبله بالباد الاسف اشد الحزن والوسن فتح الهين النعاس قوله الى التقديم اسفا اسفا في الرح الرجمة معقود
لما يحتمل المصدرية والحالية والمفعول لاجله وليس فيما ذكره مقدرة الحالية وكانه تركت ذلك لوضوحه ويحتمل وجها اخر اسهل من ذلك وهو
ان يكون تمييزا محولا عن الفاعل اي ابلى اسفا الهوى اي الاسف الباعث عليه فاضيف اليه لمكان هذه المكتب وهذا تاويل لاحد
منه ولا احتياج الى التاويل الذي يرتكب عند جعله مفعولا لاجله انتهى واقول لا يخفى ما فيه من البعد وعدم الظهور ولم يمن الشرح
الفاعل اي ايجاد فاعل المصدر المنصوب على انه مفعول له مع فاعل عامله قوله كان قوله تعالى تبغونها عوجا فانه على اسقاط لام
العلة توسعا قال الزجاج والطبري اي تطلبون بها عوجا فاتقوا الاعراب يعني كذا لوصل الالف اي اطلبه وابغني بقطع الالف اي اعني
على طلبه قوله اما يحتمل المفعول والمفعول معه وكونه مفعولا به باضمار يجب وهو الصحيح يجب بضم اوله وكسر ثالثه وضميره عايد الى
كون زيد في المثال المذكور مفعولا معه قوله لانه لا يعمل في المفعول معه الا ما كان من جنس ما يعمل في المفعول به بمعنى جنس
ما يعمل في المفعول به مطلق العمل او ما جاز ان يعمل او وجب ليس كذلك وبهذا التقدير يندفع ما سبق الى بعض الاذهان من عبارة المتن ان
الفعل اللازم لا يعمل في المفعول معه قوله وهو الصواب ليس على ما ينبغي لاقتضائه ان القول الاول خطأ ولا مانع فيه الا العطف
على الضمير المخفوض بدون اعادة الخافض وهو جائز عند يونس والاخفش والكوفيين قوله اذا كانت الهيجاء بقعة الهيجا بقصر
وانشقاق العصا كناية عن تفرق الجماعة واختلاف الكلمة والسيف المهند هو المطبوع من حديد الهند باب الاستثناء قوله
كون زيد بدلا من المستثنا وهو ارجحها وكونه منصوبا على الاستثنا وكون الا وما بعدها نعتا وهو اضعفها هكذا وقع في كثير من النسخ و
المراد بالمستثنى فان بعض النسخ وهو المستثنى منه ووجه رجحان الاول على الثاني ان شرط اختيار البدل مستكملة هنا والنصب على الاستثنا
فيما استكمل شروط اختيار البدل اقل من البدل ووجه رجحان الثاني على الثالث ان كون الا نعتا خلاف الاصل فيها قال الرضي وشروط اختيار
البدل في المستثنى ان يكون بعد الا متصلا ومؤخرا عن المستثنى منه المشتمل عليه استفهام او نهي او نفي صريح او مؤول غير مردود به كلام
تضمن الاستثنا وان لا يتراخى المستثنى عن المستثنى منه وفي الشرح في عبارة المص من التذنيب ما مر قريبا واقول يعني في باب البدل وقد
ذكرناه تحت هنالك ثانيه قوله مسئلة يجوز نحو ما احد يقول ذلك الا زيد كون زيد بدلا من احد وهو المختار وكونه بدلا من
ضميره اما وجه هذا فهو اشتمال النفي على الضمير من حيث المعنى لان المعنى ما احد يقول ذلك الا زيد فما تقول احد ذلك زيد واما وجه الاول
وهو المختار فهو ان الابدال من صاحب الضمير اولى لانه الاصل ولانه لا يحتاج الى تاويل لكونه في غير الموجب قوله فان قلت ما رايت احدا
يقول ذلك الا زيد فبالعكس يعني فرفعه من وجه وهو البدل من الضمير وانتصابه من وجهين وهما البدل من احدا والاستثنا قال
الرضي ولو لم يرجع الضمير الى المبتدا في الحال او الاصل لم يجز الابدال منه على ما قيل فلا تقول ضربت احدا تقول ذلك الا زيد بالرفع بدلا

من ضمير تقول لان القول ليس بنفي بل المنفي الضرب قال سيبويه اذا قلت ما رايت احدا يقول ذلك الا زيد وارايت بمعنى ابصرت وجب
نصب المستثنى لانه ليس من نواسخ الابتدا هذا قوله قال الرضي وانا لا ارى باسا في غير نواسخ الابتدا ايضا الابدال من ضمير راجع الى ما
يصلح للابدال منه اذا اشتمل النفي على ذلك الضمير نحو ما كلمت احدا يصدقني الا زيد لان المعنى ما اصدقني احد كلمته الا زيد ومنه قول عدي
بن زيد في ليلة لا نرى بها احدا يحكي علينا الا كواكبها ويروى من رؤية العين وجعله من رؤية القلب كما ذهب اليه سيبويه نظرا
لكونه يخالف المعنى البيت فالانصاف والحكاية سفيان محض بل لو قلت لا ادري احدا يوحد الله ثم الا زيد لم يجز الابدال
من ضمير يوحد لان التوحيد ليس بمنفي بل الادري فقط انتهى ما يحتمل الحالية والتمييز قوله يمتنع ان يدخل عليه من لانها ان
لبيان الجنس قوله وان تقدير نفس الاحتمال الحال والتمييز ويكون من التمييز غير الغالب على ما ذهب اليه ابن مالك من انه لا يلزم في تمييز
الجملة تقدير الاسناد اليه في الاصل بل هو على قسمين غالب وهو ان يكون مقدر الاسناد الفعل اليه مضافا الى الاولى كما في طاب
زيد علما اذ التقدير طاب علم زيد وغير غالب وهو ان لا يكون كذلك نحو امتلا الكوز ماء قوله فالاحسن ادخال من لتاديه
من التنصيص على المقصود قوله ولا يدخل التمييز بعضها تم حدثنا بل قوله وجر بهما الخفض للاضافة اي من كون حدثنا حالا
ومن نصبه على التمييز وانما كان الخفض بالاضافة تجر الحصول التخفيف به من الحال ما يحتمل كونه من الفاعل وكونه من المفعول نحو ضربت زيدا
ضاحكا في الشرح نصوا على ان الحال اذا تعددت وتعدد صاحبها لا يجعل الاولى لغير الاقرب الا بدليل تقليلا للفصل فينبغي ان
يكون هناكك لان كونها للاقرب سالم عن الفصل وكونها للابعد مستلزم للفصل وقد يعرف بان الفصل هنا يسير فاغتفر وفيه
نظر انتهى واقول وجه النظر ان في جعل الاول لغير الاقرب فصلا يسيرا بعد والفصل الذي هناك ولم يغتفر وجوابه ان الفصل هناك انما
لم يغتفر مع كونه يسيرا لوقوعه في موضعين وعلى هذا كان ينبغي للشارح ان يقول وقد يفرق بان الفصل هنا في موضع واحد الحال
قوله وتجويز الزمخشري الوجهين في ادخلوا في السلم كافة وهم لان كافة مختص بمن يعقل كان هذا الاختصاص مذهب البعض دون
الجمهور ولذا لم يتعرض له التفتازاني في حاشيته بل قال والسلم بالفتح والكسر وكذا بفتح السين واللام والطاعة فالخطاب للمؤمنين الخلص
او لاهل الكتاب المؤمنين بنبيهم وكتابهم او للمنافقين المؤمنين بالسنتهم او للكل وكافة حال من ضمير ادخلوا ومن السلم وقيل السلم الاسلام
وح لا يكون الخطاب للمؤمنين الخلص الا بتاويل الاسلام بشعبه وفروعه لان قولنا ادخلوا اصرح في الامر باحداث الاسلام لا الثبات
عليه او الازدياد منه وكافة في الاصل اسم فاعل من كف بمعنى منع كان الجماعة منعوا باجتماعهم ان يخرج منهم احد قوله وقوله في
ثم وما ارسلناك الا كافة للناس اذ قدر كافة نعتا لمصدر محذوف اي رسالة كافة اشد لما فيه من التجوز وكذا في قرار من تقدم الحال
على صاحبها المجرور بالحرف فان سيبويه واكثر البصرية يمنعونه لان الحال تابع وفرع لصاحبها والمجرور لا يتقدم على الجار فكذا تابعه
قال الرضي ونقل عن ابن كيسان وابي علي وابن الدهان الجواز استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس وجعل بعضهم كافة
حالا من الكاف والتاء مبالغة وهو تعسف وههنا حكاية لجز نابها الاجازة ان لم يكن سماعا شيخنا العلامة ابو الفضل محمد بن الشيخ ابي
اسحق ابراهيم بن الامام التلمساني قال اخبرنا شيخنا القاضي ابو سعيد العقباني قال اجتمعت بمدينة مراكش بيهودي يشتغل بالعلوم فقال
ما دليلكم على عموم رسالة نبيكم قلت له قوله بعثت الى الاحمر والاسود فقال هذا خبر احاد فلا يجوز فيه الا القطع والمطلوب في المسئلة
القطع فقلت قوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس فقال هذا لا يكون حجة الا على من يقول بصحة تقديم الحال على صاحبها المجرور
بالحرف وانا لا اقول بصحته انتهى واقول الجواب عن اعتراض اليهودي على هذا الخبر الحق انه وان كان احاديث فهو متواتر معنى لانه
نقل عنه من الاحاديث الدالة على عموم رسالته ما بلغ القدر المشترك منه حد التواتر وافاد القطع بنسبة معناه اليه صلى وان
كان تفاصيلها احادا كجود حاتم وشجاعة علي م واذا حصل القطع بنسبة معناه اليه حصل القطع بحقيقته لان الرسول معصوم وكل

وكل ما هو جزء المعصوم حق وعن اعتراضه من الاية وهو الاستدلال على صحة تقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف **قوله** ووهم في خطبة
المفصل اذ قال المحيط بكافة الابواب اشد واشد لاخراجه اياه عن الفصاحة وفي الشرح يعني اشد من الاول واشد من الثاني وفي الباب
ومن الاسماء ما يلزم النصب على الحال نحو طرا ومثله كافة وقاطبة واستحق اضافتها قال السيد عبد الله في شرحه لهذا الكلام قد وقع
كافة مضافا في كلام البلغاء والفصحاء منه قول عمر رضي الله عنه قد جعلت لال بني كاملة على كافة بيت مال المسلمين لكل عام باتي
مثقال ذهبا ابريزا كتبه عمر بن الخطاب ختمه كفى بالموت واعظا يا عمر وهذا الخط موجود في ال بني كاملة الى الان فلا وجه للتخطية
انتهى ملخص شرح الكتاب وفي الشرح ان صح هذا سقطت الاوجه الثلاثة باسرها اذ فيه استعمال كافة لغير العاقل وعدم نصبه على الحال
واخراجه عن النصب البتة واقول ثبوت هذا وحده لا يخرج ذلك عن الشذوذ وانما كان نقش ختم عمر كفى بالموت واعظا يا عمر لان ذلك
كان نقش خاتمه الذي يلبسه وهم كانوا يختمون به ما يعمل باعتبار عامله وجهين **قوله** نحو هذا بعلي شيخا يحتمل ان عامله معنى
التنبيه او معنى الاشارة الاولى بالعمل عند الكوفيين معنى التنبيه لسبقه وعند البصريين معنى الاشارة لقربه فان قيل يجب ان يكون
العامل في الحال هو العامل في صاحبها واذا كان العامل هنا في الحال معنى التنبيه او الاشارة لا يكون كذلك لان بعلي خبر والعامل فيه
المبتدا اجيب بان انتصاب الحال عن بعلي ليس باعتبار انه خبر المبتدا بل باعتبار انه مفعول اشير او انبه الى المقدر انبه عليه او اشير اليه
شيخا فالعامل في الحال وفي صاحبها واحد **قوله** فانتباه النضيج الخالص وصغاء صغير وبعضاء ال والرشد متحين خلاف
الغي من الحال ما يحتمل التعدد والتداخل وذلك واجب عند من منع تعدد الحال قال الرضي دون الجمهور وهو الحق ان يجيء للشيء الواحد
احوال متخالفة متضادة كقوله ثم اخرج منها مذموما مدحورا كما يجيء في خبر المبتدا ومنع بعضهم ذلك في الحال المتضادة كانت
في اشربت الرمان حلوا حامضا او غير متضادة فيما على الزمان والمكان نحو مدحورا الا من ضمير مذموما واستكر مثله في
المضادة فمنعها مطلقا لا وجه للقياس في ذلك لان وقوع الفعل في زمانين او مكانين مختلفين في حال نحو جلست خلفك امامك
وضربت اليوم امس بل يعطف احدهما على الاخرى جاز ذلك الا على تكرار الفعل نحو جلست خلفك وامامك وكذا يجوز ان لم يمثل
المكانان والزمانان نحو جلست خلفك امس وقت الظهر وامامك وسط النهار وانما يجب التعدد بين مختلفين كما في
تولهم من موما مدحورا ومتضادين في محلين غير مترجين كما في اشربته اسود ابيض او مترجين كلها في اشربته حلوا حامضا فلا بأس
برانهي **قوله** ويحتمل التداخل لعدم امكان تقييد الحال الاولى بالثانية **قوله** ويجب كون الاولى من المفعول والثانية
من الفاعل تقليلا للفصل لان الفصل في فصل واحد بين الفاعل وحاله وبالمفعول وحاله بخلاف العكس وهو جعل الاولى من
الفاعل والثانية من المفعول وحاله بحال الفاعل وفي شرح الرضي ان كون الاولى من المفعول والثانية من الفاعل جائز على ضعف لا
واجب قال واذا جاء حالان عن الفاعل والمفعول معا فان كانا متفقين فالاولى جمعهما فانه اخصر نحو لقيت زيدا راكبين ولا
منع من التفريق نحو لقيت راكبا زيدا راكبا او لقيت زيدا راكبا راكبا وان كانا مختلفين فان كان هناك قرينة يعرف بها صاحب
كل واحد منهما جاز وقوعهما كيف ما كان نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة وان لم تكن فالاولى جعل كل حال بجنب صاحبه نحو لقيت
منحدرا زيدا مصعدا ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتاخير حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا والمصعد
وذلك لانه لما كان مرتبة المفعول اقدم من مرتبة الحال اخرت الحالين وقدمت حال المفعول على حال الفاعل اذ لا اقل من كون احد
الحالين بجنب صاحبه لما لم يكن كل واحد بجنب انتهى ويمكن ان يقال المصنف لم يجعل وجوب الحال الاولى من المفعول والثانية من
المفعول مطلقا وانما جعله بالقياس الى عكسه ولا دلالة لا نيانه خبر جائز بالقياس الى جعل كل حال بجانب صاحبه وان الرضي لم يجعل ذلك
جائزا مطلقا بل بالنظر الى جعل كل حال بجنب صاحبه وهذا الايناف وجوبه بالقياس الى عكسه فليتأمل **قوله** خرجت بها اشيا هذا

البيت لامرئ القيس ويروى على اثرنا اذيال مرط والمرط بكسر الميم وسكون الراء كساء من خز او صوف والمرحل بالحاء المهملة
المنقش بنقوش تشبه رحال الابل وجرها المرط لتستر الاثر على القافة **باب اعراب الفعل قوله** فان قلت ما انت
فتحدثنا فالجزم ولا رفع بالعطف لعدم تقدم الفعل يعني بالفعل المجزوم الذي يتبعه تحدث في الجزم والفعل المرفوع الذي يتبعه
في الرفع لان الاعراب بالتبعية يقتضي متبوعا مشتملا على مثل ذلك الاعراب **قوله** الرفع على وجهين والنصب على الاضمار يريد بالوجهين
العطف على تأتيني والاستيناف **قوله** وهل زيد اخوك فتكرمه لا رفع على العطف بل على الاستيناف نفي من وجهي الرفع التابعين
للعطف واثبت الاستيناف وسكت من النصب على اضمار ان والظاهر انه سكوت عنه لجوازه وفي الشرح لا يظهر ان هنا مانعا عن تخالف
الجملتين بالاسمية والفعلية وليس بمانع على الصحيح واما من جهة المعنى فلا منع اذ يمكن الاستفهام عن اخوة زيد وعن اكرامه الواقع
بعد ثبوت الاخوة واقول بل يظهر ان هنا مانعا غير تخالف الجملتين وهو ما قرره انفا من ان رفع الفعل بالعطف يقتضي تقدم فعل
مرفوع فيكون رفع المعطوف بالمشاركة لذلك في رفعه وجهته **قوله** وهل لك انفات الينا فيكون الرفع على الاستيناف
والنصب اما على الجواب او على العطف على الانفات واضمار ان والوجه الاول وجاز على الثاني سكت من الرفع على العطف لظهور
امتناعه مما تقدم قال ابن الحاجب وانما وجب اضمار ان على الوجه الاول لقيام القرينة الدالة على الحذف ومع كون الحذف احسن
قال غيره لو انها لو ظهرت لظهر عطف الاسم على الفعل وذلك غير مستحسن وانما جاز اضمار ان على الوجه الثاني لان انفا تدخل على الاسم
الصريح نحو اعجبني ضرب زيد فغضبه فجاز ان يظهر معها لما تغلب الفعل الى الاسم الصريح **قوله** كالمثال سواء فلو ان لنا كرة فنكون ان سلم كون
لو للتمني يريد بالمثال هل لك انفات الينا فتكرمه ووجه المشابهة يكون لو للتمني لانها لو كانت للشرط لم تكن لاية مشابهة للمثال المذكور به
لعدم تأتي النصب على الجواب فيها فثانيه فيه **قوله** مسئلة ليتني لي مالا فانفق منه الرفع على وجهين والنصب على اضمار ان يريد بالوجهين
العطف على الحد والاستيناف **قوله** وليت لي مالا فانفق منه يمتنع الرفع على العطف سكت عن الرفع على الاستيناف وعلى
النصب على اضمار ان لظهور جوازه **قوله** مسئلة ليقم زيد فيكرم الرفع على القطع والجزم بالعطف والنصب على الاضمار سكت من الرفع
على العطف لظهور امتناعه لعدم المتبوع المرفوع الذي شاركه هذا التابع في جهة اعرابه وهو يحقق ما ذكرناه فيما مضى من ان مانع
الرفع على العطف في هل زيد اخوك فيكرمه ليس هو تخالف الجملتين وانما هو عدم مشاركة المعطوف في جهة اعرابه وفي الشرح
نكرمه بالنون للمتكلم عليهما ادمشار كالمكون الجزم قياسا وليحمل خطا باكم وضبطه بالمخاطب وجزم مضارع المخاطب باللام وهو
غير معتبر عند البصريين الا ان يعتذر بان النواسخ يغتفر فيها ما لا يغتفر في الاوائل انتهى واقول الحسن من هذا الاعتذار ان هذه
في المثال والمثال يغتفر للتمثيل **قوله** ومن يعتد فيما يصنع وده هذا صدر بيت عجزه ولا يخش ظلما ما
اقام ولا هضما **باب الموصول قوله** يعرف ماذا صنعت وماذا صنعته ما ما مضى شرحه يعني في باب اسماء
فيما يجيب على المسؤل عنه ان يفصل به **قوله** والاكثر في نحو من ذا الفتى كون ذا للاشارة خبرا وليست جملة حالية ويقل كون ذا
موصولة ولعل جملة بعضهم كالمجزوم وجه الاكثر ان الاصل في ذا ان يكون اسم اشارة لا موصولا الا ان قامت قرينة تدل على تجرده عن
الاشارة نحو استعماله موصولا ولم يوجد ذلك في نحو هذا المثال وفي شرح التسهيل لا ابهام فاسم ومنع بعض النحويين وقوع ذا موصولا
بعد من لان من يحض من يعقل فلعين بها الابهام كافة ما فانها صارت بالرد الى الاستفهام في غاية الابهام فاخرجت ذا من التخصيص الى
الابهام وجذبتها الى معناها فلا يمكن من تخصيصها واختار الكوفيون وقوع ذا موصولة وان لم يتقدم عليها استفهام وعمم ان اسماء
الاشارة كلها يجوز ان تستعمل انتهى وقد جزم المصنف رحمه الله عند الكلام على من بما ذكره هنا انه قليل وسكت هناك عما ذكر
هنا انه الاكثر فقال واذا قيل من ذا الفتى فمن مبتدا وذا خبر موصول والفتى بعد محذوف ويجوز على قول الكوفيين في زيادة الاسماء

كون ذا زيادة **قوله** واما ذلك الذى يبشر الله عباده فقيل الذى مصدرية اى ذلك تبشير الله وقيل الاصل يبشر به ثم حذف الجار توسعا فانتصب الضمير ثم حذف وفى شرح التسهيل لابن ام قاسم حكى الفارسى فى البغداديات عن ابى الحسن عن يونس وقوع الذى مصدرية عن محاجة الى عايد وتاول عليه ذلك الذى يبشر الله عباده قال الفارسى وهى على قول يونس وخضتم كالذى خاضوا اى كخوضهم ولا يعود الى الذى شى لا تحتاج مثل هذا حرف قال ويقوى هذا انها جاءت موصوفة غير موصولة وهذا ايضا مذهب الفراء اجازت قوله تم تماما على الذى احسن ان يكون الذى مصدرية جاعلا احسن فعلا مسندا الى ضمير موسى والتقدير تماما على احسانه قال ابن مالك وهو صحيح ويحكى عن الفراء انه سمع من العرب بعض العرب يقول اتوك بالجارية الذى يتكفل وبالجارية ما يكفل والمعنى اتوك بالجارية كفالته قال ابن خروف وهذا صحيح وورود الذى مصدرية ومذهب البصريين منع ذلك لان الذى قد ثبت اسميتها فلا يعدل لعما ثبت الا بدليل قاطع وما استدلوا به محتمل فاما قوله ثم ذلك الذى يبشر الله عباده فالعايد محذوف تقديره يبشره واصله يبشر به فلما حذف الحرف صار منصوبا واما قوله كالذى خاضوا او كالفريق الذى خاضوا او كالذى فاوقع الذى للجمع واما قوله تم تماما على الذى احسن فقيل ضمير اسم الله والتقدير على الذى احسنه الله اى احسن اليه وهو موسى واما قولهم بالجارية الذى يكفل فالجار متعلق بمحذوف والذى حاله والتقدير اولك كفيل بالجارية الذى يكفل انتهى وفى الشرح ويجوز ان يكون التقدير ذلك الذى يبشر الله عباده ذلك التبشير الذى يبشر الله عباده وهذا اولى اذ لو فتح باب حذف العايد المجرور بالطريق المذكور ولوجد السبيل الى حذف كل عايد مجرور وفيه بطلانه معلوم واول ذكر هذا الوجه الزمخشرى فانه قال وقرى يبشر من بشره ويبشر من ابشره والاصل ذلك الثواب الذى يبشر الله به عباده فحذف الجار كقوله تعم واختار موسى قومه ثم حذف الراجع الى الموصول كقوله اهذا الذى بعث الله رسولا او ذلك التبشير الذى يبشر الله به عباده قال ابو حيان ولا يظهر هذا الوجه اذ لم يتقدم فى هذه السورة لفظ البشرى ولا ما يدل عليها من بشرى او شبهه **قوله** اى زيادة على العلم الذى احسنه هذا قول ابن قتيبة وهو بناء على المراد الذى عبر من يعقل وهو العلم وعليه فسر الزمخشرى حيث قال على الذى احسن موسى من العلم والشرايع من احسن الشى اذا اجاد معرفته اى زيادة على علمه وعلى وجه التتميم انتهى وقيل على الذى احسنه من العبادة وهو قول الربيع وقتاده وعليه فسر ابن عطية حيث قال على ما احسن هو من عبادة ربه والاصطلاح بشوته انتهى وقيل المراد بالذى هنا من يعين من العقلاء وهو قول مجاهد اى تماما للنعمة على من كان محسنا من صلته وقيل المراد به ستى من العقلاء فقال الماوردى ابراهيم ان موسى من ولده والاحسان للابنا احسان للاباء وقيل موسى اى تتمة للكرامة على موسى الذى احسن الطاعة فى التبليغ فى كل ما امر به **قوله** وكونه موصولا هو فان البحر وقيل الذى هو موصول حرف وهو قول كوفى وقد احسن ضمير موسى اى تماما على احسان موسى بطاعتنا وقيامه بامرنا ونهينا وقيل الضمير فى احسن يعود على الله ثم وهذا قول ابن زيد ويتعلق الاحسان الى ابنيائه او الى موسى قولان وقوله وكونه نكرة موصوفة فى البحر ما يقتضى ان قايل هذا القول يقول ان الذى هنا اسم معرفة وذلك انه قال وقال بعض نحاة الكوفة يصلح ان يكون احسن اسما وهو افعل التفضيل وهو مجرور صفة للذى وان كان نكرة من حيث قارب المعرفة اذا لم يدخله ال كما يقول العرب مررت بالذى خير منك ولا يجوز مررت بالذى عالم وهذا سايغ على مذهب الكوفيين وهو خطأ عند البصريين انتهى فان قيل اسم كان نكرة قول هذا القايل وان كان نكرة ضمير الذى فيقتضى انها نكرة لجيبا بان اسم كان فى قول هذا القايل قوله من حيث قارب المعرفة لا يستقيم الا اذا كان الضمير كان عايدا على احسن **قوله** ونبئت بجوسر فى ما بحيلك لنبت ذلك يعنى لنبت مجى ما نكرة موصوفة لاحتمال الزيادة فى نحو مامعجب لك وفيه نظر فقد منع ما الزايد انما تقع بعد الواقع كقولك شئت ما زيد وعمرو وقول مهلهل لو ما اتى حاطبها دمل ما ان حاطبدم وفى الشرح الظاهر لا يثبت ولو مع ذلك لاحتمال ان يكون موصولا حذف صدر صلتها انتهى ويمكن الجواب عن هذا بان كلام ابى حيان انما هو على الاصل وهو عدم الحذف **قوله** ولا اعلم واما بعد ابا الا ان معناها السببية هذا رد لقول ابى حيان ان ما فى قولهم

مررت بما معجب لك يحتمل ان يكون زايدة ووجهه ان الباء فى قولهم مررت بما معجب لك للالصاق وما الزايدة لا تقع بعد باء الالصاق وانما يقع بعد باء السببية **قوله** وقد تجوز على دمن الناس من يقول الضمير جاز عايد الى كون من موصولة وموصوفة وفى حاشية اليمنى زاى تكلفا لانه لا يتصور مثل هذه الاخبار فايدة والجواب انه للاخبار بالعصبة او للتعجب واستعظام ان يحقق بعض من الناس مثل ذلك الصفات ناما فى الانسانية بحيث كان ينبغى ان لا يعد المتصف بها من جنس الناس ضعيف فان مثل هذا التركيب سايغ ذايع فى موضع لا يتاتى فيها مثل هذه الاعتبارات ولا يقصد بها الا الاخبار بان من هذا الجنس طايفة متصف بكذا فاو جوزان يجعل مضمون الجار والمجرور مبتدأ بمعنى وبعض الناس او بعض من الناس من هو كذا وكذا فيكون مناط الفائدة تلك الاوصاف وفى قول الحماسى فيهم لبوث لا ترام وبعضهم مما قمش وضم حبل الحاطب يا بنى باد كرنا وقعت قرينة منهم وهى بعضهم مبتدأ لا خبرا ووقوع الظرف موقع الابتداء ليس بمستبعد نحو ثم وما دون ذلك وما منا الا له مقام معلوم والقوم يعبرون الموصوف فى الظرف الثانى ويجعلونه مبتدأ والظرف المقدم خبرا ولو عكسوا لاستقام اللفظ والمعنى جميعا فى جميع الموارد اى جمع منا دون ذلك وما احد منا الا له مقام معلوم لكن وقوع الاستعمال على ان من الناس رجالا كذا وكذا شاهد لهم وفى الكشاف عند قوله تعم ومن ذريتنا امة مسلمة لك واجعل من ذريتنا امة مسلمة لك ومن للتبعيض قال التفتازانى اى واجعل بعض ذريتنا امة مسلمة وهذا رها يوشد الى ان من ذريتنا فى موضع المفعول الاول وانه هو المبتداء فى الاصل لكن يجئ مثلا انه من ذريتنا امة بالنصب يمنع ذلك وفى اعراب السمين وقد سال سايل فقال الخبر لا بد ان يفيد غير ما افاده المبتدأ ومعلوم ان الذى يقول كذا هو من الناس لا من غيرهم واجيب عن ذلك بان هذا تفصيل معنوى لانه تقدم ذكر المومنين ثم ذكر الكافرين ثم عقب بذكر الكافرين المنافقين فصار نظير التفصيل اللفظى نحو ومن الناس من يعجبك ومن الناس من يشرى فهو فى قوة تفصيل الناس الى مومن وكافر ومنافق واحسن من هذا ان يقال ان الخبر افاد التبعيض المقصود لان الناس كلهم لم يقولوا ذلك وهم غير مومنين فصار التقدير وبعض الناس يقول كيت وكيت انتهى **قوله** باب التوابع ويحتمل هذا تقدير مبتدأ ايضا اى ادمن تمام الاشارة بهذا الى الاية الاخيرة وضميره للغائبة **قوله** مسئلة نحو سبح اسم ربك الاعلى يجوز كون الاعلى صفة للاسم او صفة للرب قال البيضاوى سبح اسم ربك الاعلى نزه اسمه عن الالحاد فيه بالتاويلات الزايغة واطلاقه على غيره زاعما انهما فيه سواء وذكره لا على وجه التعظيم انتهى وفيه ايضا عند الكلام على بسم الله والاسم ان اريد به اللفظ فغير المسمى لانه يتالف من اصوات مقطعة غير قارة ويختلف باختلاف الامم والاعصار ويتعدد تارة ويتحد اخرى والمسمى لا يكون كذلك وان اريد به ذات الشى فهو المسمى لكنه لم يشتهر بهذا المعنى وقوله تعم تبارك اسم ربك المراد به اللفظ لانه كما يجب تنزيه ذاته وصفاته عن النقايص يجب تنزيه الالفاظ الموضوعة لها عن الرفث وسوء الادب او الاسم مقحم كما فى قول الشاعر الى الحول ثم اسم السلام عليكما وان اريد به الصفات كما هو راى الاشعرى انقسم انقسام الصفة عنده الى ما هو نفس المسمى والى ما هو غيره والى ما هو ليس هو ولا غيره انتهى وفى حاشية التفتازانى عند الكلام على قوله تعم وعلم ادم الاسماء كلها والمشهور بين الاكثرين ان الخلاف فى اسم الله لان مسكات الفريقين تشير بذلك لان القايلين بان الاسم عين المسمى تمسكوا بقوله تعم وعلم ادم الاسماء كلها ثم عرضهم وقوله سبح اسم ربك الاعلى اى سماه وقوله تعم وما يعبدون من دونه الا اسماء الى غير ذلك وبان لفظ الاسم سمى بالاسم دون الفعل فيهما الاسم والمسمى واحد والقائلين بانه غيره تمسكوا بمثل قوله تعم فلله الاسماء الحسنى مع القطع بوحدة الذات الا ان ما ذكره من التفصيل هو ان من الاسم ما هو نفس المسمى كقولك الله فانه يدل على الوجود اى الذات ومنه ما هو غيره كالخالق والرازق ونحو ذلك مما يدل على فعل ومنه ما لا يقال انه هو ولا غيره كالعالم والقادر وكل ما يدل على الصفات القديمة يشير بان الكلام ليس فى اسم بل فى مدلوله مثل الانسان والفرس والاسم والفعل وكذا قولهم ان اسماء الله متعددة فكيف يكون نفس الذات فان قيل فقد ظهر ان الخلاف فى الاسماء التى من جملتها لفظ الاسم وظاهر انها اصوات وحروف هى من الاعراض الزايلة وكيف يتصور كونها نفس مدلولها

التي هي الاعيان والمعاني وان اريد بالاسم المدلول فلا خفاء في انه نفس المسمى من غير ان يقصد فيه خلاف بل فائدة لانه غير لزم وكذا ذات الشيء ذاته
قلنا الاسم الواقع في الكلام قد يراد به نفس لفظه كما يقال زيد معرب وضرب فعل ماض ومن حرف جر وقد يراد به معناه كقولنا زيد كاتب
وح قد يراد به نفس ماهية المسمى مثل الانسان نوع والحيوان جنس وقد يراد فرد منه مثل جاءني انسان ورأيت حيوانا وقد يراد جزؤها
كالناطق او عارض لها كالضاحك فلا يبعد ان يقع اختلاف واشتباه في ان اسم الشيء نفس مسماه او غيره وما ورد في بعض المواضع من ان
الكلام في لفظ الاسم لا ينافي ذلك لانه ايضا اسم من الاسماء والتمسكات ايضا تبنى على هذا انتهى وفي الشرح هنا سؤال مشهور وهو ان المقصود
بالتسبيح هو الرب سبحانه وتعالى لا اللفظ الدال عليه فكيف علق التسبيح بالاسم والجواب بانه صلة مردود بان زيادة الاسماء لم تثبت وايضا
فلا يأتي على رأي البصريين اجاب الغزالي بانه انما علق التسبيح بالاسم وان كان غير المسمى لان المعظم اذا وجب تعظيمه عظم ما هو من سببه لاجله كما يجب
تنزيه ذاته وصفاته عن النقائص يجب تنزيه الالفاظ الموضوعة لها عن الرفث وسوء الادب واعترضه السهيلي من وجهين احدهما انه لم يرد
عنه عليه السلام انه قال في تسبيحه سبحان اسم ربي الاعلى مع كثرة تسبيحه فدل على ان المقصود بالتسبيح المسمى والاسم مذكور لحكمة اخرى والثاني انه يلزم
ان يطلقوا على الاسم التكبير والتحميد والتنزيه وغيره من المعاني المقصود بها الله تعالى فيقول كبرت اسم ربي وذلك مما اجمع المسلمون على تركه قال
السهيلي والجواب السديد ان الذكر على الحقيقة محله القلب لانه ضد النسيان والتسبيح نوع من الذكر فلو اطلق الذكر والتسبيح لما فهم منهما الا
ذلك دون اللفظ باللسان والله تعالى قد تعبدنا بالامرين جميعا ولم يقبل من الايمان الا ما كان قولا باللسان واعتقادا بالجنان فصار
معنى الايتين فيه قوله تعالى واذكر اسم ربك وقوله سبح اسم ربك الاعلى اذكر ربك وسبح ربك بقلبك ولسانك ولذلك اقحم الاسم تنبيها
على هذا المعنى لا يخلو الذكر والتسبيح من اللفظ باللسان لان الذكر بالقلب متعلقه المسمى المدلول عليه بالاسم دون ما سواه والذكر
باللسان متعلقه اللفظ مع ما يدل عليه لان اللفظ لا يراد لنفسه فلا يتوهم احد ان اللفظ هو المسبح دون ما يدل عليه من المعنى فقد صحت
الحكمة التي من اجلها اقحم ذكر الاسم وبهرت كلمات الفائدة الى هنا كلامه وفيه بحث انتهى ما في الشرح واقول اذا كان مراد الغزالي ما قاله
البيضاوي في تفسير هذه الاية وهو ان المراد تنزيه الالفاظ الموضوعة له وصفاته ثم تنزيهها عن التأويلات الزائغة وعن اطلاقها
على غيره زاعما انهما فيه سواء وعن ذكرها لا على وجه التعظيم اندفع كل من اعتراض السهيلي عليه **قوله** واما نحو جاءني غلام زيد الظريف
فالصفة للمضاف لا بدليل لان المضاف اليه انما جيء به لغرض التخصيص ولم يؤت به لذاته فان قيل ما الفرق بين الاية وهذا المثال
حتى جاز في الاية ان يكون الاعلى صفة الاسم المضاف وكونه للمضاف اليه وتعين في المثال ان يكون الظريف صفة للغلام المضاف
اجيب بان المضاف اليه في الاية مقصود بحكم المضاف وهو التسبيح ومضاف لما بعده وليس المضاف اليه في المثال كذلك **قوله** ولذلك ضعف
قوله وكل اخ مفارقه اخوه الاشارة بذلك الى ان الصفة في نحو كل شيء فان المضاف اليه والبيت تقدم الكلام عليه في حرف الهمزة
والموصوف فيه هو كل والصفة هي الا الفرقدان **قوله** وعلى التبعية هو نعت لا بدل الا اذا تقدم في الشرح ينبغي ان ينظر في وجه نفس
النعت وامتناع البدل في نحو هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب وفي نحو مررت بالرجل الذي فعل واقول وجه تعين النعت ان
كل موصول فيه الالف واللام فهو موضوع للدلالة على معنى في متبوعه في جميع استعماله صرح بذلك الرضي في باب الصفة وستعلمه
عند في الجهة السادسة فالموصول الذي فيه الالف واللام دائما صفة الموصوف مذكور او مقدر فاذا وجد في اللفظ ما يصلح كونه
نعتا له تعين جعله نعتا الا في [illegible] لا يعني من جعله نعتا يعني من جعله غير ذلك ولذا [illegible] كونه بدلا لان
كما ذكر الشيخ حيث قال يحتمل الجر من ثلاثة اوجه اظهرها انه نعت والثاني بدل والثالث عطف بيان **قوله باب الحروف الجر**
مسئلة زيد على السطح يحتمل الوجهين يعني كون على حرفا وكونها اسما ظرفا فعليها فهي متعلقة باستقرار محذوف لا فاعل بعدها في
موضع الجر **قوله** مسئلة [illegible] بالعدد [illegible] كون النائب عن الفاعل الظرف الاول وهو الاولى والثاني

باب ما نع مسائل مفردة

او الثالث في الشرح صحيح ان يقال فما كان الاول اولى لانه لا فصل في الاية وعليه فينبغي ان يكون الثاني اولى من الثالث لقليل الفصل و
يحتمل ان يقال الوجه في كون الاول اولى بالنيابة انه اقرب الى المفعول به من الطرفين ولما [illegible] فلا اولوية بينهما وهذا الشرح يراد المعرفة ولذا
خير بين اقامة الثاني والثالث من غير ترجيح **قوله** وبما ذكرناه من الوجهين في المثال الاول يعلم فساد قول من استدل على جواز نحو قام
هند في الشعر بقوله [illegible] اه في الشرح انما علم الفساد وقول من استدل على جواز نحو قام هند باحتمال الوجه الثاني وهو كونه ماضيا
قوله الجهة السادسة النوع الاول ان يراعى الجمود لعطف البيان والاشتقاق للنعت قال ابن الحاجب في شرح كافيته عند
الكلام على قوله ولا فرق بين ان يكون مشتقا او غيره اذا كان وصفه لغرض المعنى عموما نحو بتميمي وذو مال او خصوصا نحو مررت برجل اي رجل
ومررت بهذا الرجل وبزيد هذا يعني ان معنى النعت ان يكون تابعا يدل على معنى في متبوعه فاذا كانت دلالته كذلك صح وقوعه نعتا
ولا فرق بين ان يكون مشتقا او غيره لكن لما كان الاكثر في الدلالة على المعنى في المتبوع هو المشتق توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق
شرط حتى تأولوا غير المشتق بالمشتق انتهى وقال الرضي اعلم ان جمهور النحاة يشرطون في الوصف الاشتقاق فلذلك استضعف سيبويه
نحو مررت برجل اسد وصفا ولم يستضعف بزيد اسد حالا لانهم اشترطوا في الوصف لا في الحال الاشتقاق وفي الفرق نظر والنحاة
يشرطون ذلك فيهما معا والمصنف يعني ابن الحاجب لا يشترط ذلك فيهما بل يكتفي بكون الوصف دالا على معنى في متبوعه مشتقا كان او لا وفي
يكون الحال هيئة للفاعل والمفعول والمراد بالموضوع لغرض المعنى ما وضع للدلالة على معنى في متبوعه في جميع استعمالاته كالمنسوب وذي والمضاف
الى اسم الجنس فان لها موصوفا في جميع المواضع اما ظاهرا او مقدرا ومن الجامد الموضوع لذلك كل موصول فيه الالف واللام كالذي
والتي وفروعهما وذو الطائية لان الذي قام بمعنى القائم والمراد بالموضوع لغرض المعنى خصوصا ما وضع للدلالة على معنى في متبوعه في بعض
استعمالاته كاسم الجنس الجامد بالنظر الى اسم الاشارة فانه اذن موضوع للدلالة على معنى فيه اي في اسم الاشارة نحو هذا الرجل اما لو جعلته
صفة لغير اسم الاشارة نحو مررت بزيد الرجل الكامل في الرجولية فليس الجنس موضوعا للمعنى في متبوعه لان استعمال الرجل بمعنى الكامل
في الرجولية ليس وضعيا كما ان استعمال اسد بمعنى شجاع في قولك مررت برجل اسد ليس وضعيا انتهى **قوله** ومن الخطاء في الثاني
قول كثير من النحويين في نحو مررت بهذا الرجل ان الرجل نعت قال ابن مالك اكثر المتأخرين يقلد بعضهم بعضا في ذلك والحامل
لهم عليه توهمهم ان عطف البيان لا يكون الا اخص من متبوعه وليس كذلك وظاهر كلام الرضي ان الحامل لهم على ذلك غير ما قال
ابن مالك فانه قال في باب النداء والاكثرون على ان ذا اللام وصف لاسم الاشارة في النداء وغيره لانه اسم دال على معنى في تلك الذات المبهمة
وهو الرجولية وهذا حد النعت اي ما دل على معنى في متبوعه وقال بعضهم هو عطف بيان لعدم الاشتقاق والجواب ان الاشتقاق
ليس بشرط في الوصف ولا يوصف اسم الاشارة الا باسم الجنس المعرف باللام اما اسم الجنس فلانه هو الدال على الماهية من بين الاسماء
والمحتاج اليه في النعت لاسم الاشارة بيان ماهية المشار اليه فمن ثم قبح نعتها من الصفات المشتقة الا بما يخص بعض الماهيات نحو
هذا العالم وقبح هذا الابيض واما التعريف باللام فلان تعيين الماهية حصل من لفظ الجنس وتعيين المقصود من افرادها علم من اسم
الاشارة فلم يبق الا تطابق النعت والمنعوت مع انهما كلمتان بمنزلة قولك الرجل المعهود ولان لفظ هذا لا يفيد الا تعيين الفرد الذي
دل عليه الرجل وهذه الفائدة تحصل من لام العهد فظهر شدة احتياج المبهم الى نعته فمن ثم لا يجوز الفصل بين النعت و
المنعوت هاهنا فلا تقول هذا اليوم الرجل كما يجوز في غير هذا النوع ولا يجوز ايضا تفريق صفاته نحو هذا الرجل والفرس
والبقر انتهى **قوله** وزعم ابن عصفور ان النحويين اجازوا في ذلك الصفة والبيان ذكر المصنف كلام ابن عصفور هذا في بحث ال و
جعله تنبيها على حدته **قوله** والنعت دون المنعوت [illegible] قال الرضي ينبغي اولا ان يعرف انه ليس مرادهم بهذا ان يكون
ما يطلق عليه لفظ الموصوف من الافراد اقل مما يطلق عليه لفظ الصفة او مساويا له فان هذا لا يطرد الا في المعارف ولا في النكرات

اما في المعارف فانت تقول جاءني الرجل العاقل وهذا الرجل ولقيت الشئ العجيب واما في المنكرات فانت تقول رايت شيا ابيض وهذه ذات
تدليه او واجبة الوجود بل مرادهم ان المعارف الخمس اعني المضمرات والمبهمات وذا اللام والمضاف الى احدها لا يوصف ما يصح
وصفه منها بما يصح الوصف به منها الا ان يكون الموصوف اخص اي اعرف من صفته او مثله في التعريف فقولك الرجل العاقل الثاني فيه
وان كان اخص من الاول بانه كان اخص من الاول من جهة مدلول اللفظ الا انهما من جهة التعريف الطارئ على مدلولهما الموضوعين
متساويان ومن قولك هذا الرجل لفظ هذا اتم من الرجل من حيث انه يصح ان يشار به بوضع واحد الى ما يشار اليه كان لكن التعريف
الاشاري اقوى من التعريف اللامي فعلى هذا يختص قولهم الموصوف اخص او مساو بالمعرفة فينبغي ان يعرف مراتب المعارف في كون بعضها
اقوى من بعض حتى يبنى الاعلمية في قولهم الموصوف اخص او مساو فالمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام
ثم اسم الاشارة ثم المعرف ثم الموصولات وكون المتكلم والمخاطب اعرف المعارف ظاهر واما الغايب فلا احتياجه الى لفظ يفسره جعله بمنزلة
وضع اليد وانما كان العلم اخص واعرف من اسم الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الواضع كما عند المستعمل بخلاف اسم
الاشارة فان مدلوله عند الوضع اي ذات معينة كانت وتعيينها الى المستعمل بان يقرن به الاشارة الحسية فكثيرا ما يقع اللبس في المشار اليه
اشارة حسية فلذلك اسماء الاشارة كان اكثر موصوفا في كلامهم وكذا الفصل بين اسم الاشارة ووصفه لشدة احتياجه وانما كان اسم الاشارة
اخص واعرف من المعرف باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة بالعين والقلب معا ومدلول ذي اللام يعرف بالقلب دون
العين ولضعف تعريف ذي اللام يستعمل بعضا نكرة نحو قوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا وانما المضاف الى احد الاربعة فتعريفه مثل تعريف
المضاف اليه سواء لانه يكتسب التعريف منه هذا عند سيبويه واما عند المبرد فان تعريف المضاف انقص من تعريف المضاف اليه لا
يكتسب منه ولذا يوصف المضاف الى المضمر ولا يوصف المضمر فعنده نحو الظريف في قولك رايت غلام الرجل الظريف بدل لا صفة وعند سيبويه
موصوفه الغلام ومذهب الكوفيين ان الاعرف العلم ثم المبهم ثم ذو اللام ولعلهم نظروا الى العلم حين وضع لم يقصد به الا مدلول واحد معين
بحيث لا يشاركه في اسمه ما يماثله وان اتفق مشاركته بوضع ثان بخلاف سائر المعارف وعند ابن كيسان الاول المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة
ثم ذو اللام ثم الموصول وعند ابن السراج اعرفها اسم الاشارة لان تعريفه بالعين والقلب ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام وقال ابن مالك اتمها
ضمير المتكلم والعلم الخاص اي الذي لم يتفق له مشارك وضمير المخاطب جعلهما في درجة ثم ضمير الغايب السالم من ابهام اي الذي لا يشتبه مفسره ثم
المشار به والمنادى والموصول وذو الاداة والمضاف بحسب المضاف اليه انتهى **قوله** وفيما قاله نظر لان الذي تاوله النحويون بالحاضر
والمشار اليه انما هو اسم الاشارة نفسه اذا وقع نعتا كمررت بزيد هذا واما نعت اسم الاشارة فليس ذلك معناه وانما هو معنى ما قبله
في الشرح انما احتاج النحويون الى تاويل هذا في قولك مررت بزيد هذا بمعنى المشار اليه او الحاضر لانهم يريدون ان النعت لا بد ان
يكون مشتقا او ما في حكم المشتق وهذا لا يقدح في تاويل ابن عصفور ولا بد فيه لان الالف واللام متى سلم كونهما للحضور كان له هو
مدخولهما هو الحاضر لزم ان يكون الرجل بعد بمعنى الحاضر الا من جهة كونه تفسيرا لهذا بل من جهة دلالة الاداة **قوله** قال الزمخشري
في ذلكم الله يجوز كون اسم الله صفة للاشارة او بيانا وربكم الخبر في الكشاف في سورة فاطر ذلكم مبتدأ والله ربكم له الملك اخبار
مترادفة او ربكم خبران وله الملك جملة مبتدأة واقعة في قران قوله تعالى والذين يدعون من دونه ما يملكون من قطمير ويجوز في حكم الاعراب
ايقاع اسم الله صفة لاسم الاشارة او عطف بيان وربكم خبر لولا ان المعنى يأباه انتهى قال ابو حيان ولا يظهر ان المعنى يأباه لانه يكون قد اخبرت
المشار اليه بتلك الصفات والافعال ربكم ومالككم ومصلحكم وهذا معنى سائغ لا يأباه انتهى وقال اليمني يحتمل انه انما لم يجز كونه صفة او
عطف بيان هنا لان من خواصه المعرفة وعطف البيان ان يكونا معلومين للمخاطب ولما كان المخاطب هم الكفار وهم لا يعلمون ذلك
لم يجز ويحتمل انه لم يجز كونه صفة او عطف بيان لان مجرى الكلام يدل على ان المقصود هو الاخبار عن ذلكم المشار به الى مولج الليل في

النهار

في النهار ومولج النهار في الليل ومسخر الشمس والقمر بانه الله بانه الرب بانه المنفرد بالملك انتهى وقال الطيبي ويمكن ان يقال ان
المشار اليه باسم الاشارة هو ما سبق وجعل موصوفا او مبينا لكان المشار اليه ما بعده فلا يبقى ذلك الترتيب المعتبر وهو ان ما قبله
حد به بما بعده لاجل اجراء تلك الاوصاف عليه اذ المعنى ان الموصوف بتلك الصفات المميزة والنعوت الكاملة هو المعبود
المستحق للعبادة المالك المتفرد بالالهية والذين تدعون من دونه ما يملكون من قطمير وفيه انه ليس كلما يصح اعرابا كان وجها
لان الاعراب تابع للمعاني ولا ينعكس انتهى **قوله** وجوز كون العلم نعتا انما العلم ينعت ولا ينعت به في الشرح فقد اجاز هذا ابو حيان
وقد وقع للزمخشري في تفسير سورة ابراهيم عند قوله تعالى الى صراط العزيز الحميد الله ان قال الله عطف بيان للعزيز الحميد لانه
جرى مجرى الاسماء الاعلام لغلبته واختصاصه بالمعبود الذي تحق له العبادة كما غلب النجم في الثريا هذا نصه فانظر هل يمكن ان
يكون جعله اياه وصفا الا من جهة علميته بل من جهة ملاحظة الالوهية فيه باعتبار الاصل انتهى واقول في تفسير البيضاوي ما يشير
اليه الى انه لا يمكن فانه قال وقيل علم للذات المخصوص لا يوصف ولا يوصف به فجعل امتناع الوصف به دليلا على علميته **قوله**
وجوز نعت الاشارة بما ليس معرفا بلام الجنس وذلك مما اجمعوا على بطلانه في الشرح وانما كان نعتا عند من جعله علما بالغلبة كما لم يرد هذا
عليه بان جعله نعتا لاسم الاشارة ليس باعتبار علميته بل باعتبار ملاحظة الاصل قبل العلمية وهو الاله ای
بمعنى المعبود واللام فيه على هذا التقدير للجنس وحاصله انه عند قصد النعت بما به قولك ذلك المعبود ولا يمنع هذا احد
وقد اجازوا تعلق الظرف بالاسم الشريف في قوله تعالى وهو الله في السموات وفي الارض على معنى وهو المعبود فاذا ساغ لهم تاويله
بذلك لاجل التعلق لا يجوز لمثل الزمخشري لاجل الوصف واقول قد يفرق بينهما بان هنا عن الوصف مندوحة ولا مندوحة
هناك عن التعلق **قوله النوع الثاني** اشترطهم التعريف لعطف البيان والنعت المعرفة والتنكير للحال والتمييز وافعل
من ونعت النكرة يعني انهم اشترطوا التعريف لامور منها عطف البيان ونعت المعرفة واشترطوا التنكير لامور منها الحال والتمييز ونعت النكرة
وافعل من **قوله** ومن الوهم في الاول يعني اشتراطهم التعريف لعطف البيان ونعت المعرفة **قوله** من ارقش في انيابها
السم ناقع هذا عجز بيت صدره فبت كاني ساورتني ضئيلة وساورتني بمعنى واثبتني والضئيلة الدقيقة والمراد هنا حية ضئيلة و
الرقش بضم الراء وسكون القاف جمع رقشاء وهي من الحيات المنقطة بسواد وبياض والسم مثلث السين القاتل المعروف و
السم الناقع بالقاف البالغ الثابت **قوله** والصواب انه خبر السم والظرف متعلق به او خبر ثان في الشرح ليس كونه صفة بخطا
فان القائل بذلك جعل الاداة في السم جنسية كما في قوله تعالى واية لهم الليل نسلخ منه النهار وقوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا وقول
الشاعر ولقد امر على اللئيم يسبني وقد جوز واكون الجملة في ذلك صفة لذي الاداة مع انها لا تكون صفة الا للنكرة بناء على
ان المعرف باللام الجنسية كالنكرة بحسب المعنى وما نحن فيه كذلك وقد خرج المص على ذلك قولهم ما يحسن بالرجل خير منك
ان يفعل كذا ذكره في مراحم الحذف حيث خرج على حذف الدال انتهى واقول في شرح التسهيل لابن ام قاسم ما هو ظاهر في ان ذلك
القائل لم يجعل اللام في السم جنسية فانه قال واختار بعض النحويين وصف المعرفة بالنكرة وجعل من ذلك قول الاحوص وللمعنى
رسول الزور قواد وعن ابن الطراوة انه وصف المعرفة بالنكرة اذا كان الوصف خاصا بذلك الموصوف كقول النابغة في انيابها
السم ناقع قال ولا حجة لهم في ذلك لامكان تاويله انتهى نحو يمكن ان يكون مراد الشرح تاويلا لحجتهم **قوله** وليس منه للتبعيض
من الوهم في الاول وتعليل هذا النفي هو قوله بعد اسطر لانه جعله على تقدير ال **قوله** والذي قدمه الزمخشري انه وجميع ما قبله ابدال
اما الابدال فلنكرة وكذا المصاحبان فيتلو الضمير المنصوبان والمجرور يقبل لشديد العقاب والمراد بالنوافي العزيز العليم لانها الموافق
من جميع ما قبل شديد العقاب وهادو الطول انا ريد البواقي من التوابع في الاية **قوله** ورد على الزجاج في جعله شديد العقاب بدلا

بدلا مما قبله من الصفات وما له جعله بدلا وحده من بين الصفات ظاهر واللبيب يحتمل ان يكون وجه التوهم ان هذه النكرة لو كانت
بدلا فقط لكان المبدل منه وهو المتبوع في حكم المنحى ولما كان ما قبله وما بعده صفات لزم ان لا يكون في حكم المنحى بما نسب الى
المتبوع دونه وكون ما بعده وما قبله صفات يقتضي كون المتبوع هو المقصود دونه اد نقول لو كان بدلا والمبدل في حكم
تكرير العامل لكان نعتا مله اجنبيا بين الصفات انتهى وفي الشرح انما قال الزمخشري بين الصفات ولم يقل من بين الصفات لان ذا
من على بن وبين العبارتين فرق لا يخفى عليك **قوله** ومن ذلك قول الجاحظ هكذا رايناه في اكثر النسخ وفي بعضها ومن الوهم
في الثاني قول الجاحظ وهو الصواب لانه ذكر من جملة الثاني افعل من **قوله** وليت بالاكثر منهم حصى يعني انما مدح بتعجبه و
انما العزة للكاثر والحصى هنا العدد يقال نحن اكثر منهم حصا اي عددا والعز القوة والغلبة والكاثر الكثير **قوله** ومن متعلقة
باكثر منكرا لحذف ونا مبدلا من المذكور في الشرح يلزم عليه ابدال النكرة غير الموصوفة من المعرفة وقد عرفت ما فيه **قوله** او
بالمذكور على انها بمنزلة قولك انت منهم الفارس البطل يريدان من في البيت ليست تفضيلية جارة للمفضول **قوله** عند من قال
في احراجها انها تدل عليه في الشرح ليس لهذا الظرف مفهوم مخالفة حتى يكون المعنى انها تدل على الحدث عند من لم يقل في احراجها
انها تدل عليه فان هذا قول لا وجود له وانما هما قولان احدهما ان اخوات ليس لا تدل على الحدث والثاني ليست دالة عليه ولما
ليس فلانه لا تدل عليه قولا واحدا فان قلت فما فائدة التقييد اذن قلت التنبيه على ان انتفاء تعليق الظرف بليس عند من
لا يقول بان اخواتها تدل على الحدث من باب اولى فهو مفهوم موافقة **قوله** ولان فيه فصلا هذا معطوف على انها لا
بدل **قوله** وبان فصل التمييز هكذا وقع في بعض النسخ وفي بعضها وبان الفصل في التمييز وهو غير صواب على ما لا يخفى **قوله** ومن الوهم
في الثاني قول مكي هكذا وقع في النسخ التي وقع بها ومن ذلك قول الجاحظ في بعض النسخ وقول مكي وهي النسخ التي بها ومن الوهم
قول الجاحظ **قوله** والصواب انه مشبه بالمفعول يعني الشرح واعترض المص انما يأتي على قول البصريين ومن وافقهم واما الكوفيون فيجوزون
وقوع التمييز معرفة في مثل ذلك فلعل مكيا قصد التخريج على مذهبهم **قوله** وقول الخليل هذا معطوف على قول مكي وانما جعل
هذا من الوهم في الثاني لان الاضافة تشترط فيها تنكير المضاف وفي الشرح لعل مذهبهم جواز اضافة المعرفة مع بقائها على ما هي عليه
من التعريف ولا يتحاشون من اجتماع تعريفين على الكلمة من وجهين مختلفين **قوله** ثم يصح ان يقال الرجز للامع اسمها لا انهاف
موضع رفع بالابتداء عند سيبويه في الشرح كيف يجعل الكلمتان معا مبتداء مع ان تعريف المبتداء غير صادق عليهما اذ هو اسم مجرد عن
العوامل اللفظية غير الزائدة مسند اليه او صفة معتمدة على نفي او استفهام رافعة لظاهر او ضمير منفصل وليس مجموع لا اله اسما مجردا
ولا صفة معتمدة وانما قول الامام ان مجموع لا اله مجرد ابل هو اسم مجرد مركب من كلمتين كخمسة عشر في قولك عندي خمسة عشر وفي تلويح
التفتازاني ثم لا يخفى ان الاستثناء ههنا بدل من اسم لا على المحل والخبر محذوف اي لا اله موجود في الوجود الا الله فان قلت هذا
تقديرا في الامكان ونفي الامكان يستلزم نفي الوجود من غير عكس قلت لان هذا رد لخطاء المشركين في اعتقاد تعدد الالهة
في الوجود ولان القرينة وهي نفي الجنس انما تدل على الوجود دون الامكان ولان التوحيد هو بيان وجوده ونفي الغيره لا بيان
امكانه وعدم امكان غيره ولا يجوز ان يكون استثناء مفرغا واقعا موقع الخبر لان المعنى على نفي الوجود عن الهة سوى الله تعالى
لا على نفي مغايرة الله تعالى عن كل الهة واعراب السفاقسي واعترض صاحب المنتخب على النحويين في تقدير الخبر فقال لان كان لنا تقديرا لم يكن
معنا قول لا اله الا هو هو معنى توليد والحكم انه واحد فيكون تكرارا محضا ولئن كان في الوجود كان نفيا لوجود الاله ومعلوم ان
نفي الماهية اقوى في التوحيد الصرف من نفي الوجود فكان اجراء الكلام على ظاهره والاستغناء عن هذا الاضمار اولى واجاب
ابو عبد الله محمد بن ابي الفضل المرسي في ريّ الظمآن فقال هذا كلام من لا يعرف لسان العرب فان اله في موضع المبتداء على قول

سيبويه وعند غيره اسم لا وعلى التقديرين فلا بد من خبر للمبتداء او للا فما قاله من الاستغناء عن الاضمار فاسد واما قوله اذا لم
نضمر كان نفيا للماهية فليس بشيء لان نفي الماهية هو نفي الوجود لان الماهية لا تتصور عندنا الا مع الوجود فلا فرق بين
لا ماهية ولا وجود وهذا مذهب اهل السنة خلافا للمعتزلة فانهم يثبتون الماهية عارية عن الوجود وهو فاسد والا هو في موضع
رفع بدلا من لا اله ولا يكون خبرا للا لان لا لا تعمل في المعارف ولو قلنا ان الخبر للمبتداء وليس للا فلا يصح ايضا لما يلزم عليه من
تنكير المبتداء وتعريف الخبر ولا يصح واستشكل ابو حيان البدل من المرفوع لانه لا يمكن منه تكرار العامل لو قلت لا الا الا الا هو لم
واختار انه بدل من الضمير المستكن في الخبر المحذوف العائد على اسم لا قال ولولا تصريح النحويين بانه بدل على الموضع من اسم لا لتأولنا
كلامهم على انهم يريدون بقولهم بدل من اسم لا اي من الضمير العائد على اسم لا **قوله** واما لا رجل ظريفا بالنصب فانه عند سيبويه
مثل يا زيد الفاضل بالرفع قال الرضي في المنادى اعلم انه انما جاز الرفع حملا على اللفظ لان النصب في توابع المنادى المضموم كان
هو القياس لان التوابع الخمسة انما وضعت تابعا للمعرب في اعرابه لا للمبني في بنائه الا ترى انك لا تقول جاءني هؤلاء الكرام بجر الصفة حملا
على اللفظ بل يجب رفعها حملا على المحل لكنه لما كانت الضمة التي هي الحركة البنائية تحدث في المنادى بحدوث حرف النداء وتزول
بزواله صارت كالرفع وصار حرف النداء كالعامل لها وكذا فتحة لا رجل فلمشابهته للرفع جاز ان يرفع التوابع المفردة لانها كا
لتابعة للمرفوع وقلل شيئا من استبعاد بقية حركة الاعراب لحركة البناء التي هي خلاف الاصل كون الرفع غير بعيد في هذا التابع المفرد
لانه لو كان منادى لتحرك بشبه الرفع اي الضم بخلاف التابع المضاف فان المنادى المضاف واجب النصب انتهى وفي الشرح وقد وقفت
من مدة طويلة في شرح الكافية للشيخ تاج الدين التبريزي على استشكال ذلك بان الحركة الاعرابية انما تحدث بعامل ولا عامل ههنا يكن
احداثه للرفع ضرورة ان المتبوع وهو المنادى مفعول به وهو اشكال مقدح انتهى واقول فيما ذكرناه عن الرضي جواب عن هذا الاشكال بان
يقال لما كانت الضمة تحدث في المنادى بحدوث حرف النداء وتزول بزواله صارت كالرفع وصار حرف النداء كالعامل لها
لم يجب الاعتذار المتقدم وقوله فيما تقدم نحو يصح ان يقال ان خبر لا مع اسمها فلا ملغى موضع رفع بالابتداء عند سيبويه ويشكل
على ذلك ان البدل لا يصلح ههنا لحلوله محل الاول لان الاول هنا منفي والبدل مثبت وفي الشرح انما يتم هذا الاشكال ان لو كان هذا
امرا لا بد منه باعتباره في البدل ونحن نراه يتخلف كما اسلفنا في مثل مررت برجل لا ظريف ولا كريم فان الحرفين لا يمكن حلولهما انتهى واقول لا مانع من
حلول البدل في هذين لفظا بناء على وجوب تكرار الثاني في محل الاول واشاعتهما في محل المبدل وهم يغتفرون مثل ذلك في التابع
ما لا يغتفرون في المتبوع وفيما نحن فيه المانع معنوي وفي حاشية التفتازاني عند قوله ثم الحكم انه واحد لا اله الا هو فان قيل
كيف يصح ان البدل هو المقصود والنسبة الى المبدل منه سلبية قلنا انما وقعت النسبة الى البدل بعد النقض بالا فالبدل هو المقصود
بالنفي المعتبر في المبدل منه لكن بعد نقضه ونقض النفي اثبات **قوله** وقد يجاب بانه بدل من الاسم مع لا فانهما كالشيء الواحد في الشرح
ما هذا البدل من الاقسام المذكورة في باب البدل واقول هو من بدل الكل من الكل لكن باعتبار اللفظ دون المعنى فليتم **قوله** ومن ذلك قول الفا
مررت برجل ما شئت من رجل ان ما مصدرية وزمانها وصلتها صفة لرجل في الشرح لا يخفى ان اللفظ على راي الفارسي لا يحمل على ظاهره من غير
حذف اذ لا معنى لقولك مررت برجل مشيئتك فلا بد من تقدير اي مثل مشيئتك اي برجل مماثل مشيئتك بمعنى انه على وفقها وعلى تقدير رجل
ذي مشيئتك اي صاحبها على حذف مضاف ايضا او تأول المصدر باسم المفعول من غير حذف نحو الدراهم ضرب الامير اي برجل مشيئتك
والمعنى برجل هو الذي تشاؤه وتريده وقد ما شرطية فيحتاج الى تقدير الجواب فكل من القولين لا بد فيه من تقدير فيتم ترجيح تقديرهم
على تقديره بل ما الذي يقتضي كونه صوابا وقوله غير صواب انتهى واقول اعتراض المص انما هو على ظاهر كلام الفارسي وظاهر كلامه انه
ما مع ما بعدها مصدر صريح من غير تقدير شيء قبله او تأويله **قوله** والحرف المصدري وصلته في نحو ذلك معرفة يريد بنحو ذلك ان يكون

الفعل مسنداً الى معرفة كالمبتدأ والخبر حتى لو كان مسنداً الى نكرة لم يكن المصدر المقدر معرفة في الشرح والحرف المصدري تم كل حرف مصدري
سواء كان ان او ان او غيرهما فافاد هنا ما لم يفده فيما تقدم حيث قال ان وصلتها محكوم لها بحكم الضمير **قوله** ذا الصفة الجملتان معاً يعني
مجموع الشرط وجملة الجواب **قوله** فكان حقه ان يعلق بمن يركبك وقال الجملة صفة ان يقطع بان ما اذا لا يتعلق الشرط الجازم بجوابه
في الشرح الذي ينبغي ان يستدل به ان معمول الجزاء لا يتقدم على اداة الشرط وهنا قد جعل يركبك حالاً بالشرط والجار المقدم متعلقاً به فيلزم
تقدم ما في حيز الجزاء على الشرط وهو باطل واما ما ذكره المص من ان الشرط الجازم لا يتعلق بجوابه لم اتحقق معناه ولا وجه كونه علة لبطلان
القول بشرطية ما انتهى واقول هذا من باب نفي الشيء بنفي ملزومه اذ المراد من عدم تعلق الشرط الجازم بجوابه عدم كونه معمولاً لجوابه واما
تعلق الشرط بالجازم وكونه الواقع في الابتداء فالاحتمال ان يقال ان غير الجازم يجوز تقدم معمول جوابه عليه كما يجيء عمل جوابه فيه **قوله**
النوع الثالث كمنع الصرف اشترطوا له تعريف العلمية او شبهه كما في اجمع قال الرضي وذلك لان المعارف خمسة المضمرات والمبهمات
وهما مبنيان فلا مدخل لهما في غير المنصرف اذ هو معرب واما ذو اللام والمضاف فلا يمكن فيهما منع الصرف عند من قال غير المنصرف
ما حذف منه التنوين والكسر تبعاً للتنوين واذا لم يدخلها التنوين لم يحذف فكيف يتبعه الكسر وكذا عند من قال هو ما حذف منه
الكسر والتنوين معاً واما عند المص يعني ابن الحاجب فيمكن منع صرفهما لانه قال هو ما فيه علتان او واحدة قائمة مقامهما لكنه لا يظهر فيهما
عند حكم منع الصرف وهو ان لا كسر ولا تنوين لمشابهة الفعل فلم يبق من جملة المعارف الا العلم وانما اعتبر الخليل في اجمع واخواته تعريف
الاضافة في منع الصرف فلسقوط المضاف اليه منها وتعوض المضاف لدخول التنوين فظهر اثر منع الصرف وفي المتوسط واما تعريف التوكيد
فهو بتقدير اللام او الاضافة وهو اجمع لانه غير منصرف بوزن الفعل والتعريف واعتباره اولى للاحتياج اليه في موضع صرف بعض التأكيد
وقيل تعريف التأكيد تعريف العلمية فان الفاظ التأكيد اعلام لها واليه ذهب ابو علي الفارسي انتهى **قوله** وكنعت الاشارة وذي
النداء اشترطوا لها تعريف اللام الجنسية قال الرضي وانما لم ينعت اسم الاشارة الا بذي اللام او بما حمل عليه من الموصول بذي اللام وذو الطائية
فكان الجواب بناء على ان الموصوف اخص وشاء وان نعت اسم الاشارة بكل واحد من اسم الاشارة والموصول وذي اللام والمضاف الى احد
الثلاثة لان اسم الاشارة مبهم الذات وانما يتعين الذات المشار اليها به واما بالاشارة الحسية او بالصفة فلما قصد تعيينه بالصفة لم
يكن تعيينه بمبهم اخر مثله لان المبهم مثله لا يرفع الابهام فلم يبق الا الموصول وذو اللام والمضاف الى احدهما وتعريف المضاف بالمضاف
اليه والاليق بالحكمة ان يرفع ابهام المبهم بما هو متعين في نفسه كذي اللام لا بالشيء الذي يكتسب التعريف من غيره ثم يكتسب المبهم
منه تعريفاً مستعاراً فاقتصر على ذي اللام لتعينه في نفسه كذي اللام لا بالشيء وحمل الموصول عليه لانه مع صلته بمعنى ذي اللام
فالذي ضرب بمعنى الضارب وايضاً الموصول الذي يقع صفة ذو لام وان كانت زائدة الا ذو انتهى **قوله** ومن الوهم في ذلك قول
الزمخشري في قراءة ابن ابي عبلة ان ذلك لحق تخاصم اهل النار بنصب التخاصم انه صفة للاشارة فالليمني يلزم عليه الفصل بين اسم الاشارة
وصفته بالخبر وذلك غير جائز **قوله** لان نعت الاشارة لا يكون الا طبقها في اللفظ في حواشي التسهيل للمص ذكروا للنعت اسم الاشارة
ستة شروط الاول ان يكون ثاني الثاني جنساً لا وصفاً وهذا غالب لا لازم الثالث ان يكون مفرداً الرابع ان يكون متصلاً فلا
يقال مررت بهذا في الدار الفاضل وانما مررت بالذي في الدار الكريم الخامس انه لا يقطع السادس انه لا يخالف متبوعه في افراده وغيره فلا
يجوز هذين الرجل والمرأة **قوله** النوع الرابع اشتراط الابهام في بعض الالفاظ كظرف المكان قال الرضي واعلم انه انما نصب الفعل
جميع انواع الزمان لان بعض الازمنة لم يقبل لنا في بعض المعمولات لانه لو قال ذلك لكان الضمير في قوله ولا اختصاص عائداً على المعمولات وقد
عد من ذلك البعض اصحاب الاحوال وصاحب الحال من حيث انه صاحبها ليس بمعمول ووجه اشتراط الابهام في ظرفية المكان ان الازمنة
الثلاثة مدلوله وضعاً والنصب في مدلوله وغيره واما المكان فلما لم يكن لفظ الفعل دالاً على شيء منه دلالة عقلية لا لفظية لان كل فعل

ى

لابد من فعل في مكان فنصب من المكان ما شابه الزمان الذي هو مدلول الفعل اي الازمنة الثلاثة في انه غير المحصور بالجهات والحدود
كالفرسخ والميل **قوله** كما عسل الطريق الثعلب هذا من عجز بيت في وصف الرمح وصدره لدن بهز الكف يعسل متنه فيه وفي بعض النسخ
البيت بتمامه وقد تقدم الكلام فيه **قوله** ونوقضت في ذلك في دخلت الدار او المسجد او السوق فان هذه المنصوبات ظروف قال الرضي
اعلم ان دخلت وسكنت ونزلت ينصب على الظرفية كل مكان دخلت عليه مبهماً كان او لا نحو دخلت الدار ونزلت الخان وسكنت الغرفة
وذلك لكثرة استعمال هذه الافعال الثلاثة فحذف حرف الجر اعني معها في غير المبهم ايضاً وانتصاب ما بعدها على الظرفية عند سيبويه
وقال الجرمي دخلت متعد فما بعده مفعول به لا مفعول فيه ولا يصح انه لا يرى الا في غير الامكنة بعد دخلت يلزمها في نحو دخلت
في الامر ودخلت في مذهب فلان وكثيراً ما يستعمل في موضع الامكنة ايضاً بعد نحو دخلت في البلد وكذا نحو قوله تعالى وسكنتم في
مساكن الذين ظلموا وقولك نزلت الخان وكون مصدر دخلت على الدخول والفعول في مصادر اللازم اغلب كونه ضد خرجت وهو
لازم انما يرجح كونه لازماً انتهى **قوله** والصواب ان هذه المواضع على اسقاط الجار توسعاً هذا مذهب ابن مالك في
هذه المواضع في الشرح ولا يخفى ان التخريج على ذلك ليس باولى من نحو جهة بان من يرى في شيء من هذه المنصوبات انه ظرف مكان
يلزمه مخالفة الاستعمال في نصب غير المبهم من المكان على الظرفية وما استصوبه المص من التخريج على اسقاط الجار توسعاً ليس بمقيس
فالذي اقتضى كون هذا مطلقاً بادون قولهم واقول يمكن ان يكون الذي اقتضى كون هذا صواباً كثرة وجود النصب على اسقاط الجار
توسعاً في كلامهم دون نصب غير المبهم من المكان على الظرفية **قوله** ورده ابو علي في الاغفال بما ذكرنا وهو انا يكون ظرفاً مكانياً ما
كان مبهماً ابو علي الفارسي في الاغفال مصنف وضعه فيما اغفله الزجاج **قوله** واخو الذي لولا الاسى لقضاني هذا عجز بيت لمروان
بن ابي حفصة وعجزه فيبدي ما بها من صبابة **قوله** لهاجني كلام يرثيه هذا صدر بيت لمروان بن ابي حفصة وعجزه وليس لمن
طالب العرف حاجب ورثيته بضمه من الشين بفتح المعجمة وهو العيب والعرف بضم المهملة الاحسان وذكر مع الحاجب الاول اشارة الى ان
الامر الذي ينبغي يكون المانع منه تمكن المظروف من الظرف **قوله** فارسها ما غادروه ملحماً هذا عجز بيت لامرأة من بني الحارث وعجزه
غير زميل ولا نكس ولا وكل وما هنا زائدة والمغادرة الترك والملحم طعمة للسباع وهو بضم الميم وبالحاء المهملة والزميل بفتح الزاي
وتشديد الميم المفتوحة الضعيف والنكس بكسر النون واسكان الكاف الذي لا خير فيه واصله السهم الذي ينكسر فوقه والوكل كالمجير
العاجز وفي الشرح ولم ار في الحماسة النصب فارس وانما فيه بالرفع ولعل النصب رواية **النوع الخامس** **قوله**
نحو الاول المجرور بلولا عند سيبويه وقد تقدم الكلام عليه في حرف اللام عند الكلام على لولا **قوله** ومجرور لبي وسعدي وحنانيك
في بعض النسخ زيادة دوالي قبل حنانيك قال المطرزي وغيره المسالك ومعنى لبيك اقامة على اجابتك بعد اقامة وسعديك اسعاداً
لك بعد اسعاد ولا يستعمل الا بعد لبيك وحنانيك تحنناً عليك بعد تحنن ودواليك تداولاً بعد تداول وفي الصحاح وحكى ابو عبيد
عن الخليل ان اصل التلبية الاقامة بالمكان البيت بالمكان ولبيت به اذا اقمت به قال ثم قلبوا الباء الثانية الى الياء استثقالاً كما
قالوا تظنيت وانما هو تظننت قوله فلبى فلبى يدي مسور هذا عجز بيت صدره دعوت لما نابني مسوراً ولبى الاولى فعل ماض ويقال انه
امر وانما ما به وصور بكسر الميم وسكون السين المهملة اسم رجل **قوله** ومن الثاني تأكيد الاسم يريد بالثاني اشتراط الاظهار في
بعض المعمولات **قوله** ومن الوهم في الاول قولهم لبعضهم يريد بالاول اشتراط الاضمار في بعض المعمولات قوله ومن الوهم في الثاني قول
ابي البقاء ان شانئك هو الابتر يجوز كون هو توكيداً وقد مضى وقول الزمخشري في قوله ثم ما قلت لهم الا ما امرتني به الموضع الذي
مضى فيه وقال ابو البقاء هو شرح حال الضمير المستتر فصلاً لكن المص اعتذر عنه هناك بقوله وقد يريد انه تأكيد لضمير مستتر في شانئك
في الشرح واذا كان كذلك فلا معنى للقطع بتوهمه واقول لعل المص اشار بقوله وقد مضى الى الاعتذار الذي ذكره هناك والا

فلا وجه لتخصيصه بالمعنى لان قول الزمخشري ايضا مضى في حرف الالف في الكلام على ان وكان الذي وقع في نسخة المعنى التي للشارح هو ما يقع في بعض
النسخ وقد مضى قول الزمخشري بدون واو وقبل قوله **قوله** وقول النحويين في نحو اسكن انت وزوجك الجنة ان العطف على الضمير المستتر
في الشرح يعني الاظهار في بعض المعمولات ولم يشترط احد في العطف على فاعل فعل الامر المستتر فيه ان يكون المعطوف اسما ظاهرا او قول لا وهم
في جعل ذلك من الوجه الثاني لان قد ابن مالك على النحويين بمعنى ان عطف الاسم الظاهر على فعل الفاعل يشترط فيه ان يكون ذلك الفعل
ظاهرا او بمعنى في موضعه ظاهر **قوله** لان مرفوع فعل الامر لا يكون ظاهرا ومرفوع المضارع ذي النون لا يكون غير ضمير المتكلم اجاب
التفتازاني عن الاول في حاشية الكشاف بان قال وجه امر الغايب بصيغة امر التغليب مثل الغذير فعلت اشارة على استكثار للا
بالاضافة البعيد انتهى واقول بهذا يجاب عن الثاني ايضا فيقال صح الاخبار عن المخاطب بالمضارع الذي للمتكلم تغليبا للمتكلم على المخاطب
معنى الاصالة والتبعية باصالة الرعيه في سكنى الجنة وتبعية زوجه له في ذلك **قوله** يطوف ما يطوف الى اه الحفوف القبور والجوف
بالجيم المضمومة جمع جوف بمعنى الواسع والصفاح بضم الصاد المهملة وتشديد الفاء العريض من الحجر **قوله** على حد ضرب زيد الظهر والبطن
قال الرضي وقد يفيد بعض لا بدال معنى الفاظ الشمول فيجري مجرى التاكيد وذلك قولهم ضرب زيد ظهره وبطنه ويده ورجله
وهو بدل البعض من الكل في الاصل ثم يستفاد من المعطوف والمعطوف عليه معا معنى كله فيجوز ان يكون ارتفاعهما على البدل وعلى التاكيد
وقد جا منصوبا نحو ضرب زيد ظهره وبطنه اما على انه مفعول به اي على ظهره وبطنه كقوله تعالى واختار موسى قومه اي على الطريق
اي ظهره وبطنه نحو دخلت البيت وسبت الشام وعلى الوجهين لا قياس عليه فلا يقال ضرب زيد اليد والرجل انتهى **النوع السابع**
وهو **قوله** فالثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات ليسجننه واذا قيل لهم لا تفسدوا وتقدم البحث فيهما من ذلك في اخر الجملة
السابعة من الجمل التي لها محل من الاعراب **قوله** وجزم القول المحكي نحو قوله لا اله الا الله قال الشارح القول قد يحكى به المفرد والمراد به مجرد اللفظ
وهي مسئلة خلاف تعرض لها الزمخشري في الكلام على قوله تعالى قالوا سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابراهيم وعبارته قيل هو خبر مبتدا محذوف
او منادى والصحيح انه فاعل يقال لان المراد الاسم لا المسمى انتهى قلت ان نقول حاكيا للمفرد المراد به مجرد اللفظ قول ابراهيم فرد على المصنف على القول
المختار واقول لعل مراد المصنف القول المحكي بالخلاف **قوله** وعلى هذا قوله نعم عن بكيهما فانما تقليه اذا قدر انه ضمير الشان فلم يكون اسم جزا
معقدما وقلبه مبتدا مؤخرا واذا قدر راجعا الى اسم الشرط جاز ذلك ولا يكون اسم الجزم وقلبه فاعل به هذا بيان لما يحتمل كل من هذين
التقديرين من وجوه الاعراب من غير تعرض لصحة ذلك التقدير او عدمها فلا يرد ما في الشرح من انه يشكل عليه ما تقدم من انه اذا امكن
في الضمير ان يكون لغير الشان لم يحمل على كون شانا لمخالفة القياس **قوله** وتقدم البحث في ذلك في حرف اللام حيث قال فرع اجاز ابو
الحسن ان يتلقى القسم بلام كي وجعل منه يحلفون بالله لكم ليرضوكم **قوله** والتقدير الثالث باطل لان الجار والمجرور لا يكون جوابا
ويجب عليه كون من موصولة اي التي في المعنى وفي الشرح قد يكون ارادا الموصولة والملحق على جزئها جواب الشرط من حيث كونه شبيها به في المعنى
وذلك ان المبتدا الموصول بجملة فعلية مستقلة مشابهة لاسم الشرط فصلته بجملة الشرط وخبره كجملة الجزاء في المعنى او قولك الذي
ياتيني اكرمه في معنى من ياتيني اكرمه فان قلت غايته ان الملحق مجازي ولا مرتبة على التجوز قلت بل القرينة قائمة وهو عدم
صلاحية المقدر لان يكون جواب شرط معتمد وان الحقيقة فحمل على المجاز والعلاقة المشابهة **قوله** وقد يتوهم ان مثل هذا قول صاحب
اللوامع المشار اليه بهذا هو التقدير الثاني والمثلثة المتوهمة هي البطلان ويقع في بعض النسخ بدل اللوامع اللوايح وهو الموافق
لما في البرهان منه قال ابو الفضل الرازي في كتاب اللوامع ولا بد من اضمار جملة معادة لم وصار ذلك المضمر كالمنطوق لدلالة النحوي عليه و
تقديره تلك الجملة امن خلق السموات والارض لكن لا يخلق انتهى وتسميته هذا المقدر جملة ان اراد بها جملة من الالفاظ فهو صحيح وان اراد
الجملة المصطلح عليها في النحو فليس كذلك بل هو مفرد من قبيل المفرد انتهى ما في البحر ولا يخفى ما في قول الشارح انما هذا مبني على ان الجواب هو هذا

الافراس

الافراس **قوله النوع السابع** قول الزبا ما للجمال مشيها وئيدا الزبا بالمد هي ملكة الجزيرة تعد من ملوك الطوائف بنت عمرو بن ظرب
وعلم هو ما السما كان خرج من اليمن لما احس بسيل العرم فنزل الجزيرة واعالي الفرات وملكها فغزاه جذيمة الابرش فقتله وبدد جموعه وهربت
الزبا عند قتل ابيها الى الروم فلما رجع جذيمة الى بلاده رجعت الى بلاد ابيها وبنت مدينتين على الفرات فرسخا لوقته وبنت قصرا حصينا
وجعلت تحت الارض نفقا لا يعلم به احد اعدته ليوم حصار ثم عزمت على الاخذ بثار ابيها فقالت لها اختها وكانت ذات راي انك امراة
مطموع فيها ولكن خذيه بالخديعة فكتبت اليه ان رايت ان تصل جناحي بجناحك وملكي بملكك فافعل فاستشار اصحابه فاشاروا
بالسير اليها الا قصير بن سعيد وهو مولى لجذيمة فانه اشار عليه بان لا يفعل فسار اليها وجعل على ملكه عمرو بن عدي وهو ابن اخته رقاش
ولما قرب جذيمة من قصرها اشرفت عليه من القصر ولم يكن معها فيه غير الجواري فقالت ما احسنك من عروس تجلى علي في الكتايب فلما
دخل القصر قالت للجواري وهو بحيث يسمع كلامها ولا يرى شكلها خذن واسيد سيدكم ثم امرت فقطع رواهشه في طست الى ان يموت و
الرواهش عروق في باطن الذراع فلما قطعت الجواري رواهشه قطرت قطرة من دمه على النطع فقالت الا لا يضيع دم الملوك فقال
جذيمة لا يحزنك دم اهراقه اهله فقالت لا باد ما الملوك تشفي من الكلب وانما جمعت دمه في طست لان المنجمين قالوا لها ان قطر من دمه
في غير الطست قطرة طولبت بدمه فقتلت به فلما قتل جذيمة ركب قصير ولحق بعمرو فقال له عمرو ما وراك قال سعى القدر بالملك
الى حتفه على رغم انفي وانفه فقم فاطلب ثارك فقال عمرو وكيف وهي امنع من عقاب الجو قال قصير فاجدع انفي واضرب بالسياط
ظهري فقال له عمرو وانت لا تستحق ذلك منا فجدع قصير انف نفسه وضرب بالسياط ظهر نفسه ولحق بالزبا فلما وصل الى بلدها
قيل لها هذا قصير جاء مجدوع الانف مضروب الظهر فقالت لامر ما جدع قصير انفه فلما حضر بين يديها قالت من فعل بك هذا قال عمرو
قال لي انت اشرت على خالي بالمسير اليها واراد قتلي فشفع اصحابه فجدع انفي وضرب ظهري وتوعدني بالقتل فهربت فاكرمته وقالت له
اقم عندنا فاقام عندها فتحيل في قتلها واخذ بلادها فاقام مدة طويلة ثم قال ان لي ببلاد العراق اموالا واحب ان تاذني لي في
التوجه لاحضارها فاذنت له فقدم العراق وارسل الى عمرو ان انفذ الي جمالا من التحف والهدايا فانفذ اليه فقدم عليها بها فاعجبها
ففعل ذلك مرارا حتى عرف باب نفقها الذي يفضي الى حصنها فخرج الى العراق وارسل الى عمرو ان ابعث الي بالفي رجل على الجمال في الغرائر
بالسيوف فجهزهم كما قال وتجهز عمرو فيهم فلما قدم قصير اخبر الزبا بقدومه فصعدت الى اعلا قصرها فلما رات الجمال ارتابت
قالت ما للجمال مشيها وئيدا اجندلا يحملن ام حديدا ام صرفانا باردا شديدا ام الرجال جثما قعودا ويروى ام الرجال في المسوح
سودا فلما دخلت الجمال من باب المدينة وتكاملوا فيها اخرطوا الرجال رؤس الغرائر وخرجوا ينادون يا لثارات جذيمة واخذوا
السيوف في الناس وقصدت الزبا باب النفق لتهرب منه فوجدت عمرا وقصيرا سبقاها اليه فقالت بيدي لا بيد ابن عدي وكان معها فص
مسموم فامتصته فهلكت فيما ادركها عمرو فقتلها واستولى على خزائنها واخرب مدينتها وعاد الى الحيرة والله اعلم وفي الصحاح مشى مشيا وئيدا
اي على تؤدة والجندل الحجارة والصرفان بالصاد المهملة ضرب من التمر قال ابو عبيد لم يكن يهدى الى الزبا شيء كان احب اليها من
التمر الصرفان وانشد هذا البيت ولما اتاها العير قالت ابارد من التمر ام هذا حديد وجندل والجثم بضم الجيم وتشديد المثلثة جمع جاثم وهو
الذي يلبد بالارض والقعود بضمتين جمع قاعد والمسوح بضمتين جمع مسح بكسر الميم وهو البلاس ومن ذلك قول
بعضهم في بيت الكتاب وقلما وصال على طول الصدود يدوم اراد بالكتاب كتاب سيبويه وهذا الذي انشده عجز بيت واخر
صدره وهو صددت واطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم وجه وهم هذا البعض ما ذكره المصنف في حرف
الميم عند الكلام على ما الزائدة انها قيل المكفوفة بها لا تدخل الا على جملة فعلية وفي الشرح ولقايل ان يقول لم لا يجوز ان يكون هذا المعترض
لوصال المستدل على ان طول في البيت مصدرية لا كافة كما ذهب اليه بعضهم وعلى ان ما المصدرية توصل بالجملة الاسمية كما صرح به في

برق التسهيل واقول لما لم يذكر هذا القايل امر بنى على مذهب ذلك البعض وعلى مذهب ابن مالك كان ظاهر كلامه امرنا على ما هو
المعروف عند النحاة ترد عليه ما نريد لبس كلك قوله وقوله احرف عن انبيك يوم زيد تلقاه امر يجوز نريد زيد الرفع بالابتداء وذلك
خطاء عند سيبويه وفي الشرح هو صواب عند غير سيبويه فليس تخطيه هذا القائل اسناد الى قول سيبويه باولى من تصويب كلامه
الى قول غير سيبويه وانا اجزم بان هذا القول خطاء عند سيبويه وبعضهم منه انه صواب عند غيره قوله وكن لى شفيعا الى خوه
تقدم الكلام عليه في الجملة الرابعة من الجمل التى لها محل من الاعراب قوله ويرده ان جملة الشرط لا يكون الا اسمية فكذا
المعطوف عليها في الشرح قد يغتفر في التوابع ما لا يغتفر في الاوايل كما ذكره المص في القاعدة الثامنة من الباب الثامن في قوله تعم
ان نشأ ننزل عليهم من السماء اية فظلت اعناقهم لها خاضعين وقال لا يكون في النثر فعل الشرط مضارعا والجواب ماضيا ولا يكون
اغتفر ذلك في الاثر لان طلب معطوف على الجواب لا جواب قوله على انه لو قدر من موصولا لم يصح قوله ايضا لكن ان يجاب عن
هذا ايضا بانه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوايل قوله اى الامر والشان هذا تفسير المستتر في كان قوله ومن ذلك قوله اعما
منهم الزمخشري ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير ان الجملة الاسمية جواب لو في الشرح ليس هذا دعوى عن القاعدة بل بعضهم
مصرحون بجواز وقوع الاسمية في هذا المحل وهو مذهبهم لهذا ردوه فليس يحتجهم عليه غلطا وانما وجه الرد ان يقال الصوا
خلاف قولهم في اصل المسئلة فيصلح الدليل على ذلك قوله ومن توهم في كلتا الحجة كثير من النحويين الاشتغال في نحو خرجت
فاذا زيد يضربه عمرو فقد يرد الثانى اشتراط الاسمية بعض المواضع بالاشتغال النصب واما دخلها على شرطيته التفسير قوله ومن
العجب ان ابن الحاجب لما نبه لذلك فكانه مع قوله فيها فيحث الظرف وقد يكون للمفاجات فيلزم المبتدا بعدها والعبد
ابن الحاجب عن هذا بان قال كان قياس لزوم وقوع المبتدا والخبر بعد اذا المفاجاة ان يمتنع النصب فيما هو عامله اذا وقع بعدها كقولك
خرجت فاذا عبد الله يضربه عمرو لان وقوع المبتدا والخبر ينافي النصب ولكنهم جوزوا النصب على خلاف هذه القاعدة لصورة
المبتدا والخبر قوله ويقدر انه تخالف الجملتين في الاسمية والفعلية لا يمنع التعاطف من ذلك في الباب الرابع في الكلام على العطف
قوله ولم يقم دليل على امتناع ذلك هذا جواب عن رد بعض المتاخرين ما يجوزه ابو البقاء في الاية قوله الثامن هكذا وقع في اكثر
النسخ وفي بعضها الثامن بدون ذكر النوع قيل اى خبر المبتدا او جوابا للقسم غير الاستعطافي قال ابن جني القسم جملة انشائية يؤكد بها
جملة اخرى فان كانت خبرية فهو القسم لغير الاستعطاف وان كانت طلبية فهو الاستعطاف قوله ربك هل ضممت اليك ليلى
هذا صدر بيت عجزه قبيل الصبح او قبلت فاها قالوا ان البيت لمجنون ليلى وانه ربك هل ضممت اليك ليلى وبعده هل رفت اليك
قرون ليلى رفيف الاقحوان في نداها ورفت بالراء المهملة والفاء المفتوحة من الرفيف وهو البريق والاقحوان بضم الهمزة والحاء
المهملة واحدة الاقحوان والاقاحي تشدد بدالياء وتخفيفها وروده تشبه بها الاسنان والندى المطر والبلل قوله بعيشك يا
سلمى ارحمي ذا صبابة هذا صدر بيت عجزه ابا غير ما يرضيك في السر والجهر ويقع كما قال في بعض النسخ قوله والى كرام اه
تقدم الكلام عليه في الجملة الاعتراضية قوله جاز ابد فلى الخ تقدم الكلام عليه في لا قوله قول ابي الدرداء وجدت
الناس اخبر تقله ربما اتانا اخبر تعهم قليهم فاخرج الكلام على لفظ الامر ومعناه الخبر من خبرت الشيء اخبره خبرا بالضم وخبره
بالكسر اذا بلوته والقلا البغض تقول قلاه يقليه قلا وقلاه ومقلاه لغة طى قوله ذكرني بالكار راء في القاموس ذلك
ذكرا الهادر او لولاها ما طلبها على زوجها وقد دلت دلالة الناصية الشريفة الكريمة والصباغ بفتح الصاد المهملة الحاذقة
الناهرة عمل اليدين قوله ان الذين قتلتم الم المراد بالليل النفس والمعنى لا يحبونهم سكنوا منكم وتركوا الاحنة بازسيدهم
قوله اى ذا ما القوم كانوا نعته اه الاجنة جمع نجى على وزن فعيل من النجوى وهو المشاورة والارشية جمع رشا كبرا و

وبالمد وهو الحبل الذى يجعل في الدلو والمعنى ان الناس اذا اضطربت ارائهم كاضطراب الحبال فهو ثابت الراى لا يتزلزل قوله
في الصواب ان كيف مجردها حال عن المفعول بنشر وان الجملة بدل من العظام في الشرح قد تقدم مرارا ان من شرط البدل صحة
حلول المبدل منه وهو العظام المجرور بالحال لانه يلزم عليه تعليق حرف الجر عن العمل وهو باطل وقد مر البحث في ذلك في
حرف الكاف في فصل كيف واقول ومر لنا عن ايضا في ذلك كلام وانه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوايل قوله واعلم ان
النظر البصري يعلق فعله كالنظر القلبي في الشرح سياق الحكم المذكور سياق الحكم المقرر المعلوم الذى لا خلاف فيه فا
نظر هذا مع قوله في الباب الثالث من الكتاب ولم ار من وقف على تعليق النظر البصري الا من جهة الزمخشري واقول كونه لم يقف
عليه الا من جهته لا يعارض كونه جازما به ولا يقتضي ان غير الزمخشري ينفيه قوله النوع قوله هكذا وقع في اكثر النسخ
وفي بعضها التاسع بدون ذكر النوع قوله الجماء قولهم جاءوا الجماء الغفير في الصحاح وقولهم جاءوا جماء غفيرا ممدود والجماء
الغفير اى جاءوا بجماعتهم الشريف والوضيع ولم يتخلف منهم احد وكانت فيهم كثرة والجماء الغفير اسم وليس بفعل الا انه ينصب كما ينصب
المصادر التى هي في معناه كقولك جاءوني جميعا وقاطبة وطرا وكافة وادخلوا فيه الالف واللام كما ادخلوها في قولهم اوردها
العراك اى اوردها عراكا انتهى قوله النوع التاسع اكرم من ليلى هذا البيت للصمة وقيل لقيس بن الملوح واكرم
افعل تفضيل والهمزة فيه للاستفهام ومعنى يبتغي يطلب وهو بالمثناة التحتية المضمومة فاوله وبالغين المعجمة المفتوحة
قبل الحرف في اكثر النسخ وفي الشرح الظن ان هذا البيت بعد قوله ويبعث ليلى ارسلت بشفاعة الى فهلا نفس ليلى شفيعها يبتغي
بمعنى يطلب وهو منصوب بعد الفاء في جواب الاستفهام لكن سكن الياء وليس للضرورة لثبوت مثله في السعة وان كان قليلا
قوله ومن ثم ابطل ابو على كون الظرف من قول الاعشى رب رفد هرقته ذلك اليوم واسرى من معشر اقيال متعلقا باسرى
لئلا يعود العطف على مجرور رب من صفة قال فاما قوله يا رب يوم قد لهوت وليلة بانسة كانها خط تمثال فعلى ان صفة
الثاني مدلول عليها بصفة الاول ولا يتاتى ذلك هنا وقد يجوز ذلك هنا الا ان الارادة ان ذلك فقد يحمل دليلا عليه
هذا جميعه يقع في بعض النسخ دون بعض والرفد بكسر الراء العطاء وبفتحها وقد يكسر القدح الضخم وهراقه اصله اراق و
اسرى جمع اسير والمعشر جماعة من الناس والاقيال ان كان بالمثناة الفوقية فهو جمع قتل بكسر القاف وهو العدو وان كان با
لمثناة التحتية فهو جمع قيل بفتح القاف وسكون الياء وهو المطلق المطلق وقيل الملك من ملوك حمير وقيل هو دون الملك
الاعلى سمي به لانه يقول ما شاء فينفذ وجمع اقيال واقول والبيت الثاني تقدم الكلام عليه في رب في الشرح واما قوله الى
على انه لا يصح تعلق من معشر باسرى فبني على شيئين احدهما ان مجرور رب الظاهر لا بد من وصفه كما ذكر وقد تقدم عند
الكلام على رب ان هذا مذهب المبرد وابن السراج والفارسي واكثر المتاخرين ونسبه في البسيط الى البصريين وانه
خالف في ذلك الاخفش والفراء والزجاج وابن طاهر وخروف والثاني ان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه وقد عرفت ان
الثواني يغتفر فيها ما لا يغتفر في الاوايل فكلا الوجهين اللذين يستند اليهما قابل المنازعة قوله وهو قوي في القياس لانها
معرفة يعني والمعرب لا يكون متوغلا في شبه الحرف ويقع في بعض النسخ معرفة بالفاء بدل الباء وهو خطاء قوله ومن ذلك
الضمير قال الرضي اما لا يوصف الضمير لان المتكلم والمخاطب اعرف المعارف والاصل في وصف المعارف ان يكون للتوضيح وتوضيح
الواضح تحصيل الحاصل واما الوصف المفيد للمدح والذم فلم يستعمل فيه لانه امتنع فيه ما هو الاصل في وصف المعارف ولم
يوصف المعارف اما الغائب فضمير في الاغلب لفظي فصار تشبيها او امتناعه لا يحتاج الى التوضيح المطلوب في وصف المعارف في الاغلب
واما الحمل على المتكلم والمخاطب لانه من جنسهما قوله وجوز الكسائي نعته ان كان لغائب والنعت لغير التوضيح قال الرضي وجاز

الكسائي وصف ضمير الغائب فاجاز نحو قوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم ونحو مررت به المسكين والجمهور يحملون مثله على البدل **قوله** واجاز غيره
الفارسي وابن السراج نعت فاعلي نعم وبئس تمسكا بقوله نعم الفتى المرء في الشرح وفي حاشية التسهيل ما نصه اما المنع فقول الجمهور النحويين
ويدل لذلك الاعتراض هنا على ابن مالك حيث نقل عن غير الفارسي وابن السراج الاجازة وليس كذلك وهذا بعينه يرد هنا على المص انتهى
والمري منسوب الى مرة بضم الميم وتشديد الراء والموقد بضم الميم وكسر القاف **قوله** وقال الزمخشري وابو البقاء وكم اهلكنا قبلهم
من قرن هم احسن لكن كلام ابي البقاء ظاهر فيما نقل المص عنه ويحتمل لما نحن فيه وكلام الزمخشري بعض ما نقل المص عنه اما عبارة ابي
البقاء فهي وكم منصوب باهلكنا وهم احسن صفة واما عبارة الزمخشري فهي كم مفعول اهلكنا ومن قرن تبيين لابهامها اي كثيرا من
القرون اهلكنا وكل عصر قرن لمن بعدهم لانهم يتقدمونهم وهم احسن في محل نصب صفة لكم الا ترى انك لو تركت هم لم يكن لك
بد من نصب احسن على الوصفية وانما كان قولهما غير صواب لان كم من الاسماء المتوغلة في الابهام لا توصف في الشرح وهذا لم
يتقدم دليل على منعه وما نصع المص بكم من رجل قام وكم من قرية اهلكت فانه لا يظهر فيه سوى ان الظرف متعلق بمحذوف
وهو في محل رفع صفة لكم التي هي مبتدأ اي كثير من الرجال قام وكثير من القرى هلكت قال الرضي واذا جيء المميز بمن وجب تقدير كم
مميزها نكرة والجار والمجرور صفتها والمعنى يساعد عليه انتهى واقول لا نسلم ان ذلك معنى كلام الرضي فان عبارته
وقد يدخل من في مميز كم الخبرية كثيرا نحو وكم من ملك وكم من قرية وذلك لمؤنثه حرف التمييز المضاف اليه كم واما مميز الاستفهامية
فلم اعثر عليه مجرورا بمن ولا ادري هل هو صحيح واذا جيء المميز بمن وجب تقدير كم موثرا انتهى وهذا ظاهر يعني ان كم لا بد لها مما تميز
به ولا يكون ذلك فيها الا بتقدير التنوين **النوع العاشر قوله** ازمعت يا سماه الازماع العزم مع تصميم قال الكسائي
يقال ازمعت الامر ولا يقال ازمعت عليه وقال الفراء ازمعته وازمعت عليه بمعنى اجمعته واجمعت عليه والياس بنتاه تحتية
فهمزة ساكنة القنوط **قوله** وهذا قول ضعيف والصحيح جواز الوصف بعد العمل القول الذي حكى المص انه ظاهر كلام ابن
عصفور في المقرب ومختار ابن مالك والقول الذي ذكر انه صحيح مذهب البصريين والفراء ووجهه ان الوصف للاسم يبعده عن
العمل لا بعده اذ لا يمنع ايقاع ما وقع **النوع الحادي عشر قوله** الحادي عشر منع ذلك في البعض نحو ان زيدا قائم
يعني حيث لا يكون الخبر ظرفا ولا جارا ومجرورا لا نساهم فيها ما لم يتسعوا في غيرها **النوع الثاني عشر قوله** ايجابهم لبعض
المعمولات الفعل وشبهه ان يتقدم كالاستفهام والشرط قال العضد في بحث التخصيص مناط الشرط ان يكون صدر الجملتين متعلقا بما
عليها لان الشرط تم من الكلام تخصيص ان يتغير بمن قبل الامر ليعلم نوعه اجمالا ثم تخصيص تفصيلا كما فعلوا ذلك في الاستفهام و
التمني والقسم والنفي قال الرضي في باب المبتدأ انما كان للشرط والاستفهام والعرض والتمني ونحو ذلك مما يغير معنى الكلام مرتبة
التصدير لان السامع يبني الكلام الذي تصدر بالغير على اصله فلو جوز انه يجيء بعده ما يغيره لم يدر السامع اذا سمع ذلك
المغير اهو راجع الى ما قبله بالتغيير او مغير لما يجيء بعده من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه وهكذا حكم المضاف الى اداة الشرط و
الاستفهام يجب تصديره نحو غلام من تقم وغلام من قام لان معنى الشرط والاستفهام يسري الى المضاف ولا لم يجز تقدمه
على ما له الصدر في الشرح واما كم الخبرية فتضمنها انشاء التكثير ما جرت مجرى الاستفهام وغيره مما هو من قبيل الانشاء **قوله** ان من
يدخل الكنيسة يوما الخ تقدم الكلام عليه في ان المكورة **قوله** وشبهها اي شبه الفاعل وهو اسم كان انا قصة واخواتها
قوله كالمفعول في نحو ضرب موسى عيسى فان تقديمه يوهم تقدم المفعول وضرب عيسى على الفعل يوهم انه مبتدأ وان الفعل مسند الى
ضميره وهذا المعنى عكس المعنى المراد وسيذكر المص في الجهة الثانية ان ابن الحاج ذكر في نحو ضرب موسى عيسى ان كلام الاسعين يحتمل
الفاعلية والمفعولية وان الذي الزم الفاعلية الاول انما هو بعض المتاخرين وان لا لباس واقع في العربية بدليل اسماء الاجناس

والشركات وكالمفعول الذي يهواه الموصولة وجوز تقديم فاعل اي الموصولة مذهب الكوفيين على ما ذكره ابن مالك في التسهيل
حيث قال في الموصول الذي تهواه ولا يلي مما استقبال العامل ولا تقديم خلافا للكوفيين **قوله** ومن اوهم الاول قول ابن
عصفور في او لم يهد لهم كم اهلكنا من كلام ابن عصفور هذا والرد عليه في حرف الكاف عند الكلام على كم **قوله** وقد
مر ان الفاعل لا يكون جملة من ذلك في اخر الجملة التي لها محل من الاعراب ومر هناك ان فيه خلافا لكن ذكر المص في الباب الثاني
في المثال السابع من امثلة الجملة المفسرة ان الصواب ان الجملة في قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا نائب عن الفاعل وان قولهم الجملة
لا تكون فاعلا ولا نائبا عنه جوابه ان التي يراد بها لفظها يحكم لها بحكم المفردات انتهى ولعل الزمخشري ممن يقول بوقوع الجملة
فاعلا او بنى كلامه على مذهب القائل بذلك **قوله** وكم مفعول لاهلكنا هذا على وجهي الصواب وعلى قول الزمخشري واما
كون الجملة مفعول يهدي فعلى وجهي الصواب خاصة **قوله** وكم الخبرية تعلق خلافا لاكثرهم في الشرح تقدم في الباب
الرابع عند الخامس من الاشياء التي يحتاج الى الرابط حيث تلا قوله تعالى سل بني اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة ان في وجوز
الزمخشري في كم الخبرية والاستفهامية التعليق ولم يذكر النحويون ان كم الخبرية تعلق العامل عن العمل هذا كلامه
هناك وفيه اشعار بالاعتراض على الزمخشري حيث ذهب الى ما لم يقل به نحوي فما بال الاختيار هنا قوله وجزم به على اني اقول انما
لم يذكر النحويون ان كم الخبرية تعلق عن العمل استغناء بتصريحهم بان لها صدر الكلام كالاستفهامية وذلك مقتضى لتعليقها
عن العمل او كل ما له الصدر يعلق انتهى وللقائل ان يقول لا نسلم ان الاعتراض على الزمخشري بانه ذهب الى ما لم يقل به نحوي وانما
هو تنبيه على انه صرح بما لم يصرح به مما كان حقه ان يذكروه عند تعداد نظائره **قوله** اطلق كان امل ان ام حماد هذا عجز بيت
صدره فانك لا تبالي بعد حول ولعله لعذلي الاسافل بالاعالي وماج اللؤم واختلط النجار وعاد العبد مثل ابي قبيس
وسيق مع المعلهجة العشار والنجار بكسر النون وتخفيف الجيم الاصل والعبد بالمهملة المفتوحة والموحدة الساكنة المملوك
ويروى بالفاء المكسورة والنون الساكنة وهو الجبل العظيم وابو قبيس على الرواية الاولى تصغير ابي قابوس تصغير ترخيم في
المضاف اليه وهو النعمان بن المنذر ملك العرب وعلى الرواية الثانية جبل بمكة والمعلهجة تانيث المعلهج وهو الهجين من الرجال
وغيرهم يقال رجل هجين اي ابوه حلال من امه وبرذون اي عتيق والعشار بكسر العين المهملة جمع عشراء بالمد وهي الناقة
التي اتى عليها عشرة اشهر من يوم ارسل عليها الفحل وعليها فاسم كان ضمير راجع اليه اي وعلى ان ظبي مبتدا وانه اسم كان
محذوفة مفسرة لكان المذكورة لكون اسم كان المذكورة ضميرا راجعا الى ظبي وللقائل ان يقول لا حاجة في المذكورة هنا الى
اسم اذا كانت مفسرة لان المحذوفة من هنا كان وحدها ومفسر المحذوف يجب ان يكون مثله صورة من غير اعتبار زيادة على
المحذوف فان قلت قد زاد المفسر على المحذوف في قوله تعالى قل لو انتم تملكون خزائن رحمة ربي لان انتم فاعل لفعل محذوف
مفسره تملكون اجيب بان مفسر المحذوف يكون مثله حال كونه مذكورا والمحذوف في الاية اذا فرض كونه مذكورا لا يكون الا تملكون
قوله والجمل نكرات قال الرضي اعلم ان الجملة ليست نكرة ولا معرفة لان التنكير والتعريف من عوارض الذات اذ التعريف جعل الذات
مشارا بها الى خارج اشارة وضعية والتنكير ان لا يشار بها الى خارج في الوضع فان قيل فاذا لم تكن الجملة لا معرفة ولا نكرة
فلما جاز نعت النكرة بها دون المعرفة قلت لمناسبتها للنكرة من حيث يصح تاويلها بالنكرة كما تقول في قام الرجل ذهب ابوه واي
ذاهب قام رجل ذاهب ابوه وكذا تقول في مررت برجل ابوه زيد انه بمعنى مررت برجل كائن ابوه زيد فكل جملة يصح وقوع
المفرد مقامها فلتلك الجملة موضع من الاعراب كخبر المبتدا والحال والصفة والمضاف اليه ولا نقول ان الاصل في هذه المواضع
هو المفرد كما يقول بعضهم وان الجملة انما كان لها محل منها لكونها فيها فرعا للمفرد لان ذلك دعوى بلا برهان بل يكفي في كون الجملة ذات

ذات محل ونوعها موضعا يصح وقوع المفرد هناك كما في المواضع المذكورة قوله وقول بعضهم في قوله تعالى ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك
كان عنه مسؤلا ان الكلام على ان للتنبيه الباب الاول في كل من حرف الكاف وفي الشرح ويجوز ان يكون هذا القائل اراد عنه مرفوع
المحل مسؤلا بحذف مدلول عليه بالمذكور فلا يتم رد المصنف عليه قوله البيت جنب لراق الله الهمه هذا صدر بيت عجزه و
الجب ياكلني القرية السوس وتقدم ولا يجوز بعد منك وان وجد له مثل من حروف اللام حرف الجر قوله لا قوله وقول الفراء وان
كلا لما ليوفينهم فيمن خفف انه اضمار من باب الاشتغال مع قوله ان اللام بمعنى الا وان نافية ولا يجوز بالاجماع ان يعمل ما بعد الا فيما قبلها
في الشرح فيه نظر اما اولا فلانه لا يلزم من كون اللام بمعنى الا ان تعطى حكمها لكم من كلمة بمعنى اخرى وهما مختلفان في الاحكام واما ثانيا
فمن المشهور عن الكوفيين ان المبتدا والخبر ترافعا فكل منهما عامل في الاخر فيلزم ان يكون قائم في قولنا ما زيد الا قائم عاملا في زيد مع
وقوعه بعد الا فحكاية الاجماع على هذا مشكل وقول المصنف مشكلة لان الجزء الحقيقة ليس قائما وانما هو العامل المقدر الذي استثني منه
قائم قوله اما قوله تعالى ويقول الانسان ائذا ما مت لسوف اخرج حيا اذ ناظر لاخرج جوابا انما هو ان معمولها يجب اقترانه بالفا
وهي ساقطة في النسخ وفي الشرح وهنا بحث وهو ان المصنف منع عمل اذا في حرف الهمزة على ان التوسع في الظرف بالتقديم في مثل قولك
ونحو من فضلك ما استعينا خاص بالشعر وكيف ساغ له تخريج الاية على ذلك وقد تقدم نظير هذا الاعتراض في حرف اللام النوع
الثالث قوله منهم من جعل بعض الكلمات واجاب بحذف بعضها في الاول الفاعل يريد بالفاعل فاعل المصدر وبحذفهم
حذفا لفظا ومعنى فلا يرد ان فاعل المصدر يجوز حذفه لان نحو ما قام وقعد الا انت حذف منه فاعل احد الفعلين لان المحذوف
فيها محذوف لفظا لا معنى وقول بعضهم ان نحو هذا من باب التنازع مردود بما قاله ابن الحاجب من انه ضرب وما اكرم الا انت وعند ذلك يفسد
المعنى لانه يقتضي احد الفعلين عن المذكور بعدها والمقصود حصرهما فيه قوله والصواب انه مضمر عائد اما على البعض المفهوم من الجمع
السابق كما عاد الضمير من قوله تعالى فان كن نساء على البنات المفهوم من الاولاد في يوصيكم الله في اولادكم قال ابن ام قاسم في شرح
التسهيل هذا مذهب البصريين ويمكن حمل كلام ابن مالك عليه في التسهيل وكلامه في شرحه محتمل له وقد صرح به في غيره من كتبه
انتهى فان قيل انما عاد الضمير في الاية على البنات فيقع الاخبار عنهن بكونهن من نساء وهو غير مفيد اجيب بالمعنى كما ذكره صاحب الكشاف
فان كانت البنات او المولودات نساء خلصا ليس معهن رجل يعني بنات ليس معهن ابن واذا كان بمعنى النساء ذلك فاد الاخبار قلت
عن البنات وفي الكشاف فان قلت هل يصح ان يكون الضمير في كن وكانت مبهما ويكون نساء ولعله يريد انها ان كانت امه
لا ابعد ذلك انتهى قوله واما على اسم الفاعل المفهوم من الفعل اي الفعل السابق على اداة الاستثناء وهذا مذهب بعض النحويين
وهذا معترض بانه لا يطرد في نحو القوم اخوتك الا زيدا لانه لم يتقدم فعل ولا ما يجري مجراه قوله واما على المصدر المفهوم من الفعل
وذلك في غير ليس ولا يكون نحو قاموا خلا زيدا اي جانب هو اي قيامهم زيدا يريد بالفعل الفعل السابق على اداة الاستثناء
وقيد بغير ليس ولا يكون وان كان غيره لم يقيد به لان المستثنى بليس ولا يكون منصوب وان كان المستتر فيهما ضمير الفعل السابق لزم الاخبار
بالذات عن الحدث وهو غير جائز لعدم صدق الخبر على المخبر عنه فان قيل هناك مضاف محذوف اقيم المضاف اليه مقامه
والاصل ليس هو اي قيامهم قيام زيد اجيب بانه دعوى مضاف محذوف لم يلفظ به قط قوله لان ذلك على تقدير مخصوص
باستطالة القسم جعل المصنف علته مع الاستطالة وجعلها ابن مالك مع عدمها كقول ابي بكر ملعون والله يا رسول الله انا كنت اظلم
قال وما كان نحو القسم به استطالة فالحذف حسن وسائر للشك المتقدم به قوله حين فرادلات هذا صدر بيت عجزه و
بن الذي كانت نوار احبت نوار بفتح النون وتخفيف الواو اسم امراة النوع الرابع عشر قوله وذلك بدل الغلط والنسيان
الفرق بينهما ان المبدل منه ان لم يكن مقصودا البتة ولكن سبق اليه اللسان فهو بدل الغلط اي بدل عن اللفظ الذي هو غلط لا ان البدل

لفظ

~~هو بدل الغلط اي بدل عن اللفظ الذي هو غلط لا ان البدل~~ نفسه غلط كما يتوهم وان كان مقصودا ويتبين بعد ذكره فساد قصده فبدل
نسيان اي بدل شيء ذكر نسيانا النوع الخامس عشر قوله والثاني الجملة المضاف اليها نحو يوم قام زيد علل ابن مالك ذلك بان
المضاف الى الجملة انما هو مضاف في التقدير الى مصدر من معناها كما لا يعود من المصدر المضاف اليه ضمير الى المضاف لا يعود اليه ضمير
من الجملة فان سمع عند ذلك نادرا قوله وسيخزى اه سيخزى بفتح المثناة الفوقية وضم الخاء المعجمة من السخونة وفاعله ضمير المراة ورياح الكلب
بضم النون تاصره وهو من قلة صبره على البرد قوله مضت سنة السنة العام والجد بكسر الحاء المهملة واحد
قوله هذا وجدكم الصغار بعينه هذا صدر بيت عجزه لا ام لي ان كان ذاك ولا اب وقبله واذا تكون كريهة ادعى لها واذا يحاس
الحيس يدعى جندب قوله والجد بفتح الجيم الحظ والصغار بفتح الصاد المهملة وبالغين المعجمة الذل والكريهة هنا الشدة في الحرب وفي
القاموس الحيس الخلط والتمر يخلط بسمن واقط فيعجن شديدا ثم يندر منه نواه وربما جعل فيه سويق وقد حاسه يحيسه وجندب
بضم الجيم والدال المهملة وفتح دال الراسم رجل الجملة السابعة قوله ولكن يجي قوله تعالى يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي
بالفعل فيهما اذ لا خلاف في التعاطف سبقه الى هذا صاحب الانصاف فانه قال الكريم والقرآن يخرج الحي من الميت ويخرج
الميت من الحي في سورة الروم وغيرها فبعيد قطعها عن نظيرها والعطف على الاية لكون الصفات باسم الفاعل لقوله تعالى فالق الحب
فالق الاصباح جاعل الليل وانما عدل الى صيغة المضارع للدلالة على تصور ذلك وتمثيله واستحضاره كقوله تعالى فتصبح الارض مخضرة
كقوله تعالى انا سخرنا الجبال معه يسبحن بالعشي والاشراق والطير محشورة واخراج الحي من الميت اتم في القدرة فكانت العناية به ولذلك
جاء مقدما في القران وحسن عطف المضارع على الاسم لانه بمعناه انتهى لكن في كلام الزمخشري ما يدفع هذا الانتقاد فانه قال ان يخرج الحي
من الميت موقعه موقع الجملة المبينة لقوله فالق الحب والنوى لان فلق الحب والنوى بالنبات والشجر النامين من جنس اخراج الحي من الميت
لان النامي في حكم الحيوان الا ترى الى قوله يحيي الارض بعد موتها هذا كلامه واذا كان قوله يخرج الحي موقع النبات لفالق الحب
والنوى لم يحسن عطف ويخرج الميت من الحي عليه في هذا المحل لكونه لا يصلح بيانا كالاول فلذلك جعله معطوفا على فالق الحب
من الاية وحينئذ ما يرجح العطف على نظيره معمول في كل مقتضاه انتهى ما في الشرح واقول يرجع في كلام صاحب الانصاف والتمم مع الزمخشري
الى كون يخرج الحي من الميت في موقع البيان لفالق الحب والنوى يصير يخرج عطفا على فالق ومخاشية النظار انه ساغ في الكلام
يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي وحسن التقابل كما في يولج الليل في النهار ويولج النهار في الليل وبان عطف اسم الفاعل على المضارع
لانه في معناه ادسوق الاية دال على كون الصفات بلفظ اسم الفاعل وانما عدل في اخراج الحي الى المضارع استحضارا لكونه اولى في الوجود
واعظم في القدرة لكن لا يخفى ان قوله يخرج الحي من الميت موضع البيان لفالق الحب والنوى وكذا ما بعد العاطف ويخرج الميت من الحي
لا يصلح بيانا فلذلك حسن عطفه عليه فلذلك جعله عطفا على فالق الحب قوله الثالث قوله لكي وعز في قوله تعالى واذا اراد الله بهذا مثلا
يضل به كثيرا ان جملة يضل صفة لمثلا او مستانفة والصواب الثاني لقوله تعالى في سورة المدثر ماذا اراد الله بهذا مثلا كذلك يضل الله من
يشاء وفي الشرح جوز الجماعة الامرين في الاية الاولى الاستئناف واما الاية الثانية فوجدتها ما يعين الاستئناف فيصار اليه وليس بعينه هذا
مقتضى لتعينه في محل النزاع وحده غير ما هو غيره واقول القران يفسر بعضه بعضا فاكثر نظم منه وكان في موضع مجمل واحد في اخر ذلك
المجمل غيره محل في الاخر على تلك المجمل وعلى غيره ومن لم يرى المهرة من شارحي المختصرات التي لها مطولات لا يعدلون عن حملها باني
مطولاتها وانما حملت غير تلك المطولات الا ظاهرا قوله تمنى شجاو لست بنجي هذا صدر بيت عجزه اما النجم من دبيب
دبيبا وفي القاموس النجم من اسنان بين العشرين واحد وعشرين الى الحادي عشر او الى الثمانين والدبيب المشي على هيئة قوله
نعم شفاء النفس هو حد وما هذا صدر بيت عجزه مبالغ بالمصطفى البخل والكرم قوله وعكسه في ذلك في معنى استعمال هب بمعنى

لى مذهب الكوفيين وعمار بن مالك **قوله** ودون عمر على ان وصلها بالاد حتمه الحريري ان قول الخواص هب ان زيدا قائم لحن
قال الحريري في درة الغواص ويقولون هب اني فعلت وهب انه فعل والصواب ان الحاق الضمير المتصل به فيقال هبني فعلت وهبه
فعل **قوله** وذهل عن قول القائل هب ان ابانا كان حمارا البيت هذا القول ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه حكم في زوج وام و
اخوين لام واخوين لاب وام بالنصف للزوج والسدس للام والثلث للاخوين للام ولم يجعل للاخوين للاب والام شيئا فقال الاخوان
يا امير المؤمنين هب ان ابانا كان حمارا فاشركنا بقرابة امنا في الثلث فاشركهم حينئذ **قوله** والثاني قوله سواء عليهم أأنذرتهم ام لم
تنذرهم لا يؤمنون لان لا يؤمنون مستانفا وجزلان وما بينهما اعتراض والاولى الاول بدليل وسواء عليهم أأنذرتهم ام لم
تنذرهم لا يؤمنون في الشرح هذا من نمط ما تقدم في قاله وجه الرد وجدنا اية البقرة ما يصلح ان يكون لا يؤمنون خبرا عنه ولو لم
يوجد ذلك في الاية الاخرى وهي اية يس قد مر على كل ما يقتضيه واقول قد ذكرنا الجواب عن النمط المتقدم فلا نطول باعادته
وفي الشرح ثم الباب موضوع لذكر الجهات التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها والمص قد اعترف بان ما ذكره من خلاف الاولى
فلا يكون خطا فليس مما يدخل على المعرب من هذه الجهة ثم اشهر ما يخالف رايه في المثال الثاني والرابع بقوله والصواب وعبر
عن ذلك هنا بقوله والاولى فتامله واقول ليس مراده بالخلل الخطا بل ما يشمل خلاف الاولى كما ان مراده بالصواب ما غلب على الظن و
الصواب الحمل على الثاني بدليل ولئن سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم في الشرح هذا معارض بقوله قل من
ينجيكم من ظلمات البر والبحر تدعونه تضرعا وخفية لئن انجانا من هذه لنكونن من الشاكرين قل الله ينجيكم منها واقول لا معارضة فان
الكلام انما هو في خصوصية الجواب الذي هو مسند خلق لان كل جواب **قوله** التاسع قول ابي البقاء أسس بنيانه على تقوى حال الظرف
حال اي على قصد تقوى او مفعول اسس وهذا الوجه الذي لا يجوز غيره هو المعتمد عليه عندي لعسته في لمسجد اسس على التقوى في الشرح لم يظهر
لي الوجه الذي عين هذا الوجه الاخير وهو كونه لغوا متعلقا باسس مع تمامه لان يكون ظرفا مستقرا انه محل نصب على الحال من الضمير المستكن
في اسس كما كان كذا الامر بنيانه في تلك الاية واقول تعين الوجه الاخير هنا عند المص لتعينه فيما قبله وهو لمسجد اسس على التقوى وانما تعين
فيه لانتفاء الوجه الاول منه لان النصب على الحالية من فاعل اسس لا بناء البقاء قال على تقوى يجوز ان يكون في موضع الحال اسس من
الضمير في اسس اي على قصد التقوى والتقدير قاصدا ببنيانه التقوى ويجوز ان يكون مفعولا لاسس والمسجد المؤسس على التقوى قيل
مسجد قبا وقيل مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤيده ما في صحيح مسلم انه تمارى رجلان في المسجد الذي اسس على التقوى فقال رجل هو مسجد
قبا وقال الاخر هو مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هو مسجدي هذا **قوله** ويمكن ان يدعى فيهما ان الالف لا زائدة هذا جواب عن
قوله وقد ضعفه الرسم والا وقوله والجواب ان هذه الجملة لم يذكر انعقاد معناها جواب عن قوله الذي حملهما على الخروج عن ذلك الظ
ان من الواضحات المبني على الحكم لا يوسر **قوله** كما نفى الاثم عن المتاخر من تعجل في يومين فلا اثم عليه ومن تاخر فلا اثم عليه مع ان
حكمه معلوم لانه اخذ بالعزيمة في الشرح وقيل ان اهل الجاهلية كانوا فريقين منهم من جعل المتعجل اثما ومنهم من جعل المتاخر اثما فورد
القران بنفي الاثم عنهما جميعا اقول الكلام ح ليس لاهل التحقيق بل لاجل نفي الاثم المتوهم على التقدير ثم حمل الاسم على حذف الاصل مع امكانه
مزيد بعد هذا جواب عن قوله ويمكن ان يدعى فيهما ان الالف زائدة **قوله** انه دليل على جواز استثناء الاكثر هكذا وجد في اكثر النسخ و
معناه اكثر المستثنى منه او اكثر من الباقي بعد الاستثناء وفي بعضها الاكثر من الاقل وهو ليس بصواب **قوله** وهو الصواب ان المراد با
لعبادي المخلصون لا عموم المملوكين وان الاستثناء منقطع بدليل سقوطه في قوله سبحانه ان عبادي ليس لك عليهم سلطان في الشرح احتياج
لكون الاستثناء منقطعا مقدوح فيه بانه ارتكاب لخلاف الاصل من غير ضرورة لامكان حمل الاستثناء على الاتصال وهو الاصل وبكون
المراد بالعباد فيها المخلصون نزل الاستثناء واقول هذا من غلط ما تقدم وقد علمت جوابه والاستثناء المنقطع وان كان خلاف الاصل لكنه

مع

فصيح شايع وفي الشرح ثم هذا المثال لا يصلح لهذه الجهة اذ هي موضوعة لان يحمل الكلام على شيء وفي ذلك الموضع ما يدفعه وظاهر ان الواقع
عند المدعي للجماعة دون انه سبحانه مجرد عن الاستثناء فهو من امثلة الجهة المعقودة لان يحمل الكلام على شيء وبهذا استعماله في مكان
اخر بخلافه واقول الدافع عنه لدعوى الجماعة ما اقصد الوضع الذي اسند لوانه وذلك ان دليل كون المراد بالعباد في الاية التي اسند لوانها
المخلصين لا عموم المملوكين هو اضافته لهم العباد اليه اضافة تشريف لهم او ان المبين لها استثنى العباد المخلصين حين قال لازينن لهم
في الارض ولاغوينهم اجمعين الا عبادك منهم المخلصين كانت هذه الصفة ملحوظة في جوابه له بقوله ان عبادي ليس لك عليهم سلطان
نعم استدلال المص كون الاستثناء في هذه الاية منقطعا بسقوطه من انه سبحانه ليس من الجهة بل من جهة التي قبلها والمص لم يذكره هنا الا
من هذه الجهة وانما ذكره لكونه لازما لكون المراد بالعباد المخلصين ولكونه دفعا لسؤال مقدر وهو اذا كان المراد بالعباد المخلصين فما
هذا الاستثناء **قوله** المثال السابع قول الزمخشري في ولا يلتفت منكم احد الا امراتك فيمن نصب انه استثناء من فاسر باهلك ومن رفع
قدره من ولا يلتفت منكم احد ويرده باستلزامه تناقض القراءتين فان المراة تكون مسري بها على قراءة الرفع وغير مسري بها على قراءة النصب
وفيه نظر لان اخراجها من جهة النهي لا يدل على انها مسري بها بل على انها معهم فقد تبع بعض السابع من غير ذكر المثال وفي بعضها ذكره ومثالنا
الرضي عن هذا التناقض فقال ولما تقرر ان الاتباع هو الوجه مع الشرايط المذكورة وكان اكثر القراء على النصب في قوله تعالى ولا يلتفت منكم
احد الا امراتك تكلف جار الله لئلا يكون قراءة الاكثر محمولة على وجه غير مختار فقال الا امراتك بالرفع بدل من احد وبالنصب مستثنى من قوله تعالى
فاسر باهلك لا من قوله ولا يلتفت منكم احد فاعترضه المص يعني ابن الحاجب بلزوم تناقض القراءتين قال وبيان التناقض ان الاستثناء من
اسر يقتضي كونها غير مسرى بها والاستثناء من ولا يلتفت منكم احد يقتضي كونها مسرى بها لان الالتفات بعد الاسرا يكون مسري بها غير
بها والجواب ان الاسراء وان كان مطلقا في اللفظ الا انه في المعنى مقيد بعدم الالتفات اذ المراد اسر باهلك اسراء لا التفات فيه الا امراتك فانك تسري
بها مع الالتفات فاستثن منها الا يتجه رده انتهى **قوله** وبعد نقل الزمخشري في الاية ملام الطاء في الشرح التقدير واقول بعد ما
بينه نقول الزمخشري في الاية خلاف الظاهر لقربه مثل هذا في حرو الغا حيث قال وبعد فقد يرى ان ابن الشجري لم يتامل كلام الفارسي
قوله وقد التزم بعضهم جواز مجيء قراءة الاكثر على ذلك هذا جواب عن سبب حمل الزمخشري وغيره الاية على ما حملوها عليه والا بينا
بذلك الى الوجه المرجوح والمراة محمد زيد اضربه رجحان الرفع على النصب فاعل لم يرض سيبويه والمعنى ان نصب كل شيء عند سيبويه في الاية
من قبيل النصب المرجوح لا من قبيل النصب الراجح فان قيل ليس النصب في الاية مرجوحا وانما هو راجح لان في الرفع ابهام وقوع الناس المقصر بالصفة
فهو من مرجحات ملاحظة الرافع في زيد اضربه اجيب بان سيبويه لم يرجح الناس المقصر بالصفة اذا رفع الاسم رجحا النصب على الرفع
كما راه بعض المتاخرين قال الرضي اردت مثلا ان تخبر ان كل واحد من مماليكي اشتريته بعشرين دينارا وانك لم تملك احدا منهم الا بشرا
بهذا الثمن فقلت كل واحد من مماليكي اشتريته بعشرين بنصب كل فهو نص في المعنى المقصود لان التقدير اشتريت كل واحد من
مماليكي بعشرين واما ان رفعت كل فيحتمل ان يكون اشتريته خبر المبتدا وقولك بعشرين متعلقا به اي كل واحد منهم مشترى بعشرين وهو المعنى المقصود
ويحتمل ان يكون اشتريته صفة لكل واحد وقولك بعشرين هو الخبر اي كل من اشتريته من المماليك فهو بعشرين فالمبتدا اذا على التقدير الاول
اعم لان قولك كل واحد من مماليكي اعم من اشتريته انت وغيرك اذ من مطرز الاحتمال الوجه الثاني الذي غير مقصود ويخالف الوجه الاول اذ ربما
يكون على الوجه الثاني منهم من اشتراه لك غيرك بعشرين او باقل منها او باكثر وربما ايضا يكون الثمن جماعة بالهبة والارث وغير ذلك
فكل هذا ايهام غير مقصود لك فالنصب اذن اولى لكونه نصا في المعنى المقصود والرفع محتمل له ولغيره والاية الشريفة اعني قوله انا كل شيء خلقناه بقدر لا
يتفاوت فيها المعنى كما يتفاوت في مثالنا سواء جعلت الفعل خبرا او صفة فلا يصح انه للتمثيل وذلك لان مراده تعالى بكل شيء مخلوق نصب
كل او رفعه سواء جعلت الفعل خبرا او صفة مع الرفع او خبرا عنه وذلك ان قوله خلقناه كل شيء بعده لا يزيد بخلقنا كل ما يقع عليه

اسم شيء لانه تعالى لم يخلق جميع الممكنات غير المتناهية ويقع كل واحد منها اسم شيء فكل شيء في هذه الاية ليس كما في قوله تعالى والله على كل شيء قدير
لان معناه انه قادر على كل ممكن غير متناه فاذا تقرر هذا قلنا ان معنى كل شيء خلقناه بقدر على ان خلقناه هو الخبر كل مخلوق مخلوق بقدر
وعلى ان خلقناه صفة كل شيء مخلوق كاين بقدر والمعنيان متحدان لفظ كل شيء في الاية مختص بالمخلوق ثبت سواء كان خلقناه صفة
له او خبرا وليس مع التقدير الاول اعم منه مع التقدير الثاني كان مثالنا انتهى فان قيل ليس المعنيان واحدا لان المحكوم عليه في
غير كل شيء في الاية اذا كان خلقناه صفة له مختص بالمخلوق المنسوب اليه ثم لوجود هذه النسبة في صفته واذا لم يكن صفة له فهو محقق
بالمخلوق لقطع النظر عن هذه النسبة المعهود ويجب بالاول الاخص من الثاني وعلى المعهود ومساوي له يجب الصدق عند اهل السنة
واخص بحسب المفهوم ويجب الصدق ايضا عند المعتزلة واجيب بان خلقناه اذا لم يكن صفة كان خبرا والخبر صفة في المعنى ولو سلم فالجزء من
انما هي بالمساواة في المصدق وبمذهب اهل السنة وفي شرح اللباب ان رفع كل شيء يحتمل ان يكون خلقناه خبرا عنه فيفيد المعنى المقصود
الاية وهو عمومية خلق الانسان بقدر خيرا كان او شرا وهو قول اهل السنة ويحتمل ان يكون صفة مخصصة وبقدر خبر وهذا
لا يفيد عمومية القدر لانه ليس بمخلوق له فان في نصبه رفع توهم كون خلقناه صفة لشيء لانه اذا نصب كل شيء لزم ان يكون خلقناه مفسرا
الناصبة واذا كان مفسرا لا يكون صفة ويفيد المعنى المقصود فالتقدير خلقنا كل شيء بقدر انتهى واقول يرد عليه اولا ان المقصود
ليس عمومية خلق الاشياء مطلقا بل خلق الاشياء المخلوقة كما ذكره الرضي سواء كانت تلك الاشياء المخلوقة خيرا او شرا وثانيا ان خلقنا اذا
كانت صفة مخصصة يفيد خبرا انا اذا كل امر يعمه كما هو بالنسبة الخير والشر الى ما يقع عليه اسم الشيء من الممكنات عمومية القدرة
في جميع المخلوقات ويجاب عن الاول بان مراده بالاشياء الاشياء المخلوقة وعن الثاني بان خلقنا اذا كانت صفة ما افاد الكلام عمومية القدرة
في جميع مخلوقاته تعالى لان نفس الخلق في الصفة مسند اليه لا عمومية القدرة في جميع المخلوقات بل وبالنسبة اليه تعالى في جميع المخلوقات
بدون النسبة اليه تعالى **قوله** ووجه الرفع انه على الابتداء وما بعده الخبر والمستثنى الجملة قال بدر الدين بن مالك وجعل ابن خروف
من هذا القبيل في قبيل المستثنى المنقطع الا ان جملة الا من تولى وكفر فيعذبه الله العذاب الاكبر على ان يكون من مبتدأ ويعذبه الله
العذاب الخبر ودخلت الفاء لتضمن المبتدأ معنى الشرط ويمكن ان يكون من هذا قراءة ابن كثير وابي عمرو ولا امرأتك انه مصيبها ما اصابهم
وبهذا التوجيه يكون الاستثناء في الرفع والنصب من اسر باهلك وهو اولى من ان يستثنى المنصوب من اهلك والمرفوع من احد انتهى
الجهة التاسعة **قوله** ويا احسن الله عن يكن الهمزة والنفس بعده لا يكسب الكلام ويشد طاهي الذكاء ووجوده تعود ما
يتصورها بعملها في الفطنة **قوله** وشرط التمييز المنصوب بعد افعل كونه فاعلا في المعنى كزيد اكثر مالا بخلاف مال زيد اكثر مال الا وذلك
ان فاعل الاول في المعنى المال لا زيد وفاعل الثاني في المعنى المال الذي لا مطلق المال **قوله** الثالث رايت زيدا ابوها ورايت الهلال
طالعا فان راى في الاول بصرية وفيها حال الحجب بان الغالب في الحال ان يكون متعلقه بعضها الشرك **قوله** واذا حمل قوله تعالى وتركهم
في ظلمات لا يبصرون على الاول فالظرف ولا يبصرون مفعول ثان تكرر في الشرح مراده بالاول جعل ترك بمعنى صير واعل هذا يشير الى
الفعل الواحد مفاعيل متعددة اكثر من ثلاثة وليس احدها تابعا لما تقدمه كما في قولك علمت زيدا اخاه عالما شاعرا كاتبا ثم في الشرح
وفي عبارته بحث وذلك لان الاخبار عن مجموع الظرف بقوله مفعول ثان ولا يتاتى اما الاول فلانه يلزم منه جعل كل منهما
واما ثانيا فلان وصفه بالتكرر هنا مستقيم اذ المجموع لم يتكرر واقول ليس الاخبار بمفعول ثان تكرر عن مجموع الظرف ولا يبصرون واما
هو اخبار عن كل واحد منهما باعتبار كونه مفعولا ثانيا لا باعتبار ذاته **قوله** الرابع اعز فسعر قال في الصحاح وعرفت الماء سيله من
واعرفت منه والعرفة المرة الواحدة والعرفة بالضم اسم المفعول منه لانك ما لم تعرفه لا تسميه عرفة والجمع عراف مثل نطفة ونطاف
الجهة العاشرة **قوله** وقول بعض المصريين في الشرح وجد بخط بعض حواشي هذا الكتاب المعلقة عن الشيخ ابي العباس احمد

المم

المم ان المراد بهذا الرجل العمري ابن الاكفاني الحكيم المشهور **قوله** واذ ما مثلهم بشر هذا احد بيتين فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم اذ هم قريش
واذ ما مثلهم بشر قد تقدم الكلام عليه في اذ **قوله** لا ابتغي اليوم ولا خلة هذا صدر بيت عجزه اتسع الخرق على الراقع **قوله**
الارجل اخوا امانة خيرا هذا صدر بيت عجزه يدل على محصلة بيت وقد تقدم الكلام عليه في الا بفتح الهمزة والتخفيف **قوله** وهو اولى
من تقديره فعل غير مذكور يعني ان نصب رجلا في هذا البيت على الاشتغال وهو النصب بمحذوف مفسر لمذكور اولى من نصبه
بمحذوف غير مفسر بمذكور وقد قال المصنف في الا بفتح الهمزة والتخفيف ان اضمار الخليل اولى من اضمار غيره لانه لم يرد ان يدعو لرجل
هذه صفته وانما قصد طلبه وهذا هو الثالث من الامور التي ذكر المصنف انها تجاب بجلس ولو بتر الاشتغال **قوله** ويجاب بان
ذلك غير جائز كقولهم نعم انا رب هلك ليس له ولد وقد تقدم الكلام على ذلك في حرف الا **قوله** اعاد تقليله الطلل ما شخص من اثار الديار
والربع الدار حيث كانت والقرا بفتح القاف والمدة المنزل الذي لا ايس به وادام انشأ والمعصرات السحاب اذا اشاد فعان تعصرها الرياح
ممطرا والخصل بفتح الخاء ذكره الجوهري في المعجم في الرطب واليقظ النائم **قوله** ان التقدير هو ربع ولم يجعله على البدل من الطلل لان الربع اكثر
منه فكيف يبدل الاكثر من الاقل في الشرح هذا مشكل لانه كما يمتنع بدل الاكثر من الاقل لعدم صدق احدهما على الاخر يمتنع الاخبار
بالاكثر على الاقل لعدم الصدق ايضا وقد صرح بان الاخبار لا يصح ولابد له من مصحح فاي شيء فرض مصححا للاخبار كان بعينه مصححا
للبدلية واقول مصحح الاخبار بالاكثر عن الاقل المبالغة وهي لا معنى لها في الابدال **قوله** فرجح عنده الحمل عليه اي حمل ما احسن
زيدا على حذف الخبر **قوله** لان نعم وبئس موضوعان للمدح والذم العامين فناسب فعلهما الاطناب بتكثير الجمل فاذا قيل نعم
الرجل زيد او نعم رجلا زيد كان فيه الاطناب بابهام الفاعل اولا وتفسيره ثانيا وفيه من المحاسن ابراز الكلام في معرض الاعتدال
نظرا الى الاطناب من وجه حيث لم يقل نعم زيد والى الايجاز من وجه حيث حذف المبتدأ او ايهام الجمع بين متنافيين وهما الايجاز
والاطناب **قوله** واما قولهم نعم الرجل هذا معمول قول سيبويه **قوله** منوي به التاخير المخصوص ويقدم حيث جعل المخصوص في كل
منهما مبتدأ خبره الجملة **قوله** ويرد عليهم انه قال ايضا اذا قال عبد الله فكانه قيل له ما شانه فقال نعم الرجل فقال مثل ذلك مع
تقدم المخصوص يعني انه يرد على اكثر النحويين ان سيبويه كما قال هذه العبارة التي ظاهرها ان الكلام مع فعل المدح او الذم اذا كان
المخصوص متاخرا جملتان ثانيهما جواب عن سوال مقدر حذف مبتدأ وها وبقي خبرها قال ايضا عبارة ظاهرها ان الكلام مع
المخصوص المقدم جملتان ثانيهما جواب عن سوال مقدر وهذا ما قاله الواحد **قوله** وانما اراد ان يعلق المخصوص بالكلام معلق
لانه لا يحصل الفائدة الا بالمجموع قدمت او اخرت هل الجواب عما قيل انه لم يرد سيبويه لهذا الكلام ظاهره وانما اراد به
ويرده ان الخبر لا يحذف وجوبا الا ان سد شيء مسده وذلك وارد على الاخفش فيما احسن ويدل لان الخبر عنده محذوف
بناء على ان ما موصولة او موصوفة وما بعدها صفة او صلة **قوله** انه يجوز ان يكون تقديره هو في اذ انهم ويحذف المبتدأ
او نحوه هكذا وقع في بعض النسخ وفي بعضها بدلا او نحوا ذا نهم او نحوا ذا نهم والصواب الاول **قوله** حدثنا في القران يعني كلاما في
شان القران **قوله** وانما اراد ابو بكر انه حكى لنا اللفظ الذي يفتتح به قوله يعني ان ابا بكر لم يرد بقوله والكثير على الحكاية بالقول
وانما اراد حكاية المتكلم بهذا الكلام اللفظ الذي يفتتح به قوله خاتمة **قوله** واذ تدافع بنا القول الى ذكر الحذف فلنوجه القول
اليه في الشرح كانه ادخل الفاء لاجل الظرف فجرى كلمة الشرط نحو قوله ثم واذ لم يهتدوا به فسيقولون هذا انك قديم لكن يصدق
ذلك وجود نذر لامتناع دخولها في الشرط حتى يدخل الفاء بعدها الاستقصى لعطاها حكم الشرط من كل وجه **قوله** او لفظا يفيد معنى
فيها هو عطف على قوله الجملة باسرها **قوله** ولكن يشترط ان يكون في حذفه ضرر معنوي في الشرح يعني فان كان في حذفه ضرر معنوي
اشترط لحذفه وجدان الدليل فهذا في معنى الاستثناء مما تقدم **قوله** وسياتي تصريحه في السابع والثامن من شروط الحذف

قوله ولاشتراط الدليل فيما تقدم امتنع حذف الموصوف في نحو رأيت رجلا ابيض اذ لو حذف في مثل ابيض لم يدر هو من انواع الحيوان
او من انواع النبات او من انواع الجماد وفي الشرح فان قلت كيف قال ولاشتراط الدليل مع انه لم يشترط للحذف مثل هذا دليلا وانما
اشترط عدم الضرر المعنوي قلت قد سلف ان قوله ولكن يشترط ان لا يكون في حذفه ضرر معنوي في حكم الاستثناء من الاولى فكانه قال
فلا يشترط للحذف وجدان الدليل الا عند حصول ضرر معنوي قوله بخلاف رأيت رجلا كاتبا قال الشارح فيه نظر لان الموصوف
هو رجل بخصوصه ولو حذف لم تدل الصفة وهي كاتبا على خصوصية الرجل وانما يدل على اعم منه وهو انسان والاولى لو حذف
الموصوف هنا لكان ما يدل على خصوصيته وهو ان الغالب ان لا يوصف بذلك الصبيان والنساء وانه لو كان الموصوف به امرأة لقيل كاتبة
قوله لكان مردودا اي ولاشتراط الدليل فيما تقدم كان مردودا فكان معمولها معطوف على امتنع حذف الموصول وكذلك
قال الجمهور في قوله وقال الجمهور لا يجوز لا بد من الاسد بالكلب قوله ونقل جماعة المعطوف هنا من قوله وقول الاكثرين ان
الخبر بعد لولا معطوف على قول ابي الفتح قوله وانما ذلك عند وجود الدليل واما نحو لولا احد اغير من الله وقولك مبتدأ من غير
قرينة لولا رجل يفعل كذا باثبات الخبر فيه اجماع يعني من التميميين وغيرهم قال الرضي قال الاندلسي والحق ان بني تميم يحذفونه وجوبا
اذا كان جوابا او قامت قرينة غير السؤال دالة عليه واذا لم يقم قرينة لم يحذفونه راسا اذ لا دليل عليه بل بنو تميم اذن كاهل الحجاز
وايجاب الاثبات به يعني هذا القول يجب اثباته مع عدم القرينة عند بني تميم وغيرهم مع وجودها اكثر الحذف عند اهل الحجاز
ويجب عند بني تميم انتهى وفي الشرح كلام المص هنا مناف لما يأتي له وذلك ان قوله اثبات الخبر مثل هذا اجماع يقتضي ان
هذا تركيب عربي وان اثبات الخبر على هذه الصورة امر واجب وقوله فيما يأتي ذلك انه يجب على الجمهور ان يقتضي ان الجمهور قائلون
بان هذا التركيب غير عربي من حيث اثبات الخبر الخاص في باب لولا وعند تميم في باب لا وانه اذا اريد التعيين عن هذا المعنى
اخذ مصدر ذلك الخبر الخاص فجعل مبتدأ او اسم لا ما اضيف الى ما كان مبتدأ في الاصل وجعل الخبر كونا عاما محذوفا على
سبيل الوجوب فقوله مثل زيد نائم ورجل ذاهب لولا نيام زيد ولولا ذهاب عمرو ورجل واقول لا تنافي بين كلاميه بان
مراده من الاجماع على اثبات الخبر ليس اجماع النحاة بل اجماع التميميين وغيرهم على كونه اعم من ان يكون على انه خبر كما هو مقتضى كلامه
ثانيا وهو قول الجمهور قوله وللتان يجب عند الجمهور بان الخبر اذا كان مجهولا وجب ان يجعل نفس الخبر عند الجميع في باب
لولا وعند تميم في باب لا بعيد بالجمهور الاكثرين القائلين بان الخبر بعد لولا واجب الحذف والجماعة القائلين بان بني تميم
لا يثبتون خبر لا التبرئة ويريد بالخبر خبر المبتداء بعد لولا وخبر لا التبرئة ويكون مجهولا ان لا يدل عليه دليل وبالحذف في المذكور
الحذف من غير دليل قوله وذلك كقولهم في لا اقسم بيوم القيمة هذه القراءة بلام مفتوحة فهمزة مضمومة ثم نون فالف ساكنة و
رسمها بالف زائدة بين اللام والهمزة كما ان رسم لا نحبه ولا وضعوا بالف زائدة بين اللام والهمزة قوله لان ام المنقطعة
لا تعطف الا على الجمل في الشرح لو قال لا يقع بعدها الا الجمل لكان احسن فان كثيرا من النحاة لا يرى ام المنقطعة عاطفة
قوله ورده الفارسي بان المشبه للفعل هو لكن المشددة لا المخففة ولهذا لم تعمل المخففة لعدم اختصاصها بالاسماء
في الشرح ويمكن ان يجاب عنه بان شبه لكن المشددة للفعل من جهة اللفظ والمعنى اما الاول فلبنائها على الفتح كالماضي
واما الثاني فلانها بمعنى استدركت وهذا الشبه المعنوي موجود في لكن المخففة فلعل سيبويه اعتبره ولم يبال بفقد الشبه
اللفظي واقول ما ذكره المص من عدم اعمال المخففة دون المشددة فيه دلالة على اعتبار الشبه اللفظي قوله ان يكون
لمتعلق المحذوف يعني في المعنى سواء كان طبقه في اللفظ نحو زيدا ضربته او لا نحو زيدا مررت به قوله والاخر بمعنى الاعلام
المعروف بعد اللين معناه الموضوع له وانما هو معناه المقصود منه قال الشيخ عبد العزيز في شرح البزدوي في قاموس الحنفية

العرب

العرب اسم الفعل مفعول معمول اي معلق وهو استعمال الة التاديب في محل صالح للتاديب بمعنى مقصود وهو الايلام فان المقسم
من هذا الفعل ليس الا الايلام ولهذا لو حلف لا يضرب فلانا فضربه بعد موته لا يحنث لفوات معنى الايلام قوله وعلى سمع
ليت زيدا قائم وعمرو وكذا في لعل وكان لان الخبر المذكور متعين لخبر هكذا وقع في بعض النسخ منه بعد متمن منه وسقط
في بعضها فالاول اولى بل الصواب وفي الشرح حكاية الاجماع على منع ذلك في ليت ولعل وكان امر غريب لا يحتمل غيره
مثله من المص فان الخلاف في المسألة ثم مذكور في التسهيل وغيره قوله تلك الصواب عندي ان الصلوة بمعنى واحد
هو العطف لكن العطف بالنسبة الى الله تعالى الرحمة والى الملائكة الاستغفار والى الادميين دعاء بعضهم لبعض وفي الشرح
هذا الراي هو الذي اختاره السهيلي بل المص ذكره في كتاب المسمى بنتائج الفكر فقال الصلوة كلها وان توهم اختلاف معانيها
راجعة الى اصل واحد فلا تظنها لفظا مشتركا ولا استعارة انما معناها العطف ويكون محسوسا ومعنويا لا ان حمل المص العطف
بالنسبة الى الله تعالى على الرحمة لا ينافي على وجه الحقيقة اذ الرحمة حقيقة في رقة القلب واقول لا يخفى ان مراد المص من حمل العطف
بالنسبة الى الله على الرحمة انما هو حمله عليها بمعناها الذي يليق به تعالى وهو افاضة الخير والاحسان وقد ذكر غير واحد من
الاصوليين في الرد على من استدل بالاية على استعمال المشترك في اكثر من معنى نحو ما ذكره المص قال سواء كان معنى حقيقيا او
مجازيا اما الحقيقي فهو الدعاء والمراد والله اعلم ان المقصود منه افادة ايصال الخير الى النبي ثم من لوازم هذا الدعاء الرحمة
فالذي قال ان الصلوة من الله الرحمة فقد اراد هذا لان الصلوة وضعت للرحمة كما ذكره وله ثم يوهم ويجوز ان المحبة
من الله تعالى ايصال الثواب ومن العبد الطاعة ليس المراد ان المحبة مشترك من حيث الوضع بل المراد انه اراد بالمحبة لازمها واللازم
من الله تعالى ذلك ومن العبد هذا واما المجازي فكارادة الخير ونحوه مما يليق بهذا المقام ثم ان اختلف ذلك المعنى لاجل
اختلاف الموصوف فلا باس به ولا يكون هذا من باب الاشتراك بحسب الوضع ولما بينوا اختلاف المعنى باعتبار اختلاف
المسند اليه يوهم منه ان معناه واحد لكنه يختلف بحسب الموصوف لا ان معناه مختلف وضعا انتهى وفي الكشاف عند قوله
تعالى اولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة والصلوة الحنو والعطف فوضعت موضع الرافة وجمع بينها وبين الرحمة
كقوله تعالى رافة ورحمة رؤف رحيم قال التفتازاني والصلوة في اللغة الاصل تحريك الصلوين ناسب ان يراد بها الحنو والانعطاف ثم الرافة
المناسبة لذلك ولطف الرحمة عليها منزلة ان يقال رافة ورحمة فالله بعد رحيم وبما قيل ان الصلوة من الله الرحمة نحو احد بالحاصل
وبان الرحمة ايضا تنبئ عن الرقة والانعطاف ومنه الرحم قوله الثانية انا لا نعرف في العربية فعلا واحدا يختلف معناه باختلاف المسند
اليه اذا كان الاسناد حقيقيا الفرق بين هذا وبين ما قال المص انه الصواب عنده ان المعنى الواحد بذاته لم يختلف في نفسه بل موجود في
كل مسند حقيقة على ما يليق به وفي هذا مختلف في نفسه باختلاف المسند اليه لان معنى الرحمة مخالف في نفسه بمعنى البناء الحاصل
ان الاختلاف على ما اختاره المص في افراد معنى الفعل وعلى ما قال انه غير معروف في العربية في نفس معنى الفعل وفي الشرح بل ذلك اختلاف
معروف مثل ارض الرجل وارض الجذع والاسناد حقيقي في الموضعين والفعل واحد واختلف معناه باختلاف المسند اليه لان
معنى اسناده الى الرجل [illegible] وذكره ومعنى اسناده الى الجذع معنى اكلته الارضة وهي دويبة تاكل الخشب ومنه كما ثلمه
وهو ان اسند الى اللبن كان معناه ارتفع فوق الماء ومعنى الماء [illegible] وان اسند الى النبت كان معناه طلع او غلظ وطال والتف
وان اسند الى القدر كان معناه اربت وغلت ومنه فتى اذا اسند الى الرجل مثلا كان معناه [illegible] وصغر وان اسند الى الماشية
كان معناه [illegible] ومن تتبع الافعال في اللغة وجد من هذا القبيل شيئا كثيرا انتهى واقول ما عرفت ان مراد المص بقوله فعلا واحدا غير المشترك
ولا يرد عليه هذه الافعال الا انها مشتركة على ان الذي في الصحاح [illegible] الرجل فيها اصلان مختلفان بالسه قوله دعن

المرادفين صح حلول كل منهما محل الآخر وهذا اختيار ابن الحاجب في اصوله وهو انه يجب صحة حلول كل من المترادفين محل الآخر مطلقا ويختار
البيضاوي ان كانا من لغة واحدة ويختار الامام انه غير واجب **قوله** كما لاهل المدر يخالف حال اهل الوبر في الصحاح المدرة واحدة
المدر والعرب تسمي القرية مدرة فيا لاهل المدر والوبر انتهى ويجيء يقع في بعض النسخ المنقى بدل المدر المدن بضم الميم وسكون الدال
جمع مدائن والاول هو الموجود بخط المص **قوله** وبهذا اجاب الزمخشري عن ارسال شعيب ابنته للسقي الماشية في الكشاف
فان قلت كيف ساغ لنبي الله الذي هو شعيب ع ان يرضى لابنته بسقي الماشية قلت الامر في نفسه ليس بمحظور فالدين لا يأباه واما المروة
فالناس مختلفون في ذلك والعادات متباينة فيه واحوال العرب فيه خلاف احوال العجم ومذهب اهل البدو فيه غير مذهب اهل الحضر خصوصا
اذا كانت الحالة حالة ضرورة **قوله** وقد سقط الرد على ابن مالك في مفعول افعال الاستثناء حتى ذلك في النوع الثالث عشر من الجهة
السادسة **قوله** فان اراد ان الفاعل لفظ المثل فرد ويعني بان الفاعل لا يحذف وان اراد تفسير المعنى وانه بئس ضمير المثل مستتر ياتي
تفسيره بعني فليس هذا تفسير للضمير ويجاب اذا كان فاعل نعم وبئس ضميرا مستترا ان يفسر بنكرة منصوبة على التمييز فاقام السؤال عن مكان
التفسير مقام حلوله لان المكان عن التفسير اقامة للمسبب مقام السبب **قوله** وهذا لازم للزمخشري فانه قال تقدير بئس مثلا وقد نص
سيبويه على ان تمييز فاعل نعم وبئس لا يحذف والاشارة بهذا الى ما حكى عنه المص بقوله فاين تفسيره وهو حلول فاعل بئس اذا كان ضميرا مستترا
مضمر في الشرح بعد نص سيبويه على ذلك لا ينهض ردا على الزمخشري فلان قول الحذف لا يبالي التمييز فقد اجمعوا على جواز حذفه
في باب العدد قال الله تعالى ان يكن منكم عشرون صابرون وقال تع عليها تسعة عشر وقد سمع في نعم في الحديث من توضأ يوم الجمعة
فبها ونعمت اي فبالرخصة اخذ ونعمت الرخصة وادعا شذوذه ممنوع واقول ان اراد ان الحذف لا ينافي التمييز في الجملة فمسلم ولا يضرنا
لان الكلام فيما فاعله مضمر وهو باب نعم وان اراد انه لا ينافيه في باب نعم فممنوع وما ورد من ذلك شاذ لا يحمل عليه
القران مع امكان غيره مما هو كثير شايع ومع شذوذه مكان تمييز سمع عنه وحذف المخصوص اي مثل هؤلاء او مضاف اي مثل الذين
كذبوا مضاف عطف على المخصوص او المحذوف مضاف والذين كذبوا هو المخصوص فالذين كذبوا في محل جر صفة للقوم على الاول
ومضاف اليه للمضاف المحذوف على الثاني قوله الثالث ان لا يكون مؤكدا وهو يمنع الكاف المشددة واسم يكون عايد على ما يحذف
قوله وقد رد الدين بن مالك مع والده في المسئلة ص اجاد فيه قال بدر الدين في شرح الالفية والذي ذكره الشيخ يعني والده هذا
يعني الالفية وغيرها ان المصدر المؤكد لا يجوز حذف عامله قال لان المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه وحذفه مناف لذلك
فلم يجز وان اراد ان المصدر المؤكد قد يقصد به التقوية والتقرير وقد يقصد به مجرد التقرير فمسلم ولكن لا نسلم ان الحذف مناف لذلك
القصد لانه اذا جاز ان يقرر معنى العامل المذكور بتوكيده بالمصدر فلا يجوز ان يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة قرينة عليه اخرى ولو
لم يكن معناه ما يدفع هذا القياس لكان في دفعه بالسماع كفاية فانهم يحذفون عامل المؤكد حذفا جائزا اذا كان خبرا عن اسم عين
في غير تكرير ولا حصر نحو انت سيرا سيرا وحذفا واجبا في مواضع يأتي ذكرها منها سقيا ورعيا وحمدا وشكرا لا كفرا فمنع هذا مما يبعد عن درده
واما الثناء على ان الممنوع لحذف العامل فيه شبه التخصيص وعدم وقوعه على خلاف الاصل ولا يقتضيها فحوى الكلام انتهى وقال ابن
عقيل في دفع هذا الاعتراض جميع الامثلة ذكرها ليست من باب التاكيد لان المصدر فيها نائب مناب العامل دال على ما يدل عليه
وهو عوض عنه ويدل على ذلك عدم جواز الجمع بينهما ولا شيء من المؤكدات يمتنع الجمع بينهما وبين المؤكد ويدل ايضا على انه ليس من
المؤكد لعامله ان المصدر المؤكد لا خلاف في انه لا يعمل واختلفوا في المصدر الواقع موقع الفعل بل لا انتهى **قوله** ايها المايح دلوي دونكا
هذا بعض بيت من بحر الرجز وهو يا ايها المايح دلوي دونكا اني رايت الناس يحمدونكا وقع في بعض النسخ المصراع الاول تاما وفي
الصحاح المايح الذي ينزل البئر فيملأ الدلو وذلك اذا قل ماؤها والجمع ماحة وفي الحديث فنزلنا ستة ماحة وفي تاج بيتي ثم انشد البيت

قوله قالوا انما اراد تفسير المعنى لا الاعراب انا ما لا يقال الا تقاما كلام سيبويه ان تفسير اعراب علك لكتب ابن مالك سيبويه
جواز اعمال اسم الفعل مضمرا **قوله** ويجوز زيد دلوي ان يكون مبتدا وفيه عجزه قال الرضي ولا يتقدم عند البصريين منصوبات افعال
الاسماء عليها نظرا الى الاصل لان الاغلب فيها اما مصادر ومعلوم امتناع تقدم معمولها عليها واما موصول جامد في نفسه فنقل الى الصلة
ثم منها الى اسم الفعل ومنها ظرف وجار ومجرور وهما ضعيفان قبل التضمن لفعل لكون عملهما بالتضمن معنى الفعل وجوز ذلك الكوفيون
استدلالا بقوله يا ايها المايح دلوي دونكا رايت الناس يحمدونكا وذلك عند البصريين فيه اليس باسم فعل بل هو خبر دلوي اي
دلوي هنا فتحذفها لا لحيث الجار والجار والناصب للفعل الا في مواضع قوي فيها الدلالة من تلك المواضع الجر بمن مقدرة بعد
كم الاستفهامية في نحو بكم درهم اشتريت ومنها حذف لام الطلب مطردا عند بعضهم نحو قل له يفعل ومنها حذف ان الناصبة في مواضع مخصوصة
فلا يقاس عليها غيرها **قوله** ولا كلمة لا من قولهم افعل هذا اما لا في الشرح نص المص وجرف ابن في ما الزايدة من الكلمة ان ما في هذا
المثال عوض وهو مخالف لقوله هنا ان لا فيه عوض واقول لا مخالفة بين قوله هنا ان ما عوض هو وقولهم افعل هذا اما لا واصله ان كنت لا
تفعل وبين ما اقتضاه كلامه هنا من ان لا فيه عوض لاختلاف العوض عنه فان ما عوض عما وقعت في موقعه وهو كنت ولا عوض عن
منفيها وهو تفعل واما قوله تع واقام الصلوة مما يجب الوقوف عنده في الشرح بعض لا يجوز ان يتعدى ويجعل امرا يقاس عليه قال البحر
في تفسير سورة النور البادي اقام متعوض من العين الساقطة للاعلال والاصل اقوام فلما اضيفا قامت الاضافة مقام حرف التعويض
فاسقطت وهو ما لحلوفات عند الامام الذي وعد وانا بعض الفضلاء ابن الحاجب الحكم بالتزامهم التعويض في اقامة ومسلم لانه
يجوز ترك التعويض في مصدر واول تقول ادبته ادا قال الله تع واقام الصلوة فان قلت يجعل المذكور على الشاذ فلا يجوز القياس
عليه قلت الحمل على السابع اولى كيف لا يلزم ورود القران على اللغة النادرة وايضا نقل النحاس جواز تركه فلا يخالف النص وعلى هذا
ذهب الفراء الى ان جواز ترك التعويض مشروط بالاضافة فيكون المضاف اليه شاذا لما وعند سيبويه الجواز مطلقا ثابت وقولهم اراية
اراكما ذكرنا يقوي الاصح قلت فعلى هذا يكون ادعا المص ان انا لا يحذف من اقامة وان اقام الصلوة مما يجب الوقوف عنده بمعنى انه
لا يقاس عليه متعقبا على ان الحكم بالتاء عنه واقامة واستقامة التعويض فلا يحذف ليس من وظيفة المعربين وانما هو
من وظيفة اصل الصرف انتهى ملخص الشرح واقول المص ذكر ذلك على سبيل الاستطراد دون الاصالة كما هو عادته بذكر اشياء ليست من
ما رسم له وانما هو مناسبة له **قوله** ومن هنا قول ابن مالك عطف على من هنا يحذف بلا ثلاثة رقمية للمثال والنوع الاول وهو ان
ما يحذف لا يكون عوضا عن شيء وقوله المفعول الثاني من نحو ضربني وضربته زيد اي الثاني في مجموع هذا الكلام ويقع في بعض النسخ
مفعول الثاني من نحو ضربني وضربته زيد والمثال واحد قوله ثم حملوا على ذلك زيدا ضربته اوهل زيد ضربته فمنعوا الحذف وان لم
يؤد الى ذلك المعنى منعوا حذف المفعولين فيهما وانه لم يرد مدخل الى تسلط ضرب العمل في زيد مع قطعه عنه والى اعمال الابتداء مع التمكن
من اعمال الفعل لان ما يعمل لصدرية فيها لا يتسلط ما بعدها على العمل فيما قبلها لان ذلك يستلزم اخراجها عن الصدرية وقوعهما
حشوا **قوله** ولذلك منعوا نحو راسها اكلت السمكة حتى راسها الا ان يذكر الجر يقع في بعض النسخ لذلك باللام ولم ادر في
الاشارة عليه لاجتماع الامرين وجمعهما ككان النسبة للاشارة عليه لمنع البصريين حذف المفعول في زيد ضربته والحاصل
ان البصريين منعوا رفع راسها في هذا المثال اذا لم يذكر له جزا لان في رفعه لهذه وا اكلت العمل مع القطع عنه واعمال الاضعف
وهو الابتداء لكونه معنويا مع امكان اعمال الاقوى وهو عامل اكلت لكونه لفظيا ولاجتماعهما مع الالباس مع الجميع في الجر في
زيد قام اراد بالجميع جميع البصريين لان الكوفيين يجوزون تقديم الجزء نحو ذلك وبالالباس التباس الفاعل بالمبتدا **قوله** لما
كان ايام طيء عود اهل العرب بيت صدر فاعن صاحون حول بيوتهم وصاحون جمع صداح بتشديد الدال الثانية بمعنى مصوت من

الظليم اذا اسرع او ارتعش قوله وقد خفيت هذه النكتة على ابن عصفور حيث استدل بالنكتة على جواز تقديم معمول الخبر على المبتدا في نحو زيد ضرب
عمرا مع امتناعه تقديم نفس الخبر قوله وقد بينا ان امتناع تقديم الخبر بعد ذلك لمعنى مفقود في تقديم معموله ذلك المعنى هو مجموع
تهيئة العامل للعمل مع قطعه عنه لاعمال الضعيف مع امكان اعمال القوي والتباس المبتدا بالفاعل قوله تنبيه ربما خولف مقتضى
هذين الشرطين يعني التابع وهو تهيئة العامل للعمل مع قطعه عنه والثامن وهو اعمال الضعيف مع امكان عمل القوي وخالد يحمل سادا
مناصد ربيب يجزو بالحق لا يجد بالباطل قوله كلما امتنع هذا الترتيب فهو ... ام الخيار ... على ... كلمة لما امتنع وقد تقدم
الكلام عليه في حرف الكاف في كل قوله بعكاظ الى اخره عكاظ بعين مهملة مضمومة وكاف والف وظاء معجمة في اخره قال صاحب الصحاح اسم سوق
للعرب بناحية مكة كانوا يجتمعون بها في كل سنة فيقيمون شهرا ويتبايعون ويتناشدون الشعر ويتفاخرون فلما جاء الاسلام هدم
ذلك وقال صاحب القاموس هو سوق بصحراء بين نخلة والطائف كانت تقوم هلال ذي القعدة وتستمر عشرين يوما يجتمع قبائل العرب
فيتعاكظون اي يتفاخرون ويتناشدون انتهى وعشي يحتمل ان يكون بضم المثناة التحتية وسكون العين المهملة وكسر الشين المعجمة من
العشا بالقصر وهو سوء البصر بالليل ويحتمل ان يكون بفتح المثناة التحتية وسكون العين المعجمة وفتح الشين المعجمة من عشيه عشيا
قوله ولعل فيه اعمال الضعيف دون قوي لان كلام العالمين في البيت قوي لا من عامل لفظي قوله عمهم اه تقدم الكلام عليه في حتى
قوله فان ثبتت رواية الرفع فهو من الوارد من النوع الاول الشاذ يريد بالنوع الاول ما خولف فيه مقتضى الشرطين وانما كان
الرفع من النوع الاول لان الخبر بعد حتى ... مذكور وفيه تهيئة حتى للجر وقطعها عنه واعمال الضعيف وهو الابتداء مع امكان اعمال
القوي وهو حتى وفي الشرح ... ثبوت رواية الرفع مع تصريح ابن مالك الامام العدل ... عبارته قلت والاصل ويجعل
كون تام مسند الى معقد ... ذلك الفعل ... الباء على ما حقه ان يدخل عليه الى وادخل الى على ما حقه ان يدخل عليه الباء
بثبوتها من باب ... حيث قال ... وقد روي بالاوجه الثلاثة قولهم عمهم بالعدل البيت اي
تصريح ابن مالك برواية الرفع وجزم ... لا يقتضي ثبوتها ... ليس بصحيح ... بان قد يظن ان
الشيء من باب الحذف وليس منه قوله من يسمع يخل اي يكن منه خيلته في الصحاح وخلت الشيء خيلا وخيلة ومخيلة وخيلولة اي ظننته وفي
المثل من يسمع يخل وهو من باب ظننت واخواتها الذي يدخل على المبتدا والخبر وتقول في مستقبله اخال بكسر الهمزة وهو الافصح وبنو اسد
تقول بالفتح على القياس فيجا بمصدره مسند الى فعل كون تام في عبارته قلت والاصل فيجا بفعل كون تام مسند الى مصدر ذلك
الفعل فادخل الباء على ما حقه ان يدخل عليها الباء وفي الشرح في هذا الكلام قلت والصواب ان يقال فيجا بمصدره مسند اليه فعل
كون تام واقول لا يخفى ان ما ذكره هو تقرير القلب ولعل من تقرير ... بالصواب ليس بصواب ... اي من رد القلب في الكلام
او على ان يريد بالصواب ما يقابل القلب قوله ومنه على الاصح ... ما قاله التفتازاني في مطوله واما قوله ... ولما ورد ما
يحمل عليه امة من الناس يسقون ووجد من دونهم امراتين تذودان ... مذهب الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف الى ان حذف المفعول
منه للقصد الى نفس الفعل وتنزيله منزلة اللازم اي يصدر منهم السقي ومنهما الذود واما ان المسقي والمذود ابل او غنم فخارج عن المقصود
بل يوهم خلافه اذ لو قيل يسقون ابلهم وتذودان غنمهما لتوهم ان الترحم عليهما ليس من جهة انهما على الذود والناس على السقي بل من جهة
ان مذودهما غنم ومسقيهم ابل الا ترى انك اذا قلت ما لك تمنع اخاك كنت منكرا للمنع لا من حيث هو بل من حيث هو منع الاخ وذهب صاحب
المفتاح الى انه لمجرد الاختصار والمراد يسقون مواشيهم وتذودان غنمهما وكذا سائر الافعال المذكورة في هذه الاية وهذا اقرب الى التحقيق
لان الترحم لم يكن من جهة صدور الذود منهما وصدور السقي من الناس بل من جهة ذودهما غنمهما وسقي الناس مواشيهم حتى لو كانتا تذودان
غير غنمهما وكان الناس يسقون غير مواشيهم مثلا لم يصح الترحم فليتامل فيه فانه اعتبر صاحب المفتاح بعد التامل في كلام الشيخين ويعقل عنهما

الجمهور فاستحقوا كلاهما انتهى وقال السيد في حاشيته وتحقيق الكلام ان الشيخين عندهم ان المفعول هو الابل والغنم مثلا واحدهما يقابل
الاخر وجعلا ما يضاف اليه احدهما خارجا عن المفعول غير ملحوظ معه بل هو باق على حالة واحدة مع تعدد تقدير المفعول فلو قدر في
الاية المفعول لادى الى فساد المعنى فانها لو كانتا تذودان ابلا لما على سبيل الفرض لكان الترحم باقيا على حاله وصاحب المفتاح نظر الى
ان المفعول هو الغنم المضافة اليهما والمواشي المضافة اليهم وكل واحد منهما يقابل الاخر فلو لم يقدر المفعول في الاية لفسد المعنى وهذا ادق
نظرا واصح معنى انتهى قوله قوله وقد يكون في اللفظ ما يستدعيه فيحصل الجزم بتقديره نحو اهذا الذي بعث الله رسولا في الشرح
فرض الكلام فيما اذا قصد اسناد الفعل الى فاعله وتعليقه بمفعول فاذا لم يذكر ... وجوب تقديره لان ... يقتضي ذلك القصد
سواء وجد في اللفظ ما يستدعيه نحو وكلا وعد الله الحسنى او لم يوجد نحو ما ودعك ربك وما قلى واقول لقصد اسناد الفعل الى
الفاعل وتعليقه بمفعول مع حذف المفعول ... بالمتكلم فيبعث السامع فان كان في اللفظ ما يستدعي ذلك المفعول جزم السامع به والا
لم يجزم قوله وما شيء حسبت مثل جهلي بيت صدره وجب ... وقد تقدم في الاشياء التي تحتاج الى الرابط قوله
بيان كان المقدر ويجب ان يقدر المفسر نحو زيدا رايته مقدما عليه وجوز البيانيون تقديره مؤخرا عنه وقالوا الا انه
يفيد الاختصاص ... ليس كما توهموا انما يرتكب ذلك عند تعذر الاصل وعند وجوب امتثال امر معنوي لذلك في الشرح بل ليس
الامر كما توهم فانهم لا يقدرونه مؤخرا ليفيد الاختصاص الا عند وجود المقتضي لذلك وقد وافقهم على ذلك حيث قال انما
يرتكب وذلك عند تعذر الاصل وعند اقتضاء امر معنوي لذلك فما وجه اعتراضه عليهم واقول وجهه ان كلامهم يقتضي جواز
تقديره مؤخرا عند عدم ما يقتضي تاخيره وعنده هو يجب تقديمه ما قال التفتازاني في مطوله واما نحو زيدا عرفته فتاكيد ان قدر
الفعل المحذوف قبل المنصوب بل بعده نحو زيدا عرفته فتخصيص لان التقديم على المحذوف كالتقديم على المذكور فنحو زيدا عرفته
يحتمل التخصيص ومجرد التاكيد لكن اذا قامت قرينة وعلى ان الفعل مقدر بعد المنصوب فهو ابلغ في الاختصاص من قولنا زيدا عرفت
لما فيه من التكرير المفيد للتاكيد قوله وكما قدمنا في الدرر بعد وقد ذلك في اخر الباب الثالث قوله واذا قلت كان تخلفك زيد جاز
الوجهان ولو قدرته فعلا لان الخبر كان مقدما مع كونه فعلا على الصحيح اذ لا يلتبس الجملة الاسمية بالفعلية في الشرح ويقابل ان يقول الا
لباس حاصل بالنظر الى ما دخل عليه الناسخ وذلك لانه مع تاخر زيد يحتمل ان يكون هو مع رافعه وهو يقوم جملة فعلية خبرا عن
مبهم ان دخلت عليه فاستتر فيها ويحتمل ان يكون مبتدا خبرا عنه بالفعلية المتقدمة عليه وهو يقوم وليس فيه ميزان الشان و
الفرق بين الجملتين قبل دخول الناسخ عليهما ثابت ودخوله لا يعتبر لكونهما مختلفين باعتبار تقوي الحكم وعدمه فيجوز التقديم ويرفع
الالباس بعد دخول الناسخ ايضا مع ان ابن عصفور صحح منع التقديم في نحو كان زيد يقوم قال لان الذي استقر في باب كان انه
اذا حذفتها عاد اسمها وخبرها الى المبتدا والخبر ولو اسقطتها في كان يقوم زيد لرجعا الى ذلك واقول احتمال كون اسم كان ضمير الشان
احتمال بعيد لا يعول عليه ولو سلم فقد ذكر المص في الباب الرابع الى الموصول التي يعود الضمير فيها على ما تاخر لفظا ورتبة امرا لا ينبغي الحمل على
ضمير الشان اذا امكن غيره قوله لا نترى شيئا كانت تقول باسم اللات والعزى اي تقول باسم اللات وباسم العزى كذا في الكشاف قوله ذكرها
بانها اول سورة نزلت فكان تقديم الامر فيها بالقراءة اهم قال السيد في حاشية المطول واجاب السكاكي بتقديرها متعلقة باقرا الثاني
في المطول ومعنى الاول اوجد القراءة من غير اعتبار تعديته الى مقروء كما يقال فلان يعطي اي يوجد الاعطاء من غير اعتبار تعلقه
بالمعطى كذا في المفتاح وهو مبني على ان تعلق باسم ربك باقرا الثاني تعلق بالمفعولية ودخول الباء للدلالة على التكرير والدوام
كقولك للناس اخذت الخطام واخذت بالخطام والاحسن ان اقرا الاول والثاني كلاهما منزلان منزلة اللازم اي افعل القراءة واوجدها
او المفعول محذوف وتقديرها اي اقرا القرآن وفي الباء للاستعانة او الملابسة اي مستعينا باسم ربك او متبركا ومبتديا ولا يبعد على المذهب

الصحيح وهو كون التسمية من اول السورة ان يجعل باسم ربك متعلقا باقرا الثاني ويكون متعلق الاول قوله بسم الله انتهى **قوله** واعترضه بعض
العصريين هو الشيخ شهاب الدين الحلبي المشهور بالسمين وعبارته في هذا نظر لانه على هذا القول ان يكون اقرا الثاني توكيدا للاول
فيكون قد فصل بين المؤكد والمؤكد به وبين ما اكده مع الفصل بكلام طويل **قوله** ثم هذا الاشكال يعني لزوم الفصل بين المؤكد والتاكيد
لا يرد على هذا المعترض على قوله ان الباء متعلقة باقرا الاول فانه اثبت ذلك في اعرابه ولم يعترض عليه وانما كان لا يرد لان تقييد اقرا
الثاني بهذا الفاصل بينه وبين الاول اذا منع من كونه توكيدا فكذا تقييد اقرا الاول يمنع من كون اقرا الثاني له توكيدا واما ما وقع في
كثير من النسخ ورواية مصححا عليه في هامش نسخة المصنف لكن بغير خطه وهو لان تقييد الثاني اذا منع كونه توكيدا فكذا تقييد الاول
فليس بظاهر قوله ولو سلم يعني لو سلم ان هذا الاشكال ليس بلازم **قوله** تنبيه ذكروا انه اذا اعترض شرط على اخر نحو ان اكلت ان
شربت فانت طالق فان الجواب المذكور للسابق منهما وجواب الثاني محذوف مدلول عليه بالشرط الاول وجوابه قال الرضي اعلم ان الشرط
اذا دخل على شرط فان قصدت كون الشرط الثاني مع جزائه جزاء للاول فلا بد من الفاء في الاداة الثانية تقول ان دخلت فان
سلمت فلك كذا وان سألتني فان اعطيتك فاصل كذا فان الاعطاء بعد السؤال وان قصدت الغاء ادات الشرط الثاني لتخللها بين اجزاء
الكلام الذي هو جزاؤها معنى اعني الشرط الاول مع الجزاء الاخير فلا يكون في اداة الشرط الثاني فهو بمنزلة والله اذا نحن لا نثبت فتاتي
الشرطين لفظا او لما معنى ومثله ان تثبت ان تذنب ترحم اي ان يذنب فان تثبت ترحم وكذا ان كان اكثر من شرطين نحو ان سالتني ان
اعطيتني ان دخلت الدار اعطتك اي ان دخلت الدار فان لقيتني اعطتك فتقول لك فان سالتني مع الجزاء جواب فان لقيتني وقولك
فان لقيتني مع جزائه جواب ان دخلت وعلى هذا فقس ان كان اكثر وقال ابن عصفور اجتماع الشرطين فصاعدا بمنزلة اجتماع
الشرط والقسم في انك تبني الجواب على المتقدم ويجعل جواب الذي يليه محذوفا لدلالة الشرط المتقدم وجوابه عليه ولا بد في
ذلك من ان يكون فعل الشرط الذي لم تجز ماضيا لانه محذوف الجواب فقولك ان اجبتني ان دعوتك احسنت اليه فيكون احسنت جواب
من جواب ان يغني عنه من جواب التقدير ان اجبتني احسنت اليه ان دعوتك فقولك ان اجبتني احسنت اليه فاذا وقع منه الدعاء الا
لشخص ما اجابه ذلك الشخص بعد دعائه اياه وجب عليه الاحسان بر لانه جواب الشرط في التقدير بعد الشرط وعلى هذا الذي ذكره
يجري الشخص وان كررت فاذا قال الرجل ان اعطيتك ان وعدتك ان سالتني فعبدي حر فليس يعتق العبد الا ان يبدأ فاجرا
الشرط فيكون مبتدا فعله ويكون اول الشرط اخر فعله فان سالته ثم وعده ثم اعطاه لزمه العتق وان نقصت الشروط على غير هذا
الترتيب لم يلزمه العتق وذلك انه قد تقدم على الجواب **قوله** ولهذا قال محققوا الفقهاء ان المثال المذكور انها لا تطلق حتى يتقدم الوجه ويوجد
المقدم وذلك لان التقدير ان شربت فان اكلت فانت طالق وفي الشرح يعني هؤلاء المحققين طائفة الشافعية لان الحكم في مذهبهم ما ذكروا وفي تاريخ
قاضي القضاة ابن خلكان ما معناه دخل على ابن الحاجب لاداء شهادة فسأله عن مسئلة من قول الفقهاء فيما اذا قال ان شربت ان اكلت فانت طالق انها لا تطلق حتى
يأكل ثم تشرب فاجاب بجواب مختصر ثم ذهب ولم يسأل الى الجواب حتى كتبه وقد ظفرت من مدة طويلة بهذا الجواب وحاصله على ما احفظه لان انه
قد وجد في هذه الصورة شرطان وليس فيها ما يصلح للجواب الا شيء واحد فاما ان يجعل جوابا لهما وهذا لا سبيل اليه لما يلزم من الاتيان بما لا دخل له في
الكلام وترك ما له فيه دخل وهو عبث واما ان يجعل جوابا للثاني دون الاول وهذا لا سبيل اليه لانه يلزم منه ان يكون الثاني وجوابه جوابا
للاول فيجب الاتيان بالفاء الرابطة ولما فقدت تعين القسم الرابع وهو ان يكون جوابا للاول دون الثاني ويكون الاول وجوابه دليل جواب الثاني
فالاصل اذا كلت فان شربت فانت طالق وهو لو قال هذا الكلام لم يطلق حتى يأكل ثم تشرب فكذلك ما هو في معناه هذا ما تحصل الان الى وقت
عليه من الجواب وانما قصد الشيخ ابن الحاجب بهذا توجيه مذهب الشافعي في المسئلة والامام الحنفي ان مذهبه وهو مذهب مالك انها تطلق
سواء اتت بالشرطين مرتين كما هما في اللفظ او عكس الترتيب وبعض المالكية يوجه ذلك بانه على حذف واو العطف كما في قول الشاعر كيف اصبحت

يعني

كيف امسيت مما يغرس الود في فؤاد كريم قلت وما ارى وجه اشتراط اهل المذهبين فعلها لمجموع الامرين في وقوع الطلاق مع انه يمكن
ان يكون الاول محذوفا وقامه لولا علمه بجواب الثاني اي ان اكلت فانت طالق ان شربت فانت طالق وغاية ما في هذا حذف الجواب لقرينة
ولا بعد في تقديرهم بل هو اسهل من تقديرهم لما فيه من الحذف والفصل بين الشرط الاول وجوابه بالشرط الثاني واقول وجه اشتراطهم
لوقوع الطلاق بمجموع الامرين انهم لو لم يشترطوا ذلك فاما ان اوقعوا الطلاق باحدهما كان بناء على امكان كون جواب الاول محذوفا
وقامه لولا علمه لجواب الثاني لزم وقوع الطلاق بالاحتمال وهو خلاف قاعدة الشرع وان اوقعوه بالثاني فقط لزم الغاء
الاول وعدم الغاء ولو من وجه اولى من الالغاء بالكلية ثم ما ذكر المصنف انه مذهب المحققين هو مذهب ابي حنيفة ايضا واصحابه وهو انها
لا تطلق حتى تقدم الوجه ويوجد المقدم الا اذا نوى ابقاء الترتيب فتصح نيته وعن ابي يوسف ان ذلك اذا لم يكن الترتيب معتادا نحو ان
كلمتك ان دخلت فعبدي حر وان شربت ان اكلت فانت طالق لان الكلام في العرف بعد الدخول والشرب بعد الاكل **قوله** ان
تستغيثوا بنا الاه بيعه وابتم اولم مبني للمفعول من الذعر بضم الذال المعجمة وسكون العين المهملة وهو الخوف المعاقل جمع معقل بفتح الميم
وكسر القاف وهو الملجا **قوله** وان عزت سيدها قاله يقال والت نفسي لعطلبت النجاة وها انا ومنه يقال للعاثر لعا لك وهو
دعا له بان ينتعش اي يقع ولذلك كان تقدير الاخفش مربي زيد قائما امر برقائما اولى من تقدير بصاني
البصريين حاصل اذا كان قائما لانه تقدير اشياء وتقدير واحد نريد سيقدر اذا كان في المستقبل واذا كان في الماضي والجملة هي حاصل
والمستتر واذا اراد وكان والمستتر فيها ومقتضى كلام الرضي انه يقدر دون اذا كان في الجميع قال المبرد على مذهب الاخفش حذف
المصدر مع بقاء معموله ولم يرد ذلك عندهم ممتنع اذ هو يتقدير ان الموصول مع الفعل والموصول لا يحذف الا ان يقال اذا قامت قرينة
قوية دالة عليه فلا باس بحذفه كما قال سيبويه في باب المفعول معه ان تقديره ما لك وزيدا ما لك وملابستك زيدا هذا و
القرينة الدالة على تعيين الجزء الذي هو حاصل عند البصريين وهو الاخبار عن المضرب بكونه مقيدا بالشاء لانه لا يمكن تقييده بقيد
الا بعد حصوله واللفظ الساد مسد الخبر هو الحال فقد حصل شرط وجوب الحذف واصله عندهم ضربي زيدا حاصل اذا قائما وليس
اذا الا لمستقبل هنا بل هو للاستمرار كما في نحو قوله ثم واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض وقوله واذا ما غضبوا هم يغفرون ومثله كثير
حذف حاصل كما يحذف متعلقات الظروف العامة نحو زيد عندك والركض في الميدان فبقي اذا كان قائما ثم اذا امع شرطه العامل
في الحال واتم الحال مقام الظرف لان في الحال معنى الظرفية اذ معنى جانبي زيد راكبا اي في وقت الركوب فالحال التام مقام الظرف القائم
مقام الخبر فان قيل لم لا يكون كان المقدرة ناقصة وقائما خبرها قيل لان مثل هذا المنصوب الذي يجيء بعد المصدر المضبوط بالضوابط
المذكورة لا يكون الا نكرة لانه لم يسمع مع كثرته الا كذا فلو كان لجاز تعريفه هذا ما قيل وفيه تكلف فكثيرة مع حذف مع الجملة
المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان من العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة وذلك لان معنى قولهم حاصل اذا
كان قائما الملازمة في معنى الناقصة من قيام الحال مقام الظرف فلا نظير له والذي اوقعهم في هذا واوقع غيرهم فيما ذهبوا اليه التزامهم
اتحاد العامل في الحال وصاحبها بلا دليل وهو عليه لا من ورد الجاء بهم اليه والحق انه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب اليه المالكي
فنقول ضربي زيدا حاصل قائما فالعامل في الحال حاصل وفي صاحبها ضربي وهو الباء او زيدا فيقول حذف فنا كان اذا حاصل العامل
في الحال لكونه عاملا لاسما لجميع الافعال كما حذفناه في زيد عندك او في الدار لمشابهة الحال للظرف والحذف في كليهما واجب
لقيام الحال والظرف مقام العامل كما تقدم بيانه انتهى **قوله** لانه قدر مضافا لا يحتاج معه الى تقدير شيء اخر يتعلق به الظرف
الواقع خبرا لانه قدره عائدا على الاخفش فان قلت كيف قال انه قدر مضافا وهو قد قدر بعد لا وانما هو مضاف ومضاف اليه قلت
الاخفش يقول التقدير بعد ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فانفصل الضمير وقع في الشرح اما كون ما قدره

الاخفش لا يحتاج معه الى تقدير شيء اذ يصح معه الاخبار وذلك لان فرسخان ليس نفس البعد في المعنى فلا يصح حمله عليه فيحتاج الى تقدير
مضاف اي يصح معه الاخبار اي مسافة بعدك مني فرسخان واقول البعد مصدر اريد به هنا محله فصح الاخبار عنه بفرسخين و
تعلق مني به لان الظرف يكفيه رائحة الفعل قوله والاولى تقدير الخبر فعلى في الشرح تقدير حب العبادة ادخل في ذمهم والتشنيع عليهم
فينبغي ان يكون هو المقدر ويدل عليه قوله ثم يكفرهم ولا يلبس المنعي عليهم مرجحا للعلم دون عبادة لهم قوله ولا يتاتى ذلك في
المثال السابق يعني به زيد ضمع بعمرو وجيلا او بخالد سوا وبكر قوله فان قلت لو صح ما ذكر في الاية والمثال السابق يريد بالمثال السا
بق هنا زيد في الدار وعمرو قوله ولكن يشهد للجواز قوله ولست مقرا اه انما قال يشهد لان الذي فيه الكلام هو الخبر والا كرمان في
البيت صفة لا خبر والثاني كقوله اذا قاما تضوع ريح البيت الثاني استدعاء الكلام تقدير موصوف وصفة
والجمع كما مثالا الام الحويرث وام الرباب المذكورتين في قوله قبله كذا بك من ام الحويرث قبلها وجارتها ام الرباب بمأسل و
التضوع انتشار الرائحة الطيبة في سوق القرنفل والقرنفل ثمرة شجرة تشبه الياسمين الهند افضل الافاويه الحارة واذكاها وفيه ذكر
ويسمى الذكر منه ... ويسمى الانثى ... وكلاهما لطيف مصف للدماغ والقلب مقو لهما نافع للخفقان والبصر والغشاوة
والنكهة مضوغ وطعام مقرنفل ومقرنفل مطيب به انتهى والداب العادة ومأسل بفتح السين جبل بعينه وبكسرها ما بعينه والرواية
بفتح السين قوله والثالث كقوله ثم واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا الثالث استدعاء الكلام تقدير جار ومجرور
مضمر عائد على ما يحتاج الى الرابط وقد تقدم الكلام على هذا في الباب الرابع في الاشياء التي تحتاج الى الرابط ينبغي ان يكون المحذوف
من لفظ المذكور قوله مهما امكن هكذا وقع في بعض النسخ ويقع في بعضها ما امكن وحسن قوله فلا يقال يعجبني زيد اضرب اخاه بتقدير
فيه اهين ... في الشرح ويقع في حواشي التسهيل للمصنف ان لو قال لو قدرت العامل في زيد بدلا من قولك يقدر اضرب اخاه لفظا من ت
لم يكن هذا بعيدا ويكون ذلك الضرب كناية عن الاهانة والضرب المذكور كناية عن الضرب الحقيقي وهل المخالف لما تقدم في
المغني من اشتراط الدليل اللفظي ان يكون طبق المحذوف يعني بحسب معناه كما مر وفي قوله والضرب المذكور كناية عن الضرب الحقيقي نظر
قوله اذا قدر وكونه منصوبا قيد به لانه اذا قدر مرفوعا يكون مسندا ودونه جزء فلا يكون مما هو بصدده قوله وفيه معنى يعني في الشرط
الثالث من شروط الحذف الثمانية قوله واضرب عنا بالسيوف القوانسا هذا عجز بيت لعباس بن مرداس السلمي صدره اكر واحمي
للحقيقة منهم والكر الرجوع والحماية المنع والحقيقة ما يجب على الرجل ان يحميه والقوانس جمع قونس على وزن كوكب وهو على
البيضة من الحديد وعظم ناتئ بين اذني الفرس وقبل هذا البيت ولم ار مثل الحي صبحا ولا مثلنا يوم التقينا فوارسا والمراد بالحي
اعداؤه والمصبح بفتح البا الذي يؤتى في الصبح للغارة قوله والله لن يصلوا اه تقدم الكلام عليه في لن قوله وقال الفارسي و
ما تبعوه واللائي لم يحضن التقدير فعدتهن ثلثة اشهر وهذا الاحسن وان كان ممكنا الا انه لو صرح به لاقتضت الفصاحة ان يقال
كذلك ولا نعاد الجملة الثانية هذه الجميعه تقع في بعض النسخ مصححا عليه لكنه يعترض اذا دار الامر بين المحذوف مسندا او كونه خبرا فانما
اولى قوله قالوا الوسطى الاولى كون المحذوف المبتدا في الشرح هنا سؤال وهو كيف جاز في كلام واحد ان يقدر المسند تارة والمسند
اليه اخرى على وجوه مختلفة والجواب ان ذلك جاء باعتبار تعارض القرائن وباعتبار كل قرينة يتعين محذوف قوله ومثال
المسئلة فصبر جميل اي شاني صبر جميل او فصبر جميل امثل من غيره وفي المطول ترجح حذف المبتدا بانه اكثر فالحمل عليه اولى وبان سوق
الكلام للمدح بحصول الصبر ولا اخبار بان الصبر الجميل اجمل لا يدل على حصوله وبانه في الاصل من المصادر المنصوبة اي صبرت صبرا جميلا والعدول
على حذف المبتدا موافق له دون حذف الخبر وبان قيام الصبر قرينة حالية على حذف المبتدا وليس على خصوص حذف الخبر اعني اجمل
قرينة لفظية ولا حالية وفي هذا نظر لان وجود القرينة ههنا هو انه اذا اصاب الانسان مكروه فكثيرا ما يقول الصبر حتى صار

هذا المقام مما يفهم منه هذا المعنى بسهولة ويرجح حذف المبتدا ايضا بقراءة من قرا فصبرا جميلا بالنصب فان معناه اصبر صبرا جميلا
وبان الاصل في المبتدا التعريف فحمل الكلام عليه على وجه يكون المبتدا فيه معرفة اولى وان كانت النكرة موصوفة وبان المعهود من قولنا
صبر جميل اجمل انه اجمل من صبر غير جميل وليس المعنى على هذا بل على انه اجمل من الجزع وبث الشكوى قوله وفسل طاعة معروفة في
في قوله تعالى قل لا تقسموا طاعة معروفة قوله الايمان بالكسر وهو بكسر الهمزة بمعنى التصديق قوله اشك يكم من هذه الايمان
هو بفتح الهمزة جمع يمين قوله اذا دار الامر بين كون المحذوف فعلا والباقي فاعلا او كونه مبتدا والباقي خبرا قوله وقراءة ابن
كثير وكذلك يوحي اليك والى الذين من قبلك هكذا غالب النسخ والتلاوة كذلك يوحي اليك بدون واو قوله ليبك
يزيد ضارع لخصومة هذا صدر بيت عجزه ومختبط مما تطيح الطوائح وهو من ابيات كتاب سيبويه يروى للحارث بن ضرار
النهشلي وفي المطول انه لضرار بن نهشل في مرثية يزيد بن نهشل والضارع الذليل والخصومة متعلق بضارع وان لم يعتمد
على شيء لان الجار والمجرور يكفيه رائحة الفعل اي يبكيه من يذل لاجل الخصومة لانه كان ملجأ وظهيرا للاذلال والضعفاء
او تتعلقه بيبكي المقدر ليس بقوي من جهة المعنى والمختبط الذي ياتيك للمعروف من غير وسيلة وتطيح من الاطاحة وهي الاذهاب
والاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير قياس فان قياسه مطاوح لكن جمع على حذف الزائد كلواقح جمع ملقحة فقال لو حج
الطوائح وطاحه الطوائح ولا يقال المطوحات ولا المطيحات ومما تتعلق بمختبط وما مصدرية اي يسال من اجل اذهاب الوقائع
ماله او بيبكي اي المقدر اي يبكي لاجل اهلاك المنايا يزيد وتطيح على الفعل بين ماضيين عدل عنه لعله استحضار الصورة ذلك
الامر الهائل وفي الشرح قال بعض الشارحين يحتمل ان لا يكون البيت من الحذف بالكلية وبان يكون يزيد منادى اي ليبك يا يزيد
لفقدك ويكون ضارع هو الفاعل ان كانت الرواية بفتح يا ليبك والنائب عن الفاعل ان كانت بضمها والمعروف مع بناء ليبك
للفاعل نصب يزيد على انه مفعول فيكون ذلك مرجحا لانه في رواية الرفع نائب عن الفاعل لا منادى قوله ولا تقدر هذه
المرفوعات مبتدا محذوف الخبر فيها في الشرح في العبارة قلب فان المرفوعات اخبار حذفت مبتداتها لا مبتدا حذف اخبارها
واقول انما يكون في هذه العبارة قلب لو كان المقصود منها نفي كون هذه المرفوعات مبتداء والبولي اخبارها وليس كذلك وانما
المقصود منها نفي وجه آخر محتمل فيها وهو كون هذه المرفوعات مبتدا محذوف اخبارها وقد نقله ابو البقاء في الاية الاولى فقال و
قيل التقدير لهم رجال قوله فالثاني كقوله ولئن سالتهم ليقولن الله فلا يقدر ليقولن الله خلقهم بل خلقهم الله لمجي ذلك
في مثل هذا الموضع وهو ولئن سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم فالالتفات الى ذلك المثل
وجمهور النحاة على ان المحذوف فعل والمذكور فاعل لان السؤال عن الفاعل ولان القرينة فعلية فتقدير الفعل اولى وفيه نظر
لانه ان اريد ان السؤال عن الفاعل الاصطلاحي فممنوع بل لا معنى له وان اريد ان السؤال عن فاعل الفعل وصدوره عنه فتقديره مبتدا
كقولنا الله خلقها يؤدي هذا المعنى وكذا القرينة انما تدل على ان تقدير الفعل اولى من اسم الفاعل وهو حاصل في قولنا الله خلقها
للجمهور ان السؤال جملة اسمية لا فعلية ومن ثم قيل الاولى انه مبتدا والخبر جملة فعلية ليطابق السؤال ولان السؤال انما هو عن
الفاعل لا عن الفعل وتقديم المسؤول عنه اهم والجواب ان حمل الكلام على جملة اولى من حمله على جملتين لما فيه من الزيادة وان الواقع
عند عدم الحذف جملة فعلية كقوله ولئن سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم وقال السيد فيما كتبه
ان تلك الزيادة تشتمل على تكرير الاسناد وتقويته وعلى مطابقة الجواب للسؤال في كون كل منهما جملة اسمية جزؤها جملة فعلية والتطابق بينهما
اهم عندهم لما مر جوابه بيانه اذا اصغيت فالحمل على الجملتين اولى واما قوله ان الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية فصحيح
لكن الكلام في الجهة الباعثة على ترك المطابقة المهمة والحق في الجواب ان يقال السؤال جملة اسمية صورة فعلية حقيقة بيان ذلك ان قولك

من قام امله انلم زيد ام عمرو ام خالد الى غير ذلك لا ازيد قام ام عمرو ام خالد وذلك لان الاستفهام بالفعل اولى لكونه متغيرا فيقع فيه الابهام
ولما اريد الاختصار وضع كلمة من موضع الاجمال على تلك الذوات المفصلة هناك ومتضمنة لمعنى الاستفهام ولهذا التضمن وجب تقديمها
على الفعل فصارت الفعلية اسمية في الصورة لفرض تقديم ما يدل على الذات وفي الحقيقة هي فعلية فنبه بايراد الجواب جملة
فعلية على اصل السوال فالمطابقة حاصلة حقيقة ولم يترك ذلك التنبيه الا اذا منع منه مانع كما في قوله تعم قل من ينجيكم من ظلمات البر و
البحر تدعونه تضرعا وخفية لئن انجيتنا من هذه لنكونن من الشاكرين قل الله ينجيكم فان قصد الاختصاص هنا اوجب تقديم المسند
اليه واما قوله تعم قل من يحيي العظام وهي رميم قل يحييها وقوله من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم فقد ورد على
الاصل اذ لا مانع فيها قوله وفي مواضع ابنه هذا هو الثالث وقد ذكره في ضمن الثاني معطوفا على في مشبه اذا دار الامر بين
قوله المحذوف اولا وثانيا اولى قوله سوى الفاليات اذا فلينني هذا عجز بيت لعمرو بن معدي كرب صدره تراه كالثغام يعل
مسكا والضمير المنصوب في تراه للشيب والثغام بمثلثة مفتوحة وغين معجمة نبت يكون في الجبال يبيض اذا يبس شبه به الشيب والواحدة ثغامة
وهي يعل مسكا يجعل فيه المسك مرة بعد اخرى من العلل وهو الشرب الثاني يقال عله يعله بالضم ويعله بالكسر اذا سقاه السقية الثانية
والفاليات بالفاء جمع فالية من فليته راسه من القمل ويقال ايضا فليت الشعر اذا تدبرته واستخرجت معانيه وغريبه قوله ولكن في
التسهيل ان المحذوف الاولى وانه مذهب سيبويه في الشرح نص ما في التسهيل في باب المضمر الفصل المقصود نون الوقاية وهي الباقية
في فليني لا الاولى وفاقا لسيبويه قلت بل نص على هذا حذف الفاعل وهو خلاف مذهب سيبويه واصحابه قوله نحو نارا تلظى ولقد
كنتم تمنون الموت فاما نارا تلظى فلانه لو لم يكن مضارعا لوجب ان يقال تلظت لاسناده الى ضمير المونث واما تمنون فلانه لو لم يكن مضارعا لم يجمع
نون علامة الرفع قوله الرابعة نحو مقول ومبيع المحذوف منهما واو مفعول والباقي عين الكلمة لان واو مفعول زيدت لمعنى
ولان الساكنين اذا التقيا في كلمة واحدة الاول منهما وفي الشرح وهذه المسئلة والتي بعدها وهي الخامسة ليستا من الاعراب في شيء فايرادهما
غير مناسب واقول ان اراد ان ايرادهما على سبيل الاصالة فمسلم لكن لا نم انه اوردهما كذلك وانما اوردهما على سبيل الاستطراد قوله يا زيد
زيد اليعملات هذا بعض بيت من مشطور الرجز تمامه الذبل وبعده تطاول الليل عليك فانزل واليعملات جمع يعملة بفتح المثناة
التحتية في اوله والميم الناقة النجيبة المطبوعة على العمل ومذكرها يعمل ولا يوصف بهما انما هما اسمان والذبل بضم المعجمة وتشديد
الموحدة جمع ذابل وهي الضامر قوله وبين ذراعي وجبهة الاسد الواو الاولى من الم العطف وما بعدها عجز بيت للفرزدق
صدره يا من راى عارضا اسر به والمنادى محذوف اي يا قوم ومن استفهامية والعارض السحاب الذي يعترض في الافق واسر مضارع
مبني للمفعول وذراعا الاسد كوكبان معروفان من منازل القمر وجبهة الاسد اربعة انجم من منازل القمر ايضا قوله خلافا للمبرد فانه
ذهب الى ان المحذوف من الاول لا من الثاني فرارا من التقديم والتاخير ومن الفصل بين المضاف والمضاف اليه قوله ولكن مذهبه
في نحو يا زيد زيد اليعملات ان المحذوف من الثاني مقتضى كلام الرضي انه لا خلاف فيه عند سيبويه فانه قال واما نصب الاول فقال سيبويه
ان الثاني مقحم بين المضاف والمضاف اليه وهو تاكيد لفظي للاول وقد مر في توابع المنادى المبني ان التاكيد اللفظي حكمه في الاغلب
حكم الاول وحركته حركة اعرابية كانت او بنائية فكما ان الاول محذوف التنوين للاضافة فكذا الثاني مع انه ليس بمضاف وشبهه
سيبويه باللام المقحمة بين المضاف والمضاف اليه في لا اباك لتاكيد اللام المقدرة وانما جيء بتاكيد المضاف لفظا بينه وبين المضاف
المضاف اليه لا بعد المضاف اليه لئلا يستكره بقاء الثاني بلا مضاف اليه ولا تنوين معوض عنه ولا بناء على الضم وجاز الفصل به بينهما في
السعة مع انه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه الا في الضرورة وبذلك الظرف خاصة في الاغلب لانه لما كرر الاول بلفظه وحركته بلا
تغيير صار كان الثاني هو الاول وكانه لا فصل هناك انتهى قوله خليلي هل طب تقدم الكلام عليه في الرابع في اقسام العطف قوله

ومن

ومن الثاني اي ولا يرد نقض ان الحذف من الثاني في قوله تعم قل لئن اجتمعت الانس والجن الاية قوله من الثاني معطوف على قوله من الاول فقلنا
بذلك في نحو ان اكلت ان شربت فانت طالق في الشرح هذا الكلام ظاهر في انه جعلنا الجواب للشرط الاول في هذا المثال لاجل الحمل على ما
يثبت فيه الموجب لكن للتمنع عدم تحققه في هذا المثال وليس كذلك فان المقتضي لجعل الجواب للشرط الاول لا للثاني قائم متحقق و
هو عدم الفاء الداخلة على الشرط وليس كذلك الثاني اذ لو كان الجواب له وهو وجوابه جوابا للاول لوجب اقترانه بالفاء ولا مانع
كونه مع الجواب المتاخر جوابا واقول مراد المص انا قلنا بان الجواب المذكور للشرط الاول في هذا المثال كما قلنا بان الجواب في الاية
للاول وهو القسم وان كان موجب ذلك فيهما مختلفا ولولا رجال مؤمنون ثم قال لو تزيلوا سوق هذه الاية يقتضي ان المذكور
فيها جواب لولا ولولا مع جوابها دليل على جواب لو وفي الكشاف غير هذا وعبارته والمعنى انه كان بمكة قوم من المسلمين مختلطون
بالمشركين غير متميزين عنهم ولا معروفي الاماكن فقيل ولولا كراهة ان يهلكوا اناسا مؤمنين بين ظهراني المشركين وانتم غير عارفين
بهم فيصيبكم باهلاكهم مكروه ومشقة لما كف ايديكم عنهم وحذف جواب لولا لدلالة الكلام عليه ويجوز ان يكون لو تزيلوا
كالتكرير لولا رجال مؤمنون لمرجعهما الى معنى واحد ويكون لعذبنا هو الجواب انتهى وانما قال انه مرجع لو ولولا هنا الى معنى واحد
لان لو هنا دخلت على عدم في المعنى اذ التزيل معناه المفارقة قوله فاني وقيار بها لغريب هذا عجز بيت صدره فمن يك امسى
بالمدينة رحله وقد تقدم الكلام عليه في الباب الرابع في اقسام العطف قوله واما قال رب ارجعون فلانه [illegible] فلزم جمع
[illegible] المبتدا والخبر لا يجب لهما من التطابق ما يجب لهما من المثنى الاول المغاير للمبتدا ومغاير الخبر والثاني للمبتدا والخبر
واراد بغير المبتدا والخبر ما في نحو رب ارجعون فاندفع ما في الشرح هذا مشكل فان التطابق ليس مخصوصا بالمبتدا
والخبر بل يجري في الصفة والموصوف والحال ونحوهما نحو جاء الرجلان الفاضلان ذهب الزيدان راكبين واقبل الله
اكرمهما قوله وجاء ربك اي امره او عذابه فان العقل يدل على امتناع المجيء على الله ويدل على تعيين المحذوف
بانه الامر او العذاب اي احدهما قوله فاما ذهب الله بنورهم فالباء للتعدية اي اذهب الله نورهم فالباء للتعدية اي اذهب
الله نورهم تقدم الكلام على هذه الباء المفردة قوله لان الطلب لا يتعلق الا بالافعال لو قال كما قال صاحب الايضاح البياني لان الحكم
الشرعي انما يتعلق بالافعال دون الاجرام لكان اولى ليتناول المباح وهذا الذي قاله عند فخر الاسلام البزدوي وشمس الائمة
السرخسي وصاحب الميزان من علماء الحنفية ومن تابعهم فان هولاء لا ذهبوا الى ان التحريم والتحليل المضافين الى الاعيان نحو حرمت
عليكم امهاتكم حرمت عليكم الميتة احلت لكم بهيمة الانعام وقوله حرمت عليكم الخمر لعينها احلت لنا ميتتان مضافان الى انها بطريق
الحقيقة كالتحليل والتحريم المضافين الى الفعل فيوصف المحل اولا بالحرمة ثم تثبت حرمة الفعل بناء عليه فيثبت التحريم عاما ومعنى
اتصاف العين بالحرمة خروجها عن ان يكون محلا للفعل شرعا كما ان وصف الفعل بالحرمة خروجه عن الاعتبار شرعا فاذا امكن
العمل بحقيقته فلا معنى للاضمار لانه ضروري لا يصار اليه عند تعذر العمل بظاهر اللفظ قوله ومنه فذلكن الذي لمتنني فيه فان
العقل دل على ان في قوله فيه مضافا محذوفا اذ لا معنى للوم الانسان على ذات شخص بل انما يلام على فعل كسبه واما تعيين المحذوف
فانه يحتمل ان يقدر في حبه لقوله تعم قد شغفها حبا وفي مراودته لقوله تعم تراود فتاها عن نفسه وفي شانه اي الحب والمراودة و
العادة دلت على الثاني لان الحب المفرط لا يلام صاحبه في العادة لقهره وغلبته عليه فلا يقدر في حبه ولا في شانه لكونه شاملا
له فيتعين ان يقدر في مراودته نظرا الى العادة كذا في المطول قوله واسال القرية واهل العير مكنا الاية من مجاز الحذف ومن
انكر وقوع المجاز في القران قال القرية مجمع الناس من قريت الماء في الحوض [illegible] قال ابن الحاجب في منتهى السوال وهذا غلط
في المعنى والاشتقاق لان مجمع الناس غيرهم ولام قرية ياء ولام قرا والقران همزة وقيل المراد اسال القرية حقيقة فانها بحيث تجيب نبي الله

ثم الجواب فيها وهذا اضعف من القطع بانه ليس بمراد وان كان ممكنا فانما يقع عند التحدي واظهار المعجزات قوله الم تغتمض عيناك ليلة ارمدا
هذا صدر بيت عجزه وبت كما بات السليم مسهدا والسليم اللديغ كانهم تفاءلوا له بالسلامة والمسهد اسم مفعول من سهده بالسين المهملة
والهاء المشددة جعله قليل النوم قوله وعكس بنات الزمان عن الصدر هكذا يقع في بعض النسخ وفي بعضها وعكسه في بنات الزمان
عن الصدر المال والواحد قوله وفي الغايات اي وبكثر حذف المضاف اليه في الغايات والمحذوف ما هو اضيف هي
اليه لا نفسها وان كان قوله في الغايات معطوفا على يا المتكلم يوهم ذلك والغايات هي الظروف التي قطعت عن الاضافة وبنيت على
الضم وقد تقدم في الكلام على ما وجه تسميتها غايات قوله وجاء في غير من هو فلا خوف عليهم فيمن هم ولا هم يحزنون اي فلا خوف شئ
عليهم وسمع سلام عليكم فيحتمل ذلك اي سلام الله عليكم وامام الحق في الشرح لا وجه لتفريق الشارح بين الايتين حيث جزم في الاولى بتقدير
واحد وجعل الثانية محتملة للتخريج على امرين مع ان الاولى كذلك اذ يحتمل ان يقدر فلا الخوف عليهم واولى وجه الفرق ان تقدير
كلا الوجهين في سلام تقدير تعريف لتصحيح كونه مبتدا وفي فلا خوف احدهما تقدير تعريف والاخر تقدير تنكير ولا ضرورة تدعو الى
التعريف فلا حاجة الى زيادة اعتباره قوله فانه من تقوى القلوب اي فان تعظيمها من افعال ذوي تقوى القلوب هكذا
قدره الزمخشري وقال تحذف هذه المضافات ولا يستقيم المعنى الا بتقديرها لانه لا بد من راجع من الجزاء الى من ليرتبط به واعترض
ابو حيان بان ما قدره عار من راجع من الجزاء الى من الا ترى ان قوله فان تعظيمها من افعال ذوي تقوى القلوب ليس في شئ منه من ضمير يعود
الى من يربط جملة الجزاء بجملة الشرط الذي اداته من واصلاح ما قاله ان يكون التقدير فان تعظيمها منه فيكون الضمير في منه عائدا
على من يربط الجزاء بالشرط وهذا الذي قدره ابو حيان تقدير ابي البقاء واجاز عود الضمير فانها الى العظمة او الحرمة او الخصلة في
اعراب السفاقسي الظاهر ان اراد الزمخشري بالراجع من حيث المعنى وقد قدر مضافا ظاهرا هو من في المعنى وهو قوله ذوي ويكون
مبنيا على مذهب من يرى الربط بالمعنى انتهى وفي الشرح الذي يظهر لي ان في تقدير الزمخشري اشارة الى الراجع لا من الجهة التي ذكرها
السفاقسي بل من جهة ان المصدر من قوله فان تعظيمها مضاف الى المفعول ولا بد له من فاعل وان لم يلزم ذكره وليس الا ضميرا يعود الى
من والتقدير فان تعظيمه اياها فالربط على هذا بالضمير وهذا امر يجمع عليه وغايته انه حذف لفهم المعنى واضيف المصدر الى
المفعول فلزم الاتيان به متصلا ويظهر ايضا ان من الجارة يحتمل ان يكون للتعليل اي تعظيمها لاجل التقوى او لابتداء الغاية اي ان
تعظيمها ناشئ من تقوى القلوب وعليهما فلا يحتاج الى تقدير المضافين المذكورين فان قلت لم جمع القلوب وافرد الضمير قلت
حملا على معنى من ولفظها قوله وقال وقد جعلتني من حزيمة اصبعا هكذا وقع في غالب النسخ ووقع في نسخة الشارح وقال
رؤبة واعترض بان نسبة هذا الى رؤبة سهو فانه من اهل الرجز وهذا ليس برجز وينسبه في المفصل للاسود وهو عجز بيت صدره
فادرك ابقاء العرادة ظلعها بالبا الموحدة وما ابقيه الفرس من عدوه وهذا من عادة عتاق الخيل ان لا تعطي كل ما عندها
من العدو بل تبقى منه شيئا تظهره وقت الحاجة وقيل هو بالنون جمع نقي بالكسر وهو كل عظم ذي مخ اي ان الزجر الذي نشأ منه
عمر هالك ميتها ادرك عظامها التي فيها المخ والعرادة اسم فرس الشاعر وهي في الاصل اسم للجرادة والظلع بفتح المعجمة وسكون اللام
غمز في المشي وحزيمة بفتح الحاء المهملة وكسر الزا قبيلة من باهلة قوله ومن حجهم اسوا بالذي انزل الينا وانزل
اليكم هكذا وقع في النسخ والاية ليست كذلك فانها في العنكبوت وهي وقولوا امنا بالذي انزل الينا وانزل اليكم والهنا والهكم واحد ونحن له مسلمون
قوله ما الذي دابه احتياط لو الداب بفتح المهملة وسكون الهمزة وقد تفتح العادة والاحتياط الاخذ بما فيه الثقة والحزم الضبط
قوله وبعد الذي واللاتا هكذا يقع في اكثر النسخ وهو الصواب وفي بعضها وبعد الذي بامنا فهو عند الى
ضم الكلم ويرده ان اخذه مبتدا خبر الظرف ولا يكون كذلك الا اذا كان مضافا للذي وعدتك بضم العين المهملة من العيادة وهي زيارة

المريض

المريض والاحنه بكسر الهمزة وسكون الحاء المهملة الحقد ويجمع على احن بكسر الهمزة وفتح المهملة وفي البيت تغليب المؤنث على المذكر
اذ العوائد جمع عائدة لا عائد والمراد جمع من تقدم ذكره ومنه من [illegible] على ذلك انما هو بطريق التغليب ويحتمل ان يكون على
حذف عائد وهو معطوف اي كيد العوائد والعائد فلا تغليب واول الوجه هو الثاني لان المص ذكر في السادس عشر من الباب الثالث
ان تغليب المؤنث على المذكر في مسئلتين فقط وليس ما نحن فيه واحدا منهما قوله وقال بعد اللتيا واللتيا والتي اذا علتها انفس تردت
فقيل يقدر مع اللتيا فيها نظر الجملة الشرطية المذكورة وقيل بعد اللتيا دقت واللتيا دقت لان التصغير يقتضي ذلك وصلة
الثالث الجملة الشرطية وقيل يقدر بعد اللتيا بها عظمت لا دقت فانه تصغير تعظيم كقوله دويهية تصفر منها الانامل هذا بجميع
يقع في بعض النسخ واللتيا بفتح اللام تصغير التي قال ابن خالويه اجمع النحويون على فتح اللام في اللتيا الا الاخفش فانه اجاز ضمها والقول
الاول من باب حذف الصلة لدلالة التعبير بها عليها صلة اخرى في ذلك الكلام عليها هو وعندك الذي واللات عدنك والقول
الثاني من باب حذف الصلة لدلالة التعبير بها عليها نحو يحيى الاولى فاجمع جموعات قوله ومنه بعثت ساكيا
يعني في الباب السادس حيث قال ان المحققين على ان المنصوب في مثل ذلك حال من ضمير مصدر الفعل والتقدير فابعثه اي البعث
في حال كونه قليلا وليكونه اي لنكاه في حال كونه كثيرا قوله وذلك دين القيمة اي دين الملة القيمة هكذا وقع في غالب النسخ
وهو تقدير الزمخشري وجماعة ومعنى القيمة على هذا المستقيمة المعتدلة لكن في بعض النسخ وهي نسخة الشارح اي دين الامة القيمة وهو
موافق لما روي عن النضر بن شميل انه قال سألت الخليل عنها فقال القيمة جمع القيم والقائم ومعناه وذلك دين القائمين بالتوحيد
قوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا هذا صدر بيت عجزه متى اضع العمامة تعرفوني وقد تقدم الكلام عليه في حرف العين
المعجمة في عن قوله تنا حواليه في الشرح يجب اشباع الميم من لهاذا لو سكنت لزم الاختلاف في كون المصراع الاول من بحر والمصراع
الثاني من بحر اخر وذلك ان المصراع الثاني من مخلع البسيط والمصراع الاول اما من مصراع الرجز او من مشطور السريع المكشوف
وفي شرح المفصل لابن يعيش وفي نسخ المفصل يزيد بالياء وصوابه بالتاء المعجمة باثنتين من فوقها وهو تزيد بن حلوان ابو قبيلة
معروفة اليه تنسب البرود التزيدية والهديد الصوت يقال هد الرجل يهد هديدا اذا صوت قال وبني تزيد منصوب على الذم
من حوالي والهديد حملة في موضع المفعول الثالث وعلينا متعلق بالهديد ولا يمتنع تقدمه عليه وان كان العامل معنى كانه
كل يوم لك ثوب لا يحمل فيه قد يد لانه مصدر كالتصفيق فلا يتقدم عليه ما كان من تمامه وظلما مصدر في موضع الحال او
معمول له والعامل فيه محذوف دل عليه لهم هديد والتقدير حملوا علينا او شدوا علينا ظلما ويجوز ان يكون ظلما منصوبا
على انه مفعول ثاني في ظلم ويكون لهم هديد في موضع الحال كالتفسير لقوله ظلما انتهى وفي شرح المفصل لابن الحاجب وقول من
قال انما هو بالمثناة الفوقية تطمع منه وتبجح بانه علم ان في العرب تزيد بالتاء واليه تنسب البرود التزيدية وهو مردود من
وجهين احدهما ان الرواية هنا بالياء بنقطتين من تحت والثاني ان يزيد في كلامهم معرب لا جملة فاستعماله كالجملة خطأ قوله
فان نعتها لا تخرجها عن كونها صالحة لكون فيه فانه حين تقدير الصفة فيجب تقدير ها قوله فلم اعط شيئا ولم
امنع هذا عجز بيت صدره وقد كنت في الحرب ذا تدرء ويقع في كثير من النسخ البيت بتمامه وهو لابي الهيثم عباس بن مرداس
السلمي بضم السين وامه الخنساء قال هذه الابيات حين اعطى النبي المؤلفة قلوبهم من غنائم حنين مائة واعطاه اباعر وهي لجعل نهبي
ونهب العبيد بين عيينة والاقرع وقد كنت في الحرب ذا تدرء فلم اعط شيئا ولم امنع وما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس
في مجمع وما كنت دون امرئ منهم ومن تضع اليوم لا ترفع فقال النبي اقطعوا لسانه عني فزاده حتى رضي والعبيد اسم فرسه
وحصن هو ابو عيينة وحابس هو ابو الاقرع ومرداس هو ابو صاحب هذه الابيات والتدرء بتاء فوقية مضمومة ودال مهملة

ساكنة فراء مفتوحة تمرة القوة والعدة قوله ولبث دارنا هانا بدا رهذا غريب صدره دليس بعينا هذا اسماه ديقع في اكثر النسخ
البيت بتمامه وهو لعمران بن حطان السدوسي الخارجي والمهاه بهاين معناه الصفا والرونق تحمل النضارة واللين وقد روي مهاه
بالتا التي يبدل في الوقف ها قوله دنعا للتناقض بين اي في الاية والبيتين اما وجه التناقض في الاية فلان افعل التفضيل يجب
ان يكون فيه زيادة على المفضل عليه فيقتضي ذلك ان يكون كل واحدة من الاي اكبر من الاخرى فيكون كل واحدة اكبر من الاخرى
وعن اكبر منها واما دفع هذا التناقض فقال ابن الحاجب انه بتقدير الصغر اي اختها السابقة عليها او بان المراد الا هي اكبر من
اختها من وجه وقد يكون ثانيا انكل واحدة منها افضل من الاخرى من وجه او بان المراد الا هي اكبر من اختها عندهم وقت حصولها
لان للحاضر اثر في النفس ليس للغائب اما وجه التناقض في البيتين ودفعه فظاهر وفي الشرح يمكن ان يكون التقدير في قوله فلم اعط
شيئا انما هو لتحري الصدق فان الواقع انه اعطى شيئا لكنه لم يحضر فيحتاج الى تقدير حضر يكتفي الكلام حليا بالصدق ولا
بعده الاعطا الا تناقض عدم المنع انتهى وقد يقال هو وان لم يناقضه عقلا لكنه يناقضه عرفا قوله
اي بين احد واحد تمام كلام ابي حيان في البحر هذا التقدير له فانه قال وعندي ان يكون مما حذف فيه المعطوف لدلالة
المعنى عليه والتقدير لا نفرق بين احد من رسله وبين احد فيكون احدهما بمعنى واحد والمعنى انهم ليسوا كاليهود والنصارى
يؤمنون ببعض ويكفرون ببعض قوله وفي لزوم هذا نظر لان اللازم من نفي التفريق بين كل الرسل على سبيل التفريق
ليس تفريق المعرض بعجز بين كل الرسل اما التفريق بين كل الرسل والتفريق بين بعض قوله والذي ظهر لي وجه التقدير وان
المقدر بين احد وبين الله في الشرح ليس ما ذهب اليه ارجح بما ذهب اليه القايل بان احدا لعموم الموضوع للعموم فان هذا لحصل
المراد مع عدم الحذف وذلك لان التفريق بين الرسل في الايمان يلزم منه التفريق بينهم وبين الله في ذلك فان من امن ببعضهم
وكفر بباقيهم لم يؤمن بالله تعم واقول لا ثم انه يلزم من التفريق بين الرسل التفريق بينهم وبين الله فان التفريق بين الرسل الايمان ببعض
والكفر ببعض والتفريق بين الله ورسله الايمان بالله والكفر برسله ولو سلم فلا ثم ان ما ذهب اليه المص ليس بارجح بل هو
ارجح بانه عليه بقوله يدل ويريدون ان يفرقوا بين الله ورسوله لان القرآن يفسر بعضه ببعض ويستدل على التقدير
في بعضه من بعض قوله ولا ترى من اللف والنشر وبهذا التقدير يندفع شبهة المعتزلة الزمخشري وغيره في الكشاف ولم
يكن امنت من قبل صفة لقوله نفسا وقوله او كسبت في ايمانها خيرا عطف على امنت والمعنى ان اشراط الساعة اذا جاءت وهي ايات
ملجية مضطرة ذهب اوان التكليف عندها فلم ينفع الايمان ح نفسا غير مقدمة ايمانها من قبل ظهور الايات او مقدمة ايمانها
من قبل ظهور الايات فلم تفرق كما ترى بين النفس الكافرة اذا امنت في غير وقت الايمان وبين النفس التي امنت في وقتها ولم تكسب
خيرا دفعا ساقه التصابي ان في وجه التمسك بالاية على ان مجرد الايمان بدون ان يكون فيه كسب خير ليس بنافع ظاهر من كلامه
والاعتراض بان او لاحد الامرين في سياق النفي تفيد العموم كالنكرة على ما ذكر في قوله تعم ولا تطع منهم اثما او كفورا فعدم النفع
يكون للنفس التي لم يكن منها الايمان ولا كسب الخير مدفوع بان هذا لا يستقيم هنا لانه اذا انتفى الايمان انتفى كسب الخير في الايمان
بالضرورة فيكون ذكره لغوا من الكلام فوجب حمل او هنا على المعنى الذي ذكره المص تبعا للزمخشري وهو التسوية بين النفس التي لم
تبلغ لك اليوم والتي امنت ولم تكسب خيرا والحاصل ان العموم انما يلزم اذا عطف احد الامرين على الاخر واريد سلط عليه
النفي مثل ما لم تكن امنت وعملت لا اذا عطف بادوي نفي امر على نفي امر كما تقول لم تكن امنت او لم تكن كسبت وههنا تعذر الاول للزوم
التكرار فتعين الثاني واجيب عن التمسك بان الاية من قبيل اللف التقدير هو اي لا ينفع نفسا ايمانها ولا كسبها في الايمان
لم تكن امنت من قبل او كسبت فيه خيرا تواتر الايات الاحاديث الشاهدة بان مجرد الايمان ينفع ويورث النجاة من العذاب ولو
بعد

تبعيض وبلا مقصود الاية حيث ورد في حق الذين اخلفوا اما وعدوا من الرسوخ الهداية عند اتي الكتب حيث احدثوا بعد وضل فو
عنه اي باي الايات لا ينفعهم التلهف على ترك الايمان بالكتاب ولا على ترك العمل بما فيه وقريب من ذلك ما قال ابن الحاجب
ان المعنى لا ينفع نفسا ايمانها ولا كسبها وهو العمل الصالح لم تكن امنت من قبل ولم تعمل العمل الصالح قبله فاختصر للعلم به انتهى ما في
الحاشية قوله فما ادري ارشد طلابها هذا احر بيت لابي ذويب الهذلي صدره دعاني اليها القلب اني لامره سميع فما
ادري ارشد طلابها هذا احر بيت لابي ذويب وقد تقدم الكلام عليه في حذف الالف المفردة قوله وقدر فيه الجد
ذلك في الالف المفرد حيث قال ولذلك تقول لا حاجة الى تقدير معادله البيت الصحيح بتولك ما ادري هل طلابها رشد
وامتناع ان يؤتي لهل بمعادل قوله ويرده ان ذلك يقتضي تقدم الانفجار على الضرب لان الجزاء اذا صدر
بالفاء وقد لزم ان يكون ماضيا لفظا ومعنى وفعل الشرط الواقع هنا بعد ان مستقبل معنى فيكون الانفجار سابقا على الضرب
وهو باطل لفوات الدلالة على الاعجاز الذي هو ترتب الانفجار على الضرب وقد اعترض ابو حيان على الزمخشري بان دخول الفاء لا
يلزمه من اظهارها وقد وكون ما دخلت عليه قد ماضيا لفظا او معنى قوله الا ان قيل المراد فقد حكمنا بترتب الانفجار على
ضربك لا ان السابق على الضرب ثم ترتب الحكم بترتب الانفجار لا نفس الانفجار وفي الشرح لا يفيد ما ذكره في هذا الاستثناء شيئا في
دفع الاعتراض من جهة ان اقتران الماضي بقد يحقق مضيه فلا يصلح ان يكون جوابا للشرط مستقبل واقول ليس اعتراض المص على
الزمخشري من جهة ان الماضي لا يصلح ان يكون جوابا للشرط مستقبل لانه معترف بوقوعه مثل ان يزرني فقد برق اخ له من قبل
بل من جهة ان تقدم الانفجار على الضرب في هذا المقام باطل وفي المطول لان جملتي الشرط والجزاء لا ان وان جعلت كلتاهما او احدهما
اسمية او فعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال حتى ان معنى ان قولنا ان اكرمتني الان فقد اكرمتك امس ان تعتد باكرامك اياي
الان فاعتد اكرامي اياك امس وقوله تعم وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك معناه فلا تحزن واصبر فقد كذبت رسل
من قبلك وقوله تعم فلا تنصروه فقد نصره الله اذ اخرجه الذين كفروا معناه ينصره من نصره قبل ذلك وقس على هذا بقدر ما
يناسب المقام قوله وقدر ابن مالك لا اله الا الله ان اسم الله تعم بدل من ضمير الخبر المحذوف من ذلك في
النوع الثاني من جهة السادسة قوله قدر ان سيبويه والخليل اجازاه وان ابا الحسن منعه
منعوه من ذلك في الشرط الثالث من شروط الحذف لنيابة المذكور عنه والخامسة قوله قل انا نبئكم
بشر من ذلك النار هكذا وقع في بعض من النسخ وهو الصواب لان الاية لبت الا في الحج وهي فيها كذلك ووقع في كثير من النسخ هل
انبئكم بشر من ذلكم النار وهو ليس بصواب فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان اي فالشاهد في الشرح الاية بقوله واستشهدوا
شهيدين من رجالكم ان يكون هذا من حذف الفعل اي فليشهد رجل وامرأتان لا من الاستشهاد وقدر الزمخشري فعلا من
الشهادة فقال فليشهد رجل وامرأتان وما قدره اولى لان المامورهم المخاطبون لا الشهداء وعلى تقديره ان يكون المحذوف
مبتدا كما قال المص فالتقدير فالشهيدان لا فالشاهد واقول المناسب لقوله فان لم يكونا تقدير المبتدا وانما لم يقدره فالشهيد
لان الشهيد هنا بمعنى الشاهد ولان المراد به الجنس قوله وتعذا لقول نحو وقالوا اساطير الاولين في الشرح والاية في
سورة الفرقان قال الله تعم وقالوا اساطير الاولين خبر مبتدا محذوف كما ذكر المص قال العز ولحد ولا مانع من ان يكون
مبتدا وخبره اكتتبها فلا يكون فيه حذف البتة قوله ولا تقولوا ثلثة جعل التفتازاني في مطوله هذه الاية مما يحتمل
الامرين فقال ومما يحتمل الامرين قوله تعم ولا تقولوا ثلثة اي لا تقولوا لنا او في الوجود الهة ثلثة او ثلثة الهة فحذف
الخبر او الموصوف او المبتدا ولا تقولوا الله والمسيح وامه ثلثة اي مستوون في استحقاق العبادة والربوبية كما اذا اريد

الحال اثنين بواحد فى صفة وربة قيل هم ثلثة انتهى وفى الشرح ايراد هذه الاية ههنا سهو فان الكلام فيما اذا حذف المبتدا وافعا بعد
من القول والحذف وانما وقع منها بعد القول انتهى واجيب بان هذا القول نهى وهو من القول السابق فان ذلك جزء قوله
والوجه فيه ان الاصل ما لك ثم ابتدا لو ومنا بابا قصد التشاكل اللفظى قال الرضى اصل التركيب انت على مجال
ما لك فانت وما لك ثم خففت بحذف معمول اعلم وحذف المبتدا المعطوف عليه ما لك لقيام القرينة على كل من المحذوفين
والمعنى انا لا ادخل بينك وبين ما لك ولا ابرعليك باسلق باصلاحه فانت اعلم بما يصلحه قوله لهفى عليك اى اللهف
بفتح الهاء مصدر لهف بكسرها بمعنى حزن وعسر وتوهم بالهف فلان انكلمة يحبر بها على ما فات والجواد بكسر الجيم ان يعطى الرجل
ذمه يكون بها جارك فيجيره قوله وقدر المجيء فى ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله ان الذين كفروا بالذكر
لما جاءهم سوق فى الشرح كانه سهى روى الاخبار برود البحث فى الاية الاولى فان البحث فيها لم يرى شى مما دقت عليها
من نسخ هذا الكتاب لا مستوق ولا مسوق وهذه الاية فى سورة الحج قال الزمخشرى وخبر ان محذوف لدلالة جواب
الشرط عليه تقديره ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله وعن المسجد الحرام نذيقهم من عذاب اليم والاية الثانية فى
سورة حم السجدة وقد مر الكلام عليها مستوفى فى المثال الاول من امثلة الجهة الرابعة قوله من صدع بزانها اه تقدم
الكلام عليه فى فصل الامر حرف اللام قوله اذا ابتل بين واه القرن بالنون ههنا ترنا الثوب ونحوه وفى بعض النسخ
القرب بالباء الموحدة وهو تحريف والاعضب بالعين المهملة والضاد المعجمة المكسور القرن الداخل الغاشية ما يحول بينهم
وبين مرجوهم فى الفتح وسوء الحال يكبش ما لقرنه وعضب قوله مسر بعد الفاء يعنى عقبها من غير فاصل بينه وبينها قوله
وباقى غيره اى غير ما هو بعد الفاء بالمعنى الذى ذكرناه فلا يرد فصبر جميل لانه اسماله للمؤمنين وان كان بعد الفاء
الا انه ليس بعدها بالمعنى المذكور قوله وبدل للاول قوله فقالت على اسم الله امرك طاعة فى الشرح فيه نظر لانه
يلزم من وقوع لفظة طاعة فى تركيب خبرا عن مبتدا مذكور هو لفظ الامر ان يكون كذلك فى كل تركيب ثم الظاهر ان الامر فى البيت
واحد الاوامر وهو ضد النهى اى امرك طاعة اى مطاع ممتثل والامر المقدر فى الاية واحد الامور وهو بمعنى الشان
فكيف يجعل الاول دليلا على الثانى واقول لم يدع المص لزوم ذلك ان وما عقلنا وانما يريد انه لما وقع فى كلام العرب لفظ
طاعة فى تركيب خبرا عن مبتدا مذكور هو لفظ الامر ولم يقع فى كلامهم مبتدا الخبر مذكور ترجح بذلك انه عند الحذف خبر
المبتدا المحذوف هو الامر قوله وقد تجوز ابن عصفور الوجهين فى لعمرك لا افعل ونحو ذلك فيما اذا دار الامر بين كون المحذوف
مبتدا وكونه خبرا انهما اولى قوله هو والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم
سبكر الضمير فى حذف الحال انه يجوز ان يكون التقدير قائلين سلام عليكم قوله والذين تبوءوا الدار والايمان من قبلهم اى و
اعتقدوا الايمان من قبل هجرتهم فيكون الايمان على حقيقته والتجوز فى حذف الجملة وقال التفتازانى فى حاشية الكشاف ويجوز ان
يكون التجوز فى الايمان على طريق الاستعارة فيكون قد شبه من حيث ان المؤمنين من الانصار تمكنوا فيه تمكن المالك المسلط
مكانه ومستقره بمدينة من المدائن الحصينة بتوابعها ومرافقها ثم قيل ان الايمان مدينة تفهيما تخييلا محضا فاطلق على المتخيل
اسم الايمان المشبه وجعلت القرينة نسبة التبوء اللازم للمشبه به اليه على سبيل الاستعارة التخييلية لتكون تابعة من ارادة الحقيقة
قوله علفتها تبنا وماء باردا هذا صدر بيت اعرو بن هند فما ترى راى صرمه وفى شق والصرمة بالكسر القطعة من الابل نحو الثلثين
اوما بين العشرين الى الثلثين او الى الخمسين او الى الاربعين او ثمانين العشرين الى الاربعين او ما بين عشرة الى بضع عشر قوله
بكثرته بعد لو شاء اى بعد فعل المشية او الارادة اذا وقع شرطا فان الجواب يدل عليه ويبينه نحو ولو شاء لهداكم اجمعين

مجرى نعمى بيت مما العبا هادى وحتى
عدت والعين واحد قوله كما بيت مى
والنجم هذا العجز بيت صدره

اى لو شاء هدايتكم لهداكم اجمعين فانه قيل لو شاء علم السامع ان هناك شيئا تعلقت المشية عليه لكنه مبهم عنده فاذا جى بجواب الشرط
صار بينا وهذا اوقع فى النفس ويستثنى من ذلك فعل المشية الذى يكون تعلقه بمفعول غريبا نحو ولو شئت ان ابكى دما لبكيته عليه و
لكن ساحة الصبر اوسع فان تعلق المشية ببكاء الدم غريب فلا بد من ذكر المفعول ليتقرر فى نفس السامع ويانس به قوله ونحو نفى
العلم ونحوه الا انهم هم السفهاء ولكن لا يعلمون فى الشرح يحتمل ان يكون هذا مما نزل فيه المتعدى منزلة القاصر فلا حذف وهو البلغ فى الذم
واقول الحماله كان لا يمنع احتمال ما ادعى فيه فهو يصلح مثالا لما نزل فيه الفعل منزلة اللازم لكون الغرض منه اثباته لفاعله او نفيه
عنه من غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه حتى لا يقدر له مفعول ولما لم ينزل فيه الفعل منزلة اللازم لكون الغرض منه تعلقه بمفعول غير
مذكور حتى يجب تقديره بحسب القرائن قوله وما ننشى حيث ينساح هذا عجز بيت صدره حيث حمى نهامه تعد نجد قوله
على ذى باكله الراضع هذا عجز بيت لابى النجم صدره فقد اصبحت ام الخيار تدعى قوله فثوب نسيت وثوب اخر هذا عجز بيت لامرى القيس صدره
وابلته زحفا على الركبتين ويروى بدل نسيت على قوله ومن غريبه حذف المقول وبقاء القول نحو قال موسى اتقولون للحق لما
جاءكم اى هو سحر هذا احد الاوجه التى ذكر الزمخشرى فى الكشاف وعبارته فان قلت هم قطعوا بقولهم ان هذا لسحر مبين على انه سحر فكيف
قيل لهم ايقولون سحر هذا قلت فيه اوجه ان يكون معنى قوله اتقولون للحق اتعيبونه وتطعنون فيه وكان عليكم ان تذعنوا له و
تعظموه من قولهم فلان يخاف القالة وبين الناس تقاول اذا قال بعضهم لبعض ما يسوء ونحو القول الذكر فى قوله سمعنا فتى يذكرهم
ثم قال اسحر هذا فانكر ما قالوه فى عيبه والطعن فيه وان يحذف مفعول تقولون وهو ما دل عليه قولهم ان هذا لسحر مبين كانه قيل اتقو
ما تقولون يعنى قولهم ان هذا لسحر مبين كانه قيل اتقولون ما تقولون يعنى قولهم ان هذا لسحر مبين ثم قيل اسحر هذا وان يكون جملة
قوله اسحر هذا ولا يفلح الساحرون حكاية لكلامهم كانهم قالوا اجئتما بالسحر تطلبان به الفلاح ولا يفلح الساحرون كما قال موسى للسحرة
ما جئتم به السحر ان الله سيبطله انتهى قوله ويجوز حذف مفعولى اعطى بقيد بان مفعولى علم وظن لا يحذفان معا قال الرضى اعلم ان
حذف المفعولين معا فى باب اعطيت يجوز بلا قرينة فالمعنى يعطيها ويحذفهما نسيا منسيا تقول فلان يعطى ويكسوا ويستفاد من
مثله تابية دون المفعولين بخلاف مفعولى باب علمت ولا تقول ظننت فانك لا تحذفهما معا فلا تقول علمت ولا ظننت لعدم الفائدة
لان من المعلوم ان الانسان لا يخلو فى الاغلب من علم او ظن فلا فائدة فى ذكرهما بدون المفعولين واما مع القرينة فلا باس بحذفها
نحو من يسمع يخل اى يخل مسموعه صادقا فاما حذف احدهما دون الاخر فلا شك فى قلته مع كونهما فى الاصل مبتدا وخبرا وحذف
المبتدا والخبر قليل وسبب القلة منها ان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما معا هو المفعول به على الحقيقة فلو حذفت
احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا كله فقد ورد ذلك مع القرينة اما حذف المفعول الثانى فكما لا
فعلنا على هذا مما نزل فيه المتعدى منزلة القاصر فلا يقال حذف مفعوله وقد مر المص ذلك فى المتن بل هذا انهى واول يجب
تقدير المصدر هذا ويرى بانه قد يظن ان الشى من باب الحذف وليس منه ولا سمى محذوفا الا ان الفعل نزل لهذا القصد
منزلة ما لا مفعول له قوله اى لسنتى قوله نعم المقصد فيتزلن ليس الا وليس غير وقد تقدم بعض الكلام على ليس غير عند الكلام على
غير فى حروف العين المعجمة قوله ان امرا رهطه بالشام منزله برمل يبرين جار شد ما اغتربا هكذا وقع فى بعض النسخ ووقع فى بعضها
يبرين وهو الصواب الا ان البيت من البسيط ولا يكون منه الا اذا كان كذلك ويبرين اسم موضع ويقال رمل يبرين وهو
مبناه بحيه مفتوحة اوله وفى الصحاح ونصيبين اسم بلد وفيه للعرب مذهبان منهم من يجعله اسما واحدا ويلزمه الاعراب
كما يلزم الاسماء المفردة التى لا تنصرف فتقول هذه نصيبين ورايت نصيبين ومررت بنصيبين ومنهم من يجريه مجرى الجمع فيقول
هذه نصيبون ورايت نصيبين ومررت بنصيبين وكذلك القول فى يبرين وفلسطين وقنسرين والنسبة اليه على هذا القول نصيبى ويبرى

وكل لمواتها قوله وقيل على بدل الاضراب فهو ما قصد فيه الاول ولم يتبين فساد قصده واضرب عنه الى الثاني وجعل في حكم المتروك لتخرج
ما لم يقصد فيه الاول ولكن سبق اليه اللسان وهو بدل الغلط وما تبين فيه فساد القصد الاول وهو بدل النسيان قوله ويبعده ان
فيه فصلا بين المتعاطفين المرفوعين بالمنصوب وبين المنصوبين بالمرفوع اي يبعد حذف العاطف في الايتين ان في الاية الاولى
فصلا بين المعطوف والمعطوف عليه المرفوعين بمنصوب وفي الاية الثانية فصلا بين مرفوع والظان البارزي يبعده لحذف العاطف
من الثانية اي يبعد حذف العاطف منها ان فيه فصلا بين المتعاطفين اي المعطوف والمعطوف عليه المرفوعين وهما الاسم
الشريف والملائكة بالمعطوف عليه المنصوب وهو انه لا اله الا هو وبين المنصوبين المتعاطفين وهما انه لا اله الا هو وان الدين عند الله
الاسلام بالمعطوف المرفوع وهو الملائكة واولو العلم قوله او معمول للحكيم على ان اصله الحاكم ثم حول للمبالغة فقيد بذلك لانه لو لم يكن
اسم فاعل لذلك بل صفة مشبهة لم يجز عمله في ان الدين عند الله الاسلام لكونه غير سببي وشرط معمول الصفة المشبهة ان يكون سببيا اي متصلا
بضمير الموصوف لفظا نحو حسن زيد وجهه او معنى نحو زيد حسن الوجه اي منه قوله واجاز الزمخشري ان يكون باسنادنا اي ان يكون
تلك لا العبد ما احملكم عليه اسبابا قوله وقدرنا ابا الحسن خرج عليه تراخي الوصية ابو الحسن هذا هو الاخفش
والموضع الذي مر فيه ذلك هو الكلام على الفا المفردة قوله تقدم في ترك نصف النهار رفاعة الموضع الذي تقدم فيه
ذلك هو الاشياء التي تحتاج الى الرابط في الباب الرابع قوله زعم البصريون ان الفعل الماضي الواقع حالا لا بد معه
من قد تقدم الكلام على هذا في حرف القاف عند الكلام على قد قوله واشترطوا ذلك في الماضي الواقع خبرا لكان يعني اشترط
الكوفيون في الماضي الواقع خبرا لكان واحدى اخواتها الاقتران بقد ظاهرة كما في الحديث ومقدرة كما في البيت قوله وكنا
حسبنا كل بيضاء شحمة هذا صدر بيت عجزه عشية لاقينا جذام وحميرا ويقع في بعض النسخ البيت بتمامه وجذام بجيم معجمة مضمومة فذال
معجمة قبيلة من اليمن نزل بجبال الحسمى وهي بحا مهملة مكسورة ارض بالبادية غليظة لا خير فيها ويقال الحسمى نضب منها ما الطوفان
حسمى فبقيت منه هذه البقية الى اليوم فهي اجبال شواهق ملس الجوانب لا يكاد الغمام يفارقها وحمير ابو قبيلة من اليمن قوله
حلفت لها بالله حلفة اه تقدم الكلام عليه قوله اي غير لا البرية وفي بعض النسخ وغيرها بالواو اي وغير لا
النافية وهو لا الناهية والصواب الاول ولهذا لم يمثل الا للا النافية قوله فقلت يمين الله ابرح قاعدا هذا صدر بيت
لامرئ القيس عجزه ولو قطعوا راسي لديك واوصالي وفي القاموس والاوصال المفاصل او مجتمع العظام وجمع وصل بالكسر والضم وهو كل
عظم لا يكسر ولا يخلط بغيره قوله فان شئت آليت بين المقام في الشرح هذا البيت من بحر المتقارب والاول فيهما مدرج اخر صدره
الف المقام واول عجزه ميمه ويحتمل ان لا يكون مدرجا بل يكون اخر صدره ميم المقام واول عجزه واو الركن لكن يكون فيه الثلم والترمد
اللائم والشاهد قوله لنشبك وسهل حذف لا منه كونه مستقبلا معنى لانه عامل في ظرف مستقبل وهو ما دام عقلي في تقديره مدة
دوام عقلي كما سهل حذفها مع المضارع المستقبل قوله فلا والله نادى الحي قومي هذا صدر بيت عجزه هدوا بالمساءة و
العلاط والهدو بضم الها والدال وتشديد الواو مصدر هدا يهدو والمساءة متعلق بنادى والعلاط بالعين المهملة المكسورة
في اوله والطا المهملة في اخره مصدر عالطه بزيادة ذكره في الشرح وزعم الكوفيون ان لا تحذف في مثل هذا البيت وان لا المذكورة
اولا هي في الجواب قدم اعتنا بالنفي وفيه تقدم نفي جملة على جملة اخرى مع انه لا يتاتى في قوله فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك
فيما شجر بينهم انتهى قوله وقولها اما الظعون هذا البيت لامرئ [illegible] بالمنخل بفتح الخا المعجمة المشددة مشاوية لما في القاموس
ومنه لا افعل حتى يؤوب المنخل وفي الشرح والمنه [illegible] الذين خرجا في طلب القرظ فلم يرجعا فقالوا لا اتيك او يؤوب قال
ابو ذويب يعني [illegible] الطائر الى كلاهما ويشرح الفلك ماليت لوائل وفي الكافية بعد ما ذكر بيت المتن ارادوا الله لا يلا قوتم

وهذا في غاية الغرابة انتهى وفي الشرح وجماعة من النحاة يرون مما حذفت منه لا النافية بل وبابا هو القسم ومنهم المص والظان واي ابن
مالك اولى ليكون من قبيل ما ثبت حذفه بقياس باعتبار حذف لا في جواب القسم قوله والله ما بلغتم اه في الصحاح
والوفق الموافقة بين الشيئين كالالتحام يقال حلوبته وفق عيال اي لها لبن كفايتهم لا فضل فيه وفي الشرح يحتمل ان يجعل قوله بعد
مفعولا به والبا زائدة وما المذكورة زائدة في الموضعين والفعلين تنازعه وحذف المفعول من احدهما فلا احتياج الى تقديرها لا
نافية ولا موصولة قوله وانما يقدر الجمهور هنا ان يعيبها لا انها ام الباب فهي اولى بالتجوز هذا بيان وجه تقدير الجمهور
وفيه اشارة الى وجه الرد على البراق قوله لا اعلم ان احدا اجازه الا السهيلي في الشرح هذا عجيب جدا كيف لا يعلم
المص احدا اجازه غير السهيلي والمسالة في التسهيل وقد كتبت منه نسخا وملاه بحواشيه وفيه في باب التنازع ونحوه امام وتعد
الا زيد محمول على الحذف لا على التنازع خلافا لبعضهم يعني بالتقدير قام الا زيد وما قعد الا زيد فحذف هذا شي غير حذف اداة
الاستثناء والمستثنى جميعا وقد صرح ابن الحاجب بالمسالة ايضا واختار فيها ذلك اي انها محمولة على الحذف دون التنازع انتهى
واقول هذا لا يرد على المص وان مراده حذف اداة الاستثناء وحدها قوله وتاويل ذلك ان الاصل لا فاعلا الا ان شا الله
وحذف القول كثير فحذفتا بلا الدالة على الا ان يشا الله فحذفنا اداة الاستثناء وحدها فبقي الا ان وتاويل ذلك ان الاصل
يشا الله فيكون الاية على هذا من حذف اداة الاستثناء وحدها لكن بعد حذف المستثنى الذي هو قول لا حرج فحذف فقولكم
نتمم كلامه هذا اعتراض على السهيلي بانه فر من الايراد من حذف الاداة وحدها بما تضمن الالتجا من حذف الاداة والمستثنى جميعا
والصواب ان الاستثناء مفرغ وان المستثنى مصدر او حال اي الا قولا مصحوبا بان يشا الله ان قدر المستثنى مصدرا او الا ملتبسا
بان يشا الله ان قدر حالا وحذف هذا المستثنى لوجود ما يدل عليه وهو ان يشا الله لان معناه بان يشا الله قوله وقد علم
انه لا يكون القول مصحوبا بذلك يعني بان يشا الله الا مع حرف الاستثناء داخلا على ان يشا الله نحو لا افعل الا ان يشا الله فيكون
المحذوف من هذه الاية حرف الاستثناء الداخل على ان يشا الله وهو حذف اداة الاستثناء وحدها وفي الشرح وهذا
معنى ما قاله ابن الحاجب في اماليه في قوله تعالى ولا تقولن لشي اني فاعل ذلك غدا الا ان يشا الله وهو والوجه فيه ان يكون
الاستثناء مفرغا كقولك لا تجي الا بان تريد ولا تخرج الا بمشيئة فلان بمعنى ان يكون لا اعم المحذوف ها هنا او مصدرا لمقدرا الحال
لا تخرج على حال الا مستصحبا الذلك وتقديره المصدر لا تخرج خروجا الا مستصحبا الذلك كقولك ما كتبت الا بالقلم وما
جئت الا بالقدوم وحذفت الباء من ان يشا الله والتقدير الا بان يشا الله اي بذكر المشيئة وقد علم ان ذكر المشيئة المستقبحة
في الاخبار عن الفعل المستقبل هي المشيئة المذكورة بحرف الشرط او ما في معناه كقولك لا افعل ان شا الله او لا افعل بمشيئة الله او
الا ان يشا الله وما اشبه ذلك مع وما ذكر من انه استثناء منقطع او متصل على غير ذلك فبعيد اما الانقطاع فلا يتجه لانه يؤدي الى
نفي كل الحدث ان يقول اني فاعل غدا كذا مطلقا قيده بشي او لم يقيده وهو خلاف الاجماع فانه لا يختلف في جواز قول القائل لا فعلن
غدا كذا ان شا الله وجعله منقطعا يدرجه في النهي واما ما ذكر من انه متصل باعتبار النهي فيؤدي الى ان يكون المعنى لا تتكلم الا
ان يشا والنهي لا يتقيد بالمشيئة لانه ان اريد تحقيق الاخبار عن نفي تحقق فلا يصح تعليقه بالمشيئة وان اريد نفس النهي الذي هو
انشا فلا يفيد تعليقه على المشيئة وان اريد دوامه الى ان يأتي نقيضه فذلك معلوم من كل امر ونهي وكل حكم ثم يلزم ان يكون
كل الحدث منهيا عن ان يقول اني فاعل غدا مطلقا لان الاستثناء بالمشيئة لم يتعرض له وانما تعرض لنفس النهي او دوام النهي كما تقدم واما ما ذكر من
انه متصل بقوله اني فاعل فهو فاسد اذ يصير المعنى اني فاعل بكل حال الا في حال المشيئة الله فيصير منهيا عن ذلك وهو خلاف الاجماع اذ
يصير المعنى النهي واني فاعل بكل حال الا في حال المشيئة لا نعول في اني فاعل ان شا الله واني فاعل الا ان يشا الله وهذا القول احد واما ما ذكر

من ان بعض المتاخرين زعم ان الا هنا ليست باستثنا، فان اراد انها ليست باستثنا، اتصال فقد تقدم الكلام عليه وان اراد انها ليست
باستثنا، فان المذاهب اتصال فقد تقدم الكلام عليه وان اراد انها ليست باستثنا، اصلا لا منقطع ولا متصل فلا يصدر ذلك الا
عن جهل وعناد والله اعلم انتهى **قوله** وقال بعضهم يجوز ان يكون ان شا الله كلمة تاييد هكذا وقع فيما رايناه من النسخ والظاهر ان
يقول الا ان يشا الله **قوله** وقد يحذف مع بقا الجر قال ابن مالك الصحيح جواز حذف الجار فيما ساغ مثل قولك
بمن جيء بالمرء قال بمن مررت لمن قال مررت بابا الجرع جواب قولها ان لي جارين قالا بيا اصدق ولقول العرب خير لمن قال كيف
اصبحت بحذف البا وابقى عملها لان معنى كيف باي حال فجعلوا معنى الحرف دليلا ولفظه لكانت الدلالة اقوى وجواز الحذف
اولى قال ابو حيان ينبغي ان يثبت القياس على ذلك حذفا ناصبه **قوله** هو يطرد في مواضع معروفة هي عشرة مواضع خمسة
انما ان منها على سبيل الوجوب خمسة على سبيل الجواز وكلها مستوفى في النحو في باب اعراب الفعل **قوله** وقيل هو
جواب الشرط محذوف او جواب للطلب تقدم الكلام على هذه الاية في حرف اللام **قوله** محمد تفد نفسك كل نفس هذا صدر بيت
لابي طالب عجزه اذا ما خفت من امر تبالا وقد تقدم الكلام عليه في اللام **قوله** ربه بها الا انها اصل الباب لكثرة الاستعمال
قوله وشذ في اسمي الجنس والاشارة قال الرضي اما اسم الجنس فالمراد به هنا نكرة قبل النداء يصح تعريفه باللام سوا تعرف بالنداء نحو يا
رجل بالضم ولم يتعرف نحو يا رجلا سوا كان مفردا كما مر او مضافا نحو يا غلام رجل او يا حسن الوجه او مضارعا للمضاف نحو يا طالعا جبلا
فصدق بهذه الثلاثة واحد بعينه اولا والشرح امتناعهم من حذفه اما من النكرة فلان حرف التنبيه انما يستغنى عنه اذا كان المنادى
مقبلا عليك متنبها لما تقول له وهذا لا يكون الا في المعرفة واما من المعرفة المعرفة بحرف النداء فلان الحرف المذكور حرف تعريف
وحرف التعريف لا يحذف مما يعرف به لئلا يظن بقاؤه على اصل التنكير الا ترى ان لام التعريف لا تحذف من المتعرف بها وحرف النداء
اولى بها بعدم الحذف اذ هو مفيد مع التعريف التنبيه والخطاب فان قيل لم جوز حذف حرف النداء من اي نحو ايه الثقلان وهو
جنس معرف بالنداء فالجواب ان المقصود بالنداء هو وصف اي وهو معرف قبل النداء باللام فجاز حذفه لذلك الا ترى انه لا يجوز
الحذف من يا ايها من غير ان يصف هذا بذي اللام كما يجوز الحذف عن هذا مثل الاعتبار في حذف حرف النداء من اي
بوصفه نحو يا ايها الرجل او يوصف وصفه نحو يا هذا الرجل واما اسم الاشارة فلانه موضوع لما يشار به للمخاطب الى شي وبين كون
الاسم مشارا اليه وكونه منادى اي مخاطبا تنافر ظاهر فلما اخرج في النداء عن ذلك الاصل وجعل مخاطبا احتيج الى علامة ظاهرة
تدل على تغيره وجعله مخاطبا وهي حرف النداء انتهى من الشرح وتقييد المص شذوذ حذف حرف النداء بما ذكره من اسمي الجنس
والاشارة ظاهر في انه يحذف من منادى غيرهما ليس كذلك يرد عليه كلمة الله فانه لا يحذف حرف النداء منها الا مع تعويض
الميم المشددة في الاخر وذلك لان حق ما فيه اللام ان يتوصل الى ندائه باي وباسم الاشارة فلما حذفت الوصلة مع هذه
الكلمة لكثرة ندائها لم يحذف الحرف لئلا يكون اجحافا واولى لا وجه لايراد خصوصية كلمة الله فان حرف النداء لا يحذف ايضا
من المندوب نحو يا عمراه ولا من المستغاث نحو يا لله ولا من المنادى البعيد لان المراد به اطالة الصوت والحذف ينافيه ولا
يحذف ايضا من المضمر وندائه شاذ ويأتي على صيغتي المرفوع والمنصوب كقوله يا ابجر بن ابجر يا انتا انت الذي طلقت عام جعتا
وكقول بعضهم يا اياك قد كفيتك **قوله** اصبح ليل هذا القول لام جندب بنت جندب امراة القيس قالته لزوجها وفي الصحاح وكان امرؤ
القيس مفركا وهو بالتشديد الذي يبغضه النسا وقال انه سال الطاعن سبب بغض النسا له فقالت انك ثقيل الصدر خفيف العجز
سريع الاراقة بطي الافاقة **قوله** مثلك هذا ابو عمر وعزاه ومثله بيت صدره اذا هملت عيني لها قال صاحبي ولو علم الحب حرقته وقد
لاعه الحب يلوعه والتاع فؤاده اي احترق **قوله** هذي برزت لنا فهجت رسيسا هذا صدر بيت عجزه ثم انصرفت وما شفيت نسيسا

والرسيس ابتدا الحب والنسيس بقية في اوله وبقيتين بينهما مثناه بقية الروح وغاية جهد الانسان **قوله** واجيب بان هذه
مفعول مطلق وفي الشرح يمكن ان يجعل هذي منادى ولا يتم التلحين وذلك لان المبني كوفي ومذهب اصحابه نحاة الكوفة
جواز حذف حرف النداء من اسم الاشارة فلا ينكر ارتكابه لذلك ولا يتجه التلحين **قوله** يا عمرو انك قد مللت ابا الملل السامه ومعنى
البيت على ما قال المص انك قد مللت مجانبتي وصحابتك على انها قليلة فلا تمل وفي الشرح الذي يظهر لي ان ذلك اشارة الى الملل
المفهوم من قولك مللت والى الامر الذي يعمه هذا البيت والمعنى انك قد مللت صحبتك اياي وصحبتي اياك مما اخاله واظنه
وهذا الامر قليل في الاصحاب فقوله ذاك مبتدا اخبر عنه بقليل وقوله اخاله جملة اعترض بها واتى بها بعد الجملة السابقة لبيان ان
الاخبار بما تقدم عليها انشا عن الظن لا عن اليقين كما تقول زيد قائم اظن وحينئذ فليست الاشارة بذلك الى مفعول مطلق ولم يتضح لي وجه
الرد بهذا البيت على ابن مالك فتامله واقول وجهه ان ذلك اشارة الى المصدر الذي هو صحابتك ولو سلمنا اسم الاشارة بما
لسا واليه بل اخبر عنه بقليل اما على ان يكون من التعليق بلام الابتدا المقدرة حذف نسمرد نه كما قال سيبويه في في وجدت لا
ابتهم الادب وفي ما اخاله الدنيا ملت قيل ان الاصل الملاك والدنيا واما على ان يكون من الغا المتوسط لان التوسط المبيح
للالغا ليس التوسط بين المعمولين فقط بل توسط العامل في الكلام مقتضي للالغا ايضا نعم الالغا المتوسط بين المعمولين اقوى و
العامل هنا قد سبق بالمبتدا الذي هو صحابتي كما قيل في البيتين انهما من الغا المتوسط لان العامل في الاول سبق باني وفي الثاني
بما النافية ونظيره متى ظننت زيدا قائما فانه يجوز فيه الالغا **قوله** فلا وابي لنا بها اه في الصحاح والرود من
ولد الرود بن عصفور بن اسحق يقال رودي ورود مثل زنجي وزنج فليس بين الواحد والجمع الا الشدة كما قالوا تمرة وتمر ولم يكن
بين الواحد والجمع الا التاء **قوله** ويحذف الخفيفة اذا لقيها ساكن قال الرضي انما كان ذلك لتحطها عن التنوين لان التنوين لازم
للاسم المتمكن في الوصل اذا تجرد عن المانع وهو اللام والاضافة بخلاف النون الخفيفة فانها قد تترك بلا مانع وايضا ينبغي ان يكون
للنون اللاحقة للاسم فضل على اللاحقة للفعل ويعاد ما كان تحذف لاجلها هو واو الضمير في اضربن يا قوم ويا الضمير في اضربن
يا هند وقال يونس الواو واليا عوض من النون **قوله** اضرب عنك الهموم طارقها اه ضربك بالسيف قونس الفرس عظم ناتئ بين اذنيها
قوله هذه الترجمة تقع في بعض النسخ وسقطت في بعضها **قوله** هما خطتا اه الخطتان تثنية خطة وهي الامر والقصة وفيه
دفع اسار ومنه ودم على الحكاية وحذف النون مع ذلك من خطتان للاضافة كانه قال هما خطتا ... واما كذا اما كذا **قوله**
لا تزال اوتار بين الصفات هذا عجز بيت صدره دب حجر عبد بن ذي طلال وقد تقدم الكلام عليه في حرف الكاف عند الكلام
على كل **قوله** اسلمي الى قومي شراح هذا عجز بيت صدره وما ادري وظني كل ظن قال الفراء وشراح مرخم شراحيل
في غير النداء وفي الشرح ويمكن ان يكون منادى وسلمي خبر الحذف وفي انت سلمي الى قومي يا شراح وفي الصحاح وشراحيل اسم رجل لا ينصرف
عند سيبويه في معرفة ولا نكرة لانه بزنة جمع الجمع وينصرف عند الاخفش في النكرة انتهى والجمهور على ان النون في سلمي للوقاية
دخلت في اسم الفاعل على سبيل الضرورة وذهب هشام الى انها للتنوين ولجا في السعة هذا ما تبت وما ربي والكاف والياء
في موضع جر **قوله** ام صوين وقاية لا تنوين لقوله وليس الموافيني هذا يقع في بعض النسخ دون بعض وهو لبيان مذهب الجمهور
في نون نحو مسلمي والرد على مذهب هشام **قوله** وكون الاسم علما موصوفا بما اتصل به واضيف الى علم من ابن وابنة قال الرضي و
ذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين وصفا فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف ابن وكذا من قولك هذا
فلان بن فلان لانه كناية عن العلم وان لم يكن بين علمين نحو جاءني كريم او زيد بن اخينا لم يحذف التنوين لفظا ولا الالف خطا لقلة
الاستعمال وكذا اذا لم يقع صفة نحو زيد بن عمرو على انه مبتدا وخبر لقلة استعماله ايضا مع ان التنوين يحذف في الموصوف لكونه

مع الصفر كاسم واحد والتنوين علامة التمام وليست هذه العلة موجودة في المبتدا وخبره انتهى وفي امالي ابن الحاجب وقياسه ان يكتب
بالالف لان قياس الكتابة ان يكتب كل كلمة بالحروف التي ينطق بها عند الابتداء والوقف والدليل على ذلك كتابتهم والله بابات
الياء في اثبات الالف في الله وكذا اذا كتبت مررت بزيد كتبت فاه فاها لانك لو وقفت لقلت فيه فدل على ان قياس ابن ان يكتب با
لالف مطلقا لانك لو ابتدات به لقلت ابن وانما حذفت الالف اختصارا لكثرتها ولذلك حذفت العرب التنوين من الاسم الاول
فالعلة التي من اجلها حذفت العرب التنوين لاجلها هي التي حذف الكتاب الالف لاجلها وانما اشترط ان يكون بين علمين وصفه لانه انما
يكثر اذا كان اول سطر كانه يحمل بيده انه غالبا لان القاري ينتهي الى اخر السطر ثم يبتدي باول السطر الذي بعده فكرهوا ان
يكتبوه على غير ما يوجبه النطق به غالبا وحذفهم الالف وان كان على خلاف القياس انما كان لكونه اجري مجرى الوصل الغالب
فيه فاذا فات ذلك المعنى الموجب للحذف لم يكن للحذف وجه قوله جارية من قيس بن ثعلبة بعده كريمة اخوالها والعصبة
وفي الشرح قال ابن جني الذي ارى انه لم يرد في هذا البيت ان يجريه مجراه انه يجريها بنا وصفا على ما قبله ولو اراد ذلك لحذف
التنوين ولكن الشاعر اراد ان يجريها بنا على ما قبله بدلا منه واذا كان بدلا لم يجعل معه كالشي الواحد فوجب لذلك ان
ينوي انفصال ابن مما قبله واذا قدر كذلك فقد قام بنفسه فوجب ان يبدا على ذلك فيقول كلمت زيدا ابن بكر كانك
قلت كلمت زيدا كلمت ابن بكر لان ذلك حكم البدل اذ البدل في التقدير من جملة اخرى غير جملة المبدل منه وقال بعض المتاخرين
لو كان الامر على ما قال ابن جني لكان مثل كلمت زيدا ابن بكر بالتنوين كثيرا في كلامهم لانه وجه سائغ مطرد ولكن تعليل فالقلة
كان الوجه ان يحمل على انه ضرورة فالعتبه غير مستعتب اه هذا البيت لابي الاسود الدولي وقبله فذكرتهم عاتبة عتابا رقيقا
ودعوتها دعوا جميلا قوله واما اذا دل ذلك على خلاف للاضافة لارادة تماثل المتعاطفين في التنكير الاشارة بذلك الى حذف التنوين لالتقا
الساكنين في ولا ذاكر الله واللام الاولى تعليل الحذف والثانية للايثار واراد بالمتعاطفين المعطوف والمعطوف
عليه اي اثر الشاعر حذف التنوين في ذاكر الله لالتقاء الساكنين على حذفه لاجل الاضافة بان يضيف ذاكرا الى الاسم الشريف لتماثل
في التنكير المعطوف وهو ذاكر المعطوف عليه وهو غير مستعتب فان قيل هذا يشعر بان ذاكرا اذا حذف منه التنوين للاضافة الى
الاسم الشريف يكون معرفة واضافة اسم الفاعل وهي لا تفيد التعريف اجيب بان اضافة اسم الفاعل لا تكون لفظية الا اذا كان بمعنى
الحال او الاستقبال وهو هنا بمعنى الماضي والاستمرار قوله فان الاول مضاف الى المذكور والثاني للمجاور وقد لزم مع انه المضاف اليه
في المعنى فانه المضاف اليه لفظا الضمير له والبدل الاولى والثانية للمذكور وفي انه كانه للثاني وهو مبتدا خبره كانه وما بعده وللمجاور وقد تعليل
لهذا الحكم قدم للاهتمام به قوله يحذف للاضافة المعنوية لانها موضوعة لتخصيص المضاف ان كان نكرة وتعريفه ان كان معرفة فلو
لم يحذف التي للمضاف اضافة معنوية لزم تعريف المعرف ان كان المضاف اليه معرفة وتخصيصه ان كان نكرة وكل ذلك تحصيل الحاصل اما
تعريف المعرف فظاهر واما تخصيص المعرف فلانه اذا كان مخصصا وقيد بالمعنوية لان التي لا تحذف للاضافة اللفظية وهي التي تكون
المضاف فيها مشتقا مضافا الى معموله لانها لا تفيد تحقيقا في اللفظ وتفصيل ذلك ان التي لا تمنع فيهما من المثنى ولا من المجموع بالواو والنون نحو
الضاربا زيد والضاربو زيد ولا من المفرد والجمع بغير الواو والنون اذا كانا مستعدين ومجرورهما مضمر نحو الضاربك والضواربك
ومظهرا باللام نحو الضارب الرجل والضوارب الرجل او مضافا الى المظهر باللام مرة بعد اخرى نحو الضارب رجل الفرس غلام اخي الرجل قوله
قيل ولا الاسم المشبه نحو يا الخليفة هيبة لان تقديره يا مثل الخليفة هيبة ودخول يا في الحقيقة على غير الالف واللام قوله ويرده انها لا تجامع
من الجارة للمفضول وقيل بل لانها تجامع من الجارة لغير المفضول كما اذا بني افعل التفضيل مما يتعدى بمن كقول الكميت هم الاقربون من كل خير وهم
الابعدون من كل ذم فيجوز ايضا ان يجامع من هذه الجارة للمفضول وقيل بل لانها تجامع من الجارة لغير المفضول كما اذا بني افعل التفضيل مما

يتعدى بمن كقول الكميت هم الاقربون من كل خير وهم الابعدون من كل ذم فيجوز ايضا ان يجامع من هذه الجارة للمفضول مقدمة عليها او
موخرة نحو زيد اقرب من عمرو من كل خير قوله وليس هذا بقياسي والتركيب قياسي هذا رد على الاخفش في قوله ان اللام زائدة بان زيادة
اللام ليست قياسية وهذا التركيب الذي فيه اللام في اضافته قياسي قوله وابدال المشتق ضعيف قال الرضي والاغلب ان يكون البدل
جامدا بحيث لو حذف الاول لاستقل الثاني ولم يحتج الى متبوع قبله في المعنى فان لم يكن جامدا كقوله فلا وابيك خير منك اني ليوذيني
التحمحم والصهيل فقد الموصوف اي فلا وابيك رجل خير منك قوله فالاولى عندي ان يخرج على قوله ولقد امر على اللئيم يسبني و
هو ان يجعل اللام لتعريف الجنس فيكون مدخولها في المعنى كالنكرة فيصح نعته بالنكرة قوله وقيل مرة اثارن
امر بميم مضمومة وراء مشددة ابو قبيلة من قريش وابو قبيلة من قيس عيلان واثارن بهمزة مفتوحة فمثلثة ساكنة فهمزة
مفتوحة مضارع ثارت القتيل وبالقتيل ثارا وثورة اذا قتلت قاتله والفرع بكسر الفا وفتحها وبالعين المهملة الهدر قوله
وجاء بدونه نحو ان ارضي واسعة فاياي فاعبدون في حاشية التفتازاني عند قوله واياي فارهبون
ونقل عن المصنف يعني الزمخشري انه قال وفي واياي فارهبون وجوه من التاكيد الضمير المنفصل وتاخير المتصل والفاء الموجبة معطوفا
عليه ومعطوفا فتقديره اياي ارهبوا فارهبون احدهما مضمر والاخر مظهر وما في ذلك من تكرار الرهبة وما فيه من معنى الشرط
بدلالة الفاء كانه قيل ان كنتم راهبين شيئا فارهبون قوله ويرده ان الجواب المنفي بلم لا يدخل عليه الفاء وفي الشرح ليس الجواب
هنا فعلية منفية بلم حتى يتوجه هذا الرد وانما هو جملة اسمية حذف مبتداها اي فانتم لم تقتلوهم الى ان قال ومنه ان جاءني زيد
فالله اكرمه هكذا وقع في النسخ وفي الشرح ليس هذا المثال الثاني من القسم الاول وانما هو من القسم الثاني وقد صرح بذلك
في اول الترجمة التي تاتي وهو حذف جملة جواب الشرط والظاهر انما هنا سهو وسبق قلم واقول ليس ما ذكرناه هنا ولا في الترجمة الاتية بسهو
ولا سبق قلم وذلك ان الشرط والقسم اذا اجتمعا يوتى معهما بجواب سابق يستغنى به عن جواب المتاخر والاصل في الجواب ان يلي ما هو
جواب عنه فيكون اكرمه في المثال المتقدم مع ان الرتبة على القسم ويكون المثال مما حذف منه جواب القسم لتقديم ما يغني عنه لكن
في الرتبة دون اللفظ ولهذا قال ومنه فان قيل مثل هذا ياتي فيما ذكره في حذف جملة الشرط وهو والله ان جاءني زيد لاكرمته
وقد صرح فيه بانه مما اكتفى الشرط بما يدل على الجواب اجيب بان اعتبار الجواب المذكور هنالك مقدما على الشرط لازم ممتنع وهو عود الضمير
على متاخر لفظا ورتبة فيمتنع ذلك الاعتبار لاستلزامه قوله اي انه لمعجز وانك لمن المرسلين وما الامر كما يزعمون نقل تفسير ابن
عطية عن قتادة والطبري ان الجواب محذوف وقيل بل وانه الصحيح وقدره بما الامر كما وقدره الزمخشري بانه لمعجز وفي البحر ينبغي ان يقدر
ما اثبت جوابا للقرآن حين اقسم به وذلك في قوله تعالى يس والقران الحكيم انك لمن المرسلين فيكون التقدير ص والقران ذي الذكر
انك لمن المرسلين ويقوي هذا التقدير ذكر النذارة هنا في قوله وعجبوا ان جاءهم منذر منهم وذكرها هناك في قوله لتنذر قوما
فان الرسالة تتضمن النذارة والبشارة قوله وفيه بعد فان الغزالي لا يجد هذا القول مستقيما في العربية لتاخره جدا عن قوله
والقران قوله الغزالي قلب صفة البحر وهذا مبني على تقدم جواب القسم واعتقاد انه مقيد بما ذكره قوله
وجاء بدونه نحو ان ارضي واسعة فاياي فاعبدون في حاشية التفتازاني عند قوله تعالى واياي فارهبون ونقل عن المصنف يعني الزمخشري
انه قال وفي واياي فارهبون وجوه من التاكيد تقديم الضمير المنفصل وتاخير المتصل والفاء الموجبة معطوفا عليه ومعطوفا فتقديره
اياي ارهبوا فارهبون احدهما مضمر والثاني مظهر وما في ذلك من تكرار الرهبة وما فيه من معنى الشرط بدلالة الفاء كانه قيل ان
كنتم راهبين شيئا فارهبون قوله ويرده ان الجواب هنا فعلية فعلها منفي بلم حتى يتوجه هذا الرد وانما هو جملة اسمية حذف مبتداها
اي فانتم لم تقتلوهم ولكن الله قتلهم قوله وحذف جملة الشرط بدون الاداة كثير كقوله فطلقها الا الاكثر على تحذف جملة

مع بقاء الاداة جائز مطلقا وذهب بعضهم الى انها لا تحذف الا مع بقاء لا النافية كهذا البيت قوله ولو ان قرانا سيرت
به الجبال الاية اى ما امنوا به بل هم يكفرون بالرحمن والنحويون يقدرون لكان هذا القران وما قدمه الظهر ذكره الزمخشري
هذا الوجه من بعض وجوه الاية التي يشير بها المص وذكر ايضا الوجه الذي ذكره المص عن النحويين ووجهه بقوله نعم لو ان لنا هذا القران
على جبل لرايته خاشعا متصدعا من خشية الله وفي الشرح فلم يقيده المص بشيا افرد به عند النحاة ولم يتبين كون تقديره الظهر
من تقديرهم قوله قل ارايتم ان كان من عند الله وكفرتم به قال الزمخشري تقديره الستم ظالمين بدليل ان الله لا يهدي القوم الظالمين
ورده ان جملة الاستفهام لا تقع جوابا الا بالفاء وفي الشرح لم يقع في الكشاف هذا الكلام على هذه الصورة ولا فيه ما يقتضي ان الاستفهام
جواب ونص ما فيه والمعنى قل اخبروني ان اجتمع كون القران من عند الله مع كفركم به واجتمع شهادة اعلم بني اسرائيل على نزول مثله
فايمانه به مع استكباركم عنه وعن الايمان به الستم اضل الناس واظلمهم الى هنا كلامه فان قلت فهذه الجملة المقدرة انما لم تجعل
جوابا للشرط فما موقعها قلت موقعها ان يكون مفعولا لاخبروني والعامل معلق كما هي كذلك في قوله تعالى قل ارايتكم ان اتاكم عذاب الله
بغتة او جهرة هل يهلك الا القوم الظالمون فان قلت فاين جواب الشرط قلت هو محذوف يدل عليه الجملتان المكتنفتان له
والتقدير في اية الاحقاف ان كان من الله فاخبروني الستم ظالمين وكذا تقدير الاية الاخرى ان اتاكم عذاب الله بغتة او جهرة فاخبروني
هل يهلك الا القوم الظالمون انتهى قوله ومثل وان تجهر بالقول اى فاعلم انه غني عن جهرك فانه يعلم السر هذه المواضع التي وقع فيها
فعل الشرط ماضيا لفظا ولذلك عد هذا من الضرورة قول الشاعر لئن بك قد ضاقت عليكم بيوتكم ليعلم ربي ان بيتي واسع واول ليدفع الا
بان مرادهم لا يحذف الجواب من غير شئ يسد مسده الا اذا كان الشرط ماضيا وهذه المواضع التي وقع فيها فعل الشرط مضارعا فيها شئ سا
سد الجواب قوله فان ان هنا بمعنى نعم لانها لو كانت العلة لكانت تحذف بعد الاسم والجزء ولكن جائز فيها
الثالث بعد حرف النداء مثل يا ليت ونحو يعلمون اذا قيل انه على حذف المنادى ولكن يرد انما اذا قيل ان حرف النداء اولى ما
ليس منادى يكون لمجرد التنبيه لان الكلام لا حذف فيه واما كان الثالث من حذف الكلام بجملته اى بحيث لم يبق منه عمدة ولا
فضلة لان المنادى عند سيبويه وجمهور البصريين مفعول به لادعو مقدرا والاصل يا ادعو زيدا فحذف ادعو لزوما لكثرة الاستعمال
ودلالة النداء عليه فجزءا الجملة الفعل والفاعل محذوف فان قلت اذا حذف المنادى ايضا كان الكلام بجملته محذوفا قوله فقالت نبا
العوراء العين بعين مهملة مفتوحة فشانا نعجبه مشددة من العي وهو خلاف البيان ويروى عي امكانه عيا وفي الشرح لا يخفى ان اذا قلت
ان جاء زيد اكرمته فالكلام هنا هو مجموع هذا التركيب الشرطية وجملتاها وليس شئ من الجملتين حال تعلق ان بهما وارتباطه
بها كلاما لعدم استقلاله بالافادة بل مجموع ذلك هو الكلام واذا كان كذلك فالمحذوف في الرابع والخامس اللذين ذكرهما
المص بعض الكلام لا الكلام بجملته واولى مراد المص من حذف الكلام بجملته حذفه بحيث لم يبق منه عمدة ولا فضلة ولا شان المحذوف
في الرابع والخامس كذلك وان بقي اداة شرط لغو قوله ان يكن طبنا طب الطلب بالمهملة مثلثة والباء الموحدة مشددة
هنا العادة كقولهم ان طبنا جبن ولكن منايانا ودولة اخرينا قوله اى ان كان عادتك الدال فلو كان هذا بمعنى لا حملناه مثلا
في الشرح هذا لم يخرج عما ذكره ولا من ان تحذف الشرط وحذف الجواب فيكون هذا مثالا لما حذف منه اكثر من جملة ما ذكر نظرا
اولا ما ذكره من حذف جملة الشرط وحدها وحذف جملة الجواب وحدها فقوله وغيرها ذكر اى بغير هذا الشرط وحده وغير حذف الجواب وحده
احترازا من حذف اكثر من شرط وحذف اكثر من جواب فان ذلك لا يجوز فحذف مجموع الشرط والجواب يكون مثالا لما حذف اكثر من
جملة وغيرها ذكر قوله اذكر بعض ذلك في الباب الرابع على عادتهم وانشد وهلا اعادا الامر في الشرح يحتمل ان يكون انشد منصوبا با
مضمر والعطف على المصدر المتقدم لقوله وليس بناء ونقر عليه ويحتمل ان يكون مرفوعا على الاستيناف والبيت لزيد بن الصعق
بيني

بعين معجمة مفتوحة فراى ضئيلة ويقال رشد يرشد كنصر ينصر ورشد يرشد كفرح يفرح وعرضه انه لم يذكر بعض ما اورده في
كتابه مما يتعلق بعلم الاعراب لاجل افتقار اشهره من عمل ذلك من المعربين حتى يحتاج الى ان يثبت هذا البيت اعتذارا من ذلك
وانما فعله لامرين وهو انه وضع كتابه ليفيد به متعاطي التفسير والعربية جميعا فلا حاجة الى اقامة مثل ذلك العذر قوله واما
قولهم راكب الناقة طليحان قال صاحب المحكم الطلاح الاعياء والسير ومن كلامهم راكب الناقة طليحان اى والناقة
فحذف العاطف والمعطوف كما قال الله تعالى فانفجرت اى فضرب فانفجرت وكما قال الثعلبي اذا ما الماء خالطها سخينا اى خالطها
شربها ولا يكون التقدير الناقة وراكب الناقة لان الحذف اتساع وبابه اواسط الكلام واخره لا اوله الا ترى ان كان تزاد
وسطا واخرا لا اولا ولان حذف العاطف وبقاء المعطوف شاذ وانما حكى منه ابو عثمان اكلت خبزا سمكا تمرا انتهى قوله
انا اريد تفسيرها من حيث الجملة هكذا وقع في بعض النسخ وفي بعضها من حيث هي والمعنى
واحد قوله واما الافراد والتذكير واضدادهما فوجوبها كالفعل يعني يفرد النعت على الافصح ويضعف المطابقة بينه وبين فاعله
في التثنية والجمع الا اذا كان النعت جمعا لا يجري مجرى مفرده في الحركات والسكنات بان يكون جمع تكسير لا جمع تصحيح فان
المطابقة ح لا تضعف نحو مررت برجل قعود غلمانه وان ضعف ذلك في الفعل لان الفاعل المشابه للفعل اذا جمع جمع التكسير
خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر ولم يلزم فيه ايضا شبه اجتماع فاعلين نحو قعود غلمانه كان قد
قاعدون غلمانه قوله بكرت عليه بكرة البكرة بالضم الغدوة ومنه بكرت على الشئ واليه ومنه بكرا وبكرت بالتشديد
وابتكرت وابكرت وباكرت بمعنى اتيت بكرة والضرب بها الارض المحصودة زرعها والصبح الليل وهو من الاضداد قوله والرابع نحو
في نحو كلا منها رغدا ان رغدا نعت مصدر محذوف في الشرح لا ينبغي ان يعد هذا مما اشتهر بين المعربين والصواب خلافه
لانه الامر من كلام المص الى ان التعا اشتهر هذا بين المعربين صواب وان تخطيهم بما نقل عن سيبويه وغيره ولم يصادف
الجزء والاولى ان عد المص مما اشتهر بين المعربين والصواب خلافه بناء على قولهم ان مذهب سيبويه والمحققين خلافه واسند الا الهم
على ذلك لا بناء على اعتراضه على ادلتهم قوله فلولا ان المانع من الرفع كراهة اجتماع مجازين حذف الموصوف وتصير الصفة معمولا
على السعة في الشرح لا نم ان اجتماع مجازين امر مستكره ولا انه مانع مما ذكره وكيف ولا نزاع بينهم في ان مثل قولنا احيا الارض شباب
الزمان من مستحسنات الكلام واقول قد سبق مثل هذا في اخر الكلام على ما سبق من توجيه كلام المص فليراجع منه وبالجملة
فمراد المص هنا وهناك ان المجازين للنحوي بحثه فيهما ومثل احيا الارض شباب الزمان ليس كذلك قوله اى الشملة الصماء والحالية متعلقة
لتعريفه في الشرح بتقدير الحالية في هذا التركيب لقيام المانع لما يقتضي المنع من ارتكابها عند عدم المانع والشملة بكسر المعجمة
هيئة الاشتمال واشتمل بالثوب اداره على جسده كله حتى لا يخرج منه يده وفي القاموس واشتمال الصماء ان يرد الكساء من قبل
يمينه على يده اليسرى وعاتقه الايسر ثم يرده ثانية من خلفه على يده اليمنى وعاتقه الايمن فيغطيهما جميعا او هو الاشتمال بثوب
واحد ليس عليه غيره ثم يضعه من احد جانبيه على منكبيه فيبدو منه فرجه قوله والصواب العطف على معمولي عاملين
في الشرح غاية ما نقول في هذا والذي يظهر ان حذف وامضاء القيام قرينة عليه ولا محذور في ذلك ولا يقال الصواب خلافه
قوله والصواب ان يقال يرفع لوقوعه موقع الحلول لمحل الاسم وهو قول البصريين سواء حل محل اسم مرفوع كما في زيد يضرب او ضاربا و
مجرور او منصوب نحو مررت برجل يضرب ورايت يضرب وانما ارتفع لوقوعه موقع الاسم لانه ان يكون كالاسم دائما هو الرفع
قال الرضي واعترض بانه يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في صلة نحو الذي يضرب وفي نحو سيقوم وسوف يقوم
لان التنفيس من خواص الافعال وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان ويمكن الجواب عن الذي يضرب

الزيدان بان يقال هو واقع موقعه لانك تقول الذي ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدا مقدم عليه وكذا قايمان الزيدان ويكفينا وقوع موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اسما من الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم ان سيقوم مع السين واقع موقع قايم لا يقوم وحده والسين صار كاحد اجزاء الكلمة وعن نحو كاد زيد يقوم ان اصله صلاحية وقوعه موقع الاسم كما في قوله وما كدت ايبا وقال ابن مالك بعد ذلك والصحيح قول الكوفيين لان البصريين ان ارادوا ان رافع المضارع وقوعه موقعا هو للاسم بالاصالة سواء جاز وقوع الاسم فيه كما في يقوم زيد او منع منه الاستعمال كما في جعل زيد يفعل فهو باطل لرفع المضارع بعد لو وحرف التحضيض وان ارادوا ان رافع المضارع وقوعه موقعا هو للاسم مطلقا فباطل ايضا لعدم رفع المضارع بعد ان الشرطية لانه موضع صالح للاسم بالجملة كما في وان احد من المشركين استجارك فلو كان الرافع للمضارع وقوعه موقع الاسم مطلقا لما كان بعد ان الشرطية الا مرفوعا واللازم منتف فالملزوم كذلك فان قيل ما قاله الكوفيون باطل ان التجريد عن الناصب والجازم عدمي لانه عبارة عن الرفع امر وجودي وكيف يصح ان يكون الامر العدمي علة للوجودي فجوابه لا نم ان التجريد عن الناصب والجازم عدمي لانه عبارة عن استعمال المضارع على اول احواله مخلصا عن لفظ يقتضي تغييره واستعمال الشي والمجي به على صفة ما ليس عدميا انتهى وقال الكسائي عامل الرفع في المضارع حروف المضارعة لانها لما دخلت في اول الكلمة حدث الرفع بحدوثها اذ الاصل في المضارع اما السكون او الماضي او المصدر ولم يكن فيها هذا الرفع بل حدث بحدوث الحرف فاحالته عليها اولى من احالته على المعنوي الخفي كما هو مذهب البصريين ومذهب الفراء وهو المشهور بين المعربين وانما عزل عامل النصب والجزم لضعفهما وصيرورتهما كجزء الكلمة ثم اذا اعربوا او عربوا الكلام او عربوا الطالب ويجعلوه يعرب **قوله** فاما البصريون فمذهبهم ان المانع الزيادة المشبهة لالفي التانيث في الوصف الالف والنون اما تاثيرهما لمشابهتهما الف التانيث الممدودة من جهة امتناع دخول تاء التانيث عليهما معا ولهذا ان بهذه الجهة تسقط الالف والنون عن التاثير وقال المبرد بجهة الشبه ان النون كانت في الاصل همزة بدليل قلبها اليه في صنعاني وبهراني في النسب الى صنعاء وبهراء وهي قبلها من نصاعة وليس بوجه اذ لا مناسبة بين الهمزة والنون حتى يقال ان النون ابدلت منها وانما صنعاني وبهراني بالقياس صنعاوي وبهراوي كحمراوي فابدلوا النون من الواو شاذا للمناسبة التي بينهما الا نزعا الى ادغام النون في الواو **قوله** عن دركة الحق الدرك بفتح الدال وسكون الراء بمعنى الادراك والحق الحكم المطابق للواقع يطلق على الاقوال والعقايد والاديان والمذاهب باعتبار اشتمالها على ذلك ويقابله الباطل واما الصدق فقد شاع في الاقوال الخاصة ويقابله الكذب وقد يفرق بينهما بان المطابقة تعتبر في الحق من جانب الواقع وفي الصدق من جانب الحكم فمعنى صدق الحكم مطابقته الواقع ومعنى حقيته مطابقة الواقع اياه **قوله** وهو الاعداد الاصول يعني ليست بمعدولة **قوله** ولكنما اهل بواديه اه هذا البيت لساعدة الهذلي ويبغي بالغين المعجمة المفتوحة المشددة واصله يبتغي بيابني في اوله حذفت احديهما من البغي وهو الطلب ومثنى وموحد صفة ذياب وجرهما مبتدا محذوف اي بعضها مثنى وبعضها موحد **قوله** وللجهل بموقع هذه الالفاظ يعني الالفاظ المعدولة **قوله** احاد ام سداس اي تقدم الكلام عليه في الكلام على ام **قوله** الذي ما للوق اي ابج **قوله** ولو ازددت لم يكن له معنى قال التفتازاني اي لو قلت اقتسموا هذا المال درهمين وثلاثة واربعة لم يكن له معنى ولم يصح جعل درهمين حالا من المال **قوله** الذي هو القدر هو مثل الخلاف مما اذكر فان القصد بيه الى العطف والتفصيل في حكم الاقسام وكذا الطيبات في حكم النكاح **قوله** ولو حيث فيه بادوا لا علمنا انه لا يسوغ لهم ان يقتسموه قال التفتازاني وذلك لان او لاحد الامرين او الامور لا غير واما الاباحة وجواز الجمع في مثل جالس الحسن او ابن سيرين فانه يكون بدليل من خارج مثل ان مجالستهما خير وزيادة في

الفضيلة

الفضيلة ويتعلم العلم فيكون اولى بالجواز وحاصله ان او لاحد الامرين والحال لبيان الكيفية الفعل والقيد في الكلام يكون نفيا لما يقابله بمعنى او ان يكون الاقسام على احد هذه الانواع غير مجموع بين اثنين منها ومعنى الواو ان يكون على هذه الانواع غير متجاوز اياها الى ما فوقها وهذا معنى قوله لحظوا اعلمهم ما وراء ذلك وفيه اشارة الى دفع ما ذهب اليه البعض من جواز التسع تمسكا بان الواو للجمع فيجوز الاثنان والثلاث والاربع وهي تسع وذلك لان من نكح الخمس وما فوقها لم يحافظ على القيد اعني كيفية النكاح وهي كونه على هذا العدد والتفصيل بل جاوز الى خماس وسداس انتهى **قوله** واختلف فيها هنا اي في الواو في قوله تعالى وثامنهم كلبهم **قوله** فيندفع الاشكال ايضا انتهى قوله ثم ما يعلمهم الا قليل ردا على كون الواو في وثامنهم كلبهم للاستيناف وعلى كون الكلام فيه تقريبا لكونهم سبعة **قوله** فاما الواو الاولى يعني واو الثمانية **قوله** قلنا العامل المعنوي لا يحذف في الشرح انا لا نسلم انه لا يمنع الحذف في مثل قولك زيد قائما جوابا لمن قال من في الدار اي زيد فيها قائما فان قوة الدلالة على المحذوف وفي التسهيل ويضمر عاملها جوازا لحضور معناه او تقدم ذكره في استفهام او غيره وهذا يشمل المعنوي وغيره انتهى وان لم يحمل على غير المعنوي بقول المصنف وبعضا اراد ويعد قوله ان يحذف عامل الحال اذا كان معنويا امتنع وبهذا رد واعلى المبرد في قوله في بيت الفرزدق واذ ما مثلهم بشر بان مثلهم حال ناصبها خبر محذوف اي واذ ما في الوجود بشر مماثلهم ولا ارى ابقى ابقا لها هذا المجرب صدره فلا نريد وقت ودهاق المرتع السحاب البسيطا والودق المطر وحمير دون فيها للتجا التي شبه بها الجيش في البيت بلد وابقلت الارض خرج بقلها **قوله** الرابع عشر ويفهم ان النكرة اذا اعيدت نكرة كانت غير الاولى واذا اعيدت معرفة او اعيدت المعرفة معرفة او نكرة كان الثاني عين الاول قال التفتازاني في التلويح والكلام فيما اذا اعيد اللفظ الاول اما مع كيفية من التنكير والتعريف او بدونها فيكون طريق التعريف هو اللام او الاضافة لتصح اعادة المعرفة نكرة وبالعكس وتفصيل ذلك ان المذكور اولا اما ان يكون نكرة او معرفة وعلى التقديرين اما ان يعاد نكرة او معرفة فصار اربعة اقسام وحكمها ان نظر الى الثاني فان كان نكرة فهو مغاير للاول والا لكان المناسب هو التعريف بناء على كونه معهودا سابقا في الذكر وان كان معرفة فهو الاول لحمله على المعهود الذي هو الاصل في اللام والاضافة انتهى فان قيل مقتضى كلام المصنف ان المعرفة اذا اعيدت نكرة كانت غيرا وكلام التفتازاني انها تكون عينا قلت حكى ابن كيسان في هذه الصورة قولين وحكي عن امالي ابن الشجري انه قال غير الاول لا نفسه فجرى كلام المصنف على القول بالمغايرة والتفتازاني على القول بالعينية **قوله** وحملوا على ذلك ما روي لن يغلب عسر يسرين روي ذلك موقوفا على ابن عباس وابن مسعود ومرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم انه خرج ذات يوم وهو يضحك ويقول لن يغلب عسر يسرين فلم يحصل منه وفي تفسير البغوي قال ابو الحسن بن يحيى بن نصر الجرجاني صاحب النظم تكلم الناس في قوله لن يغلب عسر يسرين فلم يحصل منه غير قولهم ان العسر معرفة واليسر نكرة فوجب ان يكون عسر واحد ويسران وهذا قول مدخول فان قول القائل ان مع الفارس سيفا ان مع الفارس سيفا لا يوجب ان يكون الفارس واحدا والسيف اثنين بل معناه لن يغلب عسر الدنيا اليسر الذي وعده الله المؤمنين فيها واليسر الذي وعدهم في الاخرة وانما يغلب احدهما وهو يسر الدنيا فاما يسر الاخرة فدائم غير زائل اي يجمعهما في الغلبة كقوله شهرا عيد لا ينقصان اي لا يجتمعان في النقص **قوله** ويشهد للصورتين الاوليين هما اعادة النكرة نكرة واعادة النكرة معرفة **قوله** وللرابع هو اعادة المعرفة نكرة وذكر على تاويل القسم ولا مقتضى قوله الاوليين ان يقول الرابعة لم يتعرض للثالث وهو اعادة المعرفة معرفة لانه ذكر اولا ما يشهد له وهو ما حكاه عن الزجاج **قوله** صفحا عن بني ذهل الخ هذان بيتان من بحر الهزج والصفح العفو وذهل بضم المهملة وسكون الهاء **قوله** والثالث انه في التنزيل بل ايات ترد هذه الاحكام الاربعة قال التفتازاني في تلويحه فاعلم ان المراد ان هذا هو الاصل عند الاطلاق وخلو المقام عن القراين والا فقد تعاد النكرة نكرة مع عدم المغايرة كقوله تعالى وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله وقالوا لولا انزل عليه اية

من بعد قال ان الله انزل الاية الذي خلقكم من ضعف ثم جعل من بعد ضعف قوة ثم جعل من بعد قوة ضعفا وشيبة يعني قوة الشباب ومنه باب
التاكيد اللفظي وقد تعاد النكرة معرفة مع المغايرة كقوله تعالى وهذا كتاب انزلناه اليك الى قوله ان تقولوا انما انزل الكتاب على طائفة
من قبلنا وقد تعاد المعرفة معرفة مع المغايرة كقوله تعالى وهو الذي انزل عليكم الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب وقد
تعاد المعرفة نكرة مع عدم المغايرة كقوله تعالى انما الهكم اله واحد ومثله كثير في الكلام كقولهم هذا العلم علم كذا وكذا ودخلت الدار
فرايت كذا وكذا ومنه بيت الحماسة انتهى قوله فان الصلح الاول خاص وهو الصلح بين الزوجين والثاني عام يعني فلا يكون
عين الاول لان المعنى من كون الثاني عين الاول لان المراد به هو المراد بالاول قوله لان اللام ان كانت فيه اي في العسر الاول للعهد
في العسر الذي كانوا فيه وهو حصة معينة من العسر معهودة بين المتكلم والمخاطب فهو بعينه في الثاني عين الاول قوله الخامس عشر
قولهم يجب ان يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها اي الشرح عند هذا الموضع في هذا الباب مبني على ان قول سيبويه في
المسئلة صواب وقد رده بعضهم قال الامام الى سلامة ما اشتهر بينهم ذلك من المعارض فلا ينبغي ان يعد من قبيل ما هو من
الخطا واقول ما رد المص قول سيبويه وانما رد ما اشتهر له ولا يلزم من رد ما اشتهر به رده قوله وليس بلازم عند سيبويه لم
يجد النص في ذلك عن سيبويه وانما حكاه عن المالكي واختاره هو ونص في باب المبتدا والزامهم اتحاد العامل في الحال وصاحبها
لا دليل لهم عليه ولا ضرورة الجائتهم اليه والحق انه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب اليه المالكي انتهى قوله معمول المضاف او
الجار معنى قال الرضي اعلم انه بينهم خلافا في ان العامل في المضاف اليه هو اللام المقدرة او من او المضاف فمن قال انه الحرف المقدر
نظر الى ان معناه في الاصل هو الموقع للاضافة بين الفعل والمضاف اليه اذ اصل غلام زيد غلام حصل لزيد فمعنى الاضافة قائم
بالمضاف اليه لاجل الحرف ولا ينكر ههنا عمل حرف الجر مقدرا لقوة الدال عليه بالمضاف الذي هو مختص بالمضاف اليه او مبين به
ومن قال ان عامل الجر المضاف وهو الاولى قال لان حرف الجر نزعت وسوغ حذفها المضاف مفيد لمعناه ولو كان مقدرا لكان غلام زيد
نكرة كغلام لزيد ومعنى كون الثاني مضافا اليه حاصل له بواسطة الاول فهو الجار بنفسه وقال بعضهم العامل معنى الاضافة وليس بشيء
لانه ان اراد كون الاسم مضافا اليه فهذا هو المعنى المقتضي والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي وان اراد بها النسبة التي بين المضاف
والمضاف اليه فينبغي ان يكون العامل في الفاعل والمفعول ايضا النسبة التي بينهما وبين الفعل كما هو مذهب خلف ان العامل
هو الاسناد قوله ها بيّنا ذا صريح النصح فاصغ له هذا صدر بيت عجزه وطع فطاعة مهد نصحه رشد وقد تقدم في الجهة الخامسة
تحمل باعتبار عاملين وجهين قوله لان الحال من المعرفة هذا هو الراجح لكونه موحشا حالا من المستتر في الظرف قوله واما وجوب
ابن جني واجاب ابن جني وقال بتجويز كونه موحشا على البيت حالا من الضمير المستتر في الظرف بان الظرف ههنا لا مستتر فيه لانه انما يكون
فيه مستتر اذا تاخر عن المبتدا واما اذا تقدم عليه فلا ورده المص بان هذه القرينة مخالفة لا للملائم ولقول ابي الفتح مع عدم التزامهم
عليه بجاو لعزامهم عليه بخلافهما في قوله ولقول ابي الفتح معطوف على الملائم قوله عليك ورحمة الله السلام هذا عجز بيت صدره
الا يا نخلة من ذات عرق والمراد بالنخلة هنا امراة وبذات عرق موضع قوله وقد اعترض يعني انه اعترض على ابي الفتح في قوله ان عطف رحمة
على المستتر في عليك اولى من عطفه على السلام بان ما ذهب اليه فيه تخلص عن ضرورة وهي تقدم المعطوف على المعطوف عليه بضرورة
اخرى وهو العطف على الضمير المرفوع المستتر مع عدم الفاصل ولم يعترض على ابي الفتح بانه ليس في عليك ضمير لتقدمه على المبتدا وعدم
التزامهم بذلك بناء على ان الظرف غير مستتر مع تقدمه على المبتدا قوله وجوابه ان عدم الفصل اسهل لوروده في النثر والجواب ان
ما اعترض به على ابي الفتح من انه تخلص عن ضرورة بضرورة انه لم يتخلص من ضرورة الى ضرورة مثلها انما تخلص من ضرورة الى ضرورة
اسهل منها وذلك ليس بممتنع قوله واما جواب ابن مالك بان الحمل على الملائم اولى لانه ظاهر انما يصح لو كان تساوي الضمير المستتر في

الاول

الظرف بان يجعل صاحب الحال الطلل اولى من جعله الضمير المستتر في الظرف لان جعل صاحب الحال الاسم الظاهر اولى من جعله ضميرا لذلك الاسم ودفع
المص هذا الجواب بانه انما يثبت هذه الاولوية لو كان الظاهر معرفة كالمضمر واما اذا كان نكرة فجعل صاحب الحال الضمير الاسم اولى لكونه معرفة
كما هو الاصل في صاحب الحال قوله احدهما ان كانتين ثلثة صيغ للمؤنث وصيغتان للمذكر يعني ان المؤنث من الضبع يقال
له ضبع بفتح اوله وضم ثانيه والمذكر منها يقال له ضبعان بكسر اوله وسكون ثانيه وزيادة الف ونون في اخره فاذا ارادوا تثنيتهما
غلبوا المؤنث لقلة حروفه على المذكر فقالوا ضبعان قوله وهو سهو فرق الحكماء بين السهو والنسيان بان عدم الصورة
الحاصلة عند العقل عما من شانه الملاحظة في الجملة ان كان العقل بحيث يتمكن من ملاحظتها اي وقت شاء يسمى ذهولا وسهوا وان كان
بحيث لا يتمكن من ملاحظتها الا بعد تجشم كسب جديد يسمى نسيانا قوله ولا يجتمع الليل والنهار لقائل ان يقول ان اراد لا يجتمعان في
الوجود فمسلم لكن لا يفيد لان المراد بقوله ان يجتمع شيئان هو الاجتماع في حكم من الاحكام وان اراد لا يجتمعان في حكم فممنوع
وضابطها في الشرح يقع التغليب بدون هذا الضابط في التنزيل والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن بانفسهن
اربعة اشهر وعشرا والمراد عشرة ايام ولياليهن لكن انت تغليب الليالي واقول هذا الضابط انما هو لتغليب الليالي على الايام في
التاريخ لا للتغليب الليالي على الايام مطلقا نعم مقتضى التغليب في هذه الاية انه لا اختصاص لتغليب المؤنث على المذكر بتلك المسئلة
قوله لان الله تعالى موجد للافعال والذوات جميعا لا موجد لها في الحقيقة سواه فعل العبد مستندا الى الله تعالى من جهة الايجاد
والى العبد من جهة الكسب وحقيقته ان صرف العبد قدرته وارادته الى الفعل كسب وايجاد الله تعالى الفعل عقيب ذلك خلق والمقدور
الواحد يدخل تحت قدرتين لكن بجهتين مختلفتين فالفعل العبد مقدور الله تعالى ايجادا ومقدور العبد كسبا قوله وقد مضى
ردده يعني في الجملة الثالثة من الجمل التي لها محل من الاعراب قوله الناس عن قولهم ان كاد اثباتها نفي ونفيها اثبات قال الرضي
قال بعضهم كاد ان نفيه اثبات واثباته نفي بخلاف سائر الافعال اما كون اثباته نفيا فان اراد به انك اذا قلت كاد زيد يقوم
واثبت الكون اي القرب فهذا الاثبات نفي فهو غلط فاحش وكيف يكون اثبات الشيء نفيه بل في كاد زيد يقوم اثبات القرب
من القيام بلا ريب وان اراد ان الاثبات كاد دال على نفي مضمون خبره فهو صحيح حق لان قربك من الفعل لا يكون الا مع انتفاء الفعل
منك اذ لو حصل الفعل منك لكنت متلبسا بالفعل لا قريبا منه واما كون نفيه اثباتا فيقول ايضا ان قصد ان نفي الكون اي
القرب ما كاد اثبات لذلك المضمون فهو من افحش الغلط وكيف يكون نفي الشيء اثباته وكذا ان اراد ان نفي القرب من
مضمون الخبر اثبات لذلك المضمون بل هو افحش لان نفي القرب من الفعل ابلغ في انتفاء ذلك الفعل من نفي الفعل بعينه فان ما قربت
من الضرب اكد في نفي الضرب من ما ضربت بل قد يجيء مع قولك ما كاد زيد يخرج قرينة تدل على ثبوت الخروج بعد انتفائه وبعد
انتفاء القرب منه فتكون تلك القرينة دالة على ثبوت مضمون خبر كاد في وقت بعد وقت انتفائه وانتفاء القرب منه لا لفظ كاد
ولا تنافي بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت اخر وانما التناقض في ثبوت الشيء وانتفائه في وقت واحد فلا يكون اذن
نفي كاد يفيد الثبوت مضمون خبره بل المفيد لثبوته تلك القرينة فان حصلت قرينة هكذا قلنا ثبت مضمون خبر كاد بعد انتفائه
كان قوله تعالى وما كادوا يفعلون اي وما كادوا يفعلون قبل ذبحهم وما قربوا منه اشارة الى ما سبق قبل ذلك من تعنتهم في قوله
ادع لنا ربك يبين لنا ما هي وادع لنا ربك يبين لنا ما لونها وهذا التعنت دأب من لا يفعل ولا يقارب الفعل ايضا
وان لم تثبت قرينة هكذا قلنا مات زيد وما كاد يسلم قلنا نفي مضمون خبر كاد على انتفائه وعلى انتفاء القرب كما في قوله تعالى لم
يكد يراها وقوله اذا غير الهجر المحبين ابيتا وليس في هذه المواضع ما يدل على حصوله بعد انتفائه ومثل هذه القرينة هي التي تشتبه لمن قال ان
نفي كاد اثبات قوله احدهما ان الزمخشري قال في اوائل سير رحمهم الله تعالى تعبر كلام الزمخشري بدون ما عليه من الاعتراض والجواب

حروف التبيين قوله الثاني خلا بعضهم عن تحديد دون تقدم هذا بجميع حروف التبيين قوله تمام العشرين قوله نحو جلست امام زيد
ان زيد المخصوص بالظرف والصواب ان يقال المخصوص بالاضافة وفي الشرح هذا تمام فيه نقص وذلك لان الصحيح ان العامل في المضاف
اليه هو المضاف ولا شك ان امام زيد مضاف فيكون عامله اللفظ الذي هو المضاف اليه فالتعبير يوهم ان زيد مخصوص بالظرف
يوهم ان الخصوصية الظرف دخلا في خفضه وليس كذلك فينبغي الاحتراز منه ومراد المص بالاضافة في قوله والصواب ان يقال المخصوص
بالاضافة هو المضاف لا المعنى المصدري لانه ذكر في الخامس عشر ان العامل في المضاف اليه المضاف الجار المقدر ولم يذكر الاضافة
ولا بعد القول قوله في كيفية الاعراب قوله ان كان نحو فاء واحد يعني وليس بعض كلمة لان ما هو بعضها يعبر
عنه بلفظه قوله فيقال في المتصل بالفعل من نحو ضربت التاء فاعل او الضمير فاعل ولا يقال التاء فاعل الاول تعبير باسم المعبر عنه الخاص
به والثاني باسمه المشترك بينه وبين غيره والثالث بلفظه قوله اذ لا يكون اسم هكذا اي اسم ظاهر قيد به لان الضمائر المتصلة
اسماء ومنها ما هو على حرف واحد يعني في هذه الحالة يكون معبرا عن نفسه فيكون اسما ظاهرا وليس لنا اسم ظاهر على حرف احد
قوله فاما الكاف الاسمية فانها الملازمة للاضافة فاعتمدت على المضاف اليه هذا جواب سؤال يرد على قوله اذ لا يكون اسم هكذا
تقرير السؤال ان الكاف الاسمية اسم ظاهر وهي على حرف واحد وتقرير الجواب انها لما لازمت الاضافة واعتمدت على المضاف اليه
صارت بمنزلة ما هو اكثر من حرف الا انها لا يعبر عنها عند الكلام عليها الا باسمها لان في التعبير عنها بلفظها قطعها عما تعتمد عليه
وهو لا تنقطع عنه الكاف الاسمية هي التي معناها مثل والحرفية هي التي معناها التشبيه قوله ولا ينطق بلفظها اي بلفظ باء الجر
وواو العطف فلا تقول بـ حرف جر ولا و حرف عطف لان كلا منها كلمة مستقلة ولا بعض كلمة قوله لان الحروف تدبين اي في م و ق
و ش و ل واللام ولام متعلقة بيجوز قوله وان كان اللفظ على حرفين نطق به فقيل قد حرف تحقيق وهل حرف استفهام لان
اللفظ موضوع لنفسه ولا مانع من دلالته على نفسها وانما وضعوا اللفظ لنفسه لانهم يحتاجون الى التعبير عنه فلو وضعوا له لفظا
اخر لكان الوضع له ضائعا اذ نفس اللفظ كاف في التعبير عنه قال التفتازاني ولا خفاء في ان هذا ليس بوضع قصدي لكن هل
يلزم منه وضع حيث وقع الاتفاق والاصطلاح على انه يطلق اللفظ ويراد نفسه والظاهر اللزوم لانا اذا قلنا ضرب فعل ماض
ومن حرف جر فالدال اسم والمدلول فعل وحرف ودلالته عليه ليست بحسب ذلك الاتفاق والاصطلاح والتحقيق انه وضع على
لكن مثل هذا الوضع لا يوجب الاشتراك والا لكان جميع الالفاظ مشتركة ولا قايل به انتهى وظاهر كلام المص ان اللفظ اذا كان على حرفين
نطق به من غير تغيير وقال الرضي وعن ان الكلمة الثنائية اذا جعلت علما للفظ وقصد اعرابها شدد الحرف منها سواء كان حرفا صحيحا
او حرف علة نحو اكثرت من الكم ومن الهل ومن اللو ويكون على اقل اوزان المعربات واما اذا جعلت علما لغير اللفظ او لم يقصد اعرابها
فلا تشديد بابها اذا كان صحيحا نحو جاءني كم ورايت مسائل اللين والتعبير في اللفظ والمعنى جميعا قوله ولا يجوز ان ينطق باسم شيء
من ذلك اي ما كان على حرفين بان يقول في قد القاف والدال وفي هل الهاء واللام قوله وان كان اكثر من ذلك نطق بلفظها
فقيل سوف حرف استقبال وضرب فعل ماض ومن هذه اسم ولهذا اجريها بقولك فعل ماض قال الرضي واعلم انه اذا جعل
كلمة ذلك اللفظ دون معناها كقولك اين كلمة استفهام وضرب فعل ماض وفي علم وذلك لان مثل هذا موضوع لشيء بعينه غير
متناول غيره وهو مقول لانه نقل مدلوله اي المعنى الى مدلول هو اللفظ انتهى وسوف في التركيب الذي ذكره المص اسم ولهذا
اخبر عنها بقوله حرف استقبال وكان المص لم يذكرها لان الادلة الثلاثة التي في قوله بدلت على ما ذكرناه مختصة بغيره قوله وانما
تحتمل الحكاية لان الكلمة المبنية اذا جعلت علما على اللفظ فالاكثر فيها الحكاية تقول من اسم استفهام وضرب فعل ماض وسوف حرف
استقبال ويجوز الاعراب قال الشاعر ليت وهل ينفع شيئا ليت ثم ان اول ما ذكر كان اللفظ المفرد معطوفا وان ولت بوسا كالكلمة

واللفظ فان كانت ثلاثية ساكنة الوسط كسوف وليت كهند في الصرف وتركه وان كانت رباعية او ثلاثية متحركة الوسط فهي غير منصرفة
فهذا على انه لفظ مسماها اللفظ فان العمران مثلا اسم مسماه الحرف المخصوص قال سيبويه قال الخليل يوما وسال اصحابه كيف تقولون
اذا اردتم ان تلفظوا بالكاف التي في لك والباء التي في ضرب فقيل نقول باء كاف فقال انما جئتم بالاسم ولم تلفظوا بالحرف وقال اقول كه به
وفي الكشاف فان قلت من اي قبيل هي من الاسماء امعربة ام مبنية قلت بل هي من الاسماء معربة وانما سكنت سكون زيد وعمرو وغيرهما
من الاسماء حيث لا يمسها اعراب لفقد مقتضيه وموجبه والدليل على ان سكونها وقف وليس بناء انها لو بنيت لحذي بها حذو كيف
واين وهؤلاء ولم يقل صاد قاف نون مجموعا فيها بين الساكنين قوله قياس همزات الاسماء يعني الاسماء المفردة وهي التي ليست جارية
مجرى الفعل فلا يرد نحو الانطلاق والاقتدار من المصادر التي همزتها همزة وصل لانها ليست باسماء مفردة بهذا المعنى قوله كالنار اذا
سميت مانا ضرب قطعت همزته في الشرح لانه اسم حرف ولا وجود لهمزة الوصل في شيء من الاسماء الا المفردة الا اذا كان من الاسماء العشرة
فان قلت فيلزم اذن قطع همزة الانطلاق اذا سمي به لانه عند التسمية به غير مصدر وليس من الاسماء العشرة قلت ابقيت فيه
همزة الوصل على حالها لعدم نقل الكلمة من قبيل الى قبيل فاستصحب ما كان ثابتا قبل التسمية بها بخلاف مثل الى واضرب فهلت
فكيف توهم ابن مالك ان النحويين كافة غلطوا في قولهم ان الفعل يخبر به ولا يخبر عنه وان الحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه قال ان يعلي
لم يقتض كلام ابن مالك السابق تغليط النحاة وانما اقتضى اختصاص قولهم ذلك بما عدا الاسناد اللفظي اي الاسناد الذي المسند
اليه فيه لفظ سواء عبر عنه بلفظ وحده كضرب كلمة وسوف كلمة او عبر عنه بلفظه مع غيره كلفظة ضرب ولفظة سوف وعبر عنه
بلفظ اخر كالفعل الماضي وحرف التنفيس واعلم ان الامام الرازي اعترض في المحصل على قولهم الفعل لا يخبر عنه بان المخبر عنه في هذا
الكلام ليس حرفا اتفاقا فهو اما اسم او فعل وعلى التقديرين فهو كاذب لانه ان كان اسما فلان كل اسم يخبر عنه وقد كان لا يخبر عنه واما
ان كان فعلا فلانه اخبر عنه بانه لا يخبر عنه فبعض الفعل يخبر عنه ويلزم التناقض والجواب ان الاخبار اما عن اللفظ وذلك
جايز في الكلمات كلها سواء ذكرت الفاظها وحدها او مع غيرها او عبر عنها بالفاظ اخر واما عن المعنى اما معبرا عنه بلفظه وحده
او مع غيره واما معبرا عنه بلفظ اخر فالاول من خواص الاسم والاخير ان كان بينه وبين اخويه فاذا اريد الاخبار عن معناهما باعتبار
الاخبار منه وجب ان يعبر عنه بغير لفظه او به مع غيره يخبر عنه ح فمعنى الحد الوجهين بانه يمتنع ان يخبر عنه معبرا بوجه ثالث
فلا تناقض في ذلك قوله لما كثر الفاعل دوران الكلام خففوه لما تشدد بالنسبة وخففوه بما بين نحو ايجاب الجملة بأسرها
استيفاء جواب عن سبب اصطلاحهم على اطلاق المفعول من غير تقييد على المفعول به قوله وقد سمعت من يعرب الهاكم
التكاثر مبتدا وخبرا الهاكم مثل قولك المنطلق زيد في الشرح لا عيب على هذا المعرب الا اذا صرح بان الهاكم نفسه هو المبتدا
واما اذا اطلق القول في ذلك ولم يبين فيجوز ان يحمل كلامه على ان التكاثر مبتدا مؤخر والهاكم خبر مقدم بناء على مذهب
الكوفيين في تجويز تقديم مثل هذا الخبر وان وقع الاشتباه بين الجملة الاسمية والفعلية ولعل المص قامت عنده قرينة تدل
على ان ذلك المعرب قصد ان الهاكم مبتدا والتكاثر خبره قوله وذكر لي جمع كبير من الفقهاء هكذا وقع في بعض النسخ وفي
بعضها وذكر لي جبل كبير من الفقهاء وكذا في جميع النسخ بالباء الموحدة قوله ابيت ريان الجفون اه الريان ضد العطشان و
الكرى النعاس يقول منه كري الرجل بالكسر يكرى وهو كر وامراة كرية على فعلة والمراد به في البيت النوم والملسوع اسم مفعول
من لسعته الحية والعقرب لسعا وليلة الملسوع كناية عن ليلة السهر قوله قال جماعة من المعربين في نحو من يتبع المؤمنين في قراءة
ابن عامر وابي بكر بنون واحدة تقدم الكلام على هذه القراءة في التنبيه الذي ذكره المص في اخر الجهة الرابعة من الباب الخامس
بما لا مزيد عليه قوله والا فقيل غلط في الشرح فيه ادخال اللام على جواب ان الشرطية وقد ذكر المص من ذلك في هذا الكتاب

وهو فاش في عبارة غيره من المصنفين قوله من نابت الارض لبقل ابقالها يعني من نابه وحذف تاء التانيث من الماضي الذي وجب
لحاقها به وان كان مثنى مسند الى ظاهر مونث حقيقي او الى ضمير مونث غير حقيقي لضرورة الشعر ولا ضرورة تدعوا الى جعل ما في
في البيت كذلك لجواز جعله مضارعا على حذف احدى التائين قوله فقلت هلا استشكلت ورود الفاعل مجرورا
ثانه ان فاعل بكيها ونحوه كثير وكان تحير السائل من عدم الفطنة بحيث لا يعرف الفاعل في الكلام لكونه بزيادة الباء
لفعل وهو انما يعرف ما يدرك بالحس كالمرفوع والمجرور المدرك بحاسة السمع قوله ومن هنا ايضا قال ابو الحسن هذا
عطف على ولهذا حذفت الواو وذهب مشاركه لهم الى زيادة على كون ثابت النفس هيئة قوله لان اصلها الياء اي اصل
الالف في يا غلاما الان يا غلامي يجوز فيه اسكان الياء وفتحها فاذا فتحت جاز قلب الكسرة فتحة فقلب الياء الفا قوله
ويستثنى من الاول نحو رايتك زيدا ما صنع وابصرتك زيدا فان الكاف فيهما حرف خطاب هكذا وقع في كثير من النسخ بضمير
التثنية وهو عائد على رايتك زيدا ما صنع وابصرتك زيدا وفي بعض النسخ وهو الموجود بخط المص بافراد الضمير وتذكيره وهو
عائد الى نحو وقد تقدم الكلام على ارايتك والكاف المفردة قوله ونحو قولهم لا عهد لي بالام فقامنه ولا ارضعه
نحو معطوف على نحو الضاربك والام افعل تفضيل من لوازم الرجل لوما على فعل وملامه على فعل ولا امه على فعاله
مفعال منه للرجل يا ملا ان خلاف قولك يا مكرمان قوله وليس مضافا الا لهاء والا لخفض لو منع بكسرها لان ما لا ينصرف
اذا اضيف او دخله لام التعريف جر بالكسرة ثم اختلف فيه فقال الزجاج منصرف لدخول ما هو من خواص الاسماء عليه مما يغير
من نفس مدلوله ومقابلته شبه الفعل بخلاف كونه مسندا اليه ومفعولا او داخلا عليه قوله حرف جر فان ذلك مبا
لعامل والعامل لا يعرف على مدلوله وقال الاكثر امتناع الكسر تبعا لامتناع التنوين للعلتين فاذا زال التنوين بغيرهما زال موجب
المنع من الكسر فدخل ما يمتنع على هذا ما لم يزل الحد سببيه كالمساجد والحمراء والحبلى والاحمر والسكران وغير ذلك وعنه قوله
وعلى ذلك فاذا قلت مررت برجل ابيض الوجه لا احمره فان فتحة الراء فيه لكونه غير منصرف للصفة ووزن الفعل ولا لام تعريف
فالها منصوب على التشبيه بالمفعول لان احمر لا ينصب المفعول به وان كسرت الراء لان ما لا ينصرف اذا اضيف او دخلته لام
التعريف يجر بالكسرة فالها مجرورة المحل على الاضافة قوله لتشبيهم الصورة الجميلة بها في الصحاح والدمية بالضم والجمع دمى
وهي الصورة من العاج ونحوه قوله فان قلت فهل من ذلك قول الزمخشري في قولهم ولطائفة ما اهمتهم انفسهم الابتر في الشرح
في ايراد هذا السوال عن الايذاء بالزمخشري ما لا يخفى ولم يكن اراده بالذي يليق المص والادب مطلوب مع الاصاغر فضلا عن
الاكابر واقول لا يخفى ان في جوابه دفعا لتوهم الايذاء بالزمخشري وفي حاشية التفتازاني ولم يجعل شيئا من الجمل في موقع الجر
لطائفة قصدا الى ما صنعوا مقررة معلوم الثبوت للمنافقين لا حاجة الى الاخبار عنه فالجر محذوف اي ومنكم طائفة او ومنكم
طائفة على ان الخطاب للجميع من المومنين والمنافقين او وطائفة اخرى لم يغشهم النعاس وذهب الزجاج الى ان قد اهمتهم صفة
وتظنون خبر ولا يبعد ان يكون قد اهمتهم خبرا لان تكون النكرة موصوفة في التقدير اي وطائفة اخرى وبالجملة الواو للحال بحو وقع
ونحو مسوغ نص عليه سيبويه قوله وانما هو مفعول والمضاف مصدر بمعنى الاصابة في الشرح لا يتعين ان يكون المصاب اسم مفعول في
هذا المثال ولا يكون مصدرا والاولى هو الجر وقيح جر مبتدا محذوف اي ان الذي اصيب هو مولاك هذا فيه قوله وقد
وفي حاشية التفتازاني ولم يجعل شيئا من الجمل في موقع الجر لطائفة قصدا الى ما صنعوا مقررة معلوم الثبوت للمنافقين لا حاجة
الى الاخبار عنه فالجر محذوف اي ومنكم طائفة او ومنكم طائفة وتظنون على ان الخطاب للجميع من المومنين والمنافقين او وطائفة
اخرى لم يغشهم النعاس وذهب الزجاج الى ان قد اهمتهم صفة وتظنون خبر ولا يبعد ان يكون قد اهمتهم خبرا لان يكون قوله وقد

القاعدة السادسة

واما قراءة الكسائي فتقديرها هل تستطيع سوال ربك وقراءة الكسائي بتاء فوقية وادغام اللام هل تستطيع قوله انه يعتري حاره اه فقطع من
المثناة الفوقية وفتح القاف دقة الصحاح ومعنى الرف بمعنى ميضا الملح لمعاصيها ولم يعترض في نواحي الغيم وكذا واقص فاما اذا لمع و
اعترض في نواحي الغيم نحو الحفق فان استطال في وسط السماء من غير ان يعترض فيسامينا الا الاهو العقيقة ويقال ومضت المراة اذا اشارت بالنظر
تعيون حتى لا تلكلا بهم هذا اصل بيت عجزه لا بيال ومن السواد المعيد ومر الكلام عليه وحرف الحاق حتى

القاعدة السابعة

قوله وما كان هذا القران ان يفترى من دون الله تقدم الكلام على هذه الاية وحرف الالف في ان المفتوحة قوله لمرك ما الفتيان الا
ان تنبت اللحى في تاويل نبت اللحى وهذا المصدر في تاويل اسم الفاعل اي بالفتيان نابت اللحى واللحية بكسر اللام تجمع على لحى بكسرها اكثر به
وتترب وعلى لحى بضمها لكن [illegible] ويد الرجل اذا جاد فهو يد قوله فقيل هو على ذلك اي على تاويل ان وصلتها بالمصدر
وتاويل المصدر باسم الفاعل قوله ويرده عدم صلاحيتها اي صلاحيته ان بعد عسى للسقوط فلا تكون زائدة لان الزائد
هو الذي يصلح للسقوط وقيد بالاكثر لان ان سقط بعد عسى قليل قوله واما قول ابي الفتح في بيت الحماسة
حتى يكون عزيز الى آخره هذا دفع لما يتوهم من قول ابي الفتح يجوز كون ان زائدة في هذا البيت والحال ان مدخولها
منصوب اما الزائدة فعل وقبل هذا البيت ومن يكن مهم في المحل انهم لا سيما الجار فيهم اتهم جاروا الكرم يفعل من الكرم والمحل
القحط وهي متعلقة بلا يعلم ومعنى بين جميعا يفارق وهو يجمع الحال وقال غير ابي الفتح ان في البيت ليست زائدة بل الظهرت والمعطوف
على المنصوب بعد حتى وان كانت لازمة الاضمار في الاول لانه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل قوله والمنصوب على معنى لا يليق
ذلك المعنى بغير المنصوب مستبد ولا يليق الا بجزئه وهذا الذي ذكره منتقض بغير فانها تنتصب على الاستثناء ومعناها قائم بما بعدها

القاعدة الثامنة

قوله وسخلها اي في الصحاح السخلة بفتح السين المهملة وسكون الخاء المعجمة اسم للذكر والانثى من ولد
الضان والمعز ساعة وضعه وفي القاموس ولد الشاة ما كان قوله والى فتى حيان انت وجارها في مضاف الى الهيجا وهي بالمد والقصر
الحرب وجارها معطوف على فتى قوله ولا يجوز ان تقم زيد قام عمرو في الاصح الا في الشعر احترز بالاصح عن مذهب الفراء ان ذلك يكون في
النثر واختاره ابن مالك واستدل له بقوله من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له قوله ان تسمو اه في الصحاح ويقال جار هذا
الامر هشه بالضم اي عاد ريب وجل سبه اي تشبه الناس وسبه اي يسب الناس قوله اذ لا يصلح كل واي الى موضع في وحرف
الكاف وفي الكلام على كل انها لاستغراق اجزاء المفرد المعرف نحو كل زيد حسن فكان ينبغي ان يقال يتبع كل تحليها الا ان كلا اذا اضيف الى
مفرد معرفة افادت عموم الاجزاء والمقصود هنا انما هو عموم الافراد

القاعدة التاسعة

قوله فلذلك فصلوا بها الفعل الناقص
من معموله نحو كان في الدار وعندك زيد جالسا هذا عند جمهور البصريين وذهب ابن السراج وابو علي الى جواز ان كان واخواتها
معمول خبرها نحو كان طعامك ياكل زيد دون ونحل التعجب هو بالنصب عطف على الفعل الناقص كما ان قوله وتقدم مما عطف على
قوله على الاسم مشارك له في العامل وصوبه من هذا دون فيه وهو خبر قوله طعامك زيد ياكل وذهب الكوفيون الى جواز ذلك مطـ
قوله كان فلا تلمنى اه في الصحاح لحيت الرجل الحاه لحيا اذا لمته فهو ملحي واللحم الكثير والبلابل جمع بلبال وهو الهم ووساوس الناس في
الصدر قوله وبين الاستفهام والقول الجاري مجرى الظن في الشرح لابن الفصل بين الاستفهام والقول الجاري مجرى الظن معوطا بالظرف
وشبهه حتى يكون ذلك من قبيل الاتساع فيها اذ الفصل باحد المعمولين جائز ولو كان غير ظرف نص عليه في التسهيل وغيره قوله ابعد
بعد تقول الدار جامعة هذا صدر بيت عجزه شمل الهوى اما دام البعد محتوما وفي الصحاح جمع الله شمله اي ما تشتت من امره والمحتوم
بالحاء المهملة من الحتم وهو القضاء المبرم وحتمت عليه الشيء اوجبته والحاتم القاضي قوله اذن والله نرميهم بحرب هذا صدر بيت عجزه
يشيب الطفل من قبل المشيب قوله فاكل حين من والي موالينا هذا عجز بيت صدره ناهيك جهد لوان كنا [illegible] من والي موالينا

وما كان من ولي من انا عارف هذا عجز بيت صدره وقالوا تعرفها المنازل من منى **قوله** ابا خراشة الى اخره تقدم الكلام عليه في ان
المفتوحة الهمزة الساكنة النون **قوله** واما المسئلة الاخيرة هي تقديم الظرف على عامله المعنوي **القاعدة العاشرة قوله**
واما من فنون كلامهم القلب هو ان يجعل احد اجزاء الكلام مكان الاخر والاخر مكانه وهو ضربان احدهما ان يكون الداعي اليه اعتباره
من جهة اللفظ فان يتوقف صحة اللفظ ويكون المعنى تابعا كما اذا وقع ما هو في موقع الابتداء نكرة وما هو في موقع الخبر معرفة والثاني
ان يكون الداعي اليه من جهة المعنى لتوقف صحته عليه ويكون اللفظ تابعا له نحو عرضت الناقة لان المعروض عليه ما يكون له ادراك
يميل به الى المعروض او يرغب عنه وقيل السكاكي القلب مطلقا وقال انه يورث الكلام ملاحة ويشجع عليه كمال البلاغة وامن
الالتباس ويأتي في المجاز وانه وقع الاشعار دون التنزيل ورده غيره مطلقا وقيل ان تضمن اعتبار لطيفا قبل القلب الذي جعله السكاكي
من اللطائف قيل وان لم يتضمن اعتبارا لطيفا رد لان العدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة يقتضيه خروج عن تطبيق الكلام لمقتضى
الحال **قوله** كان سبية من بيت راس هذا البيت من قصيدة في مدح النبي م وهجو ابي سفيان بن حرب قبل الاسلام وجزاك ونوله
بعد هذا البيت على انيابها او طعم غض من التفاح هصره اجتناء وفي الصحاح سبأت الخمر سبأ وسباء اذا اشتريتها لتشربها ولا يقال ذلك الا
في الخمر خاصة والاسم السباء على فعال بكسر الفاء ومنه سميت الخمر سبية فاما اذا اشتريتها لتحملها الى بلد اخر قلت سبيت الخمر بالهمزة وبيت
راس قرية بالشام مشهورة بجودة الخمر والغض الجديد الطري وهصرت الغصن وبالغصن بفتح الهاء ونبك بالصاد اذا اخذت براسه
فاملته اليك شبه ريق المرأة بخمر يمزج بعسل او بطعم تفاح طري **قوله** ومهمه مغبرة ارجاؤه المهمه المفازة والمغبرة الملونة بالغبرة
والارجاء النواحي جمع رجا بالقصر **قوله** فعكس التشبيه مبالغة يعني ان لون السماء قد بلغ من الغبرة الحد الذي يشبه به لون الارض
في الغبرة **قوله** فان ابتاء في القاموس المجرة تطلق على الشدة وعلى القتال وعلى الفزع **قوله** ولا يخفى اه اصل يعني يهي تحت ونمنه
احد لنا بين والموماة المفازة والاصداء جمع صدا وهو ههنا ذكر البوم او طائر صغير يطير بالليل وقال المعدس الصدى هو هذا الطائر
الذي يطير بالليل ويقفز قفزانا ويظن الناس انه الجندب وانما هو الصدى فاما الجندب فهو اصغر من الصدى والسحر قبل
الصبح **قوله** وقول القطامي فلما ان جرى اه القطامي بضم القاف جواب لما في قوله بعد هذا البيت امرت بها الرجال ليأخذوها ونحن
نظن ان لن يستطاعا والسمن بكسر السين وفتح الميم وصححه بعضهم بفتح السين وسكون الميم فقال يريد اكثر اهله بالسمن سمنا بالقصر الذي
من بالسياع وقيل هذا البيت ما هو صريح في انه وصف ناقته وهو فلما ان مضت سنتان منها وصار ت حقة تعلو الجذاعا وترى
ما ترى البصر منها فالسياع عليها ان يباعا وفي الشرح ورأيت البيت المذكور في شعر القطامي نسخة قديمة مصححة على هذه الصورة
فلما ان جرى سمن عليها كما طينت بالفدن السياعا والعسن بالضم الشحم القديم وقال الشيخ بهاء الدين السبكي دبر وي بطن كذا رأيته
في الصحاح وعليه الجاحظ للجاحظ والتوسعة لابن السكيت وجعله قلبا وفيه نظر لانه يجوز ان يريد انه جعل القصر بطانة للطين لانه
داخله فلا قلب كلما كان ظاهر العبارة كان العير بطانة له انتهى **قوله** ومنه في الكلام ادخلت القلنسوة في راسي وعرضت الناقة على
الحوض لان القلنسوة ظرف والراس مظروف فحينئذ كان المناسب ان يحرك بالمظروف نحو الظرف ويؤتى بالمعروض عند المعروض عليه و
ههنا الامر بالعكس فقلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار **قوله** ورد على قول الزمخشري في الاية فقال بعد ما ذكر كلامه لا ينبغي حمل القران
على القلب اذا الصحيح انه ضرورة واذا كان المعنى صحيحا دونه فالحامل عليه وليس في قولهم عرضت الناقة على الحوض ما يدل على القلب
لان عرض الناقة على الحوض وعرض الحوض على الناقة صحيحان انتهى وقال بهاء الدين السبكي لم ينفرد الزمخشري بجعل عرضت الناقة
على الحوض مقلوبا بل ذكره الجوهري وغيره وحكمته ان المعروض ليس له اختيار والاختيار انما هو للمعروض عليه لانه قد يقبل وقد يرد
فعرض الحوض على الناقة لا قلب فيه لانها قد تقبله وقد ترده وعرضها عليه مقلوب لفظا وعرض الكفار على النار ليس بمقلوب لفظا

يلعم

للمعنى الذي اشرنا اليه وهو انهم مقهورون وكانهم لا اختيار لهم والنار متصرفة فيهم وهم كالمتاع الذي يتصرف فيه من يعرض عليه
كما قالوا عرضت الجارية على البيع وعرضت القائل على السيف والجاني على السوط والمار لما كان تشعل المتفرقة في العود قيل عرضت
العود على النار وهذا الذي قلناه غير ما قاله شيخنا ابو حيان وغير ما قاله الزمخشري وحاصله ان الذي في الاية قلب معنوي
فلا شك وفيه فالذي في عرضت الناقة قلب لفظي وهو شاذ انتهى **قوله** ويقال اذا طلعت الجوزاء انتصب العود في الحرباء في
الشرح الجوزاء برج في السماء كذا والذي في ان اذا احلت الشمس بهذا البرج قصر الليل وطال النهار عكس حلولها برج القوس انتهى واقول
قصر الليل مطلقا يكون اذا احلت الشمس في الجدي وهو برج قبله الشمس قبل الجوزاء باربعة بروج وقصر الليل عن النهار يكون بعد استوائه
ما اذا دخلت الشمس بالحمل وهو برج بينه وبين الجوزاء برج واحد وقصر الليل غاية قصر يكون اذا كانت الشمس بالدرجة الاخيرة من
الجوزاء فلا يصح قول القائل اذا احلت الشمس بالجوزاء قصر الليل لا مقتضاه ان ذلك يكون اذا كانت الشمس بالدرجة الاولى منها وههنا
واقعة مناسبة حكاها الخطيب في تاريخه عن ابي محمد اسماعيل بن ابي منصور موهوب الجواليقي البغدادي قال كنت في حلقة والدي
والناس يقرؤن عليه فوقف عليه شاب فقال يا سيدي قد سمعت بيتين من الشعر لم افهم معناهما وهما **قوله** وصل الحبيب جنان الخلد اسكنها
وهجره النار يصليني بها النار فيها والشمس بالقوس امست وهي نازلة ان لم يزرني وبالجوزاء ان زارا فقال الوالد يا بني هذا من
علم النجوم لا من علم الادب ثم قال من الحلقة والى على نفسه ان لا يجلس في حلقته حتى ينظر في علم النجوم ويعرف سير الشمس فنظر في ذلك
وعرف ثم جلس في حلقته ومعنى البيتين محبوبه ان لم يزره فليله في غاية طوله واذا زاره فليله في غاية القصر ولكن يكون قابله
بالقرب من غاية طول الليل لان ذلك لا يكون الا والشمس في اخر القوس ثم المراد بطلوع الجوزاء بما ذكره المص وهو طلوعها بالفجر وهو زمان
شدة الحر وانما كان انتصاب الحرباء في ذلك الوقت لانها دويبة ضعيفة لا من عظمها فيحصل القوة الحر اشتدادها ومن خاصة
هذه الدابة انها تدور كيف دارت الشمس لحبها لها **قوله** وتقدم معنى تاويلها ومن ذلك في القاعدة الخامسة **القاعدة
الحادية عشر قوله** ان قرآن على اسماء اه ذكر المص هذا البيت في ان المفتوحة الساكنة النون وقبله يا صاحبي فدت نفسي نفوسكما وحيثما
كنتما لاقيتما رشدا ان تحملا حاجة لي خف محملها تستوجبا منة عندي بها ويدا **قوله** بدليل ان العطوف عليها في الشرح لا مانع من
ان عطف ان الناصبة وصلتها على ان المخففة وصلتها اذ هو عطف مصدر على مصدر ولا يفيه احد واقول المراد بالدليل هنا ما يفيد
الظن والرجحان وليس هو المراد ان ذلك دليل من جهة امتناع عطف ان الناصبة وصلتها على ان المخففة وصلتها بل من جهة ان الظاهر ان
الثانية من نوع الاولى والثانية ليست مخففة من الثقيلة وكذا الاولى **قوله** واعمال الماء حملا على ان كما روي من قوله كما تكونوا يولى عليكم
ذكر ابن الحاجب في الشرح لا حاجة ان يجعل ما ناصبة هنا فان في ذلك اثبات حكم لها لم يثبت في غير هذا المحل بل الفعل مرفوع ودون
الرفع محذوف وقد سمع ذلك نظما ونثرا ابيت اسري وتبيتي تدلكي وقد خرج على ذلك ان ساحران نظاهران اي تتظاهران وقوله
ص وسلم لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا **قوله** لو تسأل الحارث ومعيه هذا صدر بيت عجزه لاحق الاطال نهد
ذو خصل والمعية بفتح الميم وسكون المثناة التحتية بعدها عين مهملة النشاط والجري للفرس والاطال جمع اطل وهي الخاصرة
ونهد بفتح النون وسكون الهاء اي جسيم وقد تقدم الكلام على هذا البيت في لو **قوله** اعطاء ان الشرطية حكم لو في الاهمال كما روي في
الحديث فان لا تراه فانه يراك في الشرح قد مضى في فصل لو ان ابن السيد خرج **قوله** كان لم تر قبلي اسيرا يمانيا على انه جاء على لغة من قال رأى فاصله
تراي فحذفت الالف لالتقاء الساكنين ثم ابدلت الهمزة الساكنة الفا لوقوعها بعد فتحة ومثل هذا في الحديث متاتي واقول لو كان تراه في
الحديث من هذه اللغة لقيل فانه يراك بالهمزة ويكون تراه في الشرط من لغة ويراك في الجواب من لغة اخرى وهو غير دليل بعيد وقوله وبعد
اي بانه لا بد من جواز رعي الحرف الذي وقع مكان الحرف المذكور فيصح في تخريج السابق وهو فان لا تراه فانه يراك على ما ذكره ابن مالك من ان

ان ان اطيف فيه حكم لو لان الاجماع اذ لا يجوز فلو لا تراه فانتزالت اما معنى فلانعكاس المعنى المراد لان لو لا ح دال على امتناع جوابها لوجود ما يليها واما لفظا فلان لو لا هذه لا يقع بعدها الا المبتدا قوله والظاهران الحديث اشارة الى ان لا تراه فانتزالت يتخرج على اجراء المعتل مجرى الصحيح كقراءة قنبل انه من يتق ويصبر فان الله ما ثبات يا يتقى وجزم يصبر وقد ذكر المص في الباب الرابع في اقسام العطف هذه القراءة وذكر فيها اوجها منها ما ذكره هنا وهو اجراء المعتل مجرى الصحيح قوله واذا تصبك خصاصة فيحمل هذا الجزء بيت صدره فاستغن ما اغناك ربك بالغنى وقد تقدم الكلام عليه في اذا قوله واعطاء لن حكم لم في الجزم في الشرح تامل هذا مع قول المص قبل ذلك يعني سيجري وانما يصح او يحسن حمل الشيء على ما حمل عليه فان فيه تنافيا وذلك انه اذا الى المتكلم لابن عم ان غرضه النفي المستقبل لا الماضي فلبس الحمل لكن كيف يصح او يحسن حمل لن عليها واقول تاملنا ذلك فلم نجد فيه تنافيا وذلك ان قول الشاعر لا يمنع ان يكون غرضه النفي المستقبل كما يمنع ان يكون غرضه النفي في المضي فلن في البيت ابدل بها مجرد النفي وقامت مقام لم في الجزم فقط وحلت محلها في ذلك قوله قد بلغت نجران او بلغت سوآتهم هجر هذا بيت حذف اوله وهو مثل القنافذ هدلجون وانقانذ بالذال المعجمة جمع قنفذ حيوان معروف والهداج بتشديد الدال المهملة الذي يمشي ارتعاش قوله هما خطتا اما اسار ومنة هذا صدر بيت عجزه واما دم والقتل بالحر اجدر والخطتان تثنية خطة بمعنى الامر والقصة قوله ان من صاد عقعقا اه في القاموس العقعق طائر الملق يشبه صوته العين والقاف والبوم والبومة بضم الموحدة طائر يقع للذكر والانثى في الشرح ولا دليل في البيت على ذلك لجواز ان يكون الشاعر اراد عقعقا على لغة من يلزم المثنى الالف في الحالات الثلث ويكون بوم مرفوع على انه مبتدا حذف خبره اي ومعهما بوم قوله التاسع اعطاء الحسن الوجه حكم الضارب الرجل في النصب واعطاء الضارب الرجل حكم الحسن الوجه في الجر وهو اسم الفاعل المعرف باللام ان لا يضاف الى معارف بعدم افادته الاضافة التخفيف وحق الصفة المشبهة المعرفة باللام ان لا ينصب المعرف بها الا انها لا تكون الا من فعل لازم لكنها لما اشبهتها من حيث ان كلا منهما صفة معرفة واللام متصلة بالمعرف بها حمل الضارب الرجل على الحسن الوجه في الجر وحمل الحسن الوجه على الضارب الرجل في النصب والتخفيف في اضافة الصفة المشبهة حاصل من جهة حذف الضمير من اللفظ واسناده في الصفة وقلب الضمير كره اذ اصل الحسن الوجه الحسن وجهه بالرفع على انه فاعل الحسن قوله وقد مر ذلك يعني في اول القاعدة الاولى والحمد لله على التمام وعلى نعمه العظام ومنه الجسام وثناء الحسن الختام والفكاك من ربقة الاثام والخيرات بزمرة نبينا محمد عليه افضل الصلوة والسلام وعلى اله واصحابه السادة الكرام بفرمايش سركار عاليجناب قدسي القاب السادات الكرام والسرور العظام افاداته اعظم وانجم لا امير سيد محمد بر يوسف بيدالله الواحي ميرزا حسين ابن احمد الكوجي ١٢٧٣